

مَحَلِّي السُّورَاتِ
وَأَرْبَعُ قَائِمَاتِ الْعِبَادَاتِ

مَكَّة
تَحْفَةُ الْحَاجِّ بِشَرْحِ الْمُهَاجِرِ

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ

أَجْمَعُ الْأَوَّلِ

مَدْرَسَةُ
بَدْرِيَّة



﴿الجزء الاول﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام الحق والعلامة المدقق الشيخ آجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة
المحققين شهاب الدين آجدين حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
المشرفة تعتمد الله الجميع
برحمته واسكنهم
فسيح جناته
امين

﴿وهي تحفة المحتاج بشرح المنهاج﴾

﴿تنبيه﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولين، هما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لكل
أمة شرعة ومنهاجاً ونص
هذه الأمة بأوضاعها أحكاماً
وحجاً وهداهم إلى ما أترهم
به على من سواهم من تمهيد
الاصول والفروع وتحرير
المتون والشروح لتستفيع
منها العويفات استنباحاً
وأشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن
سيدنا محمد عبده ورسوله
الذي مره الله على خواص
رسله بميزة وخصائص
ومعراجاً صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وصحبه الذين
فطموا أقدامهم في القويم
عن ان يلحقوا بآبائهم من
مقاصده أو يباديه شبهة
أو اتوا جالاً بسلامة
دائمين بدوام جوده الذي
لا زال هملاً لا تنجاً (وبعد)
فانه طابا خطرك في أن أتربك
بخدمتي من كتب الفقه
لقطب الربان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فان كل أمة جماعة فليسهم والذين
امامهم (قوله شرعتموها) الأول التاريخ إلى الماهو الثاني مطلق الطريق الواضح شبه الذين لأنه سبب
الحياة الابدية وموصل البهاق في كل منهما براعة الاستهلال (قوله ونص هذه الأمة) أي أمة الانبياء (قوله
بأنصها) الباء اذلة على المقصور فهي على حقيقة ما وانما التلوا بل في مادة الحصوص بحملها على معنى
التميز أو بتضمينها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وحجاً) تمييز من النسبة والمراد بالاول النسب
الثامة المتأخوذة من الشرائع مطلقاً والمتعلقة بخصوص كصفة العمل والثاني أدلها مطلقاً أو خصوص
أدلة الفقه (قوله وهداهم) أي أرشدهم وأوصلهم (قوله تمهيد الاصول) أي اصول الدين والفقه
الاجالية والتفصيلية والمراد خصوص اصول الفقه أي أدلته التفصيلية ووجه عطف الفروع عليها
المراد بها الفقه (قوله لتستفيع منها) أي لتخرج من الاربع المذكورة بالظاهر والفكر (قوله العويفات)
جمع عويف على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله معزة) الخ لعله منصوب بنزع الخافض أي إلى الله لأنه
وان كان سماه الله كنهه لمحق بالقياس في كلام المؤلفين وسوله رعاية الثقافة (قوله فطموا) أي منعوا
ودفعوا (قوله القويم) أي المستقيم (قوله من مقاصده أو يباديه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل على
التوحيد والفقه عباديه أدلها (قوله أو اعوجها) انما آخره من لشبهة تصحيح والا فخر الترقى القديم
(قوله هملاً لا تنجاً) كشدا يقال هطل المطر اذا تزلزلت بامتعة فاقطعت القطر ونج الماء اذا سال كذا في
القاموس والمراد به ما هنا المباحة في الكم والكف (قوله طالم) ما هنا اذلة كافته من على الرفع فحقها
أن يكتب متصل بالفعل كلفى نعمة الطبع (قوله القاب) أي المشيع علواً ولا (قوله الرباني) أي المتأله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لحرر الأحكام وفقه في دينه القويم من أراد من الانام وصلاح من شاء
النهج المستقيم فلا يبعد عن نهج السواب وأفضل الصلوة والسلام إلى من أوفى الحكمة وفضل الخطاب

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الورقة القشيرية أي المتسوية إلى الرب أي
 المالك اه فقول ابن جرير في شرح الاربعين هو من أفضت عليه المعارف الالهية تعرف به ووري الناس
 بعلمه اه ميم مراد بالنسبة إلى الرب **(قوله والعلم العبداني)** أي المتسوية إلى العبد أي المصطفى
 الخواص **فهو** شيخ الاسلام في الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا أنه يعتد في أمور كلها على الله بحيث
 لا يتحقق في غيره تعالى في أمر ما ع **(قوله النواوي)** نسبة إلى نوى قرين من قرى الشاهد الان شريفة
 في النسبة **(قوله نافي عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين اله)** ونقل عنه أنه فرغ من تسويد هذا الشرح
 عشية الخميس ليلة السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب
 الشريفي أنه شرع في شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه أنه فرغ من سابع عشر
 جلد في الاخرة عام ثلاثين وتسعين وتسعمائة اه وقال الجلال الرلي أنه شرع في شرح المنهاج في شهر ذي
 القعدة سنة ثلاث وتسعين وتسعمائة اه ونقل عنه أنه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الاخرة سنة
 ثلاث وتسعين وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والغنى كما هو عليه
 ع **وان تأليف الغنى متأخر عن تأليف التحفة** **(قوله ملخصا)** حال من فاعل عزمت أي مراد بالتحفيص
 والتفتيح **(قوله ومافية)** أي في الدليل **(قوله والتعليق)** أي الافتراض عطف على الخلاف **(قوله وعلى زد)**
 انتقالنا **الح)** عطف على قوله على الدليل **(قوله والابحاث)** يظهر أنه عطف تنسيب **(قوله لتعلل الهمم)**
 أي ضعفه على الملئ **(قوله عن الحقيقة)** أي عن تحصيل أدلة الاحكام **(قوله باطنها)** أي الأدلة **(قوله)**
 أو مشيرا **عطف على ملأ بالملخص** **(قوله إلى المقابل)** أي مقابل المعتقد **(قوله وأوعاته)** أي القياس ويحتمل
 أن المراد دليل المقابل ملأ قاده أو قد يكون كان ينبغي عليه العطف بالاول لأن عطف العلم بخصوصه كما قرر
 في محله **(قوله أصله)** أي التباس والاضافة بمعنى في **(قوله لثقتنا)** أي تأميره بالاصل **(قوله في ذلك)** أي في
 خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور **(قوله والافتقار)** عطف تنسيب **(قوله اليه)** متعلق بقوله
 ماذا **(قوله فيه)** أي في تأليف ذلك الشرح **(قوله بما قصرت في خدمة)** جمع خدمة كخدمة وكسر
 والضمير للمنهاج ويحتمل أنه تعالى أي بما كاد أن يقتصر الصادر من في خدمة المنهاج **(قوله اله الجواد الح)**
 عليه للاستعانة وما عطف عليها **(قوله وسجته)** أي الشرح المستعصر في ذهنه إذ ظاهر صنعه أن الخلطة
 سابقة على التأليف **(قوله بشرح المنهاج)** متعلق بالمنهاج في الأصل وأما بعد العلم بما جاز وأجره ورجوه
 من العلم فلا يتعلق بشي **(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)** إلى آخر الكتابية قول قال **(قوله أي أولف الح)** بيان
 للمعلق الباء بناء على أنها أصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشي فدخلوها مستدا والخبر محذوف أو بالعكس وعلى
 الاول الاصح فالمعلق ما فعل أو اسم وعلى شكل اما ناس أو عام وعلى كل ما مقدم أو مؤخر وأولى هذه
 الاحتمالات الثمانية أن يكون فعلا لأنه الأصل في العمل وإلقاء الحذف عليه ولكن أكثر التصريح بالمعلق فعلا
 وأن يكون ناصلا لأن الشارع في شي مما يفر في نفسه لفظا ما جعل التسمية بدله فاليسمى المسافر بلا حفا
 أسافر والاسم لا يحذف أكل وهكذا وإن كان يكون مؤخر والوافق الوجود الذي كرى للوجود الخارج ويؤيد
 القصر على قوله تعالى بالانفسد والبال نستعين وانما تقدم في قوله تعالى أقرأهم بل لأنه معلق ابتداء
 القراءة وتعليمها له أول ما لزم فكان الاسم بالقرأة أهم باعتبار هذا العارض وكثيرا ما ترجع البلاغة
 الالهية العرضية على الالهية الثابتة إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع أنه أولى
 لما مر ولتم البركة بجمع التأليف بخلاف ما إذا افتتحت مشلا فان البركة خاصة بالابتداء لاشارة إلى جواز
 وعلى آله التحايا وجميعه التعمود وتأهبهم إلى يوم المآب **(وبعد)** فيقول العبد الفقير إلى الله سبحانه وتعالى
 منصور وسط الشيخ الطبري الشافعي وفقه الله حسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش دقيقة
 وتلك دقيقة ويحرر برات شريفة وتبينها مهمة وفرو عسيلة لم يسبق لغالبها رسم في الفاتور ولم تسمع
 بها قبل ذلك الخواطر جمعها من خطا محررها ورسم جمعها مولانا وشيخنا ناظمين حق وجهين من دقيق

والعلم العبداني ولله
 بلا نزاع * ويحرر المذهب
 بلا دفاع * أمير كريا
 يحيى النواوي قدس الله
 روحه وتوزع ربه إلى
 أن عزمت نافي عشر محرم
 سنة ثمان وخمسين وتسعمائة
 على خدمة منهاج الواضع
 ظاهره * الكثيرة كنوز
 وذاكره * ملخصا مبتدأ
 شروحه المتأداه * وبجسدا
 عما فيها من الارادات
 المتطلوه * ملأ باليسط
 الكلام على الدليل * ومافية
 من الخلاف والتعليق *
 وعلى عز وافتقار الابعاث
 لا رباها * لتعلل الهمم
 عن الحقيقة فكيف
 باطنها * وشيبر إلى
 المقابل ودقيه * وأوعته *
 وإلى تأميره أصله لثقتنا
 فشرعت في ذلك مستعنا
 بالله ومستوكلا عليه * وماذا
 أكتف الضراعة والافتقار
 اليه * أن يسبغ على واسع
 جوده وكرمه * وأن
 لا يعاملني فيه بما قصرت
 في خدمته لئلا ياتي أمسه
 وحوسله الجواد الكريم
 الوفاء الرحيم * **(وبسم)**
 تحفة المحتاج بشرح
 المنهاج * قال المؤلف رحمه
 الله تعالى **(بسم)** أي أولف
 أو افتتح تاريخي

تقديره عاملا وان كان الاولى تقديره ناسيا **(قوله والباء للمصاحبة)** أى على وجه التبرك **(قوله ويصم)** أى
 باتفاق وانما الخلاف فى الرفع **(قوله كونها للاستعانة)** بوجه البياضى ورجح المختصر المصاحبة واليه
 سئل كاذم الشارح وأطال المحشون لهما فى التجميع بينهما بوجوه طويلة فراجع حاشية الشهاب الخفاجى
 على البياضى **(قوله نقل الى ان ذلك الامراخ)** قال شيخ زاد فى حواشى البياضى لما ورد عليه ان الآية
 تقتضى التبعية والابتداء فهى تنافى التعظيم والاحلال فدفعه بقوله من حيث ان الفعل لا يستبدى شرعا
 يصدر باسمه تعالى فان لآله جهة تبعية وتوقف نفس الفعل أو كونه عليها وقيل حذو هالجهة
 الثانية دون الاولى اهـ ورد الصبان فى رسالته الكبرى على البسملة بان هذا لا يدفع الاعتراض لبقا ما يرام
 ان اسم الله تعالى غير مقصود لذاته اهـ **(قوله لا يتم شرعا)** لعسل المراد بركة أو كالأول أو أشكل سم ودنه ان
 قول الشارح شرعا كائن فى ذلك المراد فلا موقع لقوله لعسل وقوله والأشكل عبارة الصبان وجه الاول
 أى الاستعانة بان فعله لآله على توقف وجود الامر على اسم الله تعالى وانه اذا لم يصدر به لا وجود لان ذلك شأن
 الآلهة فيكون فيه تنزيل توقف الكمال منزلة توقف الوجود وتنزيل الموجود الذى لم يكمل شرعا منزلة الوجود
 وذلك بعدم المحسنات اهـ **(قوله يدونه)** أى البدء باسمه تعالى **(قوله وأصل اسم هو)** أى يكسر أو ضم
 فسكون هذا مذهب البصريين ويشهد له جمعه على أسماء جمعه على أسماء وتصغيره على سمي وقولهم
 فى فعله سميت وأسميت وسميت صبان وفى النهاية ما وافقه قال الرشدى قوله مر على أسماء أى فان أصله
 أسماء وقعت الواو متطرفة أى رائدة فقلت همزة وقوله على سمي أى فان أصله سموا اجتمعت الواو والياء
 وسبقت احدهما بالسكرن فقلت الواو بامه والتكسیر والتصغير ودان الاشياء الى أصولها وقوله سميت الخ
 لبنان حذف مطلق المجز والانهذا التصريح بانما يدل على انه باقى اهـ **(قوله اسم السمو الخ)** كالعلو وزنا
 ومعنى أى لآله بعل مسماه ونظيره صبان **(قوله حذف عجزه)** عبارة الصبان تخفف لكثرة الاستعمال
 بحذف عجزه ومحو حركته صدره فوقع التخفيف فى طرفه وانما حركته الوصل تعو بضاعن الامم وعلم بذلك ان حذف
 الواو اعتبارا على لآله تصرفية اهـ **(قوله وقيل اقل الخ)** مستأنف أو معطوف على قوله وأصل اسم هو الخ
 ولا يصح عطفيه على مدخول الغاء ان أو هه ضيعه لان حذف العجز لا يتفرع عنه ان الوزن اقل أو اعل سم
(قوله وقيل اعل الخ) عبارة الصبان وعند الكوفيين من وسم معنى علم لآله لانه علامة على مسماه أو أصله
 الاعلى وسم بفتح الواو وسكون السين تخفف بحذف صدره لكثرة الاستعمال وانما حركته من قبل امر وانما قلنا
 من وسم لانه المناسب لنقر ومذهب الكوفيين لجعلهم الفعل الماضى أصلا شق منه غيره وسلا من
 لزوم اشتقاق الشئ من نفسه بحسب الأصل الواردة على من قال من الوسم اهـ **(قوله وطولت الباء الخ)** عبارة
 الصبان وطولت أو أسها بخموص نصف ألف قبل تعظيما للعرف الذى ابتدئ به كتاب الله تعالى ثم طرد التناول

والباء للمصاحبة ويصح
 كونها للاستعانة نظرا الى
 أن ذلك الامر المبدوء باسمه
 تعالى لا يتم شرعا بدونه
 وأصل اسم هو من السمو
 وهو الارتفاع حذف عجزه
 وعوض عنه همزة الوصل
 فوزنه افع وقيل اقل من
 السمو وقيل اعل من الوسم
 وطولت الباء لتكون

امام العقيد والحقير والمجمع على أنه عالم العصر الاخير: نغفر الائمة شيخ الاسلام اجد بن قاسم العبادى
 الزهرى رحمه الله دار الأكرام وجعلنا معه من الفائزين فى موطن السعادة والسلام على شرح المهاج
 لخاتمة أهل الصنف ونسطبى ذوى التأليف امام العلماء المحققين ولسان الفقهاء المصدقين مولانا
 شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين عالم الحرم الأمين شهاب الله والدين ابن حجر الهيتمى ثم المكي قدس الله
 روحه ونور ضريحه واعلم أنه حدث رضى بقوله مر ففرداه شيخنا شيخ الاسلام وأحد الاعلام محمد
 شمس الدين ابن شحنة خاتمة الفقهاء العظام شيخ مشايخ الاعلام أجد الزملى الصارى سقى الله تراه وجعل
 الجنة مأواه * قال قدس الله سره **(قوله ويصم كونها للاستعانة)** فى جواب هذا الاطلاق فى كلام الله
 تعالى نظير **(قوله لا يتم شرعا)** لعلى المراد بركة أو كالأول أو أشكل **(قوله وقيل اقل)** قد يدل ظاهر الصنيع انه فى حيز
 التفرع يسم على قوله حذف عجزه الخ مع ما قبله مع أن ذلك لا يصح ان حذف العجز لا يتفرع عنه ان الوزن اقل
 أو اعل فليجعل مستأنفا أو يعطفه على وأصل اسم هو الخ فليأمل **(قوله وطولت)** أى خطا وقوله عوضا
 عن حذفها قد يدل لآله لا لآله لا التخفيف والتعويض ينافية لا تخفيف معه ويجاب بأن المراد انها

في سبيله غيره وقيل تعويضا عن ألف باسم المحذوفة منه بحوم نصفها ولا تنفاه النكتين في تعويضا باسم يدللم
 بطول رأس بانه ويقولنا بحوم نصفها ندفع ما يقال التعويضا عن الالف ينافي التحفيف بحذفها ثم قال
 وحذفت ألفه خطا مع ان الأصلي في كل كلة ان تكتب على صورة لفظها بتقدير الاندفاع هو الالف الوقوف عليها
 لمع أو أمرين كتر النكاة وشدة اتصال الباء باسم له (قوله) عوضا عن حذفها أن أو بدان تطويل الباء
 خطا عوضا عن خط الهزرة فظاهر أو عن لفظها فمشكل لأن تعويل الباء غير لفظي فجعله عوضا عن الخطي
 بعد دوى التقديرين قوله عن حذفها مشكل إذا حذف غير معوض عنه كيف هو موجود الهم الآن
 يعمل عن على التعليل ولا يخفى أنه تصف فلنأمل سم ولأن تجعل من إضافة الصفة إلى وصونها (قوله)
 وهو أن أو بدالغ) أي كل فرد من أفراد الاسم كزبدان أو بدله لفظه كقولنا زبد ثلاثي فهو غير المسمى أو الذات
 كقولنا زبد طويل أو أسود فهو عن المسمى وكذلك الوطابق بان لم يرد به لفظ ولا ذات لكن ينبغي أن يحمل حمله
 حيث تدل على الذات ما إذا صحت التصاف بالمحمول كقولنا زبد طويلا وجود ليس المراد بالاسم في قول الشارح
 وهو الخ لفظ الاسم أي المركب من الهزة ونوا السبز والميم كاهو ظاهر وحديثه فلا زبد وما أراد دعه عليه
 الفضل المسمى سم هنا سيد غير البصري وعش (قوله) غير المسمى الأولى هنا وفي نظاره النسبة
 الاقتران بالفاء تأتي كلام غيره (قوله) اجزاء أي قطع لانه يتألف من أصوات مقطعة فخرارة ويختلف
 باختلاف الاسم والأصوات يتعدت أرتو يتعدت أخرى والمسمى لا يكون كذلك نهاية ومعنى (قوله) أو الذات
 الخ) لكن لم يشتر هذا المعنى هنا في قوله أي في الأصل يستعمل مع عامل كان يقال لفظا كذا مراد به الذات
 المخصوصة فلا ينافي هذا ما اقتضاه كلام ابن جرير من كثرة استعماله بمعنى الذات فله في إذا كان من كبرياء
 المعامل كقول الله الهادي وبمحمد الشيع وقديصرح بذلك قول ابن جرير كولو أطلق عش (قوله) فهو على
 مدلوله أي الاصراف كزبد اسم (قوله) أو الصفة الخ عبارة النهاية وأن رده الصفة كاهو أي أي الحسن
 الاشمري انقسم انقسام الصفة عند الله ما هو نفس المسمى كولو اخذوا القديمر إلى ما هو غيره كالخالق والرازق
 والى ما هو ليس هو ولا غيره كالخلى والعاليم والقدر والاريدوا التكميل والبصير والسبع اه وكذا في النقي
 الا أنه تستمع وجرى القسم الاخير بالمصادر وعبارة الصبان ثم الاسم أن رده اللفظ الدال على المسمى كلفظ
 زبد الدال على ذات شخصية فغير المسمى قطعوا أن رده المدلول بجزاء العلاقة المحلية أو البسيطة باعتبار زفهم
 المدلولين الدال نفسه ان كان جامدا كلفته وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل كالخالق ولا يعين ولا غيره ان
 كان مشتقا من صفة ذات كالعالم قال السعدى شرح المقاصد الاحساب اعتبروا المدلول المطابق فاطلقوا
 القول بان مدلول الخالق شيء مثله الخالق لانفس الخالق ومدلول العالم شيء مثله العلم لانفس العلم والاشعري

عوضا عن حذفها وهو ان
 أرده اللفظ غير المسمى
 اجزاء أو الذات عنه كولو
 أطلق لان من قواعدهم
 ان كل حكم ورد على اسم
 فهو على مدلوله أو الصفة
 كان تارة غيرا كالخالق
 وتارة عينا

تقول دون الاول فلا ينافي التحفيف في أنه أن أو بدان تطويل الباء عوضا عن خط الهزة فظاهر أو عن
 لفظها فمشكل لأن تطويل الباء غير لفظي فجعله عوضا عن الخطي بعد دوى التقديرين قوله عن حذفها
 مشكل إذا حذف غير معوض عنه فكيف هو موجود الهم الآن تعمل على التعليل ولا يخفى أنه تصف
 فلنأمل (قوله) وهو أن أو بدالغ) أي كل فرد من أفراد الاسم كزبدان أو بدله لفظه كقولنا زبد ثلاثي فهو غير المسمى أو الذات
 من قواعدهم الخ) قد يقال لدلالة في هذا الدال على المطلوب لان مدلول لفظ الاسم الاجزاء كلفظ الله
 ولفظ الرحمن لانفس الذات فتأمل الهم الآن مراد ان الذات المدلول بالواسطة فانها مدلول المدلول لا يخفى
 مافيه فلنأمل (قوله) أو الصفة) قال عس وأنا أقول المراد بالصفة عند الشيخ الامر بالمحمول على الذات
 يجعل الاشتقاق كاستفاد من كلام السيد شرح المواقف حيث قال ذهب الشيخ عامة الاحساب إلى أن
 من الصفات ما هو عن الوصف كالوجود إلى قوله كالعلم والقدر وعند هذا الظاهر بطلان قول من قال
 انقسام الصفة إلى العن والى ما هو غير والى ما هو لا يعين ولا غير فاسد اذا الصفة هو الامر الخارج أو التي تدعى
 الذات فلا يحتمل العينية ولا حاجة إلى ما ارتكبه من التبعيلات انتهى وقوله وتارة عينا عبارة البضاوى الى

أخذ المدلول الاعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق والخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا غير ولا غير اه فصل مما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عنه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول نازلة بكون غيره نازلة بكون عنه ونازلة بكون لا غيره ولا عنه فلهذا قال غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عنه والغير المسمى في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفصل لا مطلق الغير المقطوع بأن الصفة غير الموصوف أو أن لزمتها اما السمية فنطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهى غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كنهه) مثله في المواقف للاسم الذى مدلوله عن الذات والكلام هنأى الاسم بمعنى الصفة التمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يدل لها بقوله الله سم أى فكان ينبغي أن يدل بالواحد ونحوه كما مر عن النهاية والمغنى وأجاب عنه الكردى بمأنه قال في شرح المقاصد قد راد الله الوجود لأنه لما كان عن الذات فالذات على الذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالاعتبار فالذات عليه باعتبار أنه دال على الذات فلم باعتبار أنه دال على الوجود صفة فهو هكذا كل علم عن الذات لأن وجود كل شئ عنه عند الاشعري فهو بهذا الاعتبار الثانى صفة وهو المراد هنا اه وفيه تركل لا يخفى (قوله خذوا الخ) قضيتان بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الايمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب البخارى في مختصر الروضة انه بين عش عبارة الصبان وانما قبل بسم الله لم يقل بالله مع ان ابتداء الامر باسم الله حاصل بقول بالله بالصيغة التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولانه أبعد عن ايهام القسم من بالله ولا شعاره ان الالهيته تعانته والتبرك يكونان باسمه كما بدأه ولما فاداه العموم ان قلنا الاضافة استغراقية أو جنسية أو عينية نفس السامع في تعيين المفهوم ان كان عهدة وبالأجل ثم التخصيص ان قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن ايهام القسم من بالله ان بسم الله يصلح قسمًا وان القائل بسم الله بالغائه متعدي عنه وهو كذلك وان أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ الثابت في القرآن لما مر به في الانوار من انه اذا خلص بكاتب الله أو بالصحف أو بالكتب فيه أو بالقرآن فحين اه (قوله ولهم جميع أسمائه تعالى) أى عوامهم وما شئوا اذا كانت الاضافة استغراقية تويد ان اذا كانت جنسية صبت (قوله هو علم على الذات) واعلم انه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلص فيه اختلافات كثيرة منها الاختلاف في كونه علماً أو وصفاً أو اسم جنس فقال الجمهور انه علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفات المذكورة انما مضاعف المسمى للاعتبارهما في المسمى والالهيته المسمى بمجموع الذات والصفة مع الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الاول أنه بوصف أو لوصفه الثانى انه لا بد له تعالى من اسم تحرى علم صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن علماً بان كان صفة أو اسم جنس لكان كما إذا لا يكون لاله الا الله توحيداً مع أنه توحيد بالاجماع وقال البيضاوى الاظهر أنه وصفى أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علماً مثل الثريا والصق أو جرى كالعلم في احرار الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تملق احتمال الشبهة اه وقوله لكنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكور في كونه علماً لوضعه بالذاته المخصوصة ولا يخفى أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوى صار علماً بالغلبة يشعر به قول البيضاوى وصف في أصله وسبقاً في النصريح به في كلام الشيخ الشروانى أيضاً فهو انما يتذكر كونه علماً وضعاً ثم استدلل البيضاوى على مختاره بثلاثة أوجه الاول أن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر أو نوع مستحق كالعلم والتمتدة أو غير حقيقى ككونه معبوداً ورافاً غير معقول

كله نازلة لا كالعالم ولم
يقول بالله خذوا من ايهام
القسم ولهم جميع أسمائه
تعالى (الله) هو على علم الذات
الواجب الوجود المستحق
لجميع الكائنات لانه

له نفس المسمى قال ع ش كالوجود عند الشيخ مطلقاً في الواجب عند الحكماء أيضاً انتهى (قوله كنهه) مثله في المواقف للاسم الذى مدلوله عن الذات والكلام هنأى الاسم بمعنى الصفة التمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يدل لها بقوله الله سم الا ان يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بأن أصله الله بمعنى المعبود أو القول بأن الاله صفوة نفاذ لانه عليهم ليس عيناً بل هو الخالق وقد يجب بأنه اذا أثر بدالصفة

البشر فليكن ان يدل عليها بلفظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المخصوصة فلا فاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحاح الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في معنى والمعنى والتركيبي هو حاصل بين لفظي الجلالة والاصل الذي تذكره أي فهو مشتق فيكون وصفاً واجباً على الأول بان التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالكنه وأما التعقل بوجه مختص فخاص لهم وهو كلف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمة الوضع ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفي امكان وضعهم ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الابء لما لولده قبل رؤيته ومن الثاني بان تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفته بل وازان يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عنه المفهوم من أصل اشتقاقه والمشهور به مسماه كافي قوله * استدعى في الحروب نعمة * وعن الثالث بان كونه مشتقاً لا يقتضي كونه وصفاً في الأصل وإنما يقتضي بل هو وجب كون المشتق موضوعاً لذات مهمة وليس كذلك فان أسماء الزمان والمكان والالة مشتقات وليست بصفات فلا نهاية على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسيأتي منه ان شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم انه الخ كلام النهاية عيل الى ترجيع ما قاله البيضاوي وكلام الشارح الاتي ككلامه في اختيار القول الاول به خرم المعنى كما يأتي وكذا الجعري وشيخنا حثت فلا واللفظ الثاني قوله واقعه اسم للذات أي وضعه تعالى لانه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده فهو علم خاصي جزئي وان كان لا يقال ذلك الا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلاً لا تحقير فتلا بتقديره فلا ولا أن يسبق للكلبي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالنعم فانه اسم لكل كوكب بلبي ثم غلب على التراب بعد سبق استعماله في غير هاو الثانية ان لا يسبق للكلبي استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن يتقد ذلك كلاله المعروف بالفاية لم يستعمل في غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدير استعماله في غيره وما لفظ الجلالة فليس فيه شيء من ذلك على التحقيق والله أعلم اه (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العزيز ربي الفلقين وثلاثمائة وستين موضعاً واختار المصنف تبعاً لمعجمه انه الخ التيموم قال ولذلك يذكر في القرآن الاتي ثلاثمائة وستين موضعاً في البقرة وال عمران وطه معني وكذا في النهاية الاقوله واختار الخ وجبارة الشارح في شرح بافضل وهو أي الله الاسم الاعظم وعدم الاستجابة لاكثر الناس مع الدعاء لعدم اجتماعهم لشرائط الدعاء اه أي التي منها كل الحلال (قوله حذف همزة الخ) عبارة المعنى وأصله اه قال الرازي كاماً ثم أدخلوا عليه الالف واللام ثم حذفوا همزة طلباً للتحفة ونقل حركته الى اللام فصار الاله بلامين متحركين ثم سكنت الاولى وأدغمت في الثانية للتسهيل انتهى وقيل حذف همزة وعروض عنها حرف التعريف ثم جعل علماً والاله في الأصل أي قبل دخول الالف على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النعم اسم لكل كوكب ثم غلب على التراب وهل هو مشتق أو مرسل في خلافه والحق انه أصل بنفسه غير مأخوذ من شيء بل وضع علماً ابتداء فكأن ذاته لا يحيط بها شيء ولا ترجع الى شيء فكذلك اسمه تعالى اه أي لا يرجع الى شيء يشق منه (قوله ثم استعمل الخ) أي بالغلبة التحقيقية قبل حذف همزة وتعويض الاله أي الله والتقدير بة بعد ذلك أي الاله وأما الله فليس فيه غلبة أصلاً بجعري (قوله فوصف الخ) تعال لقره وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف في الاله الذي هو أصل الجلالة على الاصح فقال البيضاوي انه وصف وقال الخفشري انه اسم بدلسل انه وصف ولا يوصف به لا تقول شيء اه وتقول الاله واحد اه أو لقوله هو علم على الذات الخ كما هو مرصع صنيع النهاية وما تقدمناه عن الصبان في شأته هو علم على الذات الخ أو تفرع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن الجعري (قوله وعليه) أي على اه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) أي الاول وهو الاله أو الثاني وهو الاله ويؤيده قوله الاتي من حيث

ولم يسم به غيره تعالى علو
تعتنا في الكفر بخلاف
الرجح على نزاع في أوصله
الحدفت همزة وعروض
عنها آل وهو اسم جنس
لكل معبود ثم استعمل في
المعبود بحق فقط فوصف
ولم يوصفه وعليه ففهم
الجلالة بالنظر لاصله كافي

الامر المحمود بحمل الاشتقاق صم التنبيل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله حضرا الخ) قضيت أن
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في هاشم الأيمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التفرع (قوله

و بالنظر البعزى ومن ثم
كان من الاعلام الخاصة
من حيث انه لم يسم به غيره
تعالى ومن الغالبية من
حيث ان أصله الاله
بالنظر لاستعماله في
المعبود بحق فقط وكان
قول الاله الاله كقوله
أى لا معبود بحق الا الله
الواحد الحق ومن زعم انه
اسم مفهوم الواجب الوجود
لانه أو المستحق للمعبودية
وكل منهما كلى انحصرى
فرد فلا يكون علان
مفهوم العلم حتى فقدتها
ولزم ان الاله لا الله لا تقيد
توحيد كايته في شرح
الارشاد من الاله بكسر عينه
اذ انخير لتغير الحق في معرفته
أو بفقهه اذ اعدا ومن لاه
اذ ارتفع أو اذا احجب
وهذا لكونه نظرا لاصله
قبل العلية لى فى علمته
وهو عز وى و ردد فى غير
العربيتين فوافق اللغات
كان الحق وفاقا للشافعى
والاكثر من أن كل ما قبل
فى القرآن من غير الاعلام
انه معبر بليس كذلك بل
عربى توافق فيه اللغات
ولا بد أن يخفى على من لا ابن
عباس كونه عربى كاختفى
علم معنى فاطر وفاقه وقد قال
الشافعى رضى الله عنه لا يحجب
باللغة الابى ومشتق عند
الاكثر من قول أبى حيان
في ثم رليس مشتقا عند
الاكثر من لعله أراد من
التفاوت أثر في المعارف وان

ان أصله الاله **(قوله بالنظر اليه)** أى الى حالته الالهية **(قوله ومن ثم)** أى لاجل التفصيل لذكور
في قوله مفهوم الجلالة بالنظر لاصله كلى الخ **(قوله كان)** أى لفظا الجلالة **(قوله ومن الغالبية)** أى غلبة
تقدريه كايمن عن البهرى وبغيدته أيضا قول الشارح الا تقط **(قوله وكان قولنا الخ)** عطف على قوله
كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انه اسم مفهوم الواجب الوجود بامر بن
أحدهما الجاعهم ان الاله الاله تقيد الترجيد ولو كان اسم مفهوم كلى لم تقيد لان الكلى من حيث هو
يحمل الكثرة ما جماله لو كان اسم المفهوم الكلى لزم استثناء التسمي بنفسه في كلمة التوحيد أو ان يذاله
فيها المعبود بحق والكذب ان يذبه مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب أن يكون الاله فيها معنى
المعبود بحق والله علو وضعيا للفرد الموجود منه أقول النظار أن صاحب هذا القول يعترف بأنه صار لهما
بالعلة على هذا الفرد المنحصرفه الكلى اذا لم يسمع انكار ذلك وقد نقل الشروانى عن الخليل انه قال ألحق
جميع الخلاق على ان قولنا الله مخصوص به تعالى أى باطر يق الوضع أو الغلبة ثراأت للعلامة سم في
حواشيه على مختصر سعد ما ربحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما ماته أى بالاصالة فلا ينافى أنه على
هذا قد يجعل علما لليلة اه وحينئذ يدفع الامر ان المذكور ان وعلى هذا وما سبق في تقر بركان
البضارى يكون اسم الجلالة في الحالة الالهة علما بانفاق الاقوال الثلاثة فيه الان علمته على القول الاول
متأصلة وضعت على الاخير من غلبة طارئة اه وقوله فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس صان **(قوله فقد)**
يهيها كايته في شرح الارشاد الذى بينه السعد سم وقد مر عن الصبان تغايبه بامر بن خرددهما **(قوله)**
من الاله) راجع الى قوله وأصله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم الوضع فاختلف أضافه فقيل
انه منقول أى مأخوذ من أصل نوع تصرف قال الشيخ زاد وهو راد باشقى في عبارة من عبر به لا مقابل
الاعلام وأسماء الاجناس من الوصف اه ونسب هذا القول الى الجهور وغير واحد كالشروانى في حواشى
البضارى وقيل مرتجل لأصله ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداعه لانه مخصوص بالذهب الخليل
والشروانى واختاره الامام ونسبه الى سيبويه كثر الأصوليين والفقهاء كذا حنفى والشافعى كفى حواشى
البضارى على انه منقول من أصل لا يعلم الاله وقيل من لاه يلوها ذاتا خلق وقيل من لاه
يلوها لاه اذا احجب أو ارتفع ثم قال بعد ذكر أقوال آخر وأرجح الأقوال انه من الاله اذ بدأ أصله كفعال
والذى جمعه على غيره كإقال السعد التقارنى كقوله دوران الاله كفعال واستعماله في المعبود بحق والمطابقة
على الله تعالى اه عبارة النهاية متفرعا على علمته فهو مرتجل لا اشتقاقه والاكثر على انه مشتق ونقل
عن الخليل وسبويه أيضا واشتقاقه من الاله أى بكسر اللام بمعنى تخير الخ **(قوله اذ انخير الخ)** فانه بمعنى مألوه
فيه وقوله اذ اعدا فله معنى مألوه ككتاب بمعنى مكتوب صبان **(قوله اذ ارتفع الخ)** أى فله بمعنى الاله اسم فاعل
(قوله وهذا) أى اتخذ معاذ كر **(قوله نظر الخ)** الاله متوسط بين طرفى الدى **(قوله لاه)** أى أصل الله
وهو الاله **(قوله وهو عز وى)** خلافا للجنى حيث زعم انه معرب نهاية عبارة الصبان ومنه مذهب الجهور ان الاسم
الكريم عز وى هو ضعا وقيل عجمى وضعا وأصله قبل العرب ان يوقل بالسر بانه لاه فاعرب بحذف الالف
الاخير فواذ حال لان العرب ان يوقل بالسر بانه لاه فاعرب بحذف الالف
الخ أى عاقل فى القرآن الخ **(قوله وقد قال الخ)** تأيد لقوله ولا بدع الخ **(قوله ومشتق الخ)** كان حقه أن
يقم على قوله وهو عز وى يملك قدمان الصبان عن الشيخ زاده **(قوله واعرف المعارف الخ)** فقد حكى ان
سبويه روى فى الملم فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعل اسماء أعرف المعارف نهاية **(قوله بمعنى)**
كثير الرحمة ا) علم انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنى المبالغة وقد فهم اشكاه بانهم المبالغة
أصله المبالغة للنسبة ولا شك لان ما يعصر فى النسبة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد المبالغة بالمادة

و بالفر البهزنى ان مرجع هذا الضمير **(قوله كايته)** الذى بينه السعد **(قوله بمعنى كثير الرحمة)** اعلم
أنهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنى المبالغة وقد فهم اشكاه بانهم المبالغة بالنسبة ولا

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والتداد يقع التام في الجميع مصادر
 للمبالغة والتكثير قلت لا شك لان تلك الخمسة لا حياء الفاعلين لا مطلقا تأمل سم عبارة السنان
 وأوردت في قولهم وموضوعات المبالغة أو رادون اصبع المبالغة فتخصو رقة خمس فعلا ومفعول وفعل
 وفعل وفعل العلم ان اصابا الصفتان المذكورتان ليستامهما اما الرجن فظاهر واما الرحيم فانه هنا غير عامل
 اصبا واوجب بان المحصور في الخمسة ما يقيد المبالغة الخ في انه قد يعنى كونهم قصود الحصر في الجنس الثاني
 ان المبالغة هي ان تنسب الشيء كتر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لانها في نهاية الكل أو اوجب بان
 المبالغة انتمرة بما ذكره في المبالغة البيانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا
 قوة المعنى أو كثرة افراده الثالث أن وضعهما للمبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة
 للذوات والمبالغة كثرة الافراد المتجددة أقول يمكن دفعه بان المراد بكونهما صفتين مشبهتين انهما على صورة
 الصفة المشبهة وبانه لا مانع من أن يراد بالذوات المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال كما مشعل
 دوام بتحدد الافراد وقد يحذف انشأه أي الخفاشي كونها من أبنية المبالغة وضعف كونها من الصفة المشبهة
 حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه اه (قوله ثم غلب الخ) أي غلبة تقديرية (قوله على البالغ في الرحمة)
 أي على حال النعم في الدنيا والآخرة غايته (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) أي وتسميه أهل البسملة مسيلة
 به تغنى في الكثرة جوابا للفتحة في الكثرة من تسمي الفتحة استعمالا للمختص بالله تعالى في غيره وقيل
 انه شاذ لا اعتداده وقيل المختص بالله تعالى المعروف باللام ومذهب الغرض من عبد السلام انه مختص به تعالى
 شرعا قال الصبان وهو الراجع عندي لانه لا اشكال عليه اه (قوله وغلبة علمته) مبتدأ وقوله المتقدمة صفته
 وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدلا) أي أو بيان اصناف (قوله باعتبار وصفته) أي الأصلية (قوله لوقوعه صفته
 الخ) ثلاثة لانه هو صفته في الاصل عبارة الصبان وكون الرجن صفته هو ما ذهب اليه الجوهو ولوقوعه تحت اولان
 معناه بالان في الرحلة الذات المخصوصة ولا به لو كان علما لا فادلاله الا الرجن التوحيد صرحا بكلامه الا الله
 وذهب الامم وابن ماين وابن هشام الى انه لم يأت في الغلبة كفي ابن عبد الحلق واستدلوا بحجته كبريا غير تابع
 كفاي الرجن علم ان قرآن قل ادع الله أو ادعوا الرجن وإذا قيل لهم اسجدوا للرجن ورواه ينفخ عنهم من الذي
 ولا ينفخ المدي المجموع انه لا قائل بانه ليس يعلم ولا صفته مع كلام الرضاع فيفسد أنه من الصفات التي غاب
 عليها بالاجابة وايسر يعلم كاطع وأجرع والنعت به باعتبار وصفته الأصلية وأما رد استدلالهم بجواز تبعيته
 في مثل هذه الآيات أو صوفه مقدر لجواز حذف الموصوف اذا قل فضعفه بعضهم بان حذف الموصوف قليل
 بالنسبة الى ذكر مواستدلالهم انما هو بكثرة تجبته غير تابع اه وعلم بذلك ان تنجي الرجن غير تابع داليل
 ومقوله ما ذهب اليه الاعلم ومن معه الذي البميل كلام التاية والمغنى وكلام الشارح صرح في انه علم بانه لينة
 فرد الشارح له بانه يعلم بحذف موصوفه لو سلم عليه لاه (قوله للعلم بحذف موصوفه) أقول أو بالنظر لعلميته
 الغالبية سم (قوله ويجوز زمره فمعدومه) هما قولان سم فن يقول ان شرط الاف والوزن في الصفة
 انتماء فعلا تغم موصوفه من يقول انه وجود فعل في دعوى قال الصبان والتحقيق الذي اختاره الراجح شري
 والبيضاوي أن رجن مجرد من العلم عن الصرف الحاقه بالغالب في بانه قال السوطي وهذه المسألة مما
 تعارض فيه الاصل والغالب النفي وما السعد في جواز صرفه ودعمه فلا يلزم من قال العصام فان قلت
 كيف استنبط حال رجن على هؤلاء الاعلام من علمه بالفتوى والنو والبيان حتى بنا أمرهم في على القول
 ولم يعرف أحد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمل عند الباءات كانت لهم يحجده مستعملا في نقل عن
 اشكال لان ما يخص في الخمسة هو ما يقيد المبالغة بالصيغة وما هنا بما فيها من المبالغة كالجود ونحوه (فان
 قلت) قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والتداد يقع التام في الجميع مصادر
 للمبالغة والتكثير (نات) لا شك لان تلك الخمسة لا حياء الفاعلين لا مطلقا تأمل (قوله العلم
 بحذف موصوفه) أقول أو بالنظر لعلميته الغالبية (قوله ويجوز زمره فمعدومه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة
 والاعمال بحيث لم يسم به
 غيره تعالى وغلبة علمته
 المتقدمة لا عرابه بدلا هنا
 لا تمنع اعتبار وصفته
 فيجوز كونه نعتا باعتبارها
 لوقوعه صفته لكونه بارا
 المعنى وبحجته غير تابع العلم
 بحذف موصوفه ويجوز
 صرفه وعدمه لتعارض
 سببهما (الرحيم) أي ذي
 الرحمة الكثيرة

الرحم بالامعرف باللام أو مضافاً أو منادى اهـ وأما * وأنت غيث الورى لازلت رحماً * فلا شاهد فيه لانه
يحتمل المنع فتكون ألفه للاطلاق والصرف فتكون أنفسه بدلاً من التوحيه اهـ (قوله فالرحم أبلغ الخ)
منفرد على إطلاق تفسير الرحيم وتقدم تفسير الرحيم بقوله جدوا لكان المناسب لقوله بشهادة الخ الوارء بدل
الفاء كما في غيره للتأنيد على معاول واحد بلا تبعية (قوله ولا يعارضه الحديث الصحيح الخ) أي لان
استواءهما في تعلق كل منهما بالدار من لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأز يدعى سم عبارة الصبان لا احتمال أن
تكون أبلغية الرحيم باعتبار الكف فقط لانه تعالى من حيث أنعامه بالتمتع العظمى ترجح ومن حيث أنعامه بما
دونها ورحيم يؤيده تفسير كثير من العلماء الرحيم بالتمتع بجلائل النعم والرحيم بالتمتع بدقائقها وبعضهم
الرحيم بالتمتع بما يتصور جنسه من العباد والرحيم بالتمتع بما يتصور جنسه منهم اهـ (قوله والقياس)

أشار بالانضباط إلى انه عطف على الاستعمال سم (قوله لان زيادة البناء الخ) هذه القاعدة مشروطة بشرط
ثلاثة أن يكون ذلك في غير الصفات الجلية فخرج نحو شروهم وأن يتحدد للفعلان في النوع فخرج حذر
وحاذر وأن يتحدد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان اذ الاشتقاق بينهما مجررى (قوله غالب) احتز به عن نحو
حضر وحاذر لان الاول صفة مشبهة تدل على الدوام والاستمرار ووصف غيب الفاعل والثاني اسم فاعل لا يدل على
الانضباط فهو لومرة (قوله وجعل الخ) جواب عاقل لم تقدم الرحيم على الرحيم والقياس يقتضي الترخص
من الأدنى إلى الأعلى عبارة المعنى وقدم الله عليه حاله اسم ذاته وهما السامعة والرحيم على الرحيم لانه خاص
اذ يقال لغیرهما بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وانما تقدم القياس يقتضي الترخص من الأدنى إلى
الأعلى كقولهم غاب عن رحيم لانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غير تعالى لان معناه النعم الحقيقي البالغ في
الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وإنما ترجح جاعلانه علم لانه مادل في جلائل النعم وأصولها
ذكر الرحيم كالتابع والتمتع لئلا يؤول مادي منها وأصله فليس من باب الترفي بل من باب التعصيم والتكسب
ولاحفاظة على ريس الآسي * (فائدة) قال النسفي في تفسيره قيل الكتب المنزهة من السم على الدنيا
ماتوا بجمع بعض شيت ستون وجمع ابراهيم ثلاثون وجمع موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والنعيل
والزور والقرآن ومعاني كل الكتب أي غير القرآن مجموع في القرآن ومعاني كل القرآن مجموع في الفاتحة
ومعاني الفاتحة مجموع في السبحة ومعاني السبحة مجموع في باهم ومعناها أي الاشاري بها كان ما كان وبني
يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباع في ثقلها اهـ قال شيخنا المارديني أول نقطة تفرق من القلم التي يستند
منها الخط لا نقطة التي تحت الباء مخلافان توهم ومعناها الاشاري ان ذاته تعالى نقطة الوجود المستند منها
كل موجود اهـ (قوله ما ل الخ) اللام متعلق بالتمتع وما كناية عن الرحيم (قوله ومن التذلل) أشار
بالانضباط إلى انه عطف على قوله كالتمتع سم ولعل المراد بالتذلل هنا مقابل الترفي أي التزلل من الأعلى إلى
الأدنى وقال الكردى قوله ومن حيز التذلل وهو أي التذلل القرب بالمقارنة أي وثلاثا يقل عن مكان المقارنة
بين المتناسبين فهو دليل بان تأخير الرحيم وجعله كالتمتع للرحيم والمراد أنه ليعقارن التظهير وهو لفظ الرحيم
بالتظهير وهو لفظ الله والافالقياس تقدمه للترقي من الأدنى إلى الأعلى اهـ وقضيت ان قول الشارح ومن
حيز التذلل عطف على قوله مادل عليه الخ قد تقدم خلافه عن سم عن الشارح (قوله لان الاول الخ) أتول
ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها سم (قوله كالعلم) أي بالوضع والافتقار لانه
علم بالقلبة (قوله من رحم الخ) أي من مصغر وانما يصغر بالفعل تنزيهاً لوضيق العبارة أذ ليس له مصدر
واحد حتى يعول عليه فليس مبنياً على مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل رشيدى (قوله بعد قوله)

فالرحم أبلغ منه بشهادة
الاستعمال ولا يعارضه
الحديث الصحيح بالرحم
الدنيا والاخرة ورحمهما
والقياس لان زيادة البناء
تدل على زيادة المعنى غالباً
وجعل كالتمتع مادل على
جلائل الرحمة الذي هو
المقصود الاعظم لئلا يقل
عما دل عليه من دقائقها
فلا نسأل ولا يعطى ومن
حيز التذلل لان الاول صار
كالعلم كما تقرر وكلاهما
صفة مشبهة من رحم بكسر
عنه بعد تنقله إلى رحم
بعضها

ولا يعارضه الحديث الصحيح) أي لان استواءهما في تعلق كل منهما بالدار من لا ينافي أن أحدهما أبلغ وأز يد
معنى (قوله والقياس) أشار بالانضباط إلى انه عطف على الاستعمال (قوله تل من دقائقها) مقابلته
بالجلائل يدل على انها غير الجلائل وقوله ومن حيز التذلل أشار بالانضباط إلى انه عطف على قوله
كالتمتع (قوله لان الاول الخ) أتول ولرعاية الفواصل باعتبار كونها في الفاتحة ثم طرد في غيرها (قوله)

(الح) أى لا طارء قل الفعل المتعدي الى فعل بالضم في باب المدح والثناء صبان (قوله) أو تنزله (الح) عطف على
 تنزله (الح) (قوله) منزلة أى في الزم بأن لا يعتبر تعلقه بمفعول الالفاظ ولا تقدراً كقولك ز من يعطى أى يصدر
 منه الاعطاء فاصداً الردي على من نفي عنه أصل الاعطاء صبان (قوله) ميل نفساني (الح) عبارة عن نفي والنهاية نكرة
 في القاب تعقبي الفضل والاحسان فالفضل غائب أو أسماه الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك انما تؤخذ
 باعتبار الغايات دون المبادئ التي تكون انفعالات فرجة الله تعالى ارادة اتصال الفضل والاحسان أو نفس
 اتصال ذلك فهي من صفات الذات على الاول ومن صفات الفعل على الثاني اه زاد الصبان أى فهي يجاز
 مرسل من اطلاق اسم السبب في السبب القريب والبعد أو اسم الزم في اللازم القريب والبعد هذا
 أى يجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة اما وصفه تعالى به بحسب الشرع فقال الاستاذ
 الصغرى الاقرب له حقيقة شرعية في الاحسان أو ارادته اه على الخادى نقل عن بعض ان معانها
 اللغوية ارادة الخير وعن بعض آخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا يجوز أصلاً حفظه اه كلام الصبان
 عبارة عن الاول أن يقال هو حقيقة شرعية في الاحسان أو ارادته فتقول مر امحسب الخ
 معناه بحسب أصله قبل اشتهاه شرعاً فيبادر من الغايات اه وعبارة الملا ايهام الكردى ثم البنى
 ولقائل أن يقول ان الرحمة التي هي من الاعراض النسبانية هي الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك أن يكون
 مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التي وصف بها الحق سبحانه مجازاً ألا ترى ان العلم القائم بنا
 من الاعراض النسبانية وقصوف الحق بالعلم ولم يقل أحد ان العلم الذي وصف به الحق مجاز مع ان علم
 الحق ذاتي أزلي حضوري محيط بجميع المعلومات وعلمنا بمفعول حادث حصوله غير محيط وكذلك القدرة
 القائمة بناس الاعراض النسبانية ولم يقل أحد ان وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية أزلية
 شاملة لجميع الممكنات وقدرتنا بمفعول حادث غير شاملة في هذا القيس الاراد وغيره فالحق لا يجوز أن تكون
 الرحمة حقيقة واحدة هي العطف المحقق يختلف وجهه وأنواعه بحسب اختلاف الموصوفين فاذا نسب
 السنان كرامة نفسانية واذ نسب الى الله تعالى كان على حسب ما يليق بحلال ذاته من نحو الانعام أو ارادته
 كيان العلم ونحوه حقيقة واحدة اذا نسبت السنان كانت كيفية نفسانية واذ نسبت الى الحق كانت كياناً
 بحلال ذاته يؤيد ما ذكرناه أن الأصل في الاطلاق الحقيقة ولا يصار الى المجاز الا اذا عذرت الحقيقة ولا
 تعذر الا اذا دل على أن الرحمة مطلقاً كعصر في الكيفية النفسانية ومضاعفونه حوط التبادر وهذه نكتة
 من تنبيه لهم بالمعنى الى التكررات في تأويل أسماء الله تعالى مما ورد اطلاقها على الله في كتاب أرسنه اه
 (قوله) لا تخالها أى بهذا المعنى سم (قوله) وكذا كل صفة استعمال (الح) أى كالغضب والرضا والمحبو والمهابة
 والفرح والحزن والمكر والخدع والاستزاع انما تؤخذ باعتبار الغاية عن صبان (قوله) لغف منصوب
 على الحال أي حال كونه منبجاً في الالفاظ العربية أو على التمييز أو على قرع الخافض وهذا الأخير أولى
 من جهة المعنى وهو وان كان سماعياً لمحق بالنسبة لكفرته في كلامهم بحسبى وقوله أو على التمييز
 فيه نظر راجع علم النحو (قوله) بالغسل (الح) ان كانت الباء للتعدي كان بياناً للمحمود به ولا يشترط كونه
 اختيارياً باوان كانت السببية أو بمعنى على كان بياناً للمحمود عليه بشرط كونه اختيارياً بالوحد كأي بأن
 لا يكون طريق القهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته أو بأن كان منشأ لافعال اختيارية كذاته تعالى وصفاته
 التاثير كالقدرة أو ملازم للمنشأ كصفة الصفات والافرق بين أن يكون ذلك الجسل المحمود عليه من
 الفضائل وهي الزايات القاصرة التي لا توقف الاتصاف بها على تعدى أثرها للغير كالعلم والقدرة أو من
 القواضل وهي الزايات التي توقف الاتصاف بها على تعدى أثرها للغير كالانعام والشعاعة ثم اراد الخ ل عند
 الحمد والحمد دوان لم يكن جيلاف الشرع فيشمل الشئ على القتل وبشرط كون ذلك الوصف على جهة
 التعظيم ولو ظاهراً بان لا يصدر عن الخادم ما يخالفه كنه عليه الحلي وواقفه الجبري وشحننا بشرط المعنى

منزله) أى في الزم وقوله استعمالها أى بهذا المعنى

أو تنزله منزله والرحمة
 ميل نفساني أردبها
 لاستحالتها في حقه تعالى
 غائب من الانعام أو ارادته
 وكذا كل صفة استحال
 معناها في حقه تعالى
 (الحمد) الذي هو لفظة
 الوصف بالجلى

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله) وعرفا فعل الخ أي سواء كان ذكر باللسان أو اعتقاد أو بحجة الجنان أو عملا وخدمة بالأركان في رد اللغوي هو اللسان وحده ومتعلقه بـم النعمة وغيرها وهو رد العرفي بـم اللسان وغيره ومتعلقه النعمة وتوحيدها للغوي أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار الما ورد والعرفي بالعكس ثم يأتي معنى (قوله) لا تعلم أي على الحمد أو غير معنى سواء كان للغير خصوصية بالحمد كوله ومصدقة أو لا ولو كلفا ع ش (قوله) وهذا هو الشكر لغة (قوله) وفاء المغني وقال النهاية والشكر لغة فعل بني عن تعظيم النعم لكونه متعاضدا على الشاكر اه وبأنى عن النتائج وتحفة الرشد يمتثل به هو ما جرى عليه الأثر (قوله) صرف العبد الخ أي أن يستعمل العبد أعضاءه ومعانيه في ما ملب الشارع استعمالها في مصلح صلاته وصوم يومه وسماع نوحه وهكذا سواء كان ذلك في وقت واحد أو في أوقات متفرقة فله فيقال سم إذا صرف العبد جميع ما أتم الله به من مآل في آن واحد سمى شكو وقال الله تعالى وقابل من عبادي الشكور وإذا مرر بها في أوقات مختلفة سمى شاكرًا قال شيخنا ع ش ويمكن تصوير مررها بكهفي أن واحد بمن حمل جنازة متفرقا في مصنوعاته من وجيل ناظر إن يديه ثلاثون باليت ماشيا برجله إلى القبر شاغلا لسانه بالذكر وأنه باسبح ما فيه ثواب كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أعني اه بحري (قوله) فهو أخص الخ يعني أن الشكر العرفي أخص مطلقا من الحمد والشكر اللغوي أي وبن الشكر اللغوي والحمد العرفي ترادف وبن الجدل والشكر اللغوي بين العموم والخصوص الوجهي يمتنعان في ثناء بلسان في مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوي في ثناء بلسان في مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوي في ثناء غير لسان في مقابلة إحسان بحري عبارة تحفة الرشد والنتائج الحمد معنى أقوى وهو الوصف بالجميل تغضبا على الجليل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم النعم قصد الاتعاض مطلقا والشكر أيضا معنى لغوي وهو فعل بني عن تعظيم النعم قصد الاتعاض على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد الخ المذموم هو الوصف بالجميل تغضبا على الجليل مطلقا أي اختياريا أو لا اختياريا فعل يشعر بالتعظيم فهو أعم مطلقا من الكل لأنه يكون للسان وغيره مقابلة الاتعاض وغيره اختياريا وبوجهه والحمد اللغوي أخص مطلقا من المدح ومن وجب من الحمد العرفي والشكر اللغوي ومباين للشكر العرفي بحسب الجدل أو الوصف المذكور فزمن الصرف المذكور والجزء مبين للكل وأعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي أعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجب من المدح والشكر العرفي مبين للمدح بحسب الجدل على ما مر وجهه في الحمد اللغوي وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اه (قوله) أي ماهيته) راجع للمتن سم (قوله) وهو الأصل) فان حرف التعريف موضوع للإشارة إلى معهود أو إلى نفس الحق فهو مشترك لفظي بينهما وأما الاستغراق والعهد الذهني فن متفرعات الثاني فالعرف بلام الجنس لا ينطبق على الفرد الذهني أو جميع الأفراد الاقرينة وهذا ما ذهب إليه السكاك ومن تبعه أو موضوع للإشارة إلى نفس الحقيقة فقط وأما الاستغراق والعهدان فن متفرعاتها فالأخلاق على كل من هذه الثلاثة اتصافها بالقرينة فهو مشترك معنوي على هذا وهو مختار المحققين وهذا قول آخر أن أحدهما له مشترك لفظيا بين الجنس والعهد الخارجي والاستغراق والعهد الذهني متفرع على الجنس والثاني له مشترك لفظيا بين الأثر بعته (قوله) وهو أبلغ اختاره العلامة البركزي أيضا فقال لظهوره في أداء المرام ولأن معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى

وعرفا فعل بني عن تعظيم النعم لاتعاض وهذا هو الشكر لغة وأما مطلقا فهو صرف العبد جميع ما أتم الله به عليه إلى ما خلق لأجله فهو أخص مطلقا من الثلاثة قبله أي ماهيته أن جعلت آل العبد وهو الأصل أو جميع أفرادها جعلت للاستغراق وهو أبلغ

(قوله) فهو صرف العبد جميع ما أتم الله به عليه إلى ما خلق لأجله) في حواشي شرح المطالع للدواني كلام طويل في هذا المقام من جملة قوله بل الأولى في الجواب أن يقال لا تسلم أن من صرف الجميع في ما خلق لأجله في وقت من الأوقات دون وقت آخر ليس شاكرًا في ذلك الوقت الذي تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر في ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرًا في وقت آخر فان عموم الأوقات لا يتصرف في الأمر بفالح انتهى (قوله) أي ماهيته) راجع للمتن (قوله) وهو أبلغ اختاره العلامة البركزي على ما مر عليه طريق البرهان بآثاره السيد في توجيه ترجيح صاحب الكشف الجدل على الجنس (قوله)

الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الالفاده أولى وبمقام الشاه أخرى اه ورجع المغني والهاية معنى
الجنس عبارة عما وجد مختص بالله تعالى كأفاده الجملة سواء أجهلت به أم لا لا يستقر ان كائليه الجمهور
وهو ظاهر أرم الجنس كائليه الزمخشري لان لاهم لله للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى والافلا اختصاص
لتحقق الجنس في الفرد الثالث لغيره أم لا العهد كائلي في قوله تعالى اذ هما في الفاكه انقله ابن عبد السلام وأجازه
الواحدى على معنى ان الجد الذي جد الله به نفسه وحده أنه يؤمر وأولاً مختص به تعالى والعبارة بمحمد
من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس اه زاد الثاني والجد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنسية ثمانية
فمن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية أبواب الجنة اه أى استحق أن يدخل من أيها شاء فغيرها كراما وإنما
يختار ما سبق في علم الله أنه يدخل منه عرش وقولهما للاختصاص أى لتو كدهم والافلا اختصاص مستفاد
من الجملة بواسطة تعريف المبدأ فها كائلي التوكل على الله والكرم في العرب عرش وبمجيئى وقولهما
والعبرة بمحمد من ذكر ما جد غيرهم فكعدم فاذا صدر منهم جد لغيره تعالى لا يفرغ اختصاص الجسد
تعالى عرش وقولهما وأولى انشالته الجنس أى لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو
استدلال برهاني فانه في قوة ان يدعى الانفراد بمختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعش
وشعنا (قوله) لولم أوسحق أشار به الى ان الادم الملك أى لا استحقاق أى لا اختصاص عند من
يقرب بينهما بان الاستحقاق يعتبر بين الذات والصفة نحو العزة فهو الاختصاص بالذات بنحو الجنة للمؤمنين
أو ولا اختصاص عند من لم يعرف بينهما ومم الثاني الاول وهو اختار ان هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
واختاره العلامة البركوي في الامعان نتاج (قوله) أى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لانه لم يقل
الجد الخالق أو اللزاق أو غيره ولا هوهم ان استحقاقه للجد لذلك الوصف نهاية أى لم يقل بنحو الخالق ابتداء
فلا ينافيه قال بعد ذلك العلو والحق وأشار المصنف بهذا الصنيع الى استحقاقه تعالى للجد لذلك أو لا
وبالذات وصفاته نانيا بالعرض رشيدى (قوله) فلا فرد منه الخ) مفرغ على كل من احتمل الجنس
والاستغراق كاسم التصريح بذلك عن النهاية والمغني وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت أى معنى الجد
اعتبر الجنس أو الاستغراق يكون بعض افراد الا تخاروجا عن التخصيص الذى يفيد تعريف المسند له
بالادم فلا يكون جدا لمخصص على وجه اكمل قلت فان أردت الاكالة فعلى بعموم الجواز اه (قوله) لغيره
تعالى الخ) أى وما وقع لغيره تعالى في الظاهر من اجماع الى الله تعالى في الحقيقة نتاج وأيضاً وقوع لغيره
غير استحقاق لا ينافي استحقاق الكل لهذا الاستحقاق لا يستلزم الوقوع كائيه عليه عبد الحكيم (قوله) خبرية
لفظاً انشائية معنى) ويجوز ان تكون موضوعاً للانشاء منها بومغني وهذا قول آخر عرش وقال شيخنا

ويصح ان تكون خبرية لفظاً ومعنى لان الاخبار بالجد تفصل الجد منها وان قصدنا الاخبار اه (قوله) من
انصافه الخ) بان لا مضمون (قوله) بصفتها ذاته الخ) وجه ادخال هذا في مضمون الجملة ان مضمونها يستلزمه
اذ اثبات الشاه بالجليل يستلزم اثبات الجليل فليتامل سم (قوله) ولكله الخ) عطف على انصافه الخ
أو صفاته ذاته سم (قوله) واستحقاقه الخ) الواو بمعنى أو أو خذ من أول كلامه لأن يشير به ههنا الى
جواز ايرادهما معاً بعموم المشترك كالجوزة الشافعي واختاره المحققون أو بعموم الجواز على ما جرى عليه
الجمهور ومن صنع ذلك (قوله) لروادفة المدح) وهو رأى الزمخشري حيث لم يشترط كون الحمود عليه
اختياراً باشيخنا (قوله) وتدل بينهما فرق) وهو رأى الجمهور فثبت طرون كون الحمود عليه اختياراً باذن
المدح عليه كدلت الأوامر (قوله) لم يتحققه الخ) والراجح انها مقدمتان على النتائج وتخصه
الرشدى (قوله) الحسى) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقى سبى عمر والابتداء الحقيقى
جعل الشىء لا غير مسبوق بشىء آخر أصلاً والابتداء الإضافى يسمى العرفى أيضاً جعل الشىء لا بالاضافة

بصفات ذاته وأفعاله الجملة) وجه ادخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لان اثبات الشاه بالجليل
له يستلزم اثبات الجليل فليتامل (قوله) ولكله) عطف على انصافه أو صفاته ذاته

مسألة أو مستحق (له)
أعطى الله وان انتقم فلا فرد
منه لغيره تعالى بالحقيقة
والجملة خبرية لفظاً انشائية
معنى اذ القصد منها الشاه
على الله تعالى بغيرها
الذكور من انصافه تعالى
بصفات ذاته وأفعاله الجملة
ولمكته واستحقاقه لجميع
الجد من الخلقة لروادفة
المدح ورجع واعترض
وقيل بينهما فرق وفي
تحقيقه أن قول الجميع
الابتداء من الحقيقى
بالسببية والإضافى بالجدلة

الى اقتصد بالذات سواء سبقه من أم لا فهو أعم مطلقا من الحقيقي صبان وعش **(قوله)** اقتداء بالكتاب العزيز أي بأسلوبه وهذا على الجمع بين السبيلة والجدلة ولزوم تقديم الأولى على الثانية **(قوله)** وعلا بالخير (الخ) أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين يجعل حديث السبيلة على البدء الحقيقي وحديث الجدلة على البدء الإضافي هذا هو المشهور في دفع التنافي بينهما وهذا: أوجه أخر لدفع التنافي بينهما ما ذكره في المطولات شيخنا وغيره في جانب الكتاب بالأقتداء وفي جانب الحديث بالعمل لأدليس في القرآن أمر بذلك لا تقتصر بمحاولا ضمه وانما ناول بذلك الأسلوب فاقتدى به والحديث متضمن للأمر بأنه يقول ابدؤا بالسبيلة على كل أمر ذي بال **(قوله)** وليس يحرم أي لهذا أنه لا مكره أي كذلك ولا من سفاسف الأمور أي يحقر أنها فخر على الحرم لهذا أنه كذلك وانما تكرر على المكروه لهذا أنه لا نظر للفرج بلا ساجدة بخلاف المكروه لعلاؤ على كل البصل ولا تعلب على محقرات الأمور كما سنزل صونا لاهل البيت تعالى عن افتراءها لمحقرات وتخفيفا على العباد شجنا وكذا في البري الاتية جعل كل البصل من المكروه لهذا أنه فكره عليه ومثل للمكروه لعلاؤ بالوضوء باناء الشمس وزاد بخلاف الحرم لهذا أنه كالوضوء مما معصوب فتسنه **(قوله)** وقد فخرنا (الخ) أي الحرم والمكروه أن المراد ذوه فيه إضافة ذوال المضمر وأكثر النجاة على منعها عبارة الكائنات وذو لا يضاف إلى مضمر وقال شراحه وقد أضف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر * انما يعرف هذا الفضل ذوهه **(قوله)** ولا ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف على محرم سم أي بأن لم يكن ذكر أسلا أو يكن ذكر غير محض كالقرآن فتسنن السبيلة فيمختلفا الذي كره المحض كلاله الله سبحانه واد الجبري فان قلت ومن الأمور ذال البال السبيلة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سبق مثلها وسنسل فلت في محله البركة فيها وفي غيرها كالشأنين الأربعين تركي نفسا غيرها فسمى مستثناة من عموم الأمر ذي البال في الحديث أنه عبدالحق وأجاب المدعي بقصد الأمر ذي البال أيضا بأن لا يكون سوا ذلك فلا يراد أن السبيلة أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها ويتسلسل **(قوله)** بالجدلة) أي الرفع فان التعارض بين الحديثين لا يحصل الأبرم وط حصة رفع الجدول تساوي الروايتين وكون رواية السبيلة بناء من وان يراد بالابتداء ههنا الابتداء الحقيقي وكون البناء مصلية يبدأ فان جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بأخر وكذا ان جعلت للامانة بحبري **(قوله)** كالصلاة (الخ) أي كابتدائها **(قوله)** وفي رواية بمحمد الله) النسكت في ذكرها فائدة عدم اشتراط لفظة الحمد لله الذي أعادت اشتراطه إلى رواية الأولى ورشدي **(قوله)** فهو أجزم (الخ) الأجزم المقطوع اليد والذهاب التام لا موصوف وهذا التركيب يحويه يجوز أن يكون من التشبيه بالبلغ بحذف الادات ووجه التشبه الأصل فهو كالأجزم في عدم حصول المقصود هو أن يكون من الاستعارة ولا يضر الجمع بين التشبه والتشبيه لأن ذلك انما يتخذ ذك على وجه ينفي عن التشبه لاطاعة لا تقتصر بهم بكون نحو * فذرنا زار على القمر * استعارة على أن التشبيه في هذا التركيب محذوف أي هو ناقص كالأجزم فحذف التشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم التشبه فصار المراد من الأجزم الناقص فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه وانما المذكور اسم التشبيه فقط عش **(قوله)** مبنية للمراد يعني أن هذه الرواية تبين أن المراد بالجدول التسمية بقرى وأسماء مجرد الذي كره لا واحد منهما بعينه ولا يلزم التعارض بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك أن أول ابتداء فیهما الابتداء الحقيقي وامان أو بعبه الأعم منهن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه ألا تردى **(قوله)** وعدم التعارض عطف على المراد **(قوله)** يفرض ارادة الابتداء الحقيقي (الخ) أي مع فرض وجود بقية الشرط الخمسة المتقدمين الجبري **(قوله)** رونقا) أي حسنا **(قوله)** وطلاوة) عطف تفسير **(قوله)** لا سيما الابتداء أي ابتدأه **(قوله)** تنبيهه) واعة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شارح أو خطيب في

اقتداء بالكتاب العزيز وعلا بالخير الصحيح كل أمر ذي بال أي حال يتبره أي وليس يحرم ولا مكره وقد يخبر بان بذى البال لان الظاهر ان اراد ذو مشرا لا قصر فلا ذكر محض ولا جعل الشارع ابتداء بغير السبيلة كالصلاة بالتكبير لا يبدأه بالجدلة وفي رواية بمحمد الله فهو أجزم بحسب فجمعة وفي رواية أنقطع وفي أخرى أبرأى قليل البركة وقيل مقطوعا وفي رواية بسم الله الرحمن الرحيم وفي أخرى بذكر الله وهي مبنية للمراد وعدم التعارض بفرض ارادة الابتداء الحقيقي فيهما وفي أخرى سندها ضعيف لا يبدأ فيه بمحمد الله والصلاة على فهو أبرم وق من كبركة ثمانا عانة البناء تحسین ما یکسب الكلام رونقا وطلاوة لا سيما الابتداء تنبيهه واعة الاستهلال

(قوله) اقتداء بالكتاب العزيز) فهم بعضهم ان التعليل بذلك انما يأتي على القول بان السبيلة من القرآن وليس كذلك لأن ابتداء القرآن هو ان قلنا ليست منه **(قوله)** ولا ذكر محض) أشار بالتضييق إلى أنه معطوف

إشارة إلى أن تفسير هذا الكتاب الذي هو نعمة أي عمة انما هو من محض واثقه (١٥) وتوفيقه وجوده عليه ولطفه فقال (البر)

أي المحسن كأي دل عليه اشتقاقه من البر بأثر مواده لانها ترجع إلى الاحسان كبري عنده أي صدق لان الصدق احسان في ذاته ويزنه الاحسان للغير ورايته محبة أي قبله لان القول احسان وزيادة وأمر فلان على أحسنه أي علام لانه غالباً يشاعن الاحسان لهم فتفسيره بالطيف أو العالي في صفاته أو حاق بالبر أو الصادق فيها وعد أولياءه بعيد الآن براد بعض ماصدقات أو غايات ذلك التبر (الجواز) بالتعريف أي كثير الجود أي العطاء واعترض بانه ليس فيه توقيف أي وأسماءه تعالى توقيفية على الاصع فلا يجوز ان يفرع اسم أو وصفه تعالى إلا بقرآن أو خبر صحيح وان لم يتواتر كما صحه المصنف في الجليل بل هو بخلافه لجميع هذه من العمليات التي يكتفي فيها العان لا الاعتقادات مصرح به لا باصه الذي اشتق منه تحبس أي وبشرط أن لا يكون ذكره مقابلة كما هو ظاهر نحو ما نحن الزارعون والتعخير انما كسر من قول الحليمي يستحب ابن أبي بنزرة أن أرض أن يقول الله الزارع والمشت والمبلغ انما يأتي في الثلاثة على الرجوع لانه لا يشترط فيها صفة عنه توفيقاً قلب الجليل ذكره مقابلة

أول كلامه عبارة تدل على المقصود منها المراد هنا حصول مراعاة الاستهلال العطفية لان المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الحظية وأما مراعاة الاستهلال للكتاب في قوله الآتي الموفق للتفقه في الدين لان الكتاب في علم لتفقه قاله الكردي وفيه نظر ظاهر فاما قول الشارح عما في الخ واقعة على قول المصنف البرال قوله أحسنه الخ فيشمل قوله الموفق للتفقه في الدين وان قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل ثنى بمعنى مشيراً وليس بياناً للمقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) أشار بالتعقيب الرجوع لقوله ثنى الخ في كونه مفعولاً للأجله مثلاً سم والاولى جعله حالاً من فاعل ثنى لا مفعولاً للأجله لئلا تواتر عطفان على معلول واحد فتأمل قول المتن (البر) بضع الباء الموحدة معني (قوله أي المحسن) أي بكثرة أخذها بما يأتي في شرح الذي جلت (قوله كأي دل عليه) أي على ان البر بمعنى المحسن اشتقاق من البرأي اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسر هاء بمعنى الاحسان (قوله بساؤمواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لانه) أي مواد الباقية يعني تفسيرها (قوله ترجع إلى الاحسان) فيه بحث لان رجوعها إليه لا يقتضي انه المدلول لجواز انهما المدلول من حيث خصوصهما بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل سم وقد عدى الاقتضاء لوسط ان الأصل عدم الاشتراك (قوله لانه) أي العلوي على الاحسان (قوله تفسيره) أي البر بفتح الباء (قوله وأخلاق البر) بكسر الباء الهذلي هو اسم جامع للغير منها بفتح معنى ولذا حكى في النهاية ما انتهى هذه التفسير بقول (قوله لأن أراد) أي بالتفسير مجازاً ولا يخفى ان هذا الاستثناء لا ينفو بالنسبة إلى العالي في صفاته (قوله وأغاب الخ) عطف على ماصدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن ونظر أن التعقيب بالعالي في صفاته من التفسير بالمرم أو السبب وان تفسير بغيره من التفسير بالماصدق (قوله أي كثير الجود) تقدم عن سم ان الجواد صفة بالمبالغة بالمادة لا الهية (قوله أي العطاء) فسر عش شخناً بالاعطاء أي لان العطاء الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فانه سبحانه وتعالى كثير البذل والاعطاء لا ينقطع اعطاؤه في وقت يعطى القليل والكثير وليس القصده اذا أعطى لا يعطى إلا كثيراً الصادق بالاعطاء موصوادة لانه خلاف الواقع على انه في اسم أي للنهاية أي الاعطاء لا يدمن تنقيد الجود بانه اعطاء ما ينبغي ان ينبغي كإسمار ومه ورشدي (قوله بانه ليس فيه توقيف) أي لم يرد ان الشارع باطلاق الجود اعطاه تعالى (قوله توقيفية) أي موقوف على اذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصفه تعالى) ومثله النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لنا ان نسميه باسم لم يسم به أو هو لا يسم به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي ومرواد بآية محمد عبد المطلب ولدت له قبل ولادته عش (قوله وأخبر صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب بن عصفري شرح الاربعين عش ورشدي (قوله كما صحه المصنف في الجليل) يعني صحه المصنف التوقيف في لفظ الجليل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قرياً (قوله لانه هذا الخ) عليه لقوله وان لم يتواتر يعني ان هذا الاختراع والاطلاق من الاحكام الفقهية العملية فكفي في ثبوته الحديث الصحيح القيد للظن كردي (قوله مصرح) نعم قرآن أو خبر سم أي وانما أفرد لان العطف بآو (قوله لا باصه) أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالاصل سم (قوله وبشرط الخ) عطف على مصرح به بالنظر للمعنى اذ معناه بشرط أن يكون مصرح به (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحو ما نحن الزارعون الخ) من أمثلة ذلك كالمعاقبة (قوله على الرجوع الخ) عبارة شخناً في حاشية الجوهر وتختار جمهور وأهل السنة أن أسماءه تعالى توقيفية وكذا صغاه فلا تثبت الله أسماء ولا صفة الا اذا ورد بذلك توفيق من الشارع وذهب المعتزلة إلى الجواز اثباتاً ما كان متصفاً بمعناه ولم يوهم فتصاوان لم يرد فيه توفيق من الشارع ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلاني وتوقف فيه امام الحرمين وقيل الغزالي بآو وأطلق الصفتي ما دل

على محرم (قوله إشارة الخ) أشار بالتعقيب الرجوع لقوله ثنى على كونه مفعولاً للأجله مثلاً (قوله لانها ترجع الخ) فيه بحث لان رجوعها إليه لا يقتضي انها المدلول لجواز انهما المدلول من حيث خصوصهما بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعد) فيه بحث أسرنالیه (قوله مصرح به) نعم قرآن أو خبر (قوله لا باصه)

على معنى رائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اه وما للجلال اللواتي في شرح
العقائد العديدة الى ما قاله الامام الغزالي (قوله ايضا) أي كذا روعا والمساكر (قوله فعمل المصنفه) أي
الجميل مبتدأ خبره قوله بل في اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) أي علما (قوله قلت المقابلة الخ) فدينع وجود
المقابلة هنا يدعي انها المتماثلون عند نسب ذلك المعنى للغير سم (قوله انما يصار اليها عند استعمال المعنى
الخ) حاصله انه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقته تعالى وجب جعله عليه وضع
استعماله فيه وان اتفق انه حين أطلق عليه كان معناه يقابله وما إذا استعمل معناه عليه توقف صحة الإطلاق
عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغا لإطلاقه عليه عش (قوله على آفاق وجه)
يقع الهمز من التثنية بعدها فاف (قوله واخسنه) عطف تفسير (قوله واوجب عنه) أشار بالتضيق الى أن
الضمير في عنه راجع لقوله واعترض الخ أي للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثا طويلا الخ) عبارة
المعنى حديثا مر فو عذ كرفيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال اني جواد ماحد اه (قوله ذلك) يحتمل انه
فاعل قوله فيقاله الإشارة الى لفظ الجواد وقوله بانى جواد ماحد يدل على ان المجموع هو الفاعل
ولفظ ذلك من الحديث وهو الاقرب فاجمع (قوله ولا فرق الخ) جواب بسؤال الضمير عن البيان (قوله
والاجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أي لجواز أن يكون للاجماع
مستند آخر (قوله ولا شعاع العاطف الخ) متعلق بقوله لا تحذف منها قال سم وبوجه ترك العاطف
أيضا بان في تركه يكون كل وصف منسوب بالاستقلال الى وجهه بالتبعية وذلك بانغ فليأتسأل اه (قوله
بالتغاير الحقيقي) لئلا يقال أن يقول ان أريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس
وان أريد باعتبار الذات فهو منفي في هو الاول والاخر سم وقد يجب باعتبار الاول وجعل التغاير على
التنافي في التحقق في ذات واحدة وزمن واحد وجوده في تحو هو الاول والاخر دون نحو الملك القدوس
ظاهر (قوله وأتبعه) أي بالعاطف معطوف على قوله حذف يعني حذف في الاوصاف المتحدة في التحقق
في زمن للتأويلهم الاختلاف في موأتيه في الحقيقة فقه للتأويلهم الاتحاد فيه (قول المتن الذي حلت نعمه)
اعلم ان لفظه الذي وواقع على الله تعالى وبعبارة عنه فالتد كبر فيها واجب وان كانت صلهما سببية ولا يلزم من
سببية صلتها واسناد الفعل فيها الى التزم ان الوصول واقع على التزم وقد فهم بعض العالمين وجوب تأنيث
الوصول هنا وبعضهم جواز فنه قال اني حلت نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لاكثره) متعلق
بقول المصنف حلت التضمن يعني امتنعت ليضع تعاقب قوله عن الاحصاء كرهى (قوله فلذا أخرج من ذلك)
أي فانه كالتبعية لهما سم أي للبر والحواد (قوله ولا يستقر اهذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه مكرن

أيضا لا نقف الحديث ان
الله جل يحب الجبال فعمل
المصنفه من التوفيق يلقى
اعتبار قيد المقابلة قلت
المقابلة انما يصار اليها عند
استعمال المعنى الموضوعه
اللفظ في حقته تعالى وليس
الجمال كذلك لانه بمعنى
انداع الشيء على آفاق وجه
وأحسنه وسأبقى الردة
زياده على ذلك واوجب
عنه بان فيه مرسلا اعتد
بمسند بل روى أحد
والتزمى وان ما به
حديثا طويلا فله ذلك
بانى جواد ماحد. فلو افق
بين المنكر والمصرف لان
قمر يفت المنكر لا يغير
معناه كما يفت في الله الاكبر
والاجماع النعني المستلزم
لتاني ذلك المرسل بالقبول
ولاشعاع العاطف بالتغاير
الحقيقي أو المنزلة منزلة
حذف هنا كقوله تعالى
الملك القدوس مسلمات

أشرف باب الردة الى خلاف في الاكتفاء بالاصل (قوله قلت المقابلة الخ) فدينع وجود المقابلة ويدعي انها
انما تكون عند نسب ذلك المعنى للغير (قوله واوجب عنه) أشار بالتضييق الى ان الضمير في عنه راجع لقوله
واعترض أي للاعتراض المفهوم من اعترض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم (قوله ولا شعاع العاطف)
بوجه ترك العاطف أيضا بان في تركه يكون كل وصف منسوب بالاستقلال الى وجهه بالتبعية وذلك بانغ
فليأتسأل (قوله بالتغاير الحقيقي) لئلا يقال أن يقول ان أريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت
في الملك القدوس وان أريد باعتبار الذات فهو منفي في الاول والاخر سم (قوله الذي حلت نعمه) اعلم ان لفظه
الذي وواقع على الله تعالى وبعبارة عنه فالتد كبر فيها واجب وان كانت صلهما سببية ولا يلزم من سببية صلتها
واسناد الفعل فيها الى التزم ان الوصول كذلك وأنه واقع على التزم وقد فهم بعض العالمين وجوب تأنيث
الوصول هنا فنه قال اني حلت نعمه وبعضهم يجوز لتأنيث وذلك خطأ واضح ولا يلزم من سببية صلتها
فأتمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتية بالتأويل أي قائم الام (قوله فلذا أخرج من ذلك) أي
فانه كالتبعية لهما (قوله ولا يستقر اهذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه مكرن

مؤمنات الثابتون العابدون
الآياتو أتبعه في نحو هو
الاول والاخر ثيبات
وأبكار الآثرون بالعرف
والشاهون عن المنكر
(الذي) لكثرة بروسعة
جوده فلذا أخرج من ذلك
(جات) عظمت ولا استقرار
هذه الصلة في النفوس
وذا عانها

الجليلة نعمه لا يناسب المدلوله سم **(قوله عدل الخ)** فيه بحث لان الجليلة نعمه من قبيل الوصول والصله على قول ولان استقرار هذه الصلة في النفوس لا تقتضي ترجيح طريق الوصول غاية الامر انه يصححه والكلام في الترجيح لاني انصح فلي تأمل وقد وجه كلام المصنف بأنه أراد انتم الحادثة الواسلة لخلق شياً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم وصولها سم ودفع الكردى قول سم ولان استقرار الخ بمجانسه قوله عدل ذلك اللاحق بمعنى الى أي عدل الى تركيب الذي جلت الخ من تركيب الجليلة الخ لان استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اه **(قوله عن الجليلة نعمه)** أي والجليل النعم بالإضافة سم **(قوله بمجانسته)** وهو هنا جلاله نعمه عن الاحصاء **(قوله ولم يرد به)** أي بوصفه تعالى ذلك **(قوله ان هذا)** أي بوثوق جلاله النعم عن الاحصاء تعالى وقال الكردى أي وثوقه عن جلاله تعالى اه **(قوله لا يردى)** ببناء المفعول **(قوله الا بوصفه)** أي يجعله وصفاً لاله تعالى كردى **(قوله وقد علمت الخ)** جلة صالحة في معنى التعديل أي وليس كما فهم لان قد علمت الخ أي من قولنا وان كان محصواً يصح كون علمت ببناء المفعول أيضاً **(قوله بوصف النعم بما ذكر)** أي يجعل للجلالة صفة للنعم واسنادها اليها **(قوله هو الخ)** أي وصف النعم بما ذكر قول المتن **(نعمه)** جمع نعمة بكسر النون بمعنى انعام وهو الاحسان وأما النعمة بفتح النون فهي النعم وبضمها المسرة منها يضاف الى المعنى وفي بعض النسخ نعمت بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وأبلغ في المعنى اه قال الرشدي قوله مر بمعنى انعام لم يبق على ظاهره لما فيه من ايهام ان سبب عدم حصصها جمعها فإني صر بحاوان تعدوا نعمة الله لا تحصى اه المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فمن النعم أي باعتبار المتعلقات فالجد على الانعام وان أوهم ان عدم الاحصاء بسبب جمعيته أيضاً لانه ليس فيه منافاة مع محالة هذه أماً أشار اليه الشهاب ابن بحر اه **(قوله المتناقض)** ينبغي انه نعمت ان سبب الخ اذا لمناقضين مجرد الجمع والاية فتأمل سم **(قوله من افراد نعمه)** أي انعاماته وانما صر بالجمع تقرير بالتصريح المصنف بما في الایة لا فكأن الظاهر أن يقول من افراد نعمت بالافراد **(قوله كما علم الخ)** على الخ لا يبقى الاستغناء **(قوله كما لفراد المنافع هنا)** أي نعمة الله وهو مثال للعام **(قوله كية)** أي الحكم على كل فرد فرد **(قوله تعين)** أي لدفع الایهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى انعام والنعمه بالكسر أمرها كردى **(قوله لدفع الایهام)** الاولى لدفع المناقاة وقوله بفتح الخ المتخالف لما رآنا عن النعمي والنهاية **(قوله وجمعه)** أي لفظاً نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه وقف ولو قال لا منافاة فيه لظاهر **(قوله أي جلت انعاماته أي الخ)** تفسير للمعنى على ما قرره بقوله تعين وفي المعنى على لفظي الایهام بل لنفي المناقاة كما صر **(قوله باعتبار كل آثر من آثارها)** لقاتل ان يقول ان أريد الانعامات بالامكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة الى اعتبار آثارها ضرر ووقوعه منها هو ان أريد الانعامات بالفعل فهي وآثارها محصاة معدودة فعاها ضرر ووقوعه منها هو ضرورة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فلي تأمل سم وأجاب عرش بأن كلام الشارح في احصاء الآثار وآثار انعاماته تعالى وان كانت محصاة في نفس الامر لكن لا قدر للشر على عدوها واحصائها اه **(قوله فتأمل الخ)** متفرع على اعتبار أثر الانعام يعني لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من آثارها فيشمل ذلك

(قوله عدل ذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لان الجليلة نعمه من قبيل الوصول والصله على قول ولان استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الوصول غاية الامر انه يصححه والكلام في الترجيح لاني انصح فلي تأمل وقد وجه كلام المصنف بأنه أراد انتم الحادثة الواسلة لخلق شياً فشيئاً فغير بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم وصولها **(قوله عن الجليلة نعمه)** أي والجليل النعم بالإضافة **(قوله المتناقض)** ينبغي انه نعمت ان سبب الخ اذا لمناقضين مجرد الجمع والاية فتأمل سم **(قوله باعتبار كل آثر من آثارها)** لقاتل ان يقول ان أريد الانعامات بالامكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة الى اعتبار آثارها ضرر ووقوعه منها هو ان أريد الانعامات بالفعل فهي وآثارها محصاة معدودة قطعاً ضرر ووقوعه منها

عدل ذلك عن الجليلة
نعمه عن الاحصاء وان كان
صحفاً فاندفع ما قبل انه انما
أتى بالوصول هنا القاعدة
هي انه يتوصل بالشيء بوصفه
تعالى بمجانسته ولم يرد به
توقف وكان قائله فهم ان
هذا لا يردى الا بوصفه
تعالى وقد علمت تأديته
بوصف النعم بما ذكر وهو
لا يحتاج لتوقف (نعمه)
فيه ايهام ان سبب عدم
حصصها جمعها المتناقض وان
تعدوا نعمة الله أي تروا
عد أو تشرعوا في عد كل
فرد فرد من افراد نعمه كما
يعلم من ان مدلول العام
كل فرد المنضاف هنا كية
لا تحصى أي لا تحصى رها
تعين انه جمع نعمة بمعنى
انعام وجمعه لا إيهام فيه أي
جلت انعاماته أي باعتبار
كل آثر من آثارها عن ان
تحد فيشمل القليل أيضاً

ومع هذا التعبير نعمة
مواظبة لفظة الآية الأولى
ومن ثم أصح في نفي حصول
نعمة وإن سلم حصرها هو
باعتبار ذاتها لا متعلقها
مع دوامها معاشا ومعادا
وهي أي حقيقة كل ملام
تحمدها قسبون ثم قالوا
لأنه تعالى على كافر وانما
ملاذمة استدراج وهو ان قلت
هذا لاوافق تفسير النعمة
لفتن انهم أطلق الملام
وهو المواقف للاستعمال
في أكثر النصوص فما
حكمت * قلت شأن
المصطلحات العرفية يتخالفها
للعقائق القوية وكونها
أخص منها كالجدو الصلاة
عرفوا بأقرب تفسير العبد
ما موضع ذلك وفادتها هنا
لأبصاره التي اكتفي بها
أهل اللغو والزعم منها
لأنه ما ينتفع به ولو حراما
خلافًا للمعتزلة (عن
الأصحاب) بكسر أوله وبالمد
أي الضبط وهو الحصر
وقسر البعد وهو الفعل
فوق غير العدد (بالاعداد)
أي بكل فرد فرد منها لا يقيد
القله التي أوجبتها العبارة
كإدخاله عليه الجمع المحلى
بأن يقرينة النقام أي
عظمت عن أن تحصر أو
تعد بعدد كإدخاله الآية
ومعنى وأصح كل شيء عددا
علم من جهة العدد

القول قليل الأعداد كما يشمل جمعها كرى (قوله ومع هذا) أي التوجه الدافع للإيهام بل للمنافاة
(قوله مواظبة) مفعوله لقوله أولى وأما من نعمته وقوله أولى خبر لتعبير (قوله أصح) أي المصنف
ويجوز أن ينشأ المفعول فالصريح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ سم أي بمعنى الاتعام عبارة الكرى هو جواب
سؤال كان قال يقول ان الفرد لا يكون الا حصوا وافكيف يقال كرى فترجع عن الأصحاب اه (قوله وان
سلم حصرها) لعل والوجه ثلاثية (قوله هوالخ) أي الحصر (قوله ومع دوامها) أي متعلقاتها (قوله
وهي) أي النعمة وقوله أي حقيقة أي بمعنى الآخر الحاصل بالانعام عرض (قوله كل ملام الخ) الأولى
حذف لفظة كل (قوله تحمدها عاقبت) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المكره (قوله فلا حكمته)
أي المخالفة بالتقيد بتحمدها عاقبت (قوله شأن المصطلحات) أي العال بها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير
لقوله متخالفاتها الخ كرى (قوله أخص منها) ان أراد أنها قد تكون كذلك أي سلم وأنها لا تكون الا
كذلك فمفعول عر بالمتن ان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان
ومران معنى القلب هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفادتها) أي المخالفة لجمع الكرى الهمي
المصطلحات اه (قوله والرزق أعم) قد يشكل على الإجماع أنه يتبادر ان نحو هلاك العدو ونعمة لارزق وقوله
ولو حراما أي والحرام لا تحمدها عاقبت سم وقد منع قوله لارزق ولو سلم فيعمل العموم على الوجهي كما
زجاء البصري (قوله وهو الحصر) أي الإحاطة (قوله وفسر) أي الأصحاب قول المتن (بالاعداد) بفتح
الهمزة جمع عدد معنى زاد النهاية والبالغة الاستعانة أو الأصلية (قوله لا يقيد القلة الخ) عبارة الغنى والزيادة
فان قيل الأعداد جمع قلة والشئ قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذي
هو مصدر عد لكان أولى أوجب بأن جمع القلة محلى بالأنس واللام بقيد العموم اه أي لأن الا اذا دخلت
على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت افرادا على الصحيح وحشدي (قوله التي أوجبتها العبارة)
أي قبل التأمّل والافاضة فمفعول الكثرة سم (قوله كإدخاله) أي على استغراق جميع الافراد لجمع
المحلى بال أي كحصرها بان الحكم ان لم يكن على السابعة من حيث هي بل من حيث الوجود لم يكن قرينة
العضية وكان المقام خطأ بما يجعل على الاستغراق ثلاثا لزم جميع بلام جمع عبد الحكيم على المطول (قوله
بقرينة النقام) أي لما اتفق عليه المحققون من أن اللام موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق
وهو فانه انما تستغراق مجموع القرائن عبد الحكيم وبه يندفع قول عرض ان المعروف باللام مفرد كان أو
جعا للاستغراق ان لم يتحقق هدف فادتها للاستغراق وسبق لا وقف على قرينة فتقول ابن حجر بقرينة
المقام فيه انظر اه (قوله أي عظمت عن أن تحصر الخ) ونعم الله تعالى وان كانت لا تخصي تنحصر في جنسين
ذنوبي وآخرى والاول قسمن موهي وكسسي والموهي قسمن روي كتنف الر وحسب وشرافه
بالعقل وما ينعم من القوى كالغفر والفهم والنطق وجسماني كتحليق البدن والقوى الخالفة فتقول الهيات
العروضية من الصغائر كالاعضاء والكسبي تركبة النفس عن الرزاق في تخطيها بالاخلاق والمكان الفضيلة
وتزينة البدن بالعبادات المطبوعة والحلي المستحسنة وتحصول الجاه والمال والثاني أي الاخرى أن يعقو
عنا طرف منه ورضي عنه ويؤلفه على عين مع الملائكة انظر بين نهاية (قوله كإدخاله الآية)
أي المتضمنة في شرح نعمة (قوله ومعنى وأصح كل شيء عددا الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علم من جهة
متناهية ضرر ودة أن كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ
(قوله تحمدها عاقبت) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص) ان أراد أنها قد تكون كذلك فكذلك أضافها
لا تكون الا كذلك فمفعول عر بالمتن ان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان كالتلفظ لعلان
القدر المخرج اه (قوله والرزق أعم) قد يشكل على الإجماع أنه يتبادر ان نحو هلاك العدو ونعمة لارزق وقوله
ولو حراما أي والحرام لا تحمدها عاقبت (قوله التي أوجبتها العبارة) أي قبل التأمّل والافاضة فمفعول ال
للكثرة (قوله ومعنى وأصح كل شيء عددا الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علم من جهة العدد أن المعنى أنه

و من أسمائه تعالى الحمى
 أى العالم ألقوى والعاد
 أقوال نعم فى الاختصار بهم
 ان علم بكل شئ متوقف على
 عدوه وليس كذلك (المان)
 من المنه وهى النعمة متقاطعا
 أوبة بكونه ناقلة بمبدأ
 من غير مقابل وجب انفعمه
 تعالى من محض فضله اذ
 لا يجب لاحد عليه شئ
 خلافا لزم العترة فوجب
 الاصل عليه تعالى الله عن
 ذلك (بالعلم) وهو ما يقع
 به صلاح العبد آخره
 ويساويه التوفيق الذى
 هو خلق قدرة الطاعة فى
 العبد ماصدقا لافهموا
 ولعزته لم يذكر فى القرآن
 الاسرى هو دوليس منه الا
 احسانا ووفقا بوق الله
 بينهم لانما من الوفاق
 الذى هو ضد الخلاف
 وقد يطلق التوفيق على
 أخص من ذلك ومن ثم قال
 المتكلمون اللطف ما يحمل
 المكلف على الطاعة ثم ان
 حمل على فعل المطلوب يسمى
 وفقا أو ترك التبع يسمى
 عصمة ومرح أهل السنة
 فى بحث خلق الانعزال بان
 لله تعالى لطفه بخلق الكفار
 لا من الاختيار اغبر انه لم
 يفعلوه وهو فى فعله متغفل
 وفى تركه عادل (والاوشاد)
 أى الدلالة على سبيل الخير أو
 الاصل البها (الهادى)
 أى الدال أو الوصول (الى
 سبيل) أى طريق (الرشاد)

العددان المعنى انه علم عدده وهذا يقتضى ان الكلام فى المنتهيات يدل على لفظ الشئ لانه عندنا هو
 الموجودات كما مرح بذلك الامام فى تفسيره موجبتنا فظهر ما وقع كلامه فى هذا الحمل فانه ان اراد به
 قدم اعتراض ودعى قول المصنف الذى جلت معناه بان يقال ودعى ان الله تعالى يعلم عددا لا متناهيا
 التام كان اللائق فى دفعه ان يقول هكذا ولا يرتدوه وأحصى الخ لانه فى الموجودات والمراد هنا بانهم
 وأما مجرد كراهة فلا يبعث منه الدفع فليتلأمل سم يحذف وأشار الكردى الى دفعه اعتراض سم بما
 تصفه قوله ومعنى أحصى الخ هنا جواب عما يقال كيف عظمت عن أن تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية
 صريحة فى ان تعدلانه تعالى عادل لكل شئ ومن الاشياء انهم فاجاب بان معنى الاحصاء فيها العلم من حيث
 العدد ولا يلزم من تلك الحجة فالعدد ١٥ ولأن تقول ولو سلمنا ان المراد بمقابل الآية الثانية العدد فلا
 منافاة بضلال المراد بمقابل المتن عددا لخلق كما مرعش (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تنويعا للمعنى
 كردى (قوله أقوال) أى هذه التفسير الثلاثة أقوال لكل منها قائل (قوله نعم فى الاختصار بهم) قد وقف
 فى هذا الابهام بصري والابهام ظاهر لاجل الاسكارة (قوله مطلقا) أى أنه كانت أولا (قوله مبتدأ الخ)
 حال من النعمة بتسميه أى حال كون النعمة بالثبوت لا غير هامة مبتدأ الخ فصح التفرع الذى كردى أى
 فيسقط ما لم يسم به من استشكله (قوله آخره) بفتح الهمزة والحاء والواو فى شرح الباء آخره بصري
 عبارة عرش أى فى آخره وهو وزن وجو نظره انه طرف لصلاح الخ وقال الكردى يقع اه
 (قوله ويساوه بالعلم) عبارة الغنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أى الرأفة والرفق وهو من الله تعالى
 التوفيق والعصمة بان يخلق قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وفهمه العقيدة * (قائده) *
 قال السهرى لى المساء البشري باليعقرب أبطما فى البشارة كليات كان يروى بها عن جده عليهم الصلاة
 وانسلام وهى بالظ غافق لكل لطف الطنبجى فى أمرى كما أحجب رضى فى دنياى وآخى اه
 (قوله لخلق قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عرش (قوله ولعزته) أى ذرة
 التوفيق فى الانسان كردى (قوله لا مرعى فى هود) أى قوله تعالى وما توفى الا باليقين الحديث لا يوفق
 عبدي حتى يوفق الله تعالى وفى أوائل الاحياء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قال لمن التوفيق خير من كبريت
 العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عرش (قوله وليس منه) أى من التوفيق بالهوى المذكور (قوله)
 لانهم أى الذين الذين من نهاية (تامة من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المقدم فى قوله
 الذى هو الخ (قوله على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله ومرح أهل السنة) أى
 أئمتهم وعلماؤهم (قوله لطفنا) أى نفعنا من اللطف (قوله والأصل البها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف
 الخاص واستحسن الرشيدى حل الارشاد على معنى الاصل والهادى على معنى الدال فراعوا التلويح

علم عدده وهذا يقتضى ان الكلام فى المنتهيات يدل على لفظ الشئ لانه عندنا هو الموجود قال الامام فى
 تفسيره ما مضى وأما قوله وأحصى كل شئ بمداد دل على كونه عالما بجميع الموجودات فان قول احصاء العدد
 انما يكون فى المنتهى وأما لفظه كل شئ فتدل على كونه غير متناهية فليزوم وقوع التناقض فى الآية فليتنا
 لاشان ان احصاء العدد انما يكون فى المنتهى وأما لفظه كل شئ فانه لا يدل على كونه غير متناهية لان الشئ عندنا
 هو الموجودات والموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحد ما يعجز به على أن العلوم ليس بشئ وذلك
 لان العلوم لو كانت شأ لكانت الاشياء غير متناهية وقوله أحصى كل شئ بمداد يقتضى كون تلك الحصيات
 متناهية فليزوم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وذلك محال وجب القطع بان العلوم ليس بشئ حتى
 يدفع التناقض والله تعالى أعلم انتهى وجب ذلك فليست ما موع كلام الشيخ الشارح هذا أعنى قوله ومعنى الخ
 فى هذا الحمل فانه ان أراد به دفعه اعتراض ورد على قوله الذى جلت نفعه عن الاحصاء بالاعداد بان يقال
 عليه ان الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنهم انهم فكان اللائق فى دفعه ان يقول هكذا ولا يرتدوه وأحصى الخ
 لانه فى الموجودات والمراد هنا بانهم وأما مجرد كراهة فلا يبعث منه الدفع فليتلأمل (قوله نفعه تعالى)

وقد يجب بيان المقام مقام الأطناب ولا يعاب فيه تنكر ونحو اللفاظ المترادفة **(قوله كالرشد)** بضم الراء وسكون الشين وبفتحهما نهاية ومعنى **(قوله ضداني)** وهو الهدى والاستقامة وهذا لأنه تعالى تنوع أنواعاً لا يصحها عدلكنها تنحصر في أحسن مرتبة الأولى فاضنة القوى التي يمكن بها من الاستدعاء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بالسال والرسول وإزالة الكتب والرابع أن يكشف عن قلوبهم السرائر و يريهم الأشياء كما هي بالوحي أو بالألهام أو بالأماني الصادقة وهذا قسم يخص بنسبه إلى الأئمة والأولياء من أئمة قال الرشيد لا يظهر ترتيب الرابع على ما قبله لانه قسم برأسه وانما يظهر ترتيبه على الأول فعمل قوله مترتبة أي في الجملة اه **(قوله عقبه)** كذا في النسخة المتعاقلة على أصل الشرح رحمه الله تعالى مراو من التعقيب وفي بعض النسخ أعقبهم الأفعال ولعلم من يحريف الناسخ **(قوله أي المقتدر)** من الأقدار بمعنى خلق القدرة **(قوله وهو)** أي إطلاق الموفق على الله تعالى **(قوله على من الخ)** أي على مذهب من الخ **(قوله اذالم توهم)** أي الصفة الغير التوفيقية **(قوله وأخذ الفتحة الخ)** عطف تفسير للفتحة إشارة إلى أن الفتحة وإن كانت في اللغة بمعنى مطابق التفهم لكن أراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الأحكام الشرعية فبمعنى الموفق لتخصيص علم الأحكام الشرعية كروى زيادة يوضح أي يبين دفعه بالمسم هنا **(قوله وهو)** أي قوله واستمداده في النهاية وإلى المتن في المعنى الأول من فقه إلى اصطلاح قوله وسأله إلى وغيته **(قوله يكسر)** عنه كفتح فرح فرحاً نهاية **(قوله قبل فقه بضمها)** وإذا سبق غيره إلى التفهم يقال فقه بالفتح نهاية **(قوله)** واصطلاحاً العلم الخ ودعيله أنه شامل لعلم المقلد بالأحكام المذكور وتمعه أنه ليس فقهها كما صرحوا به في الأصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للأحكام خرج علم المقلد اللهم الآن يقال هذا التعريف بناء على أن الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشبه علم المقلد فتأمل سم وأبدل النهاية والمعنى عن قول الشارح الناشئة الخ بالكتسب من أدلتها التفصيلية اه وأك أن يجب عن الشارح بما ذكر في محله من أن ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلية مأخذ الاشتقاق فكانه قال العلم بالأحكام الشرعية المعلية من حيث نشأتها عن الاجتهاد **(قوله المعلية)** أي المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والدة ومنه يعلم أن المراد بالعمل ما يشبه عمل القلب عش **(قوله فعل المكلف)** أي بالمعنى الشامل لقوله بل وبنه واعتقاده سم **(قوله من حيث تعاور تلك الأحكام)** أي عر وضها معنى قول المان (في الدين) متعلق بالفقه وقضيه مانه وراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلاثين التكرار لأن التفهم من الدين سم أي وذلك اقتصر المحل والمعنى على التفسير بالتفهم **(قوله وهو)** أي المتن في النهاية الانقطة عر فأمأته عليه **(قوله وضع الهي الخ)** عبارة السيد في حواشي العضد وأما الدين فهو وضع الهي سائق

الخ أن كان هذا التفرع معاً أضاعى الأول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل في مقابلة ما هو جها فالمراد بالوجوب حيثما يقتضيه الفضل فلا ينافي قوله إذ لا يجب الجزاء اختص بالثاني أشك الأول حيثما تحدثت اقتضى أنها ليست بمحض الفضل فلتأمل فانه قد منع شي من الأول لغير المبتدأة بناء على أن قوله مبتدأ أو جامع الأول أيضاً **(قوله أي التفهم الخ)** المتبادر منه حل الفتحة على معنى تفهم الفقه فلا يناسب ما ذكر من تفسيره لفتحة اصطلاحاً إذ لا يتفهم الفهم ولا العلم بالأحكام بل نفس الأحكام **(قوله واصطلاحاً العلم الخ)** ودعيله أنه شامل لعلم المقلد بالأحكام المذكور وتمعه أنه ليس فقهها كما صرحوا به في الأصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للأحكام نخرج علم المقلد اللهم الآن يقال هذا التعريف بناء على أن الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشبه علم المقلد فتأمل **(قوله فعل المكلف)** أي بالمعنى الشامل لقوله بل وبنه واعتقاده **(قوله في الدين)** متعلق بالفقه وقضيه أن راد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلاثين التكرار لأن التفهم من الدين **(قوله وهو عر وضع الهي الخ)** عبارة السيد في حواشي العضد وأما الدين فهو وضع الهي سائق لأولى الأبواب بانتهارهم المحمود إلى الخير بالثبات

وهو كالرشد ضداني ومن أعظم طرقه أو أفضلها التفقه فلذا أعقبه بقوله (الموفق) أي المقتدر وهو حري على من يجيز غير التوفيقية إذا لم يهزم نقضاً (للتفقه) أي التفهم وأخذ الفتحة بشرحها وهو أعني الفقه لغة التفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه بصيغته قبل فقه بضمها واصطلاحاً العلم بالأحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك الأحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمع عليها الكتاب والسنة والاجماع والله ليس والفتاوى فيها كالاتجاه وسأله كل مطلوب يشير بمره عليه في العلم فائدة أمثال الأوامر واجتناب النواهي وغيته انتظام أمر المعاش والمعامع الغزو بكل خير ذيوي وأخروي (في الدين) وهو عرفاً وضع الهي

سائق لهدى العقول
 باختيارهم المهود الى ما هو
 خبير لهم بالثاني وقد يفسر
 بما شرع من الاحكام
 وبساوئله الملهام صافا
 كالشرعة لانها من حيث
 تسمى ديناً ومن حيث انها
 يجمع عليها على أحكامها
 تسمى مله ومن حيث انها
 تقصد لانتفاء النفوس من
 مهلكاتها تسمى شريعة
 (من) مفعول أول الموقوف
 المتعدى للثاني باللام (لطف
 به) أى ازاله الخير وسهله
 عليه لكونه من عليه يفهم
 تام ومعلم ناصح وشده الاقتضاء
 بالناس والودوم (واختاره)
 أى انتقاءه لدقته ووفقه
 (من العباد) يصح أن
 يكون بيانياً فالذية للعهد
 والعهودان عبادي ليس
 لث عليهما سلطان وشاهد
 ذلك الحديث الصحيح
 ورد الله به خبراً رأى عليهما
 يفقه في الدين وفي راية
 ويلهسه وشده ومفعولاً
 ثانياً لاختاره فالذية للعهد
 والعهد لغة الانسان
 واصطلاحاً المكلف ولو
 ملكاً أو جنياً (أحده) أى
 اصغره يجمع صفاته اذ
 كل منها جليل ورعاية
 جميعها أبلغ في التعظيم ومع
 هذا الحق وان الجد الأول
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لأولى الالباب باختيارهم المهود الى الخير بالثاني وبناول الاصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام
 هو هذا الدين المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة انتهت وفي
 بعض الحواشي عليها البعض احترام بقوله الهى عن الاوضاع البشرية في نحو الرسوم السياسية والتدبيرات
 المعاشية وقوله سائق لأولى الالباب احترام عن الاوضاع الطبيعية التي يهتدى بها الخوانات لخصائص
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المهود عن المعاني الاتفاقية والادوات القصرية وقوله الى ما هو خير
 لهم بالثاني عن خصوصيات الطب والفلحاة ثم ماوان تعلقاً بالوضع الالهى أى تأثير الاجسام العلوية
 والسفلية وكتابتها تقنين لاولى الالباب باختيارهم المهود الى الصف من الخير فليست اقودياتهم الى الخير
 المطلق الثاني أى ما يكون شيراً بالقياس الى كل شئ وهو السعادة لا بدية والقرب الى خالق البرية انتهى
 اه سم (قوله) وقد يفسر الخ) فالدين بالتفسير الاول شرع الاحكام وبالثاني نفس الاحكام كروى وفيه
 توقف لان الوضع في الاول بمعنى الموضوع كإنه هو اعلم بل قول النهاية والدين مآثر عاتلهم من الاحكام وهو
 وضع الخصر حتى الاتحاد (قوله لانها) أى الاحكام المشروعة (قوله ومن حيث انها تقصد الخ) عبارة لنهاية
 ومن حيث اظهار انشراحها لشرعها وشرعها بعد أى كان الشرع مفسر على ما هو مود والشارع عن
 (قوله الثاني) وهو التلقف سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد ينفى تركه سم ولعله لعدم مناسبه
 لقول المصنف المقدّر للتلقف (قوله) كونه من عليه) الانصر الاول بان من الخ (قوله يفهم تام الخ)
 عبارة للمغنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق للخصص بالثمة أربعة أشياء عداة العنايتة ومعلم ذو الصفة
 وذ كمال القربة واستواء الطبيعة أى خلوه من الميل الى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير
 الاسباب الموافقة للعصود والمصلحة عنه (قوله العلق الخ) أى والتلقف سم (قوله وشاهد ذلك
 الى قوله ومفعول الخ) كان المناسب اما ما ذكره عن بيان الاعراب اذ كفى النهاية أو يتقدم عليه كفى المعنى
 حيث قاله تقسيم العباد أشار بذلك الى قوله صلى الله عليه وسلم من رددته خيراً يفتقه في الدين أى ويلهمه
 العمل به اه (قوله ذال فيه الخ) أى ومن للتبعض سم (قوله العنفس) أولاً لستر ان أولاً للعهد نهاية (قوله)
 أى أصغره يجمع صفاته لم يرد الشارح أن هذا لدلول أوجهه اذ الذى دلوه عليه أصغره بالجليل وانما ذلك
 يؤخذ من مقدمه بين خارجين أشار الى أولهما بقوله اذكر منها جليل والى ثانية بما قبله ورعاية جميعها الخ
 بنافى على جمع الجوامع (قوله أبلغ في التعظيم) أى المراد بما ذكره ان راديه اتحاد الجد لا الاختيار بأنه
 سبب وحدث نهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقق ان الجد الأول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق في
 شرح جمع الجوامع وبين ان الثاني أبلغ وبسبب انى كتابت الايمان بالدينات تأييد مود وخلقها وما
 اعترضوا به عليه بما لا يخفى فيه العاقل الفاضل بل بتحقيقه منه أن نزع الالهية الاول منشوء عدم امعان
 التأمل وعدم فهم معنى الدين على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما
 وبناول الاصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد صلى الله عليه وسلم
 المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة وفي بعض الحواشي علم البعض احترام بقوله الهى عن
 الاوضاع البشرية في نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لهدى العقول الى ما هو خير
 لهم بالثاني عن خصوصيات الطب والفلحاة ثم ماوان تعلقاً بالوضع الالهى أى تأثير الاجسام العلوية
 والسفلية وكتابتها تقنين لاولى الالباب باختيارهم المهود الى الصف من الخير فليست اقودياتهم الى الخير
 المطلق الثاني أى ما يكون شيراً بالقياس الى كل شئ وهو السعادة لا بدية والقرب الى خالق البرية انتهى
 اه سم (قوله) وقد يفسر الخ) فالدين بالتفسير الاول شرع الاحكام وبالثاني نفس الاحكام كروى وفيه
 توقف لان الوضع في الاول بمعنى الموضوع كإنه هو اعلم بل قول النهاية والدين مآثر عاتلهم من الاحكام وهو
 وضع الخصر حتى الاتحاد (قوله لانها) أى الاحكام المشروعة (قوله ومن حيث انها تقصد الخ) عبارة لنهاية
 ومن حيث اظهار انشراحها لشرعها وشرعها بعد أى كان الشرع مفسر على ما هو مود والشارع عن
 (قوله الثاني) وهو التلقف سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد ينفى تركه سم ولعله لعدم مناسبه
 لقول المصنف المقدّر للتلقف (قوله) كونه من عليه) الانصر الاول بان من الخ (قوله يفهم تام الخ)
 عبارة للمغنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق للخصص بالثمة أربعة أشياء عداة العنايتة ومعلم ذو الصفة
 وذ كمال القربة واستواء الطبيعة أى خلوه من الميل الى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير
 الاسباب الموافقة للعصود والمصلحة عنه (قوله العلق الخ) أى والتلقف سم (قوله وشاهد ذلك
 الى قوله ومفعول الخ) كان المناسب اما ما ذكره عن بيان الاعراب اذ كفى النهاية أو يتقدم عليه كفى المعنى
 حيث قاله تقسيم العباد أشار بذلك الى قوله صلى الله عليه وسلم من رددته خيراً يفتقه في الدين أى ويلهمه
 العمل به اه (قوله ذال فيه الخ) أى ومن للتبعض سم (قوله العنفس) أولاً لستر ان أولاً للعهد نهاية (قوله)
 أى أصغره يجمع صفاته لم يرد الشارح أن هذا لدلول أوجهه اذ الذى دلوه عليه أصغره بالجليل وانما ذلك
 يؤخذ من مقدمه بين خارجين أشار الى أولهما بقوله اذكر منها جليل والى ثانية بما قبله ورعاية جميعها الخ
 بنافى على جمع الجوامع (قوله أبلغ في التعظيم) أى المراد بما ذكره ان راديه اتحاد الجد لا الاختيار بأنه
 سبب وحدث نهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقق ان الجد الأول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق في
 شرح جمع الجوامع وبين ان الثاني أبلغ وبسبب انى كتابت الايمان بالدينات تأييد مود وخلقها وما
 اعترضوا به عليه بما لا يخفى فيه العاقل الفاضل بل بتحقيقه منه أن نزع الالهية الاول منشوء عدم امعان
 التأمل وعدم فهم معنى الدين على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما

وهو أبليغ من جده الأول لأنه جدي بجميع الصفات رعايته الأمانة وبذلك الواحد منهم هو الهي المنكبسة أي
 لجميع المحمدين وإن لم ترأع الألفية بأن راد الشئ بعض الصفات فذلك البعض أهم من هذه الواحد لتسده
 بها وبغير هذا الكثير فالشئ بها أبليغ في الجملة أضافتم إنشاء الأول من حيث قصته أي تعيينه أوقع في النفس
 من هذا اه وإذا نشأ في أن قيل كذب يكون أبليغ مع أن الأول اقتضيه الكتاب أحبب بأن الجديسه
 لتمام التعليم والتعيين له أولى اه (قوله بل أخذ البلية في الخ) مرجوه عن المغنى أن نقا (قوله وجمع
 بينهما) يعني جمع المصنفين الجد بالجملة الاسم بجملة الجمله الفعلية وقد قدم الأول على الثاني قوله تاسيا
 الخ تله لكل من المدعوين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) تله الأولى فقط (قوله وحده) من عطف
 اللازم ولو عكس العطف كان أولى (قوله لن أبليغ جد) ينبغي على وجه المبالغة والأقان أراد أبليغ الجد
 مطلقا فهو غير مطابق الواقع إذ جد الانبياء من حيث الاجمال خصوصا جد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم
 أبليغ من جد المصنف لانهم بقدر من اجالات الجد على ما يقدر عليه المصنفون أراد جدا ما أبليغ من
 جد ما فليس فيه كبير أمر فتأمل سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب السؤال العبارة المغنى والنهاية
 فان قيل كذب يتصور وأن يصدر منه عوم الجد مع أن بعض المحمدين عليه وهو النعم لا يتصور رخصها كما
 أحب بأن المراد أن ينسب عوم الحمد إليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعرف مثلا شامته على جميع
 صفات الكمال الجليلة والجلال ترادف أن هذا ينطبق على محمد الجد المذكور اه قال الرشدي ومع
 ذلك لا بد من ادعاء ارادة اصف المبالغة لان جده ولو على وجه الاجمال بالمعنى المذكور دون جد الانبياء
 ولو اجابا كما أشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أي تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بانه الطنب فقط)
 يعني أن مراد اصف بقوله وأ كنه مجرد اطناب فالمراد به عن المراد بقوله أبليغ جد وتفسير الكمال بالتمام
 يقتضي العبارة وعدم الاطناب هذا ما طهر في يؤيد قوله كالنعم بعده أي قوله وأ كنه وأ كنه وقال
 الكردي قوله و رده اطناب أحب عنه بان استعمال اللفاظ المترادفة نحو هاشم في اطناب اه
 وهذا مبني على ضعفائهم و رده قول الشارح وبان التمام الخ وانه أعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أي
 للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) أي من لفظة عشرة (قوله ورد) أي الراد الثاني (قوله بان هذا)
 أي الفرق المذكور (قوله انما يتصور في الماهيات الحسنة الخ) قال سم لك من هذا الحصر ثم أعطال
 في رد كلام الشارح وجعله ماهة الجد اعتبار بتراجعه (قوله ومعانيد) عطف تفسير لما ذكر في (قوله
 فلم يتعاروا) أي لم يترادفوا ولا يتعام في الآية قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكره اه وأقول ان
 مراد الشارح بذلك انما هو رد الاستدلال بالآية مثلا ذكر لا يمنع فلا إشكال (قوله فيه) أي في قوله
 في كتابنا الآيات البينات تأتيه و دخلوا وما عترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل يتحقق
 منه أن نزع آياته ملاقاة لنشوء عدم ايمان التامل وعدم فهم معنى الجدين على وجهه فراجع اه (قوله أبليغ
 جد) ينبغي أنه على وجه المبالغة والأقان أراد أبليغ الجد مطلقا فهو غير مطابق الواقع إذ جد الانبياء من حيث
 الاجمال خصوصا جد سيدهم صلى الله وسلم وعليهم أبليغ من جد المصنف لانهم بقدر من اجالات
 الجد على ما يقدر عليه المصنفون أراد جدا ما فليس فيه كبير أمر فتأمل (قوله ورد) أي تفسير الكمال
 بالتمام (قوله انما يتصور في الماهيات الحسنة) لك من هذا الحصر ثم أن أرد بحسب الماهيات حسنها في
 نفسها فلا شئ منها يحسن لانها كائنات لا تحسن وان أراد به حسنها بحسب أقرادها أو جود هي
 فيها في الخارج فهاهنا الجد كذلك لأنه أفراد في الخارج فان كانت أو لا فهي محسوسة بالسمع أو أفعالا
 قبله و أيضا أن أراد لاعتباري الاصطلاح فلا مصطلح لآية في المحسوس وان أراد به ماله محقق في
 نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر لكنه ليس له وجود في الخارج أو ما يكون متحققا باعتباره أو لو قطع
 النظر عن اعتبارنا لا يكون له تحقق فلان سلم انما ههنا الجد كذلك أماد الثاني فظاهر وأما على الأول
 فاختصها في الخارج حجة حق أفرادها (قوله فلم يتعاروا) هذا قد لا يمنع ما ذكره وقوله فاجبه أنهم ماهية كان

بل أخذ البلية في من يشتر
 القرآن الحمد لله رب العالمين
 بالآباء به انه أبليغ صيغ
 الحمد وجمع بينهم تاسيا
 بحيث ان الحمد لله تحمده
 وجميعهم من ما يدل على دوام
 واستمراره وهو الأول وعلى
 تحمده وحده وهو الثاني
 (أبليغ جد) أي انها من
 حيث الاجمال لا التفصيل
 ليعر الخ عنه حتى الرسل
 حتى أكلهم يتناسل الله
 عليه وسلم حيث قال لا أحصى
 ثناء علي أنت كما أثنيت
 على نفسك (وأ كنه) أي
 أعظم و رده بانه اطناب فقط
 كذا في بعده وبان التمام
 غير الكمال كما يوجب الله
 الروم أ كنه لكم دينكم
 وأتممت عليكم نعمتي فالاتمام
 لازالة نقص الأصل والاكمل
 لازالة نقص العوارض مع
 تمام الأصل ومن ثم قال
 تعالى تلك عشرة كاملة
 لان التمام في العدد قد علم
 وانما بقي احتمال نقص
 بعض صفاته و رده بان هذا
 انما يتصور في الماهيات
 الحسنة لا الاعتبارية كهاهنا
 الجد وبان الاكمل في الآية
 للدين والاتمام للنعمة التي
 من جعلها ذلك الاكمل
 والنصر العام على كل منافق
 ومعاد فلم يتعاروا على شئ
 واحد فاجب انما هي بمعنى
 واحد

تعالى اليوم أم كلثا الخ وقال الكردي الضمير راجع الى المتعاور رأى في المتعاور وعلى شيء واحد كالجد اه
 ونفسه نظار ظاهر ثم أيت قال سم قوله فانحصر انهما فيه كلن الرادى المذكور من الآية اه فرجع
 الضمير الى الآية بتأويل المذكور (قوله وبان التمام الخ) عطف على قوله بانه الخطاب الخ (قوله
 ووديعرض الخ) ذمما فيه سم (قوله بنحو ما قبله) يعنى ان هذا فى الماهيات الحسبية كبرى قول
 المتن (وأشهد) قال الشهاب الاشيطلى فى تعليقه على الخطبة معناها هنا أعلم ذلك بقلى وأبينه بأسانى فاصدا
 به الانشاء حال تأنفله وكذا سائر الأذكار والتزجيات انتهى اه سم (قوله أعلم) هل هو بضم الهزة
 وكسر اللام كما هو مناسب لعنى الشهادة أولا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الاشيطلى
 ضبطه بالضم فان قوله وأبينه بأسانى الخ طاهر فى انه بضم الهزة وهو المناسب لعنى الشهادة قبله وتجوز
 قرأته بنق الهزة واللام ع ش عبارة الرشدى هو بضم أوله كما ضبطه المصنف فى شعر والنتبه فى باب
 الاذان الان يفرق بين اذنان وماهنا بان الاذان التصدق منه الاعلام اه قول الشهاب الاشيطلى المار به أى
 صريح فى النفع وأصرح منه قول البيهريقى أى أعلم واذا عن فلا يكفى العلم من غير اذعان وهو تسليم القلب
 حقيقة ما علم اه (قوله أى لا معبود بحق) أى فى الوجود نهى أى بمعنى قول المتن (الاله) أى الواجب
 الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا اله الا الله وفى البخارى فى لى لوبه ليس مفتاح الجنة لا اله الا الله
 قال بلى ولكن ليس مفتاح الاوله اسناد فان جئت مفتاحه اسناد فغ لك أى مع السابقين فان من مات مسلما
 لا بد من دخوله الجنة وذكر ابن عباس قوله وبه فقال صدق وأما خبركم عن الاسنان ما هى فذكر الصلاة
 والزكاة وشرايع الاسلام معنى (قوله تأكيد وحيد الذات) قد يقال تأكيد لا اختصاص بالوهمية بل الله
 الذى أفاده النقي والاثبات سم (قوله لتوحيد الذات) أى والصفات (قوله وما بعده) أى قوله لا شريك له
 (قوله على نحو الاعتزلة) أى مما نقل عن بعض الاشاعرة قوله صرح من انها بالقدرتين أى قدرته تعالى وقدرته
 العبد (قوله فلا تعدله بوجه) أى لا تعدد اتصاله بالابن بتركيب من أجزاء ولا تعدد انفصاله بان يكون له
 آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات وحدة الصفات وحدة الأفعال
 تنفى كوماختصا الكم المنفصل فى الذات وهو تركيبان أجزاء الكم المنفصل فهما هو تعددها بان يكون هناك
 له ثان فاكتر وهذا منصفان بوحدة الذات والكم المنفصل فى الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان
 فاكتر من جنس واحد كقدرتين فاكتر والكم المنفصل فهما هو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى
 كما ان يكون له بقدرة وجدها وعدم كقدرته تعالى وهذا منصفان بوحدة الصفات والخامس الكم
 المنفصل فى الاله وهو ان يكون لغيره تعالى فعل من الأفعال على وجه الابداد وهو منى بوحدة الأفعال أى
 وان كان نفي بلا زمان بوحدة الصفات شيئا فى حاشية الجوده وفى تصور الكم المنفصل فى الصفات تأمل
 (قوله لى الحقائقها) أى حقائق ذاتة تعالى وصفاته وأفعاله ولا يلزم من النفي فيها علمها بكنها هو بمحتمل ان
 الضمير للأفعال فقط (قوله مما كان) أى مما وجد له تعالى أى من هذا العالم (قوله فى بركن) أى

وبان التمام بشعر بسبق
 نقص بخلاف الكالو رد
 بفرض تسليمه بنحو ما قبله
 (وأزكاه) أعلاه (وأشمله)
 أعمه (وأشهد) أعلم أى
 لغير الصحيح كل خطبة ليس
 فيها تشهد فهى كالسد
 الجذماء أى القليلة البركة
 (أن لا اله) أى لا معبود
 بحق (الاله) وفى نسخة
 زيادة وحده لا شريك له
 وحيد فوحده تأكيد
 لتوحيد الذات وما بعده
 تأكيد لتوحيد الأفعال الردا
 على نحو الاعتزلة (الواحد)
 فى ذاته فلا تعدله بوجه
 وصفاته فلا تقاير له بوجه
 وأفعاله فلا شريك له بوجه
 وانظر لى الحقائقها وما
 يليق بها تحت اعلام الغزالى
 رحمه الله تعالى قال ليس فى
 الامكان أبدع مما كان أى
 كل كان لا أبدي متى دخل
 فى حيز كان لا بدع

المراد فى المذكور من الآيات قوله ووديعرض الخ ذمما فيه سم (قوله وأشهد) قال الشهاب الاشيطلى فى
 تعليقه على الخطبة معناها هنا أعلم ذلك بقلى وأبينه بأسانى فاصدا به الانشاء حال تأنفله وكذا سائر الأذكار
 والتزجيات اه (قوله أعلم) هل هو بضم الهزة وكسر اللام كما هو مناسب لعنى الشهادة أولا سم (قوله تأكيد
 لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تأكيد لا اختصاص بالوهمية بل الله الذى أفاده النقي والاثبات سم (قوله ليس فى
 الامكان أبدع مما كان) صريح فى امكان غير ما كان والامكان ليس فى الامكان الاما كان وسكان غير ما كان
 مع التزام أن ما كان هو الابدع مستلزما بامكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكنا فمن أن ما كان هو الابدع
 بل جاز أن لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن أيضا فتأمل والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكنا جاز أن يكون
 هو الواقع والامكان ممكن كقضى أن الواقع هو الابدع وان لم يكن ممكنا فلا يقال ليس فى الامكان أبدع مما كان بل
 يقال ليس فى الامكان الاما كان ممكن أن يجاب بأخبار الاول لكن الممكن بالثبات قد يمنع الغير بخزان يتمتع

منهم حيث ان العلم اتقنه
والارادة خصته والقدره
أبرزته ولا تنقص في هذه
الثلاثة فكان بر وزه على
أبد وجبه وأكسله ولم
يتفاوت بالنسبة لسلوته
ماترى في خلق الرحمن من
تفاوت بسبب لغوانه باعتبار
الاحكام فاعتراضه بالاستلزام
ذلك عجز الحديث لهذا العالم
عن إيجاد أبداعه أو
بعضه أو وجوبه فبطل
الاصح عليه وأنه موجب
بالتأخر عن الحق والجمل
على انه لو أمكن أبداعه
بأن تخلق القدره بأعدامه
حال وجوده لزم اجتماع
الضدين وهو محال لتعلق
به القدره فلهذا نفى ذلك
صالح القدره فلعل في نفي
البديهة بان تتعلق بكل
منهما بدلا عن الاعتراض
الاعتراض انما يتوهم
حيث لم يجعل ماصدريه
ككبر ظاهر (الفقار) أى
فلسفه لا تدور من شاعن
عباده المؤمنين فلا يؤخذهم
بها لو أمكن من شأن الواحد
الفقار أنه على التقاهر للا
توزيع القلوب من قلوبها
وليتمه ما بينهما من الطباق
المعنوى لاشارة الاول لقلم
الخوف والثاني لضده
* (تبسيه) * فرفقوا بين
الواحد والاحد وأصله وحد

وجد (قوله) أى مما كان (قوله) فكان بر وزه (الح) هذا التعر يع يتوقف على اثبات ان لعل
لا يتقن الابداع والارد ولا تخصص الابداع والقدره ولا تدور والابداع وما ذكره لا يثبت ذلك سم (قوله)
وما ذكره (الح) عن معاملكه الجلال السوطى عن حجة الاسلام في جوابه بنفسه عن السؤال عنه عن كنه
المذكور ومن أنه تعالى اذا فعل فليس في الامكان أى فضلنا من منا لا يسو بتعالى عن ذلك ان يفعل الانهية
ما تقتضيه الحكمة فكل ما مضى وقضيه من خلقه يعلم وارادته وقدرته على غاية ما لحكمته منها بالاعتقان
وببلغ جوده الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل اننا فعل كل موجود على وجه يمكن ايجاده على عدة وأوجه
أخرى وان القدره صالحة لذلك غير أن الوجه الذى أوجده الله تعالى عليه أبداعه العلم الله تعالى بوجه الحكمة
فيه وإيجاده لا ننفي أن يوجد بعده هدمه ونقول انه اذا وجد ضده في الزمن الثاني كان ذلك الضد في الزمن
الثاني أبداع عن الضد الاول فكل موجود أبداع في وقته من خلافه اه (قوله) فاعتراضه (الح) أى قول حجة
الاسلام المذكور وجلال الدين السوطى رسالة ماها يشهد الاركان من لا أبداع في الامكان مما كان
يسقط فيها بيان مقصد حجة الاسلام من قوله المذكور وحقيقة بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام
المفسرين والفقهاء الصوفيين ودفع الاعتراضات الواردة عليه بوجوه عديدة نقلية وعقلية راجعها (قوله)
عن ايجاد (الح) أى ان لا يقدر عليه (قوله) أو يخلقه (الح) أى ان اقتدر عليه (قوله) أو وجوبه (الح) أى
كما يقول المعتزلة (قوله) وأنه موجب (الح) أى كما يقول به الفلاسفة وقد سم دعوى الاستلزام المذكور
لو أمكن (الح) هذه العلل وقصر عن الواقع هو الابداع ولم يثبت ذلك كما بينا عليه أنفا سم وقد مر هناك
منه (قوله) ما للوجوده (الح) التقيد به غير لازم في الاراد الذى أشار اليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع
من الموجود أن يعدم أو يوجد به أبداعه أو بان يوجد الابداع ابتداء فلا يلزم مما أزلتم فلتأمل سم
(قوله) حيث لم يجعل ماصدريه (الح) يتأمل المعنى على المصدرية سم أقول المعنى عليها كما في تشييد الاركان
عن الزركشى عن بعضهم انه ليس في الامكان أبداع من وجود هذا العالم كما يمكن في نفسه ولا يحصل الممكن
من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله) من عباده المؤمنين (الح) يقتضى أن الكافر لا ينفقه له شيء من
المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عبره وواقعه نصر بمجهم في الجائز بأنه لا يجوز للعالم بالغمرة
للكافر ولا بد عليه القول بأنه يجوز أن ينفقه سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع
الذى الكلام فيه عش (قوله) فلا يؤخذهم بها (الح) عبارة غير فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله) من شأن
الواحد (الح) أى في ملكه محلى (قوله) أنه (الح) أى الفقار وقوله من قالهما أى الفقار والواحد (قوله)
ما بينهما (الح) أى الواحد والفقار في تغييره فثبتت لاعتبارهم بصرى (قوله) لا تتزج (الح) لا يقال هو معارض
بماتى التمريل لا ناقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرجوع لادعاء فمكان ذكر الغفار هنا أنسب
عبارة (قوله) من الطباق المعنوى (الح) وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة (قوله) وأصله (الح) مبتدأ
وتعريف وحيد لمن أصله بالجر عطف على الواحد وهو أنقرب قال الكردي وحيد بمعنى واحد اه وفى
كليات أبي البقاع ما أنه وهمزة أى الاحدا ما أصليه وما متقلبة عن الواو على تقدير ان يكون أصله وحيد
وقوع غير الابداع ترجع وقوع الابداع وتعلق العلم والارادته لان الحكمة فيه (قوله) فكان بر وزه (الح) هذا
التعريف يتوقف على اثبات أن العلم لا يتقن الابداع والارادة لا تخصص الابداع والقدره ولا تدور والابداع
وما ذكره لا يثبت ذلك انتهى (قوله) عن ايجاد أبداعه (الح) امتناع ايجاد أبداعه لكونه لا أبداعه ليس من
قول العجز أو غيره مما ذكر (قوله) أنه لو أمكن (الح) هذه العلل وقصر عن الواقع هو الابداع ولم يثبت ذلك
كما بينا عليه أنفا (قوله) ما للوجوده (الح) التقيد به لوجوده غير لازم في الاراد الذى أشار اليه بل
المورد أن يعبر هكذا يمكن أبداع من الموجود أن يعدم أو يوجد به أبداعه أو بان يوجد الابداع
ابتداء فلا يلزم مما أزلتم فلتأمل (قوله) حيث لم يجعل ماصدريه (الح) يتأمل المعنى على المصدرية (قوله)

بأن أحد عتصم بأولى العزم بالنبي إلا أن أربه الواحد أو الأول كما في الآية ووصفا بالله وحد وحو بان تعني الماهية بخلاف في الواحد إلا في اثنين فاستمر وبانه يستعمل المؤنث أيضا فعولسن كاحد من النساء (٢٥) وانقرود الجمع نحو من أحد عتصم سائر

وإنه جمع من لغته هو

الاحدون والاحاد وتقول

أي عبيد تترادفهما ولكن

الغالب استعمال أحد بعد

الذي اختباره (وأشهاد أن

محمد) علم منقول من اسم

مفعول المضاعف سمي به نبينا

صلى الله عليه وسلم مع أنه

لبنو نبي قبل أن يظهور

بأهله من الله جلده عبد

المطلب إشارة إلى كثر خصاله

الحمودة ورواه أن يحمد

أهل السماء والأرض

لأنهم ان مع ما نقل عن

جلده رأى سلسلة نضاه

خرجت منه أضالها العالم

فأولت ولدت من ح منه

يكون كذلك (عبد) قدم

لأن وصف العبودية أشرف

الأوصاف ومن ثم ذكر في

أهم مقاماته أسرى بعده

زول الفرقان على عبده

فأوحى إلى عبده (ورسوله)

لكافة الثقلين الإنس والجن

اجتماعا مع المسلمين الذين

بالضرورة ففكر منكره

وكذا الملائكة كل جمعة

جمع محققون كالسبكي

ومن تبعه ورواه على من

خالف ذلك وصرح آية

ليكون للعالمين ذراعا

العالم ما سوى الله هو مسلم

وأرسل إلى الخلق كافة

يؤيد ذلك بل قال البارز

أنه أرسل حتى للجمادات

بعد جعلها مدركة وفائدة

وعلى كل من الوجهين مراد بالاحد ما يكون واحدا من جميع الوجوه لأن الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أفعاله التعدد عددًا أو تركبًا أو تحليلًا فاستهلك الكثرة لتسمية الوجودية في أحدية الذات ولهذا رجى الواحد في مقام التز به لأن الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وان كانت متنافية في الواحدة الآن الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على أول أحواله بصري اه (قوله بالنبي الخ) عبارة الكليات الاحدية عن الواحد يوم من الأيام واسم من يصلح ان يتخاطب موضوع للعموم في النبي مختص بعدد في شخص يحول بكن له كفواً أحد أو نهي نحولاً انتفت منكم أحد أو استفهام يشبهما تحوّل شخص منهم من أحد أو يقع في الإثبات لا بعد كل وبأن في كلام العرب يعنى الأول كرم الواحد ومنه قل هو الله أحد في أحد القولين وجمع الواحد اه (قوله ووصفا) أي يختص ووصفا فهو حال سم عبارة الكليات قال الأزهري هو صفة من صفاته تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شيء اه (قوله بالأثنين) أي في الواحد (قوله بانه يستعمل الخ) عبارة الكليات يستوي فيه الواحد والثاني والمجموع والمذكر والمؤنث وحين أضف إليه أو أعيد إليه ضمير الجمع أو نحو ذلك راد به جمع من الجنس الذي يدل الكلام عليه فعني لا يفرق بين أحد من رسله أي بين جمع من الرسل ومعنى فيا منكم من أحد أي من جماعة ومعنى لسن كاحد من النساء أي لجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من أحد عتصم الخ) مثال للجمع (قوله تترادفهما) أي الواحد والاحد (قوله اختباره) خبره وقول الخ والضمير لابي عبد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالإضافة (قوله المضعف) أي مكر والعين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفين وهو في الثلاثي ما كانت عينه ولا من جنس واحد كد وفي الرباعي ما كانت فاؤه ولأمه الأولى من جنس واحد وعينه ولأمه الثانية من جنس واحد كز ل ع ش (قوله سمي به نبينا الخ) ولم يسجد أحد بمحمد قبله صلى الله عليه وسلم لكن لما قرب منه صلى الله عليه وسلم ونشأ أهل الكلاب عنه سمي قوم أولادهم به جاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفسا كردى (قوله بالهالم) متعاقب سمي (قوله إشارة الخ) مفعوله كسمي المقيد بقوله بالهالم الخ وقوله ورواه الخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقدير عامله أي سمي بالالهالم فتأمل عبارة الغني سمي به الهامان الله تعالى بانه يكثر جدا خلق له كثره خصاله الجبله كجرو في السير انه قيل جلده عبد المطلب وقد سماه في سبع ولادته ما من أبيه فيها لم سميت بذلك محمد وليس من أسماء أبائك ولا قومك قال رجوت أن يحمدي السماء والأرض وقد سقت الله وجاهه كما سبق في علمه قال ابن العربي رحمه تعالى أنفاسه ولديه كذلك اه (قوله انه رأى الخ) أي عبد المطلب (قوله معلوم الخ) الأولى العطف (قوله وكذا الملائكة الخ) خلافا للنهاية عبارة وقول الشارح أي في شرح قوله من الناس ليسعهم فيها إشارة إلى انه لم يعط إلا للملائكة وهو الأرجح كما أوضحه الورجحة الله تعالى في فتاويه اه وبأن في الغني ما يشير إلى ما انتاره والشارح من بعضه إلى الملائكة (قوله العال العالم الخ) عبارة متوسطة بين طرفي الذي (قوله وصرح الخ) الأولى وظاهريته الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على آية الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أي بعث إلى الملائكة (قوله بل قول البارز الخ) عطف على ذلك عبارة في شرح البارز المصنف بل أخذ بعض المحققين بعمومه حتى للجمادات بان تركب فباعقل حتى أنتهيه اه (قوله وفائدة الإرسال الخ) عبارة في شرح البارز يعين فان قات تكليف الملائكة من أمهله يختلف فيلحق التكليفهم بالطاعات العبدية قال الله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الأعمال لانه مأمور فيهم فالتكليف به تحصيل الخالص فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الإرسال منهم هو بالهائي الغوي ووصفا) أي يختص ووصفا فهو حال

(٤ - (شرواني وابن قاسم - أول) الإرسال للمعصوم وغير المكاف طلب أذاعتهم المشرقة وقد وهما تحت دعوة

واتباعه تشه قاله سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حراً بكل معاصر به غير الانبعاث عقلا وفطنة وقوة رأى

وخلقنا بالفجر وعقدتموسى
 أزيلت يدعوه عند الارسال
 كمال الآتية معصوم ولومن
 صغيرة فهو اقبل النبوة على
 الاصم سليم من دناءة آب
 ونخى أم واد عليا ومن منفر
 كعمى وروس وجد ام ولا
 بردعا نسا نحو بلاء أوب
 وعى نحو يعقوب بناعلى
 إله حقيق لطره وبعد الانباء
 والكلام في آثاره والفرق
 أن هذا منشر بخلافه فمن
 استقرت نبوته ومن قلة
 مروءة ككل طاري ومن
 دناءة مصنعة كحكمة أوحى
 البسه بشرع وأمر بتبليغه
 وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ
 كبروشع فان لم يؤمر فنبى
 فحسب وهو أفضل من النبى
 اجماعا لتبزيه الرسالة التى
 هى على الاصم خلافا لابن
 عبد السلام أفضل من النبوة
 فهو زعم تعلفها بالخلق رده
 أن الرسالة فيها ذلك مع
 التعلق بالخلق فهو زيادة
 كمال فيها وصح خبره أن
 عدد الانبياء مائة ألف وأربعمائة
 وعشرون ألفا وخمسين
 عدد الرسل ثلثمائة وخمسة
 عشر وأما الحديث المشتمل
 على عددهما فى مسنده
 ضعيف وفى آخره خطأ
 لكنه أنجبر بتعدد فصار
 حسنا للفرقة وهو محتوما
 يقويه تكرار رواية أحمد
 فى مسنده وقد قرر روان
 ما فى من الضعف فى مرتبة
 الحسن وعما ذكره المبرج
 فى تغاير النبى والرسول بين

الذى هو مطلق السفار قرشى عبارة شخنا ومعنى كون الملا أكثر سلا منهم واسطة رب الله وبن الخلق
 من البشر اه (قوله وخلقنا) الزاد به ما يشمل الكلام بترتبع ما بعد (قوله ولومن صغيرة سهوا) محله
 مالم يرتب على ذلك تشرىع وأما السهو المرتب عليه ذلك فإثر كونهم على الله عليهم وسلم من قيامهم
 ركعتين وسلم معتقدا التلم بنافى (قوله على الاصم) راجع لكل من الغائبات الثلاثة (قوله ونخى ام)
 أى بالنصر أى غشوا وزناها (قوله ودعى) وفى كلام البيضاوى فى تفسيره قوله تعالى وإن الترك فبناضه بما
 ما يصرح بعدم اشتراط فقد العسمى وأثره عليه شيخ الإسلام فى حاشيته بصرى (قوله نحو يعقوب)
 كشعب (قوله بناعلى انه) أى عى نحو يعقوب (قوله لطره) أى ما ذكر من البلاء والعوى (قوله
 أن هذا) أى المقارن (قوله بخلافه) أى الطولى (قوله ومن قلة) أى عطف على من دناءة آب (قوله
 أوحى اليه) أى من شمس لذكر (قوله على الاصم) والكلام فى نبوة رسول الله والرسول أفضل
 من النبى قطعاً والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى أو غيره شخنا (قوله خلافا لابن عبد السلام
 الخ) فيه أن تعلفه فيه أشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيعاء إلى شخص بشترىع خاص به
 وبالرسالة الإيعاء بشترىع له وغيره أو نحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفسير المشهور إذ من البين أن
 النبوة بكل هذه المعاني لها تعلق بالخلق أيضا باعتبار أن متعلقها فعل مكاف كإثبات الرسالة كذلك وان
 اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالخلق أيضا باعتبار صدورهما عنه وهذا البين لا يخفى مثله على
 غيره مثله فكفجه وقد شرف بالانقيب بساطان العلماء من سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والتسليم
 فيجوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الإيعاء بما يتعلق بالذات والصفات وما
 يلائمه ما يتعلق بأسرار الوجودات ومعرفة فعلها على ما هى عليه وأحوال النساء والنبوية والآخرية
 والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الإيعاء بالتشرىع الخاص أو العام إذ الأول متعلق بالخلق تعالى
 والثانى متعلق بالخلق أى بشكائهم لنبى أو الأفاضل متى ما من انعكاس أقوار باطن النبوة والشارع إليها
 توجه كون الثانى متعلقا بالخلق فظاهر وكذا توجه تعلق الأول بالخلق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات
 وأما بالنسبة لما ذكره معارفه فالوقوف على حقائق الوجودات واختلاف النشآت وأسرار الوجودات
 من أقوى الأسباب الباعثة على تأكد التصديق بكال الذات والصفات باسنى الصفات وهذا حقيقة ما قاله
 بعض كمال العارفين من أن ولاية النبى أكمل من نبوته بصرى (قوله وزعم تعلفها الخ) من إضافة الصدور إلى
 مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالخلق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله فهو) أى التعلق بالخلق
 (قوله أن عدد الرسل ثلثمائة الخ) فائدة استنبط بعض العلماء من مجمل ثلثمائة وأربعين نبوة رسول الله
 فيه ثلاث مائة وأربعمائة أسقط كل منها ثلثه ميم وعددها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها
 مائتان وسبعون وإذا أسقط الحاصل الدال على خمسة وثلاثين وجاءه تسعة فالحاصل ما ذكره والأسم واحد
 فتم عدد الرسل كإقبال انهم ثلثمائة وخمسة عشر وأولو العزم من خمسة كإقبال فيهم
 محمد إبراهيم موسى كاجم * فبعين فزوج هم أولو العزم فاعلم
 معنى وترتيبهم فى الأفضلية على ما فى هذا البيت عش وبجبرى (قوله وخمسة عشر) أو وأربعمائة
 أو وثلاثمائة أو ثلثمائة أو ثلثمائة الخ أى الواحد (قوله ضعيف) أى راو ضعيف (قوله وفى
 آخر) أى سند آخر (قوله لكنه أنجبر) أى الحديث المشتمل الخ (قوله بتعدد) أى السند (قوله
 وهو) أى الحسن لغیره (قوله أن ما فى) أى فى مسند أحمد (قوله تبيين غلط من زعم اتحادهما وهما
 الخ) أقول هذا القول ليجب فى أكثر الكتب على أنه مرجوح لا غلط ومنها النهاية وفى عش بعد ذكر
 كلام الشارح مانصه فليراجع فان مجرد ما عطل ومنصور ودانخر بعدد الانبياء والرسول لا يقتضى التغلط
 اه (قوله واسترواح الخ) عطف على قوله غلط الخ واسترواح أخذ الشئ ثلاث تأمل (قوله فى نسبة
 الخ) متعلق بالاسترواح (قوله مع تحقيقه) أى كونه من أهل التحقيق (قوله المعقق الخ) فى شرح

وقدم صرح قبل بان الخبران صحيح بعددهما المذكور وجب لنا اعتقاده على ان الذي (٢٧) في كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

الهمزية الشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترق الخ ما يفهم منه موافقتهما نقل عن المحققين ثم قال على ان الحق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت ردذته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد صرح الخ) اي ابن الهمام بجملة ما تميز به الاستراوح (قوله) الاصلين اي اصول الفقه واصول الدين (قوله) واي محققين الخ) استفهام انكاري (قوله) تليذه اي ابن الهمام (قوله) من الشروط اي في الرسول قول المتن (المصطفى) اسم مفعول من الصفوة وهي الخاصه روى مسلم عن واثله بن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم المختار اسم مفعول اصله مختبر اختاره الله تعالى على سائر خلقه يدعوهم الى دين الاسلام وحذف المصغر رحمه الله تعالى انفضل عليه ايذاً لانه به افضل الخلق فان من اسرجن ذلك وهو كذلك لان حذف المعمول يؤذن بالعموم غنى (قوله) وحذف الخ) في النهاية له (قوله) فاقصا لهم) وقد سكر الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله) اذ كمال الامه الخ) لان وجد لاله الاية على مدعا وهو كذا قوله اذ لا يكون الحيان لوجه الدلالة (قوله) مبتلا (قوله) اي لهذا الامر (قوله) وفيه الخ) جواب سؤال تظاهر الدين (قوله) هل علة (قوله) هل علة متوسطتين طرفي المدي (قوله) فيا يروى الخ) وفي نفس النبوة والى لاه غايتي في ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص ثم بانه (قوله) او تمتص بعضهم) اي فان ذلك كفر غاية قول المتن (صلى الله عليه وسلم) قرن الشاه على الله بالثناء على نبيه لقوله تعالى وفعلاً لا ذكره اي لا اذكر الان كرمي كفي صحح ابن حبان وعلق الشافعي روى الله عنه احب ان يقدم المرءين يدي خطته اي بكسر الخاء وكل امر طبعه خير عاجل الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله) الانبعا الخ) وفي الشرح حتى على الاربعين مائة تمة في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالاً وكرهاً هو كونها خلاف الاولى خلاف والاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي اوفى فهو من خصائصه يجري (قوله) وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنة والنوع الانساني افضل من نوع الملائكة وان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة والرسول منهم وان عوام بني آدم هم الانبياء الاولياء افضل من عوام الملائكة كالساجدين اه (قوله) ووجه الى قوله اي لفظاني النهاية والتمحي (قوله) والسلام) اشار بالانصب الى اله معطوف على الصلاة سم (قوله) لاخطا) يعني ملوئي باحدهما لفظاً بالآخر شرطاً وجماعاً على تنفي الكراهة ولا وهل الاذامكروه في حق بقية الانبياء اضواء لان طلب الجمع بينهما انوار وفي حق صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء اضواء انفار فراجع وكتب العبري على قول الافتناع اي ما لفظوا اسقطها خطأ ويخرج بذلك عن الكراهة مانته هذا وجهه والوجه خلافه فلا يخرج عن الكراهة الا اذا اتى بما لفظوا خطأ من اراء الجاهل بن اللفظ وانما في صور الافراد المروجة ان يلفظ باحدهما فقط او يكتب احدهما فقط او يلفظ باحدهما ويكتب بالآخر اية فقط مع معاً يكتب احدهما فقط او يكتب معاً يلفظ باحدهما فقط وصور القرن الحاشي عن الكراهة ثلاثان يلفظ معاً معاً غير كتابة او يكتب معاً معاً غير لفظ او يلفظ معاً معاً يكتب معاً كذلك (قوله) اي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم ماصاً اشار بالانصب الى التعميم في قوله خلافاً لعم اه (قوله) وكان ينبغي وعلى آله) فديحاً بانه ترك الصلاة على (قوله) والسلام) اشار بالانصب الى انه معطوف على الصلاة (قوله) لفظاً لا لفظاً) يعني ملوئي باحدهما لفظاً بالآخر شرطاً وجماعاً على تنفي الكراهة ولا وهل الاذامكروه في حق بقية الانبياء اضواء لان طلب الجمع بينهما انوار وفي حق صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء اضواء انفار فراجع (قوله) اي بناء على التعميم) اشار بالانصب الى التعميم في قوله خلافاً لعم (قوله) وكان ينبغي وعلى آله)

لما في لغات الكليات لا تجزى عنهم نقله عن العلماء كراهة افراد ادهما من الاستحوا لفظاً لا لفظاً خلافاً لعم قبل والافراد انما يتحقق ان اختلاف الجاهل او الكتاب اي بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى آله لانهم استحبوا عليهم بالنسب وجبه

لأنهم مطعون بهم بقاس أولى لأنهم أفضل من آل لاهية لهم والظاهر أنهم من البضعة الكريمة أتمية معنى الشرف من حيث اللقب
وكذا لما في وصف بقضي أكثرية العلوم (٢٨) والعارف (وزاده لاوشرفا) الظاهر أنهما فالجمل لا طاب ولا يحتمل الفرق بأن

الاول للطلب زيادة العلوم
والمعارف الباطنة والثاني
الطلب زيادة الاخلاق
الكرامة الظاهرة فترأيت
من فرق بأن الاول عند
النفس والثاني عند الجسد
وهو أسهل الى الترافد
(له) أى عند موزال
لزيادة لا يشعر بسبق
قص لان الكامل يقبل
زيادة السرق في غابات
لكمال فاندفع زعم جمع
متنوع الدعاء صلى الله
عليه وسلم تدب فحوتهم
القرآن بالهم لاجل ثواب
الزيادة في شرفه صلى
الله وسلم الى أن جمع
العمل أنه متضاعف
ظن بها لانه السب فيها
ضعافا متضاعف لا تحصى
هوى زيادة في شرف وان لم
يستل له ذلك فسواله
تصريح بالعلوم (أما بعد)
البناء على الضم لحذف
اضاف اليه ونبهناه
ان لم ينسوي فنسوان
يرى لفتاه نصبت على
نظارة أرحم من وهى
لانتقال من أسلوب الى
آخر وكان صلى الله عليه
وسلم ياتى همى خطبه نهى
سقى وأرسل قالها
أود صلى الله عليه وسلم
روح وود به ان يثبت
تكميل غير المتوصل
لأنه

هنا احتراز به عن نحو أمائر بشافانا أنضاهه فان التقدير مهماد كرت تر بشا الخ عسدا الحكم (قوله كما أشار إليه سيو به الخ) وقال بعض الأفاضل مراد سيو به بيان المعنى البحث ونحوه وأن أمائر دلز مهمابعد فأنه لما قبله لأنه كان في الأصل كذلك بل الأصل أن يكن في اللغة شيء يخفف الشرط وزيدت ما زاد دعت النون في الميم وفخت الهمزة في التفتيح في الراءى (قوله في تفسيره) أي تركيب أبا بعد قوله مهما بسيطة لا مكرت من ممولو لا من ماما خلافا لزمها قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق أن بعد من متعلقان الجزاء لا من متعلقان الشرط فالنقد ر عليه مهما يكن من شيء بعد ما ذكر رشدي وحفيد السعد وسجنا (قوله بغض أوله) أي مصدر أو ضمة أي اسمها وفي المختار الشغل يضم الشين وسكون الفين وضهوا بغض الشين وسكون الفين وفختها فصلا ر أربع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تقل أشغله لأنه معتد بدينة انتهى وفي القاموس وأشغله لغعدية أو قلبه أو دينة انتهى اه عش (قوله المعهود) أي قوله وإن اختصاه في المعنى وقال الهناتيا للإمام في العلم الجبس أو العهد المذكور وهو الفقه المتقدم في قوله لا تفتق أو العلم الشرعي الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستقران أفراد العلم الشرعي أي الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اه قال غش قوله تزيد على المائة هذا لبيان ما هو المشهور بتباينها كإبالي الفقهاء لجمع أنواعها منهنه سمي باسم عند من اعتبرها بذلك العدد اه (قوله لا أنهما) عطف على قوله التفسير (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أي كما صرح به الشارع هنا (قوله بنحو الوصية) أي كلقف (قوله بفرض عنه) ما وجه التفرع الآت جعل الغاء للتفسير (قوله أفضل الفروض الخ) قضيه أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وأفضله) أي فرض عن العلم معرفة فأنه تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشعل علم التوحيد وقد نبأه قوله السابق وهو التفسير الخ ولو زاد هناك قوله وأحسن العلم أو كل علم يسوغ تعلمه تميز ما مر عن التباين لكان أظهر وأسلم (قوله وكل منهما) أي من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في الموافقات احتمل المعترضة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم انغام الآية ما إذ يقول المكلف لا أنقار ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأجيب عنه وجهين أحدهما أنه مشترك في الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا أنظر ما لم يجب ما لم أنظر إلى أن قال في الموافقات وشرحه الثاني الخ وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندى قلنا هذا انما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر وهو قوفا على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب على نفس الامر على العلم به إذ العلم بالوجوب يتوقف على الوجوب ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضا أن لا يجب شيء على الذك فربل يقول الوجوب على نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع على نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوته أو لم يعلم بفرضه أو لم ينظر وكذلك الوجوب بأي ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا اتفاقا لأن العقل لا ينافي مع تصور التكليف لأن لم يصدقه وهذا معنى ما دلل ان شرط التكليف هو التمكن من العمل به لا العلم به وهذا الخ أيضا يدفع الإشكال عن المعترضة فيقال ذلك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه ينفع الدور والجواب عنه سم (قوله لا يجيد عنه) أي لا يتخلص عنه بوقائين الدور والواجب عنه في فصل انما يجب الصلاة على كل مسلم كروي ومرا فنعان سم بينهما (قوله وفرض الكفاية) الأولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله تعالى الخ) جواب السؤال الثاني

الخ) اتفاقا أن يقول بحد هذا الأمر نقل الثبات تكلمه بهذا الأمر الخاص من غير لفته خصوصاً اه قد توافق اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله بفرض عنه) ما وجه التفريق به لأن أن تجعل الغاء لا لا تفسير وقوله أفضل الفروض قضيه أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دور ولا يجب) قال في الموافقات حتم المعترضة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم انغام الآية اه

هنا كإشارته إلى سيو به في تفسيره مهما يكن من شيء بعد ما ذكر (فان لا اشتغال) افتعال عن الشغل بغض أوله وضهوا (بالعلم) المعهود شرعا وهو التفسير والحديث والفقه أو لأنهم واختصاصه بالثلاثة لا لا عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) تفرض عنه أفضل الفروض العزيمة لتفرعها عنه وأفضله معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معاليه وهي واجبة أجماعا وكذا النظر المؤدى إليها وجوبهما بالشرع عند أكثر الأشاعرة إذ لا يحكم قبل الشرع وعند بعض منا والمعتزلة بالعقل وبسط ذلك بطول ذي وكل منهما يلزمه دور لا محذور اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفايات ونفله أفضل من بقية المناوفا وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقا بمعية العلوم على ما تقرر من التفصيل لا ينافي

ادخل المعرفة لله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى **(قوله عذ ذلك)** أي العلم كروي أي الشامل في معرفة الله **(قوله اذ بعض الفضل تديكون الخ)** يعني ان الفضل في ذاته متفاوت للرب ولا يلزم من كون الشيء بعض الفضل أن لا يكون أفضل كالشيء صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الفضل الذين هم الاتي بمعنى أنه أفضلهم بعبارة **(قوله فضل بقية أفراد)** المراد بالافراد هنا ما يشمل الإضافية **(قوله فزعم خروج المعرفة)** أي عدم الدراجة في العلم كجواهرها على وجه المغي **(قوله وأرادها)** أي أراد المعرفة بزعم المتأخرين كونها أفضل مطلقا كونها من الفضل ويجوز لوجع الضمير إلى إضافة **(قوله وحسب ذلك)** أي حين ادخل المعرفة في العلم هنا **(قوله كإياتي)** أي من تقدير من **(قوله ويصم الخ)** أي خلافا للعمل والنهية والمغنى عبارته قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتساوي بينهما في هذا التقدير ولو قدر عطف أولى على من أفضل كان كونه أولى ما نفقت الخ مناد بالكونه من أفضل الطاعات لان كونه أولى يستلزم كونه أفضل وكونه من أفضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى لا تارة بهذا التقدير ولو قدر عطف أولى على من أفضل اه **(قوله ما عطفه على من أفضل)** أي فالاستعمال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الاطلاق وهو بعض فرض العن التي هي أفضل من غيرها في شيء آخر وهو انه يجوز أن المصنف أراد العلم ماعدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث ذفن لا بد منها في مخرج عطف أولى على من أفضل ويجعل على هذا كلام الحلي سم أي فالنزاع لفظي وكلام الحلي ومن تبعه على عدم دخول العلم في المتن لمعرفة وكلام الشارح على التناول **(قوله ان كونه)** أي الشيء وقال الكردي أي العلم **(قوله وبؤده)** أي ما يقرر من عدم التباين **(قوله فاذ في الخ)** أي انس والفاء لا تعليل **(قوله فنفخ)** أي ثبت **(قوله هذا)** نعمت لكلام أنس وقوله الذي الخ نعمت لهذا **(قوله وفات عائشة كاصم الخ)** هلا قال وما صم عن عائشة أيضا الخ **(قوله أيضا)** أي كما ثبت أنس **(قوله ان من هذا الخ)** أي في حديث عائشة **(قوله الموهمة مختلف ذلك)** أي مساوئه لبقية افراد الفضل **(قوله كاهو)** أي الخلاف **(قوله فاندتها الاشارة الخ)** في افاذتها الاشارة الى ما ذكره في ظاهر لان كونه بعض الفضل صادق مع مساوئه لبقية افراد الفضل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فإنه لو تعرض مع صلاة الغرض وقتها لكانت في بل أو غير غنى من الهلاك تعين تقديم التفاضل وكان أفضل من فعل الصلوة وقتها سم وقوله فإنه لو تعرض مع صلاة الغرض

اذ يقول المكلف لا أقار ما يجب أي انظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع وما لم يثبت الشرع وما لم يثبت الشرع عليه بوجوبه من أحدهما له مشترك الا لزام ادلو وجب النظر بالعلم في النظر اتفاقا فقول لا أقار ما لم يجب ولا يجب ما لم أقار إلى أن قال في الواقتوسر حمال الثاني الخ وهو أن ثبت لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع تندي قلنا هذا انما يصح لو كان الوجوب عنه بحسب نفس الامر موقفا على العلم بالوجوب بالاستناد من العلم بنبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الامر على العلم به اذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب فلو توقف الوجوب على العلم بالوجوب يلزم الدور ولزم أيضا أن لا يجب شي على الكافر بل يقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر لم المكلف بشيئة أولم يعلم نظاره أولم ينظر وكذلك لو جوب أي ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا استحسان الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لان لم يصدق به وهذا معنى ما قبل في شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا الغافل به وهذا الخ أيضا يندفع الاشكال عن المعتزلة وقال قول لا يجب النظر إلى ما لم يثبت الشرع بالعلم بالوجوب ثابت ما قبل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يضع الدور والجواب عنه **(قوله ويصم عطفه على من أفضل)** أي فالاشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الاطلاق وهو بعض فرض العين التي هي أفضل من غيرها **(قوله الاشارة الخ)** في افاذتها الاشارة الى ما ذكره في ظاهر لان كونه بعض الفضل صادق مع مساوئه لبقية افراد الفضل بل شيء آخر وهو انه يجوز ان المصنف أراد بالعلم مادما معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث ذفن لا بد منها في مخرج عطف أولى على من

عذ ذلك من الفضل اذ بعض الفضل تديكون أفضل بقية أفراد ودلا فزعم خروج المعرفة أو ارادها غير صحيح وحيث ذ فاولى معطوف على أفضل كإياتي ويصم عطفه على من أفضل لما تقرر ان كونه أفضل لا ينافي أنه من الفضل وبؤده ما صم عن أنس كانه صلى الله عليه وسلم من أحسن الناس خلقا ذفن هنا بمنع أنه صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا ذفن اجبا عا فتخرج كون الشيء من الفضل لا ينافي كونه أفضل بنص كلام أنس هذا الذي هو أقوى بحقي مثل ذلك وقالت عائشة روى الله عنها كاصم عنها أيضا فاذ التمكن من محاور الله تعالى شيء كان من أشدهم في ذلك ضبا فانت بن معناه أشدهم وزعم بعض من لا يتحقق عنده أن من هنا زائدة بخلافها في كلام أنس فان كانت اذات تقرر أن الاشتغال بالعلم أفضل الطاعات فافادة من الموهمة مختلف ذلك كاهو للتبادر منها قلت فاندتها الاشارة الى التفصيل الذي ذكرته وهو أن كاذ من العلم بالذات أفضل بقية افراد نوعه

آخر على منه الآيات
فرض الكفاية منه وان
كان أفضل بقية فرض
الكفاية والنوافل وعليه
حل قول الشافعي رضي الله
تعالى عنه الاشتغال بالعلم
أي الذي هو فرض كفاية
أفضل من صلاحاته فهو
مفعول بالنسبة لفرض
العينة غير العلم ونفله
أفضل النوافل كاهو ظاهر
كلام الشافعي إذ حمله
لذكره بعد لأن فرض
الكفاية من العلم وغيره
أفضل من نقل الصلاة فلا
خصوصية للعلم حيث لا
يدع أن يخص قولهم أفضل
عبادة البدن الصلاة بغير
ذلك ومفعول بالنسبة
لفرض الكفاية والعين
من غير العلم بل يصح حذف
من لهذا الاعتبار ولأنهم
أنه أفضل من غيرهم
اختلاف الجنس فتأمل ثم
فضله الوارد فيمن الآيات
والأخبار ما يحمل من
أدنى نفاذ إلى كمال استغراق
الوسع في تحصيله مع
الاخلاص فيما تحامون
عمل بما علم حتى يحقق
فيورثة الانبياء ومجادة
فضيلة الصالحين القانتين
بما علم عليهم من حقون
الله تعالى وحقون خلقه
ويظهر حصول أدنى مراتب
ذلك بالاتصاف بوصف
العدالة الآتي في باب
الشهادات (و) (من) (أولى)
ما أغتقت

الحل عليه تعاليم لما قبله على طريق المقابلة لا يرد أن حق التقر ببيان يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم
كعلم كسفة الصلاة المفروضة علينا وأجيب بعضهم عن اعتراض سم بأن مراد التفتان كإيمان العلوم
اللائقة أي فرض عين العلم وفرض كفاية بمرنفة أفضل بقية أفراد نوع من حيث أنه طاعة لله تعالى تحتها
أي وليس غير الانقياد في صورته المعارضة لما ذكره من الاشتغال بغير المعرفة طاعة **(قوله ومفعول بالنسبة
نوع آخر)** وظاهره لا يثبت في فرض عين العلم ولا تركه في لفصل الآتي أغا **(قوله)** أن فرض
الكفاية بمنتهى أي من العلم **(قوله)** وعليه أي فرض الكفاية **(قوله)** هو مفعول الخ خبر أن فرض الخ **(قوله)**
ونفله أفضل الخ عطف على اسم ونحوه **(قوله)** وحله المذكور أي على فرض الكفاية **(قوله)** ولا بدع
الخ جواب سؤال نشأ عن قوله ونفله أفضل النوافل الخ **(قوله)** غير ذلك أي بغير العلم وقد يستغنى عن
التخصيص بإدعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن إذ المتبادر منها أعمال الجوارح دون القلب **(قوله)**
ومفعول الخ عطف على أفضل النوافل **(قوله)** فلم يصح حذف من الخ أقول إذا لم يصح حذف من هذا
الاعتبار لم يصح عطف أولى على من أفضل هذا الاعتبار فهذا ينافي قوله السابق ويصح عطفه على الآتي لأن يكون
ذلك اعتباراً آخر وهو أن لا ينظر إلى أفراد العلم وإلى أصفائه ويحمل الكلام على نوعه فصح أن نوع
الاشتغال بالعلم أفضل على الإطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف أولى على من أفضل وحذف
من وانما أتت بها الإشارة إلى أنه يكفي في حل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الأفضل وإن لم يكن أفضل على
الإطلاق ولا ينافي أفضليته على هذا التقدير كون بعض أفراد مفعول كإعلم من تفصيله الذي ذكره كأن
نوع الإنسان أفضل من نوع المالك وإن كان بعض أفراد المالك أفضل من بعض أفراد الإنسان سم يحذف **(قوله)**
الجنس) الانسب لسابقه نوع **(قوله)** من الآيات والأخبار) أورد النهاية بجملة منها ما لا ينبغي جلا كبيرة
منها ما من الآيات والأخبار ما يجعل فاعل الورد **(قوله)** إلى كمال متعلق بنقل **(قوله)** على استغراق الخ متعلق
بجعل **(قوله)** مع الاخلاص فيه الخ الأولى انما هو عين أخلاص فيه وعلى علم حتى الج عبارة الغني ثم العلم
مأذ كراهة في فضل العلم انما هو عين طلبه من ربه وجه الله تعالى فمن أراد العلم فليدع كمال أو راسية أو
منصب أو راسية أو شهرة أو استمالة الناس إليه أو نحو ذلك فهو مذموم ثم كراهة وأخبار أو آثار أو أدلة في مذهبه
والاشد بغيره **(قوله)** القانتين الخ صفة كاشفة للصالحين **(قوله)** ذلك أي العمل أو الإحسان **(قوله)** قول المتن
ما أغتقت الخ وهو العبادة النهائية ونقضه قول الشارح الآتي تعلل الخ أن ما واقعته على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا الكلام المحلى وقوله على هذا التقدير رأي مع مراعاة مطابقة ما أقدم من أنه بعض الأفضل
لا الأفضل الواقع فلي تأمل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه
فانه لو تركه رضى مع صلاحه الفرض في وقتها انما قد أنشأ أو غير بني من الهلاك تعين تقديم الانقاذ ولكن أفضل من
فعل الصلاة الفرض في وقتها **(قوله)** فلم يصح حذف من **(قوله)** أقول إذا لم يصح حذف من هذا الاعتبار لم يصح
عطف أولى على من أفضل هذا الاعتبار والأصح حذف من والمقر وخلافه حينئذ فهذا ينافي قوله السابق
ويصح عطفه على من أفضل الآن لأن يكون ذلك بعض الاعتبارات ثم لأن لا ينظر إلى أفراد العلم وإلى أصفائه
ويحمل الكلام على نوعه فصح لئلا نوع الاشتغال بالعلم أفضل على الإطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح
حينئذ عطف أولى على من أفضل ويصح أيضاً حذف من وانما أتت بها الإشارة إلى أنه يكفي في حل العاقل على
الاشتغال به كونه بعض الأفضل وإن لم يكن أفضل ولا ينافي أفضليته على هذا التقدير كون بعض أفراد
مفعول كإعلم من تفصيله الذي ذكره كأن نوع الإنسان أفضل من نوع المالك وإن كان بعض أفراد المالك
أفضل من بعض أفراد المالك وإن كان نوع الرجل أفضل من نوع المرأة وإن كان بعض أفراد المرأة أفضل من بعض
أفراد الرجل فلي تأمل (فان قلت) يمكن حل كلام الشارح على ذلك ويكون هذا محتمل وقوله بهذا الاعتبار
(قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار أن كان مراد المصنف لم يصح غيره إلا لم يصح توجيه كلامه به فلي تأمل

آثره لانه لا يقال الابداه
صرف خبر وما عداه ولو
في مكرهه يقال فيمنع
وخسر وغرمه بناء المجهول
للمضارع ولو كان عينه
غير منطوق بها خصوصها
وليم (فيه) تعلما وتعلبا
(نقائس الاوقات) من
اضافة الاعم الى الاخص أو
الصلة الى الموصوف أو هي
بيان مفعول نقائس بنفسه
لأن نقيس كذا أو مفعوله الاتي
من النقائس المستعادات
اذ تعالى انما تكون جمعا
للفعلية فاضافتها للاوقات
التي هي جمع مذكر
لثوابها بالساعات شبه
شغل الاوقات بالعلوم بصرف
المال في الحسب المكنى عنه
بالانفاق ووصفها بالفاقة
المنقضية لحظر القدر وعزة
التقدير اشارة الى أن فائتها
بلاخير لا يمكن تعويضه ومن
ثم قيل الوقت سيفان لم
تقطعه قطعتك (وفد)
للتحقين هنا (أكثر أعينها)
الذين نعلموا وأياهم شأن
اتباع الشافي رضى الله
عنه تشبيها بالمتبعين في
الغشوة بجماع الموافقة
وشدة الارتباط وهو جمع
صعب الذي هو اسم جمع
لصاحب لان أفعالا يكون
جمع الفاعل (رحمهم الله)
فعلى أباغ من الهم لرحمهم
لشعاره

ما في الابهة أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لانه لا يقال الخ) قال في الحقائق يقال
في الخبر أنفق وفي الباطل نسبعت وخسرت وفترمت معنى ومضاهات الأفعال الثلاثة في الشرح ببناء
الفاعل ويجوز كونها بناء المفعول أيضا على وفق ما في المتن (قوله في خبر) المراد به ما يشبه المباح في خبر
ما بعده (قوله للمفعول) أي إياه المكشوف وأصل العلم (قوله ولهم) أي جمع الاختصار (قوله علم الخ)
تعميم لمجملين في المضاف (قوله من إضافة الاعم) أي قوله كذا أو مفعوله الثاني والمفعول (قوله من إضافة الاعم الى
الاخص) أي كمسجد الجامع (قوله أو الصلة الى الموصوف) أي كبرقعة أي قطعة غير ودة اذ الاوقات
كلها بنفسية (قوله أو هي بيانه) أي والمراد بنقائس الاوقات أزمنة الصحة والفراغ معنى عبارة النهاية ويجوز
أن تكون إضافة. لأنه لان الإضافة البانية على تقدير من البانية أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن
هنا لان الاوقات وان كانت بنفسية كلها في الحقيقة لكن بعضها يعطى العرف بنفسا بالنسبة الى بعض آخر
وقد جاء الشرع بتعظيم بعضها قال الرشيدى والراجح ان الإضافة البانية هي التي تكون على معنى من
المينة الجنس لا مطلقا فاعلم ما ذكره طريقة أو ان مراده محكمة أو اللفظ المسئلة اه (قوله كذا أو مفعوله الخ)
كان وجهه الاقادة ان الوصف بجمع المؤنث أعني المستعادات يدل على ان موصوفه جمع نفسية سم (قوله
اذ فعل الخ) عبارة النهاية اذ لا يصح أن يكون جعل النفس وانما هو جمع لكذا أو مفعوله باي مؤنث بعدة قبل آخره
مختوما بالبناء أو مجرأ عنها اه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أو كذا المصنف قد
وصف الاوقات بالنفسية ثم جمع النفسية على النقائس معنى (قوله شبه شغل الاوقات الخ) هلا قال شبه
الاوقات بالامور أو السند اليها الانفاق على طريق الاستعارة بالكناية (قوله المكنى عنه الخ) أي المعبر عنه
بالانفاق بجازا ومعنى ونهاية أي استعار ترشيدى (قوله ووصفها بالفاقة الخ) أي أضاف اليها صفتها
لجميعها متومعنى (قوله بلاخير) أي عبادته نهاية (قوله ان لم تقطعه قطعتك) أي ان لم تشغلها بالعبادة
فانك (قوله الحقيقة هنا) أي لا لتكثير وقال الشيخ غيره انها الهمام عابور ادخله ان التكثير مستغاد من
قوله وأكثر وجعلها لتكثير بصير المعنى وكذا كثرة أفعالها وهو غير مراد عرش قول المتن (أكثر
أفعالها) أي مجموعهم لا كل فرد فمنهم غيره (قوله الذين نعلمنا الخ) عبارة للمعنى أي اتباع الشافي رضى
الله تعالى عنه فاحصتها الاجتماع على اتباع الامام المجتهد فيما روى من الاحكام فبحرنا نسبة الموافقة بينهم
وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه (قوله اتباع الشافي) من الانفعال (قوله تشبيها) أي
لاتباع الشافي بفتح الهمزة (قوله بجماع الموافقة الخ) الإضافة لبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال
الشافي اه لم يرب أهل العلم رسم متصلة نهاية (قوله لان أفعالا الخ) أي وليس الافعال بجمع صاحب لان
الخ (قوله لا يكون جمع الفاعل) أو قوله لا لفعل المفعول الفاعل الصحيح العين الساكنة الاشذوذ كما في التوضيح

(قوله آثره) أي على نحو صرفت (قوله كذا أو مفعوله الخ) أي من النقائس فيه بحث اذ يحتمل ان كلامه
نفسه ونهية في جميع على فاعل (قوله كذا أو مفعوله الخ) كان وجهه الاقادة ان الوصف بجمع المؤنث أعني
المستعادات يدل على ان موصوفه نفسية وقد علم انه يحتمل ان فاعل لكل من نفس ونفسية بل عبارة
اللفسية تقتضي ذلك لانهم قد اذنا فعلا فيها ما يخرج ما نحن فيه من شذوذ فلاذ لما يأتي على ان نقائس
هنا بجمع نفسية (قوله انما يكون جمع الفاعل) فيه قصور ولذا قال في الالفية
و بفاعل اجمع نعاله * وشبهه ذاه وأمره اه
لكن قد بدوا الزا لونه من فعل بما يخرج ما نحن فيه (قوله فاضافتها للاوقات الخ) في ان شبهة الصغبر
الاشارة الى الجواب أخرجه قالون نقائس جمع نفسية فكان المصنف قد وصف الاوقات بالنفسية ثم جمع
النفسية على النقائس اه وحاصله أن مفعول نقائس نفسية بمعنى الاوقات لا بمعنى الوقت فليست (قوله لان
افعالا لا يكون جمع الفاعل) أو قوله لا لفعل كما قال في التوضيح كما شذوذ افعال في فعل المفعول الفاعل الصحيح
العين الساكنة اه (فان قلت) أراد انه لا يكون جمع الفاعل ملقا على ان لا يفسد الاشذوذ بخلاف فعل فانه

بمقتضى الوقوع نقلاً و قد افترقه اقتداء به من أثبت عليهم بقوله عز قائلوا الذين جاؤا من بعدهم (٢٣) الآية فان قلت لم يعبر بمعى الآية قلت

اشارة الى حصول المقصود
بكل دعاء آخر وى على أن
في اشارة لفظ الرجة تأمل
بقوله صلى الله عليه وسلم
رحم الله منى موسى (من)
الناظر أنها زائدة للصحة
المعنى بدونهما وقيل من
يعنى في كذا نودى للصلاة
من يوم الجمعة وقيل من
والفسر ظاهر وقيل
للعجوة كذا زيدا أفضل
من عمرو وأى ما زوره في
الفضل كأنهم هنا ما زورا
الاكثر (التصنيف)
وهو جعل الشيء أصنافا
متميزة وأخص منه التأليف
لاستدعاء من مائة في يقع
الافقدين الانواع المتميزة
وكتب الأصحاب من ذلك
فالتصنيف هنا بمعنى التأليف
وهو في العلوم الواجبة
للمندوبة كالمروض
خلافاً أن عده من جملة
فروض الكفاية من
البدع الواجبة التي حدثت
بعد عصر الصحابة وانما هو
في أول من اخترعه فقبل
عبد الملك بن حزم شيخ شيخ
الشافعي وقيل غيره وكما
العلم مستحبة وقيل واجبة
وهو وحسب الأوزنة
المتأخرة والأضاع العلم وإذا
وجبت كانت الواجبة لحفظ
الحقوق فالعلم أولى (من)
قيل بزيادة وفيه ما لم يجعل
المصدر بمعنى اسم المفعول
تفلسن والتصنيف غير
المبسوط والمختصر فالوجه
أنه بدل اشتمال بأعاده الجوار

فان أراد أنه لا يكون جعاً فاعل مطلقاً أى لا قياساً ولا شذوذاً مردعه أنه يكون جمع فاعل شذوذاً نحو جاهل
وأجهال فان ثبت له دليل على أنه جمع صحب شذوذاً فهو الأول أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً فخصص
الاول تحكم فلا تأمل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول إلى نائب فاعله و لوقال
بتحقق الوقوع عن باب التفعّل كان أولى (قوله و فیه) أى في دعائه لانه صاحب (قوله اقتداء به من) أى
بجميع الدعاء السابق سم (قوله اشارة الى) ولان الرجة أعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف)
يسبق للفهم أنها صلة أكثر سم (قوله الظاهر) الى قوله وأخص في النهاية (قوله أنها زائدة) أى في
الاثبات سم على سيج أى على مذهب الانفصاح المحبى لزيد بن بادى في الاثبات لكن الانفصاح وافق الجهور
في أنه لا بد من أن يكون مجزاً وهاهنا كذا لثبوت دى وقد يشكك في جواب بان قوله لا أكثر
أصح ما ينفي قوماً مفسراً وافى الاكثر فهو في في المعنى وبان ألف في التصنيف العنفس فهو تكررة في المعنى (قوله
لصحة المعنى الخ) قضيتان كل ما يصح المعنى بدونه يصح أن يكون زائداً وير عليه نحو قوله تعالى الله الأمر من
قبل ومن بعد وقوله تعالى تجرى من تحتها الأنهار وقد يقال ما أتبع من جعل من هنا التقوية وهو الظاهر
واحتيج اليه لضعف العامل بفضل الجلالة العلية ترشيدى (قوله و فیه) (قوله والتصنيف) وهو المراد من جوع الطريق
الظاهر عرش (قوله والفروق ظاهر) أى لآن يوم الجمعة ظرف للنسباء والتصنيف بطرف لا لاكثر
رشدى و عرش وقد يقال ان التصنيف مكان معزى بالكثرة (قوله ما زورا) والاكثر الخ) فيه تأمل سم
ولعل وجه أمره بالأمر أن حسله للمعنى جندل على على تفسير حله للمثال المذكور لانه جعل غير الذى هو
مدلوله من فيه مفعولاً لظنيره في المتن أن يقال تجاوز والتصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه
فانه لا يظهر له معنى هنا رشدى ويحل أن من وجوهه ان الاكثر لاحسله يقف عنده فلا يتصور المجاوزة
عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافاً متميزة) أى بعضها عن بعض فو لفظ الكتاب يفرد التصنيف هو فیه
عن غيره ويرد كل صنف مما هو فيه عن الآخر لفظه يفرد مثلاً العبادات عن الاعمال ونحوه هو كذا
الانواع بمعنى (قوله وهو) أى التصنيف مبتدأ وقوله من البدع الخ خبر (قوله في العلوم الواجبة) أى عيناً أو
كفاية (قوله من عده) أى علم العروض (قوله من البدع الواجبة) أهل محل الوجوب إذا توقف على حفظ
العلم عن الضائع وفي الكثرة لا لا أكثر ويصرف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت الخ) قضيتان
تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا بد من ضاعاً (قوله وقيل عبد الملك الخ) وقيل الربيع من صبيح وقيل
سعد بن أبي عروى وبمعنى (قوله و لى واجبة) أى كفاية كردى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب بانها
هو فيما إذا كانت لغو التيم فليراجع (قوله و لى) الى قوله والايح وفي النهاية (قوله و فیه) ان لم يجعل الخ)
ويجب بحذف المضاف أى من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه انه بدل اشتمال) فيه تأمل من وجوه
تأمل من مراجعة كلام النحاة في بدل اشتمال و فیه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم رشدى عبارة سم وفي
كونه لا اشتمال نظر اذ بدل اشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول
التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل الخ) أى المراد من العبارة لانه كان صفة الأصل ثم صار بدلاً عرش
قول المتن (من المبسوطات الخ) أى في الفقه ما يتوهم معنى (قوله ما أكثر الخ) الاولى هنا وفي ما يأتي تذكر

يكون جمعا شذوذاً (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذ فافهمه مرحوبان افعالا محذوفين فاعل نحو ما حال
وأجهال فان ثبت له دليل على أنه جمع صحب شذوذاً ولا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً فخصص الاول
تحكم فلا تأمل (قوله و فیه) الدعاء السابق (قوله فانت اشارة الى) حوال المقصود الخ) قد يقال
أضاً لرجة أعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم أنها صلة أكثر (قوله أنها زائدة) أى في الاثبات
(قوله ما زورا الاكثر) فيه تأمل (قوله من البدع الواجبة) أهل محل الوجوب إذا توقف على حفظ العلم عن
الضايغ وفي الكثرة لا لا أكثر ويصرف العلم مستحب (قوله و فیه) ان لم يجعل الخ) يجب بحذف المضاف
أى من تصنيف المبسوطات الخ (قوله أنه بدل اشتمال) أى أو بدل كل على حذف مضاف أى من تصنيف الخ

(والمتضمنات) هي ما قبل لفظها أو أكثر معناها في الالفاظ كونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكرار مع اتحاد المعنى وبشهادة فزود عامر بن قيس وفيه تحكيم واستدلال بما لا يدل اذ ليس في الاختصار ذلك العرض فضلا عن تسميته فالحق وادفعا كما في الصحاح (واتقن) احكم كل مختصر من المختصرات فيه تفضل مسوغ لا بداه بالسكره وهذا مبتنى على مذهب سيبويه انه يستثنى من قاعدة اذا جمعت معرفة (٣٠) وتكررت عن كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيبويه بحملها في تكرره غير سما فتفهم

الضمير (قوله هي ما قبل لفظها الخ) يبقى قسم آخر هو حذفه او هو ما قبل لفظه معناه فان الوجه ان يقول ما قبل لفظه سواء تكرر معناه ولا سم وعش (قوله والابحار) مبتدأ قوله غير الاختصار خبره (الركونه الخ) علامه في وسطه بن طرفي المسمى (قوله وهو) أي طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله لانه) أي الاختصار (قوله وبشهادة) أي لتفسير الاختصار بذلك (قوله اذ ليس في الالفاظ الخ) فيه اشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وان عرضه هو تكرر ه سم (قوله من تسميته) أي تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الالفاظ كردد (قوله من المختصرات) أي المذكورة بكرة (قوله فمعه) أي في قول المصنف (واتقن مختصر) تفضل أي نوع تفضل وهو التفضل على سبيل العموم (قوله مسوغ لا بداه الخ) لاجابة الى جعل اتقن مبتدأ لجواز كونه خبرا او المبتدأ هو المحرر بل هو المنادى وأيضا لاضافة مسوغ لا بداه سم (قوله وهذا) أي كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردد (قوله انه يستثنى الخ) أي نحو تركيب المصنف ما شئت على افعال المتكررة معرفة (قوله بحملها) أي القاعدة المذكورة (قوله لا يرد) أي ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) أي تاب المعنى بان جعل معنى أحدهما يحكموا عليه ولا تحركا وبكسر كردد عبارة سم على مختصر السعد بان يشهد لحد الحزب ان حكم الجزء الاخر وعكسه اه (قوله وعليه) أي كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو أي ما ذكره السيد (قوله الامن حيث المسوغ) أي الابتداء بالسكره (قوله نقل هذا) أي التخصيص المذكور اقول بعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام ومهمهم لا يناسب مقام الشارح نسبة المتكلم الى الخطا فيجوز ورسالة المثال المذكور في كتاب سيبويه مع احتمال عذر تعدد كتابه أو نسخه أو موضع ذكر المسئلة وتعرى بعضه في بعضها باشتراط ما ذكره واحتمال أن يكون له في المسئلة قولان وقوله فهو هو أي الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله ما اشترطوه) أي من وقوع افعال جملة صفة لتكرره (قوله ان نقل هؤلاء) أي علماء العرب (قوله على التقيد) مصدر مني المفعول (قوله ان نقل خبري الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد عني بان مراد الشارح باسلوب الحكم جعل الالهام لروض المقام أصلا لحكم ما عدا وغيره مستند ما نالوا بالاجلة (قوله افترض ذلك) أي اختيار العكس (قوله فاجاب الخ) أي المصنف (قوله فاحتج الخ) اه هذه التقية قد يقال لاجاحة في تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة المحصر لانه مدلول افعال التفضل الزيادة على كل ما عداها مما يشاركه في أصل المعنى فلا يتصور معه مشارك ولا باغ والله اعلم بصري (قوله المذهب النقي) تفسير للمحرر باعتبار أصله لا بالنظر لخال العلي بن رشيد (قوله وفي كونه للاختصار ان بدل الاشغال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤزل انتصيف بالاصناف (قوله هي ما قبل لفظها الخ) يبقى قسم آخر هو حذفه او هو ما قبل لفظه معناه فالوجه تفسير المختصر بما يشبهه كان يقال ما قبل لفظه سواء تكرر معناه ولا (قوله ليس في الالفاظ الخ) فيه اشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وان عرضه هو تكرر ه سم (قوله من تسميته) أي تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الالفاظ كردد (قوله من المختصرات) أي المذكورة بكرة (قوله فمعه) أي في قول المصنف (واتقن مختصر) تفضل أي نوع تفضل وهو التفضل على سبيل العموم (قوله مسوغ لا بداه الخ) لاجابة الى جعل اتقن مبتدأ لجواز كونه خبرا او المبتدأ هو المحرر بل هو المنادى وأيضا لاضافة مسوغ لا بداه سم (قوله وهذا) أي كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردد (قوله انه يستثنى الخ) أي نحو تركيب المصنف ما شئت على افعال المتكررة معرفة (قوله بحملها) أي القاعدة المذكورة (قوله لا يرد) أي ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) أي تاب المعنى بان جعل معنى أحدهما يحكموا عليه ولا تحركا وبكسر كردد عبارة سم على مختصر السعد بان يشهد لحد الحزب ان حكم الجزء الاخر وعكسه اه (قوله وعليه) أي كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو أي ما ذكره السيد (قوله الامن حيث المسوغ) أي الابتداء بالسكره (قوله نقل هذا) أي التخصيص المذكور اقول بعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام ومهمهم لا يناسب مقام الشارح نسبة المتكلم الى الخطا فيجوز ورسالة المثال المذكور في كتاب سيبويه مع احتمال عذر تعدد كتابه أو نسخه أو موضع ذكر المسئلة وتعرى بعضه في بعضها باشتراط ما ذكره واحتمال أن يكون له في المسئلة قولان وقوله فهو هو أي الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله ما اشترطوه) أي من وقوع افعال جملة صفة لتكرره (قوله ان نقل هؤلاء) أي علماء العرب (قوله على التقيد) مصدر مني المفعول (قوله ان نقل خبري الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد عني بان مراد الشارح باسلوب الحكم جعل الالهام لروض المقام أصلا لحكم ما عدا وغيره مستند ما نالوا بالاجلة (قوله افترض ذلك) أي اختيار العكس (قوله فاجاب الخ) أي المصنف (قوله فاحتج الخ) اه هذه التقية قد يقال لاجاحة في تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة المحصر لانه مدلول افعال التفضل الزيادة على كل ما عداها مما يشاركه في أصل المعنى فلا يتصور معه مشارك ولا باغ والله اعلم بصري (قوله المذهب النقي) تفسير للمحرر باعتبار أصله لا بالنظر لخال العلي بن رشيد (قوله وفي كونه للاختصار ان بدل الاشغال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤزل انتصيف بالاصناف (قوله هي ما قبل لفظها الخ) يبقى قسم آخر هو حذفه او هو ما قبل لفظه معناه فالوجه تفسير المختصر بما يشبهه كان يقال ما قبل لفظه سواء تكرر معناه ولا (قوله ليس في الالفاظ الخ) فيه اشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وان عرضه هو تكرر ه سم (قوله من تسميته) أي تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الالفاظ كردد (قوله من المختصرات) أي المذكورة بكرة (قوله فمعه) أي في قول المصنف (واتقن مختصر) تفضل أي نوع تفضل وهو التفضل على سبيل العموم (قوله مسوغ لا بداه الخ) لاجابة الى جعل اتقن مبتدأ لجواز كونه خبرا او المبتدأ هو المحرر بل هو المنادى وأيضا لاضافة مسوغ لا بداه سم (قوله وهذا) أي كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردد (قوله انه يستثنى الخ) أي نحو تركيب المصنف ما شئت على افعال المتكررة معرفة (قوله بحملها) أي القاعدة المذكورة (قوله لا يرد) أي ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) أي تاب المعنى بان جعل معنى أحدهما يحكموا عليه ولا تحركا وبكسر كردد عبارة سم على مختصر السعد بان يشهد لحد الحزب ان حكم الجزء الاخر وعكسه اه (قوله وعليه) أي كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو أي ما ذكره السيد (قوله الامن حيث المسوغ) أي الابتداء بالسكره (قوله نقل هذا) أي التخصيص المذكور اقول بعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام ومهمهم لا يناسب مقام الشارح نسبة المتكلم الى الخطا فيجوز ورسالة المثال المذكور في كتاب سيبويه مع احتمال عذر تعدد كتابه أو نسخه أو موضع ذكر المسئلة وتعرى بعضه في بعضها باشتراط ما ذكره واحتمال أن يكون له في المسئلة قولان وقوله فهو هو أي الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله ما اشترطوه) أي من وقوع افعال جملة صفة لتكرره (قوله ان نقل هؤلاء) أي علماء العرب (قوله على التقيد) مصدر مني المفعول (قوله ان نقل خبري الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه

نحوكم ما لا غير أفضل التفضل نحو خبر منكم و يدق هذين عن عنده أن المبتدأ التكررة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعرض دليل الجمهور وسبويه يود ذكر السيد في شرح افتتاح ان كون التكررة المبتدأ أي في غير صورتي سيبويه بكثر في كلامه الفضائل لا رد على الجمهور لانه من باب القلب يجوز الحكم على كل منهما بما لا يخبر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام الامن حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض القديسيان وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفضل المبتدأ عند سيبويه بما اذا وقع جزأ جملة وقعت صفة لتكرره كثر من رجل أفضل منه أو هو فان هذا استرواح فهو من هذا المبالغة او عن كون سيبويه بمنى خبر منسلة في ذكرها ينبغي كتابه وهذا يطل ما اشترطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين لكلامه ما لا يشك هذا

وأعرضوا عن ذلك الاشتراط الذي روعه هو لا عودته عن من محقق مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل العجم لاسر واحهم ولا فيه كبر او اتعز بهم على التقيد بالمعقول أكثر من القول فان قلت المناسب للسبب ان قصد من مدح المحرر وصلة لمخ كتابه كون المحرر هو المحكوم عليه بالالتفة فلم يكن له قلت لان خبري جملة انه من ادب بالحكم البالغ انتضي ذلك والتقدير اذا أكثر وأمن المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكاتب فاجاب بانهم كثرتها متفاوتة في التقية وأتقها هو المحرر فاحتج بالمدح لانه التقية المحصور وفيه دون غيره وحديث تعين ذلك الاعراب بهذا الغرض العارض لان غرض الاباغية يحوج لذلك كما يعرف من أساليب البلاء (المحرر) المذهب النقي

ولما منع من كون الوصف في الأصل يجعل علم جنس أو شخص أو بالقبلة وقد يجمعه أن بأن (٢٥) يسمى به أشياء ثم يعقب على بعضها

ولما منع من كون الخ يعني أن هذا معناه الأصلي وهو علم الكتاب ولا مع الخ (قوله يجعل علم جنس) أي بالوضع وقوله أو بالقبلة عطف على هذا المقدر (قوله وقد يجمع) أي كون الاسم على الجنس أو شخص بالوضع وكونه على بالقبلة وتفاوت في البصرى بما فيه قوله وقد يجمع أي العلم بالقبلة مع أحد الأولين وفيه تفاوت لأن العلم بغيره لا يفتقد كره بقوله بأن يسمى الخ مأخوذة من الوضع لأن الغلبة كجوه واضح فلا تأمل اه وتوجب بأن مراد الشارح بالقبلة هنا المعنى القوي لا العرفي المقضي سبق الوضع المقهور كلى (قوله بأن يسمى به أشياء) أي أجناس أو أشخاص (قوله وأن أسماء العلوم من حيث علم الشخص) والتحقيق أن كلامه أسامي العلوم وأسامي الكتب من حيث علم الجنس لا اتفاق الحكماء والاشكال على أن لجمال الأعراض متخلا في تشخيصها وإنما يجوز وانتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوف القائم بهذا الهواء واللون القائم بهذه الورقة والعلوم القائم بهذا اللون عن القائم بأخر بالشخص كاتبه يسمى سم بعدد كرتونه عن الفوائد الغائية متعاضده شمساً أول كتاب الطهارة تغيب الكتاب والباب والفصل التي هي أجزاء الكتب يجعلها من انفع يسمى الكتب المسائل كالعلوم فعمل أسماء العلوم من حيث علم الشخص وأسماء الكتب من حيث علم الجنس تحكم اه (قوله قبل) إلى قوله ورد بأن في المعنى وإلى قوله ورد الأخير من في النهاية (قوله وهذه التنكيس) أي تنكيس الصف للرافعي بأبي القاسم غاية ومعنى (قوله ما يحسمه) أي المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمته مطلقاً) أي ولو غير من اسمه محمد أو لم يكن في زمرة من صلى الله عليه وسلم وهو انشور وفي المذهب معنى نهاية (قوله ورد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ (قوله فلا يحرم ذلك) أي التنكيس (قوله الذي) أي أن يحمل الخلاف الخ (قوله ورد الأخير من الخ) رد القاعدة المذكورة وتخصيص الإمام الرافعي بحمل تأمل لعدم اتفاقها كجوه ظاهر بصري أقول المناقاة ظاهرة إذا نهى الأتي شامل أن يسمى بغير محمد أيضاً (قوله الآن يجب الخ) ودعيه أن أعيه الأول إنما وجب تقديمه أن يمكن الجمع وهو ممكن بحمل الأول على هذا على وجه التخصيص أو التقييد سم عبارة البصري فيه أنه لا يعدل إلى الترجيع الأمع عدم إمكان الجمع وهو هاتمان بحمل المطلق على المقدر وفيه اسمها اه (قوله نسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله ودل المصنف الخ) عبارة في المعنى قال في الفتاوى هو منسوب إلى رافعيان بلدمع وفمن بلاد قزو وبنا واعترضه قاضي القضاة جلال الدين القزويني بانه

تنبه التحقيق الخ في شرح الفوائد الغائية له لشيخنا الشريف يسمى الصفوي واعلم أن أسماء العلوم كإسماء الكتب أعلام أجناس عند التحقيق وضعت لأفواض تعدد أفراده تعدد العمل كإسماء البريد ويعمر وقد يجعل أعلام أشخاص باعتبار أن التعدد باعتبار العمل بعدد أفراد واحد هذا إنما يتم إن كان موضوع المصنف مفهوم الأجل كإسم اه وقال قبل ذلك أن الحق قال اسم كل علم موضوع بأزمنة مفهوم إجمالي هو وحده الإسمي اه وللبكر وغيره في ذلك كلام فرجعه (قوله وأن أسماء العلوم الخ) سألني أول كتاب الطهارة تغيب الكتاب والباب والفصل التي هي أجزاء الكتب يجعلها من العلم يسمى الكتب المسائل كالعلوم فعمل أسماء العلوم من حيث علم الشخص وأسماء الكتب من حيث علم الجنس تحكم (قوله ورد الأخير من القاعدة المقررة) وما عاين بالذهب معنى الخصائص للسويطى مما يصح وأخرج ابن سعد عن فضيل الثوري قال وقع في علي وطه فقال له لا تكره أن تلحق علي رسول الله صلى الله عليه وسلم سميت باسمه وكنيت بكنية وقد نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمعها أحد من أمته بعده ندعا على بن عمرو فقالوا شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له سألته بذلك بعدى غلام فقد جعلته اسمي وكنيتي ولا يحل لأحد من أمتي بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما وافق ذلك فهذا مرجع عدم الاختصاص بترتبه على ما صلوا والسلام لكنه يقتضي أن المنع يخص جميع الأسماء مع الكنية فلتأمل (قوله الآن يجب الخ) ورد بأن أعيه الأول إنما وجب تقديمه أن يمكن الجمع وهو ممكن بحمل الأول على وجه التخصيص أو

لذلك (الرافعي) نسب لرافع بن شدج البصري يروى عنه أنه عاكس عن خط الرافعي نفسه وقول المصنف لرافعيان بلدمع من بلاد قزو وبنا واعترضه (رحمه الله) فليعلم ما (ردى) أي صاحب

لا يعرف ببلاد زوين بلدة الهار اعنان بل هو منسوب الى جدم من اجداده اه (قوله وآزها) أي لفظة
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعني ما مضاف الى اليه (قوله والهي) مضاف على مدح
 سم (قوله اذ النون الخ) هذا تعديل لاستدعاء ذي لتعظيم المضاف اليها أو ما استدعاء ذي لتعظيم الموصوف بها
 فظاهر من كون الاول في اندح والثاني في الهي (قوله ويأتى في الجعة الخ) أي في سر ويحرم على ذي
 الجعة الشاغل بالبيع الخ ويأتى به ما شرده سم (قوله مع رد قوادحهما) أي قوادح الدليل المبينة في
 علم المناظرة وقوادح العلل المبينة في أصول الفقه (قوله ووجه مثة الشئ الخ) استطراد ذي لمجرد مشاركته
 للعقبة في المادة (قوله وقديقرقان) الاول الثاني (قوله اعتبارا) عبارة السعدون ويقال ما به الشئ
 هو هو باعتبار تحققة حقيقة باعتبار شخصه هو به اه وبعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصور في
 العقل من حيث انهم اقتصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انهم اتحصل من اللفظ تسمى مفهوم ومن حيث انه
 معقول في جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته في الخارج تسمى حقيقة ومن حيث اعتباره عن الاغيار
 تسمى هوية فثلاثة اشياء واحدة واختلف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله وكون الحيوان الناطق
 ماهية الخ) ايسر في هذا الكلام تقرر بمعنى جعلية الماهيات بل وبهم انما في نفسه جعلية وليس كذلك
 وتقرر بذلك شرح الوازن وغيره وقد نلخصه الكمال في حاشيته شرح جيع الجوامع سم عبارة شرح
 الواقف والصابون يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة انما هي ذات نفسها لا يتعلق بها جعل ماعل
 وتأثيره وثقلان اذا لاحظت ماهية النساء ولم تلاحظ معهما مفهومها مساو لها يعقل هذا الجعل اذ لما يرد
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسعا جعل بينهما فتكون احدهما بمجموعة تلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير
 الفاعل في الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره في الماهية باعتبار الوجود بمعنى ان جعلها متصفة
 بالوجود لا بمعنى ان جعل اتصافها وجودا متحققا في الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا لا يجعل الثوب ثوبا
 ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب مصبغا بالصبغ في الخارج وان لم يجعل اتصافه موجودا بانما في الخارج
 فاست الماهيات في انفسها بمجموعة ولا وجودا لها اضافة لانفسها بمجموعة بل الماهيات في كونها مجموعة
 بمجموعة يعني انما انما يتناول الوجود بمجموعة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان ينأ عن فهمه ولا منافاة بين في
 المجموعة عن الماهيات بالمعنى الذي ذكرناه اولاً وبين انما الماهيات بمجموعة لانما الذي لا يتوهم
 بطلانه فالقول في المجموعة مما لا يتوهم بانما مطلقا كلاهما صحيح اذ لا جعل ماصوراه اه أي لعدم
 تواردهما على محل واحد (قوله وعلى انما لا بشرط شئ) هو وجوده في الخارج هذا خلاف التحقيق كما في شرح
 الواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل الكندي ولا شئ من هذه الكليات أي الناطق والعقل والطبي
 موجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون الشخص بدهية وان ذهب البعض الى وجود الناطق والعقل
 والكثير في الوجود الطبي بناء على انه أي الطبي في حيزه الموجود في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن
 الشخصات كز بالمرك من الانسان والشخصات لكنه أي الطبي في حيزه على من الموجود في الخارج لا حيزه
 خارجي من مذهب التحقيق فالقول ان وجوده أي الطبي عبارة عن وجود افرادة وانحصار لان نفسه
 التقيد فلتأمل (قوله وآزها) أي على صاحب وقوله والهي أشار بالانضباط الى انه معطوف على مدح
 (قوله ويأتى في الجعة مثة اضافة للمعرفة بما فيه) أي عند قوله في الجعة ويحرم على ذي الجعة لتعظيم
 بالبيع وغيره وبعبارة هنالك فان كانت كف اضافة ذي بمعنى صاحب الى معرفة قلنا ليعض أن تكون
 العنصر والعهد لله في وكل منهما في معنى النكرة فصحت اضافة قلنا الخ اه وقد بينا به ما شئ هنالك ان
 هذا كما وهم فقد قال النمازي في شرح التسهيل ما هو مذهب قوم بعض الراداسم الجسر أي في قولهم
 ان ذولا مضاف الى الاسم النكرة فاستشكل سبب هذا الوهم القاسم ما وقع في الحديث ان قيل ذار حلت
 وغاب عنه واضع في انتمز بل والله والفضل العلي والعرش الجدي ذى العلول والجلال والاكرام اه
 أي بل الراداسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشئ وماهية الخ) ليس في هذا الكلام تقرر بمعنى

وآزها على صاحب
 لاقتضائها تعظيم المضاف
 اليها والموصوف بها بخلافه
 ومن ثم قال تعالى في معرض
 مدح نونس وذات النون والهي
 عن اتباعه كصاحب
 الحسن اذ النون لكونه
 جعل فاتحة سورة انعم
 وأشرف من لفظا الحوت
 ويأتى في الجعة مثة اضافة
 للمعرفة بما فيه (التحقيقات)
 في العلم جمع حقيقة متوهم
 المسر من التحقيق وهو
 اثبات المسئلة بدلائلها أو
 علمها مع رد قوادحها
 ووجه مثة الشئ وماهية
 ما به الشئ هو هو كالحيوان
 الناطق للانسان وقد
 يفتقران اعتبارا وكون
 الحيوان الناطق ماهية
 حقيقة بمجموعة ما به
 الصواب بناء على أن الماهية
 يجعل الجاعل كاهو مذهب
 المتكلمين وعلى أنما
 لا بشرط شئ وجوده ثوبا
 كاهو المشهور عندهم

والتدقيق اثبات الدليل بل دليل آخر فان تاج جمع السلامة للقله بانها في الخارج والداخل في جوع الاثني عشر فنادوا في ذلك قلت آل
 في مثل هذا تعبد العموم اذ لا يصح ان الجمع المعروف بالان واللام والاضافة للعموم مالم يقتض عموما لا سافا من هذا وما ذكره من الخاتمة
 املا ان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام الاصوليين في المعرفة كانه امام (٢٧) الحر من وتوضيحه ان مفاد العموم كاللما داخل

على الجعي فان قلنا بما عليه
 اكثر العلماء من الاصوليين
 وغيرهم أن أفرادها التي
 معها وحدها فقد ذهب
 اعتبار الجمعية من أصلها
 المستزم للنفار إلى كون
 آحاده عشرة فأقل وان قلنا
 بما عليه جمع من المحققين
 ان أفرادها جوع فلا تنافي
 بين استغراق كل جمع جمع
 وكون تلك الجوع لكل
 جمع منها عدمه بل وما
 لانه لا مانع من أن يكون
 أصل وضع جمع السلامة
 للقله وتغلب استعماله في
 العموم لعرف أو شرع
 فنظر الخاتمة لاصل الوضع
 والاصولون لعلها لا استعمال
 فيه في ستة ثلاث أو أربع
 وعشرين وستة مائة
 بنسبة بنسبته كرامات
 منها ان شجرة غيب أضاعت
 له فقد ما يسر حذقت
 التصنيف ولما اختلف
 بعد وفاته بنو سبع سنين
 بنسب من قري دمشق
 ومات بها ست وستين
 وست مائة بن نحو ست
 وأربعين ستون ذكر تأخذ
 الامام بن العطار ان بعض
 الصالحين رأى أنه قلب
 وان الشيخ كاشفه بذلك
 واستكناه وكشف لبعض
 الصالحين عنه بعده وأنه

مع كونه معروضا للقبالة التكرار موجوده أي في الخارج ولما جعلوا الكثرة أو آحادها من العوارض
 المختصة بالوجود الغني لامن العوارض المختصة بالوجود الخارج في وأما السكينة المنطقية والعسقل فيكما
 لا وجود لانفسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه اه زاد عليها الرندي ما تاه وقال الامام البروكي في
 الامعان وجود السكينة الطبيعية في الأشخاص بمعنى أنه يمكن أن يوجد ضمن كل شيء معنى كمال حاصل في العقل
 بتغير بده من الشخصات اذا السكينة غير موجودة في الخارج عند الحقيقة ان اذ يلزم حجتنا أن يكون الشيء الواحد
 في حالة واحدة موجودا في أمكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال أكثر الناس انه موجود في ضمن
 الأشخاص لانه جزء منها اه وبعبارة غريب السعد وتؤخذ بشرط شيء وتسمى مخلوطة ولا تنافا وجودها
 وبشرط لا شيء تسمى مجردة ولا توجد في الأذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شيء وهو أعم من المخلوطة
 فتوجد كونه انفسها في الخارج لا جزء منها لعدم التمايز وانما ذلك في العسقل اه وقال بحسبه عبدالله
 البرزدي الماهية الاعتبار ثلثة اولها انها وتختصم شيء من العوارض وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية
 مخلوطة وما هي بشرط شيء ولا تنافا في وجودها وانما انها وتؤخذ بشرط الشخصات جميع الواحق وهذه
 تسمى ماهية مجردة وما هي بشرط لا شيء وهذه لا توجد في الأذهان فضلا عن الاعيان وانما انها وتؤخذ من
 حيث هي أي مع قطع النظر عن الغير انبأنا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وما هي لا بشرط شيء
 والاولان نوعان من الثلاثة فهي أعم منها موجود في الخارج لما عند الثاني لو جود الطبايع موجودا
 بوجود الماهية المخلوطة كوجود انكسار بوجود الانعكاس وعند الثالث لو جودها هي موجودة
 بنفسها لو جود مغاير للجسم الايض الموجد جود غير وجود الياض والمصنف اختيار الاول وأشار
 بقوله لاجزا هي ان السكينة الخالفة ورد هاتاهم قالوا الماهية لا بشرط شيء موجودة في الخارج لانها مخلوطة
 الموجودات في وجودها وجودها موجودا بالعدم التمايز بل جزءة على ولا
 يلزم أن يكون موجودا في الخارج اه باختصار قوله والتدقيق الخ زاد الغني والتعبير عنها بما في
 العبارة المخلوطة في قوله بعبارة علم المعاني والسعد تنقيح السلامة فيها من اعتراض التسرع توفيق اه
 (قوله فان قلت) أي قوله اذا لا يصح في الثانية والغني (قوله ولا مدح في ذلك) أي في تغيير الصنف بجمع القلة
 فلو عدل إلى جمع الكثرة لكان أنسب نهاية (قوله أن الجمع المعروف الخ) أي مطلقا (قوله بين هذا) أي
 الاصم المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه أعم من ذلك (قوله داخل) الاولى اذا
 دخل الخ (قوله وحدها) يضم الواو أي آحاد الفرد العام (قوله المستزمن الخ) صفة لاعتبار الخ (قوله لكل
 جمع منها) حاجة إلى جمع (قوله فنظر الحجة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطلة على قوله اما لان الخ
 (قوله من أن يكون أصل وضع جمع السلامة) أي مطلقا (قوله وغلب استعماله) أي اذا عرف في كلامه
 استخدام (قوله وتوفيق) أي قوله ولما اختلف في الغني (قوله نفي الخ) عبارة لغني وهو ان يستوي
 سنة وكان اذا خرج من المسجد أضاعت له الكروم وحكى أن شجرة أضاعت عليه لما تفقد عند التصنيف
 ما يسر جملة اه (قوله ولما اختلف الخ) ذكر الغني طرفا من احوال المصنف فيسبل كتاب الطهارة
 فتذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله انه قلب) أي المصنف (قوله وان الشيخ) أي المصنف عطف على
 أن بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) أي آخره ذلك أي بعلمه بقلبه في القاموس كاشفه بالعداوة با دماها اه
 (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في الحر وكذلك فنظر ظاهر رسم (قوله ما رغب الخ) عبارة الغني ما يستفيد من

جعلها الماهيات بل وهم انما في نفسها جعلت ولا يس كذلك وتحرر ذلك في شرح الروافد وغيره وقد قلناه
 لكل في حاشيتي شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في الحر وكذلك فنظر ظاهر (قوله
 وقوله حقا وافر من تجلي الله عليه وضامو علة فقال الله عود بعضه على كنهه فعادوا في النعم هاتر فاخر بالاشافه وغيرهم كما هو مشاهد
 (وهو) أي الحر ومدح بما في مدح لكانه لا شفاء عليه مع ما تميز به وليس مدح الآفة لكنهم فرأى هو حيث في غير الأولى
 والكل ما بالغني في النعم للمسلمين (كثير الفوائد) انني ابتدعها مؤلفه ولم يعثر عليها من قبله جمع فائدة وهي ما رغب في استفادته

علم أرواحه اه (قوله من القواد) أي مأخوذ من القواد وهو القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين علمه سم قوله البين (٤٤) خبران عبارة أي بعد علمه معنى (قوله أي بيان الخ) تفسير للمضاف والمضاف اليه المعنا على الثاني (قوله وإيضاح الشبهة) بكسر الهمزة وفتحها (قوله ومنه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمنتهى (قوله وأصله الخ) عبارة البحرى والمذهب لغته مكان الذهاب وهو العاريق واصطلاحاً الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شئت مكان الذهاب بحسام ان العاريق يوصل الى المعاش وتلك الأحكام توصل الى المعاد أو بحسام ان الاجسام تتردد في العاريق ولا تفكر تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة قسرية متبعة بأشبهه انما يار الاسماك بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاستخبار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صرحه بقدره شجناو بحرى (قوله ومنه) أي من المذهب قول المذهب معتد بحال غير (قوله ترتب) أي هذا ترتب في المدح كرتدى (قوله فهو من عنده) قد منع ذلك لان ما فاده الاول من ان عمدته في تحقير خصوص مذهب الشافعي لاستخدام من الثاني بل الثاني أعظم كان مافى الثاني من التفصيل ليس في الاول فلا يتأمل سم وفيه تفار وتول المتز (المعقبي) يسكنون الباء كجاء القياس ويجوز تشديد هاء مع كسر هاء على انه نسبة الى الساكن الى امة نسبة الى الساكن ثم لقائل أن يقول لا معنى لكن الحر معتد بالمعقبي الان اتفق بحسب ما فيه ويستند في جوابه لغيره ووجهه فكيف بقوله لا معنى بقوله بما يستنبطه أو وجهه لان من أجاب بما يستنبطه أو وجهه لم يعتد في جوابه على الحر وقلنا بل لأن ما أراد ان من هذا شأنه ترك شأنه ويقول علمه وفيه نظر سم وقد يقال ان قصدنا بما عدا ما جعله أصلاً لاستنباطه وترجيحه بهى (قوله بما يستنبطه الخ) بقى فلا استنباط فمولا ترجيح بل هو نقل محض ففضيته خروج المحبب به من المقتضى سم أي فهذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله بالثاني) كالصائب (قوله وهو الخ) عبارة المعقبي عن وصفه أو يدرس اه وبعبارة النهاية كالقاضي والمدرس اه (قوله أو لا فاده غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله رابسة) كان المدين قوله غيره أو وما قبله وكن ان من المتبعين بان راد بالريغبان أعم من الريغبان في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من رابسة اه قول المتز (من أولى الريغبان) كان وجه هذا القول قد ان الوصف حينئذ أقوى وأمدح والافوه معتد لغير أولى الريغبان أيضاً ذلهم ويص منهم أن يعتدوا عليه سم (قوله وهي الان حال على انما الخ) فضيته ان الانحال على غير الخ لغيره وبغيره ليس مجرد وانما المراد بيان

نتردد عليه ضبب بينه وبين ومنه (قوله فهو من عنده) قد منع ذلك لان ما فاده الاول من ان عمدته في تحقير خصوص مذهب الشافعي كجاء المراد لاستخدام من الثاني بل الثاني أعظم كان مافى الثاني من التفصيل ليس في الاول فلا يتأمل بل يقال يلزم من انه معتد بالمعقبي وغيره انه قد منع في المذهب بخصوص لانه منوع لان الكون معتد بالمعقبي وغيره قد يكون بغير مذهب آخر أو دلل بل يصح الاعتداد عليه والاحتذاء (قوله بالمعقبي) يسكنون الباء كجاء القياس ويجوز تشديد هاء مع كسر هاء على انه نسبة الى الساكن انما نسبة الى الساكن الى الكلى فلا يتأمل بل قل أن يقول لا معنى لقوله معتد بالمعقبي الان اتفق بحسب ما فيه ويستند في جوابه لغيره والحر وترجيحه فكيف بقوله لا معنى بقوله بما يستنبطه أو وجهه لان من أجاب بما يستنبطه أو وجهه لم يعتد في جوابه على الحر وقلنا بل لأن ما أراد ان من هذا شأنه ترك شأنه ويقول علمه وفيه نظر (قوله بما يستنبطه الخ) بقى فلا استنباط فمولا ترجيح بل هو نقل محض ففضيته خروج المحبب به من المقتضى سم (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله أو لا فاده غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف (قوله رابسة) كان المدين قوله غيره أو وما قبله وكن ان من المتبعين بان راد بالريغبان أعم من الريغبان في الفقه والعلم (قوله من أولى الريغبان) كان وجه هذا القول قد ان الوصف حينئذ أقوى وأمدح والافوه معتد لغير أولى

من القواد لانها تعقل به فتردد عليه استعارة ومنه افاده وعرفت بكل نافع ديني أو ديني من فاداني بغير (عند) في تحقير المذهب أي بيان الراجح وإيضاح الشبهة منه وأصله مكان الذهاب ثم استعير الخ يذهب اليه من الأحكام تشبهاً للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في السلسلة كذا (معتمد) قول لانه أبلغ من عدة فهو من عنده لولا غرض الاطناب في المدح (المعقبي) أي المحبب في الحوادث بما يستنبطه أو وجهه ولقد وثق جوابه وقوله شبه بالمعقبي في السن من فقه يبقى كعلم يعلم ثم استعير له لفظ القنوي بالفتح أو انفتاحاً بالضم (وغیره) وهو المستفاد لنفسه أو لا فاده غيره (من) بيانية (أولى) أحباب (الريغبان) بغير الفين جمع رغبة يسكنون وهى الامم حال على لغير طلبها لحا زمعاليه (تبس) ما فهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المغتدرة ونسب ما فيها الى القضا

جميعه وان لم تصل سند الناقل يؤلفها تم النقل من نسخة كتاب لا يحوز الا ان وقتي بعضها وتعددت تعددا يغلب على الظن بعضها وراى
لفظه منتظما وهو خبر فظن بذلك السقط والتحرر به فان انتفى ذلك فالوجدت كذا ونحوه من جواز اعتماد انفي ما رواه في جيب معتد
فيه تفصيل لا لا بد منه ودل عليه كلام المجموع عز وجر وهو ان الكتب المتقدمة على الضعيف لا يثبت شي منها الا بعد زبد المعصم والخبر حتى
يغلب على الظن انه المذهب ولا يقترب به اربع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة (٣٩) قد تنهى الى واحد الا ترى ان اصحاب

القول والشيخ في علمد
مع كثرهم لا يفرعون
ويؤصلون الا على طريقته
غالبا وان خالف سائر
الاصحاب فتن سركهم
هذا كما في حكم تعرض
له الشرح أو أحدهما
والا فالتدريس طبقا له
محققا للتأخرين ولم يزل
مشايخنا يوسون به ويقولون
عن مشايخهم وهم عن تلاميذهم
وهكذا ان الله سبحانه اتفقا
عليه أي مالم يجمع معتقدا
كل ما جعل انه مهورا في
به الا ترى انهم كادوا يجمعون
عليه في اجماعهما النفقة
بقرض الناقض ومع ذلك

بالفتي الزد عليهم بعض
المحققين في شرح الارشاد
فان اختلفا فالمتصف فان
وجد الرافعي ترجيح دونه
فهر وقد ثبت سبب
اشرهما وان خالفا
الاكثرين في خطبة شرح
العباب بما لا يستغنى عن
مراجعته ومن أن هذا
الكتاب مقدم على بقية
كتبه ليس على الإطلاق
ايضال الغالب تقدم ما هو
متبع فيه كالتحقيق
فالمجموع لا ينتفع منهما
مختصرة مكالر وضعة التمهيد

المراد بالربعة هنا ع (قوله يجمع عليه الخ) خبر ما أفهمه الخ (قوله ومن جواز اعتماد الفتى) أنار
بالتضبيب الى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما أفهمه كلامهم من جواز الخ سم أي قوله فيه
تفصيل الخ معطوف على قوله يجمع عليه (قوله ودل عليه) أي على التفصيل (قوله وهو) أي التفصيل
(قوله يؤصلون) من التأصيل (قوله على طريقته) أي طريقه التفصيل أو الشيخ أي حامد على التوزيع
(قوله سركهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والانتفاء على الأكثر (قوله أو أحدهما) الأولى ولا
واحد منهما (قوله ان المتقدم الخ) خبر الثاني طبق الخ (قوله وأن في) أي بالاجماع على سبب ما اتفقوا عليه
ليجسدوا ورجع الكردى الخبر الى نوع السهو عنهما (قوله يجمعون عليه) أي على سهوهما (قوله
في اجماعهما النفقة الخ) أي لا يلزم (قوله فان اختلفا فالمتصف) ينبغي أن يقال غالبوا بالافتداء عند بعض
مشايخنا بل غايته الاعتناء بهما ماله الرافعي في نظر الامر سم (قوله ومن أن هذا الكتاب الخ) أنار
بالتضبيب الى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما أفهمه كلامهم من أن هذا الخ سم أي قوله ليس
على الإطلاق الخ معطوف على قوله يجمع عليه (قوله هذا الكتاب) أي التمهيد بدليل ما بعده (قوله وهو نحو
فتاواه) مبتدأ خبر وما عطف عليه قوله من أوائل الخ نصري (قوله يشرح مسلم) تعلق على نحو قوله
فتصحيح الخ في شرح مسلم وقوله ونكتة أي التنبه على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهزمية
الخ) ذكر سم بعدها دعاء به: ردله جواب نفس السيد في حاشيته على التوسط والمعلوم عن اعتراضه
واستحسنه ثم قال ولو اطاع الشارح على حاشيته المعلوم أو حاشيته التوسط الأولى به لاعتصم على ما فهم
اه راجعه (قوله بحسب ما يظهر الخ) يعني أن ادعاء المتصف التزام الرافعي ما يأتي انما هو بحسب ما ظهر له

لرغبت أنما أفهمه يجمع منهم ان يعتمدوا عليه (قوله ومن جواز اعتماد الفتى) أي ما أفهمه كلامهم من
جواز الخ وقد أنار بالتضبيب الى انه معطوف على من جواز النقل (قوله فان اختلفا فالمتصف) ينبغي أن
يقال غالبوا بالافتداء عند بعض مشايخنا بل غايته الاعتناء بهما ماله الرافعي في نظر الامر سم (قوله ومن أن
هذا الكتاب) أنار بالتضبيب الى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما أفهمه كلامهم من أن الخ (قوله
بما رددته عليهم في شرح الهزمية) من تأمل ما أجابه في شرح الهزمية أدنى ثم عجب من قوله رددته
عليهم وقوله فانه معهم وبعبارة ذلك الشرح مائه صوابه المحقق السيد الجرجاني وتبعه المحقق الكافي
وغيره بان هذا عام منهم سبب اشتباه لغا الحال عليهم فان الحال الذي تقر به قد حال الزمان والحال المبين
للهمة حال الصفات ولك دما بينهما وان تعاروا لكتهم ما تعاروا بان كاهوشان الحال دواعيها لو وحشد لزمن
تقر ب الأولى تقر ب الثاني بما تفرق له في الزمن فتأمل فانه مهم اذ تعلق هؤلاء بالاعتناء الذين لا يخبرون
مع امكان تأويل كلامهم تساهل اه فتأمل فيه فانه لا يخفى ما نسبته وأعجب من ذلك قوله فانه مهم هذا
والسيد انما نقل في حاشية التوسط هذا الاعتراض بانها قسلا ثم أجاب عنه بجواب حسن أجابه به أيضا
في حاشية المعلوم بعد أن ورد في المعلوم بعض ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور
اليهم وأجابه عنه بما مر في حاشية السيد عبارة حاشية المعلوم في الجواب ما نصه الصواب أن الافتداء اذا وقعت
قبول المالمه اختصاص بأحد الأزمنة ففهم منها استقباليها وحاليها وما هو بها بالقياس الى ذلك لا يقتصد
لا بالقياس الى زمان التكلم كافي معانيها الحقيقية الى أن قال فإذا قلت جاني زيد ركبت كل

ونحو فتاواه وشرح مسلم فتصحيح التنبه ونكتة من أوائل تأليفه فهي مؤخره عما ذكر وهذا تقر ببحر القول واجب الحسنة عند
تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتقدي المتأخرين واتباع ما رجعوا منها (وقد التزم) استثنائي أحوال فقد حدثت واجبة الذكر أو التقدير
عند البصر لا بتقريب الماشي من الحال واعتراضهم السيد الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهزمية بقا فتأمل فانه مهم (مصنعه
رحم الله) بحسب ما يظهر من قوله في خطبته ناص على ما عليه اعظم

من قول الرافعي في خطبة لجر ناص الخ (قوله فتقول السبكي الخ) أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى أنه في سابق المدح لكانه ومن لازم ذلك أنه ما تزم له ولا فلامعني للمدح به فتأمل سم قول المتن (على ما يحسمه معظما الأصحاب) أي ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أي في أصل الخلاف (قوله لأن الخطأ الخ) علة لالتزام الرافعي ما ذكر أوله من جهة ما ترجحه (قوله وهذا) أي استبعاد ما ذكره المعظم وترجحه (قوله حيث لا دلالة الخ) فإن قلت لا حاجة لذلك لأن النص على ما يحسمه المعظم لا يلزم منه ترجحه واعتباره قلت سوف ذلك مسان المدح به صريح في أنه انما يذكره للاعتقاد والترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار إليه قوله والاتباعوا (قوله فيما سمرأ نفا) أي في قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله وما تقرر) أي من قوله غالباً وقوله وهذا حيث الخ ولا يخفى أن الالتزام بالنص على ما يحسمه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم يلزم الرافعي بحث الإمام وغيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم فلا مرد له وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما من قصدوا ما لعدم اطلاعه عليه فان كان الأول فاما حيث يمكن حل كلامهم عليه فلا مرد لهم فلا بد من أن يكونوا في الحقيقة مع ما يحسمه المعظم ولا يمكن ذلك فلا مرد أيضاً لأن مراده النص على ذلك غالباً وإن كان الثاني فلا مرد لأن المراد الالتزام بالنص على ذلك حيث اطاع عليه سم (قوله والجواب الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله ورده الخ عطف عليه ولعل مراده بالرد فاعترضه المدح الاستحاج إليه (قوله ما هذا لا يطرد) أي وقد يفعل ذلك في غير مقام التأييد (قوله فيما انفرد به واحد) أن أراد ما انفرد به ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا غير وجه عن الالتزام وأن لهم فيه تصحيحاً فإن كان منافياً لذلك لا يفراد لم يتأت قوله أنه موافق لاطلاقهم الخ فيعين أن يريد أن لهم تصحيحاً يمكن حله على ذلك الانفراد سم (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن شبة الصغير وأدنى ما به من أيضاً سم المفهوم منه كون الركون ما ضا بالنسبة العجيبة من تعدياً عليه فلتحصل مقارنة الخ لاطلاقه له وإذا دخلت عليه فقدر بيمين زمان الجي عوتقهم انقار بينهما فكان ابتداء الركون مقتضى ما على الجي لكنه فأنه ودما وإذا قلت ما مني بدركي على كونه الركون في حال الجي موجوداً فتدبر وجه كلامهم في هذا انظم اه وقد عطف الجواب في حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قبل وجه التأمّل أن قد في الأصل لتقريب الماضي من الحال ولزم على هذا الجواب أن تكون لتقريب الماضي من الماضي والجوابان قد وضع وضعا عاماً صالحاً لتقريب الماضي من الحال ولتقريبه من الماضي اه ولطالع الشارح على حاشية الطول أو حاشية المتوسط كان الأولى به الاقتضار على ما فيها (قوله فتقول السبكي الخ) هذا لا يفهم التزام الخ أقول قوله ناص على ما عليه المعظم لا يخفى أنه في سابق المدح لكانه ومن لازم ذلك أنه ما تزم له ولا فلامعني للمدح به فتأمل وباريق آخر ما عليه المعظم أما أرجح أولاً أن كان الأول فلامعني للالتزام في بعض المواضع دون بعض فتعين أن المراد الالتزام وأن كان الثاني فلامعني للمدح به (قوله وهذا حيث لا دلالة بعض دعا عليه الأولون) فإن قلت لا حاجة لذلك لأن النص على ما يحسمه المعظم لا يلزم منه ترجحه واعتباره قلت سوف ذلك مسان المدح به صريح في أنه انما يذكره للاعتقاد والترجيح لا يلزم منه ترجحه ولا مدح به غير ذلك ذكر ما يحسمه المعظم مع اعتقاد ضعفه فلي تأمل (قوله وما تقرر) أي من قوله غالباً وقوله وهذا حيث الخ لا يخفى أن الالتزام بالنص على ما يحسمه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم يلزم الرافعي بحث الإمام وغيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم فلا مرد له وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما من قصدوا ما لعدم اطلاعه عليه فان كان الأول فاما حيث يمكن حل كلامهم عليه فلا مرد لهم فلا بد من أن يكونوا في الحقيقة مع ما يحسمه المعظم ولا يمكن ذلك فلا مرد أيضاً لأن مراده النص على ذلك غالباً وإن كان الثاني فلا مرد لأن المراد الالتزام بالنص على ذلك حيث اطاع عليه (قوله فيما انفرد به واحد) أن أراد ما انفرد به ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا غير وجه عن الالتزام وأن لهم فيه تصحيحاً فإن كان منافياً لذلك لا يفراد لم يتأت قوله أنه موافق لاطلاقهم الخ فيعين أن يريد أن لهم تصحيحاً يمكن حله على ذلك الانفراد (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن

فتقول السبكي أن هذا لا يفهم التزاماً مراده أنه لا يصحح به (أن ينص) فيما فيه خلاف أي غالباً (على ما يحسمه) فيه (معظم الأصحاب) لأن الخطأ إلى التقليل أقرب منه إلى الكبر وهذا حيث لا دليل بعض دعا عليه الأولين والاتباع ومن ثم وقع لهم ما في الشيخين ترجيح ما عليه الأقل ولو واحد في مقابلة الأصحاب واعتراضهما المتأخرون بما رددته عليهم في خطبة شرح العباب وأشرت إليه فيما سمرأ نفا وفي فقرته يندفع الاعتراض على الرافعي بأنه قد يجزم بحث للامام أو غيره والجواب عنه بأنه انما يفعل ذلك فيما فيه تصحيحاً لما عاينوه ورواه بان هذا لا يفراد في كلامه على أن الذي في المجموع وغيره من داخل في إطلاق الأصحاب منزل مستقلة قصر بحسمه به فأمّل الرافعي فهم فيما انفرد به واحد أنه موافق لاطلاقهم فقره منزلة قصر بحسمه به (ووفى) بالتخفيف والتشديد أي الرافعي ويصح على

بعد عوده للحجر (بما التزمه) حسب ما ظهره أو اطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فبأنى (وهو) أى ما التزمه (من أهم) المطلوبات (أو)

أى بل هو (أهم) وهو

مفسد للمعنى (المطلوبات)

لن يريد معرفة الرائجين

المذهب ويصح كون أو

لترديداهما على السامع

وتشيطاله الى البحث عن

ذلك وللتبويب اشارة الى

أن معرفة الرائج مذهبان

الاهم بالنسبة لمن يريد

الاحاطة بالمدارك وهى

الاهم لمن يريد معرفة الاقتناء

أو العمل ومدركا بالعكس

بلى الحقيقة هى الاهم

مطلقا وان قل ما يؤولوا من

ثم خالف الشافعى وأصحابه

في مسائل كثيرة أكثر

العلماء (لكن) جواب عما

يقال إذا كان بهذه الكلال

فلم اختصره واعترضه

بإدعاء من ناهيها يعلم

من قوله منها التنبيه الى

آخره وأولها هو أنه وقع

(في حجه) وحجم الشئ

حججه الناتج من الأرض

(كبر) اقتضى بعده (عن

حفظ أكثر أهل) أى

جاعة (العصر) الراغبين

فيها هو الأحرى له المتقمن

حفظا مختص في الفقه عن

ظهر قلب والعصر بفتح أو

ضم فسكون و بضمين

وألغى له العهد الذى وهو

هنا الزمن الحاضر وفى الآية

كل الزمن (الابض أهل)

أى أصحاب (العنايات)

منهم وهو من أتخاف

العادق حفته فلا يكبر أى يعلم

عليهم حفظا بسط منه فضلا عنه ثم الاستثناء أن كان من أهل لزومه مستدرك لانه مستغنى عنه فانه علم من مفهوم أكثر الآن يكون صريحه

(قوله عوده للحجر) المناسب على هذا عوده التزمه الرافعى سم وفه نظر الآن يريد بالناسب الانسب
(قوله حسب ما ظهر له) الاحتياج البمع ما قدره سابقا أى قوله غالباً فأتأمله بصري (قوله حسب ما خ)
صفه ما صدر بخلافه أى فاه حسب ما خا غيره (قوله في ذلك الوقت) أى وقت تأخر الحجر (قوله فلا ينافي)
أى قول المصنف وفى بما التزمه (قوله وهو مفسد للمعنى) يعنى يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم
(قوله لمن يريد الخ) متعلق بامهم الخ (قوله من ذلك) أى عن أن ما التزمه أهم على الاطلاق أو بعض الاهم سم
(قوله لمن يريد الاطاحة الخ) أى والافتاء أو العمل أيضاً بصر ينتمى بعده (قوله بالمدارك) هى الأدلة التفصيلية
كردى (قوله ومدركا) عطف على قوله مذهبا الخ وقوله بالعكس يعنى ان معرفة الرائج ومدركا من الاهم
بالنسبة لمن يريد جرد الاقتناء أو العمل وهى الاهم بالنسبة لمن يريد الاطاحة بالمدارك أيضاً بذلك يندفع ما فى
سم من دعوى المناقاة بين كلأى الشارح (قوله هى الاهم) أى معرفة الرائج ومدركا وقوله مطاقاً أى يريد
الاطاحة بالمدارك ويريد جرد الاقتناء أو العمل والقضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله ناهيها) أى
معرفة الرائج ومدركا (قوله ومن) أى من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعى الخ) مفعول خالف وقوله أكثر
العلماء فاعلم يعنى أن مخالفة أكثر العلماء للشافعى وأصحابه فى مسائل كثيرة لعدم علمهم بالمدارك الرابحة
فى تلك المسائل التى أدركها الشافعى وأصحابه (قوله إذا كان) أى الحر (قوله واعترضه) أى يذكر القود
فى بعض المسائل والمخالفات فى بعض المواضع والأيدى فى بعض اللفاظ (قوله بإدعاء الخ) ضبيب ينسب بين قوله
جواب الخ سم (قوله حرمة الناتج من الأرض) عبارة مختارة تأخره نأتى رتفع وباه قطع ونحس اه
فقوله من الأرض ليس يقيد بل المراد جرم الشئ الناتج منه عش (قوله اقتضى بعده) اشارة لتضمن
العمل سم أى تضمن كبريى بعد (قوله للمعتقة) أى طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة للقاموس
والعصر منبشوتو بضمين الدهرج اعصار وصور وعصر اه (قوله للعهد الذى) أى بالاصطلاح
التخوى سم وأى للعهد الخارج حى فى اصطلاح المعانين (قوله الزمن الحاضر) اى بالنسبة للمصنف سم
(قوله وفى الآية) أى قوله تعالى والعلم الخ (قوله كل الزمن) عبارة للحالين الدهر أو ما بعد الزوال والى
الغروب وأصله العصر اه وفى القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك ان لفظة كل هنا مقيدة
قول المتن (الابض أهل العنايات) يجوز كون اضافته بيانبة سم (قوله منهم) أى من أهل العصر
معنى وغيره هذا على أول الاحتمالين الآتين وأما على ناهيها فالضهير لاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم
الضهير فيهما البعض الاول فنظر اللفظ والثانى نظر المعنى (قوله لزم انه مستدرك الخ) لك المنع
الاستدراك بان الاستثناء أعاد أن المراد بالاقبل بعض أهل العنايات لاجمعهم ولولاه توهم ان المراد بجمعهم

شبهة الصغير وأوفى بالهمز أيضاً (قوله عوده للحجر) والمناس على هذا عوداً الى ما التزمه الرافعى (قوله)
أى بل هو) أقول لا يتعين ان بل الاضراب بل يجوز كونها المطلق لترديد اشارة الى أنه يكتفى فى المدح كونه
أحد الامر من أو احتمال كونه الاهم فبأن بل فان هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتأمله (قوله وهو)
مفسد للمعنى لا يخفى ان الجبر يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركا)
بالعكس) هذا مناف لما قبله لان معنى هذا ان معرفة الرائج مدركا من الاهم بالنسبة لمن يريد جرد الاقتناء أو
العمل وهذا مناف لقوله السابق فى معرفة الرائج جمدها وهى الاهم لمن يريد جرد الاقتناء والعمل لانها إذا
كانت هى الاهم لم يكن غيرهما أهله والأبطل هذا الحصر وأن معرفة الرائج مدركا هى الاهم بالنسبة
لن يريد الاطاحة بالمدارك لان كونهم من الاهم بالنسبة لى انحصار الاهمية بالنسبة لى معرفة الرائج
مدركا فليتأمل (قوله جواب) ضبيب ينسب بين قوله بإدعاء الخ (قوله اقتضى بعده) فيه اشارة لتضمن
العامل (قوله للعهد الذى) أى بالاصطلاح التخوى وقوله الزمن الحاضر أى بالنسبة للمصنف (قوله)
الابض أهل العنايات) يجوز كون اضافته بيانبة (قوله لزم انه مستدرك الخ) أقول هذا ممنوع لانه

لأفاده وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العناية وإن كان من أكثر لم ذلك أيضا لأن يقال إن فيه فائدة هي إفادة

أن الأقلين لا يعلم عليهم حفظه لفهمهم مشتبه وبعض الأكثر لا يعلم عليهم حفظه لكونهم من أهل العناية فالغاد من مفهوم الأكثر غير الغاد بالاستثناء فتأمل (قرأت) من الرأى فى الامور المهمة أى فبسبب عجز الأكثر عن حفظه أردت بعد التردى واتضح طريق الاقدام (اختصاره) مستوعبا لمقاصده بحسب الامكان أو غالبا فلا ريب ما حذفته منه سهوا أو لاختصاره من نظيره (فى نحو صف) بتثليث اوله (حجمه) أى قرينه زيادة أو نقص فلا ينافى زيادته على النصف لانه مع ما زاده عليه يبلغ ثلثة ارباعه (ليسهل) على لما هده من تقوله لفظا

المجرد الى ان صار فى ذلك الحجم (حفظه) أى المختصر لمن يرغب فى حفظ مختصر (مع ما) حاله من المجرور أى مع ما يأتى (اضمه اليه) ان شاء الله تعالى للتركيب واجمع للمبعد وأرى امتثالا لقوله تعالى ولا تقول لشي الا بيوت الاسناد لفعل الغير كقولهم فعلت النفس (من) بيان لما (التفاسل المستحبات) أى المعدات جبالا بلوغها أقصى الحسن (منها) أى تلك التفاسل (التنبه)

سم (قوله وصف الأقل) أى المقابل للأكثر غير (قوله لم ذلك أيضا) أى انه مستدرك وهذا ممنوع أيضا بمثل ما تقدم انفس (قوله ان الأقلين الخ) هذا مفهوم الأكثر (قوله بعض الأكثر الخ) هذا مفاد الاستثناء (قوله من الرأى الخ) أى لمن الرأى بمعنى (قوله أى فبسبب عجز الأكثر الخ) هذا معنى على أن الاستثناء من الأهل لا من الأكثر (قوله فلا ريب الخ) تقر بعلى قوله بحسب الامكان الخ (قوله بتثليث اوله) وفيه لغة رابعة نصف زيادة ما فوق أوله معنى ونهاية (قوله أى قرينه) تفسير نحو نصفه سم (قوله بزيادة أو نقص الخ) فان نحو الشيء يطلق على ما سواه أو فار به مع زيادة أو نقص نهاية (قوله لانه مع ما زاد الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكرنا فهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الاصل سم ويمكن منعه وادعاء أن الكلام فى المجموع كمال الیه المعنى بما فيه هو أى قول المصنف نحو نصف حجمه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة على النصف يسير بل هو الى ثلاثة ارباعه أقرب كإقبال ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره ثم احتاج الى زيادة وقيل ان مراده بذلك ما يتعلق بالمجرد دون الزوائد اه ولعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو صف الخ أو قوله مع ما أضفه الخ حال من قوله اختصار مراد به المجموع على طريق الاختصار قول المتن (ليسهل الخ) قال الخليل بن أجد الكاتب يختصر بالحفظ ويسهل في فهمها بوضع قوله مع ما أضفه الخ فليس له ولاية على سبق الخطبة غير (قوله حال من المجرور) أى بالاضاف وهو هاهنا حفظه سم ويمكن كونه حال من اختصاره كامرا (قوله للتركيب) ما بالمانع من التعليق سم (قوله للمبعد أرى) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاصه بالضم (قوله والاسناد الخ) كانه توجیه لرجوع ان شاء الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله لفعل الغير) أى كسولة الحفظ لانه من جملة ما بعد أرى بتصرى (قوله بيان لما) أى سواء جعلت موصولا اسميا أو متصرفا مفعولها (قوله المعدات) المناسب للسلبيات المعدودات (قوله بلوغها الخ) عدها جبالا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن لأن يدعى أن العادة فى العدوك سم (قوله وهو لفظته) بالسكسر الحذف والمزاد بالتنبيه هنا توقف الناظر على فعل تلك القواعد ع (قوله أو بيان واقع) وهذا هو الاصل فى التوقف وكما قاله السعد التفتازانى ع (قوله أذكرها) أشار به الى ان التنبيه هنا بمعنى الذكر ع (قوله كما يشعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم هو به يندفع قول البصرى قد

مع الاستثناء من أهل بصدق الكلام مع كون من لا يجوز من حفظه نصف أهل العصر لاضافة الأكثر الى الأهل بعد اخراج بعض أهل العناية منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد اخرجه نصف الجبله مثلا الجبله ألقى البعض ما ثلثان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صادق بخمسائة والباقي منها مع ذلك البعض خمسائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ أن من لا يحفظ دون النصف فتأمله وبعبارة أخرى قال من منع الاستثناء لان الاستثناء أفادانه أو أدا بالآقل بعض أهل العناية لا جميعهم ولولا توهم ان المراد جميعهم فتأمل (قوله لم ذلك أيضا) أى انه مستدرك وأقول هذا ممنوع أيضا لثلاث ما ينافيه منع ما تقدم فى الحاشية الأخرى وذلك لانه مع الاستثناء من أكثر بصدق الكلام مع كون من لا يجوز من حفظه وهو الأقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العناية قدر النصف مثلا الجبله ألف وأكثرها سبعمائة والأقل مائتان وبعض أهل العناية ثلثمائة والجملة التى تعدل الكلام على انها لا تعجز عن حفظه اذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلاثمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد الكلام ان من لا يجوز ليس الأقل من النصف فتأمل (قوله أى قرينه) تفسير نحو نصفه (قوله لانه مع ما زاد الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكرنا فهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الاصل (قوله ليسهل) ضيق بسننه وبن اختصاره (قوله حال من المجرور) أى بالاضاف وهو هاهنا حفظه (قوله للتركيب) ما بالمانع من التعليق (قوله للمبعد أرى) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله والاسناد) كانه توجیه لرجوع ان شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله بلوغها أقصى الحسن) عدها جبالا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن لأن

من التنبيه ضم فكسرك وهى التفتيز على قيود جمع قيدها اصطلاحا مما يجب به الجمع او منع أو بيان واقع اذ كررها (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما يشعر به ذكر بعض قبل وهى عشر يتوقف

وسبأني ثغر يف المسئلة (هي من الأصل) أي المحرر (محدوفات) سهوا أو تكلا على المطولات واختصارا مع كونها مرادة قبل وفي إشار
الحذف على الترك ما يرجح الأخير وفيه ما فيه (ومنها مواضع بسيرة) نحو الحسين (ذكرها) أي (٤٣) أثبتنا (في المحرر) لم يعب عنه بالأصل

هنا تفننا ولا يثقل لقربه

(على خلاف المختار) أي

الراجح (في المذهب) إذ كره

فيها كماله عليه قوله (كما

سترها) نفسه لنا نحو

الرؤية فللا على هذا المحل

(إن شاء الله تعالى) احتاج

السمع استاده فعل الرؤية

لغيره لما مر أنه كفعله إذ

لا يدري هل رها أو لا أو

لنفسه فعلا لنفسه هو إثباته

بها كذلك وكما عكض كرا

المحذوف أحوال والتقدير

أذكر أن الراجح في هذا كرا

واضحا مثل الوضع الذي

سترها عليه وتختلف

الشيء الواحد باعتبار

سائس كما في أنا والجسم

وشعري شعري * (تبيين) *

زعم في الكشاف أن هذه

السين تتبدل القطع وقوع

مدخلها كافي فسيكتفهم

الله أولئك سيرجهم الله

سأنتقسم منك وديان

القطع هنا لقرينة المقام

لأمن موضوع السين على

أنه وطأه لمذهبه الفاسد

من تحسم الجزاء فتوجه

بعض المحققين له غفلة عن

هذه الدسيسة الاستمرارية

(واضحات) مفعول ثاب

لثري العليسة وكونه في

بالتزامه النص على ما يحسمه

المعظم لا ينافي ترجيح خلافه

لما مر أنهم قدر يحون

معايله الأقل (ومنه البالد

كأني أخرجهما عن الغربة

يتوقف فيه لآه أي البعض يصدق بالكثر فتدبر اه (قوله وسبأني ثغر يف المسئلة) أي في شرح ومنها
مسائل نفيسة نزادة بسط والاقتصر في شرح الموفق للتفقه قول المتن (محدوفات) قال الحلبي أي متر وكان
انتهى وأشار بهذا التفسير إلى دفع ما يتوهم من أن الحذف إسقاطا بعد وجودها وانما غير المصنف بالحذف
دون الترك إشارة إلى إرادتها ودعاء الحاجة إليها حتى كانت ما تركت الأبعد وجودها فليتامل سم (قوله
على المطولات) أي له أولغيره بعبارة (قوله قيل وفي إشاره) هذا كلام وجهه من قال الشارح وفيه ما فيه
بصري وتعلم وجهه ما مر عن سم أنفاقول المتن (ومنها) الخ معطوف على منها التبيين بعبارة قول المتن
(مواضع) الخ يجوز كونه على حذف مضاف مفهوما من السباق أي تحقيق مواضع فيظهر جهة الحيل سم
و يأتي في الشرح وعن النهاية والمعنى توجهه آخر (قوله بالأصل) الخ أي ولا بالضير بأن يقول فيه قصدنا
للإيضاح سم (قوله إذ كرهها) عبارة المعنى عقب قول المتن واضحات إذ كرهها على المختار اه وعبارة
النهاية عقب قول المصنف مواضع بسيرة بأن أين فيها أن المختار في المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه
أي المصنف ومنها ذكر المختار في المذهب في مواضع بسيرة ذكرها في المحرر على خلافه اه (قوله كيدل
عليه) أي على التقدير (قوله نفسه) أي أخره بالسبب فان السبب كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى
حرف للتفيس أي التأخير كدري (قوله لما مر) اه أي فعل الغير (قوله ولتضمنه) عطف على لما مر
والضير لفعل الغير (قوله كذلك) أي على المختار (قوله أحوال) أي والتقدير إذ كرهها على المختار واضحات
وضوحا مثل الوضع الخ ويحتمل أن قوله والتقدير راجع لعللنا وضوحا مثل الوضع الخ (قوله واضحا
الخ) فتدبر مع قول المصنف واضحات (قوله وتختلف الشيء) الخ جواب سؤال شأمن التقدير والمذكور
(قوله وشعري شعري) أي شعري الآخر هو شعري في ما مضى كدري (قوله ورد الخ) لا معنى لرد النقل عن
اللفظ سم (قوله على أنه وطأه) الخ لأن نقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضي بطلان ذلك لغتوجه
ذلك أنما هو للمعنى اللغوي وقصد التوطئة أمر من فصل عنه فليتامل سم (قوله من تحسم الجزاء) أي وجوب
جزاء الأعمال في الآخر على الله تعالى كدري (قوله غفلة) الخ حاشاه سم (قوله عن هذه الدسيسة) الخ
الدسيسة الخائفة الكربة التي لا تندفع بدواء كدري (قوله لما مر) اه وبجواب أيضا بما قدمه في شرح قول
المصنف وفي بما التزم من قوله بحسب ما ظهر له وأطاع عليه في ذلك سم (قوله أنهم قدر يحون) أي
المتأخرون كالشيخين (قوله لأن وقوعها) الخ فديقال لفظ الباغ كذلك سم (قوله أخرجهما) الخ وقد

يدعي أن العادة في العدد ذلك (قوله بمحدوفات) قال الحلبي أي متر وكان انتهى وأشار بهذا التفسير إلى دفع
ما يتوهم من الحذف من إسقاطها بعد وجودها وانما غير المصنف بالحذف دون الترك إشارة إلى إرادتها
ودعاء الحاجة إليها حتى كانت ما تركت الأبعد وجودها فليتامل (قوله ومنها مواضع) الخ يجوز كونه على حذف
مضاف مفهوما من السباق أي تحقيق مواضع فيظهر جهة الحيل (قوله لم يعب عنه) الخ أي ولا بالضير بأن
يقول ذكرها فيه قصد الإيضاح (قوله وديان القطع) الخ لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله على أنه وطأه) الخ
لأن نقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضي بطلان ذلك لغتوجه جيد ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوي
وقصد التوطئة أمر من فصل عنه فليتامل فان زعم الغفلة على أن تحسم غير لمعها باليد ولا يلتفت إليه
ولا مندأه إلا الوهم أو جب الاعتراض على الاعتدال نظر هذا الكلام من منع ما تقدم في الهامش عن شرح
الهمزة (قوله غفلة) حاشاه (قوله لما مر أنهم قدر يحون) معايله الأقل) وبجواب أيضا بما قدمه في قول
المصنف وفي بما التزم من قوله بحسب ما ظهر له أو أطاع عليه في ذلك الوقت وأما الجواب بأنه لا يلزم من النص
على ما يحسمه المعظم ترجحه واعتداده فمشكل لأن السباق أطاع بان سب التزم ذلك النص كون ذلك
النصوص عليه أمرا أو إجماعا مقدا معايله غير هو إلا فلا وجه له بالتزامه إلا أن يكون كذلك إذا قأ فده (قوله لأن
وقوعها) الخ فديقال نفس لفظ الباغ كذلك لأن يجاب بالمتع وفيه ما فيه (قوله أخرجهما عن الغربة) قد

(ما هي من صم العموم ومع ذلك لا تعرض بقوله ده باز من خلا فان زعمه لأن وقوعها في السنة السلف ثم الحذف
(كان من ألفاظه غريبا) لأبولف كالباغ (أو موهما) أي موقعها الوهم

فلا يتعد هذا مع الغريب
لأن ذلك فيه عدم الضلوع
بأبوابهم وهذا فيه إجماع
ولومع الفيد منهم ما عوم
وتخص من وجه وما
هما كذلك لا يفتي
أحدهما عن الآخر
ويغرض اغناء الخفي عنهما
كان يقول أبداً الخفي
بالأوضح والأخضر لا يكتفي
في التخصيص على أن المخرج
أو تكب هذين الأمرين
الحقيقين بالترك والطرح
(بأوضح) منه لآلاف الناس له
وسلامته من الإجماع (و) مع
ذلك لا يكون بلفظ (أخضر)
منه بعبارة (بدل مما قبله)
بأداة الجار جمع عبارة
وعبرة بفتح أوله وهي ما يعبر
بمعاني الضمير أى يعبر
بعنه (جلبان) في إفاة
المراد لظواهر الغرابة
والإجماع وانتهاها على
حسن السبيل ورصانة
المعنى أى غالباً أو بحسب
ظنه فلا يبنى الاعتراض
عليه في بعضها وإدخال
الباء في حيز الإبدال على
الماخوذ وفي حيز بدل
والتبدل والاستبدال على
المتروك والقصص وخفي
هذا التفصيل على من
اعترض المتن بما يتوعد لثامهم
بجنتهم جنتين ومن يتبدل
الكفر بالإيمان فقد ضل
وقد تدخل في حيز بدل
نحوه على المأخوذ كما

بحسب أيضاً بان إبدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبين حكمه كما في دمه بازده فانه ذكره
لبين مساواة لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بان كان معناه المتبادر منه غير مراد الخ) أى خلاف
ما إذا كان المعنى المراد ظاهراً منه وإن لم يكن مرعاه سم (قوله أو استوى الخ) وهو إجماع لما قبله
البا (قوله الخفي) أى لفظاً الخفي عنهما أى الغريب والموهوم (قوله لا يكتفي) أى الخفي قول المتن
(بأوضح) قضيتان الأول فيه إضاح عسيرة (قوله بدل مما قبله الخ) هو غير معين بل يجوز كون الباء بمعنى
في متعلقة بما عاقبه بواضح وأحال من أوض سم أقول لا يظهر كون الباء بمعنى في إلا أن يرده السيدة
فيوافق كلام محيى قد قول عسيرة الباء ما ماسبة أو الملائمة اه (قوله بفتح أوله) أى وسكون ثانيه (قوله
أى يعرب) بناءً المتفعل من الأعراب أى الانصاح (قوله عليه) أى المصنف في بعضها أى عبارته (قوله
وإبدال الباء الخ) وأما لفظها بعبارة نقلها عن جماعة منهم الشئ القاطب أنها إنما تدخل على المأخوذ في
الابد المعطوفاتى التبدل إن لم يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرها أما إذا ذكر معها غيرهما كما في قوله
تعالى بدلناهم بجنتهم جنتين وكفى ذلك به خوفة أمنا فتدفعوها حيث شئنا المتروك كفى الاستبدال
والتبدل اه وفي عش عن شرح ألفية الحديث لشيخ الإسلام ما أو أقتضع التصريح بان في الاستبدال
والتبدل التفصيل المتقدم في التبدل وقال الرشيدى قوله مر كفى قوله تعالى بدلناهم الخ أى فانه ذكر
معهما المفعول الذى هو الضمير اه (قوله على المأخوذ) أى كنهان سم (قوله هو القصص) قضيتان به يجوز
دخولها في حيز كل على المأخوذ والمتروك وإنما التفرقة بينهما بالنسبة للضعف فقط وأوله لا فرق في ذلك بين أن
يذكر مع المتروك والمأخوذ غيرهما ولا عش (قوله وفي حيز بدل) لم يظهر ركنة التعبير فيه بالفعل وفى
أخوه بالصدر بصرى (قوله ونحوه) أى من التبدل والاستبدال (قوله وبدل) بصيغة الامر (قوله على الخ) الخ
شعر لبسند المحذوف أى والتحقق مبنى على الخ قول التقدير ولجبر على الخ قول الكردى أنه متعلق
بقدوم الخ فيصاحبه (قوله قد يتبعوا وعليه الخ) قال الكردى كسعدى في البيت المذكور فانه متروك
باعتبار ما كان وما خوذ ذبايعاً بواحد لأن الطالع فيمنع الأسى ان يدع حصول السعد له اه وفيه نظر
وقال الشهاب الخفاح في رسالته في الإبدال فان ذكر أحد الجانبين البعض أو المأخوذ عنه فبأنه المتبادر
تصلح للمأخوذ والمتروك فاعتبره بفتح أوله بعث هذا درهم وجواب شاطئك اشترى منه فالمرء مأخوذ
ومتروك صالح اه وهو حسن (قوله أو الأتوال) أى بدل فى القولين أو الأتوال سم (قوله الشافعى
رضى الله تعالى عنه) استعمال الترضى في غير الصباية كما هنا وإن كان الكثير استعمال الترضى في الصباية
والترحم في غيرهم ثم رأيت فى كلام الشارح مر قبل ذكره التائب ما صرح بسن الترضى والترحم على غير
الانبياء من الأخبار قال فى المجموع وما قاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصباية والترحم بغيرهم
ضعفنا انتهى اه عش (قوله ذكر المجتهد) إلى قوله وزعم أن فى النهاية الآتية وإن الخلاف فى المراجع
وما أتبه عليه (قوله ذكر المجتهد الخ) لعل المراد بالمجتهد مجتهد المذهب الناقل لآلوال الإمام أو فى العبارة
مستحجة إذ ليس المراد أن المجتهد صاحب المذهب يقول فى المسئلة قولان مثلاً الذى هو ظاهر العبارة كالأخفى
لحق العبارة نقل الأصحاب لآلوال المجتهد مطلقين غير تر جمع لافادة الخ لا نه هذا الذى يتنزل عليه
التفصيل الآتى الذى من جلسته قوله ثم المراجع منها الخ وعبرة جمع الجوامع وإن نقس عن مجتهد قولان

بحسب أيضاً بان إبدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبين حكمه كما في دمه بازده فانه ذكره
لبين مساواة لقوله درهم لكل عشرة فى حكمه (قوله أى الذهن) هذا شامل لثامه ظاهراً متبادر منه هو المراد لانه
وقوف الذهن المعنى المرجوح لكن الظاهر عدم إرادته هذا إلا أن لا يذ كر الانصوص وليس كذلك
فالمراد منهما ما ما قبله (قوله بدل مما قبله) هو غير معين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقة بما عاقبه
بواضح وأحال من أوض (قوله وعبرة) أى كبدرة (قوله على المأخوذ) أى كنهان (قوله أو الأتوال) أى بديل

قوله * وبدل طالى بحسى سعدى * على أن الشئ قد يتبعوا وعليه الأخذ بالترك باعتبار من يتبعوا وعليه أبداً متعاقبان
ومقابلهما وعاباً لهما (ومنها بيان القولين) أو الأتوال للشافعى رضى الله عنه قبل ذكره بديله لإفادة بطلان

متعاقبان فالتأخر قوله الخ رشدي (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها
سم أي كإثبات في الشارح (قوله ولا ينحصر) أي فائدة الذكر وذكر الفعل لأن ما ينقل عن التثنية
كله في قوله النكرة يذكروا يؤثرت كانه عليه العاصم (قوله بيان المذكور) يضم الميم أي موضع الادراك
ومدارك الشرع وموضع طلب الاحكام والفقهاء يقولون في الواحد مدرك يرفع الميم وليس لغيره بموجبه
قوله في المصباح لكن في حواشي الشنوفي على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغري على الجار يرى ان المذكور
يضع الميم انتهى اه عش (قوله وان من راجع الخ) عطف على بيان المذكور (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيهما
وأيتو يتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من قوائدها وان عدم الانحصار مناف
لما نقله من قوله ابطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصر فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله
ابطال ما زاد ويمكن أن يجاب بان العبارة هي ما رأيت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال بمعونة ما في الاصول
ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز أحداث قولوا ندخلها بحث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فلتأمل
سم ولا يخفى ان الاشكال قوي والجواب ضعيف ولذا أسقطنا هنا بقية هذه الفائدة (قوله حتى ينسج الخ)
تقرىع على المنفى فالعصم المستر للعصر (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقبة أي التفصيل (قوله
ما تأخر الخ) عبارة عنها بقائص على وجهه والافاضل تأخروه الا الخ (قوله والافاضل على وجهه) يقتضي
أن الراجح ما تأخر علم وان نص على وجهه الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح ما نص على
وجهه والافاضل تأخر علم أصاب قاله ابن قاسم وهو مردود وتلا معنى امانة فان ما ذكره الشهاب ابن حجر
هو الموافق لما في كتب المذهب كالروض وغيره وكتب الاصول لجمع الجوامع وغيره واذا كان كذلك
فكيف يقولون كذلك قطعا وأما معنى ذلك المتأخر أقوى من الترجيح لان المذهب اتم ارجح الاول بحسب
ما ظهر وما ذكره نانيا كالناسخ الاول ترجيحه الا ترى أن المتأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم ناسخ
للمقدم مطلقا وان قال في المتقدم انه واجب مستمر أبدا كما هو مقرر في الاصول ففعل ان الصواب اصطنعه
الشهاب ابن حجر لما صنعه الشارح هو الموافق لاعتراض ابن قاسم رشدي أقول وكذا صنيع الغني
موافق لصنيع الحقبة كما يأتي لكن قوله أي الرشدي وأما معنى الخ فانه نظر فانه لا يلاقى اعتراض سم اذ
مراده كالمظهر المتبادر من سياقنا المتأخر للمعلوم تأخروا فان عنده أو بعده على وجهه الاول لا يقدم
على الاول قطعا خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فائض) أي الشافعي عش (قوله والافاضل الخ)
قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على أحد القولين ثم قال عنه انه مدخول أو يلزمه فساد انه يقدم وظاهره انه
غير مراد ثم رأيت الشهاب ابن قاسم سبق إلى ذلك رشدي (قوله مدخول) أي فمدخل أي نظر عش
(قوله والافاضل الخ) عبارة كتر الكبري ولو وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة

فن القولين والاقوال (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله
ينحصر فيها) كذا في غير رأيتو يتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من قوائدها وان
عدم الانحصار مناف لما نقله من قوله ابطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصر فيها لم يكن
زائدا على ما نقله بقوله ابطال ما زاد ويمكن أن يجاب بان العبارة هي ما رأيت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال
بمعونة ما في الاصول ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز أحداث قولوا ندخلها بحث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فلتأمل
مركبها هنا فلتأمل (قوله والافاضل على وجهه) يقتضي أن الراجح ما تأخر علم وان نص على وجهه الاول
وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح ما نص على وجهه الاول والافاضل تأخر علم أصاب وقد يجاب عنه بان
قوله والامعنا وان لم يعلم تأخروه وهو لا يتخلص فتأمل (قوله والافاضل) ظاهره تقديم ما فرغ عليه وان قال
عنه يلزمه فساد ولا ينبغي أن يكون مرادا (قوله والافاضل مذهب مجتهد) عبارة كتر من الاالكبري ولو
وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للمعونة لذلك القول في الجملة أحسن القولين
غيرها والموافق زادته قوة ذلك القول انتهى وعبارة الجموع عوضى القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي

ما زاد لا للعمل بكل انتهى
ولا ينحصر في ذلك بل من
قوائمه بيان المذكور وان
من رجع أحدها من
مجتهد المذهب لا بعد
خارجا عن اختلاف لم
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد
بمعونة ما هو مقرر في الاصول
انهم اذا أجمعوا على قولين
لم يميز احداث ثالث الا ان
كان مركبا منها ما بان
يكون مفصلا وكل من شقبة
قاله أحدهما ثم الراجح
منهما ما تأخر علم والا
فائض على وجهه والا
فائض على وجهه والافاضل
قاله عن مقابله مدخول أو
يلزمه فساد والافاضل أفرد
في محصل أو جواب والافاضل
وافق مذهب مجتهد لتوجه
به فان خلاص ذلك كله

للعقد انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيما إذا كان للشافعى قولان أحدهما موافق أو با
خلفية وجهين أحدهما ان القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبى حامد الاسفرائينى قال للشافعى انما خالفه
لاطلا على موجب الخلفه والثانى القول الموافق أولى وهذا قول النظار وهو الأصح والمسئله مفرضة
فما إذا لم يجد مرجحاً سابق انتهى وينبغي جل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظار الموافق لقواعد الشافعى على
رجحان الخالف فلتأمل وقد وافق كل منهما مذهب مجتهد سم بحذف **(قوله)** فهو لكافؤ نظريه **(الجملة)**
جواب فان خلاخ **(قوله)** هو يدل الخ أى ذكر قولين متكافئين عش **(قوله)** حذرا الخ **(الجملة)** معقول
له دليل على دقها وعبارة أنها بائنه حذرا الخ بالواو العاطفة على لتكافؤ نظريه اه وهى ظاهرة **(قوله)**

من وروطة هجوم أى من مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك عش **(قوله)** وزعم الخ مبتدأ خبره قوله
غلطو ويصرح بالجواز أيضا قول المغنى مانعه وان كان فى المسئله قولان جديان فالعمل بأخيهما فان لم
يعلم فبغير جهة الشافعى فان قالهما فى وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا لا خروجا من الزنى وقال غيره
لا يكون إبطالا بل ترجيح وهذا أولى واتفق ذلك للشافعى فى نحو تسعة مسئله وان لم يعلم عمل قالهما معا
أمر بتأويل العتصن أو رجحهما بشرط الأهلية فان أشكل توقف فيه اه **(قوله)** رده ضبب بينه وبين قوله
وان الإجماع الخ سم **(قوله)** يتألف الخ متعاقبا ردف **(قوله)** ونقل الترقاى الى المتن فى النهاية الاقوله وهو
وجبه قوله وكان أخذنا لأن كلاهما أنبى عليه **(قوله)** ونقل الترقاى الخ أى المال كى عش **(قوله)** الإجماع
على تخيير المقلد الخ هل يجرى ما ذكر فى الوجهين سم **(قوله)** الخ لم يظهر ترجيح الخ أى أما إذا ظهر ترجيح

أحدهما فبغير العمل به وهو موافق فى ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فاشترطوا من انه يجوز العمل
لنفسه بالاجماع الضعفة كقابل الأصح غير صحيح هكذا فى حاشية شخنا عش وقبه أمران الأول ان فرض
المسئله فى قولين لم يجتهدوا وحذفنا بيتان الوجهين إذا تعدد قائلها كذا فى المسئله فى حاشية التمرح بقواعلى
ما هنا فى مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب انما هو فى قولين لا ملام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذى
هى عبارة عن كسره هى ان المراد بالعمل فى قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد
كونه المعمول به مطلقا كالإختي الامر الثانى ان قوله فى حاشية التمرح الخ كالصريح فى ان هذه الشهرة

ليس لها أصل وليس كذلك فى فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى مالم ينص بعد كلام أسلفه ثم مقتضى
قول الرضا وتوإذا اختلف متجران فى مذهب الخ انه يجوز تقليد وجه الضعيف والعمل بوجهه فإزاء
البلقى يجوز تقليد ابن سريج فى الدور وان ذلك ينفع عند الله يؤيده أيضا قول السبكى فى الوقف فى
فتاوى يجوز تقليد وجه الضعيف فى نفس الامر بالنسبة للعمل فى حق نفسه لا الفتوى والحكم فتدنى
ابن الصلاح الإجماع على انه يجوز اه فكللام الرضا السابق أى الموافق لما فى الشرع هنا مع زيادة
التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شلت فى كونهما تائل أو
قائلين كفى قول الامام لان المذهب منهما لم يتغير وللمقاد بطريق بعدة أما إذا تحقق كونهما من اثنين
خرج كل واحد منهما هو أهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما لآخر ما ذكره رحمه الله تعالى وبغنيته
فتأمل حق التأمل وانظر الى فرقة آخرى من الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما ترى فى ريع شخنا

قولان أحدهما موافق أو باخلفية وجهين لا يحسبنا أحدهما ان القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبى حامد
الاسفرائينى قال للشافعى انما خالفه لاطلا على موجب الخلفه والثانى القول الموافق أولى وهو قول النظار
وهو الأصح والمسئله مفرضة فما إذا لم يجد مرجحاً سابق انتهى وعبارة جمع الجوامع ثم قال الشيخ أبو حامد
مخالف أى خنيفة أرجح من موافقه وعكس الشغال والأصح الترجيح بالنظار فى وقف فالوقف انتهى
وينبغي حمل جميع المجموع السابق على ما إذا لم يدل النظار الموافق لقواعد الشافعى على رجحان الخالف
فلتأمل وقد وافق كل منهما مذهب مجتهد **(قوله)** أفردوه ضبب بينه وبين قوله وان الإجماع الخ **(قوله)**
ونقل الترقاى الخ هل يجرى ما ذكر فى الوجهين

فهو لكافؤ نظريه وهو
يدل على سعة العلم ودقة
الورع حذرن من وروطة
هجوم على ترجيح من غير
انتصاح دليل وزعم ان
صدور قولين معافى مسئله
واحدة كفتها قولان لا يجوز
اجماعا غلطاً أفردوه وان
الإجماع على جواز وقوعه
من الصحابة فى بعدهم
بتأليف حسن قال الامام
وقع ذلك للشافعى رضى
الله عنه فى ثمانية عشر
موضعا ونقل الترقاى
الإجماع على تخيير المقلدين
قولى امامه أى على جهة
البدل لا الجمع اذ لم يظهر
ترجيح أحدهما وانه أراد
إجماع أئمة مذهب كى
ومقتضى مذهبنا كما قاله
السبكى

منع ذلك في القضاء والاقتناء دون العمل لنفسه به يجمع بين قول المارودي يجوز عندنا (٤٧) وانتم له الغزالي كما يجوز لمن ادّعى

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء أتم بسط بما وافق ما في فتاوى فرجهم شديدي أقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيره لا ينافي بمقالة عرش فانه مطلق فيعمل على ما اذا لم يكن العامل من أهل تجميع ظهره له تجميع أحد الوجهين مثلاً وما إذا ذكره أولاً من أن فرض المسئلة في قول المجتهد واحد فلا ينفع الخ في جوابه عن بان حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق الاولى (قوله منع ذلك) أي التغيير عرش (قوله دون العمل لنفسه) أي مما يحفظ سم (قوله به يجمع) أي بالمنع في القضاء والاقتناء والوجوه في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أي التغيير (قوله وأخرى السبكي ذلك وتبعوه في العمل ذلك) أي التفصيل وقوله في العمل متعلق بأخرى الخ وقوله بخلاف المذهب الاربعه أي بغير المذهب الخ متعلق بالعمل عرش (قوله أي مما علمت الخ) قد تشكك مع فرض علم النسب في جميع الشروط الفرق بين المذهب الاربعه وغيره في تنقيدها بغير القضاء والاقتناء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله ان يجوز تنقيده) وهو المجتهد كدردي (قوله وجب شرطه) عطف على يستعمله غيره عنده رجوع الى العامل كدردي والاصوب الى من يجوز تنقيده (قوله على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والاقتناء (قوله أي في قضاء واقتناء) أي دون العمل لنفسه كدردي (قوله ويجعل ذلك) أي التفصيل المتضمن للوجوه في العمل لنفسه عبارة كدردي أي التقليد في العمل لنفسه اهـ (قوله عالم يتبع الرخص) أي بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل منه (قوله بقاء التكليف) أي رباطه (قوله بل قيل فسق) والوجه خلافه فيناهية وسم أي فلا يكون فسقاً وان كان حراماً ولا يلزم من الحرمة الفسق عرش (قوله ويجعل ضعفه) أي القول بالفسق عبارة عنها يتبع الخلاف اهـ (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنه قوله ويجعل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد لا مام في مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لم يسن حله الخ) غلظه لعدم المناقاة والضمير لما قاله الامري وابن الحاجب (قوله ترك حقيقة الخ) بوماني في مسئلة يتماها يجمع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان ادعى عبادته صححة عند بعض الاربعه دون غيره فله تقلده فيها حتى لا يلزم قضاؤه هادري اهـ يعبري (قوله نحو ذلك) أي نحو الخ المذكور (قوله خلافاً للعلال الحلي) أي في شرح جميع الجوامع عرش أي حشرج الاستماع مطلقاً نفس الحادثة وتوكلها وعلل قول الامري وابن الحاجب عليه (قوله كان اتقى الخ) عبارة انها لم تكن اتقى شخصاً يسنون نزوحه بطلاقها مكرهاً ثم نسك بعد انقضاء عهدهم اختتاماً لمقلداً باحذقة في طلاق المكره ثم اقتناه شافعي بعدم الحنف فمتنع عليه ان يطلاق الاوّل مقلداً للشافعي وان يطلاق الثانية مقلداً للحنفي لان كلام الامين لا يقوله حيثئذ كما وضع ذلك الواو لرحمة الله تعالى في فتاواه واداعى من زعم خلافه معتبراً بظاهر مام اهـ قال الرشدي قوله فمتنع عليه ان يطلاق الاول وان يطلاق الثانية الخ أي جامعاً بينهما كما في صريح فتاوى والده خلافاً لما اذع عن الثانية أي وان يسنها فان له وطع الاول تقليداً للشافعي كما يسنه علماء الشهابان فنفسر اداعى الشهابان بخر اهـ (قوله ثم اتقى الخ) فيه نظر سفلهم سم (قوله فادان رجوعه لاولي الخ) كون هذه يلزم فيها ترك قول لا يقوله كل منهما على ما لم نعلم قبل ببقائهما معاً كان واضحاً بصري وتقدم عن الرشدي وباتى عن سم ما وافقه (قوله ثم استحق عليه) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أي مما يحفظ (قوله أي مما علمت الخ) قد تشكك مع فرض علم النسب في جميع الشروط الفرق بين المذهب الاربعه وغيره في تنقيدها بغير القضاء والاقتناء كما هو قضية هذا الكلام (قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان اتقى الخ) في شرح هر كان اتقى شخصاً يسنون نزوحه بطلاقها مكرهاً ثم نسك بعد انقضاء عهدها اختتاماً لمقلداً باحذقة بطلاق المكره ثم اقتناه شافعي بعدم الحنف فمتنع عليه ان يطلاق الاوّل مقلداً للشافعي وان يطلاق الثانية مقلداً للحنفي لان كلام الامين لا يقوله حيثئذ كما وضع ذلك شيخنا الرمي ورحمة الله تعالى في فتاواه بعد اداعى من زعم خلافه معتبراً بظاهر مام (قوله ثم اتقى الخ) في هذا المثال نظر سفلهم (قوله ثم استحق عليه) أي كان باعاً ما أخذ به شفعاً لجواز ثم استمر

الحادثة بنفسه لا ماماً خلافاً للعلال الحلي كان اتقى يسنون نزوحته فيجوز تعليق فنسك اختتاماً اتقى بان لا يسنون طارداً رجوعه لاولي وبفرض عن الثانية من غير بانها لو كان اخذ بشعة طارداً تقليداً لابي حنيفة ثم استحق عليه طارداً تقليداً للشافعي في تركها

بإعناخذ بشعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بمالو كانه داران فبيعت دار تجاور واحداهما
 فأخذها بشعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأرادت تقليد الشافعي في منع اخذها به لأنه لا ذلك لان هذه
 قضية أخرى سم **(قوله فيمتنع فهم)** أي تمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسألة الشفعة **(قوله لان كلامن
 الامامين الخ)** فيه نظر في الأولى اذ قضية قول الثاني فيها ان الزوجة الأولى باقية عصمتها وان الثانية لم تدخل
 في عصمتها فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير انتموافق لقوله فليتمل سم على ج اه
 عش وقدم عن الرشدي اعناده ومن البصري ما وافقه **(قوله لا يقول به)** أي بكل من جواز الأخذ بشعة
 وعنده ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كروى **(قوله بظاهر مام)** أي من جواز العمل لنفسه
 عش **(قوله أو الأوجه)** أي بدليل فن الوجهين والأوجه سم **(قوله تخرجوها)** أي استنبطوها **(قوله
 على قواعد الخ)** أي الشافعي **(قوله وقد يشذون عنهما)** أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه
 ويجهلون في مسألة من غير اخذ منهما بل على خلافهما **(قوله فتنسب إليهما)** أي تلك الوجوه للزني وإي
 نور ولولاهم لكان أولى **(قوله في المذهب)** أي مذهب الشافعي عش **(قوله الطرق)** أي بدليل فن
 الطريقين **(قوله الطرق سم)** **(قوله ده)** أي الطرق سم **(قوله اخلافهم)** أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة
 الظاهر ان معنى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارع اسماء للاختلاف الأوزم لحكاية
 الأصحاب **(قوله في حكاية المذهب)** أي الراجح قاله الكردي وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم مما
 بعده مجرد في المسألة من القول والوجه واحد أو متعدد ارجاء مروجوا **(قوله فيحكي الخ)** تفسير
 للاختلاف عبارة غيره كان يحكي الخ **(قوله بعضهم)** نصين لعل هنا حذف فعل مما بعده أي وبعضهم بعضهم أو
 مغايرهما حقيقة ولا ينبغي عن قوله وبعضهم بعضها ما قبله **(قوله أو عكسه)** يعني عنه كاف كالأوجه أو بمعنى
 الواو الخ **(قوله أو باعتبار)** عطف على حقيقة **(قوله وعكسه)** مراد به **(قوله فلهذا)** أي لكثرته أنواع
 الاختلاف هذا ما نفهروا لكن فيه تعليل الشيء بنفسه فتأمل **(قوله أي النصوص الخ)** أي فهو من اطلاق
 المصدر على المفعول **(قوله لانه أناسب الي الخ)** عبارة المغني وحي ما قاله نصالة مرفوع القدر لتخصيص
 الامام عليه وآله مرفوعا إلى الامام من قولك نصت إلى فلان اذا رفعت اليه اه **(قوله حديث ذكر)** أي
 الخلاف وهذا تمثيل لقوله الاتي ولا ينافيه الخ قول المتن **(في جميع الحالات)** أي حالات الخلاف من كونه
 أقوالا أو وجوها فلا تنافي بين قول الشارع غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر المصنف ولعل هذا
 ما أشار اليه الفاضل المحشي سم بقوله فتأمل فيه دقة بصري وعبارة الكردي قوله في جميع الحالات أي
 حالات الأقوال والأوجه وغير ذلك وقوله غالبا أي بيان مراتب الخلاف غالبا اه وعبارة سم قوله غالبا
 قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله فبث الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف
 فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والغافل للتفسير اه
 وقوله وقد يجب أيضا الخ هذا الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المغني ما أشار اليه الشارع بقوله غالبا معناه
 أو ان مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى اه أي من الجواب بأنه من العام

فيمتنع فهم لان كلامن
 الامامين لا يقول به حينئذ
 فأخذ ذلك فانه مهم ولا تغتر
 بين أخذ بظاهر مام
 (الوجهين) أو الأوجه
 للأصحاب تخرجوها على
 قواعد أو نصوص وقد
 يشذون عنهما كالزني
 وأي نور فتنسب إليهما ولا
 قد وجوها في المذهب
 (الطريقين) أو الطرق
 وهي اختلافهم في حكاية
 المذهب فيحكي بعضهم
 نصين وبعضهم نصوصا
 وبعضهم بعضها أو مغايرها
 حقيقة كالأوجه بدل أقوال
 أو عكسه أو باعتبار كتنفصل
 في مقابلة الخلاف وعكسه
 فلهذا كثرت الطرق في
 كثير من المسائل (والنص)
 أي المنصوص للشافعي
 ورضي الله عن من نص الشيء
 وقعه وأظهره لانه أناسب
 اليه من غير معارض كان
 ظاهرا مرفوعا للزنية على
 غيره (ومراتب الخلاف)
 قوة وضعفا حيث ذكر
 (في جميع الحالات) غالبا

يصح تصوير ذلك بمالو كانه داران فبيعت دار تجاور واحداهما فأخذها بشعة الجوار ثم أراد هو بيع
 داره الأخرى وأرادت تقليد الشافعي في منع اخذها به لأنه لا ذلك لان هذه قضية أخرى كما يجوز وأخذها
 لها تقليد الأبي حقيقة **(قوله لان كلامن الامامين الخ)** فيه نظر في الأولى اذ قضية قول الثاني فيها ان
 الزوجة الأولى باقية عصمتها وأن الثانية لم تدخل في عصمتها فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية
 من غير انتموافق لقوله فليتمل **(قوله أو الأوجه)** أي بدليل قوله فن الوجهين والأوجه **(قوله أو
 الطرق)** أي بدليل فن الطريقين أو الطرق **(قوله ده)** أي الطرق **(قوله اخلافهم)** أي أثره أو لازمه **(قوله غالبا)
 هذا القيد لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل فيه دقة وقد يجب أيضا أي عن المصنف بان قوله
 الاتي غيب الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا**

المخصوص (قوله لما ياتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا الخ كردی (قوله قد بين) أي نحو أصح القولين وأظهر الو جهين وقوله وقد لا أي نحو الأصغر والأظهر معني (قوله لا ينافي الخ) أي كاعلم من قوله حيث ذكر ولعله لم يفرغه عليه نظر العطف قوله وأفهاص الخ على قوله فيها خلاف لأنه لا يعلم من ذلك (قوله لأنه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيت اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومما أتى به سبيل الحال جدا سم وقد يغني عن التعليل المذكور وعن قوله إلا في لأن قضيت الخ قوله غالباً تأمل (قوله سبقة الخ) أي بقوله وحيث أقول والنص الخ كردی (قوله نصا يقابله وجه أو يخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فله لم يطلع عليه أولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يغني عما قدوة قول الشارح وأنه لا يذ كر الخ الآن بر يدان ما قدروه يغني عن قول الشارح المذكور (قوله وأنه لا يذ كر نص الخ) وقد يقال في المخرج حيثما لتخصيص البعض بالذ كر مع اتحاد النوع (قوله أي الله انفذ الخ) تأو بل أعلم بانفذ لا يتخلص فان أول انفذ باصل الفعل فيمكن تأو بل إعلابه فلا حاجة لذكر التفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن التفضيل سم ولعل مع أول كلامه مان تأو بل أعلم بانفذ لتخصيص ما يتعدى إلى الطرف وما قوله أي هو نافذ العلم يقتضي لما ذكر فلا حاجة لآلان علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل (قوله فاندفع ما قبل أنه مفعوله) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعوله به لفعل محذوف أي يعلم سم وكذا صرح بذلك الرضی (قوله لا أن فعل الخ) متعلق بعلى السعة كردی (قوله لا ينصب) لم يقل لا يعمل فيه لأنه يعمل فيه بحسب عرف التقوى فيقال أنا لأضرب منسكاً لئلا يدعوا عرف منكم يزيد عصام (قوله لا طرف) ضب بينه وبين مفعوله سم (قوله لا تعالى الخ) عله لا لا طرف وقوله ولأن المعنى الخ عطف عليه (قوله وذا هنا) كأنه عطف على كافي أعلم حيث الخ وقوله اذا انتقد را الخ كله ودعى مافى هذا القيل من ان ماهنامن المكان المجازى بان ماهنامن مكان حقيق وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سوا جعل يعنى الانفاط أو النقوش أو المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة القول المذكور سواء أوردنا بالمكان المكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر فقوله وهو عجب انما العجب التعجب سم (قوله انما تارد) أي لفظة

من هذه الصبح فهو من العام المخصوص والغاء للتفسير وبأنه لم يعتمد بالقليل مبالمعنى في مقام المدح والخطابة (قوله لأنه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيت اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومما أتى به سبيل الحال جدا سم وقد يغني عن التعليل المذكور وعن قوله إلا في لأن قضيت الخ قوله غالباً تأمل (قوله سبقة الخ) أي بقوله وحيث أقول والنص الخ كردی (قوله نصا يقابله وجه أو يخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فله لم يطلع عليه أولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يغني عما قدوة قول الشارح وأنه لا يذ كر الخ الآن بر يدان ما قدروه يغني عن قول الشارح المذكور (قوله وأنه لا يذ كر نص الخ) وقد يقال في المخرج حيثما لتخصيص البعض بالذ كر مع اتحاد النوع (قوله أي الله انفذ الخ) تأو بل أعلم بانفذ لا يتخلص فان أول انفذ باصل الفعل فيمكن تأو بل إعلابه فلا حاجة لذكر التفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن التفضيل سم ولعل مع أول كلامه مان تأو بل أعلم بانفذ لتخصيص ما يتعدى إلى الطرف وما قوله أي هو نافذ العلم يقتضي لما ذكر فلا حاجة لآلان علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل (قوله فاندفع ما قبل أنه مفعوله) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعوله به لفعل محذوف أي يعلم سم وكذا صرح بذلك الرضی (قوله لا أن فعل الخ) متعلق بعلى السعة كردی (قوله لا ينصب) لم يقل لا يعمل فيه لأنه يعمل فيه بحسب عرف التقوى فيقال أنا لأضرب منسكاً لئلا يدعوا عرف منكم يزيد عصام (قوله لا طرف) ضب بينه وبين مفعوله سم (قوله لا تعالى الخ) عله لا لا طرف وقوله ولأن المعنى الخ عطف عليه (قوله وذا هنا) كأنه عطف على كافي أعلم حيث الخ وقوله اذا انتقد را الخ كله ودعى مافى هذا القيل من ان ماهنامن المكان المجازى بان ماهنامن مكان حقيق وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سوا جعل يعنى الانفاط أو النقوش أو المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة القول المذكور سواء أوردنا بالمكان المكان لغة أو المكان اصطلاحاً كما هو ظاهر فقوله وهو عجب انما العجب التعجب سم (قوله انما تارد) أي لفظة

لما يأتي والمحرر وقد بين وقد لا ولا ينافيه جزء بمسائل فيها خلاف لأنه لم يلزم ذكر كل خلاف فيما ذكر بل أنه حيث ذكر خلافاً بين مرتبته وأفهاص من غير ذكره لأن قضية سبقة الآية أنه انما يذ كر نصا يقابله وجه أو يخرج ويواجه لا يذ كر كل نص كذلك بل انما ذكره لا يكون الا كذلك فتأمل (حيث) بالضم ويجوز الضغ والكسر مع ابدال يائه واو أو ألقا وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازاً كما في الله أعلم حيث يجعل رسالته يقتضي انما علم معى ما يتعدى إلى الطرف أي الله انفذ لما حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضوع فاندفع ما قبله يعين انها مفعوله على السعة لأن أن فعل التفضيل لا ينصب لا طرفه لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ولأن المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق الوضع الرسالة لاشياً في المكان قيل وركبناه وهو عجب ان التقدير فكل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه وزعم الاخفش أنها تورد للزمان (الاطهر أو المشهور

(فن) متعلق بالظهور أو
المشهور لكونه كالوصفه
أي فاحدهما كأن من
جمله (القولان أو الأقوال
فان قوى الخلاف) لقوة
مدرك غير الراجح في ظهور
دليله وعدم شذوذه وتكاثر
دليلهما في أصل الظهور
وعناز الراجح بان عليه المعظم
أو يكون دليله أوضح وقد
لا يقع تمييز (قلت الظاهر)
لاشعاره بظهور مقابله (والا)
يقوم مدركه (فالمشهور)
هو التي أعبر به لاشعاره
بغفاه مقابله ويقع المؤلف
تناقض بين كتبه في الترجيع
يشأ عن تفسير اجتهاده
فليفتن بقهر برذلكم
بريد التحقيق لاشعاع على
وجهها (وحيث أقول
الاصح أو الصريح فن الوجهين
أو الأوجه) ثم ان كانت من
واحدة فالترجيح بعماري
الأقوال أو من أكثر فهو
بترجيح مجتهد آخر (فان
قوى الخلاف) بظهور مامر
في الأقوال (قلت الاصح)
لاشعاره بصحة مقابله وكان
المراد بصحة الحكم عليه
بالضعف ومع استعماله اجتماع
حكمين متضادين على
موضوع واحد في آن واحد
أن مدركه له حظ من النظر
بحيث يحتاج في رده إلى غوص
على المعاني الدقيقة والأدلة
الخفية بخلاف مقابل
الصحيح التي فاه ليس
كذلك بل تروى الناطر
وبستهجن من أوله وهله

حيث قول المتن (الظاهر أو المشهور) أي هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لخاله رفعه ويجوز غير الرفع
أيضا كما هو ظاهر وقوله (فن القولين أو الأقوال) أي فرادى بلفظ الظاهر أو الأشهر القول الظاهر أو الأشهر
من القولين أو الأقوال فالظاهر أو المشهور والمذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعاقب به من المراد
به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث ذكر هذا اللفظ فقد أردت به القول الظاهر أو الأشهر ومن القولين
الخ وقس على ذلك نظائره الآتية سم (قوله متعلق بالظهور الخ) أراد بالمتعلق بذلك الجمل عليه لاتفاق
الجار لان ذلك المتعلق مع كأن الآتي والمحمول على الشيء يكون وصفه لكن بالممكن انظر في وصفه
حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال لكونه كالوصفه كردى عبارة بالصري لعل مراده التعاقب
المعنى بل لا ثم قوله أي فاحدهما كأن الخ اه (قوله لكونه) أي من القولين أو الأقوال كالوصفه أي
للاظهر أو المشهور (قوله فاحدهما) الأولى فهو قول المتن (فان قوى الخلاف) أي الخالف غيره (قوله)
لقد قد مدرك غير الراجح منه) أي من الخلاف بالمعنى المصدري عبارة بغيره وهي لقوة مدركه أي الخلاف بمعنى
الخالف أنحصر وأوضح (قوله بكون دليله الخ) في بعض النسخ بالباء الواحدة بصيغة الجار والمجرور عطفًا
على قوله بان عليه الخ وفي بعضها بالباء المتشابهة بصيغة المضارع المنصوب عطفًا على ان عليه الخ (قوله وقد لا يقع
الخ) أي بحسب ما يظهر لنا والافتراض ترجيع تحكم تحت ثم رأيت الفاضل المحنى سم قال ماضية قد يقال لا بد
من غير عند المراجع والظاهر بترجيح انتهى اه بصري قول المتن (قلت الظاهر) يجوز ان قلت بمعنى
ذكرت فلم يحتج إلى جملة أو على ظاهره لأنه أراد بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكايته
باعتبار بعض أحواله والافه في كلامه يقع غير مرفوع على هذا يجوز أن يصح وجوه حكايته لهما باعتبار
بعض الأحوال وكذا يقال في الاصح أو الصريح من قوله وحيث أقول الاصح أو الصريح ومن قوله قلت الاصح
والاف الصريح سم قول المتن (فالمشهور) يجوز ان تقدره فتقولى أو مذ كورى المشهور أو فالمشهور
مقولى أو مذ كورى سم (قوله بعمار) أي من موافقة المعظم أو أو ضحية الدليل هذا ظاهره بغيره لكن
في الشق الأول وفتة الان بصور بما إذا كان لصاحب الوجه أعجاب وتلازم من يحون (قوله فهو بترجيح
بمجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هناموافقة مذهب مجتهد أي مطلق كما هو المراد هناك ولا ترجيع صاحب أحد
الوجهين أو الأوجه في نظر بل أطن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجيع الخ) يتأمل فيه يمكن ان يقال
ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقد يقال في الجواب ان المراد بالصحة الصحة
بحسب التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر والمأ الجواب بإنهاء ذلك على ان كل مجتهد صيب فلا
القول لا اللفظ فتأمله وقس على ذلك نظائره الآتية والمحصل ان حاصل المراد وحيث ذكر هذا اللفظ فقد
أردت به وعبرت عن القول الظاهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالظهور أو المشهور) قد ينوهم
ارادة لفظ الظاهر أو المشهور والمذكور وقس على ذلك المعنى له الوجه متعلقه بمجذوف والتقدير فهو
الظاهر أو المشهور من القولين الخ فتأمل اه (قوله القولين أو الأقوال) المراد بالمعنى وقوله قبله الظاهر أو
المشهور المراد باللفظ أي وقد تقدم تحقيقه (قوله وقد لا يقع غير) قد يقال لا بد من غير عند المراجع والراجح
بشروط ترجيع (قوله قلت الظاهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتج إلى جملة أو على ظاهره لأنه أراد
بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكايته لهما باعتبار بعض الأحوال وكذا يقال في الاصح أو الصريح من
مرفوع على هذا يجوز أن يصح وجوه حكايته لهما باعتبار بعض الأحوال وكذا يقال في الاصح أو الصريح من
قوله وحيث أقول الاصح أو الصريح ومن قوله قلت الاصح أو الصريح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقدره فتقولى
أو مذ كورى المشهور أو فالمشهور ومقولى أو مذ كورى ثم المراد بالمشهور لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكايته
لبعض أحواله فانه يقع غير مرفوع أيضا انتهى (قوله فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هناموافقة
مذهب مجتهد أي مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيع صاحب أحد الوجهين أو الأوجه وفيه نظر
بل أطن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قد يقال في الجواب ان المراد بالصحة هي الصحة بحسب

فكان ذلك محصيا بالاعتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحققة لا يجوز العمل به فلمجتمع حكيم كما ذكرنا من ذلك واغرض بمماثل هذا من الاشكالان وأجوبه فلا تحزني وتدبر مع المصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالادهر وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالاصع فان عرفنا الخراف

أقول أو أوجه فواضع
والارجح الدال على انه أفعال
لان مع فائده زيادة علم بقلبه
عن الشافعي رضي الله عنه
بجفاف نافذ عنه (والا)
يقول (فالصحيح) هو الذي
أعبر به لا شعاعه بانتفاء
اعتبارات الصحة عن مقابله
وانه فاعده ولم يعبر بنظيره
في الاقوال بل أثبت لنظيره
الخفا وان القصور في فهمه
انما هو مناجسب تأديع
الامام الشافعي كما قال وفرا
بين مقام المجهد المطلق
والمقيّد فان قلت اطلاقهم
هنا على ان التعبير بالصحيح
قاص بسفاد مقابله يقتضي
ان كل ما عاين به لا يبين
الخروج من خلافه لان
شرط الخروج منه عدم
فساده كما صرحوا به وقد

يظهر في القولين ولا في الوجهين اذ كانا الواحد سم
أقول وأضال الشارح أشار إلى ذلك الجواب
بقوله ومع استحالة الخ (قوله فكان ذلك) أي مقابل الاصع (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتاء
دون العمل لنفسه كما مر عن الرشدي عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما يعبر عنه بالاطهر (قوله فواضع)
يعني رجا باطابق المعروف كردى (قوله لا مع قائله الخ) هذا انما نظيره لو أطلق مقابله ولم ينسبه إلى معين
من الاصحاب ولعل الاولى التعديل بأنه الاصل والغالب (قوله بنظيره) أي بنظير القاصد يعني لم يعبر بذلك أي
تدلى على أن المقابل فاسد كردى ولا يخفى ما فيه من التكافؤ وعبار تغير الشارح وهي ولم يعبر بذلك أي
بالاصع والصحيح في الاقوال تأديع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه أنصهر
وأوضح (قوله كما قال) أي قائله في اشارات الرضا ع (قوله لان شرط الخروج الخ) أي من الخروج
(قوله قلت محباب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح آخر لا يقتضي التعبير بالصحيح
بل بالاصع كما لا يخفى اذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع أدلته كما هو ظاهر ونجّه أن محباب
عن الاشكال المذكور بأن المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنهم لم تكن من باب الصحيح بل من باب
الاصح وانما وقع التعبير بالصحيح لتوحيد اجتهاد بان خلافه أو من لا يفرض بين الاصع والصحيح فان الفرق بينهما
اصطلاح المصنف ومن وافقه لجميع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل
الذي الخ وقوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع أدلته (قوله انه حقيق) أي ان الفساد من حيث جميع الأدلة
(قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثاني نظر اذ لا عبرة عندنا بقواعد غير مخالفة لقواعدنا لان
تقدير قواعد غير ناجمة قوى دلها فلا يتأمل سم قول المتن (المذهب) أي هذا القول والظاهر رفعه على
الحكامة باعتبار بعض أحواله ويجوز غير الرفع أيضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قولنا) أي سواء
أيضا (قوله أو وجهنا الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) أنظر ما قبله من قوله سم ولكردى هنا
ما لا يدع الاشكال لكونه داخل في سابقه ويمكن ان يقال ان اسم الاشارة راجع الى النص وضرب أو بعضه
راجع الى أكثر وضرب أو غير راجع الى قوله وجهنا أو أكثر (قوله وبعضه) ضيب يمينه بين ذلك سم
عبارة الكردى أي يحكى بعض الأكثر في مقابلة الأكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطبري يقتضين (قوله)

الخفى والقرائن المناسبة لها لا يحسب نفس الامر وأما الجواب سنا عن ذلك على ان كل مجتهد صيب فلا نظهر في
القولين ولا في الوجهين اذ كانا واحد فان قيل ولماذا كانا الاثنين لانه اذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد
بتعدد المجتهدين فلا ضرورة لاحد القولين أو الوجهين على الآخر حتى راظهوره وأجتهته على ظهوره وأوجه
الاستلزام لصحة وصفه بأنه اطهر أو اصح قلت قد يكون أحدهما وان كان كل حقا أو يحجز بانه مصلحته أو كونه
أدخل في الخدمة أو نحو ذلك الا ترى ان حصول التفسير كل منها حق مع ان بعضها أو يحجز بانه مصلحته أو كونه
يتصور مثل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين فيوصف بنحو الاظهر به أو الاصح فليتأمل (قوله قلت محباب بان
الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح آخر لا يقتضي التعبير بالصحيح بل بالاصح
كما لا يخفى اذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع أدلته كما هو ظاهر ونجّه أن محباب
عن الاشكال المذكور بأن المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنهم لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح
وانما وقع التعبير بالصحيح لتوحيد اجتهاد بان خلافه أو من لا يفرض بين الاصع والصحيح فان الفرق بينهما
اصطلاح المصنف ومن وافقه لجميع الاصحاب (قوله قد يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثاني نظر اذ لا عبرة
عندنا بقواعد غير مخالفة لقواعدنا لان تقدير قواعد غير ناجمة قوى دلها فلا يتأمل (قوله أو قول المذهب)
أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكامة باعتبار بعض أحواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع
أيضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) أنظر ما قبله من قوله سم ولكردى هنا (قوله وبعضه) ضيب يمينه بين ذلك (قوله)

الانص سواه بعض قولنا أو وجهنا أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غير مطلقا أو باعتبار كل قسم من اقسام المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق
القطع

أموافقتهم طر يق الخلاف أو مخالفتها لكن قبل الغالب أنه الموافق والاستقرار الناقص المنفصلان يؤيدوه بمواقف المجموع كالعز بن استعمال الطريقتين موضع الوجهين (٥٢) ونعكس (وحيث أقول النص فهو نص) الأمام القرشي المطالب المتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم

في جده الرابع عبد مناف
 قيل الغالب أنه الموافق هذا مجموع عن أبيه قال الرشيد والقائل بذلك الأسنوي والزرخشى اه (قوله يؤيدوه)
 أي ما قيل (قوله استعمال الطريقتين الخ) أي يتوزعا ع ش قول المتن (وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ
 والظاهر أنه مرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره سم (قوله في جده الرابع الخ) فيه تسم
 فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
 ابن عبد مناف (قوله نجد الخ) يدل من الأمام (قوله ما بن عبد زيد) كذا في النهاية والفتى وغيرهما وفي بعض
 نسخ الشرح ابن زيد باسقاط عبد واهله من قلم النسخ (قوله ابن دريس الخ) وأمام فاطمة بنت عبد الله
 ابن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم بحري (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذي هو أخو
 المطلب جده صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف
 وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو ابن المطلب أخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخالف ان المطلب
 ابن عبد مناف له أخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشمًا المشاهير وجد الشافعي
 والشافعي إنما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف رشدي فهاشم الذي في نسبه صلى الله عليه
 وسلم هو عم هاشم الذي في نسب الشافعي رضي الله عنه والمطلب في نسب الإمام عبد المطلب جده صلى الله
 عليه وسلم (قوله نسبة لشافعي) والنسبة إلى الشافعي شافعي لا شغوي كما قيل به لأن القاعدة ان المنسوب
 للعنوب يؤتى به على صورة المنسوب إليه لكن بعد حذف الباء من المنسوب إليه وأثبت بداهي المنسوب
 ع ش (قوله الشافعي المذكور الخ) وأما نسب الملائكة ع ش ابن يحيى والمغاول بالشفاعة شخنا (قوله
 وشافعي هذا الخ) عبارة بالمعنى وشافعي من سائعيه والذي ينسب إليه الشافعي لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 مترعر واسلم أمه السائب يوم بدر فانه كان صاحباً ابني هاشم فاسرى في حمله من أسر وقدى نفسه ثم
 أ س لم اه (قوله وفاء الخ) فاه أول من تكلم في أصول الفقه وأول من قرأ تاريخ الأحداث ومنسوخها وأول
 من صنف في أبواب كثيرة من الفقه مفرقة معني (قوله وهذه الثلاثة الخ) جله حالة (قوله ما لم يجتمع الخ)
 فاعل واجتمع (قوله في الحديث المعمول به الخ) ويدان الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال كرى
 (قوله في مثل ذلك الخ) يعني في المناصب بصرى (قوله كما ذكر) أي في الحديث من كونه علا طباط الأرض علما
 (قوله واكتشف أصحابه الخ) قال الرازي بضع أشهر بعد وفاته سبعين سنة حتى صارت
 الراحل تشد اليه من أقطار الأرض لسماع كتب الشافعي ومنع هذا قالوا الشافعي وددت ان لو أخذتني
 هذا العلم من غير ان ينسب الي منه شيء وكان رضي الله تعالى عنه محبوب الدعوة لا تعرفه كبير ولا صوبه ومن
 كلامه رضي الله تعالى عنه

في جده الرابع عبد مناف
 محمد بن ادريس بن العباس
 ابن عثمان بن شافع بن
 السائب بن عبيد بن عبد
 بن زيد بن هاشم بن المطلب بن
 عبد مناف (الشافعي) نسبة
 لشافعي المذكور وشافعي
 هذا أسلم هو وأبوه السائب
 صاحب راية قريش يوم بدر
 (رضي الله تعالى عنه) أمام
 الأئمة علماء بلاد وروعا
 وزهدا ومعرفه وذكاه
 وحفظا ونسباً فانه بر ع في
 كل مما ذكره وفاء فيه أكثر
 من سبقت لا يعلم شأخه
 كمالك وسفيان بن عيينة
 ومسانيدهم وأجمع لهم من
 تلك الأنواع وأكثر الاتباع في
 أكثر أقطار الأرض وتقدم
 مذهبه وأهل فيه إلى شافعي
 الحارث بن الأرض القدسة
 وهذه الثلاثة وأهلها
 أفضل الأرض وأهلها لم
 يجتمع لغيره وهذا هو حكمه
 تخصيصه في الحديث المعمول

أمت حفصي فأرحمت نفسي * فان النفس ما طمعت ثمون
 وأحييت القنوع وكنت ميتا * ففي أحياها عرضي مصون
 اذا طمعت بحمل قلب عبد * علمته مهانة وعسلا هون
 ما حل جلدك مثل طفرلك * فتول أنت جيع أمرك
 واذا قصدت لحاجة * فأفصد لعرف بقدرلك
 معنى (قوله ولدي زنا الخ) أي التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولدي بعد سقلا وقيل يعني
 معنى (قوله ثم أجرين الخ) عبارة بالمعنى ثم حل إلى مكثوه وابن سبتين ونشأها وحفظ القرآن وهو ابن سبع
 أو موافقتهم الخ) هل يصدق على الموافق المذكور وألخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقتين أو
 الطرق الذي هو تدر قوله في المعار يقين أو الطريق أو قول نعم يصدق لان الموافق وألخالف الذي هو بعض
 إحدى المعار يقين أو الطريق من الطريقتين أو الطرق (قوله وحيث أقول النص) أي هذا اللفظ والظاهر أنه

به في مثل ذلك وزعم وضعه
 حيدا وأغاط فاحش وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم علم قريش
 علا طباط الأرض علما قال
 أجد وغيره من أئمة الحديث
 والفقه تراه الشافعي أي لانه
 لم يجتمع لقريش من الشهرة
 كذا كرمما جتمع له قبل ينزل
 الحديث الأعلى واكتشف
 أصحابه فواقع وقت بعد
 وانه كذا أخبر ورأى النبي

صلى الله عليه وسلم وقد أعطاه من أنافاته بل من مذهبه أعدل المذاهب وأفقه اللسان الفراء التي هي أعدل الملل وأوفقها
 للحكمة العلمية والعملية ولدي زعم على الأصح سنة تخسب من مائة ثم أجيز بالافتاء وهو ان نحو خمس عشر سنة ثم رحل إلى القام عنده من

ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما أطرا كاهوا وظفر عليهم كمحمد بن الحسن وكان أبو يوسف اذا ذاك متناهما بعد ما عين رجوع مكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة بصر فاقام بها كاهن الاهلها الى أن تقطع بوم الحوارق (٥٣) التي لم يقع نظيره لها بعد غير ما استنباطه

وتجر ومنذ ههنا جدي على
سنة الفطر في غور اربع
سنتين وفي سنة اربع
وامتتين ههنا اربع
أزمنة تنقله منها لبغداد
فظهر من قهر ما تفر رواج
طبيسة عطلت الحاضرين
عن احساسهم فتركوه
وقد اكثرت الناس التصانيف
في ترجمت محتي بلغت نحو
أربعين مصنفا ذكرت
خلاصتها في شرح المشكاة
ولكنه اكثر مما في رحلته
للرازي كالله في فان فيها
موضوعات كثيرة (ويكون
هناك وجه) مقابل له
(ضعيف) لا يعتمد وان كان
في سدره قوة الاعتبار
السابق (أقول) له بناء
على ان المخرج ينسب اليه
وفي مختلف الاصحاح لآيته
لوعرض عليه بل بما ابدى
فارقا لا مقيدا كما أفاده قوله
(مخرج من انصه في نظيره
المسئلة على حكم مخالف بيان
ينقل بعض أصحابه نص كل
الى الاخرى فيجتمع في كل
منصوص ومخرج ثم الراجح
اما المخرج واما المنصوص
واما تقرر والنسب والفرق
وهو الاغلب منه النص في
مضغفة قال القوايل لو بقيت
لتصور على انقضاء العدة
بها لان مدارها على ترقن
براءة الرحم وقد وجد عدم
حصول أمية والاولى به لان

سنتين والموطأ ههنا عشر وتفقه على مسلم بن سالم مفتي مكة الماهر وف بالزنجي لشدة شغفه بمن باب اسماء
الانساد وأذنه في الاقناع ههنا بن جسر مستمع انه نشأ بتياني جحر أمه في قلة من العيش وفي حال
وكان في صباه يحالس العلماء ويكتب ما يستعجب في العقلام ونحوها حتى ملا منها خبايا ثم رحل الى مالك الخ
وعبارة النهاية وأذنه في مالك في الاقناع ههنا بن جسر سنة اه وفي البصري نقلا عن بعض الفضلاء
ما نصه قوله انه خطيب وأذن الخ أي مسلم كخوطا هر كلامه وصرح به الاستسوي ولا تنافي بينه وبين
ما في النهاية لا احتمال الاذن صدمتهما أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله ثم لبغداد) سنتين
وتسعين ومائة فاجتمع عليه علماءها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها الى مذهبهم وصنف بها كتابه
القديم معنى (قوله رجوع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها شهر اربع (قوله فاقام
بها) أي ستينين بدليل ما بعده بعيري (قوله كاهن الاهلها) ولم يزل بها ناشر العلم ملازم لا اشتغال
بجماعها العتيق معنى (قوله وفي الخ) وبسبب موته أنه اصابته ضرب شديدة فرضيها اياما ثم مات قال ابن
عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالوثة فكان يقول اللهم أمث الشافعي والادب علم مالك
فذكرت ذلك للشافعي فقال

تمني أن أمث أن أموت وان أمث * فتلك سبيل الست فيها وأخذ

فعل للذي يبقى خلاف الذي مضى * ثم بالأخرى مثلها وكان قد

توفي بعد الشافعي بثمانية عشر ومائة فكان ذلك كرامة للامام شخنا زاد البعيري قبل الضارب له أشهب
حين تنازع مع الشافعي فاعظم الشافعي فضر به قبل كذا ون قبل بفتح في جهته المشهو وان الضارب له
ثبتان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الله تعالى أنشئ ذكرك ثمان
وكلامة في العلم حتى عند أهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة صلح زجب ودفن بالقرافة بعد
العصر من يومه معنى قال اربع وأثبت في المنام قبل موت الشافعي رضي الله تعالى عنه بايام ان آدم صلات
الله وسلامه على نبينا وعليه مات و يدون أن يخرجوا جنازته فلما أصبحت سألت بعض أهل العلم فقال هذا
موت أعلم أهل الارض لان الله تعالى على آدم الاسماء كلها فكان الاسير حتى مات الشافعي رضي الله تعالى
عنه (فاودة) اتفق لبعض أولياء الله تعالى انه رأى به في المنام فقال يا رب اباي المذاهب اشتغل فقال له مذهب
الشافعي نفيس بعيري (قوله بالاعتبار السابق) أي في شرح فان قوى الخلاف (قوله وفيه خلاف) أي في
نسبة الأولى المخرج الى الشافعي وقوله الاصح لا أي لا ينسب للشافعي وقوله الامقدا أي يكونه مخرجا وقوله كما
أفاده أي التنسيد (قوله بان ينقل الخ) عبارة لغني والنهاية المخرج ان يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في
صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما في نقل الاصحاب جوابه في كل ص ومتهما الى الاخرى
فيحصل في كل ص ومتهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك
هو المخرج في هذه فيقال فيهما قولان بالنقل والمخرج والغالب في مثل هذا عدم اطلاق الاصحاب على
المخرج بل منهم من يخرج ومنهم من يبيد فرق بين الصورتين اه (قوله وأما المنصوص) لتأمل وجه المغارة
بينه وبين ما يليه بصري ويمكن وجه المغارة بان الراجح اذ ان الراجح المخرج أي في المسئلة الاولى والمنصوص
في الثانية وأما المنصوص أي في الاولى والمخرج في الثانية فكس الاول (قوله والفرق) منصوب بانه مفعول
معه للفرق رأى واما تقرر والنسب مع الفرق بين المسئلة ونظيره اه الكردى ويجوز بل تبين انه بالرفع
عطف على تقرر والراجح بعيري اربعة النحو (قوله وهو الاغلب) أي التقر ركردى (قوله ومنه) أي الاغلب
أو التقر بر (قوله على انقضاء الخ) متعلق بالنص (قوله لان مدارها) أي انقضاء العدة والتأنيث باعتبار
المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو ما قاله الخ) أي احدا نا أو استقرا

مدارها على وجود داسم الولد لم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضي الله عنه بصر ومنه المختصر والابو بنى والام خلا فان
شدوقيل ما قاله بعد نحو حين بغداد الى مصر (فاقديم)

وهو ما قاله قبل دخولها
(خلافة) ومنه كلمة اخية (أو)
أقول (القديم أو في قول قديم)
لا ينافي عدم وقوع عهدي
كلامه لأنه لم يذكر أنه قالها
بل ان صدقت فهي كسابقتها
(فالجدد خلافة) والعمل
عليه الا في نحو عشرين وعبر
بعضهم بنف وثلاثين مسألة
يأتي بيان كثير منها له
لنحو صحة الحديث به فلا
يماثلون من وصية الشافعي
انه اذا اصح الحديث من غير
معارض فهو مذهب ولو لم
فسي على ما ينص على في
الجدد وجب اعتباره لأنه لم
ينبئ رجوعه عن هذا
بخصوصه (وحيث أقول لو قيل
كذا فهو وجه ضعيف والصحيح
أولا اصح خلافة وحيث أقول
وفي ذلك كذا قال (الراجح خلافة)
وكان تركه لبيان قول الخلاف
وضعه في حال عدم ظهوره
له ولا غير ان الظاهر على تأمله
والجست على بقوى نظره في
المدار والمآخذ ووصف
الوجه بالضعف دون القول
تأديا (ومنها مسائل) جمع
مسئلة وهي ما يبرهن على
اثبات جملة لموضوع في العلم
ومن شأن ذلك ان يطلب
ويسأل عنه فإذا يسمى
مطلوباً بمسئلة (نفسية)
لعموم نفعها ومن الحاجة
اليها ووصف الجميع بالفرد
رعاية لفرد مسألت (أضنها
اليه) أي المختصر في مظاهرها
اللافتة بها غالباً (ينبغي)
أي يطلب ومن ثم كان

عميرة عبارة المعنى الجديداً ما قاله الشافعي بمصر تصنيفاً وافتتاحاً وانه البولي والزي والربيع المرادى
وسمى له ورسن بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي انتقل أشعرا
الى مذهب أبيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء والثلاثة الاول لهم الذين تصدوا لذلك وقاموا به والباقيون نقلت
عنه ما شاع وصحوا وعلى تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما وافقها (قوله وهو ما قاله قبل دخولها) شامل لما
قاله في طريقها سم عبارة الغنى والقصد بمقالة الشافعي بالتراقص تصنيفها هو الحجة وأقوى به وانه
سجاعة أشهرهم الامام أحمد بن حنبل والزعفراني والكواييسي وأبو نوز وقد رجح الشافعي عنه وقال
لا أجعل في حل من رواه عن وقال الامام لا يحل عدال القديم من المذهب وقال المادو ردى في أثناء كتاب الصادق
غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الحد يد الصادق فانه من روى على ما وضع من راد ما وضع وأما ما وجد
بين مصر والعراق فالمتأخر جديداً المتقدم قديم وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول
بالا في مسائل يسيرة نحو السبعة عشر أفتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد
منصوصا عليه في الجديداً أيضاً وفيه في شرح المذهب هناك في شئ من أحدها ما أن أنباء الاعجاب بالقديم في بعض
المسائل مجمل على أن اجتهادهم أدهم الى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبة الى الشافعي قال
وحيث تدفن ليس أهلاً لا يخفى بيمين عليه العمل والقوى بالجدد ومن كان أهلاً لا يخفى بالجدد والاحتجاج
المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والقوى به مبيناً أن هذا رأيه وان مذهب الشافعي كذا وكذا
قال وهذا كما في قديم لم يعد حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعي فقدم اه
قال اذا اصح الحديث فهو مذهبي الثاني ان قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعي بحسب قديم
نص في الجديداً على خلافه ما قد تعرض في الجديداً لواقفة ولا لما يخالفه فانه مذهبه اه (قوله عدم
وقوع هذه) أي الغلط في قول قديم (قوله وعبر بعضهم بنف وثلاثين الخ) وقد يقال لالافان واد بالخو
ما يترتب من نف وثلاثين (قوله وأنه الخ) عطف على بيان الخ (قوله ولو لم يفتى) أي في القديم (قوله لم ينص
عليه في الجديداً) أي لم يتعرض في الجديداً لواقفة ولا لما يخالفه في (قوله وكان الخ) بتساكنون وقوله
تركه الخ أي المصنف اسمه وخبره (قوله لعدم ظهوره) أي ظهر والمذكور من قوة الخلاف وضعفه
للمصنف سم (قوله لبقوى الخ) متعلق بالاعراض له (قوله وصف الوجه) فعل وصف وعمل والفاعل
ضمير مستتر راجع الى المصنف (قوله وهي ما) أي مطلوب خبري يبرهن الخ أي ان كان كسبها نهاية أي
أما إذا كان بدلياً فلا يقام عليه برهان عش عبارة البرهان للفاضل الكندي مسائل كل فن جليلات
موجبات ضرورية بات كليات يبرهن اه في ذلك الفن ان كانت تفسر بناخ في حاشيته قوله ان كانت
نظر ينشئ الى أن المسائل لا يبيحان تكون فنار يتبل قد تكون بدية اه (قوله ومن شأن الخ)
عبارة السعد في التلويح اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتراكه على الحكم
قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً ومن حيث افادته الحكم اخباراً ومن حيث كونه جزءاً من
الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يتبع في العلم
وسئل عنه مسئلة فالأنا واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله ذلك) أي ما يبرهن
الخ (قوله يسمى مطلوباً بمسئلة الخ) نشر على ترتيب ألف (قوله ووصف الجميع الخ) لاحاطة الى هذا
التكافؤ فقد ذكر الاشعري في شرح الاقضية ان الأصغر في وصف جمع الكثرة إذا كان لما يعقل الافراد
بصرياً وأيضاً مرص الحجة يجوز وصف غير جمع المذكور السلام من الجميع بغير دعوت بتأويل الجماعة
(قوله غالباً) إشارة الى انه قد يعضها في غير مظاهرها كما في ايات الخنا ترك ردى (قوله أي يطلب الخ) الأوجه

مرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره (قوله قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها (قوله وكان
تركه) أي المصنف وقوله لعدم ظهوره أي المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله أي المصنف (قوله
غالباً) إشارة الى انه قد يعضها في غير مظاهرها كما في ايات الخنا ترك ردى (قوله أي يطلب الخ) الأوجه

الاعظم فيها استعمالها في المندوب نارة والوجوب أخرى وقد تسمى عمل العوازا والترجيح ولا ينبغي قد تكون الضرر أو الكراهة ان لا يخفى
 الكتاب المذكور وهو المختصر وما مضى به مقدمه ما في ظهر خطبته مخطئه المنهاج وهو كالمهم والنهج يقع فيكون الطريق الواضح من
 نهج كذا أو نحو قد تسمى بعمل بمعنى ذلك فقط (منها) لنفسها ووصفها بالنفاسة والضم أقاده كلامه السابق لكن أعادهها هنا بآية ينبغي
 ومعموله اظهار السبب بآية تمام خلوها عن التنكيت بخلاف سابقها (وأقول) غالباً لا رد (٥٥) عليه نحو قوله في فصل الخلائق

تسكنهم وان كان بآية قسمته
 برأسها وسعلم من قوله وفي
 الحان فخال أن له زادات
 من غير غير ومن الاستقراء
 الله يقول ذلك أيضا في
 استدراك التخصيص عليه
 (في أولها قلت وفي آخرها
 والله أعلم) أي من كل عالم
 وزعم بعض الحنفية أنه
 لا ينبغي أن يقال ذلك قبل
 مطلقا وقيل لا علام تختم
 البرس و رد بآية لا اله
 قبل فيه غاية التوفيق
 المطلوب بل في حديث
 البخاري في باب العلم في
 قصة موسى مع الخضر صلى
 الله على نبينا وعليهما وسلم
 ما يدل وهو قوله فيه غيب
 الله على موسى أي حيث
 سئل عن أعلم الناس فقال
 أنا أعلم براد العالم إليه أورد
 إليه صادق بان يقول الله
 أعلم بل القرآن والله وهو
 الله أعلم حيث يجعل رسالته
 وقد قلنا على كرم الله وجهه
 وأوردها على كبدى إذا
 سئل عما أعلم أن أقول
 الله أعلم ولا ينافيه ما في
 البخاري أن عمر سأل الصحابة
 رضى الله عنهم عن سورة

أن ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حج ويمكن جلى قول ابن حجر عليه بان يقال أى
 يطلب في العرف رشيدى (قوله استعمالها) أى لفظة ينبغي (قوله في المندوب نارة والوجوب أخرى)
 وتحمل على أحدهما بالقرينة بما يقع في قوله يدل برنتو ينبغي أن يحمل على النديان كان الرد في حكم
 شرعى والافعل الاستحسان والبقاة ومعناها هنا كما قال غيرنا أنه يطلب بحسن شرعاً لم يخلو الكتاب منها
 عيش قول المتن (أن يخفى) لعله من الاخلاء (قوله المذكور) ينبغي حذفه (قوله أقاده) أى الوصف
 به (أقوله كلامه السابق) أى قول المصنف مع ما أضفه المان شاء الله من النفائس المستحبات (قوله)
 لكن أعادهما) أى الوصفين وكان الادنى ما قبله الأفراد (قوله لسبب بآيتها) أى تلك المسائل مع خلوها
 أى تلك الآيات (قوله بخلاف سابقها) أى من النفائس المتقدمة بعني أنه لا تنكيت على المصنف في بآية
 فر وعلى ما ذكره من الفر وع لا سبل الى استيعاب الفر وع الفقه حتى ينكس عليه فلم يذكر
 مسئلة كذا وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التمسك على القيود واستدراك التخصيص فان التنكيت يتوجه على
 من أطلق موضع التقيد أو مسمى على خلاف المصنف ونحو ذلك معنى قول المتن (وأقول في أولها الخ) أى
 لتتميز عن مسائل المهر ومجلى أى مع التبرى من دعوى الاعلية غير (قوله فلا رد الخ) تقرير على التيسيد
 بغير (قوله وان كان الخ) الواو والفعال (قوله يقول ذلك) أى ما يأتى من قلت والله أعلم وقوله في استدراك
 التخصيص الخ أى مع أنه ليس من المسائل المزادة كقوله قلت الأصح تحرير ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم معنى
 قول المتن (في أولها قلت وفي آخرها الخ) المراد الأول ولا تخوم معناها العرف فيصدق بما اتصل بالأول
 والآخر بالحقى غير (قوله لا اله الخ) أى لما ذكره غيره في العلم ببناء على أن اسم التفضيل يقتضى
 المشاركة في أصل الفعل (قوله ما يدل) أى لطلب ما فعله المصنف (قوله أورد الخ) في كون هذا
 القدر كافياً للاستدلال تأمل بصرى (قوله وهو الله أعلم الخ) أى قل الله أعلم بما يشاء (قوله وأوردها)
 أى الكامات والأوجه والأقوال المبتدأ خبره أن أقول الخ (قوله ولا ينافيه) أى ما فعله المصنف (قوله)
 عن سورة النصر) أى عن المراد بالنصر والتفخ فيها (قوله الله أعلم الخ) أى عن رضى الله تعالى عنه (وقوله لمن
 قاله) أى خطباً بالإن الله أعلم (وقوله مرة) يظهر أنه طرف لقال الأول (قوله قد تبعتها الخ) مقول عمر قال
 سم قد ضبب الشارح بين قد تبعتها وبين الله أعلم أنه قد ضببته أن قوله ان كلاً على على قد تدر ولا معلقة
 بتيقنا وقوله ان الله أعلم مقفولة (قوله لعين الخ) لعله لعدم المناقاة والمهمل في البخارى (قوله عا سئل
 عنما الخ) أو عن حال نفسه من علم أو جهل ما سئل عنه (قوله وبما يؤيده) أى حسن ما فعله المصنف لا رد قول
 ذلك البعض بصرى (قوله أيضاً) أى علم ما ذكره لا يمتنع نحو الله أكبر وأعلم ونحوه ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعلم
 قوله مردود وهو كلام استعراضي (قوله لقد رد المناقاة الخ) يعنى لتفسير المناقاة بغيره لا تنكيت بذلك
 (قوله وبخوف الخ) عطف على ما قبله الخ فان كان رد المناقاة من الآيات فيجوز تأمل إذا تراخى في جهة
 المعنى وانما هو في إطلاق خصوص المصنف وان كان من لفظ المفسر فلا يصلح الاستدلال به مع أن ارادته بعدة
 من السابق وقد تغتار الثانى و تمنع قوله فلا يصلح الخ اتفاق المفسرين على أن صغى التعجباً أفعله وأفعل
 به بمعنى واحد (قوله كاله الخ) أى هذا التفسير وقوله لقول قتادة الخ متعلق بقوله أى فسر ابن عطية وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد (قوله قد تبعتها) ضبب بينه وبين الله

النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال تلو انعلم أولاً لعل وفراً واية أنه قال لمن قاله مرة قد تبعتها كلاً تعلم ان الله يعلم لتعين حله على أنه فحين جعل
 الجواب به رد بعته الى عدم اخباره عا سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الاغتفاء لله أكبر وأعلم ونحوه ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعلم
 به وبما يؤيده أيضاً فلو لم يسئل عن علمه لعل أن يقول الله ورسوله أعلم ومنع نحو ما أحل الله نظر النقد والمناقاة الخ التعجب شئ صيره كذا
 مردود بان في غاية الاجلال ونحو قول الله أعلم بما يشاء الله غيب العيون والارض بصره وأعلم أى ما بصره وأعلم كقوله ابن عطية وغيره

لعمل فتادة لاحدا يصرن الله ولا يح (٥٦) وتقدر الناحية المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كثي وضعه بذلك اما نفسه

بذلك التفسير أعزاه من قول فتادة (قوله وتقدر الناحية الخ) أول لاحدا على هذا التكلف فقد ذكر
الرضي أن معنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء لا عرفه جعل زيدا خسانا ثم نقل إلى إنشاء التحب
وأعني عن معنى الجعل فجاء استعماله في التحب عن شيء يستعمل كونه يجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلم
وذلك لانه أقصر من اللفظ على ثمرته وهي التحب من الشيء سواء كان محمولا بسبب أو لاى أن قال بل معنى
ما أحسن زيدا أو احسن زيداً لاى حسن خسن زيدا اه (قوله بما يناسبه) خبر لانى أى يقدر بما الخ
(قوله في هذا الكتاب غير قول المتن (من زادة لفظه الخ) أى بدون قلت نهاية
(قوله كظاهر) يقتضى أن الماز يدعى الحرر لفظه طاهر فقط وعبرة المحلى والمخفى اى والنهاية كزادة كثير
وفى عضو طاهر فى قوله فى التيم الا ان يكون يحرم كذا والشين الفاحش فى عضو طاهر اه وهى تقتضى
ان الماز يدقوله فى عضو طاهر لا طاهر فقط وهو الذى يطابق مازاً يتفق نسخته من الحرر فليل نسخه التيم وفى
عليها الشارح مخالفة لنسخ المشهور وعبرة الشيخ غير فى حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع للفظه قوله
وفى عضو طاهر راجع لخوا اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى ابقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همزة أحق ولا
ضرورة الى تفسيرها بالهمزة بصري عبارة الرشيدى قوله مر كزادة كثير وفى عضو طاهر فالاول مثال
لفظة والثانى مثال لخوا وما هنا مر من ان جملة فى عضو طاهر مرادة هو الموافق للواقع كفى الدقائق
ودقوى التحققات الماز لفظه طاهر فقط اه (قوله كالمهمزة فى أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان
هذه الهمزة كمنو مثل لخوا بزادة الباء فى قوله فى البيع حتى خطتوة عبارة الحرر راجحة حطنة سم وفيه
نظر اذ اية التنبيه أوفى من الهمزة بالخول فى تعريف الكلمة ولذا اختلفوا فى الباء هل هى كذا أو بعضها
رجح فى الامتحان الاول ولم يذكر والهمزة فى محل الاختلاف ومقتضى ذلك انما ليست كلمة بل بعضها باتفاق
كما أشار اليه الطوى فى حاشية الامتحان قول المتن (فأعدها) اى الى الزيادة عبارة اى جعلها عمدة فى الاتناء ونحوه
نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله ما وجدته
مبتدأ مؤخر عبارة وانما مخاطب الناظر مهذين دفعا لتوهم انهما قواعن النسخ او من الصنف سهواً نهاية
(قوله لتوقفه الحكم الخ) كان ينبغي أن نحو ذلك ليشمل زادة الباء فى قوله فى البيع حتى خطتة فانها
أفادت البطالان فى الحجتين متطوفاً فى الحجة بمفهوم الاولى سم (قوله وشرا عاقل سبق لثناء أو دعاء الخ) وهو
مخالفاً لما فى قول المصنف ولا تبطل بالذكر والدعاء اذ الظاهر من العطف التثنية لان يقال ان الدعاء فى
ذلك من عطف الخاص على العام ع (قوله لكل قول الخ) اى فى مثل نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
(قوله علم يعرف الخ) هذا تعريف للحدث رواية (قوله وصفه) اى ويقر رواهما قول المتن (المعتمدة)
اى كالمصحين وبقة الكتب الستة نهاية (قوله فى نقله) الضمير راجع للحدث وقوله لاعتناؤه أهله الخ علة
لكونه معتمدة عبارة (قوله بدون غير المعتمدة) حال (قوله وفيه الخ) اى فى الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض
مسائل الفصل) انما قيد بالفصل اشعاراً بأنه انما يقدم فصل الى غيره فى الباب ولو أطلق قبل التقديم من باب أو كتاب لزم
باب أو كتاب الى آخره ان لم يرد ذلك اذ من شأنه فوان المناسبة والاختصار سم قول المتن (واختصار)

(قوله أمج الناظر) وانما مخاطب الناظر مهذين دفعا لتوهم انهما قواعن النسخ او من المصنف سهواً شرح
مر (قوله كالمهمزة فى أحق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كمنو مثل لخوا بزادة الباء
فى قوله فى البيع حتى خطتة وعبرة الحرر راجحة حطنة (قوله فاعدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها
لالتعليل (قوله لتوقفه الحكم الخ) كان ينبغي أن نحو ذلك ليشمل زادة الباء فى قوله فى البيع حتى
خطتة فانها أفادت البطالان فى الحجتين متطوفاً فى الحجة بمفهوم الاولى (قوله مسائل الفصل) انما قيد
بالفصل اشعاراً بأنه انما يقدم فصل الى غيره فى الباب ولو أطلق قبل التقديم من باب أو كتاب لزم
أنه لم يرد ذلك اذ من شأنه فوان المناسبة والاختصار (قوله واختصار) ينبغي جعل أو مانعة عن الإجماع أو
قد يتجتمع النسب والاختصار ووجه حصول الاختصار التقديم ان التقديم قد ينال مع ما تقدم عليه على عامل

او من شاء من خلقه (وما
وجده) اى الناظر فى
هذا المختصر (من زادة
لفظة) اى كلمة كظاهر
وكثير فى قوله فى التيم فى
عضو طاهر يحرم كذا كثير
(ونحوها) كالمهمزة فى
أحق ما يقول العبد فانها
سنة كلمة لا كلمة (ع) لى ماقى
الحرر فاعدها فلا بد منها
اى لا غنى ولا عرض عنها
لطالب العلم لتوقفه
الحكم اى المعنى او ظهوره
عليها (وكذا ما وجدته) فيه
(من الاذكار) جميع ذكر
وهو لغة كل مذكور وشرا
قول سبق لثناء أو دعاء وقد
يستعمل شرعا ايضا لكل
قول يشاب قائله (مخالفاً لما
فى الحرر وغيره من كتب
الفتاوى المعتمدة فى حقه)
اى ذكره وانتهى واصله
لغة صرف منه على يقين
كتعريفه (من) ككتب
الحديث) وهو لغتقد
القديم واصطلاحاً علم يعرف
به احوال الذات رسول الله
صلى الله عليه وسلم قولاً وفعل
وصفة (المعتمدة) فى نقله
لاعتناؤه أهله بلفظوا الفقهاء
انما يعتنون غالباً بعنايه
دون غير المعتمدة فبيحت
على ايشار فعله ان كل احد
يؤثر المعتمد على غيره (وقد
أقدم بعض مسائل الفصل
لنسابة) اى لوقوع النسبة
بين الشئين حتى يكون
بينهما وجه مناسب (أو
اختصار) قبل أحدهما كافى لاستزاهه الآخر انتهى

وروي عن الاستزمام اذ قد توجد مناسبة للاختصار بل قد لا توجد الا مع عدمه وقد يوجد اختصار (هـ) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كوقوع له اول الجرح فانه آخر بحث المكره عن بحث السبب او جب للقول بجمع اقسام المسئلة بجعل واحد (ورعيا) للتقليل كجاري علمه عرف الفقهاء وان قيل انه التكتير أكثر وقد قيل هما في مجامود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قدمت فصلا)

وهو لفظا لحاجز بين الشيتين وهو في الكتب كذلك لفصل بين أجناس المسائل وأنواعها (المناسبة) كفصل كقارن محرمات الاحرام على الاختصار (وأرجو) من الرجاء ضد اليأس فهو تجوز وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كإتياء المال لرجو لله وقارا أي لاختصاص عظمته بجواز احتياج لقربة (ان) عبر بجمع أن المناسب للرجاء اذا اشار الى انه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف

المتقضي للتردد في التمام اللازم للرجو (فهذا المختصر) الحاضر هنا وان تقدم على وضع الخطبة كجهو مبين في أول شرحي للارشاد وتقدمها يدل على ضيعته في مواضع وقد وثقه الحد (ان يكون في معنى الشرح) من شرح كشف (وبين (المعبر) لقيامه باكثر وظائف الشرح من ابدال ألف بغيرها لوهوم وذكر قود المسئلة وبيان

ينبغي جعل اوما اعتنوا لاجع اذ قد يجمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يشارك مع مقدم السبق عامل او خبرا ونحو ذلك فكيفي لهما لو اوجد من ذلك سم (قوله) يمنع الاستزمام (الخ) اقول لو سلم فالجع بينهما في فقدان كلامهما بقصد مخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على احدهما سم (قوله) وذلك اي انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله) وهو (الخ) فبسه استخدام اذ ليس المراد بالرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ او المسائل وغير ذلك مما قرئ في سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل والاختصار كله لبعده وان أمكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجحة عامة سم (قوله) كفصل (الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل الخير في جزاء الصديق فصل القوات والاحصار اهـ وعبارة الغنى كما تفعل في باب الاحصار والقوات فانه اخذ عن الكلام على الجزاء والمحرور قدمه عليه وما فعله المصنف في المنهاج احسن لانه ذكر محرمات الاحرام وآخها الاصطباذ ولا شأن ان فصل الخير في جزاء الصديق مناسبة له لعلقه بالاصطباذ بتقديم القوات عليه غير مناسب كما لا يخفى اهـ (قوله) في غيره اي غير ضد اليأس كروي قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو غير اي عند البصريين وامامنا عند الكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والمناطقة عند الحكمية (قوله) تمام الخوف اي مرتب بتمام حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كروي (قوله) في التمام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف انما عبر بان في التعليق على التمام اللازم للرجو أي كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء الملزوم يقتضي رجاء لازم اشار الى انه في مقام الخوف المتقضي للتردد في الرجاء المستلزم للتردد في أي التمام ووجه بندفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه أنسب اذا ذكر جو تمام المختصر وما ضم اليه الا المختصر فقط كما قال ينبغي ان لا يحل الكتاب تعليقا للمختصر على ماضى الملازمة الاصل انتهى بكري اهـ عش (قوله) وان تقدم (الخ) معلوم انه لم يتقدم كله والافاق ان تم فلا بد من كون الاشارة قلنا في الذهن وان سمع ان يشار بالخارجي سم (قوله) كجهو مبين اي كون المشار اليه الحاضري في الذهن مطلقا (قوله) في أول شرحي للارشاد وما بينه تبع فيه الدواني وقد تعقبه شيخنا عيسى وصفني جواز الامر ونسب وضع المقام في حاشية ثنائ شاء الله تعالى سم (قوله) شرحي للارشاد) كذا في ارباب من النسخ الباء ولا يلزم الجرح ونسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله) الشرح المناسب للشرح (قوله) من ابدال ألف الغري (الخ) في كون الابدال المذكور من ونظرة الشارح نظر الآن برادلا منه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق أن يبدل بصري وقوله من

أخبرنا ونحو ذلك فكيفي لهما لو اوجد من ذلك (قوله) ورذ (الخ) قد يقول هذا القائل ان الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كلف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله يمنع الاستزمام (الخ) اقول لو سلم فالجع بينهما في فقدان كلامهما بقصد مخصوصه اذ لا يفهم من ذلك من الاختصار على احدهما (قوله) وهو في الكتب كذلك (الخ) لا يخفى ان معنى الفصل ليس المراد به فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرئ في سم قول الفصل فسمى الفصل لانه في باب الحديث بقدم داخل الخلاصة (الخ) في باب الباب الوضوء فتعقبه كلامه لعل الخوف في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء باب الحديث ولعله بعيد ولا يبعد انما الخوف في ذلك التسمية ان تلك الجملة مقصورة من غير هاتفتا (قوله) للمناسبة) لم يقل والاختصار كله لبعده وان أمكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجحة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله) في التمام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان الرجو هو المعاق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتأمل بل الرجو أن يكون الخ فتأمل فظهر انه لم يعبر بان في الرجو بل في المعلق عليه المار جو وقوله للرجو أي كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله) وان تقدم (الخ) معلوم انه لم يتقدم كما هو الاقاني ان تم فلا بد من كون الاشارة قلنا في الذهن وان سمع ان يشار بالخارجي سم (قوله) أول شرحي للارشاد) أي في قوله وبعد فهذا المختصر (الخ) وما بينه تبع فيه الدواني وقد تعقبه شيخنا

الذي يبين الاذكار نحو الدليل والتعليل - فلذا لم يقل شرعتم على ذلك بقوله (فاني لا احذف) باعظام الذال اعطى (منه شيئا) بحسب ما عرفت عليه (من الاحكام) التي في نسختي ولم (٥٨) يكن في هذا ذكره ما ينهيه ما حذفته فلا راد عليه شيئا مما اعترض عليه بحذفه من أصله

وجود التنبيه الخ لعل الأولى من تفسيرهما (قوله الخ) أي المحمر والمأخوذ منه (قوله ثم قال الخ) وجه
التعليل أن قوله الخ جمع ما أشترت اليمين النفاثس بقيد ابدال الفو بسوا هو الماخذ كره الشارح سم
(قوله ذلك) أي كون هذا المختص في معنى الشرح المحمر و (قوله بحسب ما عزم الخ) أي بقدر عزمي
لمكاني فلا رد ما حذف سهو الأولى ليس في عزمه وإمكانه كردى (قوله في نسختي) أي النسخة التي عندي فلا
رد ما حذف من الأصل في بعض النسخ كردى (قوله التي في نسختي) لاحاجة اليه بعد قوله بحسب ما عزم الخ ثم هو
توجيه مستقل فلا رد كره ما لو كان أنشأ بصري وقد يقال أنه إلى أن تورب الخطف (قوله فلا رد عليه
شي الخ) أي لأن الخذف أصله أن يكون سهواً أو أماناً لا يكون المحذوف في نسخة وإمالة مأخوذة من نفسه
المذكور كردى (قوله من أسأله) أي من المحمر و (قوله خطابه الخ) أي كلامه النفس الأولى (المتعلق
بفعل الخذف) أي البالغ العاقل فاعلموا بما قبل وجوده وتخييراً بالوجود بعد وجوده بالعبارة (من حيث أنه
مكلف) أي يلزم ما فيه كلفة فتناول أي التبريف الفعل القلي الاعتقادي وغيره والقول بغيره والكف
والمكلف الواحد كلتيه صلى الله عليه وسلم في خصائصه لا أكثر من الواحد والمتعلق بأوجه المتعلق الثلاثة
من الإقتضاء الجازم وغيره الجازم والتخبر بشرح جمع الجوامع للمحلى (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) أي
منفكاً عن صفة الوجود (قوله أي مستأصلاً الخ) بمحتمل أنه أراجع الحال فقط وأن تقدير المصدرية أصل
عدم الخذف أصلاً فكوناً أصلاً منصوباً بالمحذوف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن أن يكون إشارة إلى
اعتبار ما عزم عليه وما في نسخة سم أي وما حذفه لفهمهم من نظيره (قوله أي ضعباً) هو المعنى المجازي
وقوله بجزا عن الساقط أي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول التمام (مع ما) بفتح العين وسكونها معني
(قوله أي آخ الخ) برده إن عامل الظرف مأخوذة من معنى قوله فاني لا أحذف الخ عبارة (قوله بعد
شروى) لعله أراد بالعبارة التراخي والمبالاة لا نسبة التعبد كيبكشعير قوله عرفاً ذمعة لفظاً آخر
متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر ص و المناقاة وقد افعاها بقوله
لاحتمال الخ سم يعني أنما تحصل المناقاة أو ردبالمعنا حقيقة ولا احتمال لارادها لان كلام المختصر
وذلك الجزاء سم لفظاً أو القش وموعة لفظين أو نقشن حقيقة متعجل فتعين أن المراد به التعقب كما أشار
اليه بقوله عرفاً (قوله والتعبر بالتمام) أي في قوله أن تمهذ المختصر المقضى لسبق الشروع (قوله لاحتمال
أنه) أي التقدم الذي هو مدلول السباق والتعبر بالتمام كردى (قوله من حيث اختصاره) أي الكائن من

عيسى وصنف في جواز الامر من وسنوضع المقام في ما شئنا ان شاء الله تعالى ثم كون الاشارة بعبارة
المباح هذه للمعنى الذي هو المناسب قائله **(قوله على ذلك الخ)** وجبه التعليق ان قوله الاتي مع ما شئت
اليعني النفاس يقابل الغريب والموهوم الخ ما ذكره الشارح **(قوله اى مستصلا الخ)** محتمل
راجع للحال فقط وان تقدّر المصدرية أوّل بعدم الحذف فيكون أسلا منصوب بمحذوف **(قوله بالمعنى**
السابق) يمكن ان يكون اشارة الى اعتبار امر من علمه وما في نسخه **(قوله اى ضعيفا)** والمعنى المجازى وهو
يعني الساقط لكن سقوطها بخلافها **(قوله بخلاف الساقط)** المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط
واستعمل هاتين غيرهما في المجازى هاتين غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة قولا لانها ساقط مجازا
لانهم من قبيل الاستعارة **(قوله اوعى من وى فيه)** في هذا الترتيب بحثين بعديين الشرع والادب صور
السبق لاسعالة التكامل على ما لم يوجد والى لان كلام من المحققين وذلك الجواز على اللفظ أو انتمش ومعية
فقطين أو نقشن مسجل لهم الآن بريد بالبعدية التراخي بالعدة التعقيب تامل ولكن لا تسلك مع قوله
مرفا **(قوله ولا يتأخر الخ)** ينظر صورة التناقض وانها قد فاعها بقوله لاحتمال الخ **(قوله من حيث اختصاصه)** قد

والحكم الشرعي خطاب
لله تعالى المتعلق بفعل
المكلف من حيث انه مكلف
بالشيء لغة عند أكثر أئمتنا
ما يصح أن يعلم ويخبر عنه
عده أكثر الاستعمال في
القرآن وغيره وعند آخرين
بالضمان وحقيقته في
الوجود بخلاف المعدم ولم
تختلف الأشاعرة والمعتزلة
في اطلاعه على الموجود وإنما
التراعيد بينهما في شبهة المعلوم
بمعنى شيوه في الخارج وعدم
شيوه فيه فعند الأشاعرة
لا وعند المعتزلة نعم قال
المصنف وغيره وقد افقوا
على أن المحال لا يسمى شيأ
ويحل بسط ذلك كتب
الكلام (أصلا) هي عرفا
للمبالغة في النفي معدوا
أو ملاما وكدة للأخذف
أي مستأصلا أي قاطعا
للعذف من أصله من قواهم
استأصله فقطع من أصله
(ولا) أخذف منه شيأ بالمعنى
السابق (من الخلاف ولو
كان واهبا) أي ضعيفا
جدا مجاز عن الساقط (مع
ما) أي آتى مجمعا ذلك
معها بما أثرت اليه من
الفغاس المتقدمة (وقد)
التحقين (شرعت) بعد
لشورى في ذلك المختصر
كما أفاض السباني أومع شروى
فيه عرفا ولا ينافيه ذلك
السناني والتعبير بالتهام

لاحتفال أهله باعتباره ماني الذهب (في جمع حوزة) أي كالمصغرة لجم تشبهاً بغير الجزء الملقب وهو بعض الشيء (الطيف) بحجمه
جداً (على صورة الشرح) صفة ثانية للجزء (الذائق) جمع ذوق وهي ما خفي أدراكه لا يعبر عنه تأمل (هذا المختصر من حيث اختصاره
لعمارة الحجر واللكل ذائق الكلاب كما أشار السلف لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقتضى التشبه على الحكمة) أي السب

والتحقيق أنها في نحو ومن يؤمن بالحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومنها أنه (في العدول عن عبارة المحرر وفي الحاق الزائد على المحرر بلا غير من (قيد) المسئلة (أو حرف) في الكلام كالمهمزة في أحق (هـ) (أو شرط المسئلة) وهو بالسكون لغة تعليق أمر

حدث الخ لا يقال أنه حدث لا يشمل التنبيه على الحكمة في الحاق قيد أو شرط للمسئلة لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتابين المحرر وأخذ من المحرر رصداً مع إضافة شيء إليه ينبع على حكمة إضافته السمو وصدق على بيان حكمة تلك الأضافات أنه شرح للفقرة تتعاقب باختصار المحرر وقائمه سم (قوله) أي الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله) المتوفر أي المتبقي (فيهما) أي العلم والعمل (قوله) في الكلام قد ذكر ذلك لأن الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة فبإزالة (قوله) وربان من أقسام القيد الخ) ومن أقسامه أيضاً ما يحى به لتقدير محل الخلاف مع عموم الحكم الآن يقال هو قيد للمسئلة التي يحى محل الخلاف وما يحى به للإشارة إلى أوله بقا الحكم في محل الخلاف القيد أو إلى أن هذا القيد يحصل استغراباً بثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كمدان القيد أعم فليست تغني عن الشرط ولتتبع عطف الشرط عليه بأولاً ومتناع عطف الخاص على العام هنا لا نقول جمع بينهما اهتماماً وتنبهاً على الفرق بينهما وعطفه بأو محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسئلة فتبناى الإرادة سم (قوله) مبتدأ أي وقول المصنف أو أكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضروريات خبرهما وفيه من العبد لا يخفى (قوله) وما قد يخفى عطف على المقاصد (قوله) ومنه أي ما قد يخفى (قوله) مرئى أي عطف على الحكمة أو العدول الخ أو الحاق الخ أو قيد الخ أو القيد بالآخر (قوله) المذكور أي من المقائق الناشئة عن الاختصار مرة عبارة الكردى أي من قوله من النقائص المستحاجات إلى هنا أو من قوله ومقصود التنبيه إلى هنا اه (قوله) وهي أي الضرورية (قوله) وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أو قولاً قصور فيه لأن المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه ووصف الضروريات بقوله التي لا بد منها نصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فإنه يقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله) ثم لا لاجل إرادة المعنى الأول (قوله) ما يبدل الكلام الخ متعاقب بلا بد الخ وعمله وفي تقررها وقف لعل الانسجام في المعنى فيحصل خلوها بالماضود اه (قوله) معرفة الخ الباعية متعلقة بمن بدل الكلام (قوله) بذلك أي بأكثر (قوله) في قوله أي التمايز (قوله) في محل الخ) يعني باب الحيز والجوار متعلق بالتنبيه (قوله) وفي محته أي ما قاله الشراح (قوله) وهذا الذي الخ) أي محل العلاقة قبل الغسل وقوله به أي بأكثر (قوله) السابقة أي في شرح أو قول الخ (قوله) بعض المشار إليه أي بقوله ذلك (قوله) أو المراد بالحرف الخ) أي بإطلاق اسم الجزء

يتوهم اشكال قوله من حيث اختصاره بأنه لا يشمل التنبيه على الحكمة في الحاق قيد أو شرط للمسئلة لأن الحاق ذلك بالاختصار فيه ولا اشكال فيه لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتابين جملة المحرر وأعم من أن يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلاً وأخذ من المحرر رصداً مع إضافته شيء إليه ينبع على حكم إضافته إليه وصدق على بيان حكمة تلك الأضافات أنه شرح للفقرة تتعاقب باختصار المحرر وقائمه لكن نذهبهم من ذلك اشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله) وربان من أقسام القيد الخ) أو قولاً قد يقال من أقسامه أيضاً ما يحى به لتقدير محل الخلاف مع عموم الحكم الآن يقال هو قيد للمسئلة التي يحى محل الخلاف وما يحى به للإشارة إلى أوله بقا الحكم في محل الخلاف القيد أو إلى أن هذا القيد يحصل استغراباً بثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كمدان القيد أعم فليست تغني عن الشرط ولتتبع عطف الشرط عليه بأولاً ومتناع عطف الخاص على العام هنا لا نقول جمع بينهما اهتماماً وتنبهاً على الفرق بينهما وعطفه بأو محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسئلة فتبناى الإرادة (قوله) وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أو قولاً قصور فيه لأن المحتاج أعم مما لا مندوحة عنه ووصف الضروريات بقوله التي لا بد منها نصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فإنه

فان انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع أنه لم يذكر في المحرمات ومع ذكر أصله في الطلاق ووجه حسنة التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتيج إليه وفي محته نظر لأن المشار إليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة وهذا الذي أخرجوه به مسئلة مستقلة فنظر ولا يشكك السابقة فلا يصح إخراجها فلو جازها إنما

احتج بذلك عن الحاق الحرف فإنه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف جهة المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجمع ما من النقائص أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

ما قالوه كما أنه متجه على جر نحو (وعلى الله) لا غير (الكرم) بالنون قبل السؤال أو مطلقا ومن ثم فسر به الله الذى عظمته جميع خلقه فلا يسبهم وتفسيره بالعنوا أو العلى بعد (اعتمادى) بان يقدرنى على الشروع فانه لا يرد من اعتدله فى هذا الكلازى سبق ايدان يسبق وضع الخطبة (والله) لا لا غيره (نقوى) من فوض امره اليه اذ ارده رضاه عمله واعتقاد المسكاه (واستنادى) فى ذلك وغيره فانه لا يحب من استند اليه والاعتقاد والاستناد يصح ان يدعى ترادفهما وان الاعتقاد أحسن ولما مر جازءه بآية سؤله قد وقع عطلوه فقال (واسأله النفع) أى بنألفه بنفعه صالحه (لى) فى الآخرة (والامول الاعلى) نفعها (ولسائر المسلمين) أى باتهم أو جمعهم من السور أو سور انبأ بان يلهمهم الاعتناء به ولو مجرد كتابة

ونقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لانه السبغ به (يرضونه) عنى وعن أجبائى بالتشديد والهمز أى من يحبوني وأحبهم وان لم يأذن منهم لانه يبنى أن يحب الله كل من أنصف بكل سابقا ولاحقا (وجمع المؤمنين) فيه تكرار الدعاء البعض الذى هو منهم والاسلام والامان طالع فيما بينهما من التسبب الكلام

على السكل (قوله ولو بالمعنى اللغوي) وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثيرا (قوله) كأنه متجه على جر نحو (لا يخفى ان مرجحوه الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام السراح فالتصدير بغيره المرجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له الا بمرحوب الاعتراض سم وقد عني المحصر بقصد تشديد الاذهان (قوله لا غيره) أشار به وبقوله لا لا غير الى أن تصدير الجبار والمجرور فى الموضوعين لقاعدة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكرم) الخ هذا الكلام وان كان صوره متخبرا فإرادته هنا التصريح على الله والاتجاه اليه ونحو ذلك فان الجملة خبرية مبتدأ كراغراض غير افادته عنونها الذى هو فائدة الخبرية ماية التى هو العلم بضمونها (قوله بالانوال) أى العلة (قوله أو مطلقا) أى بالنحو الوضعية عبارة عن نفلان هامش نسخة من شرح الصميرى اختلفوا فى معنى انكرى على أقوال أحسنهما قوله الغزالي فى المقصد الاثنى ان الكرم هو الذى اذا قدر عفاوا واذا وعدوا فى معنى انكرى على أقوال أحسنهما قوله الغزالي فى المقصد الاثنى ان الكرم رفعت حاجته لا غير لا يرضى وإن جافاه عاصموا مستغنى ولا يفسح من لذهه ولا ينجى ويغنيه عن الوسائل والشغفان بجمعهم لا ذلك لا بالكيفية فهو الكرم المطلق انتهى (قوله ومن ثم) أى لاجل إرادته هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على انعامه كما أقدرنى على ابتدائه بما أقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة جواز أن اذهر ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع خزائن المراميع الشرع فى هذا المختصر أى بعد ان انتهى اه سم عبارة المعنى فى جمع أمور ومنها تمام هذا المختصر بان يقدرنى الخ (قوله كذا لى سبق) لعله إرادته ما مر أنفا عن سم عن الشهاب عبارة (قوله من فوض الخ) عبارة المعنى أى بقرينة على انعام هذا الكتاب (قوله) الله تعالى والبراءة من الحلول والقوة الاله اه (قوله فى ذلك) أى فى أن يقدرنى على انعام هذا الكتاب (قوله) ولما مر الخ فسر مراد السؤال بقدره كفى قالوا سأل الخ جمع اه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعنى ليس من دأب العقلاء فأجاب بذلك بكبرى اه عرش (قوله وان الاعتداد الخ) أى أن الاعتقاد أقوى من الاستناد سم (قوله بآية الخ) صلاز جازءه (قوله فى الآخرة) الاولى التعميم عبارة المعنى (ه) أى المختصر فى الدنيا والآخرة بنألفه اه (قوله ونقل) أى الى البلاد المحلى (قوله يستلزم نفعه) عبارة غيره يستتبع نفعه أيضا اه (قوله أى من يحبوني الخ) جملة على المعنيين يؤيد ان كلامهما يلىق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشتراك عندا طلاقة مظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وجه على المعنى الاول فقط وجهه بان الاعتناء بالمحبوب أقوى ويتوجه عليه ان هذا التماثل ظهر لو أنى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلاقرينة تخصص أحدهما فالوجه التعميم سم على حجج وشكدي وقوله على المعنى الاول صوابه الثانى بقرينة ما بعده وان المحلى والنهاية والمعنى جلا على الثانى فقلوا لجمع حبب أى من أحبهم اه (قوله لبعض الخ) المراد به جملة مدلول ما عني ومدلول أحبابى (قوله والاسلام الخ) عبارة النهاية واذ تعرض الصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الإيمان

بقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الاصل فى الصفة (قوله) كأنه متجه على جر نحو (لا يخفى ان مرجحوه الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام السراح فالتصدير بغيره المرجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له الا بمرحوب الاعتراض سم وقد عني المحصر بقصد تشديد الاذهان (قوله لا غيره) أشار به وبقوله لا لا غير الى أن تصدير الجبار والمجرور فى الموضوعين لقاعدة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكرم) الخ هذا الكلام وان كان صوره متخبرا فإرادته هنا التصريح على الله والاتجاه اليه ونحو ذلك فان الجملة خبرية مبتدأ كراغراض غير افادته عنونها الذى هو فائدة الخبرية ماية التى هو العلم بضمونها (قوله بالانوال) أى العلة (قوله أو مطلقا) أى بالنحو الوضعية عبارة عن نفلان هامش نسخة من شرح الصميرى اختلفوا فى معنى انكرى على أقوال أحسنهما قوله الغزالي فى المقصد الاثنى ان الكرم هو الذى اذا قدر عفاوا واذا وعدوا فى معنى انكرى على أقوال أحسنهما قوله الغزالي فى المقصد الاثنى ان الكرم رفعت حاجته لا غير لا يرضى وإن جافاه عاصموا مستغنى ولا يفسح من لذهه ولا ينجى ويغنيه عن الوسائل والشغفان بجمعهم لا ذلك لا بالكيفية فهو الكرم المطلق انتهى (قوله ومن ثم) أى لاجل إرادته هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على انعامه كما أقدرنى على ابتدائه بما أقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة جواز أن اذهر ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع خزائن المراميع الشرع فى هذا المختصر أى بعد ان انتهى اه سم عبارة المعنى فى جمع أمور ومنها تمام هذا المختصر بان يقدرنى الخ (قوله كذا لى سبق) لعله إرادته ما مر أنفا عن سم عن الشهاب عبارة (قوله من فوض الخ) عبارة المعنى أى بقرينة على انعام هذا الكتاب (قوله) الله تعالى والبراءة من الحلول والقوة الاله اه (قوله فى ذلك) أى فى أن يقدرنى على انعام هذا الكتاب (قوله) ولما مر الخ فسر مراد السؤال بقدره كفى قالوا سأل الخ جمع اه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعنى ليس من دأب العقلاء فأجاب بذلك بكبرى اه عرش (قوله وان الاعتداد الخ) أى أن الاعتقاد أقوى من الاستناد سم (قوله بآية الخ) صلاز جازءه (قوله فى الآخرة) الاولى التعميم عبارة المعنى (ه) أى المختصر فى الدنيا والآخرة بنألفه اه (قوله ونقل) أى الى البلاد المحلى (قوله يستلزم نفعه) عبارة غيره يستتبع نفعه أيضا اه (قوله أى من يحبوني الخ) جملة على المعنيين يؤيد ان كلامهما يلىق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشتراك عندا طلاقة مظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وجه على المعنى الاول فقط وجهه بان الاعتناء بالمحبوب أقوى ويتوجه عليه ان هذا التماثل ظهر لو أنى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلاقرينة تخصص أحدهما

والاسلام فلنذكرهما فالايمان تصديق القلب بما علم ضرره ونجى الرسول به من عند الله كالترديد
والنبوة والبعث والجزا وما افترض الصلوات والنفس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به ادعائه
وقبوله وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج الى ان الايمان مجموع ثلاثة امور واعتقاد الحق
والانقرار به والعمل بعقائمه فمن أجل الاعتقاد وحده فهو منافق ومن أجل الانقرار فهو كافر ومن أجل
بالعمل فهو فاسق وقالوا كافر عند الخوارج ونارح عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وبذلك على
انه التصديق ونحوه اضافة الايمان الى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا
لا اطلاع لنا عليه يجعله الشارع ممنوطا بالنطق بالشهادتين من القادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط
لاجراء أحكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث المأثمة وغيره ما غير داخل في معنى الايمان أو
خرجه من داخل في معناه قولان ذهب جمهور المحققين الى أولهما وعليه من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه مع
تمكنه من الانقرار فهو مؤمن عند الله وهذا أوفق بالاعتقاد والعرف وذهب كثير من الفقهاء الى ثانيهما أما العالج
عن النطق بهما فخرس أو سكتة أو اختراصة منه قبل التمكن منه فإنه يصح ايمانه وأما الاسلام فهو أعم بال
الجوارح من الطاعات كالنطق بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة في
انحر وجع عهده التكليف بالاسلام الامع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتقاد بالعبادات
فلا ينطق الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفل عنه كن أخيرته المنسبة قبل اتساع عتق النطق هذا
بالنظر لما عند الله أما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فمن أقر بهما آخر ينال أحكام
الاسلام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر الا بظهور أمارات التكذيب كالمسحود واختيار الشمس أو الاستخفاف
ببني أو بالخصف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله أعلم اه قال الرشدي قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو
مستبعد اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يتنع فلا يرد عليه أو طالب اه (قوله) ما صدق
خلاف النهاية كاسم ووافقا للمعنى حيث قال بعدد كراخلاف ما تصدق بالجملة فلا يصح ايمان بغير اسلام ولا
اسلام بغير ايمان فكل منهما شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه (قوله) اذا لوجدا (الخ)
هذا لا يثبت المدعى الا يلزم منه الاتحاد ماصدا فالحواز أن يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا
للاخر فختلف الماصدق انما صدق ما ذلك البعض حزمته غير ماصدق ما هو شرط فيه لم ينحوله في أحدهما
ونحو جمعه من الآخر وفيه نظر ظاهر اذ من المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا الاتحاد المعتبرات ولا مدخل
لشرطية الشرطية بقوله فختلاف الخ في غير المنع وقوله اذ ماصدق الخ لا يثبت كاهو ظاهر

(كتاب الطهارة)

(قوله) على وسائل أربعة لعل مراده بالوسائل الأربع عتقها أخذ من كلامه في شرح الارشاد للماء والتخاسات
والاجتهاد والاولى وبالمقاصد الوضوء والغسل والتميم وإزالة النجاسة وتوحيدها عن الوسائل التراب
كالياء والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وأقردها بترجم بالنسبة لالة النجاسة الا أن راد
بباب النجاسة بيان النجاسة اذا توارزها فيكون قد ترجم لالة انتهى سم أقول قوله فهل عدا لجدت قال
لما كان التراب غير واقع بل هو مبعث بعده فيما هو واقع والطهارة قلالم تتوقف على الحدث دائما بل قد

فالوجه التعميم (قوله) اذا لوجدا (الخ) هذا لا يثبت المدعى الا يلزم منه الاتحاد ماصدقا فالحواز أن يكون بعض
المعتبرات جزءا من أحدهما وشرطا لالاخر فختلف الماصدق انما صدق ما ذلك البعض حزمته غير ماصدق
ما هو شرط فيه لم ينحوله في أحدهما ونحو وجهه من الآخر

(كتاب الطهارة)

(قوله) على وسائل أربعة لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة
الياء والنجاسات والاجتهاد والاولى انتهى وبالمقاصد الوضوء والغسل والتميم وإزالة النجاسة وتوحيدها فها لعد
من الوسائل والمقدمات التراب كالياء والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وأقردها بترجم

والحق أنهم ما اتخذنا
ما صدقا ولا يوجد شرعا
مؤمن غير مسلم ولا عكسه
ومن آمن بقلبه وترك النطق
باسمائه مع قدرته عليه نقل
المصنف الاجماع على تخليده
في النار لكن اعترض بان
كثير من بل المحققين على
خلافه فختلفان مفهوم ما ذ
مفهوم الاسلام الاستسلام
والانقياد ومفهوم الايمان
التصديق الجازم بكل ما علم
بحجته صلى الله عليه وسلم به
بالضرورة اجالا في الاجاني
وتفصيلا في التفصيلي هذا
(كتاب أحكام الطهارة)

المشتملة على وسائل أربعة
ومقاصد كذلك

فوجد بلاسبق حدث كالمولد فانه ليس محذورا وان كان في حكم موع ذلك يظهر ولبه اذا اراد الطواف به لم
يعدوا الحديث من الوسائل التي من شأنها ان لا تنفلك عرش والمشهور ان الوسائل الحقيقة المأهولة والتراب
والجزر والاباغ بجري **(قوله وأفردها)** أي المقاصد **(قوله بتراجم)** بكسر الجيم بجري **(قوله بطول الخ)**
علة الاستئناس بقوله فرفاخ الخ لمناقبه **(قوله والكتاب كالكتاب والكتابة)** فليكتب ثلاثة مصادر أحدها
يجرد من الزيادة والثاني مزيج عرف والثالث جبرين والاخير ان مشتقان من الاول لان المصدر لا يزيد
يشق من المجرّد كما سرح به السعد وحمل قولهم المصدر لا يشق من المصدر اذا كانا جبرين أو مزجيين **(قوله)**
الضم والجمع ومنعه قولهم تكتب بنو فلان اذا اجتمعوا وكتب اذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات
والحرروف وعطف الجمع من عطف الاعمال لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينما
عوم وخصوص مطلق وقيل من عطف المراف على انه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شجننا **(قوله)**
واصطلاحا) أي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغيره من مقابل الغوى في الكتاب بقوله واصطلاحا في الطهارة
بقوله وشرعنا على ماهو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما يتلى معناها من الشارع وان ما لم يتلق
من الشارع يسمى اصطلاحا وان كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله في معنى ولم يتلقوا
التمسية بهم من كلام الشارع ثم قد يعبرون عن افتاد الفقهاء بقولهم شرعنا لهم حلة الشرع عرش
وبجري **(قوله لجلسه الخ)** أي لهذا الجلسة على حذف للضاف لان التحقيق ان التراجيم استاءه الالفاظ
المخصوصة باعتبار دلالاتها على المعاني المخصوصة عرش وشجننا بجري **(قوله فهو اما بان الخ)** يعني ان نقل
كتاب من المعنى الغوى الى الاصطلاح اما ابتداء بان ينقل من مطلق الضم الى الضم المخصوص أي ضم حلة
مختص من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أي الضموم أو بمعنى اسم الفاعل أي الجامع وبه
يندفع ما في البصري وسم **(قوله اما بمعنى اللام)** أي على غير الثاني وقوله أو ببيان أي على الثاني كذا في
شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيان في تخصيص معنى اللام بغير الثاني فنظر سم أقول المراد
بالبيان هنا إضافة الاعم الى الاخص كروم الاحد ولو قال للبيان لكن أول اذ البيان المعروف في النحو
يشترط فيه أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كما تم في النسخة ولا يخفى ان البيان
بالمعنى المتقدم تجري في الثالث أيضا **(قوله فان جعلت)** أي هذه الالفاظ الثلاثة في تصريف كل منها **(قوله)**
غالبا) قد يقال بحث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة تدغيا بل لا يتأمل بصري أقول ولا يلزم من اجتماع
الثلاثة في وصف كل منها ان يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من أبوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكرنا
هو ظاهر **(قوله بالفتح الخ)** وأما بالضم فاسم لبقية الماء من قاسم الغزى أي ما فضل من ماء طهرته في نحو
الاروق في نحو بنو قتل البرماوى عن شخوع عن القشني انهم بالكسر اسم المضاف الى الماء من نحو سدر
شجننا **(قوله لغة الخ)** عبارة عن لغتنا في كلام الشارع قد تكرر طغف ومبتدأ والا

وأفردها بتراجم دون تلك
الاختصاص بطول مباحثها
فرباين المقصود بالذات
وبغيره والكتاب كالكتاب
والكتابة لغة الضم والجمع
واصطلاحا اسم لجلسة مختصة
من العلم فهو اما بان على
مصدرية أو بمعنى اسم
المفعول أو الفاعل بالإضافة
اما بمعنى اللام أو ببيان
ويعبر عن تلك الحلة بالباب
وبالفصل فان جعلت كان
الاول للمشتعلة على
الاخير من والثاني للمشتعلة
على الثالث وهو "مشتعلة"
على مسائل غالباً في السك
والطهارة بالفتح مصدر طهر
بفتح هاءه أقصع من ضمها
يظهر ضمها فيهما أو ما
ظهر بمعنى اغتسل فثالث
الهائفة الخواص من
الدين ولو معنوا

بالنسبة لازالة النجاسات لان رديان النجاسة اذا اواز له يكون قد ترجم لازالة **(قوله فهو اما بان على)**
مصدرية) ان كان المراد المعنى الاصطلاحى فانه لا يتأى فيه المصدر بل ان الجمله من العلم ليست بمعنى
مصدر وإنما ذكرنا بما يناسب المعنى الغوى **(قوله أو بمعنى اسم المفعول)** قال في شرح العباب أي المكتوب
وقوله أو الفاعل قال في شرح العباب أي الجامع للطهارة انتهى **(قوله والاضافة الخ)** عبارة عن العباب
والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيان ما تنسب يتأمل هل وجد شرط البيان في تخصيص معنى
اللام بغير الثاني فنظر **(قوله أو ببيان)** أن رديا بالاضافة كتاب الى أحكام الذي قدره توقفت البيانية
على اتحاد المراد بكتاب وأحكام بان راد بكتاب المسائل بمعنى الاحكام وبالأحكام المسائل واللام تصح البيانية
وان رديا بالاضافة الى الطهارة توقفت البيانية على ان راد بالطهارة فما راد بكتاب لكن ذلك لا يفسرها
الاتي قال في تصح البيانية ولا يخفى ان كونها بمعنى اللام مبنى على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف اليه هذا
كل مع قطع النظر عما قيل ان شرط البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه

كالعيب وشرا لهواضعان
حقيقى وهوز والامنع
الناتج عن الحدث والنجس
ومجازى من اطلاق
اسم السبب على السبب
وهو الفعل الموضوع
للافة ذلك أو بعض آثاره
كالتيم بهذا الوضع عرفها
المصنف بانها رفع حدث
أو الة النجس أو باقي معانيها
كالتيم وطهر السلس أو على
صورتها كالغسل الثانية
والطهر المندوب وفيه أعني
التعيز بالمعنى والصورة
أشاره لقول ابن الرفعة انها
في هذين من مجاز التشبيه
الان يجاب عنه بعبارة
انها فيها حقيقة عرفية كما
صرحوا به في التيم وبدوا
بالطهارة لطهر الحاكم وغيره
مفتاح الصلاة الطهورة بما
بعدها على الوضع البدع
الائى لامر من الاول الخبر
المشهور بنى الاسلام على
نجس وأسقطوا الكلام
على الشهادتين لانه أفرد
بغيره وروايت تقديم
الصوم على الحج لانه فوري
ومتكرر وأثر من يلزمه
أكثر والائى أن الغرض
من البعثة انتظام أمر
المعاش والمعاد

فيحتاج الى جعل قوله مصدر الخ لا لاخر **(قوله كالعيب)** من الحق والحد وغيرهما شجنا **(قوله زوال)**
المنع الخ كرم الصلاة ع ش عبارة لا قناع أحسن ما قبل فيه أى تفسيرها شرعا أو ارتفاع المنع الترتيب على
الحدث والنجس يدخل في غسل النجس والمجنون لتخلل الحليله ما كان الامتناع من الوطء فذل العوكذا يقال
غسل الميت فانه زوال المنع من الصلاة **(قوله والنجس)** الواو بمعنى أو **(قوله ومجازى)** أى باعتبار
الاصل ثم صراحة عرفية بشرى سابق كلامه ولا حقه فيوافق حيث ذكرنا في كلام غير من انه معنى حقيقى
شرعى كالذلول ويندفع اعتراض سم والبصرى **(قوله وهو)** أى المجازى والسبب **(قوله لا فائدة ذلك)** أى
الزوال **(قوله كالتيم)** فانه يقيد جواز الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء
صاحب الضرورة لكونه يبيع باحة مخصوصة بالنسبة لغرض ونوافل والاستحباب بالجر لكونه يبيع باحة
مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعلة **(قوله بهذا الوضع)** أى المجازى **(قوله عرفها المصنف)** أى في مجموع عمد دخلا
فيها الاغسال المسنونة نحو هاهن **(قوله بانها رفع حدث الخ)** قد يقال في صحة جعل التعريف على المعرفة
نظر سوا راء بدلا لوضع مثل المعنى المصدرى أو للحصول بالمصدر اللهم الا أن يؤول الرفع بالرفع بصرى عبارة
عش عن سم على شرح البهجة فصها هذا التعريف صريح فى أن الرفع والازالة هما نفس نحو الرفع وضوء الغسل
وصب الماء على الثوب لكن قد توقفان وضوء مشا هو نفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه
فليتأمل **(قوله أومافى معناها الخ)** قال ابن الرفعة تحقيق قول القاضى حسين انما رفع الحدث وزالة
النجس لان الشرع ورد باستعمالها الا انها مطلق جلة الشرع على وضوء المجدد والاغسال المسنونة
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لثبتهما بالرفع مع افتقارهما الى النسبة فاطلاقهم على التيم طهارة مجاز أيضا كما
سموا التراب وضوء انتهى ابن شبة اه بصرى ويأتى في الشارح الجواب عنه **(قوله كالتيم)** هذا فى معنى
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذا فى معنى إزالة النجس وفى معناها أيضا الاستحباب بالجر كانه عليه شجنا
وطهارة المستحاضة كفى المعنى واللباب و انقلاب الجرحا كفى عش **(قوله كالغسل الثانية)** فى وضوء الخ
عبارة شجنا الذى على صور رفع الحدث بالندوب وضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة طهارة
الحدث والذى على صور إزالة النجس الغسل الثانية والثالثة غسلات النجاسة اه فقول الشارح والطور
الندوب شامل لغسلات النجاسة كفى المعنى أيضا **(قوله فى هذين)** أى ما فى معناها وما على صورتهما **(قوله)**
من مجاز التشبيه أى فلم ردا المصنف انهما اشار كهمافى الحقيقة من أفراد الطهارة شرعا وهذا جواب
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف **(قوله الا أن يجاب الخ)** جواب عنه بالتسليم **(قوله بعبارة)**
أى قول ابن الرفعة **(قوله انها فيها حقيقة عرفية الخ)** تأمل ما فيه من المناقاة لماسبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه **(قوله فى التيم)** أى ما فى معناها **(قوله لطهر الحاكم وغيره الخ)** أى
مع افتقارهم الى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المحجوف عنهما فى الكلام بالصلاة كما
سميت ولو كونها أعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانها أفضل عبادات البدن بعد الاعان نهاية
(قوله انظر المشهور بنى الاسلام على خس) تنبه كفى النهاية بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فاعلم
الصلاة وآية التاء كما هو صوم رمضان ووج البيت اه **(قوله بعلم)** أى علم التوحيد **(قوله متكرر)** أى فى كل
عام نهاية **(قوله والثانى الخ)** ولم يتعرض فى هذه الحكمة للفرق لعل لكونها علم مستقلا ولجعلها من
المعاملات والمناكحة والجنابات عش **(قوله انتظام أمر المعاش والمعاد)** بختلان المصدر واسم الزمان
والافلاذ من تقدروا آخر انتهى **(قوله وهو زوال المنع)** لا يشمل نحو طهارة الخثرة لقوله عن الحدث الخ
بشبهه علم شمول بعض التعاريف الذى ذكره فى هذا المقام لنحو طهارة الخثرة بالخلل والجلد بالاندياغ
لا يقتضى تخصص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك شائعا على ما فى الترجمة لجواز ان يكون ذلك التعريف
لبعض معاني الطهارة وأقوالها مع عموم ما فى الترجمة **(قوله ومجازى الخ)** قد يمنع وبدى انه حقيقة
عرفية **(قوله وأثبت انهما فى مباحة قسمة عرفية)** انظر هذام الحرم فى أصل هذا المعنى بانه مجازى **(قوله)**

ابن قاسم على البهجة أقول الأقرب الثاني عَشْر (قوله بكال القوي النطقية الخ) المراد بها القوى البراكعة وجه كون العبادات مكمله لها ان التلبس بها متوجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومن بدأ استعدادها للاستفاض من المبدأ الفاضل باضاهاهو سبب للسعادة الابدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصرى عبارة عَشْر قوله النطقية أى الادراكية سم على حج وقال هاشم شرح البهجة أى العقلية اه ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكال افعالها تزيل نقصان كونها وانما تقيد اعتبارها والاعتداد بها فيه نظر ولا مانع من ارادة الامرين انتهى انتهى (قوله التفرغ عن الجنابات) الاولى ومكملها معرفة أحكام الجنابات ليعلم الجنابة المحمودة شرعا كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعا كالجنابة على مسلم لما فيه دفعها عنها فلي تأمل بصرى (قوله وقدمت الاولى) أى العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى اهتماما بالامر والدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو الباري سبحانه وتعالى عَشْر وقال الرشيدى أى كمال القوى النطقية متخفا لما فى حاشية شخنا اه (قوله لانه الاصل فى آلتها) أى وغيره كالتراب والجارح الاستعانة به ليعمل معنى (قوله هذا الكتاب) أى كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب) أى المنهاج (قوله بآية) وقوله دليله الخ أى الكتاب ويحمل المله (قوله اذ كان الخ) أى الدليل على ان الدلول المذكور واجبالا فى الترجمة فالدلول الاجالى متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها أكثر الخ) فيه قابل الاصل كإلى المغنى تنطبق على أكثر مسائل الباب (قوله أكثر المسائل) ينافى قوله قاعدة كية (قوله لم يراع ذلك) اى افتتاح الباب بدليله (قوله اختصارا) على لعدم مراعاة المصنف باسلك الحرور تبع الامام المذهب (قوله مستمرا) اى لا منقطع كما يروى من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كيشعر به ضمير العظمة سم (قوله اى الجرم المهود) هو الاقرب كثر اه سم (قوله والسحاب) عبارة المغنى وهل المراد بالسما على اى الاية الجرم المهود والسحاب ولان حكمهما المصنف فى دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل من كل منهما ما انتهت الظاهران يحصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وابطال الثانى ووجه الى الاول بحسب الحقيقة نعم لوجه بالانزال الاول والثانى يدل الاستدعاء والانتهاه لكن اولى بصرى (قوله فيه عموم) قد يشكك العموم بنسب بعض الماء الطهور من الارض الا ان ثبت ان اصل كل ماء ينبع من الارض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) اى نزول هذه الآية (قوله وبهذا) اى قوله وانه الاصل فى النهاية والمغنى (قوله وهذا) صلب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه) اى من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء نهاية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء فى الآية (قوله لا امتنان) بالنسب يتأمل فى المانع من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه سم على حج اه عَشْر وقد يقال لا كبير موقع له من ثم قال بعضهم المراد فى كمال الامتنان بحجى (قوله ونم اى من اجل افادته الظاهرية (قوله والالزم التأكيده الخ) أى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لم يكن التاكيد لان الطهارة مستفاد من لفظ

النطقية) أى الادراكية (قوله لا كونهم بدليله الخ) على ان الدلول المذكور واجبالا فى الترجمة فالمدلول الاجالى متقدم على الدليل (قوله مستمرا) أى لا منقطع كما يروى من الماضى (قوله عن عظمتنا) أى كيشعر به ضمير العظمة (قوله المهود) هو الاقرب كثر (قوله الانتهاه) قد يبادر انتهاه الانزال وفيه ان الانزال لم ينشأ بالسحاب بل جاوزته الى الارض الا ان براد انتهاه محله واستقراره العلوى (قوله فيه عموم الخ) قد يشكك العموم ان المعنى حيثئذ انزلنا من السماء كل ماء طهور مع ان بعض الماء الطهور ينبع من الارض الا ان ثبت ان أصل كل مانع من الارض من السماء فلي تأمل (قوله للامتنان) صلب بينه وبين قوله وبهذا الخ (قوله لا امتنان بالنسب الخ) فيه نظر اذ على تقدير ان الطهارة يتم تستد الامن قوله طهور والالزم الامتنان بالنسب على انه قد ينظر فى انه لا امتنان بالنسب على الاطلاق (قوله والالزم التأكيده) قد تنزع زوم

بكال القوى النطقية ومكملها العبادات والشهوية ومكملها اغذاء ونحوه المعاللات ووطء ونحوه المناكحات والغضبية ومكملها التفرغ عن الجنابات وقدمت الاولى لشرفها ثم التالى لانهادونها فى الحاشية ثم لاربعة اقله وتوحيها بالنسبة لما قبلها وانما نسخها اكثر بالعتق تصاولا بدران مقدمات الطهارة بالما لانه الاصل فى آلتها افترض هذا الكتاب بآية لعدم تركتها على جميع الكتاب لان كونها دليله لان من شأنه التاخر عن المدلول على انه اذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها أكثر المسائل كنهان قدم ولم يراع ذلك فى غير هوان راعاه اصله كالشافعى رضى الله عنه اختصارا (قال الله تعالى وانزلنا) أى انزالا مستمرا باهرا للعقول ناشئا عن عظمتنا (من السماء) أى الجرم المهود ان اريد الاستدعاء أو السحاب ان اريد الانتهاه (ماء) فيه عموم من حيثها للامتنان وبهذا استفيد منه انه طاهر اذ لا امتنان بالنسب فنم كان (طهورا) معناه مطهور لغیر موالزم التأكيده والتأسيس خبر منه

ويدل على ذلك أيضاً بطوره كونه وانه الاصل في فعله وانما يصعد والبالغة بان يدل على (٦٥) زيادة معنى فاعل مع مساواته تعبداً

كضرباً أو زماً كصبر
ولأنه كصبر لما
يتعبر به وهذا الاشتراك
مع كون الاصل ما ذكرنا دفع
الاستدلال به بطوره
الاستدلال نظراً الى افادته
المبالغة على أن فيما افادته
تكراراً أيضاً لرفع ما يحدث
أجزاء العضو الواحد بغيره
عليه أما المضموم فمقتض
بالصبر وقيل يأتي بمعنى
المطهر لغيره أو مضافاً لخصائص
الطهارة بالماء الذي أشارت
إليه الآية ولا بد من إظهار
لأنه قد وصف بالصفات
الدينية العبدية ولما فيه من
الزينة والطاقة التي لا توجد
في غيره ومن ثم قيل لا لونه
وهذا الاختصاص ينفع
منهم القياس عليه
لأنهم ملأه نقباً بشرط
رفع الحدث (اجماعاً
واعترض وهو هنا أمر
اعتباري قائم بالأعضاء منع
ممنوع الصلاة حيث لا
مخصص والمنع المترتب على
ذلك كون التيمم بهذا
لا يرد له رفع خاص بالنسبة
لفرض واحد وكلامنا في
الرفع العلم وهذا خاص
بالماء وهو ما أصغر ووافقه
الوضو عما أكبر ووافقه
الفعل وقد يقسم هذا انظروا
الى تفاوت ما يحرم به الى
متوسط وهو ماء الخبيث
والنفس أكبر وهو ما
أما يحرم بهما أكثر
(و) رفع (النفس)

الماء الى ما سخر خلاف ما لو ادعى المطهر فلا يكون تأكيدها بل تأسيساً أي مفيداً للمعنى بل يفيد ما قبله عـش
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظر سم (قوله ذلك) أي لكون الماء مطهر لغيره به سند دفع ما مر عن سم أن فاعله ان
صنيعه رجوع الإشارة لكون طهور رافى الآية بمعنى مطهر لغيره به سند دفع ما مر عن سم أن فاعله ان
الآيات يفسر بعضها بعضاً (قوله أيضاً) أي كقوله تعالى طهور را (قوله وانه الخ) عطف على ليطهر كونه
والضيم لكون طهور رافى الآية بمعنى مطهر لغيره (قوله ولا الخ) قضيت هذا من غير المعنى المراد ماني
الآية الذي قال فيه انه الاصل في فعله وليس كذلك عبارة عمدة نقل النو وي عن ابن مالك ان فعله لا قد
يكون المبالغة وهي ان يدل على زيادة الخ وقد يكون اسم المبالغة فعله الشيء البر ولما يتبر به فيجوز أن
يكون الطهور ومن الاول وان يكون من الثاني انتهى واعلم انه قد أنكر جماعة من الخفية لأنه على التعاطف
وقالوا لا يدل على معنى البالغة في وصف فاعله أقول كماله حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم
جعلت في الأرض مسجداً وطهوراً فان الطهور هنا لولم يكن معنى المطهر لم يستقيم لقوات ما خصته به الأمة
بحري (قوله الاستدلال به) أي بقوله تعالى طهور را (قوله فيما قلناه) أي في كون طهور بمعنى المطهر لغيره
تكراراً أي مبالغة (قوله أيضاً) أي بمعنى المبالغة (قوله أما المضموم) أي لفظ طهور بضم الفاء (قوله
واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أي على ذلك الاختصاص (قوله لانه) أي
الشراب قد وصف أي في الآية بآلى صفات الماء أي به كونه مطهر لغيره (قوله وأما سم) أي من الزينة
الخ ونقل عن الأعيان ما منه والذي يجره وجهه معقول لان التعبد لا يصر له الاعتدال بغيره ابداء
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وهذا الاختصاص) أي الذي أشارت إليه الآية (قوله لانه) أي
قالا لا كونه المدعى معطوف على قوله لما فيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل انه معطوف على هذا أي ينفع منهم
القياس عليه بهذا الاختصاص لا لكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور اه وهو الظاهر للتعين لكن
فيه زكوة ولو قال واقع بذلك أن منهم القياس عليه لهذا الاختصاص لانهم ما كان ظاهراً (قوله
القياس) أي قياس غير الماء كالتعبد عليه أي الماء (قوله لانه) أي أي مفهومه ليس بحجة لقول جمع
المجوع المفاهيم أي مخالفة الآية للقبحة اه قال البناني المراد بالقبحة الاسم الجامد الشامل للفعل
الشخصي واسم الجنس فهو مغاير للقبحة الشخصية مغايرة العلم الخاص لشبهه له العلم عند الحاجة الشامل لأنواعه
الثلاثة الاسم والكنية واللقب اه (قوله واعترض) أي بأنه حكى عن أبي حنيفة ولا وراي وسيفان
جواز الوضوء بالتعبد كرى (قوله وهو هنا الخ) احتج به عما سبق في أسباب الحدث فانهم بمعنى آخر
سابق بيانه ان شاء الله تعالى بصرى عبارة لا معنى وهو في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع ينطبق على أمر
اعتباري الخ وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الاول اه وكذا
اقتصر النهاية على ارادته فقط خلافاً للشارح حيث جازاً راداً لما عني الثالث أيضاً (قوله حديث لا مخصص)
وهو فقد الماء (قوله كون التيمم الخ) جواب سؤال الشاعن قوله أو المنع الخ (قوله رفع هذا) أي المنع بمعنى
(قوله وهو) الى قوله أو بمعنى في النهاية والمعنى (قوله هذا) منب ينمو بين قوله أكبر سم (قوله هذا) أي
ما رفعه الفسل (قوله ماء الخبيث الخ) أي الخبائث عـش (قوله اذا ما يحرم بهما أكثر) اذ يحرم بهما
ما يحرم بالجنائت والصوم والوطء ونحو ذلك عـش قولنا المن (والنفس) بكسر الحميم وفتحها أي موقع
النون وباسكانها مع كسر النون وفتحها نهاية تقصير اللغات أو بعقوى القاموس لغة خاصة وهي كعـش
التأكد بل يستفهم معنى الثاني من الاول لوضعه ولوفى الجملة (قوله ويدل ذلك الخ) في دلالة نظر (قوله
انذم الاستدلال) قد عزم ان دفاعه على قاعدة الشافعي ان المشترك اذا تجرد عن القرآن حمل على جميع
معانيه وهي هنا غير متنافاة المعنى المصدر لكن اذا حمل على المبالغة وافق غيره فلتشمل وإصالة بعضها
لا تقتضي التخصيص به عند الاطلاق والتجريد عن القرآن (قوله واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر
(قوله وأما أكبر) منب ينمو بين قوله هذا

وهو شرعا مستقتز عنع
 صحة الصلاة لثبوت لمرخص
 أو معنى وصفه المحلل
 الملاقي لعين من ذلك مع
 رطوبة وهذا هو المراد هنا
 لأنه الذي لا يرفع الألام
 ولأن المصنف استعمل فيه
 الرفع كاتقرر وهو لا يصح
 فيه حقيقة الأعلى هذا
 المعنى اما على الأول فوصفه
 به من يجازي به للعدث
 وكان عدله عن تغيير أصله
 بالازالة رعاية لأول أنه
 حقيقتمولوا عاهو مجاز
 وهو أبلغ من الحقيقة
 باتفاق البلغة على أن ذلك
 موهم اذ ين غير الماه
 وتخصيصهما لأنهما الأصل
 والافاطلهر المستون وطهر
 السلس الذي لا يرفع فيه
 كالنسيبة والمجنون لتصل
 للسلم واليت كذلك كما
 يعلم من كلامه فيما يأتي
 (ما مطلق) أي استعماله
 بمعنى مروره على فلا يجوز
 كإعباره أصله وأفاده مفهوم
 الاشتراط من جهة أن
 تعاطى الشيء على خلاف
 ما أوجبه الشارع عواملا
 يصح كإعباره به لمن نفي
 الحلل لكن يخفوا من سلنا
 أنه يستعمل فيما لان
 الاكثر استعماله في الحرمة
 فقط ومن الاشتراط لكن
 يظهر ونفي كل من العبارتين
 من يتصل فالن المطلق
 ترجع هذه ولن أطلق
 ترجع تلك فتأمل

عش (قوله وهو شرعا) ولغة ما يستقز معنى وقال النهاية الشئ المبعد اه (قوله من ذلك) ضيب بنه
 وبن قوله مستقتز سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله وهو لا يصح فيه الخ صرح بان في حل كلام المصنف
 على المعنى الثاني للنس لكن قوله وما واهو مجاز يقتضي حل كلامه على المعنى الأول فلتأمل سم (قوله
 وهذا الخ) أي المعنى الثاني (قوله لأنه الذي الخ) قد يقال المراد الرفع المعتبر شرعا وهو لا يكون في المستقتز
 المذكور وأيضا لا بالمابصري (قوله استعمل فيه) أي في النس وقوله كاتقرر أي حيث قدر الرفع
 لا الزالة وقوله وهو أي الرفع لا يصح فيه أي النس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحه فتأمل وقوله
 الأعلى هذا المعنى أي الثاني سم (قوله ونوصفه) أي وصفه بالنس الرفع (قوله من يجازي به الخ)
 أي من المجاز المرسل الذي علاقته مجازة النس للعدث في البان أو الاستحضار والافقة ان وصف بالازالة
 (قوله وكان عدله) ضيب بنه وبن قوله لأنه الخ وقوله عن تغيير أصله ضيب بنه وبن قوله رعاية الخ سم
 عبارة البصري قوله رعاية لأول أنه لتعبر أصله الخ والاول وهو مستقتز الخ وقوله لأنه أي تغيير أصله الخ
 على عدله اه (قوله وما واه) أي المصنف (قوله على أن ذلك) أي تغيير أصله بالازالة المقضي لحل
 النس على المعنى الأول وهم انحصار ذاته في الما وليس كذلك كاسق هذا أو آئتخبر بان هذا الاجام
 مشترك الا لزامه على ما ذكر من الابلغة المقض للعدث نعم ان حل النس في كلام المصنف على الثاني
 سلم من الاجام ولعله نكتة العدول بصري (قوله اذ ين به غير الماه) قد يقال المراد الرفع والازالة الشرعيان
 أي الاعتبار شرعا وهما لا يكونان الا بالمابصري في المستقتز المذكور بصري (قوله وتخصيصهما) أي
 الحدث والنس سم (قوله الذي لا يرفع الخ) صفة طهر السلس وقوله والذي لا يرفع فيه الخ كان أوض
 (قوله كالنسيبة الخ) أي كطهر النسيبة الخ (قوله واليت) أي وطهر الميت سم (قوله كذلك) أي بشرط
 فيها الماه المطلق نهاية معنى وهو خبر قوله فاطهر الخ (قوله عليه) أي بحل الحدث والنس (قوله كإعبر
 به) أي لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من في الحل) أي الذي هو معنى قول الأصل
 لا يجوز كردى رسم وبعبارة البصري أي الموجوف في عبارة الحر وفه ان الذي عبارته لا يجوز وهو
 الذي يستعمل في نفي الحل وفي الجواز فتعبره بنفي الحل فيما فيه اه (قوله أنه يستعمل) أي لا يجوز
 الذي عبر عنه الشارح بنفي الحل (قوله فسمما) أي في الحرمة وعدم الصحة كردى (قوله لان الاكثر الخ)
 ضيب بنه وبن قوله لكن يخفاه سم (قوله ومن الاشتراط) أي الذي عبر به المنهاج سم وبصري زاد
 الكردى وهو عطف على من في الحل اه (قوله من العبارتين) أي عبارة الميت أي بشرط وعبارة أصله
 أي لا يجوز وقوله من يتوهم في الأولى ظهورا فادتها عدم الصحة في الثانية فادتها الحرمة بلا واسطة ان
 (قوله مستقتز) ضيب بنه وبن قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة
 الأعلى هذا المعنى صرح بان في حل كلام المصنف على المعنى الثاني للنس لكن قوله وما واهو مجاز
 يقتضي حمل كلامه على المعنى الأول فلتأمل (قوله لأنه الذي لا يرفع الألام) أقول النتيجة بالمعنى
 الأول وقد تكون حكمية ولا يرفعها إلا الماه فرفع على هذا الحصر الآن بحجاب بان الحكمية أصلها عينية
 فيشملها قوله الملاقي لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحه فتأمل وقوله الأعلى هذا المعنى أي
 الثاني (قوله وكان عدله) ضيب بنه وبن قوله لأنه الخ وقوله عن تغيير أصله ضيب بنه وبن قوله رعاية
 (قوله على أن ذلك موهم الخ) هذا معنى على إزادة الحر والمعنى الأول وهو غير لازم فلتأمل وقوله اذ ين به
 غير الماه قد يحجب عنه بان المراد أنه تنفى لنحو الصلاة وهذا لا يكون الا الماه (قوله وتخصيصهما)
 أي الحدث والنس (قوله واليت) أي وطهر الميت (قوله من في الحل) أي الذي هو معنى عبارة
 الحر (قوله لكن يخفاه الخ) قد يعكر على دعوى الخفاء ما ذكرناه مشترك كما صرح جوابه ومذهب
 الشافعي ان المشترك عند الخبر عن القرآن ظاهر في معنييه الآن بحجاب بان محله ما لم يعارض ذلك كثرة
 استعماله في أحد المعنيين فلتأمل وضيب بنه وبن قوله لكن يخفاه وبن قوله لان الاكثر (قوله الاشتراط) أي

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أزاله لا شيء) فيه ميل إلى ترجيح حل رفع الخ في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإيهام ما مر بصري (قوله من تلك الأربعة) أى الحدث والتجسس وما في معناهما وما على صورتهما بصري عبارة سم كل مراد بالاربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر المخصوص والمعنى الذى وصفه المحل وعلى هذا فقد بسكل على فى الثالث قوله السابق اذ يزله غير الماء الا ان يداه لا يجوز ازالته ازالة يعتد بها نحو الصلاة فلا يتأمل اه عبارة الكردى والذى يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالاربعة الحدث والتجسس وطهر السلس والطهر المسنون وأما البواقي من طهر النسة والمجنون فتأملت فداخلة فى طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ) عبارة المعنى والنهاية وانما تعين الماء فى رفع الحدث لقوله لم تجدوا ماء فتيمموا الوضوء فلو رفع غير الماء لما وجب التيمم عنده فقد هه وفى ازالة التجسس لقوله صلى الله عليه وسلم فى خبر الصحيحين حين بال الاعرابى فى المسجد صبر عليه ذو يمان ماء الوضوء للبلل الملتصق ماء الامر للوجوب كما مر فلو كفى غيرهما لوجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لان الطهر به عند الامم تعبدى وعند غيره لماه من الرقة الخ وحل الماء فى الآية والحدث على المطلق لتبادر الاهدان اليه اه (قوله التيمم) هو غسل اليدين الى المصاحبة والى القاموس قاله ذوالخو بصرة اثنتان أسد هما تيمم والثانى غامى والاول خاوى ايس بصحاى والثانى هو الصحاى البائى فى المسجد انتهى اه ع ش (قوله ولعن القاس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قد به لنجس الماء المستعمل فى فرض والتغير بقدر او قليل وقعه نجس لم يغيره فان العالم بحال لا يدكره الا المقدة كما بانى كردى (قوله لازم) قال الولي العراق ولا يحتاج لتقدير القدر كونه لازما لان القيد الذى ليس بالزوم كماله المثل مطلق اسم الماء عليه بدونه فلا حاجة الى الاستزاع عنه وانما احتياج الى القيد فى جانب الاثبات كقولنا لغير المطلق هو المقيد بقدر لازم انتهى اه مغنى ووشدى (قوله وان رفع الخ) عبارة المعنى ويدخل فى التعريف ما تزل من السماء وهو ثلاثا مطر وذوب الثلج والبرد وما ينبع من الارض وهو اربعة ماء العيون والابار والانهار والبحار وما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم اوسن فاما على خلاف فيء الارواح الثالث وهو افضل المياه مطلقا او ينبع من الزلال وهو شئى انعمت من الماء على صورته حيوان وما يعتقد محلان اسم الماء يشاؤه فى الحال وان تغير بعد او كان رشح بخار الماء لانه ماء حقيقى ينقص الماء بقدره وهو المعتبر يخرج بذلك الخلى ونحوه ولا يدكر الامقيدا كما مر وتراب التيمم وخمر الاستنجاء وادوية البياض والشمس والذرا والريح وغيره حتى التراب فى غسلة الكعب فان المزيل هو الماء بشرط امتزاجه به فى غسله منها اه (قوله المغلى) قال القليوبى فى حواشى المحلى يضم الميم وفتح اللام انتهى وقدره ما قبل لانه يحمل الخلاف بالخيار المترشح من غير واسطة نازم ماء طهور وطهور بلا خلاف كردى (قوله ثمانية) من تحوطين وطلب (قوله أوجع من ندى الخ) وهو الماء الذى يسقط على الزرع والحشيش الاخصر خصوصا فى أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أى فى البحر كردى (قوله لا دليل عليه) قال فى شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم ان هذا المجموع من الندى مخصوص من نفس تلك الدابة لا غير غاية الامر انه محتمل حيث أن يكون من نفسها وان يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فى ذلك على ان الاصل فيما هو على صورته الماء الخالى عن التفسير ونحوه الطهور وبذلك لا ترتفع بالشك انتهى اه كردى على شرح باضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهى بانواعه ان الزلال اسم صورته حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه اسم للماء (قوله فى نحو الثلج) أى كلاما للمحمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو أزاله) تنازع عيجوز وبعصم قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك الأربعة) مراده بالاربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر المخصوص والمعنى الذى وصفه المحل وعلى هذا فقد بسكل على فى الثالث قوله السابق اذ يزله غير الماء الا ان يداه لا يجوز ازالته ازالة يعتد بها نحو

رفع أو أزاله شئ من تلك الأربعة الآية لا مره تعالى بالتيمم عند فقد ماء رسول الله صلى الله عليه وسلم ببصاى من الماء على بول ذى الخو بصرة التيمم لمبال فى المسجد وهو انما ينصرف للمطلق لانه المتبادر الى الفهم ولنسب القياس عليه كما مر وخرج بذلك الأربعة نحو ازالة طبعين بدن تحرم من القدر وال عيبه هو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (اسم ماء بلائيد) لازم وان رشح من بخار الطهور والمغلى أو تفسير بما لا يضر مما يأتى أو جوع من ندى وزعم انه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زلالا وهو ما يخرج من جوف صورته فى نحو الثلج كالحيوان وليست بحيوان فان تحقق كان نجس وفى وخرج للماء

الواضح لكن الظاهر انه لا يصح التطهر به للشك في ظهوره يتم في كونه ماعولا أصل رجوع اليه بصري وقوله لكن الظاهر الخ ردمامراً نفاعن شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما أورد من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الرابع عش (قوله ولو في المغطى) أي ولو استعمل في تطهير النفس المغطى (قوله ونحو أودو به الدباغ) أي كشتمس والنار عند من يقول بظهوره بينهما (قوله ويقول به لا في الدخ) عبارة أنها يتوالم أو ترهوا القدر اللازم من إضافة كما وردت وأوصفت كما دقق وما يستعمل أو متخس أو ما عهد كالماء في قوله صلى الله عليه وسلم ثم أذارت الماء أي المني اه (قوله ولو نحو لأم العهد) أي ولو كان القيد لأم العهد ونحوه وقوله تكبر انما الخ أي كاللام في خبر الجفان اللام في الماء لأم العهد والمعهود هو المني وقوله وكالتغير الخ وكالتستعمل الخ وكالتقليل الخ عطف على تكبر الخ لكنها أمثلة لنحو المقيد بلام العهد كردى (قوله مقيدة شرعا) أي بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر الى الاستعمال الشرعى أن يطلق عليها ما يلاذ بصري (قوله بخلاف التغير بما لا يضر) أي فانه يطلق عليه شرعا ما لا يقيد بصري (قوله) فالتغير بمخالط طاهر الخ محله بالنسبة لتغير الخاطا وأما بالنسبة الى كونه سدر أو جعن أو أن تطهره فبب عليه الماء فغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله الى جعب أجزائه فانه يظهر هو ان كان تغيره كثيرا للضر وقلته لا يصل الى جعبه الا بعد تغيره هكذا أحفظ من تقرر وشيئا الطيلارى وهو ظاهر بصري ويجبرى عن سم وكذا في سائمة شخنان الشرب المسمى عن الطيلارى منه (قوله وكسرها) مبتدأ وقوله بعيد متكاف خبر (قوله ومضى) الى قول المتن ولا تغير في المسمى وكذا في النهاية الا قوله مالم يتحقق الخ (قوله وغير ساقط) أي وان كان شجرة نبات في الماء شرح بافضل عبارة أنها يتغير بضر النفس بالثمار الساقطة بسبب التحصيل منها سواء وقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا قال عش زاد في شرح العباب الكبير ما مضى لا مكان التغير عنها غالباً بقوله حتى لو تغيرت الا حصرها عن حاضر نظرا الغالب اه واعتبدته شخنا عبارة سم عن الشارح في شرح العباب المسمى بالاغباء الحب كالبز والتمران وغير وهو محله فمجاور وان انحل منه شئ فمخالطه فان طبعه غير ولم يخل منه شئ فوجه الوجهين أنه لا أثر لغيره الطبع بل لا بد من تيقن انحلال شئ منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف ما ذكروا من تيقن الانحلال فانه لا أثر للتغير به ولا لحديث اسم آخر لانه حديث مجاور والتغير به لا ضرر وان حدث بسبب اسم آخر فالحاصل ان ما أغلى من نحو الجوب والثمار وما يغلى ان تيقن انحلال شئ منه فمخالطه والافحاجور وان حدث له اسم آخر بذلك مالم يسب عنه اطلاق اسم المالكه اه أقول والظاهر انه لا يحصل التغير الكثير في الطعم واللون بدون انحلال شئ (قوله بعيد منه) قال الاذرى وبشبهه أن الأمر كذلك فمجاور طبع ثم تفتت ونالوا انتهى اه سم ونقل شخنان سم في شرح أي شجاع الجزم بذلك وأقره عبارة الكردى قال البرلسي في حواشي الحلى قال الاذرى وبشبهه الخ قلت وبني خبران مثل ذلك في التور والزي ونحوهما

الصلاة فليتأمل (قوله وغير ساقط) عبارة العباب وكالجوب وان انحل منه شئ قال الشارح في شرحه كإدله عليه قول المجموع والجواهر وغيرهما والحب كالبز والتمران وغير وهو محله فمجاور وان انحل منه شئ فمخالطه فان طبعه غير ولم يخل منه شئ فهو جها ونحو عبارتهم في تقرر الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا أثر لغيره الطبع بل لا بد من تيقن انحلال شئ منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف حديث مجاور والتغير به لا ضرر وان حدث بسبب اسم آخر فالحاصل انما أغلى من نحو الجوب والثمار وما يغلى ان تيقن انحلال شئ منه فمخالطه والافحاجور وان حدث له بذلك اسم آخر مالم يسب عنه اطلاق اسم المالكه كإدله انتهى وقوله كإدله أي بشارته الى بسط ذكره بعد على المجاور ومنه ما إذا سلبه الاطلاق بالكلية بان صار لا يسمى ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء الى ذلك الغير بل انسلخ عنه ذلك بساقر الاعتبار وحدث له اسم آخر اختص به فان التغير به حديث لا يضر لان تيقن حيث ذكرناه ان انفصلت عنه عين مخالطة فالتأثر به ليس من حيث كونه مجاور بل من حيث ما انفصل عنه من المخالطة انتهى وسيأتي في الشرح الاشارة الى هذه المسئلة (قوله بحدوده)

من حيث تعلق الاشتراط به التراب ولو في المغطى فان المطهر هو الماء بشرط مزجه ونحو أودو به الدباغ لانها محسلة وحجر الاستحباب لانه مرخص وبسوقه بلا قديم قولنا عندنا في آخره المقيد بل لازم ولو نحو لأم العهد تكبر انما الماء المسمى الماء وكالتغير بالتقديري وكالتستعمل على الأصح وكالتقليل وقع فيه تحبس لان العالم بها لا يذكرها الا مقيدة على أهم مقيدة شرعا بخلاف التغير بما لا يضر والمقيد بغير لازم نحو ماء البئر واذ تقرر أن المطلق ما ذكرنا العلوم من منع ذكر الآيات أن ماصدق الطهور والمطلق واحد (قوله الماء الكثير والقليل المتغير) بمخالط طاهر (مستقى) بفتح النون وكسرها بعيد متكاف (عنه كزعفران) ومضى وغير ساقط وطبلط طبع بعيد مقصور طبع

وقد بعد ما عساه أي الأذرى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام السريسي اه (قوله ثم
تفتت) أي واخاطا والافهو مجاور ومثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصري (قوله فكل منهما) أي من
القطران والكافور (قوله نوعان) أي خليط ومجاور واختلف في المتغير بالسكان والذي عليه لا كثرناه
بغير بشي فخل منه فيكون المتغير مخالفا لمعنى قول المتن (عن اطلاق اسم الماء) أي بأن يسمى ما مقيدا
كأما لو رآه يستعمله اسم آخر كالترقيش بأفضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة للمعنى حتى لو وقع
في الماء مانع وواقعة في الصفات كما هو والمنتقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بخلاف وسط يكون العصير
وطعم الزمان وريح اللادن لغيره ضرر بأن تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب الواقع فيه فقط خلافا
لبعضهم وكذا في النهاية إلا أنه قال بدل قوله لا المناسب الخ ما نصه كذا قاله ابن أبي عصرون واعتبر الزواني
الاشبه بالخليط اه وفي البحري على الاتقان ما نصه والحاصل أن الواقع ان كان مفقود الصفات كلها كما
مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وان كان مفقود البعض كما ورد له وانحوتوا لطم له
ولا لون يخالف طعم الماء ولويه يفقد فيه الطعم واللون ولا يقدر الخ لانه اذا لم يتغير بريحه فلا معنى
لثقدر بريح غيره وهذا كما اذا لم يكن الواقع له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كذلك كما هو ومنقطع
الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبي عصرون والرواني قالوا وبني يقول يقدر في لون العصور وطعم الزمان
وريح ماء الورد يقدر الوصف المقفود في لادن وبن أبي عصرون يقول يقدر فيه طعم الزمان ولون
العصير وريح اللادن ولا يقدر في ريح ماء الورد لفقده بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل
والمعتد كلام ابن أبي عصرون ولا فرق في هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفي حاشية شجند على
ابن قاسم الغزي ما وافقه (قوله كبرياتي) أي من أن المستعمل اذا كثر طهر فاولى اذ وقع في الكثير شر
بافضل (قوله فانه بقدر الخ) ينبغي أن المراد انه لو قدر تغيره في الافة الاعراض عن التقدير واستعماله
اذغاية الاسرانه شاك في التفسير الضمر والسلك لا ضرر كبرياتي سم على ج اه ع ش واعتده البحري
وشجنا عبارة الاول أي جوارزا لوجهم شخص فوضأ به كان وضوءه صحيحا سم اذا اصل عدم التغير وظاهره
جربان ذلك فيما اذا كان الواقع نجسا في ماء كبير انتهى أجهرى اه وعبارة الثاني وهذا التقدير
منسود بلا وجب كانه الشئ الطويحي عن ابن قاسم فاذا عرض عن التقدير وهمم واستعمله كفي إلى أن
قال وظاهر ذلك جربانه فيما اذا كان الواقع نجسا مع ان الشئ الطويحي كان يقول بوجوب التقدير في
النجس فراجع اه (قوله كبرياتي لادن) بنفع الذال المجسم هو اللبان المذكور كما هو المشهور وقبل هو
وطوبى لتعوضه المعز ولحاشا شجنا بحري وقال الكردى وهو نور معزوف بمكة طيب الرائحة اه (قوله
ولون عصير) أي عصير العنب الاسود أو الاجرم مثلا لا الأبيض لان الغرض أن ما تعرضه مخالفا لماء في اللون
خلافا لما في حاشية شجند ع ش وشدي أي من قوله وتبعه البحري أي عصير العنب الأبيض أو أسود اه
(قوله والافلا) قالوا لم يؤثر فيه الخلط حسا ولا تقدر واستعمله كما هو كذا الاستعمال النجاسة المائعة في ماء
كثير واذ لم يكفه الماء وحدفوا كله بمائع يستهلك فيه لكفاه وجب تكميل الماءه ان لم تزد فيه على قيمة
ما عظمه معنى عبارة النهاية فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كذا أي نجو الماء والخالط وبلزمه تكميل
الماء الناقص عن طهرانه الواجب فيه أي بالخالط ان تعين لكن لو انغمس في مخضب ناو وهو قليل أي مع
قطع النظر عن الخالط صار مستعملا كما لا بدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء في
اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه اذا وقعت في موضع صير ووه مستعملا
بالانغماس اه وقوله من ان تعين قال الرشدي أي بان لم يجد غيره بشرط أيضا أن لا تزيد المائع
على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن لو انغمس الخ باق في الشرح وعن المعنى مثله (قوله لانه لما كان
قال الأذرى وشبهه ان الامر كذلك في الماء وطرح صحاح ثم تفتت وخالط انتهى (قوله فانه يقدر وسطا
الخ) ينبغي أن المراد انه لو قدر تغيره في الافة الاعراض عن التقدير واستعماله اذغاية الاسرانه شاك في

ثم تفتت مع جبلي وقطران
أو كانوا مخالط فكل منهما
نوعان (تغيرا عن اطلاق
اسم الماء) لكثرة لونه
تقدرا كان وقع في الماء
ما وافقه كاستعمل لكن
في قليل فانه يكثر كما ورد
لارجله فانه يقدر وسطا
كريح لادن ولون عصير
وطعم ماء زمان فان غير مع
ذلك ضرر ولا خلاف لانه لما
كان لمراقته لا يتغير

(الح) متعلق بقوله ولو تقدروا كرهى وعبارته النهاية وانما اعتبر بغيره لانه الح (قوله اعتبر بغيره كالخكومة) أى فانها بالممكن اعتبارها فى الحر بنفسه قدرناه وقيما تعلم قدر الواجب نهاية (قوله كالخكومة) أى فى كل حرج لا مقدور فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدورها فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للرق أو إذا خر لا فية له فية دار الحى عليه وقيما لا تعرف من نظرها ماذا انقص الجناية عليه من فية فية بغير ذلك من دية الحر فالحكم متضمن عن الدية نسبة الى دية النفس مثل نسبة نقصها أى الجناية من فية أى الجنى عليه فإذا كانت فية الجنى عليه بتقدير كونه وقيما بدون الجناية عشر فوهما استعلا وجب عشر الدية كرهى (قوله على عضو المتطهر) يخرج به مالوا بد تطهير نحو الصدر نفسه فغير الماء به قبل وصوله الى بقية أجزاءه لانه لا يضر لكونه ضروريا فى تطهيره عى ومرعى سم عن الطيللاوى مثله (قوله فلو حلف الح) ولو وكل من بشرى له ماء فاشترأه لم يقع للموكل نهاية ومعنى زاد الاقناع سواء كان أى فى كل من المستثنين التغير حسا أم بتقدير ما (قوله فشر به) أى المتغير المذكور ولو تقدروا يومنه الممزوج بالسكر عى وأقره الجعبرى (قوله لم يحن) نظاره انه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر عى وأقره الجعبرى ثم قال عن الزيادة ويحصل عدم الحنث ان علم أنه متغير اه أقول ظاهر كلامهم الاطلاق كاصح به عى فى مسئلة الشراء حيث قال قوله هو ولم يقع الح طاهر وان جهل الوكيل حاله اه فليرجع وكذا أثره حثنا بغيره لانه لا يسي ما ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقديرا كما أفتى به الطيللاوى ونقله عنه الشربلى اه

(قوله لقلته) أشار بعل ما هنا بالقلة وتعل ما ساقى من المتعاطفات الثلاثة بتعريض الماتعة كراهى ان ما هنا محتمر فقول المصنف تغيرا يمنع اطلاق اسم الماء أى كثرته وان المتعاطفات الثلاثة لا تسمى محتمر قوله يستغنى عنه وان الجعبرى من الطهور المسافر للمطلق ماضيا وشديدا وعمل ان قول الشارح لقلته عليه لقول المصنف يمنع الح لا لقوله لا يضر تغيرا الح وقول الشارح الا فى تعذر الح عليه لعدم ضرر والجعبرى كما هو صريح صنيع النهاية والمعنى (قوله ولو احتمالا الح) أى لو كانت القلة متغيرة مشتقة (قوله بان شك) ينبى ان يشك فى الشك هنا الظن كاهو الغالب سم (قوله أهو الح) أى التغير (قوله قبل الحسن) أى ومن قاله المعنى عبارة وكان الاحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغيرا لكونه كذا من قوله وكذا متغير مجاور و يقولوا لا تغير بمك وكذا تغير مجاور لان المتغير لا يصح التعبير به لانه لا يضر نفسه بل المضر المتغير ويندفع ذلك بما قدرته به فى الطهارة تبع الشارح اه وقوله فى الطهارة المار فى محبتها عى (قوله لم يتحقق الكثرة الح) أى لانا نتقنا دفع الطهور بية التغير الكثير والاصل بقاؤه حتى يتقن وذلك اذا التقين لا رفعه الا يقين مثله وهذا حى الشارح عليه بية كسه أيضا ونقله شيخ الاسلام والحطاب الشربلى عن الأذرى وأقرأوه حزم به الشهاب البرلى على المعنى وبغيره وخالف الجلال الرملى فى ذلك أى تعالى الله فقال فى نهايته طهور وأيضنا خلافا للأذرى اه كرهى أقول وكذا اعتمد الطيللاوى والبرماوى ما قاله الأذرى كما فى عى عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمك الح) قال العمرانى ولا تسكره الطهارة فيه بان يتوكله ما تغير بمك لا يضر حث لم يجر خلاف فى سلبه الطهور وبقا ما جرى فى سلب الطهور وبته خلاف كالمحاور والرباب اذا طرح فنبقى كراهته خروجا من خلاف من منع عى (قوله ورد بان التغير الح) قد يقال التغير انما يتأذى اذ صم المعنى وفى محسنة انظر الآن يكون على حذف مضاف أى تغير متغير سم وتقدم

التغير المضر والشك لا يضر (قوله بان شك) ينبى ان يشك فى الشك هنا الظن كاهو الغالب (قوله لم يتحقق الكثرة) يشك فى زوالها (عبارته شرح الروض) نعم لو تغير كثيرا ثم زال بعضه بنفسه أو بجماعه لم يشك فى ان التغير الآسبى أو كثيرا لم يضر عملا بالاصل فله الأذرى انتهى لىكن الذى اعتمد شيخنا الشهاب الرملى انه يظهر لانه يعزى وال بعض التغير يشك فى ان المنافع من الطهور وبقاؤه فعملنا باصل الطهور بية (قوله وورد بان التغير الح) قد يقال ان التغير انما يتأذى اذ صم المعنى وفى محسنة انظر لان التقدير ولا يضر فى طهور ببقائه ما متغير بما ذكرنا المتن ضرورة التغير لا الماء الا أن يكون على حذف مضاف أى تغير

اعتبر بغيره كالخكومة (غير مهور) وان كان التغير بمك على عضو المتطهر كانه غير مطلق فلو حلف لا بشر بماء فشر به لم يحنث (ولا يضر) فى الطهورة (تغير لا يمنع الاسم) لقلته ولو احتملا بان شك أهو كثر أو قل سلب ما لم يتحقق الكثرة ويشك فى زوالها (ولا متغير) قبل الاحسن حذف الميم ليناسب ما قبله وورد بان التغير المشعر بانحداد المقصود من العبارات أنودوا بلغ (بمك)

جواب آخر عن المعنى **(قوله بتثليث ميمه)** أى مع اسكان الكاف وفى المطلب لغزاً بعتهم فبع البم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمهما شخناً قول المتن **(وطلمب)** ولا فرق بين أن يكون بفتح الميم أو بمرة أو لا نهاية **(قوله بفتح لامو ضمها)** أى وضم الطاء نهاية وتومضى زاد شخناً أو كسرهما فلطما ثلاث **اه** **(قوله نابت من الميم)** عبارة غير مسمى أخضر يعلو الماعن طول الماكث **اه** **(قوله ولم يدق)** ظاهره وان تقتض خالطاً فيخالف الماعن الأذرى سم عبارة شخناً فثبت أنه لو أخذتم طرح صحها ثم تفتت بنفسه لم يضر وقاس ما تقدم عن ابن حجر فى الاوراق المطروحة الضرورة وبه صرح ابن قاسم فى شرحه على الكتاب **اه** يعنى مختصر أى شجاع قول المتن **(وما فى مقره)** ينبغى ان يكون منه طونس الساقية للعجاجة اليه فهو فى معنى ما فى المقرب له منه سم ويأتى عن شخناً البحرى مثله بزيادة **(قوله وان كان من القطران الخ)** اعتمد ع ش خلافاً للنسابة عبارة ويعلم مما تقرر ان الماء المتغير كثيراً بالقطران الذى يذهن به القرب ان تقتضيا تغييره وأنه خالطاً فغير ظهور وان شككنا أو كان من مجاور فظهر رساؤه ذلك الريح وغير من خالطاً للزركشى **اه** وقوله غير ظهور روجه المعنى وكذا شخناً كما يأتى على ما إذا كان القطران تغيراً لصلاح القرب **(قوله لاصلاح ما موضع الخ)** والمعروف فى زماننا ذلك لاصلاح نفس القربة لا الماء **(قوله ولم يصنعوا الخ)** أى بحيث صار يشبه الخلفى بخلاف الموضوع فيها أى نحو الارض لا تلك الحية فان الماء يستغنى عنه نهاية وأعياب قال شخناً يؤخذ منه ان ماء الفساقى والصحارى ونحوهما المعمولة بالجير ونحوه ظهور وان ماء القرب التى تعمل بالقطران لاصلاحها كذلك ولو كانه خالطاً بخلاف ما إذا كان لاصلاح الماء وكان من الخالط ومن ذلك ما يقع كثير من وضع الماعن فى نحو حرة وضع فيها تحولت بغيره فلا يضر وينبغى أن يكون منه طونس الساقية وسنة البئر للعجاجة اليهما **اه** زاد البحرى وليس من هذا الباب ما يقع من الاصلاح المنفصلة من أو جعل الناس من غسلها فى الفساقى خلافاً لما وقع فى شاة شخناً ع ش وانما ذلك من باب ما لا يستغنى الماعن عنه غير الماء يقول القربة كافتى به والشارح مر فى نظيره من الاصلاح التى تنفصل من أبدان المتغسبين فى المغاسير شدى فعل أن تغير الماء الموضوع فى الاوانى التى كان فيها التى ونحوه لا يضر وانما الخلاف فى أن التغير به تغير بمافى المقر أو بما لا يستغنى عنه فتعد ع ش تغير بمافى المقر وعند الرشدى تغير بما لا يستغنى الماعن عنه كقطران الذى فى القرب **اه** **(قوله تعذر صون الماعن عنه)** أى عا ذكر فلا يمنع التغير به اطلاق الاسم عليه وان شبه التغير به فى الصورة والتغير الكثير بمغنى عنه محلى ومعنى **(قوله على الاوجه)** خلافاً للمعنى والنهية باعتبارهما ولو صب المتغير بمخالط لا يضر على ما لا تغير فيه فتغير به كثير اضر لأنه تغير بممكن الاحتراز عنه قاله ابن أبى الصنف وقال الاسنوى انه متحه وعطه يقال لنا ما أن تضع الطهارة بكل منهما متغردا ولا تنص بهما مختلطين **اه** وعبارة سم قوله لم يضر على الاوجه

متغير **(قوله ولم يدق)** ظاهره وان تفتت خالطاً فيخالف الماعن الأذرى **(قوله وما فى مقره)** ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للعجاجة اليه فهو فى معنى ما فى المقرب له منه **(قوله لم يضر على الاوجه)** مسمى جاع على انه اضر وبه أفتى شخناً الشهاب الرملى ووجهه انه انما اغتفر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يتغير وكان تغير ذلك التغير به تغيراً بمخالط لان هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره بمخالط لصدق حد الخالط عليه وان كان تغيره بمجاور **(يقى هنا امران)** الاول ان عبارة الشارح شاملة للمتغير بالماكث والمجاور فتعقب ذلك انه اذا صب على غيره فغيره هو عند شخناً الشهاب الرملى وهو بعيد جداً عن المتغير بالماكث بل والمجاور ولكنه فى شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب غير مختلط لا يؤثر على غير متغير بغيره كثير اضر وان كان كثير اضر على ما ارتضاء جمع بسهولة الاحتراز عنه وان كان طهور ولكن مسمى آخرون على انه لا يضر وهو الاقرب الا ترى انه لو وقع ذباب فى ماء ثم لم يغيره فصب على ماء آخر لم يؤثر فيه كاهو طاهر لطاهره المسببة عن مشقة الاحتراز فكذلك لا يضر هنا الطهور وبما المسببة عن ذلك فصور والمسئلة المتغير بمخالط وأخرج المتغير بالماكث وكذا بالمجاور الا ان يريد بالمخالط مطلق الخالط الشامل للعجاور وقد يفرق شخناً الرملى فى مسئلة الذباب بان من

بتثليث مجهولين وللمطب
بفتح لامو ضمها نابت من
الماء أو ألقى فيه ولم يدق
و ورق وقع بنفسه وان
تفتت خالطاً **(وما فى مقره)**
ومنه كاهو طاهر القرب
التي يذهن باطنها بالقطران
وهى جديدة لاصلاح
ما وضع فيها بعد من الماء
وان كان من القطران الخالط
(ومره) ولو مصنوعان نحو
نودون لم يضر وكبرت
وان غش التغير بذلك كله
تعذر صون الماء عنه ولو
وضع من هذا المتغير على
غيره ماغيره لم يضر على
الاوجه لانه طهور فهو
كالتغير بالمخ الماء وكون
التغير

مضى جمع على انه يضر وبه أفتى شخنا الشهاب الرملى ووجه بانه انما اغتفر تغيره بالنسبة فاذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر بقى هنا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث و بالمجاور فقصبة ذلك انه اذا نضب على غيره فغيره ضرر عند شخنا الرملى وهو بعيد جدا في التغير بالمكث بل و بالمجاور ولكنه في شرح الارشاد صرح بقوله ولو صب متغير بخلط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثيرا ضرا انتهى فصور المسئلة بالتغير بالخطا و أخرج التغير بالمكث وكذا بالمجاور الامر الثانى انه صو والمسئلة عما اذا كان التغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك أو يفرق بينهما فانه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شخنا الشهاب الرملى قد يحتاج للفرق بين الضرر وهنا وعدمه في طرح التراب والمخ الماء الآن يفرق بان المخ من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه محذوف في كلام شخنا بعد تصو والمسئلة بالتغير بمائى المقر أو المعمر و ترجيح كلام الرملى انما صوماطو طرح غير التغير على التغير المذكور فلا يسلب الطهور بقاءه على ان لم يزد قوت لم يضعفه كانه في بعضهم عن الشيخ البالى خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصرى ما منه يتردد النظر فيما لو أخرج شئ بمائى المقر أو المعمر من الخاطا ثم أتى في فعله لم يحدث تغيرا غير ما كان لانه من جنسه فهل يفرض الماخلاص ان الاوصاف التي كان عامها قبل الطرح و ينظر هل تغير أولا بخلط تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم أيت قول الشارح الا فتى في شرح فان غيره فخمس يؤيد ما ذكر اه أقول ونصو برهم المسئلة بنصب التغير بالمخالطة على غير التغير كالصريح في الثانى أى عدم ضرر صب التغير على التغير من جنسه (قوله هنا) أى في الوضع المذكور (قوله لانه) أى التغير هنا (قوله ان سيبه) أى تغير الماء الثانى (لطافة الماء) أى الاول (النبه هو) أى مائى الماء الاول كذا ضمير فقبله و ضمير و تول (قوله فقبله الماء الثانى) قد يقال حاصل ان التغير بمائى الماء واسطة الماء وذا لا يخفى الضرر سم (قوله ألا ترى انه لو وقع عاملا) قد يقال ان كلامنا الواقع هنا يمكن نسبة التغير لهما فحصل الشك بخلافه فيما سبق فان التغير بمائى الماء يلا سبب الماء الا أنه بصرافته في التغير ممن لم يفرض ان الماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كالجودة طعم أو صفة لون أو وزن ورج و شكن في تغير الثانى هل هو من الماء أو من صاحبه أو منهما لا يخفى القول بعدم سلب طهور بقاءه للشك بصرى (قوله طاهر) باقى في التمر بجزء (قوله على أى حال كان) أى كثيرا كان التغير أو قليلا وسواء كان المعجور جرم أو لا قول المتن (كعود) وكالعود ما لو صب على بده أو ثوبه ما ورد ثم جف و بقى تحتها في المحل فاذا أصابه ما هو تغيرت و تحتها منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهور و بقاء التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور ما لو صب على المحل وفيه ماء ينفصل و اختلط بحاصبه فقد تدرخا لغاوسطا ع ش قول المتن (ودهن) من هذا القيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في فتاويل الوقود كما نص عليه الشهاب البرلى كرى (قوله وان طيبا) بينا ما ينسب من الطيب أى طيبا بغيرهما ويجوز كونه ببناء الفاعل أى طيبا بغيرهما وفى القيل على الجلال قوله ولو لم يظن بغيره الخفية الشدة الأولى من كسر هالانه اذالم يضر المصنوع فالخلق أولى انتهى وبجمله كالأطبا اذا نضب العود بطيب بمجاور والا فتركى (قوله ما لم يعلم انفصاله) فان قلت هل يدل بنفسه على انفصال العين المخالطة كالأول وزن بعد تغيره الماء فوجدنا ما انفصا لا احتمال انه نقص بانفصال أجزاء مجاورة ولو لم تشهد في الماء لاحتمال خروجهما من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل سم على حج اه ع ش (قوله تسلب الاسم) أى اسم

هنا انما هو بمائى الماء لانه لا ينظر لانه امر مشكوك فيه بل يحتمل أن سيبه لطافة الماء المثلث هو في آخراته فقبله الماء الثانى وانبت فيمولو تول بنفسه لم يقبله فلم يكثر تغيره به لكثافته ومع الشك لا يسلب الطهور بقاء الحقيقة ألا ترى أنه لو وقع بمجاور ومخالط وشككا في التغير منهما لم يضر فكذا هنا (وكذا) لا يضر في الطهور بقاء (متغير بمجاور) طاهر على أى حال كان (كعود) ودهن) وان طيبا وكب وكتان وان أعطي ما لم يعلم انفصال عين في مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين اطلاقا متباينة

الماء بان يقال له مرقعة مثلاً كركدي **(قوله في ماعبيلات الكنان)** بالاضافة **(قوله السلب)** جوابه على حذف الخبر أي متعين وبالجهة الشرطية خبران وهو مسميه ونحوه من غير الموصول قول المتن **(أو بتراب)** أي ولو مستعمل بناء على التعليل بان التغير مجرد كدورة وهذا ما اعتد به شيخنا الشهاب الرمي سم وكذا اعتد به النهاية والغنى **(قوله طهور)** احتراز به عن المستعمل وقوله **بناع** الخ أي التقيد بالطهور ومبنى على الخ **(قوله الاذلة)** أي وان قلنا ان التراب ينجس ولا يضر التراب الطهر وح مطلقاً طهوراً كان أو مستعمل **(قوله)** ومثله في القول المتن في الاظهر في النهاية والغنى **(قوله)** والحاصل ان الطاهر الواقع في الماء ما ان يكون مختلطاً أو نجساً أو اولاً ما ان يستغني المانع عنه أولاً والاول ما ان يكون التغير به يسيراً أو كثيراً فان كان يسيراً لم يضر وان كان كثيراً يضر وتستغني منه الاوان اذا تناثر بنفسها وتثبت وتغير والمثل للماء والتراب الطاهر أو الطهور وان طرأ فلا يضر التغير لو احدث من هذه الثلاثة والمجاور اما ان تخلط منه أجزاء من ماء ومخالطة كالمش والزييب والعرفوس والبقم فيرجع الى المختلط في يضر التغير به بشرطه واما ان لا تخلط منه شيء كالعود والدهن ولو لم يطين فلا يضر التغير به بحري على الاقتناع في الكركدي على شرح بافضل بعد نحو ذلك ما مضى ذلك بعبارة أخرى بان تقول بشرط لضر تغير المانع شرط ان لا يكون غيره بنفسه وان يكون الغير مختلطاً وان يستغني المانع وان لا يبق الاحتراز عنه وان يكون التغير كثيراً بحيث يمنع اطلاق اسم المانع عليه وان لا يكون الغير تراباً ولا ملحاً ما بناه هذا كله كاهو ظاهر في الغير الطاهر اما النفس فتجس موقوف فيمطلقاً وان يغير بحيث كان الماء دون القلتين اه **(قوله والامزج الخ)** عبارة الغنى أي التغير بتراب يطهره النجاسة الكلية ونحوها أو بتراب يهبه الريح أو طرح بالافسد كان الاقصي قال الاذري فلا يضر جزءاً اه وكذا في النهاية الاقوله قال الاذري **(قوله اذ التغير)** الى قوله وأصل هذا في النهاية واقعه **(قوله اذ التغير الخ)** مبتدأ محبره قوله مجرد تروح كركدي **(قوله ومنه الخ)** أي من المجاور دخان الشيء الذي يضر به فلا يضر تغير المانع **(قوله ولو احتسب)** يعني ان كون الجوار مجاوراً وان كان احتسباً لا يتحقق كنهه كاف في عدم الضرر وقوله بانه أي الجوار وقوله حتى من قاله انه يضر أي يجرم بكونه مجاوراً وقوله لكنه بناء على هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول ان المجاور الذي هو النجاسة يضر وغيره لا يضر كركدي **(قوله لانه الخ)** متعلق بالانحياز الى قوله لعدم النفاذ وقوله ان المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ **(قوله ان ينقل جرم الخ)** انظر من ان لم يزل هذا انفصال جرم مجاور من جرم مختلط الآن يقال لزم من قول البخاري لعلان المختلط سم **(قوله على الشئ)** أي بالقرينة بحيث يصلح بحالها الى المانع انما اتصلت به كركدي **(قوله مجرد تروح)** فضته انه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد انهم ان تخلط منه شيء كالموقع التريفي المانع كما كتب الحلاوة من سلب الطهورية ع ش عبارة الرشيد فضته ان التغير بالمجاور لا يكون الا ترواح وهو قول مرجوح مع انه يناقض ما سبقه من قريبي في مسئلة الجوار فوجهه هر جرى في هذا التعليل على الغالب اه وقوله ما سبقه الخ يعني بقوله انما يتغير بطهر في الماء الجوار الذي يغيره طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلب الطهور وبنالام نحقق انحلال الأجزاء المختلطة وان بناه بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة اه **(قوله بالتراب)** ضربه بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني ان ذلك عطف على هذا **(قوله مجرد كدورة)** فضته انه لو تغير طعم الماء أو ريحه ضرر وليس مراد ع ش **(قوله واما للتسهيل)** أي مغتفر للتسهيل أخذ من كلامه بعداً ومستثنى من غير المطلق للتسهيل كافي كلام الغنى وبذلك يندفع قول سم خروجه من المانع أو التصاقها ببعض جوانب المحل **(قوله أو بتراب)** أي ولو مستعمل بناء على التعليل بان التغير مجرد كدورة وهذا ما اعتد به شيخنا الشهاب الرمي **(قوله اذ التغير)** ضربه بينه وبين قوله مجرد كدورة **(قوله ان ينقل جرم)** انظر من ان لم يزل هذا انفصال جرم مجاور من جرم مختلط الآن يقال لزم من قول البخاري لعلان المختلط **(قوله وبالتراب)** ضربه بينه وبين قوله بالمجاور **(قوله واما للتسهيل)** يتأمل هذا العطف على العباد

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاعتد (٧٤) ويؤيد أن المتزم مصرح به لأنه أعاد الباعث بتراب لم يجعله من أمثله المجاز وفدلى على أنه مخالفا

وتأمل هذا العادف اه (قوله فهو غير مطلق) معتد بجبري (قوله وهو الاعتد) أى القول بان التغير بالتراب غير مطلق أوفق بالتواضع باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجبري (قوله وأصل هذا) أى الاختلاف فى التراب أهو مخالفا أو مجاز (قوله هو ما لا يمكن فصله) انقصر الخلى على هذا القول جازما بعش (قوله فخرج التراب) لأنه يمكن فصله بعدد سورها بما يقوم معنى (قوله أو ما لا يميز) أى خلاف المجاور فيهما معنى ونهاية (قوله دورج شخشا الخ) وكذا رجمه النهاية بالمغنى (قوله وان ذلك الخ) لعله بكسر الهمزة معطوف على قوله دورج شخشا الخ (قوله أن الارح من التعاريف الخ) حرى عليه النهاية والمغنى (قوله وقد يقال الخ) قد منع عنه وسنده الضور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تحيزه فى رأى العين وبسليم حجة فلا اتحاد معروف على صدف كناية العكس وليس كذلك لما أفاده نفاى التراب بصرى (قوله فتجد أن أى الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أى بين التعاريف الثلاثة للمخالط كرى (قوله تنجزها) الى قوله فان قلت فى النهاية والمغنى الا قوله وقيل تجزعا (قوله وقيل تجزعا) وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف فى بعض كتبه وبه قال الأئمة الثلاثة المذهب الاول معنى أى الكراهة (قوله شرعا لاطبا لخصما الخ) عبارة النهاية وهى أى كراهة الشمس شرعا لا راد بغيره فانه ذلك التراب وهو هذا قال السبكي المحقق أن فاعل الارشاد لغيره فصره لا يثبت لغيره لا امتثال بئابولهم سياتب نوابا انقص من نوابين محض قصد الامتثال اه (قوله شديد الخ) أى الظاهر بأحد هو ملا فانه للبدن شرح بافضل (قوله لمعنيها الاسباغ) أى كمال الاتمام والافلو مع تمام الوضوء من أصله فلا تصعق الماهار وتوخر سم وعش (قوله أول الضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شخشا بجبري وكذا فى عش أعنى سم على التمسج (قوله بنافى هذا) أى كراهة استعمال شديد حرأو مردحيد واسباغ الوضوء الخ أى المفيد لطلبه (قوله لأن ذلك) أى ما أفاده الحديث من طلب الاسباغ على المكاره (قوله على مكرهه) بضع الميم والراء بضم الراء المشقة قالموس (قوله وهذا مع قيدها) أى والكراهة مقيدة بالشد شخشا (قوله والشمس) عطف على قوله شديد (قوله ولو معطى) الى قوله ولا يكره الطهور فى النهاية الا قوله ولو غير عال سالى وأن يستعمل وما أثبت عليه (قوله أشد) أى لشدته تأثيره فى نهاية (قوله يعنى ما أثر فيه الشمس الخ) أى يقصد بدونه أى استعماله شرح بافضل عبارة النهاية أى ما يستعمله الشمس كما قاله الشارح راداعلى من قال ان حقنه ان يعبر بتمشمس سواء أشتمس بنفسه أم لا اه (قوله بحث قوت الخ) عبارة النهاية والاعباب وضابط الشمس أن تؤثر فى السخونة بحيث تفصل من الآلة أجزأ معينة تؤثر فى البدن لاجر دانتقاله من حالة لاخرى بسببها وان نقلت من العرعن الايجاب الاستفاه ذلك اه أى خلافا للخطب عش أى حيث اختار الاستفاه ذلك فى المغنى والافتناع (قوله منه) أى الاناء نهاية تومسج (قوله هزمه) اتعلوا لمعنى ومنهج أى تفكر على وجه المامع كونها مبنية أيضا ولذلك لو خوف الانعام من أسفله واستعمل الماء كره شخشا بجبري (قوله ما كان الخ) أى الشمس وقبلا كان أكثر انما تشرع بافضل (قوله أو ما تاعا) ذهنا كالأغربة نهاية (قوله دورج الخ) أى المصنف (قوله أن يكون بقطر الخ) أى كاقصى الصعد والين والجواز فى الصيف لا بقطر معتدل كمصر أو بارد كالشام فلا يكره التمسج فيها ولو فى الصيف الصاف كما هو ظاهر كلامهم لأن تأثير الشمس فيها مضاعف ولو نالقت لمسة بقطر حارة أو برودة اعتبرت بدونه كوران بالشام والظائف بالجواز فذكره الشمس فى الاول دون الثانى شخشا (قوله ولو خالف الخ) فى عش والبيجى مثله (قوله وقت الخ) أى فى الصيف عش (قوله فى انما منطبق) كالحديد والنحاس والرصاص بخلاف غير كالخرف والنجش والجلد والحوض نهايتم معنى (قوله كسبر كمال الخ) مثال للمنطبق بالقوة عبارة الكرى عن الاعباب أى ما من شأنه الانطباع اه (قوله لمعنيها الاسباغ) أى على الوجه الكامل لمطابقا

أشد يعنى ما أثر فيه الشمس بحث قوت على ان تفصل بحدتها من زهومتها كان أو ما تاعا وكل شرطه للمطلات وهى أن يكون بقطر حار وقت الخرفى انما منطبق وهو ما يند تحت الطرة وتولو بالقوة كبركة فى جبل حديد

أى الامتداد تحت المطرقة فتشعل الشمس فى بركتين جبل حديد مالا اه **(قوله غير نقداخ)** أى غير الذهب والفضة فلا يكره الشمس فيهما من حيث هو شمس لصفاء جوهرهما وان حرم من حيث استعمال آنية الذهب والفضة شخبنا **(قوله)** ومعشيه به عطف على نقداى وغيره على بالتقدير دى **(قوله)** تنع انفصال الزهومة الخ عبارة الهيا يتولاف فيهما أى الذهب والفضة وفى المنطبع من غيرهما بين ان يصدأ أولا وأما المعهود باحدهما فالأوجه فيه ان يقال ان كثرة التو به بحيث تنع انفصال من أصل الاناء لم يكره والا كره حيث انفصل منه شئ يؤخر ويجرى ذلك فى الاناء الغشوش اه قال عيش قوله مر بين ان يصدأ أولا أى فلا يكره فى الذهب والفضة وان صدأ يكره فى غيرهما ولا يقال ان الصدأ فى غيرهما مانع من وصول الزهومة الى الماء اه **(قوله)** تنع انفصال الخ ظاهره سواء حصل منه شئ يعرضه على النار أم لا كما أشار اليه الكردى بخلاف قول النهاية لما تقدم ان كثرة التو به الخ فان ظاهره اعتبار أن يحصل منه شئ يعرضه على النار كما جعله عليه الجبرى وأشار الكردى الى المعنى الخالفه **(قوله)** بخلاف نقداخ الخ أى فكيره معطافا وسواء حصل من التو به بخلاف الخاس شئ يعرضه على النار أم لا على ما عتقده شخبنا الزادى بجبرى **(قوله)** وادعاء انهما الخ أى الزهومة **(قوله)** أو متحصل بالنار أى متحصل منه شئ بالنار **(قوله)** ونؤده قوله أى يؤد بالمعنى قول الزركشى **(قوله)** وان رددته فى شرح العباب تقدم عن النهاية ما وافقه **(قوله)** بتولدها متعلق بقوله والصغير للزهومة **(قوله)** بل هو أى الصدا سم **(قوله)** عنده أى الزركشى **(قوله)** كما شئت أى غير النقود وقوله وهى أى عبارة الزركشى سم **(قوله)** بكل اناء منطبع الخ قد يقال لادلالة فى هذه العبارة على قولهم من الصدا سم **(قوله)** وهو حار فلو بردت الكراهة نهاية ومعنى وبافضل وسم قال الشارح فى حاشية فقع الحار الدار از والحرارة المولدة للزهومة لا مطلقا فتشعل مالا نقص حرارته بحيث عاد الى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كردى قال سم بقى مالا ورد ثم شمس أضافى اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها انما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أولا تعود كما اقتضاه اطلاعهم فينظر وقد وجب اطلاعتهم باحتمال ان التبريد زال الزهومة أو زال تأثيرها أو أضعفها وان وجدت الحرارة وما لضعف بالنار في منطبع ثم بالشمس قبل ان يبرد فيجعل ان يقال ان حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كره والا فلا تأمل اه وقال عيش فى المسئلة الاولى واعتمده الجبرى وشخبنا والاقرع بعدمز والالكراهة لان الزهومة باقية فيه وانما حدث بالتبريد فاذا سخن أثبتت تلك الزهومة الخالصة اه **(قوله)** فى ظاهر الخ متعلق بقوله يستعمل **(قوله)** أو باطن بدن الخ كما كل وشرب نهاية ومعنى **(قوله)** حى وكذا فى الميت لا يحترم ومعنى ونهاية تشرح بافضل وغيره **(قوله)** تخشى زيادة برصه أى أوشدة يمكنه نهاية يعنى فيما لو عاى البرص بحيث لم يبق له زاد فبحال بصرى **(قوله)** تخشى برصه كالحليل أو أن يلحق الاذى منه ضرر نهاى بمعنى **(قوله)** وذلك الخ أى كراهة الشمس وكان الانسان أن يقدمه على بيان الشرط كإفى النهاية وتأخى **(قوله)** واستعماله أى الشمس **(قوله)** كاصم أى اوائله البرص **(قوله)** فقبحس الدم أى فحدث البرص (قائده) ذكر الشارح فى حاشيته هنا فى أسباب الضرر كلاما طويلا ملخصا من مالا يتخلف مسببه عنه الامحزة أو كرامة لولى يحرم الاقدام عليه وكذا يجوز ما يغاب ترتب مسببه عليه وقد ينقل عنه نادرا أو اماما لا يرتب مسببه عليه الا نادرا كما شمس فكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفا فصوله وعدمه اه كردى **(قوله)** ومحل هذا أى كراهة الشمس (وما قبله) أى كراهة شديدا و برد (بقول عدل) أى رايته نهاية **(قوله)** أو بجرعة نفسه أى طبالاتجربة عيش وشيدى **(قوله)** أو

(قوله) بل هو ضب ينسب بين الصدا وكذا ضب بن قوله عبارة وهى **(قوله)** بكل اناء منطبع قد يقال لادلالة فى هذه العبارة على قوله ما من الصدا **(قوله)** وهو حار فلو بردت الكراهة كما يحكمه المصنف وبقي مالا ورد ثم شمس أضافى اناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها انما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أولا تعود كما اقتضاه اطلاعهم فينظر وقد وجب اطلاعتهم باحتمال ان التبريد زال الزهومة أو

غيره نقدا ومعشيه به غنى انفصال الزهومة بخلاف نقدا غشى أو اختلط بما تولده من مولى وغيره غالب خلافا للزركشى وادعاء انها لا تتسولد الا من غالب أو مقصود بالنار ممنوع ورويه قوله وان رددته فى شرح العباب بتولدها من الصدا بل هو شرط فيها عتده سواء التقدير غير كما شئت عبارة وهى تخص الكراهة بكل اناء منطبع مصدى وأن يستعمل وهو حار ولو فو باليسير طبائى ظاهر أو باطن بدن حى كإرض تخشى زيادة برصه وغيره أى تخشى برصه وذلك الخبر الصحيح دعما برين الى مالا برين واستعماله مر ببلانه تخشى منه البرص كما صرح عن عروضى الله عنه واعتمده بعض محققى الاطباء لقبحس تلك الزهومة على مسام البدن فقبحس الدم ومحل هذا وما قبله حيث لم ينظر بقول عدل أو بجرعة نفسه ضرر له بخصوصه والاحرم فيلزم التيمم ان لم يجد غيره أو

لم يتعين) ضب بينه وبين قوله لم ينظن سم ولعل الاتسب ولم يتعين بالواو بصري أى كافي بعض النسخ (قوله
والاحمر) أى وان تعين (قوله بان لم يجد غيره الخ) أى ولم ينظن ضرره بما سره بشره كرهى وشرح بأفضل (قوله
وقد ضاق الوقت الخ) أى وان لم يفتق لم يجد ما ذكر لكن الافضل تركه ان يتقن غيره آخر الوقت ع
(قوله وجب استعماله) ونجسه انه يقتصر حيث شغل غسله واحدة فبكره ما زاد عليها والغسل المسنون
والوضوء المجدد لعدم وجوب ذلك قاله سبى اه بجبرى (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع
الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بان الكراهة تنافى فرض العين قال الشارح فى شرح العباب
وهو تنظر ظاهر اه سم وكان مدركه أن الكراه والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال
والشئ اذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه محكان وأما الصلاة فى أرض مغصوبة فلها جهتان ولذا كان لها
محكان الوجوب والحرمه بجبرى (قوله كمسحون بالنار الخ) أى اذا سخن بالنار ابتداء بخلاف الشمس اه اذا
سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية ككل طبعه طبعه مانع فاذا لم تزل الكراهة نثار الطبع مع شدتها
فلا تزل بنار السخنة من باب أولى يادى ويجبرى وشحنا باقى عن النهاية والمغنى مثله (قوله ولو نجس
مغلظا) بالوصف (قوله بخلافها الخ) يتأمل سم (قوله فى الطعام الماتم الخ) أى وان طبخ النار فانه يكره
بخلاف الطعام الحيا كالكثير والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك أن الماء المشمس اذا سخن قبل
تبريده بالنار لا تزل الكراهة هو كذلك نهاية معنى (قوله لا تختلفاها الخ) وصورة انه أن الماء المشمس
جعل حال حرارته فى الطعام موجب رشيدى (قوله ولا يكره) أى قوله امكن الاولى فى النهاية والى قوله ولا يكره
فى الغنى الا قوله وجزم الى هو (قوله ولا يكره ما عوراب الخ) وفى شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة
استعمال هذه المياقى فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغي كراهة استعمالها فى غير البدن وكراهة
التيمم بها بعد الاستسجاء لا المكنة وهو قريب وقد بدله ما يفتن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها ويتردد النظر فى
كراهة كل غبارها وان كراهة أقرب اه ونقل الهافى فى حاشيته على التفتن عن شرح العباب كراهة
سجارتها فى الاستسجاء ودناغها فى الدباغ وكل غبارها هو هل يكره أى كل قولها لعل عدم الكراهة أقرب
للاحتياج اليه انتهى اه كرهى (قوله غضب عليها) أى على أهلها قالها المكر وهى تمنعها الشمس
وشدد الحرارة وتشد البرودة وما عدا البرودة والابن النافق وما عدا بر قوم لو وما يترهون وما أرض بابل
وما يترذروا وان نهايت قوله ديار قوم دهي ممدان صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العمل
وبوهم باقية الى الآن منقو وفى الجبال كذا أخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتحتون من الجبال بيوتنا و
النافقة مستثناة فى الحديث الصحيح كرهى وقوله ديار قوم لو وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين والابن لم يجد غيره
وقد ضاق الوقت وجب
استعماله وشراؤه ولا
كراهة كمسحون بالنار ولو
نجس مغلظا لانها تذهب
الزهوة لقوتها بخلافها
فى الطعام المانع لا تختلفاها
باجزائه ويكره ما عوراب
كل أرض غضب عليها لاثبات
النافقة بارض قوم ولا يكره
الطهور على زمزم ولكن
الاولى عدم ازالة النجس به
وجزم بعضهم بحرمته
ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وان وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت الا بسببها وقد ضرت بالنار بدولم
يوجد بعد سببها وهو الشمس بشر وطبو باحتمال ان الحرارة الموزعة وشدة طبعها لو اطلعت الاناء
المنطبع خصوصية فيه فليتأمل (قوله ولم يتعين) ضب بينه وبين قوله لم ينظن (قوله ولا كراهة) خالف
ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة تنظر الغزى فيه بان الكراهة تنافى فرض العين
دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنفس طاهر خلافا لمن زعم انه فى نظر انهم من ان
يقول بان الكراهة شاذية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض
عالم حيث انتهى وفى جملة ما اذا كانت ارشادية للتعين نظر ايضا (قوله كمسحون بالنار) لو سخن بها فى
منطبع شم الشمس قبل ان يبرد فيحتمل ان يقال ان حصل الشمس سخونة تؤخر الزهومة كره والا فلا
فليتأمل ولا يكره استعماله أى الشمس فى طعام جامد تكبر عن به لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد
بخلافها فى المائع وان طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك أن الشمس اذا سخن بالنار لا تزل
الكراهة وهو كذلك كما عتده سخنا الشهاب الرمل اذا نار الطبخ أشد فاذا لم تزل الكراهة فنار السخنة
اولى ويجزم قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء عر حر (قوله بخلافها) يتأمل (قوله

مغنى وقوله برهوت بحركة وبالضم أى الباء فاموس وعبارة مرصدا لا اطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء
 فوهنا نقطتان تواد بالين قبل هو بقر بضم روت بباء فيه أو واح الكيفار وقيل بث بضم روت وقيل
 هو اسم البلد الذى فيه البرور واحتجنا سنة فقلع تجد انتهت اه عش وقوله أرض بابل اسم موضع
 بالعراق ينسب اليه السحر والخمر عش عبارة الجعبرى هى مدينة السحر بالعراق كفى التقريب اه
 وقوله بئر ذر وان تقع الدال المحجمة وسكون الراء بالمدينة عش أى التى وضع فيها السحر لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم مغنى **(قوله وهو أفضل من ماء الكون)** أى فيكون أفضل المياة لأنه به غسل صدره صلى الله عليه
 وسلم ولا يكون يغسل إلا بأفضل المياة لكن تقدم أن أفضل المياة ما تبسع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم مغنى
(قوله بجمع زمزم) ولما معبر ولا ما معبر بما لا يمنه مغنى **(قوله لكن الأولى الخ)** وقفا قالز يادى وذهب
 شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتها **(قوله ويكره الطهر بفضل المرأة الخ)** عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا
 فضل جنب ومائض اه وأطال فى شرحه الاستدلال ونقل فيه قصر عجم الغوى بعدم كراهته وأيده ما
 كل خلاف خالف سنة صححة لائس مراعاته سم عبارة الكردى وحى الشارح على عدم كراهة الطهر
 بفضلها فى الامداد وحاشية التحفة قال فيها والتهنى عنه لم يصح وكذلك البرلى وغيره قالوا لا اعتبار بالصحة
 واردة فى الاباحة والمراد فضلها وحدها أما اغتسال الرجل أو وضوءه معهما من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح
 العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وان لم تحس دون ما مستفى فى شربها وأدخلت به فى بلاء
 نية اه قول المتن **(ففرض الطهارة)** أى عن الحديث كالفسلة الأولى بحلى ونهاية ومغنى وقصه يقول
 الشارح الآتى أما المستعمل فى الخبث الحان المراد بالطهارة هنا طهارة الخبث والنجس وجهه الشارح
 المحقق والنهائية والمغنى على الأول كإمر ثم قالوا وسأفنى المستعمل فى النجاسة فى بابها **(قوله أى مالا بد)** الى
 قوله أما المستعمل فى المغنى لقوله أو صلا تغسل وقوله أى يعتدلى أو يجنونه كذا فى النهاية لقوله انقطع
 الى أى يعتد وقوله غسلها الى غير ظهور **(قوله أى مالا بد من الخ)** أى الشخص بتركه أم لا مغنى وحلى
 ونهاية **(قوله فى نهجها)** أى نهج الطهارة عن الخبث أو النجس وبه يندفع ما فى البصرى **(قوله كالفسلة)**
 الأولى الكاف استقصائية أى تخليصة دلالة المسحة الأولى أو ماله غسل الجبيرة أو الخف بدل مسحهما وغير
 السابعة فى نحو غسالات الكتب قاله القليوبى بجري عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحديث هو ماء المرأة

وهو أفضل من ماء الكون
 خلافا لمن نازع فيه ويكره
 الطهر بفضل المرأة للخلاف
 فيه قبل بل ورد النهى عنه
 وعن التطهر من الاناء
 النجاس (والمستعمل فى
 فرض الطهارة) أى مالا بد
 منه فى سميتها كالفسلة الأولى

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا فضل جنب ومائض انتهى وأطال فى شرحه
 الاستدلال ونقل فيه قصر عجم الغوى بعدم كراهته وأيده ما كل خلاف خالف سنة صححة لائس مراعاته
 ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا للسنه سندن من السنة أضوا ان يجب عنه بامر انتهى **(قوله)**
والمستعمل فى فرض الطهارة منه ما غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كإمر طاهر فى غسل
 القدر الذى يقع مسحه فرضا ويبقى ما يغسل كل رأسه بدلا من مسح كإمر طاهر وكلامهم كإمر طاهر فى غسل
 المستعمل وغيره وقضيتان بقدر القدر المستعمل فى الغاوس طال لكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر
 يتأتى عادة أفرادها بالغسل أو الممسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغفر لو قدر فى الغاوس طال فقد يقال القياس
 الحكم بالظاهر ربه اذ لا تسلبها بالسلوك ومن هذا البحث يظهر اشكال ما رأى فى الوضوء فى مسح الرأس فمن
 لا شعره ينقلب من الجزم بأنه لو رده لم تحسب ثابته لان الماء صار مستعملا فلما لم يتأهل وقد نهيان يقال أشدا
 من هذا الا ترى فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والممسح له لما احتاط المستعمل
 بغيره وتعدو التبريح بحكم استعمال الجميع احتياطوا فله نظر لانه قد يقال لما كان الغرض بقدر مسح أقل
 جزءا وغسله كان المستعمل يسرا جدا بالنسبة لممسح وغسل الباقي فلا يتغير به غايبا فلو فرض مخالفا
 وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكلا فلما لم يرد كإمر طاهر رأى فى قول الشارح فى شرح قول العباب أو
 غسل بدل مسح بغد كمر قصوب الاسنوى انه ظهور وورد غيره عليه ما نصه على أن الزائد على الواجب اذا
 كان فى ضمن ما يردى به الواجب يكون حكم الواجب على تناقض أى فى فعل الكلام حيث غسل رأسه مدفعة

الاولى في وضوء واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الاولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وان نذرته والمستعمل في ازالته الخمس هو ماء المرة الاولى في غير النجاسة الكليّة وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ أى وغير السابعة فيها **(قوله ولو من طهر صبي)** ومن المستعمل ماء غسل يدل مسح من رأس أو خفف وماء غسل المستغنى ونهاية تزداد سم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذى يقرب مسحه فزاد يبقى ما لو غسل كل رأسه أى مثلاً بدلا عن مسح كها ولا يخفى ان الماء يصير يتخلو طمان الاستعمل وغيره وقضية ان بقدر القدر المستعمل يتخلل القفاوسط الكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة أفراد الغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغبر لو قدر يتخلل القفاوسط فقد يقال القياس الحكيم بالطهور رتبة لا تسلبها بالثبوت اهـ **(قوله من طهر صبي بمير الخ)** وهل له ان يصلى بهذا الوضوء اذا بلغ ثم لا ينفطر والا قرب الثاني لانه انما اعتد بوضوءه والله لا ضرر وروى وقدر التفسير ذلك ما قبل في زوج المجنونة اذا غسلها بعد انقطاع عدم الحيض من انها اذا اقيمت ليس لها ان تصلى بذلك الطهور عن عبادة الجبري قال شيخنا حر وله اذا مير ان يصلى به وفيه بحث انتهى قليوبى اهـ **(قوله أو حتى لم ينو)** ولا أثر لاعتقاد الشافعي ان ماء الحنفى فيما ذكر لم يرفع حداً بخلاف اعتدائه بمعنى من فرجه محسباً لا يصح اعتبارا باعتقاد ملا ن الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارات معنى ونهاية وأنى قال الجبري والرشيدي قوله حر من فرجه أى أو أنى يتخالف آخر ومنه ان يعلم انه لم ينو الوضوء اهـ **(قوله أو تكبيرة)** ليس بقيد فتجو المحسوبة منها هو مثل التعبير بالكبيرة الفسمية والخبرية عن **(قوله الحليل سئل أى يعتقد الخ)** وفاقا للخطيب واعتد الجلال الرملى ان قصد الحلى كاف وان كان حليها صغيراً أو كافراً أو لم يكن لها حليل أصلاً أو قصد الحلى لا الزنا فليس من حليلها المسلم ليس بقيد نعم لو قصدت نجاسة حلى وطعن في برى حليها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً لانه ليس فيه رفع مائمه شرعاً أى عندهما فلو على الحلال ولو كان زوج الخنفة شافعيًا واغتسل لتحل له ينفي ان يكون ماؤها مستعملاً لانه لا ديمته بالنسبة اليه أو كانت المرأة شافعية وزوجها حنفياً واغتسل لتحل لها التحكين كان ماؤها مستعملاً أو لتحل له كان غير مستعمل حر ومجلى وسلطان والمدينة يصير مستعملاً مطلقاً حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التحكين على الغسل حنفى اهـ يجبرى **(قوله مسلم)** أى وأغبره حر وقوله أى يعتقد توقف الحلى أى بخلاف من يعتقد جاهل بدون ذلك باجتهاده أو اجتهد مقلده وفيه نظر سم عبارة الكردى قوله حليلها المسلم مال شيخ الاسلام فى الاسنى الى انه مثال ثم قال ثم رجعتى خلاف ذلك اهـ أى انه قد رمال الى الاول ابن قاسم والى بى والحاجي وغيرهم ونقل الشهاب البرلى الثانى عن الحلال المحلى وأقر وعاهده الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة لحليل مسلم أى يعتقد الخ نفهمنا منه انه لو اغتسل لتحل للحنفى لا يكون ماؤها مستعملاً بشرط فى الحليل ان يكون مكافئاً كعبته الشارح فى شرح الارشاد فاذا اغتسل للحنفى لا يكون ماؤها مستعملاً لانه لا يحرم عليه وطراً هاقبل الغسل وقوله لهم حليلها حرى على الغالب ثم ذكر ما روى فى المقالة السابقة عن القليوبى وعن الحلى ثم قال والذى فى فتاوى الجلال الرملى انه لا يشترط تكليف الزوج بخلاف الامر عن الشارح اهـ **(قوله انما هو للحنفى الخ)** أى والكافر لا يستحق التحفيف سم **(قوله من ذلك)** أى لاجل انقطاع عدم حيضها أو نفاسها **(قوله حليلها المسلم)** ليس بقيد عدم الجلال الرملى كما هو عبارة فى النهاية أو تكبيرة أو مجنونة أو تمتنع عن حيض أو نفاس لتحل وطؤها اهـ أى ولو كان الوطء زناً أو الحليل كافراً عن **(قوله غير ظهور)** خبر قول المتن والمستعمل الخ **(قوله أما المستعمل فى الحد الخ)** عبارة الخطيب أما كونه طاهر افلان السلف الصالح كانوا لا يعتبرون بحماية طاهر عليهم منه واحدة والا فاستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ فليتأمل **(قوله مسلم)** أى وأغبره حر **(قوله أى يعتقد توقف الحلى الخ)** أى بخلاف من يعتقد حليها بدون ذلك باجتهاده أو اجتهد مقلده وفيه نظر **(قوله انما هو للحنفى)** أى والكافر لا يستحق التحفيف

ولمن طهر صبي لم يميز لطواف أو سلس أو حنفى لم ينو أو صلا تغفل أو تكبيرة انقطع دمها لتحل لحليل مسلم أى يعتقد توقف الحلى عليه كماله وظاهر لان الاكتفاء بشيئا انما هو للتخفيف عليه أو مجنونة أو تمتنع غسلها حليلها المسلم من ذلك لتحل له غير ظهور أما المستعمل فى النجس فواضح وأما المستعمل فى الحد فكذلك لانه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابرًا في مرضه وصوب عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا مع قلة ما بهم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال لأننا بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستغفر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية والثالثة أجيب بان ماءهما يحتلط غالبًا بماء المرة الأولى وبأنه يحمل أنهم كانوا يقتصرون في أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى اه بجبري زاد ع ش على ذلك ما نصه لا يقال انما يجمعوه لعدم تكافؤهم بتجصيل الماء قبل دخول الوقت لا نقول لمحافظة الصحابة على فعل العباد على الوجه الاكل بوجوب العادة فانهم يحصلونه متى قدروا عليه ويذكرونه في الوقت الحاجة اه **(قوله فننقل)** أى المنع (البه) أى الماء **(قوله لما أترت الخ)** أى الطهر وقوله تأتوت أى سلب الطهور رية **(قوله وان لم يجب غسل النجس الخ)** قال في شرح العباب يمكن أن يوجه كون ماء المغفرة مستعملًا بان الاستعمال منوط بإزالة المانع وانما عني عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والاصل أولى منه إلى العارض على أن ما نقول انه عند إزالته للمانع غير مغفوق عنان شرط المغفرة أن لا يلاقيه الماء مثلًا بل الحلة انتهى اه كرى **(قوله ومصر)** أى فى شرح اسم ماء بلا قيد وقوله أى المستعمل وقوله أيضاً أى كانه غير مطهر **(قوله والمستعمل فى نقلها)** يدخل فيه ما لو من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه قوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الطهر راعى الاصح وان بان رجلاً من هذا الطهر ونقل سم **(قوله ومنه)** أى المستعمل فى نفل الطهارة **(قوله ومنه ما غسل به الرجل الخ)** فيه نظير بصري عبارة سم قضية استحباب هذا الغسل فرجعه اه وبعبارة الخطيب أو رد على ضابط المستعمل أى جماعاً غسل به الرجلان بعد مسح الخف وما غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماه غسل به الخنثى المغفوق عنه فانه لا يرفع الحديث مع أنهم لم يستعمل فى فرض وأجب عن الاول منع عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يؤثر شيئاً أى فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثاني بأنه استعمل فى فرض وهو دفع الحديث المستغاده أكثر من فرضه وعن الثالث بأنه استعمل فى فرض أصالة اه قال الجبري وحاصل الجواب عدم تسليم كون الاول مستعملاً ومنع عدم دخول الثاني والثالث فى المستعمل اه **(قوله غسل به الرجل)** أى فى داخل الخف وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه أى وبقى الأعضاء وضوئه أنه يشتمل لضرورة ثم يتوضأ فعلم من ذلك أن الوجه ليس بقيد للجبري **(قوله أيضاً)** أى كالمستعمل فى الفرض **(قوله فكان باقياً الخ)** فالمستعمل فى نفل الطهارة كالغسل المسنون والوضوء المحدود والغسلة الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الاسلام أى وان نذر على المعتمدو يلغز فيقال لنا غسل أو وضوء واجب وماؤها غير مستعمل فاذا اغتسل غسل المجمع مثلاً لنذره أنه يتوضأ بما تم وصل به الجمعة بجبري **(قوله ومما قرره المتن)** وهو تقدير جبري لقول المتن والمستعمل الخ جعل قوله غير مطهر رخيلاً فقد رجع بزيادة لفظة أيضاً كرى **(قوله)** يندفع الاعتراض الخ لا يخفى ان حله المذكور وانما يفيد صحة المتن ولا يفيد عدم أوضحة التعبير وأوالى ادعائها للعرض **(قوله والحق أنه لو قال أو)** أى بدل الواو وكان أوضح من كلام المعترض كرى **(قوله)** فى الاصح فى الجديد الخ الانصر إلى الجديد الاصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية فى الجديد والقديم أنه طهور والاصح ان المستعمل فى نفل الطهارة على الجديد طهور لانه لم يستعمل قبل إلامنه اه قال ع ش والحاصل ان فى الفرض قولين قد عاوا جديداً وفى النفل بناء على الجديد فى الفرض وجهين أحدهما أنه طهور اه قول المتن (فان جمع الخ) فى هذا التعريب نظر **(قوله وقيل أزال الخ)** عبارة الغنى والثاني لا يعود طهور لان قوته صارت مستوية بالاستعمال فالحقى بما هو رد ونحوه اه **(قوله والنجس الخ)** عطف **(قوله ونقلها)** يدخل فيه ما لو من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه قوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الطهر راعى الاصح وان بان رجلاً من هذا الطهر ونقل وضوئه وقد صرح غيره بان ماء هذا الطهر راعى الاصح وان بان رجلاً وعلمه بان وضوء الاحتياط لا يرفع الحديث أى اذ بان الحال **(قوله ومنه ما غسل به الرجل الخ)** فتبين استحباب هذا الغسل فليراجع **(قوله لكن لا يندفع اعتراض الاسوى)** اذ قضية العبارة ان المستعمل فى

فمنقلق اليه كان الغسالة لما أترت فى الخلف تأتوت رتوان لم يجب غسل النجس المغفوق عنه ومما غير مطلق أيضاً (فيسلر) المستعمل فى (نقلها) ومنه ما غسل به الرجل بعد مسح الخف لانه لم يزل مانعاً بخلاف ما غسل به الوجه مع بقاء التيمم لرفع الحلة عنه (غير مطهر) أفضال المدار على تأدى العبادة به ولو مندوبو رد بأنه لا مانع ينتقل به حتى يتأثر به فكان باقياً على طهوريته ومما قرره به المتن يندفع الاعتراض عا به بان التبادر منه ان هذا الوجه يشترط اجتماع الفرض مع النفل والحق انه لو قال أو كان أوضح ثم قولنا ان المستعمل فى فرض غير طهور وانما هو (فى) الاصح فى (الجديد) لا القديم لان المنع لا يتأى انتقاله للماء وجب بانه (جمع) المستعمل على الجديد فبلغ (قلتين فطهور) وان قلب بعد بتفريقه (فى) الاصح بناء على الاصح أيضاً ان استعمال القابل أشعقوب قبل أزال قوته بمن أصلاً كمنما صبغ به لا يؤثر بعد ذلك النجس اذ بلغها بلا تغير

على قوله بتاعلى الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن خبر القلبن إلا أنى وكللتخص إذا جمع قبله ما ولا تغير به بل أولى وكذا لو كان ذلك فى الابتداء ولا بد فى انتفاء الاستعمال عنه بساوغه قلتن أن يكون ما من بعض الماء كما قدمناه اه وقوله ولا بد الخ يأتى فى الشرع ما وافقه (قوله وأوى) لأنه اذا زال الوصف الاغلاط وهو النجاسة بالكثرة فلا استعمال أولى يجبرى (قوله وزعم الخ) رد لدليل المقابل عبارة الهلى والنماء يتوالى الثانى لا والفرق انه لا يخرج الجميع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس اه (قوله لا يؤثر الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل التزلة بصرى (قوله فى ماء قليل) حالاً ما لا (قوله كاسر) أى فى شرح تغيراً عن اطلاق اسم الماء (قوله أو كثيراً) أى ولو ما لا بان صار كثيراً بإضافة المستعمل اليه بصرى (قوله فعلم أن الاستعمال الخ) أى المضى (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما فى ادخاله فى خبر المعلوم مما ذكره (قوله وبعد فصله) الخ المتن فى المغنى الا قوله وهو جريان الى ولو أدخل وقوله وواضح الى رفع حدث (قوله كان جاز الخ) مثال للانفصال الحكيمى عن العضوفاته بخلاف زعم المنكب أو الى كبة لم يغسل حسابل حكالاً المنكب والركبة غايمة مطالب فى غسل اليدين والرجلين من التعجيل كرى (قوله ثم لا يضرب الخ) وفى فتاوى الشارح انه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور وثياب أخرى الماء فاذا وصل للأساور فغسل يدها بساوغها ثم سقط على يدها ومنه ما يجبرى تحتها ثم يجبرى الجميع على باقى يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة هذه الصفة فأجاب بقوله فضة كلامهم انه لا يصير مستعملاً بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة هذه الصفة المذكورة انتهى اه كرى (قوله من نحو الرأس للصدر الخ) أى بخلافه اذا انفصل من الرأس الى نحو القدم مما يغلب فيه التقاذف شرح بأفضل (قوله مما يغلب فيه التقاذف) قال فى الحاشية أما ما يغلب فيه التقاذف فضعف عنه فى كل من الحدثين والنجس حتى لو اجتمع هذه الثلاثة على عضو كبداه ارتفعت بغسله واحدة وان كان ماؤه حاصل من ماء محل فر يب منها كما لو انتقل الماء من كفه الى ساعده الذى علمه الثلاثة فرفعها فادفعها واحدة فمخضت عم الغسل ولم يتغير غسلها لتوالي زاد وزها وان خرف الهواء من الكف الى الساعده انما لم يأتى بالساعده لانه محل واحد فلهذا يفسر هذا الانفصال انتهى وسأبقى ما يتعلق بهذا اه كرى (قوله وهو) أى التقاذف بجبرى (قوله وهو جريان الماء اليه الخ) أى سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كفى الامداد للشارح كرى (قوله اله) الاولى قد جمعت على وهو الخ أو اسقاطه (قوله ولو أدخل الخ) الى قوله ولو يسهده فى النهاية الا قوله ولا يؤخذ الماء لغرض آخر وقوله وواضح الى ولو انغمس (قوله ولو أدخل يده الخ) هذا ما لا والا فالدار على ادخال يده ما أدخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك اذ لم ينورف الحدث عن الوجه وحده والا فلا يصير مستعملاً الا اذا نوى رفع الحدث عن اليدين قبل ادخاله الاناء كما نبه عليه الشارح فى الحاشية كرى (قوله للغسل عن الحدث أولاً بقصد) مفاد مع مفهوم قوله لا يفتى بلانية اغتراف الخ أن الشريك أى يفتى مع نية الاغتراف لا يضرب وليس مجرد اذنا يأتى عن عيش فكان ينبغي تأخير وجهه وتغيير القول بلانية اغتراف كفى المغنى وشرح بأفضل وأواسقاطه كفى النهاية عبارة الاول لو عرف كيف مضى نوى رفع الجنابة أو حدث بعد غسل وجهه والفتلات الثلاث ان لم يرد الاقتصار على أقل من الثلاث من مافضل ولم ينو الاغتراف بان ينوى استعمالاً أو أطلق صار مستعملاً (قوله وتثليث الخ) عطف على نية الجنب (قوله ما لم يقصد الخ) شامل لقصد الاقتصار على التثنية وليس مراداً فلو قال ما لم يقصد الاقتصار على مادونه والا فبعده لكان أولى بصرى أى كفى المغنى (قوله بلانية اغتراف) قال فى الحاشية ليس المراد بها التلقظ بنوياً الاغتراف وانما المراد استعارة النفس أن اغترافها هذا الغسل البدنى فنادم الزركشى أن حقيقته أن يضع يده فى الاناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الاناء غسل النية لنقل غير ظهوره بخلاف أى فى الجديد وليس كذلك فكان الصواب أن يقول وقبل بل عبادتها أى الطهارة انتهى فعمل بقوله وقبل بل عبادتها جريان وجهه فى المستعمل فى غسل النية بأنه طهور لا ليس عبادة وان كان فرضاً أى لا بد منه موأطال الكلام فى شأن ذلك تراجع (هذه القول ليست فى الشرح)

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضرب الكثرة ألا ترى أن المستعمل اذا نزل فى ماء قليل قدر يخالف وسطاً كجمر أو كثير لم يقدر لانه بوضوئه البصائر طهوراً فعمل ان الاستعمال لا يثبت الا مع قلة الماء أى وبعد فصله ولو حكما كان جازاً ومنكب المتوضئ أو ركبته وان عاد لمحله أو انتقل من يده لآخرى ثم لا يضرب فى المحدث خرف الهواء مثلاً للماعن الكفالى الساعده ولاى الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء اليه على الاتصال ولو أدخل يده لغسل عن الحدث أولاً بقصد بدنته الجنب وتثليث وجهه المحدث ما لم يقصد الاقتصار على الاولى والا فبعد ما بلانية اغتراف

لا يقصد غسلها داخله انتهى وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون باخراج الماء من الاناء غسل أيديهم خارجا ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الاعتراف كردى عبارة المغنى أما إذا نوى الاعتراف بأن قصد نقل الماء من الإناء والغسل به خارجا لم يصير مستعملا ولا يشترط لنية الاعتراف في رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله مر ولا يشترط الخ يؤخذ منه أنه لو نوى الاعتراف ورفع الحدث ضرره به صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم وأقره ع ش ما نصه الوجه الذى لا يحصى عن عمل النفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاعتراف عند أول مماسة اليد الماء حتى لو خلعها أول المماسه صار الماء بمجرد المماسه مستعملا وان وجدت بعدلار تقاع الحدث بمجرد المماسه بيقى ما لو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر عا فلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثه في زمان الغفلة فبصير الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجوده أولا فيه نظر فليأمل فان الثاني لا يبعد اه (قوله ولا يقصد أخذ الماء الخ) هو الفائدة لو اعترف بأنما في يده فاقصته يده بالماء الذى اعترف منه فان قصد الاعتراف أو مافى معناه كمال هذا الاناء من الماء فلا استعمال وان لم يقصد شيئا مطلقا فهل يندفع الاستعمال لان الاناء مقرر على الاعتراف دون رفع الحدث كقولنا أدخل يده بعد غسله الوجه الاول من اعتداد التثليث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتداد التثليث أو يصير مستعملا ويرقى فيه نظر ونحوه الثاني اه مر ولو اخلفت عادة في التثليث بأن كان ثوبه يثاب وأخرى لا يثاب واستوا فهل يحتاج لنية الاعتراف بعد غسله الوجه الاول فيه نظر ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتبر بن قاسم على البهجة اه ع ش (قوله صار مستعملا) أى وان تفصل يده عنه لا انتقال المنع اليه مع ذلك أنه أن يحركها فيه ثلاثا وتحصل له سنة التثليث شرح بافضل قال الكردى فى حاشية الشارح على تحفته لو اعترف أى الجانب نحو مضغ فغسل يده خارجا لان الماء يبق على ما يحدث فلا يحتاج لنية الاعتراف اه (قوله أنه أن يغسل بما فيها الخ) صورة المسئلة أنه أدخل إحدى يديه كاهو القرض أموالا أدخلها معا فإيس له أن يغسل بما فيها بما في أحداهما لرفع حدث الكفين في غسل باقى احدهما فقد فصل ما يغسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم فى شرحه على أبى شيخان انه يشترط لصحة الوضوء من الخففة المعرف وقتبة الاعتراف بعد غسل الوجه بان يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فان لم يزل ذلك ارتفع حدث الكفين معا فإيس له أن يغسل به ساعدا واحدا بل يصح به ثم بأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يخالفه وان اليد من كالعضو الواحد فغسل الكفين إذا غسل به الساعد لا يعدم نقصه لاعتناء العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل الخففة الوضوء بالصبر من ابقى أو نحوه ع ش عبارة الكردى فى فتاوى الشارح مسئل عن متوضئ تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفيه فجمع بين بعد غسل وجهه من غير نية اعتراف فهل يحكم على ما بكتفيه بالاستعمال أولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث الدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحيد فلا يجوز له أن يغسل به ساعدا ولا أحدهما لانه اذا غسلهما به فكأنه غسل كلاهما فكفاهما وكف الأخرى أما إذا نوى الاعتراف فإنه لا يرفع حدث الكفين فإنه أن يغسل به ساعدا به أو أحدهما وكلاهما فبما ذكره ما لو صب عليه من ابقى ونحوه ففتحنا الخ لنية الاعتراف ان كان بأخذ الماء به وجهه وكذا يقال بذلك لو كان يغترف من بحر وعليه فليغترف بذلك ويقال لنا متوضئ من بحر يحتاج لنية الاعتراف اه وأما فى فتاوى

ولا يقصد أخذ الماء لغرض
آخر صار مستعملا بالنسبة
لغير يده فله أن يغسل بما
فيها

الجلال الولى من انه لو اراد أن يتوضأ من حنفية أو ابريق أو نحوهما أو أخذ الماء بكفيه معاهل فحبس
 الاعتراف وإذا لم ينوها فهل له أن يغسل يمينه بماء من حنفية واحدة فاجاب بقصد التناول صارفله عن الاستعمال فهو
 بمنزلة زيادة الاعتراف انتهى فليس مما نحن فيه لو جردية الاعتراف في هذه الصور وتختلف صورته او ماقى
 فتاوى به مما يتجمل هذا يحمل على ما اذا اعترف بيد واحدة كما بينته في الاصل والعلامة بن قاسم المحدث في
 شرح مختصر أبي شجاع كلام نفيس فيما اذا أدخل يديه مجموعتين في اناء ذكر من حنفية الاصل فراجع اه
 كردى وبذلك علم ماقى الجبرى حيث عقب كلام ع ش الماراة بقاؤه والمعتد كلام الرولى اه (قوله
 باقى ساعدها) وبعبارة الروض أى والنهاية والمغنى باقى يده لا غيرها أقول لعل محل هذا التقيد في الحديث أما
 الجنب فلا يصري عبارة الجبرى على الاعتناء قوله باقى يده أى في الحديث أو باقى يده في الجنب قلبه او اه
 (قوله مما ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الاقتصار على الاولى والابعداه (قوله أن من نصب علمه الخ) يعنى ان
 من نصب الماء القليل على يده من الرأس الى القدم يحصل له سنة التثليث بالتأنيث الثاني على كل عضو ما لم
 يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له سنة التثليث لرفع حديث يده بالتأنيثين القصد و رفع حديث
 الوجه بالاولى و رفع حديث الرأس بالتأنيث والى بالرفع وقوله ما لم ينو صرفه عن أى ما لم ينو صرف الوجه
 في الثانية عن رفع حديث اليد والى ما لم يحصل اليد كما يحصل التثليث الى وجهه ما لم يحصل
 التثليث بقصد الاقتصار وما لم يحصل رفع حديث اليد بقصد الصرف هو هكذا باقى الأعضاء قاله
 الكردى فجعل قول الشارح لرفع حديث يده الخ على مفهوم قوله ما لم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو
 لعل صوابه في الوجه وقال البصرى انه على لصار مستعملا اه وهو الظاهر وعليه فكان ينبغي للشارح أن
 يدل قوله بالتأنيث بقوله بذلك ليشمل مسألة الجنب أيضا لأن يكون تعبيرا بالتأنيث لظهور قوله السابق أولا
 بقصد فتأمل وقوله حيث ذكره حينئذ أى حين انتفاء نسبة الاعتراف وماقى به انه وقوله صرفه أى صرف ادخال اليد
 الماء القليل بعد ذلك الجنب أو تثليث وجه الحديث الخ (عنه) أى رفع الحديث وظهر أن قوله حيث ذكره يعنى عن
 قوله ما لم ينو الخ (قوله ولو انغمس محدث الخ) ولو انغمس في ماء قليل جنبان ثم نوى ما عاير تفتت جنباتهما
 أو مر تبان الاول و صار مستعملا بالنسبة الى الآخر أو انغمس بعضهما ثم نوى ما عاير تفتت عن جزءهما و صار
 مستعملا بالنسبة الى ما قبهما أو مر تبان فغن جزء الاول دون الآخر ولاول انغمس بافيه بالانغماس دون
 الاعتراف نهاية زاد المغنى ولو شك في المعبية قال شيخنا فالظاهر انهما يظهران لا لانساب الطهور وية الثالث
 وسلبها في حق أحدهما فقط ترجع بلا مرجع اه (قوله ثم نوى) هو في الحديث الأصغر قيدا لاول انغمس
 مرتبنا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة للباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفى
 فتاوى والمراد من انغمس الحديث انغمس أعضاء الوضوء فقط اه كردى (قوله أو جنب) أى أو انغمس
 جنب نوى بعد تعلم الانغماس أو قبله نهاية ومعنى وعبرة (قوله وما دام لم يخرج الخ) أى أو أنه فيما يظهر
 نهايته هو محل تأمل يصري قال ع ش قوله مر رأسه أى أو بعض عضوه من أعضاء وضوئه اه (قوله
 ما يطرأ عليه فيه الخ) شامل لما هو من جنس الحديث الاول أو غيره وصرح به الخطيب فاعزاه الجبرى الى

باقى ساعدها وواضح ما
 ذكر ان من نصب عليه
 حصل له سنة التثليث ما لم
 يقصد الاقتصار على الاولى
 لرفع حديث يده بالتأنيث
 حيث ذكر ما لم ينو صرفه عنه
 ولو انغمس محدث ثم نوى
 أو جنب في ماء قليل أو وقع
 حدثه وما دام لم يخرج له ان
 رفس ما يطرأ عليه فيمن
 أصغر وأكبر

ولو انغمس محدث الخ) قال في الارشاد وشرحه اه بالنسبة لحديث تعدد محله كالو انغمس في القليل محدث
 نأو باق ان الحديث يرتفع عن وجهه فقط وبصرى المانعة عملا في حق سائر الأعضاء لتعدد المحل كذا قال
 وهو مخالف لصرح كلامهم ولا نظر لكون أعضاء الحديث كبدان متعددة عملا بقصة الترتيب لما مات من
 انه في مسألة الانغماس تقدرى في لحظات لطيفة فلا وجه كما بينت في بشرى الكر بم وغيره أنه ان آخر
 النسبة الى تمام الانغماس ارتفع عن الشكل وان انغمس مرتبنا على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار
 مستعملا بالنسبة للباقي وعليه فقد يحمل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تعدد للمحدث حال انغماسه
 حدث أخوه هل يرتفع بنسبة فيه نظر والقياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملا
 بالنسبة للعضو الاقتصار لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه (قوله وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر

وفيه نظر **(قوله واتفقوا في كثير ابتداء الخ)** زاد المعنى عقب ذلك ميتالو حبه التأيد بمجاز كرماته لان الماء اذا استعمل وهو ثلثان كان دافعا للاستعمال واذا جمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما سار اه **(قوله على انه يدفع الخ)** أي لقوته بكثرته سم **(قوله وخرج بفعل بالرفع والطلاق)** قد قيل أن الطلاق من الغالب لانه أقوى على الرفع ولم يقع على الدفع بصري **(قوله ولا يدفعه)** أي فكان الرفع هنا أقوى قله سم وفيه تأمل **(قوله وعكسه)** أي الطلاق (الاحرام وعدة الشبهة الخ) قد يوتهم ان معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لامتناع الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك بل هو ازال الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة كما سأتق في باب النكاح والرجعة فلعل معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الاحرام وعدة الشبهة سم **(قوله فهو أقوى الخ)** أي لانه رفع ودفعهما سم **(قوله بما يصلح له)** قد يقال الاولى للتأثير بصري **(قوله ان يقربه)** بدله من خبر بدفعه **(قوله ان ضاق ما بينهما)** أي بان يكون بحث لحورك ما في أحد الحلقين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حاض الاخيلة اذا وقع في واحد منها نجاسة فانه ان كان لحورك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا الى الآخر بحكم التجسس على ما وقعت فيه الخامسة ولا على غيره والاحكام بخمسة الجميع كما صرح بذلك سم على ابن جرير وبنو الاكتفاء يتحرك الجوار ولو كان غير عنيف وان خالفه غيره في حواشي شرح البهجة واشترط التحرك العنيف في كل من التحرك وما يجاوره عرش اعتمد الجبري ثم قال واعنده شخنا الحنفى خلافا للقبلي وبالحلي حيث اشترط تباعا لعبرة التحرك العنيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمد شخنا عبارة الماء الكثرة لا نجس بمجرد الملاقاة سواء كان جعل واحد أو في جملة مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منها تحرك كاعتقيا يتحرك الآخر ولو ضعهما ومنه يعلم حكم حضان بيوت الاخيلة فاذا وقع في واحد منها نجاسة ولم تقربه فان كان بحيث لو حرك واحد منها تحرك كاعتقيا يتحرك مجاوره وهكذا وكان الجميع قد ثبت فأكتر بحكم التجسس على الجميع والاحكام بالتجسس على الجميع ان كان ما وقعت فيه الخامسة متصلا بالباقي والا نجس هو فقط اه **(قوله كيانتي)** أي في شرح ولا تغير فظهور قول المتن (فان غيره نجس) اطلانه شغل التغير بملاقاة نفسه له سائلة وهو كذلك كما سأتق قريب في كلام الشارح عبرة **(قوله أي نجس)** أي قوله أو في صفته في النهاية والمعنى **(قوله ولو سيرا الخ)** أي سواء كان التغير قليلا أم كثيرا وسواء الخفاطة والجوار نية أو قبله ثم ان واقعا الخ * فرع وقعت نجاسة كقطعة لول في مائع ووافق الماء ثم أتى ذلك المائع في ماعتين فهل يبرض مخالفا لشد المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المائع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي أفتى به شخنا الشهاب الرمي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة تعطل مية ثم أخرج منه قبل القائمة في المائع لم يبرض شي ههنا فتأمل وسأتق آخر الباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شخنا سم **(قوله في الصفات الثلاث)** كالبول المنقطع والرائحة واللون والطعم شخنا **(قوله قدرنا الخ)** قد مر عن الجبري وشخنا أن القدر مندوب لا واجب فاذا أعرض عن التقدير وهجم واستعمله كفي **(قوله مخالفا لشدنها)** عبارة المعنى مخالفا له في

هل ترفع كثرته استعماله
أولا واتفقوا في كثير ابتداء
على انه يدفع الاستعمال عن
نفسه وخرج بفعل بالرفع
الطلاق فانه رفع النكاح
ولا يدفعه لحل الارتجاع
المطلقة وعكسه الاحرام
وعدة الشبهة فهو أقوى
تأثيرا منها فعمل ان الشيء
قد يدفع فقط كهدن وقد
رفع فقط كالطلاق والماء
هنا وان الرفع اذا لم يوجد
والدفع منع التأثير بما يصلح
له لولا ذلك لما دفع ومن ذلك
قولهم لمن ين دعا برفع
بلاء واقع ان يجعل نظير
كفه لسماء يدفعه ان
يقربه بعد عكسه ولو كان
القتلان في حلقين بينهما
اتصال واحد منهما نجس
نجس الآخر ان ضاق
ما بينهما ولا ظهر نجس
كيانتي (فان غير) أي
النجس الماء القلتين ولو
سيرا أو قد مر ان رفع
بمواقة فغيره بالفرض
والقدر ثم ان واقعة في
الصفات الثلاث قدرناه
مخالفا لشدنها

أغلق الصفات اه **(قوله كون الحسب الخ)** فلو كان الواقع قدر وطل من البول المذكور فقول لو كان الواقع قدر وطل من الخلل هل يغير طعم الماء أولا فان قالوا بغير محكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر وطل من الحسب هل يغير لون الماء أولا فان قالوا بغير محكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر وطل من السلك هل يغير رجه أولا فان قالوا بغير محكمنا بنجاسته وان قالوا لا يغيره فنقول لو كان بطلانه وماله يجري في الطاهر على التبعيد شئنا **(قوله أوفي صفته الخ)** أي أوفي صفتين فرض شئنا القاطن كما هو ظاهر **(قوله ولو بوصف واحد)** أي ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الآخر من ذلك يغير وقوله في الأولى وهي ماله وافقه في الصفات الثلاث بصرى **(قوله أو بعنه)** ضبب بمنزلة قول الماء القلتن سم **(قوله فاسلك حكمه الخ)** عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيرا لم نجس والانتجس ولو بالفي الجرم مثلاً فان تعنت منه غوة فهي طاهرة كأقبحه والوجه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلافاً للعباب ويمكن حل كلام القائل بنجاسته على تحقيق كونها من البول والبول ان طرحت في البحر برة مثلاً فتمت فطره سبب سقوطها على شئ لم نجسه اه قال عرش قوله مر على تحقق كونها الخ كان كانت رائحة البول أو طعمه أو لونه اه **(قوله أو واه)** أي التغير بما لا يضر **(قوله والا فلا)** فلو غر في دلو من ماء قلتن فقط وفيه خمسة جامدة لم تغير ولم يغير فها مع الماء فاطن البول طاهر لان اتصال ما به من الباقي قبل ان ينقص عن قلتن لا ظاهره التنجس بالباقي المتنجس بالخمسة أقلته فان دخلت مع الماء أو قبسه في الدلو انعكس الحكم شئنا **(قوله ولو وقع الخ)** وبأنى عن النهاية ما قد يخالفه وعن عبارة ما وافقه **(قوله بما لا يضر)** صادق بالتغير ببول المكث وهل الحكم فيه كذلك أو لا يصل تأمل بصرى **(قوله بان لم ينضم)** الى قوله أو تجاوز في النهاية والمعنى **(قوله بان لم ينضم الخ)** عبارة النهاية لا يعن كطوله لمكث وهو ب ر ج اه أي أو شمس عرش **(قوله كان طال الخ)** عبارة المعنى كان زال بطول المكث اه **(قوله انضم اليه)** بقبل أو غير معنى **(قوله أو تجاوز الخ)** ينبغي حله على ما ذالم يظهر للمجاورين أخذ ما يأتي عن عرش **(قوله أو تجاوز الخ)** ان كان المراد انه تكيف رائحة ذلك المخالط فزال رائحة الخمسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضع وان كان المراد غير ذلك فغير رسم وأشار الكردى الى جوابه بماتصه قوله روح به عن يمينه بل يقع فيه بل بلغته الرائحة فبشبه المجاور اه ورده أي جواب الكردى قول عرش ماتصه قضية كلامه أنه لو روح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغي أن لا يكون مراد الان ظهور الرائحة في الماء يستر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساترين كونه في الماء وكونه خارجاً عنه هذا وفي ابن عبد الحق انه اذا زال الساتر رائحة النجاسة تسمى رائحة الشط لم يحكم بقائه النجاسة وقد علمت أن العبد بخلافه اه **(قوله أو لا ربح)** الأولى الموافقة لما يأتي ولا ربح بالوادئ والتمن (طهر) بفتح الهاء أو خصص من ضمه معنى ونساية **(قوله وانما لم تعد طهارة الجلالة الخ)** أي على الضعيف القائل بعدم عود الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصح به قوله عند القائل بها عرش وسم وكردى **(قوله وانما لم يقدّر وهما الواقع)** أي التمس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئاً عن نجاسة شئنا الماء واستمر فيه بصرى عبارة الكردى أي التمس الواقع في الماء القلتن المغيرة اه **(قوله أو أشد)** الأولى حذفه

فعل الذي يفرض مخالفاً أشد المانع مع واقع فيمن النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس تنجس حتى يقدّر مخالفاً الذي أفتى به شئنا الشباب الرولى الثاني وعلموا كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم منسمة ثم أخرج منه قبل القائمى المانع لم يرض شئ هنا فلتأمل وسأفتى آخر ألباب عن الشارح خلاف ما أفتى به شئنا **(قوله وطعم الخلل)** قد ينظر في ان طعم الخلل أشد الطعم وقد يدعى ان طعم نحو الصراشد وقد ينظر في الأخير بنحو ذلك **(قوله أو بعنه)** ضبب بمنزلة قول قبل الماء القلتن وقوله قدر زواله أي زوال التغير بما لا يضر **(قوله روح به)** ان كان المراد انه تكيف رائحة المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضع وان كان المراد غير ذلك فغير **(قوله وانما لم تعد طهارة الجلالة)**

كون الحسب ورجع السلك وطعم الخلل أوفي صفته قدرناه مخالفاً فيها فقط (فنجس) اجزاء اولي بوصف واحد في الاولى أو بعنه فاسلك حكمه فان كثر غير المتغير بقى على طهارته والا فلا وانما قدس الطاهر بالوسط لانه أخف ولو وقع في متغير بما لا يضر قدر زواله فان غير حينئذ ضرر والا فلا (فان زال التغير بنفسه) ان لم ينضم اليه شئ كان طاهر مكثه (أو جاء) انضم اليه ولو متنجساً وأخذ منه والباقي كثيراً كان الاناء مغنقه فزال اتخاذه ودخله الريح وقصره أو مجاور وقصه فيه أي أو بغالطاً روح به كما هو ظاهر مما يأتي في نحو زعفران لا طعم له ولا ربح (طهر) زوال سبب التنجس وانما لم تعد طهارة الجلالة بزوال التغير من غير علف طاهر لان الظاهر ان سبب نجاستها عند القائل بهارادفة لها وهي لا تزول الا بالعلف الطاهر وانما لم يقدّر وهما الواقع بعزل وال التغير مخالفاً شأه

لان المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زال بقوله الماء عليها فلم يكن لغرض المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولوعاد التغير لم يضر

(قوله لان المخالفة) أي مخالفة الجنس للماء كردى **(قوله ولوعاد التغير لم يضر)** كذا في النهاية والغنى عبارة الاول ولولوا زال التغير ثم عاذا فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فينجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد أزيلت قبل التغير الثاني لم ينجس اه قال عيش قوله مر فنجس أى من الاتر عليه فلولا التغير فقطهر منه جمع ثم عاد لتغير لم ينجس عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة أيادهم ولا يثابهم لأنه زوال التغير حكم يظهر به وهو التغير الثاني يجوز له نجاسة تحلل منه بعد ذلك لقدره في الماضي ثم كرم شرح العباب للمولى ما يخالفه أي أنه بان على نجاسته وأطال في ردّه ثم قال وفي شرح الشيخ جدان أي على العباب لولا زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد عاد نجاسته بعد تغيره والحال ان النجس الجامد باق فيه حاله لا للتغير الثاني علمه انتهى وهو راجع في ان التغير العائد غير التغير الاول وانما شأمن تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقائه النجاسة في الطهارة مادام الماء صافى التغير اه واعتمد الجبيري كما يأتي وقال الرشدى قوله مر جامدة الظاهر ان مراده بالجامدة المجاورة قولوا مائعة كالمجنون وبالمنفعة السهلة كذا **(قوله وان لم يحتمل)** أي ساقى عن الزركشى وعش ما يخالفه **(قوله الان بقيت الخ)** مقولته ولولم ومستثنى عن علم يضر يعنى استثنوا هذا فقط لعدم على ما ذكرنا كردى عبارة الجبيري قال في الاعيان لم يبق في اوله قال اهل الخبر ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه أي من حين عود التغير كما قاله عش قال الزركشى المخفى هذه انه اذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وان تغير تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهور وان ترددا لحال فاستبان وان الارج الطهارة لانها الاصل شوى **(قوله ان النجاسة)** أي النجاسة نهاية ومعنى **(قوله يوهل)** يقال هذا الخ أقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر يحل عليه عود النجاسة فان لم يوجد حكم بقائه نجاسته عش وقدم عن الزركشى ما وافقه **(قوله هذا)** أي بعد ضرر العود لما قلنا **(قوله نحو راجع)** متخس الاضافه لقوله بالفسل متعلق بزوال **(قوله ثم عاد)** أي ثم عود نحو الراج **(قوله أو تراجعا)** وهذا وفي قوله الاتر أوسع الخ بمعنى الواد **(قوله أو بين غسله)** أي المتنجس **(قوله لتسرة الخ)** متعلق بفصل كردى أقول وفي تقرير هذه العلة تأمل الان براد ههنا خصوص قوله التالى والفسل مع نحو الصابون **(قوله ما أذكره)** أي في شرح والتغير المؤثر طهر أولون أو رجع بصرى وكردى **(قوله هنا)** أي في التغير العائد كردى والمناسفة في زوال التغير بنفسه **(قوله فذاك)** أي عود نحو الراج بعد الغسل (ملاحظة) أي مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ **(قوله هذه العلة)** اشارة الى ضعفها نحو فيه راجع الى عود الراج كردى **(قوله فاعية)** هي نور الحناء الكاز نور طيب الريحه قوله ان ظهوره الخ ثابت فاعل قد وجد وتغيره راجع الراج المتنجس كردى **(قوله هنا)** أي في المتنجس الزائل بجمه بالفسل **(قوله ثم)** أي في مسئلة الطيب **(قوله وكلام المتن)** أي قوله بان معنى في النهاية والى قوله وذلك في المتن **(قوله أيضا)** أي كالحس **(قوله بان معنى الخ)** عبارة للمنفى ويعرفه زوال التغير بالتقديري بان معنى عليه الخ زاد الانسى ويعرف أيضا زوال التغير التقديري بقول اهل الحجة اه **(قوله الحس)** الاول حسا كفى للمنفى والانى **(قوله بعد ذلك)** أي الوجه الاول المشار له بقوله بان معنى الخ بصرى **(قوله غدر)** أي حوض كردى **(قوله زوال)** الانسب زال بالمضى كفى للمنفى **(قوله وذلك)** أي تموم ويعرفه زوال التغير التقديري بما ذكر **(قوله أي ظاهر)** يظهر ان الاقعد حل زوال التغير في قوله فان التغير على زواله ظاهر اليكوت في الجمع على نسق واحد ثم قد يكون حقة أيضا كفى مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كفى غيرها سم **(قوله بالمثل الاتر)** أي في قوله للثلث في أن التغير زال الخ عش **(قوله فلا اعتراض على المصنف الخ)** عبارة للمنفى فان قيل العلة في عدم عود الطهور بما ختم ان التغير استمر زوال فكيف يعطفه المصنف على ما ختم فيه زوال التغير وذلك نهاتف اوجب بان المراد زواله ظاهر كما قد ترون ان أمكن استثنائه باطنا اه **(قوله)** أي على الضعيف أم التعود **(قوله أو زال أي ظاهرا)** يظهر ان الاقعد حل زوال التغير في قوله فان

أي وان لم يحتمل انه يترشح نجس آخر كما شمله اطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه الا ان بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا في زوال نحو رجع متنجس بالفسل ثم عاد أو بفصل بين عود فوراً أو مترجعا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لتسرة العود هنا جدا أو يفرض بين البابين للفرق فيه مجالاً لوضعية ما شاء كره ان سبب عدم التأثير هنا ضعفه قوله ثم عود وحديثه فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه ثم قد يؤخذ مما يأتى في تحركات الاحرام في نحو فاعية أو كذا وطيب ثوب جفان يريحه ان طهر وش الماء استحصاله اسم الطيب والافلان ظهوره هنا اذا كان ناشئاً عن نحو ماء أثر الآن بشرق بان تأثير الماء في الإزالة أقوى من تأثير الخفاف فيها فانه ثم أدنى فربنة بخلافه هنا وكلام المتن يشتمل التغير التقديري أي أضافان معنى عليه مبدء لو كان ذلك في الحس زوال أو ان يصب عليه من الماء فقدر لوص على ماء متغير حسا لالتغير ويعلم ذلك بان يكون الى جانبته غدر فيه ما مع تغيره فزال تغيره بنفسه مبدء فيعلم ان هذا أيضا زوال تفسيره في هذه المدة وذلك

لان النجاسة مقدره قاتر بل يبقى ان يكون مقدره (أو) زال أي ظاهرا فلا ينافى التعليق بالمثل الاتر فلا اعتراض على المصنف بالمطلب المتقضى لتقدير الزوال الذي ذكره ثم أرب بعض الصراح أجاب بذلك

بذلك والرائي أول كلام الوجيز بذلك تغير وجه (مسك) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مشلا (فلا) للثقل فإن التغير

والحقيقة أو استرو يؤخذ منه زوال الريح والطعم نحو زعفران لا طعم له ولا ربح والطعم والون نحو مسك والسن والريح نحو خل لا لون له ولا ربح يقتضي عود الطهاره وهو محمول فاقطع من الشراح لانه لا يشك في الاستتار حيث لا يشك هذا باحباب نحو صابون فوقف عليه ازالة نجس مع احتمال استرو لحيه ربحه لان من شأن ذلك انه من زيل لاسار

تغير هذا (وكذا) نحو (تراب وجص) أي جبس زال تفرجه بأحد هاتين بوجود نجس أو طعمه أو لونه لا يظهر الماء (في) الاطهر) للثقل أيضا ودعى انهما لا يظنان على أوصاف الماء زدها انهما يكسدها والكدر ومن أسباب السور لا ينفى هذا ما قبله فحوز زعفران لا طعم له لان الظاهر ان له ما الاوصاف الثلاثة فان لم توجد اعتبر الوصف الخامس لما فيها فقط ولو صفاه لم لا تغير طهر حرمًا كتراب (د) الماء (دونها) أي القلتين ولم يبال بكون اضافتها الى التغير فضعفت في العربية لانها ما تنفع على الاستفهام دعاية الاختصار التي هو بصدد زعفران دونها مبتدأ في كلامه وهي

بذلك أي تقدر زاهرا (قوله تغير وجه) فاعل زال وقوله لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مشلا (فلا) للثقل فإن التغير أو واستعمل الهم في هذا المعنى مجاز ع (قوله مشلا) راجع للثقل (قوله للثقل) الى قوله وأما في النهاية والمعنى (قوله يؤخذ منه) أي من التعليل (قوله نحو مسك) لعل وجه عدم تقيد المسك كخوبه خفة ظهور لونه أو طعمه بجميع قلة ما يليق منه عادة بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال النهاية لان الزعفران الذي لا طعم له ولا ربح لا يستلزم ربح ولا طعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال ربحه ولم يظهر فيه ربحا لثقل المسك لانه لا يبعد عنه عدم الاستتار ثم قال وان كان ربحا لثقل المسك لو ظهر ثم زال الحوز لا التغير حيثما الطهاره لانها لا يشك في ظهور التغير علما انه زال بنفسه اه وفي الكردى عن الاعباب ما وافقه (قوله في الاستتار) الانس في الزوال وقوله ولا يشك هذا أي الحكم بعدم الطهاره منع زوال التغير نحو زعفران الخ (قوله بصري) (قوله من شأن ذلك) أي نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) أي نحو المسك والزعفران والخل (قوله نحو تراب) فمقتضى اعراب المتن سم وغرا المعنى عن ذلك التغير بان قال وكذا لا يظهر ظاهره أو وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجص) * (قائدة) * الجبس ما يبنى به ويطلى وكسر حبه أقصم من فقهها وهو معنى معرب وتسميه العلامة الجبس وهو على معنى ذهابه (قوله تغيره) أي الماء الكثير (قوله لا يظهر الماء) السبك تقدروه عقبو وكذا (قوله ودعى الخ) رد الدليل مقابل الاظهر (قوله من أسباب البستر) فمعناه البستر أسباب البستر بغير اللون سم وقد يقال انما أرادوا ذلك وهذا القدر كاف في الرد (قوله ولا ينفى هذا) أي الالزام المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهره سم (قوله فان لم توجد) أي الاوصاف الثلاثة في التغير بالتراب أو الجبس (قوله ولو صفه الخ) الأولى التفرع على كلام غيره (قوله طهر حرمًا الخ) والحاصل انه اذا صفاه الماء لم يبق فيه تشكرك يحصل به الشك في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سو كان الباقي عارضا فيه والتراب يظن ان الماء كان عين التراب نجسة لا يمكن ظهورها كتراب القابور الملوثة اذ نجاسته مستحكمة فلا يظهر أبدلان التراب حيثئذ كنجاسة الماء فبان بقيت كثرة الماء نجس والاختصاص وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال ع ش ومثل تراب القابور رقيق أصابه رطبًا نحو زيل لا يظهر الماء كنجاسة عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره كالكتن والقطن فانه يظهر بالفضل ولا ينفى هذا قول الشارح حر وغير التراب مثله لان المراد بغير التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما اه (قوله والماء) مبتدأ وقوله دونها محال من مرفوع نجس سم أي ومن الماء عند سيبويه يجوز نفيه والحال من المبتدأ (قوله لانها) أي تلك الاضافة (قوله مودعا بالخ) بالالمهمة خط الشارح مصطفي الحموي (قوله لها) متعلق بالمعاينة والاعمال للاضافة (قوله فزع الخ) تفرع على تقدير الماء المبتدأ (قوله وهي لا تنصرف) أي ملازمة للنصب على الظروف (قوله لا يشك الخ) أي على الأصح أي عند سيبويه وهو جواز البصريين ويجوز قصره في الانحسار والكدرين معنى ونهاية أي عليه فهي مبتدأ لا تتقدم ع (قوله ليس في محله) أي لان دونها متصو على الظروف والمبتدأ

المال للند (قوله ومنا دون ذلك) نائب فاعل فري (قوله والكلام) أي الخلاف (قوله بالادنى) القائل بعدم تصرفه فها يقول انه أي لا تنصرف غير مقبوس فلا ينافي ووده شذوذ اوهذا لا يجوز واستعمالها فضلا عن الأولى سم (قوله فابجني غير الخ) هذه مناسبة هنا فتأمل سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال غيره على زواله طاهر البكون في الجمع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا في مسائل الطاهر وقد لا يعمل ذلك كما في غيره (قوله نحو تراب) فنه تغير اعراب المتن (قوله من أسباب البستر) فمعناها ليست من أسباب البستر لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة (قوله والماء) مبتدأ وقوله دونها محال من مرفوع نجس (قوله بالادنى) القائل بعدم تصرفه فها يقول انه غيره مقبوس فلا ينافي ووده شذوذ اوهذا لا يجوز واستعمالها فضلا عن الأولى سم (قوله فابجني غير متصرفه) هذه مناسبة هنا فتأمل

لا تنصرف على الأصح ليس في محله على أن تصرفه قارئ به في منادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه ما بالادنى والكلام في دون الظروف التي هي نقض نحو في جامعة غير متصرفه وفي الكشف معنى دون أدنى مكان من الشيء وتسهل عمل لغاوت حال كثر بدون عر وأي شرفا تم أسع فيه

فاستعمل لتجاوز حدالي
 حد كذا ليعلم من دون المؤمنين
 أي لا يتجاوز زواوله المؤمنين
 إلى زلة الكافرين (ينفس)
 بحيث لم يكن ولدا والافيه
 يتفصيل يأتي ومنه فتوار
 أصاب النجس أعلاه وموضوع
 على نجس يترشح معناه فلا
 نجس مافيه إلا أن فرض
 عود الترشع إليه (باللأفة)
 أي بوصول النجس الغير
 المعفو عنه لفهم حديث
 القلتين السابق المخصص
 لعموم خبر الماء طهور
 لا نجسه شيء واختار كثير
 من أصحابنا مذهب مالك
 أن الماء لا نجس مطلقا
 بالتغير وكانهم نظروا للتسهيل
 على الناس والأقوال للسل
 صريح في التفصيل كاترى
 وإنما نجس المائع مطلقا
 لأنه ضعيف لا يشق حفظه
 بخلاف الماء فهما حيث
 كان المتنجس الملاقى ماء اشترط
 أن لا يبلغ قلتين كما علم من
 قوله (فإن باغهما جاء) ولو
 متنجسا ومتغيرا أو مستعملا
 أو ملجأ ما أتى ولجأ أو دراذب
 وتنكير الماء ليشمل الأنواع
 الثلاثة الأولى لا ينافي مدرهم
 المطلق بأنه ميسر ما لان
 هذا حديثا بالنظر للعرف
 الشرعي ولهذا لو حلف
 لا بشر بماء اختص بالمطلق
 وما في الترتيب بالنظر لاطلاق
 العرف وهو شامل للمطلق
 وغيره (ولا تغير) به
 (فطهور) لكثرة حديثه
 ومن بلغوهما به

استطردى قول المتن (ينفس) أي هو وطب غير كثر يتوان كثر مغيث عبارة بأفضل مع شرحه بنفس
 الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين ما كثر من رطلين وغيره من المبالغات وإن كثر وبلغ فضلا كثيرة
 بملافة النجاسة وإن لم يتغير اهـ ويأتي في الشرح ما وافقه (قوله) فيه تفصيل يأتي أي باب النجاسة في
 قول المصنف الظاهر طهارة غسله (الح) (قوله) ومنه أي الوارد (فتوار) أصاب النجس أعلاه فلا نجس أسفله
 بنجس أعلاه كمنه سأسى ومعنى (قوله) أي بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء وكان الواقع مجاورا أو عني
 عنها في الصلاة فقط كتب فيه قليل دم أجنبي غير مغاظ أو كثير من نحو راغب ومثل الماء القليل كل مائع
 وإن كثر وما ملأ في رطب أو لم يتنجس يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في الغسل أو هو يده اليمنى
 أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مائع لم نجس بنفسها كما أفتى به الوالدة رحمه الله تعالى لأن الأصل طهارته وقد
 اعتضد باحتيال طهارة اليد اليسرى نها يتراد الغنى ويعني بمخالطة ما الغيران من النجاسة في حاض الخلطة
 وذرف الطيور والواقع فيها المشقة لا حترار عن ذلك ما لم يغير ما ذكر اهـ قال عشي قوله حر أوتي عنها
 في الصلاة فقيده ثلاثا يأتي ما قدمه من أن المعفو عنه لا نجس بملاقاه أو الحاصل أن مائع عنه هنا كالذي
 يذكره الطرف غير مائع عني الصلاة اهـ (قوله) إلا أن فرض (الح) ينبغي أو وقف عن الترشع واتصل
 الخارج بمافيه لأنه ما قبل متصل بنجاسة سم على ج اهـ عشي عبارة الغنى ولو وضع كوز على نجاسة
 وماؤه خارج من أسفله لم نجس مافيه مادام يخرج فان تراجع نجس كذا لو سد بنجس (مهمة) إذا قل ماء
 البئر ونجس لم يظهر بالترشح لانه وإن ترشح ففعر البئر يبقى نجسا وقد تنجس جدران البئر أيضا بالترشح
 بالتكثير كان ترك أو صب عليه ماء ليكثر ولو كثر الماء وقتت فيه شيء نجس كفأه تمطط شعرها فهو
 طهور وبمسار عمله باغتراضه منه كدلو أو دلو أو ما تمطط في غير أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر
 معه فإن كانت العين فتارة وتعرض الجسع ترشح ما يغلب على الفل أن الشعر كله خرج معصفان اغترف
 منه قبل الترشع وبنيق فيما اغترف فمعه لم ينضر اهـ (قوله) أي للماء القليل متعلق بوصول (الح) (قوله)
 المخصص أي المفهوم (قوله) مطلنا أي قليلا أو كثيرا كذا أو جاريا بتغير أولا (قوله) بالليل (الح) أي
 كفهوم حديث القلتين (قوله) وإنما تنجس المائع (الح) ولو يلحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بطهارته
 قال غيره قولوا لا بعد ذلك قالوا جعه عدم الطهور به انتهى وعلمه فلسفيا ثم تحصل طهارته ثم رأيت في نسخة
 من غيرة بدل لفظ عدم (الح) عود الطهورة اهـ وهي واضحة عشي وتقدم في شرح تفصيل آخر
 راجعه (قوله) لا يشق هو في كلام غيره بالواو (قوله) فيها) أي في الضعف وعدم المشقة (قوله) الملاقى) اسم
 مفعول أي ملاقاه النجس كردى أقول عدم بلوغ الملاقى اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلا معنى لعلم
 اشتراطه بما يأتي فالظاهر أنه بصيغة اسم الفاعل (قوله) ولو متنجسا) أي قوله بحيث يتحرك في النهاية (قوله)
 ومتنجسا) أي لنجس كقول بغيري (قوله) أو متغيرا) نحو زعفران مغيث عبارة النهاية بمسغني عنه اهـ
 أي وخالص الماء قلتان كما يأتي ومرا يضار شدي (قوله) أو ملجأ ما أتى ولجأ (الح) في جعلها غايته للماء تسامح
 (قوله) الثلاثة الأولى أي المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله) وهو شامل) أي المائع العرف (قوله) لكثرة
 إلى قوله وينبغي في الغنى (قوله) لكثرة) عبارة الغنى والنهاية بقر والعلو وهي القلة حتى لو فرى بعد ذلك لم
 ينضر اهـ (قوله) ومن بلغوهما (الح) عبارة الغنى وبكى الضم وإن لم يتم ترشح صاف بكدر حصول القرية بالضم
 لكن إن انضما يقع حلا اعتبرنا تسامحه ومكث منازول فيه التغير لو كان أخذنا من قوله ولو غس كوز ماء
 واسع الرأس في ماء كله قلتين وسواء ما كان الأمانة ثلثا أو أمثلا بدخول الماء فيه ومكث قدرا نزول فيه تغير

(قوله) إلا أن فرض عود الترشع) ينبغي أو وقف عن الترشع واتصل الخارج بمافيه لا بد من شيء ما قبل
 متصل بنجاسة (قوله) بالألأفة) فرع * لو نجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في الغسل
 أو اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مائع لم نجس كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي لأصل طهارته مع
 الاعتضاد باحتيال طهارة اليسرى انتهى (قوله) وهو شامل للمطلق (غيره) ينظر في مافيه ما قبله عن إمام

مالو كان الغنى أو الطاهر بغيره أو حوض آخر ورفع بينهما حوضا وتوسع بحيث يتحرك مافي كل بغيره الا يخرج كاعتقائهم ان نزل كدورة أحد هما معنى زمن نزوله فغيره لو كان أو نحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كما ذكرتم في نفس بغيره وقدمتكم بحيث لو كان مافيه متغير زال تغيره لقوله به حيث بخلاف ما لو فقد شرط من ذلك وينبغي في أحواض (٨٩) تلاصقت الاكتفاء بغيره الملاصق

الذي يبلغ به القلتين دون غيره (فلو كوز باراد) ماله (طهور) عليه أكثر من النجس كما انفهمه المتن لكن بالنسبة للضعف المشترط لكونه أكثر مما يعلم ذلك مما ذهب إليه أكثر المفسرين في ولائهم تسكتهم وان كان التحقيق نظرا للمقام انه نهى عن البذل لطلب الجزاء مطلقا (فلم يباحثهم بطهر) للقلته وبه يعلم ان قولهم ان الوارد القليل لا يتنجس بلاقاة النجاسة وقولهم ان الماء يطهر حاله بادوا فانه على جوانبه أي يولى بعد ان مكث المانع مدة قبل الادارة على ما جزم به غير واحد اخذ من كلامهم أي لان ابراده منع تنجسه باللاقاة فلم يضر تأخير الادارة عنها فكلهما في وارد على حكمية أو عينية أو الجمع أو أوصافها بخلاف ما لو ورد على عينية بغير بعض أوصافها كتقطعة دم أو ماء متنجس ولم يبلغهما ثم رأيت الاستوى وغيره صرخا بذلك فافي الجواهر وغيره ما من أنه لو صب ماء

لو كان أحد الماءين نجس أو مستعمل طهور لان أقوى أحد الماءين بالاخر انما يحصل بذلك فان فقد شرط من ذلك بان كان ضيق الرأس أو واسع بحيث يتحرك مافيه بغيره الا يخرج كاعتقائهم لكن لم يكمل الماء قلتين أو كل لكن لم يكتم زمان نزوله فغيره لو كان أو مكث لكن يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم مافي كلام الشارع من الاجاز (قوله لو كان النجس أو الطاهر الخ) حق التعريف بطاهر بغيره الا في أو نحو كوز الخ لو كان أحد الماءين النجس والطاهر بغيره أو حوض والاخر وضع خارج بينهما (قوله واتسع الخ) أي الفتح وهو قوله الا في موضع الخ عطف على قوله فخرج (قوله يخرج كاعتقائهم الخ) الظاهر انه معقول مطلق لتحرك الاخر لا لتحرك بصرى وحسب عليه أي على كون اعتقائهم عند التحرك الاخر فقط عس والحفي وشيخنا والجيري بخلافه للعلي والقلوب في حيث اشترط طاهر على رأس التحرك العنيف في المحرك وما يلزم كما مر به (قوله لو لم تزل كدورة أحدهما) يعني أن اعتبر في المكافاة الضم والجمع دون الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافيا والاخر كدرا وانضم الى النجاسة من غير توقف على الاختلاط المانع من التبرؤ والكثرة كردى (قوله ومعنى) أي بعد الفتح وقوله أو نحو كوز عطف على بغيره كردى (قوله من ذلك) أي من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكتفاء بتحريك كل ملاصق بغيره بل ملاصقون لم يتحرك بغيره بل غيره اذا بلغ المجموع قلتين سم واتممه عس والجيري وشيخنا كما مر (قوله من النجس) أي المتنجس (قوله كما أفهم) أي كون الوارد أكثر المتن أي قوله كوز (قوله لكن بالنسبة للضعف الخ) دفع ما هو مع المتن من اشتراط الاكثر بقاء على القول الرابع أيضا كما يأتي عن الغنى (قوله كما بعد ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشدى (قوله ذلك) أي الانفهام (قوله مطلقا) أي كثيرا كان أو ماسا أو قليلا (قوله للقلته) عبارة الغنى والنهاية لانه ما قليل فيه نجاسة ولان العهود من الماء ان يكون غاسلا لا مغسولا اه (قوله به يعلم) أي بما في المتن (قوله يتخلو) أي القولين مبتدأ وقوله في وارد الخ خبره والخبر ان (قوله أزال الجميع) أوصافها أي معها (قوله أو ماء متنجس) أي كما في مسئلة المتن (قوله ولم يبلغهما) أي وان لم يتغير قول المتن (وقيل طاهر لا طهور) وفي الكفاية وغيرهما يقتضيان الجهر وعلى هذا الوجه ولا فرق بين أن يكون ذلك القليل متغيرا أم لا معنى وقيل هو طهور ردأه إلى أصله نهاية (قوله كتب) الى التنبيه في النهاية وتوالمعنى (قوله ويحتاج عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بعمل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القليل يقول نزول نجاسة الماء فلتأمل سم أو قول بل ذلك جواب بالفرق نزول عين النجاسة في الثوب النجس عليه وعدم نزولها في الماء النجس (قوله ان الضعف بشرط كونه واردا الخ) فلو اتفقت الكثرة أو لا واداء الطهور وبه أو كان به نجاسة حامدة لم يطهر خزانة هذه القود شرط للقول بالطهارة لا القول بعدمها فلو قال فلم يبلغهما لم يطهر وقيل ان كوز الخ فهو طاهر غير طهور زكان أولى معنى (قوله ومنه الخ) يقتضى ان المفقود أكثر من هذا وفيه نظر لان شرطها أيضا ان يسبق بإيجاب أو أمر أو نداء وقد سبق هنا بإيجاب سم (قوله ان لا يصدق الخ) عبارة الغنى أن يكون ما بعدهما غير الما قبلها كقول الجاهل في رجل لا يصدق قولك بانه رجل لاز بدلان الرجل يصدق على الحرم من في وجهه ما طلق المتغير كثيرا بعلاضر المتغير به فراجع بطهر لك ذلك (قوله بغيره الملاصق الخ) الوجه ان يقال بالاكتفاء بغيره كل ملاصق بغيره بل ملاصقون لم يتحرك بغيره بل غيره اذا بلغ المجموع قلتين فلتأمل (قوله ويحتاج عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بعمل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القليل يقول نزول النجاسة فلتأمل (قوله ومنه ان لا يصدق الخ) يقتضى ان المفقود أكثر

وردم مفهوم حديث القلتين السابق وبما يحجب قياسه

(١٢) - (شراوى وابن قاسم) - (اول)

بان الثوب زالت نجاسته علو ودخله دون الماء واستفد من كلامه ان الضعف بشرط كونه واردا وطهور أو أكثر أي وان لا يكون فيه نجس عيني ولا هوائى سم معنى غير ان قد بعض شروط عطفها ومنه ان لا يصدر أحد متعاطفها على الآخر

طهر اعرابها فبها بعد الكونه على صورة الحرف * (تنبيه) * قيل يؤخذ من كلامهم أنه لو صب ماء من أنبوبا بابه ماء عليل على سبعين مثلاً وصار كالغوار الذي أوله بالأماء أو متصل بالنفس تنحس حتى مافي الاناء لقليل ماء اتصل بعضه بنفسه ونظر حكوا أخذ الالف في نفسه تشبهه بالجارى المنسدع في صيب بل هذا كونه أقوى مدافعا مانصباه من العلوى السفل إلى أنه من حكمته أنه لا ينحس الا الماء المنحس دون ما قبله وهذا واضح وانما الالف يتردد فيه النظر لتفسير ذلك في المائع أليحق بالماء فيأخذ كرفلا ينحس منه أيضا الا اتصل بالنفس لا يكون الجارى ثابته بل لكون مافيه من الانصباب أقوى مما في الجارى منغ نسبة غير الماء منغ بالنفس أو يفرق بان المائع مستوى فم الجارى وبغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل محتمل لكن كإدم الأمام إلا في المبيع قبل قبضه طاهر في الأول فإنه نقل عنهم في زيت أفرغ من اناء في الماء أخرجه (٩٠) فادق متنبه لوجه بيان فيدان ما هو في هو الطرف الثاني المنسوب فيه الصادق باتصاله بما في اناءها والغارة

زيد اه أى وهذا الطاهر يصدق على الطهور (قوله يظهر اعرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله) لكونها على صورة الحرف (وهي مع ما بعد هاء صفتها قبلها بما يتوقفنى (قوله) أى في الاناء وقوله على سبعين متعلق بصب (قوله وصار) أى الماء المصبوب وبقوله تنحس جوابا ل (قوله وفيه نظر) أى في القيل المذكور (قوله حكما) وهو التنحس (قوله تشبهه الخ) خبر بل الذي والضمير الماء المنسوب بمن الانبوب وكذا الاشارة لقوله بل هذا وقوله أولى منه أى من الجارى المنسدع الخ وقوله يحكمه متعلق بأولى وصبره الجارى المذكور (قوله انه لا ينحس الخ) بدل أو بيان لحكمة (قوله منه) أى من المائع المنسوب وعلى الكيفية السابقة في الماء (قوله لا يكون الجارى) يعنى الجارى بان وقوله فيه أى في المائع (قوله الاقوى الخ) نعت للانصباب وقوله منع الخ جلته خبر الكون (قوله تسميها الخ) أى في العرف (قوله بالنفس) تنازع فيه الماء ومنصلا (قوله أو يفرق) عططف على يلق وقوله يستوى فيه أى في نفسه بالملافة (قوله طاهر في الاول) أى الخاف (قوله ما وجهه الخ) من التوجيه والموصول مفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت للماء الخ (قوله اناء) يعنى في الطرف الاول المنسوب بمن (قوله والغارة) أى في الطرف الثاني وقوله بل هذا أى الاتصال وقوله لا ينحس منه الخ خبران (قوله مومع ذلك) أى مع تصريح الزركشى بالفرق بين الماء والمائع الجارى ين (قوله لا تفرق هنا) أى بين الماء والمائع في أنه لا ينحس الا الماء في النفس (قوله هنا) أى فيما اذا صب على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاولى من أن الانصباب الخ (قوله ثم رأيت) أى المصنف (قوله انه لا اتصال هنا) أى في الانصباب (قوله واخبروا الخ) خبر وعبارته وقوله في ذلك أى عدم بطلان الصلاة (قوله بها) أى بعبارة شرح المذهب المذكور وقوله وصحفاً عططف على بطلان الخ وقوله بل لكون الخ بدل مما ذكرته وقوله وببانه أى بان وجه العلم (قوله وان اتصل) أى الخارج وكذا ضمير اضافته وقوله والاى وان لم يمنع الخ روج الاضافة (قوله لا تفرق بين الماء والمائع الخ) أى المنصين (قوله) مافي الاناء الى الخارج) الانصب العكس (قوله قد روا ذلك القائل الخ) ليست لفظه ذلك في بعض النسخ المتبعة للمقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الحق به) أى بقليل الماء وقوله بملاقاة الضمير للموصول والباء متعلق بصلته وقوله له أى لقليل الماء الخ وقوله أنشأ أى كالمايع (قوله نظر الخ) مفعوله لقوله زعم الخ (قوله انه) أى المايع قبله أى المائع قول المتن (ميتة) يجوز فيها التحقير والتشديد بما يقول المتن (لادم لها سائل) بان لا يكون له ادم أصلاً أو له ادم لا يجرى * (تنبيه) * ما لنفسه سائلاً اذا اعتدى بالمع كالماء الجارى التي توجد في الأبل ثم وقع في الماء لا ينحس بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشقق جوفه

بعضه ولهذا لو صب الماء من اريق على نجاسة واصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الاريق وان كان بعضه متصلاً ببعض أى حساً لحكمائنا انتهى به يعلم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى تخروجه مما ذكرته بل لكون مافيه من الانصباب الى آخره وببانه انهم خروا بان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل أوله بما في الاريق وأخوه بالنفس فالخروج من الاريق منع اضافة الخارج منه لما فيه من كان أو ما عاقل ثم تأمر مافيه بالخارج المنصل بالنجاسة وان اتصل بمافيه أيضاً لا يمتنع وان هذا الاتصال لا عبره مع كون العرف قطع اضافة اليه كما ذكره وهو الا لم يعنف عن ذلك الميم فيما اذا اتصل به كثير في الارض مثلاً وبشباسهم مسئلة الدم على مسئلة الماء علم انهم مصرحون بأنه لا فرق بين الماء والمائع في عدم اضافة مافي الماء الى الخارج عنه فمائل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون قلوا ذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (و يستثنى) مما ينحس قليل الماء الحق به كثر غير قوله علاقته بالخلاف الا في الماء اذا خلا فان زعم ان الميم يخصصه المائع نظر الى انه قسمه له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لادم لها)

وخرج منه الدم احتمل أن نجس لانه انحاع في عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعني مطلقا وهو
 الاوجه كما يعني عفاي بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالمالعول وغير وكذلك ما على منقذه من النجاسة نهاية
 وفي الكردى عن الشارع في حاشية التحفة ما صه ولا عبرة بدم فيه من بدن آخر كدم نحو رغوث وقيل اه
(قوله أي لجنسه) فلو كانت مما يسيل دمه لكان لادم فيها أروفة هادم لا يسيل اصغر هافا لها حكم ما يسيل دمه
 معنى زائد الكردى وان كانت من جنس ما يسيل دمه لكان وحده بعض أفراد دم يسيل فله حكم ما لا
 يسيل دمه فلا نجس اه **(قوله وزبور)** يضم الزاى **(قوله وسام أروص)** وهو من كبار الوزغ كما في
 القلموس كردى عبارة شجنا والوزغ بالعرين والكبير منه سام أروص اه **(قوله للغزالي)** أقر شيخ
 الاسلام والنهاية والمغنى كلام الغزالي بصري زائد الكردى وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شك كافي كونها
 مما يسيل دمه امخن يخرج شئ من جنسها للعاجلة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال الجبري أي بشر
 من أفراد جنسها ويحمله اذا وجدت فان لم توجد فالذى قاله سم أن النجاسة العفو كما وافق المال الرطبي عليه
 لان الاصل الطهارة وقال عرش بعد نقل كلام سم وقد توقف في الاصل في النجاسة والتنقيس وان
 لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا بصار بها الايقين اه واستقر المحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه
 عبارة عرش قوله مر امخن يخرج شئ من جنسها الخ ويكفي في ذلك جرح واحدة في سم في حاشية
 البهجة قوله فيخرج للعاجلة فيجعله الاعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل
 دمه لان الطهارة هي الاصل ولا نجس بالشل انتهى اه **(قوله ووجههما)** أي الرفع تبع المحلل اسم
 لا البعد والنصب تبع المحلل القريب **(قوله واعرض للفاصل الخ)** عبارة ابن عبد الحق قوله لادم لها سائل
 قال في شرح المذهب بالرفع والنصب والرفع فيهما واعرض بانتفاء الاتصال الشرطي بالرفع وأقول الذي
 يظهر من كلامهم أن اشتراط الاتصال في الرفع انما هو على القول بان فتحته فحصة بناء عما اذا قلنا بانها مفتحة
 اعراب وأن ترك التثنية في العاشية فلا لاقتناع على البناء بالفضل على الاول من ترك جمع اسم لا قبل دخولها
 بخلافه على الثاني فيمكن أن يكون كلام الشيخ من باب علة فليتام أنته اه عرش قول المتن (فلا تنجس
 مائعا) أي وان تعلققت فيه مخرج فسه دمه اور وشاعلى الاوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن
(مائعا) ماء أو غيره معنى **(قوله علاقاتها الخ)** متعلق بقول المصنف فلا تنجس **(قوله اذالم تغيره)** فان غيرته
 المتبعة لكثيرها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع أو الماء القليل مع بقائه على قلة نجسته نهاية ومعنى زاد سم
(فرع) حيث لم تنجس المائع بالمبتدأ المذكورة لم يجز أكلها مع كسائفي في الأطعمة لكنه مشكل في نحو
 غل اختلط بعسل وشق نخله اه ومال الشارع في شرحه بافضل الى عود الطهارة زوال التغيير قال
 الكردى في حاشيته وارتضاه في شرح الارشاد عبارة فقهاء الجواهر اذ احتمل ان لشجنا والاقرب بعود الطهارة
 اه قول المتن **(على المشهور)** فانه لا يجب غسل البضة والولاء اذا خرجا من الفرج وظاهر ان محله اذالم
 من هذا فوهو نظر لان شرطها أيضا أن تسبق بايجاب أو امر أو أداء وقد سبق هنا بالايجاب **(قوله خلافا**
لغزالي) يشكك على الغزالي ان يخرج هذا القول لا يشيدان جنسه مما يسيل دمه مع ان العبرة بالنجس **(قوله)**
 فلا تنجس مائعا) أي وان تعلققت فيه مخرج فسه دمه اور وشاعلى الاوجه **(قوله فلا اعتراض عليه)** بيق
 مجرد ما روي لا يدفع الاعتراض بان التلباد من المائع قسم الماء فلا تنجس سدسبار به حكم الماء والجواب ان
 التعبير بالاستثناء صريح في شمول الماء هنا للعامة لان المائع غير الماء لم يذكر والاستثناء يشترك
 على سبقتي منه ولم يقدم الا ذكر الماء فيجب ان يكون المائع شاملا للعامة لئلا يأتى الاستثناء في التعبير به
 بان حكم الماء فص الاستثناء زباد حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا أو كثيرا حكم الماء
 القليل في التنجس بالافاق حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المنة من
(فرع) حيث لم تنجس المائع بالمبتدأ المذكور ولم يجز أكلها مع كسائفي في الأطعمة لكنه مشكل في نحو
 غل اختلط بعسل وشق نخله اه **(قوله اذالم تغيره)** أي فان غيرته نجس فان زال تغيره فهل تعود الطهارة

أي لجنسها (سائل) عند
 شق عضو منها في حياتها
 كذباب وبعوض وقمل
 وبراعث وخنافس وبق
 وعقرب ووزغ وبنات
 وردان وزنبور وسلم
 أروص لاجسة ولفحة
 وضفدع ولو شق في شئ
 أسيل دمه أو لم يجز
 فيها فظهر خلافا للغزالي كما
 بينته في شرح الارشاد وغيره
 بل حكم ما لا يسيل دمه
 * (تنبيه) * جوز في
 المجموع في سائل الرفع
 والنصب ووجهها ظاهر
 والرفع واعتراض للفاصل
 بما سبقت رده في شرح
 العباب فراجع فانه مهم
 (فلا تنجس) (رطب) (مائعا)
 كان أو غيره كثر أو تر
 المائع لموافقه للشراب
 الا في الحذر لا لتنجس
 به فلا اعتراض عليه علاقتها
 له اذالم تغيره (على المشهور)

يكن معهما طر بمتعسة انتهى ووضو وشرحه اه عش **(قوله الغبر الصريح)** واشقة الاحتراز عنها نهاية
ومعنى **(قوله فان في أحد جناحيه داء)** أى وهو اليسار خطيب وعليه فاقطع جناحيها اليسار لا يندب نفسها
لا لتغاة العلة بل بقياس ما هو المعتد من حمة نفس غير الذباب حمة نفس هذه لأن لغوا العلة المتعسفة
الغمس عش وقوله جناحيها اليسرى أى وجناحه كفى سم عن بعضهم **(قوله وانه يتقى الخ)** بكسر
الهمزة أى يجعله وقاية أى يعتد به فى الوقوع بجبرى **(قوله فيه هذا)** من تنقاة الحديث بصرى **(قوله)**
وغس الخ بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التجسس **(قوله وقبس بالذباب الخ)** أى فى عدمها
لا فى الغمس بجبرى **(قوله بل طهارتها)** أى المستوكان الاولى بل عدمها **(قوله فكانت الاناطة)** أى بعدم
الدم المتعفن وقوله أولى أى من الاناطة بعموم الوقوع كردى **(قوله ومع ذلك)** أى استثناء تلك المتات عن
التجسس لا بد من رعاية ذلك أى المانع يحفظه عنها قاله الكردى ونظير بل يتعين دليل ما بعده أن المعنى
ومع أولى رعاية الاناطة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة **(قوله اذ لو طرح الخ)** أى ان لم
يجز قبل وصوله الموالم بنفسه اعتبار اجماله الوصول دون الالتقاء بل بالوطر مباح أى متى ما هل
ينفس أولا فيه نظر والاقرب الاول ويحمل الثانى عش واعتد بخضات الثانى عبارة فان طرحت النسبة
حيث لو مات قبل وصولها اليه أو ميتة فاحيت قبل وصولها اليه لم تضر فى الحالتين على الراجح ولو مات فى الثانية
قبل وصولها اليه فتكون طرحت ميتة وصلته متلكن أحييت بينهما فلا تضر أيضا على المعتد خلافا لما
قاله الشراى السلى ولو وجدت فى الماوشل فى انها وقعت بنفسها أو طرحت فيه فهل يعنى عنها أو لا والذى
أجاب به الرملى عدم الاعتد لانه وحسنة فلا يصار اليها الا يبين وبعضهم أجاب بالعموم لا بالاصل المتقدم اه
ثم أشار بفتح المايدى كطرف الى ترجيح الثانى بماتته ولو شل هل يدركه الطرف أولا على عناءه لا
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العموم اه **(قوله فيه)** أى فى المانع وقوله من ذلك
أى مما لا دم الخ بصرى **(قوله تجسس)** ظاهره ولو كان الطرح سهوا أو يتبقى انه كايضطر طرحت الميت فى المانع
يضر طرحت المانع على الميت فى نحو اناء لكن لو جهل كون الميت فى الاناء فطرحت المانع فيه فهل يتجسس
فيه نظر ولا يبعد انه لا يتجسس اذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو
كانت في زيت نحو القنديل واحتاج الى زبادته فالوجه انه لا يضر القاء الزبادى لأن ذلك مما يشق سم أقول
سيدكر الشارح عن الزركشى ما يفيد والكردى عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح
سهوا باقى المعنى خلافه **(قوله لكن من حسنه)** أى المكاف لكن أفتى شخنا الشهاب الرملى بانه يضر
طرحت الحيوان ولو غير ميمز ومهمة سم واعتد به النهاية وتبعه شخنا واعتد بالمعنى انه لو طرحت غنجر ميمز لم
يضر كما يابى **(قوله أو الطروح)** ضب بينه وبين الطارح سم **(قوله على ما اقتضاه الخ)** باقى عن النهاية

لان هذه النجاسة لا تتجسس بمجرد الملاقاة بل بشرط التعذر وقد زال ولا تعود لان القنديل حيث يتجسس لا يطهر
بدون الكثرة فيه فظاهر والثانى هو ظاهر كلامهم فليتأمل **(قوله فى الحديث الشر فانه لا يقدم السم الخ)**
قال بعضهم قضية التعليل فى الحديث انه اذا قطع جناحه أو أحدهما لا ينفس لا لتغاة العلة المتعسفة للغمس
واحتمال ان الجناح الباقي فى الصورة الثانية هو الذى فيه الداء اه **(قوله اذ لو طرح فبيع من ذلك تجسس)**
ظاهره ولو كان الطرح سهوا أو يؤخذ من ذلك انه لو أمسك ذبا بمتعسة وألقها فنجس ولو أه أو ألقها فمائع
تجسس شرح مر ويتبقى انه كايضطر طرحت الميت فى المانع يضر طرحت المانع على الميت فى نحو اناء لكن لو جهل
كون الميت فى الاناء وطرح المائع فيه فهل يتجسس فيه نظر ولا يبعد انه لا يتجسس اذا كان الطرح لحاجة
لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو كانت في زيت نحو القنديل واحتاج الى زبادته فالوجه
انه لا يضر القاء الزبادى فى القنديل وان علم انها فيه ولا يكاف اخر لاجها قبل القاء الزبادى لأن ذلك مما يشق
(قوله لكن من حسنه) أى المكاف أفتى شخنا الشهاب الرملى بانه يضر طرحت الحيوان ولو غير ميمز ومهمة
(قوله أو الطروح) ضب بينه وبين الطارح

لغبر الصريح اذا وقع الذباب
فى شراب أحدكم فليغمسه
كله ثم لينزعه فان فى أحد
جناحيه داء وفى الآخر
شفاء وفى رواية صحيحته انه
يتقى جناحه الذى فيه الداء
وفى أخرى أحد جناحي
الذباب سم والآخر شفاء
فاذا وقع فى الطعام فامقلوه
أى اغمسوه فانه يقدم
السم ويؤخر الشفاء وغسبه
يؤدى الى موته لا سيما فى
الخار فلو تجسس لم يضر به
وقبس بالذباب غير ممن كل
ما ليس فيه دم متعفن وان
لم يمز وقوعه لان عدم الدم
المتعفن يقتضى خفصة
النجاسة بل طهارتها عند
جساعة كالقنديل فكانت
الاناطة أولى ومع ذلك لا بد
من رعاية ذلك اذ لو طرح
فبيع من ذلك تجسس اذا
لا حاجة حيث شأن وان كان
الطرح غير مكاف لكن
من حسنه أو الطروح ماء
أو ما ماله فيه على ما اقتضاه
الملاطهم

والغنى ما يؤيده **(قوله)** الآن يقال بغتفر في الشيء ما يعالج أي فلا يضر الطرح حينئذ وهو ظاهر أن كان المقصود طرح المانع الذي هي فيه فإن كان المقصود طرحها فتحته أن يضر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر و يتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد و يحتمل أن يقال فدان كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر يضر وكذا أن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم **(قوله)** أي قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سهوا كما هو ظاهر وقد مر عنه وبقي في الشرح أن الطرح سهوا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه هنا من عدم ضرره أي الطرح سهوا هو الراجح فاقال الغنى **(قوله)** ويؤيده أي اغتفر التابع **(قوله)** ما مر الخ يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذي اعتمدته شخنا الشهاب الرمي أي وولده والغنى الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفارا ما يحتاج إليه كالأفراد أن يضع الحاجة في قنديل فيمناه أو دهن دهننا أو ماعية تلك الماسة فلما أمل على أن الحاجة الفرق على طريق شخنا سم **(قوله)** الأول أي ما اقتضاه اطلاقهم من ضرر طرح ما هي فيه **(قوله)** عدم تأثير أي قوله لوضوح الفرق في الغنى والنهاية **(قوله)** ينعوا أصبع أي كعدم ولا يتنصع الأصبع ولا العود وانظر لدعت الحاجة لتعدد الأصبع اه سم أقول للمدار على الحاجة كإبائي عن الكردى عن الحاشية **(قوله)** مع أن فيه أي في الإخراج وقوله ملاقاتها أي ملاقة نحو الأصبع المزوجه للمسة المذكورة **(قوله)** ويؤيد ذلك أي لفرد وقال الكردى أي عدم المناقاة اه **(قوله)** قول الزركشي الخ يجوز أن يكون كلام الزركشي مغر وضافا لغيره مع العلم به لكن لحاجة الكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مغر وضافا لغيره مع الغفلة عن وجوده فيه أي فغة مغر مطلقا ولا تنافي بين هذين فلا يتصور **(قوله)** ويؤيد الخ بصري **(قوله)** مدود من الأفعال أو التفعيل وفي القتاموس إداد الطعام بإداد وداد أو أداد ودود يد صار فيه المدود اه **(قوله)** ويؤيد غننه أي من قول الزركشي كردى **(قوله)** أنه لا يضر الطرح بلا قصد الخ اعتمد الغنى عبارة فان غيره له المنة لكثرتها أو طرح فيه بعد موتها قصد اتجنس جزا كما جزمه في الشرح والحاوي الصغيرين ومفهوم قوله ما أي الشرح والحاوي الصغيرين بعد موتها قصد أنه لو طرحها تخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقع في المانع أو أخذ المنة لغير جهاز فوقع فيه بعد فعملان غير قصد أو ربما فيه من غير تعيين بل قصد طرحها فوقع فيه بغير اختياره أو طرحها لم يميز أو قصد طرحها فيه فوقع فيه وهي حصة فقات فيه ما له لا يضر وهو كذلك اه **(قوله)** مطلقا أي سواء كان مع الاحتياج أم لا كرمي أي سواء كان منشؤها من المانع أو لا والطرح مكلفا أولا **(قوله)** اذ لو أراد هذا الخ فيه تأمل سم أي لجواز كون الاستثناء في كلام الزركشي مغر وضافا لغيره مع العلم بقصد لكن الحاجة أي كإبر عن البصري **(قوله)** ولا ينافي ذلك أي الرد سم وكردى **(قوله)** فغير واحد أي كالشرح والحاوي الصغيرين كإبر عن الغنى مع جعله القصد في الأصل الحكم أي الضرر **(قوله)** لا الأصل الحكم إلى قوله ولا أثر في النهاية بما وافقه **(قوله)** (نم)

(قوله) الآن يقال بغتفر في الشيء ما يعالج أي فلا يضر الطرح حينئذ وهو ظاهر أن كان المقصود طرح المانع الذي هو فيه فإن كان المقصود طرحها فتحته الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر ولأنه طرحها قصد أو طرح غيرهما مع أنها بنافي ذلك ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد فيجتمعل أن يقال فدان كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر يضر وكذا أن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها **(فرع)** ولو طرحها حسنة قبل وصولها للمانع أو ماسة غنية قبل وصولها إليه فأتى نحو ما قال بعض مشايخنا أنها لا تنقص في الحالين **(قوله)** ويؤيده ما مر الخ يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذي اعتمدته شخنا الشهاب الرمي الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفارا ما يحتاج إليه كالأفراد أن يضع الحاجة في قنديل فيمناه أو دهن دهننا أو ماعية تلك الماسة فلما أمل على أن الحاجة الفرق على طريق شخنا **(قوله)** ينعوا أصبع أي أو عدم ولا يتنصع الأصبع ولا العود فلما أمل على أن الحاجة الفرق على طريق شخنا **(قوله)** ينعوا أصبع أي أو عدم ولا يتنصع الأصبع ولا العود وانظر لدعت الحاجة لتعدد الأصبع **(قوله)** اذ لو أراد هذا الخ فيه تأمل **(قوله)** ولا ينافي ذلك متب بينه

الآن يقال بغتفر في الشيء ما يعالج ما لا يغتفر فيه مقصودا ويؤيده ما مر في وضع المتغير بما لا يضر على غيره فغيره ولا ينافي الأول لعدم تأثير إخراجها وإن تعددت بنحو أصبع والحليم إن فيه ملاقاتها قصد لوضوح الفرق فانه يحتاج بل مضطر لإخراجها ولو بالها طاهر فلا موجب لتعويض ونعم عن النجاسة وقت بقل لا ضرورة إليه فآثر ويؤيد ذلك قول الزركشي ينبغي أن يستثنى من ضرر الطرح ما يحتاج إليه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فقد صرح بالداري بانه لا ينقص على الأصغر اه ويؤيد منه رد ما توهمه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا اذ لو أراد هذا الخ يصح ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافي ذلك قول غير واحد لو طرحت فيه قصدا ضرر جزاء من القصد قد للجزم لا لاصل الحكم كما هو واضح ثم لو أخرجها بأصبعه مثلاً فسقطت منه بنسبين اختياره لم يضر

القول هو أو المبتدأ المغني **(قوله وكذا الوصف ما هي فيه الخ)** أي ولا يضر طرح المائع في الحرقة على المجتمع فيمن المبتدأ الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع أوصل الصبر كذا مع تقاضه عادة فلو فصل نحو يوم مثلا ثم صب في الحرقة قطع بقاء المبتدأ المجتمع من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر والأشيق تنظي في الحرقة تمهيد قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وان جهلها سم على حج اه عش **(قوله وكذا الخ)** أي لا يضر **(قوله أذ لا طرح الخ)** عبارة النهاية والمغني لأنه يضع المائع وفيه المتصفية ثم يصفى منها المائع وتبقى منفردة لأنه طرح المبتدأ في المائع اه ومن توجيههما بقوله ما لأنه طرح المبتدأ الخ يؤخذ أنه لو طرحها معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى الحلق الايجاب فتذكر بصري **(قوله نحو الريح)** أي كالمعروف فاللغني وخلافا للنهية **(قوله مطلقا)** أي سواء كان نشوء منه أم لا وسواء أمان فيه بعد ذلك أم لا نهاية **(قوله أو المبتدأ الخ)** خلافا للصنع المغني وصرح في النهاية بعبارة ومما حصل المعتمد في ذلك كما اقتضاه كلام البهيمه منطوقا ومعناه هو ما أوردته الله تعالى وأنتي به انما ان طرحت حينئذ يضر سواء كان نشوء هامة أم لا وسواء أمان فيه بعد ذلك أم لا أن تعيره وان طرحت ضرر سواء كان نشوء هامة أم لا وان وقع عينا بنفسها لا يضر مطلقا يعني عنه كما يعني بما سبق بالريح وان كان مبتدأ ولم يكن نشوء منه لم يضره وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمه كالريح كما أنتي به ولو أوردته الله تعالى لان لهما اختيار في الجلبة اه وقوله ولو غير مميز وفاقا للشارح وخلافا للمغني وقوله والبهيمه متخلفا لهما كما مر كله **(قوله نشوؤها)** بفتح النون وضمة الهيمه كردى وعش **(قوله كما هو الخ)** أي عدم ضرر وطرح المبتدأ الخ كذا كردى **(قوله أي من جنسه)** أي وان لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكردى عن حاشية الشارح على أنه يقتضاه المراد الجنس فاشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام وغيره من بقية الأطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصح به بعض العبارات حيث مثل ذلك بدو دخل طرح في ماء فليس (قوله مطلقا) أي نشأت من المطر وخرجه أم لا **(قوله وعبره بالجموع الخ)** تأنيدي لقوله والمبتدأ الخ قوله هذا الحيوان أي الذي نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غير مائع من جنسه كردى **(قوله في الحيوان الاجنبي)** أي في الحيوان الذي مات في مائع لم ينشأ من جنسه **(قوله وهذا)** أي عدم ضرر والحيوان الاجنبي الذي وقع بنفسه **(قوله في الطريقين)** لعله أراد بهما المشهور ومقابله **(قوله جمع من محقق التأخير)** منهم شيخ الاسلام وتبعه على ذلك الشهاب الزملي وولدوه والشبب الشر بيني بصري ومعهم ما قدمته انهم وافقوا الشارح في أصل التفصيل لاني شخصه **(قوله وحوى)** أكثرهم على أن المطر وحده الخ عبارة الكردى على شرح بافضل أطلق كثير من ضرر والطرح واستثنى الجمال الزملي بالريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح في التفتة طرح البهيمه فلا يضر وأعيد الطبلادى والخطيب الشر بيني أنه إذا طرحها غير مميز يضر وزاد الخطيب أنه لو طرحها شخص بالقتل أو قصد طرحها على مكان فوق قفت في المائع لا يضر وحوى البلقني على عدم ضرر المطر مطلقا وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتمادا وفي حاشيته على تحفته بعد كلام طويل ما نصه واعلم انك اذا تأملت جميع ما تقرر وظهر لك ثبوت ما من مو ومن مو ولادم سائل طرح أولا منشؤ من الماء أولا ولا وفيه خلاف في التخييس وعدمه لكن نارة قوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور اما على المعتمد أو على مقابله وان وقع له شيء من ذلك ولم يجد تطهارة

وكذا الوصف ما هي فيه
من حرقة على مائع آخر
لا طرح هذا أصلا ولا أثر
لطرص نحو الريح كما هو
ظاهر لأنه ليس من جنس
المكافئين ولا لطرص الحى
مطلقا والبيئة التي نشوؤها
منه كما هو ظاهر كلامهما
أي من جنسه وقصر
كلامهما في حى طرح فيها
نشوء منه ثمان فيه بدل
كلام التهذيب ممنوع إذ
طرحها حية لا يضر مطلقا
وعبره بالجموع قال أجهلنا
فان أخرج هذا الحيوان
مما مات فيه ولو في مائع
غيره أو رداله فهل نجس
فيه القولان في الحيوان
الاجنبي أي الذي وقع
بنفسه وهذا متفق عليه في
انظر بقين أنه لا يضر اه
فتأمله ليندفع به ما لكثير من
هنا * (تنبيه) ما ذكرته
من التفصيل في المطر وحده
هو ما عليه جمع من محقق
التأخيرين وحوى أكثرهم
على أن المطر وحده

ما وقع فيه أولا لعل اسمه الاعلى ضعف حاله تقلبه بشرطه هذا كنهه بناء على القول بفحاشية تمتد إلى أعلى
 رأى جماعة أنها طاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح السابق في الطارح استثنى
 الغاوي ما يحتاج لطرحة كوضع علم مودق في قدر الطبيع فبات معه دود فلا ينفسه على أصح القولين مع أنه
 طرحه ويقاس بذلك سائرهم والحاكمة انتهى اه كلام الكردى **(قوله مطلقا)** أى عمدا أو سهواً من
 جنس المكافاة وغيره نشأت من المائع أولاً **(قوله ما في ذلك)** أى في كرم الاطلاقين **(قوله بل قيل)**
 بمنع الخ قضية صنيع النهاية اختصاص الذباب والذباب بالحرممة بالنحل **(قوله لا يأتي في غيره)** أى لا تنفاه
 المعنى الذى لاجله طلب غش الذباب وهو مقاومة الدواء الداعية بها **(قوله والوجه ما ذكرته)** أى منع غش
 غير الذباب عبارة أن زبى الغش خاص بالذباب ما غيره فيجزم غشه لانه يؤدى إلى اهلاكه انتهى اه
 ع ش قال النهاية ويحل جواز الغش أو الاستحباب اذ لم يغلب على الظن التغيير به أى بان عوته وبغيره
 والاحرم لما فيه من اضاعة المال اه زاد سم على صاحب هذا في غير الماء القليل أخذ من عدم حرمه
 البول فيه وكذا انه اذا أدى إلى تضعيف النجاسة اه **(قوله والنحل)** عبارة القاموس والنحل ذباب العسل
 واحدتها نحل اه أى مفرد هاتين بالهاء أو قانوس **(قوله وما هنا)** أى التعبير بالمشهور **(قوله مع هذا)**
 الخبر أى اذ وقع الذباب الخ قول المتن **(نحو لا يدرك الخ)** فان قيل كيف يصور العلم بوجوده واجب
 بما اذا غش الذباب على نجس وطب ثم وقع في الماء قبل أو مات مع أنه لا نجس مع أنه علق في رجليه نجاسة لا يدركها
 الطرف ويكن تصور رءا ضامها اذارة قوى البصر دون معتدلة فانه لا نجس أيضاً حتى لا يجبرى **(قوله)**
 غير مغلفا) وفاء الشيخ الاسلام واعتمد النهاية والمعنى انه لا فرق بين المغلف وغيره **(قوله وليس بفعله)** وقفا
 للنهاية عبارة ولو رأى ذبابة على نجاسة أى طيبة فامسكها حتى ألصقها بيده أو ثوبه أو طرفها في غمواه
 قليل انجس التجسس قياس على ما لو أتى بالانفس سائلة متدفقة ذلك اه وبه يعلم ما حاشية شيخنا والجيبرى
 من أن ابن حجر قد العفو بما لا يمكن بفعله وظاهر كلام الرملى الاطلاق الان يحمل قوله لم يظهر كلام
 الرملى على ما في غير النهاية عبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك الخفة وغيرها
 واعتمد الزبى وحرمه الحلى ونقل سم على المنجس عن الجبال الرملى انه ارضى العفو وان حصل بفعله
 وقال القليوبى سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد ابدل الاطلاق مع التفصيل في المشتبه بعضهم قيده
 بما اذا لم يكن عن قصد انتهى وعبر السارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما بحثه الزركشى لكن ينزاع
 فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقنولة قصدا الا أن يعرف بان ذلك يحتاج إليه بخلاف هذا انتهى وفيما
 نقله عن سم مام **(قوله اقلته)** كقطعة ولو لم يختر وما يعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع في النجاسة فيعني
 عن ذلك في الماوع غير معنى ذبابة **(قوله أى بصري)** إلى المتن في النهاية والمعنى الاقوله ولو اجتمع إلى وطبا **(قوله)**
 أى بصري معتدل أى من غير واسطة الشمس قلي وبعبارة النهاية والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع
 عدم مانع فلور أى قوى انظر مالا وغيره قال الزركشى فالظاهر العفو كفى في هذا الجملة نعم يظهر فيما لا يدركه
 البصر المعتدل في الظل ويذكره بواسطة الشمس انه لا أثر لادراكه بواسطة كونه في الظل فأنه ثبت
 رؤيته تحت نور الشمس يتجدد البصر اه **(قوله مع فرض مخالفتها الخ)** علم بذلك أن يسير العلم وعمه بالمعاني عن
 قلبه اذ وقع على ثوب أحر وكان بحيث لو قدر انه أبصر رؤى لم يفت عنه وان لم يرى الاجزائية قال ع ش
 قوله مر مما لا يعنى عن قلبه أى كدم المانفذ أو دم اشتط بغيره فلا يقال ان يسير الدم يعنى عنه ثم السلام

لفرد **(قوله ندب غش الذباب الخ)** يحمل جواز الغش أو ندبه اذ لم يغلب على ظنه التغيير به أى بان عوته به
 وبغيره والاحرم لما فيه من اتلاف المال وهذا في غير الماء القليل أخذ من عدم حرمه البول فيمركذا فبماذا
 أدى إلى تضعيف النجاسة والفرق ان البول في الماء القليل وان كان فيه اتلاف ان مظنة الحاجة دفع الضرر
 الظاهر المجرب منه بخلاف الغش المذكور وان ندب مر **(قوله غير مغلفا)** كذا قيد وخلف **(قوله)**

تضم مطلقا وجع منهم
 الباقين وغيره ودل عليه
 كلام تنقيح المصنف انه
 لا يضر الطرح مطلقا ويثبت
 ما في ذلك في شرح العباب
 * (تنبيه آخر) * يظهر
 من الخبر السابق ندب غش
 الذباب لدفع ضرره وظاهر
 ان ذلك لا يأتي في غيره بل
 لو قيل نعمه فان دفعه تعبنا
 بلا حاجة لم يعد عثم أثبت
 المعبري صرح بالنسب
 وبتمعيه قال لا للكل
 يسمى ذبابا لفساد النحل
 لحرمته قتله اه والوجه
 ما ذكرته وتلك التسمية
 شاذة على اه لم يعول عليها
 في القاموس وبعبارة والذباب
 معروف والنحل وعبري
 الروضة بالاطهر وما هنا
 أولى اذ لا قوة للخلاف مع
 هذا الخبر (وكذا) يستثنى
 (في قول ع ش) غير مغلفا
 وليس بفعله على الأوجه
 (لا يدركه) قلته ولو
 احتملا لان شكا أدركه
 أولا فيما يظهر عملا بالأصل
 (طرف) أى بصري معتدل
 مع فرض مخالفتها الواقع
 عليه

كان الصباغ على شعرتين وسلم على ثلاث ليس المراد به التعدد به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد
والايعاب لو قطعت شفرة أو ريشة أو عاف كالواحدة وفي فتاوى الشارح لو خط في بادية شعرتان أو ثلاث
من باديه مثل ذلك أو لا شيء فيه بحث بعض المتأخرين ان يحمل الغفوع قليل شعر غير الماء كالماء يكن
بفعله فعليه نجس الزبادان انتهى اه كردهي أقول لا يبعد تقيد أخذ ما مفرط من طرس مئة تلامح انما
اذالم يكن الخطط لحاجة (قوله نعم المركوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه للراكب اه وكتب عليه
الكردي مائه عنى التحفة وشرى الارشاد والخطيب والزبادي وغيرهم بالغفوع كثير شعر المركوب
وظاهر الاطلاق بقوله لغير الركاب بخلاف ما جرى عليه هنا الآن يجعل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام
الايعاب اه أقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعنى عنه في نحو القصاص أكثر من غيره اه (قوله ومن
دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يشهد ان قلة الدخان وكثرة تعرف بالآخر الذي يشأ عنه في
نحو الثوب كمسرة فان كانت مسرة في الثوب قليلة فهو قليل والافوق كثير ثم قال بالغفوع عن الدخان في الماء
أولى منه في نحو الثوب بلانه في هذا يظهر أنه يدرك فيعلم وجوده وتترك قلة وكثرة بخلاف الماء فاذا عني
عن قلة المشاهد في نحو الثوب فأولى في الماء اه فافاد كآثر في الضر واشترط الاثر في نحو الثوب ونقل
الهاتين على التحفة عن الايعاب انه لو أوجد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم يتنجس أو كبير فيتنجس
اه ومنه يعلم انه لا فرق في الغفوع قليل دخان الجبس بين كونه بفعله أو لا ولكن في الايعاب عن الزركشي
أن شرط الغفوع أن يكون عن غير قصد وأقره في الشرح المسمى على النهاية ما تصوم يعنى عن قليل دخان
النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء نحو بفعله ومنه الجبور بالنجس أو المتنجس كما يأتي فلا يعنى عنه وان قل
لانه بفعله ومن الجبور أيضا ما جرت به العادة من تغير الجملات انتهى اه كلام الكردهي وقوله ومنه يعلم
انه لا فرق الخ لا يخفى ما يقع من الواصل بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفا له بفعله بخلاف الواصل
بسبب التجبير كما هو ظاهر (قوله تصد أي البخار (قوله كخيار كنيف) أي بيت الخلا عتردي (قوله
ظاهر) دلولا على ثبوت نجاسة على ظهره وصلى بها تحت صلاه شيخنا (قوله جميع وغيث الخ) يجوز ان
يكون مراده جميع ظاهره وبصرى (قوله كثير) أي الدخان وقوله لوطو به أي عند لوطو به وقبل التجبير
(قوله ومن غبار سرجين أي نحووه مما تتعمله الريح كالنمرق في عبارة شيخنا ومنها السرجين الذي يتجرب به
فيعنى عن الخبز سواء أكله منفردا أو في مائع كبن وبيض ومثله الخبز المقرق في الممس فلوطو في اللبن وغيره
عنى عنه هو ليعنى عن جملة في الصلاة أو لا قال الرمي لا يعنى ونالف العلامة الخطيب فقال يعنى عنه فيها اه زاد
الجبري ولا يجب غسل القدمين لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن أيضا وفيه نظر اه وعبارة الكردهي
عن شرح العباب ويعنى بما يصيب الحنط من البول والروث حال الدياسة قال البارى والاحوط المستحب
غسل القدمين كما هو قياسه ان يسن غسل جميع ما يعنى عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله
ما على رجل الخ أي يعنى عنه اذا وقع في الماس مثلا سواء أعلج وقع فيه أم لا بشرط أن لا يطرأ عليه نجاسة
أجنبية شرح بافضل قال الكردهي عليه مودكر الشارح في حاشية التحفة بعد كلام ما تصوم وقيل ونجس الغفوع
هنا عن منفذ الحيوان وان كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال في الايعاب هو محمول على تقيد بما اذا
لم يكن بفعله أي الغير وهو قياس كثير من الصور والمستثنى ثمرات بعض المتأخرين بحث هذا انتهى اه
كلام الكردهي (قوله مما تخرج منه) كان بالجار أو راثن يوق أو تزلج بمنفذه سم على المنهج اه
قال الشارح في الحاشية يعنى عانى المنفذ من النجس الخارج منه لا غير ولو لم يجره جوفه كقشره انتهى اه

الغفوع من يعثر أو وقع في اللبن حال الحلب فلو وجد بعر في لبن وثقل في أنه وقع في حال الحلب أو لا الوجه الحكم
بجاسته لانه الاصل في وقوع النجاسة في اللبن ولم يتحقق سبب الغفوع بخلاف ما لو وجدت نجاسة في ماء أو شئ في
انه قليل أو كثير حيث يحكم بظهوره ان لم يجر وقوع النجاسة في الماء لا نجسه الا بشرط القلة ولم يتحقق

نعم المركوب يعنى عن كثير
شعره ومن دخان أو بخار
تصعد بنار ولا كخيار كنيف
ودع در رب قطاهر
وبحث القمولى نجاسة جميع
رغيف أصبه كثير لوطو به
محدود بانه جلد فلا يتنجس
الاسماء فقط ولا يطهره
الماء ومن غبار سرجين وما
على منفذ غير آدمي مما
خرج منه

كردى (قوله وروث) الى قوله و يؤذنه في النهاية (قوله وروث) عبارة النهاية وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عشاوا لخلق الاذرى به مائشومنه الماء والزكشى مالو زل طائر وان لم يكن من طيور الماء وذوق فيه أو شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تخلل عنه اه قال عش قوله عشاومنه العشب والموضع فيه لجر الذوق علبه فيما يظهر وليس منه ما يقع كبر من وضع السمك في الأبار ونحوها لاكل ما يحل فيها من العلق ونحوه حفظ الماء عن الاستقذار وقوله هر لم تخلل عنه مفهوما انها اذا تخللت ضر وقاس ما تقدم فيما ناقشه الغيران وفيما لو وقعت بعر في اللبن العفول المشقة اه (قوله منه) أى الماء (قوله وروث طير) ويعني عبا عسا العسل من الكواوة التي تجعل مر ووت نحو البقر وأقفي جمع من اللبن بالعفو عما يبق في نحو الكرش مما يشق غسله وتقنيته منه ثمانية ورحم شيخنا هذا أى العفو عما يبق في نحو الكرش الخ وفي الكردى عن الانعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز أكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وان لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه انه لا بد من غسلها اذا لم يشق في ذلك وانه لا بد من تقية نحو الكرش عما فيه ما يبق فيه نحو ربح وعسر واه اه (قوله وروث كل حجرة) فلا ينحس مائشومنه ويعني عبا طائر من ريقه ما ينحس نهاية أى وصل لثوب أو بدن أو غيرهما عش (قوله وروث صبي) لاسمى في حق الحائط له كاصرح به ابن الصلاح و يؤذنه مافى المجموع أنه يعنى بما تحقق اصابته قولوا والدباسة بل ما نحن فيه أولى وألحق بعضهم بذلك أفواه المجانين ورحمهم الزكشى نهاية قال عش قوله هر وفي صبي أى بالنسبة لثدى أمه وغيرها وقوله هر عما تحقق أى وان سهل غسله كان شاهداً ثرا لنجاسة على قدم من ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال جمع الخ) جزءه النهاية والمعنى ثم قال الاول والاضابط في جمع ذلك أن العفون هو مما يشق الاحتراز عنه غالبا اه قال عش قوله هر مما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الغيران ونحوها في الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والاباريق ونحوها وما يقع لاحتوائها للجرار من أى في الاظهر من أن اول واحد منهم يريد الاحتياط في تحذله او يبقا يستحى منه ثم يجد فيه بعد ذوق الاستنجاء زبل فيران ومنه أيضاً ذوق الطيور في الطعام اه (قوله في مائش) أى اوجاهه وطباو قوله وأن لا يكون بفعله أى فسادا لاتبع كروى (قوله وروث شرط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلاً) أى كالطواف (قوله السك) أى كفى من نحو الصلوات وغيرها (قوله وروث يوذى ذلك) أى الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم تأني الخ (قوله كالذى قبله) أى طرف الخ المخلط قال الكردى وأدبه المعلوم عليه اه (قوله ولو تنحس آدمى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو انه لو تنحس فيه بنحو الذى ولم يغفر تمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنحس يعنى عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالقيام ثدى أمه وتقبيله في فقل وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الرمل سم وعش وكردى (قوله وأحيوان) الى قوله و يؤخذ في المعنى (قوله وأحيوان طاهر) من هرة وأغبرها معنى فيه وأغبر من أحواله كروى عن الانعاب (قوله) وأمكن عادة أى ولو على بعدى ما عمار أو واكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغا) قال في الاعاب ويشترط كونه أى المختلط بتراب ان كانت نجاسة مغلطة ولا تشتت في الغيبة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تبلغ لسانها في الماء ما ينز يدعى ذلك انتهى اه كروى (قوله لم ينحس الخ) جواب ولو تنحس الخ

فالاصل البهارة (قوله وروث مائشومنه الخ) ويعني عبا عسا العسل من الكواوة التي تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عشاوا لخلق الاذرى به مائشومنه الماء والزكشى مالو زل طائر وان لم يكن من طيور الماء شرح هر (قوله وروث صبي) لاسمى في حق الحائط له كاصرح به ابن الصلاح و يؤذنه مافى المجموع أنه يعنى بما تحقق اصابته قولوا والدباسة بل ما نحن فيه أولى وألحق بعضهم بذلك أفواه المجانين ورحمهم الزكشى نهاية قال عش قوله هر وفي صبي أى بالنسبة لثدى أمه وغيرها وقوله هر عما تحقق أى وان سهل غسله كان شاهداً ثرا لنجاسة على قدم من ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال جمع الخ) جزءه النهاية والمعنى ثم قال الاول والاضابط في جمع ذلك أن العفون هو مما يشق الاحتراز عنه غالبا اه قال عش قوله هر مما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الغيران ونحوها في الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والاباريق ونحوها وما يقع لاحتوائها للجرار من أى في الاظهر من أن اول واحد منهم يريد الاحتياط في تحذله او يبقا يستحى منه ثم يجد فيه بعد ذوق الاستنجاء زبل فيران ومنه أيضاً ذوق الطيور في الطعام اه (قوله في مائش) أى اوجاهه وطباو قوله وأن لا يكون بفعله أى فسادا لاتبع كروى (قوله وروث شرط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلاً) أى كالطواف (قوله السك) أى كفى من نحو الصلوات وغيرها (قوله وروث يوذى ذلك) أى الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم تأني الخ (قوله كالذى قبله) أى طرف الخ المخلط قال الكردى وأدبه المعلوم عليه اه (قوله ولو تنحس آدمى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو انه لو تنحس فيه بنحو الذى ولم يغفر تمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنحس يعنى عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالقيام ثدى أمه وتقبيله في فقل وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الرمل سم وعش وكردى (قوله وأحيوان) الى قوله و يؤخذ في المعنى (قوله وأحيوان طاهر) من هرة وأغبرها معنى فيه وأغبر من أحواله كروى عن الانعاب (قوله) وأمكن عادة أى ولو على بعدى ما عمار أو واكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغا) قال في الاعاب ويشترط كونه أى المختلط بتراب ان كانت نجاسة مغلطة ولا تشتت في الغيبة سبع مرات لانها في المرة الواحدة تبلغ لسانها في الماء ما ينز يدعى ذلك انتهى اه كروى (قوله لم ينحس الخ) جواب ولو تنحس الخ

خبر وما عا لفة وقم كل يجتر
كان ينقله الحب الطيرى عن
ابن الصباغ في العبر و اعتمد
وفهم صبي قال جمع وكذا
مائشومنه الغيران من الروث
في حياض الخلطة اذا دام
الابتلاء به يؤذنه بحث
الغزاري العفون بعفارة
في مائشومنه جم الابتلاء
وشترط ذلك كله أن لا يغبر
وأن يكون من غير مغا
وأن لا يكون بفعله فيما
يشق فيه ذلك (تبيينه)
علم من كلامهم في هذه
المستثنيات انها لا تنحس
سلا في شروط الصلاة
ان العفون ثم تنحس لكن
لا تبطل بها الصلاة مثلاً
وحيث يشق بشكل الفرق فان
الضرورة والحاجة الموجبة
للعفو موجودة في الشكل
الآن بقا على بعد ان أصل
الضرورة هنا أكد وقد
يؤذنه ذلك عدم تأثير الخمر
في نجاسة طرفها اذا تخللت
واختلافهم في قتل شعر
الجلد اذا دبغ هل يطهر
تبعاله كالذى قبله أو يعنى
عنه فقط أى لانه أخف
ضرورته من لو تنحس آدمى
أو حيوان طاهر وان نذر
اختلاطه بالناس ثم غاب
وأمكن عادة مظهر معنى من
مغا والارتاع في الهربان
ما تأخذ بلباسها لتقلل
لا يظهر فيها رثاها تكرر
الاخذ به عند شربها
فيجذب الى الجواب فيها
ر يطهر جميعه لم ينحس

مامسة وان حكمنا بقاء نجاسة عملا بالاصل لضعفه باحتمال ظهور مع اصل طهارة الممسوس ويؤخذ منه انه لو اصابه من أحد المشتهين شيء لم نجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد ما بعد فانه اذا ظهر له به النجس فاصابه شيء منه فانه نجسه كما هو ظاهر ثم هل يتعطف الحكم على مامسة قبل ظهور ونجاسته بالاجتهاد بعد التبعض مع بقاء ذات مافي الاناء على حالها أولا وآخرا (٩٩) والاختلاف في خارج عنها وهو الشك

(قوله مامسة) أي من ماء أو غيره (قوله وان حكمنا بقاء نجاسته) (الح) ولوس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل يطل عليه لانه يحكمون بنجاسته وان لم يحكم بنجاسته مامسة مع الرطوبة أولا لا لا احتمال الطهارة ولا يطل بالشك فيه نظرا ومال الرمي الاول والثاني غير بعيد سم (قوله علا) على الحكم بقاء نجاسته وقوله لضعفه (الح) على عدم نجاسته مامسة بصري (قوله يؤخذ منه) أي من التعليق بالضعف (قوله لو اصابه) أي شخصا (قوله وهو) أي عدم التحجيس (قوله به) أي بالاجتهاد (قوله في خارج (الح) أي في حال عارض للذات خارج عنها وقوله أولا أي أولا ينعطف كردى (قوله الاول أقرب) وباقى آفات وجهه للثاني خلافا للشر المسمى حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الا في انقلاصه وظاهر كلام ابن جعفر في شرح المنهاج الميل الى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ان قاسم على المنهج عن المجال الرمي اعتماد عدم وجوب الغسل وقد ثبت فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد يزيل منزلة اليقين فالقاس وجوب الغسل اه (قوله بحث الثاني) أي عدم الانعاطاف (قوله وان ترتبت) أي غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أي التعليق المذكور في شرح العباب (قوله لانه) (الح) على ان في المعارضة (قوله فهو محقق) أي الخبث (قوله بمشكوك فيه) أي في طهره أو ادا بالشك مقابل الظن فشمع الوهم كما هو المراد هنا (قوله محل التطهر مخطون الطهارة (الح) أي وان حل به أيضا ساع استعمالهما معا فإلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أي من استعمالهما معا كردى (قوله انه (الح) بيان لما نقلوه (الح) (قوله يورده) أي الماء الثاني الذي انقلب اجتهاد الى طهارته (قوله الحكم (الح) خبر قضيتنا (الح) (قوله هنا) أي فيلزم اصابه شيء من أحد المشتهين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله ان محل (الح) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا تراخ (الح) هو القول الذي يفهم من قوله السابق ان النجاسة لا تثبت بالنسبة الى كردى (قوله مامسة) أي اصاب منه على الخذف والاصل (قوله لعدم تعينه) لعل الاولى لتخصيصه بسائط عدم (قوله حدث (الح) خبران محل (الح) (قوله وهو ما يدفع) الى قوله على اشكال في المعنى الا قوله أي ما يرتفع الى طلبة (قوله اندفع) أي انصب وقوله مخدرا أي مخفض والحذر الحط من الاعلى الى الاسفل كردى (قوله فهو كالراكد) أي في كونه متصلا واحدا فيكون جريانه متواصلا وحسوبا فلا يتخصص اذا بان جميعها فالتفتين فأكثر الا بالتغير بصري وشرب بافضل (قوله مع ذلك) أي وجود ارتقاع مامسة (قوله في تقصيره) الى قول المتن والقلتين في النهاية الا قوله أي ما يرتفع الى طلبة وقوله بان لم تبلغهما الى تحجيس (قوله في تقصيره) الى السابق (الح) وفيما يستثنى نهابة ومغنى (قوله ان خبر القلتين عام) فانه لم يفصل فيه بين الجارى والراكد نهابة ومغنى قول المتن (وفي القديم (الح) وبه قال الامام والغزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال في شرح المذهب وهو قولي وقال في المصنف انه قول جديد أيضا كردى (قوله لقوته) أي لقوة الجارى ولان الاول كان يستقيم على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضون منها ولا تتنقل عن رشاش النجاسة غالباً وعلى الراقي بان الجارى وارد على النجاسة فلا نجس الا بالتغير كالماء الذي تزاله النجاسة وتوضه هذا التعليق ان يكون طاهر الاطهر واد الفاهر ليس بمراد مغنى (قوله وهو الدفع) وفي القاموس الدفع بالفتح المروء بالضم الدفع من المطر اه والمناس هنا الضم عش (قوله منه) أي من الماء الذي بين حافى النهر (قوله تحقيقاً وتقديراً) تفصيل للتبويب في التحقيق ان يشاهد ارتقاع الماء وانخفاضه بسبب شدة تغير ما من شخنا الرمي فيلزم تحجيس هذه اليسرى ويؤخذ مما ذكره هذا الحكم بقاء نجاسة اليسرى في مسئلة شخبنا (قوله وان حكمنا بقاء نجاسته عملا بالاصل (الح) ولوس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان

تسعمل ما من طهرته والالزمة بالنسبة لصحة صلانه غسل ذلك لتلاصق يقين النجاسة (والجارى) وهو ما اندفع في مخدرا ومستوفان كان امامه ارتقاع فهو كالراكد وهو مع ذلك متباين لا يعتد به (كراكد) في تقصيره السابق من تحجيس قلبه بالمأقافو كثره بالتغير لان خبر القلتين عام (وفي القديم لا نجس) عليه (بلا تغير) لقوته على الجذب فالجربات وان انصلحت حشاه منفصلة حكما في كل بئر ينوي الدفعه بين حافى النهر أي ما يرتفع منه فتجوز تحقيقاً وتقديراً طلبة الماء وارتفاعه بها وراعه

الهومو التقديرى بان يكون غير ظاهر التوجع الجرى عند سكون الهوام لانه يتماوج ولا ترتفع بحجرى
 (قوله فان كانت الخ) أى الجرى يتوالى الحاصل الجارى من الماعون وطبع غيره اما ان يكون بمسوة أو قريب
 من الاستواء اما ان يكون متقدرا من مرتفع كالصبين اويق فالجارى من المرتفع جدا يتنحس منه الا
 الملاقى للنجس ماء وغيره أو مافى المستوى والقرى يستعنه فقير الماء ينحس كيه باللاقاة ولا عية بالجري يتوأمأ
 الماء فالعربة فيه بالجري بان كانت قلتن لم تنحس هى ولا غير الا بالانحس وان كانت أقل ففى التى تنحست
 وما قبلها من الجري بان على طهور ريته ولو المتصلة بها أو ما بعدها فهو كذلك أى بان على طهور ريته الا
 الجري به المتصلة بالمتنجسة فالحكم الغسالة وهذا اذا كانت النجاسة ياربى مع الماء وان كانت واقفة فى المعر
 فكل مامر عليها ينحس وأمامالم يمر عليها وهو الذى فوقها فهو بان على طهور ريته شخشا أى بان كان ماء
 النهر كيه دون قلتن كما نقله الكردى عن الحلى والزبادى وعن حاشية الروضة لابن البلقينى (قوله طهر محلها
 بما بعدها) فله حكم الغسالة حتى لو كان النحس من كلب فلا ينحس سبع حوىات مع كدور والماء بالتراب
 الطهور وفى احدها معنى وثم بابة (قوله والا) أى وان لم تغير النجاسة يعمرى الماء لتقلها مثلاً ولضعف جريان
 الماعون مثل ذلك اذا كان حوى الماء أسرع من جريان النجاسة كفى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة
 النهاية فان كانت سامة واقفة اه (قوله ومن ثم يقال لنا الخ) قال فى الاعباب ولا يؤثر فى هذا الانغاز الذى
 حوى اعليه ان هذا لم يبلغ قلتن فضلا عن ألف لانه متفرق حكمه وذلك لان اتصال صورته بكفى فى الانغاز به
 انتهى اه كرى (قوله من غير تغير) أى حسا ولا تقدير او لو كان فى وسط النهر فحقا فحقا الماء يعمرى
 عليها منبهة فها هو كالا كد بخلاف ما اذا كان يعمرى عليها سربا بان كان يغلب ماءها ويسدله فان ماءها
 حينئذ كالجارى مالى كانت غير عميقة فلا أثر لها سواء حوى الماعل عليها سربا بعمقاً أم لا (قوله كرى
 بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما قد ذكرنا من مثلها فى مناقب العمق (قوله بذراع الا دى) أى بذراع اليد
 المعتدلة شرح بافضل (قوله ويجمع ذلك الخ) ابضا هذا كان المربع ذراعاً ودوا يعطى لوعرضه عفاً بسيط
 الزواج من جنس الاربعة فيكون كل منها خمسة أرباعاً ويعبر عنها بالذراع القصيرة فتضرب بخسة الطول فى
 خسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم ضرب بالحاصل وهو خمسة وعشرون فى خسة العمق يحصل مائة
 وخسة وعشرون ذراعاً يخص كل ذراع أربعة أرباعاً فى المائت ذراعاً أربعمائة طول وفى الخسة والعشرين
 ذراعاً مائت طول فجميع خمسة وعشرون طول وهو مقدار القلتن شخشا وكردى (قوله هو الميزان) أى والمائة
 والنجسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد سطلها أرباعاً هو الميزان
 لمقدار القلتن فلو كان العمق ذراعاً ونصف مثلاً والطول كذلك فبسط كل منهما أرباعاً تكن ستة عشر
 أحدهما فى الآخر تحصل ستة وثلاثون ضربها فى العرض بعد سطلها أرباعاً فإذا كان العرض ذراعاً
 فالحاصل من ضرب أربعة فى ستة وثلاثين مائة وأربعة وأربعون فهو أكثر من قلتن اذهما كما علمته مائة
 وخسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة أرباع ذراعاً تضرب بثلاثة هى بسط الثلاثة أرباع الفراع فى ستة
 وثلاثين يكون الحاصل مائة وعثمانية فهو دون القلتن وعلى هذا فاقس كردى (قوله اذهو) أى التفاوت بين
 المربع على مرج النوى وفى الرطل وبينه على مرج الرافى فى الرطل أو بين الاربعة أرباع الرطل التى قد ذكر
 ربع على مرج النوى وفى الرطل وبينها على مرج الرافى فبى وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتن
 بالمساحة ما ذكر عن زوائد الرضة مائتة ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الرضة حوى فيه على مختاره وفى
 رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافى فيه وهو مائة
 وثلاثون درهماً فيحصل أن يقال المساحة أيضاً ما ذكر ويجعل أن يرازد نسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتن

فان كانت دون قلتن بان لم
 تبلغهما مساحة ابعادها
 الثلاثة تنحست بمجرى الملافة
 والا فالتفسير ثم ان جرن
 النجاسة فى جرن يعمرى بها
 طهر محلها بما بعدها
 والا فكل مامر عليها من
 الجري بان القليلة تنحس حتى
 يغلب الماء ومن ثم يقال لنا
 ماء فوق ألف لانه متفرق
 من غير تغير (والقلتن)
 بالمساحة فى المربع ذراع
 وربع طولاً ومثله عرضاً
 ومثله عمقا بذراع الا دى
 وهو شربان تترى باوجوم
 ذلك مائة وخسة وعشرون
 وربع على اشكال حسابى
 فيه بينته مع جوابه فى شرح
 العباب وهى الميزان ذلك
 ربع ذراعاً أربعة أرباعاً
 لكن على مرج المصنف فى
 رطل بغداد وعلى مرج
 الرافى لم يتعرضوا له ووجه
 بانه لا يظهر ههنا بينهما
 تفاوت اذهو خمسة دراهم

فهل تبطل صلا لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسته ماسمه مع المروطى ولا الاحتال بالطهارة ولا
 تبطل بالثلث فيه نظر ومال مر للاول والثانى غير بعيد (قوله أربعة أرباع الرطل) أى من النجسة مائتة رطل
 (قوله اذهو) أى التفاوت بين المربع على مرج النوى وفى الرطل وبينه على مرج الرافى فى الرطل أو بين

وخمسة أسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع بمسح وبسبب (١٠١) ما يبلغه ابعاده فان بل ذلك فقلتان

والأحدا وقد حددوا المردود
بانه ذراع من سائر الجوانب
بذراع الأديم وهو شبران
تقريباً وذراعان عمق بذراع
التجار وهو ذراع وربع
وقيل ذراع ونصف (تنبيه)
الظاهر ان مرادهم بذراع
التجار ذراع العمل المعروف
وحديثه فحده بما ذكر
ينافسه قول السموودي
في تاريخه الكبير ذراع
العمل ذراع وثلاث من
ذراع الحديد المستعمل
بعمرك ذلك اثنان وثلاثون
قيراط وذراع الحديد الذي
حوزناه احد وعشرون
قيراطاً اه وبه يتبادر
الثاني اذ التفاوت جئته
بين ذراع ونصف بالسيد
وذراع العمل نصف
قيراط ولم يستثنه لقلته
وبالوزن (خمساً تقرباً)
بفتح الراء وكسرها وهو
أضعف (بغدادى) بأجمعهما
واهما هما وأجم واحدة
واهما الاخرى بأبدال
الاخيرة فوالا لغير الشافعي
والترمذي والبيهقي اذ ابلغ
الماء قلتن بقال هيرك
بفتح وهى بفتح أولها
قربة تقرب المدينة النبوية
على مشرفها أفضل الصلاة
والسلام وقد قلدوا الشافعي
رضي الله عنه القلعة منها
أخذوا من تعدد شيخ
شعبة ابن حجاج الرائي لها
قربتين ونصف يقرب

وهو خمسة أطلال ونصف طول ونصف تسع طول والاقرب الأول اضعف بتحديدهم للذراع وقولهم انه شبران
تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت مستغفر اه فلتأمل فيه سم (قوله أو أربعة أسباع درهم) كذا في نسخة
المصنف رحمه الله تعالى و يظهر ان الصواب وخمسة أسباع درهم والله أعلم بصري (قوله لا يظهر به تفاوت) في
عدم الظهور وانظر سم أى يعلم مأمراً نفا (قوله ما يبلغه) الغمير لما الواقعة على المقدار وقوله ابعاده أى
غير المربع فاعلم يبلغه وفى الكردى من ان التفسير المستتر واجب الى ما والظاهر الى غير المربع وخمير
ابعاده مرجع الى المربع بخلاف الصواب والصواب الى غير المربع أيضاً (قوله فان بلغ) أى ما يبلغه الخ
ذلك أى المائة والخمسة والعشرين من ربعاً (قوله المدد والخ) ضابطه أن يكون ذراعاً عراً ضاوذاً عراً ونصفاً
عمقاً ومضى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة أذرع وسبعاً لان المحيط لا بد أن يكون ثلاثة أمثال العرض
وسبع مثله فيسقط كل من الطول وهو العروق والعرض والمحيط أر باعاً لوجود الريح في مقدار القلتن في
المربع فيكون العرض أربعة أذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فخصر ب نصف
العرض في نصف المحيط يخرج انشاعاً وأربعة أسباع على مقتضى قاعدتهم وان لم يظهر لها هنا فائدة لانها
كانت قبل الضرب اثني عشر وأربعة أسباع ثم ضرب بالحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون
وخمسة أسباع فان ضرب بالاثني عشر في العشر جئت فخصر من وضرب بالاربعة أسباع في العشرة باربعين
سبعاً وخمسة وثلاثون سبعاً وخمسة في خمسة أسباع وهي زائدة قال بعضهم وحاصل التقريب لكن
الراجح أن معنى التقريب بظهور النقض لا في زيادة شجنتها في المغنى والجبرى نحو الاقوله ونصفه وقوله
عملاً أى ثم ضرب بقوله قال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله هو ذراع وربع) في المغنى والجبرى
وشجنتها وافاقه (قوله الظاهر ان مرادهم الخ) الظاهر خلافة لان ما أفاده بيان تكسره القلتن مبنية
كثيرة فليأمل بصري عبارة الكردى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طو بل ما ضده واذا تقررت ان المراد
ذراع التجار بالتعوانه أر بعقوة عشر وقيراط وذراع الحديد وعشر وقيراطاً لزم ان المراد بعقم
المربع ذراع وربع بذراع الأديم بعقم المردود وذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب
مختلفاً لان ذلك المردود ذراع التجار بالثون فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله ذراع العمل المعروف)
في عرف البناة والتجار من كردى (قوله فخصديه) أى ذراع التجار بما ذكر أى بذراع وربع (قوله
المستعمل بصرى) أى بآيدي الباعة (قوله وذلك) أى الذراع وثلاث الخ (قوله به) أى بقول السموودي
وقوله الثانى أى انه ذراع ونصف (قوله ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله بالوزن) عطف على
قوله بالمساحة (قوله وبأبدال الاخيرة نونا) وبم أوله بدلا لبعائنه أى مع النون فقط كفى القاموس عبارة
بغداد عجمك من ومجمعتين وتقديم كل منهما وبغداد وبغدين ومغدان مدينة السلام عش (قوله نظير
الشافعي) الى قوله وحديثه فانتصار الى الخى النهاية بالمغنى الاقوله والترمذي والبيهقي (قوله فرب تقرب بالمدينة
الخ) تجلب منها القلعة قبل الجبر من قاله الازهرى قال في الحاد وهو الاشبه معنى قال الجبرى قوله وهو
الاشبه بضعف اه (قوله من شيخ نخعة الخ) اذ الشافعي أخذ من مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن حوج
واسمه عبد الملك بن رويس عن عطاء بن أنس باع ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن
الله عز وجل يجبرى (قوله الرائي لها الخ) فانه قالوا أت قلل هجر فاذا قللته منها تسع قربتين وأقربتين

الأربعة أطلال التي قدر كل ربع على مرجح النوى في الطل وبينها على مرجح الرافعي في موى شرح العباب
بعد ان نقل أن القلتن بالمساحة مذكر عن زوائد الرضا عنه ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الرضا عنه
فيه على مختار من طل بعد ادوائه مائة وعشرين درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعي
وهو مائة وثلاثون درهما فاحتمل أن يقال المساحة أيضاً مذكر وباحتمل أن تراد بنسبة التفاوت بينهما
في وزن القلتن وهو خمسة أطلال ونصف طول ونصف تسع طول والاقرب الأول اضعف بتحديدهم للذراع
وقولهم انه شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت مستغفر اه فليأمل فيه (قوله لا يظهر به تفاوت)

الظهور والاحد منها قربة بالغالى مائة طول ببغدادى وحديثه فانتصار ابن دقيق العيد لم يعمل بخبر القلتن بحجابه بهم

لم يكن عيباً إذا لوحظ العنصرية في شيء مما ذكره من سبل ضعف زيادة من قلاله لعله إذا اكتفى بالضعف في الفضائل والمناقب فالسنان كذلك بل لو حذفت رضى الله عنه بحجة به مطلقاً وأما اعتماد الشافعي لها فهو يدل على أنه أوالشيوخ عندنا (تقريراً) لأن تقدراً والشافعي أمره بغيره فلا يضر نقصه وطلين فاقول على المعتمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المجلد (في الأصح) وقيل هما ألف وقيل سبعة لا اختلاف قريب العرب فأخذنا ما لا مساوٍ ودان المالدو (١٠٢) على الغالب وهو ما مر وقيل تحديده بغير نقص أى شيء كان ورد به أخطأ وبفسير

التقريب ثم والتجديدها يعلم أن التجديدهم غير التجديدها (والتعديرات) بظاهر أن جسطم أولون أو ربح وحمل طعم وما بعده باعتبار ما شئت عليه جمع أى تفسير طعم إلى آخره فأنفع ما قبل أن هذا جمل غير مفيد لا يقال سلباً فادنه وهو لا يتقيد بالموثر لأن غير المؤثر تفسير طعم إلى آخره أيضاً لا نقول ليس المراد جمل كل على حده حتى يرد ذلك بل جمل ما فاده مجموع التعاطفات من الحصول المؤثر في أمدها فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة أو برودة أو مائة خلل ونحوه بالموثر بظاهر التغير اليسير به في بالموثر بنحس التغير بحجة بالسلط وما لو وجد فيه وصف لا يكون إلا للخاصة فلا يحكم بنحاسة فيما يظهر توجهه في الثانية بخلاف البغوى ومن تبعه لا احتمال أن تعبده فروح ولا ينافيه ما لو وقع فيه بنحس لم يتغير ما لا يلبس بعد مدة فانه سأل أهل الجبهة ولو واحداً فيما يظهر فإن خرم بأنه منه فينجس ولا فلا نتحقق الوقوع هنا ثم

وشيء من قرب الجوارح فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصفاً ذلول كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب بالاشياء وعادة العرب بفتكون القلتان نحس قرب بمعنى ونهاية (قوله فالسنان كذلك) محل تأمل بصرى (قوله به) أى الضعيف مطلقاً أى في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله لها) أى الزيادة المذكورة (قوله أما) (لهذا) إشارة إلى البيان كردى (قوله فلا يضر نقص الخ) وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تتفاوت في التغير بقدر معين من الاشياء المنفردة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة للمحل والمغنى تقدم تقريراً يعكس المحر وليشبهه وما قبله التصحیح والمقابل في أمته ما قبل القلتان أفسر طل لأن القدر بقدر تسع ما قبل وقيل هما شائرتا طل والععدد على الثلاثة قبل تحديده بغير أى شيء نقص اه عذف (قوله وبفسير التقرير) أى بقوله فلا يضر الخ والتجديدها أى بقوله فضر الخ (قوله أن التجديدهم الخ) كان مراده بالتقرير ثم ما لم ين تعيين التقرير بغيرى وطلين اذ لم ين ذلك التجديدهم بمائة الأطلين سم وبصرح بذلك قول المغنى فإن قيل على ما صححه في الروضة من أنه يعنى عن نقص وطل وطلين ترجع القلتان أيضاً إلى التجديدها بغير نقص ما زاد على الطلين أحب بان هذا التجديدهم يختلف فيه اه وأما ما في الكردى مما نسبته قوله أن التجديدهم أى المعلوم من قوله تقريراً للمقابل والمعادن هذا التجديدهم المتقول بقيل غير التجديدهم المقابل للأصح فلا ريب عليه أن قلت في انعطافه لأذى كذا المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقرير صوابه بالتجديدهم المتقول (والتفسير المؤثر) أى حساً أو تقديره وإنما يتوهم معنى (قوله وحمل طعم الخ) أى جعله حراً للتغير وقوله باعتبار ما شئت عليه أى باعتبار الحال الذى أنصفه الطعم وما بعده وهو التغير ولهذا قال أى تغير طعم الخ (قوله لا يقال الخ) هذا اعتراض آخر حاصله أن تقدير التغير بالموثر أيضاً ينقسم إلى هذه الأقسام كردى (قوله هو) التغير المنقسم إلى ما ذكرنا لا يتقيد بالموثر أى لا يختص بالموثر (قوله ليس المراد جمل الخ) أى بان لاحظنا الربط بعد العطف (قوله من اعتبار الخ) فالقدر والتغير بالموثر منحصر في هذه الثلاثة كردى أى بخلاف غير المؤثر لا ينصرف أحدها الحقيقة أى ضايف نحو الحرارة والبرودة سم (قوله ونحوه) أى قوله هو بالموثر في النهاية وأما قوله وما لو وجد في المغنى (قوله بحجة بالسلط) أى قرب المسامحة (قوله وما لو وجد الخ) أى والتفسير الذى لو وجد فيه وصف من الأوصاف الثلاثة بلا عن وقوله لا يكون إلا للخاصة أى كعلمه بخرو وجع عذرة ولو ندم قال الكردى ويظهر أن ما وقع على المانع حذف مضاف والمعنى وتغير ما لو وجد فيه الخ (قوله فلا يحكم بنحاسة) أى بمجرد التغير وقوله في الثانية أى فيما لو وجد الخ كردى (قوله لا احتمال الخ) على الترجيح في الثانية (قوله ولا ينافيه) أى ترجيح عدم النحاسة في الثانية (قوله ما لو وقع به) أى الماء الكسبر (قوله والا) أى بى خرم بأنه ليس منه أو تودقيه (قوله لا تحقق الوقوع الخ) على عدم المنفعة (قوله هنا) أى فيما لو وقع فيه بنحس الخ (اللام) أى فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله بما ذكره) أى بعدم الحكم بالنحاسة فى الثانية (قوله بل ذلك أولى) أى بالحكم بالنحاسة وقوله لا تحقق الخ على الأول لا ينافيه فبما (قوله الميزات) أى النحاسة ذاتاً أو آثاراً وهو التغير (قوله فلا يؤثر عودها) أى النحاسة أى سببها وهو التغير على الاستخدام أو على حذف المتألف (قوله أن النحاسة تم) أى في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله لا يعرف طعم الماعور به) أى في عدم الظهور ونظر (قوله وبفسير التقرير) الخ كان مراده بالتقرير ثم ما لم ين تعيين التقرير بغيرى وطلين اذ لم ين ذلك التجديدهم بمائة الأطلين (قوله من انحصار المؤثر) أى بخلاف

ومما صرح بما ذكره ما مر في عود التغير ولا تحصيل ذلك أولى من هذا التحقيق النحاسة وتأثيرها ولا لكن الميزات ويعرف ضعفاً تأثيرها فلم يؤثر عودها فإذا لم يؤثر عود التحقيق فليس فاولى ما لم يتحقق أصلاً فان قلت يمكن جعل كلام البغوى على ما أذاع أن النحاسة تم بحتمل فروجه يمكن عكس ويؤيده قولهم لو رأى في فراشه أنو به منبأ لا يحتمل أنه من غير ملزمة الغسل وقولهم لو رأى التوضي على رأس ذكره لا لا يحتمل أنه من غير ملزمة الوضوء وقولهم شرعت الله منه والاستشفاء يعرف طعم الماعور به ويؤخذ بما ذكره وفيه

وعلى رأس الذكر أنه لو وقع في ماء كسبر نجس وطاهر فتغير فإن احتمل أنه من أحدهما فقط ومنه أن يكون النجس لو فرض وحده لغير فله حكمه وإن شك فإن قربا في الوقوع وتزاحا لتغير عنهما أسندناه إلى الثاني أخذنا من مسئلة الظبية وإن وقع معا أو مر بتاولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن الأصل طهارة الماء هذا ما يظهر في هذه المسئلة ووقع في الخادم وغيره ما يخالفه فاحذر مولى خطيها قبل الوقوع نجس لأن التغير بالنجس كالنجس ومن قال في المجموع أن ضمان النجاسة والتنجس حكمهما واحد أو خلافاً لم فرق لذلك فخص هذه نعم أن طالت النجس ما واحتجنا للفرض بأن وقع هذا الخطأ فيما وافقه فرضنا التغير نجس وحده لأن الماء يمكن طهره أو ما عارضنا الشك لأن عين الجسد صارت نجسة فلا يمكن طهرها كما هو ظاهر (ولو اشتبه) على من فيه أهلية الاجتهاد في ذلك المشتبه بالنسبة نحو الصلاة ولو صيما بميزانها هو ظاهر (ما) أو تراه وذكره لأن الكلام فيه ولا فيجعل مما سذكره في شروط الصلاة أن الثياب والأطعمة وغيره ما عاخطأ ماله بما له أم بغيره يجوز الاجتهاد فيها وظاهره أنه لا يعتد فيها بالنسبة نحو

ويعرف بهما النجاسة لأنها تعرف بهما احكاماً (قوله وعلى رأس الذكر) أي وفي البلب على رأس الذكر (قوله من أحدهما فقط) أي ولا يحتمل أنه من الآخر فقط ولا معه سم أي بأن يناسب التغير بوصف ذلك الأحدهما فقط (قوله ومنه) أي من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله لو فرض وحده لغير) أي بأن وقع معا كدري أي وتوافق الصفه (قوله من مسئلة الظبية) أي لا يتيسر قول المصنف وتغير ظنه لم يعمل بالثاني (قوله حكمه) أي فذلك الماحكم ذلك الأحدهما والطهارة والنجاسة (قوله هذا) أي التفصيل المذكور وقوله في هذه المسئلة أي فيما لو وقع في ماء كثير الخ (قوله ولو خطيها قبل الوقوع) أي خطا الطاهر بالنجس قبل وقوعهما في الماء نجس أي الماء الكثير التغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله لأن التغير بالنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان الاختلاط بنجس الطاهر ففرض ما لو كانا حافين فليست أمثل فيه سم (قوله بالنجس) أي كالنغير بالنجس أي كالتقدم (قوله فيما وافقه) أي في الماء الكثير الذي وافقه بخلاف المانع مطلقا والماء القليل فإن كلا يتنجس بمجرد وقوع الخطأ بالنجس فيه وإن لم يتغير كاسم (قوله أو ما عارضنا الشكل) انظر ههنا ما تقدم عند قول المصنف فإن غيره نجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرمي سم أي من أنه يفرض في الاختلاط بالماء أيضا النجس وحده لأن المانع ليس بمحاشي بقدر مخالفا (قوله على من فيه) أي قوله إذ خصل الخفي في البهية لا بقوله وظاهر الخفي وقوله ولم يبلغنا إلى وجوبه (قوله في ذلك المشتبه) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق بأهلية الخ (قوله نحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله ولو صيما) أي ويحتمل أن أفق وميزان تفسيره اقرب ما بحث لم يبق في محله تغير آخر خلافه وتتم من حسن تصرفه عش (قوله وذكره) أي خص الماء بالذكر سم ونهاية أي ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه مع في الطهور بقرشيدى (قوله يجوز والاجتهاد الخ) خبران الثياب الخ (قوله وظاهره أنه لا يعتد فيها الخ) قضيه أنه لا يشترط فيه الرد فيصع الاجتهاد قسم المحجور عليه بسعة وقد عتق لأن السبق ليس من أهل التملك فهو كالصبي وعليه فواجب دم كلفان في توبين واتقاف المحجور اجتهادهما على واحد فينبغي أن كان في بدأ بهما صديق صاحب البدوان لم يكن في بدو أحدهما ما وقف الأمر إلى اصطلاحهما على شيء وإن كان في بدأ بهما جعل مشتركا ثم أن صدقنا صاحب البدل التوبة وبقى الثوب الآخر تحت بدال أي أن رجوع الآخر وصدقه أنه لم يكن أقرب شئ من ينكره ولو لم يكن أن ملكه ما في بدغيره فالأمر به يتصرف فيما بد على وجه الظفر لمنعه من وصوله إلى حقه فظنه بسبب منع الثاني منه عش وسأني في بحث اشتبه ما هو ما ورد ما يتعلق بذلك (قوله نحو المال) أي كالاتفاق والاختصاص (قوله أي طهور) أي قوله إذ خصل الخفي في المعنى الأقوله بعد تلغها (قوله أي طهور) كان المناسب لقوله إلا أن طاهر أو طهور البديل أي أو (قوله ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (نجس)

غير المؤثر لا يتصرف في أحدهما لتحقيقه أيضا في نحو الحار والبرودة (قوله من أحدهما فقط) أي ولا يحتمل أنه من الآخر فقط ولا معه (قوله لأن التغير بالنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان الاختلاط بنحو الطاهر ففرض ما لو كانا حافين فيه (قوله أو ما عارضنا الشكل) انظر ههنا ما تقدم عند قوله فإن غيره نجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرمي (قوله ولو اشتبه ماء طاهر بنجس الخ) في شرح العباب لو حصل وشأن من أحدا لا ندين لم نجس ثوبه للشك كالأصابع نطق توب نجس بعضه واشتبه وفارق بطلان الصلاة بلس بعضه بأنه يشترط فيها طاهر الطهارة وهو منتف ههنا ولو اجتهاد طهر نجاسة ما أصابه الرشا منه فكذلك على الأوجه لأن النجاسة لا تثبت بغلبة اللون وإنما المنع استعمال ما غلب على ظنه نجاسة لأنه إن استعمله في حدث لم يكن الجرم بالنسبة وفي خبث فهو محقق فلا زول بمشكوك فيه الخ اه وقوله وهو منتف ههنا قد منع إطلاق انتفاء ما قد نطق الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضي عدم صحة الصلاة فيما يحال له الرشا المذكور وإن لم يتنجس وذلك مما يضاعف فائدة عدم الحكم بتنجسه لا يقال يلزم صحة الصلاة هنا ويرى بين ما أصابه الرشا ههنا والنجس بعضه المشتبه بحيث بطلت الصلاة بلس بعضه

المالك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أي طهور ليوافق قوله وظاهره إلى آخره (نجس)

أى بجاء أو تواب تجس معنى ونهاية **(قوله أى متجس)** أى دليل أو ما هو بول الخ سم **(قوله أو يستعمل)** أى بجاء أو تواب يستعمل معنى ونهاية **(قوله وان قل الخ)** أى حيث كان الاشتباه في محصور عش **(قوله بان بحث الخ)** متعلق باجتهاد ونصوله **(قوله ولم يلغا)** أى المشتبهان **(بالخاطا قلتين)** أى بلا تغير معنى **(قوله تيم)** الواجب خلافه وان ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كما يأتي **(قوله بعد ثلثهما)** هذا يقتضى ان يصير الاتفاق فعلو يصب أحدهما فى الاخر مما لو بالواجبين شئ فليستأمل سم ولعل لهذا أسقطا المغنى قيد بعد ثلثهما كانهما **(قوله ان وجد الخ)** أى أو بلغ الماء أن قلتين بالخاطا بلا تغير معنى **(قوله طاهر)** قد ينافية تفسير طاهر بطهر ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى كانهما **(قوله بعض الشراح)** عبارة النهاية والمغنى الولي العرافي لكنهما وجهان ضعف ما فيه ترجيح غير توجيه الشارح **(قوله يصدق)** أى على كل منهما نهاية **(قوله كذلك)** أى كتحصيل الخير **(قوله اذا خصال الخير انحصرت الخ)** ان أراد أن الواجب الخير لا يتحقق الأحب كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصودة فلذا تأمها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح وأضعف من كلام الأئمة بل غلط فهم وتعرفهم الواجب الخير يدل على أنه لا فرق وان لم يرد ذلك فلا يجدى ما ذكره شيا في مطلوبه فليستأمل سم على حج اه عش **(قوله تعينت)** أى وسيلة الاجتهاد وقوله في هذا أى الاجتهاد **(قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة)** قد يقال ان أراد الوسيلة في الجملة فتنفى الصدق ممنوع أو على التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله في يجب أسلا ان أراد لم يجب مطلقا فهو ممنوع أو على التعيين لم يفد المطلوب فتأمل سم عبارة النهاية بعد بسطه في كلام الولي العرافي أنها وعن كون توجيه كلامه بانه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذا استعمال أحدهما على غير ما ترابطا بطلان طهارته فيكون متلبا بعبادة فائدة وحديث فلا تنافي بين من عبر بالجواز والواجب لان الجواز من حيث انه لا اعتراض عنهما والواجب من حيث قصده اوداة استعمال أحدهما اه ولم يرتض عش بتوجيه سلم يتقدم نخاسة بخلاف ما أصابه الرشا لا ناقول ليس المطلوب الفرق بين ما أصابه الرشا والمتجس بعضه أشبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الاول وعدم صحتها مع مصاحبة الثاني في المشبه المذكور وقد يتجه منع بطلان الصلاة بمجرد اس بعض المشتبهين بطلان الصلاة عليه وحديثه في صحة الصلاة مع أصابة الرشا ويرى بان المشبه بمحقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ما سوس بخلاف الرشا فان كلا غير يحقق النجاسة فلم تبطل معه واعلم أن كلامهم على المسئلة لا يتقوى قولهم فان تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثاني على النص صريح أو كالصريح في صحته صلاته مع ما أصابه من الماء الذى استعماله أولا مع احتمال أن يكون هو النجس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما اذا تجس بعض الثوب فاشتباهت الصلاة صحته مع أصابه استعماله أولا ثم تغير ظنه على ما أصابه الماء الاول فليستأمل فانه قد يفرق بانه استعماله مع اجتهاد أداه الى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه **(قوله وذ كره)** أى خصه بالذ كره **(قوله أى متجس)** أى دليل أو ما هو بول الخ **(قوله فانه ضاق الوقت عن الاجتهاد تيم)** ذكر مثل ذلك في الاجتهاد في القبلة الا في فقال عقب المتن الا في فيهما وان تحير بقلدي الاطهر وصلى كيف كان مائنه وكذا الوضوء الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فيهما **(قوله تيم)** الواجب خلافه فيجتهد وان ضاق **(قوله بعد ثلثهما)** هل يقتضى أن يصير الاتفاق ولو يصب أحدهما فى الاخر مما لو بالواجبين شئ فليستأمل سم ولعل لهذا أسقطا المغنى قيد بعد ثلثهما كانهما **(قوله ان وجد الخ)** أى أو بلغ الماء أن قلتين بالخاطا بلا تغير معنى **(قوله طاهر)** قد ينافية تفسير طاهر بطهر ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى كانهما **(قوله بعض الشراح)** عبارة النهاية والمغنى الولي العرافي لكنهما وجهان ضعف ما فيه ترجيح غير توجيه الشارح **(قوله يصدق)** أى على كل منهما نهاية **(قوله كذلك)** أى كتحصيل الخير **(قوله اذا خصال الخير انحصرت الخ)** ان أراد أن الواجب الخير لا يتحقق الأحب كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصودة فلذا تأمها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح وأضعف من كلام الأئمة بل غلط فهم وتعرفهم الواجب الخير يدل على أنه لا فرق وان لم يرد ذلك فانه لا يجدى ما ذكره شيا في مطلوبه فليستأمل سم على حج اه عش **(قوله تعينت)** أى وسيلة الاجتهاد وقوله في هذا أى الاجتهاد **(قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة)** قد يقال ان أراد الوسيلة في الجملة فتنفى الصدق ممنوع أو على التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله في يجب أسلا ان أراد لم يجب مطلقا فهو ممنوع أو على التعيين لم يفد المطلوب فتأمل سم

أى متجس أو يستعمل **(الاجتهاد)** وان قل عدد الطاهر كواحد في مائة بان يبحث عن امارة يفتن بهما يقتضى الاقدام أو الاحكام وجوبه بامضيا بضمير الوقت وموسع بعبارة ان لم يجد غير المشتبهين ولم يلغا بالخاطا قلتين فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيم بعد تلفهما وجواز ان وجد طاهرا أو طهورا يفتن وزعم بعض الشراح وجوبه هنا أيضا استدلا بان كلامه خصال الخير يصدق عليه ما واجب ليس في محله لان ما هنا ليس كذلك اذا خصال الخير انحصرت بالنص وهى مقصودة فلذا تأمها والاجتهاد وسيلة للعلم بالطاهر فان لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التخصيص وان وجد غيرهما لم تنصرف الوسيلة في هذا بل لا يصدق على أحد الوسيلة حينئذ فلم يجب أصلا

بالاجتهاد مع ظهور الامارة
(طهارته) منها فلا يجوز
المعجوم من غير اجتهاد ولا
اعتماد ما وقع في نفسه من
غير اماره فان فعل لم يصح
طهره وان بان انما استعمله
هو الطهور كما لو اجتهد
وتظهر بمطالعن طهارته ثم
بان خلافها هو مقرران
العبرة في العبادات بما في
نفس الامر وظن المكلف
وسياق اهم امر ضوافي
هذا الباب عن اصل طهارة
الماء في نفسه انما ظن
طهارته باجتهاده لا يجوز
لتغير الاستعماله الان
اجتهده به بشرط وظن
ذلك اضا وظاهر ان المجتهد
تظهر في حلقته المجنونة
به او غير مجنونة لظواهره
ايضا (وقيل ان قدر على
طاهر) أي طهور آخر غير
المتبين كما أفاده كلامه
خلافا لمن اعترضه (يقين
فلا) يجوز له الاجتهاد في
الائمان من كالفعله ورد بانها
في جهة واحدة فطلبها من
غيرها عبث بخلاف الماء
وغو ومن ثم لو قدر على
طهور وبقين كماء نازل من
السماء جاز له تركه والتطهر
بالمظنون وقد كان بعض
العصاة يسعون مع بعض مع
قدرته على السماع من
النبي صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك لا يقتضي لشذوذ
هذا الوجه لا يعذب
وعايشه ثم أتت بمصره
والاعايش كصير) فيمصره

المذكور وراجع (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كضطراب أو ورشاش أو تغصير
أو قرب كب اه زاد الغني فيلبغ على ان نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق أحد الايمان
لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان المؤمن وذوق النجاسة المتقنة نعم عتبه عليه ذوق الايمان لان النجاسة تصير
من متقنة كأفاده شفي وان عالف في ذلك بعض العصريين اه وبأنه عن النهاية ما وافق هذا في زيادة
وقوله بعض العصريين قال البصري هو الشيخ ناصر الدين الطبري اه قول المتن (طهارته) أي
طهور ر يتبعني (قوله فلا يجوز) أي قوله كالواجتهد في الغني والنهاية (قوله فان فصل الخ) أي فان هم
وأخذ أحد المتبينين من غير اجتهاد وتظهر به لم تمنع طهارته وان بان الخ لتسليمه معني (قوله ثم بان
خلافه) أي لا يجوز له العمل بالاول (قوله بما في نفس الامر) أي ولو بالنظر بشرط عدم تبين الخلاف سم
(قوله وسياق) الى المتن حكا ع ش عن الشارح وأقره (قوله وسياق) أي في شرح فان تركه وقوله منه
أي مما ساقى (قوله المجنونة) أي أي والمتعصمين الغسل ليجل وطوها قوله به أي بمطالعن طهارته باجتهاده
(قوله أي طهور آخر) أي قوله ومن في الغني (قوله غير المتبينين) قضيته أن المتبينين ولو بلغا الخطأ
قتلن بل لا تغني بجر هذا الوجه فلا راجع سم (قوله كأفاده كلامه) لهله باطلاته سم أي ضمير في
الكامل ويحتمل تشكيكه على قاعدة إعادة الشيء تكرره وقال الكردي وهو قوله يقين اه (قوله خلافا
لن اعترضه) أي بانه لو وجد المتبينين فقط كاد على طاهر يقين وهو أحدهما فلا بد من زيادة قيد التعيين
وأما غير الشارح بان المهم غير مقدور على استعماله بصرى عبارة الغني فان قيل كان ينبغي للمصنف
ان يقول على طاهر معين فان أحد المتبينين طاهر يقين أعجب بانه لا حاجة الى ذلك لانه وان كان طاهرا
يقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر يقين اه ولعل هذا الجواب هو
نمراد الشارح خلافا لمارعين البصري من اه غيره قول المتن (يقين) كأن كان على شأنه في الجواب هو
الماء أو في صير افعى استعماله للتراب معني (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتبينين نهاية (قوله
كالفعله) أي إذا حصل تيقنهما بالفعل بخلاف ما كان حصوله بغو الصدور فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما في
في فعله سم عبارة الغني كمن تكلم ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كان في ظلمة أو كان
أعجب أحوال بينه وبينها حائل بخلاف غير محتاج اليه اه (قوله بانها في جهة الخ) وبان المعامل في الاعراض
عنه تقوى يتم اليتمع امكانها بخلاف القبلة معني (قوله فطلبها الخ) أي إذا قدر عليها معني (قوله ومن الخ)
طاهر صنيعة أن الشارح لا يخالف الماء ونحوه القبلة ويحتمل أنه الرد على كل في هذا ترفع الشيء على
نفسه عبارة النهاية والغني عقب قول الشارح وجوز ان قدر الخ إذا العدول الى المظنون مع وجود المتبينين
بأنه لرب بعض الصعابة كان يسعون الخ (قوله هذا) أي الدالون بذابغال الصعابة ترضي الله تعالى عنهم (قوله هذا)
(الوجه) أي القيل (قوله ثم أتت) أي الدند وقال الكردي أي المصنف اه (قوله فيمصر) أي قوله ولو
لاختلاف بصير بن في النهاية الاقوله وانما جاز في الغني الاقوله اي والى آخره قول المتن
(والاعايش كصير) ولو اجتهد فاداه اجتهاده الى طهارة أحد الايمان من فاجبه بصير مجتهد بخلافه فهل يقاد لانه
أقوى ادراكه أو لا أخذ باطلاق قولهم المجتهد لا يقدر بجتهاد فيه نظر والاقرب الاول لكن طاهر
كلامهم الثاني ووجه بان الشخص لا يرجع الى قول غيره إذا عالف ظنه فاولى ان يرجع الى ما يتبعين
شي مستند الامار وموع ذلك لا يرجع معني الاول لكن مجرد ظهور والمعنى لا يقتضي العدول عما اقتضاه
اطلاقتهم فالواجب اعاده ع ش بحذف (قوله فيمصره) أي من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا
زخرفه فانه لا أساس له (قوله فتأمل) تأملناه فلم نحله حاصلا (قوله بما في نفس الامر) أي ولو بالنظر بشرط
عدم تبين الخلاف (قوله غير المتبينين) قضيته أنه لو كان المتبينين بان كان لو خطا ومبلغا قتلن من غير تغير
لم يجر هذا الوجه فلا راجع سم (قوله كأفاده كلامه) لهله باطلاته سم (قوله كالفعله) أي إذا حصل تيقنهما بالفعل بخلاف

فلما رجع إلى بصري (قوله ولولا عي الخ) قيد الرض بالبصر ووجهه في شرحه سم ووافقه المغني (قوله) اذا تخير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرقعة وانما يتقدم لغيره اذا ضاع الوقت والاصبر وأعاد الاجتهاد فيه من المشقة ما ينبغي بل قولهم الا في التيم لو تيقن الماء خرو الوقت فانظروا أفضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنه دون ما يأتي وان يتقنه فلينظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة انتهى اه سم وعش (قوله خلاف البصر) أي فائس له التقليد بصري (قوله وحومة ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو العبد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع اذا حمل حزمة ذوقها عند تحققها يحصل بذوقها وهذا لم يتحققها اه قال عش أي فاذا اذ احدهما لا يجوز له ذوق الا سحر وصرح بذلك قول سم على المنع فلماذا ان أحدهما قبل له ذوق الا سحر عند التسبلاوي ان له ذلك واعتمد الجلال الرمي المنع انتهى أول فليخالف وذاق الثاني ونظيره انه الطاهر عمل به وان لم ينظر له فهو تخير فسيم بعد تلفهما ما تلت أحدهما ويجب غسله لتحقيق نجاسته اه بحذف وقوله واعتمد الجلال الرمي أي والمغني كاسر (قوله) مختص الأولى التأنيث (قوله وانما جازله) أي لا يعي (قوله تلك الخواص) أي نحو لمس الخ (قوله) فيما اذا تخير الخ) هل بشرط ضيق الوقت كفي نظيره من القبلة أو يفرق لوجوه السبل هنا الفرق أوجه كافي شرح العباب سم (قوله) ويتم الخ) أي بعد تلف الماء وحسنه فلا إعادة عليه كما يعلم مما يأتي عش (قوله) وينظر ضبط الخ) ينبغي ان فهمه بعد الغوث أو يتقنه بعد القربى العوان يتقن عدمه فهمه فلا سعي أخذ ما ياتي في التيم وهذا أشبهه من الجمعة لانهم من المعاصد وهما من الوسائل ثم رأيت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيقالوفة نحو صاويون ما يتوقف على إزالة النجاسة فانه يطلبه بعد الغوث أو أحد القربى على التفتيش وهذا يؤيد ما بحثه هناك ما ذكره أنسب التيم من ذلك اذا فرض في مستثنان فقد يحصل على العدول إلى التيم بخلاف ذلك فان التيم لا يكون بلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا فان كلا منهما يحرط النجاسة الصلاة بصري ونقل عن الشو برى ما وافقه ووافقه أيضا قول الخ لحي على المنهج ما نصه قوله فان لم يجد من يقبله أي في أحد القربى قبل في محل يلزمه السعي اليه في الجمعة لو أقيمت به (قوله) لم يترج أحدهما) اذ ادعى شرح الرض وهو يفيد انه اذ لم يترج أحدهما عند لا يخلو أحدهما وكذا يفيد قوله الا في قبيل أو وما ورد أو اختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما اذا اعتقد أن رجحة أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحث في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيد سم بحذف (قوله) لنحو انقطاع رجحه) عبارة النهاية ونحوه انقطعت راحته اه وعبارة المغني أو نحوه كان انقطعت راحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أي الطهارة فلو اجتهد للشرع بجازله الطهارة بعد ذلك بما تضمنه ما قاله

فلما رجع عليه أنه التقليد
أي ولولا عي أقوى منه
ادراكا كما هو ظاهر اذا تخير
بخلاف البصر (في الاظهر)
لقد رته على ادراك النجس
بنحو لمس وشم وذوق وحومة
ذوق النجاسة مختصة بغير
المشتبه وانما جازله في المواقف
التقليدية اذ اعلان ادراكه له
أعسر منه هنا فان فقد ذلك
الخواص لم يجتهد بزماء يتيم
فما اذا تخير وفتق من قبله
ولولا اختلاف بصري عليه
لم يترج أحدهما عنده
وينظر ضبطه فقد انقلد بان
يجد مشقة في الذهاب إليه
كشقة الذهاب للجمعة فان
كان يعمل يلزمه قصده لها
لو أقيمت فيه لزمه قصده
اسأله هنا والا فلا (أو)
استبه (ماه وبول) لنحو
انقطاع رجحه (لم يجتهد)
فهما (على الصحيح) لان
البر لا أصل في التطهير
يرد بالاجتهاد إليه

امكان حصوله بنحو الصدور فلا يقع الاجتهاد على ما يعلم مما يأتي في محله (قوله) أي ولولا عي الخ) قيد الرض
بالبصر ووجهه في شرحه (قوله) اذا تخير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرقعة وانما يتقدم لغيره اذا ضاع
الوقت والاصبر وأعاد الاجتهاد فيه من المشقة ما ينبغي بل قولهم الا في التيم لو تيقن الماء خرو الوقت
فانظروا أفضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنه دون ما يأتي وان يتقنه فلينظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان
صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة اه وأقول سأتى في فصل استقبال القبلة عند قول المحنف
فان تخير لم يبق في الاظهر وصلى كيف كان في هاتين قولته وصلى كيف كان عن الالام والشئتين يتقدم بها
اذا ضاع الوقت لكن ما استدله من مسألة التيم المذكورة يؤيد الفرق لان البدل موجوده هنا وفيه لا هناك
(قوله) ويتم فها اذا تخير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كفي نظيره من القبلة أو يفرق لوجوه السبل هنا
الفرق أوجه وفي شرح العباب ولو اختلف عليه في القبلة أخذ بقول واحد لا بد لها بخلافه وسأتي انه
لا يترج أحدهما الا على ما (قوله) لم يترج أحدهما) هذا القدر اذ ادعى شرح الرض وهو يفيد انه
لم يترج أحدهما عنده لا يخلو أحدهما وكذا يفيد قوله الا في قبيل أو وما ورد أو اختلف عليه

ولا تفر لاصله لا سخنة الى حقيقة أخرى هي عبارة الماء عما وطبعه بخلاف الماء المتخس (١٠٧) فادفع تفسير الزركشي له بما كان دونه

المسارودي واعتد طوب وهو ورد في سم على المنهج وساق في الشارح من ما يصلح أن جواز
لشرب لم يقله المسارودي وإنما جعله لا ذري وأن الشارح من موافق الخ في منع الاجتهاد وهذا جعله
عند الاختيار فلو اضطر لشرب كان له الجمع وهو الشرب من أحدهما بدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اختلط الماء
بواوي ولدوا شربه فأخذ ما شاء أن يبي وأحد له الاجتهاد في هذه الحالة إذا لم يمنع منه عش (قوله ولا تفر
لاصله) أي إلى أن أصله ماء (قوله لا تسخنة الخ) أي لأن المراد به قوله أصل في الظاهر عدم سخنة من
خلقه الأصلية كالتفتيش والمستمع فأنهما لم يستعملان أصل خلقتما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو
البول وماء الورد فان كلامهما قد احتال الى حقيقة أخرى نهاية وابعاب (قوله فاندفع) أي بتفسير
قوله لم أصل في الظاهر بعدم سخنة الى حقيقة أخرى الخ بتفسير الزركشي له أي لقولهم المذكور وقوله
وهو أي الرد (قوله على أن فيه) أي بتفسير الزركشي (قوله عن قولهم ولو كان الخ) أي الدال على إمكان
ما ذكر في البول أيضا فلتأمل سم (قوله قبله لا الاجتهاد الخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الأذري
ومعه رد (قوله عايناه) أي في التنبية (قوله بل هنا وفيما يأتي انتقاله) كذا في الحاشية والنهاية والمختار (قوله
كاهو) أي الانتقال (قوله لأنه في الاثبات انما يكون الخ) قد يكون الإبطال ببل لإبطال قول نحو الكفار ولا
يحذور في وقوعه في القرآن سم (قوله أن هذا الخ) أي قول الجميع (قوله عطف على جملة لم يتجدد بناء على
ما قال ابن مالك أن بل لعطف الجمل فسطع بذلك ما قبل أن الصواب حذف النون لأنه لم يرد بعد عطفها على
يحدث لكن الأصح خلاف ما قاله ابن مالك أنشط العطف ببل أفراد معطوفها أي كونه مفردا فان تلاها
جملة لم تكن عاطفة في حرف ابتداء لمجرد الاضراب بها بزيادة المعنى ولا يجوز عطف خططان على جملة بدون
يقرا بحذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى اذ صير التقدير بل لم يتجدد اه (قوله أو يصبان الخ)
عطف على خططان (قوله أو يصب من أحدهما الخ) أي وإن كان المصوب قدرا لا يدرك الطرف ويحصل
العوض عن ذلك اذ لم يكن يفعله كاتقدم عش (قوله على أن المدار) أي مدارجة التمتع وقول الكردي أي
مدار التلصق فلم (قوله فلا أشكال) أي على جعل الصب من أحدهما في الآخر من أنواع التلف (قوله
بشرط لجواز الخ) قد يقال هل جاز الاجتهاد حيث وجد أنه قد فقه أن ما صنفه في الآخر هو الطاهر
فبشعره لم يمنع من الاجتهاد سم (قوله نعم تعليله غير صحيح) أي قول بل هو صحيح فان الإشارة بهذا إلى المصوب
فيه وهو نجس بقى لأنه ان كان النجس فظاهراً أو الطاهر فقد صب فيه من الآخر النجس وحيث وجد فبسط
عن الاعتناء ولم يبق إلا الماء وأحد مشكوك فيه فاقصصه كلام هذين الأمايين الجليلين بصري عبارة سم
قد يقال أراد التعداد الخاص وقد رُشد الى ذلك الوصف بالشرط ولعمري أن هذا الظاهر اه (قوله وإنما
الحق تعليله) أي تعليل اشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر بما ذكره أي بأنه
لا يبق بذلك الصب مع ظهوره بيقين (قوله بشكل عليه) أي على ما قاله القموني من اشتراط جواز الاجتهاد

اثنتان ولا مرجع قال في شرح الإرشاد ما إذا اعتقد راحة أحدهما فانه يجب عليه تقبله كبحتم في الاسعد
وقد بناه في فقه ما ياتي في فائمه من القبله من ان تقليد الأربعة أولى الآن يفرق اه ويمكن الفرق بأنه لا يدل
للقبله بخلاف ما هنا من رأيته في الحاشية بالآخر عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق ويؤيد أنه
يعينه أنه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن للراجع أن يفرق جاز تقليد المرجوح ولم يقل المسارودي فيما أذا لم يفرق
أحدهما كإدلاله على كلامه في الحاشية بالآخر بل قد يقال تقليد المساوي أولى من تقليد المرجوح فلتأمل
(قوله عن قولهم الخ) أي الدال على إمكان ما ذكر في البول أيضا فلتأمل (قوله انما يكون من باب الغلط)
قد يكون الإبطال ببل لإبطال قول نحو الكفار فلا يحذور في وقوعه في القرآن (قوله بشرط لجواز الاجتهاد
الخ) قد يقال هل جاز الاجتهاد حيث وجد أنه قد فقه أن ما صنفه في الآخر هو الطاهر فبشعره لم يمنع من الاجتهاد
منه الاجتهاد (قوله فلا التعداد الشرط) أي وهو ما معه مطهرة أحدهما بيقين وحيث صبغ التعداد بل
(قوله نعم تعليله غير صحيح) قد يقال أراد التعداد الخاص وقد رُشد الى ذلك الوصف بالشرط ولعمري أن

ذكره فان قلت بشكل عليه في زوائد وضوح عليه القموني أيضا

أهلها وغتر فمن دين قهلهما قليل (١٠٨) أو مائع في الماء غتر في فيه فزأجهتد وان اتحدت المفرقة مع أهم حاجتها ما

بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر (قوله أنه لو اغتر في الخ) عبارة الغترى فرع لو اغتر في دين في كل منهما ما عاقل إلى أو مائع في الماء واحد فوجدته فأرغمته لا بد من أهمها هي اجتهتد فان ظنها من الأول واتحدت المفرقة ولم تغسل بين الاغتراء في حكم نجاستها وان ظنها من الثاني أو من الأول واختلقت المفرقة أو اتحدت وغسلت بين الاغتراء في حكم نجاستها وظنها فيه اه وأقره ع (قوله حيثند) ضب بينه وبين قوله وان اتحدت المفرقة سم أي حين اذا اتحدت المفرقة أي ولم تغسل بين الاغتراء في حكم نجاستها من الغترى آ نفا (قوله هنا) أي في مسئلة زوائد الرضة (قوله ولو في الماء من القليلين) انظر هل هذا مناف لما قرره آ نفا من قوله وهو غفلة الخ (قوله فكفي فيه) أي في الاجتهاد هنا الضعفة أي حل التناول (قوله ليتناول الأول) أي مائي الماء الأول ان ظن طهارته بالاجتهاد (قوله في مسئلة الرضة) أي زوائد الرضة (قوله ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسئلة الرضة قوله بعد ذلك أي الاغتراء من الدين (قوله ليطهره الثاني الخ) انظر ما قلده ظهور ذلك الآن يقال قد يظهر له دليل ان الفأرة من الثاني من غير تعين بين الثاني فحتاج الى تعينه بالاجتهاد بدليل سم (قوله عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل الخ وجه الاستلزام أن القوم في ذلك عر على مائي الرضة وقيل تبع الرافعي في أنه يشترط لجواز الاجتهاد أن لا يقع من أحد المشتهين شيء في الآخر كروى (قوله لبيان محل الفأرة) أي ثم اذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي أن يجوز استعمال الأول كروى زاد سم وحيثند بشكل منع الاجتهاد فيما اذا صبح أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما يظهر له أن النجس هو المصوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال الى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة منع الاجتهاد اذا قطر من أحد الاناءين في الآخر سم (قوله غلظه) أي فيما اذا صبح أحدهما شيء في الآخر (قوله فلا اعتراض عليه) يتأمل (قوله بعد نحو الخلط) الى قوله و به فارق في الغترى الى قوله لان النظر في النهاية ما واقع (قوله بعد نحو الخلط) تفسيره (قوله فلا يصح) أي التيمم (قوله و به فارق) أي بقوله لا معصية طاهر الخ عش ومعلوم أن محط الفرق قوله قدر ما الخ (قوله لا لا تقاطع رجة) الى قوله وفيها اذا اشتبه في المحنى الا قوله المانع الى الماسر (قوله أو اشتبه علمه وما عوردا الخ) في ماله وقع الاشتباه بين ثلاث أو ان ماء ظهور وماء متنجس وماء ودفعل يجوز الاجتهاد نظر العلماء الطهور والمنتجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماله الورد والماء ولا احتمال ان يصادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المنتجس ولا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا يدخل في الاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفة وليس بمصادفة الماء المنتجس لانه أصلا في الطهور يتخلف ماء الورد فيه نظير سم على حج أقول والا قريب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى أن الاقرب الاول وبقى أيضا ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومنتجس ولول والظاهر الامتناع لغلظ أمر نجاسة البول وبقى ماله وتلف أحدهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال أن التالف المنتجس أو لا في نظر الاقرب الثاني عش أقول وكذا استقر بالثاني في مسئلة سم بعض المتأخرين بمصادفة لكن قاعدة اذا اجتمع المانع والمقتضى غالب المانع على المقتضى تؤيد الثاني اه وقول عش ان التالف المنتجس لعل

أهلها وغتر فمن دين قهلهما قليل
نجاست ان كانت في الأول
أو الثاني ان كانت فيه فهو
نجس يقضي بالاجتهاد
المشترطات يفرق بان
الاجتهاد هنا حل التناول
ولو في الماء من القليلين
فكفي فيه لضعفه بعدم
توقفه على النية المتعدد
صورة ليتناول الأول أو
يتركه ثم رأيت الغترى
استشكل الاجتهاد في مسئلة
الرضة بان الثاني متيقن
النجاسة وشروط الاجتهاد
أن لا تقع نجاسة أحدهما
بعينه ثم أجاب عنه بقوله
ونعل ذلك اذا جهل الثاني
بعد ذلك أي فيجوز اجتهاد
لظهور له الثاني من الأول
ورأيت في شرح العباب
بسطت الكلام في ذلك
فراجعها فانه مهم ومنه
الجواب عن الاستسكال
المستلزم لتناقض القوم
بان الاجتهاد هنا انحاهو
ليبان محل الفأرة وكل من
الاناءين يحتمل انه محلها
فالاجتهاد فيه باق على تعدده
تخلطه ثم شبه بالخلط على
بقية أنواع التالف فلا اعتراض
عليه (ثم يتم) بعد نحو
الخلط فلا يصح قبله هنا
وفيها اذا تحسب الاجتهاد أو
اختلاف اجتهاده أو غير ذلك
كان تحيرا لا عي ولم يحسم
بقائه أو وجدته وتحسب
أو اختلف عليه انسان ولا
مرجع لان معصية طاهرا
يشبه له قدر على اعداده
وهو فارق التيمم بحضر جماعة منه نحو سبع (أو) اشتبه علمه وما عوردا لا تقاطع رجة

صوابه ما هـ الورد (قوله الجند) أي حين أودج غديره ما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعرف عدم الجزم بالنية كنياس إحدى الجنس وإن أمكننا الجزم بها بان يأخذ غرة من كل منها لم يظهر كلامهم أن ذلك إما عند قدرته على ظهوره ويقين وإن كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الاستماع كذا في الغنى ونحوه في النهاية وهو مشكك بما ساق في كلام الشارح في هذا الشبهة وهو يستعمل من عدم جواز الظاهر بكل منها لم يخرجها عن قدره على الظهور ويقين ثم تأخيره في الاحتياط بتسجيل ظهوره بالظن ومع ذلك لم يتغير واه ثم هذه الكفة لعدم العلم بالنيوع قدرته على الاحتياط في بصريه ويقين سم وعش رد ما ساق في كلام الشارح أيضا في قوله هو مقتضى العلة أي قوله هو للضرورة كونه نسي صلا من الجنس اه (قوله وان زادنا الخ) خلافا لابن المبرق في وصفه نهاية عبارة الغنى واستشكل الاسوي وجوب الوضوء بالماء وماه الورد وما ذكره وفيه من عدمه لا يكفيل وضوؤه ولو كلفه ما منع يستكمل فيه كما هو رد غيره انه يلزمه التكميل بشرط أن لا يزيد عنه على من القدرة الناقص فكيف يجوز أن يستعمل ماء كامل وماء ورده مثله وهو يزعم على ذلك فالصواب الانتقال إلى التيمم وأجيب عنه بجوابين الاول انه قد قدره على طهارة كلمة بالماء وقد اشبهه ولا يتم الواجب الا به فهو واجب وهناك لم يقدّر الخ الثاني ان صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقضت راحته وصار كالماء وذلك لانفة نالها وقتها فانه يتخلل ذلك وتؤمن ذلك انما لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن القري في روضه اه (قوله المانع لا واد الخ) فيه نظر سم ووجهان الاشباه لا يمنع من صحته واد المقدع عليه قولاه بل مع هذا هو ممكن جل كلام الشارح على ما اذا قاله بعتك هذا الماء لو ودوه في هذا الحلة فلا يصح بشئ (قوله ولا يتجهد فيما) أي للظاهرة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ما ادفع ذلك فظهره الماء منه ما يظهر به كما يأتي أيضا عن (قوله الماس) أي في شرح أوماء ولولم يتجهد على الصحيح (قوله يقينا) زاد النهاية والغنى ثم عكس ثم يتم وضوؤه بأحدهما ثم لاخر اه (قوله لا واجب للمسئلة) جزم به النهاية والغنى كسر (قوله لا يوضا بكل منها الخ) هذا ممنوعا عما تخاليل كلام المجموع كالمذهب صرح بالجواز كما استنبطناه بهامش شرحه للعباب سم عبارة عن فرادى اشبهه المستعمل بالظهور ويجوز له الاحتياط وقال في شرح المهذب ويجوز أن يوضا بكل منهما مرة وتغفر الزيادة في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاحتياط انتهى عبرة وقوله ويجوز أن يوضا الخ نقل ابن ج عن الشرح المذكور وخلاف هذا أقول الاقر بما هـ الورد غير ثمرات ابن قاسم على ابن ج صرح بمافاته اه عش وتقدم على البصري استشكل

مصادفة الماء المتخسّر أو لا يجوز والاجتهاد لان الماء أو لا يدخل للاجتهاد قبل احتمال المصادفة وليس كصادفة الماء المتخسّر لان له أصلاً الطهور وبه خلاف الماء أو ردفه نظر (قوله بالاستبراء المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضأ بكل منهما) هذا محمول على معناه أو ضحائل كلام المجموع على المذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بهامش شرحه للغياب ينقل عبارة نعموا التكماع عليهم من ذلك قول المذهب مائة وان اشبه ما مطلق ويستعمل فوجهان أحدهما لا يخفى لانه لا يقدّر على إسقاط الفرض بقين بان توضأ بكل واحد منهما والثاني يخفى لانه يجوز إسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على البقية اهـ قال النووي في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلها كما باناه الصصح منهما جواز التخرى و يتوضأ بما طئن لانه أطلق والثاني لا يجوز التخرى بل يلزمه البقين بان توضأ بكل واحد مرة وعلى هذا لو أراد الاستحاضة أو غسل نجاسة أخرى غسل باحدهما ثم الآخر وان توضأ بمهما فهو غير لازم في نيته بطهور وبه ولكن يعذر في ذلك للضرورة كن نسي صلاته من خمس اهـ فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع قصره بان التوضؤ بكل من باب العمل باليقين يتجده مصرحاً بجواز قوله الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما وتأمّل قوله وإذا توضأ بمهما فهو غير لازم يتجده مصافياً ان التوضؤ بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

(نوضاً) وجوب بان يحد بحمد
غير هملو جزأ الزبوجه
خلال ان منع جئتف (بكل)
منها (مزم) وانزاد نفة
ماء الورود الذي يكه عسل
عن مثل ماء الطهور لان
النظر لذلك انما هو عند
التحصي لا الحصول مع
ضعف النسبة بالاشتباه
المانع لا وادع السبع
عليه ولا يتجهدها الماسر
أنه لا أصل لغير الماهي
الطهور قبل و يلزم وضع
بعض كل في كتم يغسل
بكتف معا وجهه من غير
خطا لبتاني له الحزم
بالنسبة جئتف لمقارنتها
لغسل حرف من وجهه بالماء
يقينا انتهى وهو وجهه
معنى وضاهر كلامهم انه
مندوب لا واجب للعسقة
وقبلا اذا اشبهه ظهور
بجستعمل لا نوضاً بكل
منها كما يصحبه كلام
المجموع لعدم حزمه بالنسبة
مع قدرته على الاحتياط الا
ان يغسل تلك الكفة كما
حرزه بمأذنة في شرح
الارشاد الصغير (وقبل
له الاحتياط)

(له الاجتهاد)

فهما كلامان ورد ما يقرر من الفرق (١١٠) نعم الاجتهاد للشر بل بشر بامتناع الماء وأما الورد وان لم يتوقف أصل شره على

مقالة الشارح أيضا **(قوله فيه ما كلامه)** الى المن في النهاية والمغني **(قوله نعم له الاجتهاد للشر بالخ)** والفرق فيه بين الطهور انه يستدعي الطهورة وهما مختلفتان والشر يستدعي الطهارة وهما طاهرات
 نهاية **(قوله وان لم يتوقف بالخ)** عبارة المغني والنهاية واستشكل بان الشر لا يحتاج الى اجتهاد وأجيب بان
 الشر بان لم يتحقق اليه لكن شره بالورد وفي ظنه يحتاج اليه **(قوله على ما قاله الماوردي بالخ)**
 أسقط المغني صيغة التبري وعبارة النهاية **«ما قاله الماوردي وقدهما امتناع الاجتهاد للشر لمقصودا**
وبسبب فدهما» كما في امتناع الاجتهاد للوطء وملكه تبعه في الما والاشبهت أمته بأمته وغيره واجتهاد فيه ما للمالك
 فانه بطوره باعده لمحل تصرف فيها ولكونه يغتفر في التابع ملافة تغتفر في المتبوع وبما تحته الاذرى من مجيء
 كلام الماوردي في الماء والبول بعد ذلك كلامه بشري الى انه انما ما له الاجتهاد لشره بما له ورد ثم يظهر
 بالآخر وهذا غير ممكن هنا أيضا فكل من الماء من له أصل في الحل المطلوب هو الشر بخلاف الاجتهاد لذلك
 بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمن يتوهم كانه مطلقا في ذلك ولو غيره كاطعام
 الجوارح بل ان وجد اضطراب جاز له تناولهما والامتنع ولو واجتهاد بذلك ثم دفعه في الوسط وغيره
 اه وقوله فالوجه ان في الكردى عن الاعباب من له **(قوله نعم له الاجتهاد للوطء بالخ)** عبارة المرواني ولو
 اشبهت أمته بتخصيص واجتهاد أحدهما فيه ما للمالك جاز وثبت ملكه لهما بعد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه
 ولا تقبل منازعة لما لا يثبت وتتمتع من الثانية لا لا تخلفه في جعله ولو طوره باعده هذا ان لم يجتهد الا في خوف
 اجتهاد أو أدى اجتهاده الى عين ما أدام اجتهاد الآخر فحينئذ لو وقف الى أن يظهر الحال أو يصلها انتهت اه
 يجزى وتقدم عن عرش في مجيها انما بهما طاهر بخس ما يتعلق بالمقام **(قوله وجوزوا)** أي الوطء سم
 وكردى **(قوله للمالك)** أي بقصد غير المالك فقط لانه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وانما الحاصل به الملك ويزرب
 عليه الوطء لانه من غيرة كردى عن شرح العباب **(قوله الطاهر)** أي قوله فلا يجوز في المغني **(قوله الطاهر)**
 أي الطهور نهية **(قوله نديا)** وقيل وجوب ماغني **(قوله ان لم يتجسس)** أي ان نحو عطش نهية لعل المراد عطش
 دافئ وكذا أدى خوف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعته والامر بغيره لانه لا حكم للنفس سم على
 المنهش عرش عبارة المغني اذ لم يخف العطش لشره بالاجتهاد اه **(قوله بغيره ان لم يرد الخ)** أشار به
 الى امكان حل كلام المتن عليه كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذروا منه أي الامكان والمغني وجهه عليه أي
 معنى الإرادة النهائية **(قوله الآية)** أي بالاستعمال **(قوله لا تغلظ الخ)** على المغني ندب الارامة قبل الاستعمال
 لا لا تغلظ فيه عمله وندبها بعد الاستعمال لا لا تغتفر اجتهاده في شدة عمله الامر اه وظاهر كلام من
 اتعجلين يجزى في كل من الاراقين **(قوله بل ارامة فان لم يبق الخ)** عبارة المغني أي لم يبقه وصلى بالاول الصبح
 مشلا ثم حضرت الظهر وهو محدث ولم يبق من الاول شيء الخ **(قوله في متعدد حقة)** أي ابتداء وانتهاء
 شرح بافضل **(قوله فلا يجوز في كمين الخ)** أي وفي إحدى يديه المتصاتين يديه بل يجب غسلهما لتضع صلاته
 وفي الاعباب لو اشبهت بحس في أرض واسعة على نهية الى بقاعه وروضة فقتل جميعها انتهى اه كردى **(قوله**
به) أي بالثوب **(قوله في عدة كثير)** أي غير متغير أخذها جميعا **(قوله وان بقي من الاول)** الى قوله وظاهر
 كلامهم في النهاية وأقول المتن بل يشتم في المغني الا ما أشبه عليه **(قوله لم يعتد ارامة الوضوء الخ)** أي اذ لم
 يكن مذكرا العلامة الاولى مغني وسيأتي عن النهاية تمثله بزيادة عبارة عرش أي بان أحدث وحضرت
 تلك الكيفية فليس باللتدبر **(قوله نعم له الاجتهاد للشر بالخ)** سيأتي نقل هذا عن الماوردي وقد نقل
 الشارح حتى شرح الاعباب في بحث الاذرى مجيء كلام الماوردي في الماء والبول ثم قال فالوجه انه لا اجتهاد
 في ذلك ونحوه كمن يتوهم كانه مطلقا وان اعتدنا كلام الماوردي بل ان وجد اضطراب جاز له تناولهما وان لم
 يوجد امتنع ولو واجتهاد اه باختصار **(قوله وجوزوا)** ضب يدين بين قوله الوطء **(قوله لزمه عند**
أرادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن أن يكون محله ما اذا لم يكن ذا ذكر للدليل الاجتهاد الاول وأقام عنده

اجتهاد ثم اذا طهر له بالاجتهاد
 الماء جاز له التطهر به على
 ما قاله الماوردي لانه يغتفر
 في الشيء تبعا لا يغتفر فيه
 مقصودا وانما يمنع الاجتهاد
 للوطء ابتداءه وجوزاه بعد
 الاجتهاد للمالك (واذا
 استعمل ماغني) الطاهر
 من الماءين بالاجتهاد أي
 كاه أو بعضه (أراق) نديا
 (الآخر) ان لم يتجسس وقيد
 بالاستعمال بغيره ان لم
 يرد باستعمال أوله
 لا يتحقق الاعراض عن
 الاستحالة به غالب الا في نيات
 المغتذب الارامة قبله لا لا
 يغلظ ويشتوش ظنه فان
 تركه بل ارامة فان لم يبق
 من الاول بقية لم يجز
 الاجتهاد لان شرطه على
 الاداء عند الصلوات
 يكون في متعدد حقة فلا
 يجوز في كمين لثوب متصلا
 ما دام متصلا به وزعم
 انه اذا انفاد أحدهما ينبغي
 استعمال الباقي بالاجتهاد
 كالمشكوك في نجاسته فافرا
 لا لصل مردود بان باب
 الاجتهاد تركه فيه الاصل
 بالمثل أي أصل الطهارة
 وأصل عدم وقوع النكس
 في كل اناء مخصوصه كترك
 الاصل في طهارة زويت تبول
 في ماء كثير ثم روى عقب
 البول متغيرا لا الطاهر
 لقوته باستانده لمعني مع
 ضعفا احتماله خلان وان بقي من الاول بقية وان قلنا لجوب استعمال الناقص لزمه إعادة الوضوء وإعادة الاجتهاد
 فان وافق الاول فواضع (وان) تغتفر ظنه فيه

صلاة

صلاة أخرى ولم يكن ذا كراهة الدليل الأول أو عارضه معارض اه زاد سم أمارو كان ذاكراه ولا معارض
فلا يعيدوا واستعماله تلك البقصة من غير إعادة الاجتهاد استحسانا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل
لو كان تألف الاخر وقد بقي من الاولى بقية فاحتاج للوضوء هو ذا الدليل من غير معارض لم يعيد ايضا
جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي أن يجوز للاعني المعتبر تقليد البصير في
اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بان لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل
وتناس ذلك انه لو كان باع الاول أو بعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهدنا بتغيير اجتهاده الى طهارة
الثاني ان يصح بيعه أيضا وهل له أكل الثمنين القياس حل ذلك طاهرا وفي حلها معا بالمتناظر والوجه
حرمه أحدهما طاهرا أيضا لان أحد البعين باطل يقتضيه غيره لو لم سم عبارة عرض قوله لم يعمل
بالثاني أي ولا بالاول أيضا لعقده الا أن بطلانه ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه
اذا ظن به طهارة الثاني شره به أو باعه أو غسل به نجاسة أو غير ذلك وأنه لو غسل أعضائه بينهما ما أصابه الماء
الاول من ثيابه يجوز له أن يتطهر بالثاني اه (قوله) لتلايقض الاجتهاد (الح) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد
بين طهور ومستعمل اذ لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه
ففيجبه العمل بالثاني مطلقا سم ومعنى (قوله) بالاجتهاد أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه
بدليل ما يأتي عن البلقيني سم (قوله) أو بصلي (الح) أي الصلاة الثانية (قوله) والتزام المخرج (الاول) أي العمل
بالثاني وغسل جميع الخ خضار المغني وخرج ابن سريج عن النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرض
بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما أصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله
وهذا لا يؤدي الى الصلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله) نقض اجتهاد (الح) أدا صلاة معينة الى غير
القبلة يقتضا (قوله) أو أخذ الباقي (الح) قلت هو واضح وقد أتى به الواو لوجه الله تعالى وعلم ما تقدم وجوب
اعادة الاجتهاد لكل صلاة بردفعلها أي ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كراهة للبلية الاول لم يعده
مخلاف الثوب المنظون طهارة بالاجتهاد فان بقائه بمخرقة بقاء الشخص متطهر اذ بصلي فيه ما شاعبه
لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجمعه أم يمكنه الاستئثار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها واصلى ثم
احتاج الى السترة لثافتها استتر به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا

معارض أمارو كان ذاكراه ولا معارض فلا يعيدوا واستعماله تلك البقصة من غير إعادة الاجتهاد
استحسانا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان تألف الاخر وقد بقي من الاولى بقية فاحتاج للوضوء
وهو ذا كراهة بل من غير معارض لم يعيد ايضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد اذ ليس
هنا اجتهاد جديد بل استحسانا بالحكم الاول فليراجع (قوله) لم يعمل بالثاني (الح) ينبغي أن يجوز للاعني
المعتبر تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بان لم يكن قلده
فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير انما لم يعمل بالثاني المتغير لما عزم من نقض الاجتهاد بالاجتهاد
وهذا المانع مفقود في حق الاعني وقياس ذلك انه لو باع الاول أو بعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد
ناويا بتغيير اجتهاده الى طهارة الثاني أن يصح بيعه أيضا وهل يحل له أكل الثمنين القياس حل ذلك طاهرا
وفي حلها معا بالمتناظر والوجه حرمه أحدهما طاهرا أيضا ليقال ان التغيير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه
منوع لانه مع بيع الاول قبل التغيير وتعلق به حق ثالث فلا يؤدي فيه التغيير فليتأمل (قوله) لم يعمل بالثاني
على النص (س) يأتي في شرط الصلاة قبل الاجتهاد في تعيين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله) لتلا
يقض الاجتهاد (الح) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذ لا يأتي فيه هذا التردد لان
المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فيجبه العمل بالثاني مطلقا (قوله) بالاجتهاد أي مع ان
الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني (قوله) والتزام المخرج (المقابل للنص) (قوله)

(لم يعمل بالثاني) من ظني
(على النص) لتلايقض
الاجتهاد بالاجتهاد ان
غسل جميع ما أصابه الاول
أو بصلي به بنجاسة ان لم
يغسله والتزام المخرج الاول
قياسا على القبلة بعد لان
أحد هذين القسدين لا يأتي
في العمل بالثاني فيها
لاحتمال الجهة الثانية
للاصواب لا ولا في لم يلزم
عليه نقض اجتهاد أصلا
وأخذ البلقيني بما ذكر

انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما أصابه بجماع غيرهما على الثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكر وحديثه ونظر مسئلة القبلة وظاهر كلامهم
الاعراض عن الظن الثاني وما يتبع عليه (١١٢) وحديثه ولو تغير اجتهاده ووضعه الاول بان صلى به ولا نظر لظنه نجاسة اعضائه الا ان

لما علمت من الغاذه الظن
لما يلزم عليه من الفساد
المذكور (بل يتيم) بعد
نحو الخطأ لا قبله كما مر
(بلاعادة) حيث لم يقابل
وجوده في محل التيمم (في
الاصح) لانه ليس معه طاهر
يشق ولا نظر اليان معه
ظاهر الظن لانه لا عبرة
بهذا الظن لما يلزم عليه من
الفساد كما تقر * (تتبعه) *
ما قرنته المتن من فرض
قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي
من الاول بقية انما هو لما في
الاجتهاد الا في متعدد من
على ما يقتضيه أنه لا يجوز
التقيد بنحو الخطأ انما هو
ايصح قوله بلاعادة لما
علم من قوله بل يخاطب ثم
يتيم أن شرط صحة التيمم
تلفه ما أو تألف أحدهما
وأما اشتراط أن لا يقبل
وجود المانع فلو لم يكلامه
في التيمم فعلم انه لا اعتراض
عليه بوجه وانه يصح تخرج
كلامه على طريقة الرافعي
أيضاً من جواز الاجتهاد
مع عدم التعدد وانه لا يحتاج
عليها في عدم الاعادة الى
تقيد بنحو خطأ لا ليس
معه الا انه واحد فلا ظهور
معه يبين هذا كما مع قطع
النظر عن قوله في الاصح
فع النظر اليه يتعين تخرجه
على رأى الرافعي فقط لانه
لا ينافي مع مقابل الاصح مع
نحو الخطأ المشروط على

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي البيهقي عن الحنفى بعد كرم مثل ذلك عن
الريسي والزيادى ماضى أى ولا بعد ماضى الاول على الرابع ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة
بنجاسة قطعة الماء الاول وامامى الثاني فيلزمه الاعاد محيئاً لا نقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا
فيما لو صلى أربع ركعات لم يربح جهات فانه لا يعتد به على غير القبلة قطعا لان الميطل غير متعين اه
(قوله بما ذكر) أى من التعليل بقوله للثاني نقص الخ (قوله جميع ما أصابه) أى الماء الاول من أعضائه
وبثابه عش (قوله بجماع غيرهما) أى بما عاين وطهر بيقين أو باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو ونظر
مسئلة القبلة) أى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كردى (قوله صلى به) وقافاً
المعنى وسم وخلافاً للثانية بغيره فان كان على طهارته لم يجب اعادته أى الاجتهاد الا أن يتغير اجتهاده قبل
الحدث فلا يصح تلك الطهارة لا اعتقاده الا أن يطلاها اه (قوله لما يلزم عليه) أى العمل بهذا الظن (قوله
من الفساد المذكور) أى عقب المتن (قوله كما مر) أى في شرح ثم يتيم (قوله في محل التيمم) ساقى في باب
التيمم بهامش ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ما مع الخ) انظر هذا مع قوله بعد
نحو الخطأ لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخطأ لم يبق معه طاهر بالظن ويجب منع ذلك اذا خلط مما منه في
الاصح سم ويجب أيضاً به بالنظر الى قول المصنف على الاصح ويأتى فانه مع النظر اليه يتعين تخرج
كلامه على رأى الرافعي فقط فلا يتقيد التيمم بعد نحو الخطأ كما أشار الى ذلك النهاية والمغنى بمأصدهما الثاني
بعدلان معه طاهر بالظن فان أراه قبل الصلاة لم يعد حراً اه (قوله تتبع ما قرنت الخ) قرر النهاية
أيضاً عبارات المتن بنحو ذلك ثم قال كالشرح فيما ساقى بهذا الذى سلكتما الخ بصري (قوله الا في متعدد) أى
ابتداء وانتهاء (قوله ومن التقيد الخ) عطف على قوله من فرض ان قوله بنحو الخطأ يعنى بعد نحو الخطأ
(قوله ان شرط الخ) بيان لما عطف الخ (قوله وانه يصح تخرج كلامه على طريقة الرافعي) أى يفرض قوله
وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شئ (قوله وانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله لانه لا اعتراض الخ (قوله مع
قطع النظر عن قوله في الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عن مع التفسير به في كلامه عش (قوله مع نحو
الخطأ الخ) قد يقال ان من صور الخطأ أن يصعب من الظنون طهارته فانما في الآخر أو عكسه فبقي معه
طاهر بالظن فيكون على طريقة الرافعي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف في الجمله بصري وقد يجاب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان في هذه الصورة باع الاول قبل تغير الاجتهاد لم يوثق في صحة البيع تغير
الاجتهاد فلو باع الآخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الأعضاء منها مع أيضاً وهله أكل الثمنين
باطناً ونظراً ولو وجد لالان أحد البيعين باطل فيقتضيه غير مملوك (قوله بجماع غيرهما) فضيته ان العمل
بالثاني مع ايراد الماء الاخر موارد الاول لا يتقيد مع مملوك وما ذكر وفيه نظر لانه يحتمل أن يكون الشخص هو
الاولى وباراد الثاني موارد ذلك لا تكون الصلاة بين النجاسة وضاح ذلك ان من لوازم
العمل بالثاني غسل الأعضاء بالماء الا شمع احتمال أن يكون الشخص ما استعمله أولاً فطهر الأعضاء بالماء
الثاني وحديث لا يلزم كون الصلاة بيقين النجاسة الا أن را بدقوا لهم وأوصل بيقين النجاسة ان لم يغسل ما أصابه
الاول من غير أعضاء الوضوء فان ذلك ليس لازماً استعمال الآخر في الطهارة فلتأمل (قوله ووضوءه
الاول بان صلى به) هذا هو الوجوه يدل عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يطهر ما أصابه الماء الاخر ثم أتت
ان ان العماد قال فان كان على طهارته لم يجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصح تلك الطهارة
لا اعتقاده الا أن يطلاها فهو كالأحدث واجتهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهى وفيه نظر (قوله في
محل التيمم) ساقى في باب التيمم بهامش ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة (قوله ولا نظر الى أن معناه طاهر
بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخطأ لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخطأ لم يبق معه طاهر بالظن

رأى المصنف بل مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تحالفاً في الاعادة فهى على طريقة الرافعي لا يجب
وعلى طريقة المصنف يجب لان معه طهورا بيقين

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أي في جميع صور التالف **(قوله غفلة عن وجوب تقديم ما أطلقه هنا الخ)** اعلم أن الجلال المحلى بين أن في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً الآن الأصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الأول بقية لعدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان يبقى الوجوب وبين أيضاً أن محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الأول ولم يبقه ما في الثاني قبل الصلاة فيما كان أراقاً ما ذكر قبلها فلا عادة حتماً لكن اعتبار كون الأراق قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً ولا فيجوز والا فالمعتمد أن المعتبر كون الأراق قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصريح بما إذا انتفت الأراق أو نحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وجبته فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الأراق ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من الخلف وإحراز الكلام على إطلاقه إذ تقيد به بنافي ذكر الخلاف فقوله أن زعم البعض المذكور غفلة فيه فنظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لأنه لا يظهر مقابل الأصح لأنه رد عليه أن مقابل الأصح لا يأتي بأضالي طريق الرافعي إذا حصلت الأراق التي هي من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لأنه لا يأتي بتصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فالحسن التأمل بالانصاف **(سم قوله أولى الخ)** انظر ما معني الأول في مع اعتراف بان جعل كلامه على غير رأي الرافعي بنافي قوله في الأصح حيث قال في النظر اليه الخ وكيف يدعى أولي به تقصير في كلامهم منافاته سم عبارة البصري قوله وبعضهم حصر ما الخ هذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال أن تغاير النظر إليه تعين تخرج جميعاً فواجبه الأول يتم العينة اه **(قوله وبعضهم الخ)** بالمر عطف على قوله بعضهم تخرج الخ **(قوله وعلم ما مر الخ)** عبارة المخفى تنبيه للاجتهاد شرط وعلم بعضها مما سار الأول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد في ما مشتبهاً يقول كما تقدم الثاني أن يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس أحد يديه وأحده يديه وأشكك فلا يجتهد كسائر ما في شرط الصلاة أن شاء الله تعالى الثالث أن يبيح المشتبهان فلو تلف أحد هاتين يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيدون بقا الآخر لأنه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاقت عن الاجتهاد تيمم وصلى وأعاد قاله العمراني في البيان الخامس أن يكون العلامة فيه بحال بان يتوقع ظهوره في الحال فيه كالشباب والأول والأطعمة فلا يجتهد فيما إذا اشتبه بحره ما بحقيقة كذا ساقى أن شاء الله تعالى في النكاح أو مسنة كذا أو نحو ذلك وشرط الاختصاص بالعمل بالاجتهاد أن يظهر بعده العلامة اه وفاقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية في الرابع عقبه بقوله والأوجه خلافه اه

و يجب منع ذلك إذا خلط ما سطره في الآخر **(قوله غفلة عن وجوب تقديم ما أطلقه هنا الخ)** اعلم أن الجلال المحلى بين أن في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً الآن الأصح منه على طريق الرافعي أي بان لم يبق من الأول بقية لعدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان يبقى الوجوب وبين أيضاً أن محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الأول ولم يبقه ما في الثاني قبل الصلاة فيما كان أراقاً ما ذكر قبلها فلا عادة حتماً لكن اعتبار كون الأراق قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً ولا فيجوز والا فالمعتمد أن المعتبر كون الأراق قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت أن حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصريح بما إذا انتفت الأراق أو نحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وجبته فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الأراق ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من الخلف وإحراز الكلام على إطلاقه إذ تقيد به بنافي ذكر الخلاف فقوله أن زعم البعض المذكور غفلة فيه فنظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لأنه لا يظهر مقابل الأصح لأنه رد عليه أن مقابل الأصح لا يأتي بأضالي طريق الرافعي إذا حصلت الأراق التي هي أقوى من نحو الخلط بل الوجه أن يقال في توجيه تعين التخرج على رأي الرافعي لأنه لا يأتي بتصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فالحسن التأمل بالانصاف **(قوله أولى الخ)** انظر ما معني الأول في مع اعتراف بان جعل كلامه على غير رأي الرافعي بنافي قوله في الأصح

غفلة عن وجوب تقديم ما أطلقه هنا بما قدم من ان الخلط أي ونحوه شرط لعمدة التيمم وهذا الذي سلكته في تفسيره ببارته من التفصيل أولى بما وقع للمحكمين عليه من إطلاق بعضهم تخرج كلامه على الرايين وبعضهم حصره على رأي الرافعي وعلم مما مر في الماء والبول ان شرط الاجتهاد

أيضا أن يتأيد بأسل حل
المطلوب فلا يجتهد عند
اشتباه خسل غصرا أولين
أنا بل بغير ما كوله أومد كانه
بجسته ومما سجد كرفي
موانع النكاح إن شرطه
أيضا أن يكون للعلامة فيه
تجبال ومن لم يجتهد سفي
صورة اختلاط الحرم الآتية
ثم ومما قدمته في الخبر انه
بشترط العمل به ظهور
العلامة فلا يجوز له الأقدام
على أحدهما بمجرد الحدس
والخمين كما وانما كان
هذا شرط للعمل بخلاف
ما قبله ناك اذا وجدت
اجتهد ثم ان ظهوره شيء على
به والا فلا فساد على مظاهر
الروضة تبعا للفرق التي من أن
الاخير شرط للاجتهاد أيضا
غير ما راد عن بعض الاصحاب
اشتراط كونهم بالاحد والا
تظهر كل بانائهم في أن كان
ذاغرا بافهي طالق وعكسه
الاخر لم يعلم فان زوجة
كل تحصل له وروبان الوطه
يستدعي ملك الواطي للعمل
والوضوء يصح بتعصب ب
وأوضح منه انه لا يجبال
للاجتهاد في الإيضاح فبقينا
كلا على أصل الحل الآتية
ثم تناثر بالشك وهاته
مجال من حيث انه يصح من
كل النظر في الطاهر منهما
فوجب لنا ثلثه بالنسبة
في حق كل منهما (ولو أخبر
بتعصب) أي الماء وهو مثال
أو استعماله ولو على الإبهام
أو بطلانه على التبيين قبل
استعمال ذلك أو بعده

(قوله أيضا) أي كسعة الوقت وورد المشتبه (قوله أومد كانه) قال في شرح العباب عقبه بخلاف
ما لا يشتبه عند كاتغير مسمى ومتعد كانه مسمى ومفان له الاجتهاد فيما قلنا لانهم ما بان طرأ على أحدهما
مائع ذكره في المجموع قال وهو واضح انتهى (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد اذا اشتبه اختصاصه باختصاص
غيره ليشير له اختصاصه فيصرف فيه بما سوغ له فيه سم (قوله ومن لم يجتهد في صورة اختلاط الحرم
الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وان جازع العمل به فيما اذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم أقول
ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي أن تغاير الكردى أن كلاً من الشر وط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا
يجوز بدون واحد منها (قوله) أي في النكاح (قوله ومما سجد كرفي) في عطفه على قوله بامسار المتعلق
بقوله علم بالفتى تسامح (قوله في الخبر) أي فيما اذا تحسب الاجتهاد (قوله كاسر) أي في شرح وأظهر بما طاع
طهارته (قوله وانما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه تجبال وقوله
لان تلك أي العلامة (قوله وعن بعض الاصحاب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله وعن بعض
الاصحاب الخ) وفي الكردى بعد ذكر الشر وط المتقدمة ما نصه فلهذا شرط جواز الاجتهاد وأما شرط
وجوبه فثلاثة دخول الوقت أو ما قبل الوقت فهو ما رتبنا به وجود غير المشتبه أو ارادة استعماله نالثلثان
لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتي والافلا يجب الاجتهاد بل بخبر دينو بن الحلط اه (قوله وعن بعض الاصحاب
اشتراط كونهم بالاحد الخ) والوجه الثاني أن لا يفتي بالاحد ما عدا لافه عملا بالافهم كما في نسخة في شرح العباب نهاية
(قوله ورد الخ) وعلى هذا فان ظن بالنفس استعماله أو بالغير واجتناب النفسه واستعمل بالغير ان تمكن
منه بطريقه الشرعي والاتباع سم (قوله بالوطع الخ) عبارة الكردى قال في الاحكامان قبل فلو كان
الانسان لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد وبتوضا كل بانائهم لانه تيقن طهارته وشك الان فيه
فقول هذا محتمل في النفس الا لا يجمع الظن المنع وان تعدد الشخص هنا كاختلافه لانه صحة الموضوع لا تستدعي
ملكاً بل وضوء الانسان بما فيه غير في رفع الحدث كوضوءه بما لا يتبين من لاختلاف الملك واتحاده اثر
بخلاف الوطع زوجة الغيرة فلا يصلح اه انتهت (قوله تناثر) أي تبطل (قوله وهما) أي في الايعان من لاجتهاد
قوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق المتعلق بوجوب (قوله أي الماء) أي قوله وأطلاق الغيبة
في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله وأستعماله) عطف على نفسه (قوله ولو على الإبهام) ومثل ذلك مألوف
توضا من أحدا من بلا اشتباه فأخبر بنحاة أحدهما على الإبهام فاجتهد وأداه اجتهاده له بحاسة ما تظاهر
منه فيجب إعادة ماصلاه بذلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبراني وأوتناه عرش أقول ويقيه
أيضا قول الشارح كانه نهاية أو بعده (قوله قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر عرش
(قوله أو بعده) فقبل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا أخبر بعد ما بطلانه وفيه فطر ظاهر سم

حيث قال في النظر اليما الخ وكيف يدعى أولية تفصيل في كلام مع منافاته له (قوله أومد كانه) قال في
شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبه عند كاتغير مسمى ومتعد كانه مسمى ومفان له الاجتهاد فيما قلنا لانهم ما بان طرأ على أحدهما
مائع ذكره في المجموع قال وهو واضح انتهى (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد اذا اشتبه اختصاصه باختصاص
غيره ليشير له اختصاصه فيصرف فيه بما سوغ له فيه سم (قوله ومن لم يجتهد في صورة اختلاط الحرم
الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وان جازع العمل به فيما اذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم أقول
ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي أن تغاير الكردى أن كلاً من الشر وط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا
يجوز بدون واحد منها (قوله) أي في النكاح (قوله ومما سجد كرفي) في عطفه على قوله بامسار المتعلق
بقوله علم بالفتى تسامح (قوله في الخبر) أي فيما اذا تحسب الاجتهاد (قوله كاسر) أي في شرح وأظهر بما طاع
طهارته (قوله وانما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي أن يكون للعلامة فيه تجبال وقوله
لان تلك أي العلامة (قوله وعن بعض الاصحاب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله وعن بعض
الاصحاب الخ) وفي الكردى بعد ذكر الشر وط المتقدمة ما نصه فلهذا شرط جواز الاجتهاد وأما شرط
وجوبه فثلاثة دخول الوقت أو ما قبل الوقت فهو ما رتبنا به وجود غير المشتبه أو ارادة استعماله نالثلثان
لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتي والافلا يجب الاجتهاد بل بخبر دينو بن الحلط اه (قوله وعن بعض الاصحاب
اشتراط كونهم بالاحد الخ) والوجه الثاني أن لا يفتي بالاحد ما عدا لافه عملا بالافهم كما في نسخة في شرح العباب نهاية
(قوله ورد الخ) وعلى هذا فان ظن بالنفس استعماله أو بالغير واجتناب النفسه واستعمل بالغير ان تمكن
منه بطريقه الشرعي والاتباع سم (قوله بالوطع الخ) عبارة الكردى قال في الاحكامان قبل فلو كان
الانسان لشخصين فينبغي أن يستغنى عن الاجتهاد وبتوضا كل بانائهم لانه تيقن طهارته وشك الان فيه
فقول هذا محتمل في النفس الا لا يجمع الظن المنع وان تعدد الشخص هنا كاختلافه لانه صحة الموضوع لا تستدعي
ملكاً بل وضوء الانسان بما فيه غير في رفع الحدث كوضوءه بما لا يتبين من لاختلاف الملك واتحاده اثر
بخلاف الوطع زوجة الغيرة فلا يصلح اه انتهت (قوله تناثر) أي تبطل (قوله وهما) أي في الايعان من لاجتهاد
قوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق المتعلق بوجوب (قوله أي الماء) أي قوله وأطلاق الغيبة
في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله وأستعماله) عطف على نفسه (قوله ولو على الإبهام) ومثل ذلك مألوف
توضا من أحدا من بلا اشتباه فأخبر بنحاة أحدهما على الإبهام فاجتهد وأداه اجتهاده له بحاسة ما تظاهر
منه فيجب إعادة ماصلاه بذلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبراني وأوتناه عرش أقول ويقيه
أيضا قول الشارح كانه نهاية أو بعده (قوله قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو أخبر عرش
(قوله أو بعده) فقبل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا أخبر بعد ما بطلانه وفيه فطر ظاهر سم

أى ويخالف لما قدمه فى شرح وتظهر بمائل طهارته (قوله التعيين الخ) الأولى وفارق الإبهام ثم الإبهام هنا بان الإبهام ثم وجوب احتسابهما والإبهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وان استوفى فى إفاضة جواز الاحتياط للماء (قوله ثم) أى فى الأخبار بالنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى فى الأخبار بالطهارة (قوله بان النجس) أى الاستعمال (قوله وان استوفى) أى الإبهام وهما الإبهام بالطهارة والإبهام بالنجاسة ع (قوله فى كل) متعلق بالإبهام وقوله جواز الخ لمفعول إفاضة الخ (قوله وهو المكاف) أى المتن فى المغنى أقوله أو عدل آخر (قوله ولو امرأ أو قنفا) ولو أعمى نهاية معنى رسم (قوله أو عدل آخر) أى عنه مكرز به وعرف الخبر به عدل التوكيد والى آخره فى عدل لو كان من أهل التعديل على ما يأتى عن شرح المسند ع (قوله وفاسق الخ) أى ويحجنون ويجهلون نهاية معنى أى يجهلون العدالة ع (قوله ومميز) عبارة للمغنى والصلى ولو ميزوا فيما بعد المشاهدة اه زاد النهاية وأخير الصلى بعد بلوغه عما شاهد فى صباه من نجس أنامو نحوه قبل ووجب العمل بقتضاه فى الزمن الماضى أيضا اه قال ع (قوله وقصره م ر) أى على ما ذكره بقيد ان من لم يحافظ على مروة مثله تقبيل وايشه وهى كذلك أو لاقية نظره فليراجع وقياس ما قبل فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق على ما يحتمل هنا اه (قوله إلا أن بلغ الخ) أى من غير الجاهل بنهاية معنى وشرح بافضل قال الكردى أو ظن صدق الصلى والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقوله ما لو ظن صدقه لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال وقد يقال ينبغى أن يؤخر كما ترى وجوب الصوم اذا أخبره بالهلال فاسق أو صلى ظن صدقه اه عبارة للحلى لا يبعد ههنا خبر راجع فعل أنفسهم وما لم يصدقهم والاعتد بخبرهم انتهت اه وتقدم بآغا عن ع (قوله ما لوقته) (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بل فى الأثناء معنى عبارة سم لا يخفى أن أخباره عن فعل نفسه غائبة كخبر العدل الذى لا بدع من بيان السبب أو كونه فقها مافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكتفى بنحو قوله نجست هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان فقها مافقا كصيت فيه ولا ما نحو قوله بلت فيه بيان السبب ولا يكتفى بطهارة إلا أن بين السبب كعمسة فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حله عليه فليتأمل اه (قوله أو قبل) أى فى غير المحجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله ولم يعارضه الخ) عبارة لنهاية ما يغنى ولو اختلف عليه خبر عدل فى فضاء كان قال أحدهما ولو الكذب فى هذا الأثناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقه ماصدا وحكم بنجاسة الماء من لاحتمال اللوغى فى وقتين فلو تعارض فى الوقت أيضا بان عنه اه على القول أو تفهما فان استوفى بالشارح مائنه وهو مخالف لما ظهر قول وحكم بطهارة الأثناء من كماله عن أحدهما كبا كان قال لو بلغ هذا الكذب وقت كذا فى هذا الأثناء قال الآخر كان ذلك الوقت يبلد آخر مثلا اه قال ع بعد سوجه كلام الشارح مائنه وهو مخالف لما ظهر قول الشارح م ر على القول أو تفهما فان المتبادر منه تقديم الأوثق وان كان غيره أكثر عدلا بل يكاد يصرح به قوله م ر فان استوفى الخ اه (قوله ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله فى قبوله وإيتائه وقوله ككان الخ مثال للمعارضة كردى (قوله ككان) أى ذلك الكذب (قوله والا) أى وان عارضه مثله كان قال كان فى

إذا أخبر بعد ما بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإبهام ثم التعيين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى أياه وجدته انما هو باعتبار الإبهام ثم وعدمه باعتبار ههنا مثله (قوله مقبول الرواية) أى ولو أعمى اتفاقا ان أخبر عن حس أو ما قبل العمى فان أخبر عن غير احتل بحجى ع الخلف فى قبوله وإيتائه وعارضة الوضو ولو أعمى (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن أخباره عن فعل نفسه غائبة كخبر العدل الذى لا بدع من بيان السبب أو كونه فقها مافقا فلا بد من ذلك هنا أيضا فلا يكتفى بنحو قوله نجست هذا الماء إلا أن بين السبب أو كان فقها مافقا كصيت فيه ولا ما نحو قوله بلت فيه نفسه بيان السبب ولا يكتفى بطهارة إلا أن بين السبب كعمسة فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حله عليه فليتأمل (قوله والام) أى وان عارضه مثله كان قال كان فى ذلك الوقت يجعل كذا جواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استوفى ما نظير

وفارق الإبهام ثم التعيين هنا
بان النجس على الإبهام
وجوب احتسابهما والطهارة
على الإبهام لا يجوز استعمال
واحد منهما وان استوفى
فى إفاضة الإبهام فى كل جواز
الاجتهاد فهما (مقبول
الرواية) وهو المكاف
العدل ولو امرأ أو قنفا
نفسه أو عدل آخر فلا
يكتفى بخبر كافر وفاسق
وعبره بالان بلغوا عد التواتر
أو أخبر كل عن فعله فيقبل
قوله عما أمر بطهارته طهرته
لا طهر (وبين السبب) فى
نجسه أو استعماله أو طهره
كأن هذا الكذب فى هذا
وقت كذا ولم يعارضه مثله
ككان فى ذلك الوقت يجعل
كذا أو كان استوفى بانقصة
أو كثره أو كان أحدهما
أو ثنى والا سحرا كتر سقطا
وبقى أصل طهارته (أو كان
فقها) أى عارفا بالنجاسة
الطهارة والنجاسة

ذلك الوقت جعل كذا وجواب الشرط قوله سقيا وقوله كان استويا بتأخير الشرط لحاصل المعنى وان عارضه
مثله كان قالوا لو هذا الكلب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ يبدل آخر سقيا وبقي أصل
طهارته كقولهم لو هذا الكلب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ يبدل آخر سقيا وبقي أصل
واستويا باثنية أو كثرة أو كان أحدهما أو ثني والآخر كثر فانهما سقيا أيضا وبقي أصل طهارته هذا
شرح كلامه مطابقا للروى وشرحه لكن ظاهر كلامه أن قوله كان استويا بالآخر مثال للتأخير وتصريحه
المثال المذكور لا مانع منه إلا أن فيه تكافؤا لا يخفى سم (قوله الاستعمال) الأولى أو الظهور بقوله الاستعمال
بصري (قوله في نحو الوفاء الخ) لوقال في نحو الجماعة لجزأ لكان أنسب فتأمل بصري (قوله اصطلاح
خاص) أي بالاصوليين قول المن (موافقا) ولونك في موافقتهم فظاهر أنه كالخالف وكذا الشك في الفقه
الأصل عدمه فيما انفجر انتهى اه ٤٤ مرة اه عش (قوله في ذلك) أي ما ذكر من أحكام النجاسة والطهارة
أو الاستعمال والظهور به (قوله أو عارفا به الخ) عبارة الكردى وكلاهما ما إذا كان عارفا بذهب النجس
بفتح الباء أو أنه لا يخبره بالاعتقاده فيكون منه الإطلاق كأي الامداد وقع الجواد أو لا يعاب وهو يقتضي أنه لا بد
من وجود شرطين أن يعلم مذهب وأنه انما يخبر به لكن في النجفة ما يفيد اشتراط الشرط الأول فقط اه قول
المن (اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتقاده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المنجس بنجسه وإن لم نجس بالظن
لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فراجع سم على حج اه عش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على
الاجمالم الجزم بذلك (قوله وان لم يبين) أي في الشق الثاني سم (قوله ويختلف) أي ليس عارفا باعتقاد المنجس
(قوله يبيننا سيبا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجع فيكون
الارجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد رجوعه إلى اعتقاد المنجس رجوعه حينئذ فيعلم من قوله فيها
موافقته يعلم الرأى في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردى عن الامداد أو لا يعاب ما وقع قال عش
قوله مر واختلاف ترجع الخ جزم من ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب بن حجر والشارح مر اه (قوله
وانما قبلت الشهادة الخ) عبارة تشرح العباب للشارح أي الرمي وانما الردة قلنا الشهادتهم مطلقا من
الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابه لان المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وأن يأتي بالشهادتين فعدم
الاثبات هما وسكوته تقصر بل ذلك فرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء عش (قوله لا مكان أن
يبرهن الخ) الأولى العطف (قوله مطلقا) أي موافقا كان الحكم أولا (قوله على ما يأتي الخ) فروعه ولو
رفع نحو كبر أو سمه أنما فيه مائع أو ماء قليل وفقر طبل نجس أن احتل ترطبه من غيره جلا بالأصل والا
تجسس ولو غلبت النجاسة في شيء والأصل فيه طاهر كتاب مدمني الخ ومنه دينين بالنجاسة أي للجوس
بجانبين وصدان وجزار بن حكيم الطهارة جلا بالأصل وإن كان مما اطرد العادة بخلافه كاستعمال السرجين
في إواني الغيار خلافا للماء وديو يحكم أيضا بطهارة ما عمت به السبيل كعرف الغواب أي وان كثر ولعابها
ولعاب الصغار أي للام ودم وغيرها والجوز قد اشتبه استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة
غسل ثوب جديد وقمع وقمع ثم نحو كل خبر والبقل النبات في نجاسة متنجس نعم ما رجع عن منته طاهر
ولو وجد قطع لحم في إناء أو خوقه تبدل لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مريم مكشوفة نجاسة أو في إناء أو خوقه

الشرط لحاصل المعنى وان عارضه مثله كان قالوا لو هذا الكلب في هذا الماء وقال الآخر كان حينئذ يبدل آخر
سقيا وبقي أصل طهارته كقولهم لو هذا الكلب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ يبدل آخر سقيا وبقي أصل
واستويا باثنية أو كثرة أو كان أحدهما أو ثني والآخر كثر فانهما سقيا أيضا وبقي أصل طهارته هذا
شرح كلامه مطابقا للروى وشرحه لكن ظاهر كلامه أن قوله كان استويا بالآخر مثال للتأخير وتصريحه
المثال المذكور لا مانع منه إلا أن فيه تكافؤا لا يخفى سم (قوله الاستعمال) الأولى أو الظهور بقوله الاستعمال
بصري (قوله في نحو الوفاء الخ) لوقال في نحو الجماعة لجزأ لكان أنسب فتأمل بصري (قوله اصطلاح
خاص) أي بالاصوليين قول المن (موافقا) ولونك في موافقتهم فظاهر أنه كالخالف وكذا الشك في الفقه
الأصل عدمه فيما انفجر انتهى اه ٤٤ مرة اه عش (قوله في ذلك) أي ما ذكر من أحكام النجاسة والطهارة
أو الاستعمال والظهور به (قوله أو عارفا به الخ) عبارة الكردى وكلاهما ما إذا كان عارفا بذهب النجس
بفتح الباء أو أنه لا يخبره بالاعتقاده فيكون منه الإطلاق كأي الامداد وقع الجواد أو لا يعاب وهو يقتضي أنه لا بد
من وجود شرطين أن يعلم مذهب وأنه انما يخبر به لكن في النجفة ما يفيد اشتراط الشرط الأول فقط اه قول
المن (اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتقاده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المنجس بنجسه وإن لم نجس بالظن
لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فراجع سم على حج اه عش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على
الاجمالم الجزم بذلك (قوله وان لم يبين) أي في الشق الثاني سم (قوله ويختلف) أي ليس عارفا باعتقاد المنجس
(قوله يبيننا سيبا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجع فيكون
الارجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد رجوعه إلى اعتقاد المنجس رجوعه حينئذ فيعلم من قوله فيها
موافقته يعلم الرأى في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردى عن الامداد أو لا يعاب ما وقع قال عش
قوله مر واختلاف ترجع الخ جزم من ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب بن حجر والشارح مر اه (قوله
وانما قبلت الشهادة الخ) عبارة تشرح العباب للشارح أي الرمي وانما الردة قلنا الشهادتهم مطلقا من
الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابه لان المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وأن يأتي بالشهادتين فعدم
الاثبات هما وسكوته تقصر بل ذلك فرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء عش (قوله لا مكان أن
يبرهن الخ) الأولى العطف (قوله مطلقا) أي موافقا كان الحكم أولا (قوله على ما يأتي الخ) فروعه ولو
رفع نحو كبر أو سمه أنما فيه مائع أو ماء قليل وفقر طبل نجس أن احتل ترطبه من غيره جلا بالأصل والا
تجسس ولو غلبت النجاسة في شيء والأصل فيه طاهر كتاب مدمني الخ ومنه دينين بالنجاسة أي للجوس
بجانبين وصدان وجزار بن حكيم الطهارة جلا بالأصل وإن كان مما اطرد العادة بخلافه كاستعمال السرجين
في إواني الغيار خلافا للماء وديو يحكم أيضا بطهارة ما عمت به السبيل كعرف الغواب أي وان كثر ولعابها
ولعاب الصغار أي للام ودم وغيرها والجوز قد اشتبه استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة
غسل ثوب جديد وقمع وقمع ثم نحو كل خبر والبقل النبات في نجاسة متنجس نعم ما رجع عن منته طاهر
ولو وجد قطع لحم في إناء أو خوقه تبدل لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مريم مكشوفة نجاسة أو في إناء أو خوقه

الشرط لحاصل المعنى وان عارضه مثله كان قالوا لو هذا الكلب في هذا الماء وقال الآخر كان حينئذ يبدل آخر
سقيا وبقي أصل طهارته كقولهم لو هذا الكلب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ يبدل آخر
واستويا باثنية أو كثرة أو كان أحدهما أو ثني والآخر كثر فانهما سقيا أيضا وبقي أصل طهارته هذا
شرح كلامه مطابقا للروى وشرحه لكن ظاهر كلامه أن قوله كان استويا بالآخر مثال للتأخير وتصريحه
المثال المذكور لا مانع منه إلا أن فيه تكافؤا لا يخفى سم (قوله الاستعمال) الأولى أو الظهور بقوله الاستعمال
بصري (قوله في نحو الوفاء الخ) لوقال في نحو الجماعة لجزأ لكان أنسب فتأمل بصري (قوله اصطلاح
خاص) أي بالاصوليين قول المن (موافقا) ولونك في موافقتهم فظاهر أنه كالخالف وكذا الشك في الفقه
الأصل عدمه فيما انفجر انتهى اه ٤٤ مرة اه عش (قوله في ذلك) أي ما ذكر من أحكام النجاسة والطهارة
أو الاستعمال والظهور به (قوله أو عارفا به الخ) عبارة الكردى وكلاهما ما إذا كان عارفا بذهب النجس
بفتح الباء أو أنه لا يخبره بالاعتقاده فيكون منه الإطلاق كأي الامداد وقع الجواد أو لا يعاب وهو يقتضي أنه لا بد
من وجود شرطين أن يعلم مذهب وأنه انما يخبر به لكن في النجفة ما يفيد اشتراط الشرط الأول فقط اه قول
المن (اعتمده) لا يبعد أن يدخل في اعتقاده وجوب تطهير ما أصابه من الماء المنجس بنجسه وإن لم نجس بالظن
لأن خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فراجع سم على حج اه عش وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على
الاجمالم الجزم بذلك (قوله وان لم يبين) أي في الشق الثاني سم (قوله ويختلف) أي ليس عارفا باعتقاد المنجس
(قوله يبيننا سيبا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجع فيكون
الارجح فيه أنه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد رجوعه إلى اعتقاد المنجس رجوعه حينئذ فيعلم من قوله فيها
موافقته يعلم الرأى في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردى عن الامداد أو لا يعاب ما وقع قال عش
قوله مر واختلاف ترجع الخ جزم من ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب بن حجر والشارح مر اه (قوله
وانما قبلت الشهادة الخ) عبارة تشرح العباب للشارح أي الرمي وانما الردة قلنا الشهادتهم مطلقا من
الموافق وغيره مع الاختلاف في أسبابه لان المرتد ممكن من أن يبرهن عن نفسه وأن يأتي بالشهادتين فعدم
الاثبات هما وسكوته تقصر بل ذلك فرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء عش (قوله لا مكان أن
يبرهن الخ) الأولى العطف (قوله مطلقا) أي موافقا كان الحكم أولا (قوله على ما يأتي الخ) فروعه ولو
رفع نحو كبر أو سمه أنما فيه مائع أو ماء قليل وفقر طبل نجس أن احتل ترطبه من غيره جلا بالأصل والا
تجسس ولو غلبت النجاسة في شيء والأصل فيه طاهر كتاب مدمني الخ ومنه دينين بالنجاسة أي للجوس
بجانبين وصدان وجزار بن حكيم الطهارة جلا بالأصل وإن كان مما اطرد العادة بخلافه كاستعمال السرجين
في إواني الغيار خلافا للماء وديو يحكم أيضا بطهارة ما عمت به السبيل كعرف الغواب أي وان كثر ولعابها
ولعاب الصغار أي للام ودم وغيرها والجوز قد اشتبه استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة
غسل ثوب جديد وقمع وقمع ثم نحو كل خبر والبقل النبات في نجاسة متنجس نعم ما رجع عن منته طاهر
ولو وجد قطع لحم في إناء أو خوقه تبدل لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مريم مكشوفة نجاسة أو في إناء أو خوقه

أو الاستعمال والإطلاق الفقه
على نحو هذا شائع عرفا
تفسير ما يأتي في نحو الوقت
والوصية وتخصيصه بالجهت
اصطلاح خاص (موافقا)
لاعتقاد المنجس في ذلك أو عارفا
به وان لم يعتقد فيما انفجر
لأن الظاهر أنه انما يخبره
باعتقاده لا باعتقاده نفسه
لعله يانه لا يقبله فالتعبير
بالموافق للعاب فان قلت
يجعل لانه يخبره باعتقاد
نفسه ليجز من الخلاف
قلت هذا احتمال بعيد من
يعرف المذهبين فلا يعول
عليه على أنه غير مطلق
(اعتمده) وجوبه وان لم يبين
يختلف عاى ويختلف الفهم
بيننا سيبا لانتفاء الثقة
بقولهما وانما قبلت الشهادة
على الردة مع الإطلاق على
ما يأتي تغليظا على المرتد
لا مكان أن يبرهن عن نفسه
وجوب انتصاف في الشهاد
بالجرح ولو من الفقه
الموافق على ما بيننا الخ حكم
بإزمه الاحتياط ومنه أن
لا يعول على إجماله غير مطلقا
على ما يأتي وانما الشهاد

والجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن أغلب المسلمون فطاهرة نهاية وكذا في المغنى إلا أنه أسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبر قوله وترك مواكبة الصبيان لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذلك إن استوى باقيها يظهر اه قال ع ش قوله هر عللا بالاصل أى مع غلبة النجاسة على أبدانهم ومن ذلك الخبر المحبور بمصر ورواها فإن الغالب فيها النجاسة لكونه يجز بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كما يستعمل السرجين الخ أى وكعدم الاستجماء في فرج الصغير ونجاسته في الطاهر والماء فيه قليل على صغير في حجر متصل مثلاً أو وقع طائر عليه فتحكم بصفته صلاته استعماله بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكره معموال اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوباً بجدياً أى بالماء يغلب على طننه نجاسته وماء يغلب كذلك ما اعتقد من التساهل في عدم الحرز عن النجاسة ممن يتعامل في حياته أو خياطته ونحوهما وقوله فنجسة قال سم على شرح البهجة قضيت أنها نجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقوله صرح بعضهم بأن هذا بالنسبة إلى كل كافر ضيق المجموع ما لو أصابته شياً فلا نجاسة انتهى وقدمه الآخر إلى ذلك

اه * (فائدة) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثل لحم نجاستها على الأصل وهو عدمه بتكثير الحوان أم لا فيه نظر والأقر بالأول ع ش يحذف أقول وقولهما والجوخ وقد اشتبه استعماله بشيء الحنظل رطل يلحق به السكر الآخر نجي وقد اشتبهان فله وتصفية بدم الحنظل وأما فيه نظر والظاهر الأول إلا أنه يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فأبراجع ثم رأيت في المغنى ما هو كالصرح في الطهارة قول المتن (و يحل استعمال كل ماء الخ) أى في الطهارة وغيرها جاعاً وقد قاضى الله عليه وسلم من من جلد ومن قدح من خشب ومن مخضب من حجر ناهى إذا دلت المغنى ومن أناه من صغروكره بعضهم الأكل والشرب من الصقر قال القزويني اعتباراً بذلك بالعلمة أمرض لا دواؤها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغنى إلا قوله غير حرمي يوم تدلى قوله في بدن في النهاية إلا ذلك القول (قوله بكذا دى) أى وشعره أو عظمه فإنه يحرم أيضاً كإني المجموع عن اتفاق الأصحاب كروى ويجزى (قوله غير حرمي ومرد) سكت النهاية والمغنى عن اشتباههم قال الزبادى والجلي والأقر في الأذى بين الحربي والمرد وغيرهما فهمما يحترمان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وتصوب) أى ومسرور كروى (قوله فيجزم الخ) أى لا انفرض وحاجة كولو وضع الدهن في أناء عظم الفيل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمد شيخنا الطبرلاوى وقال ولا يشترط في الجواز نقداً ماء طاهر سم اه يجزى (قوله إلا في ماء كثير الخ) بحث الزركشي فتبين ذلك بغير المختزن جلد الكلب والخنزير وعظمه وما زعمنا شارح في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرقعة وغيره أو قال بل أطفأه ناراً أو بناه جداراً أو نحوه (قوله وأخاف) قال الزركشي ولا اختصاص لهذا بالأنامل سائر النجاسات يجوز استعمالها في الباس شرح ع (قوله ولا ينافي الحرمه هنا ما ينافي الخ) الذي في شرح العباب وإنما لم يحرم البول في الماء القليل كما ينافي لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فإن الحرمه فيه ليست للنجس بل مع استعمال نجس العين وكان العلم تركية والا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضع نجاسته أصلاً) يتبعه أنه لو كان الماء القليل ثم فأناموسنا تضع الثوب بالنجاسة حرم البول فيمحيى ذلك فيه بضمها لأناءه بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمه التضعف والوجه خلاف ذلك حيث كان لحاجة وقال بعبارة أخرى فإن قلت لو كان الماء القليل في أناء فهل يحرم

(و يحل استعمال كل أناء طاهر) من حيث كونه طاهر أو أن حرم من جهة أخرى بكذا أدى غير حرمي ومرد وتصوب بخلاف النجس فيجزم إلا في ماء كثير وأخاف ولا ينافي نعم بكرة وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما ينافي الحرمه هنا ما ينافي حرمه كما أنه بول في الماء القليل لأنه لا تضع نجاسته أصلاً والكلام هنا

(قوله إلا في ماء كثير) بحث الزركشي فتبين ذلك بغير جلد الكلب والخنزير وكما بحث تصديق قولهم يحل استعمال الأناء من العظم النجس في الباس بغير المختزن عظم الماعظ وناراً زعمنا شارح في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرقعة وغيره أو قال بل أطفأه ناراً أو بناه جداراً أو نحوه (قوله وأخاف) قال الزركشي ولا اختصاص لهذا بالأنامل سائر النجاسات يجوز استعمالها في الباس شرح ع (قوله ولا ينافي الحرمه هنا ما ينافي الخ) الذي في شرح العباب وإنما لم يحرم البول في الماء القليل كما ينافي لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فإن الحرمه فيه ليست للنجس بل مع استعمال نجس العين وكان العلم تركية والا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضع نجاسته أصلاً) يتبعه أنه لو كان الماء القليل ثم فأناموسنا تضع الثوب بالنجاسة حرم البول فيمحيى ذلك فيه بضمها لأناءه بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمه التضعف والوجه خلاف ذلك حيث كان لحاجة وقال بعبارة أخرى فإن قلت لو كان الماء القليل في أناء فهل يحرم

أي في ماء كسبر أو جاف الخ **(قوله وكذا نوب)** لا يبعد أن نحو الاناء كذلك في حرمة التضعيع لغير حاجته وما
 الأرض فالوجه أنه لا حرمة لعم انقصها التضعيع بلا حاجة إليه لم يبعد التحريم لأنه انصاعاً لم لا يحرم
(قوله بناء على حرمة التضعيع الخ) وهو المعتمد عس **(قوله والكلام هنا في استعمال متضمن الخ)** هذا قد
 يقتضي أن شرط الخل في الصور المستثناة عدم التضعيع وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضييع مع الحاجة
(قوله ذلك) أي كون الكلام فيه ذكر **(قوله منقطع)** لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهراً
 والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لأن من حيث كونهما طاهراً من بصري **(قوله إلى التأويل السابق)**
 هو قوله من حيث كونه طاهراً عس وكردى **(قوله أي إناء)** إلى قوله وظاهر في النهاية لا قوله وإن لم يؤلف إلى
 ولو على امرأة **(قوله وسرودا)** والاروت والمعلقون المشط ونحوها والكراشي التي تعمل للنساء ملحقة بالآنية
 كالصندوق فيما يظهر كقوله البدو بن شهبة والشراب بالفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها
 آنية نهائية وفي الكردى عن الأعياب مثله قال عس قوله مر والشراب الخ أي التي تجعلها فيها
 تزين بنه بخلاف ما يجعله في إناء تشرب منه أو تأكل فيه اه وفي الجسري عن الطخوي ويجوز للمرأة
 استعمال سرجة أو قبا من الذهب والفضة لولا استعمال نوب منها اه **(قوله وأخلاقاً)** هو ما يخالف
 به الأسانن ومثله السبي به إلا أنه ومنع من حبه وسخ إلا أن زاد في الأعياب المآذ أو وثائق حيوان
 وغير هوان لم تسم آنية انتهى اه كردى **(قوله أو بعض الخ)** يحتمل أن يكون على تفضيل الضيقون
 يبق على إطلاقه لأنه أغش منه بصري أو قول الثاني صريح بمنع المنتج بل لا يظهر للدلالة وجه قول المتن
 (فيعزم) أي الانصر ورواية بأن لم يجد غيره شرح بأفضل قال في الأعياب ولو باق فاطلة عما يعسر في الفطرة
 فيما يظهر كردى **(قوله فيعزم استعماله الخ)** على الرجال والنساء والخائف من غير ضرر وحق يحرم على
 المكف أن يسقي به مثلاً غير مكف فإن دعت ضرر أو إلى استعماله كمرود منها لجلاء عينه جاز وسواء
 كان الاناء صغيراً أو كبيراً نعم الطاهر منه بحيث لا يكوّل ونحوه محال لأن التحريم للاستعمال لا لخصوص
 ما ذكرته من آنية الخلفي ولا فرق في حرمة تقديمه بين الخلو وغيره إذا جلاء موجود على تقدير اطلاع عليه
 ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضل الذهب فيما يظهر اه قال عس قوله مرحتي
 يحرم على المكف أن يسقي الخ فضة منه لأنه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال إنه غير مراد
 لأنه يجب عليه منع من المحرمات وإن لم يأثم الصبي بفعلها ومثله إعطاء آلة اللهو كالزمار فينبغي أن يحرم
 لما مر ولا نظر لتأثم الولد ترك ذلك كأنه لا نظر لتأذبه بضر الولي له تأديباً اه **(قوله كان كبه الخ)** أي
 قاب الاناء **(قوله لغير حاجته الجلاء)** فإن احتج إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة بخل
 به لجلاء عينه كان أخبره طبيب عدل رواية بأن عنه لا تجلب إلا بذلك جاز استعماله وبقدم المر ودمن الفضة
 على المر ودمن الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لأن الضرورة تقدر بقدرها سخنا
 وفي الجسري مثله الأوله كان أخبره إلى حاز وقوله ما يجب كسره بأشئ من الأعياب بحجة بعده **(قوله إن ذلك)**
 كبيرة) عبارة شغفاعة البقيني وكذا اللهمري من الكاثر ونقل الأذري عن الجمهور أنه من الصغار وهو
 المعتمد وقال داود الظاهري بكراهة استعماله وأنى الذهب والفضة كراهة تزيه وهو قول الشافعي في
 القديم وقيل الحرم مختصة بالكل والشرب دون غيرهما أخذاً بظاهر الحديث وهو لا شرع في آنية

في استعمال متضمن للتضعيع
 بالتحاجة في بدن وكذا نوب
 بناء على حرمة التضعيع به
 وهو ما صححه المصنف في
 بعض كتبوه يؤيد ذلك
 تصريحهم بحل استعمال
 الخس في تنوع عس
 (ال) منقطع أن نظرنا إلى
 التأويل السابق (ذهباً
 وفضة) أي إناء ولو بابا
 ومروداً وخدلاً كله أو
 بعضهم أحدهما أو منهما
 (فيعزم) استعماله في أكل
 أو غيره وإن لم يؤلف كان
 كبه على رأسه واستعمل
 أسفله فيما يصلح كإسائه
 الطاهر ولو على امرأة
 أكلت به طفلاً لغير حاجة
 الجلاء للنهي عن ذلك مع
 التوعد عليه بما قد يؤخذ
 منه أن ذلك كبيرة

واللهو القضاة لا يوافقوا في حافهم وعند الحنفية قول جواز نظر وف القهوان كان المذهب عندهم
المرفقة فينبغي ان ابلى بشئ من ذلك كايهم كثيرا تقليد ما تقدم ليخاص من الحرمة اه (قوله وتجو زهم
الخ) عبارة النهائية في الحرمان في انهم ساءوا من أحدهما ولا يشك ذلك بحل الاستحشاء بهما لأن
الكل ما تم في قطعة ذهب أو فضة لا يصح ما طبع أو هي منهما ذلك كالأنا والميا منهما البول فيه اه وكذا في
الغني الاوله طبع قال ع ش قوله الميا منهما قضيتا به لو بال في اناء ليس معد البول لا يحرم والظاهر انه
غير مراد اه (قوله ولم يطبع الخ) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالأهم والذناير فلا يجوز
الاستحشاء به حرمة من قبله عن تصريح بالاحباب وفي شرح العباب للشارح اذالم الميا أناء كالد والمطبوعة
محترمة بخلاف الخالي عنهما وفي التفتة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة انما هو الطبع لا تنقل
فالحكم واضح وان كانت العلة الاحترام فينبغي ان يشدد التحريم بما اذا كان الاسم المطبوع معطفا فخره
فان لم أره في كلامهم وكله باعتبار ما كان أو لامن كتابته بشئ من نحو القرآن كدري يحذف (قوله واتخاذ
الرأس) الى قوله والعلة في النهاية زاد عن صاحبنا ما لوجه كما قاله بعضهم أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده
وعدمه لا يسره فهو عدمه اه (قوله واتخاذ الرأس الخ) بالنصب عطف على الاستحشاء (قوله ومع ذلك
يحرم وضع شئ الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو نوسد صفة أو سبيكة من النقدان قسدها استعمالها لو أن
يحرم وضع تلك الرأس على الاناء لانه استعماله وحينئذ فلا فائدة في تجو زه لاننا الآن منع أن يحرم وضعه
على الاناء استعماله سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التوسد استعمالا كاملا كقوله وأعداه أمام الرافعي
استعمالا لان منعه المغني كإياي (قوله اناء الذهب) أي أو الفضة (غني) (قوله صدق) كتب والمصدر صدى
كتبه وما لو الخ الذي ستر الاناء فالصدا بالمذ ع ش (قوله حل استعماله) ظاهره مطلقا وقال النهائية
والمغني يجري فيه التفصيل الا في العمود بنحو حس اه وقال ع ش أي فان كان الصدا هو فرض
نحاسبه من شئ العرض على التناول يحرم الا حرم اه (قوله أن نفسية الذهب) أي بنحو حس اه
كردى (قوله وان لم يحصل منها شئ) خلافا لنهاية والمغني والتميم (قوله يحرم الاحتواء) الى قوله انتهى
في النهاية والمغني (قوله ويحرم الخ) ويحرم التطيب على الوارد من اناء مما ذكره في نهاية (قوله انتهى)
أي قولهم (قوله وان مسه الغم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المنازع في ذلك ما مرنا في مسعمل رأس الاناء
بنحو وضع شئ فنذكر ونذكر بصرى عبارة الكردى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال
في الايعاب أما اذا وضع فاعليه فان قصد التبرك حل والا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو قطع فاه
للمطر النازل من ميزاب الكعبة لم يحرم على الأوجه لانه لا يعد استعماله بخلاف ما لو مسه بغمه أو تبرك منه
وان قصد التبرك وقال سم الوجه المتفرع بين أن يكون قريبا فحرم أو بعيدا فلا كتظير من الميزر فوفا
لمحمد الرمل ونقله الزايد عن مر أيضا اه (قوله سلسلة الاناء) وان كانت لمحض الزينة فاشترط
صغرهما عفا كاضفة فيما فاه نهاية (قوله وحلقته) زائد في الايعاب وأباب مسجدا وغيره اه وهي يكون
اللام أقصم من فتحها وأطلق هنا وقع الجواد وقال في الامداد في المحسوع كالعز ز ينبي أن تحصل
كالنصب كردى وتقدم من النهاية ما لو افقه (قوله ولا غطاء الكوز) ينبي أن شرطه أن لا يكون مجوفا
والا كان اناء لم يقطع تجعل في قدم الكوز أو صفة تجعل على فم سم عبارة المغني فان جعل للاناء حلقه
من فضة أو سلسلة منها أو راسا أو انما جاز ذلك في الرأس لانه منفصل عن الاناء لا يستعمل قال الرافعي ولك
منع بانه مستعمل بحسبه وان سلم فكذلك فيه خلاف لاتخاذو يمنع بان لاتخاذ يحرم الى استعمال الحرمان

(قوله ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو نوسد صفة أو سبيكة من النقدان
نوسدها استعمالها لو أن يحرم وضع تلك الرأس على الاناء لانه استعماله وحينئذ فلا فائدة في تجو زه
لاننا الآن منع أن يحرم وضعه على الاناء استعماله (قوله ولا غطاء الكوز) ينبي أن شرطه أن لا يكون
مجوفا والآن كان اناء لم يقطع تجعل في قدم الكوز أو صفة تجعل على فم

يختلف هذا والمراد به ما يجعل في قم الكور فهو قطعة فضة ما لم يجعل كالانامو يغطي به فانه يحرم اما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وبأنى عن الاعباء او افقهما في التفصيل (قوله وهو غير رأسه السابق) هذا مختلف على الامداد حيث قالوا فيحل حلقه الا انامور رأسه أى عطاؤه وفي الاعباء الرأس له صورته ان أحدهما أن يتغير موضعها وموضعها انامور ربط جسمها حيث يغضو ويقاق حلق الاشنان والمخفر والثانية ان يجعل صفحتها على قدر رأسه ويغطي بها الصانتهما وفي الاول حرام لانه يسمى انامو والثاني حلال لانه لا يسمى له رأسه ان اتصل به أم لا وقول ابن العمدان الرأس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظرم ان الخطب في سهل ثم رأيت الغزى قالوا استثنى البغوى من التحريم غطاء الكور ومراذه الصفحتين الغضة فلو كانت على هيئة الاضاموت قطعاً انتهت اهـ كرددى وتقدم عن سم والمغنى ما وافق الاعباء في التفصيل وعن النهاية ان المدار على امكان الانتفاع به وحده وعدمه لا يسره فيه وعدمه (قوله وصفحة فيها بيوت الخ) خلافاً للنهاية باعتبارها وألحق صاحب الكافي في احتمالها طبق الكيزان بغطاء الكور والمراد منه صفحة فيها ثقب الكيزان وفي بابته بعد فان فرض عدم تسميتها نامو كانت الحرمة ممنوعة عنها فلا بعد في حيث لا ينسب لاختصاصه وقتناؤه أما موضع الكيزان عليه فاستعماله والتجبه الحرمة فظهر ما مر في موضع الشيء على رأس الانامو وفي سم بعدد كرتهم مائة موصولة فيها بيوت الخ في جوازها حيث لا ينظر لان ما فيه بيوت اناء أوفى معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت أو ما صفحتها ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكور عليها استعمالها أو عروضة عليها استعمالها للاحرام والافلاخ لا لما نقل عن الكافي اهـ (قوله وحمله) أى يحمل استعماله بالسلسلة وما عطف عليه (قوله ومن الخيل) الى قوله ثم في النهاية والمغنى ما وافقه (قوله والحيل المبعجة الخ) عبارة في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمالها في اناء لا نقدان يخرج الطعام منه الى شئ بين يديه ثم ياكله أو يصب الماء فيه ثم يشربه أو يشربه به أو يماهه لو ردى في سائر ثم ينقله لبيته ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء في هذا كره ان الماء يمس استعماله من اناء ممن غير توسل عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لانه بخلاف الطبيب فانه لم يعتد بذلك الا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها الى

أى وهو غير رأسه السابق
صورة وصفحة فيها بيوت
للكيزان ومحل حيث لم يكن
شئ من ذلك على هيئته
اولا حتى الاشنان حرم ومن
الحيل المبعجة لاستعماله
صباحه

(قوله وصفحة فيها بيوت الكيزان) قد يفهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال تلك الصفحة لان الوضع فيها استعمالها أخذ من قوله لا في نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومن ذلك يحرم وضع شئ عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفحة في وضع الكيزان عليها وان لم يكن فيها بيوت مر وقوله فيها بيوت في جوازها حيث لا ينظر لان ما فيه بيوت اناء أوفى معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت أو ما صفحتها ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكور عليها استعمالها أو عروضة عليها استعمالها للاحرام والافلاخ لا لما نقل عن الكافي مر قال الشارح في شرح العباي وليس من الاثني عشر الكريسي فجوز للسرأ لأنه من التعلية اهـ قال البدور بن شهيد قد منع كون الكريسي ليس بانة بل هو آت يتوضع القماش عليه الى أن قال والذي ينهيه أن الكريسي آتية كالصندوق فيجوز على الفرق بين مختلف الشراب بالفضة فانها لا تسمى آتية فتحل للنساء اهـ (قوله ومن الخيل المبعجة استعماله الخ) قال في شرح العباب ثم الظاهر ان هذه الحيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطبيع لا بالنسبة لاختصاص الحيلة بحالة الطبيب فيلزم استعماله بذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارة اختصاص الحيلة بحالة التطبيب وليس كذلك وبعبارة الجواهر من ابتلى بشئ من استعمال آتية النقد صبحها فيها في اناء غيره ما قصد التفرغ واستعماله فان لم يجد لم يجعل الطعام على رغبته يصب الدهن وماهه لو ردى في يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء في يده ثم يصب من يده الى يده اليسرى وكذا الشراب أي بان يصب في يده ثم يشربه نال غيره وكذا المودع سواه ثم كتب بيته اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في سبارة به يده في العرف مستعمل أو يردع من ماذكرة قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من اناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن مستعملاً لانه ما يشر فان كان آذنه عصى من جهة الامر فقط ثم قال وأما قول

ثم يستعمله منها هي
لا تخرج حرمته الوضغ في الآله
ولا حرمته اتخاذ فظن به
* (تبيين) * صرحوا في نحو
كيس البراهم الحر بر محله
وعلاوه بأنه منفصل عن البدن
غير مستعمل فيما يتعلق به
فحتمل أن يقال بنظر هذا
هنا يؤيده تعليل حل نحو
غطاء الكوز بأنه منفصل
عن الآلة لا يستعمل وحمل
الفرق بأن هاهنا أغلظ وأعله
الاقرب وحمل تعليلهم
المذكور رخص لم يكن على
ههنا بأنه يعلم بمقتدر
* (تبيين آخر) * بحمل النظر
لكونه يسمى إناء بالنسبة
للغضة أما الذهب فيحرم منه
نحو السلسلة مطلقا فظن
بما في الضمة غلظ له
(وكذا) يحرم (اتخاذ) أي
تتناوله خلافاً لهم فيه (في
الأصح) لأنه يجوز استعماله
غالباً كآلة اللهو قال
الزركشي كاتباً بنحو مارة
الزكاة وككبل من تخيله أي
حالا وقد وادى التواسق
الحسن وصور نقش على غير
ممنهن وسقف عمود بنقد
يقصص منهن انتهى وما
ذكره في الفرد غير صحيح
لنصرهم بحقيقة تبعه
ولا تتابع به وما أدى إلى
وعينه حكمها وانما جاز
اتخاذ نحو ثياب الحرير
بالنسبة للرجل على خلاف
ما أفق به ابن عبد السلام
الذي استوجبه بعضهم لأن

البدل الأخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً لأنه فيها اعتسبه فيه انتهى وقوله أو مائة الوردي يساره أي
بقصد التفرغ كشرط في شرح العباب أخذ من الجواهر سم على ج ه عش (قوله ولو في نحو
يد) يشمل البني سم (قوله نعهي الخ) عبارته في شرح العباب ثم الظاهر أن هذا الجملة اتخاض حرمته
الاستعمال بالنسبة لا التطبيق منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل التطبيق فيه مستعمل به بذلك وإن لم يستعمله
بالأخذ منه وقد توهم من عبارته أي المجموع اختصاص الجملة بحالة التطبيق وليس كذلك انتهى اه
سم على ج ه عش (قوله في نحو كيس البراهم الحر تراخ) خلافاً لأنها عبارة ولا يلحق بغطاء
الاناء غطاء العمامة وكيس البراهم إذا اتخذها من حر وخلافاً للأنسوى إذ غطت الاناء مسجبة بخلاف
العمامة وأما كيس البراهم فلا حاجة إلى اتخاذ منه اه (قوله محله الخ) سابق في هامشه منع ذلك سم
(قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور وقد يقال لوضع
هذا التأييد لزجواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع أنه قدم امتناعه سم (قوله بان ما هنا) أي
المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء
الكوز الخ (قوله مما قرره) أي بقوله وحمله حيث الخ (قوله مطلقاً) أي سمي إناء لأنه لا تولد المتن (وكذا
اتخاذ الخ) ظاهر ولو لا لاختلاف آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكان أحد هذا فارق الحرير
حيث جاز اتخاذ الخمار فيه لأنه ليس ممنوعاً من استعماله لكل أحد فيجوز اتخاذ الخمار فيه بأن يبيع لمن
يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذ الخمار ثياباً بصفه غطاء أو يجعله دراهم أو دنائير شخشاو بحري
(قوله أي اقتناؤه) أي بالاستعمال ويحرم تزيين الحوائش والبيوت بآنية النحاس ويجوز تحلية الكعبة
وسائر المساجد بالذهب والفضة نهاية ومعنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في سائر الكعبة أو
يخص بما يجعل باباً أو درهماً فيظهر والذي يظهر الآن الأول عش عبارة شخشاو يحرم تحلية الكعبة
ومائر المساجد بالذهب أو بالفضة يحرم كسونها بالحرير والمرور كس بالذهب أو بالفضة ويحرم التفرج
على الحمل المعروف وكسوم مقام إبراهيم ونحوه ونقل عن الباقي جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر
الإسلام وأغاطة القتل وهكذا كسوة بابون ولو عساكره اه وفي البصري عن القلوبى قال شخشا
الزادى يحل التحلية وهي قناع من القطن تصير في ذخيرته في نحو الكعبة والمساجد دون غيرها كما حلف
والكرسى وغيرهما وفي النهاية نحو عها في الكعبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله بان وهم فيه)
لعله قسر لاتخاذ الصنع ولو بنحو كسوله قول المتن (في الأصح) والثاني لا يحرم لأن النهي الوارد إنما هو في
الاستعمال لاتخاذ معنى وإنما يتو به قال أوجده في شخشا (قوله كآلة اللهو) لكن يصح دعه ليتفرغه
فما يحل ومنه ان يكسره ليتفرغه مراضه بخلاف آلة اللهو كآتبه على ذلك في الابعاب كردد (قوله واحد
الفراسق الخ) تصريح بحرمه اقتنائها سم (قوله وما أدى إلى معصية الخ) عطف على اسم ابن خوشره في
قوله لا يجوز الخ (قوله لذلك) أي لاتخاذ النقد (قوله وانما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف تعلقان بالصفي اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الإرشاد قال في المجموع
والحلية في استعمال ما في إناء النقد أن يخرج الطعام إلى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه
أو يظلمه به أو مائة الوردي يساره ثم ينفقه لينة ثم يستعمله اه وكان الفرق بين مائة الو ودر الماء أنه قد
ان الماء بآساره استعماله من إناء من غير توسط الدعاذة ففيه عصبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لا أنه بخلاف
التطبيق فله بعد فيه ذلك لا توسط الدعاذة حتى لا ينفقه منها إلى البدل الأخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً
لأنه فيها اعتسبه اه وقوله أو مائة الوردي يساره أي بقصد التفرغ كشرط في شرح العباب أخذ من
الجواهر (قوله ولو في نحو يد) يشمل البني وسابق في هامشه منع ذلك (قوله ويؤيده تعليلهم الخ) قد يقال
لوضع هذا التأييد لزجواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع أنه قدم امتناعه (قوله وكذا اتخاذ) عبارة
الإرشاد يحرم استعماله بوزن واتخاذاً لا مائة وكعبة وخلاص ذهب وأفضة اه (قوله واحد الفراسق)

ويحل الاناء الموءة) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فحصل استعماله مومن ذلك ذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة الجبري وحاصل مسئلة الثبو به أن فعله حرام مطلقا حتى في حل النساء وأما استعمال الموءة فإن كان لا يتحل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وإن كان يتحل حل للنساء في حل من خاصة وحرم في غير ذلك كما أفاده الرشد على النهاية اهـ **(قوله أي المولى)** بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الاء في المختارة طلاء بالذهب وغيره من بابي يولم يذكر فيه أطلي فقياسه مطلي كبري ومثله المغلي والمغلي والمشوي وقال الشبرا المسلي في المغلي أنه يضم الميم وفتح اللام من أعلى والخوا مغلي بفتح الميم وكسر اللام لا يقال غليت موضبط العلامة الكبرى المغلي يضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شخنا **(قوله من أحدهما)** أي الذهب والفضة حال من الاناء قوله بخو نحاس متعلق بالموءة **(قوله مطلقا)** أي سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أو لا وهذا اعتمده الشارح في كتيبه ووافقه كلام شيخ الاسلام في الفرز حيث أطلق الحل لكنه قيد به بالحصول في شرعي المنهج والارض وكذلك المولى في النهاية وابن المرقري وغيرهم كروى أي والخيط عبارة عن موخير النقد كأنه نحاس وخاتم أو لا حرم به بالتقدم ولا يتقدم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار أو موءة النقد بغيره أو صدى مع حصول شيء من الموءة به أو الصدا اهل استعماله لبقاء الموءة في الاول فكله معدوم لعدم الخلا في الشائبة فان حصل شيء من النقد في الاصل لكثرته أو لم يحصل منه شيء في الثاني بقلته حرم استعماله وكذا التخاذ في الاصح اهـ **(قوله كاس)** أي أتباع قوله به يعلم انعشبة الذهب الخ **(قوله أي استعماله)** حق المزج مع الاختصار ان بقدر هذا غلبه محل بال يقول استعمال الاناء **(قوله حيث لم يحصل بقينا الخ)** المتبادر منه تعلق قوله بقينا بالمتني وهو يتحصل بالانفي وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كاساني ويتحمل التجرع عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيع قاله سم ثم أيده بما في بعض نسخ الافوار وفرق بين الثبو به والتضيب بان الثبو به أضيق واعتمده الجبري كما يأتي **(قوله بالنار)** متعلق يتحصل **(قوله يخرج من الطلاء)** بالمد ككسائه ورياء وهو ما يطلى به كإني القادر من شخنا **(قوله فان القليل)** أي من الطلاء **(قوله هذا)** أي الحصول بالنار (دون الاول) أي الحصول بالحداد وقوله لنسره أي الماء المذكور **(قوله لا يتقاع العين الخ)** علمه القسم الثاني وعلمه الاول عدم ظهور والخلاصة بصرى وغير الشارح علل الثاني بقلة الموءة به **(قوله فان حصل)** ظاهره وان كان قد فرضية انية الجائرة وان كان الثبو به لجزء الاناء فقط وان صغر فعمل الفرق بين باب الثبو به وباب الضبة والفرق بينهما ما أفاده قوله لا التماما كان فصلهما من غير نقص سم **(قوله حرم)** ولو شك هل يتحصل منه شيء أو لا فالذي يتجه الحرمه ولا يشكل بالضبة عند الشك لانه هذا أضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا وأما الخاتم الموءة فقال شخنا كان من ذهب موءة بغضه فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل والا فلا وإن كان من فضة موءة ذهب فان حصل من ذلك شيء حرم والا فلا

أصرح بحرمة اقتنائها **(قوله ويحل الاناء الموءة)** مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فحصل استعماله مامومن ذلك ذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مـ **(قوله فرع)** إذا حرمنا الجاوس تحت سقف موءة بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجاوس في طلة الخارج عن محاذاته في نظر ويجعل أن يحرم إذا فرج بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة الحرمة **(قوله حيث لم يحصل بقينا)** المتبادر منه تعلق قوله بقينا بالمتني وهو قوله يتحصل بالانفي وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كاساني ويتحمل التجرع عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيع ويؤيده ما في بعض نسخ الافوار من حرمة استعمال الثوب المركب من الحرير وغيره اذا شك في استوائهما وكذا الحرير يفرق بين الثبو به والتضيب فان الظاهر حل حيث حلت الضبة ٧ ٢ يحتاج اليها في الجملة وكان الحل فيها أوسع بخلاف الثبو به فليتأمل **(قوله فان حصل حرم)** ظاهره وان كان دورا في نسبة الجائرة وان كان الثبو به لجزء الاناء فقط وان صغر فعمل الفرق بين باب الثبو به وباب الضبة

(ويحل الاناء الموءة) أي المولى من أحدهما بخو نحاس مطلقا كإبر أو من غيرهما باحدهما أي استعماله حيث لم يتحصل يقتضيه شيء وبجاءة الافوار متبوعا ووافقها قول الزركشي يظهر في الوزن بالنار * (تنبيه) * ذكر بعض الخبراء المزج عا له في ذلك ان لهم ما يسمى بالجاد وأنه يخرج الطلاء ويحصله وان قل بخلاف النار من غير ماء القليل لا يقاومها فيضعف بخلاف الكثير والظاهر ان مراد الاثمة هذا دون الاول لندوته كالعارفين به نعرهم بعضهم ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء ما هو أكثر وتساميه فينهلر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ هل يحصل منه شيء أو لا في الاصح لا يتقاع العين حينئذ فان حصل حرم لوجودها

يجري أي في حق الرجال وأما في حق النساء ففعل مطلقا كما مر **(قوله والكلام في استدامته)** * فرع ع * إذا حرمت الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة الجمرة سم على ع * وعلى هذا القول لم يكن في البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة إلا هذا فهل بعد ذلك عذر في عدم حضور الجمعة أم لا فيه نظر والأقرب بالثاني لأن استعمال الذهب جائز للعاجلة وحضورها حاجة أي حاجة ع * **(قوله)** أما فعل التوب في الخ * فرع ع * وقع السؤال عن ذوق الذهب والفضة أو كراهتهما فمردن أو مع انضمامهما لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شل فيه حيث قربت عليه نفع وكذا أن لم يحصل منه ذلك لتصرفهم في الأطعمة بأن الجواز ونحوه لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن أو العقل وأما تعليل الحرمة بإضاعة المال فمردن لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا قصد التداوي وصرحوا بجواز التداوي بالزوائد أو الكحل وغيره * وعلا ذلك فيمتنع على الذهب ع * **(قوله)** فرام * وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شغلا وبأن في الشارع مثله **(قوله)** وغيرهما * كلناهما والسيف سم على المنهج وقضية قوله كلناهما أنه لا فرق فيه بين كونه لأمرة أو لرجل ع * وصرنا نقاض الجبري التصريح بذلك **(قوله)** مطلقا * أي سواء حصل منه شيء بالعرض على النار أم لا كردى وسواء كان في حلى النساء أو غيره كما مر **(قوله)** خلافا لن فرق الخ * قال في شرح العباب بما تقر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما له الشك أن هنان محل الموه بما لا يحصل منه شيء وما له النوى في الزكاة والبأس واقتضاه كلام الرافعي من تحريمه وبعبارة المجموع صرح بحقيقة ذلك وهي نحو بسقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شيء أم لا وكذا الاستدامة نحو جهان حصل منه شيء اه * سم **(قوله)** لأنه أي فعل التوب به **(قوله)** كاللأنه أي من النقد **(قوله)** ولا راس الخ * ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شيء بالنار توقف ظاهر فعله لم يقيد بما إذا لم يجز استدامته فلا يرجع **(قوله)** والكعبة وغيرهما ع * في ذلك أي في فعل التوب به وقافة النهاية والمعنى **(قوله)** بأن كلامهم يشمله أي بناء على أنهم أرادوا بالتحلة التي جوز وهالآلة الحرب ما يشمله الصاق قطع النقود يشمل التوب به وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يخص تحلة آلة الحرب التي جوز وهالبا الصاق قطع النقود لا يشمل التوب به والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله الاتي لا مكان فصلهما من غير نقص سم **(قوله)** كإياتي * عبارة في الزكاة لا مكان فصلها أي التحلة مع عدم ذهب شيء من عنهما فارت التوب به السابق أول الكتاب به حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوب به هنا أي في آلة الحرب حصل منه شيء أو لا على خلاف ما مر في الاتي وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه * والذي

والفرق بينهما ما أفاده قوله الاتي لا مكان فصلهما من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام في الاستدامة كإياتي في الفعل الآن يقال لا مكان الفعل هنا أي في التوب به يشأ للتضييع حرم مطلقا وضيق في استدامته بغير ما يجب تحصيل منه شيء وإن كان قدوة الضمة الجائزة **(قوله)** أما فعل التوب به فرام الخ * قال في شرح العباب بما تقر من أن التفصيل إنما هو في الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما له الشك أن هنان محل الموه بما لا يحصل منه شيء وما له النوى في الزكاة والبأس واقتضاه كلام الرافعي من تحريمه وبعبارة المجموع صرح بحقيقة ذلك وهي نحو بسقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شيء أم لا وكذا الاستدامة نحو جهان حصل منه شيء إلى أن قالو بما قرره بنده فمات كفه جمع من فروق بين هاتين هما لا يظهر بل لا يصح كقرف الأنسوى بأن نحو الحاشم أو السيف مما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا لاتصاله بالبدن بخلاف الأتاهو عجب منه مع ما قدمته عن المجموع في نحو بسقف البيت اه * **(قوله)** بأن كلامهم يشمله أي بناء على أنهم أرادوا بالتحلة التي جوز وهالآلة الحرب لا يشمل الصاق قطع النقود يشمل التوب به **(قوله)** بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يخص تحلة آلة الحرب التي جوز وهالبا الصاق قطع النقود لا يشمل

والكلام في استدامته كما
أنهم قولة الموه أما فعل
التوب به فرام في نحو سقف
وإنما وغيرهما مطلقا خلافا
لن فرق لأنه إضاعة مال بلا
قاعدة فلا جرة لصانعه كاللأنه
ولا أراش على من يله أو كاسره
والكعبة وغيرهما ع * في
ذلك نعم بحث حله في آلة
الحرب تحسبان كلامهم
يشمله ووجه بعد تسليمه
بأنه لحاجة كإياتي * **(تنبيه)** *
يؤخذ من أطباقهم

ثم شنع الاغمة في الدواعي
وايس من التوبه لوصق
قطع تصدق حوايل الاناء
المبرعته في الكفة العلية
لما كان فضاه من غير نقص
بل هي أشبه شي بالضئلة
فباني فيها تصدقها فانيا
فطهر شرأ ببعضهم
عرف الضبة في عرف
الفقهاء بانها ما ملق بالاناء
وان لم ينكسر وكذا اخذ
من جاعلهم سمر الدواهم في
الاناء كالمضبة وهو صريح
فيما ذكره وهذا يعرف
ان نجاسة آلة الحرب
جازة وان كثرت كالمضبة
لما جازت تعدد وان
ملا ففهم تحريم نجاسة
غيرها يعين حله على قطع
يحصل من مجموعها فمؤدبة
كبير قل في ثقله و (يحل)
الاناء (النفيس) في ذاته
(كافون) ومرجان وعقيق
وبلور اى استعماله (في)
الانظر) كالمخند نحو
مسلم وعنه لانه لا يعرف
الاخلاق فلا تنكسر به
قلوب الفقراء بفصل
التدوير وحمل الخلاف في غير
فصل الحاتم فعمل منه جوا
وكل ما في غير مختلف
قوى كما هي باني كراهته
(وما) اى والاناء الذي
ضرب بذهب او فضة فضة
كبيرة عرفا (لينة) ولوني
بعضها بان يكون بعضها

لما شرب بعضها الحاجة كافي أصله المقضي أنه لا فرق فيما للزينة بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما شربها لم يشربها الحاجة (قوله)

(قوله) كان له حكم المألز بنتا (الخ) الاولى جعل العنبر لازد ع ش أى فان عتبر لازد ع ش أى ففصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولوج قوله العرف كبير والاولى لكل حكمه بجبري عبارة البصري أى يفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولوج قوله لو كان بعضا لئلا يتوهم بعضها الحاجة حرم على ما اذا كان بعض الزينة كبيراً يقيناً سواء الإبهام والتعيين بخلاف ما اذا كان صغيراً أو مشكوكاً فيه سواء الإبهام والتعيين فهما أيضاً لكان أوجه اه (قوله) يعنى استعماله أى واتخاذها ثياباً يومئذى ويكتفى عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالنحو به أو يفرق بما تقدم من تعليل حرمة النوى به معاطاة باله اضاعتقال ولعل الثانى أقرب سم على ج اه ع ش وبجبري وشيخنا (قوله) لئلا ينتمع الكبير) علة الحرمة (قوله) أى الحق) الى فباء ذهب فى الغنى (قوله) الاصل اباحت) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لئلا نية كرهت وألحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقى ما لو شك هل الضبة للزينة أو للعاجة فيه فنظر والاقر بالحل مع الكراهة أخذ من قوله الاصل اباحت ع ش قول المتن (أو صغيرة) أى فى العرف (قوله) عن غيرها) أى غير بضبة ذهب فضة عبارة شرح المنهج والتباينة عن غير الذهب والفضة اه وعبارة الغنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله) لانه بيع أصل الاناء) أى استعمال الاناء الذى كلمن ذهباً وفضة فخلان التضييب بهما يتوهم فى السدعير البصري قولهم ان العجز عن غير نية التقدير بجهال هو على الإطلاق أو مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأتى الوصول الى المستعمل الا باستعماله محل تأمل اه أقول تظاهر الاطلاق فهم الاول قول المتن (لئلا نية) أى كلها أو بعضها فى نية وقوله حاجة الى كلها معنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لئلا نية أو بعضها لئلا نية وبعضها الحاجة حرمت فى الصورين وان كانت كبيرة كلها حاجة أو صغيرة كلها لئلا نية أو بعضها لئلا نية وبعضها الحاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة أجمعت فى هذه الصورة ولوشك فى الصغير والكبير كرهت في مجموع الصور سبعة تصورات الشك اه وفى الجبري مثله وقوله ولوشك الخ أى فيما اذا كان لئلا نية بخلاف ما اذا كانت الحاجة فقط فتباح كإبر عن ع ش (قوله) وضبة نصب) مبتدأ وخبر وقوله كصب المصدر يحتمل انها أضيفت ناسئة أى المصدر كضربتسوطا للتقدير تضييب بضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم أقول كلام الغنى والنهاية كالصريح فى الثانى عبرتسما قال الشاعر توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلها نصب المصدر أى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان أكثر ما يكون المفعول المطلق مصدر أو هو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو والله كم موسى تكليمه لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشبه اسمها بما شارك المصدر فى حروفه التى بنيت صيغته منها وسمى المشاركون فى المادة وهو أقسام منها ما يكون اسم عن أحدث كالضبة فبما نحن فيه ونحو قوله عز وجل والله أنبتكم من الارض نباتاً فاضية اسم عن مشاركون المصدر وضرب وهو التضييب مادته فان نصب ما به فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله) فباء ذهب الخ) ما المانع ان ياء ذهب صلة ضيب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرور وعدم حسنة نصبه على المصدر به اذ التقدير وحسنه وما ضيب بضبة ذهب أو فضة بضبة كبيرة أو يرفع الخافض عطف على نصب (قوله) موهم) اذ نصب التقدير وما ضيب بضبة كبيرة بضبة أى ملازمة بضبة الخ فيقتضى أن الضبة الكبيرة الموهبة ذهب أو فضة تحرم مطلقاً وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الإبهام موجود على الاول أيضاً فلم دفعه هناك فجعل الباء بمعنى من دون هذا لذكر توجيهاً لخراب إبهام تركناه لغاية بعده (قوله) كالتحضة منه) أى يفصل فيها بين

ان كانت تلك القصاص متعاقبة فالحرمة هنا تناسب قوله الا تفرقوا تعددت الخ (قوله) يعنى استعماله) سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالنحو به أو يفرق بما تقدم من تعليل حرمة النوى به مطلقاً باله اضاعتقال ولعل الثانى أقرب ب (قوله) الاصل اباحت) أى كآله فى المجموع (قوله) وضبة نصب) مبتدأ وخبر وقوله كصب المصدر يحتمل انها أضيفت ناسئة كضربتسوطا للتقدير تضييب بضبة الخ ويحتمل ان ذلك مرادهم (قوله) فباء ذهب الخ) ما المانع ان ياء ذهب صلة

كان له حكم المألز بنتوهو متجبه (حرم) هو يعنى استعماله لئلا ينتمع الكبير أى الحق فاشك فى كبره الاصل اباحت) (أو صغيرة) بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصل لا الجبرين غيرهما لانه بيع أصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للعاجة مع انصغر (أو صغيرة) لئلا نية أو كبيرة حاجة حال مع الكراهة فهما (فى الأصل) لوجود الصغر الواقع فى محل المساحة والعاجة وضبة نصت بضم كصب المصدر بفعله فبما لانها اسم عن وعلة فباء ذهب يعنى من وهو حال من ضبة النكرة سورعه تقدم عليها أو برفع الخافض وهو هم شذوذه موهم نعم الوجه ان الضبة الموهبة بتقدير تحصل كالتحضة منه (وضبة) موضع الاستعمال

بغوشربأوأكل (كغيره) مما (١٢٦) ذكر في الحل والحرمه (في الاصح) ولا أثر لما شربها بالاستعمال مع وجود المسو ولو تعددت

الكبير لا يتغير غير هذا ولو قيل بنظر حينئذ لم يحصل حل بل بلغ مقدار كبيرة فيحرم أولا فلا يمكن بعيدا
فتأمل به بصرى أي غايته بعدد الاختلافه الشارح أقرب منه **(قوله)** بغوشرب إلى قوله وحاصله في النهاية يقول
المتن (في الاصح) لأن الاستعمال منسوب إلى الاناء كما هو لا معنى العين والخيلا لا تختلف نهاية زائد المتنى بل
قد تكون الزينة في غير موضع الاستعمال أكثره **(قوله)** ولا أراخ (رد لدليل المقابل القائل بالحرمه **(قوله)**
وبه فارق الخ) أي بالتعasil **(قوله)** ولو اجتمع الخ) جله ما يتو (قوله) على أحد الوجهين وهو عدم الضرر
الراجح عند الشارح والرجوح عند النهاية والغنى كاسر **(قوله)** وحاصله (أي الفرق **(قوله)** موجود) أي في الهم
كردى **(قوله)** لتقدير الكثرة (الاولى اسقاط تقدير **(قوله)** فكان ما هنا أولى) بغنى عنه ما بعده قول المتن (مطلقا)
أي من غير تفصيل تمام معنى **(قوله)** لأن الخيلاء فيه أشد) أي من الفضه ولأن الحد يث في الفضه ولا يلزم
من جوازها جوازها لأنها أوسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها مقابل المذهب أن الذهب كالفضه فثابت في نفسه
ما مر كقوله الرافعي عن الجمهور معنى **(قوله)** كفضه الفضه الخ) خلافا للنهاية بعبارة وشملت الضمة للحاجة
ما لو عمت جميع الاناء وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حينئذ فضة ممنوع عن نقل سم مثلها عن الاعباب
وأقره واعتقه الشيخ سلطان وأقره البيهقي وهذا مع ما قدمه كالمشار من أن تحلة آلة الحرب ما تزنون
كثرت كالفضه حاجتوان تعددت اهـ صرح في جواز تعميم يوت الجانب بالفضه كان كلام الشارح
هنا مع قوله السابق صرح في خلافه وبه يعلم ما في الكردى على شرح بافضل مما مضى وقوله والكبيرة حاجة
في الحقيقة والامداد دفع الجواد الحرمه عن الاناء وأثر الخطيب التبريبي في الموارد على ذلك في شرح
التنبيه وخالف الشارح ذلك في الاعباب وبما أن كان التعميم ملابجا كما يشاءه أطرافهم وكذلك الجبال
المرئي في النهاية وهل يجري ذلك فيما سارت به عادة بعض العوام من تعميم يوت الجانب بالفضه أفتى بعض
فقهاء الدين بعدم الإلحاق وأن ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما في الزكاة اهـ فانه لا موضع للتردد
بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صرح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه
السابق صرح في الجواز **(قوله)** اذا عمت الاناء) ظاهره وان صغر في نفسها * (فرع) * قال في شرح
العباب ولو لم يجد الامضاء بما يحرم وفرضه فالصحة فهل يحل له استعمال الفضه ما يأتي أو يتعين استعمال
المضب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو تعدد غير النقد من وجدا ناهضاه بواضع فضة فهل يحل استعمال
الذهب لتساويهما في حال الضرر ولا يتفاوتهما حرمتهما عند أهوا يتعين الفضه لما مر كل محتمل أيضا وتظهير
ذلك لو وجد المضرمية كالمضرمية أو آخر وظاهر كلامهم ثم أنه يتغير فليكن هنا كذلك انتهى اهـ سم
أقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجع تعين الفضه عن البيهقي وشيخنا اعتمادا واليه عمل قول
الشارح الا في حقنا نحن العلة الخ وقياس ذلك تعين المضضب في المسئلة الاولى والى ادى الشارح في الامداد

ضبان صغيرا لئلا ينفق
كل ما هم حملها وتعين
جله على ما ذالم يحصل من
مجموعها قد رتبته كبيره والا
فيبقى تعمر لما فيها من
الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيها
لو تعدد الهم المعفو عنه ولو
اجتمع لكثرة على أحد
الوجهين في حواصله أن
أصل المشقة المقضه للعفو
موجوده في يطل النفس
لتقدير الكثرة بفرض
الاجتماع وهنا المقضى
للحرمه الخ لا وهو موجود
مع التفرق الذي هو في قوة
الاجتماع فان قلت الذي
اعتدته في شرح العباب أنه
لا يحل الزيادة على طرازين
أو رعتين لئلا ينفق فلا كان
ما هنا كذلك بجماعه ان
الكل للزينة وان كان في
الفضه والحر والتحرير
الفضه أغلظ فكان ما هنا
أولى فاذا امتنع الزائد على
ثنتين ثم فطنا أولى قلت
يفرق بان صغر فضة الزينة
وكبرها أو حاله على محض
العرف وهو عند التعدد
مضارب فنظر والى أن ذلك
التعدد هل يساوي الكبيرة
فيحرم أولا ففعل وأما ثم فورد
تقديره بأربع أصابع وكان
قضية أنه لا يجوز أكثر من
رقعة لكن وجدنا الطراز
يحمل مع تعدد فالحقنه
الترجيع فالجواب أن هناك
أسلا وارد فاعتبرنا ولا

كذلك هناك فاعتبرنا قاس التعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة لئلا ينفق لئلا يضطرب فيها (قلت المذهب تعمر) ثم اناء الفرق
(ضمة الذهب مطلقا) لأن الخيلاء فيه أشد كضمة الفضه اذا عمت الاناء ومنع ما اعتد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو تعدد غير

الفرق بينهما وتعين مستحق وان آخوف الثالثة **(قوله ومنه)** أي من التعميم **(قوله محتمل)** يظهر أنه ينفخ الميم فطابق ما مر من النهاية **(قوله في الضبة)** أي في جوازها بشرطه **(قوله ان قد حصل)** الله عليه وسلم **(الح)** واشترى هذا الفصح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وورع عن البخاري أنه وآؤه بالبصرة وشرب منه قال وهو قد حجب عن بعض نضار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أسله من الاثل ولويه عبل إلى الصفر وكان متطاولا طوله أقصر من عمقه كإذ كره البرماوي والظاهر من قوله شرح المنهجي **(أي شدة تحيط فضة)** ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهداه صورة الاباحية بعيري **(قوله وهو وان احتمل الح)** جواب عما نوزع في هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدر وهو مسلسل بالفضة وانما روى هذا القدر بهذه الكيفية عند أنس بعده وأجاب النهاية عن النزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر ان الإشارة عائدة للإباء بصفتها التي هو عليها عند احتماله عودها اليهم قطع النظر عن صفته بخلاف الظاهر فلا يعمل عليه اهـ وزاد الجعيري عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان في سقطة من حديد فاداد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال أو دحاجة لا تغرب شيئا وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتراوا انتهى اهـ **(قوله محتمل)** أي قابل للعمل والتأويل فصعل على الكبيرة تزن بنسبة بصرى **(قوله وأصلها)** أي الضبة **(ما يصلح به الح)** من نخاس أو فضة أو غيره معنى ونهاية * **(ثمة)** * يكره استعمال أواني الكفار وملبوهم وما يلي أسافلهم أي مما يلي الجلد أشد أواني ما ثمهم أخف وكذلك الأسفل الذي ظهر منه عدم قصوره عن التجاسد ويسن أذان الجبل تغطية الأناعل بعرض عود أو لحق به ابن العماد البئر واغلاق الأوبار وكاء السقام مع يمانية تعالي في الثلاثة وكف الصبيان والمباشرة أول ساعة من الليل وأطفاء المصباح للوم ويسن ذكر اسم الله على كل أمر ذي بال كردى ومغنى **(قوله أواني الكفار)** أي وان كانوا يتدينون باستعمال التجاسة كما أنفست من الجوس يغتسلون بيول البقر تقرر بالي الله تعالى **(قوله وكذلك المسلم الذي الح)** أي كمنى النحر والقبايين الذين لا يحتجرون عن التجاسة معنى وشيخنا * **(باب أسباب الحديث)** *

قال الزنجشري وأما أبواب المصنفون في كل فن من كتبهم أو بأمو شعبة الصدور بالترجم لان القارئ اذا احتج بما من كلامهم اتخذ في آخر كتابه أو أبطى فرسخا نفس ذلك عنه ونشط للمسير ومن ثم كان القرآن سور أو جزأه القرع عشور أو أحاسا أو أسباعا أو جزأ ما غنى زاد الجعيري عن البرماوي عن السيد الصغوي ولأه أسهل في وجدان المسائل والرجوع إليها وأدى لحسن الترتيب والنظم والالزام بما ذكر من مشرة فتعسر مراجعتها اهـ قال شيخنا والاسباب جعب سبب وهو لغما يتوصل به إلى غيره وعرفا لما يلزم من وجوده الوجود من عدمه لعدم لذاته ويقال أنه وصف طاهر منضبط معرف للحكم وهو هنا نقض الموضوع اهـ **(قوله المراد)** أي قوله وعبر في النهاية **(قوله عند الاطلاق)** أي في عبارة الفقهاء لا في نية الناوي فاطلاقه على الأكبر مجاز لان التبادر من علامات الحقيقة خطي **(قوله غالبا)** احتراز به عن الجنب في النسبة اذا قال فوثق رفع الحديث فان المراد به الاكبر اذا اقر نية فاعلم في ذلك هذا وقضية كلام البكري ان معنى قولهم المراد عند الاطلاق أي في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتقديم بقوله غالبا عـ وأشار الجعيري إلى رفع إشكاله بما نصه الاول وان براد بغير الغالب ما تشتمل تعريضا المطهرات من قوله رفع حديث الح فان المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر اهـ

ضبات لزنه ولو اجتمع لكبريات احتمل قياسه على ما مر فبما لا يدركه الطرف فان قلنا ثم أولوا اجتمع ضررهم هنا والا فلا دخل الحرم ههنا مطلقا والفرق ان ذلك محتمل ضررهم وليس باختياره بخلاف ههنا وهو الاقرب ثم أيت الزركشي نقل عن الروياني في وجهين ثم قال فظهر ما لا يدركه الطرف اهـ وقد علمت الفرق بينهما اهـ * **(باب أسباب الحديث)** *

انما هما تعين الفضة وهو محتمل **(والله أعلم)** والاصل في الضبة أن قد حصل الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لا تصداعه أي شعبة بخط فضة لا شقاقه وهو وان احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا فاعلم دلالة باقية لان اقدام أنس وغيره عليه مع ما لعنهم في البعد عن تغير شيء من آثارهم وذن بانهم علموا الاذن في ذلك ونهى عائشة عن المضب بقرض محتمل وأصلها ما يصلح به نخل الاتاء ثم اطلقت على ما هو لازمة نوعا * **(باب أسباب الحديث)** * المراد عند الاطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله دوم) أى أول الكتاب كرى **(قوله معنيان)** عبارة شيخنا والحدث الشئ الحادث وعرفا يطلق على السبب الذى شأنه انه ينتهى به الظاهر وعلى أمر اعتبارى يقوم بالأعضاء متع من جهة الصلاة تحدث لامرخص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع عاتفا من الصلاة نحو هال الامر الذى يعتبره الشخص فى ذهنه ولوجوده فى الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده أهل البصر فقد حكى ان الشيخ الحواص كان يشاهد ذلك فى الغطس اه **(قوله ويطلق أيضا)** لظاهره انه الحلاق حقيقى اصطلاحى ويحمل انه مجازى سم **(قوله فان أراد)** الخ جزم النهاية والمعنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب بخلاف ما يفسد صنيع الشارع من جواز ارادة الامر الاعتبارى والمنع أيضا **(قوله ففى بيانه)** أى من اضافة الإيعام الى الخاص والمعنى أسباب هي الحدث شيخنا **(قوله وانما ينتهى الخ)** أى الظاهر لو كان أو شأنها ذلك فيحمل الحدث الثانى مثلا يعبرى **(قوله من اقتضاه الخ)** بيان لما لا يعبرى بالغير بالنواقض **(قوله لانه قد بان الخ)** فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية أنه لا يدل على النقص لانه يدل على عدم موقوف بينهما وعدم دلالة باناق النقص الذى دلت عليه العبارة الاخرى فتدبر سم وبصرى وأجاب عنه عش بانهم ردانه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة فى كلام غيره فان من تأمل وجه العدول لظهور انما يعبر عنهم النقص غير مراد اه **(قوله بالموجبات)** ضبب بينهما بوقوله بالنواقض سم عبارة التكررة على عطف على النواقض أى موجبات الوضوء اه **(قوله بل هو)** أى موجب الوضوء كرى **(قوله مع ارادة فعل الخ)** قد يشكل هذا باقتضاه عدم الجواب اذ لم يرد وأراد العلم بعد دخول الوقت مع انه بذخه مخاطب بالصلاة ومخاطب بها مخاطبة بما لا يمت له الا ان يقال المراد الادارة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد النحول كان فى حكم المراد بالفعل فلن تأمل سم على ج ه ع ش **(قوله طبع)** فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف بشئ الا ان اردنا بطبعه اعقلا سم **(قوله ولتقدم)** أى فى القول والحصر فى الغنى **(قوله ولتقدم السبب الخ)** لاننا قد ان المذكور ان الاسباب للحدث لا للوضوء لان الحدث جزء منه ففى سبب بعيد للوضوء على انه لا يعتد به أن يكون سببا للحدث جزء من الوضوء فتأمل بصرى **(قوله وضعا)** أى ذكر **(قوله وان وجه)** أى مافى الزوجة **(قوله بانه)** أى الانسان **(قوله أى له حكم الحدث)** لم يظهر الضرر وزلة الداعية الى اخراجه من حقيقته وظاهر بصرى **(قوله ثم ناقضه)** بصيغة اسم الفاعل والضمير بالوضوء **(قوله عليه)** أى النفس **(قوله لا غير)** الى المتن فى النهاية الا قوله والحصر الى يوم ينقض **(قوله والحصر فيها تعبدى الخ)** القول بالحصر مع انه معقولة المعنى لا يتخلو عن شئ نعم لو ثبت عن الشارع عما يؤذن بالحصر فيها لم يعقل له معنى لكن متجهها وفى به فتأمل فالاولى فى الاستناد الى الحصر ما يأتى من قوله لم يثبت الخ كاهو صنيع كثير من بصرى عبارة سم قد يقال فيه تنافى لان ذلك المعنى ان وجوده بتمامه فى محصل آخر نوعا آخر او لا واجب تعدية الحكم والامم يكن ذلك المعنى على الحكم وان لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علمه لانه تعبدى ويقع أن يقال المعنى الذى يذكر امامه مناسطة وحكمة لا على ما تأمن واعتبر على وجهه لا تعبدى نوعا آخر ولا لاسل المرأة مظنة الا لا تذابا اعتبار الجنس فخر ج لس الامر قد تأمل اه **(عبارة النهاية والمعنى هي أى الاسباب)**

(قوله ويطلق أيضا) لظاهره أنه اطلاق حقيقى اصطلاحى ويحمل انه مجازى **(قوله لانه قد بان المراد)** فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية أنه لا يدل على النقص لانه يدل على عدم موقوف بينهما وعدم دلالة لاناق النقص التى دلت عليه العبارة الاخرى تظهر فتدبر **(قوله بالموجبات)** ضبب بينهما بوقوله بل منه قد بان النواقض **(قوله مع ارادة فعل الخ)** قد يشكل هذا باقتضاه عدم الجواب اذ لم يرد وأراد العلم بعد دخول الوقت مع انه بذخه مخاطب بالصلاة ومخاطب بها مخاطبة بما لا يمت له الا ان يقال المراد الادارة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد النحول كان فى حكم المراد بالفعل فلن تأمل **(قوله ولتقدم السبب طبع)** فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف بشئ الا ان اردنا بطبعه اعقلا **(قوله والحصر فيها تعبدى الخ)** قد يقال فيه

ومرله معنيان ويطلق أيضا على الاسباب الا لا يتفان أو بدأ الأولين فالأضافة بمعنى اللام أو الثالث ففى بيانه وعبر بالاسباب ليسم بما أورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الظاهر الماخى وليس كذلك وانما ينتهى به ولا يضر تعبيرة بالنقص فى قوله تفرج المعتاد فنقص لانه قد بان المراد به بالموجبات من اقتضائه أنها توجب وحدها وليس كذلك بل هى مع ارادة فصل نحو الصلاة وان تقدم السبب طبعها المناسطة تقدم موضع كان تقدمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذى فى الروضة وأن وجه بانه لما ولد محمدا أى له حكم الحدث احتاج أن يعترف أولا الوضوء ثم ناقضه واذا لم يولد جنبا انفقوا على تقديم موجب النفس عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وان كان كل منها معقول المعنى ثم لم يقس عليها نوع آخر وان ليس على جزئياتها لم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شئ

أو بعبارة ما قلناه **(قوله على ما قلناه)** أي الإصحاب في الاستدلال على عدم النقص بأكل لحم جزور (قوله لم يجوز) أي بعبارة ما قلناه **(قوله على ما قلناه)** أي الإصحاب بنسخها بحديث جابر كان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الموضوع مما غيرت النار سم **(قوله وأجيب)** أي من جانب الإصحاب **(قوله بآنا أجمعنا)** يعني القائلين بالنقص والقائلين بعدمه كردى **(قوله بانهم لا يسميان لحا)** أقولوا بتسليم انهما يسميان به فالتخصيص ليس ترك العمل به بصرى **(قوله كما يأتي في الإيمان الخ)** ويجاب بأنه عدم النقص بالشخص مع شموله لشخص الظاهر والجنب الذي حكم العلماء في الإيمان بشمول العمل به نهاية **(قوله فاختار الخ)** أي القائل بالنقص **(قوله وخروج الخ)** منبب بينه وبين قوله كما كل الخ سم عبارة الكردى عطف على أكل لحم الخ وكذا ما بعده من مس وفيه نقض وانقضاء بالبلوغ والردة اه **(قوله ودم)** أي من غير الفرج نهاية **(قوله لا لكونه يسمى حذنا)** هذا يحصل تأمل فلا يلزم ما ذكره غير من أن الكلام في وجوب الموضوع انتم بصرى **(قوله ونحو شفاء الخ)** مبتدأ وقوله لا بدواخبر به **(قوله لان حدث الخ)** أي فكيف يصح عدم انقضاء سبب الحدث مع أنه لم يزل معنى **(قوله لم يرتفع)** فيه نظر بالنظر لغو بزوجه الله تعالى في الحدث الواقع في الترجية أن يكون معنى المن وهو يرتفع بظهوره بعد ديشفائه بكيفية الأسباب بصرى وقد يجاب بأن مرادهم يرتفع وفعاء ما قبل المتن (خروج شئ) أي عينا أو محيطا ظاهرا أو خفيا جافا أو ورطبا متعادا كقول أو نادر كعدم انفصل أولانا ولا وكثيرا منها يترادفني طوعا أو كرها اه **(قوله ولو عودا)** حتى لو أدخل في ذكره ملا أي مرودا ثم أخرجه انقضاء نهاية بمعنى **(قوله ان شاء)** أي أدخل شئ في قبله أو دبره **(قوله أي المتوضئ)** أي قوله نعم في الغنى **(قوله أي المتوضئ)** قيد بذلك نظرا لكونه ناقضا بالفعل ولو استقبله لكان أولى لان المنظور إليه الشأن فلو خرج من الحدث يقال به حدث أيضا **(قوله الخ)** خرج به الميت فلا تنقضي طهارته بخروج شئ منه وانما اختيار الالة النجاسة عنه فقط و **(قوله الواضح)** أخذنا الشارح

تناه لان ذلك المعنى ان وجد به شئ لم يحل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم واللام يكن ذلك المعنى عامة الحكم وإن لم يوجد فاحتفاء الحكم لانتفاء علته لانه تعدى ويجه أن يقال المعنى الذي ذكرناه كرامة مناسبة وحكمه كرامة وأما أن يعتبر على وجه لا يعدى نوع آخر مثلا كس المرأة مظنة لالتذاذ باعتبار الجنس فخرج لس الأمر تأمل **(قوله ليس عنهما جواب شاف)** أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافى وهو جواب الإصحاب بنسخها بحديث جابر وكان آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الموضوع مما غيرت النار وأما اعتراض النووي عليه به أن هذا الجواب ضعيف أو باطل لان حدث ترك الموضوع مما سمسته النار عام وحديث الموضوع من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر اه فهو اعتراض باطل فان هذين الحديثين ليسان العام والخاص الذين يقدم منهما الخاص مطلقا اذ أخبارهما لم يحكمهما عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكونا من ذلك وانما هي من عند نفسه بين هما معا فمن حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر أمره عليه وذلك صريح في النسخ والاطلاع على تركه عليه الصلاة والسلام الموضوع مما غيرت النار مطاوعا وهذا في غاية الموضوع للتمام لجواب الإصحاب في غاية الاستقامت والظهور لكن قد رثى آخر وهو انه تقرر في الأصول ان نحو قضى بالشفعة لا يتم وفاقا لا كثيرا وقيل بعدم لانه قائله عليه عارف باللغة والمعنى فلا يظهر وعموم الحكم بمصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في الحكاية بل فقط عام بالخارج قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظننا ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا الوجه يجرى فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضى الله تعالى عنه بحسب فهمه أو لم يكنه ويجاب بان عبارة جابر رضى الله تعالى عنه طاهر وظهور وانما هي ترك النبي صلى الله عليه وسلم الموضوع الذي كان يفعله فهو صريح في نقل جوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله ومن أبعد البعد جزمه بنقل الترك على مجرد فهمه وظنه **(قوله وخروج)** منبب بينه وبين قوله كما كل

كما كل لحم جزور على ما قلناه
وتوزع أرباب فمدحتين
صحيجين ليس عنهما جواب
شاف وأجيب بآنا أجمعنا
على عدم العمل به لان
القائل بنقصه يخصه بغير
شخصه وسامه ورد بانها
لا يسميان لحا كما يأتي في
الإيمان فاختار بظاهر النص
وخروج نحو في مودم درس
أمر حسن أخرج جملة
وفقهة مصل وانقضاء
المسح وإجابه لغسل الرجلين
حكم من أحكامه لا كونه
يسمى حذنا وبالبلوغ بالنسب
والردة وانما أبطلت التيم
لضعفه ونحو شفاء الساس
لا ردلان حدثه لم يرتفع
(أحدها خروج شئ) ولو
عودا أو روى دودوان
عادت ولا يضر ادله وانما
امتنعت الصلاة لخله متصلا
بخص اذما في الباطن لا يتحكم
بنجاسته الا ان اتصل به شئ
من الظاهر (من قبله)
أي المتوضئ الخ الواضح
ولو روى يحسن ذكره أو قبلها

بحتره بقره إلا في أمأ المشكل نخفنا **(قوله وان تعددا)** أي الذكر والقبل عبارة المغني ولو خرج الولد أي
 أو أحد ذكر من يبول بهما أو أحد فرجين يبول بأحدهما ونقض بالآخر وان بال بأحدهما وحاض به
 فقط انخص الحكم به **اه** **(قوله نم لما تحققت الخ)** قال في الروض ونقض الخارج من أحد ذكر من يبول
 قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم به والاخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة
 منوط بالأصالة لا بالول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما وبالأخر نقض كل منهما أو كان أحدهما
 أصليا والاخر زائدا فنقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقاس ما يأتي من النقض بمن الزائد إذا كان
 على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منهما إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط
 بهما لا بأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاضت بهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان
 بالت وحاضت بأحدهما فقط انخص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالأخر فالوجه تعلق الحكم بكل
 منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والاخر زائدا انخص النقض بالأصلي
 وإن بالت وحاضت بهما أو علم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما ممنوع على إذا كان يبول بهما فنقض
 كل منهما مطلقا قبل البول بهما دليل أصالتهما **اه** سم عبارة عش فائدة خلقه فرجان
 أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائد واشتباه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض
 إلا بالخارج منهما معا فلو انسدا أحدهما وانقضى نية تحت المائدة فلا نقض بالخارج منها لأن انسداد الأصلي
 لا يتحقق إلا بانسدادهما معا ونقض الخارج من الفرج الذي لم يسد له أن كان أصليا فالنقض به
 ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المتفتح مع انسداد الأصلي فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا
 بخلاف الثقب **اه** **(قوله حكم منقغ الخ)** أي وسأبني أنه لا ينقض ما جاز إذا كان الأصلي منقعا **(قوله أو**
بالا) متبينا بين قوله ولو ربما سم عبارة الذكرى عطف على ربحا وكذا قوله أو وصل وقوله وأخرجت
اه لكن في عطف الأخيرين من نوع تسامح **(قوله خلافان وهم فيه)** عبارة في شرح الإرشاد والأوجه أنه لو
 رأى على ذكره بالام ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طر ومنه خارج خلافا للغري كلو خرجت منها رطوبة
 وشك في أنها من الظاهر أو الباطن **اه** سم على المنع ولا يكف أو الانتهاء وإن أدى ذلك إلى التصاير رأس
 ذكره بثوبه لا بالحكم بنجاستها عش **(قوله يقينا)** معمول لكات **(قوله والا فلا)** يدخل فيه الشك سم
 قول المتن (أورد) وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والنتبه بالسباين إذا المرأة ثلاث فخرج أثنان من قبل
 وواحد من دونه ولم يله ما لو خلق له ذكران فإنه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للمرأة فرجان
 نهاية ومعنى **(قوله وهو)** أي الباسور (داخل الدراخ) جملة عالة **(قوله إذا خرجت)** ينبغي أو زاد خروجها
 سم **(قوله حال خروجها)** أي بعده ما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل وقوله ثم أدخلها

وان تعددائم لما تحققت
 زيادته أو احتلت حكم منقغ
 تحت المائدة أو بالدرأه عليه
 ولم يحتمل كونه من خارج
 خلافاً لهم فيه أو وصل
 نحو مذهبنا يجب غسله
 في الجنابة وإن يخرج إلى
 الظاهر وأخرجت رطوبة
 فرجها إذا كانت من وراءه
 ما يجب غسله يقينا والأفلا
 أمأ المشكل فلا بد من خروجه
 من فرجه (أورد) كلهم
 الخارج من الباسور وهو
 داخل الدرأه لا حجه
 وكالباسور نفسه إذا كان
 نابتا داخل الدرأه فخرج
 أو زاد خروج وجهه وقعدة
 المزجور إذا خرجت فلو
 قوساً حال خروجها

وكذا ضب بين قوله ولو ربما قوله أو بالا **(قوله نم لما تحققت الخ)** قال في الروض ونقض الخارج من
 أحد ذكر من يبول فان شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم به والاخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر
 أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما وبالأخر نقض كل
 منهما أو كان أحدهما أصليا والاخر زائدا فنقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقاس ما يأتي من
 النقض بمن الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منهما إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد
 فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للمرأة فرجان فبالت وحاضت بهما انتقض الوضوء
 بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضت بأحدهما فقط انخص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت
 بالأخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما **اه** وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا
 والاخر زائدا انخص النقض بالأصلي وإن بالت وحاضت بهما أو علم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما
 ممنوع على إذا كان يبول بهما فنقض كل منهما مطلقا قبل البول بهما دليل على أصالتهما **اه** **(قوله والا فلا)**
 يدخل فيه الشك **(قوله إذا خرجت)** ينبغي أو زاد خروجها **(قوله فلو نوا حال خروجها الخ)** فهم بعض

سأيت في الصوم أن المعتد له لا يبطل الصوم بأدخالها سم **قوله** حتى دخلت أي المقعدة **قوله** ولو انفصلت على تلك القطنة الخ صريح في عدم النقص بأخذ قطنة كانت عليها حال خروجها هذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم خرج والانقضاء سم **قوله** كما يأتي أي في الصوم **قوله** فمعتمل أي قدم النقص بردها فمعتمل مطابق للواقع **قوله** ضعف خبر قوله وببحث الخ **قوله** بل لا وجه له أي لذلك البحث أي قوله وان قلنا بغير نقصان **قوله** وذلك أي النقص بخرج شيء الخ **قوله** هم أي الغائط وما عطف عليه وقوله كل خارج أي من القبل أو اليد غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (الآتي) ومثله الولد الجاف على المعتدلان الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شيئاً ويجري أي وفاة النهاية وسم وخلافاً للشارح والمغني كما يأتي **قوله** أي مني المتوضئ إلى قوله ولو خرج في النهاية الأولى على ما قبل وإلى قوله وزعم في المغني إلا ذلك القول وقوله وزعم إلى أنه أوجب **قوله** أي مني المتوضئ الخ كان أمي بغير نظر أو احتلام محكمة بعد مغني أي أفكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو صغره أو إبلاحة في خوة كردى وشحننا **قوله** لا وجه له من أوله سيد كبريحه زعمها **قوله** إن التيمم أي للعناية بنهاية **قوله** بوضوئه أي للغسل **قوله** وذلك أي استئذاناً للمني **قوله** أعظم الأمرين أي من جنس واحد فدفع به الاعتراض بأن الجماع في رمضان وجب أعظم الأمرين وهو الكفارة خصوص كونه جاعاً أو أدومها وهو القضاء بعموم كونه يطر كذا نقل عن الشيخ جردان أقول قد يمنع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعي أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال من أصله عش **قوله** لأن حكمهما أعظم عبارة النهاية والمغني لأنهما عتبان بعض الأفراد فلا يتوجه السؤال من أصله عش **قوله** لأن حكمهما أعظم صور تسلسل التي فيجاء به اه **قوله** ولو خرج من منى غير **قوله** كضعفه الخ يتفرع مني المتوضئ وقوله وأوفسه الخ يجتزئ الخارج منه أولاً وقوله كضعفه يجتزئ وحده **قوله** كضعفه الخ الظاهر أنه مبنى على نقص الولادة سم أي وفقاً للمغني وخلافاً للنهاية عبارة الأول نعم ولدت وإلا جافا انتقض وضوؤها كما في فتاوى شيخنا أحمدان قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن المعتد من منى ما منى غيرها اه عبارة الثاني ولأقول ولذا جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوؤها كما أفني به والدرجة الله تعالى بعالزركشي وغيره وهو وإن اعتقد من منى ما منى لكنه استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوؤها ولا غسل عليها اه وفي سم مثله قال عش قوله مر ولذا جافا أي أو مضغفة ساقه سم على حج وفيه مرد على قول حج إن المرأ إذا ألفت مضغفة وجب عليها الغسل لاختلاطها بمني الرجل أي أو علقفة ساقه فباسم على المضغفة لما يأتي أن كلامه للفتاوى اه وفي الكردى ما نصت وسائل المجالس إلى عن مخالفة مع الخطيب في افتاء والده فاجاب بان ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوع عنه وفي سم على التفتوت ظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا لأن انتقض بالمثل فاذا تخرجه من منفصلاً حكمنا

الطلبية أنه ينبغي أن لا يبعه الوضوء حال خروجه كالابيض الوضوء حال خروجه البول وهو خطا لأن الوضوء هنا حال خروجه أي بعده انما هو نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل اما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل اه **قوله** أدخلها سأتى في الصوم بيان أن المعتد أنه لا يبطل الصوم بأدخالها **قوله** ولو انفصل الخ صريح في عدم النقص بأخذ قطنة كانت عليها حال خروجها وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم خرج والانقضاء سم **قوله** الآتي أي المعتد أن الولادة لا يبطل خروج المتن فلا تنتقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينتقض ولا توجب الغسل وظاهره أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لا لأن انتقض بالمثل فان تخرجه من منفصلاً حكمنا بالنقص والأفلا اه مر ولو خرج جميع الوضوء معاً على دفعات فينبغي أن يقال أن فواصل خروج أجزاءه المتقطعة بحيث نسب بعضها لبعض وجب الغسل بخرج الأخير وتبين عدم النقص بما قبله والابان خرجت تلك الأجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقصاً ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضاً كان

ثم أدخلها لم ينتقض وان
اتكاك عليها بقطنته حتى
دخلت ولو انفصل على
تلك القطنة من منى حال خروجه
حاله خروجه وبحث بعضهم
النقص بما خرج منها لا
يخرج وجهاً لها باطن الدبر
فان ردها بغير باطن كفه
فان قلنا لا يطر ردها
أي وهو الأصح كما يأتي
فمحتمل وإن قلنا يطر
نقصت بغير بل لا وجه له
وذلك للنقص على الغائط
والبول والمذي والريح
وقيس بما كل خارج (الا
المتى) أي مني المتوضئ
وحده الخارج منه أولاً فلا
نقص به حتى يبع غسله
وان لم يتوضأ نقضاً على ما
قيل ونوى بوضوئه سنة
الغسل لا رفع الحد وزعم
أن التيمم حينئذ يصلح به
فروضاً نظراً لبقاء وضوئه
غلطاً لا لاجابة بتوحيدها
توجب التيمم لكل فرض
وذلك لأنه أوجب أعظم
الأمرين بخصوص كونه
منافلاً لوجب أدومهما
بعموم كونه خارجاً عما
نقص الحيض والنفاس
لان حكمهما أعظم ولو
خرج من منى غير أو فسه
بعد استدلاله بنقص

بالنقض والا فلا إذا خرج بعض الوالدم استنار بأقبح وقتنا لنقض فهل تصح الصلاة حيث لا تعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أولا كافي مسئلة الخط فيه نظر ومالنا الرمي للاول فلجرح انتهى اه وفي الخبر عن الشوري مائة وأما خروج بعض الولد فنقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا مر ولا تعد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقبل حب الغسل لكل عضو لا تعاد من منبه ما وقع بانه غير محقق وقال الخطيب تغير بين الغسل والوضوء في كل جزء واصل المعتمد أن الولادة بلا بل والقائه العلة كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا وجوب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الوالدم استنار بأقبح فهل تصح الصلاة حيث لا تعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أولا كافي مسئلة الخط فيه نظر ومالنا شيخنا الاول وهو محتمل اه وقوله وقبل حب الجزعني به الشارح **(قوله)** على الوجه الخ قد مر ما قبله وخروج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي أن يقال ان فواصل خروج أجزاءه المتقطعة تبحث بنسب بعضها لبعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقض بما قبله والأبان خرجت تلك الأجزاء متفصلة تبحث بالنسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا يغسل ولو خرج ناقضا وانقضاء كان انقطع بده وتختلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجه ما انتهى سم على حج وقوله على خروجه أي على الاتصال العادي على ما قدموا والا لا يجب غسل لان كل منهما بعض وله وهو أحتمل ينقض على ما مر الآن بشرط بان الخارج أولا لما أطلق عليه اسم الولد عفا أوجب الغسل بخصوصه حيث خرج بأقبح مطلقا وهذا ما قاله من أن خروجه مستغفرا لأوجب الغسل حتى بالجزء الأخير فيه نظر لانه بذلك تحقق خروج الولد بنجاسة فلا وجب لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الأخير وقوله السابق وجب الغسل بخروج الأخير وهل يبين حيث لا وجب قضاء الصلوات السابقة لأدلة ونظر والتجسس الآن الثاني سم على البهجة أقول وهو ظاهر بل لأوجه غير منباعدة على ما تقدم من أن بعض الولد لأوجب الغسل عشا **(قوله)** مطلقا أهلا ولا أوانا **(قوله)** لا اختلاطها الخ هذا يقتضي أن خروج عضو من الولد كذلك وفي دفع الجوارض قضية العلة أن خروج بعضه كخروج كاهوه متجذرا فان قال الملاحظ هاهنا اسم الولادة وهو منتف بالادلة على هذه الملاحظة اه وعموما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد أولا وبعبارة في العباب ولا يشترط انفصال الولادة له ليس مغلطة لشي كاهوه ظاهر بل لو خرج منه شيء إلى ما يجب غسله من الفرج ثم جمع وجب الغسل وبسكر والغسل بسكر والوالد الجاف لما قرأه من منعه اه وتقدم أن الحال الرمي يخالف للشارح فيما ذكر كردهي **(قوله)** بان لم يخرج منه شيء أي وان لم يلصقها بما يأتى في الشارح مثله **(قوله)** ولو النعم هل ينقض حيث لا يخرج بدم ينقض منه لان خروج الرحم ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطرأ انتفاعه دون المنفعة أصالة سم على حج اه عشا عبارة كردهي وعند الشهاب الرمي والحال الرمي والخطيب والطبراني وغيرهم لا ينقض ما يخرج من المنافذ المتقوكة كالنعم والاذن بخلاف ما إذا انفع لم يخرج أعرفان نأوجه ينقض من أي موضع كان اه **(قوله)** أو أحدهما عطف على الفرجين

كضعف من امر أفعلى الأوجه
لاختلاطها بين الرجل
وزعم ابن العماد النقص
بمخرج منها مطلقا
لاختلاطه ببله فخرجها رد
بان ذلك الاختلاط غير
محقق دائما فافوت الرجل
(ولو) خلق مسدا الفرجين
بان لم يخرج منه شيء
نقض نأوجه من أي محل
كان ولو النعم أو أحدهما
نقض

انقطع بده وتختلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجه ما انتهى سم **(قوله)** كضعف الظاهر أنه مبن على نقض الولادة **(قوله)** ولو النعم هل ينقض حيث لا يخرج بدم ينقض منه لان خروج الرحم ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطرأ انتفاعه دون المنفعة أصالة **(مسئلة)** لو خلق انسان بلا دوى بالكيستوم ينفع لم يخرج وقتنا بما اعتدده شيخنا الشهاب الرمي من أن المنفعة أصالة كالنعم لا يقوم مقام الأصلي فهل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن أخذها باطلانهم إذا النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحصل أن يقال بعدم النقض لان علته أن النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدردا لدوره ويحتمل النقص أخذها باطلانهم واكتفاء بالنوم مظنة لخروج شيء من الحية أي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الأقرب الاول لا يقال يؤد الثاني أنه يحتمل لخروج من القبل لانه

(قوله المناسبه الخ) ينبغي وغير المناسبه لهما بناء على النقص بالنادر سم (قوله سواء كان الخ) واجمع
 في قوله وفيه نظر الخ (قوله فلينقص مسه) أي الأصلي مفرغ عليه (قوله ويجب الخ) بالجرم عطفًا على
 ينقص مسه (قوله بالاجماع الخ) أي الأصلي (قوله خلافة الشيعنا) أقول لا يحمل أن يكون مراد شيخ الاسلام
 ما يكون مع ذهب الصوره بالكيفية فجامع كلام الشارح ويحمل أن يبقى على ع وموهو الاقرب ويوجد
 بقاء الصوره ولا نظر اليه والانتقص كل من قبلي الخلفي لانه اما أصلي أو بصورته بصري وقوله وهو الاقرب أي
 الموافق لهما يتوالمعنى (قوله فلينقص الخ) خلافا لهما يتوالمعنى كما يأتي (قوله مسه الخ) أي الأصلي (قوله
 الانتقص) أي بخر وج الحارج منه كردى (قوله حينئذ) أي حين إذا كان الانسداد أصليا وكذا الحكم
 عند الشارح إذا كان عارضا كما يأتي وأما الرمي ومن يحتاجوه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض
 وأما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الاحكام كلها فيه الى المنفع وتنسب عن الأصلي كردى
 (قوله خلافا لما قد وهمه كلام المارودى الخ) المعتمد عند شيعنا الشباب الرمي ما اقتضاه كلام المارودى
 فيثبت المنفع جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حرم يحرم التمتع به كحرم
 ما بين السرة والركبة لانه حرم الفرج في نظر والقياس حومة التمتع به من الحائض وأنه لا حرم له وان ما بين
 السرة والركبة عورة وبجمله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل سجد عليه مستورا
 الظاهر مر هو الثاني لان في ذلك جعابين حصول السجود والستر لان السجود مع الحائض جائز للعز كافي
 غصاية حواشيتي ازالتهما سم قال عرش فرع لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدرة
 أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وإن زاد
 على ما بينهما من محلها الغالب لم يخلق له سر أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البهجة (قوله) وأغير
 منسده أي أو خلق غير منسده الفرج فالصبر رابع الى واحد من الفرجين أو الهمما باعتبار الفرج قاله
 الكردى والاولى ارجاعه لجنس المخرج الصادق لهما وبأحدهما كما يأتي عن عرش قول المتن (الانسداد
 مخرجه) أي حنسه فصدق بمال انسداد مخرجه ثم انفتح له ثقبه عرش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور
 أنه يكفي انسداد أحد الفرجين وصرح الصبرى باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني
 لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذكر ان اشتراط الصبرى ضعيف قال كما صرح به
 الأفرع وغيره اه وبأنى أن غاصن المعنى ما وافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة لانه لا يلاصق فيلا كان أو دبرا
 بان لم يخرج منه شئ وإن لم يسند لجمعة اه زاد المعنى وما تقرر من الاكتفاء بأحد الفرجين هو ظاهر كلام
 الجمهور وهو المعتمد وان صرح الصبرى باشتراط انسدادهما قالوا لو انسداد أحدهما فالحكم للباقي لا غير
 اه (قوله وهى) أي المعدة أي المراد بها (قوله سرة) أفرادهم بخت المعد متاحت السرة نهاية قال عرش
 قوله ماتحت السرة أي مما يقرب منها فاجابة بانفتحاح في السابق والقديم وان كان طلاق المصنف يشمل ذلك

فأول راحة الى الخروج منه لندره يكسر حواه الآن يقال تستثنى هذه الحالة فيقام القبل مقام الدر حتى
 في خروج الخروج وفيه فليتأمل (قوله المناسبه) ينبغي وغير المناسبه لهما بناء على النقص بالنادر (قوله
 خلافا لما قد وهمه كلام المارودى الخ) المعتمد عند شيعنا الشباب الرمي ما اقتضاه كلام المارودى فيثبت المنفع
 جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حرم يحرم التمتع به كحرم ما بين السرة
 والركبة لانه حرم الفرج فيه نظر والقياس حومة التمتع به من الحائض وأنه لا حرم له وأن ما بين السرة
 والركبة عورة وبجمله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل سجد عليه مستورا والظاهر الثاني
 لان في ذلك جعابين حصول السجود والستر لان السجود مع الحائض جائز للعز كافي غصاية حواشيتي ازالتهما
 ويقارن ما لا احتياج لستر بعض عورته بده فان الظاهر انه سجد على يده وان فات ستر ذلك المثل بان بعض
 البدن لم وضع لستر (قوله ان انسداد مخرجه) ظاهر كلام الجمهور وأنه يكفي انسداد أحد الفرجين وصرح
 الصبرى باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسبه أولهما سواء
 أكان انسداداه بالتحام أم لا
 خلافا لشيعنا وصرح
 المارودى بأنه لا يثبت للأصلي
 أحكامه بحيث ينفذ فيه نظر
 لبقا بصورته فلينقص مسه
 ويجب الغسل والحد
 بإبلاجه والارجح فيوغير
 ذلك ثم رأيت صاحب
 البيان صحح الانتقاض بمس
 وعلمه بأنه يقع عليه اسم
 الذكرو وهو صريح فيما
 ذكره فنفسه لانه لا يثبت
 للمنفع حينئذ الانتقص
 خلافا لما قد وهمه كلام
 المارودى المذكور أو
 غير منسده وانما طرأه ان
 انسداد مخرجه المعتاد أي
 صار بحيث لا يخرج منه شئ
 (وانفتح) مخرج (تحت)
 معدته وهى بفتح فكسر
 فالأضعف وبفتح أو كسر
 فكسرون وبكسر أوليها
 مرته وحقه تستتر
 الطعام من الخفض تحت
 الصدور الى السرة (مخرج
 المعتاد) خروج (نقص)
 اذ لا بد للزنان من مخرج
 يخرج منه مدته

فلمراجع اه قوله المتن (وكذا نادر) ينبغي أن يكون المراد بالنادر غير المعتاد في شمل ما لم يعهده خروج أصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الرج الخ) هذا ما نقله في أصل الروضة ثم استدرك عليه في بادئها فقال والمذهب ان الرج من المعتاد وقال الأذري أنه الصواب انتهى اه بصري قوله المتن (أو فوقها) بقي ما لم ينفع واحد تحتها وأخرفوها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفع تحتها وهو مستهدفه ينقض خارج كل منهما مطلقا أولا لأن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب إلى الأصل من الآخر فهو المعترف فيه فنظر سم على ج أقول ولا يبعد أن يقال ينقض الخارج من كل منهما تارة بالهامزة الأصلية وهو مقتضى قول سم على شرح المصنف وتعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك التعدد فينبغي النقض بخروج الخارج من كل سواء أحصل افتتاحه معا أو لم يتلأه بمنزلة أصليين مر ويجوز للعامل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للعليلة دور مر اه بخروقه فإنه أطلق في الثقب فيشمل المتخاذية وما بعضها وفوق بعض عش (قوله أي المعدن الخ) عبارة المغنى والنهاية أي المعدن المراد فوق تحتها كأي بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدن حتى يدخل هي بان انفع في السرة أو محاذها أو فوقها فذلك اه (قوله باقي أعشبه) اختار عليه الطبيعة لتقية إلى الأسفل أنها يتوهمنى (قوله عنه غنى) أي لا ضرورة إلى الحال الحادث بخبر جامع افتتاح الأصل غنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض أما الحلق فيمنفتح لكل في سائر الأحكام كأي به الوالد رحمه الله تعالى والمسدح شئت كعضو أو اندلا وضوء بمسح ولا يلج ولا يلاج فيه قاله المازدي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم أر لغيره قصر بجوابه أو تخالفه مؤخر من التعريف بالافتتاح انه لو خرج من تحفه لا ينقض لأنتحله أصالة نهايتها يغنى وان استبعد بعض المتأخرين وبما ورد الاستعداد أن الانسان لو خلق له ذكرفوق سرته بيولمنهو بجماع به ولا ذكركه سواء الأثرى انما ذكرا الأحكام عليه ولا ينبغي أن يقال انما تجعل له حكم النقض فقط ولا حكم غير ذلك اه وقوله بعض المتأخرين يعني به الشارح (قوله لو انما يمكنه) أي المنفع الناقض نهاية ومعنى أي سواء كان الانفتاح أصليا أو عارضا عش (قوله لم ينقض وضوءه) وقاله لثما يتوالمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا بقطع النظر عن حل الشارح فإنه حل المتن على الاستعداد الطارئ وذكركه كحركات الاندسا الأصلي قبله على خلاف ما سلمه كالمناهي والمغنى (قوله لم فصل الخ) أي بقوله وهو مستهدف الخ وقوله وهو منفع الخ (قوله وقد يجب بان قوله الخ) ويجب أيضا بان قوله أو فوقها غير معطوف على تحت بل معمول المحذوف أي انفع وجلة المحذوف معطوفة على جلة قوله ولو انسد مخروجه لكن رد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كأي الالفية وهو أي الواو انفردت بعطف عامل من القديق معموله الآن يجعل أو مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما تحت فيه سم وقد يدعى أن هذا الجواب تفصيل لجواب الشارح (قوله لا يقدم قبله) يعني الاستعداد الأصلي بل الأصلي (قوله أي التمييز) إلى قوله وقد يثبت في النهاية والمغنى (قوله يحتمل) ومنه الخيل والمناخول وبغيرهما من بشية أو أعموه زوال الإدراك كالسمع بقاء القوة والحركة في الأعضاء شيخنا (قوله أو انغمه) ولو كان لولي حالة الذكرفينقض طهره عندنا خلافا لما لكبره ترجحنا اه بجبري

شرح الارشاد وذكر ان اشتراط الصبر يضر بضعف قال كما صرح به الأذري وغيره (قوله وكذا نادر) ينبغي أن يكون المراد بالنادر غير المعتاد في شمل ما لم يعهده خروج أصلا ولا مرة (قوله أو فوقها الخ) بقي ما لم ينفع واحد من تحتها وأخرفوها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفع تحتها وهو مستهدفه ينقض خارج كل منهما مطلقا أولا لأن يكون أحدهما أسفل من الآخر أو أقرب إلى الأصل من الآخر فهو المعترف فيه فنظر سم على ج أقول ولا يبعد أن يقال ينقض الخارج من كل منهما تارة بالهامزة الأصلية وهو مقتضى قول سم على شرح المصنف وتعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك التعدد فينبغي النقض بخروج الخارج من كل سواء أحصل افتتاحه معا أو لم يتلأه بمنزلة أصليين مر ويجوز للعامل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للعليلة دور مر اه بخروقه فإنه أطلق في الثقب فيشمل المتخاذية وما بعضها وفوق بعض عش (قوله أي المعدن الخ) عبارة المغنى والنهاية أي المعدن المراد فوق تحتها كأي بعض النسخ أو فوقه أي فوق تحت المعدن حتى يدخل هي بان انفع في السرة أو محاذها أو فوقها فذلك اه (قوله باقي أعشبه) اختار عليه الطبيعة لتقية إلى الأسفل أنها يتوهمنى (قوله عنه غنى) أي لا ضرورة إلى الحال الحادث بخبر جامع افتتاح الأصل غنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض أما الحلق فيمنفتح لكل في سائر الأحكام كأي به الوالد رحمه الله تعالى والمسدح شئت كعضو أو اندلا وضوء بمسح ولا يلج ولا يلاج فيه قاله المازدي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم أر لغيره قصر بجوابه أو تخالفه مؤخر من التعريف بالافتتاح انه لو خرج من تحفه لا ينقض لأنتحله أصالة نهايتها يغنى وان استبعد بعض المتأخرين وبما ورد الاستعداد أن الانسان لو خلق له ذكرفوق سرته بيولمنهو بجماع به ولا ذكركه سواء الأثرى انما ذكرا الأحكام عليه ولا ينبغي أن يقال انما تجعل له حكم النقض فقط ولا حكم غير ذلك اه وقوله بعض المتأخرين يعني به الشارح (قوله لو انما يمكنه) أي المنفع الناقض نهاية ومعنى أي سواء كان الانفتاح أصليا أو عارضا عش (قوله لم ينقض وضوءه) وقاله لثما يتوالمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا بقطع النظر عن حل الشارح فإنه حل المتن على الاستعداد الطارئ وذكركه كحركات الاندسا الأصلي قبله على خلاف ما سلمه كالمناهي والمغنى (قوله لم فصل الخ) أي بقوله وهو مستهدف الخ وقوله وهو منفع الخ (قوله وقد يجب بان قوله الخ) ويجب أيضا بان قوله أو فوقها غير معطوف على تحت بل معمول المحذوف أي انفع وجلة المحذوف معطوفة على جلة قوله ولو انسد مخروجه لكن رد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كأي الالفية وهو أي الواو انفردت بعطف عامل من القديق معموله الآن يجعل أو مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما تحت فيه سم وقد يدعى أن هذا الجواب تفصيل لجواب الشارح (قوله لا يقدم قبله) يعني الاستعداد الأصلي بل الأصلي (قوله أي التمييز) إلى قوله وقد يثبت في النهاية والمغنى (قوله يحتمل) ومنه الخيل والمناخول وبغيرهما من بشية أو أعموه زوال الإدراك كالسمع بقاء القوة والحركة في الأعضاء شيخنا (قوله أو انغمه) ولو كان لولي حالة الذكرفينقض طهره عندنا خلافا لما لكبره ترجحنا اه بجبري

(وكذا نادر كدود) ومنه
السم وكذا الرج هنا وان
كان مطلقه معتادا (في
الاطهر) كالمعتاد (أو)
انفع (فوقها) أي العدة
أو فوقها أو محاذها (أو هو)
أي الأصلي (مسند) انسداد
طارئا (أو) انفع تحتها
وهو منفع فلا ينقض
خارجها المعتاد والنادر (في
الاطهر) لانه من فوقها وفيها
ومحاذها باقي أعشبه من
تحتها غنى وجب نقض
المنفع لم يثبت له من أحكام
الأصل غير ذلك وفي المجموع
لو انما يمكنه من الأرض أي
مثلا لم ينقض وضوءه
*(تبيه) * ظاهر المتن هنا
مشكل لانه جعل انسداد
الأصل مقسما ثم فصل بين
انسداده وانفتاحه وقد
يجب بان قوله أو فوقها
معطوف على تحت لا يقدم
ما قبله ونحو ذلك قد يقع في
كلامهم (الثاني زوال
العقل) أي التمييز يحتمل
أو انغمه

عبارة عش ومن الناقض أيضا استغراق الأولياء أخذنا من اخلاقهم خلاف ما اتهمه بعض ضعفة الطلبة
 اه وعبارة شيخنا هو أي النخاع والاشمو من القلب سمع القنور في الأعضاء هو غير ناقض في حق
 الانبياء كالنوم من الانغماس ما يقع في الحمام وان قل فيقضي الوضوء فليتنب له اه وقوله وهو غير ناقض
 في حق الانبياء كالنوم في عش والبحيرى مثله **(قوله)** وأعوسكر كان زال بمرض قالم به عش **(قوله)**
 القبر الصريح في نام الخ أي وغير النوم مما ذكر أبلغ منه في الفهل الذي هو منطقتن وجى من البركا
 أشعر به الخبر مغنى ونهاية **(قوله)** في تعرف العقل الخ والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب
 الفواحش وأما اصطلاحا فحسن ما قبل فيه انه صفة تميز بها بين الحسن والقبیح وعن الشافعي أنه آلة
 التمييز وقيل هو غيرة تبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات وقيل غير ذلك واختلف في عمله
 فقال أصحابنا وجوه المتكلمين انه في القلب وقال أصحاب أي حشفتوا كثير الأطباء انه في الدماغ **(قائدة)**
 قال الغزالي الجنون زيل العقل والاشباع بغيره والنوم ينسره مغنى عبارة شيخنا والاصح أنه في القلب وله
 شعاع متصل بالمعاش اه **(قوله)** وهو أفضل من العلم أن أر بدلا أفضل الأشرف فهو محتمل أو الأكثر
 نوايا فعل تأمل أن أر بدلا العقل الغرزة لا صنع له فيها يرى أقول وكلامهم كالصريح في الأول **(قوله)**
 ومن عكس الخ عبارة شيخنا وقال الرمي بالثاني أي العلم أفضل من العقل وهو المعتدل لاستزامله ولا والله
 تعالى يوصفه لا بالعقل اه وقوله وهو المعتدل بنافي قوله بعد هذا الخلاف مما طائل تحته اه فتأمل
(قوله) من حيث استزامله يتأمل سم عبارة البحيرى ماضيه وكان الشيخ يحيى الدين الكافى يقول العلم
 أفضل باعتبار كونه أقرب إلى الفضاء إلى المعرفة والله وصفاته والعقل أفضل باعتبار كونه منبع العلم وأصله
 وحاصله أن فضيلة العلم بالثاني وفضيلة العقل بالولي إلى العلم اه **(قوله)** متصل إلى قوله أوهل زل في
 المعنى الاقوله فاعده قوله ويزيد في خروج وقوله القاعدة والى قوله كسائر الخ في النهاية لا ما ذكر وقوله مع
 عدم ذكر اليع الشان قول المتن **(الانوم)** لا يعني أن النوم المذكور مستثنى من محذوف أي زوال
 العقل بشئ **(الانوم)** سم ويستحب الموضوع لنام متبكره وجامن الخلاف مغنى وأسن وكردي وشيخنا
(قوله) فاعده التقيد بالقاعدة الذي زاده قد رد عليه أن القائم قد يكون ممكنا كالواضع بفرج بين جليبه
 وألق المخرج بشئ ثم تقع إلى الحد المخرج ولا يتجبد إلا أن هذا ممكن مانع من النقض فيبقى الاطلاق ولعل
 التقيد بالنظر للغالب سم على ج اه عش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية أن من فام قائما بممكن كخلا
 ينتقض وضوعه ثم قال وقد يتفده عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها **(قوله)** ولودا بة سائر فغير السائر من باب
 أولى كردي **(قوله)** واحتج أي ضم ظهره وساقه بعلمه أو غيرهما بما يتبعه الكردى الاحتباء هو أن
 يجلس على الشيء واقع ركبتة تحتها بالعلم بما يدبه أو يجمع بينهما وظهره بخو علمه كما يفعله بعض
 الصوفية اه **(قوله)** وليس الخ ولا فرق بين التحيف وغيره وهو ماصر به في الرضوخ وغيره ان كان
 بين مقعده ومقره تحجاف بعض كماله في التشرع الصغير عن الروايات وأقره خطيب نهاية **(قوله)** تحجاف
 ولودا التحجاف بخو طن لا ينتقض زاده وشيخنا **(قوله)** لا من من خروج شئ أي من دروا بة بة باحتمال
 خروج ريج من قبله وان اعتاده لانه شأنه الندوة شيخنا وعش ورشيدى **(قوله)** وعليه أي التمكن
(قوله) حتى تتحقق رؤسهم أي يقرب شفتان رؤسهم وألوه خفت رؤسهم الأرض حقيقة أي وصلت إليها

أن تجعل أو مجاز عن الواو يكتفي بذلك في هذا الحكم أو يخفى ذلك لا يشمل مانع فيه **(قوله)** من
 حيث استزامله يتأمل **(قوله)** الانوم الخ لا يعني أن النوم المذكور مستثنى من محذوف أعز وال العقل
 بشئ **(الانوم)** الخ **(قوله)** فاعده يمكن التقيد بالقاعدة الذي زاده قد رد عليه أن القائم قد يكون ممكنا كالواضع
 بفرج بين جليبه وألق المخرج بشئ ثم تقع إلى الحد المخرج ولا يتجبد إلا أن هذا ممكن مانع من النقض فيبقى
 الاطلاق ولعل التقيد بالنظر للغالب **(قوله)** وعليه جلنا خبره مسلم الخ فان قلت جل الخبر على هذا ليس بأولى
 من جلته على النوم الخفيف لانه لا يمنع اندر الخروج قلت بل هو أولى لان خروج المخرج قد يتحقق

أو نحو سكر ولو ممكنا فاعده
 اجاعا أو نوم الخبر الصحيح
 فن نام فليوضا وقد بينت
 خلاصتها للعلماء في تعريف
 العقل وتوايه في شرح
 العباد وهو أفضل من العلم
 لانه منبعه واسه ولان العلم
 يجري منه مجرى النور ومن
 الشمس والارضية من العين
 ومن عكس أراد من حيث
 استزامله والله تعالى يوصف
 به بالعقل **(الا)** متصل كما
 عرف في تفسير العقل بما
 ذكر **(نوم)** فاعده يمكن
 مقعده أي اليه من مقره
 ولودا بة سائر فوان استند
 لمالو زاله عنه لسط أو
 احتجى وليس بين بعض
 مقعده ومقره تحجاف لا من
 من خروج شئ حيث ندو عليه
 جلنا خبره مسلم أن العباد
 رضى انهم كفوا بنامون
 ثم يصلون ولا يتوشون وفي
 رواية لاي داود يتنامون
 حتى تتحقق رؤسهم الأرض

أو تقع الإلابة يعبري **(قوله ويؤخذ الخ)** ولو نام ممكناً خبره عدل بخروج رجمه أو بنحو مسهاله اعتمد الشارح في الإعاب وغيره وجوب الأخذ بقوله لانه ظن أقامه الشارح مقام القين بل صوّبه في فتاويه قال الرازي في شرح الحر والذى اعتمد شيخنا الجلال الرمي أنه لا يجب عليه قبول خبره فلا تنقض بأخبار العدل اه ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبيان طال ولو فرب كن قصير وخالفه شيخنا الرمي في الركن القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعدم وفي بحث انتهى اه كردى وأتر سم وعش ما قاله الرمي في المسئلة الثانية واعتمد الجعري ما قاله الرمي في المستلين وكذا اعتمد شيخنا ما قاله الرمي من معصوم وأعد التواتر بأنه خرج منه شئ حال تمكنه انتقض وضوءه ليقين الخبر وجب بخلاف ما لو أخبره عدل بذلك اه **(قوله وقد تنازع الخ)** اعتمد مر سم وقال البصري يؤيد الأول ويضعف المنازعة فيه تعليلهم لاستثناء نوم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بقطة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه **(قوله وعلى هذا)** أى على النزاع وقوله على الأول أى المأخوذ من قولهم للأنام الخ **(قوله فوجهه)** أى عدل والالعقل سبب الحدوث **(قوله وان استغفر)** وفى القاموس والاستغفار شاعفعا ان دخل الزاردين فغذبه ماوى اه **(قوله النعاس)** وهو أوائل النوم مالم يزل غيبه كردى **(قوله نشوة السكر)** بفتح الواو بلا همز عش عبارة الجعري عن البرماوى بفتح الواو على الأفعص مقصديان السكر وأما بالهمز فالتوهم قولهم نشوة السبيغى ما ورد اه **(قوله وأنعس)** قال فى شرح الروض بفتح العين سم على سج وعبارة المختار نعس يتعس بالضم ومثله فى الصباح عش وعبارة القاموس نعس كنعف فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح الروض **(قوله أهول زالت ألتنه الخ)** عبارة النهاية ولو زالت إحدى النام يمكن قبيل انتباهه نقض أو بعده أوعيه أو شلت أو تقدمه أو أن ما خطر بباله وزيأ حديث نفس فلا اه **(قوله لا أثره بخلافه)** الشك هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا بان كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مريحة عدم التذكر أيضاً لان وجود خاصة الشئ راجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر لا بالنقض بالمشكوك وبالجملة فالوجه انه ان كان ممكناً ولو احتمالاً فلا تنقض فیهما والحصل النقض فیهما فلتأمل سم على سج اه عش عبارة النهاية والمعنى ومن علامة النوم الرؤيا فلور أى زياوشك هسل نام أو نعس انتقض وضوءه اه

جدا بحيث يتجنى مع أدنى نوم بخلاف الممكن لانه يمنع الخروج فتأمل **(قوله ويؤخذ من قولهم الخ)** فى فتاوى الشارح أنه سئل عن أخبره عدل انه خرج من محدث فهل يلزمه قبول خبره أو لا كما أتى به بعض أهل العلم فاجاب بان الصواب أنه يلزمه وضوءه أن خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر يظن حدث يبطله أنه لو أخبره بوقوع نجاسة فى المعازم لم يقبل خبره مع وجود العلة المذكورة ووجهه أن هذا وان كان ظناً إلا أنه قائم مقام اليقين شرعاً فى أبواب كثيرة اه وقضية توجيهه أنه لو أصابه شئ من ذلك الماء الذى أحس به بوقوع نجاسة قبله لم يظن به تطهيره ثم رأيت التنبه لا تحفى كلامه والوجه أن شرط لزوم قبول خبره أن لا يعلم أن مستنده فى أخباره ظنه باحتداد أو غيره أو يتردد فى ذلك لان ظنه بنفسه لا يرفع ظنه فى أوله ولعل هذا فى غاية الظهور فدلنا على ثم ذكر قول المصنف السابق ولو أخبره بتنجسه مقبول الرواية اه وهو صريح فى لزوم التطهير مما أصابه من الماء الذى أخبر العدل بوقوع نجاسة فيه **(قوله وقد تنازع الخ)** اعتمد مر **(قوله وأنعس)** قال فى شرح الروض بفتح العين **(قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم)** لا أثره بخلافه مع الشك الخ هذه التفرقة غير متجهة لان رؤيا بان كانت من خصائص النوم فلا فرق بين التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مريحة عدم التذكر أيضاً لان وجود خاصة الشئ راجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الآخر لا بالنقض بالمشكوك وبالجملة فالوجه انه ان كان ممكناً ولو احتمالاً فلا تنقض فیهما والحصل النقض فیهما فلتأمل **(قوله وتيقن الرؤيا الخ)** صريح فى انه يتصور تيقن الرؤيا بمن غير تذكر نوم ولا شك فيه وهو

ويؤخذ من قوله أنهم لا آمن إلى آخره أنه لو أخبرنا بما غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الأصح أنه نبي بأنه لم يخرج منه شئ لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم وقد تنازعه قاعدان ما يما بالمنازعة لا فرق بين وجوده وعدمه كالشك فى السفر وعلى هذا يقنع عدلنا من الزوال نفسه فى غير النائم الممكن سبب الحدوث وأما على الأول فهو جسمه عدله سبب لخروج شئ من الدرر غالباً فإنه قال الأول الخرج بنفسه والثانى سبب لخروج بالقاعد الممكن غيره كالنائم على قفاه وان استغفر وألقى معه يقره وبالنسوم النعاس وأوائل نشأة السكر لبقا نوع من التمييز معهما اذ من علامات النعاس سماع كلام الحاضر من ولم يفهمه ولا ينتقض وضوءه شك هل نام أو نعس أو هل كان ممكناً أولاً أو هل زالت ألتنه قبل القطعة أو بعد هاتو تيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا أثره بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن والا فلا يتجه الاعمى للنقض لأن غايته تحقيق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لاحد طرفيه) أى لانوم (قوله ولا وضوء نيتنا) كذا فى المغنى (قوله وعدم ادراكه) أى قلبه صلى الله عليه وسلم (قوله وأصرف القلب عنه) أى عن ادراكه ما لوع الشمس (قوله المستغاض منه) أى التشرع بصفة التشرع بسم وقالوا قد استغاضه أى صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صيدنا الخ) عبارة أنها بنية والمغنى سواء أكان الذكر فلا أم علينا أم يجبو بأمر خصاً أم بمسوحاً وسواء أكانت الأنثى يجوزها معها أو لا (قوله أى الأنثى) أى وليس المراد بالذكر الذكر فى الرجل ومن القلب فى المرأة شخناً (قوله وان كان أحدهما مكراً) أى وأكل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عن قال الجاهل الرمى هى أى المرأة شاملة للعين وهو كذلك أن تحقق كون المموسة من الجن أنثى منهم كانه يجوز تزوج الجنيت خلافاً لبعضهم بخلافه ولو شك فى انوثته المموس منهم إذا لنقض بالشك انتهى سم على المنهج ووقع السؤال على تطور وفى بصورة امرأة أو مسجرجل امرأة هل ينقض أم لا فأجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقض القطع بأن عينه لم تنقلب وإنما انحطع من صورة إلى الصورة مع بقاء صفة الذكورة وأما السخف والنقض فسمه بمنجى أقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقض أيضاً لاختلال تبدل الصفات دون العين اه وعبارة شخنا ونقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا بعد أو سهواً أو كرها ولو كان الرجل هرماً أو مسجراً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الأذى بحيث تحققت الخافعة فى الذكورة والانوثة ولو تصور الرجل بصورة المرأة أو عكسه فلا ينقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية لقطع بآب العين لم تنقلب وإنما انحطع من صورة إلى صورة اه (قوله أوجنبنا) ظاهره وأن تطور فى صورة جبار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقته ولهذا انظر أنه لو تزوج جنسية جازله وطوَّها وان تطورت فى صورة كلبية مثلاً (فرع) لو اتصل خرعة وان بعثوا امرأة وحطمت الحياة فنقض لمسسه حر اه سم وبأنى الشارع اعتدأ خلافه (قوله ان جازنا سكهم) والراجح عند الشارع عدمه واعتداه الشهاب البرلسى قال الظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين الأذى وغيره واعتداه القلوبى وقال ابن شعبة الزبائدى رجوع إلى اعتداه واعتد الجاهل الرمى النقض بذلك وحل المناكحة ووافقه الزبائدى حواشى

وهو محل وقفة قوية وكيف يشق الزوال بالتي هى من آثار النوم ولا شك فيه فان قيل لانه يحصل أهما ليستروا بابل حديث نفس مثلاً قلنا فى وجوده من الزوال يامع ان الغرض تيقنها وقد يقال المنه انه ان تيقن روى لا تكون الامع النوم وجب الانتقاض بها وان لم يتيقنها كان وجداً محتمل أنهار وبالنوم التالى توجد الامعة وأنها غير ذلك فلا ينقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن والا فلا ينقض مطلقاً (قوله مع الشك) أى ومع عدم احتمال التمكن والا فلا يتجه الاعمى للنقض لأن غايته تحقيق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض (قوله قال بعضهم أوجنبنا) ظاهره وان تطور فى صورة جبار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقته وهذا انظر أنه لو تزوج جنسية جازله وطوَّها وان تطورت فى صورة كلبية مثلاً ولو مسخت الأنثى حيواناً أكثر أو جازة فهل ينقض لمسها به نظر وسأبقى فى الطاعة ذكر كرائة لا فى ما لو مسجرجوان ما كوله غيراً كوله أو بالعكس هل ينظر لما كان فجعل أكله فى الأول دون الثانى أو لمصاص إليه فينعكس الحكم ويجه تغير مجاهنا على ما هنا فان اعتبرنا ما كان حصل النقض والا فلا وعلى انشائي ففرق بين السخف والتطور وأن التطور لم يخرج عن حقيقته بخلاف المسوخ وكذا يقال فى السخف والسخف جازا ويحتمل أن يجزى بعدم النقض ولو مسخ نصفها فخرج مع بقاء الحياة والاحساس فى النصف الآخر فجه النقض بلس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فان قلنا فى السخف كذا جازا بالنقض بلسها فالنقض بلس النصف الجرى هنا أولى أو بعدمه فتمتص الغرض بأن النصف الجرى يعد من أجزاء متباعدة للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الجرى بمنزلة الظفر فليجوز (فرع) * لو اتصل خرعة وان بعثوا امرأة وحطمت

مع الشك فيه لأنها امرجة لاحد طرفيه ولا وضوء نيتنا كسائر الانبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقائه بقطعة ولو بهم فتدرك الخراج وعدم ادراكه لطولع الشمس فى قصة الوادى لأن رؤيتهما من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشرع مع المستغاض منه فى هذه القصة من الاحكام ولا يحصى كثرة (الثالث انتفاء بشرق الرجل) أى الذكر الواضع المشتهى طبعاً بقينا لذوات الطباع السليمة ولو صيا ومسوحاً والمرأة أى الأنثى الواضحة المشتهية طبعاً بقينا لذوى الطباع السليمة وان كان أحدهما مكراً أو متسكناً لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أوجنبنا وإنما يتجه ان جازنا سكهم وذلك لقوله تعالى أو استمس النساء أى استمس

كافري به في السبع وبه يدفع تفسيره مع معمم انه خلاف الظاهر وخبر كل من صلى الله عليه وسلم قبل بعض أزواجه ثم صلى ولا يتوضأ ضعف من طريقه الوارد منها في رد المحتار (١٢٨) وهو يصلي بحائل أو فاته الأحوال العلية يستطهها ذلك والمس الجس باليد

ونقض لانه مظنة الانتهاز
 الحركة للشهوة التي لا تلقى
 بحال المتطهر وقيل به المس
 بغيرها ولو زائد أو مثل سهوا
 بغير شهوة واختص المس
 الآتي بعبارة الكف لانه
 المظنة مختصرة فهو البشارة
 ظاهر الجلد والحق ما نحو
 لحم الأسنان واللسان وهو
 متجه خلافا لما عجل أي
 لا باطن العين فيما ينظر
 لانه ليس مظنة لذات المس
 خلاف ما ذكرناه مظنة
 لذلك ألا ترى ان نحو لسان
 الحليلة يات بجمعه ولمس كما
 صح عنه صلى الله عليه وسلم
 في لسان عائشة رضي الله
 عنها لا كذلك باطن العين
 وبه رد قول جمع بنقضه
 قوهما ان الله نظره يستلزم
 لذاته وليس كذلك دليل
 السن والشعر والفرق بانهم
 مما ينظر أو يؤزل لا يجدي
 لانهم لم يأخفوا في عدم
 نقضهما لأنه لا يثبت بنظرهما
 دون مسهما وهذا موجود
 في باطن العين (فائدة
 مهمة) لا يكتفي بالخيال في
 الفرق قاله الامام وعقبه بما
 بين ان المراد به ما يتقدم
 على بعد دون ما يتبع على
 الظن انه أقرب من الجمع
 وعبره به بان كل فرق مؤثر
 مالم يغلب على الظن ان
 الجامع أظهر أو عند ذوى
 السلسلة السليمة ولا ينظرهما
 كبر من الزلل في ذلك ومن قال بعض الأئمة الفقه فرجهم (الاحمر) بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولو احتملوا كان
 اختلطت محرمه بغير محصور فلا ينقض له ولو شهوة (في الظاهر) لانه ليس مظنة للشهوة

المنهج كرى (قوله كافري به) وقد عطف المس على الجبي من الغائط ورتب عليها الأمر بانهم عند فقد الماء فدل على كونه مدنا كالجبي من الغائط نهاية ومعنى (قوله والمس) الى قوله خلافا لان عجل في النهاية والمعنى (قوله أى باطن العين) أى وكل عظم ظهر فلا ينقض بذلك عند الشارح كما يأتي وقال الجبال الرطبي بالنقض فيها متوسط الخطيب فقال بالنقض في لحم العين دون العظم كرى عبارة البصري خرم صاحب المعنى والنهاية بالنقض على باطن العين وقال ابن بادى الفتاوى والاقرب الى كلام الأصحاب بالنقض ورأى به بخط العلامة أبي بكر الرادمنسي الى الجليوني اه واعتمد شيخنا في النهاية بالنقض بكل من باطن العين وعظم وضع بالكشف ونقل البحري عن الشو برى اعتمادا بالنقض باطن العين وعن الزبدي اعتمادا بالنقض بعظم وضع بالكشف (قوله بخلاف ما ذكر) أى من نحو لحم الأسنان واللسان (قوله به الخ) أى بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الأسنان واللسان (قوله بدليل السن والشعر) فانه يثبت بنظرهما دون مسهما (قوله الفرق) أى بينهما وبين باطن العين (قوله بما بين) أى بكلام بين (قوله ان المراد به) أى بالفرق الخالي (قوله ما يتقدم الخ) أى الفرق الذى ينظره (قوله دون ما يتبع الخ) لعل دون معنى عند وقوله انه أقرب فى تأويل المصدر فاعل يغلب وضيمير النصل الموصولة وقوله من الجمع بيان لها عبارة قواعد الزكشى قال الامام ولا يكتفى بالخيالات في الفرق بل ان كان اجتماع سبب لثبوت الظن من افتراءهما وجب القضاء باجماعهما وان تقدم فرق على بعد اه (قوله غير) أى غير الامام (قوله فى ذلك) أى ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل ان العين في الفرق والجمع معا عند ذوى السلسلة السليمة دون غيرهم قول المتن (الاحمر) وهى من حرم نكاحها على التأبيد بسبب مباح لحرمها فخرج بقوله على التأبيد أخت الزوجة وعنها واليهان تحرر عن ليس على التأبيد بل من جهة الجمع وقوله بسبب مباح ينشأ الموطأة بشبهة وأيهالان تحرر بمس بسبب مباح أو طوة الشبهة لا يتصف باحدا ولا غيرهما بقوله لم يحرمها وجانه صلى الله عليه وسلم فان تحرر عن حرمه صلى الله عليه وسلم معنى خلافاً وجانه صلى الله عليه وسلم فحرم حتى على الانبياء اه زاد شيخنا ولولم يدخل من بخلاف ما نه فلا يحرم على الانبياء الا ان كن موطوءة صلى الله عليه وسلم (قوله بنسب) الى قوله ومنه ما تمخض في النهاية والى قوله وانه لا فرق فى المعنى الا قوله أى من غير خشية الى لا من نحو عرق (قوله بنسب) أى قرابة كإلى الام والبنات والاخت (قوله أو رضاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله أو مصاهرة) أى ارتباط يشبه القرابة كإلى أم الزوجة وبناتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا ينقض بالمحصور بالاولى وظاهر انه لو اختلطت محارمه العشر مثلاً بغير محصور أو محصور لمس احدى عشرة مثلاً انقض طهره لتحقق لمس الاجنبية سم والكردى بعد ذكر ما وافقه عن النهاية ما نصه ولا يبعد ان يكون مثله ما لو علم ان محرمه ابليس اللون مثلاً فلا من هو أو سوده أو لم أقف على من نه عليه اه أو قول بل هذا من لمس الاجنبية يقينا لاحتمال الاختلاط الى التنبيه (قوله فلا ينقض له) ولو تزوج واحدة منهن فلا ينقض أيضاً على المتخذ خلافاً لان عبد الحاق كالحطوب كذا زوجته اذا استلحقها أو لم يولد بصدقة فان النسب ثبت ولا ينقض نكاحه ولا ينقض وضوءه على المتخذ ولا مانع من تبعه من الأحكام شيخنا عبارة الكردى قال في النهاية يتوخذ من انه أو تزوج من شك له يئمه ينيها رضاع محرم وانخلطت محرم باحديا وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها

لم

لم ينتقض طهره ولا طهرها إذا اصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالوجمه الله تعالى ولا يعدق تبعض الأحكام كما
 لو تزوج بمجهره بالنسب ثم استلحقها أو بومل بمصدق الزوج حديث يستبرأ النكاح مع ثبوت انخوتها منسوبة بالغز
 بذلك فيقال وزوجان لا ينقض بينهما اهـ ونقل الخطيب النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن افتاء شيخه
 الشهاب الرمي واعتمد فيكون ما نقله الخطيب عن من المرجع عنه واعد عدم النقض وان تزوج بها سم
 والزبادى والحلي وغيرهم اهـ **(قوله فاستنبط الخ)** ولا استدلال بالمقابل القائل بالنقض بعموم النساق
 الآية **(قوله معنى يتخصه)** وهوان اللبس مظنة الانذار إذا حرك للشهوة وذلك انما يتأني في الاجنبات
 بخلاف المحارم كدرى **(قوله نحو مجوسه)** أى كونية ومرة نهابة **(قوله عن مشابهة ذلك)** أى الافتراض
 كدرى **(قوله فيما يظهر)** أقره ع **(قوله لا من نحو عرف الخ)** وكالعرف بالاولى في النقض ما عرفت من جاز
 الانسان بحيث لا يحس بالمشي لا يتأثر بغزو امرأة فلا نه عنه فهو كالبد الشلامو تقدم انها تنقض
 وبأنى مثل ذلك فيبلى يستجدت به حتى صارت لا يحس ما يصعبها فيه مع السوء ودلها ولا يكف ازالة
 الجلد المذكور وان لم يحصل من ازالته شقة ع **(قوله وانه لا فرق الخ)** عطف على انه لا تنقض الخ **(قوله)**
 لكن فيه) أى فى الملبوس **(قوله صرح بها)** لعل الانسبة أى الملبوس قول المتن **(والملبوس)** هو من وقع
 عليه اللبس ولم يوجد منه فعله رجلا كان أو امرأة انتهى يومتنى **(قوله لانه لم يوجد منه الخ)** فنه شئ اذا كان
 الملبوس أمر دجلا نعم البدن جدا الآن اذ لم يأتى شأن نوعه سم **(قوله لا يشتهيان الخ)** أى لم يبلغ كل
 منهما محال الشهوة فاقول من له سبع سنين فادونها لا تنقض معفنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغاها وان انتفت
 بعد ذلك لظهور معنى وثوبهم بعض ضعفة الطلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لان ملوسها وهو الكبير
 مظنة للشهوة وليس في محله فانها الصغر هالست مظنة لانتهائهما الملبوس فلا ينقض وضوءها كما لا ينقض
 وضوءه ع عبارة شخنا انتهائى الشروط ان يكون من مكنها بلغ حد الشهوة عرفا فندأر باب الطباع
 السلبية فلو لم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا تنقض اهـ **(قوله كالمس)** أى فى شرح الرجل والمرأة أن المراء
 بالاشتهاء هما انما يوافقا الاشتهاء الطبيعي يقتضى لاز باب الطباع السلبية كالامام الشافعي والسيدة نفيسة فلو
 شك فلا تنقض شخنا قول المتن **(وشعر)** شامل للشعر الثابت على الفرج فلا تنقض به نهابة **(قوله وينبى أن)**
 يلحق الخ) وقال للمعنى وخلافا لانه يتوافقه أى النهاية الزبادى وسم وعش وشخنا والبيعى وتقدم
 عن البصرى ما عيل الى مقاله الشارح وعبارته هنا قوله وينبى أن يلحق به كل عظم الخ نقول ان زبادى
 الفتاوى عن شخنة المزج صاحب العباب انه أفتى بنقض العظم الموضع ثم قال والحاقه بالسنس اقرب الى
 كلامهم والمعنى يساعده وهذا أفتى شخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنبداوى رحمه الله تعالى
 بعدم النقض مع اطلاعه على فتاوى شخنا المزج عن ان فتاوى شخنا المزج انتقلا من اللبس الى المس
 يعرف ذلك بتأمل كلامه اهـ **(قوله وقول الاقوال الخ)** ولا استدلال بالخالف كانه يثبت ذلك بعبارة والبشرة
 مالبس بشعر ولاسن ولا ظفر فمثل ما لو وضع عظم أنى واسه كآفتى به الوالدرج الله تعالى يدل على عبارة
 الاقوال اهـ **(قوله مراد ما صرح الخ)** أى لتعظيم الغيرة هذه الجلة تدور قول الاقوال الخ وقوله من ان الخ
 بيان لما قوله وما ألق به وهو علم الاسنان والسان كدرى أى فخرج كل عظم ظهر كخرج الشعر والسن
 والظفر **(قوله كالمس)** أى انما بقوله والبشرة طاهر الجسد الخ **(قوله وقول جمع الخ)** منهم النهاية وتوالده

بالمحصور بالاولى وظاهره انه لو اختلطت بحماره العشر مثلا بغير محصور أو محصور فليس احدى عشر مثلا
 انتقض طهره لتحقق اس الاجنبية ولو استلحق أبودر وجته لم ينقض باسهالا لصدقها فلا ينقض بالسن فلو
 لمسها ثم استلحقها أو بوفلا يبعد أن يشيخ عدم النقض لثبوت انهما لم ينقض باسه لكونهما محرما احتيا لا فهو
 بعد الاستلحاق شاك ولا ينقض بالسن فان قيل لومنع الاستلحاق بالنقض لاحتمال الحرمة لا تمنع النقض
 بدون استلحاق لوجود الاحتمال قلنا لئلا نرمت امتناع النقض بدون استلحاق حيث وجد الاحتمال **(قوله لم يوجد)**

والزبادى وسم **(قوله ينقضه)** أى العظم الناهر **(قوله ان هذا لا يلز بلسه الخ)** قدر عليه ما لو كسحط جلده فظهر ما تحت من اللحم فإنه لا يلز ينظره ولا بلسه ولا أظن أحد انزع النقض بلسه سم **(قوله ينضم)** الى قوله أى وان التصق فى الغنى **(قوله والخامسة)** أى من لغائه **(قوله الحظوظ)** أى كصغور وجمع على أضافه وأطافيره غنى **(قوله لا يتنافاه لئلا ينقضه)** أى لان عظم الالتذاذ فى هذه الناحية هو بالنظر دون اللبس اه وهى ظاهرة **(قوله ولا يجوز مفصل الخ)** عطف على صغيرة فى المن **(قوله أى وان التصق الخ)** ولو التصق بمجمله فالنجم وحلته الحياة قالوا وجهه من النقض به ولو التصق جزء المرأة المنفصل بهيمة فالنجم وحلته الحياة قالوا وجهه عدم النقض بلسه اذ ليس أسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالنجم وحلته الحياة فلا يبعد النقض به لانه صار جزء من المرأة سم وقدمه عن ابن الرملى الخزم بذلك ووافقه البصرى عبارة قوله لانه مع ذلك فى حكم المنفصل محل تأمل لانهم اذا ألقوا الوسخ النجم الذى تعذر فصله بالاصل فلان يلحق ما إذا كراوى فتأمل اه **(قوله يلحق بالمتصل الخ)** خلافا للرملى وسم كسرا نغزا **(قوله الان كان الخ)** راجع الى قوله ولا يجوز مفصل **(قوله الا اذا كان فوق النصف)** خلافا للهاية والمغنى عبارة الاول قاله التائرى فى نكته ان العضو اذا كان دون النصف من الاذى لم ينقض بلسه أو فوقه ينقض أو صفا فوجه ان انتهى الواجبه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أى ينقض ولا والا فلا ولهذا قال التائرى فى الاقرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الأعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحدهما زال الاسم عن كل منهما اه وفى المغنى مثله الا قوله ولهذا قال الخ فى الكرى مائه واقتضى كلام النهاية ان حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وان كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلى ومصرحه الزبادى حيث قال لو قطع الرجل أو المرأة قطعة من تسار بأمره فلا يدرى على بقاء الاسم فان بقى فنقض والا فلا انتهى اه **(قوله وما مثل الخ)** عطف على صغيرة فى المتن **(قوله ان قرب الاحتمال)** أى احتمال الخبز ثم صرر وقال سم كان المراد احتمال الاقوثة أقول للظاهر الاول ثم رأيت فى الكرى عن الاعيان مصرحه كى كى فى محب اللبس **(قوله وبسن الوضوء الخ)** كذا فى النهاية والمغنى **(قوله كلبس الامرء)** أى الصغير وما عطف عليه هنا بضم ونفى والنقد والجماعة والرافى والنعاس والنوم قاعدا مكوا والقيء والقهقهة فى الصلاة وكل ما مسسته النار وكل لحم الجزور والشاة فى الحدث بافضل قال الكرى قوله والقهقهة فى الصلاة قال فى الاعيان ينقض بما تقرر بل مصرحه جواز قطع الصلاة ولو فرض ان لم يظهر فيها حرمان ووجه بان تحصل الصلاة بظهر متفق عليه لا بعد أن يكون عذرا يجوز للقطع كتحصيل الجماعة انتهى اه **(قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ)** اعلم أن الظاهر الجارى على القواعد الفقهية تناقض وضوء من أخبر انه خرج من وضوء لان خبر العدل معمول له فى أكثر أبواب الفقه وقد صرح الاصحاب فى الله تعالى عنهم بحجابه الزنا إذا أوبخ فيه وهو لا يعلم ذلك غالبا لا بالأخبار به وفى ذوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فى كذا كركل فى ذنوبى السلامه تجال الدين القماط أو أخبره بالمسوسة وكانت ثقة انه لم يشتره الا يلزمه قولنا به لانه لا يغيد الا الظن وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يتخلل نظر لانه ظن استند الى اخبار عدل معمول له فتمام ذلك مقام العلم كى كى فى فاذى غلب البنى الفتوى ما تقرر ناه لا بصري **(قوله بخوض ناقض منه)** أى كخروج رج من وضوء قوله أنه أى كلبسه اه

ينقضه ورده ان هذا لا يلز بلسه (فى الاصح) لا يتنافاه لئلا ينقضه المس عهوا لا نظر الا لتلذذا ينظر هاء ولا يجوز مفصل أى وان التصق بعد بعبارة الدم لوجوب فصله كما يلقى فى الجراح بل وان لم يجب فصله لخشيته قد وردت به منه فيها بظاهر لانه مع ذلك فى حكم المنفصل وانما لم يجب الفصل لعارض بدليل انه لو زالت الخشية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيبان نغاسرى اليه العلم احتمل ان يلحق بالمتصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل انه لا يشرق وهو الاقرب الى الحلقة انه بانفصل الاول صار أحد بافضل ينظر لعود حياة ولا تغير ومن ثم لو التصق موضعه عوضا عن لم يلحق بالمتصل وان جازما كما هو ظاهر فلعلمنا عود الحياة وصف طردى لا تأثير له الا ان كان فوق النصف خلافا لمن قال ينقض النصف أيضا ومن قال لا ينقض الا النصف الذى فيه الفرج وجب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساده لان الفرج لا يدخل له هنا وما مثل فى نحو اقوثة أو خنوثته ان قرب الاحتمال عادة فيها يظهر من كلام غير واحد ويحسن الوضوء من كل ما قبل فيه انه ناقض كلبس الامرء (تنبيه) بظاهر كلامهم فى هذا الباب انه لو أخبره غير عدل التواتر بخوض ناقض منه أنه

لم يفتده وقياس سامري اخبار عدل الرواية بجماعة الماء قوله هنا الان يفرق بان (١٤١) ما دبر الامر فيه على فعل الانسان كما عدد

في الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعه فحين غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيها غلبت نجاسته بان الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا اختلافا في الحدث فانها قليلة ولا تزل نادرا فكان التمسك باستصحاب اليقين أقوى انتهى وفيه تأييد لما ذكرته وروايتي في شرح العباب قلت خاصته وظاهر انه لو أخرجه عدل بجماله أو بنحو خروج روج منه في حال نومه متمكنا وحسب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا رفع بالظن اخبر العدل انما يفيد فقط لانه لا نه لهذا نحن اقمه الشارع مقام العلم في تنجس المياه كما روي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي ينبغي ويفرق بين ما هنا والعدد في ذلك بانه لا يلزم منه احسان اذ قد توجد الاربع أو السبع ولا يحسب منها الا واحدة لتترك نحو ركن أو وجود صارف فلم يفتد الاخبار به المقصود قال في ولو بلغ حد الزواجر على ما اقتضاه اطرافهم كما يأتي بما فيه وهذا الاخبار مفيد المقصود اذ احتمال بسقطه فوجب قوله على ان الحدث قد يكون من غير

(قوله لم يفتده) وقفا للنايات وسم والبحيري وشيخنا (قوله والحدث من هذا) يتأمل سم أي اذا الحدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أي بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعني غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان النسل) أي فيما اذا غاب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أي من الفرق بين الحدث والنجاسة (قوله وجب على الخ) تقدم عن البصري ترجمه عن الرمي وسم وشيخنا خلافا (قوله انتهى) أي ما في شرح العباب (قوله وهذا) أي ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذي يتبعه الخ) والظاهر انه لو تيقن الحدث ثم أخرجه عدل بانه نوضا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل بانجازه والحدث وعدم العمل بانجازه بالتوضؤ بالاحتياط في الموضعين سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف سم (قوله منه) أي من العدد وتحققه (قوله اذ قد توجد الاربع) أي أربع ركعات أو السبع أي سبعة أشواط (قوله ترك ركن) أي في الصلاة (أو وجود صارف) أي في الطواف (فربعد الاخبار به) أي بالعدد (المقصود) أي الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أي في بابي الصلاة والخ (قوله وهذا) أي في الحدث (قوله الواضع) أي قوله بالمتن في النهاية والى قوله احاط على الخ في المتن قول المتن (الرابع من قبل الآدي) اعلم ان المس يخالف للمس من أوجه أحدها ان للمس لا يكون الابن شخصين والمس قد يكون من شخص واحد فانها ان للمس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والانثيين ثالثهما للمس يكون بأي موضع من البشرة والمس لا يكون الا بباطن الكف وأبعها للمس يكون في أي موضع من البشرة والمس لا يكون الا في الفرج خاصة خامسها ينتقض وضوء اللباس والموس وفي المس يخص النقص بالمس من حيث للمس سادسها لس المحرم لا ينقض بخلاف مس سابعها للمس المبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينقض بخلاف الذكر المبان ثامنهما للمس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسهما ثاسعها للمس ابنته المنقصة باللعان لا ينقض كباقيها الشارح في الاعداد بخلاف مسها وهذا في كلام طويل يبينه في الاصل كروى في حاشية شيخنا على الغزي مثله الا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله ثاسعها الخ قول المتن (مس قبل الآدي الخ) الظاهر ان المراد انكسافه فلا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما حتى لو وضع يده في كف عمر وغيره فعل من عمر ولا اختار انتقض عمر وضوء عمر ولا ينافيه قولهم لا تكفي اهل حرمته لان المراد به حرمته غالبا كما سأتى أولان المراد انكسافه سم قال عرش وسيل اطلاق المتن السقط وظاهره وان لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح مره ام سئل عن ذلك هل ينقض أم لا لانه جاد فاجاب بانه ينقض وقد يقال بعدم النقص لتعلقهم النقص بفس فرج الآدي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال أصل آدي اه عبارة الجعري المعتمد أن فرج السقط لا ينقض مسه الا اذا نفخ فيه الروح لانه حديثه بقاله آدي اه أي وان سقط ميتا (قوله جزا) حقا من يؤخر في الغاية قول المتن (قبل الآدي) ومثله الجني شيئا وفي سم وعش والكرد عن الاعيان ما وافقه وعبارة الجعري والحي كالا دي اذا كان على صورة الآدي اه (قوله الواضع) اما المشكل فانما ينقض بفس الواضع ماله من المشكل فيتنقض وضوءه وجل بس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذي يتبعه) والظاهر انه لو تيقن الحدث ثم أخرجه عدل بانه نوضا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل بانجازه وعدم العمل بانجازه بالتوضؤ بالاحتياط في الموضعين فان قلت لو أخرجه بطهارة التوضؤ لم يخبر على التفصيل السابق فالفرق قلت يفرق بان طهارة النجس اوسع من طهارة الحدث بدليل جملة استقلال غيره بظهور بدنه ونوبه عن النجس ولا كذلك تظهره عن الحدث ولو أخرجه العدل بانه أعنى زباد طور ب نفسه متلا فعمل بخبره فيه فظهر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالاحتياط وقوله في ذلك أي الصلاة والطواف (قوله الرابع من قبل الآدي الخ) الظاهر أن المراد انكسافه فلا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما حتى لو وضع يده في كف عمر وغيره فعل من عمر ولا

فعله (الرابع من قبل الآدي) الواضع والخفي جزا ولو سها أو مكرهما من (قبل الآدي) الواضع

الخنثى والمرأة بمس فرج خنثى لا محرم ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس أى بان عس الرجل آلة النساء
من المشكل والمرأة آلة الرجال من ولوس المشكل كلا القبلين من نفسه ومن مشكل آخر أفرج نفسه
وذكر مشكل آخر أى ولا تحرم بينهما ولا صغر انتقض وضوءه ولو مس أحد المشكلين فرج صاحبه
ومس الآخر كالأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لكل واحد منهما أن يصل إذا أصل الطهارة نهاية
زيادة تفسير زاد الغنى وفى عس مثله وفائدته أى النقص لا بعينه أنه إذا اقتدت امرأة واحد فى صلاة
لا تقتدى بالآخر اه قال الجبىرى لعينه أى الآخر ليطلان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر اه وقال
عس ولو أنضع المشكل بما يقتضى انتقاض وضوءه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض ونسأدفعه بذلك
الوضوء من نحو الصلوات بما يتوقف صحتها على صحة الوضوء أم لا لمضى ما فعله على الصحة ظاهر أنه نظر
والأقر بالأول اه عبارة شخنا ولو مس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه إعادة لكن نطن الطهارة
فصل ثمان بعدنا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الآدى قوله الآخر والذكر عطف على الفرج (قوله)
ملتقى شفر به عبارة شخنا وهو أى فرج الآدى فى الرجل جميع الذكر لا ما ثبت عليه العائق والمرأة
ملتقى شفر بها أى شفرهاا الملتقيان وهما حرف الفرج لا ما فى قهما مما يثبت عليه الشعر وأما البظر وهو
الجمعة الثالثة فى أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن جرفى قوله بأنه
غير ناقض ومجمله بعد قطع ناقض أيضا كما قاله الشهاب الرملى فى حواشى الروض وقال الشرس الرملى
كان قائم أنه لا ينقض اه (قوله بالمنذال) كذا فى الغنى وشرح المنهج واقتصر النهاية على ما قبله كما
مرقأل عس قضيته أن جميع ملتقاهما ناقض ونقل عن والده الشارح مر بهما شرح الروض ما وافق
أطلاقه وهو المعتمد عبارة شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران على المعتمد وأولهما إلى آخرهما أى
بطنا وظاهر الاما هو على المعتمد أى فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين انتهى اه وتقدم عن شخنا
ما وافقه عبارة الجبىرى بعدد كرمثل ذلك فقوله على المنفذ ليس يقيد اه (قوله بدون ما عدا ذلك) فلا
نقض بمس موضع ختانه من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به فى شرحى الإرشاد وغيرهما ذلك الناقض
من ملتقى الشفرين عندهما كل على المعتمد خلاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن مجازاة
المنفذ قال الشارح فى الإيعاب وقول الغزى المراد الشفران من أولهما إلى آخرهما لانهما على المنفذ فقط كما
وهم فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالف الجبال الرملى فى ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزى
عبارة فى النهاية وشمل أى القبل ما يقطع فى ختان المرأة أو يورز أحواله اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام
شيخ الإسلام فى شرح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الأخير منها والمراد بفرج المرأة
الناقص ملتقى شفر بهما على المنفذ اه ونحوها عبارة الخطيب فى شرح التنبيه وأبى شجاع كرمى أى وفى
الغنى ودعاه تأييد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن عس خلافه (قوله والذكر) أى قوله
وقول الزركشى فى الغنى وكذا فى النهاية الأولى كدبر وقور وبقي اسمه (قوله المتصلة) خرج به المنفصلة فلا
نقض بمسها صرح به شرح بافضل والغنى عبارة الثانية ومس بعض الذكر المبان كس كلهما الاما قطع فى
الختان إذ يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والفرق ما منه أنه ان بقى اسمها بعد قطعها
نقض مسهما والأفلاان الحكم منوط بالاسم يؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودن حتى صار لا يسمى
ذكرا ولا بعينه أنه لا ينقض وهو كذلك اه (قوله ولو بعنهما) أى من الفرج والذكر كرمى (قوله)
بعنهما) يعنى عنه قوله الماورد الخ (قوله ان بقى اسمه) أى أن أطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به
فى شرح الحضرمية عس أى وفى الغنى كىمر (قوله كدبر الخ) لعل الكاف للتفخيل لا للتثنية (قوله)

الفرج والناقض منه ملتقى
شفر به المحطون بالمنفذ
احاطة الشفرين بالهم دون
ما عدا ذلك والذكر حتى
قلقه المتصلة ولو بعضا
منهما منفصلا بقى اسمه
كدبر وقور وبقي اسمه وقول
الزركشى لا يتقيد

مؤم) أى يؤم ان الحكم غير منوط بالاسم كروى عبارة الكردى على شرح بافضل قال فى شرح العباب لا
يتنقذ بقدر الحشقة وهو الاثر بقاله الزركشى وغيره وقال فى النهاية يؤخذ من ذلك ان الذى كروى لقطع
ودى حتى خرج عن كونه يسمى ذكر الانقض وهو كذلك اه واعتمد فى العباب فيما اذا سمى ذكره مقطوعا
أو لم يسمى قطعا وشك هل هو رجل أو خنثى أو عكسه انه حيث جوز وجوز خنثى عكسه فلا تنقض وحيث لم
يجوز نقض انتهى اه وتقدم قبيل التسمية ما وافقه (قوله ومشتبه به) أى بالقبول الاصلى من الذى كروى
والفرج بان لم يعلم الاصلى منهما كروى (قوله ولو مشتبه به) فيه نظر اذ لا تنقض بالشك وكذا يقال فى قوله
والمشتبه به وفى شرح الروض وان التمس اصى بالزائد اذ لا يظهر ان النقص منوط بهما لاحدهما انتهى
اه سم واعتمد الجبرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسئلة الاشتباه وكذا اعتمد شيخنا عبارة
ولو انتهت الزائدة بالاصلية كان النقص منوط بهما لاحدهما لا بالنقص بالشك ولو خلق له فى بطن كفه
سبعة نقض جميع جواربها بخلاف ما لو كانت فى ظهرها ولو خلق له أصبع زائدة فى باطن الكف فان كانت
غير مسامة لنقض المس بباطنها وظاهرها كالمسامة وان كانت مسامة لنقض بباطنها دون ظهرها وفى ظهر
الكف فان كانت غير مسامة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وان كانت مسامة لنقض بباطنها دون ظهرها
على المعتد اه قوله (يعنى الكف) قال فى الروض ومن له كفان نقض مطلقا لا زائدة مع عامله أراد
بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فان قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله وكذا الزائدة
الح) والحاصل ان الذى كروى الاصلى والمشتبه به ينقضان مطلقا وكذلك الزائدان كان عاملا أو كان على سنن
الاصلى والذى لا ينقض هو الزائد الذى علمت زائدة ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصلى ويجرى نظيره ذلك فى
الكف كروى (قوله بان كانت الكف الح) وقال فى المغنى وخلافا للنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أى
أصليتان نقضتا بالمس سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة مع عامله فلا تنقض على الاصغر فى الرضة
بل الحكم للعامة فقط وصحح فى التحقيق النقص بها وعزاها فى المجموع لاطلاق الجهر ثم نقل الاول عن
البعوى فقط وجمع ابن العماد بين الكلامين فقال كلام الرضة فيما اذا كان الكفان على معصين وكلام
التحقيق فيما اذا كانتا على معصم واحد أى وكانت على صفة الاصلية كالاصبع الزائدة وهو جمع حسن
ومن له ذكران نقض المس بكل منهما سواء كانا عاملا أم غير عاملا من لازاد مع عامل ومجمله كقائل الاسنوى
نقل عن الفروانى اذ لم يكن مسامة للعامل والافوه كاصبع زائدة مسامة للبقية فنقض اه وعقب النهاية
الجمع المذكور عما فيه قصور اذ لا يلزم من استواء المعصم المسامة لامن اختلافه عندهما ولأن المدار
انما هو عليها أى المسامة لا على اتحاد محل نباهما لانها اذا وجدت وجدت المساواة فى الصورة وان لم يتحد

اذا تحقق مسله وهو غير بعدلان علمه التعبد وله حمة اه (قوله بقدر الحشقة) بل الكلام فى الانكشاف
بالحشقة لانها لا تسمى ذكر مر (قوله ومشتبه به) فيه نظر اذ لا تنقض بالشك وقد ذكر ذلك فى شرح
الارشاد اذ كانوا كتبنا بهامشة على ذلك فرأجعه وكذا يقال فى قوله والمشتبه به وفى شرح الروض وان التمس
الاصلى بالزائد اذ لا يظهر ان النقص منوط بهما لاحدهما اه (قوله يعنى الكف) قال فى الروض ومن له
كفان نقض مطلقا لا زائدة مع عامله اه وقوله مطلقا قال فى شرحه أى سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين
اه وقوله لا زائدة مع عامله أراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعامة فان قيدت بغير المسامة لم يخالف
كلام الشارح (قوله أو اصبع) فى العباب أو يعنى اصبع زائدة وان سامت الاصلية ولم تنبت على ظهر كفه
اه وقوله ان سامت الاصلية قال الشارح فى شرحه سواء عملت أم لا وسواء نبتت فى بطن الكف أم فى ظهر
على الوجه اه ثم نازع فى قول العباب ولم تنبت الح وبين ان كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما يشعر به
خلافا لما نقل عنه ما يخالف ذلك كصاحب العباب فى تحريره وان ذلك انما يؤمهم من عبارة بياضى
الرى أو طالى ذلك فراجعهم وعلم من هذا الكلام ان الذى بباطن الكف لا ينقض الا بباطنها فبابت
كالمسامة التى بباطن الكف التى الظاهر النقص بالمس بهامن ساو جواربها (قوله بان كانت الكف

بقدر الحشقة منه مؤم
ومشتبه به وكذا زاد على
أركان على سنن الاصلى
(: يجوز من) يعنى الكف
الاصلى والمشتبه بهما وكذا
الزائد من كف أو اصبع
ان علمت أو سامت الاصلية
بان كانت الكف

على معصهما والاصبع على كفها (١٤٤) وسامتهما وبحث ان العبرة في العمل والمسامحة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

وذلك الغير الصحيح خلافاً لمن
مازعه اذا قضى أحدكم
بيده الى فرجه وليس بينهما
ستر ولا حجاب فلا يوضأ
وبعضهم لا يشاء على أداة
الشرط خص عوم الغبير
الصحيح أيضاً من ذكره
فليتوضأ اذا انقضت لفسة
المس بطن الكفو وهو
يفلسن الراحتين وبطن
الاصابع والمخرف اليهما
عند انطباقهما مع سبيل
تخامس ومن فرج غيره
أغش له تكمسونه أي
غالباً لا يتعدى المذكور
والناسي كغيرهما بل رواية
من من ذكر تشبهه للعموم
التكررة الواقعة في حين
الشرط والخبر الناص على
عدم النقض قال البغوي
كلطحي منسوخ وهو ان
جرى عليه من حبان وغيره
فظاهر بنبته في شرح
المشكاة مع بيان ان اخذ
بغير النقض أربع فعبين
لانه الاحوط بل والاصح
عند كثير من الحفاظ
(تأنيده) ولا ينافي ما قرر
من نقض كل من يدن أو
ذكر من أو فرجين ان تشبه
أوزاد وسامت عدم النقض
بأحد فرج الخنثي ووجه
بأن كلامهما لا يصدق عليه
وحده ان فرج رجل أو أنثى
فلم يورث التشبه بالصوري فيه
بمختلف كل من تلك فانه
يصدق عليه أنه يدرج
أو أن يورث ذكر رجل ورجع أي فانه ذلك (وكذا في الجذب حلقة) يسكن الادم على الاشهر (دبره) كقبلة لان كلا
ينقض خارجا ويصير في جواهي ملتبس المنفذ

عليه

كقبلة لان كلا

أما إذا ورد ذكر رجل ورجع أي فانه ذلك (وكذا في الجذب حلقة) يسكن الادم على الاشهر (دبره) كقبلة لان كلا

فلا ينقض باطن صفحتواً ثانياً وعائنه تضرع نيت فوق ذكر أو فرج وخسر من مس ذكره أو فرجه أي يضم الراوي والفاء والمجمة أصل: غذه فليتوضأ موضع عدا لغاهم من قولهم وقد جئت ذنيس الوضوء من ذلك نحو ويا من الخلاف (لا تخرج جمجمة) ومنها هنا الطير فلا ودعيه وذلك لعدم حرمها واشتائها طبعاً ومن ثم حل نظره واتفق الخلاف فيه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أن القديم يقول بنقض ذواله عتلا بد الأكدي وهو مشكل جداً إلا أن يقر بأن ذواله ماسول لفرجه من كل وجه فله اسم الفرج (١٤٥) بخلاف دوره ليس مساوياً لفرجه

عليه نهاية (قوله فلا ينقض باطن صفحة) ولا يباين القبل والذنب نهاية (قوله من قول عروة) أي بالاجتهاد (قوله من الخلاف) أي لعروة (قوله ومنها هنا الطير) فيه إشعار بأن إطلاق الهمية على الطير ليس حقيقياً لكن في المصباح الهمية كل ذات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يخرج فهو به متوالج البهائم انتهى اهـ ع (قوله فلا بد) أي الطير عليه أي على المصنف أي مفهوم كلامه (قوله ثم رأيت الرافعي لحفظ ذلك الخ) بل هو غائبين كلامهم وقوله أن لكلامهم فإنه لم يعلم أنه كلامهم وقوله وجهاهو وجهه بارد سم قول المتن (وينقض فرج الميت) أي من فرج الخ ع (قوله المتن) (ويحل الجنب) والمراد بالحمل في الذكر ما ماضى قصبه إلى داخل وفي الفرج ما ماضى الشفرين من الجانبين وفي الذنب ما ماضى المقطوع قلبه وفي هذا هو المعتمد خلاف ما قاله شحنا الزري أن محل القطع خاص بالذكر فلا ينقض محل الذكر ويحل الفرج بجبري (قوله أي القطع) أي قوله قبل في المغني (قوله أي القطع) قال في المجموع ولو نيت موضع الجنب جلدته ففسها كسبه بجلده مغني وما دام (قوله أو الفرج) هو حل الجنب على القطع كاندما على خصوص قطع الذكر وهو كذلك استوفان كان في العرف اسم القطع الذكر ع (قوله منه) أي من الذكر كمنه مغني قول المتن (والذكر الأغفل) هو الذي ينقض ولا ينسأ وبالعكس مغني قول المتن (وباليد الشلاء) وهي التي يعطل عملها مغني (قوله لتسول الاسم) وفي حواشي سم على بحر لو قطعت يده وصارت معلقة بجلده فهل ينقض المس في نظر انتهى والاقرب بالنقض لكونها فرجاً من اليدوان بطلت منفعتها كاليد الشلاء ع (قوله عبارة الجبري) يوشى قولاً وبالد الشلاء معلقاً وصارت معلقة بجلده كقوله الحاي في القليوبى على الجلال قوله وبالد الشلاء مخرجها المقطوع وتعلق ببعض جلدها لأن كانت الجلدة كبيرة بحيث يتعجز انفصالها فخرجها باليد من نحو فقد فلا ينقض بمسها أيضاً انتهى اهـ (قوله لأن الإضافه في مس قبل الخ) أي ويهنا الفاعل لا التذنب وينقض بمس اليد الشلاء ع (قوله المتقضى كونها) أي اليد (قوله بذلك الإجماع) أي إجماع عدم النقص في إذا كانت اليد ممسوسة الذكر (قوله وما يباينها وحرفها) المراد بيبين الأصابع فيما يظهر التفرق بينها وماذا هم أعلی الأصابع إلى أسفلها وبحرفها كونها نهاية زاد المغني وقيل حرفها جانب الخنصر والسبابة والابهام وما عداها يباينها والأول أوجه اهـ واعتدده شيخنا اهـ لكن اعتد الثاني الحاي والقليوبى في الشورى ما وافقه عبارة الأول قوله وما يباينها أي الأصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها إلى بعض لا لخصوص النقر وقوله وحرفها أي حواف الأصابع وهو حواف الخنصر وحرف السبابة وحرف الإبهام وقوله وحرف الراحه هم أصل الخنصر والراس الزند منه إلى أصل الإبهام اهـ (قوله وحرف الكف) قولنا حواف الراحة لكان أولى كعبه به شيخ الإسلام قلوبى (قوله على غير فائد الطهور من دغوا الساس) كذا في النهاية والمغني وقال الرشدي لك أن تقول انما يحتاج إلى هذا الأفسر الحدث بالأسباب أما إذا قلنا إنه لا امر الاعتبار في فلاحه إلى هذا لأن محل منعه عدم المرنص كما مر في تعريفه وهذا الرخص موجود اهـ (قوله أو المانع السابق) اقتصر عليه المغني (قوله بتكاف) يعني يكون

فاصدة الباب أنه لا ينقض بالشل وبأشمل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما فيها والأوضح أن يقال إذا لم يخلع يتقدر كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله لحفظ ذلك) هو غائبين كلامهم وقوله أن لكلامهم فيه أنه لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهاهو وجهه بارد (قوله وبالد الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجلده

(١٩) - (شرواني وابن قاسم) - (اول) من انهما مظنة للذة الصريح في أنه لا فرق بين كونها ماسة لذكر أو ماسة له (ولا تتنقض رؤس الأصابع وما يباينها) وحرفها وحرف الكف لغير انضمام السابق مع انهما ليست مظنة للذة (وبحرم) على غير فائد الطهور من دغوا السلس (بالحدث) الذي هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرواده لمنع لكن بتكاف إذا دخل المغني إلى أنه بحرم بسبب المنع من نحو الصلاة الصلاة

الحلي عن شيخه العلقمي فصل مسمي حديثاً أي حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا عساه إلا المظهرون
 كما هو شأن جلود المصاحف اه وقال سم ولو انفصل من ورقته فإنه كان قص هامشه فهل يجري في تفصيل
 الجلد فيه نظر ولا يعد الجريان اه وأقره ع (قوله بحرمه) ولو تضاف إلى أن يستحي وأراد من
 المصنف لم يحرم عليه التصحيف ولو غاب عنه أنه من المصنف عضو طاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا أثر له في
 جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافه ولو تولى ويحرم وضع شيء على المصنف أو بعضه كغفر وعل وأكاه
 منه لأن فيه إراعاة أمتهاناً خفياً زاد ع شرعاً الوجب تعريضاً لرقائق القرآن ونحوه بالنسبة
 ونحوه في الأقباع لأن فيه إراعاة أمتهاناً تأمل وهمل يجوز بيع الجلد المنفصل للكافر لأن قصد فيه قطع
 لنسبته عنه فيه نظر وما لم يجرع سم على المنهج قلت وقد توقف فيه بان مجرد وضع يد الكافر عليه مع
 نسبة في الأصل للمصنف أهانته اه (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله أنه لو جلد مع المصنف الخ)
 أقول لو قيل أن كان المصنف قليلاً بالنسبة لمصلحة بحيث لا ينسب الجلد إليه أصلاً كواحد من عشرة متلاجل
 مسوجه أو عكسه حرماً واستوى في ذلك تغليب حرمه القرآن لكان له وجه وجبه وقد يؤخذ من تغليب
 الشارح وجهه الله تعالى ما يؤيده قائل بصرى أقول في إطلاق المس في الصورة الأولى والجل في الآخرين
 نظر بل ينبغي أن يجري في ذلك التفصيل إلا في المتاع (قوله من سائر جهاته الخ) خلافاً للنهاية والمغنى
 عبارتهما واللفظ للأول ولو حل مصحف مع كتاب جلد واحد حكمه حكم المصنف مع المس في التفصيل وأما
 من الجلد فيحرم من السائر للمصنف دون ماعداً كما أفتى به الواحجه الله تعالى اه قال ع وش مثل الجلد
 اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصنف اه وقال الكردى اعتماداً على طبع الجمل والجمال والرمي
 والطباوي وغيرهم حرمه من السائر للمصنف فقط قال سم هذا إن كان منقوفاً عن الاحتجاب والأقواله
 موافقاً على مذهبنا جلد الجده يحرم من الجلد مطلقاً انتهى اه (قوله وجود غيره معه فيه) أي غير
 المصنف مع المصنف في الجلد (قوله في غيره) أي غير الجلد وقوله مما يأتي أي من نحو الخربطة وقوله قياسه
 أي الغير (عليه) أي الجلد (قوله وأما هو فكأن جاز الخ) أن أراد ما لا يمكن في غيره المصنف فلا يتم التقريب
 وإن أراد ما يشبهه وغيره ففيه مصادرة (قوله ويلزم) أي قوله فان خاف في المغنى الأقواله أو توسدوا في قوله
 لا توسد في النهاية الأذكال القول والى التفتي في الاقتناع (قوله حله) أي ولو لم يتفق عليه يجب التمسك به إن أمكنه
 نهاية قال ع ش ظاهره أنه لو فقد التراب لا يجب عليه تقلد الحنفى في صحة التمسك به على عود مثلاً ولو قيل به
 لم يكن بعداً اه (قوله أو توسد) بحث ذلك في شرح الروض سم (قوله نحو غرق) أي مما التزم غرق (قوله
 ولم يجد أمينا) أي مسلماً ثقة نهاية وشرح بافضل وظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن
 وضعه عنده على طاهر من غير غسل ولا مسح والأفوه موقوف وشرعاً وجوده كعدمه كما هو ظاهر وإن لم أوس
 نيه عليه كردى (قوله وإن خاف ضياعه) أي بغیر ما تقدم كأخذ سارق مسلح بجري (قوله جاز الخ) أي
 ولا يجب ظاهره ولو كان ليتيم ع (قوله لم يتخ تخوسر قته) قال في الامداد والاحل وإن اشتمل على آيات

قال في شرح المنهج كغيره فان انفصل عنه فقتضه كلام البيان الحل وبه ع شرح السنوى لكن نقل الزركشى
 عن عصارة المختصر للزلى أنه يحرم أيضاً قال بان العمادة الأصغر إذا في شرح الروض وظهر أن بحمله
 إذا لم تقطع نسبة عن المصنف فان انقطع كان جعل جلد كابل يحرم مسمي قطعاً اه ولو انفصل من ورقة
 بساطه كان قص هامشه الباطض فهل يجري فيه تفصيل الجادة نظر ولا يعد الجريان (قوله قتل الأعداد
 الخ) على أنه يمكن أن يمنع أن وجود غيره معه يمنع أعددته غاية الأمر أن الأعداد لهما وذلك لا يمنع تغليب
 المصنف لحرمته فقلت تأمل ثم رأيت قوله وقد عدله أي وحده وهو بردما قلناه إلا أن يفرق وتعمل الفرق أقرب
 هذا والذي أفتى به شيخنا الشهاب الرولى أنه إن من الجلد الذى في جهة المصنف حرم وأذى في جهة غيره لم
 يحرم اه وبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسمي قطعاً أو بالجزء منه المهادى للمصنف وهل اللسان المتصل
 بجهة غيره المصنف إذا انطبق في جهة المصنف كذلك فيه نظر (قوله أو توسد) بحث ذلك في شرح الروض

بحرم مسمي ولو بشعره (على
 الصحيح) لأنه كالجزء منه
 ويؤخذ منه أنه لو جلد مع
 المصنف غير حرم من الجلد
 الجامع لهما من سائر جهاته
 لأن وجود غيره معه لا يمنع
 نسبة الجلد إليه بالتسليم
 أنه منسوب بالهما فتغلب
 المصنف من تعين نظيره ما يأتي
 تفسيره وقرآن استوفان
 قلت وجود غيره معه فيه
 يمنع أعددته قلت الأعداد
 أمتهاناً ويقتضى غيره مما يأتي
 لتسقط قياسه على ما هو
 فكأن جازة كما تقر فلا شرط
 فيه أعددته ويلزم عاجزاً
 عن طهر ولو تباعجه أو
 توسدته خاف عليه نحو
 غرق أو حرق أو كافر أو
 نجس ولم يجد أمينا ووجه
 إياه فان خاف ضياعه أو
 الخ لا توسدته أوجب
 ويحرم توسد كابل علم يحرم
 لم يتخ تخوسر قته

كردي (قوله وحل ومس خريطة) قال في الغني محل الخلاف في المس كما تفهمه عبارته أما الحل فيجزم قطعاً
 اهـ وكذلك ابن شعبة أيضاً فبين أن الأولى ترك الشارح تقدير الحل لئلا يوهى بصري قول المتن (وخريطة)
 وهى وعاء كالكتيس من آدم أو غيره والعلاقة كالحجر بطنه مفتوحاً يوشح المنهج قال الجبيري قوله
 والعلاقة أى اللقطة لا طولاً جداً أى فلا يجزم مس الزائد حيث كان طولها مغزطاً اهـ (قوله ومثله كرسى
 الخ) وكذا فى الزى يادى ومال اليه فى الانعاب واضطرب النقل فبعث الجمال الرملى فقال القليوبى كرسى
 كالصندوق فيجزم مس جمعه قال شعثناى الزى يادى ونقله عن شعثنا الرملى أيضاً قال سم لا يجزم مس شى
 منون نقله عن شعثنا الرملى أيضاً لى به أسوة ونحو كرسى المحصف كرسى القارى فيه قال كرسى الصكبار
 المشتعلة على الخزان لا يجزم مس شى منها نعم الدفتان المنطقتان على المحصف يجزم مسهما لانهما من
 الصندوق المتقدم انتهى وفى سم على التحفة قد يقال بل كرسى من قبيل المتاع اهـ مر فكان للجمال
 الرملى ثلاثة آراء فى الكرسى كرى عبارة عش فرع لو وضع المحصف على كرسى من خشب أو حجر يلم
 يجزم مس الكرسى قاله شعثنا الطللاوى وشعثنا عبد الجدد وكذا مر لانه منفصل سم على المنهج وأطلق
 أن الزى يادى الحرفة فى الكرسى فمثل الخشب والجو يدونها مر لانه لا فرق بين المحادى للمصنف وغيره اهـ زاد
 شعثنا وقال الحللى والقلوبى يجزم مس ما قرب منه دون غيره اهـ وفى الجبيري عن المدافى بعد كرهذه
 الأقوال المتقدمة ما نصه والمعتدنان الكرسى الصغير يجزم مس جمعه وأكبر لا يجزم لان المس المحادى
 للمصنف اهـ ولعل هذا هو الآخر بوقول المتن (وصندوق) من الصندوق كاهو ظاهر بيت الربعة الماروف
 فيجزم مسه اذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها به وأما الخشب الحائل بينهما فلا يجزم مسه وكذا لا يجزم مس
 ما يسمى فى العرف كرسى ما يجعل فى رأسه صندوق المحصف (مسألة) وقع السؤال عن خزانين من خشب
 احدهما فوق الآخر كائى خزانين يجاورى الجامع الا زهر وضع المحصف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال
 ونحوها فى العللى فأجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد اختلافاً بحرفة المحصف قال بل يجوز فى اخره انما الواحدة أن
 يوضع المحصف فى رفها الأسفل ونحو النعال فى رف آخر فوقه سم على حج قلت وينبى ان مثل ذلك فى الجواز
 مالى وضع النعال فى الخزانة وفوقه مائل كقروم وضع المحصف فوق الحائل كالموصل على ثوب مفر وشى على
 نجاسة مالى وضع المحصف على خشب الخزانة ثم وضع عليه ثالثاً وضع النعال فوقه فمحل نظر ولا يعد
 الحرفة مثلاً ذلك بعد اهانته للمصنف عـش (قوله وقد أعدا) الى قوله وطاهر كلامهم فى الغنى والى المتن فى
 النهاية (قوله وحده) أى بخلاف ما اذا أعده له وغيره أى فيحصل المس والحل أقول هو فى المس ظاهر وأما
 الحل فالظاهر جريان التفصيل الآتى فى حلهم مع المتعة بل هو من جزئياته بصري ويأتى عن سم ما وافقه
 فى الحل (قوله حينئذ) أى حين اذ وجد الشر وط الثلاثة (قوله أواعادهما) أى وحده (قوله فيحل
 حلهم الخ) ظاهره من غير كراهة عـش وكتب عليه سم أيضاً ما نصه ما مشكل فى قوله أواعادهما
 أى مع كونه فيما لانه يلزم من حلهم ما وسهم ما حله ومسه لانه فيما الآن يجب بان المراد حل فى الحل فى الحلة
 أى على تفصيل المتاع الآتى لانه فى هذه الحالة من قبيل الحل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجه لا يلزم
 منه سم بان عس طرفه الآخر بطلاناً لاندعته لا المتصل به أيضاً لان مسه حرام ولو عائل وإذا قال فى الروض

(قوله وصندوق) من الصندوق كاهو ظاهر بيت الربعة الماروف فيجزم مسه اذا كانت أجزاء الربعة أو
 بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يجزم مسه وكذا لا يجزم مس ما يسمى فى العرف كرسى ما يجعل فى
 رأسه صندوق المحصف (مسألة) وقع السؤال عن خزانين من خشب احدهما فوق الآخر كائى خزانين
 يجاورى الجامع الا زهر وضع المحصف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العللى فأجاب مر
 بالجواز لان ذلك لا يعد اختلافاً بحرفة المحصف قال بل يجوز فى اخره انما الواحدة أن
 لا يوضع النعال فى رف آخر فوقه (قوله ومثله كرسى) قد يقال بل كرسى من قبيل المتاع مر (قوله)
 فيحل حلهم ما وسهما) هذا مشكل فى قوله أواعادهما أى مع كونه فيه ما بدليل مقابلة هذا المقابلة لانه

(د) حل ومس (خريطة
 وصندوق) يقع أوله وضمة
 ومثله كرسى وضع عليه كما
 هو ظاهر (فيهما مصفف)
 وقد أعده أى وحده كاهو
 ظاهر لشمهما حينئذ يحلده
 بخلاف ما اذا انتفى كونه
 فيهما أواعادهما فيحل
 حلهم ما وسهما وواظراً
 كلامهم انه لا فرق فيما أعده
 له بن كونه على جمعه

مبالغة على حمة المس ولومن وراءه أو به أي ولوس من وراءه أو به قال في شرحه أو بغيره فلتأمل اه
وتقدم عن البصري ما وافق جوابه في حل الجمل وصرح الجبيري بما وافق جوابه في حل المس (قوله وان لا
الح) في اطلاقه نظر سم عبارة عش عبارة سم على المنهج فقلان الشارح شرط الظرف أن بعد نظر
عادة فلا يحرم من الحزائن وفيها المصاحف وان اتخذت موضع المصاحف فيها مر اه زاد الجبيري عن
سلطان والحفي الامس المحاذي للمعصف اه وبأن عن شيخنا ما وافقه (قوله وان لم يعد مثله له عاذا الح)
قال في الاعراب المراد بالعدله ما عدله وقد سمي وعاله عرفا سواء عمل على قدره أم كان أكبر منه خلافا لمن
قيد بكونه على عمل قدره اه و ينبغي أن يقيد بذلك ما في الصفح والنهاية كردى وتقدم ما وافقه عن سم
وغيره ويصرح به أيضا قول شيخنا ما نصه قوله وخريطة أى كس ان عدله عرفا ولا يبه لا نحو تليس وغرارة
فلا يحرم المس المحاذي للمعصف فقط اه قول المتن (وما كتب الح) أى ويحتمل ما كتب أى من القرآن
الدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الضمير فاندفع ما يقال انه انما تعرض للمكتوبين مع ان المقصود في
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السار يتوالجدا رفيه نظر والو حلا مر اه سم قول
(المتن وما كتب) أى حقيقة أو حكما ليدخل الختم الا في الهامش عش أى الطبع قول المتن (كواح)
ينبغي بحسب بعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كتاب عظيم فالوجه عدم حرمة منس الخالي منه عن القرآن
سم عبارة عش يؤخذ منه انه لا بد أن يكون مما يكتب عليه لا حتى لو كتب على عود قرآن للدراسة لم
يحرم من غير الكتابة خطيبوز يادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشية وختمها بالاوراق بقصد
القرآن فصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة بما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو
قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وما كتب لدرس قرآن الح) بخلاف ما كتب غير ذلك كالنظام المعهودة
عرفا نهاية عبارات الغنى اما ما كتب لغير دراسة كالتمجده وهى ورقة يكتب فيها شئ من القرآن ويعلق على
الرأس مثلا للترنم والنياب التي يكتب عليها والفرام كاسأنى فلا يحرم مسها ولا جهاوت كره كتابة الحروف على
أى من القرآن وتعلقها الا اذا جعل عليها شئ أو نحو هو يسحب التطلوز على كتب الحديث ومسها اه قال
عش قوله كالنظام المؤخذ منه أنه لو جعل المعصف كه أو قر بيامن السكت تعمم نعم لانه لا يقال له حينئذ
تعمم عرفا اه وفي الجبيري ما نصه قال شيخنا الطوهرى نفلان مشايخه بشرط في كتاب التعمم أن يكون
على طهارت وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تغير بها وان
لا يتلفها بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصر ما لا يعقل وان يحفظها عن
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقشها وان
لا يترها وان لا يمسها بحد يد أو ببعضهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للعودة وهو ان
يكون صامتا اه (قوله بل ينبغي الح) لم أره لغيره وهو على تأمل والابق بالتعظيم المحفوظ هاندا من التعصيل
واقفه الكلام على الاطلاق بصري عبارة كردى قوله بل ينبغي الح أفرد الحاي على المنهج وقال القليوبى ولو
سرفا اه وفي الاعباب لوجي ما نصه فلم يزلنا الذي يظهر بقا حرمة الى أن تذهبوا بالحروف وتعتدوا

يلزم من حملها ومسها حملها ومسه لانه فيما الآن يجب بان المراد حل الجمل في الجملة أى على تعصيل المتاع
الآتي لانه في هذه الحالة من قبيل الجمل في المتاع وان المراد حل مسها على وجهه لا يلزم منه بان عمن
طرف الخمر بطة الزائد عنه المتصل اتصال مسه حرام ولو محال ولما قال في الروض مبالغة على حمة المس
ولومن وراءه أو به أي ولوس من وراءه أو به قال في شرحه أو بغيره فلتأمل (قوله وان لا)
في اطلاقه نظر سم عبارة عش عبارة سم على المنهج فقلان الشارح شرط الظرف أن بعد نظر
عادة فلا يحرم من الحزائن وفيها المصاحف وان اتخذت موضع المصاحف فيها مر اه زاد الجبيري عن
سلطان والحفي الامس المحاذي للمعصف اه وبأن عن شيخنا ما وافقه (قوله وان لم يعد مثله له عاذا الح)
قال في الاعراب المراد بالعدله ما عدله وقد سمي وعاله عرفا سواء عمل على قدره أم كان أكبر منه خلافا لمن
قيد بكونه على عمل قدره اه و ينبغي أن يقيد بذلك ما في الصفح والنهاية كردى وتقدم ما وافقه عن سم
وغيره ويصرح به أيضا قول شيخنا ما نصه قوله وخريطة أى كس ان عدله عرفا ولا يبه لا نحو تليس وغرارة
فلا يحرم المس المحاذي للمعصف فقط اه قول المتن (وما كتب الح) أى ويحتمل ما كتب أى من القرآن
الدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الضمير فاندفع ما يقال انه انما تعرض للمكتوبين مع ان المقصود في
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السار يتوالجدا رفيه نظر والو حلا مر اه سم قول
(المتن وما كتب) أى حقيقة أو حكما ليدخل الختم الا في الهامش عش أى الطبع قول المتن (كواح)
ينبغي بحسب بعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كتاب عظيم فالوجه عدم حرمة منس الخالي منه عن القرآن
سم عبارة عش يؤخذ منه انه لا بد أن يكون مما يكتب عليه لا حتى لو كتب على عود قرآن للدراسة لم
يحرم من غير الكتابة خطيبوز يادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشية وختمها بالاوراق بقصد
القرآن فصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة بما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق أو
قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وما كتب لدرس قرآن الح) بخلاف ما كتب غير ذلك كالنظام المعهودة
عرفا نهاية عبارات الغنى اما ما كتب لغير دراسة كالتمجده وهى ورقة يكتب فيها شئ من القرآن ويعلق على
الرأس مثلا للترنم والنياب التي يكتب عليها والفرام كاسأنى فلا يحرم مسها ولا جهاوت كره كتابة الحروف على
أى من القرآن وتعلقها الا اذا جعل عليها شئ أو نحو هو يسحب التطلوز على كتب الحديث ومسها اه قال
عش قوله كالنظام المؤخذ منه أنه لو جعل المعصف كه أو قر بيامن السكت تعمم نعم لانه لا يقال له حينئذ
تعمم عرفا اه وفي الجبيري ما نصه قال شيخنا الطوهرى نفلان مشايخه بشرط في كتاب التعمم أن يكون
على طهارت وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تغير بها وان
لا يتلفها بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصر ما لا يعقل وان يحفظها عن
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقشها وان
لا يترها وان لا يمسها بحد يد أو ببعضهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للعودة وهو ان
يكون صامتا اه (قوله بل ينبغي الح) لم أره لغيره وهو على تأمل والابق بالتعظيم المحفوظ هاندا من التعصيل
واقفه الكلام على الاطلاق بصري عبارة كردى قوله بل ينبغي الح أفرد الحاي على المنهج وقال القليوبى ولو
سرفا اه وفي الاعباب لوجي ما نصه فلم يزلنا الذي يظهر بقا حرمة الى أن تذهبوا بالحروف وتعتدوا

وأن لاوان لم يعد مثله
عادة وهو قريب (د) حمل
مس (ما كتب لدرس
قرآن) ولو بعض آية
(كا وح في الاصم) لانه
كالمعصف وتظهر قولهم
بعض آية أن نحو الحرف
كاف وفيه بعد بل ينبغي في
ذلك البعض كونه جملة مفيدة
وقولهم كتب لدرس أن
العبرة في قصد الدراسة
والترنم بحال الكتابة دون
ما بعد هذا بالكتاب لنفسه

قراءتها انتهى اه **(قوله وقلوبهم كتب الخ)** أي وظاهر قلوبهم الخ **(قوله ان العبرة الى قوله وظاهره الخ)**
 أقره عش وكذا أقره الشوري ثم قال ولو لوى بالمعظم غيره كان باعه فتوى به المشتري غيره أتحكمه غيره
 معطل حيث ذكر أشار إليه شخنا في شرح العباب اه **(قوله بحال الكتابة الخ)** وفي فتاوى الجمال الرولى كتب
 تخمعة ثم جعلها للدراسة وأعكسه هل يعتبر القصد الاصل أو الطارئ أجاب بأنه يعتبر الاصل لا القصد الطارئ اه
 وفي القلوب على الحل والحق وبغير الحكم بتغير القصد من التعمد الى الدراسة وعكسه انتهى اه كردى **(قوله أو)**
 لغیره تبرعا الظاهر ان المراد بالبرع الكاتب للغیر بغير اذنه لا بغير مقابل كاهو المتبادر منه بصرى **(قوله)**
 وظاهره عطف هذا الخ بل ظاهره ان هذا الایسمی مصحفا اذ المصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان
 ما يسمى الخ فتأمل بصرى **(قوله وان هذا)** أي القصد وقوله فاب قصده أى بما لا يسمى مصحفا عرفا **(قوله)**
 وان لم يقصد به شى الخ لو قيل بالحرم متحد تنمط مطلقا كان وجها نظرا الى أن الاصل فيه قصد الدراسة فان
 غرضه شى يخبر جمعه عمل يقتضاه والا يبق على أصله بصرى **(قوله نفا للقرينة الخ)** لو كان الكلام
 مغروضا في عدم العلم بقصد الكاتب أو لا أمر لكان للنظر للقرائن وحده استدلال بها على القصد وليس
 كذلك بل هو مقرر وض في عدم القصد عليه فالذى يظهر والله أعلم ما ذكرته آتفان الحزمة مطلقا نظرا
 الى أن الاصل في كتابة الانفاط قصد الدراسة للدوام كالمصحف ولا للدوام كاللوح فان عارضه ما يحجر عنه
 أكفد التبرك فقط على به والا يبق على أصله بصرى ويأتى عن عس في آداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم
 الحرمة في الاطلاع ولعل ما قاله السيد عمر البصرى أقرب **(قوله الا القسم الاول)** أى ما قصده الدراسة قول
 المتن (في أمعة) يبنى أن شرط حوا ذلك بشرطه الا حتى ان لا يعد ما سأل ان لم يمسح ولم يمحى وان قصد
 غيره فقط سم **(قوله يه)** يعنى الى المتن في النهاية **(قوله يه)** يعنى مع يه يعنى عنه جعله مستعملة في الطريقة
 الحقيقة والمجاز يتبع على جواز أو على عموم المجاز بصرى **(قوله بل متاع)** وان لم يصلح للاستمتاع عس
(قوله ومثله) أى حله في متاع **(قوله ومثله حل حامله)** قضيته انه يجزى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه
 وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال هو المتاع مطلقا لان حل حامله لا يبعد جلاله فلا اعتبار
 بقصده سم عبارة النهاية وتولو حل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا قال عس قوله مر ولو
 حل الخ أى ولو كان بقصد الحل المصحف خلا لاجل حيث قال بالحرمة اذ قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح
 مر انه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حل وانه لا فرق بين الاكبر وغيره
 اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمد أى جريان تفصيل المتاع في حل حامل المصحف الشارح أيضا في
 التحفة والامداد والاعباب واعتمد الجمال الرولى الحل مطلقا وكذا سم والذى يادى قال الشيرازى وظاهر
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القلوب يه على الحل قال شخنا الطلاوى محل الحل ان كان المحمول يه ينسب
 اليه لا يحول طفلى انتهى اه عبارة شخنا وفي الحل على الحل مطلقا عند العلامة الرولى وقال العلامة ابن حجر
 فيه تفصيل الامتعة وقال الطلاوى ان نسب الحل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيرا حرم والا فلا اه
(قوله بقصده) أى المتاع سم أى والباء متعلق بعمله في المتن **(قوله فلا فرق بين كبير حرم المتاع الخ)** وفي
 شرح على الارشاد وان صغيرا وفي فتاوى ما يسمى متاعا وفي فتاوى الجمال الرولى المراد بالمتاع ما يحسن
 عرفا استباحه للمصحف وقيد الخطيب المتاع بان يصلح للاستمتاع عرفا لا بنوع ابره وشيطها وواقفها الحلى
 كردى عبارة شخنا الجم ليس قيدا فبكنى المتاع الواحد ولو لم يجر اجدا كالأمر كما قاله الرولى ومن تبعه وقال
 الشيخ الخطيب لا بد أن يصلح للاستمتاع عرفا ويجعله معه معلقا حذر من المس والاحرم عليه حيث عدما له
 كعمل المصحف فى أمعة **(قوله فى أمعة)** يبنى أن شرط جواز ذلك بشرطه الا حتى أن لا يعد ما سأل لانه
 حرام ولو بمحائل وان قصد غيره فقط فليتأمل **(قوله ومثله حل حامله)** قضيته انه يجزى فيه تفصيل المتاع في
 القصد وعدمه وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال المتاع مطلقا لان حل حامله لا يبعد جلاله
 فلا اعتبار بقصده **(قوله بقصده)** أى المتاع

أو غيره تبرعا أو لا فآمره أو
 مستأجره وظاهره عطف هذا
 على المصحف ان ما يسمى
 مصحفا عرفا لا عبرة فيه بقصد
 دراسة ولا تبرك وأن هذا
 انما يعتبر فيما لا يستباح فان
 قصده دراسة حرم أو تبرك
 لم يحرم وان لم يقصد به شى
 نفا للقرينة فيما يظهر
 وان أفهمه قوله للدرس انه
 لا يحرم الا القسم الاول
 (والاصح حل حله في هى)
 يعنى مع كبره بغيره فلا
 يشترط كون المتاع طرفا له
 (أمعة) بل متاع ومثله حل
 حامله بقصده لان المصحف
 تابع حيث ذكر أى بالنسبة
 للقصد فلا فرق بين كبير حرم
 المتاع وصغره كما شمله
 اطلاقهم

قياس ما يأتي في استواء

التفسير والقرآن وفي بطلان

الصلاة إذا أطلق فلم يقصد

تفهيماً ولا قراءة ويؤيده

تعليلهم الخ في الأولى بأنه

لم يحل بالتعظيم إذ حله هنا

يحل به لعدم قصد صرفه

عن فان قصد المحض حرم

وان قصد هاتفتة عبارة

سليم بل صريحاً الحزمة

خلافاً لأدري وجرى عليها

غير واحد من المتأخرين

وهو القياس وجرى آخرون

أخذوا من العزيز على الخ

والس هنا كالحل فإذا وضع

يده فأصاب بعضها المصحف

وبعضها غيره أتى فيها

التفصيل المذكور ولو ربط

منا مع مصحف فهل يأتي

هناك لتفصيل كما يحل

كلهم أو لانه لا يظلمه

مع حله بذلك لا يتصور قصد

حله وحده كل احتمال فان

قلت تصور كون أحدهما

هو المقصود بالحل والآخر

تابع يأتي ولو مع الربط

قلت إنما يتأتى هذا ان

قلنا في قصد هاتفتة على

الحزمة فيه بين كون

أحدهما تابعا والآخر

متبوعا وفيه بعدم كلامهم

بل الظاهر منه أنه عند

قصد هاتفتة (د) حله

ومس في نحو بكتب

عليه (تفسير) أكثر منه

مع الكراهة وكذا في حله

مع منافع الخلاف في حرمة

أشأ لا أقل أو مساو غير

القرآن عنه أم لانه المقصود

دخيل في استواء الحرمة

بمعظم القرآن

القرآن عنه أم لانه المقصود

دخيل في استواء الحرمة

بمعظم القرآن

القرآن عنه أم لانه المقصود

دخيل في استواء الحرمة

بمعظم القرآن

القرآن عنه أم لانه المقصود

دخيل في استواء الحرمة

بمعظم القرآن

عرا اه (قوله) أو مطلقاً عطف على يقصد (قوله) وجرى عليه شيخنا (الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغني (قوله) ويؤيده أي ما اقتضاه مافي المجموع من الحرمة لتعليلهم الخ في الأولى أي في صورة قصد المنافع فقط (قوله) فان قصد المصحف حرم وقفاً للنهاية والمغني (قوله) وجرى عليه غيره واحد منهم ان الخطيب وقوله وجرى آخرون الخ منهم النهاية بتصاريف شيخنا بشرط ان لا يقصد المصحف وحده بان يقصد المنافع أو يطلق فلو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المنافع لم يحرم عند الرمي ويجزم عندنا في كل الخطيب اه وبعبارة الكردي على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الخ في صورتين أي قصد المنافع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصد مع المنافع وجرى على ذلك في شرحه على الإرشاد والعياب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج واليهج والوضو والخطيب في المغني والافتاء وظاهر كلام التفعة اعتماداً لحرمة في حالة الاطلاق أيضاً فالاحتمال عنده الا ان قصد المنافع وحده واعتد الجلال الرمي الخ في ثلاث أحوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اه (قوله) والس هنا أي فيما إذا كان المصحف مع منافع (قوله) تأتي فيها التفصيل الخ فيه نظرو تبعاً للتحريم مطلقاً فلتأمل سم حزمه الخاي وكذا شيخنا كما مر (قوله) فأصاب بعضها المصحف يعني ما يجاذبه من الحائل الخفيف (قوله) فيها أي في صورة الوضع المذكور (قوله) لا يتصور قصد حله الخ ما المنافع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حله دون غيره ومحيث يتصور قصد حله وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله) وحله ومسه الخ مقتضاه أن مس الحروف القرآنية على انفرادها من حيث يكون التفسير أكثر بصري عبارة المغني ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مصمماً مطلقاً في المجموع لانه ليس بمصحف أي ولا في معناه كقوله شيخنا اه وخالف النهاية فقتل العبري في الكثرة وعدمه في المس بمحاله موضعه وفي الحل بالجميع كما أفاده الوالترجائه تعالى وبعبارة سم بعد نقل فتاة الشهاب الرمي المذكور وقضية ان الوالترجائه موضعه وفي الحل بالجميع كما أفاده الوالترجائه يمكن تفسيرها أكثر وان كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وانه يحرم مس آية متبركة في سورة وان كان تفسير تلك السورة أكثر من قرأنها في شرح الإرشاد للشارح خلاف ذلك كما فرجه اه واعتد الافتاء المذكور شيخنا بعبارة والمنظور الى حله القرآن والتفسير في الحل وافي المس فان مس الحلية فكذلك والا فالمنظور الى الموضوع وضعه بدلاً اه (قوله) في نحو ب (الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجنبات شيخنا ويجري (قوله) وتفسير) هل وان قصد حل القرآن وحده ظاهر إطلاقهم نعم شوى في الكردي ما نصه قال الشارح في شاشة فضع الجواد ليس من مصحف خشبي من تفسير أو تفسير وان ملئت حواشيه وأجنبه وما بين سطوره لانه لا يسمى تفسير اوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال مصحف خشبي وفي فتاوى الجلال الرمي انه كالتفسير وفي العياب الحل وان لم يسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده أو تميز بنحو جرحي على الاصح وفي شرح الإرشاد للشارح المراد فيها بظاهر التفسير وما يتبعه مما يذ كرمعه ولو استقر ادواوان لم يكن له مناسبة والكثرة من حيث الحرور في لفظ الاسماء ومن حيث الجملة فتخصص احدي الوقاتين من أحدهما لا يغيره اه وكذا في فضع الجواد والاياب انتهى كلام الكردي (قوله) أكثر منه (والورع عدم حل تفسير الجلال لانه وان كان رائداً لا يغيره في ما يغفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا (قوله) مع الكراهة) كذا في المغني والنهاية (قوله) لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغني (قوله) غير القرآن (الخ) عبارة المغني سواء غيرت ألفاظه بلون أم لا اه (قوله) لانه المقصود (الخ) أي دون القرآن حيث ذاء ذلك التفسير أكثر من القرآن نهاية وهذا التعليق قد ينافي ما مر من الاياب والشوى وقال المغني لا لعدم العلم بالاحتمال بتعظيمه حيث ذاء اه وهو مناسب لذلك (قوله) وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن في حرم حله ومسه حيث ذاء (قوله) تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظرو تبعاً للتحريم مطلقاً فلتأمل (قوله) لا يتصور (الخ) ما المنافع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حله دون غيره ومحيث يتصور قصد حله وحده مع الربط (قوله) وتفسير أكثر) أي في شيخنا الشهاب الرمي بأن العبري في المس بالمسوس وفي الحل بالجميع اه وقضية ان

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة بأحرف الملوونة أو الرسومة كل يحتمل والذي بقية الثاني. وبقري بينو ما يأتي في بدل الغائبة بان المدار
ثم على القراء انه في انما تبط باللفظ دون الرسم فهنا على المحمول هو انما ترتبط بالحروف المكتوبة لتعذر في كل ينظر الاكثر ليكون
غيره تابعه له وعلى الثاني فظهر انه يعتبر (١٥٢) في القرآن توسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فغير اعتباره
به وفي التفسير وسمه على
قواعد الخط لانه لما لم يرد
فيه شيء وجب الرجوع فيه
للقواعد المقررة عند أهل
ولو شك في كون التفسير
أكثر أو مساو ل حال فيما
نظروا لعدم تحقق المانع
وهو الاستواء ومن شمل
تقدير ذلك في الضعف والحر
وجرى بعضهم في الجزر
على الحزمة فقياسها هنا
كذلك بل أو لم يجر ذلك
فمما لو شك أقصده الدراسة
أو التبرك وبقري بين هذا
وما قدمته فيما لم يقصده
شيء بأنه لما لم يوجد تم مقص
الحلل والحرمة تعين النظر
لقرينة الدالة على أنه من
جنس ما يقصده تبرك أو
دراسة وهما وجد احتمالان
تعارضان فظهر ما لم يقصود
أحدهما وهو أصل عدم
الحرمة والمانع على الأول
والاحتياط على الثاني فتأمل
وبما قدرته في عطف تفسير
ان دفع جعله معلوقا على
الضمير المحرور ثم اعترضه
بأنه ضعيف على ان التحقيق
انه لا - عطف فيه (و) حله
ومسقه (دنانير) عليها
سورة الاخلاص أو غيرها
لان القرآن لما لم يقصدها
لما وضعت من الدراسة

استواء الحر والحر أي فلم يحرم لبسه **(قوله)** وهل العبرة التي قوله ولو شك آخره ع **(قوله)** والذي يتبعه
(الثاني) أي اعتبار الحروف الرسومة أي خلافا لما في شرح الارشاد **(قوله)** في كل أي من التفسير والقرآن
(قوله) لم يكون غيره أي غير الأكثر تابعه له أي الأكثر **(قوله)** وعلى الثاني أي الحروف الرسومة **(قوله)** انه
يعتبر أي قوله لانه انما خرج به شخنا **(قوله)** لخط المصحف الامام وهو الذي كان يقرأه سيدنا عثمان واتخذ
لنفسه ع **(قوله)** عند أهله أي أهل الخط واتخذ مكتبته مقدمة ما بين الحاشية في علم الخط **(قوله)** حل
فيما نظروا خلافا لما يتوالمعنى والطيلاري رسم و ع **(قوله)** والشورى وشخنا **(قوله)** أو مساو (يا) الأولى
أو غيره **(قوله)** لعدم تحقق المانع قد يعارض بان الأصل في القرآن الحرمة متى يتحقق المجمع سم **(قوله)** بل
أولى اعنيته النهاية والمعنى كاسر **(قوله)** ويجري ذلك أي الظاهر والقياس كبرى **(قوله)** فيما شكك أقصده
تبرك (الح) نقل الخليل في حواشي المنهج الحل عند الشك في الشارح وأقره في الغني ما يقيد الحرمة ونقلت
عن الجمال الراسلي أيضا وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الأصل في المصحف وقفا لشخنا
الطيلاري في شرح الحرور للزبادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصده الدراسة أو التبرك انه يحرم تعظيما
للقرآن كبرى **(قوله)** بين هذا أي الحل في قوله لو شك أقصده الدراسة أو التبرك وقال الكبرى أي ما ذكرنا
من ان الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة
اه **(قوله)** وما قدمته أي في شرح وما كتب لدرس قرآن (الح) **(قوله)** على الأول هو قوله حل فيما نظروا وقوله
على الثاني هو قوله فقياسه (الح) كبرى **(قوله)** بما قدرته (الح) أي وبقدر في المقيدة لعطف تفسير على
أمتنع لاعلى الضمير المحرور في حله بدون اعادة الجار **(قوله)** انه ضعيف أي عند الجمهور **(قوله)** على ان
التحقيق (الح) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول المتن (ودنانير) أي أو دراهم كتب عليها قرآن
وما في معناها كتبت الفقه والنوادر باز با من القرآن وان الحطمان المتوشقوا والطعام نهاية وبغنى
(قوله) عليها أي قوله وفي معنى في النهاية والمعنى **(قوله)** أو غيرها أي غير سورة الاخلاص من القرآن
(قوله) أو كل طعام (الح) أي وليس نوب طرز ذلك ع **(قوله)** فيما لا ظهور للقرينة الذي تقدم ان في
بمعنى مع مطلقا فتأمل مع ما هنا بصري **(قوله)** أو وقت منتهى يعني عمله الاضافي المتن على الجنس **(قوله)**
اطلاقه يعني الجوز بصري عبارة الكبرى أي اطلاق المصنف في الاصح الا في قوله قلت الاصح (الح)
اه انظر ما المانع من حمله على ظاهره من رجوع الضمير للرافي المانع **(قوله)** المميز أي قوله ويحتق في
النهاية والمعنى الاقوله ومطلقا **(قوله)** مطلقا ظاهره ولو لحاجة التعليم اذا تأتي تعليمه سم وقال شخنا عن
وله ثلاثا ينتهك ما لم يكن ملاحظا اه عبارة ع **(قوله)** يؤخذ من العلة انه لو كان معتمدا منع من انتهاكه لم
يحرم اه وعبارة الكبرى قال في الاعيان ثم يتجهل تحكين غير المميز منه حاجة تعلمه اذا كان محضرة نحو
الولى للامن من انه ينتهك مستند قال في المجموع قال القاضي ولا تحكن الصبيان من نحو الاواح بالاذن ومنه
يؤخذ انهم منعون ان يضاف من نحوها بالصان وبه صرح ابن العماد اه وفي القليوب على الحل يجوز ما لا
يشعر بالاهانة كالصانع على اللوح نحو لانه اغانة اه وفي فتاوى الجمال الراسلي جواز ذلك حيث قصده

الورقة الواحدة مثلا يحرم مسها اذا لم يكن تفرقها أو كثر وان كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل انه
يحرم من أي ممتدة في وقت وان كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرآنها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف
ذلك كما في راجعه **(قوله)** لعدم تحقق المانع قد يعارض بان الأصل في القرآن الحرمة متى يتحقق المجمع **(قوله)**
ومن شمل (ح) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر **(قوله)** وان الصبي المحدث
والحفظ لم تجز عليه أحكامه ولا أحل كل طعام وهدم جدار نقش عليها وفي معنى فيما لا ظهور للقرينة في كادمت الاعانة
الاشارة اليه (لا) حل (لقصورته) أو وقت منتهى (بعد) مثلاً من جانب إلى آخر ولو فاقته كاشجاء المارقة (في الاصح) لانتفاء بفعله فصار كله حمله
(د) الاصح (ان الصبي) المميز اذا يجوز تحكين غيره منه مطلقا لانه قد ينتهكه (المحدث) حدثاً أصغر أو أكبر

الاعانة على جملة الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم من المصحف ما سبغ عليه ورق اذ يحرم اصاله من ثمن البصاق
 الى ثمنه من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي من المصحف للتعليم نحو ما سن خلاف من منعهم اهـ (قوله
 منع الجنب الخ) أي منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) أي وكذا البحث الاول قال
 الكردى أفتى النووي بحل قراءة الصبي ومكث في المصنف من الجنب اهـ (قوله على أنه) أي الماس (قوله ولا
 قياس) أي لا يمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه) أي لا يمنع
 منعه من ذلك بل يستحب ذلك معني وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضاة كالم شرح المنهج
 جواز المنع وهو قري بل ان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبج التمكن من هذا الامر المحظور
 واماله ان وجبه وتحرم المنع بعدو يحتمل انه يلزمه تمكنه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يفهم
 كانت مصلحة الصبي في التمكن ثم رأيت بخطي في مسودة تشرى لابي شجاع انه ليس للولي والمعلم منعه من مسه
 وحمله مع الحدث ثم رأيت العباب حرم بنسب المنع تعال بعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يفهم الخ لعله
 هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية والمعنى (قوله من مسه) لا في المصحف ولا في الروح خبابة
 ومعني ولا في نحو هذا من كل ما كتب عليه قرآن لم يسه ولا فرق بين الذكر والانثى شيخنا (قوله عند الحاجة
 تعلم الخ) وليس منها جل العبد اصغر مصحف السيد الصغير معه الى المكتب لان العبد ليس يتعلم وقا في
 ذلك المماس على الطلبة والى والجمال المولى سم على المنهج اهـ كردى (قوله عند الحاجة تعلم ودرسه)
 أي خلاف تمكنه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث نعم فظير المسئلة ما اذا قرأ التعليل للدراسة بان
 كان حافظا وكان يتعاطى مقدرا لا يحفظه في الحفظ في العادة وفي الرافعي ما يقتضي التحريم فتعطين لذلك فانه
 مهم كذا في خط ابن قاسم الغزي شارح المنهاج وفي سم على جماعته والوجه انه لا يمنع من جلده ومسه للقرأة
 فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افاضة القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاتي نظرا في حفظه
 وتقوم بتمحي بعد فراغ غمده حفظه اذا اقر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقد يقال لا تنافي لا مكان حمل ما في
 الرافعي على ارادة التبدل المحض وماتله سم على ما اذا تعلق بقرائه فيه غرض يعود الى الحفظ كما يشعر به
 قوله كالاتي نظرا الخ (فائدة) وقع السؤال في الدرس عما جعل المصحف في خروج أو غير ذلك على كل حال
 يجوز أن لا فاجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجهه بعد از راعيه كان وضعه تحته يديه وبين البرذعة وكان
 ملايا على الخرج مثلان غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعند ذلك از راعيه ككون التخصيص موضوعا
 عليه حرم والا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال عما لو اضطر الى ما كوله وكان لا يصلح اليه الا بشئ يضعه
 تحته جلده وليس عنده الا المصحف فهل يجوز وضعه تحته جلده في هذه الحالة أم لا فاجبت عنه بان الظاهر
 الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الاكدي على غيره ومن ثم لو اشرقت سفينة فيها مصحف وحيوان على
 الغرق واحتج الى القاء أحدهما لتخلص السفينة ألقى المصحف حفظ الروح الذي في السفينة لا يقال وضع
 المصحف على هذه الحالة امتنانا لانقول كونه انما تفعل ذلك للضرر ومنه ما عن كونه امتنانا لا انه يجوز

ويحتمل الجنب القرآن
 وانه يحرم على وليه تمكنه
 منها تحاشيا لثبوت على بحث منع
 الجنب ههنا من المس وليس
 كذلك على انه اكد حرمة
 على الحدث بخلاف القراءة
 فلا قياس (لا يمنع) من مسه
 وحله عند الحاجة وتعلم ودرسه
 وسيلتهما

لا يمنع عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي مميز ثم قال في شرحه والتصر يح بعد العلم بالوجوب وبما عبر
 من يادق اهـ وقضيت جواز المنع أي منع الولي وهو قري بل ان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة
 ان تبج التمكن من هذا الامر المحظور وأما انتهاج وجبه وتحرم المنع فيبعد والاصل ان المحظور يساه عند
 الحاجة أو الضرر وتوجب عند ذلك ولا في جلده على الطهارة مصلحة له لاعتد ذلك فلا يترك ان شاء
 الله تعالى اذا ما لم يحتمل أن يلزمه تمكنه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يفهم ان كانت مصلحة الصبي
 في التمكن ثم رأيت بخطي في مسودة تشرى لابي شجاع انه ليس للولي والمعلم منعه من مسه وحله مع الحدث
 ثم رأيت العباب حرم بنسب المنع تبع البعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من جلده ومسه للقرأة
 فيه نظرا وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افاضة القراءة فيه نظرا فائدة ما في مقصوده كالاتي نظرا في حفظه
 وتقوم بتمحي حتى بعد فراغ غمده حفظه اذا اقر ذلك في ترسيخ حفظه موقوله المميز المتبادر ارادة التمييز الشرعي فلا

السجود والصنم والتصور بصرة المشركين عند الخوف على الروح بل يقال له ان توقف افتاد ورجع على ذلك
 وحسب وضعه عندئذ يحتمل انه لو وجد القوت بعد كثر ولم يصل الى الله بالدفع المصحف ماله الدفع لكن ينبغي
 له تقويم المتقوى مع غلظة ان وجدها على دفعه لكفار عن وقوله ويحتمل الخ أي احتياجا واجازة وقوله على
 دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت حجاب (قوله المكتب الخ) ينبغي وعن المكتب الى البيت (قوله
 والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقشه) بالرفع على فعله الخ (قوله ونقله الى محل آخر) قضية
 كلامهم ان محل ذلك الخ المتعلق بالدراسة فان لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر من غير ما غني ونهاية
 (قوله لما ذكرته) أي من جواز التمكن للدراسة وتوسلها وبعده لغيرهما (قوله مطلقا) أي سواء كانت
 الورقة قائمة فصعها بنحو عود أم تكن كذلك نهاية (قوله أو نحوه) أي كالجوف كقول بيه مغني (قوله
 لانه) الى قوله وحزم في المغني (قوله ليس يحمل الخ) أي ولا من نهايته مغني (قوله ويجزم منسوخ الخ) ويجزم
 كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنحس وعلى بنحس ومسهبه اذا كان غير معقونه كلفي المجموع
 لا يظهر من منجس وبحرم السفر به الى الأرض الكفار اذا خيف روقه في أيديهم ويستحب كتبه وايضا
 ونقطه وشكاهم ويجوز كتابة بيتين ونحوهما البسم في أثناء كتاب وبنحس الكفار من بسبه لا يسامعوا بحرم
 تعليمه وتعليمه ان كان معاندا وغير المعاندين روي اسلاميا زعليه والافلا وتكره القراءة بقم منجس ويجوز
 بلا كراهة عظام وطريق ان لم يلبسه عنها والا كرهت افتناع قال الجبيري قوله وبحرم كسر القرآن الخ
 وكذلك كتابة الفقه والحديث فيها يظهر قوله لا يظهر الخ أي لا يحرم مسبه بعض طاهر من بدن منجس لكنه
 يكره فاذا تيسر كفه الا أصعبا منه نفس هذا الأصعب المصحف وهو طاهر من الحديث بل وقوله ونقشه الخ أي
 صب الله من اللحن والتعريف ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فتمتنع وفي
 عرش عن سم على ج (فرع) أفتي شيخنا هو يجوز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جوازه ونحو
 التركي أيضا (فرع) آخر لوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءات للتعليم للحاجة الى ذلك انتهى
 وقوله وتكره القراءة بقم منجس وكذلك في حال خروج الريح لأمع نحو خمس أو لس لانه غير مسقرة عادة وقوله
 والا كرهت هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى اعتبار فقهاء التفصيل المذكور فان التمس عنها
 كرهت والا فلا كراهة اذا ليس القصد اهانة القرآن والاحرام بل ربما كان كراهة كلام الجبيري قال
 شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بقم منجس اه (قوله ككل اسم معظم) يشمل اسم الانبياء (قوله بغير
 معقونه) قضية التقيد به انه يجوز المس بموضع المعقونه سم وبأنيافه (قوله بأنه لا فرق) أي بين
 المعقونه وغيره عبارة الجبيري على المنهج قوله ومسه بعض بنحس وفي حاشية شرح الرض ولو مجموع عنه
 عرش وقال سم بغير معقونه وعبارة الحلبي أي ولو مجموع عنه حيث كان عناداً أو لم يحتمل الأخذ
 بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه بعض منجس وطب مطلقا بخلاف غير معقونه انتهى
 اه (قوله وطعني الخ) أي يحرم المشي على فراش أو خشب أي ملاقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد
 المغني أو من أسمائه تعالى اه (قوله ووضع نحو درهم الخ) عبارة الهاتبة وتلا يجوز جعل نحو ذهبي كغدر كتب
 عليه بصرة الله الرحمن الرحيم اه قال عرش أي أو غيرهما من كل معظم كذا كره ابن جني باب الاستنجاء ومن
 العظم ما يتم في المكاتبات ونحوها مما فيه اسم الله واسم رسوله مثلا فيحرم اهانتها بنحو وضع درهم فيه اه
 (قوله وجعله وقاية الخ) هذا قيد يشدح من جعل ما فيه اسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية لقوله لما فيه مقرر ان شاء

كلمة للمكتوب والاتبان به
 للمعلم ليعلم منه فيما يظفر
 وذلك لشقة دوام طهره
 ثم رأيت ابن العماد قال
 يجوز تحميمه من جسده
 للدراسة والتبرك ونقله الى
 محل آخر وان هذا هو
 صريح كلامهم اعتبارا بما
 من شأنه ان يحتاج اليه
 انتهى وفي عومه نظير
 كتحصيل الاسوي ومن
 تبعه بالجل للدراسة لا وجه
 ما ذكرته (قلت الاصح حل
 قلبه روقه مطلقا) (عبود) أو
 نحوه (وبه قطع العراقيون
 والله أعلم) لانه ليس يحمل
 ولا في معناه ومن ثم لو
 انفصل الورقة عن العود
 سوح اتفاقا لم يظهر لانه
 حمل كالألف كما في يده
 وقلبها ورقته وان لم
 تنفصل ويجزم مسه ككل
 اسم معظم بنحس بغير
 معقونه وحزم بعضهم
 بأنه لا فرق تقطع به وطع
 شي يقتضيه ويفرق بينه
 وبين كراهة باسم ما كتب
 عليه المستلزم لجلوسه عليه
 السأوى لو طه بالاولى
 هذا الاستلزام والمساواة
 أمكننا ان نقول وطو فيه
 اهانة له قصد ولا كذلك
 لبسه وبغيره في الشيء تابعه
 ما لا يغير فيه معصودا
 ووضع نحو درهم في مكتوبه
 وجعله وقاية ولو لما فيه
 قرآن فيها يظهر

على ان قوله السابق ككل اسم عظيم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليجرب سم **(قوله)** ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا **(أفني به شيخنا الشهاب الرملي)** فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر ان محله اذالم يقصد اسماته وأنه يصيبها الوسخ لا الكراس والاحوم بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفني به والدرجة الله تعالى لعدم الامتنان ولو اخذنا من المصحف بازمع الكراهة قال ع ش ينبت أن المراد بنحو البسملة ما يقصده التبرك عادة أما وراف المصحف فينبى حرمته جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جوازه فليجرب اه **(قوله)** ونحو بقية **(أفني به)** أي غزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا **(قوله)** وترك رفعه **(الح)** المراد منه اذا رأى ورقة مطر وحته على الارض حرم عليه تركها بقرينة قوله بعد وينبى الخ وليس المراد كماله وظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الارض والقراءة فيه ع ش **(قوله)** ورقة **(الح)** أي فيها شيء من نحو القرآن **(قوله)** وينبى أن لا يجعله **(الح)** وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الرضوان فطره المراد بالابتغاء هذا الذنب أو الوجوب والاقرب الاول **(قوله)** وبلغ **(الح)** كذا في النهاية وتوالغى **(قوله)** ما كتب **(الح)** عبارة النهاية والغنى قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي واسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة على ارادتهم عند الاشتراك فيه اه **(قوله)** ومد الرجل **(الح)** عبارة الجعيري وفي النهاية تو يحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضعه تحت يد كافر ومثله التماس وان كانوا يعظمون ثم ليس القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر أيضا حاله الحدث بخلاف البداءة المتخذة من الذهب أو الفضة وجبارة الرجائي فخرجت التبعة ولو لكافر نعم في سم ما يقتضى منعها وعبارته ويحرم تحريكه مائة قرآن وينبى المنع من التبعة لا من الاتقص عن آثار السلف اه قال ابن ع ج ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم يعد اه كلام الجعيري **(قوله)** وللمحدث **(الح)** ومثله الجنبت لاس ولا حل كردى **(قوله)** وبسن القيام **(له)** ينبتى ولا تفسير حيث حرم مسه ووجهه حر اه سم وباقى عن البصري ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال الجعيري واستدل السيوطي على جواز تقبيل المصحف بالقباس على تقبيل حجر الاسود ود العالم والصالح والوالد اذ من المعلوم انه افضل منهم اه **(قوله)** وكنه لعله بعد من تبدلها **(قوله)** لا حاجة له بالعلم بان قها غير مبدل قطعاً ووجود مبدل معه يفرض تسليمه لا يمنع حرمته فيما يظهر وبؤخصه بالاولى ذنب انضمام للتفسيره طلقاً أى قل أو أكثر نظراً لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بنديه لكاتب مشتمل على نحوية لم يكن بعد مبدل أو زلقاً في جمع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى وأقره من أنه يكره للمحدث مس نحو التوراة اذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة انه لم يبدل جمع ما فهمها فكلام الله وهو محترم اه وكل منهما ما يؤيد ذكره ولا بصري **(قوله)** وبكره **(الح)** الى قوله ومنه في الهيات والى قوله والغسل في الغنى **(قوله)** ما كتب **(الح)** أي من الجنس ثم هامة ومعنى أي مثلاً والفرق كذلك فالوى **(قوله)** لا تعرض خصوصاً **(له)** أي فلا يكره بل قد يحب اذا تعين طر يقاً لصونه وينبى أن باقى مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش **(قوله)** والغسل **(أولى)** منه أي اذا تيسر ولم يتخش وقوع الغسالة على الارض والافتراق بين أولى يعبرى عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار أو بعضهم ان الحراف أولى لان الغسالة قد تقع على الارض انتهى ابن شعبة اه

حرمه حل ما فهم اسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لما فيه قرآن شاع على ان قوله سابقاً ككل اسم عظيم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليجرب وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا **(أفني به شيخنا الشهاب الرملي)** فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر ان محله اذالم يقصد اسماته وأنه يصيبها الوسخ لا الكراس والاحوم بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما أفني به والدرجة الله تعالى لعدم الامتنان ولو اخذنا من المصحف بازمع الكراهة قال ع ش ينبت أن المراد بنحو البسملة ما يقصده التبرك عادة أما وراف المصحف فينبى حرمته جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جوازه فليجرب اه **(قوله)** ونحو بقية **(أفني به)** أي غزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا **(قوله)** وترك رفعه **(الح)** المراد منه اذا رأى ورقة مطر وحته على الارض حرم عليه تركها بقرينة قوله بعد وينبى الخ وليس المراد كماله وظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الارض والقراءة فيه ع ش **(قوله)** ورقة **(الح)** أي فيها شيء من نحو القرآن **(قوله)** وينبى أن لا يجعله **(الح)** وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الرضوان فطره المراد بالابتغاء هذا الذنب أو الوجوب والاقرب الاول **(قوله)** وبلغ **(الح)** كذا في النهاية وتوالغى **(قوله)** ما كتب **(الح)** عبارة النهاية والغنى قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال ع ش أي واسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة على ارادتهم عند الاشتراك فيه اه **(قوله)** ومد الرجل **(الح)** عبارة الجعيري وفي النهاية تو يحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضعه تحت يد كافر ومثله التماس وان كانوا يعظمون ثم ليس القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر أيضا حاله الحدث بخلاف البداءة المتخذة من الذهب أو الفضة وجبارة الرجائي فخرجت التبعة ولو لكافر نعم في سم ما يقتضى منعها وعبارته ويحرم تحريكه مائة قرآن وينبى المنع من التبعة لا من الاتقص عن آثار السلف اه قال ابن ع ج ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم يعد اه كلام الجعيري **(قوله)** وللمحدث **(الح)** ومثله الجنبت لاس ولا حل كردى **(قوله)** وبسن القيام **(له)** ينبتى ولا تفسير حيث حرم مسه ووجهه حر اه سم وباقى عن البصري ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال الجعيري واستدل السيوطي على جواز تقبيل المصحف بالقباس على تقبيل حجر الاسود ود العالم والصالح والوالد اذ من المعلوم انه افضل منهم اه **(قوله)** وكنه لعله بعد من تبدلها **(قوله)** لا حاجة له بالعلم بان قها غير مبدل قطعاً ووجود مبدل معه يفرض تسليمه لا يمنع حرمته فيما يظهر وبؤخصه بالاولى ذنب انضمام للتفسيره طلقاً أى قل أو أكثر نظراً لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بنديه لكاتب مشتمل على نحوية لم يكن بعد مبدل أو زلقاً في جمع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى وأقره من أنه يكره للمحدث مس نحو التوراة اذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة انه لم يبدل جمع ما فهمها فكلام الله وهو محترم اه وكل منهما ما يؤيد ذكره ولا بصري **(قوله)** وبكره **(الح)** الى قوله ومنه في الهيات والى قوله والغسل في الغنى **(قوله)** ما كتب **(الح)** أي من الجنس ثم هامة ومعنى أي مثلاً والفرق كذلك فالوى **(قوله)** لا تعرض خصوصاً **(له)** أي فلا يكره بل قد يحب اذا تعين طر يقاً لصونه وينبى أن باقى مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش **(قوله)** والغسل **(أولى)** منه أي اذا تيسر ولم يتخش وقوع الغسالة على الارض والافتراق بين أولى يعبرى عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار أو بعضهم ان الحراف أولى لان الغسالة قد تقع على الارض انتهى ابن شعبة اه

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كجزم وغزيقه عبثاً لانه ازراء به وتركه رفعة عن الارض وينبى ان لا يجعله في شق لانه قد يسقط فبينه وبلغ ما كتب عليه خلافاً لكه لا زال صورته قبل ملاقاته للمحدث ولا تضر ملاقاته للبرق لانه مادام بمعدنه غير مستقذر ومن ثم جاز من الحلية كما يأتي في الاطعمة قال الزركشي ومد الرجل للمصحف وللمحدث كتبه بالاس وبسن القيامه كالعلم بل أولى وصحانه صلى الله عليه وسلم قالم للتوراة وكنه لعله بعد من تبدلها وبكره موصفاً كتب عليه الاغرض خصوصاً ومونة تحزيق عثمان رضي الله عنه للعاصم والغسل أولى منه على الوجه

بل كلام الشيخين في السرصر في حرمه (١٥٦) الحرق الآن يحمل على انه من حيث كونه اضاءة للعالم فان قلت مران خوف الحرق

موجب للعمل مع الحدث
ولا تردد وهذا مقتض
لمرمة الحرق مطلقا قلت ذلك
مفروض في مصحف وهذا
في مكتوب لغرض دراسة أولها
وبه نحو بل مما ينصومعة
قصد نحو الصائغ أو ما للنظر
لاضاعة المال فامر عام
لا يخص به ذاعلي أنها تجوز
لغرض مقصود ولا يكره
شرب بمحموده وان بحث ابن
عبد السلام حرمه (ومن
يقن طهورا أو جذاشا أو شئ)
أي تردد باستواء أو رجحان
(في ضده) أطرأ عليه أم لا
(ع) بل يقينه باعتبار
الاستصحاب فلا ينافي اجتماع
الشك معه وذلك لأنه
صلى الله عليه وسلم الشاك
في الحدث عن أن يخرج من
المسجد إلا أن يصوم صوما
أو يجزى بها وفي وجه يجب
الوضوء وحشد ذاف شاك
نفيه لكن يشكك عليه
النهي في الحدث الآن
يقال المراد منه النهي عن
أخذ بشئ يؤدي إلى وسوسة
وتشكك غالبا لزعم الرافعي
ومن تبعه انه يعمل بظن
الطهر بعد يقين الحدث

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضراب عن الخلاف المذكور بقوله على الوجه (قوله الآن يحمل الخ) أي
كلام الشيخين (قوله مطلقا) أي قصد به نحو الصيانة أولا (قوله ذلك) أي مامر (قوله مفروض في مصحف)
هذا يقتضي حرمه حرق المصحف أي لغرض غرض سم (قوله وهذا) أي قوله ولا يكره حرق الخ (قوله في مكتوب
الخ) قد يقال أو ذلك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافي قصة سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه سم (قوله
بهذا) أي باحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب بمحموده الخ) أي بمحمودا كتب عليه شئ من القرآن وشربه نهاية
ومعنى قال عش توقف سم على حج في جواز صبه على نجاسة أقول وينبغي الجواز ولو قصد الانه لما
بحيث حرقه أو لم يبق لها أثر لم يكن في صنها على النجاسة اهانة وعبرة الشارح مر في الفتاوى الأولى غسله
وصب ماء غسالت في محل طاهر اه (قوله وان بحث الخ) * (فوائد) * بكرة كتب القرآن على حائط
وسقوف ولوسعد ونياب طعام ونحو ذلك ويندب للقارئ التعود للقراءة أو استقبال القبلة والتدبر والتخضع
والترتيب واليكاه عند القراءة فان لم يقدر على الكفاة فليتكأ أو الأفضل قراءته نظرا في المصحف إلا ان زاد
خشوعه في القراءة عن ظهور قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم
الجمعة أو لياليها وبين الدعاء عقبه وحضوه والسرور وفي ختمه أخرى بعده ويتأ كد صوم يوم ختمه وكثرة
تلاوته وهو في الصلاة لغيره أفضل منه خارجا لو نسبناه أو شئ منه كبره ويسن أن يقول أنسبت كذا
لأنسبته ويحرم تفسير القرآن والحدث بلا علم ختمنا ونخطب (قوله أي تردد) إلى قوله وفي وجه في النهاية
والغني قول المتن (على يقينه) يجوز أن يكون التقدير عاقتضى يقينه السابق سم عبارة عش أي
جازه العمل به ومع ذلك سن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أي فاعني باستصحاب يقينه
(و قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة الغني فن ظن الضد لا يعمل بظنه لأن ظن
استصحاب اليقين أقوى منه فعلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه أو الإلحاق باليقين لا بجماعه شك اه (قوله من
المسجد) أي الصلاة عش (قوله فالقياس بنده) ظاهر اطلاعه ولو في ذاته الصلاة فتدب أن يخرج منها
ويتوضأ كما مر عن الإيعاب عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قبل انه ناقض (قوله يشكك عليه)
أي على الندب (قوله الآن يقال المراد الخ) أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه الأخذ به إذا
الشك سم (قوله مؤول الخ) بان مراده أن الماء المظنون تطهره بالاجتماع لا مطلقا برفع يقين الحدث وحمله
على هذا وان كان بعيدا أولى من حمله على أن ظن الطهر برفع يقين الحدث الذي حله عليه ابن الرفعة وغيره
وقال أبو الغر الرافعي وأسقطه المصنف من الروضة وقال النشائي انه معدود من أوهاهه ومعنى وزاد النهاية
تأويل آخر راجعه (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال الدار على المتن (قوله بنحو النوم) أي والحال أن
الحدث مضمون بصرى (قوله ويقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أي
بالاجتهاد لا بمعنى (قوله على القاعدة) أي السابقة في المتن قال للحدث الذي كرى (قوله بتفصيله) أي لا ياتي
أنغافى الشارح (قوله المطوى الخ) أي في المتن (قوله فان كان قبلها) إلى قوله ولا تعرف النهاية إلا قوله مطلقا
وقوله ولو علم الخ فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في الغنى الإقوله بكل حال الأول (قوله مطلقا)

من حيث كونه اضاءة للعالم قضية هذا ان الغسل كذلك (قوله قلت ذلك مفروض في مصحف) هذا يقتضي
حرمه حرق المصحف أي لغرض غرض وقوله وهذا في مكتوب لغرض دراسة أو قد يشكك على هذا الصنيع انه جعل
من هذا حرق المصحف حدثا له ومنه تقرر بق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال أن ذلك بدون
غرض وهذا الغرض معتبر كافي قصة عثمان رضي الله عنه (قوله على يقينه) يجوز أن يكون التقدير على
مقتضى يقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أي فاعني باستصحاب يقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ
الاجتماع غير متصور (قوله الآن يقال المراد الخ) أي أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه

اي
وحدامنه بعد التمس مثالا (وجعل السابق) منها (فتقدمنا قبلها) ياخذ به بتفصيله المطوى اختصارا (في الاصح)

فان كان قبلها لم نجد تأخير الا أن تظهله مطلقا

أى اعتاد تجديد الطهارة أم لا مغنى **(قوله لتقنه الطهر الخ)** قد يعارض بأنه يتيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل علمه ويجب يتيقن رفع الطهارة أحد الحديثين فقوى اعتبارها سم **(قوله فان احتسب وقوع تجديد الخ)** أى بان اعتاد تجديد الطهارة وان لم يقطر عداده مغنى زاد التهاين وتثبت عادة التجديد ولو جزة كما فتنى به أبو البرجائه تعالى اه **(قوله لاحدا الخ)** متعلق بالرفع المضاف الى فاعله **(قوله الآخر)** بكسر الخاء **(قوله عنه)** أى رفع الحدث متعلق بالتأخر **(قوله عدم تأخره)** أى الطهر الآخر **(قوله تؤيد)** أى عدم تأخره خبر وقربى الخ **(قوله وان لم يحتمل)** أى بان لم يعتد التجديد مغنى ونهاية **(قوله لما قبل قبلهما)** الاولى الاخصر حذف قبل كما فى المغنى وغيره **(قوله ثم أخذ بالضد في الاونا الخ)** توضع ذلك ان يقال يتيقن طهر واحد نأ بعد الشمس مثلاً وجعل أسبقهما وتيقنهما قبل الضمير كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها أول مراتب الشك وما قبل الضمير هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر الى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم أنه كان اذ كان يحدث فهو الاون قبل العشاء متطهر أو متطهر اقول لا تحدث ان اعتاد التجديد والاقتطع ثم ينقل الكلام الى المرتبة الثانية الثانية وهى ما قبل الضمير فان كان حكمه قبل العشاء بالحدث فهو الاون متطهر الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول الحنفى أى الزيادة يأخذ في الوتر بالضد في الشك بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حاله قبل المغرب والشك نائى المراتب وهو قبل الضمير وحاله بعد الشمس وتزلانها نائى وهكذا على سائر طرق الترتيب كما يؤخذ من عرش على مر اه حنفى واذا تأملت ذلك تجد كل واحد من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل أول مراتب يحدث فهو في المرتبة الاولى متطهر واذا حكمنا عليه بالظهور فهو في الثالثة متحد ان اعتاد التجديد فان لم يعتد فهو متطهر أيضاً واذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر واذا حكمنا عليه بالظهور في الثالثة متحد ان اعتاد التجديد فان لم يعتد فهو متطهر وهكذا في جميع المراتب بحسبى **(قوله فان لم يعلم الخ)** بخبر قد يقطر فبما سبق تقدروا فضد ما قبلها يأخذ به ان علمه بحسبى **(قوله ما قبلهما)** أى أصلاً ولو جزم مراتب **(قوله بكل حال)** لم يظهر المراد به ولم يذكر هنا شيخ الاسلام ولا التهاين والمغنى وقول الكردى أى أو علم ما قبل ما قبلهما أم لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلها المراد به العموم والاستغراق كما مر **(قوله لتعارض الاحتمالين)** أى الحدث والطهر بحسبى **(قوله بخلاف من لم يحتمل الخ)** عبارة بالمغنى امان بعتاد التجديد في أخذ الطهارة مطلقاً كما مر اه **(قوله بكل حال)** أى علم ما قبلها أم لا ثم الاولى اسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر

(فصل في آداب قاضى الحاجة) * والاداب بالمبجع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعاً شغل المستحب والواجب عرش **(قوله ندبا)** كذا فى المغنى وقال التهاين تأمل أن جميع ما هو مذكور في هذه الفصل من الاداب محمول على الاستحباب الا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله الا الاستقبال والاستدبار يعنى ما يتعلق بهما اذا لادب انما هو تركهما انهما ما هو امان أو مكر وهما أو خلاف الاولى أو مباحات كما يأتى اه **(قوله ثم الاستنجاء)** أى آداب الاستنجاء يعنى الازالة قال التهاين يعبر عنه بالاستنجاء بالاستطابة وبلاستنجار الاوان وبعان الماء والخمر والثالث يخص بالخمر اه **(قوله ولو لحاجة أخرى)** كوضع متاع أو أخذ عرش **(قوله وكذا فى أكثر الاداب)** يخرج بقصد الاكثر نحو اعتماد اليسار على الاستقبال القبلة واستدبارها ومن الاكثر ان لا يعمل ذكر الله وقوله للغالب) أى فلا مفهوم له سم **(قوله والمراد)** الى قوله وفيه دلالة على النهاية والمغنى ثم فلا وقاس ما تقدم أنه يقدم اليمين في الموضع الذى اختاره للصلاة

الاخذ بهذا الشك **(قوله لتقنه الطهر الخ)** قد يعارض بأنه يتيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويجب يتيقن رفع الطهارة أحد الحديثين فقوى اعتبارها

(فصل) * **(قوله أكثر)** يخرج بقيد أكثر نحو اعتماد اليسار على الاستقبال القبلة واستدبارها ومن

لتقنه الطهر وشك في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهر فان احتسب وقوع تجديد منه فهو الاون حدث تتيقن رفع الحدث لاحد طهر به مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقربى احتمال التجديد تؤيد به وان لم يحتمل فهو متطهر لان الظاهر تأخر طهره اثنائى عن حدثه ولو علم قبلهما طهارة واحدنا وجهل أسبقهما فنظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالضد في الاوتار والمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما يتبعه بما فيه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلها الزمه الوضوء بكل حال حيث احتسب وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتركه وعدمه **(فصل) * (فى آداب قاضى الحاجة) ثم الاستنجاء (يقدم) ندبا (داخل الخلاء) ولو لحاجة أخرى وكذا فى أكثر الاداب الاية وعبر به كالحارج للغالب**

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم **(قوله)** يتبعه التخيير يتبعه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في النحول من الأول والثاني ويتبعه في مستقذر من متصلين بتقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في النحول من أحدهما لا تحرم اه سم **(قوله)** تخير الخطيب (الخ) عبارة أنها قولاً نظراً إلى تفاوت بقاع المسجد شرقاً وخصه اه قال عش أي في الحس فان قريب المنزه من الإسبوي ما قرب من الباب إلى النطاق فتوقع ذلك لا تنظر إلى هذا الشرف فيختار في مشي من أول المسجد إلى محل جلوسه اه **(قوله)** وشريف (الخ) * فائدة * وقع السؤال على جعل المسجد موضع مكس مثلاً ويتبعه تقديم اليمنى دخولاً واليسرى خروجاً لأن حرمته ذاتية فتقدم على الاستعداد العارض ولو أراد أن يدخل من دفي إلى مكان جهل انه دفي أو شريف فينبغي حله على الشرافة سم على الجهة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار موضع قضائها أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية في نظر الأقرب الثاني لأن حرمته ذاتية عش أقول قد ينزاع فيما نقله عن سم قول اليعاقبة وكان خلافاً في تقديم اليسرى دخولاً واليمينى انصرافاً جامعاً والسوياً وان كان محل عبادة كالمسكى لأن فيه انظار ومكان الظلم وكل منكر اه فالسبب حرمته ذاتية لأنه موضع عبادة وقوم ذلك قدم الاستعداد العارض عليه كروى **(قوله)** وقذر وأقذر وليس من المستقذر من الخطيب عند صعد المنيبر وفيما نظهر السوق والقهوة أو شرف فيقدم عنده دخولاً قاله عش ولا يتخلو عن نظركم كروى أقول والنظر ظاهر بل لا يبعد العكس في زمننا **(قوله)** يتبعه مراعاة الشريفة (الخ) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم **(قوله)** والاذنار في الثانية كان مرادها تقديم اليسار للنحول الخلاء واليمين لخروج جسمه سم **(قوله)** محل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدليل المذكور وفيه نظر سم وقد منع دعوى الخروج ويذكر اه انه ما عبر به ليشمل ما في الأصحاب بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمنه أثناء ودعاء وقد يطلق على كل ما فيه نواب (فائدة) وقع السؤال على نقض اسم معظم على خاتم اثنين قصد أحدهما به نفسه ولا يخرج المعظم اسم نينافعل بكرة التحويل به الخلاء والأقرب انه ان استعماله أحدهما على بقصد أو غيرها لا يطرق في النبأ عن أحدهما بعينه كره قلباً للمعظم عش **(قوله)** أي مكتوب) إلى قوله وما لا يذكر في النهاية إلا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المعنى الا قوله ونظير إلى فكره **(قوله)** أي مكتوب ذكره (الخ) حتى جعل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها معنى **(قوله)** ككل معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والتحويل إذا ما علم عدم تبدله منهما فيما نظهر لانه كلام الله وان كان مسوياً انتهى ويتبع استثناء ما مثل في تبدله لثبوت حرمته مع الشك بدليل حرمته الاستحباب به حيث ذكرناه كإفاده كلام شرح الروض وأذا ذكره على ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقر وفيه اه بكرة على ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم **(قوله)** من قرآن) بحث الزركشي يخرج ما يوجد في نظم من القرآن في غيره على حرمته للتلفظ به للعب قال في شرح العباب وهو قريب من نظره في غيره سم عبارة عش بقي ما لو جددت نظم في غير القرآن كما

الكعبة اليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة النحول مطلقاً في الكعبة بقية السجدة بدفعها فاقدم اليمين في دخول الكعبة وفي الخروج منها يحتمل تقديم اليمين في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها **(قوله)** يتبعه التخيير) يتبعه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في النحول من الأول والثاني ويتبعه في مستقذر من متصلين بتقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في النحول من أحدهما لا تحرم اه **(قوله)** يتبعه مراعاة الشريفة) أي فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لأن الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه **(قوله)** والاذنار) كان مرادها تقديم اليسار للنحول الخلاء واليمين لخروج جسمه سم **(قوله)** محل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدليل المذكور بل ومعلق الدليل وفيه نظر **(قوله)** ذكر الله) قال في شرح الروض لاجل نورا وتحويل ونحوها كما أفهمه كلامه انتهى أي مع الخلو من المعظم بل ينفى التقيد بالبدل **(قوله)** ككل معظم (الخ) قال في شرح الارشاد

يتبعه التخيير وبه يعلم تخيير الخطيب عند صعد المنيبر وشريف ومستقذر بالنسبة السكينة باصق مسجد وقذر وأقذر منه كخلاء في وسطه موف يتبعه مراعاة الشريفة الأولى والأقذر في الثانية (ولا يحتمل) داخله أي الواصل محل قضاء الحاجة (ذكر الله) أي مكتوب بذكره ككل معظم من قرآن

وافق لغز القرآن كلاً وبمثلاً فهل يكرهه أولافه نظر والاقرب الأول ما لم يدل قرينة على إرادته غير
 القرآن اهـ (قوله واسم نبي ومالك) عبارة النهائية يلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن
 رسولاً ولا ملائكة سواء علمتهم ونامتهم اهـ وفي سم قال في شرح الإرشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام
 الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم بحسب نظر وقد يفرق
 بأن أولئك معصومون وقد يوجب الفضول منزلة لا توجد في الفاضل انتهى * (تنبيه) * حصل المعظم
 المكره هل يشمل حل صاحبه فكره حل صاحبه فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشبهه بغيرهم اهـ وأقره
 عش وعبرة الكردى وفي القلوب على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصالحين والأولياء أي يكره
 كالملائكة وبحثه الحلبي أضاف حواشي المنهج ثم قال وهل يكره حل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم
 الظاهر نعم انتهى اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي
 أن يكون الركن الجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله أو مشترك) كمن يزوركم ويمنعهم فني وشرح
 بأفضل (قوله أو قامت قرينة الخ) أي قال لم تقم قرينة فالأصل الإباحة عش (قوله يظهر أن العبرة الخ)
 الذي يظهر لو افق ما مر أن العبرة بالكاتب نفسه أن كتب لنفسه أو لغيره بغير إذنه والألا مكتوبه بصرى
 (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد
 المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا أُرِده بغيره صار غير معظم انتهى سم
 على ج قلت ويبي الكلام في ما لو قصد أو لا غير المعظم ثم باعه فقصد به المشتري المعظم أو فقير قصد وقياس
 ما ذكره وفي الخبر من أنها تابعة للقصد الكراهة فبإذ كر تأمل وينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه
 بتغير قصد وعليه فلو أخذوا رقم من المصحف وقصدوا بجمعها لجمعها لا يجوز تسهيلها ولا جعلها مع الحديث سيأوفى
 كلام ابن حجر بما يفيد أنه لو كتب غيبة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم النتيجة انتهى عش (قوله أو لا
 فالمكتوبه) وبقي الأصل وفيه عدم الكراهة عند ثلث الأصل الإباحة عش (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي ومالك مختص أو
 مشترك وقصد به المعظم أو
 قامت قرينة قوية على أنه
 المراد به يظهر أن العبرة
 بقصد كاتبه لنفسه أو لا
 فالمكتوبه نظير ما مر

دون التوراة والتنجيل إلا ما علم عدم تبديله منهما فيما يظهر أنه كلام الله تعالى وإن كان منسوخاً انتهى
 ويمكن أن يجعل عليه قوله في شرح الروض لأجل نورا والتنجيل ونحوهما كما أفهمه كلامه انتهى أي لا يكره
 حل ذلك أي إلا أن علم عدم تبديله بل كان يتجه أيضاً استثناء ما شئت في تبديله لثبوت حرمة مع الشك بدليل
 حرمه الاستتخاره عند تبديله كإفاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوزوه أي الاستتخاره القاضي بورق
 التوراة والتنجيل ويجب حله على ما علم تبديله منهما وتخلع اسم الله تعالى ونحوه انتهى فانه مخرج في المنع
 عند الشك فأنعم دليل وأضع على بقاء الاحترام فليتأمل وإذا كره حل ما علم عدم تبديله منهما أو شئت فيه على
 ما تقرر فتبجعه لا يكره حل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قرآن)
 بحث الزركشي يخرج ما وجد نطقه من القرآن في غيره على حرمه التلغظ للحنط قال في شرح العباب وهو
 قر بيوان نظره في غيره (قوله واسم نبي ومالك) قال في شرح الإرشاد وأنه أي وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين
 عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاستوى حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام
 المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم بحسب نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجب الفضول
 منزلة لا توجد في الفاضل انتهى * (تنبيه) * حل المعظم للكراهة هل يشمل حل صاحبه فكره حل صاحبه
 له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشبهه بغيرهم اهـ فان قيل لو كره حل صاحبه لكره دخول صاحبه لأن عظمة
 الاسم هنا لله أي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه إلى النحول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص أو
 مشترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لكن كلامهم في كائنه على نعم الصدقة يقتضى
 تخلقه وقد يفرق بتمام القرينة ثم على الصرف وأنه ليس القصد به التميز بخلافه هنا انتهى وقد بقصد هنا
 بغير التميز فليتأمل وينبغي أن يكون الركن الجلالة في عدم قبول الصرف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه
 لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظره ثم رأيت في شرح العباب ألا

في شرح وما كتب لبرس قرآن الخ **(قوله ففكر رجل الخ)** أي من حيث الخلاء فلا ينافي حرمته جل القرآن مع الحديث أن فرض سم على حج وينبغي أن يلحق ذلك كل يحصل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء ليكون الكلام فيه عس **(قوله ولم يصح الخ)** قال في المصنف وفي حنفلي أنها كانت تقرأ من أسفل لكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان النقص معكوا سابقرا مستعجلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمرين خير اه وفي البرماوي عن المصنف عس ما رعاها إذا ختم به كل على الاستواء كالفي خواتيم الأكاره **(قوله غيبة ندبا الخ)** فعل أنه يطلب اجتنابه ولو لم يجز ما غيبا سم على البسمة اه عس **(قوله نحو ضم كفه)** كوضعه في عمامته وأغبرها مني **(قوله خاتم عليه معظم)** شامل لأسماء صلحاء المؤمنين بناعه على دخولهم هنا سم **(قوله ويحجب الخ)** ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتداه الشارع مر آخر على ما نقله سم عنه في حاشيته شرح البسمة عس **(قوله عند استخاء بغيه)** مرص في الأعلام بالكفر بالقاهرة فقه اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستخاء أيضا إذا قصد تضمينه بالخاصة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استخاء بغيه مرص في أن الكلام عند خشيته الشخص أما عند عدمه بان استخرج من البول ولم يحش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمه القتال بسيف كتب عليه قرآن أي أو نحو ما ذكر من حرمه تعبد سم لم تدع إليه ضرر ووثاق لم يجد غيره يدفع به عن نفسه عس أي أو عن معصوم آخر **(قوله وما لا الأذرى وغيره إلى الوجه المجرم الخ)** وينبغي جل كلامهم في ما إذا خاف عليه التحسيس مغني ونهاية قال عس وتكون أن يبين على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو حرام من جهة المجلع من الحديث مكر ومن جهة المجلد له في المحل المستقذر أثر ينفى سم على حج اه **(قوله لا إدخال المصنف)** أي ونحو معنى **(قوله وهو قوى المردك)** أي لا النقل سم غيرة الكردى لكن المنقول الكره اهتوا المذهب نقل اه **(قوله وينصب باتمها)** وضم كمال الأذرى فغذبه معنى **(قوله لا أن الخ)** أي وضع أصابع الأيدي بالأرض مع نصب باتمها **(قوله أسهل نحر ورج الخارج)** هو طاهر لأن العدقي اليسار وما في البول فلا نية لثلاثة التي هي محلها لم يأت في جهة اليسار فقد اعتدلتها على أسهل نحر وجهه انتهى كردى عن الأعياب **(قوله اما القائم الخ)** أي مطلقا واعتدلتها بياض الحبيب والذى يادى والشورى وغيرهم تبعها للعلل المحل أن القائم في البول يعتد بها معا **(قوله وعلى هذا)** أي التفصيل المذكور **(قوله اطلاق بعض الشراح)** أي كشخ الإسلام **(قوله أي وهو الخ)** أي تخرج التضع الخ **(قوله وبه الخ)** أي بقوله ان علم التلويث الخ **(قوله اعتد بها)** أي ندبا قولى المنى **(ولا يستقبل القبلة الخ)** وظاهر كلامهم عدم حرمته استقبال المصنف أو استدباره ببول أو غائط وإن كان أعظم حرمته من القبلة وقد وجبه بأنه ثبت للمغضول لا يثبت للفاضل نعم قد بسبقه أو استدبره على وجهه بعد از راء فحرم لم قد بكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره سم على حج اه عس واعتد بها نحننا **(قوله أي الكعبة)** إلى قوله وإن لم يكن في النهاية الأقوله والتزنا إلى المنى وكذا في المنى الأقوله ولومع عمله إلى المنى **(قوله أي الكعبة)** وفي العباب وغيره وبكره قضاء الحاجة عند قبحه محرم وعلمه على ما عتد الاستخاء كالعظم انتهى قال في شرحه وبحت الأذرى حرمته عند قبحه والانباء وعند القبر والمكره بنشها للاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

ترى أن اسم المصنف إذا ذاب به غيره صار غير معظم انتهى **(قوله ففكر رجل الخ)** أي من حيث الخلاء فلا ينافي حرمته جل القرآن مع الحديث أن فرض سم على حج وينبغي أن يلحق ذلك كل يحصل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء ليكون الكلام فيه عس **(قوله ولم يصح الخ)** قال في المصنف وفي حنفلي أنها كانت تقرأ من أسفل لكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان النقص معكوا سابقرا مستعجلا إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمرين خير اه وفي البرماوي عن المصنف عس ما رعاها إذا ختم به كل على الاستواء كالفي خواتيم الأكاره **(قوله غيبة ندبا الخ)** فعل أنه يطلب اجتنابه ولو لم يجز ما غيبا سم على البسمة اه عس **(قوله نحو ضم كفه)** كوضعه في عمامته وأغبرها مني **(قوله خاتم عليه معظم)** شامل لأسماء صلحاء المؤمنين بناعه على دخولهم هنا سم **(قوله ويحجب الخ)** ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتداه الشارع مر آخر على ما نقله سم عنه في حاشيته شرح البسمة عس **(قوله عند استخاء بغيه)** مرص في الأعلام بالكفر بالقاهرة فقه اسم معظم من أسماء الأنبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستخاء أيضا إذا قصد تضمينه بالخاصة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استخاء بغيه مرص في أن الكلام عند خشيته الشخص أما عند عدمه بان استخرج من البول ولم يحش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمه القتال بسيف كتب عليه قرآن أي أو نحو ما ذكر من حرمه تعبد سم لم تدع إليه ضرر ووثاق لم يجد غيره يدفع به عن نفسه عس أي أو عن معصوم آخر **(قوله وما لا الأذرى وغيره إلى الوجه المجرم الخ)** وينبغي جل كلامهم في ما إذا خاف عليه التحسيس مغني ونهاية قال عس وتكون أن يبين على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فهو حرام من جهة المجلع من الحديث مكر ومن جهة المجلد له في المحل المستقذر أثر ينفى سم على حج اه **(قوله لا إدخال المصنف)** أي ونحو معنى **(قوله وهو قوى المردك)** أي لا النقل سم غيرة الكردى لكن المنقول الكره اهتوا المذهب نقل اه **(قوله وينصب باتمها)** وضم كمال الأذرى فغذبه معنى **(قوله لا أن الخ)** أي وضع أصابع الأيدي بالأرض مع نصب باتمها **(قوله أسهل نحر ورج الخارج)** هو طاهر لأن العدقي اليسار وما في البول فلا نية لثلاثة التي هي محلها لم يأت في جهة اليسار فقد اعتدلتها على أسهل نحر وجهه انتهى كردى عن الأعياب **(قوله اما القائم الخ)** أي مطلقا واعتدلتها بياض الحبيب والذى يادى والشورى وغيرهم تبعها للعلل المحل أن القائم في البول يعتد بها معا **(قوله وعلى هذا)** أي التفصيل المذكور **(قوله اطلاق بعض الشراح)** أي كشخ الإسلام **(قوله أي وهو الخ)** أي تخرج التضع الخ **(قوله وبه الخ)** أي بقوله ان علم التلويث الخ **(قوله اعتد بها)** أي ندبا قولى المنى **(ولا يستقبل القبلة الخ)** وظاهر كلامهم عدم حرمته استقبال المصنف أو استدباره ببول أو غائط وإن كان أعظم حرمته من القبلة وقد وجبه بأنه ثبت للمغضول لا يثبت للفاضل نعم قد بسبقه أو استدبره على وجهه بعد از راء فحرم لم قد بكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره سم على حج اه عس واعتد بها نحننا **(قوله أي الكعبة)** إلى قوله وإن لم يكن في النهاية الأقوله والتزنا إلى المنى وكذا في المنى الأقوله ولومع عمله إلى المنى **(قوله أي الكعبة)** وفي العباب وغيره وبكره قضاء الحاجة عند قبحه محرم وعلمه على ما عتد الاستخاء كالعظم انتهى قال في شرحه وبحت الأذرى حرمته عند قبحه والانباء وعند القبر والمكره بنشها للاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرى بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول الجداره اذ اسمه انتهى
ومعلوم انه اذا ذكره عند القبر المحترم فعند المحقق أولى سم **(قوله قبة بيت المقدس)** أى صغيره شخنا
(قوله فكره مبالغ) أى بكرة استقبلها واستدبارها في غير المعد وتزول الكراهة بما زول به الحرم في
الكعبة من السائر بشرطه كذا في النهاية حاشية شخنا وقال المغني انما بكرة استقبلها دون استدبارها
كالشيس والقمر اه **قول المتن (ولا يستدبرها)** المراد باستدبارها كشف دربه الى جهتها حال خروج
الخارج منه بان يجعل ظهره اليها كاشفاً لدره حال خروج الخارج واذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها
لا يجب الاستئذان أيضاً من الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوفاً الى تلك الجهة حال الخروج منه لان
كشف الفرج الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يوجهه كثير من الطلبة
لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعمل من قضى الحاجتين معاً يجب عليه غير الاستئذان من جهة
القبلة ان استقبلها واستدبرها فعمل ذلك سم وأقره الشوري وقال ع شر فرع أشكل على كثير
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا أشكل لان المراد باستقبالها استقبال
الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعله ظهره لها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة
شخنا والمراد باستقبالها استقبال الشخص بوجهه لها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة باستدبارها
جعل ظهره لها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وان لم يكن بعين الخارج فبها خلافاً لان لا يكون

وخروجها قبلة بيت المقدس
فكره فيها فغير ما يحرم هنا
(ولا يستدبرها) أدبا مع
سائر ارتفاعه ثلث اذراع
فاكثر وقد دنا منه ثلثة
أذرع فأول ذراع الأذى
المعتدل فان فعل خلاف
الأولى

استقبالا اذا جعل ذكر جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً الا اذا قوط وهو قائم على
هيئة الزاوية وعلم مما ذكرناه انه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً
لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال به لا يحرم عكس ذلك والعقد انه يحرم اه وعبارة
الريدى بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف انما هو في مجرد
التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة فتغطى فالشارح مر كاشهاب بن حجر يسميه مستقبلاً واذا جعل صدره
للقبلة وتغطى يسميه مستدبراً او الاستدبار ان قاسم كغيره يعكسون ذلك واذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وقال
فالأول مستقبل ارتفاعاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف في الغرض فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة
وألفظ ذكره مبنياً وشمالاً بال فهو غير مستقبلي ولا مستدبر عند الشارح مر كاشهاب بن حجر بخلافه
عند الشهاب بن قاسم وغيره اه **(قوله ارتفاعه ثلث اذراع)** هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب
لانه يستتر به الى موضع قدميه فيؤخذ منه انه يعتبر في القائم أن يستتر من سره الى موضع قدميه كما في قوله
والفرجه الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك خرج شرح الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج
الخارج من الفرج وان كانت العورة تنتهي بالركبة نهاية عبارة شخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع
فاكثر ولعل الغالب فلو كفاه دون الثلث ان كتب به أو احتاج الى زيادة على الثلثين وجبت ولو بالاقطوط
فأشما فلا بد ان يكون ستر من قدميه الى سره لان هذا حريم العورة اه وعبارة المغني نلوا بال قائماً ليدمن
ارتفاعه الى أن يستعوره اه **(قوله فان فعل)** أى الاستقبال أو الاستدبار مع السائر المذكور كدرى **(قوله)**

وان كان أعظم حرمة من القبلة وقد وجه به ان يثبت للمفضل لما ثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره
على وجه بعيد ازاء فحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره فليأت في العباد
غيره وعند أى بكرة قضاء الحاجة عند قبر محترم يحرم عليه وعلى ما يتبع الاستنجاء به كالغسل انتهى وقوله
عند قبر محترم قال في شرحه بحث الأذرى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المذكور ونسبها
لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمة عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله ولعله قال في
شرحه والحق الأذرى بذلك البول الى جداره اذ اسمه انتهى ومعلوم انه اذا ذكره عند القبر المحترم فعند
المحقق أولى **(قوله فكره مبالغ)** والاوجه ان السيرة المأهولة للحرمة فيها من تنع الكراهة هذا مر **(قوله ولا
يستدبرها)** * (تنبيه) * لا يخفى ان المراد باستدبارها كشف دربه الى جهتها حال خروج الخارج منه بان يجعل

في غير العمد) وبصير المحل معدا بقضاء الحاجة فيمعد قصد العود اليه لذلك كافي سم على جويني أو يتهتبه
 لذلك بقضاء الفعل فيمعد منه أو بمن يريد ذلك من أتباعه ع (قوله أما هو الخ) هذا صريح في أنه إذا اتخذ حلا
 في الصبر أو بغير سائر أو أعد قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة ومنه ما يقع المعاصر من إذا
 تزوا بعض المنازل رشدي (قوله ولومع عدمه الخ) أي عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كوردى وعش
 (قوله على الأوجه) ولو استقبلها بصدور وحول قلبه عنها أو بالبحر بخلاف عكسها بغير (قوله والتزوا الخ)
 اعتمد شيخنا وكذا الرشدي عبارة بعدد كركلام الشارح وتقرره وبه تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف
 الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسميا للمعنى عنه لكنه ينهى غير خاص فهو المعبر
 عنه بالمرءه كراهية حقه فمعدا خلاف الأفضل فعنا أنه لا ينهى فيه بل فيه فضل لأن خلافه أفضل منه وإن
 توقف في ذلك شيخنا عش في الحاشية اه أي حدث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قديم شرع التعبير بقوله
 أفضل أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى لم أره بل هو مخالف لما ذكره ومن أن الأولى والأفضل متساويان
 اه ووافقا البصري ونقل الكردى عن كتب الشارح ما وافق كلام الرشدي عبارة قوله لكنه متخلاف
 الأفضل أي وليس هو خلاف الأولى كإنبه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العبادية فغسله في الأول أي غير
 المعلم السائر بخلاف الأولى فهو في حيز النهي العام وفي الثاني أي المعد بخلاف الأفضل فليس في حيز النهي
 بوجه أنه ينهى وفي البحر عن بعضهم الفضيلة والرغب فيه مرتبة متوسطة بين التعلق والنافذة اه قول المتن
 (ويعمران الخ) ينبغي أن يجب على الواعى المنع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر بل ينبغي
 وجوب ذلك على غير الولي أيضا لأن زالة المنكر عند القدرة واجبة وإن لم يأثم الفاعل سم اه عش (قوله)
 لعين القبلة) ينبغي أن أراد العين ما يجزئ استقباله في الصلاة قد دخل فيه العين بحسب الاسم على ما سأل عن
 إمام الحرمين سم عبارة شيخنا قوله استقبال القبلة أي عنها يقين في القرب وطمأن في البعد وكذا يقال في
 استدبارها اه (قوله لزومه الاجتهاد) أي حدث لاستمرارية سم وشرح بافضل قال الكردى والاسن
 ذلك لم يجب كإنبه في شرح الإرشاد والعباد للشارح وفي النهاية وغيرها والكلام كإنبه مما سبق حشم لم يكن
 معدا لذلك اه (قوله ما يأتي قبيل صفة الصلاة) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم على الاجتهاد سم ومنه
 حرمه التقدم مع تمكنه من الاجتهاد وأنه يجب التعلل لذلك نهاية قال الكردى ومنه أنه يجب تكرر ولو كل
 مرة فحيث لم يكن متذكر الدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المعدا لعب ومنه أنه لو تحير تغير وأنه
 لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتي ثم وإن حمل ذلك كلاما إذا لم يقبله الخارج أو نصره ولا تخرج
 امداد اه (قوله بغير العمد) أي بناء كان أو صحراء (قوله ومنه) أي السائر (ارضاء ذيله) فلو لم يتيسر له سائر
 الابارضاء ذيله لم يكف السائر به أن أدى إلى تخمس لعل في تخميسه فوبه مشقة عليه السائر سقط بالعذر عش
 قال شيخنا وتكفي يده إذا جعلها سائرا اه (قوله ولم يكن له عرض) خلافا للنهاية والمفتي عبارة ولا بد أن
 يكون عرضا بحيث يستتر أي العورة جميعها سواء كان قائما أم لا اه زاد الأول على نحو ما نصه

نظروا إليها كاستفادته روحا لخارج وإنه إذا استقبل واستدبر واستتر من جهتها لا يجب الاستدبار أيضا
 عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن كشف الفرج إلى
 تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافا لما توهجه كثيرون الطلبة لعدم معرفتهم معنى
 استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معا لم يجب عليه غير الاستدبار من جهة القبلة أن استقبالها
 أو استدبرها فغفلن لذلك (قوله هذا في غير العمد) * (تنبيه) متى بصير المحل معدا ولا يبعد أن يصير
 بقضاء الحاجة فيمعد قصد العود اليه لذلك (قوله لعين القبلة) ينبغي أن أراد العين ما يجزئ استقباله في الصلاة
 قد دخل فيه العين بحسب الاسم على ما سأل عن إمام الحرمين (قوله لزومه الاجتهاد) ومعلوم أن حمل لزومه ما
 يستتر بشرطه لا يلزم لأن الاستدبار مع الحرمة مع تحقق أنه إلى جهة القبلة فمع التسلسل بالأولى (قوله)
 ويأتي هذا الخ) منه الأخذ بقول المخبر عن علم مقدم على الاجتهاد (قوله وإن لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

هذا في غير المعدا هو
 ذلك فيه مباح والنزوه
 عنه حدث سهل أفضل
 (ويعمران) أي استقبال
 والاستدبار بعين الفرج
 الخارج منه البول أو الغائط
 ولومع عدمه بالصدور لعين
 القبلة لوجهها على الأوجه
 ولواشبهت عليه لزمه
 الاجتهاد وبأى هنا جميع
 ما يأتي قبيل صفة الصلاة
 فيما يظهر (بالصحراء) ينبغي
 بغير المعد وحدث لا سائرا
 ذكر ومنه ارضاء ذيله وإن
 لم يكن له عرض

ويحصل بالوعدة والرابية والداية وكتيب الرمل وغيرها اه واعتمد سقنا قال الرشدي قوله مر أن ستر
 جميع ما توجه به أي من بدنه كظاهر وظاهر وعلمو جعل جنبه جهة القبلة ولوى ذكره البهال الحل ليجب
 عليه أن ستر جميع جنبه عرض اه عبارة الكردي قوله وإن لم يكن له أي للسائر عرض اعتمد الشارح في
 كتيبه فكيف يتحقق العزوف وافقه عليه الشهاب القايي ويخالف الجلال الرمي فاعتمد أنه لا بد أن يكون له
 عرض بحيث يسترجع جوانب العود وتوافقه الزاوي سم اه أي والمغني كما مر (قوله لا ان القصد الخ) فيه
 نظر ظاهر اذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم السترة سم (قوله لا السترة) أي عن عين الناس وقوله
 الآتي أي أن تعاقب المتن (قوله والا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد كستر الفرج عنها حال خروج
 الخارج منه سم أي ولو سلمنا الملازمة فبطان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمن الخ) قد
 يقال حل المذكور أن البهال يصلح سدا للمنع لأن تلك المذكور أن غير منافية للتعظيم مطلقا بل حلها
 بدون سائر مطلقا بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم (قوله جعل الاستنجاء الخ) أي بلا كراهتها بمقتضى
 (قوله والجماع الخ) أي ونصدوحامة منتهية أو في أحد أوجه أو نفاس لأن ذلك ليس في معنى البول والعاظ
 عش أو أخر فيجوز أومني أو القاطعة فلا كراهة وإن كان الأولى تركه تعظيمها بالقوي بي (قوله وأصل
 هذا التفصيل) أي كون الاستقبال والاستدبار في المعدم بما هو في غير مع وجوه السائر بشرطه بخلاف
 الأولى ومع علمه محراما كردي (قوله عن ذلك) أي الاستقبال والاستدبار (قوله بخبري بل مقعد الخ)
 وكانت لبنتين يقضي عليهما الحاجة بخبري (قوله تخير بينهما) خلافا للمغني والنهاية بخبري الثاني وحمل ذلك
 كلامه بل يغلبه الخارج أو يضره كتمه والافلاخ أو يضره رجع عن عين القبلة وبسارها جاز الاستقبال
 والاستدبار فإن تعارضا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أخش اه قال عش قوله أو يضره الخ أي بان
 تحصل بالكنه مشقة لا تخجل عادة فيناظره وقوله جاز الخ أي حيث أمكن كل منهما دون غيرهما فأن أمكا
 معا وجب الاستدبار كافي قوله مر فإن تعارضا الخ اه وقال الكردي قوله أي النهاية جاز الخ وفي سم
 على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منهما فأن أمكا فهو معنى تعارضا وهذا
 واضع لأن الزمان أحوج إلى التعرض لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كصره سم
 على الحقيقة أي لو لم يوجد معدوقه مر وجب الاستدبار كذلك في شرعي الإرشاد والاعاب والمغني وشرحي
 البهجة والروض الشيخ الإسلام وشرح التنبيه للغطاس وأطبق عليه المتأخرون ووقع في التحفة قال في هذه
 بالتخير وقال سم عليه أي التحفة قد دعت الاستدلال بقول الفقهاء جاز أن مراده بقوله جاز على أي البدل
 أي جاز ما أمكن منهما فأن أمكا فعل ماقى نظيره اه وقال النفا تقي عليه بعد كلامه وأنه وهذا علم أن نقله

اذن الواضح أنه لا تعظيم مع عدم السترة انتهى (قوله والا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل لازم عماد ك
 ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمن الخ) قد يقال حل المذكور أن
 البهال يصلح سدا للمنع لأن تلك المذكور أن غير منافية للتعظيم مطلقا بل حلها بدون سائر مطلقا بخلاف
 ما نحن فيه فتأمل (فرع) أفني شخبنا الشهاب الرمي فبين قضى الحاجة فأجاب بأن شرط السائر في كونه
 سائرا من سرته إلى الأرض وأقول إنما اشترط من السرته لم يكف بمخاطبة الخارج لأن العود محرم الفرج
 يقتضيه في هذا الحكم ولذا لا ما اشترطوا القاعدات فتقع السترة ثلثي ذراع فتأمل وقد يقال هذا الافتاء
 أنه لو بالتحال على طرف جدار وجب كون السائر من سرته إلى الأرض فعلم أن خروج البول مثلا إلى جهة
 القبلة مضر وإن كان بعيدا من الفرج ولولا هذا لم يشترط في ستر القاعدات بآفة على مقدار محل الخروج
 من الفرج وقد يقال بل يقيسه كونه سائرا إلى محل قدميه وهو رأس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) في شرح
 الروض أن الظاهر وعابه الاستقبال كما راعى القبل في السترة انتهى فالشارح قصد رد ما قاله والفرق بين ما هنا
 وما قال عليه (قوله على ما يقتضيه قول الفقهاء) قد دعت الاستدلال بقول الفقهاء جاز أن مراده بقوله جاز
 جازا على أي البدل أي جاز ما أمكن منهما فأن أمكا فعل ماقى نظيره ومنظير ذلك قوله الآتي في الجراح وجباني

لأن القصد تعظيم جهة
 القبلة لا السترة الآتي
 والا اشترط له عرض
 يستر العود لا يقال تعظيمها
 إنما يحصل بحج عورته
 عنها لا نأمن ذلك بحل
 الاستنجاء والجماع والخارج
 الرج البها وأصل هذا
 التفصيل نهى صلى الله عليه
 وسلم عن ذنبك مع فعله
 للاستدبار في المحدث سمع
 عن قوم كراهة الاستقبال
 في المعداف بخبري بل مقعده
 للقبلة بالمائة في الرد عليهم
 ولو لم يكن له مندوحة
 عن الاستقبال والاستدبار
 تخير بينهما على ما يقتضيه
 قول الفقهاء لو هب شرع
 عين القبلة وبسارها وخشى
 الرشاء جازا فتأمل قوله
 جازا بل يقل تعين الاستدبار

وعليه يفرق بين هذا وتبين ستر القبل فبالو وجد كافي أحد سو أنسه إلا في شروط الصلاة بل المخطئ أن الدرستين بالدين بخلاف
القبل وهنأتان في كل خروج نجاسة بأزاء القبلة إذا استنارف الدبر وقت خروجها فاختافا (١٦٥) ثم لاهنا قلن ودعى ذلك كراهة

استقبال القمر بن دون

استدبارها ومقاتلتها

تناقض ففة كلام الشنجن

وغيرهما فلا رادوان كان

الأصح ما ذكر وعليه

يفرق بينهما علويان فلا

تتأني فبها ما بالحققة

الاستدبار فلم يكره بخلاف

القبلة فانه يتأني فيها كل

منهما فقتر ويحل الكراهة

هنا حيث لا سائر كاقبلة

بل أولى ومنه السحاب كما

هو ظاهر ونحل كلامهم

مخاذاة القمر نهرا وهو محتمل

ويحتمل التقيد بالليل لانه

محتمل سلطانه وعلمه فها

بعد الصبح يلق بالليل نظير

ما يأتي في الكسوف ثم رأيت

عن القتيبة سمعيل الخسري

التقيد بالليل وأجاب عما

يتخذه من لا طلاق من رعاية

ما مع من الملائكة بانه يلزم

عليه كراهة ذلك حتى

زوجه نظر الماه معاهم

الحقطة (ويبعد) ندبا عن

الناس في العصره لم يثبت

لا يسمع لخارج جهه صوت ولا

يشمله ربح ويطهران

الذبات كذلك ان سهل فيه

ذلك ثم رأيت الأذرى نقل

عن الحلبي أن غير الصعراء

محتمل بعدم مثلها لكن تقيد

بما لم يعد بعد بلوجه

الابعد مطلقا ان سهل كما

ذكرته فان لم يعد سن لهم

الاباعد عنه كذلك وسن

الشارح عن القبلة غير مرضي عنده ولنا ما على كافي عاده اه انتهى كلام الكردى **(قوله وعليه**
الخ) أى التغيير (قوله بان المخطئ الخ) فان قلتم يتحصر المخطئ في ذلك بل لخطوا أيضا تعظيم جهة القبلة
كفى شرح الروض قالت الفرق ان المقالة ثم بالقبيل فقط وهما المقالة بالنجاسة بكل منهما سم **(قوله**
وهنان في كل الخ) قد يقال يلزم في الاستقبال محاذة القبلة بالنجاسة بالعوز وفي الاستدبار لا يلزم الا لا اول
فترج بصرى **(قوله على ذلك) أى التغيير (قوله كراهة استقبال القمر بن) أى عند الطلوع والغروب**
لان هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما اذا صار في وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال فيها الا اذا
نام على قفاه وصار يول على نفسه زايى اه كردى قال سم يحتمل أن يلحق جهات النبي صلى الله
عليه وسلم لانه أعظم منها وقد رد عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه أى قبل النبي أعظم من الكعبة
والكلام من بعد ما لو قرب منه تقدم عن الأذرى حرمه عند ثوب الانبياء اه **(قوله وان كان الأصح**
الخ) يكفى في الورود تصحيح ما ذكر سم **(قوله وعليه) أى على الأصح (قوله هنا) أى فى استقبال الشمس**
والقمر في غير المعد **(قوله ومنه السحاب) فضيته** انه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره
وله أثرب سم وقضيه أيضا انه لا يكره مطلقا في البناء المانع عن رؤية القمر بن **(قوله ويحتمل التقيد**
بالليل) اعتمدته النهاية **(قوله فبعد الصبح الخ) أى الى طلوع الشمس (قوله لا طلاق) أى الشامل للهار**
(قوله من رعاية) معاهم أى التمرين بان لم يتحج الخ **(قوله كراهة ذلك) أى الاستقبال (في زوجه) أى**
جاءها قول المتن (ويبعد) ينفذ أوله من بعد بضمن ابعدا ذلك انما هو من بعد غيره على ما في المختار
لكن في المصباح ان ابعدا يستعمل لازما وتعد عليه فجوز زفراته بضم الباء وكسر العين عش أقول
وبعيدة أيضا تعبير الشارح في ما يأتي بالابعد **(قوله ندبا) أى قوله ثم في النهاية والغنى (قوله عن الناس الخ)**
ولو في البول نهاية توضح افضل **(قوله ذلك) أى بعد بحيث لا يسمع الخ (قوله لكن تقيد) أى الحلبي**
(قوله فان لم يعد سن الخ) كذا في المغنى (قوله كذلك) أى بحيث لا يسمع الخ (قوله وبسن الخ) كذا في
النهاية (قوله بالمعنى) كمعظم ويحدث اسم موضع في طريق الطائف فلموس قول المتن (وبستر) وبكفي
الستر بالماكلو بالوا سافل منه من معسفة في ما معبر وفاقا لم ثم ينبغي تقيد ما ذكر بخلاف لصافي
كل زجاج الصافي وتضع عن يحته حر الاكتفاء بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه عش وكردى
(قوله بالسائر) الى قوله وبسن في النهاية الا قوله وفارق الى فرغم **(قوله بالسائر السابق) أى** يترفع قدر
ثلاثي ذراع كافر وقد قرب منه ثلاثة أذرع فاقبل بذراع الا كفى ولو واحدة أو وهدة أو راحة ذيله نهاية
ومعنى **(قوله عن عذرة) أى** يعزونه) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هنان يكون محطاه من سائر الجوانب لمحصل
ستر العورة فيخالف القبلة في هذا أيضا فآله بصرى **(قوله ويحمله) أى** محلى الاكتفاء بالستر السابق لكن

أن يغيب شخصه عن الناس لا اتباع له صهره صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمعنى محلى على نحو ملين منها والظاهر ان
هذه المتابعة في البعد كانت لعذر كاشتوا الناس ثم حدث (وبستر) بالسائر السابق لكن مع عرض منع رة يعزونه ويحمله في الجالس لجلاله

مع عرض (قوله بانه الخ) متعلق بالتعليل والضمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال فتنه ما سبق في الهامش عن شخنا الرمي أن يقال الى الارض لانا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتأمل سم على حج قلت والفرق ان القصد دم التعظيم فوجب لذلك السترين العود ووعدها والقصد ههنا مع النظر المحرم وذلك ايس الاما بين السرة والركبة عـش (قوله هذا) أي يذب الستر كردى (قوله بسول الخ) أي أومستف نهامة (قوله وانه بعد الخ) أي أكثر من ثلاثة أذرع نهامة (قوله وفارق ما في القبلة) أي من عدم كفاية البعد وعدم اشتراط العرض (قوله فزعم اتحادهما) أي الساترين القبلة والساترين العود (قوله ويحل ذلك الخ) أي يحل كون الستر المذكور مندودا بقوله حدث لم يكن ثم الخ أي حدث لم يكن ثم أحد أو كان وهو ممن يحل نظره اليه أو يحرم ولكن علم غرض البصر بالفعل عنه كردى (قوله من: نظرا الخ) أي بالفعل رشدى (قوله والا لزمه الستر الخ) اذ كشفها يحضر نه حرام وجوب غرض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن فهمه ولو أخذ البول وهو محسوس بين جاعته جازله التكشف وعلهم الغرض فان احتياج الاستبراء وقد ضاف الوقت ولم يجد الماء يحضره الناس جازله كشفها أيضا كما يحضره بعضهم فمحوها ظاهر التعبير بالمجازى الثانية انه لا يجب فيها الاوجه الجو بوفارق ما أفتى به الواو لوجه الله تعالى في نظره هاهنا الجمعة حيث خاف فوهمه الا بالتكشف المذكور حيث جعله مائرا لادواجيا قال لان كشفها يسو صاحبها بان الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهامة وسم وقوله والاوجه الجوب وباقى شرح وجوب الاستبراء اعتماده وكذا انقل الكردى عن الامداد والاياب اعتماده قال عـش قوله مر ولو أخذ البول الخ أي بان احتياج اليه وشق عليه تركه وينبى انه لا يشترط وصوله الى حديثى مع من عدم البول بخذور تيمم بل ينبى وجوبه اذا تحقق الضرر بتركه وقوله وقد ضاف الوقت الخ أنهم مرعاة الاستبراء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبى ان محله حيث لم يغلب على غنمه مكان الاستبراء في محل لا ينظر اليه أحد ممن يحرم نظره والا جازله التكشف في أول الوقت كما قيل محله في فاقد الطهور ومن التيمم في محل يغلب فيه وجوب الماء اهـ وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسن) الى قوله ولو تعارض في المعنى الا قوله ولا يخرج الى وان بعد (قوله ويسن رفع ثوبه شيئا الخ) وان بسله شيئا فقبل انقضاء قيامه معنى وباضل وشخنا (قوله فان رفعه الخ) أي في الخلاء شرح بافضل (قوله ولا يخرج على كشف العود الخ) أي على الخلاف في جواز فانه في اذ كان التكشف لغير غرض (قوله لانه) أي كشف العود في الخلاء سم (قوله لادى غرض) كالاغتسال والبول ومعاينة الزوج معنى (قوله وهذا منه) أي فلا يحرم سم أي باتفاق (قوله وان بعد الا جاز) أي اذا أراد الاستبراء بها (والامه) أي اذا أراد الاستبراء أو كلفه ان أراد الجمع معنى (قوله أو والاستقبال الخ) أي لو عارض الستر والاستقبال الخ ورفعه تأمل لانه لو أراد بهما التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر والحاصل فهذا ليس تعارضا ذك كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما فجميع بين المطلوبين ولا يمكن الا طلب جميع الستر أو واجب أو لاوان أو بدنه ان استقبال أو استدبر حصل الستر والا فلا وانه حيث ذنبى الاستقبال والاستدبار مع الستر ان وجب الستر لو جود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وان فات الستر فهو محل نظر في الشق الثاني فليتأمل سم أقول

الى ركبته) لا يقال فتنه ما سبق في الهامش عن شخنا الرمي أن يقال الى الارض لانا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتأمل (قوله والا لزمه الستر) أي لان كشفها يحضره الناس حرام وجوب غرض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن فهمه (قوله لانه) أي كشف العود وقوله وهذا منه أي فلا يحرم (قوله أو والاستقبال الخ) أي أو تعارض الستر والاستقبال الخ ورفعه تأمل لانه ان أراد بهما التعارض أنه ان استقبال أو استدبر فان الستر والا حصل فهذا ليس تعارضا ذك كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما فجميع بين المطلوبين ولا يمكن الا طلب جميع الستر أو واجب أو لاوان أو بدنه أنه ان استقبال أو استدبر حصل الستر والا فلا وانه حيث ذنبى الاستقبال والاستدبار مع الستر ان وجب الستر لو جود من

عليه تعليل بعضهم لانه يستتر من سرته الى قدمه فانهم سم انه لا يدفع بالنسبة الى القام من ارتفاعه زيادة على ما سره الى حتى يستتر من سرته الى ركبته ومن عرضته حتى يستتر عنه ههنا ان لم يكن يبناه سهل تسقيفه عادة والاكتفى وان بعد عنه الساتر وفارق ما في القبلة بان القصد دم تعظيمها كما هو ولا يحصل مع ذلك وهما عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله ويحل ذلك كله حيث لم يكن ممن ينظر لغيره وانه غير محملته وعله والا لزمه الستر على المنقول المعتمد ويسن رفع ثوبه شيئا ما لعله في الستر فان رفعه دفعة قبل دفعه كرم الاخسنة نحو تنجس ولا يخرج على كشف العورة في الخلاء لانه يسبح لادى غرض وهذا منه وان بعد الاجاز أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والابعد أو الاستقبال أو الاستدبار وقدم الستر

وقوله وان أذ بدائه الخ هذا هو المتعين بقرينة المقام وقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه **(قوله في الأولى)** أي تعارض الستر والابعد وقوله وفي غيرها أي تعارض الستر والاستقبال أو الاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصعب البول في الماء كالبول في معني **(قوله ولا يتغوط)** أي قوله وبمعنى المنهي والنهاية **(قوله فأن فعل)** أي البول أو الغائط في المملوك أو المباح وكذا البصاق والغائط **(قوله كره)** ويكره أيضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاءها فيه معني وسرح بأفضل قال الكردى عليه قوله بقرب الماء قال في الاعيان بحث يصل إليه كافي الجواهر اه وفيه توقف والأقرب بقاءه على ظاهره إطلاقه فلا يرجع **(قوله مالم يستجر الخ)** قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه منها أو لا خلاف الأولى كما هو ظاهر انتهى اه سم **(قوله)** بحث لا تعاف الخ شبهة في أن محل البول تعافه النفس كدعما كان الماء سباعية بصري **(قوله فلا يكره)** في كثيره أي دون قوله فكره نهاية ومعني **(قوله في القليل)** أي مطلقا معني أي إذا كان أوجاريا **(قوله)** وان وافقه أي المصنف **(قوله ما قرره)** الخ خبر وجوابه والخلة خبره وبحث المصنف **(قوله وطهره الخ)** جملة حالية **(قوله يمكن بالمكثرة)** لكنه يشكل بحرامه أنه يحرم استعمال الماء النجس في الماء القليل وأجيب بأن هناك استعمالا يخالفه معني وعش **(قوله وتعين الخ)** أي الماء القليل سواء كان أوجاريا أو كذا **(قوله)** رشدي **(قوله ويحرم في مسبل الخ)** أي وفي قوله لغريه سم عبارة عش بعد كلام أقول الأقرب الحر مفي المملوك للغري مطلقا يستجر أو لا حيث لم يعلم رضا المكمل أنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه ونقل بالرس عن شرح العباب للشارح مر ماوافق ماقلناه اه وعبارة شخنا وهذا في المباح والمملوك لا بخلاف المسبل أو المملوك لغيره من غير علم رضاه فيحرم ولو لم يستجر فيحرم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم رضا صاحبون كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا بوله في الحمام في الشتاء فاما خبر من شرطه واه **(قوله وموقوف)** انظر ما صور وقف الماء وقد يصور بمال موقوف محله كبر مثلا أو يكون في التعبير بوقفه يتجوز أو يمكن تصويره بالماء كالماء كثيرا كبر كمثل أو وقف الماء على من ينفعه من غير نقل له عش عبارات الرشدي وصوره للموقوف كما هو ظاهر أن بقيا انسان ضعيفا مثلا علم غلها فهو صحيح أو فسفة أدان بغير غيره أدخل في مسأله أو وجوده للمحدد تبعه والأفعال لا يقبل الوقف قصد اه **(قوله)** مطلقا أي إذا كان أوجاريا قليلا أو كثيرا بصري عبارة سم ظاهره وان استجر كاتقدم اه **(قوله وما هو واقف الخ)** فلو انفس مسجمر في ماء قليل حرم وان قلنا بالكرهية في البول فملا في مهنان تضعفته بالنجاسة بخلاف البعض نهاية **(قوله ان الخ)** وكذا في ما يظهر أن كثر وغلب على ظنه تغيره سم **(قوله الحرمه)** تنجيس البدن يؤخذ منه الحرمه قبل اتصاله ببعض فوه بناء على حرمه تنجيس الثوب أيضا سم **(قوله مطلقا)**

ينظر اليه من يحرم نظره فان لم يحجب تركهما وان فانه في الستر فهو محل نظر في الشق الثاني فليأتم ولو أخذ البول وهو محجوب بين جماعة ماله الكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقضات الوقت بول يوجب الاماء محضرة للناس ماله كشفه أيضا كما يحجته بعضهم فلهما ظاهر التعبير بالجواز في الثانية اه لا يجب فيها إلا وجوب بوفار ما أتت به شخنا الشهاب الزملي في نظر هامن الجمعية حيث خاف فوتهما إلا بالكشف المذكور وبحث جعله آثرا قال ان كشفها بسوء صاحبها بان الحصة بدلا ولا كذلك الوقت حر **(قوله مالم يستجر)** بحث لا تعافه نفس البتة قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيها ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر وسم ل أن يقال لاحومة أيضا أن كان مسبلا أو موكا أي العبر ويحتمل خلافه انتهى **(قوله في مسبل وموقوف)** ظاهره وان استجر كاتقدم وهو محتمل لكن قد شخنا أو الحسن الكرمرى في شرحه الحرمه في المسبل أو المملوك للغري بغير الاستجر المذكور فليأتم لكنه قريب في المملوك للغريان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقيد بالاستجر وحيث قلنا بالجواز لا يعد تنجسه بالبول بل قد يؤخذ هذان تقيدا بالاستجر بالحشة السابقة فليأتم **(قوله مطلقا)** أي وفي قوله لغريه لغريه **(قوله ان قل)** وكذا في ما يظهر أن كثر وغلب على ظنه تغيره سم **(قوله الحرمه)** تنجيس البدن يؤخذ منه الحرمه قبل اتصاله

في الأولى كما بحث وفي غيرها ان وجب فيها يظهر (ولا يبول) ولا يتغوط (في ماء) مملوك له أو مباح غير مسبل ولا موقوف (راكد) قل أو كثر الغري الصحيح اه على انه علمه مسلم نهى عن ذلك فان فعل كره مالم يستجر بحث لا تعافه نفس البتة أما الجارى فلا يكره في كثيره لقوله وبحث المصنف حرمته في القليل لان فيه إطلاقا عليه وعلى غيره جوابه وان وافقه الانوى في بعض تفصيل اعتمده ما قرره ان الكلام في مملوك له أو مباح وطهره يمكن بالمكثرة ثم ان دخل الوقت وتعين لظهره حرم كاتلوه ويحرم في مسبل وموقوف مطلقا وماء هو واقف فيه ان قل الحرمه تنجس البدن ويكره في الماء بالليل مطلقا كالاتصال لما قيل انه مأوى للجن ويجب استنجا الكراهة

وقد منع الشول بان البالوعة في قوة المعدل لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستعمل بان لا منفذ له قول المتن (ومهرج) ومنه المراضح المشتركة كنهية فشرح بافضل زاد المعنى فينبى البول انما وافرغها فيه يسلم من النجاسة قاله الزكشي اه وفي الكردى عن فتاوى السيد عمر البصري ان المراضح جمع مراضح وهو البيت المنخل لقضاء الحاجة الانسان أى النقوط والمراد بالمراضح المشتركة ما يقع في المدارس والرباط وبيجوار المساجد والجوامع من اتخاذ مراضح متعددة للمساكنة فمعددة في البناء المعدد لاستقرار النجاسة فينبى بناوع واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة يساهم في مبالغة واحدة وتحتية شديدة وتنفخ اليمناقة متعددة و يبنى لكل منفذ حائط يسره عن الاعين وله باب يختص به فالبناء الواحد الذى هو مستقر النجاسة متحد مشترك فيه تلك المنافذ و يجتمع فيه ما يسقط منه من الاقذار واما وجه الكراهة فيها فهو ان الهواء ينفذ من أحد هاستغلافاذا برز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش الى قاضى الحاجة (و قوله ولا يبول) الى قوله والمراد فى المعنى الاقوله وكلما تنوع الى المتن (قوله فى فعل صلب) فان لم يجد غيره دفعه بغيره ونحوه بمعنى شرح بافضل وفى الكردى عليه قوله أو نحوه قال فى الاعيان أى بان يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يأمن عود الرشاش اليه اه (قوله ولا يمشى به) بل يستدبره فى البول ويستقبلها فى الغائط منتهية نهاية وشرح بافضل وفى الكردى عن الاعيان والحاصل انه ان كان يبول ويتغوط مائعا كرهه استقبلها واستدبرها هو أ بول فقط كرهه استقبلها أو يتغوط مائعا فقط كرهه استدبرها اه (قوله وان لم تكن هابة بالغسل) وقفا للمعنى وشرح العباب المرمى وأقره عن رخلخا للنهاية وشرح الارشاد والعباب وفضل الشارح (قوله وكذا سائر جهاد الخ) وقفا للزادى وخلافه للنهاية والمعنى وشرح الارشاد والعباب للشارح (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهى اذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم نفا بالبالوعة وقد دفع المبالغة بتقدير اعتدما تقدم بان صور ذلك البول فى نفس البالوعة وصورة هذا البول نازح جهات بحيث يسيل السهاو ينزل وفيه نظير لما قبل سم (قوله وهو) الى قوله والمراد فى النهاية (قوله ولا الخ) أى بان اجتمع الحرام أو مكره فلا كراهة فيه بل لا يبعد ذلك تنفيرا لهم شرح الارشاد تلخ اه سم على المنهج بل لوقيل بالوجوب بحث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع لمحرور وتوعى طريقه بقادعهم لم يعد عرش وفى الجبرى بعد كرهه عن الحلبي مثل ما مر عن شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لم يعبه دفع معصية برأى اه قول المتن (وطريق) أى سبلوك اما الطريق بالمهجور فلا كراهة فيه معنى وفى الكردى عن الاعيان مثله (قوله فبكره) الى قوله ومنه يؤخذ فى المعنى الاقوله مالم يظهر المحل والى المتن فى النهاية الاقوله ذلك وقوله وفى عمومته فظاهر (قوله فبكره) أى كراهة تنزيه نهاية قال عرش ولو رلق أحد فمؤلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاه بقراب أو نحوه لانه لم يحدث فى الثالث شيئا وما فعله جازله اه قال البصري ويقرق بينه وبين التلف بالقمامات حيث يعرض بان الغالب فى الحاجة أن تكون عن ضرورة ولا خلق غير الغالب بالغالب اه (قوله وقيل يحرم الخ) والمعتمد الكراهة بمعنى وشرح بافضل وفى الكردى عليه عن الاعيان محل كراهة ذلك ان كان نحو الطريق مباه أو مملوك أو باذن مالكه أو ظن رضاه بذلك والاحرام حيزا كما هو ظاهر وكذا يقال فى قضائهما تحت الشجرة أو نحو الخمر اه عبارة الجبرى عن الشورى بحمله اذ لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو ملوكة للغير اما اذا كانت كذلك فبحرم اه وفى عرش عن سم على المنهج بعد كلام مانصه ويحتمل ان يلزم الجواز أى فى الموقوفة والمسبلة للمرور والملوكة للغير حيث لا ضرر على الارض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله ومهرج) أى يحصل هو مهارة وهو بان كماله كلام المجموع ومنه المراضح المشتركة بل يستدبرها فى البول ويستقبلها فى الغائط المائع للتراب ترش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافاً لما قبلها من عود الرائحة الكريهة عليه اذ لا يقتضى الكراهة ممر (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهى اذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم نفا بالبالوعة وقد دفع المخالفة

يتغوط مائعا فى محل صلب
(و) لاقى (مهرج) أى
جهته هو به الغالب فى ذلك
الزمن فيكره ذلك وان لم
يكن هابة بالفعل للابعد
عليه رشاش الخراج
وكلما تنوع جامد يمشى عود
ربه والنزادى به ولا يبول
ولا يتغوط فى مستعمله
لانه يجب الوسواس
(و) لاقى (متحدث) وهو
محل اجتماع الناس فى الشمس
شتموا الفل صيغوا والمراد
هنا كمال محل يقصد لغرض
كعبته أو مقبل فبكره ذلك
ان اجتمعوا الجائر والافلا
(وطريق) فبكره وقيل
بحرم التغوط وعليه جماعة
وذلك لانه النهى عن الخلق
فهي ماعلا بانه يجب
اللعن كثيرا

(معد) الى التني النهاية وكذا في المعنى الاولوه اوبه الى ذكره (قوله ان معدا الخ) أي كافي المراجيع المشتركة
 (قوله بل يلزم حديث الخ) عبارة النهاية والغنى وقد يجب الاستنباط في محله حيث لا ما عولوا انقل لتضع
 بالخاصة وهو بريد الصلاة بالتميم أو بالوضع وما عولوا كفي لهما اه (قوله حيث لا ما عولوا الخ) مفهومه
 عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي ما ذكر وان لزمن انتقاله زيادة التحجيس والانتشار ووجهه بانه
 تحجيس لحاجة الانتقال فإز سم (قوله لان قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله لان
 يباعدا الخ هذا يقتضي أن الكلام في النقطة سم (قوله نداء) كذا في النهاية والمعنى (قوله وقيل وجوباً)
 وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خرج شيء منه بعد الاستجماء لم يفعله نهاية عبارة
 الغنى وانما يجب الاستبراء كإزالة القاضى والغوى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه
 وسلم تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه لان الظاهر من انقطاع البول عدم عودوه يحصل الحديث
 على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه يقتضي عاذنه انه ان لم يستبرأ خرج منه شيء اه (قوله ان ظن الخ) قيد
 للوجوب وينبغي أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم تفاعن الهاء والمعنى ما وافقه (قوله وكذا الغائط)
 كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) الى قوله قال في النهاية والمعنى الاولوه فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)
 متعلق يستبرأ والضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحينئذ فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند
 انقطاعه (قوله بنحو تخضع) أي كالشيء أو أكثر ما قل فيه سبعون خطوة معنى واعاب (قوله ونزد كر)
 بالمشافة وقيل بالثلثة كروى (قوله وحجبه الخ) عطف تفسير بجري (قوله ومسح ذكراً أو أنثى) عبارة المعنى
 ونزد كر وكعبسة الثوران بمص بيسراه من دبره الى رأس ذكره ويكون ذلك بالاهام والمسحبة وتضع
 المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عاتقها اه عبارة النهاية أو وضع المرأة يداها على عاتقها أو نثر
 ذكر ثلاثين سمع باهم بيسراه ومسحتهما من جميع العروق الى رأس ذكره اه (قوله وغير ذلك مما
 اعتاده الخ) قال في المجموع والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن انه لم يبق بجري البول
 شيء يخاف روجه فنه من يحصل له هذا بأدنى عصر ومنهم من يحتاج الى تكرره ومنهم من يحتاج الى تخضع
 ومنهم من يحتاج الى مشى خطوات ومنهم من يحتاج الى صرطحة واحدة ومنهم من يحتاج الى شيء من هذا وينبغي
 لكل أحد أن لا ينشئ الى الحد الوسعة تايعاب ومعنى (قوله للابعدوا الخ) تعديل للمعنى (قوله ولا يبالغ فيه)
 أي الاستبراء (قوله ان عصر الخ) قد يقال وان لم يعسر لانه تحجيس لحاجة سم على وهو موافق لاطلاق
 مر اه عش (قوله بكرة لغبر ساس خشود كره) أي بنحو فطنة لانه لا يضره نهاية ومعنى (قوله ثلاثين في
 مامر) يحتمل انه اشارة الى ما فهمه ماسبق ان الاستبراء يكون بالمشى فاذا اراده لا يقال بكرة القيام قبل
 الاستبراء سم (قوله قبل الاستبراء الخ) هل الراد بالجر حتى لا يتخالف ولا يستجيب بماه في مجامع المقضى
 للانتقال بالقيام أو الصادقة ثم لينظر المعبر لهذا من قوله السابق وليس المستحب بجري الى قوله لان قيامه الخ
 وقد يفجع ان يكون بين من السجود والكرامة سم (قوله ويجزم) الى قوله وفي موضع في النهاية تولى قوله
 مصلحته على السكون وقد يباح ان كان من حاجة ولم ترجع الى الحاجة فيها انتهى (قوله حيث لا ما عولوا الخ)
 مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي ما ذكر وان لزمن انتقاله زيادة التحجيس في الانتشار ووجهه
 بانه تحجيس لحاجة الانتقال فإز سم (قوله لان قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله لان يباعدا الخ
 هذا يقتضي ان الكلام في النقطة سم (قوله ان ظن عوده) ينبغي ان لا يكون محل خلاف (قوله ان عصر
 عليه) قد يقال وان لم يعسر لانه تحجيس لحاجة (قوله قبل الاستبراء) هل المراد بالجر حتى لا يتخالف ولا يستجيب
 بماه في مجامع المقضى لانتقاله بالقيام أو الصادقة ثم لينظر المعبر لهذا من قوله السابق وليس المستحب بجري
 الى قوله لان قيامه الخ وقد يفجع ان يكون بين من السجود والكرامة سم (قوله للابعدوا الخ) تعديل للمعنى (قوله ولا يبالغ فيه)
 أي الاستبراء (قوله ان عصر الخ) قد يقال وان لم يعسر لانه لا يضره نهاية ومعنى (قوله ثلاثين في
 مامر) يحتمل انه اشارة الى ما فهمه ماسبق ان الاستبراء يكون بالمشى فاذا اراده لا يقال بكرة القيام قبل الاستبراء سم (قوله ويجزم التبرز
 على محترم) قال في الروض وسجد ولو في انما عولوا في شيخنا الشهاب المولى بحرمه ادخال السجدة فلو روى

معد أو به ان معد منه هو اه
 مقابول فيكر مخشبة تحبسه
 ومن استنج بجري عدم
 الانتقال بل يلزم حيث لا
 ما عولوا كفي لهما اه
 والحديث وقد دخل الوقت
 لان قيامه يجمع أجزاء الجري
 الان يباعدا من فحذه
 بحث لا يناس باطننا
 فضحة (ويستبرأ)
 ند باوقيل وجوباً وانتهى
 نجس ان ظن عود لولا
 الاستبراء (من البول) وكذا
 الغائط ان خشى عود شيء
 منه عند انقطاعه فيما
 يظهر بنحو تخضع ونثر
 ذكر وحجبه بلفظ لا
 بضعة قال بعضهم ودق
 أرض بنحو تحسر ومسح
 البطن أخذ من رأس غاسل
 المسببه انتهى ومسح ذكر
 وأنثى بمجامع العروق بيده
 وغير ذلك مما اعتاده فخر ما
 للفضلة للابعدوا فينجسه
 ولا يبالغ فيه لانه يورث
 الوساوس والضرر ويظهر
 انه لو احتاج الى نحو الشيء
 لمسل الذكر المتجسس بيده
 جاز ان عصر عليه يحصل
 حائل بقية التجسس بكرة
 لغبر ساس خشود كره
 وبكرة لا قبل الاستبراء
 أي بل استبراء جلوس ثلاثين
 ينافي مامر وبجزم التبرز
 على محترم

نعم في المعنى الاقوله كعظم وقوله وفي موضع وفي قرب فترني **(قوله)** ويجرم التبرؤ (الخ) لا بعد الحاق غير من سابق الخاسنه عش **(قوله)** على محرم (الخ) وفي مسجد وفي الامم معني ورض زاد الهنا به تخلاف الفصدية لحقة الاستقاذ في الدم والذاع في قلبه وكثيره كما أتت به في الورد حقه الله تعالى اه وزاد سم وأفتي شيخنا الشهاب الرمي بحرمه داخل المسجد فأورق في روضه لعرضه على طبيب فيه انتهى وقد شكل بجواز ادخال الخامسة للمسجد لحاجة اذا أمن التلوث فلتأمل وفي شرح العبايد بكرة بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المقتل بين الزرع وعلافه الحديث بأنه ماوى الجن انتهى اه قال عش قوله مر بخلاف الفصد الحاق أى ولو بالحاجة الى الفضل فيه اه **(قوله)** كعظم الاقرب حومة القاعة في الخامسة قياسا على البول عليه عش **(قوله)** وقبر ألحق الاذرى بحثا البول الى جداره بالبول عليه منها بقوى الرشدى هل يشمل القبر المحترق فتعزى اه **(قوله)** وفي موضع نسلك (الخ) وذكر الخب الطبري الحزمة في الصفار والرة وأقزح وألحق بعضهم بذلك عمل الرى واطلاقه يقتضى مره ذلك في جميع السنة ولعل وجهها بما حالش برغضة فلو لم اذكر ذلك فلهما ستر وبقي وقت الاحتجاج فوئذى خلت ذنوبهم وانظر ان حومة ذلك مغرقة على الحرمه في محل جلوس الناس والمرح فيه الكراهه اما رفقو من رفقو منى فلا يحرم فيها سنها نهاية وأقره سم قال عش قوله مر والمرح فيه الكراهه أى يكون الواجب في جميع ما تقدم من الصفاح الكراهه لكن قد يشكل عليه ما وجبه الحرمه من انها حالش برغضة وتنازع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فلتأمل فان البناء منع والفرق بين ذلك وبين الطاهر بقرب اه وهو ما أشار اليه الشارح مر من انها حالش برغضة فخرمة البول فها ليس لمجرد الانتفاع بها عش **(قوله)** وقرب فترني تدقيقا لوجه الحرمه بقرب الصحف وقد يعرفه لكن قياسا مما شرح العبايد انه يكره قرب جدار المسجد ان الحنف ذلك أو أولى سم وتقدم عن ابي جهم ذلك ما ذكرنا على وجهه بعد اعزاز رابعه بقره **(قوله)** في قبره (الخ) أى في قبره **(قوله)** ويسن اخذها بما ذكره قال في الاعبال لان دخول الحشوش لا يخفى منه والخبر كان للحي الى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه في الليل ويضع تحت السرور واه أو دود والناس واليهي ولم يضعه فلو لم يلعن ضمه ما واه الطبري يسنه جدارها حكم ويحجمه قوله صلى الله عليه وسلم لا ينعق بول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منع احتمال ان راد الانتفاع طول المكث وما جعل في الآثام ذكر لا يطلع مكانه غالباً أو ان النبي خاص بالتهار رخص فيه بالليل امامرو يؤيده قول النووي الاولى اجتنابه تهاؤ الغير حاجه انتهى اه كردى **(قوله)** صوره هل يستثنى ما في محل الامتنان سم **(قوله)** (نذبا) الى القول المتن ويجب في المعنى الاقوله وان بعد الى ان أغفل وقوله وعن ابن كنج الى المتن وقوله واسكانها **(قوله)** أى وصوله (الخ) عبارة الامداد أى والمعنى عند رادة دخوله الخلاء ووصوله لمحل رادته الجالس فيه في الصحرا كردى **(قوله)** (أولياه) أو تنويه سم

كفعمادتهم وتعرف موضع نسل
ضيق كالجمر والاسعر
وقبر قبرني فالألذرى
تر بين قوم ونستلا خلاط
تر بهما من خز المشركه
قرب بفسحتم وتشد
الكرافة في قري طي أعلام
أشهد وسن اتخذناه
للؤلؤ فبيلنا نعمسى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن أن يقع الولوفى
انما لمن الملاكة أى الذين
للرحمة والى رادنا نسل يننا
هو فسه ككبلو معلما
يقبوس وروفتنى انه
جبل الانسان اهرقنا انه
ولكن ليقبل. أى (ويقول)
نذا (عند تدوى)
وصوله محل فضاء حخته أو
لانه وان بعد محل الجلس

2

مرض العرض على طبيب فيه انتهى وقد يستشكل مجازاً إدخال النجاسة المسجد لحاجة الأذان من التلويح
فلتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد قاله الحلبي وفي البياض التخليل بن الزرع والقي في
الحديث بأنه ما ورى الجن انتهى **قوله** وفي موضع نسله في كالحرم والشعر الحرام وذكر كالحرم العائري
الحرم في الصغار وأرواحه وألقى بعضهم بذلك محل الرى وألغاه بقضى حرمة ذلك في جميع السنة
منع من وجهاتها محل شربة ضيقة فالحال هذا لا يروى وفي وقت الاجتماع غزو حتى ينظروا
حرمة ذلك في مفرقة على الحرم في حصل جلوس الناس وسبق أن المرح الكراهة لماعر فتمرد دلفة ومضى فلا
يحمى ويذكره فيها السعيا هر **قوله** وبشرق عتري قد يقال فيه حرمة بقرب المحف وقد يرفل لكن
قداس ما مر عن شرح العباب أنه يكره بقرب جدار المسجد أن المحف كذلك أو أولى **قوله** عن ابن سنيق في
شرح العباب أنه يحتمل أن يراد بالانتفاع طول المكث **قوله** وروى أنه يستثنى ما في محل الامتثال **قوله**
أولاه تنويعه

(قوله)

(قوله ولو لحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أي أما بالنسبة للدعاء فقولته غفرانك الخ فخص بقاضى الحاجة عش ورباني عن سم ما واقع (قوله فان أغفل ذلك) أي ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسبانا أو عذما عن قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وانما حذفت من اسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها معنى وكردى (قوله ولا يزاد الرحمن الرحيم) أي لا يستحب له ذلك لان الحمل ليس محل ذكر فلا يجاوز به المأمور معنى (قوله وانما قدم التعوذ الخ) عه والفتي وفارق تأخير التعوذ عن السجدة هنا تعوذ القراءة تجب قدموها باسم الله ثم لقراءة القرآن والسجدة منه فقدم عليها بخلافه هنا اه (قوله لانهم من جاتها) يعنى ان التعوذ هناك للقراءة والسجدة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف مانع من نهاية (قوله وهو مبنى الخ) أي ان كان كلامه فيها اذا أتى بها بعد الشكوى وقد يشكك على كل من النواع المبني ان كراهة القرآن أو حرمته انما هو داخل الخلاه واسم الله مجملها قبل الشكوى فهى خارج الخلاه اللهم الا ان يلحق باباب الخلاه بداخله لقره به منه وتعلقه به أو يجعل ذلك على ما اذا قالها بعد الشكوى سم قول المتن (والجائت) زاد الغزالي اللهم اني أعوذ بكن من الرحمن الخ حيث الخ حيث الشيطان الرحيم معنى عبارة الكردى زاذق العباد اللهم اني أعوذ بكن من الرحمن الخ (قوله أي اغفر وأسألك) عبارة الابعان منصوب بعذوف وجوب اذ هو بدل من اللفظ بالعل أو على انه معقول به أي أسألك قال في المجموع وهو أجود واختاره الخطابي وغيره اه كردى قول المتن (وعند خروجه) أي عقبه معنى عبارة القليوبي أي بعد تحمله وان بعد كدهل طويل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشك في الخروج بعد الشكوى لاجبة أخرى دليل قوله السابق ولو لحاجة أخرى وقد يستبعد ما نسبة الذي اذهب عن الذي الخ لذلك اه وقد تقدم من النهاية وعش اطلاق ذنب التعوذ واختصاص ذنب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أي من الخلاه وقوله أو مفارقتة أي محل قضاء الحاجة في نحو العشاء (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية وبسب سؤاله المغفرة عند الضرر انه ترك ذكر كراهة تعالى في تلك الحالة أو خوفا من تعصم في شكر لله تعالى التي انعمها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه اه (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله ومن ثم قبل بذكرها) عبارة من شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصر بذكر غفرانك من تين والمحب الطميرى بكره ثلاثا اه وعبارة الفتى ويكر غفران ثلاثا اه قال الكردى ويندبان يزبد غفرانك من نوايا المصير الحمد لله الذي اذقني لذته واني في قوته واذهب عني اذاما لما يسته في الأصل اه وعبارة الفتى ومصف صيد الرزاق وابن أبي شيبة ان نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذي اذقني الخ (قوله ولا يبعث) أي يبدو ولا يلقث عيبا وشيئا معنى (قوله ولا يعطل فعوده) عبارة المغنى ويكره مطالعة المكث في محل قضاء الحاجة لما روى عن لقمان انه يورث وجه عافى الكبد فان قبل شرط الكراهة وجوبه مني مخصوص ولم يوجد اوجب بان هذا ليس بالزم حيث وجد التمسى وجدنا الكراهة لانها حيث وجدنا الكراهة فوجدنا الكراهة فوجدنا في كلام الفقهاء لانه مني مخصوص اه وأقرها البصري قول المتن (وجب الاستبراء) شرح مع الوضوء ليله الاسراء وقيل في أول البعث وهو رخصة ومن خصا نساوا ما باله فليس من خصا نساوا لا وجوب في غير الانبياء فضلاهم طاهرة - نحنا وعش (قوله لا فورا) كذا في النهاية والفتى (قوله بل عند ارادة نحو صلاة) أي حقيقة أو حكما بان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أوله والحاصل انه بدخول الوقت يجب (قوله وهو مبنى الخ) أي ان كان كلامه فيها اذا أتى بها بعد الشكوى وقد يشكك على كل من البناء والمبني ان كراهة القرآن أو حرمته انما هو داخل الخلاه واسم الله مجملها قبل الشكوى فهى خارج الخلاه اللهم الا ان يلحق باباب الخلاه بداخله لقره به منه وتعلقه به أو يجعل ذلك على ما اذا قالها بعد الشكوى (قوله اللهم اني أعوذ بكن الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على ان ابليس يحس العز لكن ذكر البغوى في شرح السنة انه طاهر العين كالشرك واستدل بانه صلى الله عليه وسلم أمسك ابليس في الصلاة فلم يقطعها ولو كان بحال أمسكه فيها ولكن تحس الفعل من حيث الطبع (قوله وعند خروجه) قد شغل الخروج

ولو لحاجة أخرى فان أغفل ذلك حتى دخل قاله بقلبه (باسم الله) أي أتمعن ولا يزاد الرحمن الرحيم وانما قدم التعوذ عليها عند القراءة لانهم من جلتها عن ابن كعب انه ان قصد باسم الله القرآن حرم وهو مبنى على حرم قراءة القرآن في الخلاه وهو ضعف (اللهم اني أعوذ) أي أتمعن (بكن من الرحمن الرحيم) بضم الباء واسكانها جمع خبيث وهم ذكر ان الشياطين (والجائت) جمع خبيثون هاتهم اللاتباع (و) يقول (عند خروجه) أو مفارقتة (غفرانك) أي اغفر أو أسألك وحكمة هذا الاعتراف بغاية العجز عن شكره النعمة المطلوبة على جلائل من الزم لا تحصى ومن ثم قبل بذكرها (الحد لله الذي اذهب عني الاذى) ثم ضموا سهل خروجه (وعافا) منه لا اتباع أيضا ومن الاكاديا بشأن يشغل وبستر رأسه ولا يليل فعود بلا ضرر ولا يبعث ولا ينظر للسماء أو فرجه أو نواحه بلا حاجة (وبج) لا فورا بل عند ارادة نحو صلاة

الاستحباب وجوباً بموسعة اربعة اوقات وضيقاً بصفة الشرط ع **(قوله نحو صلاة)** أي مما
يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كردى **(قوله أوضيق وقت)** ينبغي أن يوفقاً لتشار وتضعف
بالخامسة سم وفيما يأتي عن ع **(قوله ويحدث)** أي حين انقضاء الوقت **(قوله لم لا يفيض الخ)** أي
من يحرم نظره **(قوله بعذر)** أي في ترك الاستجماع وجب عليه التمسك والاستجماع فافاً للهيابة
والامداد والاعباب كاسم **(قوله لانهم توسعوا الخ)** ولأن لهيابة ولا كذلك الوقت نهاية **(قوله من التوالخ)**
أي الاستجماع مأخوذ من التوسيع القطع فغناه لغة طلب قطع الأذى ومأثر عافه وإزالة الخراج النجس
المولوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيئاً **(قوله فكأن المستحي الخ)** أي ما كان في اللان
مع أن قطع الأذى يحقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء المحسوسة مع شدة الحسيل والأذى
ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيئاً **(قوله مقدم وجوب)** أي قوله إلا أن نهاية في النهاية والمغنى الإقوله
وليس إلى وهو **(قوله ونبدأ في غيره)** عبارة النهاية والمغنى ويجوز تأخير عن وضوء السلم اه قال ع
أي ما لم يؤد التأخير لا انتشار والتضعف بالخامسة سم على المنهج وقد يتوقف فيه فإن التضعف بالخامسة إنما
يحرم حدث كان عبثاً وهذا إنشاء على احتياج المنع أن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب
بالجبر فوراً كاهو ظاهر ووافق هذا الحل ما ذكره بعده فوله فروع قضى الحاجة يمكن لا ما فيه وعلم أنه
لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت. ينبغي أن يجب الاستجماع بالجبر والتلبيح الخارج اه وأفهم
تدقيق قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفروع ووجه ما قبله لا يخلو لم يتطابق
بالصلاة لهذا لو كان مع ما عايناه قبل الوقت مع وان علم أنه لا يجد الماء في الوقت ع **(قوله على الأصل)**
أي في إزالة النجاسة والاكتفاء فيها بالجبر ونخصنا جرحه من الأصل كردى **(قوله وكفى فيه)** أي في حصول
الاستجماع وسقوط طلبه **(قوله غلبة ظن زوال النجاسة)** وعلامة ظهور النجاسة بعد العموم في الذكر والما
الأنثى بالعكس فاه شيئاً **(قوله حدث)** أي حين وجود غلبة ظن الزوال **(قوله وهو)** أي شمر الحاجة النجاسة
(قوله دليل على نجاسة يده الخ) فلا تضع صلاته قبل غسلها ونجس ما أصابها مع الرطوبة بأن كل صلاة نعين
يحل النجاسة بخلاف ما لو شل هل الإصابة بموضع النجاسة أو غيره فلا تلجس بالثلث ع **(قوله فانه دليل)**
على نجاستهما بخلافه لانهما يتوالمغنى والزبادى وشيخنا بصريح ما لو شمر الحاجة النجاسة في يده وجب غسلها ولم
يجب غسل الرجل لأن الشارع عطف في هذا الحل حيث اكتفى فيه بالجبر مع القدرة على الماء قال بعض المتأخرين
الأن شمر الرائحة من محل لاقى المحل فيجب غسل المحل أيضاً وأما فاهم بخالفه اه وعبارة الأولين ولا يضر شمر
بمحابه يده فلا يدل على بقائها على المحل وان حكمنا على يده بالنجاسة لا لا نتحقق أن محل الريح باطن الأصبع
الذي كان ملاصقاً للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا تلجس بالثلث أو أن هذا المحل قد تنفخ فيه في الاستجماع
بالجبر فنفخه هنا اه قال ع **(قوله مر باطن الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح في باطنه حكمه)**
بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستجماع به حرم ع ومقتضى قوله أو أن هذا المحل لا يعدم ذلك وقوله مر نفخ
الخ يؤخذ منه أنه لو توقف إزالة الرائحة على أشنان وغيره لم يجز هو ظاهر للغة المذكورة اه **(قوله ما)**
يأتي أي في باب النجاسة **(قوله ولو توقف)** أي إزالة الريح **(قوله وفيه من العسر الخ)** ولذا اعتد ع
عدم الوجوب بكراً نفا **(قوله وينبغي الخ)** عبارة شيخنا ولا بد أن يستريح ثلاثي النجاسة في تضعف
الفرج فستريح حتى تغسل تضعف المقعدة من كل من الرجل والمرأة وتضعف فرج المرأة اه قول
المتن (أو حجر) علم منه أن الواجب أحدهما وشمل إطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قاعاً واهو
الاصح معنى **(قوله ونحوه)** يعني عنه قول المصنف وفي معنى الخراج **(قوله ومراخ)** أي في شرح ويكره
الشمس عبارة هناك ولا يكره الطهر بماء زمزم لكن الأول عدم إزالة النجس به اه **(قوله حكمه ما زمزم)**
الخ عبارة النهاية والمغنى وشمل إطلاقه ما زمزم وأجاز الحرم فيجوز به ما على الاصح اه قال ع

بعد النحول الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافى لذلك **(قوله أوضيق وقت)**

أوضيق وقت وحديث لو
نعين الماء وعلم أن نمن لا
يغض بصره عن عورته لم
يعذر بخلاف نظيره في
الجمعة لانهم توسعوا فيها
باعذار هذا أشد من كثير
منها بخلاف إخراج الصلاة
عن وقتها (الاستجماع)
للاحداد المتأخرة به مع
التوسع في بعضها على
توكل من التجر وهو القطع
فكان المستحي يقطع به
الأذى عن نفسه مقدماً
وجوباً على طهر حلس
ومتنه ونبدأ في غيره (بماء)
على الأصل ويكفي فيه غلبة
ظن زوال النجاسة ولا يسن
حينئذ يده وزعم وجوبه
وردد في شرح العباب وهو
من يده دليل على نجاسته يده
فقط إلا أن ينهها من الملاق
للمحل فانه دليل على نجاستها
كاهو ظاهر والكلام في ربح
لم تعسر إزالة النجاسة كما علم
يأتي ولو توقف في المحل على
نحواشن أو صابون فتضعف
إطلاقتهم ثم الوجوب هنا
وفيه من العسر لا يتحقق
وينبغي الاسترخاء للثاني
أترها في تضعف شرح
المقعدة فليتبني ذلك (أو)
حجر ونحوه لا يتابع وسر
حكمه ما زمزم وجز الحرم
كثيره (وجمعها)

في قول أو ثامنا بان يقدم الحجر (أفضل) من الانتصار على أحدهما ليتجنبس الخجاسة (١٧٥) لازالة عنها الحجر ومن ثم حصل أصل السنن هنا بالنسب خلافاً لمن

قوله هر زمره منع الصرف للعلية والتأنيث المعنوي وقوله هر وأحجار الحرم ولو استجى بحجر من المسجد فإن كان متصلاً حرمه ويجزى وإن كان منفصلاً فإن يسع بهما سجداً وانقطعت نسبتهن المسجد كفي الاستغناء به والأدلة كالتفصيل ابن حجر في شرح العبا عن الشامل وأقره ومثل المحدثين من المدارس والرباطات ونوح بالمسجد روى عنه ماله لم يعلم وقتئذها وقوله هر فيجوز بهما الخ والقباس الكراهة نحو وجامن الخلاف لكن قال زبادى أى وإن سجد المحدث أنه بماه زمره خلاف الأولى اه (قوله هنا) أى فى الجمع (قوله فى قول) أى قوله وفى تقبض فى النهاية الأولى خلافاً لى بدون الثلاث وقوله فليس فى المعنى الأوله ذلك وقوله أو بكر (قوله أصل السنة) وأما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستغناء بالحجر نهاية ومعنى (قوله) وحجر الحرم كغيره مبنداً وخبر قول المتن (وجعهما أفضل) أى فإن تركه كان مكروهاً وعش ونسبه وقفة ظاهرة (قوله بالنسب) ولومن مغلق وإن وجب التسبب بعد ذلك شخناً وعش عبارة الكردى وفى الاعباب قال بعضهم وقد يجب استعمال الخجاسة فيه بأن يكون معمن الماء المالكه لولم يره بالنسب الذى لم يجد غيره وذكره أى فى الامداد من غير عز ولبعضهم وفى الامداد بقية الحان بعضهم سائر الخجاسات العينية بذلك فمن فيها الجمع لما ذكر وكذا فى الحللى على المنهج وقال سم فى حوائى المنهج طاهر كلامهم وقام زمره بالنفس عدم الاستغناء لانهم اتخذوا ذلك فى الاستغناء انتهى كردى وفى عش بعد ذلك كلام سم المذكور مانعه وقد يقال أن أدنى الزاها إلى خجاسة الخجاسة بالبد استغنا الزاها بالجملة أو كذا لقسا على الاستغناء لى جود العلة فيه اه (قوله هنا) أى نعمه الوجه لى جوده ما به أى بالنسب استقلالاً بقصد العباد لأمع الماء سم (قوله فلهما) أى بالنسب والدون (قوله بل) يعنى الخج عبارة النهاية وبدون الثلاث) عطف على بالنسب (قوله فلهما) أى بالنسب والدون (قوله بل) يعنى الخج عبارة النهاية والخج المشكل ليس له أن يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه أو من أحدهما لتباس الأصل بالزائد نعم لم يكن له أن لا يذكر ولا يثنى بل آله لا تشبه واحد منهما يخرج منها البول أن يجبه أجزاء الحجر لا تشبه احتمال الزيادة وإن كان مشكلاً فى ذاته اه قال عش قوله لا تشبه الخج يؤخذ من أن ذلك محل الحب فكيف فيها الحجر أنه أصل الذكر اه (قوله أفضل من الخج) وفى الكردى عن الاعباب هذا أن لم يجد بنفسه كراهة الحجر أو نحوه مما يأتى فى مسع الخف وغيره والافا الحجر أفضل الخ (قوله وفى تقبض منقصة) زاد المعنى تحت المعدول كان الأصل مسنداً أى إذا كان الانسداد عارضاً كما مر اه عبارة الكردى وإن قامت مقام الأصل فى انقراض الموضوع عارضاً بان انفتحت تحت السرة والانداد الأصل وهذا فى الانقراض العارض مما أطبق عليه المتأخرون أما الملقى فقد مر فى أسباب الحد الخلاف فى موان الشارح كشيخ الاسلام حوى إلى أنه كالاتسداد العارض وحوى الجمال الرملى أى والمعنى على أن الأحكام جميعها تثبت حينئذ للمنفعة ومنها أجزاء الحجر فيه اه (قوله أو بكر) قال المعنى بخلاف البكر لأن البكرة تمنع زول البول إلى المدخل الذكر اه (قوله) بعد الانقطاع الخج عبارة المعنى وفادته فمن انقطع معها وجزى عن استعمال الماء واستجى بالحجر ثم تمت لنحو مرض قائم تولى ولا عاده عليها اه (قوله فليس السبب) أى تعين الماء (قوله عليها) أى المرأى أو لوثية (قوله لى بطن فرجها) أى الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) أى الاسنوى وكذا ضمير رده قول المتن (وفى معنى الخج) إشارة إلى القياس وقول الشارح الوارد إشارة إلى وجود شرط الأصل وهو كونه منصوباً على أن المراد بالحجر هنا حقيقة لا ماصح الاستغناء به شرعاً إلا يصح ارادة هذا المعنى هنا لأنه يندرج مندرج فيه القياس أيضاً سم (قوله وهو كونه منصوباً عليه) فيه نظر يعلم برجعة جمع الجوامع (قوله)

ينبى أو نحوه انتشار وتضعف الخجاسة (قوله هنا) أى الوجه الوجهه ما به أى بالنسب استقلالاً بقصد العباد لأمع الماء (قوله وفى معنى الخج) إشارة إلى القياس وقوله الوارد إلى وجود شرط الأصل وهو كونه منصوباً على أن المراد بالحجر هنا حقيقة لا ماصح الاستغناء به شرعاً إلا يصح ارادة هذا المعنى هنا لأنه يندرج مندرج فيه القياس أيضاً سم (قوله وهو كونه منصوباً عليه) فيه نظر يعلم برجعة جمع الجوامع (قوله)

ولا يصح إصصال الماء السقي ثم فصل بين الجنابتين الخجاسة وأما بطن الفرج المذكور فلا يظهر أصلاً يصح إصصال الماء إليه فلم يجب صلبه فى جنابة ولا نجاسة (وفى معنى الخج)

نازه عن بطن الفرج من نص كلام الأصحاب أنه يأثم به وإن قبل بطنه أن فعله عبثاً وبدون الثلاث مع الانقاء فيها والانتصار على الماء أفضل منه على الحجر لأنه يزلهما بل يتعين فى قبلى مشكل دون تقبضه الذى يعملها على الأرجح لصالها حيث وفى تقبضه منقصة بول الانقضاء أوصل للجلد وبول ثيب أو بكر وصل للمدخل الذكر يقبض فى دم حيض أو نفاس لم يمتنع عن بطنه فها بعد الانقطاع ولو ثيباً الاستغناء به فيما إذا أردت التعم لبقا الماء لعادة عليها ووجه ما ذكر فى البول الوصل للمدخل الذكر بأنه يلزم من انتقاله للمدخله انتشاره عن بطنه إلى الماء يحزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر للمدخله خلافاً لمن وهم فيه لأن نحو الحرقه تفصله وإعلم أن الواجب عليها غسل ما ظهر بجلوسها على قدمها وإن أزع فيه الاسنوى بان التجمه الوجه الواجب لغسل باطن فرجها لأنه صار ظاهراً بالثبته قال كما يجب غسل باطن القدمين الخجاسة دون الجنابة انتهى وللورد بان باطن الفرج الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه القدم لأنه يظهر ولا يصح إصصال الماء السقي ثم فصل بين الجنابتين الخجاسة وأما بطن الفرج المذكور فلا يظهر أصلاً يصح إصصال الماء إليه فلم يجب صلبه فى جنابة ولا نجاسة (وفى معنى الخج)

الوارد عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم حي له بر وثقة وما هو قال هذا كرس أي نفس فتعبد له منع الاستحباب بما يكون نهرا كسالا يكون غير مجرد دليل على أن ما في معنى الخمر كالخمر اه **(قوله)** وقوله أن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسي هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة قسمه الاولى والمساوي انتهى وان التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحسن دفع ذلك مما لا وجه له وقوله كيف الخ مما لا وجه له لأن ما حنفية ترضي الله تعالى عنه لا يدعي عدم مغايرة حقيقة الخمر لما إلى حق به بل هو معترف بالمغايرة لكنه يدعي أن ثبوت هذا الحكم للخمر يدل على ثبوتها له في معنى ما يسمى بذلك دالة النص اصطلاحا له فيظهر أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يعبر عنه في دالة النص عند

الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل سم أقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لا في حنفية نفسه والا فظاهر انهما لا يتبعاه فقط وفي الكردى ما منه واعترض الهانقي في حواشي التحقيق على ابن قاسم وأطال وما قاله ان الاحاديث الواردة في جواز الاستحباب الخمر لا تدل على منطوقه الا على جوازه فقط لكون ما الحق به غير مجرد قطعاً وأما جواز الاستحباب بغير الخمر فلا يثبت الا بالقياس سواء عمل كل مراد أي حنفية من دالة النص كما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دالة اللفظ بالمنطوق وبهذا علم أن اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اه أقول الجرح عن القياس لا على اصطلاح أي حنفية وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اه أقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يندفع اعتراض سم بمقالة الهانقي لما شرح به الحق في شرح جمع الجوامع من أن دالة اللفظ على الموافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق أي كقوله الغزالي والاسدي ولا يقيس أي كقوله الشافعي والامامان قول المتن (قالت) ولو حرر الرجل وليس من باب اللبس حتى يتخاف الحكمين الى حال والنساء وتفصيل المهمات بين المذكور وغيرهم مردود بان الاستحباب لا بعد استعمال في العرف ولو استثنى ذهب أو فضة لم يطبع ولم يهدأ ذلك جاز والاحرام وأخرها به وفي الكردى عن الاعباب ما وافقه في المسئلتين وعن شرح الارشاد ما وافقه في المسئلة الثانية وبخلافه في المسئلة الاولى وأقر سم ثم نقل عن شرح الروض ما وافقه وقد تقدم في الشارح في بحث الانعام ما وافقه في المسئلة الثانية **(قوله)** فلا يجوز في قوله وتعين في النهاية وتوالي قوله وفي خبره عن في الغنى أقوله وانما لا يقص وقوله والنص الى ولا يجوز وقوله وان لم يجد الى كملعوم **(قوله)** نحو ما ورد أي كغسل معنى **(قوله)** ومتعبر عبارة النهاية ونحوه ومتعبر لان الخامسة لا تزال به اه **(قوله)** وقص أمس ونحو الزجاء معنى قال عرش ويحل عدم أجزاء القصب في غير جذوره وفيه ما لم يبق اه **(قوله)** خرو أي بخلاف التراب والشمع الصلبيين معنى **(قوله)** ولو قشر الخ عبارة المغنى وأما الخمار والغواكه فهما ما يؤكل وطبايا ما لا يؤكل قسمين فلا يجوز الاستحباب به وطبايا يجوز بإسناد كان من بلادها ما يؤكل وطبايا ما لا يؤكل بعبارة أقسام أحدهما ما يؤكل الظاهر والباطن كالنبيذ والتفاح فلا يجوز الاستحباب وطبايا ما لا يؤكل والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالنخوش والشمش وكل ذي نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنوا المنفصل والثالث ما لا يشتر وما يؤكله في جوفه فلا يجوز بلبنه أو ما قشره فان كان لا يؤكل وطبايا ولا بإسناد كان جاز الاستحباب وان كان جبه فيه وان كل وطبايا بإسناد ما يطبخ لم يجوز في الحالين وان كل وطبايا فقط كاللوز والباق لا جاز بإسناد لطبايا ذكر ذلك الماوردي مبسوطا واستحسنه في المجموع اه وأقره عرش وعقبه الكردى بمناصه قال الشارح في اليعاقبة في كون قشر الطبخ يؤكل بإسناد انظر اه **(قوله)** وتعين الماء الخ عبارة المغنى وشرح بأفضل

فما المقس أيضا **(قوله)** وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع اعلم ان معنى دالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسي هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة قسمه الاولى والمساوي انتهى وان التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وحسن دفع ذلك مما لا وجه له وقوله كيف الخ مما لا وجه له لأن ما حنفية ترضي الله تعالى عنه لا يدعي عدم مغايرة حقيقة الخمر لما إلى حق به بل هو معترف بالمغايرة لكنه يدعي ان

الوارد ببناء على أن الأصح عندنا في الأصول ان القياس يجوز في النص خلافاً لا في حنفية وقوله أن ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كلف وحقيقة الخمر مغايرة لما ألحق به (كل جامد ظاهر قاله غير مجرم) فلا يجوز في قوله ما ورد ومتعبر وانما جاز الديث به كالنبيذ لانه عوض عن الذكاة وهي تجوز بالمسئلة الخامسة وقصب أمس وتراب أو خمر خرو بان باصق منه شيء المحلل وتعين الماء لافي أمس لم ينقل والنص بأجزاء التراب لحديثه أي ضعف يجوز على متعبر قبل أو على مرئيتش في الزطوة ثم غسله بالماء ورد بان هذا لا يسمى استحبابا

ولا يحترم بل وبعضه وإن

لم يجد غيره فقتلهم وبعد

كسقوط لثناولقشرأما كولا

كالبلطج بخلاف قشر منريل

لا يؤكل لکنه يكره به ان

كان المعلوم داخله وفي خبر

ضعيف الاسر بما هو مغلغ

غسل قدم الحضيض وألحق

الخطابي بالمغ غسل والخل

والتدليك بنحو التخله وغسل

السدين بنحو البلطج انتهى

وكان الزكشي أخذ منه

قوله الظاهر ان منع استعمال

المعلوم لا يتعدى الاستنجاء

الى سائر النجاسات فيصوز

استعمال الملع مع الماء في

غسل الدم انتهى وقد علت

ان الاخذ غير صحيح لضعف

الخبر والذي يقنع ان النجس

ان توفقه زلال على نحو مغلغ

بما اعتداه به حاز الحاجة

والافلا ويرق بين الاستنجاء

وغيره بان المعلوم في غيره

صعب ما غف أمته به بخلافه

في الاستنجاء وما ذكر في

التخله واضح لانها غير

مطعومة وفيها بعد ما وجبه

بانه حدث انتفت النجاسة

انتفى قبيل الامتنان فليكره

تفسير مامراً نفا أوللين

كعظم وان أوق أولنا

وللهائم والغالب نحسن

وكنون كفاؤه حرمته المتصل

وكذا نحو بدادي محترم وان

انفصلت ويرق بين نحو

الغار ونحو الحربي بانه قادر

على عصمة نفسه فكان

أحسن وكنوتوب عليه اسم

معظم

ويجزئ الحرم بعد الاستنجاء بشئ محترم وغيره لم ينقل النجاسة فان تغلاها تنبت الماء اه قال الكردي أي
من الموضع الذي استقرت فيه حال خرو وجهاون لم تتجاوز الصلعة أو الحشفة وكذا أي تنبت اذا الصق بالخل
من ذلك نحو تراب خرو أو أصابه منه هومة كالعظم اه (قوله ولا يحترم) الى قوله وفي خبر ضعيف النهاية
الاقوله لم يجد في المعلوم (قوله وبعضه) الوجه صلبه بغير المحترم مما ذكر أيضاً اذا قصده الاستنجاء
المطلوب لانه تعبد عبادة باطلة سم وعش (قوله منريل) أي النجاسة (قوله لکنه يكره الخ) بمحتمل ان تخله
ما لم يقف غيره واللام يكره سم (قوله أخذ منه) أي من ذلك الخبر (قوله باز) أي استعمال نحو الملع (قوله
ويرق بين الاستنجاء) أي حدث امتنع بالمعلوم وان لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر في التخله الخ) وقفا
للمعنى عبارة فائدة يجوز ذلك وغسل الأيدي بالتخله ودقق البابا وبعوه اه وقوله فيما بعد ما هو
غسل اليد من نحو هومة بنحو البلطج كردي (قوله نظير مامراً نفا) كانه اشارة الى قوله بخلاف قشر منريل
الخ بجماع ان المعلوم فيما انتفت النجاسة عنه سم وخبره البصري والكردي (قوله أوللين) الى قوله أما
مكتوب في انها لا اقوله لا يحترم وقوله ويرق الى تركتوب وقوله ويحرم الى أو علم وما أتبه عليه وكذا في
المعنى الاقوله وان أوق (قوله أوللين) عطف على قوله لنا (قوله كعظم) ومنه فرقون الدواب وحوافر اه
وأستأنها لا يقال العلة وهي كونه يكسب أوفرمها كان متغيبه فيه لا تاقل هذه الحكمة في معظمه ولا
يلزم اطراحها عش (قوله وان أوق) وهل يجوز احواله بالوقود به أم لا فيه نظر ولا فرق بالحوافر بخلاف
احراق الخبز لانه ضياع مال عش (قوله والغالب نحسن) زاد النهاية بالمعنى أو على السواء بخلاف ما لا يختص
به البهائم أو كان استعمالها أغلب اه عبارة الكردي في القياب أولنا ولاهائم سواء اه واعنده شيخ
الاسلام والخطيب والجال الرمي وكذا الشارح في شروح الارشاد والعياب وغيرهم ووقع في التفتاته
قال أولنا ولاهائم والغالب نحسن اه فاقضي ذلك ان لاحرمته في المساوي ولكن المعتمد خلافه كما بينت في الاصل
اه (قوله وكنيون) عطف على المعلوم (قوله كفاؤه) أشار به الى انه ليس المراد بالمحترم هنا محرم قتله ان
ذكره في التيمم وغيره بل المراد به ما يشمل مهر والم كفاؤه والحق والعقر وبغيرهما كما شرح في الروض
وشرح العباب للشارح كردي (قوله وجزئ الخ) قال في الاعباب كصوفوه وبره وشعره ثم قال وكذب حمار
وأية خروف اه كردي (قوله المتصل) عبارة النهاية الا ان كان منفصلاً من حيوان غير آدمي فلا يحرم
الاستنجاء به حسب حكم نظره لانه لو كان قال كعظم كقول صوفوه وبره وشعره وفي المعنى والاعباب
نحوها (قوله محترم) قال في الامداد الذي يظهر ان المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمراد بان جازئته
كالزاني المحصن والمتحتم قتله في الحرابة اه سكت المعنى عن قد يحترم وقال النهاية ولو حرمياً أو مرئاً خلافاً
لبعض المتأخرين اه يعني ابن حجر عش عبارة الكردي وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن
العماد من المنع تجزئة الحيوان جزأ الحربي وفيه نظر اه واعنده الطبراني والجال الرمي وسم والقلوبي
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بغيره الا دى مطلقاً اه (قوله ونحو الحربي) أي كالمرد (قوله بانه قادر

ثبوت هذا الحكم المحمير يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك ذلة النص اصطلاحاً بالجملة فيظهر
أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معني ذلة النص عند الحنفية وله ظن ان معني ذلة دلالة اللفظ بالمنطوق
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ لئلا يتأمل (قوله بل وبعضه) الوجه صلبه بغير المحترم مما ذكر أيضاً اذا
قصد الاستنجاء المطلوب لانه تعبد عبادة باطلة فلم حرمه الاستنجاء بالنجس ثم لم يحرمه عدم الحرمة اذا اجتمع
بين الحرج والنجس والماء ان استعمال النجس حشيشة لغرض تخفيف مباشرة النجاسة لكالالعبادة كإيجال
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة في هذه الحالة (قوله لکنه يكره الخ) بمحتمل ان محمله ما لم يقف
غيره واللام يكره (قوله ويرق بين الاستنجاء) أي حدث امتنع بالمعلوم وان لم يجد غيره (قوله نظير مامراً نفا)
كانه اشارة الى قوله السابق بخلاف قشر منريل لا يؤكل الخ بجماع ان المعلوم في انتفت النجاسة عنه (قوله
والغالب نحسن) قال في شرح الروض فان استويا فوجها نبتا على ثبوت الاربافيه والاضح الثبوت قاله

(الح) أىولى باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت **(قوله أو منسوخ)** ينبى عطفه على اسم معظم على اسم معظم لا على معظم وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف والأقوال وجه الامتناع فى الاسم العظيم وان نسخ وعلم تبدى له لان ذلك لا يفرجه عن عطفه سم عبارة النهاية والمعنى ما غير محترم كقوله فتور أو انجل علم تبدى لها وما خلوها عن معظم فيجوز الاستحبابه اه **(قوله لم يعلم تبدى له)** شامل للثقل فى تبدى له سم **(قوله ويجزم الخ)** وفى فتاوى الجلال الريل سئل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قرأه التوراة والمبدلة للعالم المتجرد غيره فنهى ما فاهة معتدلاً ولا فأجاب بأنه لا يجوز مطلقاً اه كردى **(قوله علم تبدى لها)** يفيد الجواز فى غير المبدلة سم وفى الكردى عن الايعاب بين غير واحد من الأئمة أن ما بديهم الا من التوراة والانبيل مبدل جميعه قطعاً لغضا ومعنى وبينوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق ان فهم ما يظن عدم تبدى له لو افقته ما علمناه من شرعنا ويجب حل كلام الروضة كصلاها فى السبر من انه يحرم الانتفاع بهم كهم يعنى بالمطالعة ونقل الزركشى كالمسكى الاجماع عليه على ما علم تبدى له أو شئ فيه لكن رج بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراى لا سبب عند الاحتياج للرد على المخالف هو جلى فلجمل الاجماع على ما عدا هذه الحالة اذا كان الأئمة مشعرون بالثقل عنها للرد عليهم اه **(قوله كمنطق الخ)** وحساب ونحو وعروض معنى وكردى **(قوله ان تعلمها الخ)** قال فى الامداد بل هو أى المنطق أعلاه أى العلوم الا كتبوا فتاها التوراة وكان الصلاح يجوز الاستحبابه يحمل على ما كان فى زمنهم من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود اليوم فانه ليس فى مسمى من ذلك ولا بما يودى اليه فكان محترماً بل فرض كما يقبل فرض عين ان وقعت شبهة لا يتخصص منها الاجمع فنهتته اه كردى **(قوله كغدا)** بفتح الغين معنى وفى القاموس وكسرهما الزطاس اه والمراد به هنا الوفاة **(قوله وجزاء)** الى التثنية فى الغنى **(قوله ليدفعه التجسس الخ)** أى باعتبار شأن نوعه كاسر فلا ردأنت فانه لا يدفعه **(قوله كاسر)** أى فى شرح ولا يبول فى ما الخ كردى **(قوله بارفع)** أى عطفه على كل والجرأى عطفه على جامد معنى ونهاية **(قوله باعتبار)** نصب وينبى قوله قسم سم عبارة الكردى متعلق بقسم وقوله من التخصيل اشارة الى قوله دبغ دون غيره وقوله والخلاف اشارة الى قوله فى الاظهر اه **(قوله فاندفع زعم الخ)** لا وجه لهذا الزعم مع شوع عطف الخاص على العام بل لا لاعد قسم بل ان عطف الخاص لا يقتضى القسمية بل بانى القسمية وتوكتنا افراده ما فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك ان تمنع شوع عطف الخاص على العام اذا كان العموم بكلمة كل **(قوله لا يصح كل منهما)** عبارة الغنى تنبيه كان ينبى للمصنف تقدّم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فمتنع بجلد طاهر غير مدوغ دون جلد مدوغ طاهر فى الاظهر فان كلامه الا ان غير منتظم لانه ان كان بسده كلام فلا خبره وان كان معطوفاً على كل كما قدرته فى كلامه ومقرئ بالرفع فيكون الجلد المدوغ قسمياً لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض انه بعض منه وان كان مجزراً وكاف قدرته أيضاً عطفه على جامد فكان ينبى أن يقول ومنه جلد دبغ أى من

المدوغ والرواى انتهى **(قوله أو منسوخ)** ينبى عطفه على اسم معظم على اسم معظم وتخصيص قوله لم يعلم بالمعطوف والأقوال وجه الامتناع فى الاسم العظيم وان نسخ وعلم تبدى له لان ذلك لا يفرجه عن عطفه سم عبارة الكردى متعلق بقسم وقوله من التخصيل اشارة الى قوله دبغ دون غيره وقوله والخلاف اشارة الى قوله فى الاظهر اه **(قوله فاندفع زعم الخ)** لا وجه لهذا الزعم مع شوع عطف الخاص على العام بل لا لاعد قسم بل ان عطف الخاص لا يقتضى القسمية بل بانى القسمية وتوكتنا افراده ما فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك ان تمنع شوع عطف الخاص على العام اذا كان العموم بكلمة كل **(قوله لا يصح كل منهما)** عبارة الغنى تنبيه كان ينبى للمصنف تقدّم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فمتنع بجلد طاهر غير مدوغ دون جلد مدوغ طاهر فى الاظهر فان كلامه الا ان غير منتظم لانه ان كان بسده كلام فلا خبره وان كان معطوفاً على كل كما قدرته فى كلامه ومقرئ بالرفع فيكون الجلد المدوغ قسمياً لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض انه بعض منه وان كان مجزراً وكاف قدرته أيضاً عطفه على جامد فكان ينبى أن يقول ومنه جلد دبغ أى من

أو منسوخ لم يعلم تبدى له ويجزم على غير علم متجزر معالصة توراة علم تبدى لها أو شئ فيه لم يفرق بين الحق المشكوك فيه بالبدل هنالفاً فيما قبله بالاحتياط فيهما أو علم محترم كمنطق وطب خطبا عن محذور كالوحدون او لم لان تعلمها مفروض كفاية للعموم نفعها ما مأكوب ليس كذلك فيجوز الاستحباب به وهو صريح فى أن الحزوف ليست محترمة لذواتها فافتاء السبكي ومن تبعه بجمرة دوس بسط كتب عليها وقف مثلاً عطف بل شاذ كما اعترف هو به ووجه جعل ردة كتب فيها اسم معظم كاغدا النحو نقداً عما هو رعاية للاسم العظيم كما هو واضح وعجب الاستدلال به وجاز بالماء العذب مع أنه معلوم ليدفعه التجسس عن نفسه كاسر (وبجلد) بالرفع والجبرانه قسم للبايد المذكور وان كان فى الحقيقة قد علمه باعتبار ما فيه من التفصيل والخلاف فاندفع زعم انه لا يصح كل منهما (دبغ) فى الاظهر

أمثلة هذا الجامد جلد طاهر دبع دون جلد غير مدوغ طاهر في الاظهر اه **(قوله لا تنتقله)** الى قوله وانما حل في النهاية لا لقوله نعم الى يوم حرم **(قوله لا تنتقله)** عن طبع اللحم الخ وهو وان كان ما كوا لا حيث كان من مذكى لكن اكلمه غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارح في فتح الجواد بجمرة ما كل المدبوغ مطلقا سواء كان من مذكى أم لا يصري **(قوله ينبغي حله الخ)** خلافا لظاهر اطلاق المغنى **(قوله لا يجب)** لا يلين الخ أفاد تخصص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوتان غير من جلود المذكاة لا تجزئ قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها كجلد الحاموس الكبير وهو ظاهر لانها مما يؤكل عيش **(قوله لانه)** الى قوله وانما حل في المغنى **(قوله ما يتحس)** أي ان كان من غير ما كوا لمعنى **(قوله نعم الخ)** عبارة الكردى وبحل المنع بالطعوم على ما قاله جيع متقدمون واعتمدوا الزكشي وجزم به في الاقوال ما اذا استجنى به من جانب ليس عليه شعر كثير والاجاز وقد جزم به في العباب وأقره شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارح في الامداد والاعاب وفي سم على التمسج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور وما نصلم به بعد مر هذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كاهو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدبغ اما جلد المغلظ فلا يجوز ولا يجزئ مطلقا اه **(قوله ان استجنى بشعره الخ)** أي بحبانه الذي عليه الشعر كردى **(قوله وان انفصل)** وفي الاعاب بكفر في جلد الخصف المتصل قال الرعي وبفسق في المنفصل انتهى قال القلوبي في بحث نسب اله قال الحلبي قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة الآن يعرف بان الخصف أشد حرمة وظاهر ان محلله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كردى عبارة عرش قوله وان انفصل طاهر وان انقطع نسبه عنه وعليه في فرق بينه وبين الحدث بان الاستحباب أقبح من المس ويحتمل التقيد كالحدث ولعله الاقرب لكن فضي قوله ان يجزأ وانما حل مسأله أي المنفصل لانه أخف صريح في الفرق المذكور واذا لم يحل مسه الا اذا انقطعت نسبه الآن يقال أراد ان يجزأ من حرمة مسه عند من يتوليه وان لم تقطع نسبه اه أقول بهذا التأويل في غاية البعد لا يعابه فالمتخذ الفرق المذكور **(قوله ما يعمهما)** وهو جامد طاهر الخ **(قوله ان لا يكون به رطوبة)** فلا يستجنى يصحح ما يولم يصح استخاؤا لان به يتنجس بخساسة المحل ثم نجاسة فيتعين المساءتها بقومة حتى وصرح بافضل **(قوله كالحل)** أي ولو كان من أرنحو استجنا قلوبى **(قوله والذي يتجه الخ)** وفا قالها يتجه المغنى **(قوله لانه)** أي بل الحل لمن عرف لا يؤثر أي لانه ضرورى معنى وقيل هو قال سم هل مثل ذلك بل الحل في المغنى اذا استجنى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستحباب بالجر فليتأمل اه أقول تقدم عن القلوبى ويأتى عنه نفسه خلافا بل اقتصاره على استثناء العزق وتعليلهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عرش عقب كلام سم المذكور بما نصه أقول الاقرب عدم كونه مشله لان العزق مما يتهم به البولي خلافا للبلال المذكور ويحوجه ويشمل ذلك قوله هر رطوبة من غير عرش اه وقوله ما يأتى أي في شرح ولا يطرأ أخفى قول المتن (لا يجب) بالكسر وفتح لغته مختار اه عرش **(قوله والاعين الخ)** لان الجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء الجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما **(قوله وان بال)**

(قوله أما كوا) قد قبل جلد المذكور المدبوغ بغيره أيضا أمك لانه يقال غير المدبوغ غما كوا لم ينتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ أو يقال اما كوا لم يوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جاز أمك كما يجوز أن لا يجوز تأويله بالضرر **(قوله بجلده لم)** ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه ومجمله مع الحدث **(قوله وانما حل مسه)** لعل هذا بناء على ظاهر تقديده لم حرمة مس جلد الخصف باصالة به فليتأمل **(قوله الذي يتجه لانه لا يؤثر)** هل مثل ذلك بل الحل في المغنى بما اذا استجنى بالماء ثم قضى حاجته أيضا قبل جفافه ثم أراد الاستحباب بالجر فليتأمل **(قوله ولا يزيل غير ما أصابه الخ)** يتأمل وقوله لكن قال جيع متقدمون اجزأته حيثئذ عبارة شرح الروض يستثنى مما اذا خفف مالو جف بوله ثم بالنا فواصل بوله الى ما واصل اليه بوله الاول فكيف في الجبر صريحه القاضى والغز الحو قوله فواصل بوله الخ صريح في انه لا يشترط على هذا أن يزد الثاني على محل الاول بل يكتفى أن يكون بغيره وهو الجوه خالفا لما أشار اليه الكثر في شيخنا الامام البكرى من

لا تنتقله عن طبع اللحم الى طبع الثياب والحق جلد الحوت الكبير به ينسنى حله على ما اذا تنجس بحيث صار لا يلين وان تقع في الماء (دون غيره في الاظهر) لانه اما نجس أو ما كوا لم يأت استجنى بشعره الطاهر أجزأ ويحرم بجلده لمن اتصل ومصحف وان انفصل وانما حل مسه لانه أخف (وشرط) اجزاء الاقتصار على (الجر) وما فى معناه أو المراد بالجر زما يعمهما (ان) لا يكون به رطوبة كالحل ولومن عرف على ما عهده الاذرى وقه نظره والذي يتجه انه لا يؤثر ويؤيده ما يأتى وأن (لا يجب النجس) الخارج أو بعضه ولا تعين الماء في الجاف وكذا غيره وان اتصل به وان بال أو تعوق ما عانا

(الح) غايته لقوله والاتعين الخ كردى (قوله ولم يبل غير ما أصابه الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمعنى وبلى
 الثانى ما به الاول اه قال عرش قوله وبلى الثانى الخ صادق بما اذا زاد عليه وهو متجه (قوله لتعين الما الخ)
 حرى عليه فى شروح الارشاد والعباب كردى (قوله لكن قال جمع متقدمون باحوائهم الخ) اعتمدته النهاية
 والغنى قال الكردى وشيخ الاسلام فى شرح البهجة والروض وغيرهم وهو المغنم قال ابن عبد الحق وسم
 ويلحق بمال كان الثانى بقدر الاول فقط مالو زاد على ما وصل الى الاول على الاوجه لا ما لو نقص عنه ولا بشرط
 أن يزيد الثانى على محل الاول بل يكفى أن يكون بقدره اه واعتمد الحاق القلوبى وشيخنا (قوله ودعيت
 الخ) وقفا للمل على عبارة عرش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل
 لما وصل اليه بوله لم يجر الجرح ويحتمل خلافه سم على البهجة وأقضى الشارح مر رحمة الله تعالى بان طرد
 المذى والودى مانع من الاجزاء فليس كالبول ونقل بالروس عن تقرر براز بادر رحمة الله تعالى خلافه أقول
 والاقر بما أفتى به الشارح مر لا خلافهما اه ووافق الزبائى القلوبى وكذا شيخنا عبارة فان جف
 كله أو بعضه تعين الما الما يخرج بعده خارج ولومن غير جنسه وبصل ما وصل اليه الاول كان يخرج نحو
 مذى وودى ودم ووجع بعد جفاف البول والا كفى الاستنجاء بالخروج وتقيده بعضهم بما أخرج قول الغلاب
 اه (قوله وان لا ينتقل الخارج الخ) فان انتقل عنه بأن انفصل عنه تعين فى انفصل الماء وأما المتصل بالمثل
 ففيه تفصيل يأتى ففى عبارة الكردى قال فى الاعباب محل هذا فى انتقال لاضر ورواية كالمعلم بما يأتى فى
 الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الما وان لم يجاوز الصفحة والحقيقة اه (قوله الخارج)
 الى قوله الا ان سأل فى النهاية والمعنى الا قوله مطلقا وقوله جاف الى رطب وقوله ولوماه لغير تطهيره (قوله قبل
 الجفاف لم ينحس) لكن ينبغى هنا عدم اجزاء أخر اذ من قوله السابق أن لا يكون رطوبته كاللحم سم
 قول (الترو لا يطرا لأجنى) أى ولومن الخارج كرشاشه شرح بافضل (قوله على المحل المتنجس الخ) فيه
 أمران الاول أنه قد يقال حدث كان المطر وعلسه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك أن الطارئ
 اختلط بالخارج وهذا يناقى قوله مطلقا فى النفس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط
 بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون الاختطاط والثانى ان القياس فى المم بختلط بالنحس عدم منع
 اجزاء أخر فى النفس وان كان الطارئ النحس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا سم (قوله جاف الخ)
 خلا للمعنى والنهاية وشيخنا لكن الرشدى اعتمد ما قاله الشارح (قوله لاسم) أى فى شرح كل حامد ظاهر
 الخ (قوله أدر رطب) أى ولو بلى الخ مسمى (قوله ولوماه لغير تطهيره) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يصيبه
 ماء غير مطهر له وان كان طهره أو ما تم آخر بعد الاستحمار أو قبله لتخسها وما كالماتع ما واستحى بمحجر
 رطب اه قال الكردى قوله غير مطهر له لا يتخلون تشو يش فان ذلك يخبر انه لا يضر فى جواز الاستحمار
 بالخارج طرق ماء على المحل مطهر له واذا طهره الماء لاحاق الى أخر فامعنى هذا الاستنجاء فى حوائش الخفة
 لسم قوله لغير تطهيره ان أراد لغير تطهير المحل معنى انه اذا أراد تطهير المحل بالماء يضر وصول ذلك الماء اليه
 فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه لان الكلام فى الاستنجاء بالخارج وان أراد لغير تطهير نفسه
 بمعنى انه اذا قدم الرطوبة على الاستنجاء فأصاب ما وضو له المحل بأن تقاطر عليه منتهى لم يمنع اجزاء أخر فهو
 ممنوع بخلافه لصرح كلامهم انتهى وحاول الهاتقى فى حوائش الخفة أن يجيب عن ايراد سم فله يجب بشئ
 عبارة يعنى اذا لاقاه تطهيره فلا مرجح بشئ ظاهر انه لا يكفي فى الماء أو اذا لاقاه لغير تطهيره كان أصابته

ولم يبل غير ما أصابه الاول
 كما اقتضاء الملاحقة لتعين
 الماء الجفاف فلا يرتفع
 بما حدث لكن قال جمع
 متقدمون باحوائهم الخ
 وكله لكون الطارئ من
 جنس الاول فصار كشيء
 واحد به يعلم ودعيت
 بعضهم فمى بالأمم انه
 يجوز الخ ولو غسل ذكره
 ثم بال قبل الجفاف لم ينحس
 غير محاس البول كما يعلم من
 قوله فى شرط الصلاة والا
 فغير المتنصف (د) ان
 لا ينتقل الخارج الملووث
 عما سبقه فبعد خروجه
 اذا ضر ورة لهذا الانتقال
 فصار كتنجسه بأجنى
 (د) ان لا يطرا على المحل
 المتنجس بالخارج (أجنى)
 نفس مطلقا أو طاهر جاف
 اختلا بالخارج لاسم فى
 التراب أو رطب ولوماه لغير
 تطهيره

اعتبار زيادة الثانى على الاول فلتأمل (قوله على المحل المتنجس بالخارج الخ) فيه أمران الاول انه قد يقال
 حدث كان المطر وعلسه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك أن الطارئ اختلط بالخارج وهذا يناقى
 قوله مطلقا فى النفس أى سواء اختلط بالخارج أو لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على
 هذا التقدير لا يكون الاختطاط والثانى ان القياس فى المم بختلط بالنحس عدم منع اجزاء أخر فى النفس وان
 كان الطارئ النحس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا يتأمل (قوله لغير تطهيره) ان أراد لغير تطهير

نقط ماء أو مائ سوا كان الماء موضوعه فبإذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ماء وضوءه المجل بأن تقاطر عليه شيء ثم أول يكن ماء وضوءه فيكون الماء متعينا أيضا لنقلناه عن المجموع وهكذا فيسهم المقام انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر وغيره وحده نحتاج لقوله لغیر تطهيره بل هذا الاستثناء لوهم خلاف المقصود الآن بشال منه عليه الشارح لوضوح أنه حدث طهر الماء لا يحتاج للمجموع كقائل الهاتني فالمرحبتظاها الخ والجمله فهو غير صاف من كل الوجه فخره اه وأجاب عن جماعه ويمكن أن يقال احتجز بقوله لغیر تطهيره على تقاطر من وجهه مثلا غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضرب له تولد من مأموه على نجس معفو عنه فأشبهه ما لو تساقط على ثوبه الخبث بدم البزاق اه أقول قوله فلا يضرب في س ما وقع لكن رده الكردي بجماعه هذا بخلاف قول الشارح في هذا الكتاب أن لا يصيبه ماء غير مطهر الخ إذا ما طهارت نحو لو جميعه مطهر للمعمل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولو سلم والكلام هنا في قبيل الاستنجاء فلا يرقه كلام عرش المفروض فيما بعده **(قوله)** لا عرف الخ هذا في الطارئ فلو استنجي بالاجازة فعرق بمحله فان ساله من وجاوزه لزم غسل ماسا اليه والا فلا لعموم البولي به مر اه سم وكذا في النهاية يشرح بأفضل قال عرش قوله مر لزم غسل ماسا الخ شامل للمسال الملاقاة في الثوب من المحل فيجب غسله وفي مشقة وقد يقال يعنى بما يغلب وصوله اليه من الثوب بعبارة الشارح مر في شرط الصلاة بعد قول المصنف ويعنى عن محل استنجاءه فيها وان عرق محل الاثر وتلوث بالآخر غيره له سرتبه كما في الروضه والمجموع عنها انتهى اه وعبارة الكردي تظاهره لا اكتشافه بالجز في غير المجاوز وكذلك تظاهره بعبارة الامداد وشرح الجميع وانها يتوه هذا ظاهر مع التقطع مامع الاتصال فلم يظهر له وجهه بل الذي يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لان استنجاء غسل المجاوز يتوقف على غسل جزء من الباطن وإذا غسل جزء من الباطن فقد طهر أعلسه أجنبي وهو ماء الغسل فبتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله تظاهره الاستكفاء بالجز الخ متبعين للكلام في العرق الطارئ بعد الاستنجاء بالجز كما مر سم ففسد عبارة المذكرة قديم زوم الاستنجاء في غير المجاوز وحشده مطلقا وان قوله مامع الاتصال الخ يمكن أن يلتزم ما تقتضيه العبارة بالذكور فمن العفون غير المجاوز ولولا الطارئ عليه من مأموه به نظيره ما مر عن عرش وسم **(قوله)** لا عرف الخ (الجز) في قوله ولا يظهر في المعنى **(قوله)** كدم) أى ودى ومدى معنى **(قوله)** فوق العادة (العالية) أى عادة غالب الناس نهى بانه يقول المتن **(وحشفته)** أى وبجل الحب في الجيوب سم **(قوله)** وبأى الخ عبارة للمعنى وشرح بأفضل أورد هاهنا من مقطوعها في البول اه **(قوله)** مطلقا) أى سواء انفصل عما اتصل بالمحل أم لا كردي عبارة شخفا فان تقطع بأن خرج قطعا في محال تعين الماء في المتقطع وكفى بالجز في المتصل وان سار زصفعة أو حشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط ان لم يكن متصلا ولا تعين في الجميع وكذا يقال في المتقطع فان كان متصلا تعين الماء في الجميع أو منفصلا تعين في المنقطع فقط اه **(قوله)** وكذا ان لم يجاوز وانفصل الخ عبارة لأنها يتولى تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وان لم يجاوز صفحته أو حشفته فان تقطع وجاوز بأن صار بعضه باطن الالة أو في الحشفة بعضه لا رجها فكل حكمه اه **(قوله)** فيجز ما عجز بالجز (ورد) وتظاهره كلامهم بخالفه نهى بانه قال عرش وهو المتمدع بانه مر في شرح العباب فان أطردت بالمجازة فهو المحل بمعنى انه اذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس مما نحن فيه ان الكلام في الاستنجاء بالجز وان أراد لغیر تطهير نفسه بمعنى انه اذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ماء وضوءه المجل بأن تقاطر عليه من شيء لم يمنع أجزاءه الخ فهو ممنوع عن صاف صريح كلامهم لا يقال يؤيده قوله لا يضرب الاختلاط بماء الطاهر لا ياتقول محل ذلك في نجاسة عفى عنها فلو تجبر ألتها والنجاسة التي في هذا المحل تجبر ألتها ولا يعنى عنها فاضر اختلاطها بالماء نعم ان أصاب المحل بعد الاستنجاء بالجز رشاش طهارة نحو لو حمله بعد العفون فليست أم **(قوله)** لا عرف الخ هذا في الطارئ ولو استنجي بالاجازة فعرق بمحله فان ساله من وجاوزه لزم غسل ماسا اليه والا فلا لعموم البولي به مر **(قوله)** وحشفته) أى وبمحصل

لا عرق في الان سال وجاوز
الصفحة أو الحشفة اذا لم
الابتلا به حيث خلا فلان
زعمه (ولو نذر) الخارج
كدم) أو ألتشرف فوق العادة
الغالبه وقيل فوق عادة نفسه
(ولو يجاوز) غاطط (صفحة)
وهي ما ينضم من الالبين
عند القيام (و) بول
(حشفته) وهي ما فوق محل
الختان ويأتى في فافدها أو
مقطوعها انظر بما يأتى في
الغسل ككاهو طاهر (جاز)
الجز في الاطهر) الحاقاله
بالمعتدلات حشبه بما يبق
فان جاوز تعين الماء في المجاوز
والمصل به مطلقا وكذا ان
لم يجاوز وانفصل عما اتصل
بالمحل فتعين في المنفصل
نقطا ويظهر أخذ ما يأتى
في الصوم من العفون
خروج مقعدة البسور
وردها يسده ان من ابتلى
هنا بجاوزة الصفحة أو
الحشفة فالتماحق عنسه
فيجز به الجز للضرورة
ويظهر في شعر بباطن
الصفحة أنه ما لها ولا تنفس
لذ ربا وان لا ضرورة
لأنه لان تكليف ازالته
كلما طهر منه شيء مشق
مضاد للترخيص في هذا
المحل (ويجب)

كفيرة كما قضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر المسقفة انتهت قال شيخنا الشورى ما في شرح مدر العباب أوجه
 اه **(قوله أجزاء حجر)** الى قوله الذي لا يجرد في النهاية الا قوله ولكون التراب الى المتن وقوله يحتمل **(قوله)**
 ولو بطرفي حجر الخ ولو غسل الحجر وجف ما زله استعماله ثانيا كدواء دغ به وتواب استعمال في غسل
 نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكتفى ثانياً يجب بأنه لم يزل ما عاها وانما
 أزاله الماء بشرط مرضه بالتراب ويحدث فيجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا تنجسه
 فاستغفاه فانه مسئلة بنفسه معنى عبارة الكردى عن الاعباب والخطيب في شرح التيمم ويكتفى بحز واحد
 يستغني به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه **(قوله ولكون التراب بدله)** أى بدله الماء في التيمم **(قوله أو)**
 بأطراف حجر ثلاثة والثلاثة الاحجار أفضل من أطراف حجر لكن أطراف الحجر ليست بمكرهه ولو استغنى
 بحفرة غضة فطه بصل البلب الى وجهها الا يخرج ان يمسح بالآخر ونحوه مستحب كافي الاعباب كردى
(قوله وفارق عده) أى عدالى يحجر له ثلاثة أطراف **(قوله فان لم ينق)** يضم الباع وكسر القاف والمحل
 مغفوله ويجوز رفع الباع والقاف والمحل فاعل يراوى لكن قول الشارح ثم ان أتى يدل على الاول ويجوز
 أيضا ضم الباع وقع القاف ببناء المفعول من الانقاع المحل نائب فاعله **(قوله رابع وهكذا)** أى الى أن لا يبقى
 الا أثر لا يزاله الا الماء أو صغار الخذف معنى زينة قال الكردى هذا ضابط ما يكتفى في الاستنجاء بالحجر وتسن
 ازاله الاثر الذي لا يزاله الا الماء أو صغار الخذف قال في الاعباب خرو حاشن خلاف من أوجه وفي حواشي
 المحلى للقلوبى يجب الاستنجاء من الملوث وان كان أى ابتداء قليلا لا يزاله الا الماء أو صغار الخذف ويكتفى فيه
 الحجر وان لم يزل شيئا اه وعلى هذا فيصوّر الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو ظاهر
 كردى ومرع الحلي ما وافقه وهو الظاهر وان قال عرش ينفي في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات بالاحجار
 ولو قيل تبعد الماء أو صغار الخذف لم يكن بعيدا وله اقرب اه **(قوله معفو عنه)** ولخرج هذا التقدير ابتداء
 وجب استنجاء عنه وفريق بين الابتداء والانهاء ولا تبعد الاستنجاء بصغار الخذف الا لم يزل به بل يكتفى امرار الحجر
 وان لم يتلوث كما كفى به في المرة الثانية حيث لم يتلوث في المرة الثانية حلي اه يجبرى ويأتى عن القلوبى
 ما وافقه **(قوله والاسان ايتار)** بالثلاثة واحدة كان حصل رابعة فأتى بنجاسة معنى **(قوله تثلث)** أى بان
 يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب سم **(قوله يحتمل علقه على ثلاث)** حزمه النهاية **(قوله فيغيد وجوب)**
 تعميم الخ وقول الحادى ومسم جميع موضع الخارج ثلاثا مخرج وجوب تعميم المحل بكل مسحتين
 الثلاث وأنه لا يكتفى فوزيع الثلاث لجانبه والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العز زوال وضمن
 ان الخلاف في الاستنجاء به يجوز لكل من الكيفيتين ويدل لأجزاء التوزيع رواية البارقطنى وحسن
 استادهاء ولا يجرد أحد حكم ثلاثة أحجار بحرين للصفتين وبحر المسمرة وقول الارشاد يمسح ثلاثا ليس
 صريحا في التعميم بكل مسحة ثم هو ظاهر فيه وقدمال السبك وابن القتيب الى وجوب التعميم بكل مسحة
 اذا بالتوزيع ذهب فائدة التثلث اه اسعاد عبارة النبهة والاصح انه لا يشترط أن يعم المسحة الواحدة
 المحل وان كان أولى بل يكتفى مسحة لصفعة وأخرى لاخرى والثالثة للوسط انتهت وقال النو رازى رادى في حاشية
 شرح المنهج وقد ألت شيخنا الشهاب الرلى في هذه المسئلة مؤلفا واعتمد الاستنجاب وكذلك الشيخ أبو الحسن
 الكرى أيضاً ألف فيها واعتمد الاستنجاب انتهى وأما الشهاب بن قاسم في حاشية شرح المنهج أن شخه
 الشهاب الرلى اعتمده وألف فيه ثم قال ووافقه عليه جمع من الأكل من مشايخه وأقرانهم وقرانه أنه
 لا يجب التعميم بصرى **(قوله وجوب تعميم كل مسحة الخ)** وقد حزم ذلك الا فورا نه يتوكد احزم ذلك شيخنا
 عبارته وجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الرلى تبع الشهاب الاسلام وان لم يعتمد بعضهم أى ووافقه
 الحنفى الجبوى بـ **(قوله تثلث)** أى بان يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب **(قوله يحتمل علقه على ثلاث)** قد
 رد على هذا الاحتمال انه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين بأجنبي وهو ممنوع وحل الفاصل على الاعتراض في
 غاية البعد هنا وقد رد على هذا الاحتمال الثاني انه يلزم تقييد سن كل حجر لكل محله بما عاذا لم ينق لوقع هذا

لاجزاء الحجر أيضا (ثلاث
 مسحات) للهوى الصبح
 عن الاستنجاء بأقل من
 ثلاثة أحجار (ولو) بطرفي
 حجر بان لم يتلوث في الثانية
 فنجوز هي والثالثة بطرف
 واحده انه انما خفف الخاصة
 فلم يؤثر فيه الاستعمال
 بخلاف الماء ولكون
 التراب بدله أعطى حكمه
 أو (بأطراف حجر) ثلاثة
 لان القصد عدد المسحات
 مع الانقاع به فارق عده في
 الجار واحدة لان القصد
 عدد الرميات (فان لم ينق)
 المحل بالثلاث بان بقي أثر
 زبله ما فوق صغار الخذف
 اذبقاه ما لا يزاله الاهى
 معفو عنه (وجبال انقاع)
 رابع وهكذا ثم ان أتى بوتر
 فواضع (ولا) (سن)
 الايتار) للامر به ولم يسن
 هنا تثلث كما في إزالة
 النجاسة لانهم غلبوا جانب
 التخصيف في هذا الباب (وكل
 حجر لكل محله) يحتمل
 علقه على ثلاث فيفيد
 وجوب تعميم كل مسحة
 من الثلاث لكل حزم من المحل

سم والرشدى **(قوله وهو المعتمد المنقول)** وفاقا للنهاية والغنى والمنهج وخلافا لسم وواقعه الرشدي كما يأتي ومال المابصري كما سمر **(قوله كما ينبغي في شرح الارشاد)** أي بما حاصله ان في كلامهم شبه تعارض فرج جمع متأخرون والوجوب بعناية للعدول وآخرون عدمه أيضا فظاهر كلامهم شرح بافضل قال الكردي قوله فرج جمع انهم شيخ الاسلام زكافي كتبه والشهاب الرمل والخطيب الشريفي والشارح والجال الرمي وغيرهم وقوله وآخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزبائدي وغيرهم وأقر ذلك الكلام على ذلك الشهاب الرئيس بالتألف وطال في ذلك الكلام وقال انه لم ير لشخص شيخ الاسلام في المنهج وغيره سلفا في وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة ممن قبل شيخ الاسلام اه **(قوله وعلى الاشارة)** يبعد هذا العطف ترتب من الاشارة على عدم الانتفاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد ان فهم الكيفية الا تبين من التعميم **(قوله نذب ذلك)** أي التعميم **(قوله ما يبدأ)** الى المتن في النهاية والغنى **(قوله ماؤها)** أي الاعار **(قوله ويدروا الخ)** عبارة النهاية وغيره على المصنفين حتى يصل الى ما دأبهم اه قال عشي ومن لازمه المرو على الوسط اه وقال الرشدي أي مع مصمم المسربة كما علم من قول المصنف وكل من سلك محله اه وعبارة الكردي قوله ويدروا أي يرفق في الخادم للزكشي أن القفال قال في فتاوه اذا كان عمر الخمر عليه فانه لا يرفعها فان وقع الخمر في القيس ثم أعاده ومصح الباقية تبس المحل به وتعين الماء وما دام الخمر عليه لا يضر كالماء مادام مترددا على العضو لا يحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا كذلك الخمر انتهى اه أقول وهذا مما صدق قولهم وان لا يطرأ اجنبي كما سمر عن شرح بافضل ما صرح به **(قوله وغير الثالث الخ)** والمصنف الزائدة على الثلاث ان احتج البهائي الكيفية حكم الثالث في معنى وعش **(قوله ويدروا قليلا الخ)** أي في كل من الثلاث **(قوله ولا يشرط الوضع الخ)** لكنه ليس عبارة الغنى وشرح بافضل ولسن وضع الخمر الاول على موضع ظاهر قرب مقدم صفحته البني والثاني كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه **(قوله قليلا قليلا)** حتى يرفع كل جزء منه جزءا مناهي **(قوله من عدم الادارة)** وفي بعض النسخ من الادارة والارادة في ذلك قريب لكن الموافق لما في المجموع الاول وفي النهاية الثاني عبارته ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الاولى لا بد منه كافي المجموع ومافي الروضة من كونه مضر المحمول على نقل من غير ضرورة اه **(قوله فيسمع)** الى قوله وكيفية الاستخفاف في النهاية والغنى الاول اه أي أولا والى ثلثين وقوله أي أولا كذلك في موضعين وقوله كما سمر الى وانما يحل **(قوله كذلك)** أي ثم نعم **(قوله بالخلاف في الافضل)** أي لافي الوجوب على الجميع معني ونهاية قال الرشدي أي كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل من سلك محله فاعلى الاشارة الى ان الشهاب هو الظاهر وهو الذي سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر ما معني كون الخلاف في الاستحباب أن كل قول يقول بنسب الكيفية التي ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم من مراجعة كلامهما الغير القابل للتأويل وبينه الشوايخ بن قاسم في شرح الغاية التي تبين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم في كل مرة على كل من الوجوهين غاية الامر أنه يستحب في الوجه الاول ومنه في ذلك الشهاب عبارة وغيره بخلاف قول الشارح مر الا في كاشهاب ابن جرير لا بد على كل قول من تعميم المحل اه **(قوله ولا يثنائي)** أي كون الخلاف في الافضل وقوله لانه أي وجوب التعميم وكذا صرح به **(قوله كما صرح به)** نصري الخ من وقف على عبارة الرافعي والروضة والمجموع علم انما نص قاطع في عدم اشتراط التعميم وانما استدلل الشارح به اذا نسب اليها كان هباء منثورا مع ان اطباهم المذكور لا بد على زعمه لان ما لفتهم المذكورة تفديده فلا يكون هناك تعميم لان معناها سواء أتبي بالاول أو لا وعدم الانتفاء صادف بان يعمم به بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدري حرفان لم يبق مع انه لا ينقد بذلك فلي تأمل **(قوله وهو المنقول المعتمد)** دعوى انه المنقول المعتمد الذي لا يحد عنه تساهل فيج مع مناف لصرح كتب الشيخين وغيرهما فانها ناصة للاحتمال معه على عدم الوجوب لم يأت في شرحي الارشاد والعباب بشي يعتد به ومن أراد مشاهدة الحق فعليه بتأمل ما قاله فيما مع مافي العز وغيره **(قوله كما صرح به)** نصري الخ لا يقبل تأويل الخ من وقف على عبارة الرافعي

وهو المنقول المعتمد الذي لا يحد عنه كما ينبغي في شرحي الارشاد والعباب وعلى الاشارة فينبذ ذلك لكن من حيث الكيفية باني يبدأ بأولها من مقدم صفحته اليسرى ويدروا الى محل ابتداءه والثاني من مقدم اليسرى ويدروا كذلك وغير الثالث على مسرسته وصفحته جبهه ويدروا قليلا قليلا بشرط الوضع أولا على محل ظاهر ولا يضر النقل المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة **(قوله وفي لزوم)** أي الخراج **(الجانبية)** أي المحل **(والوسط)** فيسمع بخبر الصفحة البني أي أولا وهذا مراد من غير وجهها ثم نعم وشبان اليسرى أي أولا كذلك وبالثالث الوسط أي أولا كذلك في الخلاف في الافضل ولا يثنائي مافسابق من وجوب التعميم لانه ليس من محل الخلاف كما صرح به نصري الخ لا يقبل تأويل

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لاختفاء فيه لعاقول سيما كلام العز ز و تمسك بظاهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لتقوم تلك النصوص القاطعة ولو جاب الغاؤه عند هذا الوجه مع ذلك دعواه ان ما ذكره هو المنقول للمعتمد فلنحذر سم وقوله لان مبالغتهم المذكور في الخ فيه نظر ظاهر **(قوله اطباقهم الخ)** فاعل صرح **(قوله وعلوه)** أى وجوب الثاني والثالث الخ **(قوله وانما يتبعه)** أى الخلاف **(قوله مع قول كل الخ)** عبارة النهاية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما عهده الوالو الدرجة الله تعالى اه وعبارة المغني وعلى كل قول لا بد أن يعم جميع المحل بكل مسحة صدق أنه مسحة ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ في شرح ارشاده الاصح أنه لا يشترط أن يعم بالمسحة الواحدة المحل وان كان أولى بل يكفي مسحة لصفحة وأخرى لاخرى والثالثة للمسر بمرود كما قاله شيخنا اه **(قوله وكيفية الاستنجاء الخ)** عبارة المغني ويسن ان لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذوف أخذ الخ بيساره بخلاف الماء فله يصبه بيمينه ويغسل بيساره ويأخذ بها أى اليسار ذكره ان مسح البول على جدار أو حجر كبير أو نحوه أى كل أرض صلبة فان كان الخ صغيراً جعله بين عقيه أو بين يديه وجليه فان لم يتمكن بشئ من ذلك وضعفه في يمينه بضم الياء في موضعين وضعه في لثنته في اليد وفي الموضوع الثالث مسحاً وحللاً بيساره وحده فان حرك اليدين أو حركهما كان مستحباً باليمين وانما يضع الخ بيساره والذكر في يمينه لان مسح الذكر هما كرهه وأما قبل المرأة فتأخذ الخ بيسارها ان كان صغيراً ومسحه ثلاثاً ولا تأخذ الخ كما يحكم الرجل فيسارهما وفي الذكر يدى عن الاعباء مثله الاقوله وأما قبل المرأة الخ **(قوله وهو المعتمد)** وقال النهاية وتواغى **(قوله تعين الماء)** أى لو توافقت الموضوع بالاولى كما مر **(قوله ضمر)** خلافاً للنهاية وتواغى وسم حيث قالوا واللفظ الاول وقضية كلام المجموع احرازه اصح عالم تنتقل الخفاصة سواء كان من أعلى الى أسفل أم عكسه خلافاً للقاضي اه قال عس ويكتفي بذلك ان تكرر الانساح ثلاثاً وحصل بها الانقاء كما يؤخذ ذلك من قول سم في حواشي شرح الجمعة ما صعدوا أميرداس الذكر على حجر على الزاوي والاتصال بحيث تكرر الانساح جميع المحل ثلاثاً كما ذكرنا في ان الواجب تكرر الانساح وقد وجد ودعوى ان هذه بعد مسحة واحدة فرض تسليماً لا بدقح لتكرار الانساح الوجه حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح في عبارة أنهم الانساح تدبر وانما ظهر جواب ما ذكره في الذكر في الذكر أيضاً كان أمر حلقه دهره على نحو خرقه طوبى له على الزاوي والاتصال بحيث تكرر الانساح المحل ثلاثاً اه **(قوله والاولى)** الى المتن في النهاية وتواغى **(قوله أن يقدم الخ)** وان بذلك بعد الاستنجاء بنحو الأرض ثم يغسلها وأن يضع فرجه وازار من داخله بعده دعاء الوسواس وأن يعتمد في غسل الذكر على أصبعه الوسطى لأنه أمكن ويسن أن يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من الشفان وحسن فرجي من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو الاتصال بالماء اليه أنه منبع الوسواس منها ياتيزاد المغني وشرح بافضل من يسن للكرآن تدخل أصبعها في الثقب الذي في الفرج فتغسله اه قال عس قوله مر بعد فراغ الاستنجاء ولو كان يجعل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظاهر أنه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالخ أو بالماء أى وبعده الخ وج من محل قضاء الحاجة لمساها لا يتكلم مادام فيه وينبغي أن يكون بعد قوله غفر الله الخ لان ذلك مقدمة للاستجابة الدعاء اه **(قوله لأنه أسرع عجافاً)** أى وإذا حنف تعين الماء وزاد في الاعباء ولأنه يتقدم على التمكن من المجلس للاستنجاء من البول ولأنه قد يحتاج للقيام لاستواء ومسح ذكر بحيث لا يقدم البول لانه اذا قام والروضة والمجموع علم انها ناصطاف في عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به اذا نسب اليها كان هاهم متروا مع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكور وقضية هذا فلا يكون هناك تعميم لان معناها هو أتى الاول أم لا وعدم الانقاء به صادق بان يسمه بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لاختفاء فيه لعاقول سيما كلام العز ز و تمسك بظاهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جاب الغاؤه عند هذا الوجه مع ذلك دعواه ان ما ذكره هو المنقول للمعتمد فلنحذر

اطباقهم على وجوب الثاني والثالث وان أتى بالاول وعلوه بانهما حششد لاستظهار كسائي الاقراء ونالهما في العدة فتأمل وانما يحل كيفية استعمال الثلاثة مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالخ في الذكر قال الشيخان أن مسحه على لثنته موضع من الجوف أو على موضع واحد من تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً ضرراً وزواً فلا والاولى للمستحبى بالماء أن يقدم القبل وبالجزء أن يقدم الذبر لأنه أسرع عجافاً (و يسن الاستنجاء) في التصريح به

أظهر شاهد لعلف كل على ثلاث (يساره) للهسي الصبح عنه بالين فيكرة كسبهما الاستعانة (١٨٥) بهاني الاستعانة بغير حاجتو بل

بحرم وعلمه جمع مناور كثير من غيرنا (ولا استعانة) واجب (الدودو) بل لوث في الاظهر (اذ لا معنى له) كالرج ومقابلته وجبه كلفه غلظة التلوث وان تحقق عدمه به فاروق الريح عنده وبهذا يظهر قوته ومن ثم تا كدا لاستعانة منه ورجا من الخلاف ويكره من الريح ان يخرج والحل رطب فاكره وقيل يحرم وقيل يكره وبحث وجوبه شاذ ولو شئت بعد الاستعانة هل غسل ذكره أو هل مسح ثنتين أو ثلاثا لم تلزمه اعادته كمن شئت بعد الوضوء أو سلام الصلابة ترك فرض ذكر البغوى وقوله لكن لا يصلي صلاة أخرى حتى يستحيي لترده حاله شر وعق كمال طهارته ضعيف وانما ذلك حيث تردد في أصل الطهارة على ان الذي يتبعه في الاولى وجوب الاستعانة في الذكر وليس قياس ما ذكره لان بعض الوضوء والصلاة داخل فيها وقد بين الاتيان بها باختلافها فان كلا من الذكر والذكر مستقل بنفسه فتبينه مطلق الاستعانة لا يقتضي دخول غسل الذكر فيه (باب الوضوء) * هو اسم مصدر وهو التوضؤ والا فصح ضم واو اربيد

انطبقت ألتياه ومنع الاستعانة بالريح في المجموع انتهى اه كردى (قوله أظهر شاهد) هو شاهد لان سم قول التث (يساره) سئل مر محلو خلق على يساره صورة جلاله ونحوها من اسم معظم فجاب بأنه يتخير حيث لم يحاط الاسم بخاصة والا فباين انتهى أقول ولو خاف ذلك في الركعتين معافى هل يكلف لف حرفة أم لا فيه نظر والقرب عدم تكليف ذلك ثم ينفي أن المراد من قول مر فباين أنه بد ذلك لانه يحل ان في وجوه عليه مشقة في الجملة ع ش (قوله للهسي) أي قوله وقيل في المعنى (قوله بغير حاجة) ككرهه مقطوع البسرى أو مشاؤها كردى (قوله به الخ) أي ما للتعليل بالاكتفاء المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله وبهذا) أي الفرق المذكور (قوله فونه) أي المقابل (قوله تا كدا لاستعانة الخ) وقفا للهاية والمعنى (قوله منه) أي ما ذكر من الدودو والبعر وجمع المصنف بينهما يعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس معنى ونهاية (قوله ويكره الخ) وفي الاعيان بعد كلام طويل ما نصوه للحاصل ان الاقرب الى كلام الاصحاب أنه لا بأس بالاستعانة منه مطلقا وان كان لفصل السابق وجهه وجه اه فعلى ما في التفخفا والنهاية هو مباح وذكر في السبرين الخفة انه صلى الله عليه وسلم قال ليس منام استنجي من الريح وذ كر أن الاولى أن لا يفعل لكن لم يقدره رطوبه من الحمل وفي فسخ الجواد يس مناه ان كان الحمل وطبا فتلخص من هذه القول ان الاستعانة من الريح مباح على الراجح حيث كان الحمل رطوبا وانه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبر به الاحكام الخمسة كردى وقوله والنهاية فيه نظرا لأظهار صنيعهما مرج المعنى اعتمادا لكرهه مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي اذا كان الحمل رطوبا (قوله ذكره الخ) أي قوله ولو شئت الى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوى عقب كلامه المذكور (قوله صلاة أخرى) أي في اذ طارأ الشك بعد صلاة أو أثناءها (قوله وانما ذلك) أي عدم جواز شروع الصلابة التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وما هنا في مقدمة الطهارة لا في أصلها (قوله في الاولى) أي في مسألة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يعني عنه قوله في الاولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كما لو شئت بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)

(قوله وهو اسم مصدر) الى قوله لا نحو حصاب في الغنى الا قوله وهو من الشرائع الى وجهه وقوله وهو معقول المعنى الى شرطه وقوله أي عند الاشتباه والى قوله كما مر في النهاية الا قوله أما الكسفة الى الغيرة وقوله أي عند الاشتباه (قوله اسم مصدر) وقد استعمل استعمال المصدر نهاية ومعنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة النهاية والمعنى اذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم اه (قوله والا فصح الخ) عبارة والمعنى والنهاية يضم الواو اسم للفعل الخ وتفتحها اسم للماء الخ وقيل فتحها فمما وقيل فتحها فمما وهو أضعفها اه قال ع ش فجعله الاقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعل نحو طهور وسحور اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة الى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لان المراد بالاعضاء المتبادر انهم الوجه والدين والرأس والرجلين وصفتها من الترتيب فيها والتعبير بالافعال والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء الى الاعضاء بالنسبة لوزن غير فعل وأما عنه لغة فهو غسل بعض الاعضاء سواء كان بنية أم لا نحننا (قوله بتوضأه) أي بعد وجوب الوضوء به كالماء الذي في الا برق أو في المضأة لا لما يصح منه الوضوء كما البحر خلافا لبعضهم لانه لم يسم اطلاقا على ماء البحر مثلا فحشا ويجزى (قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذ من الوضاعة سم (قوله لا زالت لظلمة الذنوب) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا الفصل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهد من (قوله فلا يكرهه) عبارته في شرح الاشارة لكنه يسر في نحو البعرة والى جميع الرطوبه انتهى فان رجوع قوله مع الرطوبه نحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث ذكره لئلا يراجع انتهى (قوله مأخوذ من الوضوء) أي الوضوء مأخوذ (باب الوضوء) * به الفعل الذي هو استعمال الماء في الاعضاء

لازالت الخ عش **(قوله عليه السلام)** لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى عليه صلى الله عليه وسلم في ابتداء البعثة فعمله الوضوء ثم صلى به ركعتين شخشا عبارة البحرى وفرض أو لأل لكل صلاة ثم نسخ يوم الحنفد الأعم الحديث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ أولا أو على الأول هل كان مندو يا أو مباحا أو غير ذلك والظاهر الثاني وبذلك قولهم هنا فرض ليله الأسراء ولم يقولوا شرع ١٥٠
(قوله عليه السلام) أى بشرط الانقطاع وقوله مع أو أدعى أى ولو حكيما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وان لم يردفعها إلى أوله عش و البحرى **(قوله نحو الصلاة)** كلوا ف وسعدة تلاوة **(قوله وهو معقول المعنى)** خلافا للزام ومن تبعه نهاية أى حيث أقره عبارة قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه
 اه قال البحرى عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة متناهية للرب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وانما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا كفى فيه بادنى طهارة وخصت الاعضاء الاربع بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم توجه الى الشجرة فوجهه ومشى بها ورجليه تناول منها باده ومس برأسه ورجلاه والتعبدى أفضل من معقول المعنى لان الامتثال فيه أشد كفى الفتاوى الحديث لابن جرير اه **(قوله)** وانما كفى الخ ردلا لمن قال انه تعبدى عش **(قوله وشرطه)** مفرد مضاف الى معرفة فمعر وعبر النهاية والمعنى بشرطه **(قوله وظن انه مطلق)** قد ينظر فى اشتراط الظن بالله قد يجوز التطهر به وان لم يظن الاطلاق أو ظن عدمه فالوجه أن يقال ظن انه مطلق أو استحباب الاطلاق حال عدم التباس بمتحس سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أى عند الاشتباه وفى الكردى عن حاشية دفع الجواد مانص ولا يحتاج لظن الطهارة الا عند وجود معارض وهو الاشتباه فبإذا اضمح عليه طاهر نجس فمتنع عليه التوضوء من أحدهما لا بعد أن يجتهد ما يظن طهارة أو واحد طنما وكذا ناشئ عن الاجتهاد يخرج بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استنادا لاصل طهارته وان غلب على ظنه نجسه بوقوعه على الغالب بنجسه النجاسة وانما لم يكتفى بهذا لان الظن لا يثبت فى الشارع الغاها اه **(قوله أى عند الاشتباه)** والافاضل فى نجس الماء المتيقن الطهارة جاز الطهارة به لرجح طرف الطهارة واعتزاده باليقين فكيف انقاء كلامهم على عموم نظرنا لما ذكر بصرى عبارة عش عقب ما مر عن سم أنفائها قالت أو يقال ان استحباب الطهارة يحصل للظن فجوزان برادى ظن انه مطلق الأعم من ظن سببه الاجتهاد أو استحباب الطهارة اه **(قوله نحو حوض الخ)** كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافى من نحو حوض ونفاس فى غير الخ ومس ذكر اه **(قوله فى غير نحو غسل الخ)** أى فى الوضوء لغیر الخ أما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافى عش **(قوله نحو غسل**

ليلة الأسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا أما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتجديد وهو وجه الحديث مع ارادة نحو الصلاة ويتخص حلوله بالاعضاء الاربع نحو متسن الخ بغيرها الانتقاء الطهارة الكاملة البجعة للمس وهو معقول المعنى وانما كفى بسم جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لان تشر فيه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أى عند الاشتباه وعدم نحو حوض فى غير نحو غسل الخ وأن لا يكون على العضو ما يغير الماء

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال فى شرح العباب وجعل المشرط طهاره ما صور به فى المجموع وقد يستشكل بعملهم التراب فى التيمم من الاركان الى أن قالوا لركشى نقى ان كلاً شرط ثم قال وعلى الأزل فقد يحجب ان الماء المالم يكن خاصا بالوضوء والغسل بل بعمهما وانحلت كان بالشرط أشبهه بخلاف التراب فانه خاص بغيره بالحيث وهو فى المغلظة غير طاهر بل الطهر الماء بشرط من جهة فكان بالاركان أشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب كفى التيمم بان التيمم من قبل العرض لانه فعل والتراب من قبيل الجوهر لانه جسم فكيف يتصور أن يكون الجسم جزء من العرض انتهى وأقول هو اشكال ساقط لوجه منها ان هذا الظاهر عدمه العاقد كالبصير مع ان البصير هو العقد ولا يتصور أن يكون العاقد جزء من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هذا بما عاينوا نظيره هنا وما نهائى ليس المراد يكون التراب ركناً وشرطاً ذاته هي الركن أو الشرط ضرورية كلاً من الركن والشرط متعلقان بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذات بل بالفعال بل المراد بالركن أو الشرط هو استعمال الماء أو التراب أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله كلاً لا يقتضى كونه جزء من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع أمور منها المسح ومنها التراب فكيف يكون كلاً ما يقتضى كونه جزء من هذا المجموع لامن الفعل الذى هو جزء هذا المجموع فليتأمل **(قوله وظن انه مطلق)** قد ينظر فى اشتراطه

طاهرة وهي التين ونحوه ولا ضرر لو قود عليه بالخاسة وتخييل أن رأس آثائه منعقد من دخلها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتلال انه منعقد من الهباب وحده وأن دخلها مع الهباب لذلك العقد وان لم يكن من عينه وهذا يعلم استرواح من جرم بجماعة النواذر حيث وجد ولا يضري الخضب تنفطه المحدث وتربته القشرة على أن تلك القشرة من عين المحدث لان جرم الخضب كاهو واضع وجري الماء على مادة الخامة على تفصيل يأتي وتحقق القضي إن بان الحال ولا يظهر الاحتياط مان تبين الطهر وثلك في المحدث فتؤام غير ناقض جميع اذ لم يسن الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الأولى فعله خروجا من الخلاف وانما يصح وضوء الشاك في طهره بعد تبين حدثه من تروده وان بان الحال لان الأصل بقاء المحدث بل لو قوى في هذه ان كان محدثا والافتقيد صح وان ذكره واسلام وغيره لا في نحو غسل

تيم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لوجوب إزالته لامن نحو عرف حتى صار كالجزء من الجسد انتهى اه سم **(قوله على أن الأول)** أي ما وقده على الخامة مستوفيه منه أي من الأول مستند وقوله مادنة الخ تبينه والجله خيرات **(قوله وتخييل الخ)** عطف على الوقود **(قوله لان هذا)** أي الاعتقاد المذكور **(قوله وان لم يكن الخ)** الروا حالية وقوله من عينه أي عين دخان الخامة **(قوله حبس وحده)** أي مطلقا **(قوله ولا يضري الخ)** الخاضب **(قوله ومنه أي ما لا يمنع)** وصول الماء للبشرة الخاضب بالنعف ولا نظر لتلفظ الجسم من حراره لان ذلك الجرم جيلد من نفس البدن امداد اه كردى **(قوله وجري الماء)** الى قوله وتحقق القضي في النهاية والى قوله والافى المعنى **(قوله وجري الماء عليه)** يعنى على العضو محل تأمل لان كلامه في الشر وط الخارجة عن حقيقة الموضوع وماهية وجري الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الموضوع وماهية فتدبر بصري ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما تصولا يمنع من هذا شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه قد راد به ما يعين النفع اه لكن الاشكال أقوى **(قوله وان ازالة الخامة الخ)** أي العينة شرح بافضل أي ولو بغسله واحدة لكن بشرط أن تزيل الغسله عينه أو وصفه الامع من لون أو ريج وان يكون الماء داخل في النفس ان كل دون القلبن وان لا تتغير الغسله ولا يزود زنها بعد اعتبار ما يقشره بالمقدول ويعطيه من الوسخ الطاهر وانما يدها بالعينه لانها التي تحتاج الى ازالة لان هذه الشر وط تحتاج الى التنبيه على ازالته أو ما النفس الحكمي فالغسله الواحدة تكفي فيه من الحدث والحبس حيث كان الماء القابل واراد اعم موضع الخامة بلا تفصيل كردى **(قوله وتحقق القضي الخ)** وكذا عده الشارح من الشر وط في الاعباب والخطب ورده النهاية والامداد به بالاذكان أشبه كردى **(قوله ان بان الحال)** فلو شك هل أحدث أو لا فتؤام بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه على الأصح معني ونهاية وأسى **(قوله صحيح الخ)** قضيتا به غير صحيح اذ بان الحال وقضية ذلك وجوب اعاد مصلاه به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا سم **(قوله وان بان الحال)** أي تبين انه كان محدثا **(قوله بل لو قوى في هذه الخ)** انظر لولم يولد ذلك وان متطهر اه سم أي فهل يحصل التجديد أم لا أقول لا بل حصوله كما يفيد قول السيد ع البصري قوله صح ونؤخذ من ان ما من ان تحقق القضي ان كان الحال شرط لمحله في غير التجديد اه **(قوله وان تذكر)** أي أنه كان محدثا **(قوله واسلام وغيره)** أي لانه عبادة يحتاج لبسوا الكافر ليس من أهلها وان غير المعبر لا تصح عبادة فعلم ان هذا من شرط لكل عبادة شرح بافضل **(قوله لجلهاها المسلم)** تقدم ما في الخلاف في كونه قدس **(قوله أو المعتنة)** ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستثنات وانما ذكره استطراد المناسبة مسئلة المجنونة في كون التين من الحليل فلا تنقل بصري **(قوله بخلاف ما اذا كرهها الخ)** أي فيأشربه بنفسها مكرهة وقضي كلامه الاعتداد بغسل المكره هتوان غلب على ظنه عدم دنسها وفي النفس من مشي بصري **(قوله للضرورة)** علة للمستثنات بقوله الا في نحو الحال لقوله لا يحتاج لنية وان أوهمة العبارة بصري أقول يدفع الابهام قوله الا في زال الضرورة **(قوله وعدم الصارف)** الى قوله كما يأتي في النهاية والمعنى **(قوله وعدم الصارف)** ويعبر عنه بدوام النية كما نهايتو معني **(قوله كرهه أو قول الخ)** أو قطع أمثلة المنافي للنية فان فعل واحد من هذه الثلاثة في الأثناء انقطعت النية فعيدها بالباي كردى لا بنية التسرك أي بذكر اسم الله أو هذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة الخ انه يصح وعلم ان الالتقاء انه لا نقض للممس من وواعمال وان قد فرغ منه متحدا من غير ما يمكن فصله أي من غير خشية مع تيم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لوجوب إزالته لامن نحو عرف حتى صار كالجزء من الجسد اه لكن هذا لا يقتضي أن يقول كما مر بل أن يقول كما مر بمسما **(قوله من غير ناقض صحيح)** قضيتا به غير صحيح اذ بان الحال وقضية ذلك وجوب اعاد مصلاه به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا **(قوله اذا لم يسن الحال)** في الرض ولو فؤا الشاك احتياط بان محمدنا المبحر اه وفي شرح العباب بخلاف ما اذا بان محدثا وان كان قال ان كان محدثا ولا افتقيد **(قوله بل لو قوى في هذه الخ)** انظر لولم يولد ذلك وان متطهر اه

لأبنة التبرك أو قطم لا نوم

طويل مع التمكن فلا يحتاج
لتصديدها إن كان البناء
بفعله كإثباتي فان قلت
ألحق الاطلاق هنا بقصد
التعليق وفي الطلاق بقصد
التبرك قلت بفسق بان
الجزم العتبر في البنية ينتق
به لانصراف الملوله مالم
يصرف عنه بذلة التبرك وأما
في الطلاق فقد تعارض
صريحان لفظة الصيغة الصريح
في الفروع ولفظة التعليق
الصريح في عمله لكن لما
ضعف هذا الصريح بكونه
كثيرا ما يستعمل للتبرك
اختيج الميخر جعن هذا
الاستعمال وهو بنية التعليق
به قبل فراغ افظ تلك الصيغة
حتى يقوى على رفعها
حينئذ ومعرفة كقيته والاولا
فان نلن السك فراضا و
شرك ولم بقصد بفرض
معين النغلية صمغ أو نغلا
فلا و يأتي هذا في الصلاة
ونحوها وهذه الخسة الاخيرة
شروط في الحققة لا تنوزر
وجوب غسل زائد اثبت به
باصلي وجزء يتحقق به
استعاب العض وفيه نظر
لان هذين من جملة الأركان
كأمر به قولهم مالايم
الوجب الاب و اجبو زيد
السلس بدخل الوقت
ونظ دخوله وتقديم نحو
استثناء وتخطا احتيج اليه
والاولا بينهما وبينهما وبين
الوضوء وبين أفعاله وبينه

أو اتباعا على الله عليه وسلم في ذكرها في كل أو غالب أوقاته بعد عجيء الأمر به أو كذا إذا أتت بها شيطان
أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كرده عن الاعاب **(قوله بنية التبرك)** أي وحده عش **(قوله)**
أو قطع أي بنية قطع **(قوله لا نوم الخ)** عطف على ردة **(قوله كإثباتي)** أي في مجت غسل الوجه **(قوله فان)**
قلت إلى قوله و يأتي في النهاية **(قوله لا اطلاق)** أي في قول ان شاء الله **(قوله بقصد التعليق هنا)** أي فأنسد
الوضوء وقوله وفي الطلاق بقصد التبرك أي فوقع الطلاق **(قوله ينتق به لانصراف الخ)** يقتضي أن الكلام
في لفظ ان شاء الله كإلهي الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ فيه نظر لان العتبر في النسخة القلب دون
اللسان وان شاء الله لا نأوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه
مناقب الجزم قلبه وان وجد منه بقلبه لم يصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتي قصر والمسألة بلا حلة
معنى ان شاء الله بقلبه لا مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتي فيه التوصل بين التبرك وغيره اذ التبرك انما هو
باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتأمل عند نعتن أن التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفي البصري
بعد كتحوي عبارته إلى قوله ولا يأتي انما هو محتمل أن يعرف بان الحاق الاطلاق بالتعليق هنا بالتبرك
ثم هو الاحوط في البابين ثم ينبغي أن يكون ما ذكره من حيث قارن اللفظ النسبة القلبية تان تأخر لا يضر مطلقا
لمضى النسخة الصلي الصفة ثم أيت كلام الشارح عند قول المصنف أو ما يندب له وضوء الخ يؤيد ما ذكره ثم راجعه
وكلام الشيخين في بنية الصلاة تعرض للمسألة المشتملة قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن
الكردي فرق البصري المذكور **(قوله ومعرفة كقيته)** أي كيفية الوضوء كتنظيره لا في في الصلاة معني
(قوله لا اطلاق) وهو التعليق **(قوله هذا الصريح)** أي لفظ التعليق **(قوله تلك الصيغة)** أي صيغة الطاعة **(قوله)**
(قوله حتى يقوى) أي لفظ التعليق على رفعها أي تلك الصيغة حينئذ أي حين بنية التعليق من لفظه **(قوله)**
أو شرك أي بان يعلم أن الوضوء مشتمل على فرض ونفل كرده **(قوله أو نغلا)** أي أو نفل السك نغلا
و ينبغي أن واذ في العبارة أو شرك وقصد بفرض معين النغلة كإلهي بصرى **(قوله و يأتي هذا)** أي
التفصيل المذكور بقوله والافان نظن الخ وقال عش أي شرط معرفة كيفية اه **(قوله ونحوها)**
أي من كل ما يعترف بالنية عش **(قوله وهذه الخسة الاخيرة)** أي المبدوء بقوله وتحقق المقضي **(قوله)**
و زيد الخ جزم في الغنى كونه محاشا طين ونفله في النهاية ثم رده بانها بالاركان أشبه بصرى **(قوله وجوب)**
غسل زائد الخ فلو خلق له وجهان أو يدان أو وجلان واشتبه الاصل بالزائد وجب غسل الجميع معني **(قوله)**
كأمر به الخ في كونه مصرحاً بالركنية نظر بصرى **(قوله و زيد)** أي في قوله وسيأتي في النهاية والغنى **(قوله)**
و زيد السلس الخ منه سلس الريح فخب الموالات في أفعال وضوءه ميم بين الصلاة وظاهر انها لا تحجب بين
استخدامه بوضوءه لان مجرد خروج الريح قبل وضوءه لا أثر له سم على حج قلت وبشرط تقديم
الاستخدام على الوضوء ولا يشترط ظهور صاحب الضرورة وتقديم ازالة النجاسة عش أو ثوبه بفسده كلام
سم المذكور أيضا فتأمل **(قوله و يمين بين الصلاة)** فقد يقال كون الموالات بينهما شرط للصحة والوضوء محمل
تأمل ثم بالاخلال بها يبطل الوضوء كحدث طارئ بصرى قول المتن (سنة) ولم بعد الماهر كلهما مع عد

(قوله لأبنة التبرك) دخل الاطلاق وقوله كإثباتي أي في قوله الثاني غسل وجهه **(قوله قلت بفسق الخ)** هذا
الفرق وقوله نفسه لانصراف الملوله يقتضي أن الكلام في لفظ ان شاء الله لان اللفظ هو الذي له الملول وهو
الموافق لقوله أو قول ان شاء الله وحينئذ فيه نظر لان العتبر في النسخة القلب دون اللسان حتى لو وجد
بالقلب بنية متبركة واعتد بها وان وحفي اللسان مخالفا لهما فان نأوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه بان لم يقصد
التعليق صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه مناخا لجزم قلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم
يصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتي قصر والمسألة بلا حلة تخرج معنى ان شاء الله بقلبه لا مع
مخالفة ظاهر عبارته لا يأتي فيه التوصل بين التبرك وغيره اذ التبرك انما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد
ينع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ **(قوله و زيد السلس)** من السلس سلس الريح فخب الموالات في أفعال

وبين الصلاة وسأى بعض ذلك (فرضه) أي أركله (سنة) فقط في حق السليم وغيره

التراب كافي التيمع لان الماء غير خاص بالوضو بخلاف التراب فانه خاص بالتيمع ولا بد عليه العجاسة
 المغلظة لانه غير مظهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب
 وكذا لان الآلة تجسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية توفى سم بعد ذكر
 مثله عن شرح العباب ما ضه وأوله هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا انظر عددهم العاقد وكالبيع مع
 أن البيع هو العقد ولا يتصور وأن يكون العاقد جزءا من العقد وقد أجاب ابن الصلاح وغيره هنالك
 بما يأتي تفسره هنا ومنها أن ليس المراد بكون التراب كالأثر بل ان ذاته هو الركن أو الشرط ضرورة ان
 كلام الركن والمشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعاقب بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن
 أو الشرط هو استعمال التراب أو الماء أو يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركا
 لا يقتضي كونه جزءا من الفعل لان التيمع على هذا التقدير مجموع أمو ومنها المسح ومنها التراب فكونه
 ركا لا يقتضي كونه جزءا من هذا المجموع لان الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فلتأمل اه (قوله وما
 يتميز به) أي غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة لسان (اعلم) أي الستة (شرط) تيمع وما (قوله)
 كما تقرر أي بقوله وزيد السالم الخ (لا أركان) عطف على شرط (قوله أربعة) أي من الستة فتدو
 الاشياء الوصف المقدر وقوله نص الخ تيمع (قوله ولا كونه) أي لفظ فرض في فرضه والجار متعلق بقوله
 الاتي أخبرنا (قوله هو) أي بالمقدّر المضاف الخ (قوله للعموم) أي فيم كل فرض منه نهاية توفى (قوله)
 الصالح الخ) تحت العموم مراد به المعنى العام على طريق الاختصاص وقوله من حيث الخ متعلق به (قوله)
 اذهو) أي المعنى العام (حيث) أي بالنظر الى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه (قوله الصالح
 له) بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو في الجملة بنافي على شرح جمع الجوامع (قوله وان كان مدلوله)
 أي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه ما حذر بذلك عن دلالة مجردة عن تركيبه
 مع غيره وعن دلالة التام من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومها المتقدم ذكره في غير
 من حيث تصور وانه مدلول اللفظ فهو لا يحظ من حيث ذاته لان من حيث تركيبه مع غيره هو الحكم عليه بذلك
 الغير بنافي (قوله كلية) أي قضية كلية أي يتصل من مع ما حكمه عليه قضية كلية في الكلام مساحتا
 الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله أي يحكم ما فيه الخ اذا المحكوم به على كل فرد وهو القضية
 لا العام فقه تساهل والاصل يحكم ما في التركيب المشتمل عليه أي التركيب الذي جعل فيه العام موضوعا
 وتحكم ما عليه وجعل غيره محكوما به عليه بنافي (قوله لانه في قوة قضا باعداد أفرادها) اعلم لقوله مطابقة لخص
 فيها جواب الاصفهاني عن سؤال عصره الذي هو معنى الكيفية الذي هو ان دلالة العام على بعض أفرادها جتن
 الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وحيث فاما أن يبطل حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة ألا يكون
 العام الاعلى كالفرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخله في المطابقة سنا على ان المراد
 بقوله لم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماء الاعسم من الدلالة على تمام المعنى أو الدلالة على ماهو في قوة تمام
 المعنى بنافي بخلاف (قوله والصرح فيها) أي الجمعية عطف على قوله الصالح الخ (قوله وليست العبرة الخ)
 لا يخفى ان قطعا شهما أمر معترف في اللفظ لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل
 ان الذي قرره أهل الأصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يختلف
 فيه النخاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام نازعا على كل فرد هو الأكثر ونازعا على المجموع أمر مشهور في
 الأصول وغيره فاذا حاجتنا هذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف سم (قوله أن مدلوله الخ) بدل من
 ظاهر الخ بصرى (قوله أخبر عنه الخ) أقول يمكن توجيه عبارة المتن بان الاضافة للجنس وان كان الاصل
 فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا بشرط ولا للعهد الخارجي والمراد بالفرد المخصوص المجهود

ومما تيمع به من وجوب زائد
 عليها شروط كما تقرر ولا
 أركان أو بعبارة القرآن
 واثنان بالسنة ولكونه
 مفردا مضافا الى معرفته
 على الصحيح حيث لا عهد
 للعموم الصالح للجمعية
 من حيث مدلول اللفظ
 هو حيث المعنى الذي
 استغرقه لفظه الصالح
 له من غير حصر وان كان
 مدلوله في التركيب من
 حيث الحكم عليه كلية على
 الاصم أي محكوما به على
 كل فرد فرد مطابقة لانه في
 قوة قضا باعداد أفرادها
 الصريح فيها بناء على ظاهر
 كلام النخاة وليست العبرة
 في مطابقة التمسد للغير الا
 باصطلاحهم أي مدلوله كل
 أي محكوم فيه على مجموع
 الأفراد من حيث هو مجموع
 أخبر عنه بالجمع ثم رأيت
 بعض الأصوليين

وضوئوه وبين الصلاة وظاهر انها لا تعجب بين استحيائه وبين وضوئه اذ لم يكن سلبا بغير الريح أيضا لان
 مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له (قوله في مطابقة للبدا للغير) لا يخفى ان مطابقتهما أمر معترف في اللغة

وضع ما اثرت اليه بقول

الصالح الجمعية فقال قد يكون معنى العموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد وان كان الحكم على المجموع لاعلى الافراد ومثاله قوله تعالى الا اثم أمثالكم فان الحكم بانها اثم على مجموع الدواب والطيور دون افرادها والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد العام الجمع أو نحوه أو أحاد أو جمعا فيكون المحكوم عليه كالا كانه هو ماسر ولا كمالا وهو المحكوم به على الماهية من حيث هي أى من غير نظر الى الافراد وذكر بعض الاصوليين ان العام دلالتين دلالة على المعنى المشترك وهي التي الحكم فيها على الكلى من غير نظري الى خصوص الافراد وهي قطعية ودلالة على كل فرد فرد من الافراد بالخصوص وهي ظنية تنتهي وفيه تايد لما مر وان كان فيه نظر ومخالفة لما عليه محققوهم أى ان أدا للدلالة الحقيقية المطابقة (أحدها) ليسترفع حدث) أى رفع حكمه كرفع مفعول الصلاة

الركان بقربنة السابق وتعدادهما فبايع بصري وقوله الماهية لا بشرط أى لا بشرط من شئ من التحقق في ضمن فرد أو أكثر وعدمه وهي السمة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط أى ليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شئ أى بشرط عدم التحقق في ضمن فرد أصلا وهي السمة بالماهية المحددة المخرجة أو لوجو زائداً وان الماهية بشرط شئ السمة بالماهية المتخلفة (قوله وضع ما اثرت اليه الخ) مراده أن قوله السابق للعموم الصالح الخ إشارة الى أن الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد أى احاطة علمها فوضع البعض ذلك الإشارة اه كرى (قوله لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثاله) أى مثال الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذ كرى في النهاية (قوله والحاصل) أى حاصل ما يتعلق بانقسام وقال الكرى أى حاصل كلام البعض اه (قوله فريتنا) كفى قوله هم رجال البلدي يحملون الصخرة العظيمة أى مجموعهم لا كل فرد فرد وكلهم من هذا القبيل نهاية (قوله وهو) أى المحكوم عليه الكلى وقوله ماسر أى قوله أى محكوم مافيه على كل فرد فرد (قوله وهو) أى الكلى (قوله وفيه تايد الخ) لم يظهر وجه التايد لدا كرى نعم يؤخذ منه بفرض محتمو وجوبه لما نحن فيه بصري وهذا من على ما هو الظاهر من ان قول الشارح لما مر إشارة الى قوله الصالح الجمعية الخ وقال الكرى انه إشارة الى قوله أى محكوم به الخ وعليه فالتايد لا يتصريح بظاهر لكنه ليس مطلوباً للابتن هنا حتى يحتاج الى التايد - ودونوه وجهه وجبما لا يعنى به أول وجهين السابقين منه (قوله أى ان أراد الخ) أى بخلاف ما إذا أراد الدلالة التفضيية عبارة بالسابق اعلم أن العلامة اللغوي اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بالمطابقة في دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعه لا لكل منها فكل واحد منها بعض الموضوع له لا تعلمه فيكون العام دلالة تفضيية لا مطابقة وما استدلبه من انه في قوة قضائاً فخره أن ما في قولنا لا يلزم أن يساوي في أحواله وأحكامه اه قول المتن (نرفع حدث) أى على النأوى والكلام عليهما سبعة أوجه جعلها بعضهم في قوله

حقيقة محتمل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

لحققتها لغة القصد وشرعاً فقد التفتت مرة ثانياً فله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب نية غسل الميت وحملها القالب وزعمنا أن العبادات الا في الصوم وكيفية تحتلف بحسب الابواب وشرطها سلام النأوى وتغييره وعلمه بالنأوى وعدم اتياه بمناذها بان يستحبها حكوا المقصود بها تغيير العبادات عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة ولا سراحة أخرى أو تغييرتها كالصلاة تكون تارة فرضاً وأخرى نفلانها يتوهم في زيادته من حاشية شخناً (قوله أى رفع) الى قوله أو نوى في النهاية ما غنى الا قوله فالحديث الحيوان نوى وقوله وهو بدلى أو نوى (قوله أى رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كرم مفعول الصلاة) الكاف يغنى عن التحو عبارة شخناً أى رفع حكمه الذى هو مانع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك لم يعرفه اه وقوله أول يعرفه فيه توقف فلا يرجع وعبارة الحلبي وان لم يلاحظ التوضيح هذا المعنى اه (قوله لان القصد الخ) تعليق لمخدوف أى وانما كفى بغيره الحديث لان الخ يعبري عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان المتقدمين الموضوع رفع مانع الصلاة ونحوها أى المنع المترتب على وجود ذلك الحديث فاذ نواه أى رفع الحديث فقد تعرض للقصد أى ما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذى هو حكم الحديث الذى نواه اه (قوله فاذ نواه) أى رفع الحديث عن وبجبرى (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة يعبري (قوله) لان تلك الخ) ولانها هي التي تتأنيها جميع الاحكام الاتية التي من جلتها ما لوى غير ما عليه ورشيدى

لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل أن هذا الذى فرده أهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يتخالف فيه النخاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الأكثر تارة على المجموع أمر مشهور في الاصول وغيره فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يتحقق مافيه على العارف (قوله وان نوى غير ما عليه الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره مانه

مترتبة عليها

وعش (قوله المانع) أي الأمر الذي يقوم بالأعضاء وعنهم صحة الصلاة حديث لا من خص شجنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح الاستكفاف (قوله وإن نوى إلخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكر مأنه ومن ثم اشترط هنا كإقاله الاستوى ما يأتي في الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي إحضار نفس القصد في نوى الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى اهـ سم (قوله غير ما علمه) أي كان بالوحي ثم فنوى رفع حدث النوم مغنى (قوله هو به رد إلخ) أي بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطا) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضي وغيره أن ما يعتبر التعرض له جله وتفصيلا أو جله لا تفصيلا يضر الغلط فيه فالاول كالغلط من الصور إلى الصلاة وعكسه والثاني كالغلط في تعيين الإمام وما لا يجب التعرض له لاجله ولا تفصيلا يضر الغلط فيه كإخطأها وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لهما كإمام الجمعة فإنه يضر خطب (قوله لا عدا) ومن العمد كإني الامداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض إذا لم يتصور فيه الغلط وخالف الجبال الرمي فاعتبد الصحن في الغلط وإن لم يتصور منه كركي (قوله أو في بعض أحداثه) أي كان نام بالذنوى رفع حدث النوم لا البول شرح بأفضل (قوله أو نوى) أي قوله ولو نوى في المغنى (قوله أو نوى رفعه في صلاة واحدة إلخ) وقالا لا تنوي واعتدلتها بنوا المغنى والشهاب الرمي عدم الصحة في ذلك وقالا لا تنوي كشيء أو فقه سم ومال إلى السداد البصري عبارة إليها بنوا المغنى وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلي به الظاهر ولا يصلي به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لتلاعدون غيرها فإنه لا يصح وضوءه قولا واحدا كما قاله البغوي لأن حدثه لا يتجزئ إذا بقي بعضه في مكانه وهذا هو المعتد به قال الشيخ اهـ مردود اهـ (قوله وكذا لو نوى أن يصلي به إلخ) كذا في النهاية بنوا المغنى (قوله عمل نجس) قال في شرح العباب أو نوب نجس فإنه لا يصح ذلك أي لتلاعبه لو نوى معصية كإتيان به يعلم ضعف ما في فتاوى البغوي أنه لو قال نويت الطهارة الواجب أن أصلي به قال الشيخ قبل لا يصح ولا يصح عندي رفع جميع الصلوات وقيل يصح لماسوى الصلاة اهـ وبخه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن فاهاهم بعد أن مثل ما لو نواها لم يجعل نجس ما لو نوى المتعبد الزوال أن يصلي به هذه الظاهر مقصورة أي حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة ومن ثم اشترط هنا كإقاله الأسوي ما يأتي في الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي إحضار نفس القصد في نوى الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشي في هذه عدم الصحة في فتاوى البغوي واعتد به شجنا الشهاب الرمي وإن رده في شرح الروض (قوله لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضتان انتفاء تجزئه ينافي ارتفاع بعضه إلا بعض الألف تجزئ فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا أثر بارتفاع البعض ارتفع كله ورد بان هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله وكذا لو نوى أن يصلي به بمجل نجس) قال في شرح العباب أو نوب نجس فإنه لا يصح ذلك أي لتلاعبه ولأنه نوى معصية كإتيان به يعلم ضعف ما في فتاوى البغوي أنه لو قال نويت الطهارة الواجب أن أصلي به قال الشيخ قبل لا يصح ولا يصح عندي رفع جميع الصلوات وقيل يصح لماسوى الصلاة اهـ وبخه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن فاهاهم بعد أن مثل ما لو نواها لم يجعل نجس ما لو نوى المتعبد الزوال أن يصلي به هذه الظاهر مقصورة أي حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فمما لو نوى في رجب استباحة صلاة العبد لأنه لا يبعد أن يحمله إذا أطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاة إلا أن يصح لتلاعبه ولا رد على ذلك أن الأخرى قال في أصل هذه المسئلة أي نية في رجب صلاة العبد لعزل الوجه القائل بعدم الصحة أثر بيلانه متلاعب اهـ مع أن كلامه مخالف المذهب لأن كلامه عند الإطلاق وليس هنالك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس مجفونه لم تبعد الصحة لأنه لا ينعن للصلاة على وجهه سطل وقد تصح الصلاة على النجس المجفونه فلما تم أمر ولو نوى أن يصلي به على من لا يصح الصلاة عليه كشهد المعركة قالو جهه عدم الصحة وأن يصلي به في الأوقات المكرهة قالو جهه الصحة لصحة الصلاة في الأوقات المكرهة وفي الجبله كإني القضاء وماله سبب نعم أن قصد أن يصلي فيها صلاة

ويصح أن يراد به المانع أو المانع فلا يحتاج لتقدير حكم وإراد رفع ما يصدق عليه ذلك وإن نوى غير مطلقه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عدا لتلاعبه وبه رد استشكل تصويره إذا التلاعب والعبث كثيرا ما يقع من ضعفاء العقول أو نفي بعض أحداثه أو نوى رفعه في صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بضده لأن المرتفع به حكم الأسباب لأنفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهي لا يجب التعرض لها فلما ذكرها ولو نوى رفعه دون لا يرفع أو رفعه في صلوات لا يرتفع بل يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلي به بمجل نجس قبل تعبد أصله ورفع الحدث أولى لأن آية الله للهدى الذي عليه

فبالو في رجب استباحة الصلاة لانه لا يعد أن يحمله اذا اطلق وانه لو نوى وضوءه لم يصح
 للعبة ولو نوى ان يصلي به في محل متنجس بمغفرته لم يعد الصلاة حر ولو نوى ان يصلي به على من لا تصح
 الصلاة عليه كشهد الممر كقوله لا يصح الصلاة عليه او ان يصلي به في الاوقات المكرهه فالوجه الاستباحة
 الصلاة فيها في الجملة حر كافي للقضاء وما له سبب نعم ان قصد ان يصلي فيها صلاة لا سبب لها قالوا وجه عدم الصلاة
 حر اه سم وقوله نعم الخ نقل البصري عن فتاوى ابن زياد مثله وأقره (قوله) والشئ (أو) العموى دليل
 ما بعده (قوله) لانه يدخل فيه الخ التعريف كذلك سم وقد يجاب بان الشئ في التعريف شئ ولو في
 التشكير يدل (قوله) نعم لا يمكن عليه أي فيهم بمعنى مطلقا (قوله) وهو أضر) أطال سم في رد وجهه
 (قوله) على ان التعريف وهم الخ وكذا التشكير بهم سم حقيقة غير ما عليه مطلقا سم (قوله) مطلقا
 أي عدا أو خطأ (قوله) في هذا) يعني في نظير هذا من إيهام انه يصح نية غير ما عليه مطلقا (قوله) أؤنية
 الطهارة) الى قوله لا ينفى في المعنى والى قول المتن أو أداف في النهاية الا قوله لان الى وظاهر (قوله) عن الحديث
 أوله أو لاجله نهاية قول المتن (استباحة مفتقر الخ) أي استباحة شئ مفتقر سمته الى طهر نهاية ومعنى أي
 فرد من افراده كان قال لو ثبت استباحة الصلاة أو مس المصنف بجري (قوله) أي وضوء الخ) ولا رد على
 تفسيره بطهر قراءة القرآن والكتف في المسجد مع افتقارهما الى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بينهما
 لانه خرج بقوله استباحة ذنبا استباحة محصل المحاصل نهاية ومعنى قال ع ش و شرط نية استباحة
 الصلاة قصد فعلها بذلك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة أي ولا نحوها وضوءه قال في المجموع فهو
 متسلب لا يصار اليه اه تحليل ومثله في خواشي شرح الرض اه (قوله) ودل الخ) فيه نظر ولو عبر
 بأشعر فرق بين الجملة سم (قوله) وذلك) أي المفتقر الى طهر (قوله) وان كان بمصر مثلا الخ) أي ما يقيد
 بفعله حالا والا فلا يصح للتلاعب كذا قيل ويؤخذ منه انه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول
 الى مكة في الوقت الذي عنده الصلوة وظاهره وأما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرضته للقتل بعد ان صار
 متصرفا أو اتفق له من بوضه الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لفساد النية عند الاتيان بها وما
 وقع باطلا لا ينقلب صحا وهذا هو مقتضى تعليل ابن حج بقوله لان نية ما يتوقف عليه الخ) انه لا فرق بين أن
 يقصد ذلك بفعله حالا أولا لكن ينافيه عدم التحليل في الوضوء في الصلاة على نجس فالاولى الاحتياط
 قبل من فساد النية وبمحصل ما اقتضاه التعليل المذكور على ان محله اذ لم يصرح بخلافه ع ش وتقدم
 عن سم ما وافقه (قوله) أو عدا الخ) أي صلاة العبد (قوله) شئ من مفرداته) أي من حيث خصوصه
 والا فلا بد من تصور ما يصدق عليه انه مفتقر الى وضوء لان النية انما يتعين اذ قصد فعل المنوي بقلبه ع ش
 قول المتن (أو أداف فرض الخ) قال في الامداد المراد بالاداء هنا ادعاء عليه لا المقابل للقضاء لا تحالته اه
 كردى عبارة ع ش المراد بالاداء الفعل والاتيان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لانه فعل
 العباد قبل خروج وقت الوضوء وليس له وقت مقدور شرعا بحيث يكون فعله فيه ادعاء بعد قضاءه اه (قوله) في
 هذا) أي في فرض الوضوء المنوي (قوله) على انه الخ) بوجه انه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء
 الطهارة والمشر وطه الخ لا يكون دخول المسنون تبعاد هو محل تأمل فظاهر ان المشر وطه نحو الصلاة وكلها

لا سبب لها قالوا وجه عدم الصلاة (قوله) لانه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك (قوله) ورد بان فيه إيهام الخ) رد
 عليه ان التشكير فيه إيهام اشتراط التشكير وهذا يقابل إيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام سم
 نية غير ما عليه مطلقا وهذا يقابل إيهام التعريف بعدم سمته غير ما عليه مطلقا فكيف يسوغ الرد بان إيهام
 التعريف أضر وأرد بكاهي محاصل كلامه فأنزل (قوله) على ان التعريف بهم) والتشكير بهم سمته غير ما
 عليه مطلقا (قوله) التعريف بالاستباحة) قد يقال التعريف بالاستباحة شامل لنية استباحة المكث بالسعد المفتقر
 الى طهر أي غسل فلا يحتمل فيه الى الوضوء وقوله ودل الخ) فيه نظر ولو عبر بأشعر فرق بين الجملة (قوله) على انه
 ليس المراد الخ) يتأمل ارتباط هذه العبارة بما قبلها مع قوله فيها المشر وطه الخ فان سببها لبيان محل

والشئ والشئ الداخل فيه ما عليه
 بخلاف التشكير لانه يدخل
 فيه نية ما يمكن عليه انتهى
 ورد بان فيه إيهام اشتراط
 التعريف في الشئ هو أضر
 مما أوهمه التشكير على ان
 التعريف بهم أيضا له
 لا تصح نية غير ما عليه مطلقا
 فصارى التشكير في هذا
 فالحق أن كلا أحسن من
 وجه وان التشكير أخف
 إيهام (أو) نية الطهارة عن
 الحديث أو نية (استباحة
 مفتقر الى طهر) أي
 وضوء كما أوما الى التفسير
 بالاستباحة ودل عليه قوله
 أو ما ينبدله الوضوء كقراءة
 فلا ذلك كطواف وان كان
 بمصر مثلا أو عدا لو في رجب
 لان نية ما يتوقف عليه وان
 لم يمكنه فعله متضمنة لنية
 رفع الحدث وظاهره أنه لو
 قال لو ثبت استباحة مفتقر
 لوضوء آخر أو ان لم يخطر له
 شئ من مفرداته أو كون نية
 حيث تصدق نية واحد منهم
 بما يفقره لا يضر لانه مع
 ذلك متضمن لنية ورفع
 الحدث (أو) نية (أو) أداف
 فرض الوضوء) ودخل
 المستويات في هذا نحو
 تبع كلفه في نية فرض
 الظهور مشلا على انه ليس
 المراد بالفرض

تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير ميرة قال الرافعي وعدم وجوب التعرض (١٩٥) للفرقة تشتر بان لغشوا والنهال ليس القرية

بل للغير لأن الصحيح اعتبار
التعرض للفرقة في نية
العبادات وبه ان سلم والا
فيما يأتي أن نية رمضان
لا يشترط فيها التعرض
للفرقة بناوع في عومه
يتفصح ما مر أن الكفاية
تتوي وعلم منه أيضاً أن نية
فرض الوضوء كافيته ولو قبل
الوقت للغاذه كرك الفرقة
والاصل في وجوب النية
الحديث المتفق عليه انما
الاعمال أي انما صحتها
لا كمالها لانه خلاف الاصل
بالبات جمع نية وهي شرعا
قصد الشيء مقترنا بفعله والا
فهو عزم وحملها القلب فلا
عبارة عما في اللسان نعم بسن
التلفظ بها في سائر الاوقات
خروجها من خلاف موجب
والقصد بها غير العبادة عن
العبادة وتغيير مراتب العبادات
(ومن دام حديثه كاستحاضة)
وسلس (كفاهة الاستباحة)
وغيرها مما يمكن لم يدم
حديثه ولو ما مع الخف
(دون) نية (الرفع) للحدث
أو الطهارة عنه (على
الصحيح فيما) أي في اجزاء
نية تحو الاستباحة وحدها
وبعد اجزاء تحو الرفع
وحدها لأن حديثه لا يرتفع
وقبل لا يدم حقهما لتكثرون
الأولى للاساق والمقارن
والثانية السابق وعلى الاصح
يسن الجمع بينهما خروجا
من هذا الخلاف وقيل تكفي
نية الرفع لنقضها الاستباحة

(قوله قال الرافعي) الى التي في المعنى الاوله يتعم الى وعلم الخ وما أتبع عليه (قوله هنا) أي في الوضوء (قوله
وبه) أي يقول الرافعي ان الصحيح الخ (قوله ان سلم) وان لم يسلم فوجه الكفاية تنوي ان النية تارة تكون
للتعرض وتارة تكون للغير سم (قوله والا الخ) أي وان لم يقصد به التسليم فلا يمت لان ما يأتي الخ فقولها هنا
يأتي الخ غلة الجواب وقام مقامه (قوله وعلم منه) أي من قول الرافعي عبارة المعنى فالجواب ما مع الوضوء بنية
فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه يتناهي قول الشيخ أي حامداً من وجبه الحدث أو يقال ليس المراد هنا
لزوم الاتيان به والا لا يمنع وضوء الصبي بهذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة بشرط الشيء
يسمى فرضاً وهو اقتصر النهاية على الجواب الثاني وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض
على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للالغاء المذكور سم وبصري (قوله والا اصل)
الى التي في النهاية (قوله مقترنا بفعله) أي فعل ذلك الشيء فيجب اقترانهما بفعل الشيء المنوي الا في الصوم فلا
يجب فيه الاقتران بل لو فرض وأوقع النية في مقارنة الفعل لم يصح لوجوب التثبيت في الفرض فهو مستثنى
من وجوب الاقتران أو ان السائر آطاع فيه العزم مقام العزم لمراقبة الغير وهو الصحيح شيئاً عبارة
سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحققا بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في
أجزاء المفهوم اهـ (قوله تغيير العبادة عن العادة) كالجلوس للاعتكاف تارة ولا استراحة أخرى أو تميز
مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة فزوا أخرى فغلا تارة (قوله وسلس) الى قوله وروى النهاية والمعنى
الاوله كن الى المترو قوله أو الطهارة عنه (قوله وسلس) أي سلس ولأنه ونحوها بفتح فمكان الانسب
تقدم على قوله وعلى الاصح الخ كإفعله النهاية والمغنى الآن يقال أخوه ليرده بما يأتي (قوله عنه) أي عن
الحدث سم (قوله في أجزاء الاستباحة وحدها الخ) يدل من فهمنا في المتن (قوله هنا حديثه الخ) علة
للمعروف فقط عبارة النهاية والمغنى أي لا أكفاهة بنية الاستباحة في انقباض على التيم وأما عدم الكفاهة
برفع الحدث فليقاه حديثه اهـ (قوله وقيل لا يد الخ) هو مقابل الصحيح في المسئلة الأولى وقوله لا أي وقيل
تكفي الخ مقابلة في الثانية (قوله كن لم يدم الخ) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله ولو ما مع الخف) غاية ما في
المتن (قوله وعلى الاصح) الأولى الصحيح كفي النهاية أو الأولى كفي المعنى (قوله ليس الجمع الخ) أي لتكثرون
الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لا لاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المعنى والنهاية ولا سائ
فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كتنقير الحدث فالغرض يحصل بها وحدها حبيب بان الفرض
الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة التزاماً وذلك انما يحصل بجمع النيتين اهـ
(قوله ورد الخ) في ما نه لوجه لهذا المنع لظهور أن رفع الحدث يستلزم باحثة الصلاة فالنقض بجمع وقوله
كان لا زماً بعدا فيه فقلولان اللازم البعيدا كثر وسائله وهذا مقفود ههنا بل واسطة ههنا أصلاً لانه اذا
تحقق الرفع تحققت باحثة الصلاة سم على ج اهـ ع (قوله وحكمه في) ي الخ لعل في العبارة قلبوا الاصل
(قوله وبه ان سسم) وان لم يسلم فوجه ان الكفاية هي ان النية تارة تكون للتقريب وتارة تكون للغير
(قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة
للالغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل يتحققا بدونه في الصوم
ولا معنى للاستثناء في أجزاء المفهوم (قوله للحدث) ضبط بنوعين عنه (قوله ليس الجمع بينهما خروجا
من هذا الخلاف) قال في شرح الروض لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها لا لاحق
قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كتنقير الحدث فالغرض يحصل بها وحدها ههنا قلت لا لأن
الفرض الخروج من الخلاف وهو انما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة التزاماً ذلك بجمع النيتين انتهى
(قوله ورد بجمع الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور وان رفع الحدث يستلزم باحثة الصلاة فالنقض بجمع
لا يقال قد يرتفع الحدث ولا يتابع الصلاة لوجود ما أخرناه ولو التفت لهذا لم تعه هذه النية من السلم فتأمل
(قوله كان لا زماً بعدا) فيه نظر لان اللازم البعيدا كثر وسائله وهذا مقفود ههنا بل واسطة ههنا أصلاً

ورديع علمه على انه لو سلم كان لا زماً بعدا وهو لا يكتفي به في البات وحكمه في نية ما يستجمعكم التيمم وبأى أجزاء نية رفع الحدث أن أراد

به رفعه بالنسبة لغرض فقط

وحكمه فيه فيما يستتبعه عبارة النهاية والمغنى وحكمه دائمة الحدوث فيما يستتبع من الصلوات حكم المتم حوا
بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه والا فلا اه قال عرش قوله مر حوا عرف هذا اذا نوى الاستباحة
فلا يوى الموضوع أو فرض الموضوع أو أداء الموضوع يستتبع الفرض والنفل أو النفل أجاب عنه الشهاب
الرملي بأنه يستتبع النفل لا الفرض تنزل به على أقل درجات ما يقصده غالباً أقول وقد عرف بينهما بان
الصلوات مشتركة بين الفرض والنفل فصدقها على أحدهما كصدقها على الآخر حملت على أقل الدرجات
بغلاف الموضوع أو ما في معناه فان المقصود من رفع المانع مطلقاً فعمل به وكان نية كنية استباحة النفل
والفرض معاً وقد يجعل العدول اليه دون نية الاستباحة في نية عليه اه (قوله به يندفع الخ) أى بقوله
فكذا هنا (قوله بهذا المعنى) أى رفع الحكم (قوله عام) أى وهو المتبادر بحرفى (قوله حتى نية الرفع أو
الاستباحة) المعتمد عند شخبنا الشهاب الرملي انه لا يكتفى بالمقدمة الرفع أو الاستباحة مع اعتمده النهاية بالمغنى
وشخبنا أيضاً زاد الاول ومثل ما ذكر أى امتناع نية الرفع أو الاستباحة أو الطهارة عن الحدث وضوء
الجنب اذا تبرأت حاشيته أى عن الموضوع لما يستحبه الموضوع من أكل أو نوم أو نحوه كما أفتى به الورع اه الله
تعالى اه زيادة عن عرش (قوله وهو فرض رب) وفي الألعاب الذى يقصده فى الوضوء التبرؤ من نية الرفع
له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وان قلنا فى التى قبلها أى الموضوع المحدد بالاكتمال بأحد هما فى بيان
القصدهم تحكما فى الاول لانه المقصود دون الثانى بخلافهنا اه كردى (قوله خارج عن القواعد) وأيضا ان
الصلاة تختلف فيها هل فرضه الاولى أم الثانية ولم يقل أحد فى الموضوع ذلك فافترقا فيها بنوعين وهم (قوله
كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم وقف صحة التبرؤ أو تمتبه بتجديدا على حصوله لغير النية فى الاول
فى الثانى وليس كذلك سم (قوله وبوخذه) أى من قول كان معبد الصلاة الخ (قوله ان اطلاق الخ) أى
بدون ملاحظة شئ من الحقيقة والصور ونحوها قول المتن (ومن نوى أى وضوءه) نهاية (قوله وأنتقل) الى
قول المتن أو ما يندفع فى النهاية بالمغنى والقوله والوجه الخ يخرج قول المتن (مع نية متبرئة) أى مستحضرا
عند نية التبرؤ ونحوه نية الوضوء مغنى ونهاية (قوله لخصوه الخ) أى كقولهم فى الصلاة دفع الغريم فانها تصح
لان دفع الغريم حاصل وان لم ينوهمغنى وشخبنا (قوله فلا تشترط الخ) أى بين قى بنوعيه هماغنى (قوله
لكن من حيث الخ) استدلاله على قوله أى لم يضره الخ (قوله ولا وجه الخ) المعتمد كقوله الغزالي اعتبار
البايع فان كان الاغلب بايع الاخرة أو تيسر الاى بان كان الاغلب بايع الدنيا أو استوى فانها بايعت ونحو شخبنا
وناهى المغنى اعتماده أيضاً (قوله مما عدا الزمان) وأما لى باه فيسقط الذواب مطلقاً كما يأتى فى باب صلاة النفل
وقوله ونحوه أى كالجب وقوله مساوياً الخ كدوى والاولى الغير (قوله يعم) أى الى آخره
طر (وها) أى نية التبرؤ ونحوه مغنى (قوله فيبطلها الخ) ولا يقطع للاعتراف حكم النية السابقة وان

لانه اذا تحقق الرفع تحققت باحة الصلاة فتأمله (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند شخبنا الشهاب
الرملي انه لا يكتفى بالمقدمة الرفع أو الاستباحة (قوله ودفع من ذلك فى المعادة خارج عن القواعد) وأيضا فقد
فصل ان الفرض احدهما لا يعينها (قوله كيف الخ) قد ينظر فى هذا الدليل بأنه لو تم وقف حصوله لغير النية فى الاول
تسببه تجديدا على حصوله عن النية فى الاول والثانى وليس كذلك (قوله ومن نوى تبرؤ مع نية متبرئة) أى
الصحيح اه (فرع) أى أدخل فيه الماء القليل بعد غسل الوجه فليدفع الرفع الحدوث نية الاعتراف فهل يغلب فيه
نية رفع الحدوث فيرفع حدب يده أو نية الاعتراف فلا يرفع فغيره ولا يبعد عدم الارتفاع لانية الاعتراف
معارضة لتبرؤ رفع الحدوث ومناقبه لها فم توتر وقد يقال نية رفع الحدوث ونية الاعتراف تعارضتان فاقطعا
وتبقى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة من المعارض فيرفع حدب اليد بمشاهور ودعى هذا ان نية
الاعتراف معارضة للنية السابقة أيضاً ولهذا لو حلت عن مقارنة تبرؤ رفع الحدوث منع رفع حدب اليد مع سبق
النية السابقة فليست أتم (قوله مساوياً أو راجحاً) فى شرح مر والمعتقد كقوله الغزالي اعتبار البايع فان كان
الاغلب بايع الاخرة أو تيسر والا فلا (قوله فيبطلها لم يكن ذكرها) وهذا بخلاف نية الاعتراف فانها

فكذا هنا به يندفع رفع
أن تفسيره رفع الحدوث برفع
حكمه فيما يزمه صحة نية
السلسله بهذا المعنى ووجه
انقاعه ان رفع حكمه عام
وهو مختص بالسلم وخاص
وهو الجائز للسلسله ومجدد
الوضوء لا تحصل له سنة
التجديد لانية مما مر حتى
نية الرفع أو الاستباحة على
ما قاله ابن العماد وهو
قريب ان أوردوه ونهما
كان أن معبد الصلاة ينوى بها
الفرض وروى عن ذلك فى
المعادة خارج عن القواعد
ممنوع كيف والشئ لا يسحق
تجديدا وهذا الان أعيد
بصفته الاول وبوخذه
أن الاطلاق هنا كلف كفو
ثم فلا تشترط ارادة الصورة
بل أن لا يرد الحقيقة اكتمال
بأنصر اه الله الشرى
هنا من الصور بقرينة
التجديد كالأعادة ثم (ومن
فوى تبرؤا) أو تنظفاً مع
نية متبرئة) ما مر (جاز) له
ذلك أى لم يضره فى نية
الغبرة (فى الصحيح) لخصوه
وان لم ينو فلا تشترط فيه
لكن من حيث الصلوة بخلافه
من حيث الثواب ومن ثم
اختلغا فى حصوله والوجه
كما بينته بأدلته الواضحة
حاشية الانصاح وغيره اه ان
قصد العبادة شاب عليه بقدر
وان انضهر غيره مما عدا
الراى ونحوه مساوياً أو راجحاً
ونخرج مع طر وهما بعد النية
العسيرة فيبطلها لم يكن

عزيت لانها المصلحة الطهارة لصونها ماها عن الاستعمال شرح بأفضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة أن نية الاغتراق حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعدد اسم غبار النية يتوهل نية الاغتراق كنية التردد في كونها تقطع حكم ما قبلها أولا والمعمد كبر حجمه البلقني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة اذ تصون ماها عن الاستعمال لا سيما نية الاغتراق مستلزمة تذكر نية ترفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال عرش قوله مر ونية الاغتراق مستلزمة الخ قال سم على عرش لعله باعتبار الغالب والافتيك أن يقصد اخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير أن يلاحظ نية السابقة ولانه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يدهم الماء الذي أخرجه فقد تصور نية الاغتراق مع الغفلة عن النية انتهى وقد عني أن تكون هذه نية الاغتراق اذ حقيقها الشرعة اخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير لما سبق من أعضائه كما ذكره في الابعاب وعليه فمضى مستلزمة لها اذا غلبا اه (قوله فوجب اعاد الخ) أي دون استئناف طهارتها بما يتوهم في (قوله يسترغ الحدث) أي أو نحوه والبايعتعلق بالاعادة قول المتن (أوما يذبله وضوء الخ) قال المحلى أي نوى وضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى اه سم وياتي في الشرح ما يفصله (قوله أوعلم شري) أي وحل كتبوا مع حديث وقصدوا استغراق تخيل وضوء فنهاية قال عرش قوله مر وسماع حديث هو وان كان الموضوع سنة كالقراء أن لكنه لا يواي في مجرد القراءة والسماع للحدث بل لابد في حصول ذلك من قصد حفظ الفاظها وتعلم أحكامها على ما نقله ابن العماد عن الشيخ أي اسحق ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا بانه لم يبلغ على كلام الشيخ أي اسحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العماد واستظهاره لكلام الشيخ أي اسحق مائة واقتناء بعضهم بحصول الثواب مطلقا وهو الوجه عندى لان سماعه لا يخلو من فائدة ولو لم تكن الاوحد كمن صلى الله عليه وسلم على القارئ لكان ذلك كانيا انتهى وما استوجه به وافقه ظاهر اطلاق الشرح مر وله وجه وجه اه (قوله بعد تلفظ الخ) أي سبعمئة (قوله كنجوا برص الخ) أي كس نجوا برص الخ (قوله ونحو قصد) كالجلمة عرش (قوله فلا يجوز) الى قوله نعم في النيات والمخني (قوله لانه) أي ما يذبله وضوء ما ترجمه أي الحدث (قوله الان قصد التعلق الخ) بان قصد الله بالابى بالضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الضوء كافية لرفع الحدث لانه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء مر اه بجري في عرش بعد ذكره كلام الشارح واقراره ما فيه قال سم على المنهج ويتردد النظر في حال الاطلاق والحقا الاول أي التعلق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر انه اذا قال نويت الموضوع على ما يقضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارئ بعده وهو لا يضر والتعلق انما اضرب حيث قارن قصد اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها تخيل للغير من فاشب بما اوقال نويت الموضوع ان شاء الله وأطلق اه عبارة البصري ينبغي أن يلحق الاطلاق بالتعلق فانظر ما مر من تعقل التعلق فيما نحن فيه لا يحصلون خفاء الا أن راديه مجرد الارتباط بينهما كونها لاجلها اه (قوله أولا) أي قبل الفراغ من ذكر الموضوع (قوله فلا يطلها ما وقع بعد) فيه نظر لان نية القراءة بعد قصد تعلق الموضوع بها يتعين قطع النية تم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة اذا عزيت كل وجه الجلال البلقني لانها المصلحة الطهارة اذ تصون ماها عن الاستعمال ولا يخلو من فائدة ولو لم تكن الاوحد كمن صلى الله عليه وسلم على القارئ لكان ذلك كانيا انتهى وما استوجه به وافقه ظاهر اطلاق الشرح مر وله وجه وجه اه (قوله بعد تلفظ الخ) أي سبعمئة (قوله كنجوا برص الخ) أي كس نجوا برص الخ (قوله ونحو قصد) كالجلمة عرش (قوله فلا يجوز) الى قوله نعم في النيات والمخني (قوله لانه) أي ما يذبله وضوء ما ترجمه أي الحدث (قوله الان قصد التعلق الخ) بان قصد الله بالابى بالضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الضوء كافية لرفع الحدث لانه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء مر اه بجري في عرش بعد ذكره كلام الشارح واقراره ما فيه قال سم على المنهج ويتردد النظر في حال الاطلاق والحقا الاول أي التعلق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر انه اذا قال نويت الموضوع على ما يقضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارئ بعده وهو لا يضر والتعلق انما اضرب حيث قارن قصد اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها تخيل للغير من فاشب بما اوقال نويت الموضوع ان شاء الله وأطلق اه عبارة البصري ينبغي أن يلحق الاطلاق بالتعلق فانظر ما مر من تعقل التعلق فيما نحن فيه لا يحصلون خفاء الا أن راديه مجرد الارتباط بينهما كونها لاجلها اه (قوله أولا) أي قبل الفراغ من ذكر الموضوع (قوله فلا يطلها ما وقع بعد) فيه نظر لان نية القراءة بعد قصد تعلق الموضوع بها يتعين قطع النية تم مجرد نية القراءة بدون قصد

ذا كراهيها لانها مستلزمة
فاطعها فوجب اعاد ما غسله
للتبريد بنية رفع الحدث
كفي المجموع وغيره (أو)
نوى استباحة (ما يذبله)
وضوء كقراءة لقراء أو
حديث أو علم شري أو آلة
له وكدرس أو كجلمة لشي من
ذلك وكمدخل مسجد
وزيارة قبره وبعد تلفظ
بجمعة وألحق به فعلها
ونغب وحل مبتومه
كنحو أروى أو بجرودى
ونحو قصد قص شعره وكل
ما قبل انه ناقض وغير ذلك
مما استوعبته في شرح
الابعاب (فلا يجوز) له ذلك
أي لا يكفيه في رفع الحدث
(في الاصح) لانه جائز معه
فلا يتضمن قصده قصد رفع
الحدث نعم ان نوى الموضوع
للقراءة لم يطل لان قصد
التعلق بها أولا بخلاف
ما لو لم يقصد الا بعد ذكره
الموضوع مثل لصحة النية
حيث لا يطلها ما وقع بعد

تعلدقها بالوضوء لا اشكال فيه سم **(قوله أو القراءة الخ)** عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فان لم
 يمع ففلا صلاة فيجعل محته كالزكاة انتهى اه **(قوله مع)** خلافا للنهاية **(قوله)** كماله الغائب أي
 جعل لا بعد اخراجها في الموضع الذي أخرج فيه نقلا للزكاة ع **(قوله)** واعترض بان الوضوء الخ) ويعترض
 أيضا بان نية المذكور أول في مسئلة الزكاة مع هذه في نفسها بخلاف مسئلتنا سم أي فان القراءة غير
 معتد بنيتها على كل حال ع **(قوله)** بأن كونها أي العبادة البدنية التي هي الوضوء **(قوله)** أما لا يندب
 إلى المتن في النهاية والمغني **(قوله)** بالاول مغسول) ينبغي أو مسح أو قبيل أو كان بوجهه جبره في قرن النية بالاول
 مسحا قبل غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب سم و يأتي عن شرح العباب ما وافقه
(قوله ومنه الخ) عبارة ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع
 أصل لا بد لوقا لم وعليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجدد النية أخذ من العلامة المذكورة اه
(قوله) وظاهر كلامهم الخ) عبارة ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع
 الوجه لم غسله اذا بدا أنه لم يتعمد للتعبد بخلاف فرغها بالشعر في التعبد ولو لم يخرج من حدها إلا أن وجد
 ما يخالفه أي قوله ولو الخارج الخ سم على المنهج ومثل الشعر باطن الحية الكشفة فكفي في ذلك عند غسله
 وإن لم يجب فرغ جميع ذلك العيرى ثم قال خلافا لما في حاشية القليوبى من أنه لا يكفي فرغها باطن الشعر
 المكشف اه ووافق شخص القليوبى عبارة ومما يعترق من النسبة ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر
 المسترسل لا ما ينبغي غسله كباطن حية كثيفة ولو قص الشعر الذي نوى معتمدا يجب النية عند الشعر الباقي
 أو غير من باقي أجزاء الوجه اه **(قوله)** ليس كالمجاور أي فيجزي الاقتراح بذلك **(قوله)** بخلاف ذلك) أي
 المجاور **(قوله)** وذلك إلى التنبيه في النهاية والمغني **(قوله)** لا يعتد بعباده) عبارة شرح المنهج والمغني وشخصا
 فوجوب فرغها بالاول لا يعتد به اه أي لا يعتد به بما يجري **(قوله)** باننا اه أي أثناء غسل الوجه معني **(قوله)**
 كفي) أي القرن والاولى كفت بالتأنيث كفي المغني ثم قالو يفهم منه أنه لا يجب استحباب النية إلى آخر
 الوضوء لكن يكفي في الاستصحاب المذكور وأما الحكمي وهو أن لا ينوي قطعها لا يأتي بما في كلامه فوجوب
 كما علم مسامر اه **(قوله)** ولا جبرية) قال في شرح العباب ومجمله حدث لا جبرية ولا لأجزاء النسبة عند مسحها
 بالماله بل غسل ما تحتها على ما يأتي بيانه في التسم اه كردى **(قوله)** فالرجل) فلو غيبت العلامة جميع
 أعضائه كفي تبهم واحد إن لم يكن هناك جبرية فان كل هناك جبرية صلى كفا قد الطهور من وجب عليه
 الاعادة ع **(قوله)** لا يكفي في نية التسم الخ) سذكر في باب التسم عن شرح العباب ما أنه قال
 الاسوي لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه ورفع الحدين احتياجا لنية أخرى عند التسم لأنه لم يدرج
 في النية الأولى أونية الاستباحة فلا ونعت الجراحة وجههم لم يتغير عند غسله غير أنه في نية أخرى غير نية التسم
 انتهى وقوله أونية الاستباحة فلا كقوله لم يمتح الخ قاسمها لا كقوله نية الاستباحة في التسم عن النية عند
 أول مغسول من اليد بخلاف قوله ولا يكفي في نية التسم لاستقلاله بنية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة
 عن نية التسم للدم سم على ج **(قوله)** ولا يقرأ بمقالة ج في شرح المنهاج لما علم به من أن كلاً طاهراً مستقلة
 بشرط لحة كل منهما مما لا يشترط للآخرى ويرتبه عليه من الأحكام لا ما يرتب على غيره ع **(قوله)** ع **(قوله)** ع
 الوضوء أقرأة القرآن ونحوها انتهى **(قوله)** فلا يطلها ما دفع (بعد) فيه فظفران نية القراءة بعد بقصد
 تعليق الوضوء بها تضمن قطع النية تتم بجزئية القراءة بدون قصد تعليقها بالوضوء لا اشكال فيه **(قوله)**
 أو القراءة ان كفت الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فان لم يمع ففلا صلاة فيجعل محته كالزكاة
 انتهى **(قوله)** واعترض الخ) يعترض أيضا بان نية المذكور أول في مسئلة الزكاة مع هذه في نفسها بخلاف
 مسئلتنا **(قوله)** بالاول مغسول) ينبغي أو مسح أو قبيل أو كان بوجهه جبره في قرن النية بالاول مسحا قبل
 غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب **(قوله)** ومن مجاور الخ) والوجه في الوضوء مسحا قبل

أو القسرة ان كفت ولا
 فاصلا مع على مال الله
 في البحر كالنوى زكاته
 الغائب بقى والا فالحاضر
 واعترض بان الوضوء
 عبادة بدنية وهي أضيق
 لعدم قبولها للنية بخلاف
 المالية وقدر باب بان كونها
 وسيلة أضيق فلم يعد
 الحاقها بالمالية أماما يندب
 له وضوء كعبادة وزيارة
 نحو والد وقادم وتشيع
 جنازة وخروج اسفر وعقد
 نكاح وصوم ونحوه ليس فلا
 تنكح منته حرام (و يجب
 قرنها أي النية) (بارل)
 مغسول (من الوجه) ومنه
 ما يجب غسله من نحو الحية
 قال بعضهم ومن مجاور من
 نحو الرأس وظاهر كلامهم
 بخالفه و يظهر أن ما يجب
 غسله من الانف لا تنكح
 ليس كالمجاور لأن هذا يدل
 عن جزء من الوجه فاعطى
 حكمه بخلاف ذلك وذلك
 لعدم مجايعه فلو قرنها
 بانائه كفي وجب إعادة
 غسل ما سبقه ولو وقع لغوا
 يحلوعن النية المتوعدة
 * (تنبيه) (الوجه) فمن سقط
 غسل وجهه فقط لعلة ولا
 جبره فوجوب فرغها بالاول
 مغسول من البدن مسقطا
 أيضا فالرأس فالرجل

سم وقياهما لاكتفاء الخ أقول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أي بدل غسل الوجه مثلاً (قوله في محلها) أي محل التوضوء الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستحباب فلا يكفي قرنها قطعاً عن معنى (قوله لا نها) التي قوله لا تواردهما في النهاية والغنى (قوله من جلته) أي الموضوع والاصح المنع إذا قصد من العبادة أو كانها أو السنن أو بغير نهاية ومعنى (قوله ويحله الخ) عبارة الغنى والنهاية ترجيح الخلاف إذا عرفت قبل غسل الوجه فإن بقيت إلى غسله كفي بل هو أفضل لثبوت على السنن السابقة لانها داخلت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا لا يندب أن ينوي سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التي قبل غسل الوجه كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها هو قوله فإن لم ينو هذه النية قد يخالف ما مر عن النهاية والغنى الآن يريد بذلك الإصالة ولا تبعه قال عن قوله لم يأنه الخ قضية هذا التعليق سقوط الطلب بفعل السنن المتقدمة بدون النية لكن لا ثوابه لكن نقل شيخنا الشوري عن مختصر الكفاية لأن النية بيان السنن لا تفصل بدون النية فلا يسقط الطلب بالغسل المجرد عنها اهـ (قوله نعم الخ) عبارة النهاية ولو اقترنت النية بالمضمضة والاستنشاق وانغسل مع جزء من الوجه جزءاً وان عرفت بنية بعده سواء كان بذاته الوجه وهو واضح أم لا وجود غسل جزء من الوجه مقترباً بالنية غيره لا يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كافي الوضوء لوجوده لا صرف ولا تحصيله المضمضة والاستنشاق في الحالة الأولى أي فإذا كان بنية الوجه لعدم تقدمهما على غسل الوجه كما قاله بجلي في المضمضة جزء من العباد والحالة الثانية كاللاوي كأي ظاهر وعلمناه لا يجب استحباب النية ذكر إلى علمه اهـ وفي الأسنى والغنى نحوها الأولى والحالة الثانية كاللاوي وقوله والحالة الثانية كاللاوي كأي ظاهر محل تأمل بالنسبة لقصد المضمضة والاستنشاق فقط بصري ووافق شيخنا العجيري النهاية فقال ما نصه ولا يكفي بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق إن لم يغسل معهما جزء من الوجه كعمرة الشفتين ولا كفته مطلقاً فإنه ثواب السنة مطلقاً وانغسل في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فإن قصد غسله عن الوجه فقط لم يجب إعادة والآن قصد السنة فقط أو قصده هو غسل الوجه أو أطلق وجبت إعادة وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيد إلا قصد السنة فقط لأن قصد الوجه فقط أو قصده السنة أو أطلق فإن قصد تحصيل الثواب حيث أدخل الماء بانوبه بمثل الأول الحسن أن ينوي أولاً السنن فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوي عند أول غسل الوجه النية المعبر عنها بالسنن أن الكلام في ثلاث مقامات الأولى في الاكتفاء بالنية الثاني في فوات ثواب السنة الثالث في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل اهـ (قوله إن نوى غير الوجه كالمضمضة الخ) أي نوى بالفعل الذي أتى به مقر وبأنية الوضوء غير الوجه بأن نوى الوضوء عند إدخال الماء الفم لكنه نوى بإدخاله المضمضة فأنغسل منه من الشفة فنية غير الوجه أي يستهي النية المعتد بها لا اقترانها بالشفة كما قد يتوهم والام يعتد بها بل أي نوى غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذي أتى به وأما تلك أي النية المعتد بها فغيرها كاتق ركهذا لظهوره تقر بذلك وعبارة شرح المنهج نعم إن اغتسل معه أي ما قبل الوجه بعض الوجه كفي لكن إن لم يقصده الوجه وجب إعادة سم (قوله غير الوجه) أي وحده بان نوى غير الوجه فقط أو نواهما وأطلق تليو (قوله صار قالها) أي لتبينه لأنه أي انغسال جزء من الوجه كتردي (قوله بل لا انغسال)

الوجه سقوط غسل ما جاوره لأنه إنما كان لاجل تحقق غسله (قوله ولا يكفي بنية التيمم) سألنا إننا نقل في باب التيمم بأزاء قوله ولو نوى فرض التيمم لم يكفي الاصح عن شرح العباد ما نصه قال الأسنوي لو كانت يده عليه فإن نوى عند غسل وجهه ورفع الحدث احتجاجة لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا راد أن عت الجرح أو وجهه لم يتحقق عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم انتهى وقوله أو نية الاستباحة فلا كونه لم يتحقق الخ قياسهما الاكتفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند أول مغسول من البدن بخلاف قوله ولا يكفي بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم للبدن (قوله إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أي نوى بالفعل الذي أتى به مقر وبأنية الوضوء غير الوجه بأن نوى

ولا يكفي بنية التيمم لاستقلاله
كلا تكتفي بنية التيمم في
محلها عن التيمم لغو البدل
كأي ظاهر (وقيل يكفي)
قرنها (بسنه قبله) لأن من
جلته ويحله إن لم يتم لغسل
شي من الوجه ولا كفت
قطعاً لا اقترانها بالواجب
حيث قد نوى غير الوجه
كالمضمضة عند انغسال
جزء الشفة يمكن ذلك صارفا
عن وقوع الغسل عن
الفرض لأن الاعتداد
بالنية لا قصد المضمضة
مع وجود انغسال جزء من
الوجه لا يصلح صارفاً لبالا
من ما صدق أن المنوى بها
بل لا انغسال عن الوجه

أى اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر **(قوله)** لتواردهما على محل واحد المتبادر وجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة أو للمضمضة وانفصال الجزء المذكور وجبت منع دعوى تواردهما على محل واحد لأن كلا من القصد والمضمضة متعلقه داخل القم وانفصال الجزء المذكور محلّه خارج جفان أراد بالمثل جملة الوجه فهذا لا يوزع اختلاف محلها منه **(فرع)** حيث أجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن أن يقال المراد بالضمير اعتداد الانفصال كما يصرح به كلام السارح بعد قصد المضمضة المقضى لعدم اعتداد الانفصال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر أو مع الوجه كما مر عن شيخنا وبقول ع ش اذا جع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلافا لقياس في اذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانياً وعدم الاعتداد بما فعله أولاً **اه** وأن المراد بالمثل الانفصال نفسه قول المثنى **(وله)** أى المتوخى ولو دأتم الحديث وأن لم يجز له تفرق أفعاله بجبرى **(قوله)** لا غيرهما خلافاً لظاهر إطلاق المنهج والنهاية والنفسي ومرجع محض الزبائى وعش واليبرى عبارة الأخيرين قوله تفرقها أى النية أى بسا صورها المتقدمة أعداً من أطرافه وهو ظاهر خلافاً لابن ج **اه** **(قوله)** لعدم صورها قد يمنع بل ينبغي أن لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء وأجل استباحة الصلاة ونحو ذلك مع وكل من تفرق النية فغسل سم استعمال الماء باذخال البدن غير نية الاعتراف قبل نيته رفع حدثها بوى **اه** بجبرى **(قوله)** عنهما **(الح)** قد فاولم يقوله لم يكن من التفرق لشمول النية لما بعد معبرى وبأنى عن النهاية مثله **(قوله)** وهكذا ولا فرق في جواز تفرقها بين أن يضم إليها نية تسببها ولا نهايتها **(قوله)** من هاتين الصورتين أى المذكورتين بقوله عنه وأعنه لأن غيره **(قوله)** عند كل عضو **(الح)** والأوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل البدن رفع الحدث ولم يقل عنها كفاه ذلك لم يحجج للنية عند مسح رأسه وغسل رجليه أذنته عند يده الآن كنيته عند غسله نهايتها أى كالو نوى رفع الحدث عند وضوءه وأطلق قائمها متعلق بالجميع عش **(قوله)** لم تشبهه نيته قبله **(ب)** بخلاف ما لو شمله كان أطلق عند غسل البدن نسترفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها ما بعدهما ***(فرع)*** اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح ويكره كل نيته وكدة لما قبلها أولاً يصح لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كالو نوى الصلاة فإنه يكون قاطعاً لنيتهما وقد يقه الاول ويقرب بان الصلاة أضيق سم وعش زاد المغنى بعد ذكر ما وافقه عن ابن شعبة ما نصه وهذا حسن لكنه ليس من التفرق لأن النية الأولى حصل بها المقصود لجميع الأعضاء **(قوله)** ولو أبطله إلى قوله

الوضوء عند ادخال الماء الغم لك أنه نوى باذخاله المضمضة فانفصل منه شئ من الشقة فيغير الوجه ليست هي النية المعتد بها لا تفرقها الشقة كما قد يوهى والام بعدها بل هي قصد المضمضة بالفعل الذى أتبه وأما تلك فقيرها كما تقرر هكذا يظهر في تقرر ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان انفصل معاً أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب أعادته **(قوله)** لتواردهما على محل واحد المتبادر وجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة أو للمضمضة وانفصال الجزء المذكور وجبت منع دعوى تواردهما على محل واحد لأن كلا من القصد والمضمضة متعلقه داخل القم وانفصال الجزء المذكور محلّه خارج جفان أراد بالمثل جملة الوجه فهذا لا يوزع اختلاف محلها منه ***(فرع)*** حيث أجزأت النية فانت المضمضة **(قوله)** لعدم تصور يده قد يمنع بل ينبغي أن لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء وأجل استباحة الصلاة ونحو ذلك مع وكل من تفرق النية فغسل سم استعمال الماء باذخال البدن غير نية الاعتراف قبل نيته رفع حدثها بوى **اه** بجبرى **(قوله)** عنهما **(الح)** قد فاولم يقوله لم يكن من التفرق لشمول النية لما بعد معبرى وبأنى عن النهاية مثله **(قوله)** وهكذا ولا فرق في جواز تفرقها بين أن يضم إليها نية تسببها ولا نهايتها **(قوله)** من هاتين الصورتين أى المذكورتين بقوله عنه وأعنه لأن غيره **(قوله)** عند كل عضو **(الح)** والأوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل البدن رفع الحدث ولم يقل عنها كفاه ذلك لم يحجج للنية عند مسح رأسه وغسل رجليه أذنته عند يده الآن كنيته عند غسله نهايتها أى كالو نوى رفع الحدث عند وضوءه وأطلق قائمها متعلق بالجميع عش **(قوله)** لم تشبهه نيته قبله **(ب)** بخلاف ما لو شمله كان أطلق عند غسل البدن نسترفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها ما بعدهما ***(فرع)*** اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث وأطلق فهل يصح ويكره كل نيته وكدة لما قبلها أولاً يصح لأن كل نية تقطع النية السابقة عليها كالو نوى الصلاة فإنه يكون قاطعاً لنيتهما وقد يقه الاول ويقرب بان الصلاة أضيق دليل أنه لا يمع تفرق

لتواردهما على محل واحد مع تنافهما فافهم هذا الذى ذكرته أنه لا منافاة بين أجزاء النية وعدم الاعتداد بالانفصال عن الوجه لا اختلاف لمخاطبها فتأمل لتعلم به اندفاع ما أطال به جمع هذه **(وله)** تفرقها أى يتفرق الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصور فيه **(على أعضائه)** أى الوضوء كأن بنوى عند غسل الوجه رفع الحدث عنه وأعنه لأن غيره وهكذا **(في الأصح)** كما يجوز تفرق أفعال الوضوء وفي كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديد النية عند كل عضو لم تشبهه نيته ما قبله لو أبطله ونحو الصلاة فى الأثناء

لعذر والأفلا وظاهر أن
خلاف التفریق بائی فی
الغسل وقد بسکلی ما هنا
بالطواف فانه لا يجوز تفریق
النية فيه مع جواز تفرقه
كلا وضوء وقول الزركشي
يجوز التفریق بطواف واحدة
ضعفه وقد يجب بانهم
ألقوا الطواف في هذه
بالصلاة انه أكثر شيئا
بهمان غيرها (الثاني غسل
وجهه) يعني انغسله ولو
بغسل غير يبالاذه أو
بسقوطه في نحو ثمران كان
ذاكر النية فيه ما وكذا
في سائر الأعضاء بخلاف
ما وقع منها بفعله كعرضه
للمطر ومشييه في الماء
لا يشترط فيه ذلك فاقامته
مقامه قال تعالى فاعملوا
وجوهكم وخرج بالغسل
هنا في سائر ما يجب غسله
من الماء بالراحان فلا يكتفي
اتفاقا بخلاف غسل العضو
في الماء فانه يسمى غسلا
(وهو) طولا وظاهر (ما بين
منابت) شعر (رأسه) غالبا
(وتحت) منتهى أي
طرف القبيل من (الحية)
بغض اللام على الشهر وهو
من الوجه دون ماتحته
والشعر النابت على ماتحته
و بتأويل الرافعي له بأن
المنتهى قدراده ما يليه من
جهة الخلق لا آخره يندفع
الاعتراض على المتن بأنه
يقضي خروج منها هاهنا من
النية وهما العظمان

وظاهر في المعنى (قوله ولو أبطه) أي يحدث وغيره منتهى (قوله أتبى الخ) و يطيل بالردة التهم و في الوضوء
والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقلعت النية فبعد هذا الباقي معنى ونهاية قال عس وهل من قطع النية مالم
عزم على الحدث ولم يوجد منه فيه نظر وقاس بأمر سحره في الصلاة من انه لو عزم على أن يأتي بيطيل كالمعطل
الكثير لم يطيل إلا بالشروع وعنه انه لا ينقطع هنا بمجرد العزم المذكور ولا يحتاج لاعادة ما غسله بعد العزم
اه (قوله لعذر) هو أولى من قول النابت والمغنى بغير اختياره اه (قوله أي في الغسل) فبنوى رفع جنباته
رأسه فقط ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله ويجوز زعم قباسه أن يفرق النية على عضو واحد بأن ينوى رفع
حدث كفه ثم ساعده ثم يفرقه الأيمن عن عس اه بجبري (قوله فانه لا يجوز تفریق النية فيه) قد
بسکلی الامتناع فيما لو نوى عندا لجر أن يدور إلى أن يصل اليه عن الطواف أولا جله وهكذا إلى تمام السبع
سم (قوله وقد بسکلی) إلى المتن نقله عس عن الشارح وأقره (قوله وقول الزركشي الخ) أي المقتضى
لجواز تفریق النية في الطواف (قوله في هذا) أي في عدم جواز تفریق النية قول المتن (عس وجهه) وفي
قناوى مدر ولو ابتلى بالكل وغيره السكلى مع غسل الوجه لم يضر اه بجبري عن الجمهوري (قوله يعني)
إلى قوله قال النابت والمغنى (قوله يعني انغسله الخ) يستعمل أن يكون المراد مصدر المبنى للمفعول أو
الحاصل بالصدر وهو ظاهر بل لأن تقول يجوز انغسله على ظاهره وفعل الغير المستند لانه أو اقلتر
بنية فعله حكاي صرى (قوله انغسله) أي سمع النية ذكر كإكمال سائر رشدي (قوله ولو بغيره الخ) ولو
ألقاه غيره في غير مكرهات نوى فيرفع الحدث مع وضوءه نهاية زاد المغنى ولو نوى بعق وضوءه أو غسله
فانغسلت في الغسله الثالثة أو الثالثة نية التفتل أو في عادة وضوء أو غسل للنسابة أخرج بخلاف مالم
انغسلت في تجديد وضوءه فانه لا يجوز ثم لانه ظهر مستقل بنية لم تتوجه لرفع الحدث أصلا بخلاف مالم وضوءا
احتياطا فانغسلت فيه فانه لا يجوز ثم أيضا لما سر اه (قوله ان كان ذكر النية الخ) أي بخلاف مالم عزت
النية فيما فلا يجوز ثم لا تنفاه فعله مع النية وقولهم لا يشترط فعله إذا كان منذ ذكر النية معنى ونهاية
(قوله بخلاف ما وقع منها) أي من الأعضاء أي انغسله على حذف المضاف (قوله لا يشترط فيه ذلك الخ)
أي ذكر النية فقيضته انه لو نوى الوضوء بعد غسل الوجه وغسل أعضاء غير رجله ثم نزل في الماء غافلا عن
النية ارتفع حديثه الكون النزل من فعله ثم ظاهر ما ذكر انه لو نزل لغرض كالألة على رجله من الوحل أو
قصد أن يقطع البحر ويخرج منه إلى الجانب الآخر أو نفع حدثها أو ينبي خلافة لان نزوله لذلك الغرض
بعد صرافين الحدث ويحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف كما قاله سم على المنهس عس عبادة
الجبري و هو هذا أي قرن النية بأول غسل الوجه يكفي الاستحباب الحكمي بان لا يصرفه بنية قطع أو قصد
تبرده أو نحوهما كتشظف ومنه ما إذا وضوءا على التشظف في موضع ثم انتقل قبل غسل رجله فغسلها بقصد
التشظف فانه صارف فلا بد أن يستحضر الوضوء اه (قوله ويحت) بالجر عطفا على منابت وقد قدره مبنى
على تأويل الرافعي الآتي (قوله أي طرف الخ) تفسير المنتهى كما يأتي (قوله فهو الخ) أي فتنهى العين
من الوجه كما تقر وان لم تشمله عبارة المصنف نهاية يومغنى (قوله دون ماتحته) أي تحت المنتهى وقوله
والشعر الخ عطفا على الموصول وقوله على ماتحته ظاهر في مقام الضمير (قوله له) أي لقول المتن ومنتهى
لحمه (قوله بان المنتهى) أي لفظ منتهى العين وقوله يلبه أي إلى المتبادر من المنتهى وهو الآخر صرى
(قوله لا آخره) أي لا آخر المنتهى وان كان هو المتبادر منه (قوله وهما) أي العين (قوله بما ذكره) أي
بطرف القبيل الخ (قوله يشمل طرف القبيل الخ) عبادة الرض وأسفل القبيل من الذقن والأيمن وقس في

نية بخلاف الوضوء (قوله فانه لا يجوز تفریق النية فيه) قد بسکلی الامتناع فيما لو نوى عندا لجر أن يدور
إلى أن يصل اليه عن الطواف أولا جله وهكذا إلى تمام السبع (قوله كعرضه للمطر) الذي في الرض
اعتبار بنية في هذه فقال أو تعرض للمطر نأويله يجمع أحزاه انتهى (قوله يشمل طرف القبيل الخ) عبارة
الرض وأسفل القبيل من الذقن واليمين وفسر في شرحه الذقن بجمع العين وفسر فيه العين بالعلمين

مما تحت العذار الى النقر
 التي هي من منهاها مائة
 يتجمعها من غير غيره
 ينهى الحسين والذوق
 (و) عرضا ظاهر (ما بين
 أذنيه) حتى مظهر بالقطع
 من جرم نحو أن قطع لوتوق
 المواجهة المأخوذ منها
 الوجه بذلك بخلاف باطن
 عين بل لا يسبق بل بعضهم
 يكره للضرورة أن يفرغ وان
 ظهر بقطع جفن وأنف
 وشفة وانما حصل ظاهرا
 اذا تخفى لفظا أمر الخاصة
 واختلف فتاوى المتأخرين
 في أنف وأذنين نقدا اللحم
 وخشى من إزالته محذور
 تبين والذي يظهر وجوب
 غسل مافي محل الالتصاق من
 الأنف لاغير لأنه ليس بدلا
 الاعن هذا اذا لاتف القطوع
 لا يجب أن يغسل مظهر
 بالقطع إلا ما باره القطع
 فقط وكاه من الأنف لأنه بدل
 عن جميع مظهر بالقطع
 وليس هذا كالغير حتى
 يجمع رايه بدلا عما أخذه
 من محل القطع لأنها رخصة
 وبصد الزوال وبأن
 ذلك في غظم وصل ولم يكن
 رجع ذلك لا ينقص له كما
 هو ظاهر لاختلاف المذركين
 واذا تقر بأن وجهه ذكر
 (فإن) الجبين وهما جانب
 الجبهة والياض الذي بين
 الأذن والعذار

شرحه الذوق بمجتمع الحسين والحسين والعظمين الذين ثبت عليهما الأسنان السفلى سم (قوله من تحت
 العذار الخ) بيان المقبل (قوله من منهاها) لعل الأولى اسقاط من (قوله ومن الخ) أي من أجل
 اوافهم التمول (قوله الى الذوق) داخل في الغيا قول المتن (ما بين أذنيه) أي بين ودهم ما ولو تقدمت أذناه
 عن مجملها وأما رعايته فالعبرة بمجملها المعتاد فيجب غسلها في الأول دون الثاني لأنهم أطاوا الحكم بما
 تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبين والحشفة فانهم أطاوا الحكم بما ولو خرجت عن حد الاعتدال
 حتى لاقى المرفق المنكسر والكعب الركبته فهو المعتبر كافي الحشفة شخنا وعش وبجبري (قوله حتى
 مظهر) التي قوله واختلف في النهاية والمعنى وقوله حتى مظهر بالقطع الخ أي ما باره القطع فقط أما باطن
 الأنف والقوم فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتي في الشارح اه كرى عبارة
 عش فرع قالوا يجب غسل مظهر بقطع شفة أو أذن أو المراد ما ظهر من محل القطع لا ما كان مستترا
 بالقطع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفتين لحم الأسنان والأسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع
 الأنف بما كان تحتها من صر بار وانما كشفوا قالوا في شخنا ج اه سم على المنهج وهو مستغنى عن
 قول الشارح مر بخلاف باطن الأنف والقوم والعين اه وفي حاشية شخنا ما وافقه وقال البصري بعد ذكر
 ما مر عن سم على المنهج مانصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الاقتضاء فإنه في شرح المله - ذب على الأصح من
 وجوب غسل مظهر بالقطع من أنف وشفة بقوله كمالو كسطا جادق وجهه أو يده حتى مقابل الأصح بقوله
 والثاني لإلحاله كان يمكن غسله قبل القطع ولم يكن واجبا في على ما كان اه وبه يظهر أن الاقتضاء المذكور
 انما يخرج على مقابل الأصح فليتأمل اه وفيه نظر (قوله من جرم عنانف) كسرة الشفتين نهاية (قوله
 بخلاف باطن العين) * فرع * لو ثبت شرعي العين وخرج الى حد الواسع فوجب غسل مافي حد الوجه منه
 لأنه في حد الوجه ولا تعاليت فيه نظر والقلب الى الثاني أميل سم وخرج عش الثاني بلا عذر (قوله
 اضروه) أي أن تهم الضرر ومقتضاه الحزم أن تحقق الضرر بطلوى اه بجبري (قوله وانما جعل) أي
 باطن العين والأنف والقوم (قوله لغاظا أمر الخاصة) بدليل أن التها عن الشهد حيث كانت غير دم الشهادة
 ويجب غسل موق العين قطعان كان عليه تصور ماض غنى وصول الماء الى المحل الواجب وجب إزالته وغسل
 ما تحتها يتوهم في (قوله لاغير) قد يقال اه - لا وجب أيضا غسل ما صار سائر الباطن الأنف لأنه بدل ما كان
 من الانف سائر له وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شخنا الشهاب الرملي ما يقتضى وجوب غسل جميعه
 وهو ظاهر وفي شرح مر أي النهاية حتى لو اتخذته أنغام من ذهب وجب غسله كما أتى به والده لأنه وجب
 عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الأنف المذكور في حقه كاصلى اه اه سم (قوله لا
 ما باره الخ) ظاهر المنع (قوله وكاه الخ) عطف على مافي محل الالتصاق والغمر للتشديد وقال وكاه أي الأنف
 منه كان أولى وقوله وليس هذا أي التشديد لم يحول أنف (قوله لاها) أي الجبهة (قوله ويا في هذا) أي ما ذكر
 في الأنف المأخوذ من النقذ (قوله ولم يكنس) أي لم يلم (قوله لاختلاف المذركين) فعلة وجوب الغسل أنه

الذين ثبتت عليهما الأسنان السفلى (قوله بخلاف باطن عين) (فرع) لو ثبت شرعي العين وخرج الى حد
 الوجه فهل يجب غسل مافي حد الوجه منه لأنه في حد الوجه ولا تعاليت فيه نظر والقلب الى الثاني أميل ولا
 يؤيد الأول وجوب غسل ما حاذى من السد الزائدا للابتداء في غير محل الفرض البدل الأصلية لأن ذلك لاها
 تسمى بدا واليد يجب غسلها بدليل أنه لو ثبت شرعي العضو وتدل وحاذى البدل يجب غسله فهذا يدل على أن
 وجوب غسل المحاذي منها لوجود معنى البدل الجهر والمحاذاة والواجب غسل المحاذي من الشعر المذكور
 (قوله لاغير) قد يقال اه لا وجب أيضا غسل ما صار سائر الباطن الأنف لأنه بدل ما كان من الانف سائر له وكان
 يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شخنا الشهاب الرملي ما يقتضى وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح مر
 حتى لو اتخذته أنفا من ذهب وجب عليه غسله كما أتى به والده الوجه الله تعالى له وجب عليه غسل مظهر من

بدل عاظمه وعلة عدم النقص انه لا يلتذبه كركدى **(قوله وهو الشعر النابت الخ)** هذا اقتصار على بعض العذار اذا العذار تبصل بالصدغ وأسفلها بالعارض فهو المحاذى للاذن كركدى عبارة سم قال فى الرض وهما أى العذاران حذاء الاذن قال فى شرحه أى محاذيان لهما مابين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الاذن اه **(قوله وهو ما ينبت الخ)** والغعم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو التقطاً يقال الرجل اغم واهم أى غمى والعرب مذم به وتدفع بالفرع ان الغعم يدل على البلادة والجبن والبخل والفرع بضد ذلك كما ثبت

فلاتسكنى ان فرق الله بيننا * أغم القفا والوجه ليس بالزنا

معنى ونهاية **(قوله لا موضع الصلح)** عطف على قوله الجبينان **(قوله وعنهما احتزوا الخ)** عبارة النهاية وقوله وغالباً الصلح لبیان الخراج الصامع وادخال الغعم اذ التعبير بالمنابت كافى في ذلك فهما لان موضع الصلح منبت شعر الرأس وان انحصر الشعر عنه لسبب الوجهة ليست منبته وان نبت عليها الشعر ولذا قال الامام الخ اه زاد المعنى فثبت الشئ ما صلح لبناته وغير منبته ما صلح له كما يقال الارض منبت لصلاحيتها لذلك وان لم يوجد فهما نباتا لا حجر ليس منبته لعدم صلاحيتها وان وجد فيه نبات اه وقال الرشدي اعلم ان المصنف انما زاد غالباً كغيره لانه أراد بالنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على ان المراد به ما من شأنه النبات فلم يتوار داعيل محل واحد اه **(قوله لان محل الاول)** أى الغعم وقوله والثاني أى الصلح **(قوله ليس من منابت الوجه)** الاحصر المناسب من منابته أى الرأس **(قوله قبل الاحسن الخ)** نقله المعنى عن الولي العراقي أقره **(قوله وأما محل نبته الخ)** فيه أن الرأس المعين لا ينبت له محل نبت غالباً وغير غالب اذ لا يحصل فيه الانبث واحداً بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفتقر الحال الخ في عدم الافتراق نظر فليتامل جداً سم عبارة السدع قوله كما هو واضح في دعوى الموضوع خضعاً لان المنبت تابع للنابت بحيث تعين وتشخص كل المنبت كذلك فلا غالب فيملا نادراً ثم قد يقال في دفع أصل الاعتراض الضمير عائداً الى المتوضي المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضي نفسه فيحصل فيه عموم يقبل التعميم اه **(قوله بإعظام الذال)** والعامية اليوم يقولون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كركدى **(قوله أى موضعه)** الى قوله ويجبى النهاية والمعنى الاقوله الا انه الى المتن **(قوله أى موضع من الوجه)** وضابطه كما قال الامام وخبره المصنف في دقائقه أن تضع طرف خط على رأس الاذن والطرف الثاني على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخط مستقيماً فافترق عنه الى جانب الوجه فهو موضع التخفيف نباته ومعنى وايعاب قال عرش قوله مر على رأس الاذن المراد رأس الاذن الجزء المحاذى لى العذارى بيمين الود وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس بمحاذيا لبدا العذار وقوله مر الى جانب الوجه أى حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اه **(قوله اذهو ما بين ابتداء العذار الخ)** اعلم أن من ابتداء العذار الى جهة التزعة خراً ما بين الاذن الى الخلفكم بان عرض الوجه ما بين الاذن فيدينات متزوج التخفيف من حد الوجه على مصحح المجهور فليجروا الوجه أن يكون مصححهم في القدر الزائد من التخفيف على ما بين الاذن وقا فامر فليتامل سم **(قوله باعتبار الخ)** أى تغتاده النساء والاشراف

أنفه بالقطع وقد تعرفه رالفان المذ كركدى حقه كالصلى **(قوله وهو الشعر على العظم الناتج بقرب الاذن)** فى الرض وهما أى العذاران حذاء الاذن قال فى شرحه أى محاذيان لهما مابين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الاذن اه **(قوله وأما محل نبته الخ)** فهما الرأس المعين لا ينبت له محل نبت غالباً وغير غالب اذ لا يحصل فيه الانبث واحداً بخلاف مطلق الرأس فتدبر **(قوله فلا يفتقر الحال)** في عدم الافتراق نظر فليتامل جداً **(قوله اذهو ما بين ابتداء العذار والتزعة)** قال فى شرح الرض ور بما يقال بين الصدغ والتزعة قال الرافي والمعنى لا يختلف لان الصدغ واهذار متلاصقان اه وفى عدم الاختلاف تامل فتامل واعلم أنه من ابتداء العذار الى جهة التزعة خراً ما بين الاذن فالحكم بان عرض الوجه ما بين الاذن قد نبافه متزوج التخفيف من حد الوجه على مصحح المجهور فليجروا الوجه أن يكون مصححهم في القدر

وهو الشعر النابت على العظم الناتج بقرب الاذن و(موضع الغعم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجهة لا موضع الصلح وهو ما انحصر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احتزوا وباقولهم غالباً قال الامام وغيره وهو مستدرك لان محل الاول ليس منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أمه الرأس لان منابت شعر رأسه شئ موجود لا غالب فيملا نادراً اه وليس في محله لان الموجود كذلك هو الشعر وأما محل نبته الغالب وغيره فلا يفتقر الحال فهين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التخفيف) بإعظام الذال أى موضعه من الوجه (فى الاصح) لمخاذه بياض الوجه اذهو ما بين ابتداء العذار والتزعة بعدد تنحية لبس الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وبدل الاذن الا انه لا يمكن غسل الوجه لا بغسل

بعض كل منهما كإعلم مما يأتي ولا (الفرغتان) بفتح الزاي أقصع من اسكانها (وهما باضتان كتفتان الناصبة) أي يحيطان بها فليس من الوجهين من الرأس لأنهما في تدوير (قلت صحح الجمهور أن موضع التخفيف من الرأس) لأنه لا شعره بشعره (وأما أعلم) ويسن غسل كل ما قبل الله من الوجه كالصلع والفرغتين والتخفيف (ويجب غسل) محاذيه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جميعه إلا بغيره لأن ما لا يتم الواجب المطابق إليه واجب ويجب غسل (٢٠٤) شعر المحاذي وإن كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالمهمله (وحاجب وعذار) بالجمعة

وهو ماس وما انحط
 عن أي اللحية عارض
 وحكمه حكمها (وشارب)
 وخد وعقفت شعرا وبشرا
 تحته وإن كثف لنسدة
 الصكتافة فيها لحقت
 بالغالبين مبدئين مع
 تلك أسماء الشعور والاختل
 ليسين أن السرا دهنه
 ومحلهما وقيل يرجع شعرا
 للشد وبشر الصبر وفيه
 فلا قبل إيهام أن واجب
 الخد غسل شعره فقط وغيره
 غسل بشرته فقط (وقيل)
 لا يجب باطن عنقه كتفتا
 بالمثلثة أي غسله شعرا ولا
 بشر لأن بياض الوجه
 لا يحيط بها فهي عليه
 كالجفت في أحكامها الأشبه
 (والجعبة) بكسر اللام
 أقصع من فتحة وهي
 الشعر الناتج على الذقن
 التي هي يجمع العينين
 ومثلها العارض وأطلقها
 ابن سبويه على ذلك وشعر
 الخدين (أن خفت كهذب)
 فجب غسل داخلها وأباطنها
 أيضا (والا) تخف بان كثف
 بأن لم تر البشرة من خلالها
 في مجلس التغاطب عسفا
 قبل يلزم عليه أن الشارب

مثلا لا يكون الا كثفها تعذروا به البشرة من خلاله غالباً لم يكن إلا جماع قصر بهم فيه بأنه مما تندر فيه الكثافة (قوله)
 قالوا ولا يرد إذا كوفي الشارب لأن مراده من جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبية بخلاف جنس الشعر العارض فيه إيهام لعدم انضباط المشقة فالحق
 قال وقيل الخفف ما يصل الماء إلى منتهى بلابها فتعذر جريان الشارب من الخفف والغالب صنع الرطوبة اهـ وبحاجبان كون الشارب من
 الخفيف إنما هو بالنسبة للحكم إذا كثفه كتفتة حكماً وأما بالنسبة للعذاب وجه فهو الأول ولا ودعهما الشارب لما تقرر

(فليغسل) الذي ذكر الحق (ظاهرها) ولا يكف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو (٢٠٥) ما استقر من شعرها عرسا لئلا يخالطها بما

(قوله الذي ذكر الحق) سذكر بحتم زهما (قوله ما استقر من شعرها) مما يلي الصدر وما بين الشعر عرسا
(قوله ولا يغسل باطنها) خبر لقوله الآية في حكمها (قوله بان كان الخ) تصور للخروج وقوله نظرا لانه يقتضي أن
الجمعة خارجة داخلة فيهم فروا عنها بان الخارج وغيره والمنقول عن سم وقوله الشايع أن المراد بخروجه
أن يلتوي بنفسه إلى غير وجهه فزوله كان يلتوي شعر الذن إلى الشفة أو إلى الخاق أو يلتوي الحجاب إلى
جهة الرأس شيئا وعش اه يعبري (قوله أخذ الخ) راجع للتصور المذكور وقوله لا يخالطها المأخوذ
وقوله باطن الخ متعلق بقطع الخ وقوله الاحتذاء أي حين كان لومدا الخ (قوله ويؤيده) أي التصور
المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لوقوع الخ) على لقوله ولا يخرج منها حكمها (قوله أي عرسا
خرج الخ) كهي أي العبة وقوله وبه أي بقوله لوقوع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من
الجمعة وقوله مسع ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمخفى الأقوله ومجاذه
(قوله فيجب الخ) تقرر على قوله ولا يخرج منها حكمها (قوله غسل باطن الخ) الحذف الأول داخل الحذف
بناء على ما سبق من أن المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنالكان الكلام في الخارج فزاده بالباطن هنا الباطن
المتقدم بصري (قوله المتدلية) أي الخارجة منها به (قوله وكذا) أي مثل خارج الجمعة وقال الكردي مثل
الجمعة اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يعجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كثيفا يعجب
عسل باطنه فقط كردي (قوله ومجاذه) أي خارج شعور ومجاذه الوجه على حذف المضاعف (قوله مساحطة
فيه) أي في خارج البقية ومجاذه الوجه وكذا صبر أصوله وضبر غسله (قوله دون أصوله) أي دون ما في
حد الوجه فإنه لا مساحطة فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كثف كما تقرر كردي (قوله لوقوع الخ)
متعلق بقوله مساحطة فيقول المتن (خارج الخ) أي كل من اكتشفوا الحشف (قوله وانما وجب التعميم) أي
الشعور ومطالقا أي لحته أو غيرها كثفا أو خفيفا فظاهره وباطنه (قوله حتى من الخارج الخ) وقال الشرح
المنهج ونحلا فالله وبوالخليب ووافقهما عرسا ويعبري وشيئا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا ودون
كثفا (مثلا) أي قباحة كردي (قوله وهل خارج بقية الخ) ينبغي أن يكون محله فيما يطلب أن الله كالشارب
والعنفقة لا غيره كالخاحب والهدب بصري أي أخذ من قولهم الآية لا مرها الخ (قوله كذلك) أي
كثيفتها (قوله مطلقا) أي خفيفا وكثفا (قوله لا مرها) أي المرأة أي وقاسا عليها في الخش وفي بعض
النعم ضمير التثنية وعليه وفاق الدليل العددي لكن لا يتم دعوى أمر الخش بالآلة (قوله كل يحمس) أي
فرض هذا التردد فباعد خارج البقية فهل يجري في خارجها حتى يصير الملبس عند شخشا الشهاب الرمي انهما
كل رجل في خارجها سم أي يؤيد بالحق كلام النهاية كردي (قوله والاول أقرب) خلافا للثانية والمخفى
وغيرهما عبارة الأولين وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم تخرج عن حده فاما أن تكون نادرة الكثافة
كالهدب والشارب والعنفقة وليخاف أن لا يفتي فيجب غسلها فظاهره وباطنه خفف أو كثفت وأعرس نادرة
الكثافة وهي لحية الذكر وعارضا فان خفت بان ترى البشرة من تحتها فجلس الخاطب وجب غسل
ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه كانت كثيفة وجب
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو أنثى وأخشي وان كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل
ظاهرها وباطنها ووقع بعضهم في هذا المقام بحيث الصما تقرر فاحذر اه قال عرسا قوله مرد وقيل بعضهم
الخ هو شيخ الاسلام في شرح المنهج اه أي وان يخرج وعبارة العبري والحاصل ان لحية الذكر وعارضا وما
خرج عن حد الوجه ولو امر أو خشي ان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا
أي ظاهره وباطنه ولو كثف هذا هو المعنى في شعور الوجه فاتبعه عرسا اه وعبارة شيخنا حاصل شعور
الوجه سبعة عشر وهي الشعران الثابتان على الحدين والسبلان ثنتي سبل بكسر السين يعني السبول
الجواب (قوله كل يحمس) فرض هذا التردد فباعد خارج البقية فويل يجري في خارجها حتى يكون الملبس

فانقصر بعضهم هنا وكذا المراد لنسوة الجمعة لها فاضل كثافتها لانه يسر لها تنفها وأحطها لها من ثلثي حلقها وهل خارج بقية شعورها
كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لمرها بان آتة لانه مشوه أوهما كثيفهما فيه كل يحمس والاول أقرب

وهما طرفا الشارب والعارضان تثنية عارض سي بذلك تعرض لوال المرادانية وهما المنخفضان عن الاذنين الى الذقن والعذاران وهما الشعراون النابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشغران النابتان على اعلى العينين . سي بذلك لانهما يحجمان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهى الشعور النابتة على جفون العينين واللحية وهى الشعر النابت على الذقن والعنقفة وهى الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا . سي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان فكله يشرب معه وزاد في الاحياء المنفكتين وهما الشعراون النابتان على الشفة السفلى حوالى العنقفة ويسن تنظي فهما الما قبل ان الملكين يجلسان عليهما قصيرا الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكشف الخارج عن حدالو وجه فوجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل أو امرأه او لحيمة الرجل وعارضيه الكشف فوجب غسل ظاهرها دون باطنها وان تخرج عن حدالو وجه يتخلف لحيمة المرأة وانختل وعارضيهما فوجب غسل ظاهرها وباطنها وان كتفت مالم تخرج عن حدالو وجه والاوجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت اه (قوله في كلام شيخنا الخ) كانه يريد كلامه في المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حدالو جسم المرأة كجسم الرجل اه وعلمه فتلها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره سم (قوله ولو خفف) الى قوله احتياطا في النهاية والخصى (قوله فان تميز الخ) والبراد بعد التميز فابن اثناء الخفيف خطيبا رابع وفي الجبى يرمى بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانعه وهو يفيد ان المراد بالتبميز كونه في جانب واحد مثلا تأمل سم ع ش وقرر شيخنا الحنفى ان المراد بالتميز ان يسهل افراد كل الغسل اه اقول وفي الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله ووجب غسل باطن الكل الخ) عبارة عن انطيسو وجب غسل الكل كقوله الماوردى لان افراد الكشف بالغسل يسبق واسرار اما على الخفيف لا يميز وهذا هو المعتمد وان قال في المجموع عاقلة الماوردى خلاف ما قاله اصحاب اه (قوله لهذا) أى قوله لا وجوب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بتضيغ الخ (قوله وما علم به الماوردى الخ) عطف على اسم أن وشبهه فهو معنى المجموع (قوله أو الخ) خبر وتضعيف المجموع الخ وقوله منه أى من مجموع (قوله فلذا اخرجت الخ) لانه يحمل الحاقه في الثابت فيملو بحتمل اسقاطه من المتروك فيها فحصل الشك في نسبته اليه بصرى (قوله به) أى لوجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب في النهاية والغنى الا قوله وان فرض أى أو رأسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة بعده وجب غسل الاول فقط كما أتى به الشهاب الرملى نسيه ومعنى وسم قال ع ش ظاهره مر وان كان الاحساس بالذي من جهة الله فقط وقباس ما مرقى أسباب الحدث من ان الاعمال من الكفين هي الاصلية أن ماله الاحساس منها هو الاصلى ونقل شيخنا الشوبرى في حواشى المنهج عن خط الشارح مر وجه الله تعالى ما وافقه اه عبارة شيخنا تميم لو كان أحدهما من جهة قبله والاخر من جهة بعده وجب غسل الاول دون الثاني ان استويا بما فلان كان في أحدهما الحواس دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد فيها الحواس وأحدهما أكثر فعول عليه اه (قوله وان فرض أن أحدهما اثنان الخ) راجع وسألت أن البذر الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فاحتاج للفرق انهم هذا الغير المحاذى أيضا سم عبارة شيخنا

ثم رأيت في كلام شيخنا ما يصرح به ولو خفف بعضها فان تميز فلكل حكمه والا ووجب غسل باطن الكل احتياطا وتضعيف المجموع الذى نقله شيخنا عن هذا بانه خلاف ما قاله اصحاب وماعلى به الماوردى لادلالة نفسه أنه في عدة نسخ منه فلذا اخرجت به ومن له وجهان يلزمه غسلهما وان فرض أن أحدهما اثنان فلو فرض المواجهتهما أو رأسان

عند شيخنا الشهاب الرملى انها كل رجل في خارجها (قوله في كلام شيخنا) كانه يريد كلامه في المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حدالو وجه من المرأة كجسم الرجل اه وعلمه فتلها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره سم (قوله فان تميز الخ) المراد كما قاله ابن العماد بالتميز ما كان افراد كل بالغسل وبعد تعذر الافراد والا فكل ميميز في نفسه على كل حال مر (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة بعده وجب غسل الاول فقط كما أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وجه الله (قوله وان فرض ان أحدهما اثنان الخ) راجع وسألت ان البذر الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

ولو كان له وجهان وجب غسلهما كأننا أصليين أو كان أحدهما أصلياً والاخر زائدا واشتبه أوله بشبهه
 لكنه سامت بخلافه إذا لم يشبهه ولم يسامته ينبغي أن يكتبني في صورتهما لو كان أحدهما أصلياً والاخر
 زائدا واشتبه بغسلهما بما عاودان غسل أحد الوجهين بما عثم غسل به الثاني لأن المعتبر في نفس الامر
 أحدهما وبمحتل عدم الاكتفاء بذلك وجوب غسل كل منهما ما ظهر اهـ زاد عـش وبكفي قرن النية
 بأحدهما إذا كانا أصليين فقط ولو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما أو غير الزائد وكان
 على سبب الأصلي وجب قرنها بالأصلي دون الزائد وان وجب غسله اهـ زاد الجعري قال الغزالي ومثل هذه
 المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لانه ينسرد وقوعها حداً فاداً وقعت الحادثة تحتها
 فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن أو قد تنوراني بلدخره بالاسكن فيها أحد منظر من بخرتبه اهـ أقول وفيه
 قوفو ولو سلم فمخصوص ومن أهمل التخرج والترجيح كزمنه بخلاف زمنا **(قوله كفي مسح بعض**
أحدهما) ظاهره وان كان زائدا سم عبارة شخنا وعش والجعري فان كانا أصليين كفي مسح بعض
 أحدهما وان كان أحدهما أصلياً والاخر زائدا وعش وجب مسح بعض الأصلي دون الزائد ولو سامت أو
 اشتبه بوجوب مسح بعض كل منهما اهـ **(قوله وأحق بها)** أي بعقد الشعر في العفو عنها **(قوله بنحو طوبوع)**
 كتنور فاموس **(قوله ولم يكنه زائدا)** ينبغي أو يشق ازالته مشقة لا تحتل عادة سم **(قوله بخلافه)** أي
 الا حان **(قوله والله يهيم)** عطف تفسير بخلافه **(قوله وحله)** أي كلام شيخ الاسلام **(قوله والذي تبعه العفو)**
 هو كذلك وبه أنفي بخلاف الشهاب الزملي لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتها ومابعد اهـ أخذنا
 مما يافى في قوله نعم ان زال النخاع ما ألخ أو يفرق فيه نظر سم والا قرب الاول **(قوله فان أمكنه)** الاولى تأنيث
 الفعل **(قوله ما لم يحصل به مثله ألخ)** أي خلق لحية الذكر **(قوله من كفيه)** الى قوله ويجب في المغني **(قوله)**
 الاتباع أي التمسح من فعله صلى الله عليه وسلم **(قوله بل والاية)** النسخ **(قوله والمغني وأقوله تعالى وأيديكم**
الى المرافق وجسمه دلاله) لا على ذلك أن يجعل اليد التي هي حقيقة الى المنكب على الأصبع بجوار الى المرافق
 مع جعل اليد غايته لغسل الداخله هنا في المغني بقى الإجماع والاحتياط للعبادة والمغني اغسلوا أيديكم من
 رؤس أصابعها الى المرافق أو للعبة كفا في قوله من أنصاري الى الله وزدكم قوة الى قوتكم أو تجعل باقية على
 حقيقته الى المنكب مع جعل اليد غايته للترك المسدود فخرج الغاية والمغني اغسلوا أيديكم وأتركوا ما على
 المرافق اهـ **(قوله يجعل الى غاية ألخ)** وذلك بأن يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الأصابع وأتركوا
 أعلاها الى المرافق والدليل على أن المراد الغسل من الأصابع الجمل على ما هو الغالب في غسل الأيدي انه من
 الأصابع ومن لازمه أن يكون الترك من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم عش وفعلا لا ينبغي من
 التكلف **(قوله للترك المقدور)** هذا يحتاج لقرب نسبة سم **(قوله ويجب)** الى المتن في المغني الاقوله وغور الى
 وساعة وقوله وبه صرح الى وجوده كذا في النهاية انه اضطرب في غسل ما جاوز أصابع الاصلية فأقول
 كلامه يفيد وجوبه وفا للشارح والمغني وآخره يفيد عدمه **(قوله نحو شق وغور ألخ)** عبارة ألخ في غاية الغنى
 وشرح بافضل باطن ثقب أو شق نعم ان كان لهما مغور في اللحم لم يجب الاغسل ما ظهر منهما وكذا يقال
 في بقية الاعضاء اهـ قال الكردى اعلم ان الذي ظهر من كلامهم انه ما حث كاتافي الجلد ولم يصل الى
 اللحم الذي وراء الجلد يجب غسلهما حث لم يحش منه ضرر والاولى انهم عنهما حث ما جاوز الجلد الى اللحم لم
 يجب غسلهما وان لم يستمر الان ظهر الضوم من الجهة الاخرى فيجب الغسل حيثما لان خشى منه ضرر
 اذا تقرر ذلك فاجل على هذا ما تراه في كلامهم مما يوجبهم بخلافه فقوله التحفة وغوره الذي لم يستمر أي بان
 غسلها يحتاج للفرق ان هذا الغير المحاذي أيضا **(قوله مسح بعض أحدهما)** ظاهره وان كان زائدا **(قوله)**
ولم يكنه زائدا) ينبغي أو يشق ازالته مشقة لا تحتل عادة **(قوله والذي تبعه العفو)** هو كذلك وبه أنفي
 شخنا الشهاب الزملي لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ما تحتها ومابعد اهـ أخذنا مما يافى من قوله
 نعم ان زال النخاع ما لم يغسل ما ظهر من تحتها أو يفرق فيه نظر **(قوله يجعل الى غاية للترك المقدور)** وهذا

كفي مسح بعض أحدهما
 لأن الواجب مسح جزءهما
 وأحسن وعلاو ذلك ويندب
 أن يبدأ بأعلى وجهه وان
 بأخذهما أيديه جميعا
 للاتباع وان صلى الله عليه
 وسلم بلغ واحتبا اذا غسل
 وجههما قبل من أذنيه
 * **(تنبيه)** * ذكر وان
 الغسل له يعني عن باطن
 عقد الشعر أي اذا عقد
 بنفسه وألقى بهما من ابلى
 بنحو طوبوع لصق باصول
 شعر حتى منع وصول الماء
 اليه ولم يكنه زائدا لكن
 صرح بخلافه واه
 يتيم وحله على يمكن الازالة
 غير صحيح لانه لا يصح التيم
 حيثما والذي تبعه العفو
 للضرورة فان أمكنه يخلق
 محله فأنه يغسل أيضا وجوبه
 بالي يحصل له به مثله لا تحتل
 عادة **(الثالث غسل يديه)**
 من كفي وغور أعلاه
 مؤثرة **(مع مرفقة)** بكسر
 ثم فتح أو قصع من عكس ويد
 على دخولهما الاتباع
 والاجماع بل والاية أيضا
 يجعل الى غاية للترك المقدور
 بناء على أن اليد حقيقة الى
 المنكب كما هو الأشهر لغة
 ويجب غسل جميع ما في محل
 الغرض من نحو شق وغوره
 الذي لم يستمر وحمل شوكه
 لم تنقص في الباطن

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو اراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن
 الذي هو العلم فان قلت ما المخرج الى هذا الجمل وهو خلاف الظاهر من عبارته قلت الحاصل عليه كلامه في غير
 التحفة ثم قال بعد عبارة الایعاب وحاشية فتح الجواد وهي نص فيما قلته فتأمل بانصاف اه (قوله حتى
 استترت) ليس بقدره قال في الایعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شركة دخلت أصبعه يصح وضوءه
 وان كان رأسها ظاهرا لان ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وماسرة الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو
 نقش الشوكه بقي متبقي شذلا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجا حتى ينزعه اه مائسه يتعين جل
 الشق الاول على ما اذا جاوزنا الحد الى اللحم وعاصت فيه فلا يضر ظهور رؤسها حيث لا نهاية للباطن والثاني
 على ما اذا ستر وأسهأ جزأ من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيجعل قول التحفة استترت على دخولها عن حد
 الظاهر الى حد الباطن واعتد الجلال الرمل الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت
 بقي موضعها ثقبه وجب عليه قلعها ليصح وضوءه وان لا زاد رأيت في فتاويه مر انه عند الشك في كون محلها
 بعد التعلق يبقى مجزأ أو لا الأصل عدم الخوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كرده عبارة شيخنا
 واليعبري ويجب غسل موضع شوكه في مقتو جابعد قلعها ولا يصح وضوءه مع بقائها اذا كانت بحيث
 لو أزيلت بقي محلها مقتو حوالا مع وضوءه مع بقائها لكن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح
 الصلاة معهما وان مع وضوءه وكل هذا فبإذا كان رأسها ظاهرا فان استرجعها لم يضر لافى وضوءه وان
 الصلاة على العبد لا نهاية حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) أى على قوله اذ لا حكم الخ (التصانف العواجل) أى
 حيث لا تصح الصلاة معه فنجباز التمهو غسل ما تحته (قوله ولا يعلنا الخ) عطف على نحوش وهي كناية في
 الصبيل بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحسنة الى البطيخة اه وفي انقاموس انها تخرج اذا
 حركت عبارة شيخنا وسبعة بكسر السين عدة تخرج الخ أو ما بالغ فغنى أمعة البائع كقوله ابن زرفي والاجر
 والمشهور رأيت لعلنا المتابع بكسر السين أو ما بالغ فاشبه اه (قوله ولا يتساق بشي الخ) قال شيخنا وبغنى
 عن القالب في حق من ابتلى به وعندنا قول بالغ عنه مطاها اه (قوله وتغر) أى ظاهرا أو باطنا معنى (قوله
 وطال) أى يخرج عن جدها عيش وشيخنا (قوله وما يحاذيه) أى محل الفرض اراد بالحد اذا كانت المسامحة
 الفرض كرده ويجبري (قوله ما يتجاوز) أى خارج محل الفرض كان ينبت في العضة ودلت للذراع
 يجبري (قوله تستحب تلك المهاداة الخ) هذا هو المتجه بل لو لم تثبت الزائدة الا بعد قطع الاصلة فقد ربحه
 وجوب غسل ما يحاذي منها الاصله ولو بقيت نظرا للمهاداة باعتبار ما من شأنه مر اه (قوله أن
 ما جاوز الخ) أى ما ينبت في غير محل الفرض مغنى (قوله لا يجب غسله) وقفا للمغنى والنهاية أو لا وجب لقاله
 ثانيا كسر (قوله وقولهم الخ) عطف على يجب الخ وقوله ضعيف خبر وقول بعضهم الخ (قوله وجلدة الخ)
 عطف على نحوش (قوله متدلة الى اه) أى منتهية الى محل الفرض كرده عبارة النهاية للمغنى وان دلت جلدة
 العضة لم تلج يجب غسل شي منها لا المحاذي ولا غيره لان اسم البدل يقع باعها مع خروجهما عن محل الفرض أو
 تقاضت جلدة الذراع عنه وجب غسلها لانها منه وان دلت جلدة أحد ههما من الاخران تقاضت من أحدهما
 وبلغ التعلق الى الآخر ثم دلت منه فلا اعتبار بما انتهى الىه تقاضا لانها مع تقاضها فيجب غسلها فبإذا بالغ
 تقاضها من العضة الى الذراع دون ما اذا بلغ من الذراع الى العضة لانها صارت جزأ من محل الفرض في الاول
 دون الثاني اه (قوله ولو كانت) أى قوله ولو تحافت حقها بقدمه قوله وجلدة (قوله وجب غسلها)
 سواء أخرج جان من المنكب أم من غيره مغنى (قوله ولو تحافت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو التفتت بعد
 تقاضها من أحد ههما الى الآخر وجب غسل محاذي الفرض منها دون غيره ثم ان تحافت عن لزمه غسل ما تحته

حتى استترت والاصح وضوءه
 وكذا الصلاة على الأوجه
 لاحكم لمافي الباطن ولا يرد
 التصانف العضو بعد ابائته
 بالكلية بحسرة الدم لأم
 ما بان صار ظاهرا وساعة
 وان خرجت عنه وظفر وان
 ظالم ولا يتساق بشي مما
 تحته على الاصح وشعر وان
 كنف وطال وبدو ان زادت
 وخرجت عن المهاداة وما
 تحاذيه فقط من نحو دنانته
 خارجة وبعد قطع الاصله
 تستحب تلك المهاداة على
 الاوجه وبه يعلم أن ما جاوز
 أصابع الاصله لا يجب
 غسله وبه صرح جمع
 متأخرون وقول بعضهم
 يجب غسل الجميع وقولهم
 المحاذي حري على الغالب
 ضع فيوجد متدلة الى اه
 ولو كانت الاصله متدلة الى اه
 وجب غسلها محتاجا لاول
 تحافت جلدة التحمت
 بالفرع عنه لزمه غسل
 ما تحته لذوره والام يلزمه
 بل لم يجزله فتقها

يحتاج لقدره (قوله وبعد قطع الاصله) اذ في شرح العباب فان دلت الزائدة بعد قطع الاصله قال في يظهر
 انه لا يجب غسله الى المحاذي مطلقا وبغنى خلافه (قوله تستحب تلك المهاداة) هو المتجه بل لو لم تثبت الزائدة
 الا بعد قطع الاصله فقد ربحه وجوب غسل ما يحاذي منها الاصله ولو بقيت نظرا للمهاداة باعتبار ما من شأنه مر

ثم ان زال الغسل من غسل مظهر من تحصيل زال الضر ورتوبه فارق (٢٠٩) خلق الحبيبة فان قطع بعضه أى المذكور

من البدن (وجب) غسل
(مايق) منه لان المسح
لا يسقط بالمسح و(أو)
قطع (من رفقته) بان فلك
عظم الزنا من عظم العبد
وبقي العظمان المسحبان
رأس العبد (فإن عظم
العبد) يجب غسله (على
المشهور) لانه من المرفق
اذهب مجموع العظام الثلاث
(أو قطع من (فوقه) من
غسل (بأقبعه) بحافطة
على التقصيل الأقوال الرابع
مسمى (شم) يبدأ وغيرها
(البشرة رأسه) وان قل
حتى البياض المحاذي لعل
الدائر حول الأذن كايته
في شرح الإرشاد الصغير
وحتى عظمه اذا ظهر دون
باطن مأموه كما قاله بعضهم
وكذلك لحظنا في الأول مسمى
رأس الخلف الثاني (أو)
مسمى (شم) لبعض (شعر)
أو شعر واحدة (في حده)
أى الرأس بان لا يخرج بالمد
عن من جهة نزوله واسقره
فان خرج منها لم يخرج من
غيرها سمع غير الخارج
واذا أخرج تقصيره في النسك
مطلقا لانه ثم مقصود لانه
وهنا تابع البشرة والخارج
غير تابع له ولو وضع يده
المبتلة على خرقته على الرأس
فوصل اليه البلبل أخرج قيل
المتحقيق الجرموف
ورويهم انه حيث حصل
القبيل بفعله بعد التيمم
يشترط تذكره عذره والمسخ
مشله ويفرق بينه وبين

أضالدرتومان سترته ما كفى بغسل مظهرها اه (قوله ثم ان زال الخ) ولو تراضا قطعتم يده أو تقبتم لم
يجب غسل مظهره الا حدث فوجب غسله كالظاهر أصالة ولو خرج عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه أن
يحصل من وضوءه ولو باحتمل والنية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى واعاد للندرة ذلك معنى زاد
شخصا على المسألة الأولى ما فيه ولو كان فاقد البدن فمسح رأسه بعد غسل وجهه وضوءه ثم نبه بان
بدل المغفوتين لم يجب غسلهما لانه لم يتطابقه حين الوضوء لفقدهما حينه فمسح الرأس وقع عند يده
فلا يسلطه ما عرض من نيبان البدن اه (قوله لم يمسح مظهر الخ) أى واعاده ما بعده سم (قوله لم زال
الضر ورتوبه الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو حلق لحية الكثرة لان الاقتصار على غسل مظهر المتصلة كان
للضر ورتوبته التوالى كذلك الحبيبة لتكثف من غسل باطنها اه (قوله أى المذكور الخ) عبارة المغنى أى
بعض ما يجب غسله من البدن اه (قوله لان اليسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا
منه استطعتم معنى قوله (أمر من رفقته الخ) وان قطع من منكبه ندب غسل محل القطع بالماء كما
نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه معنى قول المتن (مسمى مسح) المراد به الانحسار وان لم يكن بفعله كما
علم بماء لبشرة رأسه ولو لم يلحظ الذى يجب غسله مع الوجه تبعاً لمظهره انه يكتفى بالمسح على البشرة ولو خرجت
عن حد الرأس كسعلة نشت فيمخرجت عن يده قال الجوهري وقال الشيرازي لا يكتفى بالمسح على البشرة
الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده فقها تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الرأس اسم لما
رأس وعلا فلا يصدق بذلك شخصاً (قوله وان قل) أى مسمى المسح ويحتمل أن الشعر ليس بالبشرة وهو أحسن
معنى وعليه فالذكير يتناول الجلد أو ما تفرق في محله ان لا يستعمل بالابتداء للفرقة والسكره يجوز
تذكيره وتأتيه (قوله حتى البياض المحاذي الخ) أى البياض الذى وراء الأذن نهاية (قوله وحتى عظمه)
الى المتن ذكره عى وأورد قول المتن (أو شعر الخ) ولو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يجب إعادة المسح كما تقدم
معنى شخصاً (قوله ان الأول) أى عظم الرأس وقوله بخلاف الثاني أى باطن المأموه (قوله لبعض شعر)
أى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فكيف مسح لانه
من الرأس وغسله أولاً كان لا يتحقق به غسل الوجه لانه حلالا لانه فرضا من فروض الوضوء عى وبجبري (قوله
أى الرأس) الى قوله وانما أخرج في المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمد الخ) أى ولو تقصيرا بان كان معقودا
أو متعديا غير أنه بحيث لو لم يدخل المسح من تحت عن الرأس نهاية ومعنى شخصاً (قوله من جهة نزوله)
شعر الناصبة جهة نزوله الوجه وشعر القرين جهة نزوله لهما المنكبان وشعر القذال أى مؤخر الرأس جهة
نزوله الفقهاء الزايدى في شرح المحرر كروى (قوله واسترساه) عطف تفسير لنزوله هو في النهاية بنأى بدل
الواو وقال عى هو معطوف على المدوراد الرشدى وحاصله انه يشترط أن لا يخرج عن حده بنقش مولا
يقول اه (قوله ولم يخرج الخ) وان لم يخرج الخ (قوله وهناتابع الخ) والاصح ان كلامه البشرة والشعر
هنا أصل لان الرأس لما راس وعلا وكل منهما عال نهاية بزيادة المغنى فان قيل هلا كفى بالمسح على النازل عن
حد الرأس كما كفى بذلك لا لتقصير في النسك أعجب بان المسح عليه غير ما مسح على الرأس والماسح ربه في
التقصير انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اه (قوله مطلقا) أى حتى عن حد الرأس أولاً (قوله قبل
المتحقيق الجرموف) وهو الوجه ولا يخفى فرق بينهما فأتامل هر سم على الجهة اه عى عبارة شخصاً
والمدار على وصول الماء لم يجزئ مسحه يداً أو غيره ولو من وراء حائل لكن فيمنع من تفصيل الجرموف على
العمد خلافاً لان ج حيث قال لانه يكتفى مطلقا اه (قوله ورد بماء الخ) فديقه ما أشار اليه مما مر
مفروض حيث لم يكن ثم ما قبل الصرف السوا لا اشتراط النية ألا ترى انه لو عرض له نية التبرؤ في أثناء
العضو فلا بد من استحصال التيمم مع هذا ذكر أو لا بد بعد ذلك الفعل والحاصل ان قبسه على الجرموف واضح
بصرى (قوله ان تم صرافا الخ) فديقه لانه أيضاً صاف وهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى
(قوله اذا ظهر) هل المراد بظهور ومشاهدته أو بحيث يكون انصافا وان لم يشاهده في نظر ويحتمل أن

وذلك لا يمنع فعله صلى الله عليه وسلم فإنه اقتصر على مسح الناصبوهي ما بين التزعين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الاذان منوخب
الاذنان من الرأس ضعفا وانما وجب تعمم الوجه في التمسك لانه بدل فاعطى حكمه بدله وروى مسج الخلف لجواز مع القدرة على الاصل فلم
تتحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه يحصل المقصود المسح من وصول البليل للرأس وز يادوهذا مراد من جبر بانه مسح
وز يادوهذا يقال المسح ضد الغسل (٢١٠) فكيف يحصله معز يادوه (تنبيه) علوهنا عدم كراهة الغسل بانه الاصل وفرقوا بين وجوبه

الاعمى في المسح في التمسك
لا هنا بانه ثم بدلوهنا أصل
فتصح أن كلام الغسل
والمسح أصل وحينئذ نقاسه
ان الغسل أحد مصادقات
الواجب الخبير فكيف يقولون
بما حقه وانه غير مطلوب
وقد كرت الجواب عنه
في شرح الارشاد الصغير وقد
يجاب أيضا بان في الغسل
حينئذ حصول البليل
المقصود من المسح والزيادة
على ذلك فهو من الحشية
الاولى أصلى وواجب ومن
الحشية الثانية للآب
مباح فلا تنبيه (تنبيه
آخر) قد يقال يعارض
ما ذكر من اجزاء الغسل
القاعدة الاصلية انه لا يجوز
أن يستنبط من النص معنى
يعود عليه بالابطال ويجاب
بان هذا ليس من تلك بل من
قاعدة انه يستنبط من النص
معنى يعمله وهو هنا بناء على
انه معقول المعنى الرخصة في
هذا العضو لستره غالبا كما
ويحذفه من الاكتفاء
فيه بالاقبال الاكتفاء به
بالاكل جلال المسح على
وصول البليل الصادق بحقيقة
المسح وحقيقة الغسل فتأمل
وهذا يعلم ورود السؤال

ذلك صار فاسم (قوله ذلك لآية الخ) عبارة المعنى قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم انه صلى الله
عليه وسلم مسح بصابونه وعلى علمته واكتفى بمسح البعض فيجاء ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه
يقول أحد وجوب خصوص الناصب ولا اكتفاء بما عني وجوب الاستعايب ويصح وجوب التقدير بالربع أو
أكثر لانها دونه والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتعويض وعلى غيره كافي قوله تعالى ولعلوا
بالبيت العتيق تكون للالصاق اه وفي النهاية تنحوها الآية قال بدل والباء اذا دخلت الخ لان الباء الداخلة
في حيز متعد الخ (قوله بل دون نصفه) أي نصف الربع (قوله بل بدل الخ) أي ومسح الرأس أصل فاعتبر
للفعل معنى (قوله ولا يرد مسح الخ) عبارة المعنى فان قيل المسح على الخلف بدل فلهذا وجب تعممه بكهه أجب
بقيل الاجماع على عدم وجوبه وبأن التعميم يفسده من مسحه من على التخصيف لجواز مع القدرة على
الغسل بخلاف التيم انما يلازم الضرورة اه (قوله بلا كراهة) عبارة النهاية والمعنى وأشار بالجواز إلى نفي كل
من استجابه وكراهته اه وعبارة شيخنا وأشعر تعبيره بالجواز ان المسح أفضل كقوله في شرح الحاوي اه
(قوله فتصح) أي بجو عما تضمنه التعليق والفرق (قوله فيقيسه) أي مقتضى أصالة كل منهما (قوله في شرح
الارشاد الخ) قاله فيمات ثلاث كيف هذا أي تعليق عدم كراهة الغسل بأنه الاصل مع أنه مر أن المسح أصل
قلت الاصله ثم انما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لاني أصالة الغسل أوجب بها النسبة لمابعد التخصيف
وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اه وما ذكره أخيرا هو الاظهر يصري أقول ما ذكره أولا لانظر وجهه وكذا
ما ذكره أخيرا الآن وادبه ما أباه به سم من انه يمكن ان المراد بكون الغسل أصالته القياس لانه وجب
أولا بكون المسح أصلا ووجب غير بدل عن شيء آخر كل واجبا اه (قوله فيوم الحشية الاولى أصلى
الخ) وقد يقال انه من هذه الحشية من مصادقات المسح لا أصل آخر (قوله من تلك) يعني من المنفيات تلك
القاعدة الاصلية (قوله معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البليل (قوله وهو الخ) أي المعنى
الاستنبط من النص (قوله بناء على انه الخ) أي بناء على الراجح ان الوضوء معقول بالحكمة وقوله الرخصة
خير قوله وهو (قوله كاسر) أي في أول الباب (قوله من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالاقل أي المسح وقوله
بالاكل أي الغسل (قوله جلال المسح) أي في الآية (قوله وهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود
السؤال أي ورود السؤال المتقدم بل جواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل
رجله الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ومن غسل
الباقي كاسر في البدن نهاية تزداد المعنى وعلى الاصح لو قطع الماعلى رأسه أو تعرض للعطروان لم ينو المسح آخره
ويجزئ مسح يردود الخ لا يذو بان لما تقدم اه (قوله من كل رجل) أي قوله وحكمته في المعنى الاقوله خلافا
الى أوعطفا والى قوله والحامل في النهاية الا ذلك القول (قوله خلافا من زعم امتناعه) وقال ان شرطه أن
يكون يغفر حرف عطف تنحو هذا جرحه من خرب وهنا عطف والمقر في العربي يختلف ما زعمه بجري (قوله
ان زعم الخ) كان هشام والرضي (قوله أوعطفا الخ) عطف على قوله على الجواز (قوله وحكمته) أي حكمة
التعريض الغسل بلفظ المسح (قوله والحامل على ذلك) أي المذكور من التأويلات رشدي (قوله

على القائلين بالتعبد الآن يكونوا قائلين بتعين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلازمة) لمجروله المقصود الاجماع
المذكور به (الخامس) غسل رجليه جميعا (كعبه) من كل رجل أو مسح خضه ما بشر وطه قال تعالى طهرا طهرهما من رجليه وهو واضح
ويجوز على الجواز خلافا ان زعم امتناعه فحصل بين المعطوفين للاشارة الى وجوب الترتيب أوعطفا على الرؤس جلاله مسح الخلفين أو على
الغسل الخفيف اذا غلبت تسجيحه مسحا وحكمته انما ماطنة لاسرافها في رلته كذا في ذلك والحامل على ذلك

الاجماع على تعين غسلهما حيث لا يخفى وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به ودل على ذلك (٢١١) الكعبي هما من الرقيق وهما

الغلمان الثمانين

الجانبين عندهم فصل الساق

والقدم ولو فقد الكعب أو

الرقيق اعتبر قدره أي من

غالب أمثاله فيما ينظر

بخطاف ما إذا وجد في غير

محل المعتاد كان لأصغر

الرقيق المنكب والكعب

الركبة فانه يعتبر وكذا في

الحشفة كما اقتضاه إطلاقهم

وقال جمع متأخرون يعتبر

قدره من غالب الناس

والنصوص وكلامهم مجولان

على الغالب ويحب هنا جمع

ما مر نظيره في الدين بما

علمها وما إذا هما وهما ثم

أزاله ما نحو شق أو جرح

من نحو شمع أو دواء

يصل لغو اللحم الغير

الظاهر أو يلتمح فلا وجوب

أو يضره فتييم (السادس

ترتيبهم هكذا) من تقديم غسل

الوجه فالدين فالرأس

فالرجلين لفعله صلى الله عليه

وسلم الدين للوضوء المأمور

به ولقوله في حجة الوداع

أبدوا بعباد الله والعزة

بعموم اللفظ ولأن الفضل

بين المختارين لا يلبه من

فائدة في وجوب الترتيب

لأنه يقرر بنية الأمر في الخبر

فلو غسل أربعة أعضاء معاً

لم يحسب الا الوجه لا يسقط

كبقية الفروض والشرط

لنسان أو أكره لأنهم

باب خطاب الوضع (فلا

اغتنل محدث) في ما قبل

الاجماع (الخ) عبارة النهاية الجلب بين القراءةين وما صرح من وجوب الغسل اه (قوله) وخلاف الشيعة
ذلك) أي ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لأن الاجماع اصطلاح اتفاق المحدثين من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي وليس صاحب البدعة الذي يدعو الناس اليها من أمة الدعوة بدون المتابعة
ومطلق الاسم لا يتابعه كذلك في التلويح فلا يفتي في الاجماع بخلافه كردى (قوله) ودل) أي قوله أي الخ
المعنى وإلى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله) وهما الغلمان (الخ) وفي وجهه الكعب هو الذي فوق شط
القدم وهو شاذ ضعيف معنى (قوله) الثمانين) أي البارزان المرتفعان بحسبى (قوله) عندهم فصل الساق
(الخ) بفتح اليم وكسر الصاد ع (قوله) كما اقتضاه إطلاقهم) اعني هذه الجسرى وشيخنا (قوله) وقال جمع
متأخرون يعتبر) أي فيما إذا وجد الرقيق أو المنكب في غير محل المعتاد (قوله) والنصوص (الخ) من مقول
الجمع (قوله) يجب) أي قوله أو يلتمح في النهاية والمعنى (قوله) بغشوق) أي كسب (قوله) من نحو شمع) أي
كمنزلة أو ولد من ذائب ولو لم تنفعني (قوله) ما يصل لغو اللحم) عبارة ع (قوله) أي حيث كان فيما يجب
غسله من الشق وهو ظاهره بخلافه في الرقبة بياض الجرح فلا يجزأ منه ولو كان يرى اه (قوله)
لغو اللحم الغير الظاهر) أي من الجانب الآخر وقوله أو يلتمح (الخ) أي بعد أن كان ظاهره من الجانب
الآخر أو المراد بغير الظاهر الذي وصل إلى اللحم فان وصل حيث شذ الجرح الباطن فهو غير ظاهر عبارة تعليقه وفي
الحاد م بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثبيلانه صار ظاهره كفي الجرح ان يكون بحيث يرى
الضوء من الجانب الآخر وفي تبصره قال جويني ان شقوق الرجل اذا كانت بسيرة لا تجزأ والحداد إلى اللحم
والظاهر إلى الباطن وجبا اتصال الماه إلى جميعها وان غشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزم اتصال الماه لذلك
الباطن وانما يلزم ما كان في حد الظاهر وبني الحاق التيم بالوضوء في ذلك حتى يجب اتصال التراب اليه
اه وما نقله عن الجز وغيره واقفة ما تقر عن المجموع (الخ) اه كلام الاعاب اه كردى (قوله) من تقدم
إلى قوله قبل في المعنى الاقوله كبقية الفروض والشرط وقوله لانها إلى المتن وقوله لا فالر كشي وإلى
قوله بل لو كان في النهاية الاما تقدم وقوله قبل إلى قول الرادى (قوله) من تقدم غسل الوجه (الخ) عبارة
المعنى أي كما ذكر من البداهة بغسل الوجه مقر وبالنسبة ثم الدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه
(قوله) من تقدم غسل (الخ) لاحاقاً إلى لفظ تقدم (قوله) لفعله (الخ) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم
يتوضأ الامر بتا ولو لم يجز كفي وقت أول عليه بابا للجواز كفي التلويح ونحوه اه (قوله) والاه مرة
بعموم اللفظ) أي وهو عام وشامل للوضوء منها (قوله) ولأن العرب اذا ذكرت متعاطفات
بدأت بالاقرب فالاقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم الدين ثم الرأس ثم الرجلين دل على الامر بالترتيب والا
لقال فاعسوا ووجوهكم واسحوا برؤسكم واضعوا أيديكم وأرجلكم نهاية (قوله) ولأن الفضل) أي بالمسح
بين المختارين أي غسل الوجه والرجلين (قوله) فلو غسل أو بعب (الخ) أي ولو بغسله حيث فوى مع غسل
الوجه نهاية (قوله) لم يحسب (الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التكيس وعليه معوضوه
في ثالثه الحالة ان فوى معنى (قوله) لانها (الخ) فيه نظر الا ان رجوع الضمير للشرط فقط أو للفرض وبرد
بها فرض الوضع كون الشيء مبدأ أو شرطاً أو مانعاً أو مفسداً أي لا من خطاب التكليف حتى يتأخر
السمان قول المتن (محدث) أي حداثاً أصغر فقط نهاية ومعنى (قوله) على الوجه) أي خلافاً لما يفتي عن
الر وبأن يجمع رده (قوله) بنسبة ماسم) أي ولو لم تعدا نهاية ومعنى (قوله) أو بنسبة نحو الجنبه) أي نحو فرغ
الجنبه (قوله) غلط (الخ) ارجع لقوله أو بنسبة نحو الجنبه (الخ) قول المتن (ان أمكن تقدير ترتيب) الاولى ترك

الواجب المنع هو التقدير المشترك بين اتصال كما تقر في الاصول وهذا لا ينافي أن يتصف بعض الحاصل
بالأباحة وبغيرها من حيث خصوصه فليتأمل وبأن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لانه واجب ألا

أو كثر بنسبة مما حرق نية الوضع على الوجه أو بنسبة نحو الجنبه أو أداء الغسل غلطاً لا عند اتصاله كالر كشي (فلا صرح ان أمكن تقدير)
وتوقع (ترتيب) في الخارج (بان غطس ومكث) بقدر زمن الترتيب (مع) له الوضوء (والا) يكتم بان خرج حالاً (فلا) يصح (قال الاصح الصفة

حينئذ طهر اعبر مرتب
لان البنية لا تتعلق بخصوص
الرتبة بل بتقدير الترتيب
في الحفطات لطيفة وان لم
تخص فبسل هذا خلافا
الفرض اذ هو لا يمكن
تقدير ترتيبه وبتنوع
ما عليه كعمد التقدير
من الامور الوهمية لا الحسية
وشتان ما بينهما وقول
الروائي ان بنية الوضوء
بفسله أي أرفع من الحدث
الاصغر لا يتجزأ إذ لم يمكنه
الترتيب حقيقة مبنى على
طريقة الراعي خلافا لمن
زعم بناء على الطريقتين
لما يأتي ويبحثان الصالح
عدم الاجزاء عند بنية ذلك
أي وان أمكن لانه لم يقسم
الغسل مقام الوضوء ضعف
وما عليه من تنوع الا ضرورة
بل ولا حاجة لهذه الاقامة
بل العلة الصحيحة على
امكان تقدير الترتيب
فكفته ذمة ما تضمن ذلك
من جميع ما ذكر حتى قصده
بفسله الوضوء ومن ثم كان
الوجه انه لا يؤثر ترتيب اعادة
اوضاع في غير أعضاء الوضوء
بل لو كان على ما عدا أعضاء
الوضوء مانع كسحق لم يؤثر
فيما يظهر سواء أمكن تقدير
الترتيب أم لا ومن قد
كلامه من يوجب بنية ما
انما أراد الترتيب على
العلية الاولى الضمنية بخلاف
ان زعم تفريعه على العلتين
وما أفهمه المتن من ان

تقديره لان الامكان يعني عنه **(قوله لان الغسل الخ)** اقتصر النهاية على التعليل الا ترى ثم قال ومن علمه
كالشارح بان الغسل يكفي لا كبر الخ زبانه ينقض بغسل الاسفل قبل الاعلى اه أي فانه يكفي الغسل ولا
يكني الوضوء يحصل له الوجه فقط وسببه عليه الشارح أيضا بقوله الا ترى بل العلة الصحيحة الخ **(قوله)**
فاولي الاصغر قد يمنع المساواة فضلا عن الاول يتدان الاصغر بعترفيه الترتيب الذي لا يحصل بدون المكث
بخلاف الاكبر بعترفيه ترتيب سم **(قوله ولا تنظر لكون المنوي الخ)** عبارة انها بنية المعنى واكتفى بنية
الجنابة ونحوها مع كون المنوي الخ **(قوله حينئذ)** أي حين اذ نوى نحو الجنابة **(قوله لا يتعلق بخصوص)**
الترتيب أي نفي ما وثبناها بمقتضى **(قوله ولا تنظر والترتيب الخ)** عطف على قوله لان الغسل الخ **(قوله في)**
خطا الخ ر بما يهانه لا بد من وجود هذه الحفطات للطهارة وليس كذلك لانه ان كان المراد مجرد فرضه
وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير رحلي **(قوله قبل)**
هذا الخ أي قوله ولا تنظر والترتيب الخ في سم بعد كلام ما مضى اذ علمت ذلك على وجه علمت قوله هذا القيل
وضعه في ذلك كور وأن منع ما عليه مكاو واخصت فأن سن ذلك النعم لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ
يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس أمرا وهميا فان أراد به أضاهي فان
كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فأي فائدة في تقديره فكان يكفي
دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة أو مطابقتها للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل اه
(قوله اذ هو الخ) أي الغرض **(قوله ويرد مع الخ)** الرادياض لان المنى تقدير والترتيب حقيقة سم **(قوله)**
مبنى على طريقة الراعي أي الطريقة التي مشى عليها الراعي والآثار وبني متقدم على الراعي ع
(قوله لما يأتي) أي في بيان العلة الصحيحة بصري **(قوله عند بنية ذلك)** أي بنية الوضوء أو رفع الحدث الاصغر
أي وان أمكن أي الترتيب حقيقة **(قوله ضعف)** خبر وبخ الخ **(قوله وما عليه من تنوع)** هذا المنع بالنسبة
الى المقدمة المطلوبة وهي الاقامة شرط في احوال ما ذكر ويشد ذلك عند المنع بصري **(قوله وكففته)**
أي الغاطس وقوله ذلك أي رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر أي من النبات **(قوله ومن ثم)** أي من أجل
أن العلة الصحيحة ما ذكر **(قوله الوجه)** الى قوله بل لو كان في المعنى **(قوله لعمري)** بضم اللام ع
لو كان الخ أقر ع
(قوله سواء) ممكن تقدير الترتيب أي الحقيقي **(قوله ومن ثم)** أي عدم تأثير
المانع كوردي **(قوله ما يمكنه)** أي الترتيب الحقيقي **(قوله انما أراد التفرع)** أي تغيره بغيره عدم تأثير المانع
(قوله على العلة الاولى) وهي قوله لان الغسل فيما اذا أتى الخ **(قوله هو كذلك)** لكن ألحق القسم على
بالانغماس ما لو قد تحت مبرأ أو غيره أو صغر المانع عليه دفعة واحدة ويحجب عن رد عليه بان المراد
بقول القسم ولو دفعة واحدة ان المانع جميعه في تلك الدفعة فيختصا ولا انغماس لا كالجواب في

وكون المسم أصلا لانه وجب غير بدلي عن شيء آخر كان واجبا فليتأمل **(قوله فاولى الاصغر)** قد تمنع المساواة
فضلا عن الاول يتدان الاصغر بعترفيه الترتيب الذي لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا بعترفيه ترتيب
(قوله قبل هذا خلافا للفرض الخ) لا يخفى ان تحقق الترتيب حقيقة في الواقع يتوقف على زمن يسع عمارة
الماء لكل عضون أعضاء الوضوء عقب مجامستها قبل وهذا هو المكث الذي اشتراطه الراعي قطعاً
والصنف في اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان أراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع فهو
اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب حقيقة قسراً أو فائقة في تقديره فكان يكفي دعوى سقوط اشتراط
الترتيب في هذه الحالة وان أراد بتقديره فرضه فرضا مطابقاً للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر اذ علمت ذلك
على وجه علمت قوله هذا القيل وضعه في المذكور وأن منع ما عليه مكاو واخصت فأن سن ذلك النعم
لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس أمراً
وهيما فان أراد به أضاهي فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب
كما تقرر أو مطابقتها للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل **(قوله ويرد الخ)** الرادياض لان المنى تقدير

أعضاءه مع التماس في هذه دون ثالث وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كردى
عبارة لا تفهيم انهم قول المنهج ولو انهم محدث آخر ان الانغماس لابد منه فلا يكتفى بالانغماس بدونه
لكن الحق القمولى ما لو ردت تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعتوا واحدة وهو المعتقد
وارتضا في شرح العباب اه **(قوله)** لان تقدير الترتيب أى مطلقا حقيقة أو لا **(قوله)** وسيعلم الى قوله لان
الترتيب النهائية وتالى المتن فى المعنى **(قوله)** وسيعلم بما يأتى فى الغسل الخ أى ولما سكنت ههنا استثنائه
(قوله) لان الاصغر اندرج أى فى الاكبر وان لم ينو نهاية ومغنى بل وان تغافلوا فى أى خلافا لسم حدث
قال فى أثناء كلامه أنه سمى رأيت الشارح فى شرح العباب لما علم الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى
الاكبر ولم يبق له حكم كاصرح به الرافى قال ومنه يؤخذ ارتضاعه وان قوى أن لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر
ثم أطال فى تأييد النظر راجعه **(قوله)** فلا تنافى أى بين الاندراج وس ينصرف الحدث الاصغر عند الغسل
عن الاكبر **(قوله)** لا أى أو بديهه مغنى **(قوله)** بعد بقية الخ فيه منافاة ورد للدفقة التى أشار اليها
الغسل ونظير اليد ثم ما عدل الجلبين هنا بصري يأتى هنالك ما يندفع به المناقاة **(قوله)** فى الأخير من أى
القبلة والتوسط **(قوله)** اذ لم يجب غسلهما أن أر بدعدهم الوجوه بمطالقا ولو ضمن الفرض فمضوع وان أريد
عدم الوجوه باستقلال فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فإذ ذكر من الخلو وان مرحوبه فيه نظر
ظاهر وكذا ما ذكر ومن عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القاسم انه
خال عنه فيه نظر ظاهر أيضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب
فأمله بانصاف سم وفى التعبير عن القلوى وبالعزرى ما وافقه **(قوله)** لان الترتيب عطف على قوله
عن غسل الرجلين وتقدم عن سم أن تغالته رداعلى ابن القاسم مع ما فيه **(قوله)** أى الموضوع سواء فى استحبابه
له أكل حال شرعه فيه أى فى أثناءه قاسا على ما أتى فى التسمية وبدؤه بالسؤال بشعر رأسه أول السنن
وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والأوجه أن يقال أول سننه الغلبة المتقدمة
الترتيب حقيقة **(قوله)** يؤتى فيها نظرا هل كذلك ما لو كان المانع ماعلى أعضاء الموضوع على ما عدا أقل
ما يجوز من مسح الرأس أيضا فيه نظر وقاس عدم التأثير فيما ذكر عدمه هنا أيضا وقد بسكل بقولهم
لو غسل الأعضاء الاربع دفعة واحدة حصل الوجه فقط اذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعمير جميع البدن مع
المانع المذكور **(قوله)** أى مع تأخر الخ قد يقال ينبغى على طريقتة ما قرره ان التقدم مع الانغماس دفعة
واحدة كذلك **(قوله)** اذ لم يجب فيه غسلهما أن أر بدعدهم الوجوه بمطالقا ولو ضمن فمضوع يؤتى بذلك
لوقد يغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الاصغر بان قصد هذا الاثبات وهذا الذى مع ما يحصل
الوضوء كإهوا الفأهر لان قصد رفع الجنابة دون الحدث صارف للغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقا
وجوب ان يحصل وان أر بدعدهم الوجوه باستقلال فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فإذ ذكر من
الخلو وان مرحوبه فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكر ومن عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين
رداعلى قول ابن القاسم انه خال عنه فيه نظر ظاهر أيضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة
مع عدم وجوب الترتيب فقد لازم الخلو عن الترتيب فأمله بانصاف ثم رأيت الشارح فى شرح العباب لما علم
الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر ولم يبق له حكم كاصرح به الرافى قال ومنه يؤخذ ارتضاعه وان
قوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذا وفى غير النجاسة دون النجاسة انصرف
الفعل عنها لم يحصل من اندراجها غير ما عند اطلاق والفرق بينهما بان التدخلى فى الطهارة أقوى غير
قوى فان قلت يدفع النجاسة بتقديم فبى الوترى بعض احداثه وفى غير من ياقبها الله تعنى النجاسة تقع النجاسة
مطلقا قلت فرق بان مقتضى احداثه واحد بخلاف الاصغر من الاكبر لا يستلزم مقتضاها فان الاكبر
بحرم الملا بجره الاصغر فلتأمل وقد يؤيد النظر ان اندراج الاصغر فى الاكبر غايته ان تجعل نجاسة الاكبر
للصغر فاذا وفى الجنابة ولا يرتفع الاصغر تناقض وصار كقولوى دفع الاصغر وان لا يرتفع

لان تقدير الترتيب لا يأتى
الا عند عموم الماء لأعضاء
الوضوء معاً حال واحدة
وما ذكره من أن الغسل
فى القليل أى مع تأخر النجاسة
عن الغسل يرفع الحدث
عن جميع أعضاء الوضوء
وان لم تكتم نظراً لذلك
التقدير هو المنقول المعتقد
خلافاً لما زعمه رافعه عن
الوجه فقط الآن يحمل
على تقدم النية على غسه
وسيعلم بما يأتى فى الغسل انه
لو غسل جنبه بدنه الأعضاء
الوضوء ثم أحدث لم يجب
ترتيبها لان الاصغر اندرج
فكان له لم وجدوا غامضة
رفعه خروجا من خلاف من
لم يقل بالندراج فلا تنافى
خلافاً لمن وهم فيه أو لا
رجليه مثلاً أحدث كفارة
غسلهما عن الاكبر بعد بقية
أعضاء الوضوء أو قبلها وفى
أنثائها والموجود فى
الأخير من وضوء خال عن
غسل الرجلين وهما
مكشوفتان بالعلامة اذ لم
يجب فيه غسلهما لانه
الترتيب لوجوبه فيما
عدهما (وسنه) أى
الوضوء (السؤال)

علمه السواك وأول الفعلة التي منه غسل كفيه وأول الوضوء التسمية فغنى معهما غسل كفيه ولا
يخص طلبه بالوضوء فيسلك غسل أوتيم وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترجيح القول الثاني
كالشارح كما يأتي ما فيه قال الأذري وإذا تركه أوله أرى أن باقيه في أثناءه كالتميم أو أولى ولم أره منقولا
أه وهو حسن وقضية تخصصهم للوضوء بالذكرا به لا يطالب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قبل ولعل
سبب ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المسنون فيه **(قوله هذا الحصر الخ)** جواب عما قيل من أنه لو قال
ومن سننه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى لثلاثتهم الحصر فإنه سننهم يذكرها هنا وخاصة أن هذا
الحصر اضافي باعتبار المذكو وفي هذا الكتاب والمعنى وسننه المذكو وفي هذا الكتاب هذه المذكورات
لأجمع سننه وقد رد عليه أن الحصر المذكو رخص عن الفائدة **(قوله باعتبار المذكو رهننا)** يتأمل معناه
فخصه بغيره وكان مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن انما يحسن
هذا لو ذكر هذه السنن في سابق الآن يجعل المعنى لا سنن مما ذكره لأن الأذهمة يعني لا نذكر الآن من
هذه السنن إلا هذه ولا ينبغي أنه تكلف سم أي وخالف عن الفائدة **(قوله المذكو رهننا)** أي في هذا الكتاب
من أفعال الوضوء أو مطلقا بصري **(قوله وهو مصدر الخ)** أي إذا كان بمعنى ذلك **(قوله وهو لغة ذلك)**
وآلته فهو مشترك بين المصدر والآلة ع **(قوله استعمال نحو عود)** أي من كل خشن يزيل القلح أي
ضفرة الأسنان ولو نحو خوخة أو أوصبع غيره الحشنة شخنا **(قوله وما حوله)** يعني ما يقرب منها فيشمل اللسان
وسقف الحنك ع **(قوله فاقله الخ)** تقر بع على إطلاق المعنى الشرعي لكن لا يناسبه الاستدراك الآتي
فإن الإطلاق المذكو يشبه ما تغير أيضا **(قوله فلا بد من إزالة)** حرمه بخصنا **(قوله لا يحتمل الخ)** لعل
هذا الاحتال أقرب بصري **(قوله لأنها تخففه)** ولا إطلاق للتعريف **(قوله وذلك)** أي نذب السواك للوضوء
(قوله ولو أن أشق الخ) أي لا تخوف المشقة موجودا فاندفع ما قال أن لا تخوف امتناع على جوده وهذا
يقتضي العكس وفي غير ذلك أن يقول مقادا الحديث في أمر الإيجاب لكان المشقة وليس من لازم ذلك
ثبوت الطلب الذي فساوجه الاستدلال بهذا الخبر نعم الساق وقوة السلام تعلى ذلك أه اه بحجري
(قوله لا رهم الخ) وفي رواية أقرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاه قال ع **(قوله فقلت هو صلى الله**
عليه وسلم ليس له الاستقلال بالرض وانما يبلغ ما أمر به يبلغه من الأحكام من الله تعالى قلنا أوجب
بجعله أنه قرض اليبذل بأن خير الله تعالى بن أن بأمرهم أمرا بإيجاب وأن بأمرهم أمرا بنف فاختار
الاسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم وفارحيا أه (قوله ويحمله بغسل الكفين الخ) أي على ما قاله ابن
الصلاح وابن النقيب في عدمه وكلام الامام وغيره عمل اليوم ينبغي اعتباره وقال الغزالي كما لا يورد في القتال
يحمي قبل التسمية فغنى وحري على ما قاله الغزالي الشهاب المولى والنبا بنو زبادي وقال شيخنا وهو المعتمد
عليه قال السواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه ما غسل الكفين فالو سنن الوضوء الفعلية الباطنية
فيها أما التسمية فالو سنن القولية الباطنية فيه وأما الذكر المشهور بعده فالو سنن القولية فالتأخر حقه عنه
ولا تنافي أه **(قوله لأن أول سنن التسمية)** أي عند أول غسل البدن المقر وبالنسبة إلى آفاده قوله كما يأتي
وبذلك يظهر التقرير بغيره يدفع قول السيد البصري تطبيق هذه العلة على معلولها يحتاج لتأمل أه **(قوله)**

هذا الحصر اضافي باعتبار
المذكو رهننا فلا اعتراض
وهو مصدر ساك فاه بسوكه
وهو لغة ذلك وآلته
وشرعا استعمال نحو عود
في الأسنان وما حوله وأقله
مرة إلا أن كان لتغير فلا بد
من إزالته فيما ظهر ويحتمل
الاكتفاء به أيضا لأنها
تخففه وذلك للخبر الصحيح
لأن أشق على أمي
لامرهم بالسواك عند كل
وضوء أي أمرا بإيجاب ومحله
بين غسل الكفين والمضمضة
لأن أول سنن التسمية كما
يأتي ويسن في السواك
حيث نذب لا بقصد كونه
في الوضوء وإن أهدهمته
العبارة

وذلك مطلل لها فلي تأمل **(قوله هذا الحصر اضافي)** لا ينبغي أن معنى كون الحصر هنا اضافيا كون المقصود
اثبات النسبة للمذكو رات ونسبها عن بعض ما عدا المذكو رات وهو ما عدا آفة السنن فاقطر ما قاله أفسد
ذلك وقد وجهه بان ما عدا المذكو رات من السنن المذكو رة قسمان قسم مذكو ر في هذا الكتاب كقبية
المذكو ر في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكو ر في غير هذا الكتاب كالوضوء والمقصود بالنسبة
القسم المذكو ر في غير هذا الكتاب فلي تأمل **(قوله باعتبار المذكو رهننا)** يتأمل معناه فخصه بغيره وكان
مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن انما يحسن هذا لو ذكر
هذه السنن في سابق الآن يجعل المعنى لا سنن مما ذكره لأن الأذهمة يعني لا نذكر الآن من هذه السنن إلا

اتكلا (الح) أي ولم يبال بذلك الإجماع اتكلا (على ماهو واضح) أي من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الح) فاعل بسن (قوله أي في عرض الانسان) إلى قوله أي من جنسه في النهاية الاقوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لانه إلى ثم الزيتون وكذا في المعنى الاقوله بمجرد (قوله أي في عرض الانسان الح) وكيفيه ذلك أن يبدأ بحجاب فيه الايمن ويذهب إلى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه نهاية يتوغمى وشرح بافضل قال عرش المتبادر من هذائه يبدأ بحجاب في الايمن فيستوجب إلى الوسط باستعمال السواك في الانسان العليا والسفلى ظهر أو باطن إلى الوسط ثم الايسر كذلك اهـ (قوله فيه) أي في النهي عن الاستيلاء طولاً (قوله وخشبة ادماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف الشاء اثنا عشر تعلم الانسان الذي حولها أو العلم الذي تثبت فيه الانسان وأما الذي يغفل الانسان فهو عر وزن غير كرى ولفظ الجعري وهي بثلاث اللام ماحول الانسان وعبارة القلب هي إلى العلم المغر وزفة الانسان وأصل لثتي حذف لام الكلمة عوض عنها لثاء اهـ يقول الكردى أو العلم الح بمجرد تقنين في التعبير (قوله وافساد عر الانسان) وهي ما ينهمن العلم واحده عر اهـ بصري (قوله ومع ذلك) أي الكراهة في الطول (قوله نعم الح) استدراك بالنظر لظاهر المتن والافعال متساوية ما في السان (الح) (قوله نعم السان الح) ويستحب أن يمر السواك على سقفه بلطف ودلى كراسي أم راسه اهـ خطيب و ينبغي أن يجعل استعماله في كراسي الأعراس متعبا للانسان ثم بعد الاستان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك عرش (قوله يستاك فيه طولاً) مقتضى تخصيص العرض بعرض الانسان والطول باللسان أنه يتغير فيه بعد ادهام يمر عليه السواك و ينبغي أن يكون طولاً كاللسان في غير اللثة ما هي فينبغي أن يكون عرضاً لانه على كراهة الطول في الانسان بالخوف من ادماء اللثة عرش وقال شيخنا و بسن أن يمر على سقف حلقة طولاً وعرضاً بعد ادهام على كراسي أم راسه طولاً وعرضاً على بقية أسنانه عرضاً وعلى اسنانه طولاً فكيره في طول اللسان وعرض الانسان اهـ ولعل الأقرب في السقف ما قاله شيخنا وفي الكراسي ما قاله عرش وأنه أعلم (قوله أن يكون بجزل) أي طاهر فلا يكتفي بالنفس نها يتوغمى و شيخنا وبأقنى الشارح اختياراً وإجازه وفاقاً للاستوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) كسر تين كافي الأشموني لكن جواز القاموس فيه فسخ الخلعو كسر الشين بجعري قول المتن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ما الغاسول وان أتقى الانسان وأزال القلم لانها تسمى سواك بخلافه الغاسول نفسه نهاية وشرح بافضل (قوله ولو نحو سعد الح) أي وأخوة معني وكردى وفي القاموس السعد بالضم طبيب معروف فممنوعة تعجبة في القروح التي عسر ادمائها اهـ (قوله وأشنان) بضم الهمز عرش وكسر هاء الغنوهو الغاسول أو جبه وماوى اهـ بجعري (قوله يكره مجرد) وفاقاً للنهاية كما مر وخلافاً للمعنى حيث قال بعدم اجزائه (قوله وعودو بحان) وفي الإيعاب ما لم يحصى يكره بعودو بحان وقضيب الزمان وطرفاهو بالعصر والورد والكزبرة والقصب والاس وبطرفي السواك اهـ كرى (قوله يؤذى) عبارة عن شغلنا القليل من انه نورث بالخدام اهـ (قوله يحصل به) أي بجزل كرم المبرد وعودو الريحان وذى السم (قوله وعودو أفضل الح) عبارة عن شيخنا والاستيلاء بالأرأ أفضل ثم بجعري بذ الخسل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ثم غيره من بقية العبدان وفي معناه الحفرة فهذه خمس مراتو بجعري في كل واحدة من هذه الخمسة خمس مرات فالحلقة خمسة وعشرون لأن أفضل الارأ المندى بالماء ثم المندى المندى بماء الورد ثم المندى بالريح ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفض الرأوسكون الطاء وبعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال في الجبر بدو هكذا ثم نحو الحفرة فلا تنافي فيه المرتبة الخامسة اهـ زاد الجعري وكل من هذه الخمسة يمر اتمه الخمسة مقدم على ما بعده اهـ (قوله من غيره) كاشنان وخرة كرى أي وأصبع (قوله وأولاد الارأ) وفي الإيعاب أغصانه أولى من عرقه وعبارة الرحمة عن الكبري وأولاده و عرق الارأ فاصله التي في الأرض انتهت اهـ كرى (قوله أوكل أو الح) هذا أولى أو متعين اذ لم يعدل إلى التراجع مع امكان الجمع بصري (قوله وسواك الانبياء قبل) أي من عهد ابراهيم صلى الله على نينا وعليه وسلم لمطلقاً

هذه ولا يخفى انه تكاف (قوله بكل خشن) أي بشرط أن يكون طاهراً فلا يكتفي بالنفس فيما يظهر مر (قوله)

اتكلا على ماهو واضح كونه (عرضاً) أي في عرض الانسان ظاهرها وباطنها لا طولاً بل يكره لخبر مرسل فيه وخشبة ادماء اللثة وافساد عر الانسان ومع ذلك يحصل به أصل السنة نعم اللسان يستاك فيه طولاً لخبره في أي داود وشرط السواك أن يكون بجزل وهو الخشن فيجزي (بكل خشن) ولو نحو سعدو أشنان لحصول المقصود به من النظافة وإزالة الغسبر ثم يكره بجعري دعوو وود بحان يؤذى ويحصرم بذى سم ومع ذلك يحصل به أصل السنة لأن الكراهة أو الحرفه ما خرج والعود أفضل من غيره وأولادو الريح الطيب وأولاد الارأ لا يتابع مع ما فيه من طيب طعم وريح وتشعير طليقة تنقي ما بين الانسان ثم بعده الخلل لانه أحسنوا استاك برسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أفضاله كان أرا كالكن الأول أصح أو كرا وقال بحسب علمه ثم الزيتون فبالرأ رقتي نعم السواك الزيتون من عجرة مباركة تطيب الفم وتذهب بالحفرى وهو دافع الانسان وهو سواك وسواك الانبياء قبل

والبابس المندى بالماء أولى
من الرطب ومن المندى بماء
الورد أي من جنسه ويجعل
مطلقا وذلك لأن في المصنف
الجلاء ما ليس في غيره
ويظهر أن البابس المندى
بغير الماء أولى من الرطب
لأنه أبلغ في الإزالة (الأ
أصبغ) المتصلة فلا يتصل
بها أصل سنة السؤال وان
كانت خشنة (في الأصح)
قالوا إنها لا تسمى سواها
ولما كان فيه ما فيه اختار
المصنف وغيره حصوله بها
أما الخشنة من أصبع غيره
ولو متصلة وأصبغ المتصلة
فيجزئ وإن قلنا يجب ذنها
فورا ويحتسب السنوي إجزاءها
وان قلنا بتجاسمها ككل
خشن نجس ويلزم غسل
القمم فور العصانة واعترض
بان قياس عدم إجزاء
الاستحباب المحترم والنجس
عدمه هنا جواه إن ذلك
رخصة وهي لا تنافي بين
والمقصود منه الإباحة وهي
لا تحصل بنجس بخلاف هذا
ليس رخصة أذ لا يصدق
عليه سبحانه بل هو رخصة
المقصود منه مجرد النظافة
فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه
خلاف بعضهم خبر السؤال
مطهرة للقم لان معناه أنه
تتبعه موزن بل بغيره فهي
طاهرة تلقى بلا شربة كما
هو واضح ولا يجب غسلها
الواجب على من كل نجس
له دسومة أو التناول أو غير
سواء (وبين أي يتأكد
الصلاة) فرضها ونظفها وان سلم من كل ركعتين وقرب الفصل ولولا فائدة الطهورين وان لم يتغير فهو القياس

لأنه أول من استاك ونص بعضهم على أنه من خصائص هذه الأمة بالنسبة للام السابقة لا لأنبائه لأنه كان
للأنبياء من عهد إبراهيم دون أنهم شخنة (قوله والبابس الخ) أي من كل نوع عيش (قوله من الرطب الخ)
عبارة لأنها بغير الماء أو بغيره كالرطب (قوله ومن المندى الخ) ومن البابس الذي لم يندسغني (قوله أي
من جنسه) أي جنس المندى بالماء كركدي عبارة السيد البصري وهذا هو الظاهر لأن ترتيب
الاجناس مأخوذ من الاتباع فعلا أو قولا أو عبارة عيش ظاهره مر أنه أي الأراك مقدم بسائر أقسامه
على ما بعده (قوله ويظهر أن البابس الخ) وقيل بالعكس ومال إليه البصري وكلاهما شرح بأفضل بعيد
أن السؤال الرطب أولى من البابس المندى بالماء (قوله المتصلة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله ولما كان
فيماءه) أي من لزوم عدم إجزاء الأسنان والخمرة ونحو ذلك مما لا ينبغي سواها كافي للعرف (قوله اختار
المصنف) أي في المجموع عن نهاية (قوله وأصبغ المتصلة) وقفا للمعنى كما يأتي وخلافا للنهاية بعبارة فان كانت
منفصلة ولو منفذالا وجه عدم إجزاءها وان قلنا بظاهرها كاستحبابها بجميع الإزالة كما يحسنه البدر بن شعبة
فقد قال الامام والاستاك عندى في معنى الاستحباب (قوله) وان جرى بعض المتأخرين على إجزاءها (قوله) قال
عش منهم شيخ الاسلام (قوله) وقال السيد البصري ومقتضى تعليمه أي النهاية أن أصبع غيره المتصلة كذلك
وهو لا يقول به (قوله) وان قلنا يجب ذنها أي على قولنا لا يصح إجزاءه لا يجب ذنها ما انفصل من حى سم
عبارة للمعنى أما المتصلة الخشنة فيجزئ ان قلنا بظاهرها ولو لم يمتصغ وذنها مستحب لا واجب وان قلنا
بتجاسمها تجزئ كسائر التجاسمات خلافا للسنوي لا يجوز الاستحباب (قوله) أي عدم إجزاء
النجس هنا أي في الاستاك (قوله وجوابه) أي كافي شرح الروض سم (قوله) أي الاستحباب الخ
معنى وكذا خبره من (قوله بخلاف هذا) أي الاستاك (قوله وليس رخصة) الاستاك فانه ليس الخ وقوله
المقصود منه الخ الأولى العطف (قوله مجرد النظافة) أي إزالة الرج الكبري بمعنى (قوله ذلك) أي النجس
(قوله ولا ينافيه) أي إجزاء السؤال بالنجس (قوله بخلاف بعضهم) منهم النهاية والمعنى كاسم (قوله
مطهرة) بفتح الميم وكسرها كل ثاء تطهر به أي منه فبها السؤال به لانه يظهر الفهم قاله في المجموع معنى
وأتى في الشرح ما وافقه (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقذر فلا يكون منطفا
سم (قوله ففى) أي الطهارة المأخوذة منه مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض وقوعه والها على
عينا فظاهره انه يجب بغيره عذبة شخنة قد يجب كما إذا نذرته أو توقف عليه والنجاسة أو رجع كره في نعو
جعله عذبة يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه أو علم رضاه لم
يحرم ولم يكره بل هو خلاف الأولى ان لم يكن للترك به ولا كان كان صاحب السؤال عالما أو ولما لم يكن
خلاف الأولى وما كان أصله التذلل لا يعتد به الإباحة أو قولنا المنى (الصلاة) أي لو قبل دخول وقتها شرب
اه وأتى عن سم مثله (قوله فرضها) إلى قوله والقاس في المعنى وإلى قوله وأضفى النهاية بالقوله ويقرب
إلى واصله الجناية (قوله وان سلم من كل ركعتين) أي من نحو التزويج معنى (قوله والقياس الخ) أفتى بذلك
حصوله بها) أي حصول المقصود قال في شرح العباد لا خبر يجزئ من السؤال إلا الأصابع لانه ضعيف وان
قال الفقيه المقدسي لا يرى ما سنده بأسا اه فانظر هل يشكل بالعمل بالضعيف الفضائل أو لا وليس هذا من
ذلك (قوله) أما الخشنة من أصبع غيره ولو متصلة الخ) في شرح حرر اما أصبع غيره المتصلة الخشنة فيجزئ فان
كانت أي الأصبع منفصلة ولو متصلة فالوجه عدم إجزاءها وان قلنا بظاهرها كاستحبابها بجميع الإزالة كما يحسنه
البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستاك عندى في معنى الاستحباب (قوله) وان قلنا بظاهرها (قوله) أي على
قولنا لا يصح إجزاءه لا يجب ذنها ما انفصل من حى سم (قوله وجوابه) أي كافي شرح الروض (قوله ولا ينافيه
الخ) أي ولا يزال إرضاء الر ب في استعمال النجس الذي حرمت ذلك لانفكاك جهة التبريم كما في الصلاة
فإنها بما جازة لم يقبل علم إجزاءها في ثواب ومكان يحرم من لانفكاك جهة التبريم (قوله لان معناه الخ) قد
يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقذر فلا يكون منطفا (قوله والقياس الخ) أفتى بذلك شخنة الشهاب

من مصل آخر ولسجدة التسلاوة أو الشكر وان تسوك للقراءة على الوجه ويرقى بين يمين يداخل بعض الاغسال المسنونة بان منها على التداخل لشقتها ومن ثم كفت نسنة أحد هان ياقها ولا كذلك هنا لما ترق وان سن لكل ركعتين وان قرب الفصل ولانه بسن الصلاة وان تسوك لوضوءها ولم يغسل بينهما وبغله القارئ بعد فراغ الآلة وكذا السامع كما هو ظاهر اذ لا يدخل وقتها في حقها أيضا الآية في قال يقدمه عليه لتتصل هي به لعله الرعاية لا الفضل واصلدة المنزلة وللطواف وذلك لخبر الجدي بأسناد جدير كعتان بسوالة أفضل من سبعين ركعة بلا سواك وليس فيه دليل على أفضليته على الجماعة التي هي سبعين وعشرين درجة لأنه لم يبعد الجزاء في الحديثين لأن درجة من هـ - هـ قد تعدل كثير من تلك السبعين ركعة وأيضاً خبر الجماعة أصح من الجمع عن خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان الحاكما تساهل على عاداته في تحججه فضلاً عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن دقيق العبد المراد بالدرجة الصلاة لخبر مسلم صلاة الجماعة تعدل نجسا وعشرين من صلاة الفذ

شخصنا الشهاب الزلي سم **(قوله انه لو تركه)** أي نسبا تانهاية **(قوله سن له تداركه الخ)** وقالوا لهما يقول قال في المنى والظاهر عدم الاستيجاب لان الكف مع ما يلحق بالصلاة فراعته أولى اه وهو أولى بالاعتداد لان المسائل المذكورة تخرج فيها عن الأصل لوجود المقتضى له من السنة بصري واليه مبل كلام شخصنا **(قوله ولسجدة التسلاوة الخ)** قال في شرح العباب وما الاستياك للقراءة بعد السجود فنبغي بناؤه على الاستعانة فان سنت سن لان هذه تارة جديدة والا وهو الأصح فلا تنهى اه سم وعش **(قوله أو الشكر)** ويكون وقته بعد وجود سبب السجود عش **(قوله وان تسوك للقراءة)** هذا كماله اذ كان خارج الصلاة فان كان فيها وسجد التسلاوة لا يطلب منه الاستياك لان سبب السواك الاول على الصلاة وتوابعها اه عش عن الانعاب **(قوله على الوجه)** أي خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكن فيه أي بالسواك للقراءة عن التسوك للسجود فليس يجب لقراءة اه أيضا بعد السجود اه اه سم وظاهره وان استاك للسجود قد مر من شرح العباب خلافا **(قوله ويرقى بين يمينه)** أي بن عدم داخل سواك التسلاوة وسواك سجدها **(قوله ومن ثم كفت الخ)** أي في حصول أصل السبحة وسقط في الطلب باقتفاء في حصول الثواب أيضا عند النهاية ومن وافقه **(قوله وبغله)** أي السواك **(قوله وقتها)** أي وقت سجدة التسلاوة في حقها أيضا أي في حق السامع كالقارئ (الاه) أي بالفرغ **(قوله لعله لرعاية الفضل)** وظاهره الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فان الأفضل فعله قبل دخول الوقت لئلا يفسد العبادة عقب دخول وقتها يقال يستكمل على أفضل السواك قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا اشتغاله بعبادة فائدة لانا نقول الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافي ما شرع هو له بل فعله قبله وقع في ليس بخلاف السواك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على ج استشكل ذلك ولم يجع شر عبادة سم قوله لعله الخ فيه تصريح بإجزائه قبل دخول وقتها وانه الأفضل ولا يتخلو ذلك عن شيء من قوله اذ لا يدخل الخ وكذا تخصص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الآن بفرق باشتغال القارئ وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك لصلاة الظهور على الزوال اه وتقدم من الشورى الجزم بهذا **(قوله وللطواف)** ولو تغافلنا فيما نؤمنه **(قوله وذلك)** أي ما كدس الاستياك للصلاة **(قوله وليس فيه دل الخ)** عبارة فانها يقول العبد تفضل صلاة الجماعة أي بلا سواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها اه **(قوله اني هي سبع الخ)** ورواية بخمس وعشرين درجة كما يأتي في الشرح **(قوله من هذه)** أي من السبع والعشرين من درجة الجماعة **(قوله وقول ابن دقيق العبد الخ)** جواب عما روي قوله لانه لم يبعد الجزاء الخ **(قوله من صلاتنا الفذ)** بشد الفذ أي المنفرد **(قوله مناز فيه)** خبر وقول ابن دقيق العبد الخ والغنيب المجرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه وللمراد خلافا لما في الكردي من انه واجع لتسب

الزمي ثم الجامع بينه وبين هذه الامور المنصوصة كلها أو بعضها كونه أمرا مطلوبا بسبب امر ما يدل عليه أيضا حديث اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقوله الميسر ولا تسقط باليسر **(قوله ولسجدة التسلاوة والشكر)** قال في شرح العباب وما الاستياك للقراءة بعد السجود فنبغي بناؤه على الاستعانة فان سنت سن لان هذه تسلاوة جديدة والا وهو الأصح فلا تنهى اه **(قوله على الوجه)** أي خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكن فيه أي بالتسوك للقراءة عن التسوك للسجود فليس يجب لقراءة اه أيضا بعد السجود اه **(قوله لعله لرعاية الفضل)** فيه تصريح بإجزائه قبل دخول وقتها وانه الأفضل ولا يتخلو ذلك عن شيء من قوله اذ لا يدخل الخ وكذا تخصص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الآن بفرق باشتغال القارئ وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك لصلاة الظهور على الزوال **(قوله وذلك لخبر الجدي الخ)** قال في شرح الروض فان كانت حاصله ان صلاته أفضل من خمس وثلاثين بدونه وقضته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تنصع على صلاته منفردا بخمس وعشرين ضعفاً ان السواك للصلاة أفضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم أجاب ببعض الأجوبة بما ذكره الشارح ثم قال أو يجعل أي أو يجاب بعمل خبر صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة لا نفرادها سواك أو بدونه والخبر الآلة خرو على ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك

بعضيته معهم والذين جئنا في غيرهم (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجته وهذا هو الابق باب

مسلم (قوله بضعته) أي قضية خبر مسلم من التفضيل بالعدد وكذا خبر في غيره أي في الحديث الاول (قوله خمس الخ) وذكر المجلس هنا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كردى أي فالأولى لما قبله وسبع وعشرين درجة لأن بقصد هذا الوجود تلك الاربعة (قوله وهذا) أي الاخذ مع الضم (قوله والماتع) عطفت على المبنى (قوله من حصره) أي حصروا باب الجماعة على السبع والعشرين ورجع الكردى الضمير لآين دقق العبد (قوله وبتعنه) أي الحصر وأما الخ لى أنضأى كذب الابق باب الثواب (قوله وحديث) أي من الاخذ الخ (قوله فلا اشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كردى (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حينئذ يكون ركعتان جماعة تخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة تخمس ركعة بنضم البها خمس وعشرون درجة والمجموع أربعين سبعين ركعة فليأتمل سم (قوله على هذا الضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطا) صفة بعد صفة لقوله فوائد أخرى (قوله ونور الخ) عطفت على الخطا (قوله المقضى الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطا والتوفر (قوله وأما الخ الذى ذكره في الخ) بقوله سم ثم وضعه راجعه ان روت (قوله انظار الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا يمكن الجمع الخ) في بيان هذا الامكان انما يجوز ليدل على الشئ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وانما ذكره على سبيل الاستحالة فلا يحتاج الى دليل سم (قوله كاجتاج) أي من قوله لا يمكن الجمع الخ (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادات (قوله لا رأى) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور والوارد عن ابن عمر (قوله في حكم الزنوع) أي المصلحة الله عليه وسلم (قوله هو به) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير البرجعة بما ذكره والاستدلال به على كلاهما ممنوعان اذ يجوز أن تكون البرجعة هي الصلاة وتكون أمدايت البرجعة محمولة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل سم (قوله من مقابلة الخ) فبان كلام من الجنس والعشرين ودرجته السبع والعشرين من درجته وركبانه عليه غير واحد الآن براد بذلك عدم وجود رواية النصفين على ذلك (قوله على الجنس والعشرين) كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لان الأحاديث التي ذكرها في البرجعة سبع وعشرون والآخرين وعشرون اهـ (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق أحاديث البرجعة واختلاف أحاديث الصلاة (قوله وحديث) أي من حيث كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما باراء الدور) أي المخصوص باهل الدور لاقامته فيه غير الجماعة (قوله بانئين وأربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين من درجته هذا يدل على انه لم يرد قوله فدل على ان البرجعة غير الصلاة انها غير ما يحسب الحقيقة والا فغير دماغها كذا لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة بانئين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة بانئين وخمسين صلاة بل ينافى ذلك التفرع وانما

الثواب المبني على سعة الفضل والماتع من حصره بعمل البرجعة على الصلاة ويتعنه أيضا أن رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية البرجعة سبع وعشرون فكيف ينافى الجمع مع ذلك وجئنا فلا اشكال بوجه وبسليم ان البرجعة الصلاة فلا تلتك ان للجماعة فوائد أخرى زائدة على هذا الضعيف في مقابلة الخطا البها ونور الخ وعواطف من الشيطان المقضى لما يبدى الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك من يدعى زيادة السواك كغير فلاحه لروض وأما الخ الذى ذكره شجنا في شرح الروض فلا يخفى عن تكافؤ ومخالفة انظار الحديثين فيحتاج الى دليل لا يمكن الجمع بغيره مما وافق ظاهرهما كما علمت وما بسند حسن عن ابن عمر ان الجماعة في مسجد العشرة تخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة تخمس وعشرين ومثل هذا لا يدل على أى فيه فهو في حكم الرغوع وبه يندفع أيضا تفسير البرجعة بالصلاة لان أحاديث البرجعة متفقة على الجنس والعشرين وأحاديث الصلاة مختلفة فدل على ان البرجعة غير الصلاة لانهم يختلفون بالمال والصلاة لا تختلف بها وحينئذ فتكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة وهو ما باراء الدور بانئين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة وهو الجامع الاكثر جماعة غالبا

أراد به انه زائد عليها مع كونها بمنها والمعنى أن الجنس والعشر من درجة خمس وعشر و صلاة زائدة
على الجنس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الجنس والعشر من صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر
ذلك التفرع فلي تأمل سم أي فان هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاختلاف الذي هو كالمصرح في
الرواية المعاصرة بحسب الحقيقة ثم قول المحشي والمعنى ان الجنس الخ الاصول الموافقة لقوله السابق أي باعتبار
الخ ولما في الشرح ان السبع والعشر من درجتين وخمس وعشر و صلاة الخ (قوله باثنين وخمس صلاة)
أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر ان كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد الخ) أي بقوله
فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله والا) أي وان لم ينفع اللطف في دفع الادعاء بانه في شرح بافضل
ويظهر انه لو خشى نقص فلم يندب لها اه وكتب عليه الكردى ما نصه في الاعاب نحو ما هنا ثم قال
ويحتمل خلافه ان اتسع الوقت وعنده ما يظهر فيه ولم يخش فوات فضيلة التعميم ونحوه ثم رأيت بعضهم
صرح بحرمته اذا علم من عادته انه اذا استاك دى وليس عنده ما يغسله به وضأن وقت الصلاة اه اه
(قوله لها) أي الصلاة (قوله فيه) أي للاستاك في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبر وكراهه الخ (قوله
في ردها) أي الكراهية بمعنى في رد قوله بها قول المتن (وتغير الغم) أنهم تعبيره بالغم دون السن نديه لتغير
فهم من لاسنله وهو كذلك انها يتوشحن قال عرش هذا قد يشمل الغم في وجه لا يجب غسله كل وجهه الثاني
الذي في جهة القفا وليس بعيسا سم اه (قوله ربحا أولونا) أي أو طعما فربما يظهر نعم في الأولين آ كد فيما
يظهر أيضا لان ضررهما منه بخلافه ولم يقصد صاحب المعنى التغير بوصف فعله جنوح منه الى التعميم
الذي أشرت اليه بصري عبارة الحاربي ربحا أولونا أو طعما اه وعبارة العيبي على الاقتناع قوله وانما الغم
ليس يقيد بل مثاله اللون كصفرة الاسنان والطعم اه (قوله بخوفهم) الى التنبيه على المعنى الاقوله مصدر
الى الغم وقوله كالتسبيح الى منزل وقوله ولولغية الى ولزادة كل (قوله بخوفهم الخ) أي بجوع عفتي (قوله
أول كل كرهه) كقولهم بصل وبخل وكرات خبنا (قوله مصدر ممي الخ) نشر على غير ترتيب الف (قوله بمعنى
اسم الفاعل) قد يقال أو بان على المصدرين بزيادة لا بغية صري (قوله وبنا) الى قوله أو لانه في

هذا يدل على انه لم يرد بقوله فدل على ان الدر جة غير الصلاة ثم ما غير حاجب الحقيقة ولا تعمير دمرتها
لها كذلك لا يتفرع عنه ان تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد
الجماعة باثنين وخمس صلاة بل ينافي ذلك التفرع وانما أراد به انه زائد عليها مع كونها بمنها والمعنى
ان الجنس والعشر من درجتين وخمس وعشر و صلاة زائدة على الجنس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى
الجنس والعشر من صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فلي تأمل اه (قوله باثنين
وخمس صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة في شرح الروض اه ويجعل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت
صلاتها و صلاة الاثني عشر أو بدونه والخبر لا يحرم على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك واخرى بدونه
فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك فتفضل صلاة المنفرد بسواك
بخمسة عشر اه وقد قدمناه أيضا فقد آفاد هذا الجدل ان فضيلة الجماعة خمس وعشر من وفضيلة السواك
عشرا وبه يتضح ما فرعه فاذا كانت الصلاة جماعة لكن احداها فقط بسواك فتقدسوا باقي الجماعة
وصارت التي بسواك زائدة عما للسواك وهو عشر واذا كانتا فرادى واحداهما فقط بسواك زادت على
الاخرى بعشر السواك واذا كانت احداها جماعة بسواك والاخرى فرادى بلا سواك زادت الاخرى بما
للجماعة وهو خمس وعشر وما للسواك وهو عشر ومجموع ذلك خمس وثلاثون واذا كانت احداها جماعة
بلا سواك والاخرى فرادى به فز يادة الاولى للجماعة وهي الجنس والعشر ون يسقط منها زائدة الثانية
السواك وهي العشر يبقى خمس عشر فزائدة على الثانية (قوله وتغير الغم) لو كان وجهان أحدهما من
جهة قفا فانه لا يجب غسله ولا يطالب بمضمضة للفم الذي فيه ولا استنشاق للأنف الذي فيه وهل يطلب السواك

باثنين وخمس صلاة وبهذا
يتأيد ما قدمته أن تضعيف
الجماعة يزيد على تضعيف
السواك بكثير ولوعرف
من عادته ادماه السواك
لفعه استاك باطف والا
تركه ويقوله لها لغيرها
ولو بالسجدان أمن وصول
مستقذرا اليه وكراهه بعض
الائتملة فيه أطالوا فردها
(وتغير الغم) ربحا أولونا
بخوفهم أو كل كره به أو
طول سكوت أو كثرة كلام
لغير الصحيح السواك مطهرة
أي بكسر الميم وفتحها مصدر
ممي بمعنى اسم الفاعل
من التطهر أو اسم لالة
لفهم مرضاة للرب وبنا كد
في مواضع آخر

النهاية **(قوله كقراءة قرآن)** ويكون قبل الاستعاذة شرح بافضل ونهاية **(قوله وكذا كالتسمية الخ)** وعليه فيجب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء **(قائدة)** لو نزل السواك هل يحصل على ما هو المتعارف فيمن الاستان ومحاو لها ثم يشتمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والاقرب الاول لانه المراد في قوله صلى الله عليه وسلم اذا استكنتم فاستاكوا عرا وضوءا لتفسيرهم السواك شرعا بانه استعماله ودفعه في الاستان ومحاو لها عرش وفي البحري عن البابي ما وافقه في مسئلة التذرع **(قوله كالتسمية أول الوضوء)** قضيت الاستاك مرة قبل الوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمجته ايضا استحبابه للغسل وان استاك للوضوء قبله خلافا لما رجع لبعضهم ووافقا لمرآة سم **(قوله)** والاول اقرب بل التسوية اقرب اخذا باطلاق الاصحاب ولاداعي للتخصيص بصري عبارة الكردي عن الاعباب واليه وردا لظاهرهم نظر الملائكة ذلك المحل وعلمه فلا يتقدم عزله اه **(قوله ولا رادة أكل الخ)** أي أو جاع أو فرجته أو مات أو عند اجتماعه بأخوانه وعند دخول الكعبة وعند العشاء والجمع واردة السقر والقدم منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم والليلة مرة وفيه فضائل كثيرة ونصالح عديدة أعظمها انه مرضاة الرب مسخطة للشيطان مطهرة للهم مطببة للنكهة متصفحة للحفاة من كل القلطة والفصاحة قاطع للرطوبة بمحذ للبرص معطى للشباب سواك لظهور مضاعف للأحمر هب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت وأوصاها بعضهم إلى نيف وسبعين خصاله شغنا وأكثرها في الغنى **(قوله)** والاستباقا منه أي وان لم يحصل تغير لانه مظنة مرماوى **(قوله وفي السجرة)** بفتح من مابين الفعين وجعه أو حمار وادامته قورث السعة والغنى وتيسر الرزق وتسكن الصداع وتذهب جميع ما في الرأس من الأذى والبلغم وتقوى الاستان وترى فصاحة وتغفنا وقصلا وتطهر القلب وتذهب الجذام وتبني المال والاولاد وتوأس الإنسان في قهره وباتسهمك الموت عند قبض روحه في صورته حسنة يجري عن الزاهد **(قوله وعند الاحتضار)** أي بنفس المريض أو بغيره وقيل انه يسهل خروج الروح مغنى وبحري **(قوله)** وللصائم الخ كما بين التطيب قبل الاحرام مغنى **(قوله أوان الخلوفا)** أي قبل الزوال كردي **(قوله نديه)** أي السواك و **(قوله يلزمه دور)** أي لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طاب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا للدوران طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية غير متوقف على طلب السواك لها كالا يخفى وان اتفق طلب كل الاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل الاخر لم يكن الامثال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقديم الاخر الى ما لا نهاية فتأمل سم ونعقبه الهاتفي فحاشيته على التحفة فقال قوله دو وظاهر ان السواك أمر ذو بال وكل أمر ذي بال يستحبه التسمية والتسمية أيضا ذكر من الأذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلا الى غير النهاية وان السواك العتبه شرعا يتوقف جوده على التسمية وكون التسمية ذكر معتبرا بكنهاها شرعا أيضا متوقف على السواك قبلها فيكون دورا قطعها كما

كقراءة قرآن أو حديث أو علم شرعى أو لمركز كز كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خالبا ومنزل ولو لغيبه ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويقرب بينه وبين المسجد بان ملائكة أفضل فروعا كبار وعوا بكرهه دخوله خالبا من أكل كل ربه بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول أقرب ولا رادة أكل أو نوم ولا استباقا منه وبعد وتر وفي السجرة وعند الاحتضار وللصائم قبل أوان الخلوفا **(تنبيه)** نديه للذكر الشامل للتسمية مع نديها لكل أمر ذي بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا يخص عنه

لهم الذي فيه يتأكد لغيره وللصلاة... ونظر والطلب غير بعد **(قوله كالتسمية أول الوضوء)** قضيت الاستاك مرة قبل الوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمجته أيضا استحبابه للغسل وان استاك للوضوء قبله خلافا لما رجع لبعضهم ووافقا لمرآة سم **(قوله نديه)** أي ندى السواك وقوله يلزمه دور رأى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا للدوران طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية غير متوقف على طلب السواك لها كالا يخفى وان اتفق طلب كل الاخر لم يكن الامثال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقديم الاخر الى ما لا نهاية فتأمل سم ونعقبه الهاتفي فحاشيته على التحفة فقال قوله دو وظاهر ان السواك أمر ذو بال وكل أمر ذي بال يستحبه التسمية والتسمية أيضا ذكر من الأذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلا الى غير النهاية وان السواك العتبه شرعا يتوقف جوده على التسمية وكون التسمية ذكر معتبرا بكنهاها شرعا أيضا متوقف على السواك قبلها فيكون دورا قطعها كما

قال الشارح وانما كتبت الشارح بذكر الدور فقط لانه اخفى من التسلسل اذ تصو والتسلسل في امثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى اه كردى **(قوله)** لا يمنع ذنب التسمية برد على هذا المحرر حصول الخاص بعكس ذلك أى يمنع ذنبه لها قاله سم وقد يجاب بان منشأ الدور وانما هو التسمية الثانية المطلوبة للسؤال المطلوب للتسمية الاولى لا السؤال فلذا تعين منع ذنب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا التخلص من الدور فخر أى في التكردى عن الهاتفي جوابا آخر خصه قوله لا يمنع ذنب التسمية أى السؤال لا يمنع ذنب السؤال للتسمية لان التسمية أمر ذو بال قطعافا السؤال مندوبه قطعافا خلاف السؤال لما مر من أن الاستئبال عند الامام ومن تبعه في معنى الاستحجار لا تندب له التسمية اذا تمهد هذا الدفع ما قبل برد على هذا المحرر الخ اه **(قوله)** ووجه الخ لو لم نلزم انما لاتسن مطلقا حيث لم يتقدمها سواله قاله السيد البصرى وقد يجاب بان ما ذكره الشارح وجيه لمرجع منع ذنب التسمية مع حصول التخلص طاهرا بعكس ذلك فختص التوجيه المذكور بصور الدور **(قوله)** هو عدم التأهل الخ أى لانه لا يتأهل لذلك الا بالسؤال **(قوله)** و بسن الخ وقوله وينبغي في النهاية والى قوله وان يجعل في المعنى **(قوله)** مطلقا أى وان كان لازله تغير نها بقوس ح بافضل اذا المعنى وقيل ان كان المقصود به العبادة فبالين أو الة الرائحة في اليسار وقيل باليسار مطلقا في التكردى عن الاعمال لو كانت الة أصعب بناء على ما مر فيها من كونها اليسار ان كان ثم تغير لانها تابشره اه **(قوله)** لانها لا تبشر القنذر قد ردد عليه ان البدل تابشر القنذر في الاستحجار بالجرم كراهته بالعين ولعل قوله مع شرف القم الخ يدفعه ورد ذلك سم **(قوله)** وان يسدأ بجانب القم الخ أى الى نصفه وبقى الجانب الاخر الى نصفه ايضا من داخل الانسان وخارجها شغوا وتقدم عن عرش مثله برادة **(قوله)** وينبغي الخ قال الخ لمي وبسحب ان بنوى الموضوع أوله لثبات على سنه المتقدمة على غسل الوجه انتهى وقال سم قوله لثبات القضية حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بان لا تحصل السنة أيضا اه أقول وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع عن العبادة وغيره فاجع ردو وعصيت لم يقرن بالنسبة بنصر في العادة فلا يكون عبادة عرش **(قوله)** أن بنوى بالسؤال الخ أى ان لم يكن لاو موضوعه لا أفندي تشمله معنى وشغنا عبارة تشرح بافضل وبنوى به سنة الموضوع بناء على ما مشى عليه المصنف تبع الجاهل عمن انه قبل التسمية والمعدان محله بعد غسل الكفين وقبل المضغفة فغنى هذا الاحتياج لبنية نوى عند التسمية لشعور النية كغيره اه وفي التكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج الى النية عدم الاحتياج لاستئنافاها عند ما ذكر والا فاستحجارها لا يدمنه كما يرشد اليه كلامه في غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد وبسن له أن يستصحبها فيمن أوله بان يبنى بها أوله على أى كنهه فمن كنهاتها السابقة ويستصحبها على غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السن اتمة ومفعله اه فتعليقه بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصوله على استحجارها وفي الاعياب عن المجموع وغيره ان الاكل ان بنوى مرتين مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة وشغنا والاحسن أن بنوى أولا السنة فقط كما يقول نوت سنن الموضوع ثم بنوى عند أول غسل الوجه النية الغتيرة اه **(قوله)** ويؤخذ منه أى من القياس على الجاهل **(قوله)** بمعنى ربحتم أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش **(قوله)** مالم تشمله الخ أى بجملة تشمله الخ بالسؤال قبل التسمية في الموضوع المقررة بالنية أو قبل الاحرام بالصلاة **(قوله)** يث عليه بل لا يسقط به الطلب أيضا كما مر عن عرش **(قوله)** وأن يبلغ ربه أو استياكه كذا في النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما تحصل في أول العبادة بفعل ذلك وان لم يكن السؤال حجة وعبارة فتاوى الشارح حر المراد بالسؤال ما جتمع في فيمن ربه عند ابتداء السؤال اه عبارة البجيرى عن

الا لامثال لان الاتيان بأى منهما يقتضى تقدم الآخر لانه لا ينفك فتمثل **(قوله)** لا يمنع ذنب التسمية له برد على هذا المحرر حصول التخلص بعكس ذلك أى يمنع ذنبه لها **(قوله)** لانها لا تبشر القنذر قد رددان أيدلا تبشر القنذر في الاستحجار بالجرم كراهته بالعين ولعل قوله مع شرف القم الخ يدفعه ورد ذلك **(قوله)** وينبغي

الاجتماع ذنب التسمية

ووجه به حصل هنا منع منها هو عدم التأهل لكل النطق بها وبسن أن يكون بالعين مطلقا لانها لا تبشر القنذر مع شرف القم وشرف المقصود بالسؤال وان يسدأ بجانب القم الخ والين وينبغي أن بنوى بالسؤال السنة كالنسل بالجماع ويؤخذ منه أن ينبغي بمعنى ربحتم حتى لو فعل مالم تشمله نيتا من فيه بلانية السنم يث عليه وان يعود الصبي الى آلفه وان يجعل خضر واهامه تحته والاصابع الثلاثة الباقية فوقه وان يبلغ ربه أولا استياكه

وان يغسله قبل وضعه
كما اذا أراد الاستناب به ثانيا
وقد حصل به تخورج ولا
يكراه داخله ما عوضته أى
الان كان عليه ما يقضه كما
هو ظاهر وان لا يزدني
طوله على شبر وان لا تستاك
يعرفه الا تحرق ل لان الاذى
يستقر فيه وهو يسواك
الغبر بلا ذن ولا علم رضا
سوام والاخلاف الاولى الا
للتبرك كلفته عاشق ترضى
الله عنها ربا كذا الخليل
أثر الطعام قبل بل هو أفضل
للاختلاف في وجوبه وبرد
بانه مسجود في السواك
أيضا مع كثرة فوائده التي
ترد على السبعين ولا يبلغ
ما أخرجه بالخلل بخلاف
لسانه لان الخراج به يغاب
فيه عدم التغير (ولا يكره)
في حالة من الخلل بل هو
سنه مطلقا ولو لم لا أسنان
له لمساكنه مرضاة للرب
(الا لصائم بعد الزوال) لان
خسوف فيه وهو بضم أوله
ويغضى لغشة شاذة تغيره
أطيب عند الله من ربح
المسك يوم القيامة كما صرح به
الحديث وذكر يوم القيامة
لانه يحصل الجزاء والا
فاطية عند الله موجودة
في الدنيا أيضا كذا عليه
حديث آخر وأطيبه تدل
على طلب ايقاعه ودل على
تخصيصه بمجايع الزوال
ما في خبره واه جماعه وحسنه
بعضهم أن من خصوصيات

المرحوى ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفي كل مرة وقت وضعه في القم وقبل أن يحركه كثيرا
لما قيل انه أمان من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئا لما قيل انه يورث اللوسواس اه
(قوله الاعتراف) أى كان بعلق به قدر (قوله وان لا يصبه) فان ذلك يورث الباسور ويجبري (قوله وان لا يصبه
الح) كذا في المغنى (قوله فان كان) أى وضع السواك (قوله وقد حصل به تخورج) عبارة انها يان علق به
قدر اه وعبارة المغنى اذا حصل عليه وضخ أو ربح أو نحو ذلك (قوله وان لا يزدني) كذا في المغنى والافتقار وزاد
وأطلق المغنى الكراهة في حله على ما قاله الشارح (قوله وان لا يزدني) كذا في المغنى والافتقار وزاد
شعبنا لما قيل ان الشيطان يركب الزائد اه (قوله على شبر) أى بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه بجبري (قوله
وان لا يستاك الح) واستحب بعضهم أن يقول أوله اللهم يضر به أسناني وشره به لثنتي ويثبت به لثاني وبارك لي
فيه بأرحم الراحمين شعبنا زاد المغنى قال المصنف وهذا بأس به وان لم يكن له أصل فانه دعاء محسن اه (قوله
سوام) كذا في النباهة والمغنى (قوله يتأكد التخليل الح) ويسن التخليل قبل السواك وبعد ومن آثار
الطعام شرح بأفضل زاد المغنى وكون الخلل من عود السواك ويكره بنحو الحديد اه زاد شعبنا قبل ويكره
الح أومن الخلة العروقة اه وفي الكردى عن الاعراب يكره بعد القصب وبعد اللسان وورد النهى
عنه ما عن عود الريان والريحان والتين من طرف ضعيفتها وانما تحرك عرق الجذام الا التين فانه يورث الاكمة
وحاه في طب أهل البيت النهى عن الخلل بالخصوص والقصب بالحديد كالأستبان ودرهانه ويسن بل
يتأكد على من يصب الناس التنظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الادب اه (قوله بل هو أفضل)
أى من السواك وفي شرح العباب قال الزركشي وابن العباد وهو أى التخليل من آثار الطعام أفضل من
السواك لانه يبلغ مابين الأسنان المغيرة للقم لا يبلغه السواك وورد بان السواك مختلف في وجوبه اه اه
سم (قوله بانه موجود) أى الاختلاف (قوله في سالة) قوله ولو أى في كل معنى الا قوله ويغضى لغشة شاذة
وقوله ويتأكد في حكمه الح وكذا في النهاية الا قوله يوم القيامة والى طيبته (قوله بل هو مستمطلقا) تقدم عن
شعبنا انه يعتبر به الاحكام الخمسة الا بالاحقة قول المتن (الا لصائم الح) أى لو كان تغلبها بغيره زاد شعبنا
ولو كان قد دخل المسلم كان نسي النية ليل في رمضان فاسكت فهو في حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن
عبدالحق والخطيب من عدم الكراهة للممسك لانه ليس في صيام اه زاد الجبري فان قيل لاشي كره
الاستناب بعد الزوال للصائم ولم يكرهه المصنف فسمع انها مزيله للعافى أوجب بان السواك لما كان مصاحبا
للماء ومثله الريق كان أبلغ من مجرد الماء الذي به المضغضة اه قول المتن (بعد الزوال) خرج به ما لو لم فلا
يكراه لان الصوم انقطع بالوتوقل عن فتاوى الشارح مر ما وافقه عن غير مر وفي حاشيته هنا أى على
المنهج مانصه فرع ما للصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة الخلو في سواك وقياس دم
الشهيد المرمية وقوله الريق اه يعبري وياتى عن شعبنا مثله (قوله ويغضى الح) وأما الرواية فالتيم فقط
عش وغنى (قوله تغيره) أى تغير رائحتها بغيره (قوله أطيب عند الله الح) أى أكثر ثوابا عند الله من
ريح المسك المطلوب في نحو الجمعة وأنه عند الملائكة أطيب من ربح المسك عندكم كذا شعبنا (قوله كما صرح به)
أى بان خلوف فيه أطيب (قوله لانه يحصل الجزاء) أو حصل طوبى وها يعطى صاحبها أنواع الكرامة ولعل
هذا أظهر مما ذكره الشارح قاله السبكي البصري وقد يدعى انه هو مراد الشارح (قوله تدل على طلب
ابقائه) أى فكره الزوال لتشرع المنهج (قوله على تخصيصه الح) أى تخصيص الخلوف المطلق في الحديث
القديم معنى (قوله وخلوف أفواههم الح) جملة حاله تنقيد لعل ما لهما في فمهم من ذلك في الدنيا وهو الأصح

عند ابن الصلاح والسبكي ونحوه بن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فهم ما معني **(قوله والسالم الخ)** الأولى انقطاع لما **(قوله وحكمة اختصاصه بذلك)** أي اختصاص الكراهة بما بعد الزوال لأنها يتوقفي **(قوله)** بخلاف قبله فقال على نوم أو كل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائماً كرهه قبل الزوال كما قاله الحلي وتبعه الأذري والزرعشي وحزم به ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو العبد وظاهر كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولو لم يتحرم وهو الأوجه ووجه بان من شأن التغبر قبل الزوال أن يحال على التغبر من الطعام بخلاف بعده فانما طعم بالفطن غير نظراً إلى الأفراد كالشقة في السفر ثم يأتيها بعباب وفي الغنى ما وافق وعبارة الامداد لو تناول لئلا مانع الوصال ينشأ منه تغبر في المعدة بوجه وكذا لو ارتكب الوصال المحرم فيما يظهر كرهه السوالك من التغبر على ما قاله جيع لان الخلو في حينئذ من الصوم السابق أه ووافقه ما قول الشارح إلا أن بان لم يتعاط مغطراً ينشأ عنه الخ وفي عرش مانعه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح مر نقلاً عن والده ما وافق ما قاله ابن حج ونص ما نقل ويؤخذ منه أن فرض الكلام فيما يحتمل تغبره ما لم أظفر بما يحتمل أن يحال عليه التغبر كنعو سمسة أو جعاع فحكمه كالمو واصل أفاده الشارح مر في شرح العباب وقال ابن والده أفق به اه **(قوله ومن ثم لم يوسل الخ)** أو زال الشهد بالدم عن نفسه بان سرح جوا يقطع فونه منه فأزال الدم عن نفسه قبل موته كرهت أن زاد الغنى فتقوت المكاف الفضلة على نفسه حار وتوقفت غير له لمعالي بجزو الأباذنه اه **(قوله حرم عليه الخ)** ولو تعدد مس أو أس غير ميسر أو أساناً أقضا بغبرانه كان تعدد أس رجل أو تعدد مس امرأة فلا بد أن في ذلك ينفي التجريم إذا فيه تقوت فضيلة على غيره فلا بد أن ولو تعدد نقض طهارة نفسه عبثاً ينفي الكراهة مر اه سم **(قوله)** مغطراً ينشأ عنه الخ خرج بنحو الجائع بحسري **(قوله على الأوجاع الخ)** وحوى الشباب الرمل والخطيب والجمال الرمل وابن قاسم العبادي وغيرهم على عدم كراهة السوالك حينئذ كرهى **(قوله فسن السوالك الخ)** اعتماد الغنى وإن دأبى وكذا لأنها يتوقفاً قاله ثم قال ولو أكل الصائم ناسياً بعد الزوال وأمره أو هو حوا ما زال به الخلو أفق به مانع ظهوره وقتنا بعدم طهره وهو الأصح فهل يكره السوالك أم لا زال المعنى قال الأذري أنه محتمل وأظله فهم التعميم اه زاد سم أي فكري ولا يتجاوز ذلك ما تقدم عن افتناء شيخنا فلان ذلك فيما أحصل تغبر بالنوم والأكل ناسياً مثلاً فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغبر بما ذكره فانه لا يلزم من زوال الخلو في الأكل ناسياً مثلاً حصول تغبر بذلك الأكل اه زاد الكردى وعلى ما قاله أى سم ان حصل عباد كره تغبر الفهم كره السوالك عند الشارح أى بن جردون الجماعة المذكورين وان لم يحصل به تغبر كره عند الشارح وغيره في شرح العباب بحث الأذري كراهته للصائم قبل الزوال ان كان يد في

أشق على أمي لاسمهم بالسوالك أو لفرغت عليهم السوالك ولا كذلك الخلال اه **(قوله بخلاف قبله)** أى وان لم يتحرم على الأوجه مر قال الحلي إلا إذا لم يظفر لئلا أى حينئذ يكره قبل الزوال أيضاً لان التغبر حينئذ من أثر الصوم ولا يجوز فيه ما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغزو ويعدوها بالتغبر لان حكم زول بزوال علته وهي هناء الزالة الصائم أو هو موثبت عند وجودها ولو جامع لئلا فقط فهل يزول الكراهة قبل الزوال انقطاع حكم الصوم أو لأن الجماعة لا مدخل له في التغبر في نظر اه **(قوله ومن ثم لم يوسل غيره)** بغبر اذنه هم لو تعدد مس أو أس غير ميسر أو أساناً أقضا بغبرانه كان تعدد لس رجل أو تعدد مس امرأة أو مس رجل إلا بد أن في ذلك ينفي التجريم أذنه تقوت فضيلة على غيره فلا بد أن ولو تعدد نقض طهارة نفسه عبثاً ينفي الكراهة مر وقياس ما ذكرناه لو زال الشهد بدم نفسه لم يحرم بان سرح في الحرب حواحة يقطع بوجه منها ثم أزاله بنفسه ثم مات في الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة أنه شهد بل وازان لا يمتثل لنسأمل **(قوله وأيضاً فقد وجد الخ)** قد يشك كلان وجهين يجوز أن زالة الجماعة عن الشهيد وان أدنى أن زالة الدم الشهادة وقد علم أن زوال سبب كراهة السوالك أزالة الخلو في قضيت كراهة زالتها بغبر استاك **(قوله كما علم جيع)** أفق به شيخنا الشهاب الرمل ولو أكل الصائم ناسياً بعد الزوال وأمره هاماً زاله الخلو أفق به

والسالم بعد الزوال ويعد لغنائ نصف الليل ومنه إلى الزوال الصباح وحكمة اختصاصه بذلك ان التغبر بعده يتبع عن الصوم لخلو المعدة بخلاف قبله وانما حرم إزالة دم الشهيد لأنها تقوت فضيلة على الغير ومن ثم لم يوسل الصائم غيره بغبرانه حرم عليه بذلك ولو تمحض التغبر من الصوم قبل الزوال بان لم يتعاط مغطراً ينشأ عنه تغبر لئلا كره من أول النهار ولو أكل بعد الزوال ناسياً مغبراً أو نام وأنتبه كره أيضاً على الأوجه لأنه لا يمنع تغبر الصوم ففيم أزاله وفي ضمنه أو أيضاً فقد وجد مقتضى هو التغبر ومانع هو الخلو والمانع مقدم الآن يقال ان ذلك التغبر أذهب تغبر الصوم لاضمحلاله فيه وذهابه بالكلية فسن السوالك لذلك كعليه جيع

لأرض في لثته ويخشي الفطر منه الخ اه **(قوله وتزول الكراهة بالغروب)** كذا في المغني وشرح الغاية للغزي وقال شيخنا وكذا بالموت لانه لا تنبئ صائم كذا قال الشيخ الطوسي وقال غيره لا تزول بالموت بل بقياس دم الشهيد المحرم قوله قال الزملي اه **(قوله الحسنة)** لاحاجة اليه **(قوله هل يكره الخ)** اعني سيم وشيخنا واعتمد العربي بعدم الكراهة قول المتن **(والسنة بأوله)** وبسن التعوذ قبلها وأن يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نوراً وبأوله من هزيمة الشياطين وأوذلك رباً في محضر ونو بسن الاسرار بها شجاعتها في التهاية والمغني مثله الاقوله والاسلام نوراً وقوله وبسن الاسرار بها **(قوله أي الوضوء)** ولو بماء معصّر بلانه قربة وبأوله بان لعارض ونسب كسب أمر ذي بال عبادته وأغيرها كفسل وتيمم وتلاوة ولو من أثناء سورة وجاع وذبح وخروج من منزل للصلاة والحج والاذكار وتكرهها لمكر وهو يظهر كقوله الاذرى نحر بها الحرم نهايتوفى المغني ما وافقه الا انه قال بالكراهة لحرم عبادة سيم قال في العاوية تكره أي التسمية لحرم أو مكره قال في شرحه والظاهر ان المراد بها الحرم أو المكره ولذا في نفس في نحو الوضوء معصوب وببحث الاذرى حوتها عند الحرم ضعيف اه اه وبعبارة عن قوله من محرم أي لثته كذا في شرحه بالمعنى في الباحات التي لا شرع فيها كقفل متاع من مكان الى آخر فضية بما ذكر أنهم لم يباحة فيه اه وبعبارة الرشدي ولينقلوا أنه مضمون باهل هو مثل الوضوء بماء معصوب أو الحرم فيه ذاتها والظاهر الاول وحيد فصور الحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشر بخرا أو يأكل ميتة لغیر ضرورة والفرق بينهما بين كل المصوب ان الغصاة امر عارض على حمل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا اه **(قوله وأوجه الخ)** اقتصر عليه في شرحه بافضل وقال الكردي عليه لم يقل اه بل ضعيف كقوله في النجفة والاعيان ما يثبت في الاصل من ان له طرفا يرفق به الى رتبة الحسن فرأجه على بعض طرقه حسن اه **(قوله لما ياتي الخ)** راجع للمعروف فقط **(قوله وأقاهها)** الى قوله كما يفسر به في التهاية والمغني **(قوله وأقاهها سيم الله)** فيحصل أصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطالب التسمية تخصوصها شجاعتها عبادة سيم **(فرع)** هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كافي في بدء الامور وفأجاب من ربا منع لان البداية مودفها طلب البداية بالسبلة والجدلة وبذلك الله وهذا لم يردفها الا طلب بالسبلة بقوله عليه الصلاة والسلام فوضوا اسم الله أي قائلين ذلك كإفسره به الاثنتا قول لقائل أن يقول ان حديث كل أمر ذي بال شامل للوضوء اه **(قوله وأسمائها)** اسم الله الرحمن الرحيم وبنائي بذلك ولو جنباً وجاهة انفساء كان يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بهما الذكر شجاعتها قول المتن **(فان ترك)** ان بنى المعقول فالاذكر بشأول التسمية بذكر أي قول بسم الله أو ذكر بسم الله والاتبان به مثلاً سم **(قوله قائل بسم الله الخ)** أو ما منع ظهوره وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكرهه السؤال لأن لا زال والمعنى قال الاذرى انه يتحمل ما لا تقوم به فهم التعيم أي فكره ولا يتخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذلك مقرر وفيما اذا حصل تغير بالزوم أو لا كل ناساً مثلاً فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلوفاً بالاكل ناساً مثلاً حصول تغير بذلك الاكل **(قوله والتسمية بأوله)** قال في العباب وتكره أي التسمية لحرم ومكره وقال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر ومانعه والظاهر ان المراد بها الحرم أو المكره لانه قد قس في نحو الوضوء بماء معصوب بخلاف ما استعمله الاذرى وغيره وببحث الاذرى حوتها عند الحرم ضعف وان نقله عن الحنفية كاعلم مما مر عن العلماء اه وأراد بما مر عن العلماء قوله قبل ذلك فرع في الجواهر وغيره عن العلماء ان الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تكره فيه اه **(فرع)** * وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كافي في بدء الامور وفأجاب من بالمتن لان البداية مودفها طلب البداية بالسبلة والجدلة وبذلك الله وهذا لم يردفها الا طلب بالسبلة بقوله عليه الصلاة والسلام فوضوا اسم الله أي قائلين ذلك كإفسره به الاثنتا قول لقائل أن يقول ان حديث كل أمر ذي بال شامل للوضوء **(قوله فان ترك)** ان بنى المعقول أشكل التذكير في الضمير لان ضمير المؤنث

وتزول الكراهة بالغروب
* (تبيين) هل تكره ازاله
الخلوف بعد الزوال وبغير
السؤال كاصبعه الخ سنة
المتصلة لان السؤال لم يكره
لغيبه بل لان التله كما تقرر
فكان ملحوظ الكراهة والاه
وهو اعم من ان يكون
يسوال أو غيره ولا كاذل
عليه مظهر تقديهم ازاله
بالسؤال والالتفواها أو
في الصوم يكره للصائم ازاله
الخلوف يسوال أو غيره
كل يمتثل والاقر بالمعذور
الاول ولا كلامهم الثاني
فتأمله **(والتسمية بأوله)**
أي الوضوء لا يتبع وتطير
لا وضوء لمن لم يسم وأخذ
منه أحد وجوه واورده
أجابنا بضعفه أو جعله على
الكامل ما ياتي في المضمضة
وأقاهها بسم الله أو اسمها بسم
الله الرحمن الرحيم **(فان تركها ولو عسداً فقي)**
أنتائه ياتي به اندار كالماء
قائل بسم الله

أوله وآخره لا بعد فراغ وكذا في الأكل ونحوه كما يصح به كلام الروضة وغيره بخلاف نحو الجماع لكرهاه كلام عنده وهي هناسه غير مرفوعة نحو الأول سنة كقراءة ما يأتي أربع أركان الصلاة ويدرد النظر في الجماع هل يكفي (٢٢٥) تسمية أحدهما والظاهر نعم (وغيره كقراءة)

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا (قوله) أوله وآخره أي السكوت ذلك ولا فالسنة تحصل بدونه ورشدي زاد عرش والمراد بالأول ما قبل آخره وحصل الوسط أي وأما إذا بدأ بآخره ما عدا الأول (قوله) لا بعد فراغه أي الموضوع أي الفراغ من أفعاله ولو بقي الصلوة بعد على أحد قولين ارتضاء المولى ولكن نقل عن الزبائدي والشبرا مسي إن المراد فان فرغ من قرائه يعني الذكر بعد بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وروانا أنزلناه وهذا أقرب بشيخنا (قوله) كذا في الأكل قال: هذا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليقبض الشيطان مأكله ويبقى أن يكون الشراب كالأكل بمعنى ونهاية قال عرش قوله: مررنا في ما في المالح بنفي أن يحمله إذا قصر الفصل بحيث ينسب إليه عرفا عبارة سم مشي شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الإرشاد ثم أيما قاله أي شيخ الإسلام يحدث الطبراني أنه ولغة طه في الكردى من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فذكر اسم الله في آخره (قوله) ونحوه أي أي مما يشتمل على أفعاله المتعددة كالأكل كتحال والتألف والشراب أه كوردى عن شرحي للإرشاد الشارح (قوله) بخلاف نحو الجماع أقول وهل يأتي بها قبله وبالحالة هذه أو لا أم أرف ذلك سؤال الأول أقرب أخذنا من قولهم إن العاطس في الخلاء يحسد الله قبله بصري وبرموى ومال عرش إلى الثاني (قوله) والظاهر نعم (قوله) وبوجه أن القصور متعددة أشيطان وهو حاصل شبيهها وقل عن الشارح مر عدم الاكتفاء بها من المرأة أو ناسك من في الزوج لأنه الفاعل أه وفيه وقف عرش (قوله) وأن يبين طهرهما أي أو وضمان نحو بريق معنى ونهاية (قوله) قبل المالح ومن قال به النهاية يتوالده كاسم (قوله) أن أوله التسمية المالح وفيه على التمسك مائه وكان شيخنا الشهاب الرملي يجمع بينهما من قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين يأن من قال أوله السواك أراد أنه المعلق ومن قال أوله التسمية أراد أنه من السنن القولية التي هي منعمون قال أوله غسل الكفين أراد أنه من السنن الفعلية أي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فعلية فلا ينافي قرن النية قلبا بالتسمية ولا يتقدم السواك عليها لأنه سنة فعلية على الموضوع لا من الموضوع وفي النهاية نحو باختصار بصري وذكرى ومعلوم إن ما جرى عليه الماشارح كالغنى خارج عن هذا الجمع (قوله) فينبى أي بالقلب معها أي التسمية (قوله) بأن يقرن المالح فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضائه بالغسل في آن واحد شيخنا (قوله) يتلفظ بالنية أي سرانهاية (قوله) وعلمه حيت المالح وذكرنا حوى عليه النهاية والمغنى وغيرهما (قوله) في شرح الإرشاد أي في الإمداد وفتح الجواد كوردى وذكرنا حوى عليه في شرح بافضل (قوله) ويحتمل أن يتلفظ بها المالح قد يقال بقدر في هذا الثاني خلوا للتلفظ بالنية عن شغل بركة التسمية له بصري (قوله) فاندفع إلى قوله وعلى هذا في النهاية (قوله) فاندفع ما قبل قرنها دفع استعماله المقارنة لم يحتمل بما أجاب به وانما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة المستحيلة فبها اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعتز رشدي ولا يخفى أن قول الشارح فاندفع المالح متفرع على كل من الإجمالين (قوله) قرنها بها أي قرن النية بالتسمية (قوله) ولا يعقل التلفظ معه أي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ أي لا يمكن التلفظ مع ما في آن واحد ولو قدم معبى الذي قلنا لاصل الموجب بعامله أو تضع المعنى المراد (قوله) ومن صرح المالح تأييد لقوله فينبى معها أي لو كذا قوله فالمراد المالح تفرع مع وهو يجوز تغير بعده على قوله ومن صرح المالح (قوله) وعلى هذا المعتمد أي من أن أول سنن الموضوع التسمية المقرنة بالنية عند أول غسل

التي كوعبه (وان تبين طهرهما) ويسن غسلهما معا لا يتابع قبل ظاهر تقديمه السؤال أنه أول سننه ثم بعده التسمية ثم غسل الكفين ثم انفضت السنن استنشاق به صرح جمع مقتضون قال الأذرى وهو المنقول واليه يشير الحديث والنص أه وليس كالأكل بال المنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أوله التسمية وتجرم به المصنفى بجموعه وغيره فينبى معها عند غسل البدن اذ هو المراد بأوله في المتن بأن يقرن النية بها عند أول غسلها كقرنها بتجرم الصلاة وحديثه فحتمل أنه يتلفظ بالنية بعد السواك وعليه حوت في شرح الإرشاد لشبهه بركة التسمية ويحتمل أنه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التجرم ثم يأتي بالسجدة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التجرم كذلك فاندفع ما قبل قرنها ما قبل التسمية لأنه ليس بالتلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معه بالتسمية ومن صرح بأنه ينبى عند غسل البدن الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ فأراد بتقديم التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد بتقديمها

(٢٩) - (شرواني وابن قاسم) - (أول) على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستياك بين غسلها وما المضمضة كما تظهروه ابن الصلاح كلاما وجه بعضهم بأن الماحي يشك يكون عقبه كما يجمع في الاستنجاء

الدين **(قوله بن حجر والماء)** أي بتعقيب الثاني للاول **(قوله ويلزم الاول)** أي المار في قوله وقيل الخ **(قوله)** خلو السواك الخ قد يقال لا يجوز في هذا الخ لولعدم استحباب التسمية للسواك أخذاً مما تقدم في التسمية السابق في جواب الدور الذي ذكره من التزام عدم استحباب السواك مع توجهه سم أول ومرهناك أن ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانياً للسواك الثاني المألوب للتسمية في الموضوع دفع الدور **(قوله له)** أي للسواك **(قوله أو مقارنتها)** أي التسمية بالغسل عطف على خلو الخ وفي دعوى لزومها تأمل **(قوله وهو)** أي كون التسمية بمقارنة السواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين **(قوله كما علمت)** أي من قوله ومن صرح بأنه الخ **(قوله بما ذكر)** أي من التسوية وغسل الكفين **(قوله لا جواب فيه)** بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن عس **(قوله وإنما أنيب الخ)** جواب سؤال النشا عن قوله أن ما تقدم الخ **(قوله نادى الصوم)** أي النفل **(قوله لأنه لا يجزئ)** فيه بحث لا عدم تجزئه لا يقتضي الثواب ولا توقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم **(قوله ويجزئ هنا)** أي في النية المقرونة بالتسمية عند غسل الدين **(قوله نية ماسم)** أي حتى يتوقف الحدث ولا يتدح في ذلك السن المتقدمة لا تعرف الحدث لأن السن في كل عبادة تندرج في نيتها على سبيل التبعية قاله مر وأقول نية رفع الحدث معناها قصد رفعه بمجموع أعمال الوجود وهو رافع بلا شبهة سم اه يجزئ **(قوله وكذا لو نوى الخ)** تقدم عن جنان أن الحسن أن ينوي ألا السنة فقط كما يقول لو بسن في الموضوع نوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه **(قوله لأنه)** أي النوى عند كل من السن المتقدمة المستقولة المتن **(فإن لا يتيقن طهرهما الخ)** قال الحلبي فإن يتيقن طهرهما لم يكره غسلهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحاً وقد يقال بل ينبغي أن يغسلهما خارج الأثناء لا يصير الماء مستعملاً لغسلهما فيه بناء على أن استعماله في نفل الطهارة غير طهور فاعل الراد أنه لا يكره غسلهما خوف النجاسة وإن كرهه غسلهما التآديت لا استعمال الماء الذي يريد الوضوء منه عس وقوله وقد يقال الخ محل تأمل **(قوله بان تردد فيه)** أي على السواء ولا شرح بافضل قال عس أي لو لم يتيقن الطهارة السابقة اه **(قوله غير مراد)** يمكن أن يكون مراداً وتحمل الكراهة على ما يشمل كل من التزبيد والقهر سم **(قوله لو وضوح)** يعني لو وضوح أنه لو يتيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراماً ولو قلنا بكرة تحبس الماء القليل لما فيه من التضعف بالنجاسة فهو حرام نهية وشخصنا قول **(المتن كره الخ)** لو غس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكرراً وهو لا معنى له وهو احتمال النجاسة سم قول المتن **(غسهما)** أي غس كلا منهما بماء قليل بالإضافة لا استغراق فيشمل ما زاد الشارح رحمه الله تعالى قاله البصري وفيه تأمل **(قوله أو غس احداهما)** أي أو بعض احداهما أو مسهما أو بأحداهما سم **(قوله الذي)** أي المتن في النهاية والغنى **(قوله في ما ع)** أي وإن كان كراً أو ما كرهوا لم يطهروا به وغس يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غمسها في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً

سن الماء أو حجر ويلزم الاول خلو السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما صرح به كما علمت واعتبر عليه إذا تقدمها للثواب فيه وإنما أنيب نوى الصوم ضيقاً من أول النهار لا يجزئ أو يجزئ هنا بما مر وكذا لو نوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للمقصود **(فإن لا يتيقن طهرهما)** بان تردديه وصدقه يتيقن نجاستهما غير مراد لو وضوح كرهه غسلهما أو غس احداهما **(في الأثناء)** الذي فيه ما ع أو ماء دون الغسلين **(قيل غسهما)** ثلاثاً انتهى المستفاد عن غس يده في الأثناء قبل غسلها ثلاثاً

فالتظاهر كقوله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة لأبقل اليدسبحا احداها بترابها يتراد سم بل تسعان قلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال ع ش قوله مر احداها بتراب أي ولا يسحب ثمانية وتساعة بتاعلى ما عتده الشارح فمر من عدم استحباب الثلث في غسل الخساسة المطلقة اما بالنسبة للحدث فيسحب ذلك اه عبارة الكردى في الامداد الذي يظهر أن الكراهة لا تزول في المغلظة الا بمرتين بعد السبع اه ونقل القليوبي عن مر ما وافقوا من قاسم عن الطبراي والمغنى اعتمادوه في العناق على شرح الفخر برولو كانت الخساسة المشكوك فيها تخفف فزال الكراهة ورشها ثلاثا اه انتهت وبعبارة الجبري فرغ لو تردد في نجاسة مخففة هل يكفي فيها الرش ثلاث مرات أو لا بد من غسلها ثلاثا فيه نظر والوجه الثاني وإن كان الرش فيها كافيا بطريق الأصل اه كقوله ع ش واستوجه سم الاول وقال الجمهور ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء بمر يظهر من قولهم سم على ما إذا أراد غير الوضوء كدخال يده في نحو ما قبل اه وقال ابن ج في شرح الارشاد ولو تبقيت الخساسة لم تكن مخففة أو موسطة أو مغلظة في الذي يأخذ به والذي يقبه الثاني أي على الغالب انتهت **(قوله مع علا الخ)** حال من فاعل النهي الخ المحذوف وقوله الدال الخ تعنت لقوله بأنه لا يدري الخ لأنه في قوله بهذا التعليل عبارة النهاية والمغنى والامريدي انما هو لاجل قولهم الخساسة لانهم كانوا على ما عاينوا ولا يستحسنون بالاحجار واما ما واصلت أي دهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ما قبله فلا نجاسة فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كاذكره المصنف في شرح مسلم و يعلم منه أن من لم يتم واحتمل نجاسة يديه فهو في معنى النائم وهو مأخوذ من كلامهم اه **(قوله لان الشارح الخ)** قديقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهناك عليه بما يقتضى الاكتفاء بمر واحدة وهو قوله فانه لا يدري الخ سم ويجري **(قوله اذا غلب الخ)** والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثا **(قوله فاما يخرج)** بالبناء للمجهول بجري ويجوز بناؤه للفاعل وجوع الضمير الى المكاف المعلوم من المقام **(قوله استشكل هذا)** أي عدمه زوال الكراهة بمر الخ **(قوله ومن ثم)** أي من أجل أن الشارع اذا غلب الخ **(قوله بحث الاذرى الخ)** اعتدله النهاية والمغنى أيضا **(قوله أن محل هذا)** أي عدم الكراهة عند تبقي الطهارة ابتداء **(قوله دون ثلاث الخ)** عبارة النهاية والمغنى مرة أو مرتين كرهههما قبل اكمال الثلاث اه **(قوله بقيت الكراهة)** ينبغي الى تكميل ماضى ثلاثا سم وتقدم نفا عن النهاية والمغنى الجزم بذلك **(قوله وهذه الثلاث هي الثلاث الخ)** قديقال بل هي غيرهما وان هاستثنى احداهما الغسل ثلاثا للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للثلاث نجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشة شيخنا ما وافقه بلا ع و وقال الكردى مانه قوله هي الثلاث أول الوضوء اذ في الاعباب فليست غيرها حتى تكون ستاعند الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا للادخال خلافا من غلط فيه اه والميميل القليوب والله أعلم **(قوله فياسم)** أي في الالاء الذي فيه مائ الخ وقول الكردى وهو قوله بأنه لا تردد فيه ومر تكرره حيث ذم قول الشارح في حالة التردد قول المتن **(والمضمة)** مأخوذ من الماض وهو وضع الماض في القدم ولو تعدد القدم فينبغي ان يأتي في ماضى تعدد الوجهان كانا أصليين متعضضين كل منهما وان كان أحدهما أصليا والاخر ثانيا وغير الاصلين من الزائد ولم يسمتا فاعبره بالأصلي دون الزائد وان اشبه الاصلين بالزائد متعضضين كل منهما وكذا ان غير لكن سامت وقوله والاستثناء مأخوذ من الشق وهو ضم الماء وهو أفضل من المضمة لان أبان ومن اعتنا قال بوجوب الاستثناء دون المضمة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك

مع علاه بأنه لا يدري أن يأت
يده الدال على أن سبب النهي
قوله الخساسة لنوم أو غيره
وإنما تزل الكراهة بمر
مع تبقي الطهر بم ثلاث
الشارع اذا غلب كراهية
فاما يخرج عن عمدته
باستغناها فاندفع استشكل
هذا بأنه لا كراهة عند
تبقي الطهر ابتداء ومن ثم
بحث الاذرى ان محل هذا
اذا كان مستندا ليقين
غسلها ثلاثا فلو غسلها
في ماضى من نفس متيقن
أو متوهم دون ثلاث بقيت
الكراهة وهذه الثلاث هي
الثلاث أول الوضوء لكنها
في حالة التردد يسر تقدمها
على الغمس فياسم **(و)** بعد
غسل الصفتين تسن
(المضمة) بعد المضمة
كما أنهم سم قوله الا في ثم
يستثنى بسن **(الاستثناء)**
للا تبايع ولم يجبا

المغلظة والافسب مع التراب بل تسعان قاناسن الثامنة والتاسعة **(قوله اذا غلب الخ)** بغاية قديقال لكنه
علل الغاية هنا بما يقتضى الاكتفاء بالمر الواحدة **(قوله بقيت الكراهة)** ينبغي الى تكميل ماضى ثلاثا
(قوله وهذه الثلاث هي الثلاث أول الوضوء) قديقال بل هي غيرهما وان هاستثنى احداهما الغسل ثلاثا
للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للثلاث نجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك

أعوانه دعوهم بعد في محله من غسل الكف من المضمضة فالاستنشاق لأن الإلا في المضمضة كما هو جوابه في العفون الدبة ابتداء فله العفون بعده من القود عليها لان عفو الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المضمضة فحازله العفون القود عليها فان قلت قياس ما يأتي انه لو أتى بالتعوذ قبل دعاء الافتتاح اعتد بالاعتذار وعوذ فوات دعاء الافتتاح بالاعتذار (٢٢٩) فبما ذكره فوات اعتد به قلت يفرق

بان قصد بدعاء الافتتاح أن يسبق الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداية بالتعوذ فان ذلك اعتذر الرجوع اليه والقصد بالتعوذ أن تليسه القراءة وقود جسد ذلك فاعتد به لوقعه في محله وما ينضم فيه ليس كذلك لان كل عضو من الاعضاء الثلاثة المقصود منه بالثابت لظهوره وبالعرض وتوقعه في محله وبالبداية بالاستنشاق فان هذا الثاني فوقع لغو وجبته فكله لم يفعل شيئا فسنله غسل البدن بالمضمضة فالاستنشاق ليو جد المقصود من التطهير ووقع على محله اذ لم يوجد مانع من ذلك فقام له وياتي في تقديم الاذنين على مجملهما فيريد ذلك وقد تشرّف ستافع انتم لانه محل قولم البدن اكل ونحوه والروح ذكر او نحوه واقلهما وصول الماء اليه والنف وأكلهما ان يبالغ في ذلك كإقال (و يبالغ فيهما غير) برفعهما فلا ونصبه استثناء أو لا من ضمير المتوضئ الدال على الساق (الصائم) لا امر بذلك في الخبر الصحيح بان يسلخ الماء إلى أقصى الحلق ووجهي الانسان

في القارنة ان المضمضة تحصل دون الاستنشاق لان أعاده ولا يكون من محل الخلاف اه وأما الثانية فاعتد به عند الرمي وأتباعه والاستنشاق بخلاف الشارح وأتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق نافيًا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي أو في الثالثة حسب اعتد الشارح ولم يحسب منها شيء عند الرمي اه (قوله لغا) ظاهره وان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضيه بان الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد المضمضة ثم بالاستنشاق حسب اه عند الشارح ومن نحوها ولا يحسب عند الرمي ومن نحوها وانما يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرددى (قوله لغا وعاد) بما وقع بعده خلافا للعنف والنهاية كما مر عبارة الاول فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة حسنت دونه أو أتى به فقط حسنته دون. وأوقعه عليها قضية كلام المجموع ان المؤخر بحسب وقال في الرضا وقد قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الانبى وصوابه لو وافق ما في المجموع لم تحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح والمنعقد كما قاله شئ ما في الرضا قال لقوله في الصلاة الثالثة عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما أوقعه ولا فسكه ترك غيره فلا يعيد بعده بعد ذلك كولو تعوذ ثم أتى بدعاء الافتتاح اه وفي الثاني نحوها (قوله فله) أي لولى الدم (العفون بعده) أي بعد العفون الذي قال (عن القود) متعلق بالعفون الخ (عليها) أي الدبة (قوله الاعتداد الخ) خبره قول قاس ما يأتي الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) أي في الترتيب من غسل الكف من المضمضة (قوله فوات ذلك) أي وقوع الافتتاح بدعائه (قوله السه) أي الدعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الاعضاء الثلاثة) أي البدن والاعضاء (قوله هذا الثاني) أي وقوعه في محله (قوله التطهير ووقع الخ) بدل من المقصود (قوله وقد تدمت) أي المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكر أو نحوه) أي كالقراءة وسخننا والامر بالماء وف والنهي عن المنكر معنى (قوله واصل الماء لقم) أي ولم يدر في الفم ولا يجمعه (والانف) أي وان لم يجز في الانف ولا نثره نهاية (قوله واحلا) أي بناء على عدم تعرفه هاهنا بالاضافة قسم (قوله من ضمير المتوضئ الخ) راجع لسكان الاستثناء والحال يعني من ضمير المستكن في يبالغ الرابع الخ المتوضئ المعلوم من السابق (قوله بان يبالغ) ببناء الفاعل من باب التفعّل لقله ويصدق الا في (قوله امرار الاصبع الخ) الاولى تنكير الاصبع (قوله عليها) أي على أقصى الحلق ووجهي الاسنان الخ والحنك ووجهي الانسان الخ والاسنان واللسان احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء (قوله الى خيشومه) أي أقصى أنفه كرددى (قوله وازالة مافيه) أي في الانف (قوله ولا يستقي فيه) أي في الاستنشاق بان يحاو الماء أقصى الفم بجري (قوله سعو ط) يضم السين أي ادخال الماء أقصى الانف فتره وسخننا وبفتحها وعضف في الانف مضاع بجري وقوله في أقصى الانف الاولى فوق أقصى الانف (قوله والا الخ) أي وان لم تقدر كملًا فلا تظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالاستنفاة أقل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملق به كالمسك لترك النية على الوجوه شوري وبرماوى فتكره له أضعاش (قوله ومن ثم) أي من أجل خوف الاقطار معنى (قوله كرهت له) أي الآن يغسل فيه من نجاسة نهاية أي فانه يجب عليه المبالغة في تطهيره فلو سبقه الماء في هذا الحالة الى جوفه لم يغير لانه قولم مأثور به ع وش ورددى (قوله وانما حومت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم يحرم ذلك كما قالوا بغير حيم القبلة اذ خشي الاتزلمع أن العلة في كل منها خوف الاقطار ولنا سوى

(لغا) ظاهره وان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله واحلا) أي بناء على عدم تعرفه هاهنا بالاضافة

والثالثة بسن امرار الاصبع اليسرى عليها ثم الماء يصبعدا فانه بنفسه الى خيشومه مع ادخال الخضر يسره وازالة مافيه من اذى ولا يستقي فيه فانه يصير سعو ط الاستنشاق أي كماله والاقتضاء حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله اما الصائم فلا يبالغ كذلك خشية السبق الى الخلق أو الساع فيغير طر من كرهته وانما حومت القبلة المحركة للشهوة

لان أصله غير متدبر مع ان قلله ايدعو (٢٣٠) لكثيره والاززال المتوالت نهالاحسبه في دفعه وهنا كنه مع الماء (قلت الاظهر تفضيل

الجمع) بينهما لعمدة أحاديثه
على الفصل لعدم صحته حديثه
والأفضل على الجمع كونه
(ثلاث غرف) يعضض
من كل ثم يستنشق (من كل
واحدة أعلم) لو ورد التصريح
به في رواية البخاري وقيل
يجمع بينهما بغير قواحدة
وعليه قيل يعضض ثلاثا
ولأنه يستنشق ثلاثا لاء
وقيل يعضض ثم يستنشق
ثم ثانية كذلك ثم ثالثة كذلك
والكل مجزئ وإذا اختلف
في الأقل (وثلاث الغسل)
ولو للسلس على الأوجه
خلافا لما ركني لما يأتي
انه يقتضيه التأخير لندوب
يتعلق الصلاة وذلك للاجماع
على طلبه ويحصل بتكرار
السب ثلاثا ولو في ماء قليل
وان لم ينو الاغتراف على
المعتمد لما رانه لا يصير
مستعملا بالنسبة لها الا
بالتفصيل كسدت جنب
انغمس ناو باق ماء قليل
وباقى في ثلث الغسل
ما وضع ذلك فحسب انه لو
ودعه الاولى قبل انفصاله
عن نحو الدلعلم لا تحسب
ثانية فنه نظر وان امكن
توجيه بان التقديم
الظافة والاستظهار فلا
بد من ماء جديد وقد يحرم
بان ضيق الوقت بحيث لو
ثالث لم يدرك الصلاة كاملة
فيه وقول شارح ان تركه
حينئذ مستصوابه واجب أو
احتاج لما لم يعطش بحجر ثم أولتة ظهوره ولو ثالث لم يتم بل لو كان معصدا لا يكفهم استعماله في شئ من السنن
أيضا وقد يندب تركه بان كاف فون نحو جماعة من مرجعها (والمسح) الألف والجبر والعمامة

كمل

الاحتاج لما لم يعطش بحجر ثم أولتة ظهوره ولو ثالث لم يتم بل لو كان معصدا لا يكفهم استعماله في شئ من السنن
أيضا وقد يندب تركه بان كاف فون نحو جماعة من مرجعها (والمسح) الألف والجبر والعمامة

كل مسح الرأس عليها كركى **(قوله الحديث)** تعليل لما في المتن **(قوله والدالك)** عطف على الغسل **(قوله من)** هذه **(أي من ثلاثة الغسل)** **(قوله وان الأولى أولى)** في نظرهم عبارة السيد البصري قوله ونظيره الخ هذا واضع وتوله وان الأولى أولى يحمل تأمل والذي يظهر عكسه لان كلامهما ليس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وجنسه فالأولى الاتيان بكل غسله مع مكملاتها ثم الانتقال منها لآخره **(قوله وسائر)** الأولى **(الخ)** قال في حاشية فتح الجواد وهي تشمل النية اللفظية فيسن تكررها ثلاثا كالسمية اه وفي الاعباب ويحتمل خلافه اذا فائدة في المساعدة القلب ووجه حصول بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج للعللي لا يندب تلبسها كما أفقته به والدشخنا انتهى اه كركى ويرجع عن ندب تثليث النية اللفظية ونظر الجبري في علمه وما ظهر السيد البصري عدم ندبه وقال شيخنا وهو أي عدم الذنب المعتمد اه وهو الظاهر **(قوله كالبسلة)** أي أوله **(قوله والد كركيه)** ودعاء الاعضاء وقراءة سورة أنا أنزلناه شيخنا وفي الكركى عن الاعباب مثله **(قوله لا يتابع)** أي كثر ذلك وقباص في غيره أعني نحو الدلك والسؤال والسمية اعباب اه كركى **(قوله ويكره)** أي قوله وانما لم يعط في المغني والنهاية **(قوله ويكره النقص)** وأما موضعه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومن مرتين فأنما كان لبيان الجواز شيخنا إذا لم يفي في ذلك الحال أفضل لان البدان في حق صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سقم ما ضله احتاج في تعليم غيره الوضوء الى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي ان يتقن الكركية مر اه وفي عرش ماضيه **(فرع)** لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينعقد نذره أم لا لأنه مكره وفيه نظر قال شيخنا الشوري لا ينعقد قلت فان أراد بعدم انعقاد الغناء بحيث يجوز له الاقتصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكره وانما هو الاقتصار على التثنية وان أراد بعدم انعقاد أنه لا يجب الاقتصار علىهما فظاهر اه **(قوله كالبسلة)** وبكره الاسراف في الماء ولو على الشطآنه أي شط البحر بخلافه ولو كان على نفس البحر فلا كراهة **(قوله كالبسلة)** أي تقييد ما زاد من الوضوء **(قوله وتكره من مامم ووف الخ)** أي تحرص الزيادة على الثلاث من مامم ووف على من يظهر به أو يتوضأه كالأدريس والرباطا وغيره ما ذنوب فيها مغني ونهاية قال عرش ويؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلم المذكور لان الواقف انما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها من يريد الغسل لان ذلك من سنته وكذا يؤخذ من ذلك حرمة مباخرته العادة من ان كثير من الناس يدخلون في محل الطهارة لنفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساق المعدة للوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة فينبغي أن يحل حرمة ما ذكرنا من تجر العادة بفعل مثله في زمن الواقف ويعلم به قياسا على ما قاله في ماء الصهاريج المعدة للشرب من إبه اذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمالها غير الشرب وعلم به بحرم استعماله في باخر العادة وان لم ينص الواقف عليه اه **(قوله أي يسهل الوضوء)** أي أو أطلق فلما جعلها يسهل التبريد أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره مغني **(قوله المندوب)** نائب فاعل لم يعط وقوله ما وقف الخ متعاق به أي لم يعط **(قوله وانما لم يعط المندوب الخ)** أي لم يجوز أن يعطى الثالث على الفرض لم يمتن الموقوف لا كفايا مع انه يجوز ان يظهر بالثالث على الفرض الى الثالث من الماء الموقوف للظهور الفرق المذكور بقوله لانه الخ كركى **(قوله لغناه)** أي حذرناه كركى **(قوله وشرط)** أي قوله ويشترط في المغني **(قوله حصول التثليث)** عبارة المغني التعدد اه **(قوله ولا)**

لحديث الحسن بن الصبح
كأشارا اليه المصنف انه صلى
الله عليه وسلم مسح رأسه
ثلاثا والدلك والتخيل ونظيره
انه يخبر بين تأخير ثلاثة كل
من هذين عن ثلاثة الغسل
وجعل كل واحدة منهما
عقب كل واحدة من هذه وان
الأولى أولى والسؤال وسائر
الأد كل كالبسلة وبالدكر
عنه لا يتابع أي كثر ذلك
وبكره النقص عن الثلاث
كالبسلة عليها أي بنية
الوضوء كالبسلة جمع وتكره
من مامم ووف على التطهير
وانما لم يعط المندوب مما
وقف لا كفايا لانه يتسارع
في الماء لغناه ما يتسارع
في غيره وشرط حصول
الثلاث حصول الواجب
أولاً

(قوله وان الأولى أولى) في نظر **(قوله ولا يحصل ان يتم وضوءه الخ)** قال في شرح الروض والفرق بينهما بين نظيره في المضيق والاستسقاء ان الجموع المذمومة ان فيبقى أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الفهم والانتفاء فكعضو غار تطهير هماما كالبدن انتهى وفي قوله كالبسلة إشارة الى ان تثليث البدن لا يتوقف على تثليث احدىهما قبل الاخرى بل لو تلهما معا جاز ذلك فتأمل وهذا هو الحق لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للتثنية والثلاثون الأولى مما لا وجه له فليتأمل **(قوله)**

يحصل ان تم وضوء ثم أعاده مرتين (٢٣٢) خلافا لجمع متقدمين لانه لم ينقل مع تباعد غسل الأعضاء وبه فارق ما مر في الغم والافت

يحصل) القول ولو اقتصر في النهاية (قوله ثم أعاده الخ) وحكم هذه الاعادة الكراهة كإعادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمته ذلك انه تابع للطهارة وتبته لها في الجملة فلا يقال ان عبادته فاسدة فتعزم على ج اه عيش عبادة الجبري وهو مكروه كتجديد وضوء قبل فعل صلاة أو تنزيها لآخر عما خلا فلا ين ج وعلل الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة وده مر بان القصده من النفاذ قول بعضهم ولم يحرم نظرا للقول بالحصول التثليث به اه (قوله مع تباعد غسل الأعضاء الخ) عبارة لغني والنهاية فان قيل يندفع في المضمة والاستشاش أن التثليث يحصل بذلك أجيب بان الغم والافت كمعوض واحد بخلاف ذلك بهما كالدين بخلاف الوجه اليد مثلا تباعد هما فيبقى أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض ماضه وفي قوله كالدين إشارة إلى أن تثليث الدين لا يتوقف على تثليث أحدهما قبيل الآخر بل لو تلهما معا أي أو مر بنا آخر ذلك فتأمل وهذا هو الحق فلا يشترط ترتيب تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للتأنيث والثلاثون الأولى محال وجعلها فليشأمل أي وأقره ع (قوله خلافا لجمع متقدمين) عبارة لنهاية بخلاف الروايات والفروا في اه (قوله به الخ) أي بقوله مع تباعد غسل الأعضاء (قوله وثلة) أي في محل واحد ع وش وأما الوضوء بعض رأسه ثلاثا في محال متعددة فتقل عن الشهاب الرمي انه يحصل به التثليث وردوه لانه سم مر والرد ظاهر بجبري (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم سم (قوله ويرق بينه) أي بين عدم حسابان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) أي التثليث والتعدد في العضو المذكور (قوله وجوبا) إلى قوله أي لا اختلاط بالله في انها يتوالت في الأقوال ولو في الماء إلى ولا ينظر وقوله وفارقا إلى (قوله وجوبا) الواجب وندي الخ) فلو شئت في استيعاب عضو وحسب عليه استيعابه أو هل غسل ثلاثا أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثلاثة شرح بأفضل ومعنى (قوله نعم يكفي ظن الخ) أي فيستفيضة هذان قولهم المراد بالشك في أبواب الفقه مطلق التردد ع (قوله ولا تنظر الخ) رد لما قيل لا يباح لأكثر حذر امن أن يزيدا بعضه فانه بدعة وتروا سنة أهون من ارتكاب بدعة (قوله لا نه الخ) علة لعدم النظر (قوله اجمع التحقيق) أي عند العلم بكونه رابع شعثنا (قوله اذهوا الخ) علة للعلة (قوله وخروجا) عطف على قوله لا يتابع (قوله من خلاف موجه) أي كلام مالك (قوله ثم ان انقلب شعره الخ) ينبغي اذ لم ينقلب لطلوه ان يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفطان الاستيعاب انما يتحقق حينئذ سم (قوله لبدته) أي مبدأ الوضع عبارة لنهاية والتأنيث إلى المكان الذي ذهب منه اه (قوله ومن ثم) أي من أجل ان الرد لاجل ما ذكر (قوله كأنما مرة) أي كان الذهاب والرد مسجعتا واحدة معنى ونهاية (قوله وفارقا) أي الذهاب والعود هاهنا في هاهنا في السعي أي حيث يجب كل من الذهاب والعود في السعي مرة (قوله ولا) أي وان لم ينقلب شعره (قوله لنفوضه) أي أو عدمه وقصره نهاية ومعنى (قوله فادخل الخ) أي فلا مرداد ولا فائدة فان رد لم يحسب تأنيصا ويرد الخ أي بما يتوالت (قوله لصبر) ورد الماء استعمالا فتأمل مع قوله أن تغافض انه ورد الخ انتهى بصري ومر هناك جوابه (قوله بالله) أي بل بشعره (قوله غنى) أي عن الشعر أو بالله (قوله الثانية) أي

ثم أعاده) وحكم هذه الاعادة الكراهة كإعادة على الثلاث وكان عدم حرمته ذلك انه تابع للطهارة وتبته لها في الجملة فلا يقال ان عبادته فاسدة فتعزم (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم (قوله ومسح كل رأسه) أي القفطان بأنه يسن للمرء أن يمسح ذواتها السترة وفي شرح المذهب خلافا لانه لما شكى استدلال المخالفين على عدم مسح أسفل الخلف بأنه ليس محال للفرض فلم يسن كالساق قالوا أما قياسهم على الساق فغوايه من وجهين أحدهما انه ليس بمحال للفرض فلم يسن مسحه كالذراع النازلة عين حد الرأس بخلاف أسفله فانه محال على الفرض فهو كشعر الرأس الذي لم ينزل عن محل الفرض اه ويؤخذ منه ان محالة التحصيل غير مسنون ما مسح الخف (قوله ثم ان انقلب شعره) ينبغي اذ لم ينقلب لطلوه ان يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفطان الاستيعاب انما يتحقق حينئذ طوله فلا ضرر في الماء استعمالا أي لا اختلاط بالله بل ببل يده المنفصل عنه حكما بالنسبة للثانية

المرء

المرّة الشانبة لحاصلة بالرد **(قوله واضع البلل الخ)** لا يخفى اشكاله مع قاعدة ان الانساب الطهورية بالشك ومع أن الغرض أقل مجزئ وماؤه يسرجدا بالنسبة لماه الباقي فالغالب انه لا يغير لوقدر بخلاف وسطا فليأتمل سم على ج ه ح ع و قد يقال ان صاحب القول لا يلا بقطع نظره عن الرجوع وهو كما يأتي أن سمع الرأس يقع كاه فرضا **(قوله ويقع)** الى قوله من تناقض في النهاية والمعنى **(قوله كز يادة نحو قيام الغرض)** أي كسطو بل الركوع والسجود والقيام نهائية ومعنى **(قوله الا بغير الزكاة)** أي المخرج عن عهدة ونحو خمسة وعشرين نهائية ومعنى **(قوله ودعى وقوع الكحل فرضا)** أي الرجوع و **(قوله)** أي اسمع الكحل **(قوله فاذا فعله وقع واجبا)** قد يقال ان كان الواجب مطلق سمع الرأس كلا أو بعضا فواضع أو سمع البعض فمعمل نامل بصري قول المتن **(ثم أذنيه)** اعلم ان استحباب سمعهما غير مبدى باستحباب سمع جميع الرأس ومن ذهب الى ذلك متمسكا بذكرهم ذلك عقب سمع كلاهما فقد وهم نهية زاد سم بل ترتيب سمعهما على قوله وسمع كل رأسا محاهو باعتبار أصل سمعهما ثم بقي الكلام في الوارد سمع جميع رأسه فسمع بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالسمع فيه نظرا وقياسا قلنا الفوات يؤيد به أي يسن سمع الرأس ثلاثا قبل سمع الاذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاف أما على طريق الروضة فيه فلا اشكال هنافي حساب سمع الاذنين وفوات بقية الرأس اه **(قوله)** ظاهرهما ما باطنهما من المرداد بظاهرهما ما بل الرأس و يباطنهما ما بل الوجه شيئا ويجزئ قوله **(سبائيه واهما به)** نشر لا على ترتيبا للثب **(قوله عا غير ماء الرأس)** أي يحصل الاكل والافضل المستحصل ببال الرأس في المسحة الشانبة والثالثة بخلاف الأول شرح **(قوله)** شيئا ويجزئ ما في الشارح **(قوله عا بجديد الخ)** أي غير ماء الرأس والاذنين ليحصل الافضل فلو سمعهما بجامعتهما حصل أصل السنة شرح بافضل **(قوله)** وسمعهما من جامع الخ ثم يطبق كفه وهما بالوثان بالاذنين اسقطا اذ اثناعشر بافضل و يسن غسل الاذنين ثلاثا مع الوجه لتمامه وسمعهما مع الرأس ثلاثا ما قبل انهما من وسمعهما ثلاثا استقلال لا كن معاصو من مستقلين على الراجح والصاق كفه بمباولتين هما ثلاثا استقطا اذ اثناعشر ما فيها اثنا عشر مرة شيئا وقلوبى **(قوله)** واذا فادت ثم الغاء تقديرا الخ ولا يشترط الترتيب في أخذ الماء اسمع الرأس وسمع الاذنين فلولب أصابعه وسمع رأسه ببعضه وسمع أذنيه بمباقيهما كفي ومعنى شيئا **(قوله)** فيسن فعلهما الخ أي بشرط حصول السنة أخيرهما عن سمع الرأس نهائية ومعنى شيئا **(قوله)** أو نحو الخمار الى قوله والخبر في النهاية والمعنى الا قوله نعم الى المتن **(قوله)** أو نحو القلسوة بضم السين عرقه بمشقة بقان يجزئ **(قوله)** ألم برد ذلك أي وان سهل شرح بافضل فالتعبير بالعسر جري على الغالب نهية **(قوله)** نعم قد وجع الخ ويعبر هذا التوجه عدم ذكر الخلاف هنا واهل المرداد بالخلاف هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر **(قوله)** تقشيره أي تقيد التكميل بالعسر بان سببه أي سبب التقيد **(قوله)** عليه أي العسر قول المتن **(كل بالسمع الخ)** وأقوى التقاليد يسن للعمر أن يستيعاب

(قوله) واضع البلل الخ لا يخفى اشكاله مع قاعدة ان الانساب الطهورية بالشك ومع أن الغرض أقل مجزئ وماؤه يسرجدا بالنسبة الى الباقي فالغالب انه لا يغير لوقدر بخلاف وسطا فليأتمل **(قوله)** ثم أذنيه قد يتوهم من ترتيبه على قوله وسمع كل رأسه انه لا اقتصر على سمع بعض رأسه يسن سمعهما حديثا فلا تحصل سنة سمعهما وهو فاسد بل ترتيب سمعهما على قوله وسمع كل رأسا محاهو باعتبار أصل سمعهما ثم بقي الكلام في الوارد سمع جميع رأسه فسمع بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالسمع فيه نظرا وقياسا قلنا الفوات يؤيد به أي يسن سمع الرأس ثلاثا قبل سمع الاذن ولا يسن أحدان يقول انه لو سمع الاذنين بعد سمع الرأس مرة واحدة لم يجزئ لما فاذلك لاطلاق احزاء الوضوء مرة ومرتين مرتين كما هو عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاف أما على طريق الروضة فلا اشكال هنافي حساب سمع الاذنين وفوات بقية الرأس **(قوله)** كل بالسمع عليها في شرح حر ومقتضى

ولضعف البلل أثره أدنى
اختسلاط فلا ينافيه ماصر
من التقدير في اختسلاط
المستعمل بغيره ويقع أقل
مجزئ هنا وفي سائر نظائره
كزيادة نحو قيام الغرض
على الواجب الا بغير الزكاة
لتعذر تجزئه فرضا والباقي
تفلا على المعتمد من تناقض
فيه بينه ما يفسر في شرح
العباب وعلى وقوع الكحل
فرضا فغنى عنهم له من
السنة انه باعتبار فصل
الاستيعاب فاذا فعله وقع
واجبا **(ثم)** سمع جميع
(أذنيه) ظاهرهما
وما بينهما ما بطنهما
سبائيه واهما به غير
باطن في سبائيه بجامع جديد
أفضا لا يتبايع في ذلك كله
نعم ماء الثانية أو الثالثة من
ماء الرأس يحصل أصل سنة
سمعها لانه طهور وأذا فادت
ثم الغاء تقديرا مع على سمع
الرأس فيسن فعلهما بعده
(فان عسر رفع العمامة)
(أو نحو القلسوة أو الخمار أو)
لم برد ذلك نعم قد وجع
تقشيره بان سببه توقف
الخروج من خلاف عليه
(كل بالسمع عليها)

مسح رأسها ومسح ذواتها المسترسلة تبعاً وألحق غيره ذوات الرجل بذواتها في ذلك لكن حرم في المجموع
بعد مسحها مسح الذوات نهاية أي من الرجل والمرأة قال سم على جان هذا أي مافي المجموع عرض
على مر بعد كلام الفقهاء فرجع إليه ع ش وفي الكردي ان الاداء أقرأ افتاء الفقهاء وما ألحق به وزاد
الابعاب وان خرج عن حداث الرأس بحيث لا يجزئ مسحه اه واعدته شيخنا فقال وبسن مسح الذوات
المسترسلة وان ما زنت حد الرأس اه **(قوله وان لم يضعها الخ)** وفارقت الخف بأنه بدل ومقتضى الخافهم
اجزاء المسح عليها وان كان تحتها رقبة ونحوها وب يده ما تحتها بعضهم من اجزاء المسح على العليسان
نهايتو سم وشيخنا **(قوله لا يكتفي بالمسح عليها الخ)** عبارة النهاية لا يكتفي بالانقضاء على العمامة وان سقط
مسح الرأس لتوقعه وهو كذلك وظاهر تعبيرهم بالتكثير ان المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتل
غيره وانه مسح ما عدا مقابل الممسوح من الرأس ويكون به محصلاً للسنه اه وكذا في المغني الا انه استظهر
عدم اشتراط التأخر عن مسح الرأس وأثر سم مافي النهايتو بائى عن شيخنا ما وافقه وكلام الشارح يفيد
الحكمين الاولين أي عدم كفاية الانقضاء على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس **(قوله)** وينبغي
ان لا يقتصر الخ لانها مناسبة ذكره هناك موقعه شرح ومسح كل رأسه الا ان يكون هذا راجعاً الى المتن
(قوله) من خلافه (وجه) أي كأي خفيفة **(قوله ان شر ما الخ)** والتكثير شرط خمسة الاول ان يمسح
الواجب من الرأس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة بخلاف العلامة الحطيط الثاني ان لا يمسح المحاذي لها
مسح من الرأس والمغتمه ان هذا ليس بشرط بل قال الحنفى ان مسح جميع العمامة ككل الثالث ان
لا يفرق بين مسح الرأس وقيل ان يكمل على نحو العمامة والا احتج الى ما عدا جديده فهو شرط
للتكثير بالماء الاول الرابع ان لا يكون عاصياً باليس لانه كان يساهجهم لا العذر فينتع التكثير بخلافه
يعارض كان كان عاصياً لا يكمل الخامس ان لا يكون على نحو العمامة تجاسم معقوعاً عنها كدم واغث
شيخنا وكذا في الصيرى الا انه ذكر الشرط الثاني عن الشيخ غير ذلك عن الحنفى انه ليس المراد بذلك
حقيقة الاشتراط وانما ارادانه لا بشرط في تأدية السنه مسحة كما يفهمه كلام مر اه **(قوله كذلك)** أي
ليس من غير عذر **(قوله ما يجب)** الى قوله وبغيره في النهاية واغني **(قوله ما يجب غسل طاهره فقط الخ)** أما
الشعر الخفيف والكشف الذي في حد الوجه من لحمه غير الرجل وعارضه فحجب اتصال الماء الى طاهره
باطنه ومنابته بخليل أو غيره نهاية ومعنى **(قوله من نحو العارض)** أي الكشف سم **(قوله وعرك)**
عارضه أي بسن ذلكهما **(قوله ومر)** أي في شرح والمسح سن تلبس أي التخليل **(قوله انه)** أي تلبس
التخليل وكذا ضمير أو به وغيره ويجوز ارجاعهما للتخليل **(قوله في ذلك)** أي في توقف الكمال على ماء
جديد **(قوله ويغسلها المحرم الخ)** وفقاً للمغني وخلافاً للنهايتو الذي ومال اليهما شيخنا قال هو لعل الاول
على ما ذكره يرتب على التخليل تساقط شعره والثاني على خلافه وهذا جاع بين القولين **(قوله وجوبا)**
متفق بالرفق وكذا قوله ندباً بصري **(قوله البدين)** الى قوله وبسن في النهاية واولى قوله بحر مافي المغني الا
ما بينه عليه **(قوله البدين)** أي أصابع البدين معنى **(قوله بالتشبيك)** الوجه ان يقال بأي كيفية كان
اطلاهم اجزاء المسح عليها وان كان تحتها رقبة ونحوها وب يده ما تحتها بعضهم من اجزاء المسح على العليسان
وأقضى الفقهاء باليه بين للعرأ فاستجاب مسح رأسها ومسح ذواتها المسترسلة تبعاً وألحق غيره ذوات الرجل
بذواتها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكثير ان المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتل غيره وانه مسح
ما عدا مقابل الممسوح من الرأس ويكون به محصلاً للسنه اه وتقدم شرح المذهب بخلاف ما أفق به
الفقهاء في الذوات وعرض على مر فرجع اليه **(قوله وان لم يضعها على طهر)** وفارقت الخف بأنه بدل **(قوله)**
كل هل يعتد باسم عليها قبل مسح بعض الرأس فيه نظير وقوله لكل يمسح الشعر وعليه فالعرف يبين بين اجزاء
غسل ما زاد على الواجب من البدن والجلين مثلاً لقوله لان ذلك أعلى في الطاهر بخلاف هذا **(قوله)**
وتخليل قال في الروض لا محرم اه وهو المتمد مر **(قوله العارض)** أي الكشف **(قوله بالتشبيك الخ)**

وان لم يضعها على طهر لانه
صلى الله عليه وسلم مسح
نائبته وعلى جملة ما أفهم
قوله كماله لا يكتفي بالمسح
عليها استقلالاً والخبر
المقتصر عليه فيه اختصار
بدليل الخبر الاول وينبغي
ان لا يقتصر على أقل من
الربع خروجاً من خلاف
وجه وان قيل لا وجه له
وأفهم قولهم ان التكثير
بالمسح عليها لخصوصه أن شرطه
ان لا يتعدى باليساهم
حيث ليس كان يساهجهم
من غير عذر كما تمتع عليه
المسح على خف كذلك
(وتغسل) ما يجب غسل
طاهره فقط من نحو العارض
(والجبة الكتنه) من الذكر
والافضل كونه باصابع
عناصير من أسفل وبغرفة
مستقلة وعرك عارضه
للاتابع ومر سن تلبس
واضح انه لا يكمل الا
بمعدود عرفانه ثلاثاً ورجا
من خلافه من قال ان ماء
النقل مستعمل ببقائه
غيره في ذلك ويغسلها المحرم
ندباً برفق أي وجوباً بان
ظن انه يحصل منه انفصال
شيء والا فندبا (و) تخليل
(أصابعه) البدن بالتشبيك
والرجل بأي كيفية كان

والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتخليل أصابع البدن والرجلين والأولى كونه في أصابع البدن بالتشبيك لحصوله بسرعه وسهولة وإنما يكره أن يمسح به ينظر الصلاة اه **(قوله)** إن المسح بالبدن الخ أي وإن تشبيكه عتبا كإظهاره فلا يضر التشبيك في الوضوء وإن كان في المسح ينظر الصلاة رشدي **(قوله)** ينحصر بسريديه كذا في النهاية وقال المغني وشرح بأفضل ينحصر اليد اليسرى أو اليمنى كإحدى المجموع اه **(قوله)** الكردى قوله أو اليمنى الخ إنما إليه في شرح الإرشاد والخطيب في الانتفاع وأقصر شرح المنهج والتحقق النهاية على اليسرى وفي شرح العباب ينحصر اليسرى ألق اذهى لزالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يتخلل من وسخ اه **(قوله)** ويجب في ملتفة أي التخليل ونحوه في أصابع ملتفتها بقومغنى **(قوله)** ويحرم فتق المئمة أي لانه تعذيب بلا ضرر وإن كان خاف محذور ثم فيما يظهر أخذ من التعليل نهائيا يتوخى إذا لا يعاب أن قاله طيبيان عدلان أنه مكن فتقها ورجى به قوة على العمل اتجه أي بأن فيه ماسيا من التفتيل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصري كلام النهاية بما نصه فنه نظر بل الذي يظهر ويؤخذ من إطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وإن لم يعم التيمم لا يقتضي الحرمة لاسبابها إذا كان الغرض **(قوله)** باطراف الخ أي يغسلها **(قوله)** وإن صب عليه الخ وقال الزبائدي وشيخان فان صب عليه غيره بدأ بأعلى ما على المئمة اه **(قوله)** فيكون ذلك سنة وعليه أقصر الشارح في الأعيان عبارة أنه وادغم أن قوله أي المجموع ولا يكتفي في الخ مئمتي الفاعل أي بسنله أن لا يكتفي بذلك لانه قد لا يعم العضو أو لوجه فكتفي في فهم انه مئمتي للمفعول وأنه لا يكتفي بجزائه بطبعه مطلقا فقد قدمه انتهت اه كردى **(قوله)** لانه الخ أي الماء **(قوله)** واستنشفه أي فكون واجبا بصري **(قوله)** لكن لم يحله أي محل وجوب عدم إكفاء بغيره بأن الماء يطبعه **(قوله)** والاكتفى أي وإن ظن العموم كفي جرأه بطبعه وعلم بذلك أن قوله وإن جرى بطبعه لأحاجة اليد **(قوله)** الخوالا قطع إلى قوله ويطبق في النهاية أن قوله أي إلى وغيره وإلى قوله فالغرض في المغني أن قوله أي إلى وغيره وقوله ويطبق إلى غير ذلك الخوالا قطع أي من مغلول يد مخلوق بدونها بصري أي وسليم له بأن لا ترتب كأن أراد غسل كفيه بالصبغ نحو ما سبق في فحجه تقديم اليمنى خضاريا على عن سم مذهبه **(قوله)** مطلقا أي في جميع الأعضاء نهاية **(قوله)** أي أن توضأ بنفسه أي لم يكن بالغمس فيما يظهر ووجه تقييده بذلك انه التماس مطلقا لتعذر المعية المطلقة الصالحة في نحو الخدين ولا تهذر الاحتشاد بصري **(قوله)** بالغمس ينبغي ولو حكا كولو توقف تحت ماء كثير بحيث لا يجمع بدنه في آن واحد **(قوله)** ولغيره أي غير نحو الأقطع **(قوله)** في البدن الخ أي وإن سهل غسلهما معا كان كافيا في مسح شفتنا **(قوله)** بعد الوجه خرج به غسل الكفين أول الوضوء فظهر أن دفعه وتوجيهه فيما يظهر أن غسلهما بالغمس أو غتراف أو صبغ من غيره فأن لم يتيسر غسلهما بالصبغ من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى سم **(قوله)** والرجلين أي وإن كان لا يصبغ شرح بأفضل ونهاية **(قوله)** بخلاف القبضة أي الكفين والخدين والأذنين هما يتوجاني الرأس شرح المنهجي ومعنى زاد شفتنا وهذا في السليم وكذا في نحو الأشل والأقطع أن طهره وغيره فظهرها معا ويكره تقديم اليمنى كالسليم اه **(قوله)** وذلك أي سن التماس **(قوله)** أي مما هو من باب التكرير كترسج شعروا كتحال وحاق رأس وتنف ابطا وقص شارب وليس نحو نعل ورؤب وتقليم ظفر ومصاغفنها به وأخذوا عطر مشرح بأفضل والسواله ودخول المسجد لتخليل الصلاة وموافقة الخلاع أو كل والشرب واستلام الحجر والركن البني مغنى **(قوله)** ويطبق به الخ خلافا للنهية والمغني **(قوله)** كاسم أي في فصل الخلاع وقد سماه فيه سم **(قوله)** ويكره تركه

والوجه أن يقال بأي كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك **(قوله)** وتقديم اليمنى الخ مسألتا عند قول المصنف في التيمم وشتم عينه وأعلى وجهه قول الشارح كل وضوء فيهما **(قوله)** بعد الوجه خرج غسل الكفين أول الوضوء فظهر أن دفعه وتوجيهه فيما يظهر أن غسلهما بالغمس أو غتراف أو صبغ من غيره فأن لم يتيسر غسلهما بالصبغ من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى **(قوله)** كاسم أي في فصل الخلاع وقد سماه فيه سم **(قوله)**

أى ترك التماس بان يقدم اليسرى على اليمنى أو بفصلهما معا ع ش وشورى وشيخا وكلا وضوء في ذلك كل مافيه تكرير فيكره فسه تقديم اليسار والمعه وهل بكرة التماس في نحو الخلدن مما يظهر دفعه واحدة قياسا على ذلك أو يفسر القرب الثاني باعتبار وشورى قال ع ش عن سم مائل اليه الجبال الرمل اه
واجمد شيئا تبعا لشرح الرض الاول أى كراهة التماس في نحو اليسدين قول المتن (وطالة غرته الخ)
تقدم في كلامه ما يفيد حسان الغرة والتجصيل قبل الفرض سم ع ش (قوله بان يغسل) الى قوله فالغرة في النهاية (قوله في السك) أى كل من اطالة الغرة واطالة التجصيل شيئا بمعنى (قوله وذلك) أى من اطالة (قوله ان أمي الخ) أى أمة الاجابة والمراد المتوضون منهم بحري عبارة ع ش قال شيخ الاسلام ولا يحصل الغرة والتجصيل الا بان وضأ بالفعل أمامن لم يتوضأ فلا يحصل له اه وينبغي عليه أن ذلك خاص بمن وضأ حال حياته فلا يدخل من وضأه الغاسل كما أشعر به تعبيره بتوضأ وقضيته أن من مات من أولاد المسلمين طفلا ولم يتفق له وضوء كذلك يحصل له ذلك ويحتمل خلافه انه كان معذورا بوقا لمالو ولم يتوضأ هل يحصل له ذلك أم لا فيه نظر و ينبغي الاول لاقامة الشارع له مقام الوضوء ولان سن اطالته مافيه أيضا كما في باب اه (قوله الواجب) زاد النهاية والمندوب (قوله باستيعابها) أى من مقدم الرأس الخ في الغرة والعرض والساق في التجصيل (قوله وحالفه لدلولهما لغته الخ) يتأمل سم (قوله بين أفعال الوضوء) الى قوله واذا ثلث في النهاية الاقوله والمحل والى قول المتن وكذا في المغنى الاقوله فاضلة الوجهي وقوله نحبر الى المتن (قوله بين أفعال وضوء السليم الخ) وكذا بين الغسلات وكذا في أجزاء كل عضو وقيل في عبارة شيخنا عبارة المصنف تشمل الموالاة بين الأعضاء والموالاة بين الغسلات والموالاة بين أجزاء العضو الواحد فغيره الشرع في الغسلة الثانية قبل جفاف الاولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية وقيل يعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف الجزء والى قوله اه (قوله مع اعتدال الهواء الخ) قد يقال اشتراط اعتدال الهواء بغنى عن اشتراط اعتدال المحل والزمن أما المحل فلا يلزم خروج عن الاعتدال خروج الاعتدال الخروج الاعتدال لثبوته وأما الزمن فوضعه بالاعتدال وعدمه فتقو ز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم إن الشارح المحلى اقتصر على الهواء والزمان وكذا وقع في أصل الرضة الاقتصار عليهم مصرى وفي تقريب دليله فنظره قد يقال ان العبرة باعتدال الهواء الزمان والمزاج الزمان ولو كان القطر والفضل غير معتدل (قوله ومم) أى قبل قول المتن فرض ستة كردى (قوله وجو بها في طهر السلس) وتجب أيضا عند ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله فالعبرة بالاخيرة) وينبغي أن يعتبر أيضا أن لا تحجب الاولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سم وتقدم مثله عن القليوبى وشيخنا وفي الكردى عن الانعاب مائه لو غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يده وكان بحيث لو ناسى وجهه لم يجف بعد فقامت الموالاة ولو غسله مرة وأمسك زمانا ثم قبل جفافه وأمسك زمانا ثم ثلث قبل جفافه وأمسك زمانا ثم غسّل يده قبل جفافه فثابت جفافه فثابت جفافه في الاولى في هذه المدة حصلت الموالاة وهو مخير في غسل يده قبل جفافه فثابت جفافه فثابت جفافه في الاولى في هذه المدة اه (قوله بغسله) ومنه مستحب في ماء يغسل وجهه وانظر لو اكراه على الفعل (قوله لم يشترط استحضاره الخ) أى بل الشرط فقد الصارف أى ومن الصارف قصد المني في الماء لغرض آخر سم وتقدم في محبت النسيئة يقتضى أن الكراهة صارف (قوله كاسم) أى في غسل الوجه (قوله مطلقا) أى في وضوء السليم وغيره (قوله حيث) الى قوله نحبر في النهاية الاقوله وقبولها الوجهي

(وطالة غرته) بان يغسل مع الوجه مقدم رأسه وأذنيه وصفحتى عنقه (و) اطالة (تجصيله) بان يغسل مع اليسدين بعض العضدين ومع الرجلين بعض الساقين وان سقط في السك غسل الفرض لعذر وغايته استيعاب العضو والساق وذلك لخبر الصبيحين ان أمي يدعون يوم القيامة غرا يحجبان من آثار الوضوء في استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل زاد مسلم ويحجبه أى يدعون يفيض الوجه والايدى والارجل فالغرة والتجصيل استبان الواجب واطالتهما يحصل أقالها بزيادة وكالها باعتبار سائر ومن فسرهما بغسل ما زاد على الواجب فقد أبعدها فالتف مملو لهما لغته غير موجب (والموالاة) بين أفعال وضوء السليم بحيث لا يحصل زمن يجف فيه الغسل قبل الشروع فيما بعده مع اعتدال الهواء والمحل والزمن والبدن وبقدر المسح مغسولا لا لتتابع وجوبها في طهر السلس واذا ثلث فالعبرة بالاخيرة ومتى كان البناء بغزوال الولاة بفعله لم يشترط استحضاره للنية كاسم (وأوجبها التقديم) مطلقا

حيث لا عذر له صلى الله

عليه وسلم رَأَى جُلَّاءِ يَصِلُ
وَفِي ظُهُورِهِ قَدِيمٌ لِمَعْتَمِلِ
الذَّرْهِمِ لِيَصْهَلَ الْمَاءُ فَاَمَرَهُ
أَنْ يَبْعِدَ الْوَضُوءَ عَمَّا يُوَاجِهُهُ
بِأَنْ الْخَبْرُ ضَعِيفٌ مَرْسَلٌ
وَبِهِ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَرَبٍ رَضِيَ
أَنْهُ عَنْهُمْ التَّفْرِيقُ بَعْدَ
الْجُفَافِ بِحُضْرَةِ الْعَهَابِ تَوَلَّى
يَسْكُرُوا عَلَيْهِ (وَرَوَى
الْإِسْتَعْنَاءُ) بِالصَّبِّ عَلَيْهِ
لِغَيْرِ عِزِّهَا تَرَفُّلاً يَلِيقُ
بِمُتَّبِعِهِ فَهِيَ خِلَافُ السَّنَةِ
وَأَنَّهَا يَطْلُبُهَا وَالسَّنَةُ أَمَّا
الْقَالِبُ أَوَّلُهَا كَيْدُ مَا هِيَ
فِي غَسْلِ الْأَعْضَاءِ بِمَكْرٍ وَهِيَ
وَبِحَبِّ طَلَبِهَا لَوْ بِأَحْوَجٍ مِثْلِ
فَاضِلَةٍ عِيَانِي فِي الْفُطْرَةِ
وَقِيلَ لَهَا عَمِلَ مِنْ تَعَبَتِ
طَرِيقًا لَطَهَرَهُ فَإِنْ فَقَدَهَا
تَهَمَّ وَصَلَى وَأَعَادَ وَهِيَ فِي
أَحْضَارِ نَحْوِ الْمَاءِ مَبَاحَةٌ
(د) تَوَلَّى (النَّفْضُ) لِأَنَّهُ
كَاتِبُ السَّيْرِ مِنَ الْعِبَادَةِ فَهُوَ
خِلَافُ السَّنَةِ كَيْفَى التَّحْقِيقِ
وَشَرَحِي مُسْلِمٌ وَالْوَسِيطُ
وَصَحَّحَ فِي الرُّضْوَةِ وَالْجُمُوعِ
الْبَاحْتَوَارَ فِي كَرَاهَتِهِ فَطَرِ
فَمُرُورُهُ بِهِ ضَعِيفٌ (وَكَذَا)
كَانَ حُكْمُهُمَا مَعَ الْخِلَافِ
بِقُوَّتِهِ فَمَا قِيلَ أَضَاعَتِ
مُقَابَلَهُ بِصَحْحِ الْحَاكِمِ
الْإِتِّفَاقِ فَلَا عِتْرَاضَ عَلَيْهِ
(التَّنْشِيفُ) وَهُوَ أَخْذُ الْمَاءِ
بِخَوْفَةٍ فَلَا إِيْهَامَ فِي عِبَارَتِهِ
خِلَافًا زَنْ عَمَّنْ تَرَكَهُ
فِي طَهْرِ الْحَى (فِي الْأَصَمِ)
لِأَنَّهُ زَيْلٌ أَوْ الْعِبَادَةِ فَهُوَ
خِلَافُ السَّنَةِ لِأَنَّهُ عَلَى الْحَى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(قوله حيث لا عذر له) عبارة الغنى ومحل الخلاف في التفریق بغير عذر وفي طول التفریق أما ما العذر فلا
بضر قطعاً ولا يضر على القديم وأما السبيل فلا يضر إجماعاً اهـ وكذا في النهاية لا نقول به ونسب بضر على
القديم (قوله فامره أن يبعده) أي يبعده عن الماء فامره بغير عذر في غسل المعلقة بأعاده
الوضوء سم (قوله وبه صرح الخ) وبه صلى الله عليه وسلم يوصي في السوق فغسل وجهه وبه يديه وصرح
رأه فدعى إلى الجنادة فأتى المسجد فمسح على خفه وصلى عليها قال الإمام الشافعي وبها يفرق كثير من
ونهاية قول المتن (وترك الاستعانة) أي ولو كان العين كافراً شرح بافضل ونهاية (قوله بالصَّبِّ عليه الخ)
و ينبغي أن لا يمسك من ذلك الوضوء من الخنفة لأنها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا ينافي
الاستعمال منها على غيره فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يرتب على الوضوء منها الحر وج من خلاف
من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظاً فمات في الغالب عن ما غيرها عس (قوله لأنها ترفه الخ)
وليس من الترفه المنهي عنه في العبادة عدوله من الماء إلى العذب على المعتذر ما روى وحلى (قوله خلاف
السنة) عبرتها يقول الغنى هنا وفي موضعين الآخرين بخلاف الأولى وقال عبد الرزاق في شرح مختصر الأيضاح
الفرقي بينهما أن خلاف الأولى من أقسام المنهي عنه وخلاف السنة لا منهي فيه اهـ (قوله وان لم يطلبها) أي
الاعانة حتى جرى أوله غير وهو ساكن كان الحكم كذلك معنى (قوله والسين الخ) عبارة أنها يتوابعه
بالاستعانة جرى على الغالب على أن السنن ترد لغیر الطلب كاستحجر الطين أي صار جرحاً فلو أعانه غيره مع
قدرته وهو ساكن متمكن من منع مكان كطلها اهـ وقد بدأ بقدرته على المنع الشارح أن باقي الأمداد
والإيعاب أقره سم على المنهج كردی (قوله للغالب) أي من أن الإنسان يطلب الصب عليه أولاً كرد
أي كافي قوله تعالى في التيسير من الهدى أي يسير كردی (قوله طلبها) أي الاعانة وكذا أخبر تعبت (قوله
أما هي) أي الاستعانة بغير عذر (قوله عياني في الفطرة) أي من مؤتمن ومؤتمن تلزم مؤتمن بوجه وليلته
ومن دينه ومسكن وعاد محتاج إليها (قوله ودجولها) أي يجب قبول الاعانة على من تعبت الخ أي
كلا قطع (قوله إحضار نحو الماء) أي كالأعواد التي يعاب اهـ كردی (قوله مباحة) قد أضافوا على
على هذا وأثبت في شرح صحيح البخاري للسقطاني مانعه وأما إحضار الماء فلا كراهة أصلاً قال ابن حجر أي
العسقلاني لكن الأفضل خلافه وقال الجلال الحلبي ولا يقال أنها خلاف الأولى انتهى اهـ كردی (قوله كما
في التحقيق) هو المعتذر وقوله والرافعي كراهته محال هذا لا ينافي ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين (قوله كمن
من اطلاق المكره على خلاف الأولى سم وفيه أن الرافعي من المتأخرين لأن الأقدمين (قوله كمن
حكمهما) يعني حكمة الفصل بكذا وقوله بقوته ما من الخلاف وقوله فيما قبله الخ خبر أن أي موجود في
النفض كالنفس وقوله تميز مقابله الخ خبر كان (قوله تميز ما قبله الخ) لو كان المقابل ندب التنشيف ما قاله
لكن المفهوم من منبع الشرح أنه لا يقل به أحدنا والمقابل الإباحة فعله وتركه سواء وعليه فثبت
الحاكم برد لا يبرأ به أو يسلم ما ذكره حديث النفض المؤيد بالمقابل ما قبله فخرج في الصحيحين فأي تميز
يفيده حديث الحاكم مع ما ذكره بصري (قوله فلا اعتراض) أي بأنه كان الأولى ترك قوله كذا بخير
الخلاف إلى النفض قول المتن (التنشيف) بالرفع محطه نهاية (قوله وهو) إلى قوله وخبر في النهاية والغنى
(قوله فلا إيهام في عبارته الخ) عبارة أنها بقواتي والتعبير بالتنشيف لا يقتضي أن السنن ترك اغما هو
المبالغة في خلافها بل هو ما ذهبي في القاموس من أخذ الماء غرقاً والتعبير به هنا هو المناسب وأما التنشيف
بمعنى الشرب فلا يظن هنا إلا النوع تكلف اهـ (قوله بسن الخ) خبر التنشيف (قوله في طهر الخ) وسياقي

وحليته فانفسا له لا بد أن يكون ذا كمال التنبه لكن الشارح رده (قوله بمصالح الماء) لا يقال أن المتبادر عدم
غسلها مطلقاً فيشكل الاستدلال بهذا ليس من باب التفریق بل من ترك غسل بعض العضو لا نأقول
وجهاً للاستدلال أنه أمره بأعاده الوضوء ولو كان التفریق بضره لا مضره بغير غسل المعلقة (قوله كافي
التحقيق) هو المعتذر وقوله والرافعي كراهته قد قبل هذا لا ينافي ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من

ذلك عقب الغسل من الجنابة
 ما لم يحضره لغيره أو أخيه
 الصافي نجس به أو لغيره
 عقبه فلا يسئ تركه بل
 يتأكد فغسله واغتسل
 شرح مسلم بإجماعه مطلقا
 وخبر أنه صلى الله عليه وسلم
 كان له منديل يمسح به وجهه
 من الوضوء وفي رواية بخوفه
 يتنشف بها وجهه الحاكم
 وضعه الترمذي وعلى كل
 ينبغي حمله على الحاجة
 والاولى عدمه بغرف
 فوبه وفعله صلى الله عليه
 وسلم ذلك مرة لبان الجواز
 ويقف هاتوا في الغسل حامل
 المشتغين بعينه والصاب
 عن يساره وكانت أعين
 قوسه صلى الله عليه وسلم
 وهي فاخته وقاعد (يقول
 بعده) أي عقب الوضوء
 بحيث لا يطول بينهما فاصل
 عرفا فيما يظهر فليست
 الوضوء آلا تبتخرأيت
 بعضهم قالو يقول فورا
 قبل أن يشكم انتهى ولعله
 بيان للأكل (أشهد أن
 لا اله الا الله وحده لا شريك
 له وأشهد أن محمدا عبده
 ورسوله) لتشكل ذلك بنفع
 أبواب الجنة الثمانية لقائه
 يدخل من أي شاء كما صرح
 (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين) رواه
 الترمذي (سبحانك) مصدر
 جعل على التسبيح وهو وراثة
 الله من السوء أي اعتقاد
 تبرجه بحال يليق بحاله
 منصوب على أنه بدمن
 اللفظ بفعله الذي لم يستعمل

أن الميت يسئ تتركه منهاية (قوله ردا) أي وجعل بغض الماء بدله لادليل فيه لإباحة النفث لاحتبال
 كونه فغسله بياء الجواز أنها يتوهم (قوله منديلا) بكسر الميم وتفتح وسمي بذلك لأنه يندل أي يزيل الوسخ
 وغيره بجري (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جى به (قوله ما لم يحضره الخ) متعلق بقوله يسئ تركه الخ (قوله
 أولئك عقبه) أي لا يمنع البالي في وجهه ويديه التيمم معنى (قوله بل يتأكد فغسله) بل قد يجب كما إذا خشي
 وقوع النجس عليه ولا يجزئ نفسه له هو سم عبارة عن هو شامل لما إذا غلب على ظن حصول
 النجاسة به وبغير وجهه بان التضعف بالنجاسة بما يحرم إذا كان بفعله عبثا وما هذا فليس بفعله وإن قدر
 على دفعه نعم ينبغي وجوبه إذا ضاع الوقت أوله يكن ثماء بفعله هو وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ)
 عبارة النهائية والمضى والثاني أنه مباح واختاره في شرح مسلم والثالث مكره اه (قوله مطلقا) أي للحاجة
 وبدونها (قوله وخبر أنه الخ) الأسبق لخبر الخ باللام بدل الواو وأن يقول فيما يأتي ينبغي على كل حمله الخ
 (قوله على أنه للحاجة الخ) ويشف السري قبل البني ليقى أثر العادة على الشرف حللي وكذا في الكردى
 عن الامداد والابواب (قوله والاولى الخ) أي وإذا انكشف الحاجة وبدونها فلا بد أن لا يكون بذله وما راف
 ثوبه ونحوهما فتدبر إن ذلك ووث الفقر خطيب وشحن قال الجعري أي للغنى وزاد أنه لمن هو فقير وفي
 الحديث وإن الرجل يحرم الرزق بالذنوب يصيبه فثبت بهذا الحديث أن تركها بالذنوب سبب حرمان الرزق
 خصوصا الكذب كذلك وجب الفقر كثرة النوم واليوم ريانا إلى يستتر بشئ ولا كل جنبا والتهاون
 بسقاطة المائدة وحرق فشر البصل وقشر الثوم وكس البيت بالليل وترك الغمامة في البيت والمشى أمام
 المشايخ ونداء الدين باسمهما وغسل الدين بالطين والتهاون بالصلاة ونحوها طوب وهو على بدنه وترك
 بيت العنكبوت في البيت وأسراع الخروج من المسجد والتكبر بالذهب إلى الأسواق والبطاطى الرجوع منها
 وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من فقراء السوا وأطعام السراج النفس والكسابة بالقسم المعقود
 والامتناع بغطاء مكسور وترك الدعاء والدين والجمع قاعدا والتمسك بالحق والتمسك بالحق والتمسك بالحق
 اه (قوله ذلك) أي التثنية بطرف ثوبه (قوله ويقف) أي قوله وكانت في المغز (قوله أي عقب الوضوء)
 أي كعبه المنهج وقوله بعث الخ أي كعبه المنهج وقوله بعث الخ أي كعبه المنهج وقوله بعث الخ أي كعبه المنهج
 الفصل عرفا لا يأتي به كالأباني سنة الوضوء ونقل الدرس عن الشمس الزمى أنه يأتي به ما لم يحدث وأن طال
 الفصل عرش عبارة الجعري على الاقتناع هذا أي عدم طول الفصل عرفا فأنما هو الأفضل وأما السنة فتخص
 ما لم يحدث فيما ظهر شوري على الضرر راء (قوله ولعله الخ) أي قوله قبل أن يشكم قول المتن (أشهد الخ)
 ويقدمه على أجابة المؤذن وبعد زاعمة يجب المؤذن وأن فرغ من الأذان بجري (قوله لتشكل ذلك بنفع
 أبواب الجنة الخ) وفحصه أكرامه والأفعول أنه لا يدخل الامن ولحد فقط وهو ماسوق في علمه سبحانه
 وتعالى دخوله منه وظاهره أن ذلك يحصل بان فغسله ولومر فواحد قد عر ولا مانع منه عرش (قوله من
 التوابين) أي من الذنوب وإيسر في دعاء بكاء وقوع الغنم من قبل بأنه إذا وقع من ذنوبهم التي يغفونها
 وأن كثر تعلم الامنة وقوله من المتطهرين أي من الذنوب السابقة وقوع التوب السابقة للاهنة
 أو عن الاخلاق المذمومة ملا على القاري على المسألة وقيل أي من المتزينين من الذنوب اه بجري وقوله
 أي من الذنوب بالاولى أي مما لا يليق بالعبادة بالتو لا تقتضي سبق الذنوب فظاهر ما يأتي في الغفر وكذا قوله
 بذلك فوله تمسن التوب بعن خاتم المروعة (قوله مصدر) أي اسم مصدر بجري (قوله للتسبيح) أي لمالهة
 التزنية بجري عبارة سم قوله للتسبيح أي بمعنى التزنية بالتسبيح مصدر بمعنى قال سبحان الله لأن
 مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تترجه) الاول تترجه (قوله على أنه بدمن اللفظ بفعله الخ) أي

اطلاق المكره على خلاف الاول (قوله فلا يسئ تركه) بل قد يجب كما إذا خشي وقوع النجس عليه ولا يجب
 ما يغسله به مر (قوله جعل على التسبيح) قال الحنفى قول التوضيح للتسبيح من قوله أن سبحان الله للتسبيح
 مانصه أي بمعنى التزنية بالتسبيح مصدر بمعنى قال سبحان الله لأن مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله

فيقدر معناه **مصر** قبل يلزم الاضافه وليس مصدر السج بل سيج مشتق منه اشتقاق (٢٣٩) حاشيت من حاشي اوليت من لولا واقفت

من آف (اللهم وبمجدك) راوه زائدة فالكل جله واحدة أو عطفة أي وبمجدك حاشيت (شهد) أن الله الأنت أستغفرك وأتوب اليك لأن ذلك يكتب لغائه فلا يطعن السباطل كما مع حتى يرى نوابه العظمى ويسن أن يأتي بجميع هذا لانا كما مستقبل القبله بصدده رافعا يديه وبصره ولو نحو أعني كما ينس امرار الموصى على الرأس الذي لا شعربه تشبه السماوات يقول عقبه وصلى الله وسلم على محمد وآل محمد وبقرا نازلنا أي نزلنا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأنحة صرح بذلك * (تنبيه) * معنى أستغفرك أطلب منك المغفرة أي ستر ما صدرني من نقص يحصوه فهي لا تستدعي سبق ذنب خافا ابن زعمه وظاهر كلامهم ذنب أو توب اليك ولولغيه تنبلس بالتوب واستشكل بأنه كذب وبما أنه خير بمعنى الانشاء أي سألك أن تتوب على أوهو باقي على خبره وبالغني أنه بصوره انتساب الخاضع للذليل وبأن في وجهه جهي وخشع لك سعي ما وافق بعض ذلك (وحذفت دعاء الاعضاء) المذكورة في المحرر وغيره وهو مشهور (اذلا أصله) يعتدبه الحفظا فهي ساطعة بالبره

منسوب بفعل محذوف وجو باق قدره **أسبحك** أي **أزهك** مما لا يليق بك أقوم مقام فعله لبدل على التنزيه البليغ ولا يستعمل إلا في الله شافا فيقصد تنكيره من يضاف لان العمل لا يضاف ولا يثنى إلا إذا قصد تنكيره رجائي اه بجري **قوله** فيقدر معناه **فيه تأمل** **قوله** مشتق منه أي مأخوذ منه **قوله** اشتقاق حاشيت بمعنى قات حاشا وكذا الأمر في بعده **قوله** فالكل الخ أي مجوع ساجدا لله وبمجدك **قوله** جله واحدة) فالعني سجدتك بالله مصاحبا بمجدك شو برى أي بالثناء على كبحجري **قوله** لان ذلك أي سجدتك اللهم وبمجدك الخ **قوله** يكتبك الخ أي في رثم طبع طابع نها به ومعنى قال عرش ويتعدد ذلك بتعدد الموضوع لان الفضل لا يخرج عليه **قوله** فلا يطعن الخ أي بصان صاحب من تعاطى مبطل بأن ورد والعباد بالله ولا يفقد تقرر أن جميع الأعمال بطرقها لا يبطال بالردة شو برى وفيه بشري بأن من قاله لا رتوانه توت على الإيمان حاشي اه بجري **قوله** جميع هذا أي ما ذكر من الأذكار **قوله** كما سر أي في شرح وثالث الغسل والمسح **قوله** مستقبل القبلة أي قوله وأن يقول في أنها بتوالمغني الا قوله ولو نحو أعني إلى المسح **قوله** رافعا يديه وبصره (والمصر) وذلك لان السماع قبله الدعاء والطالب بشي بسطت قبضه لاختدوا بالدا على طالبه وان حاشي العباد في خزانه تحت العرش فالدا على يديه لحاجته بجري **قوله** ولو نحو أعني أي كمن في ظلمة **قوله** كما ينس الخ أي في القول للاجتماع في التعليل لان المقصود من رفع الصراحي ليس التعليل بها اذ هو لا يطالب بشي من حيث ذكره لانه شافا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوحيدها بالوجه كما قيل السماع قبله الدعاء بصري **قوله** على الرأس أي رأس التخليل من الاحرام **قوله** تشبه السماوات بقوله كما ينس الخ قوله للمستمع اه (قوله) وان يقول الخ قوله ويرقأ في المغني **قوله** عقبه الموضوع أو عقب جميع الذكر المتقدم وصنيعه شينا من رجع في هذا **قوله** وصلى الله الخ أي في عقبه برب في الصلاة العرض لسانه صلى الله عليه وسلم ولا صاحب بصري وبعبارة شخشا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اه **قوله** وبقرا نازلنا الخ لما ورد أن من قرأ في أتروضه ما نازلنا في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا خسر الله بمشعر الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ولا تنزع مجازي وتعتني عرش وفي الكردي عن الاعباء بسله في قوله ولا تفتني الخ **قوله** أي نزلنا اماراجع الصلاة وقراءة أولها: فالاولى مشهورة في ذلك كما هو ظاهر وبشمله العموم السابق في التثنية بصري **قوله** من نقص أي ذنبا كان أو غيره بصري **قوله** مجموع هذا الخ لما ذكر وأن العفو محو أثر الذنب بالسكاة والمغفرة ستره مع بقاءه وعدم المواخذة به كاذكره البولاق عن الشنشوري بجري **قوله** واستشكل بأنه كذب) كانه بناء على حله على الحال والافلا كذب يلزم على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال أيضا سم ولعله محمله على العزم على التوبة **قوله** بمعنى الانشاء أي سألك الخ لا يجزي بعده لأن من يدان توفقتي للتوبة **قوله** أوهو بان الخ للاجتماع إلى الغفلة هو **قوله** وهو مشهور وهو أن يقول عند غسل كفيه اللهم احفظا بدني عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحني راحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بطن وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني ولساني حسابا يسرا وعند اليسرى اللهم لاتعطني كتابي شمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شرى وبشرى على النار وعند مسح اذنين اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيسمعون أحسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه اقدام نها به ومعنى وشرح بافضل وفي الكردي عن الانبياء زيادة أدعية أخرى وان بدني في دعاء غسل الكف يدين وتدي في دعاء غسل الرجلين تشديد الباء بمعنى **قوله** لا تظفر اله الخ خلافا للنايتوالمغني عبارة قال المصنف في أذكاره وتقعيل بجي في مشيئتي الذي صلى الله عليه وسلم قال الشارح وفات الرافعي والنووي أنه روى واستشكل بأنه كذب) كانه بناء على حله على الحال والافلا يلزم كذب على انه قد لا يلزم الكذب على تقدير

وورد

وورد ومن طرق لا تظفر اليها كلها لا تخلفين كذابا ومنهم بالوضع كآله بعض الحفظا فهي ساطعة بالبره

عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ومشيئتي شخني على أنه مستحب وأقبح به لهذا الحديث اه زاد الاول ونفي المصنف أصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة لعله لم يثبت عنده ذلك ولم يستحضر وجهه ويشد عبارة الكردى على شرح بافضل قوله لا أصل لدعاء الأعضاء على هذا في شرحه في كتابه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة والافتقار وروى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق ضعفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الاعمال اه وذكر نحوه في شرح الهجعة واعتمد استحبابه الشهاب الرملي وولده وبوخد من نقلته في الأصل عن شرح العباب الشارح وعن غيره انه لا بأس به عند الشارح وانه دعاء عحسن لكن لا يعتد بسننه قطب الاتبان به عند الشارح أيضا اه **(قوله ومن شرط العمل الخ)** عبارة المغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال ان لا يكون شديدا للضعف وان يدخل تحت أصل عام وان لا يعتد بسننه بذلك الحديث اه زاد النهاية في هذا الشرط أى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم وشرط بعضهم ان لا يعتد بالسنة وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطلوباً بغير جازم وكل مطلوب بغير جازم سواء اذا كان سنة تعين اعتقاد سننه ما نحن فيه **(قوله ان لا يشتد ضعفه)** أى سواء كان العامل ممن يقتدى به أم لا بل يقال يتأكد في حق المقتدى به ليكون فعله سبباً لا فائدة غير الحكم المستفاد من ذلك الحديث عش **(قوله سن كثيرة)** منها تقديم السنة مع أول السن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كل يومها والتلفظ بالموتى ليساعد اللسان القلب كما تقدم بسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استحباب التذكرة لقلبها إلى آخره وضوء مغنى وشيخنا **(قوله ومن المشهور)** إلى قوله وغسل رجله في المغنى إذ قوله ولا يكره إلى وطلم الوجه وقوله واعترض إلى واسراف **(قوله والدالك)** لم يكتف بفهم من قوله السابق والدالك في شرح وياتي الغسل كله لا يستلزم السنة فتأمل سم أقول بل أعاده لقوله وياتي كدخال **(قوله وتجبر شاشه)** فلا يوافق موضع رجوع اليه وشاش أسنى **(قوله وجعل ما يصب منه الخ)** أى كالإبريق مغنى **(قوله وترك تكلم)** وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد أو لا فاجاب بان الظاهر الاول اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لان شأنه أنه قد يكشف عنهما استحسان الاطلاع عليه فلا يليق مخاطبته حينئذ عش **(قوله بلا عذر)** عبارة شرح بافضل المصلحة كما مر بغير وفيه عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أى يقع في أثر اه **(قوله ولطام وجه)** بالجر عطف على تكلم **(قوله لبين الجواز)** والدالك بخلاف الاول كما في شرح الروض بجيزى **(قوله واسراف الخ)** عبارة الخطيب ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه اه قال الجيزى ويكره التفسير أيضا لانه قد لا يجره شغلنا اه **(قوله وان يكون الخ)** فيجوز بدونه حيث أسمع وضعه على الله عليه وسلم فتأمل ثلثي مدهداه في بدنه كبده صلى الله عليه وسلم اعتدالاً لونه والأزاد ونقص بالنسبة شرح بافضل **(قوله كباقي)** لعله في باب لغسل **(قوله كونه)** عبارة المغنى وأن يتعمده وقه وهو طرف العين الذى إلى الأنف بالسبابة الأيمن باليمنى واليسر باليسرى ومثله الحائط وهو الطرف الآخر وحمل من غلهم اذا لم يكن فهم مرامض غنى وصول الماء إلى محلوه واقتضاهما واجب اه زاد شرح بافضل والمراد بهما أى الموقن ما يشتهل الحائط اه **(قوله**

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره ان لا يشتد ضعفه فانضع ما قاله المصنف وان دفع ما طال به الشراح عليه وبقى الموضوع سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها استقبال القبلة في جميعه والدالك وياتي كد كالولاية لقوة الخلاف فيهما وتجب وشاءه وجعل ما يصب منه عن يساره وما يغترف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولون عار لانه صلى الله عليه وسلم كان أم هانئ يوم فزع مكة وهو يغتسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحاسبه لبين الجواز واسراف ولوعلى شطوأن يكون ماؤه نعوذ كباقي وتعهد ما يخاف اغفله كونه

الحال أيضا **(قوله ان لا يشتد ضعفه)** شرط بعضهم أيضاً ان لا يعارض حديث صحيح ولا حاجة اليه لنظروا رانه اذا تعارض حديثان ينظر الى الترجيح ومعلوم أن الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم أن لا يعتد بالسنة وفيه نظر بل لا وجه له لانه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه الا كونه مطلوباً بغير جازم وكل مطلوب بغير جازم سننوا اذا كان سنة تعين اعتقاد سننه ثم رأيت فيما يأتى في قوله في الخلف ورسن سم علة وأسفله خطوطه تعلق بهما البعث فتأمل اه **(قوله والدالك)** لم يكتف بفهم من قوله السابق

وعقبه سموات يصل الماء لاحتته وغسل وجهه يسار وشر به من فضل وضوء عورث ازاده ان توهم حصول مقوله فيما نظره وعليه
 بحمل رشمل عليه وسلم لازمه قبل وان لا يصح ما انما نحن بطلبه مخالفة (٢٤١) للبحر وسينت ما فيه في الفتاوى وكان

على الله عليه وسلم اذا توشأ
 أفضل ما مضى بسبيله على
 موضع جوده فينبى نذب
 ذلك ان احتاج لتكليف
 محل يعود تلك الفضلة
 خلافا لما هو عليه كلام
 بعضهم من نديه مطلقا
 وصلاة وكتبت بعده أى
 بحث بنسبانه عرفا كما
 يأتي بجافه قبل الجماعة
 ويحصلان بغيرهما كتحية
 المصدر وفي معنى الرتبة
 خلافا لما هو عليه نديه
 واعترض بان حديثه يعمل
 به في الفضائل ورتبنا
 آتيا كما يشير اليه قول
 المصنفان خبرهما موضوع
 فيقدر رسالته من الوضع
 هو شديد الضعف فلا يعمل
 به ويؤثر الشك قبل الفراغ
 من الوضوء لا بعده ولو في
 النية على الواجب استحبابا
 لاصل الطهر فلا نظر
 لكونه يدخل الصلاة
 يظهر مشكوك فيه ومقاس
 ما يأتي في الشك بعد الفاتحة
 وقبل الركوع انه لو شك
 بعد وضوء في أصل غسله لزمه
 اعاده أو بعضه لم يلزمه
 فجعل كل كلامهم الاول على
 الشك في أصل العضو لا بعضه
 (فرع) صلى الحسن مثلا
 كلا وضوء مستقيم ثم علم
 ولم يسمع الرأس مثلا من
 احدا من لزمه اعاده الحسن
 ثم انك لا وضوء العشاء

وعقبه) وبالف في العقب خصوصاً في الشاة فقد ورد في الالعقاب مغنى وشيخنا (قوله به) أى بغضل
 وضوءه (قوله وعليه الخ) أى على توهم ذلك (قوله وان لا يصح ما انما نحن بطلبه) لعل معناه ان لا يصح
 لما في انما المعدل وضوءه ان تثنى الازام على أعلاه بل يجعله نازلا من (قوله نذب ذلك) أى الانفصال (قوله
 مطلقا) أى احتيج تنظير ذلك أولا (قوله بعده) عبارة الخطيب عن الفراغ من الوضوء اه قال الجعري
 أى يوجد بداو الراد بالعقب فيما يظهر أن لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة اليه عرفا وباحت بعض
 المتأخرين امتداد وقتها على ما بقى الوضوء وحمل قولهم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر واقترب ما قلناه اه
 (قوله أى بحث الخ) وقفا للثانية عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف يخرج النوعان من أجل توفرت سنة
 الوضوء بالأعراض عما كبحه بعضهم أو بالحدث كجوى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا فاحتمات
 أوجهها نالها كما يدل عليه قول المصنف في وضوءه يستحبان فوضأ أن يصل عقبه اه ومال السيد البصرى
 الى الاحتمال الثاني عبارة عن تقرير السيد السهمودى انه أفتى بامتداد وقتها لادام الوضوء باقيا لان قصد
 هما عدم تعطيل الوضوء عن أداء صلاته وصحة التقية بعد الله بن عمر بانخرم توهو وجبه من حيث المعنى
 اه (قوله ويحصلان) الاولى الثانية (قوله والراجح عدم نديه) كذا في النهاية والمغنى عبارة شرح بافضل وأن
 لا يصح الرتبة له بل يثبت في معنى قال النوى انه بدعة وخبره من رتبة أمان من الغل موضوع لكنه
 معتقب بأن الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والحاصل أن المتأخرين من اعتقاد قد قلدوا الامام
 النوى في كون الحديث لا أصل له ولكن كلام المحدثين يشير الى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها الى
 درجة الحسن فالذى يظهر للفقهاء لا بأس بسخه اه (قوله بجأمر آتيا) أى في قوله وورده من طرف الخ
 (قوله ان خبرهما) أى دعاء الأعضاء ومسح الرتبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب
 الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رأيه عليه في الفتاوى الذى قرأه والده عليه انه يؤثر كمال الصلاة
 اه ويسأتى ان الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر ويشتد بفصل انه اذا شك في نية الوضوء بعد فراغه من أداء
 بعد الصلاة بضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نية بعده لا يزىل الشك فيه نفسه بعد هذا بضر بالنسبة
 لغيرها حتى لو أراد من المصنف أصلا أن يمتنع ذلك مر اه سم (قوله استحبابا لاصل الطهر) فيه نظر
 اذا كلامه في تحقق الطهر لا في بقا معنى يستدل بالاستصحاب (قوله ويقاس الخ) يستدل بخبره قوله انه لو شك
 الخ (قوله وايضا) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الاول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من
 الوضوء (قوله فواضح) أى لا غير العشاء أعيدت وضوء كامل والعشاء فعلت مرتين بكامل (قوله خلافا لما
 وهم فيه) تأمل الخلاف فيه دقة وهو انه لما صلى به وشك بعد العشاء ألزم بواحد منهما العشاء فلا يخلص الا
 بالجنس ثم انه مع بقاء وضوء تشاك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله أن يصلى به
 ماشاء فيعد من بحتي العشاء والزامه اعادتها بما كان لها طهر أو بعد فعلها فاحتمل الترتل منها فالزم به عباد الله
 باقشر أى قوله والشك يشد غير ضار الخ برذبان الازام مع الشك أضعف من فعلهم أولا فلا حرجا به
 بالاولى وما عارضه سم آتيا (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد اظهار الكمال كرددى (قوله كالتو شاة
 الخ) لا يظهر فيه الايجرد والتظهير في الجزم بالنية لافي النظر به عباد الله ما قشر ويمكن أن يجاب بحمل قول
 الشارح فوضأ عن حدث على معنى وضوء شاة أن يكون عن حدث فالمراد فوضأ كمالا في اعتقاده
 أو على حذف مضاف أى عن توهم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الامر (قوله
 والدالك في شرح قوله وتلبث الغسل والمسخ كله لانه لا يستلزم السنية فتأمل اه (قوله وشر به ثم قوله وورش)
 هل وان ترضأ من مسبل (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن

(٣١) - (شرافى وابن قاسم) - (اول) بقضض ان الترتل منه أو اعادته به أمر لأن الترتل ان كان من غيره
 فواضح أنه من غير ذلك وان أعادته به لا تكسب فلا خلافاً لهم فيما لا متنازع الصلواته لانه الترتل منه فنبهت غير جازم متوسم ثم لو غفل
 وأعادته به لم يبق عليه الا العشاء كالتو شاة عن حدث وأعادته ثم علم الترتل من هذا أيضا

لان الترك الاول) التقيد بالاول بالنظر الى التوضي فقط (قوله وقد أعادهن به) هذا لا يتأق في الثانية أي التوضي الاباح والتأويلين السابقين (قوله في صورتين) أي الغفلة والتوضي (*باب مسح الخف*)

وهو من خصوصيات هذه الامة وشريع السنة التاسعة من الهجرة عشرين وبجبري وشحننا قول المتن (مسح الخف) يمكن أن يوجه تغييره بالخف مراد به الجنس دون تغييره بالخف بان ذلك لبتناول الخف الواحد فيقال فقد احدى رجله سم (قوله المراد) الى قوله بل متروكة في النهاية لا لقوله أو الخف الى فلا رد وقوله بل ذكره الى آخره وكذا في المعنى الا انه قال الاول في التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه دفع ما أورد على المتن من انه وهم جواز المسح على خفر رجل وغسل الاخرى وليس كذلك فكان الاول أن يعبر بالخفين وحاصل الجواب أن آل في الخف للجنس فشمس مالو كان له رجل واحدة لفتقد الاخرى ومالو كان له رجلان فاكتر فكانت كلها أصلية أو بعضها زائدة واشتبه بالاصل أو سامت فيه فليس كلامنا هنا وخمس على الجميع وأما الذي يشتهر ولم يسامت فالعبرة بالاصل دون الزائد فليس الاول خف ودون الثاني الا ان توقف ليس الاصل على ليس الزائد فليس أيضاً شحننا وعش (قوله أو الخف الشرعي) يعني أن آل للعهد أي الخف المعهود شرعاً فشمس بل من رجل واحدة ومن له رجلان أو أكثر على التفصيل المتقدم قال عش وهذا الجواب أول من الاول لانه لا يدفع الابهام اذا الجنس كما يتحقق في ضمن السك كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما

اه (قوله هنا) أي في الترجمة (قوله منع ليس خف الخ) أي امتناعه شرعاً (قوله على صحبة) أي رجل صحبة (قوله عليه) أي بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى (قوله فكانت كالصحبة) أي في امتناع الاقتصار على خف في الصحبة والمسح عليه في جوار ليس الخفين فيها بعد كل طهارة ثم ما تم المسح عليهما فترفع حدتهما معا ولا يجمع المسح التيمم عن العلة لان مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لوجوب التيمم الخ لان معناه انها قبل ليس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصحبة سم يادى تصرف (قوله عليهما) أي على خف الكلمة وخف الناقصة (قوله على الاخرى) أي على خف المتقدمة (قوله وحدها) هل له ليس خف في باقي فائدة تحمل الفرض لمسح عليهما بدلا عن غسله المسنون سم وسياقاً عما يشهد به من ذلك (قوله وذكره هنا) أي ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لانه بدل عن غسل الرجلين) فمسحه ورفع للعد لا مبع نهايتومعنى (قوله فيه) أي الوضوء (قوله ان الواجب الخ) أي على لباس الخف بشرطه ومعنى (قوله) لان في كل الخ قد يقال بما يقتضيه هذا التعليق والاولا بينهما ما أو أمّا أخيراً المسح عن التيمم الذي هو المطلوب فلا نتم يتم زيادة التيمم طهارة كاملة بصري (قوله مستحسبها) وهم أن مسح الخف مبع لا رفع للعد وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله أول كتاب الطهارة بل هنا أيضاً كما مر عن

الذي استقرأه به عليه في الفتاوى التي قرأها وله عليه انه مؤثر كافي الصلاة وقال ان الفرق بين الوضوء والصوم واضع انتهى وسأقن ان الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر وحديثه يتصل انه اذا شك في فة الوضوء بعد فراغه ضرراً وبعد الصلاة بضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نيته بعدها لا يرد على الشك فيه نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أزال المسح المصحف أصلاً أخرى امتنع ذلك مر (*باب مسح الخف*)

يمكن ان يوجه تغييره بالخف مراد به الجنس دون تغييره بالخف بل بتناول الخف الواحد فيقال فقد احدى رجله (قوله لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحبة) الذي يظهر أن معنى هذا الكلام المذكور في الروضة وغيره انه يتبع الاقتصار على خف في الصحبة والمسح عليه وانه يجوز وليس الخفين فيها والمسح عليهما فترفع حدتهما لا يجمع المسح التيمم عن العلة لان مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لوجوب التيمم عنها لان معناه انها في نفسها يجب التيمم عنها لان المراد وجوبه مطاقاً (قوله وحدها) هل له ليس خف في باقي فائدة تحمل الفرض لمسح

لان الترك الاول ان كان من العشاء فليس عليه غيرها أو من غيرهما فوضوء العشاء كامل وقد أعادهن به مسح الحزم بالنسبة في صورتين

(*باب مسح الخف*) المراد به الجنس أو الخف الشرعي وكلاهما حمل هنا مبين في غيره فلا ردمع لبس خف على صحبة لممسحها وحدها وان كانت الاخرى عليه لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحبة بخلاف ما لو لم يكن الا رجل فان في فرض الاخرى يقتضون قلت تعين لبس خفها للمسح عليهما وان لم يبق منه شيء مسح على الاخرى وحدها وذكره هنا لتمام مسابته بالوضوء لانه بدل عن غسل الرجلين فيه بل ذكره جمع في خامس فرضه لبيان ان الواجب الغسل أو المسح وأخوه جمع عن التيمم لان في كل مسح يحتاجوا أحاديثه صحبة كثيرة

التهابة والغنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا يفتقرونه صلى الله عليه وسلم سفرًا ولا حضرا
وجمع بعضهم وأنه غداور والثمانين منهم العشرة المبشرة وعندنا أى شيعة غيره عن الحسن البصري
قال سعد بن سبيع من الصحابة بالسبع على الخفين واتفق العلماء على جواز مخالفة الخوارج والشيعة كردى
(قوله بعض الخففة) وهو الكرخى كردى (قوله أخشى أن يكون انكاره) وكلام القليوبي على الحلى
يقضى بتكفير المنكره وكلام الامداد عليه كردى (قوله أى من أصله) احتراز عن عماله إذا أنكر بعض
شروطه وكشفه وأحكامه على أى كردى عبارة السيد البصرى قوله أى من أصله أى لا تفاصيل أحكامه
أذله لم تثبت إلا بالأحد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا فإنه ثابت
بالتواتر اه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين إليه فلا ينافى أنه يقع واجبا دائما
حتى قبل اه من الواجب المنه ورديان شرط الواجب المنه أن لا يكون بين الشيء وبدله كاهناختنا وعش
ورشدى (قوله ولو وضوء مسلى) الى قوله بل كرف المغنى الا قوله فعل الى أو شكاف قوله أو أرقه الى كان
وكذا فى النهاية الا قوله أو أخاف من الغسل فوجاهة (قوله ساس) بكسر اللام عى عبارة النهاية والمغنى
دائم الحديث اه (قوله ما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو أرا دما تقرر لاحاد حديث الصحبة
الحلكن فديحدث هذا أنهم لم يصرح بالاحاديث فلم يعلم أن موردها الوضوء بصري وحزم الكردى بالأول
والظاهر بل التعيين الموافق لكلام غيره ولا كفاية عنه كقولنا لا ينافى الثاني وعدم تصريح الشارح بذلك الا إذا شمع
كونه مسلكا فى غالب الأرباب لا كفاية عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم الخ بجمعه طهوران
مرجع خبر واحد يشعخع الخفى فى المتأخرين جزم ما فى الوضوء (قوله لا فى غسل الوجه أو منسوب)
فأولاً جنبه مثلاً أو اغتسل نحو وجهه أو تجس رجله فأراد المسح بدلا عن غسل الرجلين لم يجز شخشا (قوله وأوفهم
يجوز الخ) يتأمل وجه اللفظ فان المتبادر من الجواز الا باحتوى لا تدل على أفضله غيره إلا أن يقال ان ذكر
فيمامرجوب الغسل دل على أنه هو الأصل فذكر الجواز فى مقابلة بشعر بمقابلته وبانه مغسول بالنسبة
إليه عى (قوله رغبته عن السنة) أى الطرى يقتوى مسح الخفين بان أعرض عنه لمجرد ان فى الغسل تنظيفا
للاطلافة انه أفضل فلا يقال الرغبة فى السنة قد تودى الى الكفر لان محله نكرها من حيث استنباطها
للمسح صلى الله عليه وسلم عى وبذلك يتدفع أضافات سم هنا (قوله كراهته لافى الخ) أى المسح
(قوله أعم) أى من الكراهته (قوله بينهما) أى بين الرغبة والكره (قوله أو شكاف جوازه) أى لم تطلعن
نفسه إليه لانه شاك هل يجوز له فعله أو لا مغنى ونهاية أى والا فلا يجوز له المسح حيث لا دم جزمه بالنسبة عى
وشخشا (قوله شبهة) أى فى دليله لغو معارضه كان يقول بميل انه نسخ بآية الوضوء (قوله أو أخاف
الخ) أو كان من يقتدى به نهاية (قوله فوف نحو جماعة) أى كلاً أو بعضها وظاهره وان توفى الشعر عليه
ولكن ينبغي أن يجب المسح فى هذه الصورة عى وكذا يجب إذا كانت الجماعة جامعاً جمعاً واجبة عليه
أجهرى وفرض المسئلة ان لم يرجع جماعة فغيرها والا كان الغسل أفضل كفى الزادى والبصرى اه
يجبرى (قوله أو أرقه) أى غسبه والمراد شارب أن يغشاه مقرنة السابق بصري (قوله كان أفضل)
جواب قوله ان تركه الخ (قوله بل بكرة الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة (قوله تركه) أى
المحقق بالغسل (قوله مثله) أى مثل مسح الخفى وقوله فى الاولين أى الترك رغبة والترك شكاف وقوله سائر
الخص أى باقيا كالجمع بالسفر كردى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى (قوله وقد يجب
الخ) أى عينا رشدى (قوله الخوف فوف عرفة الخ) أو انصب ماؤه عند غسل رجله وجذبوا باليدوب

عليه بدلا عن غسله المسنون (قوله أى لا يثاره الغسل عليه) فيه وقفة لان اشارة الغسل عليه مطلوب ضرورة
انه أفضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا لثبوت تركه فتأمل (قوله الخوف فوف عرفة) فى شرح مراد
انصب ماؤه عند غسل رجله وجذبوا باليدوب بمصره أى اضاف الوقت ولو اشتغل بالغسل لخروج الوقت أو
خشى أن يرفع الامام رأسه من ركوعه نائما لجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت ونحوه انفعال لغسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض
الخففة أخشى أن يكون
انكاره أى من أصله كقرا
(يجوز فى الوضوء) ولو
وضوء سلس لما تقرر لافى
غسل واجب أو مندوب ولا
فازالة النفس بسلا بدمن
الغسل اذ مشقة وفهم
يجوز أن الغسل أفضل
منه من تركه رغبته عن
السنة أى لا يثاره الغسل
عليه لامن حيث كونه
أفضل منه سواء أوجب
نفسه كراهته لما فى من
عدم النظافة مثلاً أم لا فعمل
أن الرغبة عنه أعم وأن من
جمع بينهما أراد الانضاح
أو شكاف جوازه أى لتغسل
نفسه القاصرة شبهة فيه أو
خاف من الغسل فوف نحو
جماعة أو أرقه حدث
وهو متوضى ومع سه ماله
يكتمل عليه ومسح لان
غسل كان أفضل بل بكرة
تركه ومثله فى الاولين سائر
الخص وقد يجب لغو
خوف فوف عرفة

بمعصية أو ضايق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى أن يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت ونخف انفعالنا لو غسل نهاية وأقره سم قوله في الجمعة أي الواحدة عليه فان كان مسافراً أو رقيقاً أو نحوهما لم يجب كإظهاره عرش **(قوله)** خوف فوت عرفة صورته أن يلبسه لعذر والافئان أن الحرم مجتمع عليه لبس الخطأ أجور أي بان كان لو اشتغل بالغسل فانه لو وقف بعرفة أطغى اه بجري **(قوله)** أو انقاذ أسير أي خوف فوت انقاذ أسير أي أفرق لو اشتغل بالغسل وينبغي تقييده بضيق الوقت كإظهاره أي بحيث لو مسح أنقذاً ما عتد اتساع الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة أطغى اه بجري **(قوله)** لكن الخ استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعف لكلام البعض مع الجمل المذكور **(قوله)** أو لكونه الخ **(قوله)** أو لكونه الخ عطف على قوله لخوف الخ **(قوله)** لا يسه بشرطه الخ أي بخلافه ورواها في السابق فلا يجب عليه لبس الخف ليمسح عليه ما فيه من أحداث فعل رائد نهايته ومعنى **(قوله)** وقد يحرم الخ لم يذكر للمكروه مثاله لعدم وجوده عرش وقال شيخنا وقد بكرة فيما ذكر والمسح لأنه يعبأ الخف اه وقد يجب بان الكلام في أصل المسح **(قوله)** كأن لبسه الخ أي ولا يجوز كإيائيه سم عبارة عرش وفيه أي في كلامه ج أن الكلام في الاسم المجزئ بان كان مستوفياً للشرط وهو في هذا ذكره باطل لمساخلة من امتناع لبس الخ فإنه اه وعبارة شيخنا وقد يحرم مع الإجزاء فيما إذا كان الخف معصوماً بأمور من حرر جل أو من جلد أدى ومع عدم الإجزاء فيما إذا كان لبس الخف محرماً اه قول المتن (المعصية) أي ولو عاصياً باقائه نهاية ومعنى أي كاشرة من زوجه وأيق من سبده شيخنا عبارة الجبري كعبدة أمره سبده بالسفر فأقاله اه **(قوله)** وكل إلى قوله أو نوفي النهاية والى قوله ولو نحو جنون في المعنى **(قوله)** وكل من سفره الخ أي لكونه قصيراً أو معصية أو مسافر لغیر مقصد معلوم كالهائم عرش وبجري وشخنا قول المتن (ثلاثة أيام باللبا) أي ولو ذهاباً أو إياباً نهاية قال الجبري فان قبل كيف يتصور قوله من ولو ذهاباً إلى فانه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بان مسافر إلى غير محل إقامة وإذا وصل ولم ينو إقامة قطع السفر فانه يرتخص ذهاباً أو إياباً لمدة ثلاثة أجور وصوره بعضهم بعائد من سفره لغیر وطنه لحاجة اه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وان لم تحصل الأمن من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلاً على يومين مثلاً ولاه لا يقيم فيه بل يعود سالماً من طريق آخر على يوم وليلة من بقي الموالف ذهاباً فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اه وقوله بقى الموالف الخ قال عرش قلت حكمه انه معصية إلى إقامته حيث كان سفره مساققة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك مما يأتي في شرحه ولم يستوف مدة سفره اه **(قوله)** اليوم الاول بالنسبة لمفعول سبق وقوله ليلته فأعله **(قوله)** قدر الماضي الخ هل المتعبر بقد الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلاً لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يصح في منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن غشي منها مقداره نصف الليلة الأولى كتحمل والاول أعوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصري **(قوله)** على ذلك أي على ما في المتن **(قوله)** من انتهاء الحدث فلا

أو انقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لأوجاباً يتعين حله على مجرد خوف من غير ملل لكن سيأتي انه يجب الدار إلى انقاذ أسير وجب ولو على بعد وانه إذا عارضه الخواص الفرض عن وقته قدم الانقاذ أو لكونه لا يسه بشرطه وقد تضيّق الوقت وعدمه من الماء ملا يكفيه لو غسل وبكفيه لو مسح وقد يحرم كاللبسه محرم نه سدائماً إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (المعصية) وكل من سفره لا يبيع القصر (رواها ليلة والمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام باللبا) المتصلة بها سبقي اليوم الاول ليلته بان أحدث وقت الغروب أو لكان أحدث وقت الغروب ولو أحدث أثناء الليل أو نهار اعتبر بقد الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم واليلة لأنص على ذلك في الأحاديث العجيبة وابتداء المدائنا بحسب (من) انتهاء (الحدث)

بحسب من استمراره الآن تكون فوما كما أفتى به الواهرجه الله تعالى ومثله اللبس والس نهاية (قوله كقول) وقوله (أوسن) خلافاً لنهاية كاسراً فاعباراً الكردى على شرح بافضل قوله من نهاية الحدث أى مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند الحال الزملى من انتهائه ان لم يكن باختياره كقول غناط ومن أوله ان كان باختياره كمن وقوفه قال الشارح في سائفة ففتح الجواهدل المراد به فيما لو وجد من حدثان متعاقبان كل من وأدام ثم بالوانتفعل الاول فلا تحسب المدة الامن انتهاء اللبس أو الثاني فحسب من انتهاء البول كل محتمل وقضية تعليمهم الاول لانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهاء دون انتهاء البول اه وعبارة شجنا وما جرى عليه الشارح أى الغزى من حسابان المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتكسعين والمتأخرين واعتبر العلامة الرولى حسبان المدة من أول الحدث الذى شأنه أن يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللبس والس سواء انفرد وحده أو اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذى شأنه أن يقع بغير اختياره كالنوم والغناط اه وقوله كالبول الخ أى والى مج والجنون والانعما بيجرى قال عرش فائدة وقع السؤال على التواتر بالنقطة وصار زمن استمرائه منها باخذ من أطول بلا هسل تحسب المدة من فراغ البول أو من آخر الاستمرائه فظهر والظاهر انه لو فرض اتصاله حسب من آخر اه (قوله ولومن نحو يجنون الخ) لعل فيه كمالاً طرأ الجنون في أثناء حدث آخر كبول أو نوم أو مس أو بعده في أثناء المدقوالا فالحدث بالجنون فلا يتأتى قوله الا فى فعلى الاول ان أفاق الخ فالتأمل فان المتبادر من قوله ولونحو يجنون انه مغروض في حدث طرأ الجنون وهذا غير متصور بضرى (قوله في نحو الشرط) أى وتوابعها فان المسح ومدة من توابع الموضوع كردى (قوله في ذلك) أى في مدة المسح (قوله استثنائه) أى الجنون (قوله غفلة عن ذلك) أى على سم في سمعاً راجعة (قوله وعلى الاول) أى من عدم الفرق بين الجنون وغيره (قوله على ان علمته) أى قول البلقنى لانه لاصلاً الخ (قوله لنحول) الى قوله واستشكل في النهاية والمعنى (قوله لنحول وقت المسح) أى الواقع للحدث فلا ير المسح في الموضوع المحدث قبل الحدث معنى وسم (قوله به) أى بالحدث المذكور فاعترفت به المسح منه فاذا أحدث لم يمسح حتى انقضت المدة لم يمسح حتى يستأنف لبعالى طهارته تميزاً للمعنى ولم يحدث لم تحسب المدة ولو في شهر امثلاه قال عرش قوله حتى انقضت المدة أى ولو مقبلاً ثم عرض له السفر بعد اه وبأنى عن غير مثله (قوله فلوأحدث) أى بعد اللبس (قوله به) أى في الخف (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله وانغفله) أى لمجدد الموضوع (هذا) أى المسح (قوله لان وضوء الخ) عبارة للمعنى فانه وان حاز ليس بمسحو بامن المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستندا اليه اه (قوله غير حدثه الدائم) أى مادته الدائم فلا يحتاج معاً الى استئناف طهر الا اذا أخر النحول في الصلاة بعد

في شرح القروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الامام ههنا من مظاهر وذلك لان كون الشرط من باب خطاب الوضع لا يقتضى اعتباره هذا الشرط في حق الجنون اذ الشرط وان كان من باب خطاب الوضع الا ان ثبوت شرطه متابع لثبوت مشروطه الذى هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهى غير ثابتة في حق الجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذى هو تابع له في الثبوت على انه قد يمنع انقضائه تعاملاً به ما ذكر اذ قولهم في التعديل لان وقت المسح لا يدخل بعده اذ لا يتصور منه مسح ما نزعته شرعاً فاعلم عسى دخول وقت المسح يحدثه فان أر يدانه يمكن أن يجوز المسح بان يفيق فذلك غاية التكليف لانزاعه اعتباره في ذلك ككف يسوغ الميعوم على الحكم بغفلة هذا الامام فليكن بالتأمل (قوله لنحول وقت المسح به) أى بالنسبة لموضوع الواجب فلا ينافى قوله بعدد بسن الا لا سه قبل الحدث تجديد الموضوع وجمع عليه اه واذا جددو مسح لم تحسب المدة من هذا المسح بل من الحدث بعده كما هو مرجح كلامهم ولهذا صرح به الشارح (قوله ولا يمسح سلس أحدث غير حدثه الدائم الخ) قال في شرح الروض وخروج غير حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا أخر النحول في الصلاة بغير الطهر لغير مصلحته واحدته بجري فيأتى فيه ما تقرر في غير حدثه اه وهو يفيد أن بطلان طهره

كبول أو نوم أو مس ولو من نحو يجنون كما اقتضاه اطلاعهم ووجهه بان الاعتبار في نحو الشرط خطاب الوضع كما يأتى في شروط الصلاة وجنن ذلك فبحث وغيره سواء في ذلك فبحث الاقننى استثناءه لانه لاصلاً عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان أفاق وقد بقى من المدة التى حسنت عليه من المحدث شئ استوفاه والا فلا على ان علمته تلقى الصبي المميز بالجنون فيما ذكره ولا على أحد يقول به فلو عبر بأنه ليس متأهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد ليس) لنحول وقت المسح به فلوأحدث فتوضأ وغسل رجليه فيه ثم أحدث فابتدأوها من الحدث الاول ويسن لايسه قبل الحدث تجديد الموضوع وجمع عليه وانغفله هذا قبل الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة الامن المحدث ولا يمسح سلس أحدث غير حدثه الدائم

الطهر لغیر مصلحتها وحده یجری کما سبانی فی باب الحیض مغنی و شخناق قال سم بعدد کرمثل ذلك عن
 الاسنی وهو یفقدان بطلان طهره بالتأخیر لغیر مصلحتها الصلاة بمغزله أو أحدث غیر حدثه اه (قوله)
 ومتیم لغیر فقد الماء الخ) بان تمیض ارض أو جرح ثم لبس الخفیثم تجبیم المسقوتوضاً ومسح الخفیثم سجننا
 و یجری ویاتی فی الشارح مثله (قوله الا لما یصل) اه ای للذکر من السلس والمتمیم الذکر من
 (قوله مسعه وللوائل الخ) قال فی شرح الارشاد فان أراد ان یأخذ اخره المسح له یوایله أو ثلاثة أيام وعصی
 بترك الفرائض فی هذه المدة علی الاوجه انتهى اه سم عبارة شخناق واعلم ان دائم الحدث کفیه فی
 المدة فاذا ارتکب الحرمة ولم یصل الفرائض مسح للوائل یوایله ان کان مقبلاً ثلاثة أيام ویسألین ان
 کان مسافراً اه (قوله للوائل فقط) ولونی فی هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نیته أم لا فیه
 انظر والا قرب الثاني عشر (قوله وکمال الطهر) ای بابتدائه أو تسکمه عبارة النهاية والمغنی وشرح المنہج
 والطهر الکامل وکتب علیه البحیری ما تمهدها و اوضح فی دائم الحدث دون المتمیم اذا تکلف المسقوتوضاً
 اذا وجب علیه غسل الخ جلین عشر وأجب بان قوله والطهر الکامل ای ابتداء فی دائم الحدث وتتمها
 فی المتمیم الذکر اه (قوله واستشکل الخ) عبارة المغنی فان قبل اللبس منع البادرة فوجب بانه یكون فی
 زمن الاشتغال بسباب الصلاة اه (قوله جواز لبسه) ای السلس (قوله یسنة) ای بین طهر السلس
 (قوله ولو شقی) ای قوله وصورة المسح فی المغنی والنهاية (قوله ولو شقی الخ) أي ولو بعد مسح بعض
 المدة کایسنة فی شرح العباب سم (قوله فی التیم المحض) ای فی اللبس الخفی علی التیم المحض بان عمت
 العلة جمیع أعضاه وضوئه (قوله ان یتکلف الغسل) یعنی یتکلف مع بقاء علة غسل وجهه ویدیه
 ومسح رأسه بعد حدثه لیسع علی الخفاف امداد اه کردی (قوله وتکلف حرام الخ) تردد الاسنی فی
 جواز هذا الکفوالذي یظهر کمال شکی ان ان غاب علی ظنه الضرر وحرم الافلاک وغنی فی بعض نسخ
 النهایة فیه وفي بعضه الآخر ضربه علی ذلك وکتب عوضه والوجه الحکموی یستفاد من عبارة الخ فی
 ظاهر جمیع الجوامع فی الخاتمة قبل ان یتکلف الاول ای صریح وقوله و یستفاد من جمیع عبارات الخ فی حقه نظر
 ظاهر اذا عیبر انه وقد یباع الجسع بینهما کان تمیض لحرف بطاء الهمزة من عمت ضرورته ثم وضاً فتمحلاً
 اشتقاقاً بطاء الهمزة وان یطل بوضوئه تمهلاً لا تعاقفاً فانه اه وقال بحسبه البانی وهذا الوجه عاثر عندنا
 معاصر المالکیة وأما عند الشافعية فقد ذکر بعض الطلبة انه حرام علی المعتمد عندهم فیما قاله الشارح انما
 یشی علی مذهبه علی القول بالضعف ولعل الشارح لا یرى ضعفه اه (قوله لان المرض انه مضر) ای
 والا لا یجب نزاع الخف ولا یجزی المسح علیه لحصول الشفاء عشر وحلی (قوله ویتحالی الخ) خلافاً للمغنی
 والنهاية عبارة الاول والمخيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل علیها اه عبارة الثاني وأقره سم أما المخيرة
 فلا تنقل فیها ویحتمل ان لا تمسح لانهما تغتسل لکل فرض وضوئهما عمل ان یقال وهو الاوجه ان اغتسلت
 ولیست الخف فیه کثیرها وان كانت لا یسبغ قبل الغسل لم تمسح اه وعبارة الحلبي وأما المخيرة فان اغتسلت
 ولیست الخف ثم أحدثت أو طال الفصل بین غسائها وصلاتها وجب علیها ان توضحا فان وضأت ومسحت

بالتأخیر لغیر مصلحتها الصلاة بمغزله أو أحدث غیر حدثه (قوله الا لما یصل) نفاهه جواز المسح كذلك وان
 مضی بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوم وليلة أو أكثر بلا طهارة ولا صلاة وقد یقال ینقی اذا مضت المدة
 احتاج لتجدد اللبس لانه لم یقطع التفار فی حقه عن المدة مطلقاً قبل ان یتکلف المسح للوائل یوایله أو ثلاثة
 یوایله (قوله فان کان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللوائفل) قال فی شرح الارشاد فان أراد ان یأخذ
 آخره المسح له یوایله أو ثلاثة أيام وعصی بترك الفرائض فی هذه المدة علی الاوجه اه (قوله ولو شقی
 السلس) ای ولو بعد مسح بعض المدة کایسنة فی شرح العباب (قوله وفي المخيرة تردد) فی شرح حرر اما
 المخيرة فلا تنقل فیها ویحتمل ان لا تمسح لانهما تغتسل لکل فرض وضوئهما عمل ان یقال وهو الاوجه ان
 اغتسلت ولیست الخف فیه کثیرها وان كانت لا یسبغ قبل الغسل لم تمسح اه (قوله بطلان طهره)

ومتیم لغیر فقد الماء
 كرض و رد الماء یصل له
 لوبق طهره الذي لبس
 علیه الخف فان كان الحدث
 قبل فعل الفرض مسح له
 وللوائفل أو بعده مسح
 للوائفل فقط لان مسحه
 مترتب علی طهره المغرب
 لذلك لا یفرقان أراد الفرض
 وجب النزاع وکمال الطهر
 لانه یحدث بالنسبة للفرض
 الثاني فکانه لبس علی
 حدث حقيقة فان طهره
 لا یوجب الحدث واستشکل
 جواز لبسه لیسع علیه مع
 بطلان طهره یتحالی اللبس
 بینہ وبين الصلاة ویسأل
 بحقه لانه یغفر له الفصل بما
 بینہ لانی الجمع وهو یسبغ
 اللبس وان تکرر ولو شقی
 السلس والتیم وجب
 الاستئناف وغسل الرجلین
 وصورة المسح فی التیم المحض
 لغیر فقد الماء ان یتکلف
 الغسل وتکافیه حرام علی
 الاوجه لان الفرض انه
 مضر وفي المخيرة تردد ویجب
 انهما لا تمسح للوائفل
 لانها تغتسل لکل فرض
 فیهی بالنسبة لغیر من
 أقام السلس أما التیم
 لغقد الماء

الخلف كانت كغيرها صلى الفرض والنفل وتفرغه عن كل فرض لانها تنفسل لها وتقول هو بغيره انها
لا تعم الا لنوافل الخ فنه انها تعم للفرض فيها اذا أحدثت بعد الغسل أو طال الفصل اه **(قوله فلا**
يجمع شيئا الخ) الاولى ان يقول فلا يجمع لشي لان الكلام فيها يستبجه بالمسح على مسح من الخلف
حقي اه **(قوله بعد الحدث)** الى قوله وفارق في النهاية والمعنى **(قوله ولو أحدث خلفه الخ)** ومثل
ذلك ما لم يمسح احدى وجليه وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيها يظهر خطيبه وشبهه ايضا ما لو
مسح في سفر طاعة ثم عصى به بعد الحق اه كروى زاد الجعري بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح
مسافرا اه قول المتن **(ثم سافر)** أى قبل مضى يوم وليلة شرح أى شجاع للغزى قال شيخنا خرج به ما لم يمسح في
الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه التزاع لغيره اه **(قوله ثم أقام)** أى قبل مضى مدة المسافر
قول المتن **(لم يستوف مدة سفر)** فيقتصر على مدته مقبى في الاولى بقسمها خلافا لرافعى في الشق الثاني
وكذا في الثانية فان أقام قبل استيعاها فان أقام بعد هالم يجمع معنى ونهاية **(قوله ثم الخ)** أى حاجتها لهذا
الاستدراك مع ان المتن يقتضيه بصرى **(قوله وخرج بالمسح الخ)** وتخرج به ايضا ما لو حصل الحدث في الحضر
ولم يجمع فيه فانه ان مضى مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم ثلثان غير مسح ثم سافر
ومضى ليلة من غير مسح فله استيعا مدة المسافر من ابتداء هامن الحدث الذي في الحضر هكذا ظهر لمن
كلامهم وهو واضح نهيت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عيسى ونقله عنه ابن
قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فتابا لم تأخذ من كلامهم ولا فهو وجب من حيث المعنى وأعل تأخذه
من تقدير المدة بنسبى ومحدودا فامضت تعين الاستئناف بصرى وفي عش بعد ذكر كلام عيسى المذكور
ما نصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح مر وعلم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس
بالمدة لا بعضى وقت الصلاة حضرا وقوله ايضا ولو أحدث لم يجمع حتى انقضت المدة يجوز المسح حتى يستأنف
لنسألي طهارة اه وقوله من قول الشارح مر وعلم الخ أى ومن قول التفتة يخرج بالمسح الحدث الخ
(قوله الحدث الخ) أى والوضو معا بعد المسح كما هو قضية التقيد بالمسح فلو تروا الأرجل محضرا ثم مسحهما
سغرا أتم مدة المسافر سم وكروى **(قوله لا عبرة بهما)** أى لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا
بعضى وقت الصلاة حضرا وعصية انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة نهيا بتوضيح المنهج ومعنى
(قوله وفارق هذا) أى عدم اعتبار الحدث هنا **(قوله اعتبار الحدث في ابتداء المدة)** أى كون ابتداء المدة
من الحدث **(قوله بان العبرة بالخ)** قد يقال في التوجيه ان مقتضى الشرع في المدة في الحضر ان يستوفى
مدته فقه وان مسح في السفر عملا بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الاصل عند ابتداء المسح في السفر نظرا
لكون المقصود لم يقه الا فقه على الاصل بصرى **(قوله ثم)** أى في ابتداء المدة **(بجواز الفعل)** أى المسح
(قوله وفي المسح) أى في كون المسح مع إقامة لا سفر **(قوله لانه أول العادة)** انظر الماراد بالعبادة الذي هو
أولها فانه ليس أول الوضوء أول الصلاة الا ان أراد أن التلبس بالمسح أى الشرع فيه هو أول العادة
التي هي المسح سم أى الشامل لجميع ما في المدة **(قوله ليجوز الخ)** عبارة النهائية والمعنى وشيخ الاسلام أى
يجوز مسح الخلف اه قال عش أشار به الى ان ذات الخلف لا تتعلق بها شرط وانما هي للاحكام اه
(قوله لكل بدنه من الحدثين) فلوا جتمع عليه الحدثان تغسل أعضاء الوضوء عنهما وعن الحنابلة قلنا
بالادراج وليس الخلف قبل غسل باق بدنه لم يجمع عليه لكونه لبسه قبل كالطهارة نهيا بتمعنى **(قوله وتيمم)**

فلا يجمع شيئا اذا وجدته
لبطان طهره برؤيته وان
قل **(فان مسح)** بعد الحدث
ولو أحدث خلفه **(حضرا ثم**
سافر أو عكس) أى مسح
سغرا ثم أقام **(لم يستوف**
مدة سفر) تغلب الحضر ثم
ان أقام في الثاني بعد عصى
أكثر من يوم وليست أجزاء
ما مضى وخرج بالمسح
الحدث ومضى وقت الصلاة
حضرا فلا عبرة بهما بل
يستوفى مدة المسافر وفارق
هذا اعتبار الحدث في ابتداء
المدة بان العبرة بهما
الفعل وهو بالحدث وفي
المسح بالتلبس به لانه أول
العبادة بدليل ان من سافر
وقت الصلاة له قصر هادون
من سافر بعد احرامها
فدخل وقت المسح كدخل
وقت الصلاة وتبدأه
كانت انما **(وشرطه)** ليجوز
المسح عليه **(أن يلبس بعد**
الحدثين ولو طهر سلس
وتيمم تبعا محضاً أو
مضموا للغسل

قد استشكل بان بطلانه بعد اللبس لا يصح كالأحدث بعد اللبس **(قوله أجزاء)** طاهره وان شرع في هذه
المدونة يعلم ان الباقي من سفره دون الثالث كالأمر بقى من سفره بعد مسح المسافر ومدته **(وربان فانتج**
مسحهما مع عليه بانهما الباقيان فلا يرجع **(قوله وخرج بالمسح الحدث الخ)** أى والوضو معا بعد المسح كما
هو قضية التقيد بالمسح فلو تروا الأرجل حضرا ثم مسحهما سغرا أتم مدة المسافر **(قوله لانه أول العادة)**
انظر الماراد بالعبادة الذي هو أولها فانه ليس أول الوضوء ولا أول الصلاة الا ان أراد أن التلبس بالمسح أى

عليه وسلم في الحديث الصحيح

إذا تطهر فابس خفيه فلو

غسل جلازا دخلها ثم

الأخرى وأدخلها لم يجز المسح

حتى ينزع الأولى لأدخلها

قبل كمال التطهر ولو غسلهما

في ساق الخف ثم أدخلهما

فجعل القدم أو وهما في

مقرهما ثم نزعهما عنه

الساق الخف ثم أعادهما

إليه جاز المسح بخلاف ما لو

لبس بعد غسلهما ثم أحدث

قبل وصولهما موضع القدم

والتعامل يعطل المسح بآثارهما

عن مقرهما إلى ساق الخف

بقية الأذى لم يظهر منهما

شيء يعمل بالأذى لهما

(سائر) هو وما بعده أحوال

ذكرت شرطها نظر القاعدة

أن الحال المقيدة لصاحبها

وانها إذا كانت من نوع

المأمور به أو من فعل

المأمور وتناولها الأمر كيج

مفسدا أو أدخل مكانه مكرما

بخلاف ما ضرب عند الساسة

فإن قلت هذه الأحوال هنا

من أي القسمين قلت: صم

كونها من أول باعتبار أن

المأمور به أي المأذون فيه

لبس الخف والسائر وما

بعد من نوعه أي محاله به تعالى

ومن الثاني باعتبار أنها

تتحصل بفعل المكلف أو

تنشأ عنه (محمل فرضه) ولو

بخو زجاج شفاف لأن

القصد هنا منع نفوذ الماء

وه فارق سائر العود وهو

قدمه كعبه من سائر

جوانبه - فإلا ليجل عكس سائر العود لانه يابس من أسفل وينفذ ترأسفل

عبارة النهاية بالمعنى وذكر التطهر يشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لأحوال الماء لم يكن له المسح بل إذا وجد
 الماء لم ينزع الوضوء الكامل وإن كان أرض ونحوه فأحدث ثم تكف الوضوء لمسح فهو كدائم الحدث
 وقدمه اه قال الرشدي لا يخفى أن من جلة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فوضا ثانيا نزعوا بآتي يظهر
 كمال ونظيره أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ماعدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد الترخع أن يغسل
 الرجلين اه (قوله كيعلم) أي قوله ولو تطهر سلس الخ (بما مر) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى
 قوله وأنما يعطل في المعنى وكذا في النهاية لا لقوله ولو غسلهما إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلا) ومنه
 يعلم بالأولى ما في المعنى وشرح المنهج أنه لو لبس قبل غسل رجله وغسلها فم لم يجز المسح الآن ينزعهما من
 موضع القدم ثم يدخلهما فيه اه (قوله ثم الأخرى الخ) ومثلي ذلك ما لو طغت الرجل اليسرى فلا بد لجهة
 المسح من نزع الأولى وعودها وأما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى
 فلا يكف نزع خف اليسرى ولو نزع بعد كمال التطهر عش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم
 محلي ومعنى شرح المنهج أي وإن لم تنزع من الساق عش (قوله قبل وصولهما الخ) خرج به ما لو كان بعد
 الوصول أو مقارنا به ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولهما محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم
 على الحدث لقوة التطهر ووجد في بعض الهوامش خلافا من غير عزز وقد ثبت وقفه عش (قوله
 وأنما يعطل الخ) جواب سائر المشقة قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله بقية الأذى) أي قبيل قول المتن
 وهو يظهر المسح كرد أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معتادا لظهر شيء
 منها (قوله علا لآل) فيهما إذا الأصل في المسئلة الأولى عدم الوصول وفي الثانية عدم الزوال عن موضع
 القدم (قوله وانها إذا كانت الخ) لا يخفى أن جواب هذه القاعدة هنا إنما يتأني في غاية التكلف كما يظهر من
 تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط لبس هذه القاعدة فإن الحال قد بقيت عاملا وهو
 اللبس هنا والمفهوم من اشتراط التقيد اشتراط قبوده سم عبارة عش أقول إن هذا ليس من باب الأمر
 بشئ مقيدا لأمر هنا وإنما هو من باب الأخبار فإذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الأحوال العلم أن اللبس
 في غير هذه الأحوال لا يكفي فيه كاهو واضح اه (قوله مفردا) بكسر الهمزة (قوله أي المأذون فيه) قضيته
 أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن سم (قوله أي محاله به تعالى) لما كانت نفعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى
 صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تنشأ الخ لكان تباع المشي
 فيه (قوله ولو بخو) إلى قوله والاتصال الخ في النهاية والمعنى الأقوله أنه ليس إلى الوضوء (قوله ولو بخو
 الخ) الأولى إسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) أي أن أمكن متابعته المشي عليه نهاية (قوله وه فارق سائر
 العود) أي سائر العود فإن المقصود هناك منع الزيادة في نزع الوضوء (قوله وهو) أي محمل الفرض (قوله
 قدمه كعبه الخ) فلو تعرض من محمل الفرض وإن قل خوة أو تطهر شيء من محمل الفرض من مواضع أخر ضرر
 وأنما يخفى عن وصول الماء منها العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محمل الفرض نهاية (قوله من سائر
 جوانبه الخ) متعلق بقوله المصنف سائر محمل فرضه (قوله لانه الخ) أي الخف (قوله وينفذ ترأسفل

الشروع فيه هو أول العادة التي هي المسح (قوله وانها إذا كانت من نوع المأمور به الخ) لا يخفى أن جواب
 هذه القاعدة هنا إنما يتأني في غاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط
 اللبس بهذه القود فإن الحال قد بقيت عاملا وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط التقيد اشتراط قبوده (قوله
 أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن (قوله أي محاله به تعالى) لما كانت نفعيته حقيقة
 مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محمل فرضه) * فرضه * لو كان له رائد من رجل أو أكثر
 ووجب غسله كان كائنا بتأني الأصل أو بخلافه فلا بد من جعله في الخف لكن يجب إفراده بخف من
 الأصل أو يكفي جميع الأصل في خف لانه إنما لو تطهره تبعا للأصل فهو معتكف واحد فإفطاره والتأني
 غير بعيد فإلا ليجل عكس سائر العود لانه يابس من أسفل وينفذ ترأسفل

(البدن) أي فقط وبه يندفع مافي البصري (قوله بخلاف سائرهما) أي سائر العود كالقميص وقوله فيها
 أي في اللبس والاتخاذ فإنه ليس من الأعلى وبخلاف ستره أيضا كروى أي ولوى الجملة فلا يرد تنظير البصري
 فيه بأنه بخلاف ستره فغل البدن إذا عود قمته اه وتقدم جواباً خروجه (قوله من جنسه) أي
 سائر العود (الخلق به) أي سائر العود وقوله (وان تخالفه) أي اللبس والاتخاذ للذات في السراويل
 فإنه يابس من أسفل وبخلاف ستره أيضا كروى عبارة البشيشي الضعيف في تخالفها راجع لانهم من
 قوله بخلاف سائرهما فاما وهو كونه يابس من أعلى البدن وبخلاف ستره فلا جاعلة كالتفاهة المحض سم
 من ان فيه مساحبة والمراد تخلف فيه نقضاً لها فأتاهم اه (قوله ولا يضر الخ) عبارة المحلى والمغنى ولو كان
 به تخلف في محل الغرض ضرر قل أو كثر ولو تخلفت البطانة والظاهرة بكسر أولهما والباقي صفيق لم يضر والا
 ضرر ولو تخلفا من موضع غير متخاديين لم يضر اه زادناه بان كان الباقي صفيقاً يمكن متابعة المشي
 عليه اه (قوله لا على اتخاذي) أي والباقي صفيق كما في شرح الروضع اه يجزى أي وفي النهاية كما
 مرأ تغا (قوله به) أي بالخلف (قوله أجزاء الستر بها) أي مطلقاً فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينهما وبين
 الجوارب فإن فيه الانفصال الآتي في شرح ولا حرموا فإن في الظاهر ويحتمل أن يكون المراد بقوله واتصال
 البطانة الخ أنه إذا تخلفت البطانة والظاهرة أجزاءً وان كان الباقي لا يمكن تباع المشي عليه بخلاف الجوارب
 فالمراد بقول من قد هذه بقوله والباقي صفيق أي متبناه به يمنع ظهور رجل الوضوء وبستره بصري وقوله
 ويحتمل الخ هذا بخلاف صريح ما مر عن النهاية آتغا (قوله لا تحسب) أي قوله وبظهر في النهاية والمغنى قول
 المتن (طاهر) قضية كونه حالاً من ضمير يابس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالماء يصح
 اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محتمل نظر وبخلاف أجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن
 النجاسة وكذا يقال في قوله سائر محتمل فرض حتى لو ايسه وفيه تخلف يظهر منه محل الغرض ثم رقه فهل يصح
 اللبس حينئذ يجزى المسح بغيره أجزاءً فليتأمل ثم تبعد جهة لبس نجس العين كالختم من جلد المنة إذا
 دبغ حال لبسه سم وقوله قبل المسح طاهره وان أحدث قبل غسله لكن في ابن ج ما يفيد اشتراط الغسل
 قبل الحدث وهذا هو الظاهر عرش وأجوه روى (قوله ولا تحسب) أي ما لم يغسله قبل الحدث عرش عبارة
 الرشيد أي لا يكفي المسح عليهم ما دلست الظاهر وتشرط اللبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهر حالاً من
 ضمير يابس بخلاف ذلك اه وتقدم من سم و يأتي في الشرح نحوها عرش (قوله مطلقاً) أي اختلف به راء
 المسح أولاً (قوله أو بما يعنى الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان على الخلف نجاسة معفو عنها ومسح من
 أعلامه لا نجاسة عليه مع فان مسح على محلها واختلف الماهم زاد التساوي بئز لم يزل اتسه اه قال عرش
 والظاهر ان زيادة التلو يتحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها أو زباده في زيادة التلووث
 نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخلف لم يبعد جواز المسح عليها مر اه سم على ج وعليه يجوز له المسح بيده

كالتابع وكعبه والمسح لا يجب تعممه في كل مسح بعض خفه الاصل أو لا بد من مسح خفه هذا الزائد أيضاً
 لانه يجب غسله ومسح الخلف بدل عن الغسل وكل خفه حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظر وما لم
 للارول وبخلافه عن الذي ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثاً لما حمله وجوب مسح مستقل
 للزائد وجوب مسح كل من أوده فيه فاعلمه سابقاً من نسختي (قوله بخلاف سائرهما) أي لانه لا يابس
 من أسفل ولا بخلاف لستر أسفل البدن وحينئذ يشكل قوله وان تخالفه لان الاول لم يتخلف فيه الا أن يرد
 المجموع وقوله وان تخالفه يتأمل فاعلم فيه مساحبة والمراد تخلف فيه نقضاً لها فأتاهم اه (قوله طاهره)
 لا نجاسة ولا متنجساً قضية كونه حالاً من ضمير يابس انه لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالماء يصح
 اللبس قبل كمال طهارة الحدث وهو محتمل نظر وبخلاف أجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن
 النجاسة وكذا يقال في قوله سائر محتمل فرض حتى لو ايسه وفيه تخلف يظهر منه محل الغرض ثم رقه فهل
 يصح اللبس حينئذ يجزى المسح بغيره أجزاءً فليتأمل (قوله بما يعنى الخ) أي في شرح من هو فلان على الخلف

البدن بخلاف سائرهما
 فيما لو كان السراويل
 من جنسه ألق به وان
 تخلف فيه ولا يضر تخلف
 البطانة والظاهرة لأعلى
 اتخاذي ولا اتصال البطانة
 به أجزاءً سترها بخلاف
 جوارب تحته (طاهره)
 لا نجاسة ولا متنجساً بما
 يعنى عنه مطلقاً أو بما يعنى
 عنه

ولا يكفينا حالنا من المشقة ولانه قولن من أمور به وقاس على ما قالو من يجوز وضعه في العالم ونحوه اذا كان بها نجاسة معقونها كدم الراغث اه وأقره الاجهورى والحقى وعبارته تختار لو عتته النجاسة المعقونها سمع عليه ويعنى عن يده الملاقاة للنجاسة بخلاف ما لو عت النجاسة المعقونها العمامة فلا يكمل بالمسح عليها لان المسح عليها مندوب فليس ضرور باؤها واجب فلا يجسد عنه اه **(قوله)** وقد اختلط به الخ ينفي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال له سم أى بان مسحه من أعلى الخف: بالنجاسة عليه وسال الماء وصل لموضع النجاسة عش **(قوله)** لا تتقاء بأحاة الصلاة الخ ولان الخف بدل عن الرجل وهى لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها نهاية ومعنى قال عش قوله ولان الخف الخ فضيته عدم صفة مسحه الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو دهن جامد أو فهاشوككة ظاهرة أو سواد تحت أطرافها فليأمل وفيه نظير والقلب الى الصحة أميل سم على ج وعليه فيمكن الفرق بان النجاسة متنافية للصلاة التي هى المقصود بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاهم من الصحة وجود الحائل من قول الشارح مر الآتى فى مسئلة الجرموق فان صلح الاعلى دون الاسفل مع المسح عليه والاسفل كخفافة وقوله ما لم تزل نجاستها ومه يشتمل النجاسة المعقونها وعليه فلا يكتفى غسل الرجل مع بقا النجاسة المذكور وتوصل وجهه أن ماء الغسل اذا اختلط بالنجاسة تشرها فمن الغفوها لكن قد يشكك هذا على ما سى على المنهج عن مر من انه لو غسل ثوب فيه دم وراغبت لأجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقا الدم فيه ويعنى عما أصابه هذا الماء قائل فان قسبه انه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث أنه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حل كلامه على نجاسة لا يعنى بها لكن قوله فى بان فان مسحه على محلها واختلط بالماء لم زاد التلوث بمخالفة اه عش ولكن منع المخالفة بان ما تقدم عن مر وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن مخالطة ماء الطهارة بالنجاسة المعقونها بخلاف ما بان فان في مودة صحتها بمسح المحل الخالى عن النجاسة وفى الجبىرى عن سم والراذى والحلى والاجهورى اعتمادا على المسح على الخف مع الحائل اه **(قوله)** ومن أوههم كلامه الخ عبارة النجاسة المتنجس كالنجس كالجى المجموع غسلا فلا يان المقرى ومن تبعه فى انه يصح على الموضع الطاهر ويستغديه من المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه **(قوله)** (وطب) أى الشعر أى أو المحل عبارة المعنى والنهاية والخف أو الشعر وطب اه **(قوله)** فظهر طاهره أى ظاهره ما تحقق خروجه كجوه طاهره وظهر ان المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه ففى الباطن يصرى عبارة المعنى والنهاية طهر بالغسل طاهره دون محل الحرز ويعنى عنه فلا ينجس الرجل المبتهل اه **(قوله)** فى غير الخفاف أى من نحو القرب والى وايا والدلاء الخ خروجه بشعر الخنزير مثلا لان شعره كالابوة بجبرى **(قوله)** ما لا يتيسر خروجه الخ

وقد اختلط به ماء المسح لا تتقاء بأحاة الصلاة به وهى المقصود الاصل منه ومن ثم لم يجز له أيضا نحو من المصحف على المنقول المعتمد فى المجموع وغيره ومن أوههم كلامه خلاف ذلك يتعين حله على نجس حدث بعد المسح ثم يعنى عن محل خروجه بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى به فظهر طاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه القرض والنفل ان شاء الله الحو طر ككه و يظهر الغفو عنه أيضا فى غير الخفاف مما لا يتيسر خروجه الاب

نجاسة معقونها ومسمع من اعلاما بالنجاسة عليه صم فان مسحه على محلها واختلط الماء بها اذا التسلوئت وزمه ازالته اه والظاهر ان زيادة التسلوئت تحلل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطبها أو زيادته زيادة فى التلوث نعم ان عت النجاسة المعقونها الخلف لم يعد جواز المسح عليها مر **(قوله)** وقد اختلط به ماء المسح ينفي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال له وفى شرح العباب ما نصه ثم قال يعنى الزركشى ما حاصله لو تنجس أسفله بمقوغ غسسه لم يمسح على أسفله بل على ما لى بالنجاسة عليه لانه لو مسحه اذا التلوث بوزمه حينئذ غسل البدن أو غسل الخف اه وهذا المنقول عن الزركشى فى شرح الروض عن المجموع وهو يفيد ان من لازم المسح عليه زيادة التلوث **(قوله)** لا تتقاء بأحاة الصلاة الخ قال فى شرح العباب من جله حكاية عبارة المجموع نقلا عن الشافعى والاصحاب ولان الخف بدل عن الرجل وهى لا تظهر عن الحدث مع بقا النجس عليها اه وقضيته صم سمع الخف اذا كان على الرجل حائل من نحو شع أو دهن جامد أو فهاشوككة ظاهرة أو سواد تحت أطرافها فليأمل **(قوله)** ما لا يتيسر خروجه الاب) فضته تصو بالغفو فى الخف بذلك **(قوله)** وبقا عتبار هذا فى السائى أقول بجمعى السائى المسافر اعتبارا ذكر فى فم قوله فظن لانه لا يجمع مدة المسافر بل ولادة الغيم ثم ان أراد ترك الغرض والمسح للثواب ثلاثة أيام ليلها النجاسة اعتبار

(يُمكن تباع المشي فيه)

بلا نصل للجوارح المحتاج إليها غالباً في المدة التي يريد المسع لها وهي يوم وليلة والعقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ونحوه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لأنه لو تركه ومسح للتوافل استوفى المدة بكماها فتقدر وقتهم أو يتحمل تقدره مدة الفرض الذي يريد المسع له فعلم أنه لا بد من قوته وإن أقصدا لسه (لتردد مسافر لحاجته) المعتادة ثلاثة أيام والأمتنع المسع عليه كواسع وأس أو ضيق لا تبسع بأشئ عن قرب ورقيق لم يجد قدمه (تنبيه) أخذ ابن العماد من قولهم هنالسا بعد ذكرهم له وللعقيران المراد التردد لجوارح سفر يوم وليلة والعقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتبعان تعبيرهم بالمسافر هنالسا وإن المراد في المقيم تردده لحاجة أخته المعتادة غالباً كإسراواته وسفره وحواجه له واعتبار تردده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قرره فتأمل (قيل) يشترط أيضاً أن يكون (حلالاً) فلا يكفي حرور رجل ونحوه موصوب ونفسدان الرخصة لا تناط بمحصة ولا مصع أن ذلك لا يشترط كالتيم بمصوب لأن المحصة ليست لذات

قضية تصور العرف في الحنف بذلك سم قول المتن (يُمكن تباع المشي فيه) أي سهول قوال المشي فأمراد بإمكان ذلك سهولته وإن لم يوجد بانفعل لأجواز وعلى بعد بحث يكون مستبعد الحصول والتباعد عن التوالى عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعة أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها شخنا (قوله) بلا فعل) إذ لو اعتبر بعد ذلك غالب الحنف فيحصل به ذلك نهاية بمعنى (قوله) للجوارح المحتاج إليها) أي مع مراعاة تبدل الأرض سهوله وصعوبة فيما نفاها من يتوهم معنى (قوله) في المدة التي يريد أن هل يشترط إمكان تردده فيه تلك المدة حتى في آخرها أم يكفي صلاحيتها في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فانه نظر والاقرب الثاني مع ملاخضة قوته لما سبق من المدة عش وياتي عن القلوبى وسمن وشخنا ما وافقه (قوله) ونحوه) أي كالعاصى بسفره (قوله) ثلاثة أيام للمسافر) فإن كفى دونها كيوم وليلة مع المسع عليه فيما ولو كفى دون يوم وليلة لم يصح المسع عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الحنف الوارد في النصوص شخنا عبارة القلوبى والاعتبار في القوة والاول المدة لا عند كل مسع ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة العقيم أو قدرها فله المسع بقدر قوته (قوله) ونحوه اعتبار هذا في السلس الخ) أقول يتجسم السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا يصح مدة المسافر بل وللمدة المقيم نعم إن أراد ترك الفرض للمسح للتوافل ثلاثة أيام بالباله اتعدها بما ذكر مدة المسافر فلتأمل سم (قوله) لأنه لو تركه) أي ترك السلس التحديد أو الفرض (قوله) فعل الخ) أي من تعبير المصنف بالإمكان (قوله) أنه لا بد من قوته الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوم وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف من هر على السجدة وينبغي أن يشغله في أثناء المدة لا يضرا إذا خرج عن الصلابة في بقية المدة عش (قوله) والأمتنع الخ) يدخل تحت الاموال لم يقول للتردد في السلس بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسع مطلقاً فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فلم يصح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث هل سلا حله المسع من قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شخنا والقابى في الجزم بمجره (قوله) كواسع وأس) أي لا ينقص عن قرب عش وشخنا (قوله) وأيضاً الخ) أي أو قبل كالحديد وأغلظ كالحشبة العظيمة أو مجرد أس معنى وقوله لم يجد قدمه أي يحمل فرضه كردى والاولى الأسفل من كعبه (قوله) أخذ ابن العماد الخ) اعتمد شيخ الاسلام والمغنى والقلوبى والعزقرى كذا شخنا عبارة قوله لتردد مسافر الخ) فأد ذلك أنه يعتبر تردده المسافر في حواجه ولو بالنسبة للعقيم لكن بعينه في حق المقيم تردده المسافر في حواجه ويؤا لية على المعتدل لتردد المقيم في حواجه وفي حق المسافر تردده في حواجه ثلاثة أيام بالباله اه ونقل عش عن منبوات النهايةوافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله مر ولحاجة يوم الخ) طاعره اعتبار حواج السفر وقال حج تنبيه أخذ ابن العماد من قولهم هنا الخ) ثم أوتيت في بعض هوامش الشارح مر من متاهه معاصه قوله مر ولحاجة يوم وليلة أن كان مقتضى حاجته المقيم من غير اعتبار حاجته المسافر (قوله) فلا يكفي) أي قوله وفي حوجه النهاية توافقاً (قوله) فلا يكفي) عبارة أنها لا يفي على معصوب يوم مسر ومطلقاً أي لرجل أو امرأة أو على شخص من ذهب أو فضة أو حرور لرجل اه (قوله) ولا مصع أن ذلك لا يشترط) يكفي المسع على المصوب بالدياج الصفيق والمخن من فضة أو ذهب للرجل وغيره معنى (قوله) كالتيم الخ) أي والوضوء نهاية (قوله) لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسع على شخص من جلد آدمي

ما ذكر مدة المسافر فلتأمل (قوله) استوفى المدة أي يوم وليلة أو ثلاثة (قوله) والأمتنع المسع عليه) يدخل تحت الاموال لم يقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسع مطلقاً فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فلم يصح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث هل سلا حله المسع من قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله) لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسع على شخص من جلد آدمي إذا لم يفر منه فيلبس من حيث اللبس

بل الخارج ومن ثم يجوز مسح خف المحرم (٢٥٢) لان معصيته من ثبوت اليقين لا غير فهو كخ الاستجمار المحسوم لان المانع في ذاته

وانما نعت العصية بالسفر
الترخص لانه مبيع والمصوب
هنالك مبيح بل يستوفى
به (ولا يجزئ منسوج
لا ينعى ما) يصلى على رجله
أى تقوده وان كان قويا
يكن تباع المشى عليه (في
الاصح) لانه خلاف الغالب
من الخفاف المنصرف لها
النصوص وليس كمخترق
البطانة والظهور بسلامة
لان هذا مع عدم منعه لنفوذ
الماء الى الجبل يسمى خفا
فهو كخف يصل الماعين
محل خروجه بخلاف ذلك كالبدة
شده على رجله وأحكامها
لا يربط بجمع ان كان
لا يسمى خفا وفي وجهه ان
المعتبر ماء المسح لا القس
وهو ضعيف فلا يملك
وان جرى عليه جمع لان
أدنى شئ يمنع ماء المسح
اما منسوج يمنع ماء القس
فيجزي كبد وخرق طبقة
(ولا جرموفان) يضم الجبل
وهما عند الفقهاء خف
فوق خف مسطوقا واراها
خفان صالحان وقد سمع
على أعلامها فلا يجزئ (في
الاطهر) لان الرخصة إنما
وردت في خف تم الحاجة
اليه وهذا لا تم الحاجة اليه
أى غالبا فلا تنظر لعمومها
البي في بعض الأقاليم الباردة
مع انه يمكنه ادخال يده مثلا
ومع بعض الاسفل ولو
وصل البل الى من موضع

اذا حرمة فيه ليست من حيث اليقين سم أى كما صرح بجواز ذلك النهاية والمغنى وقال عث ولو كان لا دى
محترما اه (قوله بل الخارج) أى كالتدري باستعمال اليد فيه في نحو المصوب نهايتو باستعمال اليد
الى الخلاء وتوضيق التقدين في الذهب ونحوه عث قول المتن (ولا يجزئ منسوج) أى مثلافه لا يجزئ ملا
منع الماء وان كان غير منسوج سم عبارة المغنى تنبيه لو حذف الم حذف لفظة منسوج وقال لا يجزئ
ملا يمنع ماء لشئ المنسوج وغيره اه قول المتن (لا ينعى ما) أى من غير محل الخرز منهم معنى أى ومن غير
خرق البطانة والظهور الغير المتخاذلين كما علم بمحارم سم وبأن في الشلوخ ما يقبده (قوله يصلى على رجله)
أشار به الى أن المراد بالماء الذى يمنع الخف نفوذ ماء الصب أى وقت الصب يجبرى (قوله لا خلاف
الغالب الخ) لان الغالب من الخفاف انها تمنع النفوذ خطيب ودناه به (قوله المنصرف لها) أى الى الغالب
والتأنيث لمرعاة المعنى أى بداهة الا بواسطة نحو سم كزيت وما تمنع نفوذ الماء المخرج الصقيع فلو جعل
منسوخ صم المسح عليه * (فائدة) * وقع السؤال عما لو كان خف قوي وهو أسفل الكعبين ولكن خيط
عليه السرور يل المخرج المانع من الماء هل يكفي المسح عليه حيث ذم لا فائدة بجواز المسح فانه لا يلبس
لغير شئ سائر مثل الكعبين أجهورى اه يجبرى (قوله وليس الخ) جواب سؤال الظاهر البيان (قوله
كلمة تشده الخ) علم من هذا أن من جله الشرط أن يسمى خفا عبارة النهاية والمغنى ولا بدنى حتمته يسمى
خفا ولو لم تقطع قدم على رجله وأحكامها بالشد وأمكن ما تباع المشى عليها سم بصم المسح عليها واستغنى
المصنف عن ذكره اكتماء بقوله أول الباب يجوز لان الظاهر فيه يعود على الخف فخرج غيره (قوله خف فوق
خف) الأول خفان أحدهما فوق الآخر ثم رأيت قال الرشدى قوله خف فوق خف صريح هذا أن
الجرم وقاسم للاعلى بشرط أسفل وحدثنى فالتفت في عبارة المصنف باعتبار تعدد في الرجلين لكن صريح
كلامه غير خلافه وان كلامنا الأعلى والأسفل يسمى جرموا وقوله فالشبهة في كلام المصنف منزلة علمها اه
(قوله مطلقا) أى صلح المسح أى بعبارة المغنى والنهاية والجرموفان بموضع الجبل والميم فارسي معرب وهو في
الأصل شئ كالخف موعس بليس فوق الخف للبرد وأطلق الفقهاء الخف فوق خف وان لم يكن واسعاً لتعلق
الحكم به اه (قوله والمراد) الى التنبيه في المغنى (قوله وقد سمع على أعلامها) أى اقتصر على مسحه معنى
(قوله لان الرخصة) الى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أى الجر موف (قوله ولو وصل البل الخ) يعنى أن ما في
التمر من عدم الأجزاء فيما ذم بل مسح الأعلى الى الأسفل وأما لو وصل فيه التفضيل الأتى قال عث
ولو شل بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب انه ينظر ان كان الشل بعد مسحه أى الخفين جميعا
اعتد بمسحه فلا يكف عاذنه لان الشل بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسحه واحد فوجب إعادة
مسحه لان الشل قبل فراغ الوضوء يؤثره وأقره المداينى (قوله فان قصد) أى وحده معنى (قوله أو
أطلق) أى بان لم يقصد واحدا منهما بل قصد المسح في الجبل خافلان قال ان صوره الاطلاق لا قصد فيها أصلا
شئنا (قوله كفى) لانه قصد اسقاط الغرض بالمسح وقد وصل الماء اليه شرح التهج وبوخ من هذا التعليل
انه لا بد لمسح الخفين قصد المسح وهو كذلك لا بدى وشورى اه يجبرى (قوله والأعلى وحده فلا) وكذا
لا يكفي ان قصد واحد لا يعتد لانه لو وجد في قصد الأعلى وحده في غيره لما قصدت بما يجزئ وما لا يجزئ حل
على الثاني احتياط عث وشئنا وبعت الأجزاء العليا لا بدى وارتقاء لا بدى (قوله نالو جود الصارف
الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشر وشورى اه يجبرى (قوله فوصل بالله للأسفل) أى من موضع

خرو فان قصد أو أطلق كفى أو الأعلى وحده فلا جود الصارف بقصد واحد فان لم يصلح
الأسفل فكالمغاة فيمسح الأعلى أو الأعلى مسح الأسفل فان مسح الأعلى فوصل بالله للأسفل

خروجها وبغنى أى مثلاً **(قوله)** تأتت تلك الصور الخ فان قصدهما أو الاسفل وحده أو أطلق كفى وان قصد الأعلى فقط لم يكفأ أى وكذا ان قصدوا أحدهما فلا بعينه كما مر عن عرش وشحننا **(قوله)** ان خطبا ببعضهما) يعنى اقل أحدهما بالآخر خطبا ونحوها نهاية **(قوله)** فصل أحدهما) أى عن الآخر **(قوله)** والا فكل الجرمونين بل هو من أفراد هذلهما لا يقتصر على تقدير الجرمونين بعدم الخطاطة سم **(قوله)** ما زسمع الاعلى الخ) هذنا كما صرح فى عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لان الاعلى قام مقام الاسفل فكله بانى بحاله ثم رأيت مر أحاب بعدم انقطاع سم وبأنى عن عرش أنغاماً وافقه أيضاً واستقر السد بالبرى انقطاع المدقواستثنائها **(قوله)** أو وهو على حدث فلا) أى لأن وجود الاعلى عند تحرق الاسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وان كان محدثا كان كاللبس على حدث فلا يكتفى عرش **(قوله)** ولا يجوز مسح خفا الخ) أى فبإدأ واجب مسح الجبيرة بان أخذت من الصبح شيأ سم وبصرى وزى يادى برماوى ونقله الاجهورى عن مر وهو مقتضى كلام النهاية والغنى وقال الشهاب الرولى المراد بالمسح أى التعليل الاقرب ما من شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت جبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيأ من الصبح اه ولا يكتفى بعده **(قوله)** لانه ملبوس الخ) يؤخذ من ذلك انه لو تحمل المشقة وغسل جلبيه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخفها لم يجز له المسح لعدم ما ذكره من أنها بتوهو ظاهر سم ثم ادهو والنهاية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرولى بالمنع نظرا الى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظرا لما فعله اه واعتد الاول أيضا لى يادى والشورى وشحننا **(قوله)** فهو كمسح العمامة) فديقال ينبغي اذا أدخل يده فى الخف ومسح الجبيرة وأراد المسح عن المغسول السابق انه يجزئ لان المسح قد تأدى واجبه والمغسول يجزئ المسح عنه بصرى وقال عرش ظاهر كلامهم عدم الأخزاء وان أدخل يده فمسح الجبيرة أيضا فجزر سم وهو ظاهر لان مسح الجبيرة عرض عن غسل ما تحتها من الصبح فكانه غسل رجلا وغسل خفا الأخرى وقد تقدم عدم اخزته اه **(قوله)** البصرى) هى البدون التى وضع فى الأزارج عروة كدكة ومدى مصباح اه بجبرى **(قوله)** بحث لا يظهر شئ الخ) أى اذا مشى معنى **(قوله)** وفيه نظر الخ) اعنيه الخلى وشحننا عياره ان شرط الطهارة معتبر عند المسح لاعتماد اللبس حتى لو لبس خفين تحسين أو متحسين ثم ظهرهما قبل المسح عليهما أو ما أبقته الشروط فتعتبر عند اللبس على المدغمين خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس الخ يعنى قول الحدث **(قوله)** فالوجه ان كل ما عدا الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر من سم **(قوله)** ان كان قبل الحدث الخ) بل قد يقال لا بد ان يكون بشر وط الخف عند اللبس على الطهارة أيضا سم وهذا يخالف لما مر عنه عند قول المصنف طاهر الآن يقال ان ما هنا مجرد دعوى كإشاره اليه بقوله قد **(قوله)** حصول الستر الخ قول المتن ويكفى فى النهاية والغنى القول بجمع الى فهذا وقوله نظير بن الحواسيع اه **(قوله)** أى التعليل

الأجزاء أيضا الشمول لعدم الإيجاز ويحمل الأخزاء شمول قصد ما يجزئ فليشأمل **(قوله)** فكل الجرمونين) بل هو من أفراد هذلهما لا يقتصر على تقدير الجرمونين بعدم الخطاطة **(قوله)** ولو تحرق الاسفل وهو بظاهر الفصل أو المسح ما زسمع الاعلى) كما صرح فى عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لان الاعلى قام مقام الاسفل فكله بانى بحاله وما ذكره به مما ساقى مما بحثنا ذلك ممنوع **(قوله)** ما زسمع الاعلى) أى والظاهر انقطاع المدة بالتفرق وابتداء المدغمين الحدث بعد التفرق وبذلك قولنا الا فى ظاهر بعض الرجل وقوله أو وهو على حدث فلا ن امتناع المسح هنا صرح فى انقطاع المدة والافلا معنى امتناعه فتأمل ثم رأيت مر أحاب بعدم انقطاع وهو الظاهر وقد قدمت **(قوله)** لانه ملبوس فوق مسح) يؤخذ منه انه لو لم تأخذ الجبيرة شيأ من الصبح أجزأ مسح الخف عليها اذ ليس فوق مسح حيث لا يجب حيث مسحها فهي كعقرة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر **(قوله)** لانه ملبوس فوق مسح) قضيتها انه يجوز المسح عليها اذا تحمل المشقة وغسل جلبيه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفعا معاملة به لكن أفتى شيخنا الشهاب الرولى بالمنع نظرا الى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظرا لما فعله **(قوله)** ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه) بل قد يقال لا بد ان يكون بشر وط

تأتت تلك الصور الاربع
أول يصلح واحد منهما اقلا
اجزاء وذو الطاقين ان
خطبا ببعضهما بحيث
تعذر فصل أحدهما
فكأنف الواحد والا
فكل الجرمونين ولو تحرق
الاسفل وهو بظاهر الغسل
أو المسح ما زسمع الاعلى لانه
صار أصلا أو وهو على حدث
فلا كاللبس على حدث ولا
يجزئ مسح خف فوق جبيرة
لانه ملبوس فوق مسح
فهو كمسح العمامة (و يجوز
مشقوق قدم شد) بالبرى
بحث لا يظهر شئ من محل
الفرض (تنبيه) * عبر
شارح بقوله شد قبل المسح
وقضيتها انه لو لبس المشقوق
ولم يشده الا بعد الحدث انه
يجزئ المسح عليه وفيه نظر
بل لا وجه له لانه بالحدث
شرع فى المدق حيث قد فكيف
تجسد المدة على ما لم توجد
فيه شرط الاجزاء فالوجه
ان كل ما طرأ أو زال مما يمنع
المسح ان كان قبل الحدث لم
ينظر اليه أو بعده نظرا اليه
(فى الأصح) لحصول الستر
والارتضاء به فى الزالة
والاعادة بسهولة وتوبه فارق
جلدة الادم السابقة

(قوله واستشكل) أي ما صححه المتن (بأنه) أي المشقوق (لا يسمى خفالا) أي وقد مر اشتراط كون
 المصوغ عليه بسى خفلا مني **(قوله يمنع ذلك)** أي عدم التمسك بذكره كذا صير قوله الاتي وبسلبه **(قوله)**
(كذلك) أي بالعرفي بحيث لا يظهر الخلل في قول المتن (وبسن مع أعلامه) أي هل بسن مع ساقه لتخصيل طلبة
 التخصيل كان ظهر لسانه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنها سم واعتمد أي عدم
 السنة عش وشخصا كما يأتي **(قوله تحت عقبه)** كذا عرفت في المتن والمغني وعبارة التأنيب على أسفل العقب
 والشكل لا يتخلو عن شيء بعد صريحهم بسن مع العقب أي بتأنيب صري عبارة عش لا يظهر من هذه الكيفية
 شعور المسح للعقب إلا أن يراد بأسفله وضع السد على مؤخر العقب بحيث تسبوعه بالسمع اه وعبارة
 الشوبري قوله تحت العقب أي وفي فو ليسم المسح جميع العقب اه **(قوله ثم عرفت لسانه)** أي إلى
 آخره كما صرح به بالمعنى كانه يستحب غسله كذلك ولكن في المجموع أنه لا يسن مسح مغني وقوله كانه
 يستحب الخ صريح في أن المراد بالآخر الساق ما يلي الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وعش واليعبري
 والراداني آخر الساق ما يلي القدم لأن ما وضعه على الانتصاب يكون أوله اعلا وأخوه أسفله فاعلى الآدى
 رأسه وأخوه جلاءه فاول الساق ما يلي الركبة وآخوما يلي القدم وهو الركبان فلا يسن التخصيل في مسح
 الخلف خلافا لما قال بسننه فيه لفهمه الراداني آخر الساق ما يلي الركبة اه **(قوله بين العقبين)** أي بين
 التعبري بسن والتعبري بالأكمل **(قوله ويكره تكرار مسحه)** لأن ذلك يعبري مؤخر عن غير مسحه
 الكراهة إذا كان الخلف من نحو خشب وهو كذلك هنا بتدويني وشخصنا **(قوله آخر أصابعه)** أي أصابعه
 خلافا للتأنيب والمغني والزبادي قول المتن (ويكنى مسح الخ) قال في شرح الأرشاد ويكنى مسح الكعب
 وما واز به في محل الفرض غير العقب كما اقتضاء كلام الشيخين اه ولا يرد أن المسح بخط خاتمة الخلف
 لأنه ضار منه سم على وجهه لئلا يكتفى بالمسح على الأرشاد والعرفي التقي الخلف فيه نظرا ولا بعد الأكتفاء أيضا إذا
 كانت مثبتة فيه بنحو الخطاطة عش عبارة البحرى يظهر الاكتفاء بمسح أرزاه وعزاه وخبطه المحاذي
 لظاهر الأعلى اه **(قوله الأباطن الخ)** قد يفيد إزاء المسح على محاذي الكعبين لأنهما ليسا باستثناء
 عش **(قوله وكرهه هاتما)** أي كره الغسل في الخلف لا في الرأس **(قوله لأنه يفسده)** مقتضاه أنه لا كراهة إذا
 كان الخلف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك هنا بتدويني وسم وقال البصري إن السارح استقر
 في فتح الجواد الكراهة لو كان الخلف من نحو خشب اه **(قوله اتفاقا)** ولو مسح باطن المحاذي فوصل البلل
 لظاهر من نحو مواضع الخمر ولا يقصد الباطن فقط فلا يبعد الإحراز كما في نظيره السابق في البرموق سم على
 المنتهى اه عش **(قوله لم يرد الإقتصار عليهما)** أي على أسفل والعقب عش **(قوله والرخص)** يعين فيها

الخلف عند اللبس على الطهارة أيضا **(قوله ما إذا لم يشدا الخ)** لا يبعد أن لا يعتد بلبسه قبل الشد حتى لو أحدث
 قبل الشد لم تحسب المدة وصار بمنزلة اللبس على حدث فليحذر **(قوله وبسن مع أعلامه وأسفله)** خطوطا
 هل بسن مع ساقه لتخصيل طلبة التخصيل كان ظهر لسانه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في
 عدم سنها فانه لا يقتل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفله بأنه ليس بمحاذي الفرض فلم يسن مسحه كالكعب
 قالوا ما قاما سهر على السابق نحو ما به من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذي الفرض فلم يسن مسحه كالنائب النازلة
 عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذي الفرض فهو كغير الرأس الذي لم يزل عن محل الفرض اه
 واستفد من ذلك عدم مسحه الثواب النازلة عن حد الرأس خلافا لما أفتى به القفال في ذوات المرأة
(قوله ويكنى مسح) قال في شرح الأرشاد ويكنى مسح الكعب وما واز به في محل الفرض غير العقب
 كما اقتضاء كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرع عن جعفر من أن العدة بما تقدم السابق إلى رؤس الخلف لا غير
 اه ولا يرد أن المسح بخط خاتمة الخلف لأنه ضار منه سم على وجهه لئلا يكتفى بالمسح على الأرشاد والعرفي
 انه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة هر **(قوله الأباطن ما يحاذي)** لو مسح باطن المحاذي
 فوصل البلل لظاهر من نحو مواضع الخمر ولا يقصد الباطن فقط فلا يبعد الإحراز كما في نظيره السابق في

خفلا بذكره ولو لا يمتنع
 ذلك وتسميته بذكره ولو لا ما هو
 اصطلاح لبعض النواحي
 فلا يظهر البس وبسلبه
 فهذا في معنى الخلف من كل
 وجه بخلاف نحو تلك
 الجملة أما إذا لم يشد كذلك
 فلا يكتفى وإن لم يظهر شيء من
 الرجل لأنه يظهر بالمشي
 (وبسن مع) ظاهر
 (أعلامه) السائر لظاهر القدم
 (وأسفله) وعقبه وحرفه
 (خطوطا) بأن يضع يسراه
 تحت عقبه وبمناه على ظهر
 أصابعه ثم يمر بالمعنى لساقه
 والبسرى لأطراف أصابعه
 من تحت مفراحي أصابعه
 بده خبير من في ذلك أحدهما
 صحيح وبفرضه - ههنا
 الضعيف يع - هل به في
 الفضائل فأنه قد ما قبل كان
 الأولى أن يقول ولا أكمل
 بدل بسن لأنه لم يثبت في
 ذلك سنة على أن الفرق بين
 العبادتين محسوسا وامتداده
 خلاف الأولى ويكره تكرار
 مسحه (ويكنى مسح)
 مسح كافي الرأس ومن ثم
 آخر مسح بعضه شرعا
 له على الأوجه وإن بحث
 جمع أنه لا يجوز قطعاه
 وجوده وبسلبه وكرهنا
 لأن لا يفسد ويجزئ مسح
 شيء منه بمحاذي الفرض
 الأباطن بمحاذي الفرض
 اتفاقا (ال) ظاهر بمحاذي
 (أسفل الرجل وعقبه)
 وهو مؤخر القدم (فلا يكتفى)

الاتباع) تأمل الجسد يمتد وينما مره في الاستبصار الجرم من أن مدته تجاوز القياس في الرخص خلافاً لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) أي من عدم ورود الاقتصاري على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولامسح لشك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) أي قوله وفي المجموع في النهاية يتولى قوله قبل في المغنى (قوله كان شك الخ) ولما بين في المدة ما يسر كرهة أو اعتقد طر بان حدث غالباً بالمسح بركعتين اعتقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو لمع علم المقتدي بحاله ويقارقه عند عرض البطلان معنى وفي سم بعدد كرملة عن الرض وشرحه ما صو هذا رديت السبكي لا حتى في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة شرف فيها بطلت ان يحمله اذا طعن بقاء المدة الى فراغها والام تعتقد اه واعتقد عس وشخنا البحث وقال في النهاية عبارة شتخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسر كرهة طاهر ما بكر من ركعتين تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوحجه الرولى اه زاد عس خلافاً لما في شرح الرض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله أو ان مسح الخ) أي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يقع في الخ) أي لانه يقتضى الحكم بانقضاء المدة النهائية ومعنى (قوله نفسه) أي في بقاء المدة بصورة عبارة النهائية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في أنه مسح في الحضر أو السفر وصلى ثم زل في اليوم الثالث علم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) أي ان كان أحدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله أن يصلى فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله) أشد وقت المسح الخ) فلما أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه أول وقت الظهر وصلاته به أم تأخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فيلزمه قضاءه لان الأصل بقاؤه على ما يتجمل المدة من أول الزوال لان الأصل غسل الرجلين معنى (قوله ودواشتباه الخ) يحل تأمل أدقوله الاتي أنه ان شك في فعلها الشامل لماسخ فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاته في فعلها (قوله أراض) الى الباب في المغنى الاول اه ولم يستمره الى وانتهت قوله ونفس الى المتن وقوله ويجب الى ونخرج وكذا الى الباب في النهاية الاول في انشاء المدوقوله اه ولم يستمره الى أو طالع وقوله ويجب الى ونخرج (قوله في انشاء المدة) يفهم ان الاجتناب ونحوه قبل الشرع في المدة لا وجب تجديد اللبس وفي اضاح التائري ولو عبر معنى الحاوي عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الموضوع بدل قوله من الحدث لكان أولى ليجتزع عما قاله الاذوي بحثا فبين لبس الخفين على طهارة كلمة ثم أحدث جنباً بغير دفان له ان يغتسل من غير قوع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث بنقض الموضوع من الجنابة المجردة وان كانت حدثاً اه وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقيداً بالحدث بالصغر وهو مخرج للاكبر فلتأمل جميعه وليرى بصري أقول ونظر عس في تقيد النهاية بما وافق لما يحسنه الاذوي بما ناصه ما لا اكبر فلتأمل جميعه وليرى بصري أقول ونظر تدخل به المدة لبقائه ظهوره فاذا أحدث حدثاً آخر دخلت المدوقضية بهذا الكلام أن خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا أراد بعدلانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخوله او فيه نظر لان ما وجب الغسل اذا طرأ بعد المدة ابطالها بالقياس أنه يمنع من انعقادها هي الأولى لان الدوام أقوى من الابتداء ولما يغفر فيه ملا يغفر في الابتداء أيضاً يذا النظر اخلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجزئ تسعة قبة المدة الغسل الخ) أي وان ارتفعت جنباً الرجلين بذلك الغسل عس (قوله لا امر الخ) عليه لما في المتن (قوله منها) أي من الجنابة وقيس بها الحيز والنفس والولادة نهاية ومعنى (قوله على عدم اجزاء غيره) أي

الاجزاء (قوله لا مسح لشك في بقاء المدة) * فرع * قال في الرض ولو بقي من المدة ما يسر كرهة أو اعتقد طر بان حدث غالباً بالمسح بركعتين اعتقدت أي صلاته وصح الاقتداء به أي ولو لمع علم المقتدي بحاله ويقارقه عند عرض البطلان معنى وفي شرحه ما صو هذا رديت السبكي لا حتى في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة شرف فيها بطلت ان يحمله اذا طعن بقاء المدة الى فراغها والام تعتقد اه واعتقد عس وشخنا البحث وقال في النهاية عبارة شتخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسر كرهة طاهر ما بكر من ركعتين تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوحجه الرولى اه زاد عس خلافاً لما في شرح الرض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله أو ان مسح الخ) أي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يقع في الخ) أي لانه يقتضى الحكم بانقضاء المدة النهائية ومعنى (قوله نفسه) أي في بقاء المدة بصورة عبارة النهائية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في أنه مسح في الحضر أو السفر وصلى ثم زل في اليوم الثالث علم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه إعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) أي ان كان أحدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله أن يصلى فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله) أشد وقت المسح الخ) فلما أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك ان تقدم حدثه ومسحه أول وقت الظهر وصلاته به أم تأخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فيلزمه قضاءه لان الأصل بقاؤه على ما يتجمل المدة من أول الزوال لان الأصل غسل الرجلين معنى (قوله ودواشتباه الخ) يحل تأمل أدقوله الاتي أنه ان شك في فعلها الشامل لماسخ فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاته في فعلها (قوله أراض) الى الباب في المغنى الاول اه ولم يستمره الى وانتهت قوله ونفس الى المتن وقوله ويجب الى ونخرج وكذا الى الباب في النهاية الاول في انشاء المدوقوله اه ولم يستمره الى أو طالع وقوله ويجب الى ونخرج (قوله في انشاء المدة) يفهم ان الاجتناب ونحوه قبل الشرع في المدة لا وجب تجديد اللبس وفي اضاح التائري ولو عبر معنى الحاوي عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الموضوع بدل قوله من الحدث لكان أولى ليجتزع عما قاله الاذوي بحثا فبين لبس الخفين على طهارة كلمة ثم أحدث جنباً بغير دفان له ان يغتسل من غير قوع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث بنقض الموضوع من الجنابة المجردة وان كانت حدثاً اه وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقيداً بالحدث بالصغر وهو مخرج للاكبر فلتأمل جميعه وليرى بصري أقول ونظر عس في تقيد النهاية بما وافق لما يحسنه الاذوي بما ناصه ما لا اكبر فلتأمل جميعه وليرى بصري أقول ونظر تدخل به المدة لبقائه ظهوره فاذا أحدث حدثاً آخر دخلت المدوقضية بهذا الكلام أن خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من المسح اذا أراد بعدلانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخوله او فيه نظر لان ما وجب الغسل اذا طرأ بعد المدة ابطالها بالقياس أنه يمنع من انعقادها هي الأولى لان الدوام أقوى من الابتداء ولما يغفر فيه ملا يغفر في الابتداء أيضاً يذا النظر اخلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجزئ تسعة قبة المدة الغسل الخ) أي وان ارتفعت جنباً الرجلين بذلك الغسل عس (قوله لا امر الخ) عليه لما في المتن (قوله منها) أي من الجنابة وقيس بها الحيز والنفس والولادة نهاية ومعنى (قوله على عدم اجزاء غيره) أي

ولأنها لا تكرر تتكرر والحدث الأصغر والغالب يؤثر في مسجع الجبيرة لأن الحاجة فيها أشد والنزع أنقى ولو تمسح فغسلهما فسه بقى المدة لا امر
بالنزع في الجنابة دون الخبث وإليه هو (٢٥٦) في معناه (ومن نزع) تخفيه أو أحدهما ولو لم يلبس لم يمكنه غسله في الخف أو أنفخ بعض

الشرح أو ظهر بعض الرجل
أو اللقافة عليها أي ولم يستتره
حالات الإحتمال المعقونة
قطير ما يأتي في كشف الرج
لسا للزور وقاحل الفرق
بان هذا نادرهنا بخلافه ثم
وهو الذي ينبغي لأنهم
احتاطوا بها بتزيل الظهور
بالقوة وعلى خلاف العادة
منزلة الظهور بالفعل ولم
يحاطوا بنظر ذلك ثم سوره
ان ما هنا رخصة والشك في
شرطها وجب الرجوع
للاصل ولا كذلك
العودة أو طول ساق الخف
على خلاف العادة فخرجت
الرجل الى حلول كان
معتاد الفاهرس مني أم أو
انتهت المدة ولو احتمل ان يظل
مسحوقه ولم يزل استئناف مدة
أخرى ثم ان وجدوا أحدهما
ذكر (وهو يظهر المسح)
وان غسل بعدد جلته لانه
لم يغسلهما باعتبار الفرض
اسقوطه بالمسح (غسل
قدميه) فقط بل طال من طهرهما
دون غيرهما بذلك لان
الاصل الغسل والمسح بدل
عنه فاذا قدر على الأصل
تعين كتميمه رأي الماء
(وفي قول يتروا) لان
الوضوء عبادة يبطلها
الحدث فبطل كما يبطلان
بعضها كالصلاة فيجب
بان الصلاة تجب فيها الواو
بخلاف الوضوء غير آيت
شارحا جواب بخلافه يظهر المسح طهر الغسل بان قوضا وليس الخف ثم نزع قبل الحدث أو أحدث ولكن قوضا
وغسل جلبيه في الخف فلا يلزمه شيء

غير النزع (قوله ولأنها) الأولى الذكير (قوله لا تكرر الخ) فلا يبق النزع لهما ولو يؤخذ مما تقرر وما يحتمل
بعض المتأخرين أن من تجرد جنابته عن الحدث وغسل رجله في الخف جاز له المسح ثم نزع في مس عن شرح
الارشاد للشارح مثله (قوله والغالب يؤثر في مسجع الجبيرة) أي لم يؤثر نزع الجنابة في مسجع الجبيرة بالوضوء
على طهر ولم ينعكس مع مس الخف مع أن كلامه مسجع على سائر الحاجة موضوع على طهر مغسئ (قوله
ولو تمسح فغسلهما فيما الخ) وكذا لا تقطع المدة اذا غسلهما في داخل الخف عن الغسل المنذور أو المندوب
عش وقاوي وشيئا (قوله وليس هو الخ) أي بخلاف الحضي والنفس والولادة ولذا اقيست هذه عليها
دونه (قوله ومن نزع خفيه الخ) أو خرجا أو أحدهما عن صلاحية المسح بغير تخف مغسئ وشيئا وعش
(قوله أو أنفخ الخ) أي وان لم يظهر شيء من محل الفرض لكنه اذا مشى ظهر عش (قوله بعض الشرح)
بفتح الشين المججمة والراء سم وشو برى أي العري (قوله أو ظهر بعض الرجل الخ) أي ولو من محل الخرز
بخلاف نفوذ الماء لعمره اشتراط عدمه فيه نهاية وبجبري (قوله وهو الذي الخ) نقله الجبري
عن الرمي وهو قضية طلاق النية والمعنى (قوله بتزيل الظهور بالوضوء الخ) كما مر في افتتاح بعض الشرح
وبأن في قوله أو طول (قوله وعلى خلاف العادة) أي كما ظهر ومن محل الخرز وقوله بالفعل أي وعلى العادة
(قوله والشك في شرطها الخ) فيه تأمل سم (قوله للاصل وهو الغسل) (قوله ولو احتمل الخ) أي كان شك في
بقائها نية مغسئ (قوله بطل مسج الخ) جواب من نزع الخ (قوله أو غسل بعده الخ) على المعتمد شو برى
قول المتن (غسل قدميه) أي بغير جديد وجوب بالان نية الأولى انما تناولت المسح دون الغسل عش وسم
وشو برى عبارة تخفنا ويلزمه غسل رجله بغير جديد على المعتمد لانه لم يعل عليه ما حدث جديد لم يشمله النية
السابقة حتى لو كان في صلاة بطل ولو كان أو اتفاقا مع أو قصد غسلها اه (قوله فقط الخ) قال في شرح
الارشاد شو على كلامه الساس فكيفه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التواي بين طهره وصلاته هذا هو
الذي يظهر وبحت الأذرى وجوب الاستئناف عليه في نظر اه انظر ما المراد بطهره في محتمل ان المراد به
وضوءه الذي وقع فيه المسح بان يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطوله الفصل بين ذلك والوضوء الصلاة
بعده سم وما نقله عن شرح الارشاد في النهاية الا قوله حيث الخ إلى حيث الخ (قوله بل طال الخ) وقوله
لان الأصل الخ كذا في المعنى بلا عطف ولعله سقط من قلم الناصح كما مر بعده اقتصار المعنى على التعليل الاول
والنهاية على الثاني (قوله فاذا قدر على الأصل تعين) عبارة المعنى فاذا زال الحكم الدليل رجوع الى الأصل اه
(قوله ثم نزع الخ) أي مثلا (قوله أو أحدث الخ) أي بعد وجود نزع الوضوء عما يبطل اللبس ويقطع المدة سم
(قوله فلا يلزمه شيء) قال في شرح الروضه أن يستأنف ليس الخفي في الثانية بهذه الطهارة أي فيها اذا

والا لم تعتقد اه وحل هذا على ما اذا ظن بقا المدة لا تحمله هذه العبارة الابغائية التعسف (قوله ولأنها
لا تكرر) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ مما يحتمل الغزى من ان جنابته عن الحدث وغسل
رجليه في الخف جاز له المسح اه (قوله الشرح) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء (قوله والشك في
شرطها الخ) فيه تأمل (قوله غسل قدميه) محتمل أن يحتاج غسلهما للنية لان مسحهما السابق صرف النية
عن شقها الغسلهما أو إضافة أحدث حد يحصل للرجلين ثم نزع لانه السابقة لعدم وجوده عند هذا قال في
شرح الارشاد شو على كلامه الساس فكيفه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التواي بين طهره وصلاته
هذا هو الذي يظهر وبحت الأذرى وجوب الاستئناف عليه في نظر اه وقوله بين طهره وصلاته انظر
ما المراد بطهره في محتمل ان المراد به وضوءه الذي وقع فيه المسح بان يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن
لا يطوله الفصل بين ذلك والوضوء الصلاة بعده (قوله فلا يلزمه شيء) قال في شرح الروضه أن يستأنف
ليس الخفي في الثانية أي وهي ما اذا أحدث ولكن قوضا وغسل رجله في الخف بهذه الطهارة ذكره في

أحدث ولكن الخ سم عبارة الجعري عن عش بل يصل بذلك الطهر لبقائه وان بطلت المدة ثم ان أراد
المصنف الخف ثم لبسه اه أى فى الصورة الثانية

(باب الغسل)

(قوله بفع الغين) الى قوله ولا يجب فى المغنى الا قوله واسم مصدر لغسل وقوله وقبل عكسهما الى قوله لا تقطع
الخ الى النهاية الا القولين المذكورين (قوله لا يغسل به) أى يضاف الى الماء وقوله ونحوه أى كاشننا
وصابون شحنا (قوله والضم أشهر الخ) أى فى الفعل الرفع للحدث أما زالة النجاسة فالأشهر فى لسانهم
الفتح عش (قوله وهو لغت الخ) فيه اجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأى المعانى والحاصل ان جلّه
على الجميع مجتمع أما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذى هو مصدر
غسل اذ هو اسالة الماء لاسيلا نه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاغتسال فليست تأمل بصري ولا يتحقق ان حاصل
الحاصل عدم الصلة الاجال عبارة الجعري على الاقتناع قوله وهو بفع الغين وضه هالفة سلاتن الماء الخ
فيه ان الغسل لاسم للفعل والسيلان صفة للعاء اللهم الا أن يكون السيلان معنى الاسالة أو أشار به الى أنه
لا يشترط الفعل اه ولا يتحقق ان الجواب الثانى انما يناسب المعنى الشرعى لا لغوى الذى فيه الكلام ذلك
أن يجب باختيار الاحتمال الثانى وجعله مصدر المجهول وانما اختاره لانه تفسير دون مصدر المعلوم
لمناسبة للمعنى الشرعى المنقول بدون الثانى (قوله سيلان الماء على الشئ) أى مطلقا معنى أى سواه كان
ذلك الشئ يدنا ولا سواه كان يندنا ولا شحنا (قوله سيلانه على جميع البدن) أى بشرائط مخصوصة
(بالنية) أى فى غير غسل المتناهية أى أمهاو فلا يجب فيه النية بل يسحب فقط عش عبارة الجعري قوله
بالنية أى يولموندو فبشغل غسل الميت اه وهى أحسن (قوله ولا يجب فورا) أى أماله نهاية يخرج به
مالواضاق وقت الصلاة عقب الحنابة أو انقطاع الحوض فيجب فسه لا فانه بل لبقاء الصلاة وقتها عش
(قوله وان عصى بسببه) أى كان زنى (قوله بخلاف نجس الخ) أى ازالته (قوله ثم) أى فى الغسل الذى عصى
بسببه وقوله هنا أى فى النجس الذى عصى به قول المتن (وجهه) بكسر الجيم أى السبب الذى يرتب عليه
وجوب الغسل فالبسب هو الواجب بالكسر والغسل هو الواجب بالفتح وهو مفرد مضاف الى معرفة فقيم
فساوى التعبير بموجبات الغسل شحنا (قوله كإعبل عماسد كره الخ) أى من ان غير المسلم لا يجب غسله
وان الشهيد يحرم غسله وهما عداوة عن عدم تقديده هنا حلى وعش (قوله ولا رد السقط الخ) الاولى
توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز سم (قوله عليه) أى على مفهوم قوله موت معنى أو
على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة للمنى بالميم (قوله يجب غسله) أى مع أنه لا يوصف بالموت
على القول الاصح فى تعريضه لان الموت عدم الحياة ويعبر عنه بمغارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عمامن
شأنه الحياة وقيل عرض بضادهما قوله تعالى خلق الموت والحياة وروى أن المعنى قدر والعدم مقدر معنى
ونهايتوه يعلم ما فيها ادعاء السارح من صدق كل من التعارض الثلاثة على السقط (قوله لان الخ) علة
عدم الورود (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للآل لان المفهوم من المغارقة تنسيق الوجود الا أن يكون
المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عمامن شأنه الخ ارجعاه اليه أيضا لكن يلزم حينئذ اتحادها مع الثانى سم
على وجه التقصير والى الثانى الى الاول عبارة الموتز والهاهى الحياة أى عدم الحياة عما يتصف بها

(باب الغسل) بفع
الغين مصدر غسل واسم
مصدر لا تغسل وبضه
مشارك بينهما بن الماء
الذى يغسل به وتكررها
اسم لما يغسل به من سدر
ونحوه والغض و المصدر
واسمه أشهر من الضم
وأفصح لغتوقيل عكسه
والضم أشهر فى كلام
الفقهاء وهو لغتسيلان
الماء على الشئ وترعا
سيلانه على جميع البدن
بالنية ولا يجب دوراوان
عصى بسببه بخلاف نجس
عصى به لا تقطع المعصية ثم
ودوامها هنا (وجهه
موت) اسم غير شهيد كإعبل
عماسد كره فى الجنائز ولا
رد عليه السقط اذا بلغ
أربعة أشهر ولم تظهر فيه
أمارات الحياة فانه يجب غسله
لان حد الموت هو مغارقة
الحياة أو عدمها عمامن شأنه
الحياة

المجموع قال فى المعاصات أشار بقوله انه لا يستأنف الى وجوب النزاع اذا أراد المسح حتى لو كان المقلوع
واحدا فقط فلا بد من نزاع الاخرى اه وقد تروهم بخلاف وجوب النزاع اذا أراد المسح لقوله السابق عند
قوله من الحدث بعد لبس فلا أحدث فتوضأ وغسل جلبيه فيه الخ وهو خطأ لانه وجد هنا بعدا لبس ما يقطع
المدقة يبطل اللبس كالنزاع وغيره مما ذكر فى تصوير المستلة

(باب الغسل)

(قوله ولا رد عليه السقط) الاولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز (قوله صادق عليه)

بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارئ بعد البصر لا مطلق العدم اه عليه فلا يدخل السقط في الميت على القول الثاني أيضا عرش **(قوله)** أوعرض الخ تقدم عن النهاية والمغنى وهذا القول قال عرش وجري على رده انما قصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ووافقه ما نقله الصغوي عن صاحب الودة أن عدمه ما لو كانت منسوبة إلى القدرة نفقت اه هذا وفي حواشي السيوطي أن طائفة من أهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والآن مرصحة بذلك والتحقيق انه الجسم الذي على صورة كبش كائن الحياة جسم على صورة فرس لا غير بشي الاحيى وأما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه أثره فتسميته بالموت من باب المجاز أو الاشتراك اه ورده صح في علمه فتناوبه فقال واتفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحدث ثبوت الموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه أمرًا وجوديًا عرش **(قوله)** لكن الى قوله قال القوابل في النهاية والمغنى **(قوله)** وارادة نحو صلاة أي محال وتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب لمن لم يرد الصلاة أو أراد عدمها مع أنه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة فخطأ به مخاطب بشر وطها الآن يقال لما أمر بدخول الوقت بإرادة الفعل كان في حكم الأمر بدله فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما أو يقال المراد ارادة نحو الصلاة بدخول الوقت سم قول المتن (وكذا ولادة) أي انفصال جميع الولد ولو لاحدا التوأمين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبيل ولادة الآخر ثم إذا ولدت له وجب الغسل أيضا ولو لعرض كلبه رجلا أو امرأة تغرز منه حيوان على صورته كالبك كايقع كثيرا في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولدنا عرفا كالمخرج نحو دود من جوف ذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شخنا ومنته بحسب زاد عرش ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل على قول المتن (يلابى) أي بان كان الولد يقطر به المرأة أو الصائغة على الأصح ويجوز لزوجهما وطها بعد لانهما بمنزلة الحائضين لا تمنع الوطء ما للصورة بل لا يجوز وطها بعد هذا حتى تغسل شخنا عرش **(قوله)** ولو لعلاقة مضغة ولهم ما حكم الولد في ثلاثة أشياء الفطر بكل منهما وجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلاقة كونهما تنقصان بالعدو فيحصل بها الاستبراء ويزد الولد لعاب ما يابه يشبهه أمية الولد وجوب الفرة برماوى وقوله ويزد الولد الخ قال القلابي أي ما لم يقولوا فيها أي في المضغة ضرورة فان قالوا فيها ضرورة ولو خفيتمو جب فيها مع ذلك فثبتت بها أمية الولد اه اه يعبرى **(قوله)** قال القوابل الخ قال في الإيعاب أي أربع منهن كاهو ظاهر كروى وقال المغنى وشخنا والمعنى انه يكفي واحدة منهن اه واستقر به عرش عبارته فضة اشتراط هذا القول عدم الوجوب اذا لم تغسل القوابل ذلك لعدمهن أو غيره تأمل سم على المنهج وهو ظاهر ويقع ما لو اختلقت القوابل فينبى أن يأتي فيه ما قيل في الاجبار بنحو الما من تقديم الاوثق فلا كثره دد الخ وقوله القوابل

أوعرض يضادها صادق
عليه (وحيض ونفاس)
اجاءا لكن مع انقطاعهما
وارادة نحو صلاة فواجب
مرسك هنا وفي ما يأتي
(وكذا ولادة يلابى) ولو
لعلاقة ومضغة قال القوابل

فيه فطر بالنسبة للاول لان المفهوم من المغارة تسبق الوجود الآن يكون المراد ما معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ اجعاله أيضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني **(قوله)** وارادة نحو صلاة قد يشكك لان قضيته عدم الوجوب اذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة أو أراد عدمها مع انه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة ومخاطب به مخاطب بشر وطها الآن يقال لما أمر بدخول الوقت بإرادة الفعل كان في حكم الأمر بدله فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما أو يقال المراد ارادة نحو الصلاة بدخول الوقت **(قوله)** قال القوابل انهما أصل آدمي كذا قاله في الخادم لكن فيها إذا لم ترد ما يلابى فانه في قولهم يجب الغسل بوضع العلاقة والمضغة وان لم ترد ما يلابى كذا أطلقوه ويجب تقيده فيها إذا لم تردهما بما إذا قال القوابل انهما أصل آدمي ويجب بالولادة وان خرج الولد مطلقا في دفعات وفي شرع الغياب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لنشأ كما هو ظاهر بل لو خرج من نشأ اليما يجب غسله من الفرج ثم رجوع وجب الغسل ويشكر الغسل يشكر زوال الجلب الخاف لا يفتقر من انه منى وسياق ذكره ويشكر ويخرج الخ اه فليراجع فانه يشاهد من كلامهم

أى أربع منهن ان قلنا انه شهادة وبحمل الاكتفاء واحدة لحصول الظن بخبرها وهو الاقرب اه (قوله
انهم اصل آدمي) لعل المراد أن تقول القوابل انهما متولدتان من المني وانفسدتا بحيث لا يحتمل تولد
الآدمي منهما بخروج دلو وحدهم ودعلة أو موضة وعلم تولدهما من المني أو شئ فيه بصرى (قوله ان ذلك)
أى الولد ولمضة أو عاقبة (قوله وانما يجب الخ) أى بل ينقض الموضوع ولو ألفت بعض الولد وجب عليها
الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فوجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد لمقطعاً في دفعت
وكانت تتواضى كل مرة وتضلى ثم ثم خرج وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لانها وقعت قبل
وجوب الغسل شيئاً وهم زاد الأول ولو لم يكن غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب الغسل أخذاً
مما يحسن الرمي فيقال ان ولدت فأنت طالق فولدت من غير طرية المعتاد وقال بعضهم قد يحججه عدم
الوجود بل ان علمته ان الولد لم يمتنع ولا عبرة بخروج من غير طرية المعتاد مع افتتاح الاصل ورد بان
الولادة نفسها صارت موجبة للغسل ففى غير خروج المني اه وقوله فالذي يظهر الخ أى وقال الشورى
والمدابيح وقوله وقال بعضهم الخ وهو القلوبى ويرافقه قول الشربلمسى والأطعجى وينبى أن يأتى فيه
ما تقدم من النص في انسداد الفرع بين الاصل والعارض فان كان الانسداد أملياً قبل اهل الولاية وكانت
موجبة للغسل والا فلا اه وهو الموافق لتعليمهم بان ذلك منى متعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) أى
متصلاً ببعض الذى لم يخرج أو منفصلاً عنه وعليه اختصر النهاية وانغنى عبارة الأول ولو ألفت بعض ولد كبد
أو رجل لم يجب عليها الغسل كما فى به الولد رحمه الله تعالى كاسر وقد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرى
ويقى ما لو خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظراً الى انه لم يحقق اتصاله بنفس مع
قولهم يظهر فرقه وبالفرج أو لا تصح بحمل نظر أجهورى والظاهر الثانى لاتصاله بنفس اه وادى سم
والشورى الى الأول كما مر في أسباب الحديث (قوله يحصل) الى قوله نعم في المغنى الا قوله أملى الى غير (قوله
لا دى) ومثله الخى يتخلل غيرهما كالحجبة شيئاً وعش (قوله فاعل أو مفعوله) ولوصياً ومجنوناً فيجب
عليهما الغسل بعد الكمال وصع من ميز ويجزئ به يؤمر به كالوضوء خطيب (قوله أو موقوف على أى ميان
بحسب يسمى ذكر اللى لكن لا يجب الغسل على صاحب الدكر الموقوف عن منواً يجب على الواجب فيه وكذا
الفرج من المراء إذا كان مياناً فانه يجب الغسل على الواجب لاعلى المرأة الموقوف عنها ولو دخل شخص فرج
امرأة وجب عليها الغسل ولو أدخل ذكره في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما فى به الرولى
شيئاً وعش ويجزئ بى (قوله من واضح) سيد كرمجتره (قوله أو مشتببه) تقدم عن شرح الروضان
النقض لا يكون الا بهما معاقبته هان الغسل انما يكون بايلاجهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما يجب الخ) أى بل ينقض الوضوء (فرع) * الوجه ان
ولادة أحد توأمين يجب الغسل لانه ولادة ماتم بضع الغسل حيث لادم مؤثر (قوله اذا الذى دلت عليه
الانخبار) هذا وقد وقع لبعضهم من انها تخبر بفرج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منبها وبين
الوضوء لاحتمال كونه من منى الرجل فقط وما رده أيضاً ولهم فبن قضت شهوره انه لو خرج منها منى بعد
الغسل وجب الغسل أيضاً لم يخبر به لاحتمال كون الخارج منى الرجل فقط أو منها فقط وما رده أيضاً
نقض الاستوى تعليمهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد لم يمتنع بخروج بعضه فانه يغيدانه لا وجب
لاينا ولا تخيراً فامل واذا الدفع التغيير فالوجه تعين النقص به لانه خرج عن حقيقة المني الى حقيقة أخرى
ولم يوجد معنى الولادة حتى يوجب الغسل (فرع) * شئ عمل البعض كاسر جلاً وامراً فخرج من
فرج جميعاً وان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير اهل هذا الحيوان نجس كالكلب المولع من طه الكلب
لحيوان طاهر حتى يجب تسبوع الفرج منه وهل يجب الغسل بخروج جملته ولا بد الذى يظهر انه غير نجس
لانهم زاد من ما الكلب وانه لا غسل لان الولادة المتقضية للغسل هى الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود
من الحيوف لم يجب الغسل بسبب مع ان حيوان تولد في الحيوف يخرج منه فليشأمل (قوله أو مشتببه) يشيد

انها أصل آدمى (فى
الامع) لان ذلك منى
منعقد ومن ثم مع الغسل
عقبها وانما يجب بخروج
بعض الولد على ما يحسنه
بعضهم لانه لا يتحقق خروج
منه الا بغيره وجب كونه
علل بانتشاء اسم الولادة
لكان اظهر اذا الذى دلت
عليه الانخبار ان كل جزء
منها من منبها (وجنابة)
اجتماعاً وتحصل لا دى حتى
فاعل أو مفعوله (يدخل
حشفة) من واضح أصلى
أو مشتببه

ج هنا وقال ما حاصله القياس انه انما يجب بالايلاهما اه وقد يقال بطله اذ لم يكن على سبب الاصل فان كان على سببهما فمقالة ج عش ووافقه القلوب وشيخنا **(قوله متصل)** الى قوله نعم في النهاية **(قوله)** اذا التقي الختانان الخ أى ختان الرجل وهو يحصل قطع القلتوتختان المرأة يسمى خفاسا وهو محل قطع البظر شيخنا **(قوله)** فقد وجب الغسل وان لم يزلزله وامسك بالاختيار الدالة على اعتبار الانزال كغيره انما الحسن الماء منسوخ وجهه ان عباس على انه لا يجب الغسل بالاحتلام الا انزل شيخنا وخطيب **(قوله)** أى تتحاذيان يقال التقي الغارسان اذا تحاذيا وان لم ينضمما وقوله لا تتحاذيان أى ليس المراد مجرى انضمامهما من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالاجتماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد بالالتقاء الختانين انضمامهما الخ بل تتحاذيان وذلك انما يحصل باذلال الحشفة في الفرج اذ الختانان يصل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق فخرج البول ويخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد الكردى ويخرج الحيض والوليد فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانهما اه **(قوله)** بتغيب الحشفة وهى كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان نهاية أى ما هو الاقرب من الختان فساكنة قاله راس الذكر ع **(قوله)** لا بعضها ولوم أكثر الذكر ان كان شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نها يقولون قد ذكره نصيف فادخل أحد هما في وجهه وأدخل الآخر في وجهه آخرى وجب عليه بدونهما ولو أدخل أحد هما في قلبها والاخرى في درهما وجب الغسل عليهما شيخنا **(قوله)** لا بعضها الخ أى الحشفة تعطف على حشفة المتن **(قوله)** على ما مر الخ أى في شرح الحاشية غسل رجله كردى **(قوله)** فلم يجبه غسل وأما الوضوء فوجب على المولى فيه بالترجمين وهو مطلقا ومن قبل أن يمتنع معنى **(قوله)** أؤدرهما من مقطوعها أى لا ادخل دونها وان لم يقم من الذكر غيره نها يتوشحنها أى بان كان الخرف في آخره ع **(قوله)** وأخلق بدونها) يشمل ما لو كان لكون الحشفة متوضعتا بان كان كالمصوم والحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على ادخال جميعه وهو الظاهر نعم ان تعز زمن أسفله بصورة تعز والحشفة فينبغي انه لا بد من ادخال الجميع سم وشيخنا زاد عش ويؤخذ منه انه لو كان ذكر الموجد كالشعيرة وليس له حشفة بقدره الحشفة بان تعتبر نسبتها شديدة كمرعته الى ما بقية وقدره مثلها فان فرض أن حشفة المعتذر يسع ذكره كان يسع ذكر هذا هو الحشفة اه **(قوله)** الواضع الأولى من الواضع بل يغني عنده الضمير **(قوله)** فهما أى قوله المتصل والمتصل هذا التعميم معتر في مقطوع الحشفة والمتعلق بدونها **(قوله)** ويجرى ذلك الخ هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المتصل فهما يدل على وجوب بالمهر وحصول التحليل بإبلاخ الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ولا يخفى انه في غاية البعد فليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على انه في غاية البعد سم على جج وبعبارة جج في شرح العباب ونقل الاسوي عن البغوي انه لا يثبت في المقطوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال الاحرام وبقرائه الغسل بانه أوسع بابا اه وقد يدفع المخالفين كلامه بان أراد بالاشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ ما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها وأخلاق بدونها كما يقتضيه قوله غيبه في الأول الخ عش عبارة الشريفي بعد ذكر كلام سم الماركن سابق في العدد تقديم الشارح مرد وجوب العدة بالذكر المتصل اه **(قوله)** في الأول أى مقطوع الحشفة **(قوله)** يعتبر قدر الناهية الخ أى من الملاصق للمقطوع ان كان متصلا والاخرى أى جهة كان وهذا ظاهر اذا علم قدرهما من مقطوعها فلو لم يعلم قدرهما من جهة قدرهما لم

متصل أو مقطوع لغير الصحيح اذا التقي الختانان فقد وجب الغسل أى تتحاذيان لا تماسا لان ختانهما فوق ختانه وانما يتحاذيان بتغيب الحشفة لا بعضها وان جاز قدرها العادة على ما مر في الوضوء فلم يجبه غسل نعم بسن خروج من خلاف موجب وان شذ (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضع المتصل أو المتصل فهما كما صرح به جمع متأخرون في الاول وبعبارة التحقيق لا تتناق ذلك خلافاً لمن قلناه وقد صرحوا بان إبلاخ المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسحوا الاصم وتغصه ويجرى ذلك في سائر الاحكام في الاول يعتبر قدر الناهية

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه الملاحقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٢٦١) لغالب أمثال ذلك الذكر وعلمه يحصل

قول البلقيني يعتبر الغالب في غير اه وكذا في ذكر الهيمة يعتبر قدر تكون نسبتها اليه كسب معتدلة ذكر الا دى المعتدل اليه فيبا يظهر فيه ما لم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهي معتم بسا وذلك المعتدل وهو بعيد ولو ثناء وأدخل قدر الحشفة منع وجود الحشفة لم يؤثر والا أثر على الارجح (تنبيه) قضية اطلاقهم من انه لا أثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منهم ان باقي الذكر وان قدرها لا يثبت لها ان لو قطع بعضها لا يقدر بقدر من باقيه فلا يؤثر ايلاج الباقي منها لوم بقية الذكر وفيه بعدلانه اذا قدرته كلها الذاهب فاولي بعضها الآن يجاب بان الواجب تغيب كلها أو قدره فلا ينقص من بعضها اوجوده ونذر المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها أو عرضها وهو قريب ان اختلف اللذة بقطع بعض الطول أيضا ويلزم بما تقرر من عدم الفرق وان لا يقدر قدر البعض الذاهب انما هو شئت نصفين أو شئت الذكر كذلك لا غسل تغيب أحد الشقين وفي ذلك اضطراب للمتأخر ولعل من شأنه ما أثر في السهم من اطلاقهم والمردك المعارض له والذي يتجه مدرك أن بعض

يظهر شيء على الاحوط على الاقرب شخنا وقوله والا فني أي جهة كان أي كل وجه عش من القولين للمولى والثاني ان الاعتبار بموضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أي كافي الشورى (قوله) من بقية ذكرها الخ ولا يعتبر قدر حشفة معتدلة لان الاعتبار بصاحبها أولي من الاعتبار بغيره منها يتوشخنا وكان الأول ابدال الضمير بالأو ويقول من ملاحظتها (قوله وفي الثاني) أي في المخلوق بدون الحشفة (قوله) لغالب أمثال ذلك الذكر أي أمثال ذلك الذكر الخ شخص عش عبارة شخنا والقلوبى لغالب أمثاله فاذا كانت حشفته ربع ذكرهم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا (قوله) وكذا في ذكر الهيمة يعتبر قدر الخ (ذكر عش والبحيري عن الزبدي مثله وأقره وقال السيد البصري الاقرب بما اقتضاه كلام غيره أي كالتهاية والمعنى أن العبرة بقدر حشفة معتدلة أي بالمساحة وما رتب عليه من المحذور من أنه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهي الخ لا بعد فيه لان المدرك كملت آثاره على التقاء الحشفتين على ادخال الحشفة في ثقبه أن يكون الموضع من ذكر الهيمة مقدارا ما يكون في حكم التقاء الحشفتين اه (قوله) كسب معتدلة الخ أي حشفة معتدلة لذكر الا دى وقوله اليه أي الذكر المعتدل فاذا كانت حشفته المعتدلة ربعه كانت حشفة ذكر الهيمة ربعه وقوله فيما أي في اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله) بساوال الخ أي كذا كذا فزاد وقوله ذلك المعتدل أي معتدلة ذكر الا دى الخ كرى (قوله) ولو ثناء الخ عبارة التهاية وشخنا ولا يعتبر ادخال قدرهما مع وجودهما فيما يظهر كالتى ذكره وأدخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله) لم يؤثر أي بمن زاد تبعا للكمال من الراد أخذ من كلامه الباقي بان ادخال قدر الحشفة من المثني يؤثر مطلقا لكن يبق النظر في انه هل ينظر مساحة الحشفة بعد الشئ وان أدى الى اشتراط ادخال ضعيها لان المدرك على المحاذاة لا تحصل الا حينئذ أو يكفى بمساحتها قبله وان لم تحصل المحاذاة حشفتين لم تأمل بصرى (قوله) والا أي وان لم توجد الحشفة فقد زاد كلامه ان ادخال قدر الحشفة مع وجودها لا أثر له مطلقا أي من المثني وغيره ومع فقدها يؤثر مطلقا كذلك وقال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل بقيةها فيشذ كلامه ان ادخال قدرها دونهم وجودها لا أثر له (قوله) الشامل لدخول قدر الخ لا يخفى بهذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله) ان قدر الذاهب أي كذا أو بعضا (قوله) انه لو قطع الخ خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله) ولوم بقية الذكر اه هذا لا ينبغي نسبتها لاطلاقهم لان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة قبل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقية ما بقيت مع بقية باقيه يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم أول و بصرى بذلك أي التأثير قول البحيري على المتأخر من انصافه قوله أو قدرها من مقطوعها أي كذا أو بعضها اذا قطعت حشفة كلها أو قطع بعضها بقدره حشفة قدر الحشفة المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله) وهو قريب الخ قال مر ويجهان البعض الذي وجد مع فقدته مسي الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا أثر لفقدته سم (قوله) وانه لا يقدر قدر البعض الخ مر مافيه نفا (قوله) انما هو شئت نصفين الخ) وقفا للتهاية كاسم (قوله) لا غسل الخ) اعتمده مر سم وكذا اعتمده شخنا كاسم (قوله) من اطلاقهم) تقدم مافيه (قوله) والمردك الخ) عطف على اطلاقهم الخ والمراد بالمردك قوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله) والذي يتجه الخ) تقدم عن سم والبحيري اعتماده (قوله) أن بعض مع ولده فوافق على انه في غاية البعد (قوله) والا لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل بقيةها فيشذ كلامه ان ادخال قدرها دونهم وجودها لا أثر له وهو يليه في شرح العباب (فرع) * لو أدخل مجموع عش الحشفتين الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كذا حالهما الذكر كذا الاصل (قوله) الشامل الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته (قوله) ولوم بقية الذكر اه هذا لا ينبغي نسبتها لاطلاقهم لان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة قبل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقية ما بقيت مع بقية باقيه كذلك لا غسل تغيب أحد الشقين وفي ذلك اضطراب للمتأخر ولعل من شأنه ما أثر في السهم من اطلاقهم والمردك المعارض له والذي يتجه مدرك أن بعض

كهى) أى بالقصة كالحرقه **(قوله)** أما الخنى) يحترز الواضحة وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف لفظه عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أيضاً عبارة النهاية على المولج ولا على المولج فيه **اه** **(قوله)** إلا أن تحقق) أى موجب الغسل **(قوله)** في فرجه) أى قبله يخرج به ما إذا لم يخرج في غيره فيدبره فإنه يجب الغسل عليهما لأنه لا إشكال في دبره وقوله أودرأى مطلقاً وقوله لأنه جامع أى أن كان رجلاً بالبلع حشفته في غيره وقوله أو جومع أى أن كان امرأة بالبلع غيره في قبله شخناً **(قوله)** والدكر الزنا (الخ) عبارة شخناً والظنوى ولو كان له ذكر أن أصلها أنجب بكل منهما أو أحدهما أصلياً ولا يخبر زائد فإن لم يميز فالعبرة بهما معاً وإن تميز فالعبرة بالأصلي ولا عبرة بالزائد ما لم يسام **اه** **(قوله)** والأفلا) ومن في بحث أسباب الحدث بيان ما يحصل به التقصير مع شروطه كردى قول المتن (وخرج منى) بنظر أم فكرام احتسلاً أم غيرهما نهاية **(قوله)** بتشديد الباء) إلى المتن في المغنى **(قوله)** إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أومنى الرجل في النهاية وإلى المتن في حاشية شخناً **(قوله)** إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أى والنهاية والمغنى ومن أحسن ينزول منه فأسئل ذلك كره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وان حكمنا بالوغيه بذلك أوقع وهو فيه ولم يخرج من المتصل كما قاله البارزى والأسوى انتهى ولا يخفى أشكال ما قاله والوجه خلافه لأن المتن انفصل عن البدن ويحذر استداره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه عش وكردى وقلوبى عبارة شخناً الخارح الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ ينزله الحيوان لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة أو غيرها عن فرضه **اه** **(قوله)** إلى ما يظهر (الخ) أى الذى يجب غسله في الاستجماء شخناً **(قوله)** أى منى الشخص نفسه) أى بخلاف منى غيره (أول مرة) أى يتغافل ما ولو استندل منه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شخناً وإنما يعنى **(قوله)** أومنى الرجل) إلى المتن أنه عش **(قوله)** وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في غيرها فغسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما يعلم من التعلى إلا أن خطب وشخناً **(قوله)** أو استدخلته) أى قبله **(قوله)** فهو (الخ) أى إيجاب الغسل يخرج منى الرجل من امرأة أو طئت (الخ) **(قوله)** خلاف ما ذالم تقضها) أى بذلك الوطء والاستدخال بيان كانت صغيرة أو نائمة أو بالغتة مقطعة لم تقض وطرها أو جومعت في غيرها وان قضت وطرها فلا غسل عليها لعابو شخناً **(قوله)** كالزوم) وتضمنه نظير ما مر ثم أنه لو أشبهها بعدم خرج شئ من منها معصوم تأخذ بخبره وهو واضع بصري **(قوله)** ولو لبرض) أى سواء كان المني مستحسباً بكسر الكاف بان خرج لغير علة أو غير مستحسب بان خرج لعله لكن لا بد من وجود علامته من سلامته شخناً وعش عبارة النهاية ولو بلون الدم لكثر رجاء ونحوه فيكون طاهر اموجا الغسل إذا وجدت فيه الخواص الآتية **اه** قول المتن (وبغیره) كدبر أو ثقبته نهاية **(قوله)** ان استحكم) سيذكر محترزه **(قوله)** بان لم يخرج (الخ) أى ووجد فيه إحدى خواص المني طيلادى دهر اه عش **(قوله)** كأحد فرجى الخنى) أى وان لم يخرج من الأنثى شئ وهو الظاهر وان أوجه خلافه قول المغنى وشخناً فان أمنى منهما أو من أحدهما لواض من الأنثى وجب عليه الغسل **اه** **(قوله)** تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب سم **(قوله)** تحت صلب أو ترائب الخ) وقاله المصنف وبعد الحق وخلافه للنهاية والمغنى فجعل الخارج من الصلب والترائب في الانسداد العارض بالخارج من تحتها في إيجاب الغسل ووافقهما سم والشورى والحياء والبصيرى وشخناً عبارته ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلي

كهى) أى الخنى أما المولج أو المولج فيه فلا غسل عليه إلا أن تحقق كان أو لم رجل في فرجه وهو في فرج امرأة أودر فرجيب المشكل يقيناً لأنه جامع أو جومع والذكر الزائد أن نقصه مسوجب الغسل بالبلع والأفلا الغسل بالبلع والأفلا (وخرج منى) بتشديد الباء وقد تخفف من منى صالى ظاهر الحشفة وفرج البكر أو ما يظهر عند جلوس الثيب على قعرها أى منى الشخص نفسه أو لمرأة أو منى الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخله وقت شهوته بذلك الجاع أو الاستدخال لا محذور تغالب على الفتن اختلاط منها بالخارج فهو اعتبار المغنلة كالزوم خلاف ما ذالم تقضها إذ لا منى لها حيث دخلتاً بالخارج (من طريقه المعتاد) اجتماعاً ولو لبرض كما مر حواه في سلس المني (وبغیره) ان استحكم بان لم يخرج لبرض وكان من فرج زائد كأحد فرجى الخنى أو من متغنى تحت صلب رجل بان يخرج من تحت آخر فقرات ظهره أو ترائب امرأة وهي عظام الصدر

فيكني خروجهم من أي منفعة من البدن لامن المناد الاصلي عند العلامة الرمي خلافا للعلامة ابن حجر
(قوله) أو ترايبامرة عطف على صلبرجل **(قوله) وقد اسد الاصلي** راجع الى قوله ان اسحككم أي
والحال أنه قد اسد الاصلي مع خروج المستحكم كردى عبارة سم ظاهر العبارة فوجع هذا القيد أيضا
لقوله من فرج زائد كحدر فرج الخنثى فعل المراد الاصلي بالنسبة له الفرع الآخر وان لم تكن اصلته
معلومة اه وعبارة البحرى على المنهج أي اسد اذ اعراضا لا يوجب الغسل مطلقا أي سواء من تحت
الصلب أولا اه وقوله مطلقا الخ أي على طر بقة النهاية والغنى دون المنهج والقصة **(قوله) والافلا** أي وان
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لارض فلا يوجب الغسل به بل بخلاف كافي المجموع عن الاصحاب
نهاية ومعنى **(قوله) ولو غير مستحكم الخ** خلافا للهاية والغنى **(قوله) قياسا على ما مر الخ** فقيده أنه أن الخارج
من نفس الصلب ألا قوله كالخارج من المدة ثم واعترضه الزركشي بأن كلامه المجموع صريح في أن
الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح في شرح العباب وقد يجاب بعمل كلامه ان سلم انه صريح
في ذلك على ما لو خلق أصله منسد اه ووجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فلتأمل وقد اعتمد مر اه
سم عبارة النهاية قال الرافعي والصلب هنا كالمعدة هناك قال في الحاد صوابه كتبت المعدة هناك لان كلام
المجموع صريح في أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كقول اه **(قوله) الثاني** الى قوله
وانما لزوم في النهاية الا قوله فو يتوقله كياصله الى حال الخ زواله فو يتوقله في الغنى الا قوله فو يتوقله
لعله الى حال الخ **(قوله) عبطا** أي خالصا وقوله الخ الى صفة كاشفة للغصا كردى **(قوله) فو** لم أقف
على هذا التقييد في غيره فابرجع **(قوله) وان لم يتصدق** أي لا كان له ربح انظر لم تركه **(قوله) فو** متور
الذكر الخ لا حاجة اليه فلو ي قول المتن (أورج عجين) أي لخطوة ونحوها خطب أي ما يشبهه وأخته عجينه
وأخته عجينه فلو قوله وباض بض أي لاجاج ونحوه خطب أي ما يشبهه وأخته وأخته عجينه **(قوله) يعني**
الخواص المذكورة دفعه ما أورده على المتن من صفات منى الرجل البياض والنفس مع وجوب الغسل
بانتفاخها معناه وبهضم ذلك من جل ألفي المتن الى العهد المذكور ع **(قوله) بخلاف ما لو قد الثخن**
والبياض) أي في منى الرجل والزفة والاصفر افر في المرأة شرح بافضل علم أن الغالب في منى الرجل الثخانة
والبياض وفي منى المرأة الزفة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص منى لانها توجد في غيره كالثخن الذي والثخن
في الودي ومن ثم كان عدمها لا ينفى وجودها لا يقتضيه فقد يجرى منى الرجل ككثر الجاع وقد يرق أو
يصفر من مراض وقد يبيض منى المرأة الغسل فترها كردى **(قوله) لو شلت في شئ الخ** كان استيقضا وجد
الخارج من منى ببيض نفسنا نهاية **(قوله) ولو بالتشهي** أي لا بالاجتهاد اذا اشئت بنفسه واحدا منهما فله أن
يرجع عما اختاره سواء فعله أولم يفعله ولا يعيد ما صلاه نعم ان يتبين انه غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات
وجب عليه إعادة تلك الصلوات فان يتبين بعد ذلك انه هو الذي اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل في صورته
لزمه بالنسبة بحري وشخاوفي سم وعش مثله الا انهما سكاغين وجوب إعادة الصلوات فيما اذا تبين
خلاف ما اختاره فظنوه **(قوله) لانه اذا أتى الخ** عبارة الخطباء لانه اذا أتى بمقتضى أحد هما رى منه يقينا
والاصل براءته من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاته من صلاتين حيث يلزمه فعلهما لا شأغال ذمته
بهما جابجا والاصل بقاء كل منهما على كل منهما احتياطا قياسا على ما قالوه في الزكاة من
وجوب الاحتياط بتركها لا كتركها بوضفة في الزكاة فخلطت بينهما اذ جهل قدر كل منهما وأجاب الاول بمنع
القياس لان اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخلاف **(قوله) خلطت** أي موصوغة من ذهب ووضفة **(قوله)**

المسئ وان خرج دما عبطا
بخاصة واحدة من خواصه
الثلاث التي لا توجب غيره
(بتدقسه) وهو خروجه
بدفعان وان لم يلدنه ولا
كان له ربح (أولئة) بالمجمعة
قوية (بحروجه) وان لم
يتصدق لقائمه مع فتور
الذكر عقبه غالبا (أورج
عجين) أو طلع تغل كياصله
وعلقه سقطا من نضغته أو
اكتفى بأحد النظمين حال
كون المسئ (وطاويرج
بياض) حال كون
المسئ (خافا) وان لم يتصدق
ولا التدن بخروجه كان خرج
ما يق منه بعد الغسل (فان
فقدت الصفات) يعني
اخصاوس المذكورة (فلا
غسل) لانه ليس بمنى بخلاف
ما لو قد الثخن أو البياض
ووجد أحد تلك الثلاثة نتم
لوشك في شئ أي هوام
مذى تغير ولو بالتشهي
فان شامجه مينا واغسل
أو مذي أو غسله ووضا لانه
اذا أتى بأحدهما صار شكا
في الآخر ولا يجيب مع
الشك وانما الزم من نسي صلاة
من صلاتين فعلهما بالتبين
لزومه حاله فلا يبرأ منهما
الا يقين ومن معناه انما خلط
تركها لا كتركها بسهولة
العلم بالسلب نه فوى
وورد قولهم لوشك تغل
عليها عدة طلاق أو وفاة
لزمها الاكثر أو شكت هل
زكاة بقرة أو شاة أو درهم
لها السك (الأن يفان من مية العدة على الاحتياط والاستظهار لراعاة الهم ما مر)

وجوبها) أى فى العدة وقوله فى أصل مقصود هاهو العلم بمراعاة الرحم (بدونه) أى بدون تكرار الحضيض
(قوله وحيتضهر) أى من شكل فبما علم من الزكاة **(قوله فماذا كراخ)** أى فى زمن زرع المجمع وعدم
البراءة منه الا يقين وهو اداء الكل **(قوله ويلزمه سائر أحكام ما اختاره)** خلافا للمنفى والانهية بخلافهما اذا
اختاراه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنين المكثف بالمسجد وغيره للشك فى الجنابة كما
أفتى به يحيى اه واما الشارح هو الموافق لما صرح به الشنخانة عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام
المقتضية انه اذا اختار كونه مذيلا لم يغسل ما أصاب بدنه أو نوبه به صرح الشنخانة عبارة بالروضة فان
اختار الموضوع وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشئ انتهى وعبارة الشرح الصغير
فعل هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير اذا قوضا وجبان بغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه والنوب الذى
يستعملان على تقدير وجوب الموضوع يكون الخارج نجسا وفيه وجه ضعيف انتهى وقضيته أيضا اذا
اختار كونه منى ما يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شنخانة الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار
كونه منى ما يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة انتهى وقضية هذا اذا قلنا بالتخيير
واختار كونه منى بالم يلزمه غسل ما أصاب نوبه أو بدنه منى حتى رأس ذكره لان الأصل طهارته لكن تقدم
تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجب بالفرق بانما أوجبنا غسل ما أصابه لاجل الصلاة لان مقتضى
اختيار كونه مذيلا انه نجس فلا تمنع نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها واما قراءة القرآن والمكث بالمسجد
فامر ان منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لغز بهما مع الشك فليست أمل نعم قياس ما أفتى به ان لو منى به شيئا
نارحالا نجسه اذا لم نجس بالشك اه بحذف (تأهلام) مرجع الخ) قضيته انه لا رجوع عما اختاره وهو
تظاهره التوقيض ان خيريه يقتضى ذلك نية قال العبري والمجتهدان له الرجوع عما اختاره وان فعله كافي
عش ولا إعادة عليه لمصلحة عتاق اه **(قوله وحيتند)** أى حين اذ رجع عما اختاره **(قوله فى الماضى)**

ومن ثم وجوبها التكرار
مع الاكتفاء فى أصل
مقصود هاهو انه بان
ما ذكر فى الزكاة انما يتبعه
فبين ملك الشكل وشك فى
الخروج بعض أنواعه وحيتند
هو كمن نسي صلاة من
صلتين فيما ذكر فيه
ويلزمه سائر أحكام ما اختاره
الم مرجع عنه على الوجه
وحيتند فحتمل انه يعمل
بقضية ما رجع اليه فى
الماضى أيضا وهو الاحوط

شرح العباب وقد يجب بحكم كلامه من سلم انه صرح فى ذلك على ما لو خلق أصله مستندا اه وقد توجه
الاطلاق بان الصلابة معدن الماء فليست أمل وقد اعتمد مر **(قوله ويلزمه سائر أحكام ما اختاره)** قضيته
انه اذا اختار كونه مذيلا لم يغسل ما أصاب بدنه أو نوبه به صرح الشنخانة وذكر المسئلة فى باب
الموضوع آخر الفقر وضوء عبارة بالروضة فان اختار الموضوع وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان
وليس بشئ اه وعبارة الشرح الصغير فعل هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير اذا قوضا وجب أن يغسل
ما أصاب ذلك البلل من بدنه والنوب الذى يستعمله لان تقدير وجوب الموضوع يكون الخارج نجسا وفيه وجه
الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منى ما يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من
قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحدثن لا وجب عليه غسل ما أصاب نوبه لان الأصل طهارته اه
وقضية هذا انما اذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذيلا لم يلزمه غسل ما أصاب نوبه منى لان الأصل طهارته بل بقضية
هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منى أيضا حتى رأس ذكره فذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير
بخلافه عبارة بالروضة فى حكاية الغائل بالاحتياط ما نصوا لثانى يجب الموضوع وغسل ما أصابه بالفرق
ما أصابه البلل اه فليست أمل قول شنخانة لهذا الختم فى شرح الر وض ما وافقه ويجب بانه لا مخالفة للفرق
بين النوب والبدن لان النوبه تفصل بق ان ما أفتى به شنخانة بشكل وجوب الموضوع وغسل ما أصاب بدنه أو
نوبه منى ما اذا اختار كونه مذيلا لا الاشكال الا لا نجس بالشك أيضا ويجب بالفرق بانما أوجبنا غسل
ما أصابه لاجل الصلاة لان مقتضى اختيار كونه مذيلا انه نجس فلا تمنع نية الصلاة مع وجود التردد فيها ما مع
قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل الخامسة المحقة لا يجب غسله الا للصلاة واما قراءة القرآن
والمكث بالمسجد فامر ان منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لغز بهما مع الشك فليست أمل نعم قياس ما أفتى به
ان لو منى به شيئا نارحالا نجسه اذا لم نجس بالشك * (فرع) * عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

(قوله ويغتير الخ) أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله في دبر ذكر الخ) أي لأنه أي الخنثى الماجنب: قد مر ذكره وأحدث: قد مر أنوثته خطيب أي بالسنن وأما الذكر فبأن في قوله وكذا يفتير الخ (قوله ولا مانع من النقص) أي بلبسه بأن لم يكن هنالك حرمته ولا على الذكر كحال ولا لم يجب شي يصير (قوله أوفى درختي الخ) لأنهما ماجنبان بتقدرد ذكرهما وذكره أحدهما لوجود الإيلاج فيه بما في فرج أصلي بذكر أصلي وأما محدثان بتقدروا أنوثتهما بالفرج من الدر والفرج سم وفيه مالا يخفى وصوابه كافي المعنى لأنه الماجنب بتقدرد ذكره وذكره كان الآخر أو أنثى وبتقدروا أنوثته وذكره الآخر أو أنثى وبتقدروا أنوثتهما (قوله أوفى درختي أوفى دبره) ولم يوجب الآخر في قوله فلا يوجب عليه أي المولج شأن خطيب أي لاحتلاله أنوثته وكذا لا شيء على المولج فيه في الأولى لاحتلاله ذكره وأما في الثانية فينتقض وضوءه بالفرج يصير (قوله وكذا يفتير المولج فيه الخ) اعترضه البلقني في الأولى بأن حدثه بمحقق بالفرج سواء كان المولج ذكر أو أنثى وبالملازمة أضعلي بتقدروا أنوثته وليس هو بكن شلت في نازجه الخ لأنه لم يحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالحق وأباه بلزمه الوضوء ودون الغسل لشكه في موجب فتيه عن حل كلامهما على إجماع الخلاف في الخنثى فقط لأنه هو الدائر بين الجنابة وأحدث إذ لم يحقق أحدهما بعينه سم و(قوله في نازجه الخ) هذا ظاهر لورادها الخنثى فقط المولج الكسر بخلاف ما إذا وراده المولج في نفسه الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدثه بمحقق فيها أيضا بالفرج كما هو ظاهر (قوله ولوروى) التي قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله في نازجه الخ) أي أوفراشوه ولو بظاهره معنى وأسنى وأبوابه شرح بأفضل وهو قضيتا غلاف الخنثى وقبدها أنها يتباطن الثوب وقال العلماء ودي وحري عليه القلوب في غيره ويمكن رفع الخلاف بعمل كلام الأولين على ما إذا لم يحتمل كونه من غيرهم ولا تخير على ما إذا احتل كونه من غيرهم كإحدى الأمم كرمي (قوله يمكن الخ) في عرش ما وافقه (قوله لزمه الغسل) وإن لم يندكر احتلالها نهاية (قوله وأعادة كل صلاة الخ) أي مكتوب بتو نديله أعاده فما أحسن أنه فيها كالوفاهم مع يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسع فانه يندب لهما الغسل والأعادة نهاية ومغنى (قوله لم يحتمل أي إعادة الخ) بأن نام في ثوب أوفراش وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالسوخ نهاية (قوله أي الجنابة) ولم يقل أي المذكور حتى تشمل الحضي والنفاس والحكم معجم لأن من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور يختص بالجنب ولا يجوز في الحضي والنفاس إلا مع أمن التلويث ولأنه ذكر مجرمات الحضي في باب فلو لم يجرم هذا لم ينكرار سم (قوله وبأن ما يحرم بالحضي الخ) وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه بما ذكره رشدي قول المتن (والمكث الخ) وبظهوره صغيرة كالأطفال الخاضعون للصبيان والمجانين في السجدة مع عدم الأمن شوبرى (قوله والثاني أقرب) ووجه ما تم أنما اعتبره وفي الاعتكاف زيادة لأن ما دونها لا يسمى اعتكافا والمداور هنا عدم تعظيم المسجد بالمكث مع الجنابة وهو حاصل بأني مكث عرش وبعبارة البصري أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم انما جاز هذا التنبيه (قوله أوفى درختي الخ) أي لأنهما ماجنبان بتقدرد ذكرهما وذكره أحدهما لوجود الإيلاج فيه بما في فرج أصلي بذكر أصلي وأما محدثان بتقدروا أنوثتهما بالفرج من الدر والفرج (قوله المولج فيه) اعترضه البلقني في الأولى بأن حدثه بمحقق بالفرج سواء كان المولج ذكر أو أنثى وبالملازمة أضعلي بتقدروا أنوثته وحديثه فاقس هو كمن شلت في نازجه هل هو مني أم لا لأنه لا يثبت في ذلك لم يحقق أحدا من بعينه بخلاف هذا قال فالحق وأباه بلزمه الوضوء ودون الغسل لشكه في موجب فتيه عن حل كلامهما على إجماع الخلاف في الخنثى فقط لأنه هو الدائر بين الجنابة وأحدث إذ لم يحقق أحدهما بعينه سم و(قوله وبأن ما يحرم بالحضي الخ) الجنابة فأن قيل هل قال أي المذكور حتى تشمل الحضي والنفاس والحكم معجم قلت نعم بل يقل ذلك لأن من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا قد نفي عدم التعميم ولأن إطلاق جواز العبور لا يتأتى في الحضي والنفاس لأنه انما يجوز العبور ومنه - جامع أمن التلويث فاطلاقه لجواز انما يناسب الجنابة لولاه

ويغتير أيضا خنثى بإيلاجه في دبر ذكر ولا مانع من النقص أوفى درختي أوفى ذكره في قبله كما يثبت في شرح العباد مع دعاوقع للزكشي من وهم فيمؤكد أن يغتير المولج فيه أيضا ولو رأى مناجحة في نازجه لزمه الغسل وأعادة كل صلاة يتقها بعد ما لم يحتمل أي عادة فم يظهر حدوده من غيره (والرأى كرجل) في ما من حصول جنابها بالإيلاج وخروج التي ومن أن منها يعرف بأحدى الخواص الثلاث على العمد نعم الغالب في منها الرقة والصغر وتو ظاهرا المتحصر الموجب فيما ذكر وهو كذلك وتصغر المستحاضة ليس هو الموجب بل احتمال انقطاع الحضي كما يأتي وتخص جسد البدن انما يوجب إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد (وبحرمها) أي الجنابة وإن تغسرت عن الحدث الأصغر ياتي ما يحرم بالحضي فيه (ما حرم بالحدث) ومرفى به (والمكث) وهل ضابطها كما في الاعتكاف أو يكتفي هنا بأني طمأنينة لأنه أعظم كل يحتمل والثاني أقرب

الجهور لانه لا يرفع فيه وفي المكث قربة الاعتكاف اه فيما شاعروا بان المدار في المكث على انظر ما في
 الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المكث من جنس القربة في الجملة بخلاف الجهور (قوله
 أو التردد) الاولى اسقاط الهمزة (قوله أو التردد الخ) ومحل حومة المكث والتردد اذا كانا بالرفع عذقان كانا
 لغزول كان احدهما غلق عليه باب السجدة وضاف من الحسروج على تلف نحو مال حازه المكث لضرورة
 وجوب عليه التيميم شرح بافضل ونهاية وبنائي في الشارح مثله وقوله على تلف نحو مال أي وان قل كبرهم
 عش أي أو اختصاص أو منع ما تم آخر كروى عن الاعباب (قوله من مسلم) سذكر محض ترده قال في
 شرح العباب مكاف وخروج به الصبي الجنب فيجوز تمكين من المكث فيه ومن القراءة كانه له الزكشي عن
 فتاوى البوي ومثله المجنون اه وفي شرح مر ما وافقه ولكنه يخالفه ما في في شرح القرآن من قول
 الشارح ولو صليا الخ وهو أوجه ما نقله الزكشي كما يلزم الولي منع من سائر المعاصي فليست سم وعبادة
 الشرب المسمى وهو أي ما نقله الزكشي مشكوك لو كان مفر وضاف اذا احتاج المعيز للقراءة أو المكث
 للتعلم لكان قريبا اه قول المتن (في السجدة) ومثله رجعت وخناج سجده وان كان كله في هواء
 الشارح كما يقتضيه كلام المجموع عنها يتوخى شرح بافضل وقوله مر رجعت هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءا
 من المسجد عش وقوله مر وخناج الخ فيه انه ان كان داخل في مسجدته فهو مسجد حقيقة لان المسجد
 اسم لهذه الابنية المحصورة مع الارض وان لم يكن داخل في وقفته فظاهر انه ليس له حكم المسجد وشيئ
 وظاهر ان المراد هو الاول وانما عليه ثلاثة وهم من كونه في هواء الشارع عدم دخاله في وقفته
 المسجد (قوله ارض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله وهو المسجد) أي ولو طار فيه برماوى (قوله
 بالاشاعة) أي الاستغاضة (قوله أو الظاهر الخ) وفي شرح الارشاد والاعباب النهاية ما يقيد به لادن
 استغاضة كونه مسجد وواظمه يخالفه ما قاله هنائي في الحقة كروى عبارة النهاية لو لم يشرط الحرمه يتحقق
 السجدة أو يكتب في القربة في احتمال الاول والاخر بالى كلامهم الاول وعليه فلا استغاضة كافية ما لم يعلم أصله
 كالساجدة المحدثي اه قال عش قوله مر والاخر بالى كلامهم الاول وفي كلام جابر بن التثاني
 واستشهد به كلام السبكي فابراجع والاخر بما قاله ج (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على
 وقفه) أي الصلاة (قوله على هذا الصلاة) أي على وقفه الصلاة فعلى صلة فذلة الخ واللام صلة هذا وقوله
 فيه خبر مقدم لقوله دليل الخ والجملة خبر فذلة الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله ويؤخذ منه) أي ما
 مر عن السبكي (قوله أن حر يزمر من الخ) رجع البصري خلافة عبارة قال في الجهور والى السبكي في
 فتاوى سهل عن يترز: م هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام أم لا فاجاب
 ليست زمر من المسجد قال البول فيها وحرمها ليس ولا في المسجد والجنب المكث في ذلك اه وهو كلام
 وجه له ان زمر من مقدمة على انشاء المسجد الحرام فليست داخله في وقفته فكل من لها حكمه وكذلك
 الكعبة ليست عنه لبناء الملائكة قال آدم اه بحذف وقوله وكذلك الكعبة الخ في وقفته ظاهرة وكذا
 فيما قبله اذا الظاهر ان الكعبة وما في حوالها من المطاف ومحل البتر مخلوقان للعبادة فمسجد بينهما وضعية

أو التردد من مسلم (في)
 أرض أوجد دار أو هواء
 (السجدة) ولو بالاشاعة أو
 الظاهر لكونه على هيئة
 المساجد فيما ظهر لان
 الغالب فيها وكذلك انه
 مسجد ثم رأيت السبكي
 صرح بذلك فقال اذا رأينا
 مسجدا أي صورة مسجد
 يصل فيه أي من غير منازع
 ولا علمناه وانما قلنا لحد
 أن غنم منه لان استمراره
 على حكم المساجد دليل على
 وقفه كدلالة البر على الملك
 فدلالة بالمسلمين على هذا
 للصلاة فيه دليل على ثبوت
 كونه مسجدا قال وانما ثبت
 على ذلك لثلاثة: تر بعض
 الطلبة أو الجبهة في زعم
 شي من ذلك اذا قلناه هوى
 فيه اه ويؤخذ من ان
 حرم زمر من يحرق عليه
 أحكام المسجد

ذكر محرمات الحضي في بابها فلو علم هالزم التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكاف ثم قال
 ومكاف أي وخروج بمكاف الصبي الجنب فيجوز تمكين من المكث فيه ومن القراءة كانه له الزكشي عن
 فتاوى النووي واعتراض بأنه ليس فيها وفيه منظر لان له فتاوى أخرى غير مشهورة فلا تركه لونه ليس في
 المشهورة ومثله المجنون اه وما نقله عن الزكشي ونظر في الاعتراض عليه يخالفه قوله الاتي في قول
 المنصف والقرآن ولو صليا كما مر اه وهو أوجه ما نقله الزكشي كما يلزم الولي منع من سائر المعاصي
 فليست لكن اعتماد الجواز مر فقال ويحمله في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كالقراءة كما
 ذكره المنصف في فتاوى به (قوله في المسجد) في شرح مر وهو شرط الحرمه تتحقق السجدة أو يكتب
 بالقربة فيه احتمال والاخر بالى كلامهم الاول وعليه فلا استغاضة كافية ما لم يعلم أصله كالساجدة المحدث

أصله لا طائفة بعد خلقهما والله أعلم (قوله وكون حرم البتر الخ) أي المقضى لعدم الجريان (قوله إن علم
 البتر الخ) أي بتر زمر (قوله عن المسجد الخ) أي الذي حول البيت المكرم (قوله وعصفه) أي ذلك
 الاحتمال (قوله على صفة وقف ما أحاط الخ) أي صفة كون ما أحاط بتر زمر الشامل امرها من المسجد
 (قوله والا) راجع إلى قوله بل يحتمل أي وإن لم يحتمل قاله الكردي ولعله راجع لما تضمنه قوله وعصفه
 اجتماعهم الخ والعني وإن لم يرجع ذلك الاحتمال فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف المبر للبر لا يدخل
 فيها أحاط بها الخ (قوله وكما المسجد) إلى قوله وسيعلم في النهاية ما غنى (قوله وكما المسجد وقف الخ) أي
 في حرمه المكث وفي النجدة الداخل بخلاف صفة الاعتكاف فيه وكذا صفة الصلاة في المأموم إذا ابتاعه عن
 إمامه أكثر من ثلثها ثم زاد ما غنى وفي الكردي عن الأعيان مثله (قوله شائعا) بأن ملك حرأ شائع من
 أرض فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجد أجاد ولو كان النصف وقفا على جهة
 والنصف موقفا فمسجد أحرم المكث قسمه ووجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إيعاب اهـ كـ ردي عبارة
 الشارح لمسي وتجب قسمته فورا قال المثنوي ثم موضع القول بصفة الوقف أي وقف الجزء الشائع مسجدا من
 أصله حيث أمكن قسمته الأرض أجزالا فلا يصح كبحته لا ذري وغيره ومصر به ابن الصباغ في فتاويه اهـ
 (قوله مما يأتي) لعل في الخ (قوله بغير مسجد ذي الخفيف وغرة) هل سبق استحقاق من وعرف حتى استنبأ
 سم وقد يقال مسجد بغيره مما جعل الله أخباره لبيته فلا توقف على سبق (قوله لا ما زاد دفعا) وينبغي
 أن يكون مثل ما زاد دفعا ما زاد في مسجد مكة المكرمة من المسجد قول المتن (لا عبوره) ولو عبر بنية الأقالمة لم
 يحرم المرور فيها نظرا خلافاً لأن العماد قال إن قصد المعصية لا المرور والساج في نهريه
 كالما من ودخله فنزل بتره ولم يكتفى بغسل لم يحرم فيها نظرا ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه
 الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه وزوجته لعذر لم يجز له جماعها نهابة اهـ
 سم قال الكردي جمع ذلك في الأمداد والاعباد أكثره في فض الجواد اهـ (قوله ولو على هبته) إلى يومين
 خصائصه في النهاية لا قوله وذلك إلى نعو قوله ولو فقد إلى بل لو كان وما أتبعه عليه (قوله ولو على هبته) أي
 وحيد عبدا لا يكفل الأسراع في المشي بل على المشي على العادة مغنى ونهابة (قوله وإن حل الخ) عبارة النهاية
 ولو ركب دابة ومرفقه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب إليه بخلاف نحو سرير يحملها إنسان اهـ وفي الكردي
 عن الأمداد والاعباد مثله قال عـش قوله منسوب إليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هنا زامها بيده
 لم يحرم المرور ولأنه سائر وإن كان يسير غيره حرم لا يستقروا في نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أي
 عاقل اهـ عبارة الجبيري عن الأجهوري ومن العبور والساج في نهريه أو ركب دابة فترقه أو على سرير
 يحمله مجازين أو مع عقلاء أو عقلاء متأخرون لأن السير حيث منسوب إليه ما لو كانوا كلهم عقلاء أو البعض
 عقلاء والبعض مجازين وتقدم العقلاء مع عدمه حيث نذل السير منسوب إليهم وحيث نذل فهو ما كـ اهـ (قوله
 ونحوه) أي كالمسألة (قوله ولو على الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العماد ومن التردد أن يدخل
 ليأخذ حاجته من المسجد ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما أدخله يريد الخرج ومن
 الباب لا يحرم عنه الرجوع فله أن يرجع اهـ (قوله لأنه تردد الخ) عبارة النهاية في الأمداد ولو دخل

وكون حرم البتر لا يصح
 وقفه مسجدا لما ينظر إليه
 أن علم أنها طائفة من
 المسجد القديم ولم يعلم ذلك
 بل يحتمل أنها محفورة فيه
 وعصفه اجتماعهم على صفة
 وقف ما أحاط بها مسجدا
 والا فوقف العمر للبشر
 كوقف عمر هذا الخ فيها
 لعموم المسلمين وكما مسجد
 ما وقف بعضه وإن قل
 مسجدا شائعا وسعلم مما
 يأتي أنه لا عبوره في منى
 ومزدلفة وعرفة بغير
 مسجد ذي الخفيف وغرة أي
 الأصل منهما لا ما زاد دفعا
 (لا عبوره) أي المرور به
 ولو على هبته وإن حل على
 الأوجه لأن سير حامله منسوب
 إليه في الطواف ونحوه ولو
 غن الخ الرجوع قبل الخروج
 من الباب الآخر بخلاف
 ما إذا قصد قبل وصوله لأنه
 تردد وهو أغنى المرور به

لفي غرض

بني اهـ (قوله بغير مسجد ذي الخفيف وغرة) هل سبق استحقاق من وعرف حتى استنبأ (قوله أي المرور
 به) في شرحه مر فالركب دابة ومرفقه لم يكن مكثا لأن سيرهما منسوب إليه بخلاف نحو سرير يحملها
 إنسان ومن دخله فنزل في بتره ولم يكتفى بغسل لم يحرم فيها نظرا ولو جامع زوجته فيه وهما
 الأول يحمل كلام البغوي أنه لو كان به بتر ودلى نفسه فيها جعل حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من
 كلامه نفسه ولو لم يجد ما أهله الأقالمة لم يكث بقدر حاجته وينتبه لذلك كالأجنبي ولو جامع زوجته فيه وهما
 ماران فالوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه وهو زوجها لعذر لم يجز له
 جماعها اهـ (قوله لأنه تردد) قال ابن العماد ومن التردد أن يدخل ليأخذ حاجته من المسجد ويخرج من

على عزيمته متى وصل السبيل إلا أن خرج قبل مجاوزته لم يجز لأنه شبه التردد اه **(قوله خلاف الأولى)**
 وقا لأهلها يذبحها للمغني عبارة لا يحرم أن يكون له غرض مثله أن يكون المسجد أقرب لمقره
 وأن لم يكن له غرض كركبته إلى روضته أو قال في المجموع أنه خلاف الأولى لا مكره ويبنى اعتماد الأولى
 حيث لم يطرر بقاغيره فقد قيل أنه يحرم في هذه الحالة والانقلاب الأولى اه **(قوله ذلك)** أي ما ذكر
 من حرمة المسكن دون العبور **(قوله قبل الصلاة)** أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا موضع الصلاة لأنه ليس فيها
 عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد مغني **(قوله إنهم)** أي قوله فان فقدني الغنى **(قوله للضرورة)**
 ويشي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يكنه الغسل إلا في الحمام نظوف برد الماء وأخوه ولم يتيسر
 له أخذ آخر الحمام إلا من المسجد فيؤثره الشكولان أنهم ومكث قدر حاجته كقوله الرمي سم على المنهج
 * **(قائده)** عن الإمام أجد أن الغناب أن يمكث بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه
 غير مشقة عش **(قوله ولزمه التيمم)** فلو وجد ماء يكتفي ببعض أعضائه أو وجد ماء يكتفي ببعضه لكن منعه
 نحو البرد من استعماله في جميعها فلا يقرب وجوب استعماله المقدور في الصورتين قلنا للحدث
 سم على المنهج اه عش وعبارة لجبري ويجب عليه أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذا لم يسر
 لا سقط بالمعسور وما رأى قال شيخنا الغزالي ويوافق للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند ساء أو
 أو لا يدرى ويحتمل ويحتمل على نفسه من الوقوع في عرضة أو اغتسل عذر مبيح للتيمم لأنه أشق من الخوف على
 أخذ الماء لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصلي ويقضي لأن هذه مثل التيمم للبرء انتهى اه
(قوله ويحرم تراه الخ) هو يصح أنها تعبوا الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم وأن وجد غير تراب المسجد
 فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو أن الف وتيمم به مع تيمم كالتميم تراب مغسول والبرء تراب المسجد
 الداخل في وقتها للمجموع من رجع نحوه اه وعبارة الكردوي وحيد لا يجد غيره جاز له المكث بالمسجد
 جنبا بلانهم كاهنوا ظاهره قال الشارح في الإعيان بحث الأذرى عليه ما جلب اليه من خارج وتراب أرض
 الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه مما يتسارع به عادة انتهى اه **(قوله وهو الداخل في وقته)** هل المشتري له من
 ثلثه كالأزائم أو كالثاني فرفضه أحد من غير وقف فيه نظر والأول أقرب ولو شك في كونه من أجزائه ففيه تردد
 ولعل النظر بم أقرب لأن الظاهر احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لأخذه حاشية لا يصح الخ وتروده
 المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأق إذا قلنا أن الداخل في وقته لا يجزئ في التيمم وحل ذلك التردد على
 أنه هل يجزئ أولا وأما على ما ذكر الشارح مر من أن الداخل في وقته يحرم التيمم به ويصح خلاف
 الخارج عنه كالذي تحب إليه الخ فلا يظهر التردد لان المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا
 ويصح عش **(قوله تيمم)** أي حاشية أنه **(قوله إزالة الغتسال الخ)** ولزمه التيمم للدخول **(قوله إزالة دخوله)**
 مطلقا أي وإزالة معناه إناؤه لم يكن والذي يظهر أن دخوله وإغتساله من العربة بالكيفية المذكورة
 واجب لا جازما إذا لم يكن معه ماء فواضع وأما إذا كان معه ماء فلا يلزم بفعل ذلك المكث في المسجد لئله
 ولا يغتفر إلا الضرورة كما ذكره ولا ضرر وقوله الحال ما ذكر بصري وقوله سواء كان معه إناؤه الخ أي وسواء
 تيمم أولا وقوله واجب لا جازم الخ يجب عليه بان ما هنا جواز بعد الانتفاع بقسمي الوجوب **(قوله ومن)**
 خصائصه الخ قول المتن ويحل في الغنى الأقوله وليس إلى خروج وقته ولو ضيق كما مر وقوله كبايسته في شرح

خلاف الأولى وذلك للغير
 الحسن إلى لأهل المسجد
 المناض ولا يجب مع قوله
 تعالى ولا جنبا إلا عابري
 سبيل والأصل في الاستثناء
 الاتصال الموجب لتقدير
 مواضع قبل الصلاة نعم أن
 احتل فيه وعسر عليه
 الخروج منه جاز له المكث
 فيه للضرورة ولزمه التيمم
 ويحرم تراه وهو الداخل
 في وقته ولو فقد الماء الأقبية
 ومعه ماء تيمم ودخل الله
 ليغتسل به خارجا فقد
 الانعزاله الغتسال فيه
 واغتفره لزمه الضرورة بل
 لو كان الماء في عبور كركبه
 جاز له دخوله مطلقا يغتسل
 منها وهو ما فيها العلم المكث

الباب الذي يدخل منه دون وقوف خلاف ما لدخوله بدائر وجع من الباب الآخر ثم عزم على الرجوع فله أن
 يرجع مر **(قوله والأصل الخ)** فذكر بقوله هذا الأصل أن الأصل حل الصلاة على ظاهرها وعزم على تقدير
 مواضع **(قوله ويحرم تراه الخ)** لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقته أو طرأ عليها فغسل يحرم
 التيمم به ويبنى الغرض من أن الظاهر أنه تراه ويؤيد ما تقدم من ثبوت المسجدية بالأشاعة وقد يقع اعتبار
 القرآن اه **(قوله ومن خصائصه)** صلى الله عليه وسلم الخ قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع أن خبر

العاب **(قوله ومن خصائصه الخ)** وكذا بقية الأدلة لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم المكث فمحبنا
 بجبري **(قوله حل المكث الخ)** قضية اختصاصه بالخصوصية على حل المكث أنه صلى الله عليه وسلم كغيره في
 القراءة ع **(قوله وخبره)** وهو كما في شرح العباب عن المجموع عايل ليجل لأحد يجنب في هذا المسجد
 غيره وغيره سم وعش **(قوله ضعيف)** قد يقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث الضعيف
 يعمل به في المناقب على أنه مرجع أصـل الروضة يعلم أنه لأصل ولا مستند لثبوت هذه الخصوصية له صلى الله
 عليه وسلم الأحاديث الترمذي هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق له مستند وجع الاسرائيل فنعاه صلى الله
 عليه وسلم أيضا كما قاله الفقهاء وإمام الحرمين والذي حرم به الشارح من ثبوتها هو محكاة في أصل الروضة
 عن صاحب التلخيص وأشار الإمام النووي في الزوائد إلى ترجيح بصري **(قوله قاله الخ)** أي قوله وخبره
 ضعيف الخ **(قوله وخرج)** في قوله وفي الزوائد إلى النهاية لا قوله ولو صيدا كما مر وقوله وغيره إلى بالقلب **(قوله)**
 ولو صيدا حلا فالنهي بتوضيح العباب كما مر مع ما فيه **(قوله ومضى العبد)** فائدة لا بأس بالنوم في المسجد
 لغير الجنب ولو لغيره بنم إن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فله في المجموع قال ولا يحرم
 الخروج إليه لكن الأولى اجتنابه معنى **(قوله كامر)** أي في باب الحديث لكن مع ما فيه كردى **(قوله ولو)**
 حرقا منه لأن لفظة يعرف بقصد القرآن شرع في العصبية فالتعريف بذلك لا يكون يسمى قارئاً نهية قال
 سم ظاهره ولو لم يقصد أن لا يزيد عليه وهو ظاهره وأقره الرشيدى والجبري **(قوله ولا يحرم)** لسانه
 عطف تفسير عبارة الشورى والمراد إشارة بحمل النطق بكسائه لا مطلق الإشارة اهـ **(قوله لا بالقلب)** عبارة
 النها بقوله المعنى ويجوز للجنب إحراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهـ سم به بخبر يكشفتنا لم يسمع
 نفسه والنظر في المحقق وقراءة فسوخ الآخرة وما ورد من كلام الله في لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أي
 الحديث القدسي والتوراة والتناجيل اهـ **(قوله ويقرأ بكسر الهمزة الخ)** عبارة المعنى وي بكسر الهمزة
 على النهي وبضمها على الخبر المراد به النهي اهـ **(قوله نعم يلزم الخ)** ولونزوة قراءة القرآن في وقت معين
 فاجنب فيه ولو لم يجنبه فاعتنق سب ولا تروا بآتيهم به وجب عليه القراءة فالمستحب عليه التلغل بالقراءة كما في
 الإرشاد وشباب أيضاً على قراءته المذكورة فهذا كقراءة الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة الغرض
 وقراءة الفاتحة فله القراءة المذكورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة ثم عـ
 وأجوه روى **(قوله فأنفذ الطهورين)** أي الجنب بجبري **(قوله فقرأه الفاتحة)** ومنتع قراءة غيره سم
 وعبارة الخطيب وفادة الطهورين بقر الفاتحة تنجزوا فقط الصلاة فلا مضطر لها إلا ما يريح الصلاة فلا
 يجوز له أن يقرأ شيئاً ولأن قوماً الحائض والنفساء إذا انقطع دمها اهـ **(قوله في صلاته)** أي المفروضة
 فقط لأنه لا يصلي الزواجر ولا بد أن بقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته عـ وكذا قراءة آتية في خطبة الجمعة
 شوى روى ومثل قراءة الفاتحة دلها القرآن في لمن يحرزها كافر وشحنه العثماني اهـ بجبري **(قوله لتوقف)**
 محبتها الخ) يؤخذ من معايبها وقوة السؤال عنه من أن فأنفذ الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من
 المصنف لم يمكنه إلا مع جلله يجوز له ألا يصري أي وهو الجواز **(قوله أن قصد القراءة الخ)** هذا يشمل ما لو
 قرأ آتية للاحتجاج بها فيصير قراءته ذكره في المجموع اهـ بجبري عن الشيخ خضر **(قوله ومما عطفه)**
 إلى قوله لأنه في النهاية المعنى **(قوله وأحكامه)** وجلة القرآن لا يخرج عما ذكر فكأنه قال محل قراءة جمعه
 حيث لم يقصد القراءة عـ وفي قول المتن (لا يقصد قرآن) كقوله في الكل بسم الله وعند فرغ منه الحديث
 وعند كونه سبحانه الذي سخر لنا هذا وعدنا الصبيته الله وأنا الله واجعون نهية **(قوله أم أطلق)** كان جرى
 به لسانه من غير قصد نهية بمعنى وأما **(قوله لأنه)** أي القرآن أو ما ذكر من الإذكار وما عطف عليه
(قوله لا يكون الخ) خبرنا أي لا يعلى حكم القرآن من حزمة القراءة **(قوله بالقصد)** أي بقصد قرآن ولو لم

عايل ليجل لأحد يجنب في هذا المسجد غيره وغيره كمنع من قال الترمذي حسن غريب اهـ **(قوله حرقا)**
 منه ظاهره ولو لم يقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر **(قوله فقرأه الفاتحة)** أي وتنتع قراءة تفسيرها **(قوله)**

ومن خصائصه صلى الله عليه
 وسلم حل المكث به جنباً
 وليس على رضى الله عنه
 مثله في ذلك وخبره ضعيف
 وإن قال الترمذي حسن
 غريب قاله في المجموع
 وخرج بالمسجد نحو الزايل
 والمدون ومضى العبد
 (والقرآن) من مسلم أيضاً
 ولو صيدا كما مر ولو حرقا منه
 أي قراءته باللفظ بحيث
 يسمع نفسه أن اعتدل سمعه
 ولا عارض تمنعه وبشارة
 الآخوس وتخبرك لسانه
 كجئنت ذلك مع ما فسفني
 شرح العباب لا بالقلب
 الحديث الحسن لا يقرأ
 الجنب ولا الحائض شيئاً من
 القرآن أو يقرأ بكسر الهمزة
 نهى وبضمها بحر جمعها
 نعم يلزم فأنفذ الطهورين
 قراءة الفاتحة في صلاته
 لتوقف محبتها علمها وإنما
 يحرم ما ذكرنا قصد القراءة
 وحدها أو مع غيرها (ومحل)
 الجنب ومائض ونفساء
 (أذكره) ومما عطف وقصه
 وأحكامه (لا يقصد قرآن)
 سواء أقصد الذكر وحده
 أم أطلق لأنه أي عند وجود
 قرينة تقتضي صرفه عن
 موضوعه كالجنب هنا
 لا يكون قرأنا إلا بقصد
 وذهب جمع منقدون إلى
 أنه لا يوجد نظمه إلا في
 القرآن كالاتلاص

غيره عش (قوله مطلقاً) أى قصد القرآن أولاً (قوله وهو متجه) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة الأول والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد قطعه إلا في سببين ما وجد قطعه في غيره كما عهده الوالد لدرجة الله تعالى وهو الأقرب للمعقول اهـ (قوله ومن ثم) أى من أجل موافقة المذهب لما ذهب إليه ذلك الجمع (قوله مطلقاً) أى وجد قطعه في القرآن أولاً (قوله لكن تسوية المصنف) أى في غير المنهاج سم (قوله في جواز كنهه) أى كل القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمساكول أحداً ما رجع عنه عش أن القرآن لا يخرج عن ذلك (قوله واعتمد غير واحد) وكذا اعتمد النهاية والمعنى كما مر عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جاز في ما وجد قطعه في غير القرآن وما لا يوجد قطعه إلا في سببين ما هو كذلك كما شبه قول الرخصة أماناً قرأ أشأه على قصد القرآن فيجوز بل أفتى شخى أى الشهاب الرملى بأنه إن قرأ القرآن جوعلاً بقصد القرآن جاز اهـ (قوله ولو أحدث) إلى قوله نعم في المعنى (قوله وخرج) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه بذلك نظر إذا كمله السابق في الحرمته وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الخ إلى أن التقيد بالمسلم انما هو للحرمة والمنع معاً أم الكافر فيجوز عليه لا يمنع منه عش اهـ بجبري (قوله فلا يمنع من القراءة) بل يمكن منها إقراءه مع الجنابة فيجوز عليه لأنه لا مخاطبة بغير وع الشرر يعطى بكتاب رباى اهـ عش (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند منع تعليمه في الأصغر وغير المعاند إن رجي إسلامه لم يجر تعليمه والواجب نهاية ولا يشترط في المنع كونه من الأيام بل يجوز من الأحاديث نهى عن منكر وهو لا يختص بالأمام عش (قوله ولم يكن معانداً) مقتضاه أن المعاند إذا رجي إسلامه منع عنه وفي النفس من شى لا سيما إذا غلب الظن فتنقل عن عبارة شرح المنهج إن رجي إسلامه ولم يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد صرح بذلك ما في عش عن شرح الإجماع للرملى بماتصه وعبارة على الوجه نعم شرط تمكين الكافر من القراءة أن لا يكون معانداً أو رجي إسلامه كفى المجموع والقياس أضامعه من كانه القرآن حث من من قراءته اهـ (قوله لا نحرمة أكد) دليل حرمته مع الحدث وحرمته من نفسه بنحس بخلافه أى القراءة لا يجوز مع الحدث وبشم تحس نهاية أى ولو بخلط وأن تعمده فعل ذلك عش (قوله ولا من المكث) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الإرشاد وهو المعاند الذى صرح به الشنخا فى باب الحيض بل فى المجموع فى الحيض لا لخلاف فيه فواقع له ما فى اللعان من أنها كالجنب الكافر فعفا انتهى وفي شرح مردوقى منع الكافر إذا كانت طائفاً وأمنت التلويت من المسحود اختلاف فى كلام الشنخين والأقر بجعل المنع على عدم حاجتها الشرعية لعدم على وجود حاجتها الشرعية اهـ اهـ سم وقال السيد البصرى أقول ولو جمع يجعل المنع على خشية التلويت والجواز على الأمن منه لم يكن بعيداً فلتأمل اهـ أقول ويمنع هذا الجمع تقيدهم بجعل الخلاف بأمن التلويت كما مر عن النهاية ووافق جمع النهاية تأييد كور قول المعنى نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويت كالسالم اهـ (قوله شذوذ مشهما) أى الشنخين وقوله فى موضع آخر أى فى اللعان (قوله وليس) إلى المتن فى النهاية والمعنى (قوله وليس له) أى الكافر ذكر أو أنثى (قوله إلا الحائض الخ) كالسلام وسأع قرآن لا كل وشربه فى عبارة عش أى تتعاقب يحصلنا كبشاء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصولها من جهتها كمال فتنها أو دعوا

يحرم مطلقاً وهو متجه بدركا ومن ثم اختار جمع الحرمه فى حالة الاطلاق مطلقاً لكن تسوية المصنف بذكر كارهه وغيرهما إذ كره صريحى جواز كنهه بل قصد واعده غير واحد ولو أحدث جنب تبهم يحضر أو سفر حله المكث والقراءة لبقائه تبهم بالنسبة إليها ما خرج بالقرآن نحو التوراة وما تسخت تلاوته والحديث القدى وبالمسلم الكافر فلا يمنع من القراءة إن رجي إسلامه ولم يكن معانداً ولا من المكث لأنه لا يعقد حرمته ما وانما منع من مس المصحف لأن حرمته كدتم القيمة الحائض أو النفساء تمنع منهما بالاختلاف كفى المجموع وبه يعلم شذوذ مشهما على مقابله فى موضع آخر وذلك لفظ حدثهما وليس له ولو غير جنب دخول مسجد إلا الحائض

عند قاض ما تمس بذلك فلا يجوز إلا ذنله فيما لاجله كدخوله لكل في المسجد أو تغربغ نفسه في سقائه التي يدخل اليها منه أو المأثلي لا يدخل اليها منه فلا تمنعون من دخولها بالاذن مسلم نعم ولغلب على الظن تقيسهم ماها أو جبرائيلهم أو لا يجوز إلا ذنلهم في الدخول اهـ (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل أو امرأ أو خرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز إلا ذنلهم في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح هر عـش (قوله مكاف الخ) فان دخل بغير ذلك عز و بغيري و كرى (قوله أو جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للمتمكن أنما هو فيجرع عليه بالجلوس مع الجنابة لأنه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بغيري (قوله أي الغسل الخ) عبارة المغني والنهاية أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اهـ (قوله أو غيرها) أي ما وجب الغسل (قوله أو لسبب الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله وما تقرر بعلم الخ) فيه نظر بل أنفي في موجه للاعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى أن الواجب لغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب اذ يصير المعنى الواجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجهه فتأمل سم على سج اهـ عـش و لك أن تمنع أو لا رجوع الضمير للاعم بان المتبادر من وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية عقوليس كذلك (قوله ولا وجهه) بانما للمعنى المذكور كما في أول الباب ان الاسباب التي يرتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا يحذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفعله تعالى (قوله وفي آله و آله و سلمه الاعم) لا يخفى ما فيه اذ ما ذكر من الاقل ولا اكمل لا يغير بان في غسل الميت هذا راعا لاقرب من اراد انصف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في وجوبه وما في آله و آله و سلمه فغسل الحي بقر منذ كرهما بالنسبة الى الميت في بابه وان أضفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرنا وما افاده الشارح قدس الله سره بصري (قوله اذالواجب الخ) هذا يدل على انه أراد بالمندوب أي في قوله من الواجب والمندوب سن الغسل وعليه فمفعول قوله وبالمضمر الخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة في الاقل وفي مجموع الاقل والاكمل وهذا لا يقتضي استحباب السن ومنى ما قدمناه انه أراد بالمندوب الغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر في وجه الدلالة (قوله لا أقل له الخ) فان الواجب في الغسل اسم عاب البدن مقرر ونابا بنوه هذا الأقل ولا أكمل كرى (قوله ويذكر) مالم يقصد في قوله في المغني الا قوله وقوله الى أول الصلاة وقوله ومنه في هذا ويصيح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه ان حكم الجنابة يخص من حكم الحوض فكيف يستلزم رفعه وأحكام العكس فواضح نعم لو أراد بالحدث الامر الاعتساري لا يرتفع الاشكال بالكلية بصري أقول ووافق اهل سلك الشارح قول المغني وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حیض و جنابة كفت نية أحد هما طعنا اهـ (قوله أي رفع حكمه الخ) الاولى التائب عبارة شيخنا والبحيري أي رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وان لم يقصد ولم يعرفه وحمل الاحتياج الى تقديره بالاضاف ان أراد بالجنابة الاسباب كالنقاء للختان و انزال المني لانها لا ترتفع فان اراد بها الامر الاعتساري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الصلاة حدثا لم يخص أو اراد بمنع نفسه فلا حاجة لتقديره اهـ قول المتن (أربعة استباحة مقرر اليه) ويجزى هذه النية وان لم يتحقق شيء من حرماتها فليس مرام في الوضوح اهـ كرى قال عـش و اذا أتيتك الذنعة فيها ما قبل في المني من أنه اذا فرأى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض أو استباحه فرض الصلاة استباح الفرض والنفل أو استباحه ما يقتضي طهر كالمكت في المسجد استباح ما عدا الصلاة اهـ بحذف (قوله كالقراءة) أي والطواف والصلاة ونسقطه

على عدم حاجتها الشرع وعنده على وجود حاجتها الشرعية والكلام فمن أمنت المني بشر قوله وما تقرر يعلم الخ أقول ما ذكره فيه فظهر بل الضمير في موجه للاعم أي القدر المشترك أيضا والمعنى ان الواجب لغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب اذ يصير المعنى الواجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجهه فتأمل (قوله اذالواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل ولا اكمل) هذا يدل على انه أراد بالمندوب سن الغسل وعليه عني قوله وبالمضمر الخ بل أراد حقيقة الغسل المتحققة

مع اذن مسلم ككاف أو جلوس قاض العكبة و يظهر ان جلوس مغتبه لا فتاة كذلك (واقله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب ماسن له الغسل اذ الغسل المندوب كالنقض وض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كاله نعم يتعارفان في النية كما يعلم مما يأتي في الجمع وما تقرر بعلم ان عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب وبالمضمر في موجه الواجب وفي آله و آله و سلمه الاعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل ولا أكمل (نيز رفع جنابة) ويدخل فيها نحو وحیض عليها كعكسه أي رفع حكمه على ما مر بيانه في الوضوء (أو استباحة مغتفر اليه) كالقراءة

حاض استباحة الوطء ولو جبر ما نعوها نهاية وقوله مر ولو جبر مائ كان تأويله مر ونحوها أي كس
 المصنف عـش (قوله بخلاف نعوها المسجد) أي مـلا يتوقف على غسل كالغسل يوم العيد فلا تصح
 وقيل إن ندبه صححت معنى (قوله أوفرض) أي قوله ومر في النهاية الاقوله وقوله إلى أو للصلاة وقوله
 وبوخذ الخ ويصم وقوله مالم يقصد إلى والسلس (قوله أوفرض أو واجب الغسل) أي أو الغسل المفروض
 أو الواجب نهاية (قوله أوفرع الحدث) أي أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية يتوهم معنى (قوله أو
 الطهارة الخ) كقوله السابق أوفرع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أي عن الحدث (قوله أو الواجبة
 أو للصلاة) أي أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء وأوجب بان ترينته حاله
 تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المغسل بالا كبر يعبري (قوله أو للصلاة) قد تكرر مع قوله
 السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لانه) أي كلام من الغسل والطهارة (قوله أوفرع جنابته وعلمها حاض
 الخ) أي أوفرع جنابته الجاع وجنابته باحترام أو عكسه صمغ الغلط دون العمل بمعنى ونهاية (قوله
 وعكسه) واضح وأما قوله وفيه نظير ما مر فلا تغفل بصري (قوله غلطاً) أي لو كان غير ما علم لا يمكن أن
 يكون منه كالخض من الرجل كقوله به شئني خلافاً لبعض المتأخرين معنى ونهاية وشيئا ولو علم بعض
 المتأخرين بغيره عن الشارع قال عـش قد يشكك في تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته أن يروي
 غير ما علمه بقلته عليه وذلك غير ممكن لانه لا يتصور أن يظن الرجل حصول الخصلة ومحجب بامكان تصويره
 بخفى انصاع بالذكورة ثم خرج من فرجه فقلته حذافوا وقد أجنب تخرج من الخ من ذكره وبأن
 يخرج من ذكر الرجل دم فيقلته لجهله حيث افنوى رفعه مع أن جنابته بغيره اهـ (قوله كنية الاصغر
 الخ) فيه ظاهر ما مر أضافاً حكم الاصغر لأخص من حكم الأكبر بصري (قوله غلطاً) واستشكل الغلط بأنه
 إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لأن النية بمخاطبة القلب وإن كان المراد أنه قصد بقلته رفع
 الاصغر حقيقة كان معضاه أن لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء وأوجب بأن المراد الغلط الجهل بأن
 ظن أن غسل أعضاء الوضوء بغير رفع الحدث الاصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الاصغر اهـ بجبري عن
 الحنفى والشراعى (قوله فيرفع حدثه) أي الأكبر (قوله لانه لم ينو الا مصححه الخ) نعم يرتفع حدث رأسه
 الاصغر لانه ينتميه برفع حدثه في الوضوء كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره الخ)
 عبارة النهاية والمعنى باطن لحية الذكر الكشفة ووضوئه لانه من مغسولة أصالة فترتفع الجنابة عنه اهـ قال
 عـش قوله مر لانه الخ قضية ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتجصيل ثم قال به درسون عبارة
 الشارح وعكس الترتيق بينهما بأن مراد الشارح مر بقوله أصالة لا بد لا يتخلل سمع الرأس فانه يدل
 وكونه من مغسولة أصالة بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اهـ (قوله ومونه) أي التعليل (بوخذ الخ)
 في عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة شدي (قوله لأن يفرق) أي بين باطن الشعر وحل الغرة
 والتجصيل (قوله برفع الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم يرتفع الخيض بنسبة النفاس وعكسه مع العدد اهـ
 قال الرشدي ظاهره مر وإن نوى المعنى الشرعي وهو ظاهره اهـ واعتدله شيخنا والطلابى واعتد عـش
 والقلوبى كلام الشارح (قوله مالم يقصد المعنى الخ) أي فلا يصح وينبغي أن يكون محله ما إذا تعمد لتلاعبه
 والأفهر أوى بالأجزاء مما لم يتحداه كهما على أنه في صورته قاله هذا إذا لاحظ رفع الحكم فلا ينبغي التردد
 في حتمه لأن كنهه بعد لا تفاوت فيه بصري (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الإجراء عند الإطلاق
 فلا يرجع ما يأتي سم وتقدم نقاش السيد البصري ما يوافقه عبارة الكردي ومفهوم كلام الحققة

بخلاف نعوها المسجد
 (أو أدرأه فرض الغسل) أو
 فرض أو واجب الغسل أو
 أداء الغسل وكذا الغسل
 للصلاة فيبا يظهر كالطهارة
 للصلاة السابقة في الوضوء
 أو رفع الخ حدثان رفعه
 يتضمن رفع الماهية من
 أصلها وقولهم إذا أطلق
 انصرف للاصغر غالباً
 مرادهم إطلاقه في عبارة
 الفقهاء أو الطهارة عنه أو
 الوجبة أو للصلاة لا الغسل
 أو الطهارة فقط لانه قد يكون
 عادة وبه فارق الوضوء أو
 رفع جنابته وعلمها حاض
 وعكسه غلطاً كنية الاصغر
 غلطاً وعكسه لا كبر فيرفع
 حدثه عن أعضاء الوضوء
 فقط غير رأسه لانه لم ينو الا
 مسحه أو غسله غير ما يلزم
 بخلاف باطن شعره لا يجب
 غسله لانه ليس فكأنه نواه
 ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة
 محل الغرة والتجصيل الآن
 يفرق بأن غسل الوجه هو
 الاصل ولا كذلك محل الغرة
 والتجصيل ويصح رفع
 الخيض بنسبة النفاس وعكسه
 مالم يقصد المعنى الشرعي كما
 هو ظاهر كنية الاداء بالقتضاء
 وعكسه الآتي

في الاقل وفي مجموع الاقل والاكمل وهذا لا يقتضى إيجاب السن ومنه ما قدمناه أنه أراد بالنسب الغسل
 المندوب (قوله أو للصلاة) قد تكرر مع قوله السابق كالطهارة للصلاة (قوله لانه لم ينو الا مصححه) نعم يرتفع
 حدث رأسه الاصغر كما أفتى به شيخنا الشهاب الرمي لوجود النية المتعبرة بالنسب جنابته والغسل يقوم مقام
 مسحه لاشتماله عليه مع زيادة كونه في محله (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الإجراء عند الإطلاق

والسلسل هنا كالم فتح

عليه ينتفع بالحدث ونحوه

ومر في شروط الوضوء

شروط للبرأئتها كالبيعة

تأتي هنا ويجب في النية أن

تكون نية (مفروضة) بنصبه

لكونه صفة تلزم بحذف

معمول للنية المفروضة

ويصير رفعه كأنقل عن

خطه (بأول فرض) ليعتد

بما بعده وهو هنا أول

مغسول ولومن أسفل البدن

إذا يجب هنا ترتيب وسن

تقدمها مع السن المتقدمة

كالسواك ليشاب عليها

كالوضوء يأتي في عزو بها

ما مر وبقرى كالسواك

اندفع الفرقان ما تقدم

هنا من جملة الغسل الواجب

فليكتبه خارجا ويحشد

لا يحتاج لقوله فرض بخلاف

ما تقدم ثم ليس من الوضوء

الواجب فاحتاج الى

الاستصحاب لغسل شيء من

الوجه اه على ان الذي

يظهر أن قصده بالقديم

تكفيل الدليل انما لها

الاعتداد به عن الغسل

فوجب اعادته دون النية على

فان ما مر في غسل بعض

الشقة بقصد المضضة

فاسو بمن كل وجه

(وتعميم) ظاهر وباطن

(شعره) ولوجه كثيفة

ماعد التناكب في نحو عين

وأفوه وان طال ذلك الغمر

الحسن وان قال الصنف

الحصة في الاطلاق خلافا لمفهوم فتح الجراد وصرح الامداد والاعيان عن عدمها في الاطلاق اه (قوله)
والسلسل هنا الخ) عبارة النهاية بانها ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس المنية الاستباحة اذ
لا يكتف بغيره الحدث أو الطهارة عنه (قوله هنا) أي في النية وأنه لو نفي من احدا منه غير ماؤه أجزاء اه
وفي الكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) أي تلك الشروط المارة في الوضوء كالبيعة أي كثيفة شروط
النية الغير المذكورة هناك (قوله ويجب الخ) والاولى التفرع (قوله بنصبه) الى قوله وبأن في النهاية
والى قوله وبقوله في الغنى (قوله ويصير رفعه الخ) أي على انه صفة لقوله نية معنى زاد سم ولا يصير تعريف
المضاف المنة بالنسبة للمعطوف الانبجواز جعل الاضافة اليه الجنس أو جعل ألف الغسل الجنس اه
(قوله ليعتد الخ) فلو نفي بعد غسل جزء منه وجب اعادته لغيره نية معنى (قوله باعدها) قد يوحى انه
لا يعتد بما قارنها وليس كذلك بصري (قوله وهو الخ) أي أول الفرض (قوله كالسواك) صريح في استحباب
السواك للغسل وهو ظاهر وظاهر وان استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله ليشاب عليها) فإذا
خلا عنها من السن لم يشاب معنى وإنما يدل لا سقط الطالبه كمر عن عرش (قوله ما مر) فلو نفي
بها من أول السن وعز بتقبل أول الفرض لم تكف معنى (قوله فاستوبا) أي الوضوء والغسل (قوله من
جملة الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المعنى من السن المتقدمة التي لا تكون
داخله في الغسل ما لو تضمن من نحو ابرق بحيث لا عس الماء حرة شقته وهو واضح اه (قوله فليكتف
به) أي بخلافه ما تقدم هنا وان عز بتباعد (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأول فرض سم (قوله ثم) أي
في الوضوء (قوله ليس من الوضوء الخ) أي فانه ليس الخ (قوله الى الاستصحاب) أي استحباب النية
واستحبابها (قوله انتهى) أي الفرق (قوله على ان الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالا قويا ان لا يكون
هذا القصد صارفا عما عدا ذلك لان الكفة من جملة يحمل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها
خارج الانما احتياطيا لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لاننا في حصول الواجب قاله سم ثم أطال في
توضيحه لكن برده القياس الا في الشرح ولم يجب عنه (قوله ان قصده) أي قصد الغسل وتره السنة
مفعوله وقوله اذ عرف الخ خبر ان (قوله اندفع الفرق) أي بين الغسل والوضوء (قوله هنا) أي في الغسل قول
المتن (وتهتم شعره) فلو غسل أصول الشعر دون أطرافه بقيت النجاسة فيها وارفعت عن أصولها فلو خلق
شعره الا أن أوقف منما مر بدعي ما لم يغسله فحتملانه ولم يجب عليه غسل ما طهر بالقطع بخلاف ما لو لم
يغسل أصوله وأغسلها ثم قص من أطرافها ما ينشئ لهذا المغسول بلا زيادة فيجب عليه غسل ما طهر
بالخلق أو القص لبقاء نجاسة بعد وصول الماء اليه ع وفي الرشدي والكردى عن الاعيان بنه (قوله)
ظاهر الى قوله وان طال في النهاية والغنى الالفة لنعو (قوله كثيفة) وفارق الوضوء بتكرره مجبري
وشحنا (قوله في نحو عين الخ) لعله أدخل بالنعو باطن القدم لو ثبت فيه شعر (قوله وان طال) كذا في الزايد
والحاجي وقال القلوب وان خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتقدون نقل
الاعيان عن الأذرى وأقر أن يحمل العفو في شعره يخرج من نحو العين والواجب غسل الخارج كردى
واعتد شيخنا ما قاله الأذرى عبارة نعم لا يجب غسل شعر نيت في العين أو الانفلا من الباطن لامن الظاهر
الا ان طال فيجب غسل ما طهر منه كاحته الأذرى اه وأقر عرش مقالة الشارح ولعلها هي الأقرب (قوله)
عن على الخ) متعلق بالخبر الخ وحال معنونه برفع أي رفع على ذلك الخبر الى الذي صلى الله عليه وسلم وقوله

فأبرجهم ما يأتي (قوله ويصير رفعه) كان المراد على الصفة ولا يصير تعريف المضاف اليه بالنسبة
للمعطوف الانبجواز جعل الاضافة اليه الجنس أو جعل ألف الغسل الجنس (قوله كالسواك) صريح في
استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهر وان استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله لقوله فرض)
أي في قوله بأول فرض (قوله على ان الذي يظهر ان قصده الخ) ويحتمل احتمالا قويا ان لا يكون هذا القصد
صارفا عما عدا ذلك لان الكفة من جملة يحمل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الانما

في موضع له شبهة فيقال قال القرطبي انه صحيح عن كرم الله وجهه برفع من ترك موضع شعره من جنبته لم يغسله فعله كذا وكذا من الناي

من ترك الحبل من الخمر **(قوله هـ)** أي على (لغز ثم عادت الخ) أي من أجل أن سمعت هذا التهديد فقلت بشعروا أي فعل العدو وقطعت مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كردى **(قوله هـ)** أي قوله وشأ في المغنى والنهاية لا قوله بنفسه إلى ولون تنفي الاول وإلى المتن في الثاني **(قوله ناقض ضفار)** جع صغير بالضاد المجعشة ع ش أي والغاء **(قوله)** انعقد بنفسه وان كثر ظاهر دون قصر صاحبه بان لم يتعهد به بدن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده ع ش عبارة شذوذا الجبري ويعني عن باطن عقد الشعر وان كثر حيث تعقد بنفسه والاعنى عن القليل فقط على ما قاله القار ويؤيد نقل الاطفيحي عن الشيرازي انه اذا كان بقله لا يعني عنه وان قل وهو المعتد ويعني عن محصل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تبهم عنه خلافا لما في شرح الروض وغيره اه **(قوله)** وجب غسل محلها وكذا لولي طر فها قطع مالم يغسل أي لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتفتيم وكردى عن الايعاب **(قوله مطلقا)** لم أره في كلام غيره ولعله أراد به ولو كانت من نحو حبة كثيفة **(قوله حتى الاطفار)** بالشرع هنا أهم منها في النواقض شذوذا وبرادى **(قوله)** وما تحتها فلول يصل الماء إلى بعض البشرة لحائل كشمع أو مسخ تحت الاطفار لم يكف الغسل وان أزاله بعد فلا بد من غسل محله ومثل البشرة عظام وضع بالخشط وحل شوكه انفع وظاهر أنف أو أصبع من نحو نقر شذوذا عبارة الحطيط فائدة الواغخذلة آلهة أو انقاسا ذهب أو وضوء وجب عليه غسله من حدث أسعرا أو أكبر ومن نجاسة غير معقوب عنها لانه وجب عليه غسل ما ظهر من الأصبع والآنف والقطع فصارت الآلة والآنف كالأصليين اه قال الجبري قوله آلهة الخ وكذا الواغخذلة جلا أو يدان خشب قلوبى ويؤيد قوله وجب عليه الخ أي ان النعم وقوله كالأصليين أي في وجوب غسله مالا في بقض الوضوء لمس ذلك ولا تنكفى النية عندهما أجهرى مع زيادة لسلطان وقال الرولى تنكفى اه **(قوله من مسخ)** هو بكسر الصاد فقط كإلى القاموس والمختار ع ش **(قوله)** وفرج عند جلوسه الخ وما يبدو من فرج الكردون ما يبدو من فرج الثيب فختلف الوجوب بهما كردى **(قوله وشق)** أي لا غر ولها نهايتها وشق بأفضل **(قوله)** وما تحتها قافته أي أن تبسره ذلك والأوجاب والتهاون تعذر ذلك صلى كقفا الطهورين ولا يتبهم خلافا لمج ع ش زاد شذوذا هذ في الخى وأما الميت فبما يمكن غسل ما تحتها التزلات ذلك بعد زراعته وبدن بالصلاة على الميت عند الرولى وقال ابن حجر بهم عاتقوا بصل عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسألة ستر على الميت والقافه بضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الخائن من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بغير من معجمة مة ومثورا عساكنة ولا م مفتوحة اه **(قوله)** مما باشره القطع أي بخلاف الباطن الذى كان مفتحا قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان بسره شذوذا وكردى **(قوله)** جدد بالذال المهملة ع ش **(قوله)** وذلك أي وجوب التعميم **(قوله وم)** أي في شرح قول المصنف وان تغيب يستغنى عنه كردى قول المتن **(ولا يجب مضغ الخ)** أي خلافا للعنية بجبري **(قوله)** كفى الوضوء

احتياطا لأجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافى حصول الواجب مع ذلك وقد بوضع ذلك أنه اذا فرغ من الجنابة شقوا بالنسل الكفين فغابا لآخر أنه يند غسل الكفين رفع الجنابة وشأ آخر وهو الاتيان بهذه السنة لكن غسل الكفين من جهة الفرض وقد اقترنت السنة فلا يثبت الغاء ذلك كونه قصد شأ آخر معه اذ قصد ذلك الشيء الآخر لا ينافي مع الغاء الغسل عن الجنابة دون الشيء الآخر مع اتحاد محلها فتحكم فلتا مل لكن يبقى الكلام ان قلنا بالاعتداد بغسل الكفين عن الجنابة هل تحصل السنة أو تغتوب فيه فانظر **(قوله ولو تنف شغرا فالح)** قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لولي طر فها قطع مالم يغسل أي لان البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالتفتيد ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هو وياتى ذلك في المحدث نعم يلزمه أضرار عاية الترتيب فغسل الظاهر وما بعده من بقية أعضاء الوضوء اه وظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وان كان القاع في محل الغسل وقد يقال ان غسل من الشعر يرتفع حدث ظاهره وبالفتح فاذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

قال في ثم عادت شعر رأسى
فجب نقض ضفائر لا يصل
لباطنها إلا بالنقض بخلاف
ما انعقد بنفسه وإن كثر
ولون تنف شعرة لم يغسلها
وجب غسل محلها مطلقا
(وبسره) حتى الاطفار وما
تحتها ما ظهر من مخرج
وفرج عند جلوسه ا على
قدمها وضفوفها تحت
قلعة وما ظهر مما باشره
القطع من نحو أنف جدد
وشأ معاطف البدن وحمل
التواضع من يحرم فتح الملتحم
وذلك لحلول الحدث لسكن
البدن من عدم المشقة
لندوة الغسل ومراعاة
بضر تغير الماء تغيرا ضارا
ولو جماعى العضو خلافا
لجمع (ولا يجب مضغ
واستنشاق) وان انكشف
باطن النعم والآنف بقطع
سائرهما وكذا باطن العين
وهو ما ستر عند اطباء
المجتهبين وان انكشف
بقطعهما كفى الوضوء

وكان وجهه فيه هذا هنادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنهما لاننا قولوا وجوب كليهما كالوضوء من ثم من زعائنه
 بالاثبات بهما مستقلين وفي الوضوء وكرك ترك واحد من الثلاثة وسن اعادتها تركه منها ترك كذا عادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين
 وجوب نظهر من الخبث لانه الخش وأخذ منه أن مقعدة المسو واذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنباتو يجب غسل خشفها وبجله ان لم يرد
 اذسالها والالم يجب هذا أيضا * (تنبيه) * قد يستشكل عددهم باطن الغم باطنها وما يظهر (٢٧٧) من فرج التيب طاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطنا ثم رأيت
 الامام صرح بهذه الاولوية
 فقال لا يجب غسل ما وراء
 ملحق الشفر من كباطن
 الغم بل أولى اه وقد يجب
 أخذنا من تشبيه الاصحاب
 لاطن الغم بباطن العين
 الذي وافق الخصم فيه على
 انه باطن ومن تشبيه الشافعي
 لما نظهر من الفرج عما بين
 الاصابع بان حائل الغم لا
 تعهد له حالة مستقرة يعتاد
 زواله فيها بالكنة يتبقى
 داخله ظاهر حكمه بخلاف
 باطن الفرج فان حاله
 يبعد فيه ذلك بالجلوس
 على القدمين المعتاد المألوف
 دائما فاشبه ما بين الاصابع
 فانه يظهر بغير يقها المعتاد
 فاستويا في ان لكل حالة
 بطون وهو التقاء الشفرين
 والاصابع لوماه ظهور
 وهو انفرج كل منهما فكم
 اتفقوا فيما بين الاصابع
 على انه ظاهر فكذلك فيما
 بين الشفرين ووراعا
 ذكرناه مذاهب أخرى في
 باطن الغم منها انه ظاهر
 في الوضوء والغسل وبه قال
 أجود غيره طاهر في الغسل
 فقط وكل تحك من السنة
 بما أحاب عنه في المجموع

تعليل للمتن (قوله هذان) أي وجوبها مضطرة والاستساق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما
 نص على تعميم الشعر والبشر حتى دخولهما فان في الانف شعر اوفي الغم بشر اه سم عن كثر البكري (قوله
 وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطالب بالغسل أي الوهم وجوبهما هنا (قوله لان لنا الخ) علة للمعطوفين
 ويجعل للمعطوف فقط (قوله وجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وان كانا موجودين في الوضوء وقوله
 كالوضوء أي كالتول وجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلاً
 (قوله وكرك) الى قوله وتأكد في النهاية المغني (قوله من الثلاثة) أي المضطرة والاستساق والوضوء (قوله
 وسن اعادتها ترك الخ) أي بان باقية بعدوان طال الفصل عش وكان الاولى تدارك ما تركه الخ (قوله
 ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنبات (قوله وأخذ منه) أي من التعليل (قوله يجب
 غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنبات لا تظهر في وقت قصير من طاهر البدن شرح أبي جعفر
 للفرعي وهي ملحق المتذوق سنرى قليلا لصل الماء الى ذلك خشنا (قوله ويجب الخ) أي وجوب غسل جنبها
 (قوله عددهم باطن الغم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله وما يظهر من فرج التيب الخ) أي عند جلوسها على
 قدمها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان
 الخ) متعلق بيجاب (قوله فاشبه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله حالة
 بطون) أي استتار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفرج كل منهما أي حالة انفرج
 كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من انه طاهر في
 الوضوء والغسل فلا يجب غسله نهما (قوله في باطن الغم) الاولى تقديري على قوله مذهب الخ (قوله منها) اه
 ملحق في نسخة المصنف بغير خطه من غير تعجب ولعلهم تصرفات بعض الناظرين فيه يردون ذلك سقوطها
 في قوله طاهر في الغسل فقط بانفاق النسخ فالاولى هذا فقهنا أو اثباتها فيما بصري (قوله أي الغسل)
 أي من حيث هو واجبا كان أو مندوبا كما مر (قوله بالمجمعة) الى قوله قال في النهاية في قوله اه في المغني
 الا قوله قال المصنف (قوله الطاهر كمنى والخس الخ) أي استظهارا وان قلنا انه يكفي غسله لهما نهاية
 ومغني (قوله وينبغي) أي يندب بيجري (قوله محل التجو) أي من القبل والدر وخشنا (قوله بطل غسله)
 أي لم يصح (قوله كاهو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك أنه بقدر النسبة القليل
 والدر كان يقول لو ترفع الحديث من هذين الماهين فيبقى حدث يده حيث ذو يرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية
 يده خشنا عبارة الصبري وقال خشنا العثماني وهذا اذا نوى رفع الحدث الا كمن عن الحمل واليد معا
 أو أطلق فاني نوى رفع الجنبات عن الحمل فقط فلا يحتاج الى تنويع حدث أصغر عنها لان الجنبات ترفع عنها
 فهذا خلاصه من غسل يده ثانيا اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الا تحل له غسل ما تأخر
 في محدث يحتاج الرفع فلا حاجة لغسل البادي حيث ذل فراجع (قوله وكان وجهه فيه هذا الخ) عبارة
 الاستاذ البكري في كنز واثمنا نص على في وجوب هنادون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيها
 موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر حتى دخولهما فان في الانف شعر اوفي الغم بشر وقول غير
 ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الا تحل له غسل ما تأخر حدثه في مجله) انظر اشتراط كونه
 بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي مجله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السن ادا يغتسل

(وا كلة) أي الغسل (إزالة القذر) بالمجمعة الطاهر كمنى والخس كذا قال المصنف وينبغي أن يتغفل من يغتسل من نحو ابل بقا قد يفتوهي
 أنه اذا طهر محل التجو بالماء غسله ثانيا رفع الجنبات لانه ان غسل عنه بعد بطل غسله والا فدر يحتاج للغسل فينتقض وضوءه أو الى كفاية لف
 خرقه في يده اه وهذا قدفة أخرى وهي أنه اذا نوى كذا كرك ومن بعد النسبة ورف جنبات اليد كاهو الغالب حصل بيده محدث أصغر فقط لا
 يدرن غسلها بعد رفع حدث الوجه بغير وقوع الحدث الأصغر

حدثه في محله انظر اشراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل في مخالفة لقوله في باب
 الوضوء قبل السنن أو اغتسل جنب الأرجل مثلاً ثم أحدث كفاه غسلها معن الاكبر بعد بقية أعضاء الوضوء
 أو قبلها أو في أثناءها اه فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً من أعضاء الوضوء وما لم تقعت
 جنباً منها وطراً أحدثه الاصغر فلا يرجع سم وخزم بالمنافاة السيد البصري أقول ان في الجبري وشاة
 شخصاً مثل ما في الشارح في البابين ولقد دفع المناقاة ان ترك الترتيب هنالك صوراً ان الاولى بان يقدم العضو
 الباقي جنباً له كالرجل على ما طرأ أحدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي أقادجواها ما تقدم في الوضوء
 والثانية بان يقدم ما طرأ أحدثه كاليد على ما بقيت جنباً له المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي أقادجواها ما
 ولا تلازم بينهما كذا ولا جرت باحتمال في جواز احداهما مع الآخر (قوله لا تعذر الاندراج الخ) فان جنباً
 البدار تقعت ثم طرأ الحدث الاصغر عليها باس أي فالشرط أن لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلا يؤثر
 باليكف من غسل جميع الأعضاء وفوى كفي مدايني اه بجري (قوله كما لا يخ) فهو أفضل من تأخير
 قدميه عن الغسل معني ونهاية (قوله لا اتباع) أي المتقول عن قوله صلى الله عليه وسلم عيش (قوله مسنله
 اعادته) خلافاً لما يتوالم في عبارته ما واو اللفظ لا الاول ولو ضاق قبل غسله ثم أحدث قبل أن يغسل لم يحج
 لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما أتت به الوارحة الله تعالى بخلافه لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل
 المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادته غسلها بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث
 اه قال شيخنا وجل كلام ابن حج على انه بعد دخوله من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه
 وبين ما قاله الرمي اه (قوله اختصاصه) أي من الوضوء ومجمل أي من استحبابه (قوله مما قدمت) أي
 من اربعه ضميراً بكلمة للغسل الاعم (قوله بل قبل الثاني) أي الاتباع الثاني يعني لفظاً واديه (قوله وعلى كل)
 أي من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية المتأخرى الاولى أي الى وال (قوله بتقديم كاه) وهو الاصل ثم ساية
 ومعني (قوله ان تجرد جنباً له) كان احتم وهو الحس متبني مغنى وكان نظراً وتفكر فأتى شيخنا (قوله
 نوى به سنة الغسل) كان يقول نوى الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله أي أو الوضوء) أي أو يقول نوى
 الوضوء ومجمل أن مراده أو بنوى نيتين نيات الوضوء المتقدمة عبارة عيش قوله مر سنة الغسل
 قضيته تعين ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء كنوى فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في تحويف
 فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء اه (قوله والا) أي وان لم تجرد جنباً من
 الحدث الاصغر بل اجتمع معه كاهو الغالب شيخنا (قوله نوى نية تجزئة الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك
 بين ان يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخر عنه منها بعبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان
 أخر نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج ورفع الحدث أو غيرهم
 النيات المتبعة اه وفي المتأخرى سم ما وافقه (قوله بقسمها) أحدها نية سنة الغسل والثاني نية تجزئة في

جنب الأرجل مثلاً ثم أحدث كفاه غسلها معن الاكبر بعد بقية أعضاء الوضوء أو قبلها أو في أثناءها اه
 فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً من أعضاء الوضوء وما لم تقعت جنباً منها وطراً أحدثه
 الاصغر فلا يرجع سم وخزم بالمنافاة السيد البصري أقول ان في الجبري وشاة شخصاً مثل ما في الشارح في
 البابين ولقد دفع المناقاة ان ترك الترتيب هنالك صوراً ان الاولى بان يقدم العضو الباقي جنباً له كالرجل
 على ما طرأ أحدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي أقادجواها ما تقدم في الوضوء والثانية بان
 يقدم ما طرأ أحدثه كاليد على ما بقيت جنباً له المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي أقادجواها ما
 ولا تلازم بينهما كذا ولا جرت باحتمال في جواز احداهما مع الآخر (قوله لا تعذر الاندراج الخ) فان جنباً
 البدار تقعت ثم طرأ الحدث الاصغر عليها باس أي فالشرط أن لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلا يؤثر
 باليكف من غسل جميع الأعضاء وفوى كفي مدايني اه بجري (قوله كما لا يخ) فهو أفضل من تأخير
 قدميه عن الغسل معني ونهاية (قوله لا اتباع) أي المتقول عن قوله صلى الله عليه وسلم عيش (قوله مسنله
 اعادته) خلافاً لما يتوالم في عبارته ما واو اللفظ لا الاول ولو ضاق قبل غسله ثم أحدث قبل أن يغسل لم يحج
 لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما أتت به الوارحة الله تعالى بخلافه لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل
 المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادته غسلها بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث
 اه قال شيخنا وجل كلام ابن حج على انه بعد دخوله من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه
 وبين ما قاله الرمي اه (قوله اختصاصه) أي من الوضوء ومجمل أي من استحبابه (قوله مما قدمت) أي
 من اربعه ضميراً بكلمة للغسل الاعم (قوله بل قبل الثاني) أي الاتباع الثاني يعني لفظاً واديه (قوله وعلى كل)
 أي من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية المتأخرى الاولى أي الى وال (قوله بتقديم كاه) وهو الاصل ثم ساية
 ومعني (قوله ان تجرد جنباً له) كان احتم وهو الحس متبني مغنى وكان نظراً وتفكر فأتى شيخنا (قوله
 نوى به سنة الغسل) كان يقول نوى الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله أي أو الوضوء) أي أو يقول نوى
 الوضوء ومجمل أن مراده أو بنوى نيتين نيات الوضوء المتقدمة عبارة عيش قوله مر سنة الغسل
 قضيته تعين ذلك وان غير هذه من نيات الوضوء كنوى فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في تحويف
 فرض الوضوء وعبارة حج بعد لفظ الغسل أي أو الوضوء اه (قوله والا) أي وان لم تجرد جنباً من
 الحدث الاصغر بل اجتمع معه كاهو الغالب شيخنا (قوله نوى نية تجزئة الخ) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك
 بين ان يقدم الغسل على الوضوء أو يؤخر عنه منها بعبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان
 أخر نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج ورفع الحدث أو غيرهم
 النيات المتبعة اه وفي المتأخرى سم ما وافقه (قوله بقسمها) أحدها نية سنة الغسل والثاني نية تجزئة في

لتعذر الاندراج حينئذ (ثم
 الوضوء) كاملاً لا يتبع
 ويسن له استحبابه الى
 الفراغ حتى لو أحدث سنله
 اعادته وزعم الحمل لم ومن
 تبعه اختصاصه بالسنة
 الواجب ضعف كما علم مما
 قدمت (وفي قول يؤخر غسل
 قدميه) لا اتباع أيضاً
 والخلاف في الأفضل درج
 الاولان في لفظ رواه
 كان المشعرة بالتكرار بل
 قبل الثاني انما يدل على
 الجواز لا غير وعلى كل
 تحصل سنة الوضوء بتقديم
 كاهو بعض وتأخير وتوسطه
 بآئنه الغسل ثم ان تجرد
 جنباً من الأعضاء فوى به
 سنة الغسل أي أو الوضوء كما
 هو ظاهر والا نوى نية تجزئة
 بما مر في الوضوء ورواين
 بخلاف مسجبه القائل بعدم
 الاندراج وهذه النية
 يقسمها سنة

الوضوء كدعى **(قوله لأجزاء من غسل الخ)** هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شرب وعاعلى الوضوء وكذا إذا أتوه
عن لئكن قدم ينشعله والافقه وقوف الآن وديلاً لأجزاء من سقوط الطلح لم يشعله فليراجع
وكتب عليه سم مائه فديقال قضى مراعاة القائل بعدم اندراج ان لا يجزئ: بما للغسل عنها عند عدم
تجريد الجنابة عن الاصغر فتأمل اهـ وهو ظاهر ولعل لهذا الاشكال سكوت النهاية والمغنى عن قول الشارح
وهذه النية الخ **(قوله والترتيب)** عطف على التنبؤ قوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ **(قوله يغسل مائتا**
حدثه **لوقال غسله** لكان أخصر وأظهر لما قد فهم هذا أن المراد بما أتوا حديثه غير البعض السابق وليس
كذلك بصري **(قوله في محله الخ)** هذا منى على ما تقدمه في الله فتوقد علت ما فيه بصري وقدم الجواب
عنه **(قوله كالاذن)** والمرق وتحت المقل من الانف نهاية **(قوله بان وصل الخ)** عبارة المغنى كان بأخذ الماء
بكمه فيجعل على الواضع التي فيها انعطاف والتواء اهـ **(قوله وطبق البطن)** بكسر الطاء وسكونها عش
والبطن بالكسر عظيم البطن فالغنى عليه طيات شخص بطن يجبرى **(قوله حتى يتبين الخ)** عبارة النهاية
واغناس تعهد ما ذكرلته أقرب الى التفتق وصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه اهـ **(قوله بغلبة الظن)**
بل بغير الدفن **(قوله وبتأكد)** الى قوله ويحت في النهاية والمغنى **(قوله ثم يلى اذنه)** فنيته انه لا يتعين
عليه فعله فيجوز له ان يغمس وصب الماء على رأسه وان أمكن له الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شئ الى
الصماخين بسبب الانغماس مع امكان الامالة بطل صومه أم لا فاده قوله وبتأكد الخ من ان ذلك مكره
أو لانه قولهم ما ذكرلته فيه نظر وقاس الفطر وصول ما المضمضة اذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله
بعضهم اذا كان من عادته وصول الماء الى باطن اذنيه ولو انغمس بان يتكر ذلك فلا يثبت هنا جرم ثم رأيت
في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ما المضمضة الخ مائه بخلافه الى المبالغة
و بخلاف سبق ما هنا غير مشر وعين بخلاف سبق ما غسل التبرد له غير مأمور بذلك ونخرج بما قرأناه
سبق ما الغسل من حضى أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يغفر به كما أفتى به والوالمرجحه الله تعالى
ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة نحو نحوها سبق الماء الى الجوف منه ما لا يغفر ولا لظفر الى مكان امالة
الرأس بحيث لا يدخل شئ ليعر و يثبت كما قاله الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل منه الى جوفه أو دماغه
بالانغماس ولا يمكنه الفخر زعنه أن يحزم الانغماس و يغفر قطعاً من محله اذا تمكن من الغسل لاعلى تلك
الحالة والا فلا يغفر فيما يظهر وكذا لا يغفر بسبقه من غسل نجاسة نفسه وان بالغ فيها انتهى اهـ عش
(قوله وبتأكد) أى التعمد **(قوله ويضعها)** الاذن (عليه) أى الكف **(قوله ويحت تحت ذلك الخ)**
خلافاً لنهاية عبارة وبتأكد كذلك حتى السائم وقول الزركشى يتعين بحول على ذلك اهـ أى التأكد
عش **(قوله بعد تعدها)** الى قوله وما ذكر في النهاية والمغنى الا قوله والمحرر الى المتن **(قوله ان ذلك)** أى
تقديم التخليل وقوله لها أى لشعور **(قوله والمحرر تعبه الخ)** هذا ظاهر اطلاق المتن وظاهر عدم تنقيد
الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء ان المعتد من التخليل وعائنه فيكن الفرق
بين ما هنا والوضوء انه يجب اتصال الماء الى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلاف في الوضوء لا يجب اتصاله
الى باطن الكشيف على ما مر فطالب التخليل ههنا من المحرم استظهار باختلاف الوضوء عش **(قوله ثم افاضة)**
الخ ولا يعارض هذا الترتيب تغيير المصنف بالاولا لانه لا تقتضى ترتيباً نهائياً وبغنى **(قوله كذلك)** أى

الوضوء كدعى **(قوله لأجزاء من غسل الخ)** هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شرب وعاعلى الوضوء وكذا إذا أتوه
عن لئكن قدم ينشعله والافقه وقوف الآن وديلاً لأجزاء من سقوط الطلح لم يشعله فليراجع
وكتب عليه سم مائه فديقال قضى مراعاة القائل بعدم اندراج ان لا يجزئ: بما للغسل عنها عند عدم
تجريد الجنابة عن الاصغر فتأمل اهـ وهو ظاهر ولعل لهذا الاشكال سكوت النهاية والمغنى عن قول الشارح
وهذه النية الخ **(قوله والترتيب)** عطف على التنبؤ قوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ **(قوله يغسل مائتا**
حدثه **لوقال غسله** لكان أخصر وأظهر لما قد فهم هذا أن المراد بما أتوا حديثه غير البعض السابق وليس
كذلك بصري **(قوله في محله الخ)** هذا منى على ما تقدمه في الله فتوقد علت ما فيه بصري وقدم الجواب
عنه **(قوله كالاذن)** والمرق وتحت المقل من الانف نهاية **(قوله بان وصل الخ)** عبارة المغنى كان بأخذ الماء
بكمه فيجعل على الواضع التي فيها انعطاف والتواء اهـ **(قوله وطبق البطن)** بكسر الطاء وسكونها عش
والبطن بالكسر عظيم البطن فالغنى عليه طيات شخص بطن يجبرى **(قوله حتى يتبين الخ)** عبارة النهاية
واغناس تعهد ما ذكرلته أقرب الى التفتق وصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه اهـ **(قوله بغلبة الظن)**
بل بغير الدفن **(قوله وبتأكد)** الى قوله ويحت في النهاية والمغنى **(قوله ثم يلى اذنه)** فنيته انه لا يتعين
عليه فعله فيجوز له ان يغمس وصب الماء على رأسه وان أمكن له الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شئ الى
الصماخين بسبب الانغماس مع امكان الامالة بطل صومه أم لا فاده قوله وبتأكد الخ من ان ذلك مكره
أو لانه قولهم ما ذكرلته فيه نظر وقاس الفطر وصول ما المضمضة اذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله
بعضهم اذا كان من عادته وصول الماء الى باطن اذنيه ولو انغمس بان يتكر ذلك فلا يثبت هنا جرم ثم رأيت
في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ما المضمضة الخ مائه بخلافه الى المبالغة
و بخلاف سبق ما هنا غير مشر وعين بخلاف سبق ما غسل التبرد له غير مأمور بذلك ونخرج بما قرأناه
سبق ما الغسل من حضى أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يغفر به كما أفتى به والوالمرجحه الله تعالى
ومنه يؤخذ انه لو غسل اذنيه في الجنابة نحو نحوها سبق الماء الى الجوف منه ما لا يغفر ولا لظفر الى مكان امالة
الرأس بحيث لا يدخل شئ ليعر و يثبت كما قاله الاذرى انه لو عرف من عادته انه يصل منه الى جوفه أو دماغه
بالانغماس ولا يمكنه الفخر زعنه أن يحزم الانغماس و يغفر قطعاً من محله اذا تمكن من الغسل لاعلى تلك
الحالة والا فلا يغفر فيما يظهر وكذا لا يغفر بسبقه من غسل نجاسة نفسه وان بالغ فيها انتهى اهـ عش
(قوله وبتأكد) أى التعمد **(قوله ويضعها)** الاذن (عليه) أى الكف **(قوله ويحت تحت ذلك الخ)**
خلافاً لنهاية عبارة وبتأكد كذلك حتى السائم وقول الزركشى يتعين بحول على ذلك اهـ أى التأكد
عش **(قوله بعد تعدها)** الى قوله وما ذكر في النهاية والمغنى الا قوله والمحرر الى المتن **(قوله ان ذلك)** أى
تقديم التخليل وقوله لها أى لشعور **(قوله والمحرر تعبه الخ)** هذا ظاهر اطلاق المتن وظاهر عدم تنقيد
الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء ان المعتد من التخليل وعائنه فيكن الفرق
بين ما هنا والوضوء انه يجب اتصال الماء الى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلاف في الوضوء لا يجب اتصاله
الى باطن الكشيف على ما مر فطالب التخليل ههنا من المحرم استظهار باختلاف الوضوء عش **(قوله ثم افاضة)**
الخ ولا يعارض هذا الترتيب تغيير المصنف بالاولا لانه لا تقتضى ترتيباً نهائياً وبغنى **(قوله كذلك)** أى

لأجزاء من غسل عنها كما
تكنفى نية الوضوء عن
خصوص نية المضمضة
لواحد بعد الآخر
أعشاء وضوءه لزمه الوضوء
مر تباً للنية لوالاندراج
الموجب لسقوط النية
والترتيب أو بعضهما لزمه
غسل مائتا حديثه في محله
بالنية كما علم ما مرأفغا
(ثم) بعد الوضوء تعهد
معاطفه وبهى ما فيه التواء
وانعطاف كالاذن وطبق
البطن والسررة بان وصل
الماء اليها حتى يتبين انه
أصاب جميعها وانما يجب
ذلك حيث طن وصوله اليها
لان التعميم الواجب يكتفى
فيه بغلبة الظن وبتأكد
ذلك في الاذن بان يأخذ
كفها من ماء ثم يمس اذنه
ويضعها عليه بلان من
وصوله لباطنه ويحت تعين
ذلك على الصائم لالامنه
من الفطر (ثم) بعد تعدها
(يقضي) الماء على رأسه
(و) قبل الافاضة عليه الاولى
له اذا كان له شـ عرق نحو
رأسه وألحيت انه (بخاله)
بأن يدخل أصابعه العشر
مبالغة أصول شعره للاتباع
ويسن تخليل ما شرعوه
لان ذلك أقرب الى التفتق
بعوم الماء لها والمحرر
كغيره لكن يخفى الزوق
خشية الانتناف (ثم) بعد
الفرغ من الرأس تخليل
افاضة بغض الماء على
شفاة الاذن (ثم) مقدمته
مؤخراً (ثم) بعد فرغته
جميعه بغضه على شفة
(اليسرى) كذلك

وفارق ما يأتي في غسل الميت بان ما هناك فيه يستلزم تكرر وقلبه وفيه مشقة بخلافه وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من عدم بعد ذلك
يس ترتيب الغسل خلافنا ووجه بعض العبارات (تنبيه) وقوع في الرضوخ غير هاهنا يصح بانه يقدم غسل أعضاء موضوعة على الأفاضة
على رأسه لشرفها وراز عبقه الزكوى (٢٨٠) ثم أنه ما عتبه غير أنها قد توجه على بعدها بان شرف أعضاء موضوعة اقضى تكرر

مقدمتها بالوضوء أولاً ثم غسلها بعد ثم يغسلها في
ضمن الأفاضة على الرأس
ثم البدن (وبذلك) ما تصل
له يده من بدنه خروجهما
خلاف من أوجب مدلهما
أن الأية والخبر ليس فيهما
تعريض له مع أن اسم الغسل
سرعاً ولعله لا يفتقر إليه
ويؤخذ من العلة أن ما لم
قصل له يده يتوصل إلى ذلك
بغيره مثلاً إذا تخلف
وجب ذلك (ويثابت)
بالشرط السابقة في الوضوء
تخيل رأسه ثم غسله لا بداع
ثم تخيل شعور وجهه ثم
غسله ثم تخيل شعور بقية
البدن ثم غسله قياساً عليه
وهذا الترتيب ظاهر وان
لم أر من صرح به وتثبت
البقية إمامان يغسل شقه
الأيمن ثم الأيسر ثم هكذا
ثانية ثم الثالثة أو الأولى
الأيمن ثم ثلثاً الأيسر وكان
قبس كفة الثالثة في
الوضوء تعين الثانية للسنة
واقضاه كلام الشارح لكن
من المعالم الفرق بين ما هنا
وتم قال كلام الغسول ثم
كالبدن متين منفصل عن
الأخر فثبتت فيه تلك
الكيفية لذلك تخلف
ما هنا فان كون البدن فيه
كالعضو الواحد منع قياسه

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجه حكمه غير وهو حصول السنة بكل من الكفتين فتأمل وكذا سن ثلثت ذلك
والتمسك بالذكر وسائر السن هنا نظير ما مر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر من الوضوء كنسبه مقترنة بالنسب واستحبابه وتركه بغض وتشتف
واستنائه وتكلم لغرضه وكذا كر عقبه لا يستقبل الماء إلا بتفصيله السابق ثم وسد كراهي التيمم وغير ذلك

الغير

و يكفي في راكدوا فل تحرك لجميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدميه الى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطراب فيه من الاسنوي

و المتعدين لكلامه لان كل حركة توجب محاسنته لبنيه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المتعصية للانفصال المتعصية للاستعمال لان المدار في الانفصال المتعصية له على انفصال البدن عنه فاما ههنا ليس كذلك وكان الفرق انه يتعذر في حصول سنة الثلاث ما يتعذر في حصول الاستعمال لانه افساد للماء

فلا يكفي في الامور الاعتبارية وقدم فبين ادخل بديه بالنية اعتراف ان له ان يحركها ثلاثا وتحصل سنة الثلاث (وتتبع) المراد ولو بكر أو عجزا خلسة غير المدة والمحرمة (لحظ) ولو احتملا كما في التخمير على الراجح أو نفاس وتجنب بخروج الدم لا يمنع تطبيقه المقصود منه (انزه) أي عشب انقطاع دموا الغسل منه (مسكا) بان تجعله في قفنة وتدخلها في جها الواج غسله لغيره وان أسأله الدم خلافا للمحامي والمتولى نعم النقية التي ينقض خارجها حكم الفرج على الراجح وذلك لاصره صلى الله عليه وسلم بما ذكره ومن ثم تاكد ذكره تركه لانه يطيب المحسل ثم يبيت للعاقبة حيث كان قال له (والا) تردده وان وجدته بسهولة (فتخبر) من طيب وآلاه كثره حارة تقسط أو طافرا

الغفر كما به عليه شخنا كونه يحمل لانه فيمرشاش (قوله ويكفي في راكدا) عبارة للحطيط والنهاية والاسنوي وشخنا ولو انغمس في ماء فان كان جارا بكفي في الثلاثين ان يمر عليه ثلاث حرات لكن قد يفوته بذلك لانه لا يتكبر منه بالسبح الماء فربما يضيق بنفسه وان كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان وضع رأسه - مودن - لم ينقل قدميه أو ينقل فحين مضى الى آخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جلته ولا رأسه لان حركته تحت الماء كبرى للماء عليه اه قال البيهقي على الاقتناع قوله وينقله مية أي لاجل ثلاث باطن قدميه وقوله أو ينقل فيه أي في حال انغماسه اه (قوله وان لم ينقل قدميه الخ) خلافا لظاهر ما مر ان تغاضى النهاية والحطيط والاسنوي عبارة السيد البصري قوله لم ينقل قدميه الخ قد يقال اذ لم ينقلها يغوث ثلاث باطنهما اه وتقدم عن البيهقي مثله وقد يجب بان الشارح دفعه بالتقيد بقوله الى محل آخر واما مطابق النقل كل رفعهما ثم يضعهما في محلهما فلا بد منه عند الشارح أيضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لان كل حركة لا تفرق رفعه الخلف بينهما وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رأيت في سم ما تصفه قوله وان لم ينقل الخ أي يكفي تحريكهما اه (قوله الامور الاعتبارية) أي كالاتصال هنا (قوله وقدم الخ) تأييد لقوله ولم ينظر الخ (قوله المرأة) الى قوله نعم في المعنى الا قوله ولو احتملا الى وانفاس وقوله وتجنبه الى المتن والقوله ولا يضرب في النهاية الا قوله خلافا للمحامي والمتولى وقوله وآلاه الى فان لم ترد وقوله غير ما الزرع وقوله بل في حصول الى اما المدة (قوله غير المدة الخ) واستثنى الزرع كشيء المستحاضة أيضا وأقره المعنى (قوله ولو احتملا كما في التخمير الخ) عبارة عن النهاية وشمل تغييره بالمراد الدم المستحاضة اذا غثقت وهو ما تفقده الاذرى وغيره والواجب ان المخمرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وأقوى الواجب حمايته بحمرة جاع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تحضيه بغير السلس لتصر بهمج يحمل وطه المستحاضة مع حرات دمها اه وقوله وأقوى الخ في الثاني في الشارح ما وافقته (قوله وتجنبه الخ) متعلق بمسألة التخمير فلا يلائي تقدمه على قوله وانفاس بصري (قوله وتجنبه) وقوله تطيبه ضميرهما للمحمل أو للمسل أو الاول للثاني والثاني للاول ويضرب منه لا يتبع (قوله عشب انقطاع دم) أي دم الحيض أو النفاس بخلاف دم الفساد وغيره نهايتها يقول المتن (انزه) بفتح الهمزة والفتحة ويجوز كسر الهمزة وسكان التاء (قوله مسكا) هو فارسي معرب الطيب المعزوف معنى (قوله الواجب غسله) وهو ما ينقض عنب الجوهس على قدميه عس (قوله لا غيره) أي غير فرجها الخ عبارة عن النهاية وتعلم انه لا يندب تطيبه أسأله دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله لا تشقة الخ) أي بقية أنثى اندسفر جها أو خشي حكم بانوئته نهاية (قوله وذلك) أي سن الاتساع (قوله بما ذكر) أي الجعل للمذكور ويجوز (قوله وذكره تركه) أي با بعد تركه (قوله لانه الخ) على الامر بما ذكر (قوله ترد الخ) عبارة عن الغنى أي وان لم ينسرب بان لم يتجدد أو لم تسع به اه (قوله كقسط واظفار) القسط بالضم من عطف افعال البحر والاطفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في الجوز كزدي عبارة عن البيهقي هما نوعان من الجوز ويقال

ويكفي في راكدا قال في العباب ويحصل الثلاث للنعفس في جوار بان مرعته ثلاث حرات قال في شرحه وان لم يحرك كافي الخادم وغيره ولكن قد يفوته بذلك لغيره تحت الماء فربما يضيق بنفسه اه والوجه انه لو ترك ذلك الى تمام الثلاث لجربان أن يأتي به لكن هل يثلث فيه نظر ويغته تثلثه وكذا يقال اذا ترك ذلك حتى تحرك ثلاث حرات الى كذا ثم ما تقدم في ذلك في الوضوء الجباري هنا (قوله لان كل حركة توجب محاسنته لبنيه الخ) فتبين هذا التعليل انه لو اتحد الماء لم يكف كماله وضعه على العضو معه اه ثم حركه حتى جى هذا الماء عليه من أحد طرفي الى الآخر فلا يحصل الثلاث بذلك (قوله انزه) شمل تغييره بالمراد الدم المستحاضة اذا غثقت وهو ما تفقده الاذرى وغيره والواجب ان المخمرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وأقوى شخنا الشهاب الرولى بمجرع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تحضيه بغير السلس لتصر بهمج يحمل وطه المستحاضة مع حرات دمها مر وسيأتي هذا في الشرح (قوله والا انزه) ههنا زاد أو لم

ومن ثم جاء عن عائشة رضي
الله عنها استعمال الأس

القص كست بضم الكاف كفى الشورى والاعطاش من الطب أسود على شكل نقر الإنسان ولا واحد
له من لفظة كفى البرماوى اه (قوله من ثم) أى من أجل أن أولاداً أكثره حرارة (قوله استعمال الأس)
أى الامتناع باستعماله كاستخدامه ما نقله ابن شهبوان أنهم كلام الشارح خلافه اللهم إلا أن يكون مستنده
رواية أخرى بصري (قوله فالنوى) أى نوى الزيب ثم طاق النوى بجبرى (قوله بل ولو جعلت ماء الخ)
عبارة الخطيب موضح المنهج فإن لم تجده أى الطين كفى الماء اه وإذا انتهى ما يدفع الكراهة كفى
المجموع لأن السنت خلافاً لاسنوى اه وفى العبرى على شرح المنهج أى غير ماء الغسل الراجع للعدث
وعند الشيخ عبرة لاكتفاء بماء الغسل الراجع للعدث اه وعلى الاقتناع أى ماء الغسل فى دفع الرائحة لأن
السنة مروحى اه (قوله غير ماء الرفع) فضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكتفى فى دفع الكراهة سم
أى خلافاً للنهى وشيخ الإسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفى حصول
أصل سنة النظافة) خلافاً لظاهر ما مر عن النهاية (قوله وبه الخ) أى بقوله فالترتيب الخ (قوله معنى)
يعود على النص الخ وهذا نظير قول الخنفئة العله فى وجوب الشافعى كاذف حجة الفقير وهى تندفع
بوجوب قهناور ودوا ذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الأصل وهو وجوب الشافعى التبعين وهو لا يجوز وكذا
فى ابن شهبه وبه يعلم ما فى جواب الشارح فانه لو تم له ما مر دهم على الخنفئة عما ذكره لو استأندهم لما
ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة فى صورته من الصور بصري (قوله وجه اندفاع الخ) أقول وبأضالو
سلم ليس أفضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص
اللمس الذى هو الجلس باليد ما يقتضى نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيهما) فنى ضمير المعلوم
بأولها للتوبيخ (قوله ومن ثم جرح غيره الخ) واعنده النهاية والتألفى فقال لا يتبع على الحرمة استعمال
الطيب مطلقاً سماً كان أو غيره طالما صدق أحرامها لم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعنده النهاية قال
سم لا يقال بل يتبع لانه مغلط لا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلس وهذا لا يغلط الوصول
اليه اه (قوله التعطيل) أى يثنى من أنواع الطيب نهاية (قوله بعده) أى العبر (قوله أى الغسل)
الى قول المتن وسن فى المغنى الاقوله وكذا التيم وقوله وكون الاتيان باليد كقوله تم الى واذا وكذا فى
النهاية الاقوله وذلك الى يحل قول المتن (ولاسن تجديده) بل يكره قياساً على ما لو جدد وضوءه قبل أن
يصلى به صلاة بما يجامع أن كلاً غير مشروع عش (قوله لم يسن تجديده) أى فى السلم ما وضوءه صاحب
الضرورة فلا يستحب تجديده كقوله الشورى وعش بجبرى (قوله تكون الاتيان الخ) جواب عما
نشأ من الغاية (قوله وانما هو الخ) قد يفيدانه لا يعيد معه التيم المضموم اليه سم ويفيده أيضاً قول
الشارح السابق وكذا التيم (قوله وذلك) أى سن تجديده وضوءه (قوله لان التجديد الخ) لو سكت عن
هذه لكان أولى لان الغسل كان كذلك قلوبى (قوله اذ اصاب بالاول صلتا الخ) أى كما قاله المستغنى
باب النذور من زوائد وضوء شمس المذهب والتحقيق وطاهره لافرق بين تحية المسجد وسنة وضوءه
وغيرهما فان قبل تسلسل عليه الامر يحصل له مشقة أعجب بان هذا مقصود اليه اذا أراد زيادة الاجزاع
مغنى وقوله قبل الخ زد لما استظهره الاستاذ البكرى من استثناء سنة وضوءه أى لتسليطه تسلسل بجبرى

النوى فالخ فان لم ترد الطيب
فالطين لحصول أصل الطيب
بذلك بل ولو جعلت ماء غير
ما مر الرفع بدل ذلك كفى
دفع كراهة ترك الاتباع
بل وفى حصول أصل سنة
النظافة كما هو ظاهر
فالترتيب الاول لا يكتفى
بما تقرره ويندفع ما قبل
أحراه غير المسلم مع وجوده
فيه استنباط معنى يعود على
النص بالابطال والوجه
الندفاع اه كفى فى حكمه
النص على كونه أفضل من
غيره اما المصلحة فتعصر على
قليل قسطاً أو اغطار ولا
ضرر ما فيهما من الطيب
لانه يسير جداً فوسع محلهما
فيه كالحاجة قال الاذوى
والجمره كالحسنة وأولى
بالمسح أى لقصر زمن
الاحرام غالباً ومن ثم جرح
غير الفرق بينهما وسأفى
فى الصائغ انه يكره لها الطيب
فلو انقطع قبل العبر ففوت
وأردت الغسل بعده لم يسن
لها التعطيل فبما يظهر (ولا
يسن تجديده) أى الغسل
لانه لم ينقل ولما فى من
المستقوكذا التيم بخلاف
الوضوء) يسن تجديده ولو
ما مع الخف كما وان
كل بالتيمن لخواجرج وكون
الاتيان ببعض الطهارة غير
مشروع انما هو مع امكان
فعل بعضها الآخر وذلك
لان التجديد كان يجب لكل
صلاة فلما نسخ وجوبه بقى اصل طلبه وفى خبر صحيح بعضهم من فوضأ على طهر كسبه عشر حسناً وحل ندب تجديده اذ اصاب بالاول (قوله

تجده ويجاب بان عدم الارادة شامل لعدم الجدان (قوله غير ماء الرفع) فضيته ان الاقتصار على ماء الرفع
لا يكتفى فى دفع الكراهة (قوله) ووجه اندفاع الخ) أقول لو اصابوا لم يسن أفضل فليس من قبيل
استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نقض اللمس الذى هو الجلس باليد
ما يقتضى نقض سائر صور الالتقاء (قوله ومن ثم جرح غيره الخ) وهذا ما اعنده مر فتبع على الحرمة
استعمال الطيب مطلقاً حتى القسط والاعطار (قوله لم يسن لها التعطيل) لا يقال بل يتبع لانه يغلط لانا
نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلس وهذا لا يغلط الوصول اليه (قوله انما هو مع امكان الخ)

قوله طلبه وفى خبر صحيح بعضهم من فوضأ على طهر كسبه عشر حسناً وحل ندب تجديده اذ اصاب بالاول (قوله

صلواتها ولو ركعة واحدة

وطوافها والركعة كالغسل

الرابعة يتم بغيره لو صدبه

عبادة مستقلة حرم لتلاجه

واذا لم يعارضها وهو أهم منه

والأزم التسلسل (وبين

ان لا ينقص) بغير أوله

متعديا فغير الفاعل

للمتلطف وقاصر فالما هو

الفاعل وهو ما قل عن خطه

(ماء الموضوع من مد) وهو

وطل وثلاث (ماء الغسل

عن صاع) وهو خمسة أطلال

وثلاث تقر بياقها للاتباع

ويحمله فبين يديه قر بين

اعتدال يديه صلى الله عليه

وسلم ونعمت ولا يزيد

ونقص لاشق به وقضية

عبارة من أن يدب عديم

النقص أن يديه كذلك أنه

لا يسير تركز زيادة لاسرف

فيها والاوجه ما أخذها بن

الرفع من كلامهم والخبير

أنه يندب له الاقتصار علمها

أي الحاجة كدقيق كمال

الاثبات بجميع المطلوبات

وزعم غيره أن كلامهم

بشعر نديزادة لاسرف

فهل ان مندوباتها لاتأتي

أدبها قطعاً ممنوع (ولا

حسد) أي لما تم فافو

نقص عما ذكر وأصبح

كفي وفي شعر حسن أنه صلى

الله عليه وسلم ثوباً ثلثي

مدونين أن لا يقتسل

لجنباً أو غير هواناً لا يتوضأ

لحدث أو غيره على الأوجه

(قوله صلاة) يشمل صلاة الجنائز سم على جوي بنفي أن المراد الصلاة الكاملة فلو أحرص بها

فدبت لمن له التجديد عيش ومرحوي (قوله لا جحدة) أي لتلاوة أو شكر نهاية (قوله وطوافاً) وكذا

خطبة الجمعة مرحوي (قوله والاخ) عبارة المغني اما اذ لم يصل به فلا يسر فان خالفه ففعل لم يصح وضوءه

لانه غير مطلوب اه (قوله كره) تنزيهاً لا تحريم بديل قوله كالغسل الرابعة سم زاد الهاية ويصح

اه ولعل ما مر عن المغني من عدم الصحتهما الاقرب يؤيده قول الشارح الا في تم بغيره اخ (قوله عبادة

مستقلة) لعل مراده بالاستقلة انها عبادة مطلوبة بنفسها فانها عيش (قوله حرم الخ) رده الرمي بان

القصدها النظافة أو طحال الشورى في تأييده ورد على ما قاله ابن جعبري بحذف (قوله واذا لم يعارضه

الخ) عطف على قوله اذا صلى الخ عبارة النهاية والمغني نعم ان عارض التجديد فضيلة أول الوقت قدم عليه

لانها أولى منه كما أفتى بذلك الواو الله سبحانه تعالى اه (قوله والا) أي وان لم يقيدس التجديد بان يعارضه

الا أهم منه (قوله لزوم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم اذا التجديد بما يطلب اذ صلى بالاول وأراد أخرى

مع بقاء الاول وكل من هذه الامور الثلاثة غير لازم لجواز أن لا يصل في أن لا يرد أخرى وان لا يبق الاول فن

أن الزم تأمل سم وقد يقال ان مراد الشارح على فرض وجودها كما يشهد جوع قوله والاخ

لأشتر الاخير فقط أي عدم المعارض الا أهم (قوله بغير أوله) أي قوله وقضية الخ في النهاية (قوله

بغير أوله) أي وضوء القاف شقيقة ويجوز ضم اليها مع كسر القاف مشدداً عيش (قوله متعديا الخ)

وهذا أولى لان نسبة النقص الى المتلطف أولى شوري (قوله فغير الفاعل الخ) أي وماء الموضوع منصوب

على انه مفعول نهاية (قوله وهو الخ) أي دفع الماء نهاية (قوله وهو رطل الخ) أي قوله أي الا في المغني

(قوله رطل وثلاث) أي بعد ادنى نهاية وبالمصري رطل تقريباً عيش (قوله تقر بياقها) أي في المد

والصاع (قوله يديه) أي يحصل من عدم النقص عما ذكر (قوله من يديه الخ) بيان لعبارة ما (قوله

كذلك) أي قر بين يديه صلى الله عليه وسلم اعتدالاً لزعمه (قوله والاوجه الخ) وقافة الهاية والمغني

(قوله من كلامهم) أي الاصحاب معنى (قوله الحاجة الخ) وتكرار زيادة على الثلاث ووصفها يزيد

على ما يشهد عاده في كل مرة ولو الا في المد لم يعرض له وسوسة أو شك في ثبوت الطهارة أو في عدد ما أتت به وقد

يقع لالانسان أنه اذا وضأ من ماء قبل أو لولم له دوره فكيفه القليل من ذلك وانه اذا تطهر من مسبل أو ملأ

غيره باذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرف فو أكثر من الغرفات والظاهر ان ذلك لا يحرم حيث كان استعماله

لغرض صحيح كاستنفاها في الطهارة عيش (قوله وزعم غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله أي لما تمها)

الى قوله وفي خبر في النهاية الى قوله قال في المغني الاول اه أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أي

قد يقدح انه لا يجرد معه التيم المضموم اليه (قوله صلاة) تشمل صلاة الجنائز وقال الاسناد البكري في كثره

غرسه في وضوء فيما يظهر اذا قلنا لانه لا وضوء الجدة كما هو ظاهر حديث بلال الخ اه فليتأمل فيه وكان

مراده اذا قلنا للوضوء الجدة مستثناة في تدب التجديد أن يصل بالاول صلاة تاغير مسنة للوضوء ولا يلزم

التسلسل وان قلنا لانه فلا فرق اذا يلزم (قوله والاكره) أي تنزيهاً لا تحريم بما يبدل قوله كالغسل

الرابعة مد (قوله واذا يعارضه) نصريح بترك التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت

قدمت على التجديد لانها أولى منه أي بذلك شخصاً الشهاب الرمي (قوله والاظم التسلسل) وأقول التسلسل

غير لازم اذا التجديد بما يطلب اذ صلى بالاول وأراد أخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الامور الثلاثة غير لازم

لجواز أن لا يصل في أن لا يرد أخرى وأن لا يبق الاول فن أن الزم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كأنه إشارة

الى مخالفة ما في شرح الروض حدث قال قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو مجمل

على وضوء الجنب اه ثم أي ينفق شرح العباب شرح روماني شرح الروض من غير عزو اليه بحث قال في

المجموع عن البيان ان الوضوء كالغسل وحل على وضوء الجنب سبب كراهة ذلك لاختلاف العلماء في

طهور يتبع ان الاعضاء لا تخلو بالباع الاعراف والاسواغ فربما لو رتبته مستنداً او قضية ذلك بقاء كلام

من عين غير جالده قد يقدره
 وأن يؤخر من أجنب بخروج
 التي غسله عن يده ثلاثين
 معه فله من يسهل غسله
 قال بعض الحفاظ وأن
 يحط من يغسل في فلاتوم
 يحط من يستبرئه خطا كالداره
 ثم يسمي الله ويغسل فيها
 وإن لا يغسل نصف النهار
 ولا عند الغيمه وأن لا يدخل
 الماء الا بغيره فان أراد
 القاءه فعدت بستر الماء
 عورته اه وكله اعتدى
 غير الاخير على ما رواه كذا
 في ندي ذلك وان لم يذكره
 وفيه ما فيه وأن لا يدخل
 حدثاً أو كبره شأمن يده
 ولو نحو ذلك الغزالي أن
 أجزاءه تعود الى الآخرة
 بوصف الحسنة ويقال أن
 كل شعرة طالبه بحسنتها
 وأن يغسل كائناً أو نساء
 انقطع دمها فرجه ويؤش
 ان وجد الماء والاتب
 ويحصل أصل السنة بغسل
 الفرج ان أراد نحو جاع أو
 قوم أو أكل أو شرب أو أكره
 وينبغي أن يلق بحسنة
 الأربعة اذ ذكرها أخذ
 من تيمم على الله عليه وسلم
 لسلام من سلم عليه حسنة
 والقصد به في غير الأول
 تحفف الحد فتتق
 به وفيه زيادة النشاط للعود
 فلا يتق به وهو كوضوء
 التحديد والوضوء لغو القراءة
 فلا بد فيه من تيمم معتبر
 ويجوز الغسل عارياً بالجمع

خلافاً للآسي والمعنى عبارته قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو محمول كما قال شيخنا
 على وضوء الجنب اه **(قوله في راكده)** شامل للغسل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من تغلف جسده قبل
 الاغتسال أو الوضوء بحيث يبق به قدر وغيره وقد وجهه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء أو
 الغسل من دون سبق للتنظيف المذكور سم **(قوله لانه قد يقدر)** عبارة المعنى والاياب وانما كره
 ذلك لاختلاف العلماء في طهوره بذلك الماء وأشبهه بالماء المضاف الى شيء لازم كالماء ورد في الماء عرفاً أو
 وسخ اه **(قوله فيسهل غسله)** يعني فاحتاج الى غسل آخر **(قوله كالداره)** أي الدائرة **(قوله ولا عند**
الغيمه) وهي ثلث الليل الأول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله أي الحمام قبل
 المغرب وبين العشاء من لانه وقت انتشار الشياطين اه **(قوله انتهى)** أي قول بعض الحفاظ **(قوله**
وكان الخ) أي ذلك البعض **(قوله في غير الاخير)** والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بغيره الخ **(قوله وفيه**
ما فيه) قد يتوقف في التطهير فيه تذو كثير ما يقع للشارع وغيره أنه يذكر شيئاً من ترتب عليه الذنب مع
 انه ليس مصرح به في كلام الصحاح بصري **(قوله وان لا يدخل الخ)** عبارة النهاية وانما يتنظير في الايجاب
 لا ينبغي أن يخلق أو يلم أو يستخذ أو يخرج دماً أو يمين من نفسه جزاً وهو جنب اذا سائر آخر اه **(قوله**
لان أجزاءه الخ) ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترفع جنباتها بغسلها سم على ج
 اه عش **(قوله تعود الى الآخرة)** هذا مني على ان العود ليس خاصاً بالأجزاء الأصلية وفيه خلاف
 وقال السعدني شرح العقائد النسبية ما عدا نساء الأجزاء الأصلية السابقين أول العمر الى آخره عش
 عبارة الجعري في نظر لان الذي رواه ملامت عليه لا يجزئ أقطاره التي قبلها في عمره وأشعره كذلك فراجع
 قلوبى وعبارة الداعية قوله لان أجزاءه الخ أي الأصلية فقط كالدماء المقطوعه بخلاف نحو الشعر والظفر فانه
 يعود الى منفصل عن يده لتبكيته أي توبخه من أمر بان لا يله حاله الجنبانية وانحوها انتهت اه **(قوله**
وبقال ان كل شعرة الخ) فائدة التوبيخ واللوم يوم القيامة لتفعل ذلك وينبغي ان يحصل ذلك بحث فصر
 كان دخل وقت الصلاة ولم يغسل ولا افلا كان غدا الموت عش **(قوله وان يغسل)** أي الجنب **(قوله**
فرجه) واضح ان محمله حدث كان به مقدور ولو طاهر اكتمل والا فلا حاجة اليه كالأول ج بمائل ولم ينزل
 بصري **(قوله ووضوء الخ)** وكيفية قبة الجنب وغيره مما ياتي في نيت سنن وضوءه لا كل والنوم مثلاً أخذ
 مما ياتي في الاغتسال المستوفى ونظيره انما تدرج في الوضوء الواجب بالمعنى الا في اندراج تحمة السعدني
 غيرها اه كرهى عن الاياع **(قوله ان أراد الخ)** قد يسلك من يغسل الفرج والوضوء والتيمم **(قوله نحو**
جاء الخ) انظر هل أدخل بالتحريم بحالة أهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومما رواه كتابها **(قوله**
والصدية) أي بالوضوء في غير الأول أي غير الجماع **(قوله فيتنقض به)** أي ذلك الوضوء بالحدث **(قوله**
وفيه) أي في الجماع **(قوله فلا يتنقض به)** أقول وهذا مما بلغ به فقال لسا وضوء شرعى لا يتنقض بالحدث
 بصري **(قوله وهو)** أي الوضوء ونحو الجماع الخ بمنداد **(قوله كوضوء التجدد الخ)** خبره **(قوله ويجوز**
الغسل عارياً الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون
 عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها أو في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغبر عن كشف
 عورتهم وان علم دما من مثله فقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام عارياً بعينه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا
 عذر لان أمرهن منى على المبالغة في الستر ولما في خروجهن من الفتن والشرف وقد روى امرأه تغفل
 ثيابها في غير بيتها الاهتكت ما بينها وبين الله والخائف كالنساء وينبغي للمأخذ ان يقصد التطهير والتنظيف
 البيان على عموم وهو ما أفهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث يأتي فيه بسبب الكراهة المذكورة وحديث
 فلا وجه للعمل المذكور والى آخر ما طالع اه **(قوله في راكده)** شامل للغسل وغيره وظاهره انه لا فرق في
 الكراهة بين من تغلف جسده قبل الاغتسال أو الوضوء بحيث يبق به قدر وغيره وقد وجهه بان من شأن
 النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء أو الغسل منه وان سبق للتنظيف المذكور **(قوله لان أجزاءه تعود الى الآخرة)**

لا الوضوء عقبه ويرد بان

حمله اذ لم يحمله والا كحرف
رشاش يلقق فوبه ياولا
يا فمن حصل التعريف في
الحلوة لادنى غرض وافتى
بعضهم بحرمه جاع من
تحبس ذكره قبل غسله أى
ان وجد الماء وينسقى
تخصيصه بغير الساس
لتصريحهم بحل وطه
المستحاض من حران دهما
وغير من يعلم من عادته أن
الماء يقره عن جاع يحتاج
السبه (ومن به) أى يبدنه
(نحس) أى يئس أو كسى
(يغسله) أى يغسل ولا تكفى
لهم غسله واحدة (وكذا
في الوضوء) لانهما واجبان
مختافا الجنس فلا يتداخلان
(قلت الاصح تكفيه) حتى
في الميت: اللهم ذمها هنا
سكت عن استدراك ما يأتى
ثم كاستغله (والله اعلم)
الحصول الغرض منهما يعمد
الماء على المحل أى فى الحكمة
فواضع وأما في العبدية
فالغرض أنها زالت بغيره
وان الماء وارد لم يتغير ولا
زاد وزنه ولا حالت يتغير
العضو فان اتفق شرط من
ذلك فالحديث باق كالنفس
فعل ان المأظفة لا يطهر محلها
عن الحدث الا بعد تسببها
مع التعريف (ومن اغتسل
لجناية) أو حصى أو نفاس
(و) نحو (جعة) أو عدى
بنسبهما (حصلا) أى
غسلهما وان كان لا كحل

لا التستره والتنعيم وتسليم الاخر قبل دخوله وان لا يدخله اذ رأى نفسه عار باوان لا يجعل بدخول البيت الحار
حتى يعرف في الاول وان لا يكثر الكلام وان يدخل وقت الحلو أو يتكافأ اخلاء الحمام ان قدر على سوان
يستغفر الله تعالى ويعدخو وجهه بصلى ركعتين ويكره ان يدخله قبل المغرب وبن العشاء ويكره
لصائم وسب الساب البراد على الرأس وشبهه عندخو وجهه من حبس الطيب وان يشد كبر بمرارته حرارة
جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره الا عورة ومظنة شهوة ولا يقوله لغيره عاقل
الله ولا بالصالحه ينسقى لمن يحاط الناس التذلل باز له فخرج كبره وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن
الادب معهم نهاية بادنى تصرف وأكثر ذلك في المغنى قال غش قوله مردان علم عدم امثاله ومعلوم ان
النهي عن المنكر والامر بالمعروف والنهي عن المنكر من قبيل الانسان بنفسه بعد المصلحة ينبغي انه لا بأس به أيضا سيما اذا اعتد
ولا بالمصلحة فوما اعتاده الناس من تقبيل الانسان بنفسه بعد المصلحة ينبغي انه لا بأس به أيضا سيما اذا اعتد
ذلك لا تعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) أى عار يا (قوله ورد) أى قول الجمع انظر لم يعمل اطلاق الجمع
على ما ذكره مع امكانه (قوله بان يحمله) أى يحمل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله
وأفتى) الى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشهاب الرولى سم (قوله بحرمه
جاع من تحبس ذكره الخ) أى بغير الذى اياه لا يجرم بل يعنى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة
لان غسله يقره ويرى بغيره ذلك منه فيسقى عليه واما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلا يصاب به
شئ من المائى الخطأ به وجب غسله ثم ما ذكر في المذلى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك
كان حكمه ما ذكر وان ندرج وجهه قضية قولان يجمعون غير من يعلم الخ ان من اعتاد عدم فتور الذكر بغسله
وان تكرر لا يعنى عن الذى في حقه غش (قوله أى يبدنه) الى الباب في المغنى الا قوله عدم تحبوا لوجب
الى انه لو اغتسل وتوله وظاهر الى المتن وكذا في النهاية الا قوله أى غسلهما الى المتن قول المتن (ولا يكتفى لهما
غسله الخ) وعلى هذا تقدم ازالة الخس شرط لا ركز معنى (قوله لانهما) أى غسل الخس وغسل الحدث
قول المتن (تكفيه) أى تكفى الغسله من به نحس وحديث عنهما (قوله حتى في الميت الخ) فى
جعله غائبا قبله المفروض في الخى تساع (قوله بهذا) أى بالكفاية فى غسل الميت (قوله ما يأتى) أى من
اشترط ازالة النجاسة قبل غسل الميت (ثم) أى فى الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع موانع
صحة نحو الصلوة فيحمل أن المراد بالغرض هنا الغسل العوض عبارة النهاية والمغنى لان واجبه ما غسل
العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قد يقال يعنى عن هذا قوله زالت بغيره بصرى (قوله فعمل الخ)
أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يظهر محلها عن الحدث الخ) أى لبقاء نجاسته معنى قال سم وقع
السؤال هل تصح التيقيل بالسابعة فاجاب مرد بعدم صحتها اذا حدثت انما تقع بالسابعة فلابد من قرن
التيبها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسله لهما مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت باول
الغسل الراجع والسابعة وتحدثا لم يقع اذ لو الغسلان السابقة عليها ما رفعت فليست تأمل اه وأثره غش
(قوله لا بعد تسببها الخ) أى بعد تمام السابعة يتحكم بارتقاء الحدث لا تسببه لانه يحتاج بعد السابعة الى

ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنباتها بغسلها (قوله ما يأتى) ثم كاستغله
عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعمير بدنه بعد ازالة الخس اه وأجاب بعضهم بأن ما بعد مجئ مع
كأقواله في الوقوف في قول القائل لعلنا بعد بطن انه لا تعمير دون الترتيب اه ورد على هذا الجواب بعد كون
المباذ من بعد تعمير الترتيب لهدا تركوه فى مواضع كفى أنت طالق طلقه بعد طلقه حيث قالوا ولو وقع
المضمة أو لأن المحر وعبر هناك بجل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن
زال ما عله من النجاسة ان كانت مع ارادته بعد الترتيب لانه معتقده فى بعد البعد أن يعبر المصنف
بمثل عبارة من يداخل القنات لم يكن فادأقتامه (قوله لا بعد تسببها) وقع السؤال هل تصح التيقيل
السابعة فاجاب مرد بعدم صحتها قبلها اذا حدثت انما ترتفع بالسابعة فلا بد من قرن التيقيل وعندى أنها

أي في بيان أقرواها وقوله وأزالها فيه استغدام إذا المراد بالنجاسة هنا أعيانها وبضميرها في إزالة الوصف القائم بالحل المانع من صحة الصلاة حيث لا مخرج بحري (قوله وأزالها) أي فترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعذر بأداة فإن الكلام على شيء يستدعي ذكر متعلقها ولو لازمه ولو عريضة عيش (قوله لانه) أي التيمم (قوله عاباها) أي عن الوضوء والغسل (قوله وأوقد عيناها بالماء) أي لتوقف الإزالة على الماء (قوله وقد عاباها) أي قد عاباها (الح) قد عاباها أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحتها ما تقدم إزالة الوضوء أن يكون مقارنا لإزالة الوضوء فثبت على التيمم إشارة إلى أنه بشرط في صحتها تقدم إزالة الوضوء والغسل فإنه في غاية الحسن سم على حج وقوله لانه يكفي مقارنا إلى أي قبل أو كانت فيما يجب غسله في الوضوء والغسل أم لا كانت في غير أعضاء الوضوء فوضع مع وجودها كما يعلم بما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم عيش عبارة السدع البصري وقد يقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وليست شرطاً للوضوء والغسل باتفاقهم والأصاحف قطعيها ماعداً لمجلها فذهبها قبل إزالة الوضوء كذا في الأصل في الاستنجاء في الغسل فامرأ خولس الحلق في إبدان رفع الحديث موقوف على إزالة الوضوء إنما واجباً مختلفاً للجنس فلا يتبدل إخلال وعلى التنزيل فالمصنف لا يرى ذلك في تأمل وانصت اه ولا يخفى أن هذا في جواب سم الان فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) لعنه أراده رأى والرافعي دون رأى المصنف (قوله في بعضها) وهو النجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أي من جنس التراب الذي يتوقف عليه التيمم (قوله المستنقذ) أي ولو طاهر كالصياق والمخاط والمني فالأعني القوي أهم من المعنى الشرعي كما هو الغالب شيخنا (قوله مستنقذ) أي اعتبار الاستنقذ أنها بناؤه اعتباراً عنه في الحد المذكور وفي شرح الروض وغيره يقولهم كل من حرم تناولها إلى أن قالوا لا يلزمها ولا يستدلوا بها إلا بقال ان المعنى أن حرم تناولها لا يكونها مستندة سم على منج اه عيش زاد الرشدي وأعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستندة وذلك منع في الكتاب والحج ولهذا بالغم من لا يعتد بنجاسة ما لا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استنقذها شرعاً بل لم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أي قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم في التعريف يوجب الدوران الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكون موقوفاً على ما هو موقوف فعله لكونه حراماً نعر بفعله واجب باله رسم والرسم لا يضره ذلك اه حفي أي تعبیر الشارح بالحد في اصطلاح الأصوليين لا المناطقة (قوله حد لا مخرج) أي خلاف ما لو كان هناك مخرج أي يجوز كافي فاذا الطهور ومن عليه نجاسة فإنه يصلي لحرمته ونجاسته إلا إعادة شحنا عبارة البصري هذا التقيد لا يدخل في الاستنجاء بالجرف فإنه يعني عن إزالة النجاسة وتصح إمامته ومع ذلك يحكم على هذا الأمر بالتحجيش لأنه عني اه (قوله بغير ذلك) أي ذكره النهاية والمغني وبسطا فيه أيضا (قوله وبالحد) عطف على الحد (قوله وسلكه) أي سلك المصنف التعريف بالحد (قوله لسهولة معرفته) أي بخلاف معرفتها بالحد فإنها عسرة بالنسبة للمنتهين فضلاً عن غيرهم (قوله إلى الأصل في الاعيان) أي اعلم أن الاعيان جاد وجوان فالجاذك طاهر إلا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناه الشارع أيضاً وقدمه المصنف على ذلك بقوله وكبابها بغير معنى والمراد بالحيوان ماله ورجو بالحد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلق والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

وأزالها) * قيل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لاعتبارها وقد بدعها عقب المياه وقد يجب بان لهذا الصنيع وجهاً أيضاً وهو أن إزالة الوضوء لما كانت شرطاً للوضوء والغسل على مامر وكان لا بد في بعضها من تراب التيمم كانت أختة طرفاً مما قبلها ومما بعدها فتوسلت بينهما ما أشار لذلك (هي) لغزاً مستنقذاً وشرعاً بالحد مستنقذ منع صحة الصلاة حيث لا مخرج وقد بسطت به سبيل ذلك وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته لكثرته فواتده وعزاً كثرها وبالحد وسلكه لسهولة معرفته وإشارة إلى الأصل في الاعيان الطهارة لانها خلقت لمنافع العباد وأما تحصل أو تكمل بالطهارة وإلى أن ماعداً ما ذكره

(قوله وقد عاباها) أي قد عاباها أيضاً بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط في صحتها ما تقدم إزالة الوضوء أن يكون مقارناً لإزالة الوضوء فثبت على التيمم إشارة إلى أنه بشرط في صحتها تقدم إزالة الوضوء والغسل فإنه في غاية الحسن (قوله مستنقذ) لقائل أن يقول اعتبار الاستنقذ أنها بناؤه اعتباراً عنه في الحد المذكور وفي شرح الروض وغيره يقولهم كل من حرم تناولها إلى أن قالوا لا يلزمها ولا يستدلوا بها إلا بقال ان المعنى أن حرم تناولها لا يكونها مستندة سم على منج اه عيش زاد الرشدي وأعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستندة وذلك منع في الكتاب والحج ولهذا بالغم من لا يعتد بنجاسة ما لا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استنقذها شرعاً بل لم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أي قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم في التعريف يوجب الدوران الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكون موقوفاً على ما هو موقوف فعله لكونه حراماً نعر بفعله واجب باله رسم والرسم لا يضره ذلك اه حفي أي تعبیر الشارح بالحد في اصطلاح الأصوليين لا المناطقة (قوله حد لا مخرج) أي خلاف ما لو كان هناك مخرج أي يجوز كافي فاذا الطهور ومن عليه نجاسة فإنه يصلي لحرمته ونجاسته إلا إعادة شحنا عبارة البصري هذا التقيد لا يدخل في الاستنجاء بالجرف فإنه يعني عن إزالة النجاسة وتصح إمامته ومع ذلك يحكم على هذا الأمر بالتحجيش لأنه عني اه (قوله بغير ذلك) أي ذكره النهاية والمغني وبسطا فيه أيضا (قوله وبالحد) عطف على الحد (قوله وسلكه) أي سلك المصنف التعريف بالحد (قوله لسهولة معرفته) أي بخلاف معرفتها بالحد فإنها عسرة بالنسبة للمنتهين فضلاً عن غيرهم (قوله إلى الأصل في الاعيان) أي اعلم أن الاعيان جاد وجوان فالجاذك طاهر إلا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناه الشارع أيضاً وقدمه المصنف على ذلك بقوله وكبابها بغير معنى والمراد بالحيوان ماله ورجو بالحد ما ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلق والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

وهو الحيوان كنبته كذلك والمفصل من الحيوان النخس نخس مطاق ومن الطاهر ان كان نخسا كالعرق والريق ونحوهما فظاهر أو أنه استعماله في الباطن فنخس كالبول نعم ما استحال اصلاح كاللبن من المأكول والأدنى كالبيض طاهر والحاصل ان جميع ما في الكون اما جادا أو حيوان أو فضلات فالحيوان كله طاهر إلا الكب والخنزير ورفر ع كل منهما والجدا كله طاهر إلا السكر والفضلات قد عانت نقصا لم يشأنا **(قوله)** خلقت لنافع العباد أي ولومن بعض الوجوه نهاية ومعنى **(قوله)** ونحوه أشار به إلى عدم انحصار النجاسة في هذا كمر المصنف عبارة المغني وعرفها المصنف كصله بالعد لكن ظاهره حصرها بما بعده وليس مراد لان منها ما شاع لم يذكرها أو سأنبه على بعضها فلا بد ذكر له اضا بطا جاليا كما تقدم كان أولى اه **(قوله)** فدخلت القطرة محل تأمل الا ان كان المراد الصالح ولومع من جهة تغيزه بصري عبارة سم في هذا التفرع نظر لان القطر لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن زاد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو ما ضامه لانه أو يقول مسكرو ولو باعتبار نوعه اه **(قوله)** وأر بده هذا الخ ظاهر تفسيرهم المسكر بالمغلي واخراجهم الحشيشة بالمائع أن عبر العنب اذا طهر فيه التغير وصار مغليا العقل ولم تصرف فيه شدة مطر به صار نجسا وقديقه حتى قوله مر الا في القتل المحصل لطهارة الخمر وكفي زال النشوة الخ خلافا لوفان العصر مالم تصرف فيه شدة مطر بلا يحكم بنجاسته وان حرم تناوله عش **(قوله)** والالم بنج الخ خذافا لانه عبارة وخرج برأيه على أصله ما ع غير كالحشيشة والبنج والاذون فانه وان أسكر طاهر وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران اه قال عش قوله مر وقد صرح الخ أشار به إلى جواب اعتراض وارد على المتن تقديره ان البنج والحشيشة يتحدون لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة ما ع غير كالحشيشة والحشيشة لانهما جازان بقيد الاسكار فأجاب بأنه صرح شرح المذهب بانهم مسكران لا يتحدون اه **(قوله)** لم يخف لقوله الخ أي لانه ما فيه شدة مطر بئلا يكون الامانة محضين **(قوله)** تهمر الخ قوله ولا يلزم من المغني وإلى قوله وعلى امتناع في النهاية **(قوله)** كهمر بسائر أنواعها عبارة النهاية نعمرا كن وهو المشتمل من عصير العنب ولو شتمه فهو مشتمل على بطن حبات عنقود أو غيره مما شابه الاسكار وان كان قليلا اه زاد المغني وهي أي المشتمل على من به العنب حتى صار على الثلث والخمر تثنون وتذكر كبرها الفضة حتى تطهق التام على قلة اه **(قوله)** من غيره أي كإله الزبيب ونحوه معنى **(قوله)** لانه تعالى الخ عبارة عن المغني والنهاية ما لا يخفى لقوله تعالى انما الخمر والبيسر والانصاب والزلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس الخ أو ما لا يزيد فيها لقياس على الخمر من تنفير عن المسكر اه **(قوله)** ولا يلزم الخ عبارة عن المغني وصدها عما هاء الخ الخمر الاجماع فثبت على واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالاجماع وجعل على اجماع الصحابة في المجموع وعن ربيعة شيخ مالك انه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن واليث اه **(قوله)** منه أي من كون الرجس شرعا للنخس وقال الكزوي أي من تسمية تعالى الخمر رجسا اه **(قوله)** ما يجازي به يعني ان الرجس فيها بعد ما يجزى القدر الذي تعاف عنه النفس مجازا كزوي **(قوله)** ما جازي أي عند الشافعي نهاية أي والمحققين **(قوله)** على امتناع أي الجمع **(قوله)** هو من عوم المجاز الخ وهو استعمال اللفظ في معنى مجازي شامل للمعنى الوضع وغيره كالسنة تقديرها الشامل للنخس وغيره قال سم قد يقال اذا كان من عوم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النخس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب الا بقرينة تفهم ان المراد به بالنسبة للخمير هو النخس

وتحرم ما ليس به عوم ولا مستقنر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اه فلتأمل **(قوله)** فدخلت القطرة في هذا التفرع نظر لان القطر لا تصلح للاسكار فكان الوجه أن زاد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو ما ضامه لانه أو يقول مسكرو ولو باعتبار نوعه **(قوله)** هو من عوم المجاز قد يقال اذا كان من عوم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النخس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب الا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمير هو النخس وأي قرينة لذلك وكذا اذا كان من باب استعمال المشترك في معنيته لا يدل على المطلوب الا بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمير هو النخس وأي قرينة لذلك فتدبر في ادعاء لابن

مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب بأنه طاهر لانه حامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شرحه على المتأخرين انما يسمى
بالبوطة طاهر وهذا الاختلاف اذا العبرية يكون التي حامدا وأما عما جعله الأسكارا الجامدا حال أسكاره طاهر
والماتح حال أسكاره نجس وان كان في أصله حامدا ولو وضع ما توهمه لزوم طهارة التبدل ان أصله حامد هو
الزيت ولا يقوله عاقل اه وعبارته هنا قوله لم تصرفه شدة مارة أما اذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته
فلا إشكال في نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه اه وفي الجبيري
والحاصل انما هو شدة مطر بنجس سواء كان مائعا أو حامدا فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطر به كان
نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطر يتوهمه ان كان مسكرا قبل جوده كان نجسا كالخمر المنعقدة والافهو
طاهر كالشكش ولا شدة فيه غير نجس مائعا أو حامدا راجحي عبارة البرماوي وأما الكشك فطاهر ما لم تصرفه
شدة مطر يقولون نجس أي ان كان مائعا اه ومثله في القلوبي اه وقول الحلي وقد يقال لافهو
المعتمد الموافق لكلام غيره دون ما قبله قول المتن (وكب) أي ولو علمنا انها بتوخطيب وشرح بانفسل وفي
الجبيري عن اللفظي قوله ولو لمعلمار دعي القول الضعيف القائل بطهارته اه (قوله الامراخ) وخبر
البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم دعي الى دار فمجيى الى أخرى فاجاب فقبل له في ذلك فقال في دار فلان
كسب قبل وفي دار فلان هرة فقال انها ليست بنجسة فذل اعجاز العلامة ان التي هي من صبيغ الخليل على ان
الكسب نجس نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله وقضية الخ في الغنسي وكذا في التوبة الاولى ولو آدميا (قوله
لانه أسوأ الخ) وادي ابن المنذر الاجماع على نجاسته وروى عنه مالك وروى عن أبي حنيفة ما طاهر
معنى (قوله مع صلاحيتها الخ) أي صلاحه لها وقوله في ما ذكره وفي أوائل البيع من ان بعض
الحشرات ولانه مندوب الى قتله من غير ضرر (قوله لانه الخ) ولا نعني به محل شئ عليه معنى (قوله فلا بد الخ) الاولى
تأخير عن التعليل التي أيضا كما في الغنسي (قوله لانه الخ) ولا نعني به محل شئ عليه معنى (قوله فلا بد الخ) الاولى
وقال تعالى اولم تهنز وفاته نجس اذ لم يدر جالته لان لم يدخل في عزم الميت اه (قوله مندوب الى قتله الخ)
طاهره ولو كان عقورا لكن في العباب في باب البيع وجوب قتل العقور وجوز اقتل غيره سم على المنهج
اه عش عبارة الشوري أي مدعو الى قتله بل يجب ان كان عقورا اه أي والمراد بالمندوب المعنى القوي
الشامل للواجب لا لخاصة ما في العباب (قوله من غير ضرر) خرج به القواسم الخس فأنه يشان
اضرره من يجبري (قوله ولو آدميا) لكن يحمل كون المتولد من آدمي أو آدمية ومغلف له حكم المغلف اذ لم
يكن على صورته الا دعي خلافا للشارح والقياس انه لا يكف جثثه وان تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ آدمي
أدوه بصورة الكسب أي أو الخنزير والاصل عدم آدميته ولو مسخ آدمي كباقي نبي طهارته استحبابا لما
كان ولو مسخ الكسب آدميا فنبني استحباب نجاسته ولم يفرق في ذلك شوا وقع البحث في مع الفضلاء فقرر
ذلك بحثا سم على ع ج اه عش (قوله يتبع أخس أبوه في النجاسة) أي كالتولد من كبشة وآدمية فهو نجس
و يستثنى منه الا دعي ولو في نصفه الا على التولد من آدمي وكبشة أو بالعكس فانه طاهر عند الرمي والولد وقوله
وتعزيم النجبة الخ المتولد من كلب أو جوسي لا تحل ذبيحته ولا تسكحه وان كان آدمي وقوله ويجب البذل
فالمتولد من حمار وحشي وحمار أهلي اذا قتله الحرم وجب بدمه من الاول وقوله وعقد الجزيه يثنى ان لا يبيع دون

يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه (قوله ولو آدميا تغلبا للنجس) هو كما قالوا ان قلنا طهارة آدمي تولد من
آدمي أو آدمية ومغلف فمعمل ما ذكره فما اذا لم يكن على صورته الا دعي خلافا للشارح والقياس انه لا يكف
جثثه وان تكلم وميز وبلغ مدة بلوغ آدمي أدوه بصورة الكسب أي أو الخنزير والاصل عدم آدميته
ولو مسخ آدمي كباقي نبي طهارته استحبابا لما كان وهو طاهر على ما يأتي في التنبيه الا قيل وجلد نجس
بالوت عن بعض المتكلمين ان المتولد للصفة دون الذات أما على ما يأتي فيه عن المحققين من انه تعدم الذات
الاولى وتختلف أخرى ففيه نظر يحصل أن نجس بنجاسته لانه كلبو يحصل أن نجس بطهارته لان
ما يدعو غير قطعي بل يحصل للصفة فقط ولا نجس بالشك وعلى الجلة فينبغي ان لا يكف بزوي يدعو لهم

(وكب) للامر بالظهور
من ولوغه سبعام التعفير
والاصل عدم التعبد الا
للبذل بعينه ولا دليل على
ذلك (وخنزير) لانه أسوأ
خالامه اذ لا يجوز الاضاع
به حالة الاختيار بحال
مع صلاحيتها فلا بد من
الحشرات ولانه مندوب
الى قتله من غير ضرر
(وغيرهما) أي فرع كل
منه - ما مع الاستراوع
غيره ولو آدميا تغلبا
للنجس اذ الفرع يتبع
أخص أبوه في النجاسة
وتعزيم النجبة والمناعة
وأشرفها في الدين وإيجاب
البذل وعقد الجزيه يتوالات
في النسب والام في الحرمة

الاجتناب والترغيب فيه عش عبارة شيخنا هنا ومثل الاذى الجن والمالك بناء على ان الملائكة اجسام لها ميتة وهو الراجح امان قلنا بانها اشباح نورانية تنطفئ بعونها فلا ميتة لها وفي باب الطهارة ومثل الاذى الجن والمالك بناء على ان الملائكة اجسام كسيفة وخلق انهم اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا ينفذ لهم بعد موتهم صورة اه **(قوله لتكرم الخ)** وقضية التكرام ان لا يتكبر بحجته بالوقت معنى ذهابه **(قوله)** ولغير الصبح الخ ولا نلو كان نجسا اما بغيره كسائر النجاسات أى العينية لا يقال لو كان طاهرا اما بغيره كسائر الاعيان الطاهرة لا بالتعلق بالطاهر معهود في الحديث وغيره بخلاف النجس على ان الغرض منه تذكير عموما لانه الاوساخ عندها نية قال عش قوله بخلاف النجس قضيتان عظمى المتبادرا تجنس مختلفة لا يصح تطهيره منه بل يرجع الى أصله حتى لو اصاب ثوبار طباشيرا بعد ذلك لم ينجس للتيسيع وهذه القضية صرح سم على ج فيما ياتي لكن في فتاوى شيخ الاسلام ماصه فرغ غسل شيخ الاسلام عن الماء العالج اذا ولغ فيه الكلب أو نحو وغسل سبع مرات احداها بباب فوسل يكفى بذلك من تطهره أولا فاجاب بان الظاهر ان العالج بطهر عما ذكر عن النجاسة المغاطة اه وهو الاقرب عش **(قوله)** وذكر المسلم للغالب كذا قالوا وقد قال ما لا مانع من وجه الدلالة منه لطهارة الكافر ان الحصل لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة ما نوت فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا شدي **(قوله)** نجاسة اعتقاد الخ أى لا نجاسة لبدانهم معنى **(قوله)** والخلاف الى قوله لكنه في النهاية والغنى الاقوله على ما قاله غير واحد **(قوله)** والخلاف الخ لم يتقدم حكاية الخلاف في كلامه في ستة الاذى لكنه ثابت وعبارة الخ وكذا مسئلة الى ذى الاظهر عش **(قوله)** قيل عبارة النهاية والغنى قال ابن العربي المالكي اه **(قوله)** وبما هم الشهيد ضعيف عش **(قوله)** والسمل وهو ما يؤكل من حيوان البحر وان لم يسم بسمك كاسماكى فى الاطعمة والجراد سراء اما باصطادام بقطع رأسه ولو لم ينحل يجهنم الكفار أوحش أشنع منها أى لا يجازية عش **(قوله)** انها أى رواية الرفع قول المتن **(ودم)** أى ولو تخلص من سمل وكبد وطع النهاية ومعنى أى سال عش **(قوله)** حتى ما يقى الى المتن في النهاية الاقوله أى الى الوصى **(قوله)** ومن صرح الخ طاهر منسج المغنى ان التزاع معوى عبارة وأما الدم الباقي على اللحم وعظمه فقتل الله طاهر وهو قضية كلام المصنف في المجموع وحوى عليها السبكر وبذلك من السنة قول عائشة رضى الله تعالى عنها عشا **(قوله)** كذا لم يكن في حكم المرفوع ور رواية رفع ذلك ضعفة جدا ومن قال أحدا منها منكروا فخر الجراد أكثر جنود الله لا كملوا وأحرمه صريح في حله خلافا لمن وهم فيه وانما لم يكمل عند كالتب على انه باع عند أبي نعيم انهم غروا وسع غزواته لا كملوه وبأكله معهم ور رواية بأكله صحت في البخارى وغيره **(ودم)** اجزاء حتى ما يقى على العظام ومن صرح بطهارة أراد أنه يعنى عنه واستثنى منه الكبد والكبد الطحال والمسلما أى يولون

الاجتناب والترغيب فيه عش عبارة شيخنا هنا ومثل الاذى الجن والمالك بناء على ان الملائكة اجسام لها ميتة وهو الراجح امان قلنا بانها اشباح نورانية تنطفئ بعونها فلا ميتة لها وفي باب الطهارة ومثل الاذى الجن والمالك بناء على ان الملائكة اجسام كسيفة وخلق انهم اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا ينفذ لهم بعد موتهم صورة اه **(قوله لتكرم الخ)** وقضية التكرام ان لا يتكبر بحجته بالوقت معنى ذهابه **(قوله)** ولغير الصبح الخ ولا نلو كان نجسا اما بغيره كسائر النجاسات أى العينية لا يقال لو كان طاهرا اما بغيره كسائر الاعيان الطاهرة لا بالتعلق بالطاهر معهود في الحديث وغيره بخلاف النجس على ان الغرض منه تذكير عموما لانه الاوساخ عندها نية قال عش قوله بخلاف النجس قضيتان عظمى المتبادرا تجنس مختلفة لا يصح تطهيره منه بل يرجع الى أصله حتى لو اصاب ثوبار طباشيرا بعد ذلك لم ينجس للتيسيع وهذه القضية صرح سم على ج فيما ياتي لكن في فتاوى شيخ الاسلام ماصه فرغ غسل شيخ الاسلام عن الماء العالج اذا ولغ فيه الكلب أو نحو وغسل سبع مرات احداها بباب فوسل يكفى بذلك من تطهره أولا فاجاب بان الظاهر ان العالج بطهر عما ذكر عن النجاسة المغاطة اه وهو الاقرب عش **(قوله)** وذكر المسلم للغالب كذا قالوا وقد قال ما لا مانع من وجه الدلالة منه لطهارة الكافر ان الحصل لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة ما نوت فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا شدي **(قوله)** نجاسة اعتقاد الخ أى لا نجاسة لبدانهم معنى **(قوله)** والخلاف الى قوله لكنه في النهاية والغنى الاقوله على ما قاله غير واحد **(قوله)** والخلاف الخ لم يتقدم حكاية الخلاف في كلامه في ستة الاذى لكنه ثابت وعبارة الخ وكذا مسئلة الى ذى الاظهر عش **(قوله)** قيل عبارة النهاية والغنى قال ابن العربي المالكي اه **(قوله)** وبما هم الشهيد ضعيف عش **(قوله)** والسمل وهو ما يؤكل من حيوان البحر وان لم يسم بسمك كاسماكى فى الاطعمة والجراد سراء اما باصطادام بقطع رأسه ولو لم ينحل يجهنم الكفار أوحش أشنع منها أى لا يجازية عش **(قوله)** انها أى رواية الرفع قول المتن **(ودم)** أى ولو تخلص من سمل وكبد وطع النهاية ومعنى أى سال عش **(قوله)** حتى ما يقى الى المتن في النهاية الاقوله أى الى الوصى **(قوله)** ومن صرح الخ طاهر منسج المغنى ان التزاع معوى عبارة وأما الدم الباقي على اللحم وعظمه فقتل الله طاهر وهو قضية كلام المصنف في المجموع وحوى عليها السبكر وبذلك من السنة قول عائشة رضى الله تعالى عنها عشا **(قوله)** كذا لم يكن في حكم المرفوع ور رواية رفع ذلك ضعفة جدا ومن قال أحدا منها منكروا فخر الجراد أكثر جنود الله لا كملوا وأحرمه صريح في حله خلافا لمن وهم فيه وانما لم يكمل عند كالتب على انه باع عند أبي نعيم انهم غروا وسع غزواته لا كملوه وبأكله معهم ور رواية بأكله صحت في البخارى وغيره **(ودم)** اجزاء حتى ما يقى على العظام ومن صرح بطهارة أراد أنه يعنى عنه واستثنى منه الكبد والكبد الطحال والمسلما أى يولون

بشبهة فليست مثل **(قوله)** وهو في الكافر من حيث ذاته قال في شرحه للعاب من جلة كلام طويل فالاذى تمت له الحرم من حيث ذاته نارة ومن حيث وصفه أخرى فالحرمة الثانية منه من حيث ذاته تقتضى الطهارة لانه ووصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة من حيث وصفه تقتضى احترامه وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الجري ثبت له الحرمه الاولى فنسكان طاهر احياءه لا يثبت

مستباح خلافاً لها يقول الغني عبارة الاول وانسك طاهر غير مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فآرته بشعرها انفصلت في حال الحبة القلقة ولو احتسلافه ينظر أو بعدد كانهما والا فحسن كما أفاده الشيخ في المسك قياساً على الانفة اهـ وعبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بحسب سرة القلبية كالماء فتحت حتى تغلبها وقيل انها في جوفها تغلبها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعدد المون فحسن كاللبن والشعر اهـ وفي الجعري عن الشيرازي ما وافق كلام الشارع عبارة ويجعل طهارة المسك وفارته ان انفصل الخ وكذا بعد موتها ان تهابت للخروج ولو نيك في نحو شعر أو ريش أو من مأكول أو غيره وانفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد أو من مذكراً أو أنثى أو من غيره أو في لبن أو لبن أو غيره أو كحل أو لبن أو غيره وهو طاهر ومن ذلك ما عساه البلوى في مصر من الغراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو مأكول اللحم أو لا وهل أخذ بعد نكته أو موته وقاس ما ذكر طهارتها كطهارتها الفارة مطلقاً إذا نيك في انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها للاسنوي عـ اهـ (قوله ومضى أولين خراج الخ) هذا إذا كانت خواص المني أو اللبن موجودة فيه بما يتوهم في (قوله أولين) الأولى إسقاط الهزئة (قوله لم تسد) أي بان تصل للخلق نهاية (قوله لانه) أي في قوله وما رجعت في النهاية للمني (قوله دم مستحيل) أي إلى نكته وفساد نهاية (قوله كما ذكره) أي في شروط الصلاة فيها يتوهم في قول المتن (وقى) وهو الرابع بعد الوصول إلى المدة ولو لماء أو لم يغير كما قاله والمراد بذلك وصوله إلى الجوارح يخرج الحرف الباطن لانه باطن فيها يظهر ولم يرجع منه صلب صلاته باقية مع لزوم نكته كان متنجساً لانجس وقاسه في البيض لو خرج منه نجس بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرج أن يكون متنجساً لانجس ولو ابتلى شخص بالني عني عنه من في الثوب وغيره كدم العراغب وان كثرت كجواهر طاهرها يقال عـ ومثله بالاولى ولو ابتلى بدم الثور والمراد بالابتلاء به ان يكثر وجوده بحيث يقل خلوته (قوله وان لم يغير) يظهر ان محله في المانع بغير رتبة يأتي في الحب والعنبر الملوغ وعليه في الفرج فلا يقال ملافة النجاسة لبعض المانع نجسة بخلاف غيره لانه لا يعلق بما يلزمه نجسة لاصوره ونجسها برأيت نقلا عن الاسنوي انه بحث ان الماء الذي يغير ينبغي أن يكون متنجساً فظهر بالكاثر وهو وجه معني بصرى أي لا نقلا كما تقدم من النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتمد الحلبي وشيخناو يقبده قول المتن وقيل غير المتغير متنجس لانجس ومال السه الاذرى اهـ فذكر ذلك البحث بصفة التبريض (قوله لانه فضله) أي مستحيلة كالبول معنى (قوله وبلغ المدة) ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من الغم عـ (قوله بخلافه من رأس الخ) أي بخلاف البائم النازل من الرأس أو أقصى الخلق فانه طاهر بما يتوهم في (قوله لم يعلم الخ) دخل فيه صورة الشك عبارة انها يقول الغني والماء السائل من فم النائم نجس ان كان من المعدة كمن خرج متنجساً بصفرة لان كان من غيرهما أو شرب في أنه منها أو لانه طاهر اهـ قال عـ قوله هر كان خرج انجسته فانه مع

مستباح تنجسوا واعتقد والا فهو نجس تبعاً لها والعلقة المضغة ومضى أولين خراج بلون الدم ودم بيضته تنفسد (وقى) لانه دم مستحيل وصديد وهو ما عريق بخالطه دم وكذا ما قرح او نطق ان تغير كما يبدى كره (وقى) وان لم يغير والا استقر في المدة لانه فضله وبلغ المدة بخلافه من رأس الخ فم النائم ما لم يعلم

له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم لحاز الاستحباب بعدله واغراء الكلاب على جفتوا فحقوا الاواني من جده لانه لو جدم عوارض الخلقات ما وجب اهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك تضعف لانه لا اشكال في كلامهم اهـ لكن قد يقال ان أراد بان الطهارة وصف ذاتي أنها مقتضى الذات فهو مجموع والذات تختلف الاعقباء وانها قائمة بالذات فكل الأوصاف كذلك الا أن يقال انه أراد بالذات الحقيقى وقد قيل لم اقتضت الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله وقى) في شرح حر وهو الرابع بعد الوصول إلى المدة ولو لماء وان لم يغير والمراد بذلك وصوله إلى الجوارح يخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيها يظهر اهـ ولم يعتبر بجوارح يخرج الحرف الباطن وهو لا كفي وصوله وفي شرحه أنضأ ولو ابتلى شخص بالني عني عنه من في الثوب وغيره كدم العراغب وان كثرت كجواهر طاهر وجوده ومثلهما مسطحاً من العنبر وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد وبطل الصلاة لسلعة الخللان كما يظهر على محل السعة العنبر بل ان رتبها تقوص في باطن الغم وتجمع السم في باطنه وهو لا يجب غسله وماتة من بطلانها بالحسنة دون العنبر هو

النز والصفرة يقطع باه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شل الخ من ذلك ما لو أكل شيا حسا أو متجسا وعمل ما يظهر من الغم ثم خرج منه بلغم من الصدر فانه طاهر لان ما في البطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينس ما مر عليه ولا يتم تحقيق سروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) أخرج ما قبلها سم (قوله به) أي بالسائل من المعدة (قوله على عن الخ) أي لشقة الاحترار عنه وينبغي أن لا يعنى عنه بالنسبة الغير من يئله اذ اسمه بلا حاجة كانه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو أكل من طعام ومسا المعلقة مثلا فبعضه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا نجس ما في الاناء من الماء أو الطعام لشدة الاحترار عنه ولا يلزم من النجاسة التحجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شئ لا ينجسه لانا لا نجس بالنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته غش (قوله وأطلق غيره طهارته) فديقال ان علم نجس ما قبل المعدة بنجوه وصل اليه نجس والافطار للاصل فليأمل سم وتقدم نفعان غش ما يتخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله الفحال (قوله من ذلك) أي متنجس (قوله لانه باطن) أقول هذا يشكك بما تقدم نفعان اطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر يجاوز فخرج الحاء ثم رأته في شرح العباب عقب كلام الفحال بذلك ثم قال ولين جرى على كلام الفحال أن يجيب الفرق بشدة الابتلاء بذلك وان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وان خرج ثم رأته ما بين الفرقين به ين باغم الصدر والقي والرابع منه أو قبله وهو قوله الآخر من ثم لم يطرقوا باغم الصدر كما اه فتأمله لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجسا وجبئذا لا يظهر كبر فائدة الحكم بطهارة الباطن لان يقال ان الابتلاء يقتضي الحكم بطهارة وان لا ينجس سم بحذف (قوله ووجه) التي في المعنى الاول هو دواء أو صغرة (قوله ووجه) مثلها سم الحسة والعقرب وسائر الهوام فيكون نجسا قال ابن العماد تبطل الصلاة لبعثة الحية لان سمها يظهر على محل السعلة والعقرب لان ابرتها تغوص في باطن اللحم وتجمع السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحدة دون عقرب هو الاول جلالا لان علم ملاقة السم للظاهر انما يتوآقره سم (قوله ووجه) بكسر الجيم وهو ما يخرجها الحيوان أي من بغيره أو غيره بمعنى (قوله ووجه) بكسر الميم بمعنى (قوله وهي ما في الماراة) ان كان التغيير راجعا الى الصفراء فقط واقصرح اطباء ان السوداء في الطحال لا في الماراة لكن يكون في بابه نوع غصور وان كان ارجع الى الماراة كان منافا للمقرر عند اطباء فليأمل بصري وقد تدارك الثاني وبقال الماراد بهما المعنى القوي لا مصطلح اطباء (قوله لا تتخالفا) أي الجفرة والمرارة قول المتن (وروث) ولون طير ما كول أو مما لنفسه سائله أو سمك أو جراد نهاية ومعنى (قوله وهو اما ناص الخ) عبارة النهاية والعذرة

الوجه ان العلم ملاقة السم في الظاهر أو لملاقاة سمها أو ما للحرارة في فوج في الماراة وتستعمل في الادوية فنبقى كقائه في الحاد نجاسته لا يتم النجاسة فاشبهت الماء النجس اذا انعقد لمحا (قوله من المعدة) أخرج ما قبلها (قوله وأطلق غيره طهارته) فديقال ان علم نجس ما قبل المعدة بنجوه وصل اليه نجس والافطار للاصل فليأمل (قوله انما جاوز فخرج الحاء الملهمة من ذلك لانه باطن) أقول هذا يشكك بما تقدم نفعان اطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر يجاوز فخرج الحاء بكسر ثم رأته في شرح العباب عقب كلام الفحال قال دوفيه نظر وقوله طهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الاصل الى الصدر وما فوقه اذا قبل وصوله للمعدة لا يكون نجسا ولا متنجسا ورائي قريبا عن المجموع انه بشرط النجس الخطأ

المبلغ وصوله للمعدة وعن الزركشي في الاصل حوصلة الطيران باطن حلقوم الا دى لى النجاسة منه وبذلك وكلام القضاة الذين جرى على كلام الفحال أن يجيب عن الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وان خرج كما قاله في المتن يلاق البول بفرض اتحاد مخزجهما واختلافه فانه مع ذلك لا يمتنع بل رأس الذكر وعن الثاني بان ذكر المعدة مثال لعن الثالث بمنع ان الزركشي لم ينقله عن أحد فلا يعرض به كلام الفحال اه ثم رأته ما بين الفرقين به ين باغم الصدر والقي والرابع منه أو قبله وهو قوله الآخر من ثم لم يطرقوا باغم الصدر كما اه فتأمله لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجسا وجبئذا

انه من المعدة نعم من يئله به عن عنه في الثوب وغيره وان كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما يرجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله الفحال وأطلق غيره طهارته وكلام المصنف في مواضع يؤدها وبما صرح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقر ومن ان محل بطلان ص لانه من ابلع طرف خطا وبقي بعضه بارز ان وصل طرفه للمعدة لاتصال مجوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيثئذ بخلاف ما اذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملا لتصل بنجس و يظهر على الاول ان ما جاوز فخرج الحاء الملهمة من ذلك لانه باطن ووجه وهي ما يخرجها الحيوان لصيرورة مسوداة أو صفراء وهي ما في المرارة لا تتخالفا لهما لفساد (وروث) بالمثلته وهو اما خاص بعامن الا دى

والرؤث قبل يترادفهما قال النووي ان العذرة مختصة بالآدمي والرؤث أعم قال الزركشي وقد نعت بل هو مختص بغير الآدمي ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي انه يختص بذي الحافر وعليه فاستعمال التقهله في سائر البهائم توسع اه وعلى قول الترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول النووي الرؤث يغني عن العذرة اه وفي البصري بعد ذكر مثلها عن الاسي ما نصوه قوله قيل مترادفان يتصور الترادف بطريقين اما بان يستعمل كل منهما في سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر واما بان يختصا بنضلة الآدمي وهذا ما ذهبهم صاحب النخعة الا انه لا يتخلو عن بعد قتال اه (قوله كالعذرة) بغض العين وكسر المجمة اسنى (قوله أو بجان غير الآدمي) أي مطلقا (قوله ولومن طائر) الى قوله وحكاية جمع في النهاية والغنى (قوله ولومن طائر الخ) راجع لسكن من الرؤث والبول (قوله على البول) أي بول الاخرى اي في السجود وقس به سائر الال وأما امره صلى الله عليه وسلم العزيبين بشرب البول الابل فكان للتداوي والتداوي بالنجس باثر عند فقد الطاهر الذي يقوم مقامه وأما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاء أمي فبما حرم عليها ففعلهم على صرف الخمر بها يتوهم أي فلا يجوز والتداوي به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات حيث لم يتم غيره مقامه ع (قوله واختار جمع الخ) اعني انهاء الغنى وقفا للشهاب الرمي وخلافا للشارح كما يأتي عبارة عما واللفظ لا دلالة في قوله والله تعالى وهو المعتبر وحل تنزه صلى الله عليه وسلم من تعالي الاستحباب ومن يدان لفظا قوما الحصة التي تخرج مع البول أو بعده أحيانا وتسميها العامة لخصه فاقى فيها والفرجة الله تعالى به ان أخبر طبيب عدل بانهم منعوا ليعمن البول فخصه والافلاختجسة اه وقولهما أو أاما الحصة الخ يأتي في الشارح اطلاقا لخصتها (قوله طهارة فضلنا الخ) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء منها يتوهو المعتبر لا يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغي تحريمها لا لغرض كاد أو لا يلزم من الطهارة أيضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو حدث بارض وعليه فيجوز الاستحباب بها اذا جدت ع (قوله وأطالوا فيه) وكذا أطالوا فيه النهاية (قوله ولوقاه) الى قوله والعسل في الغنى والى قوله وقيل من تقين في النهاية (قوله جمع) ليس بقيد ومثلها لآدمي (قوله قبل من ثم التخل) وهو الاشبه بنهاية (قوله بل هو نبات في العصر) كذلك النهاية والغنى أي في بحر الصين كما قاله صاحب الاقاليم السبعة بقذفه البحر وقال بعضهم بأن كل الحوت فيمت فيه ذبذبه البحر فيؤخذ وشق بطنه ويخرج منه وهو يغسل عنه ما أصابه من أذاه الذي يؤخذ قبل أن يلقطه السمك هو أطيب العنبر كرمي (قوله وجدادة المرارة) الى قوله وعن العدة في النهاية الا قوله كصا الكلال والمثانة (قوله وجدلة المرارة) بغض الميم من اضافة الاعمال الى الانحص (قوله طاهرة الخ) أي متجسة كالكرش فطهر بغسلها بنهاية (قوله ومنه) أي مما في المرارة النجس (قوله كعصى الكلال والمثانة) خلافا لنهاية والغنى كما سمر وقال البصري أي قوله يقتضي اخلافة أي الشارح انه نجس وان لم يعلم تولده من البول وهو أو حرمه من قبل ذلك أي كالمثانة والغنى لانها وان لم تكن متولدة من البول لكنها لم تكن رطوبية كالثنية معدن النخاسة فهي نجسة كما صرحوا به في الباطن الخارج من المعدة فتأمل اه وكذا استشكل ع (قوله وجدلة المرارة) ظهور الفرق بين الحصة المذكورة وبين خرقة المارة التي أعلقنا نجاستها (قوله وجدلة الانخعة) الى قوله وعن العدة في الغنى (قوله وجدلة الانخعة الخ) هي كسر الهمزة ورفع الفاعل ونخعة فالحاء على الاضعف لمن في جوف نحو سحالة في جلدته تسمى انخعة أيضا بمعنى ونهاية (قوله ان اخذت من مذبح الخ) بخلاف ما اذا

كالعذرة أو بجان غير الآدمي أو بجان من ذى الحافر أو أدمع وهو ما في الدقائق فعلى غيره أرديه الاعمال (قوله بول) ولومن طائر وسكن وحردا ولا نفس له سائلة لانه صلى الله عليه وسلم سبي الرؤث وكسا وهو شرعا النجس وأمر بصب الماء على البول وحكاية جمع مالكة ذولا للشافعي بطهارة بول الطائر غاها واختار جمع متقدمون وماتخرون طهارة فضلنا صلى الله عليه وسلم وأطالوا فيه ولو فاهما أو رأت من يتجسس بالبحث لوزع بنت فقهه ومتجسس يغسل ويؤكل والعسل يخرج قبل من ثم التخل فهو مستثنى من التي عوقيل من دهرها فهو مستثنى من الرؤث وقيل من تقين تحت جناحها فلا استثناء الا بالنظر الى انه حدث ذلك كالبن وهو من غير المأكول نجس وليس العنبر ونا خلافا ان زعمه بل هو نبات في البحر فيتحقق منه سانه مبلوغ مستنجس لانه متجدد غليظ فلا يستحيل وجدلة المرارة طاهرة دون ما فيها كالكرش ومنه الخرقة المعروفة فيها لا تعادها من النخاسة كعصى الكلى أو المثانة وجدلة الانخعة من مأكول طاهرة تؤكل وكذا ما فيها ان اخذت من مذبح

لما يكمل غير اللبن وان جاوزتني كما اقتضاء اطلاعهم والفرق بينهما بين الطفل الذي غير خفي (٢٩٧) وعن العدة والحوارى الجزم بنجاسة

نسع العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والغزويني انه من لعابها مع فوهمس انها تغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والاذري أي لان نجاسته تنوقف على تحققي كونه من لعابها وانها لا تغذى الا بذلك وان ذلك التسع قبل احتمال طهارة فيها أو في واحد من هذه الثلاثة وأفتى بعضهم فيها بخرج من جلدتها حية أو عسبر في حياتها بطهارته كما يعرف وفاته نظر لبعض تشبهه بالعنكبوت الاقرب أنه نجس لانه جزء متحسد متفصل من حي فهو كبدته وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوع بول بقرة النجاسة على الحب وعن الجويني تشديد التكبير على البحث عنه وطهارته (ومضى) لا امر بغسل التكرمه وهو بمجمعة ويجوز زهالها ساكنة وقد تكسر مع تخفيف الباء وتشديد هاء ماء أصفر رقيق غالباً يخرج غالباً عند شهوة ضعيفة (ودى) اجاعا وهو بمجملة ويجوز انعامها ساكنة أيضاً كدر تخمين غالباً يخرج غالباً ما عقب البول حدث استسكت الطبعه أو عند حمل شيء ثقيل (وكذا من غير الأدي في الأصح) كاستسكت الطبعه أو من الأدي ولو خصياً

أخذت من ميت أو من مذبح أو كل غير اللبن ولو لتداوى معنى (قوله لم يكمل غير اللبن) سواء في اللبن اللبن أمها أو غيرهما شربته أو لم يكملها كان طاهر أم نجس أو من نحو كبسة تخرج على هنته لا أم لا ثم يعنى عن الجبن المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البولوى به في هذا الزمان كما أفتى به الواجد الله تعالى أذمن القواعد ان المشقة تجلب التيسير وان الأمر اذا ضاقت فيه في الغنى مثلاً الأوله نعم الخ وقال عس قوله مردن يعنى الخو ينفى ان يكون مراده بالعفو الطهارة كما شرحه على العباب أي فصع صلا فاعلم ولا يتجسس الفهم عند اداء الصلوة غير ذلك وعلى الحق بالانفحة الخبر الخو وبالسر حين أم لا الظاهر الخافى كإقتضائه من الزيادة بالروس فليراجع وقوله مرد لعموم البولوى الخ ولا يكلف غيره اذا سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينهما) أي بين ذلك المذبح المحاور وستين (قوله غير خفي) لان المعلول عليه نجس على التغذى وعدمه وشرب بعد الحولين يسمى تغذوا والمعلول عليه بما يسمى أنفحة وهي مادامت تشرب اللبن لا يخرج عن ذلك معنى (قوله وعن العدة) وهو لقاضى شرح ابن المكارم رشيدى (قوله وأنى لو اوجد الخ) أي من أن لنا لو اوجد الخ يعبرى (قوله من هذه الثلاثة) و يفرض تحققها فهو حاشد متنجس لانحس كإظهاره وانما هو كلامه متلافة بصري (قوله وفيه نظر الخ) عبارة عنها يتكلمه بخلافه متخالفة اه (قوله بل الاقرب انه نجس الخ) معتمد عس وقال البصري الذى يظهر انه ان تحقق كونه جزءاً من الجلد فنجس لما ذكره الشارع أو كونه يترشح للعرق ثم يتحدد فظاهر وكذا ان شك فيما يظهر نظرنا لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الأشياء الطهارة اه (قوله بقر النجاسة) أي مثلاً فله خيلها (قوله على الحب) أي مثلاً فله اللبن رشيدى وجل (قوله عنه) أي الحب الذى بالعل بقر النجاسة (قوله طهارته) لعله بالجر عطفه على البحث أخذنا من قول ابن العباد في منظومه فترك غسل حنظلته ومن قول النهاية والمخني ومن البذر المذموم مغسل ثوب جديد فمع اه (قوله لا المار الخ) أي في قصة على رضى الله تعالى عنه انها بمنى ومعنى (قوله بغسل الذكر) أي مامس منه كرى (قوله وهو بمجمعة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كرى (قوله غالباً) وفيه تعليل ابن الصلاح انه يكون في الشاة أبيض تخشوا في الصيف أصفررة قاورر غالباً نجس بخروج حبه وهو أغلب النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجانها أي هيجان شهوته عس (قوله وهو بمجملة ساكنة) هي اللغة الفصحى كرى (قوله حب استسكت الطبعه) أي يس ما فها قبل ي عبارة البصري هل المراد البول أو بالغاظ ينفى ان يجر اه ونظير الثاني (قوله أو عند حمل شيء ثقيل) أي فلا يختص بالبالغين وأما الذى يفتعل اختصاصه بالبالغين لان وجهه ناشئ عن الشهوة عس عبارة الحلي والودى يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا من غير الأدي الخ) أي ونحو الكلب مامس نحوه نجس بالانحلال فيها ومعنى (قوله ولو خصال الخ) عبارة عنها انها يتجسدا أو امرأة أو حشيت وغاية أي منى الحشيت انما يخرج من غير طريقه العنادة ولو ثوراً فالقول بنجاسته ليس بشئ وسواء في الطهارة منى الحشيت والميت والخصى والجربوب والمسوح فكل من تصور له من منهم كان كغيره وخروج من لا يجزى بلوغه يخرج منه شئ فانه يكون نجساً ليس بى اه قال عس أي وان وجدت فيه خواص المنى ولنا خرم سم نجاسته بحيث يخرج في دون التسع وجهه بان المنى اجماعاً بطهارته لانه كونه منشأ لا لا وفيه يادون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجه معطرد فيما وجد في خواص المنى وغيره اه (قوله وهو بصلى) وفيه رايه فصل في فيه نهاية (قوله ما هو مذهبنا الخ) تقدم عن النهاية وانما في اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بنجاسته عنها (قوله لم يكمل غير اللبن) قال في العباب تبعاً لبحث الزركشى الطاهر قال في شرحه تكون أنفحة آكلية أي اللبن النجس نجسة لكن ممدود بمخالفة فلا ملاقاتهم ولقوله هو أي لا زركشى تقر بعللى طهارة قول المالك كقولنا لا كل نجاسة فالأقرب طهارة أيضاً ولا ان المسحوق في المعده كالسجدة حال البه طهارة ونجاسته الخ أم طال به في الرد عليه (قوله وان جاوزتني) اعتمد مرد (قوله

(٣٨) - (شرواني وابن قاسم) - اول (ومسوا وخفي اذا تحقق كونه منبها فظاهر لما صرح عن عائشة رضى الله تعالى عنها

كتب أحكمه نو بروسه صلى الله عليه وسلم وهو بصلى وضع الاله لادله لان الخفاف يرى في فضله صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبنا

انها كغيرها على ان كان من جماع فيلزم اختلاطه في المراتبه لانه لا يحتمل كذا لا يصلي الله عليه وسلم ونحو زنا حمله الذي اقمه قولنا شقنا اصباحا صاعنا اجنبنا من جماع (٢٩٨) غير اختلاط محمول على ان المستنع اختلاط من فعل برؤيته لان هذا هو الذي يكون من الشيطان

بخلافه لانه روية شى لانه قد يشاعن نحو مرض أو امتلاء روية المني وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر لاحتماله وزعم خروجهم من مخرج البول غير محقق بل قال أهل التشريح ان الذكر ثلاث مجارى مجرى العنى ومجرى البول والودى ومجرى للمذى بين الاولين وبفرضه فالملاقاة باطنا لا تؤثر في حالها طاهرا ومن ثم يتجنب من مستنج بغير الملاقاة لها طاهرا ولا ينشأ الاول ماسرى الطعام الخارج لان الملاقة هنا ضرورية باطنين بخلافها من ثم لم يلحقوا به باغم نحو الصدر كسرو عاقر وعلم ان ماني الباطن نجس لكنه في الحى لا يداور عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر وانصل بعض الظاهر كعوده وفي قواعد الزكوى اسباب ذلك وهذا خلاصة المعتد منه بل قولنا نجس لكنه الى آخره يجمع بين القولين بانه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله وطبا وفرقه يابس لكن يغسله أفضل قلت الاصع طهارة من غير الكعب والخنزير وفرع أحدهما نواه (علم) لانه أصل حيوان طاهر

خلافه (قوله انما الخ) بيان للموصول (قوله كغيرها) أى فى النجاسة وكان الاول كفضلات غيره (قوله على أنه الخ) عبارة النهائية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأوجب بعض الاستدلال به مطلقا وقلنا بما هو فوضلته لان من عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله فيلزم الخ) فى الزوم نظر لا محال كونه من نحو النظر فله البصرى وحده أن يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح أشار الى دفع ذلك النظر بقوله لا نحو بفرض الخ (قوله من فعل) أى ايلاج برؤية أى بصورة حيوان آدمى أولا (قوله لان هذا) أى الاختلاط من فعل برؤيته (قوله عن محمورض) ككثرة الذكر والمراقبة (قوله وبفرض صحة هذا) أى كونه نشاعن نحو مرض أو امتلاء أو روية المني عيش (قوله وبفرضه) أى فرض اتحاد الفرج (قوله وزعم خروجهم الى قوله ولا ينشأ فى المني ما وافقه (قوله) ومن ثم يتجنب الخ) عبارة النهائية والمغنى ولو بالالشخص ولم يغسل محله تخص منه وان كان مستنجرا بالاجزاء وعلى هذا لو جامع وجل من استنجت بالاجزاء نجس منها ما يحرم عليه ذلك لانه بنفس ذكره اه قال عيش قوله من استنجت الخ وكذا لو كان هو مستنجرا ما جاز فحرم عليه جامعها وبحرم عليها تمكينا ولا تصير بالامتناع ناسرة وعلمه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقهه عذرا فى جواز زعم ان ناف الزنا اتجهه عذرا فيجوز زلوطه سواء كان المستنج باخر الجاء أو المرأة ويجب عليها التمكن فيها اذا كان الرجل مستنجرا باخر وهو الماء وقوله وبحرم عليه أى وعليها أيضا اه (قوله للملاقاة) أى المني لها أى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقة باطنا (قوله ما مرقى الطعام الخ) أى نجسه عند التقال (قوله باطنين) أى فى أمرين باطنين وهما المني والبول يصري (قوله بخلافها) أى بخلاف الملاقة فى الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفى ظاهريها باطنى كردى (قوله يلحقوا به) أى بالطعام الخارج قبل وصوله للمعدة فى النجس (قوله كجاء) أى فى شرح وفى (قوله اسباب الخ) أى حاله كالم (قوله وهذا) أى قوله ان ماني الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة نهائية والمغنى ويسن غسل المني للزوج من اختلاف أى قال عيش أى مطلقا طبيا كان أو جافا لكن يعارضه أن يحمل مراعاة الخلاف مالم تثبت سنة صحاح بخلافه وقد ثبت فرقه باسنادها فى ليلته لخلافه اه (قوله موقوفه كبايصال الخ) ينبغي أن يتأمل معنى استحباب فرقه مع كون غسله أفضل فان كون الغسل أفضل بشعر بان الفرق خلاف الاول فكيف يكون سنة لان يقال انهم ما سنان احداهما أفضل من الاخرى كما قيل فى الانعاق الجلولس بين المسجد بين سنة ولا فتراش أفضل منه ولكن فى سم على ج عن شرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفرقه يابس الحديث فى مسند أجد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف ما عارضته سنة صححة عيش (قوله لانه) الى الترتيب النهائية والمغنى الا قوله مطلقا الى بوض المني (قوله يبيض ملائو كل الجمال الخ) أى حيوان طاهر لا يؤكل الخ وبرز الرق وهو البيض الذى يخرج منه ود الفرج طاهر ولو استحال البيض دما وبلغ للخلق فطاهره ولا فلا نهية ومغنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان لا كبس ذكر فانه اذ صار دما كان نجسا لانه لا ينشأ منه حيوان اه ج بالمغنى اه عيش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصل اذا خرج من حى أو دم كادوه طاهر لانه كائى أو العاقلة والمضغة سم وعيش (قوله مطلقا) أى على منوره أم اتصل أم لا قول المتن (غير الاذى) أى والحى فى بيان ظاهريه عيش (قوله وبه الخ) أى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وان قلت بغلائها يتومغنى (قوله الاصح خلافه) وقا للنهاية والمغنى (قوله من تعرضه) أى ما

وبسن غسله وطبا) عبارة تشرح الارشاد ويسن غسله وطبا وفرقه يابس الحديث فى مسند أجد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف ما عارضته سنة صححة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغير المتصل اذا خرج من فاشبه معنى الاذى وماله بوض ملائو كل لجه فهو طاهر مطلقا يحمل كلامه على ضروريه من المتن ان تصل طاهرا والا فحس (ولين ملائو كل غير الاذى) أى فضله وليس أصل حيوان طاهره فأقر منه ما بين الماء كقول كالفرس فطاهر اجزاء الامن ذكر أد جلاله فهو نجس على قول الاصح خلافه (تنبيه) لم أر من تعرض له صرح بعض الحنفية فى ابن الزمكوهى الفرس

أوالبرذونة المتخذة للنسل بأنه مسكر فمقدمة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينه قلنا نجاسته دون غيره لان الظاهر ان ذلك مختلف باختلاف الطماخ وأما الحكم على الجنس كالموجوده في افرامته فبعد ثم قياس ما مر في المنة التي لافس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر أفراد الجنس حكمناه على كنهه في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (١٩٩) حيث اسكروه لانه جند كبر البع عندهم وهو مبالغ أي

تضمنه هذا التتبع من حكم لبن الرمكة الاتي (قوله أوالبرذونة) يأتي تعريفيها قسم الصدقات كردى وفي الايقانوس انه نوع من الفرس فيأورا انه لرب كمال صلاحية للحمل اه (قوله أوالمتخذة للنسل) ليتأصل فائدة هذا التعريف ويظهر انه ليس ان المعتاد فيأورا انه من اتخاذها للنسل دون الركوب والحوال (قوله لانه) أي اللبن جند أي حيا سكره (قوله أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فبه) أي في لحم الفرس (قوله مطلقا) أي حض أولا (قوله ولا فرق) أي قوله كالثلاث في المغني الا قوله وشاة الفراء ما لبس الاذى والى المتن في النهاية الا قوله كاهو المعروف الى يعنى (قوله ولا فرق الخ) أي في طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن أفضل من عسل النحل كما صرح به السبك والجمع أفضل منه كما اعتد به الرمي خلافا للدمشوري أي لقوله الله عليه وسلم سيد ادم أهل الدنيا والأخرة للجمع وأفضل طعام الدنيا والأخرة اللحم اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الاحياء ما حصله ان مداومة أكله أو بعينه وما تورث قدسوا القلب وتركه فيها يورث سوء الخلق يجبري (قوله وشاة ولدت كبا الخ) عبارة انها يتوكذا لبن الشاة والبقرة اذا أولها كالتأخير وتخير فيما يظهر خلافا للزركشي في تادمه ولا فرق بين لبن البقرة والحجيرة والور والحجل خلافا للبلقيني ولين ان يكون على لون الدم أو لوان وجدت فستواص اللبن كتظيرة في المتن اماما أخذ من ضرع بجمعة متفانه نجس اتفاقا كافي المجموع اه (قوله منشؤه) أي ما يرى هو به (قوله كاهو المعروف الخ) عبارة للمغني كما عمن ثقات أهل الخبر بهذا اه وعبارته الكردى وهو المعروف المشهور والى عندهم ثقات أهل الحنفية الذين يأتي الزباد من بلدهم اه (قوله ويعنى الخ) ويعتر زان صيب النجاسة التي في دونه فان العرف المذكور ومن يقرتين عند بره لا من سائر جده كما تحرى بذلك من أتق به معنى (قوله ان كان جامدا الخ) ينبغي أن يكون العبر بالماضي سواء المأخوذ أو المأخوذة من في الآناه أي نحو من مقلته على قاعدة تنحس الجامد وحديث اذا كان الشعر كثيرا تنحس مالا فاف فقط وبعد الحكم تنحس الملاقى فما أخذ من فهو مأخوذ من متحس أو وجد في الشعر شي أو لا اذا كان الشعر قليلا يعنى عمالاه منقاه من أخذ من الملاقى شي فهو مباح في عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفو عنه بلا شعر أو ضع أو شعر قليل بالنسبة اليه فكذلك أو كثير وان لم يكن كثيرا بالنسبة لما كان فاعفو فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستغادر من النجاسة ولا من كلام السديوان كان عبارته أقر بالله الا ان قوله وان كان الشعر في مأخوذة كثيرا لكن بحيث الخ لا يتخلو شي اه عبدالله باقش عبرة السديع وما ذكره في الماتع واضع واماما ذكره في الجامد فيعمل تأمل اذ العبرة فيه كما فاده وجه الله تعالى بعمل النجاسة فان أخذ عمالاه كثيرا الشعر نجس وان كان الشعر في مأخوذة قليلا بل أو معدوما وان أخذ من لبن بانه ثيره فظاهر وان كان الشعر في مأخوذة كثيرا لكن بحيث يكون له خرم من المأخوذ بل لانه الاقل وحديث يخرج الشعر المأخوذ كله أو ما عدا قبله ثم يقطعه فبين انه لا اعتبار في الكثرة بالمأخوذ مطلقا اه (قوله لم يعف عنه) أي عن المأخوذ وقوله والا أي بان قلت يعنى أي عن المأخوذ قول المتن (والجزء المنفصل الخ) ومنه المشبهة التي فيها لول طاهر من الاذى نجسة من غيره أما المنفصل منه بعد ماله فله حكمه متبناه لا تراعى ناهية ومعنى (قوله طهارة) الى قوله والانتحس في النهاية والمغني (قوله فبالا دى الخ) أي ولو مقطوعة في سرقته ناهية (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشي

عندهم وهو مبالغ أي القليل منه بل من حيث ان اللبن تبس اللحم أو نجاسة له فيه رواية أنه لا يحل والا مع حله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أي وهو انه يعمض فاذا حض كان اسكراه على قدر حظه وقد يتخذ منه عرف ليشد السكر منه وهذا لا شك نجاسته لصد فحل المسكر عليه ولا فرق بين كل الحمل وعدمه كصغار أجل فرسا وشاة ولدت كبا كما

تخله كلامهم وقول الزركشي انه نجس قطعا مع عدمه لسبب الاذى ولو ذكرنا وصغيرة ومنافطها أيضا اذ لا يليق بكرا منه أن يكون منشؤه نجسا الزباد لبن مأكول بحري كافي الحاروى ربحه كالسك وبياضه بيض اللبن فهو طاهر أو عسر وسور يرى كما هو المعروف للمشاهد وهو كذلك عندنا ويعنى عن قليل شره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الآناه المأخوذة منه والذي يجهه الأول ان كان جامدا لان العبرة فيه بعمل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه والاضافة (قوله ان كان جامدا) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه والاضافة (قوله ان كان جامدا) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه من حي فهو ميت فمارة المسك المنفصلة في الحياة

ولو احتمل على الوجه
أو بعد ذلك طاهرة
والالتبس المسك بها
لوطو منه قبل انعقاد
قبل ومنه نوع من غير
ما كوله هو أطيب وهو
المسمى بالتركي يتعين
اجتناب ما علم فيه ذلك
لنجاسته الأشعر لما كوله
فطاهر اجزاء وكذا
الصفوف والوبر والريش
سواء أُنشئت أم لم تنشأ
وخرج بشر المأ كوله عضو
أين وعلم شعر فانه نجس
وكذا شعره وكذلك جملها
ريشة ولا تزل بأصاها من
المسحوت لحسبه ولا
شعر يخرج من أصله بخلافه
مع قطعه بلده منبته وان
قلت أخذت ما انقر في لغة
عليها ريش فتخالفنا ما هو
كلام بعضهم ولو شك في شعر
أو نحوه أو هو من مأ كوله
أم غيره أو هل انفصل من
حي أو ميت فهو طاهر لان
الاصل طاهرة فتكون الشعر
وقياسه ان العظم كذلك
وبه مرجع في الجواهر
(وايست العاقلة) وهي دم
غليظ استحال عن الحي
سبي بذلك لعداوتها بكل ما
لامسه (والضفة) وهي قطعة
لحم بقدر ما تحض استحالت
عن العاقلة (ورطوبة
الفرج) أي القبل وهو ماء
أبيض متردد بين السدى
والعرق يخرج من باطن
الفرج

والوجه انه كالانفحة الخ وفي شرح العباب لكن المتعبد اقضاء كلام الروض فهو أصلها من طهارته مطلقا ما لم
يكن في أحد هما رطوبة ولا فهو متنجس الخ وقال هر أي الخطيب لابد في طهارة المسك من انفصاله حال
الحياة أيضا سم (قوله في الحياة) أي حياة القطية نهاية (قوله ولو احتمل) يؤخذ منه انه لو رأى طيبة
مستوفاة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجمل بها كانت طاهرة قبل
الموت فستصبح طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على سج اه عرش (وبعد كاته) الاولى التأنيث
كأني النهاية والمغني (قوله والالتبس المسك) عبارة النهاية والمغني والاسني والاين وان لم تنفصل في الحياة
فنجس اه (قوله بالتركي) منسوب الى الترك الذين في بلاد الهند (قوله ذلك) أي كونه من غير
المأ كوله (قوله اجزاء) الى المتن في النهاية الا قوله بخلافه الى ولو شك وكذا في المغني الا قوله وقياسه الخ (قوله
وكذا الصفوف) أي اللصان (والوبر) أي اللابل (والريش) أي الطير (قوله سواء أُنشئت أم لم تنشأ) ويكره تنف شعر
الحيوان حيث كان تلحمه بسير او الاحوم كردى (قوله أو تنشأ) أي بنفسه (قوله وخرج بشر المأ كوله
عضو الخ) وكذا خرج بذلك القرن والظفر والظفر البلية فهي نجسة شرح بافضل كردى (قوله وان قلت
الخ) بان في النهاية والمغني بخلافه (قوله كلام بعضهم) لعلة أراد به كلام الشهاب الرمي الذي اعتمدته النهاية
والمغني عبارة عما واللفظ الاول هذا كلامه لم ينفصل مع الشعر من أصله فان كان كذلك مع رطوبة فيه فهو
متنجس بطهر بغسله كما أتى به الوالدورج لله تعالى اه قال عرش أي فلو كان بسيرا الا فله قطع لحم
بسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مر اه سم على المنهج اه (قوله ولو شك في
شرح الخ) ومثل الشعر اللين اذا شك كآفة هل هو من حيوان مأ كوله أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو
بعدها فانه طاهر سواء كان في طرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من مأ كوله أو أدى أو لا فهو
طاهر بخلاف ما في الانوار وان كان ماق في الارض لان الاصل الطهارة وتجر العادة يحفظ ما يليق منه على
الارض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها المعروف اه (قوله فهو طاهر الخ) وانما لم يجز هنا تفصيل
اللحمة الملقاة لان العادة جرت بالقاعدة الامور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف اللحم مر اه
سم على سج اه عرش (قوله أن العظم الخ) أي والجسد سم في شرح الغاية وعش على مر اه
يجري (قوله كذلك) أي وان كان من مباح الجريان العادية يرى العظم الطاهر مر اه سم (قوله وبه
صرح في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشك كآهل هي من مذكاة أو لا لان الاصل عدم
التذكية نهايتها وعبارته فيما سبق في شرح ولو أشبه بتنجس الخ ولو وجد قطعة لحم في اناء أو خرقه بيلد
لا يمس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في اناء أو خرقه فهو نجس من المسكين وليس المسكين
أغلب فكذلك فان غلب المسكين فطاهرة عرش قول المتن (ولست العاقلة والضفة الخ) ومع ذلك فلا يجوز
أكل المضغة والعلة من المذكاة كاصبر بذلك شرح الروض في الطعنة والاضحية عرش (قوله وهي
دم) أي قوله الذي لا يجيب في النهاية والمغني قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقه
باطن الفرج من دم الحليص هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر الجوامع أو لا لان ماقى الباطن لا يتنجس أقول

كالاصل ان المسك - لك طاهر مطلقا وحري عليه الزكشي والوجه انه كالانفحة الخ وفي شرح العباب لكن
المتعبد ما اقضاء كلام الروض فهو أصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد هما رطوبة ولا فهو متنجس الخ وقال
هر ولا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا (قوله ولو احتمل) يؤخذ منه انه لو رأى طيبة مينة
وفارة منفصلة عندها واحتمل ان انفصالها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجمل بها كانت طاهرة قبل الموت
فستصبح طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة (قوله ولو شك الخ) لو شك في اللبن من مأ كوله أو أدى أو لا فهو طاهر
بخلاف الانوار وان كان معلق في الارض لان الاصل الطهارة ولم تجز العادة يحفظ ما يليق منه على الارض بخلاف
اللحمة فلهذا فصل فيها تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وانما لم يجز هنا تفصيل اللحم الملقاة لان العادة
جرت بالقاعدة الامور وعدم حفظها وان كانت طاهرة بخلاف اللحم مر (قوله وقياسه ان العظم كذلك)

أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى النهاية والمغنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجاسة لانها حادثة رطوبية رطوبية بالجو فبما اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا هو ماء أبيض متردد بين الذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرسه الخ) محل تأمل لان غاية ما يقتضيه الضرورة العفو واشقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج اليه لا الطهارة بصرى وسم وقد منع عما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلم النازل من أقصى الخالق للضرورة (قوله فضرورة) الى قوله وان قلنا فى النهاية والمغنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج ما دوماً ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر يجاوز فى الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسته سم (قوله كالبيض والولاء الخ) وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد المفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف وبحسب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع اه وفى شرح الروض وظاهره محل عدم وجوب غسل البسطة والولد اذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى اه سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تقرير كلام

وتولدها من محل النجاسة
غير متيقن خلافاً لفرقه
فلا ينظر اليه وبفرسه
فضرورة وصول ذكر
المجموع والبيض والولاء لها
أوجب طهارتها حتى
لا يتنجس ذكره كالبيض
والولود ثم قال فى المجموع
فى موضع لا يجب غسل المولود
إجماعاً وان قلنا بنجاسة
الرطوبة ويحت البقنى
ان رطوبة نقية ول المرأة
نجسة قطعه ان كان أصلها

انخارجة من الباطن الآن يقال على بعد يمكن حل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر فى المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين الذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها اذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يزد الا بنوى وشيخ الاسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال فى شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجاسة لانها حادثة رطوبية رطوبية بالجو فبما اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا هو ماء أبيض الخ ثم قال فبما قبله وحمل الخلاف أضافى رطوبة الفرج قبل البلوغ والحض والا ففى نجسة نابا لهما من الدم الى اطن فتنجس به وردان حتى عن ابن دقيق العبدان بخلاف كلامهم والمعنى أما الاول فظاهر وأما الثانى فلانه ان أريد بالحكم بنجاستها فى حال الحيض فظاهر كما مر أخذه من كلام الأذرى وأن أريد بالاطلاق كان غير صحيح لانه لا حض حتى يتنجس أو وجوده فى الجوف فكذلك اذا صبرة بالملاقاة فيه كايأتى اه ثم قال فى قول العباب نعم ان انفصل رطوبة فرجها فنجسة مانصة بان خرجت من جوفها ولو الى داخله الذى يجب غسله خلافاً لما توهمه عبارة كغيره فالانفصال ليس بشرط اذالرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وأن انفصل كما اقتضاه اطلاقهم اه ثم قال وتزدان العباد طهارة النجاسة البيضاء وهى التى تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهرة انه ان تحقق خروجها من باطن الفرج أو انها نحو دم متجمدة فنجسة والافطاهرة اه ولا يوجب اشكال الحكم بعدم نجاسته ذكر الجامع بعد وجود الحيض وان انقطع واغتسلت لان المحلل الذى وصل اليه تنجس بدم الحيض وملاقاة الذكر له ملاقاته من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وان حكمنا بعدم التنجس بالملاقاة فى الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لكفاية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد الخارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسته سم (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر يجاوز فى الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكك مع قوله وان قلنا الخ الآن بحباب أنه لا أثر للتلاقى بين الباطنين فى الباطن أداته عنى عن ملاقاته لها (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تقرير كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وان قلنا الخ وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد المفصل حيا بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع

من الجارج وكذا ان شل الان اصل في مثل هذه النجاسة المتحقق استثنائه وكذا رطوبة (٢٠٢) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة ليدري قال

وقضية كلام البغوي الجرم

بطهاره رطوبة باطن الذكر

أى ومرح به وجع واشك

أن فيه عجز حتى الى البول

يجمعان في ثقبته فان

كان البسل من مجرى المني

فطاهر وأوم مجرى البول

أوشك فخصه اه وما ذكره

ظاهر الا في مسئلة فرج

الحيوان لاسم فيه والافى

مسئلة الشك فالى يغيره

في الجيع الطاهر وقوده

الاصل السابق ممنوعان

تلك الرطوبة بتشابه العرف

كما علم ماسم فلا تحكم

بنجاستها الا ان علم اختلاطها

نجس (ولا يظهر نجس

العن) بغسل لانه انما شرع

لازالة ما طرأ على العين ولا

استحالة الى نحو ملح لان

حقيقة الاستحالة هناك يبقى

الشيء بحاله وانما تغيرت

صفاته فقط لكن يستثنى

من هذا شيان لانه لهما

في الحقيقة للنص عليهما

ولعموم الاحتياج بل

الاضطرار واليهاموس ثم قال

(الاخر) ولو غير محترمة

وأرداهما مطلق المسكر

ولوم نحو زيب وتغر

وحب لتصرح به كالاحتياج

في بابي الى بالسلم محل تلك

المستلزم اطهارته على ان

أهل الارز وما لا كواحد

على وصفه بذلك كاهو تول

لشافي (تخلت) بنفسها

المجموع على قوله حتى لا يتخس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وان قلنا الخ الا ان نجاب بانه لا أثر لثقل

بين الباطن في الباطن وأوله عني عن ملاقاتها سم وقد تعجب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كاسم

عنه في الطعام الخارج والباطن النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أى يخرج من الباطن وقال

الكردى أى من البول اه (قوله فانه) أى الفرج (قوله قال) أى البلقسى (قوله في ثقبته) أى ثقبته

الذكر (قوله اه) أى بحث البلقسى كردى (قوله لاسم الخ) أى من قوله فلا نها كالعرف الخ (قوله

فالى يغيره فيه) أى فى الشك (قوله في الجيع) أى رطوبة ثقبته لول المرأة رطوبة باطن الذكر بصرى

أى فيه البول والشك في واحدة منهما هل أصلها من الخارج أم لا (قوله السابق) أى فى قوله لان الأصل في مثل الخ

(قوله كاسم) أى فى قوله فلا نها كالعرف الخ (قوله لان علم اختلاطها نجس) يؤخذ منه انه اذا علم ملاقة

بدون اختلاط فظاهر وجهه مامران الا فى باطن لا تضر قند بصرى (قوله بغسل) أى قوله ولا وردى

النهاية لا قوله قبل وكذا فى المغنى الا قوله تضرر بجمه الى المني (قوله ولا استحالة الى نحو ملح) كتبت توقف في

ملاحة فصار ملحا وأحرقت فصار مردانها يتوهم معنى (قوله وانما تعتبر صفاته) بان يتقلمن صفته على

صفة أخرى (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحرمة معنى التى

عصرت لا بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخلقة ولا بقصد شئ غير المحترمة التى عصرت بقصد الخمرية

وبحسب اقلها حيث قد قبل الخل وتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفصيل فى التى عصرها السلم وأما التى

عصرها الكافى فهى محترمة مطلقا شتى بجبري (قوله محل تلك) يعنى محل يسع خلطها والسلم فيها (قوله

على ان أهل الارز الخ) عبارة عن العباب أى والنهاية طاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ملحا

الشيخان عن الأكثر من لكن فى ثم زيب لاسمها واللغات عن الشافعى ومالك وأحمد وأهل الارز انما سم

الكل مسكرا اه سم (قوله على وصفه بذلك) أى جروا على تسمية كل مسكر بالخرم حقيقة وفى المسئلة

قولان هل الخمر حقيقة فى العصر من العنب مخز فى غيرها أو حقيقة فى كل مسكر وشدى (قوله كاهو الخ)

أى كون الخمر حقيقة مطلق المسكر (قوله تخلت) أى صارت خلا (قوله والخمر) استطردى (قوله قبل

الخ) عبارة عن الخمر قال الحليمي قد يصير العيصر خلا من غير تخمر فى ثلاث صور واحد ان يصب فى الدن

العتق بالخل فانها ان تصب الخمر فى العيصر يصير بخا الطم تخل من غير تخمر لكن محله ما علم ماسم ان

لا يكون العيصر غلبا لثالثات الخمر حبسان العنب من عناقيدوه علاها الدن ويطين رأسه اه وحزم شيخان

بذلك بلاعز وكذا يجوز به الشارح فى التنبيه الثانى (قوله لتعذر اتخاذ) أى انظر مع الخ الا ان يقال

غالباً سم عبارة النهاية ولان العيصر لا يتخلل الا بعد الخمر غلبا لولم نقل بالطهارة بل بما تعذر الخسل وهو

حلال اجابوا على بقى فعر الاناء وردى خرفطاهر املا قهم كقوله ابن العماد انه يظهر تبعالا لاسموا

استحجر ألا كاطاهر باطن جوف الدن بل هذا أولى اه (قوله على الخلافة) أى المصنف (قوله تخل ما وقع

فيه خمر) قضته انه لو وقع على الخمر خمر تخلت ما طهر وفسه نظر بل ينبغي انها طاهر وبذلك ما باتى عن

البغوى فبالو ان تغتفع بفعل فاعل ثم غمر الرغف قبل الجفاف فخر أخرى بل لادناه لو وقع على الخمر نبيذ ثم

تخلت طهرت للنجاسة فى الخلته ثم رأيت قال فى شرح العباب عن الزركشى وابن العماد واحترز الشيخان

اه وفى شرح الروض وظاهر ان محله أى محل عدم وجوب غسل البيض والوا لا يمكن معهما رطوبة نجسة

اه (قوله لاسم فيه) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بانه يخرج البول اللهم الا ان يدفع بانه ملاقة الباطن

فى الباطن لا تؤثر الا ان قضته بذلك تأثير الا فى باطن طاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الارز الخ)

عبارة شرح العباب طاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ملحا كاهو مسكرا عن الأكثر من فى الاشارة

الى ان قال لكن فى ثم زيب لاسمها واللغات عن الشافعى ومالك وأحمد وأهل الارز انما سم لكل مسكر اه

(قوله لتعذر اتخاذ) انظر مع الخ الا ان يقال غلبا (قوله تخل ما وقع فيه خمر) قضته انه لو وقع على

من غير مصاحبة عن أئمة الهال ان علمه الخاص والفرم الاسكار وقد روى لعل اتخاذ الخل اجزاء وهو مسبوقة بالخمر قبل الا فى ثلاث صور

فأولهم يظهر لتعذر اتخاذ ولا رد على اطلاتهم لانهم زعمه تخل ما وقع فيه خمر أو عظم نجس ثم زعم قبل تخلان مانع الطهارة فها تنحله كونه

بقرضهما التفصيل الآتي في طرح العصور على نخل عالوطر خرفوق خرفانها تطهر وبحتمل القرن
 بن أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبد على الخمر فلا تطهر اهـ سمي ويمكن
 أن يدفع النظر بأرجاع نزاع الخ إلى خمر أيضا وقوله لم تطهر أي كاحصر به في فتح الحواد وقوله ما يأتي عن
 البغوي الخ اعتمدته الأسنى والشهاب الرمل والنهابة وشحنوا البحري وكذا اعتمدته الخطيب الآتي قد قبل
 الحفاف فقال ولو بعد حفافه خلا البغوي في تقديره بقبول الحفاف اهـ (قوله المستثنى انما هو الخ) قد
 يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لأن معنى ولا تطهر الخ لا يصير طاهرا أولا يقبل الطهارة وحسنه الذي
 يصير طاهرا أو يقبل الطهارة انما هو الخمر لا الخل اذ هو بالنسبة إليه يحصل الحاصل بصري عبارة سم قد
 يقال الخل هو الخمر لأن العين والعين وانما تغير الوصف والاسم فيصيح أن الخمر أي عنها تطهرت اهـ (قوله انظرا
 الخ) متعلق بقوله يتفرع وقوله للغالب أي إذا مع الاستثناء المذكور وهو الذي حوى عليه النهابة وتوافق الخطيب
 وغيرهما وسيعزم الشارح به أنافي التنبية الثاني وقوله أو المطر الذي لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا
 ن نقلت من نهم الخ) أو من دن إلى آخره فغير أسسه فهو اسواء أو قد يكتفى منها بالخل أي لم يتخلل
 ما لو أخرجت منه ثم صب فيه عصير فتغيرت تخلل معنى زاد النباهة يؤكد الوصف بعصير في منجنس أو كان
 العصير منجنسا اهـ وهل هذا القل حرام أو مكروه والذكر الكرام شيخنا أبو جبري (قوله فتطهر أي
 اذ لم يحصل منجنسا اهـ وهل هذا القل حرام أو مكروه والذكر الكرام شيخنا أبو جبري (قوله فتطهر أي
 بجبري قول المتن (يطهر حش) أي ليس من جنسها أما التي من جنسها فلا تصرف فلو صب على الخمر خرا أو
 نبد تطهر الجسم على المعتز بادي اهـ بجبري (قوله كعظم) أي وبصل وخزرجار ولو قبل الخمر مغسنى
 ونهاية (قوله أو وقع) إلى قوله كما يصير في النهاية والغنى (قوله أو وقع فيه الخ) وليس منه فيما يظهر البدو
 المتولدة من العصير فلا يصير عش وأقره البحري (قوله لو لم يكن له أثر في التخلل) مقتضى هذه الغاية
 أن ما بطرح بمعنى مع الاستنباط ثم رأيت في البحري عن عش ماضيه الباء بمعنى مع لا سبيل له جئت
 بفيد قصر الحكم على عين ثورا التخلل عادة اهـ (قوله وقد انفضل منه الخ) أي أو هبط الخمر بترعها
 قلوبى اهـ قال عش بقى ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخرجه معصوم بأنه لم يتخلل منه شيء ظهر لهم أم لا فيه
 نفاذ والأقرب الأول لأن هذا البش مما أقام الشارع فيه المظنة مقام البقيل بل مباحين فيه الحكم على ظاهر
 الحال من التخلل من العين و ماخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارة التخلل اهـ (قوله
 كما مر) أي قبل التنبية (قوله أو كان نجسا الخ) وكله تنجس بالعين العناقيد وجبها إذا تخمرت في اللبن ثم
 تخلل نهاية قال عش عن سم أن في شرح الروض ما يخالفه اهـ وقال الرشدي مراده حر بالرد
 على الشهاب بن حجر في شرح الإرشاد اهـ وفي بعض الهوامش ما نصه قال القاضي والبغوي لو أدخل العنب
 الخمر ثم تخلل لم تطهر وفيه ظاهر بل ينبغي أن تطهر ويدل عليه ما يأتي عن البغوي فيقال أو وقعت بغل
 فاعلم ثم غير المرتفع قبل الحفاف بتغير أخرى بل لا يعدل له ولو وقع على الخمر نبد ثم تخلل طهرت للعباسية في
 الجلة ثم رأيت في شرح العباب عن الزركشي وابن العماد واحترزا الشنخا بقرضهما التفصيل الآتي في
 طرح العصور على نخل عالوطر خرفوق خرفانها تطهر وبحتمل القرن بن أن يكون الخمر من جنسها
 فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبد على الخمر فلا تطهر اهـ (نزع) في شرح م ردو لو بقي في قدر
 الإنا مدردي خمر فظاهر اطلاقيهم كما قاله ابن العماد أنه بطهر تعالى لا اسماء أو استعصر أم لا كما يظهر ما بن خوف
 الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم أيضا أنه لا فرق في العصور بين المختزن نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا
 أو سكر أو اختزن من نحو عنب ورمات أو روز بيب طهر بانتقائه خلا به حزم ابن العماد وليس فيه تخلل
 بمصاحبة عين لأن نفس العسل أو البر ونحوهما يتغير كل واحد أو دود وكذلك السكر فلم يصح الخمر عين
 أخرى اهـ (قوله لأن الطاهر للخل لا للخمر) قد قال الخل هو الخمر لأن العين والعين وانما تغير الوصف والاسم
 فيصيح أن يقال إن الخمر أي عنها تطهرت (قوله فان تخلت بطر حش) عبارة الروض لأمع عين قالي

نمرا * (تنبيه) * المستثنى
 انما هو الخمر بقيد التخلل
 لا مطلقا كما هو واضح فاندفع
 ما قيل في عبارة تساهل
 لأن الطاهر للخل لا للخمر
 ويتفرع على سبق الخل
 بالتخصيص الحنف في أثت
 طالق ان تخمر هذا العصور
 فتخلل ولم يعلم تخمره فنظرا
 للغالب أو المطر (وكذا ان
 نقلت من شمس إلى تلس
 وعكسه) فتطهر (في
 الامم) اذ العين فان
 تخلت بطر حش) كعظم
 أو وقع فيها لا طرح وبقى إلى
 تخللها وان لم يكن له أثر في
 التخلل أو نزاع وقد انفصل
 منه شيء أو كان نجسا وان
 نزاع نور كما مر نعم يستثنى
 نحو حبات العناقيد مما
 يصير النبق منه كما يصير
 به كلام المجموع وجرى
 عليه جمع متقدمون
 وناحرون خلافا لآخرين
 وان أولا كلام المجموع
 وبنوا كلام غيره على
 ضعيف اذ لا معنى لهم إلى
 ذلك

مع العناقيد في المدن وصار لاجل حال ابن العماد لأن حبات العنب ليست بعين أجنبية وكذا عرايج بن الورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التنقيص من الحبات والعناقيد لم يوجبها أحد وهذا كله مخرج واضح في المسئلة فلا يعقل عنه وان قال العباب وتبعه النهاية ومثله أي المتخص بالعين العناقيد وجابها إذا تضرعت في الدين ثم تخلت فإنه تبع فيه شرح البهجة التابع للجلال البلقيسي في جواب سؤال وقد أطل شارحاً من بحر في الرد عليه فاجمع عبارته في الامدادو يستغنى العناقيد وحباتها فلا يضر صاحبها للصمر إذا تخلت كما أفهمه كلام المجموع وصرح به الامام كالفخري والبعثي وحزم به البلقيسي ومشي عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العناقيد انتهت عبارة الكردى على شرح بأفضل ويعني عن حبات العناقيد ونوى التمر ونظفه وشرحه العناقيد على المنقول كما وضعته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخليلي والرملي وغيرهم وفافى ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتج الخ) له بالمدكاهو مخرج تعبير غيره (قوله ويحرم تعمده ذلك) أي بخلاف النقل من شمس إلى ظل وعكسه فلا يحرم كما يفسره في شرح العباب سم أي بل يكره شغلنا (قوله تتخذ خلا) أي تعاج بشي حتى تصرفه لا يحرم (قوله وعكته) التي قوله وفي معنى التخل في الغني الا قوله كقول من ورثه (قوله وعكته) أي عدم الظهارة (قوله لانه) التي قوله وفي معنى التخل في النهاية الا قوله يحرم وقوله كالوقتل الذي يظهر (قوله بفعل يحرم) ما وجه ذكر الحرمة في بيان حكمته انتهى والحمد لله المثل تثبت الابه بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغیر الدليل البال على منع الارث وله في هذا وجه ضعف هذه العلة المترتبة على منع الميراث عليه بصرى (قوله وعلى هذا) أي التعليل الثاني (قوله بالنقل السابق) أي في المتن وقوله ثم أي في النقل السابق (قوله وما روت عنه) لكن الخ) بخلاف ما لو نقص من خبر الدين بأخذ شي منها أو أدخل فيه شي فإن قلت بسببه ثم أخرج فنادت كما كانت الا ان صب عليها سخر حتى ارتفعت إلى الموضع الاول واعتبر البغوى كونه قبل جفاقه واعتمده والدرجة لله تعالى وبطهر الدين تبعاً لها وان شرب بها أو غلت ولو انحطت سم بخل مغلوب ضرراً وغالب فلا فان كان مساوياً فكذلك ان أوجب به عدلان يعرفان ما عنقه الخمر وعنده أو عجل واحد فيما يظهر أم أذا لم يوجد خبر سخر أو وجوب شك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حيث نهيته في الغني ما وافقه في تقيد الصب قبل الحفاوة وتقيد المساءلة بها اذا خبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض يقتل ما قاله البغوى من التقيد المذكور وأقوه اهـ وقال الكردى ان الذي يادى اعتمده اهـ وقوله ان المراد صب عليها سخر الخ أي أو تبيد أو سكر أو غسل أو نحوها كما قاله القايمى في الفخر ليس بقيد وليس في تخليل بمصاحبة عن لان العسل ونحوه يتغير مدافى وسياق في النهاية بما يشبهه (قوله لكن بغیر فعله) أي بل بالاشتداد والغلبان أسنى وخطب (قوله تعالىها) وبحث في ذلك سم وغيره بأنه كان يكفي أن يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لظهوره الذي فانه لا توفيه الاستحالة كما لا يخفى شغلنا (قوله ونحوه) نعله بالرفع عطاف على انقلاب الخو بحتمل جود عطاف على دم الطيب تمسكا

شرحه كعصاة وجعتب تخمر جوها اهـ وكان صورة الحبة المذكورة أظرفاً من تخلافها الوقت في العصير ابتداءً فينبغي أن لا تضر إذا تخمر ثم تخل وظاهر ان ما في خوف هذه الحبة إذا تخلط طهر والمجتهل كالنافع فينبغي طهارته بخلافها تبعاً (قوله ويحرم تعمده ذلك) أي بخلاف النقل من شمس إلى ظل وعكسه فلا يحرم كما يبين في شرح العباب عباد وظاهر الحديثين حومة التخليل مطلقاً وأما كان بعين أم أو نقل من شمس إلى ظل وحرم عليه بعضهم لكن برده كلام الشيخين في الزهني فانه مصرح بان الحرم انما هو التخليل بالعين لانه والنقل من شمس إلى ظل وعكسهما انما هو سائر بالإجماع ثم قال قوله الخمر بطرح العصير أو الخ أو الحزب الحار أو غيره هافهم احرام الخ والاصل الحاصل منها تحصيل لعين احدها ما يحرم التخليل والثانية خاصة الطرود والملافة فتستمر نجاستها لا من بل لها الحما طال به عنهما وعن غيرهما ما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك أنه لو طرح العين الطاهرة التي لا ينفصل عنها شيء قصد تردها قبل التخل ثم تردها لم يحرم ذلك وظاهر النقل فليأمل (قوله لكن بغیر فعله) خرج ما يفعله قال في شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتج اليه لعصر
بابس أو استقصاء عصر
رطب لانه من ضرورته
(فلا) تطهر ويحرم تعمده
ذلك لخبر مسلم انه صلى الله
عليه وسلم سئل عن التمر
تفخذ خلا فقال لا وعكته
تحبس المطر وروح الملافة
فينجس الخيل وقيل لانه
استجلب الى المقصود بفعل
بحرمه فوجب بنقيض
قصد كقول من ورثه
هذا الظاهر بالنقل السابق
وهو مقابل الاصح ثم يظهر
بما هو ظاهر فها هو ما روت
البه لكن بغیر فعله تعالىها
وفي معنى تخلل الخمر انقلاب
دم الطيب تمسكا ونحوه لادم
البضة فراحاله بانقلابه اليه
يبين أنه طاهر لانه أصل
حيوان كالنبي وعنده عدم
انقلابه ان كانت عين كس

ذكر

كذلك اصلاحه ليجي الغرض من الاقلاوه بجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبيه) بذكر السؤالين زيبب يجعله طبع متنوع وينقسم بخصي قصير راجحة كراجحة الجهر الذي يتجيبه أن ذلك الطيبان كان أقل من الزيبب تجبس والا فلا لاجرة بالراجحة أخذان قولهم لواني على عصير خل دونه أي وزنا كما هو ظاهر تجبس لانه لقله الخل فيه يتغير والاقلان الاصل والظاهر عدم التغير ويؤخذ من أنهم نظروا في هذا المظن حتى قال (٣٠٦) خبرنا شاهدنا من حين الخلط في الاول الى الخل ولم يندل ولا قذف بالزبد لم يتغلق لقلهما

وكذا قولنا في الاخيرتين شاهدناه اشتد وقذف بالزبد ويحتمل الفرق بان الاشتداد قد يخفى فلم ينظر لقلهما في الاولى بخلاف ما بعدهما لانهما اخيرا يشاهده الاشتداد فلم يكن الغافق لهما الا ان قلنا ان ما يسطر بالخطة لا ينظر خلفه في بعض أفرادها والعلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به في تذييل تجبسه اطلاقهم الخامسة والخمسة في الاولى وعندهما في الاخيرتين وظاهر أن الخل في كلاهما مثال فيلحق به كل ما في معناه مما لا يقبل التغير ويمنع من وجوده ان غلب أو سادى (تنبيه آخر) * اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقة كالحساس الى الذهب فقل نعت لا تسلب العاصم انما حقيقة تدل على فاذا هي حجة تسعي والباطل لا يحجز ولا دافع في القدرة من وجه الامر التكويني لذلك وتخصيص الارادة وقيل لان قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعاقب في واقع الاول بمعنى أنه تعالى يتعاقب

وأراد بنحو مبرور وهو المبتدأ ودواعيه والغنى ويظهر كل تجبس استعمال الحيوان كدم بيضا استعمال فرح على القول بجساسته ولو كان دودا كلب لان العساة أترابا في دفع التجساسته لولاها انظر الزيبب والهلوان الدود وتولد فيه لانه لو صار الى الخل لخلط بالتراب على هيئة التراب لطلو الزمان لم يظهر اه (قوله لاصلاحته الخ) كان للادم بمعنى عند ذوق ما تقسم عن النهاية من أن المدار على صلاحته للخلق والادعوى كساسة الصلاحية فيها اذا كانت عن كبش ذكر محمل نظر (قوله تنبيه بذكر السؤال الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزيبب طيبا متبوعا ونقص في وصار في التمتع كراجحة الخ فيجتمعت أن يقال أن ذلك الطيب ان كان أقل من الزيبب تجبس والاقل أخذان قولهم لواني على عصير خل دونه تجبس والاقلان الاصل والظاهر عدم التغير ولا لاجرة بالراجحة ويؤخذ من اطلاق الطهاره أو اطلاق الخامسة لكن الثاني أقرب لان اطلاق الطهارة في غاية البعد لشمه ما اذا قل الطيب جدا مع القطع جئت بالخير ولعل وجه اعتماد اطلاق الخامسة وان كثرة الطيب وقيل الطيب ليس بمجانس من التغير وان كثرة خلط الخ مع العصير فليست مصل بصرى وحزم بالاول الاجهر ويؤخذ ع ش وأقره الرشدي عبارة قوله مر ويحتمل خلافه الخ وهو الطهارة مطلقا وهو في طائفة الشج ع ش اه ويؤخذ سابق كلام النهاية لوجه كانه يظهر عراجته (قوله متنوع) ليس يقصد في الحكم وانما يقصد لانه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشدي (قوله والا) أي بان غلبة الخل أو سادى وانما خطيب (قوله ولم يندل الخ) منه أي من التعليل بان الاصل الخ (قوله في الاولى) أي فبالاذا كان الخل دون العصير (قوله ولم يندل الخ) الاسبق الاوافق لنظيره الا في اسقاط الواو (قوله في الاخيرتين) أي فيما اذا كان الخل أكثر من العصير أو سادى (قوله ويحتمل الفرق) أي بين الاولى وبين الاخيرتين وتقدم عن ع ش انما يقتضيه هو الاقرب (قوله بخلاف ما بعدهما) أي الاخيرتين (قوله فينبذ) أي حين اقلنا انما يسطر بالخطة الخ (قوله من وجوده) أي التغير (قوله في انقلاب الشيء) أي الممكن (عن حقيقة) أي الحققة أخرى (قوله حقيقة) أي انقلابا حقيقة قبوا (قوله والا) أي وان لم يكن حقيقيا (قوله الى ذلك) أي الانقلاب (قوله والحق الاول) أي وقولهم قلب الحقائق محال مغرور في حقائق الواجب والممكن والممتنع والمراد استحالة قلب الواجب ممكنا أو ممتنعا وبكسر ذلك (قوله ومن ثم) أي لاجل ان الحق هو الاول (قوله على ماسر) أي من الانقلاب حقيقة (قوله وبشأنهما) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله انه باق على تجساسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو لم يفسد أدى كما يفهم على طهارة فلا يتناول سم (قوله وعلى الاول) وهو الابدال ذاتا وصفة (قوله انه يندل) أي الخلاف في تعلم الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) أي في انقلاب الشيء عن حقيقة (فعلى الاول) أي جواز الانقلاب

مر ويحتمل خلافه وهو أوجه (قوله انه باق على تجساسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو لم يفسد أدى كما يفهم على غلب بل بفعل فاعل قال البغوي في فتاوى فلا يظهر البتة الا لا ضرر وروى كذا الخبر لاصلاحها ما ارتفع التجساسته لم يرفع التجساسته فبطل حقه فغيره أخرى طهرت بالخل اه ما شرح الروض واعتمد شخشا الشهاب الرطبي وجهه الله تعالى التقيد بالغفاف ولا يخفى أن فيما ذكره البغوي في غير المرتفع دالة على أنه لو لم يفسد على الخبر آخر من غير ارتفاع الاول طهرت بالخل وهو الظاهر فليست مصل (قوله والذي يتبعها الخ) في شرح مر ويحتمل خلافه وهو أوجه (قوله انه باق على تجساسته) قد يؤخذ من ذلك انه لو لم يفسد أدى كما يفهم على

(قوله

بدل الحساس ذهبا على ما هو رأي المحققين أو بان سلب عن أجزاء الحساس الوصف الذي صار به تحاسوا فيخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهبا على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر واستوائها في قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهبا مع كونه تحاسا لا متنازع كونه الشيء في الزمان الواحد تحاسا وذهبا ومن ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر في العاصم أحد هذين الاعتبارين المذكورين وبشأنهما يتجه قولنا في كسر متلاوهم في جملة استعمال الحساسة باق على تجساسته بل وعلى الاول أيضا لانه غير متين فنعلموا بالاصل (تنبيه آخر) * كثيرا ما يستعمل علم الكيمياء في عمله بل ولا يلزم له احد كما لا ملامة في ذلك وظاهر انه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول

من علم العلم الموصل لذلك القلب علما يقينا بمازله علمه وتعلمه لا يحدود فيمحيث ذلوجه وان قيل انهم من هلك سر القدر وهو لا يجوز واذا شأوه
كأن تفسير البضاوى في بلغ ما أنزل اليك فربما تنبأ ان هذا منه لان ما وضع له علم يتوصل اليه (٣٠٧) به بلا يسمى العمل به ههنا كذلك وانما

الذى منه فصل الحضر
صلى الله عليه وسلم في قتل
الغلام وفي بعض حواشي
البضاوى المعتمدة ههنا منه
منزوع صوفى وهو يؤيد
ما ذكرناه أن الهتك انما
هو في نحو فعل الحضر صلى
الله عليه وسلم مما يكشفه
الله لاختصاصه بوجه الهية
من غير تعلم ولا استعداد
وان قلنا بالثاني أولم يعلم
الانسان ذلك العلم البقنى
وكان ذلك وسيلة للغش
فالوجه المبرر متوكفا لتظهر
نحو تخماس حتى يقبل صبغا
أو خلطا لانه غش صرف
نعم ان اعملن يعلمه بحقيقته
جاز ما لم ينطق انه يغش به
غيره كبيع الغنبل لعارض
الخمر ويتخذ ان الصبغ
الذى لا ينكشف لمحق
بقبل الاعيان فاسد
لقولهم ضابط الغش أن
يكون قسمه فلو اطلع
عليه لم يرغب فيه ذلك الثمن
أى أو تقصير من المشتري
لمباي في حاجة طلبها
بجوهر وهذا لتقصير اذ
بعض الاطلاع على حقيقة
ذلك المصبوغ فان قلت
صريحه او كراهة ضرب مثل
سكة الامام وظاهره محل
ضرب مغشوش غشه بقدر
غش مضروب الامام قلت
هذا الظاهر متعمدا لا يحدود
حيث حدث كان بساويه
الذي

(قوله بمازله علمه) يعنى العمل به بدليل قوله به لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر جملة على ما قبله
(قوله انه) العمل بعلم الكسبيات وتعليمه (قوله وهو الخ) أى سر القدر (قوله كأنى تفسير البضاوى) أى ان
علم الكسبيات وتعليمه من ههنا سر القدر (قوله منع أن هذا) أى العمل بعلم الكسبيات وتعليمه (منه) أى من ههنا
سر القدر (قوله لذلك) أى لسر القدر (قوله قتل الغلام) من نظرية الخاص للعالم (قوله هذا) أى القول
بان العمل بالكسبيات من ههنا سر القدر (منه) أى من البضاوى (منزوع صوفى) أى مشرب صوفى وخلاف
التحقق (قوله وهو) أى ما في بعض الحواشي (قوله عما يكشفه الله الخ) أى من اظهار ما يكشفه الله والعمل
به (قوله ولا استعداد) ما للداعى الى نفي الاستعداد مع ان الصوفية تعتبر وبه وبينونه فليست بصري (قوله)
وان قلنا بالثاني المراد به كإظهاره وتب عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق في قول الشارح
وقيل لا لا الثاني من الاعتبار من السابق في قوله أو بان يسأل الخ كالفهم سم وبني عليه اعتراضه بما منه
قوله وان قلنا بالثاني الخ فيه نظرا لا اذ قلنا بتجاس الجواهر وفرضنا ان خاصية التجاس سلبت وحصل بدلها
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقته لا فرق في المعنى بين حصول الذهب من هذا الطريق وحصوله بالطريق الاول
وهو اعدام التجاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث قلنا تأمل اه (قوله ذلك) أى علم الكسبيات (قوله)
وكان لعل الاولى اسقاط الواو (قوله ذلك) أى العمل بالكسبيات (قوله فالوجه المبرر) أى اطلاق منه على
القول بالثاني محل تامل على أن في النفس شأن اطلاق تحرير العلم المبرر الداخلي عن العمل وان فرض حرمة
العمل لاشتماله على غش ولا سيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه ان علم ذلك لا يجره الى علمه وكان المخطئ فيه
أى في اطلاق المنع بفرض تسليم محسم الباب بصري وهذا مثل ما مرع سم معنى ان المراد بالثاني تافى
الاعتبار من لا تافى القولين المارح وقد مر ما يفسر على فرض اودائه فلا يقرب ما قاله الشارح من اطلاق
حرمة تعلمه على القول بالثاني لان شأن علمه ان يكون وسيلة لغش ولو تعلمه لغيره (قوله ان باعه) أى بعد
نحو صيغة كرى وظاهر ان البيع ليس بقيد فله نحو الهبة (قوله بمازله الخ) فيه توقف لان شأنه ان يكون
وسيلة للغش بسد اول الايدى (قوله ان يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للمعنى بالام
(قوله فاسد الخ) تدفع الفساد ولا سيما الاستدلال عليه لان من تصور تخماس الجواهر وان سلب خاصية
التجاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغبا أى في ذلك المصبوغ سم وفيه منظر طاهر لانه ليس في الصبغ
سلب الخاصية وانقلابها كإظهاره صريح جعل الشارح كلاما من الصبغ والخلط مقابل الكسبيات (قوله وظاهره
حل الخ) قد يناقش فيما ان المتبادر المعاني من حيث الصور لامن حيث المادة قاله البصري ودعواه المتبادر
الذكر وظاهر المنع (قوله حيث كان بساويه الخ) يبنى ويأمن فتنة ظهوره قول المتن (و جلد الخ) أى دلو
من غير ما كول معنى ونسبها يقول المتن (تجس) بتثنية الجيم لكن الضم قليل يجري قول المتن (الموت) أى
حقيقة وحكاية قبل ما لم يولد جوارحه وحى عرش وحفى (قوله خرج به جلد الغلظ) أى فانه لا يظهر
بالدباغ لان الحياة في افادة الطهارة لا يلزم من الدباغ والحياة لا تفيد طهارته معنى ونسبها (قوله وان دباغه) أى
ولو وقع نفسه أو البقاء ريج وتعود ذلك أو البقاء الدباغ عليه ولو رجع نهاية ومعنى (قوله لانه
الغالب) أو المراد بالدباغ الحاصل بالمصدر بصري (قوله ما لا دباغ) أى من الوجهين أو أحدهما قول
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه به انه لو تنف الشعر بعدد بغير موضع مختصا يظهر بقضيه
وهو كذلك نهاية ومعنى هذا ظاهر فيما اذا كثر الشعر وأما الشعر القليل فينبغي ان يجري في منتهى بعدد ينفعه

طاهره فليست تأمل (قوله وان قلنا بالثاني) فيه نظرا لا اذ قلنا بتجاس الجواهر وفرضنا ان خاصية التجاس
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقته لا فرق في المعنى بين حصول الذهب من هذا الطريق
وحصوله بالطريق الاول وهو اعدام التجاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث قلنا تأمل (قوله فاسد الخ)

غشاولو يتعمد لا يتفاوت منهما (و) الا (جلد تجس الموت) يخرج به جلد الغلظ (فيظهر بدبغه) وادباغوا ثم الاول لانه الغالب
(ظاهر) وهو لا فاة الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلقه

من أخذ الوحي أو ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للأخبار الصحيحة فيه تكبر إذا دبر الأهاب فقد طهر ودعوى أن البياض لا يصل

لباطنه ممنوع على بلصلحه
بواسطة الرطوبة فيجوز
بمعونة الصلاة فيه واستعماله
في الرطب ثم يجرم كونه
من مأكول لا ينتقله
لطبع الشاب ولا يطهر
شعره إذا تناثر بالباغ
لكن يعنى عن قلبه عرفا
فيطهر حقيقة تبعا كدنت
الجمر واختار كثير من
طهارة جبعه لأن العصابة
قبها القرا وهي من دباغ
المجوس وذبحهم ولم ينكره
أحد بل نقل جمع أن الشافعي
رجع عن تنجس شعر
الهيئة وصفوها وبجبابان
الرجوع لم يضر الاختيار
لم يضر لأنها واقعة حال
فعلية بحتمه ذبح المجوس
من حيث الجنس وهو
لا يوثق إلا أن شوهه في شئ
بعينه فعلى مدى ذلك
أثبتناه ومن ثم علم ضعف ما
مال إليه من واحد وان
ألف فيه بعضهم من منع
الصلاة ففراء السجاب
لأنه لا يذبح ذبحا يجابى
الصواب حاله لأن ذلك لم
يعلم في شئ بعينه مطلقا فهو
من باب ما غلب تنجسه
رجع أصله وكذا يقال
في نظائر ذلك كالجن الشاى
المشعره بالنعته الخنزير
وقطعه صلى الله عليه وسلم
جنته عندهم فكل منها
ولم يسأل عن ذلك (والدبغ
نزع فضله) أى هو حقيقته
أو المقصود منه أو الدباغ

(قوله)

انزعاه وهو ما عتق من جحر لم يدم (بحرف) وهو ما يذبح السان بحرفته

كفر طوط بالوحدة

وشث بالثلاث وذوق طير
لجبر الحسن بطهر هأى
المنة الماواظ وضابط
نزعها منه ان يكون بحيث
لوتقع في الماء بعد اياه
النن وهو مراد من عمر
بالفساد أو هو أعم ليشمل
بحو شدة تصلبه وسرعة
بلاته لكن في إطلاق ذلك
نظر والذي يقع ان اماعدا
النن ان قال بغيره ان انه
لفساد البغض ضرر والا فلا
لا تاجدا لتفق على اتقان
دبغه يتأثر بالماء فلا ينبغي
النظر لمطلق التأثر به بل
لتأثر ببل في فساد البغض
(لا شمس وتواب) وعلج
وان حن وطير به
لانها لم تزل لعدو غوته
بنقعه في الماء (ولا يجب
الماء) وفي نسخة ماء في
أثنائه أى البغض (في
الاصح) لانه امالة لازالة
والقصود يحصل برطب
غيره وذكر الماعدا في الجهر
السابق شرط لحصول
الطهارة الكاملة لالاصلها
بديل حذفه من الحديث
الاول (والدفع كتوب
نجس) أى متنجس الملاقاة
للباغ النجس أو الذى
تنجس به قبل طهر عينه
فجب غسله بماء طهور مع
التزريب والتيسيع ان
أصابه مغلا وان مسح وترب
قبل الدبغ لانه لا يجتذل لا يقبل
الطهارة (وما تنجس) ولون
صد ماعدا التراب

(قوله كفر طالخ) أى عقص وقشور الرمان من (قوله وشب بالوحدة) هو من جواهر الارض معروف
بشبه الزاج دبغ به وقوله وشث الجهر شعر من العلم طيب الى يوم دبغ به أيضا معنى ورشدى (قوله وذوق
غير) أى ذوق بل مائة (قوله وهو) أى النن (قوله وهو الخ) أى الفساد وشدى (قوله وسرعة بلاته)
بكر الباعص القصر أى بغضهم المدعش (قوله لكى ضاقت ذلك) أى الفساد الاعم (قوله ان اماعدا
النن الخ) أى المالتى فضر مطاقتا عش (قوله وان حنط طبا الخ) فلو لم تقع في الماء بل بعد اياه نتن
ولا غيره مما سربغى ان بطهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لان الخ) أى الفضول معنى (قوله
أى الدبغ) الى قوله مع الترتيب فى النهاية الاقوله بدليل الى المتن وكذا فى المغنى الاقوله شرط الى المتن قول
المتن (ولا يجب الماء الخ) وظاهره انه لو كان كل من الجسد واللباغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر الجسد بواسطته
باللباغ سم ونهاية (قوله لازالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) أو نحو على
النتب نهايتومغنى (قوله بديل حذفه الخ) فيه نظرسم أى لان القاعدة حل المطلق على المقتضى العكس
(قوله وألذى نجس به) أى اللبغ الذى نجس بالجلد (قوله فيجب غسله) أى ملاقاة اللبغ عند غسله من مائع
بلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقاة النجس أو الذى نجس به كما ذكره وهذا متفق فيما لم يلاقه
اللباغ من الوجه حاله آخره وبيان النجاسة لا نقول به على الصحيح فليجرب فان عجم اللبغ الوجهين وجب
غسلهما وهو ظاهر سم وجرم الشوى برى بما ستظهره (قوله وان سبع وترب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع
السؤال عنه وهو مال بال كسبى عظم مينة غير المغلظ فغسل سبعه احداها بتراب فهل بطهر من حيث
النجاسة المغلظة حتى لو أصاب نو باوطم مثلا بعد ذلك لم يتنج للتلبيح والجواب لا يظهر أخذنا ما ذكر بل لا بد
من تيسيع ذلك التوب سم وفي عش بعد نقل كلام الشارع المذكور ما تصوفه ما مرمعند قول المصنف
ومستغفر الله الخ اه أى من الاقرب ما أتى به شمع الاسلام من حيث النجاسة الطهارة من حيث النجاسة المغلظة
قول المتن (وما تنجس الخ) اعلم ان النجاسة اما مغلظة أو متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب
فبدأ بأولها فقال وما تنجس الخ منى ونهاية قول المتن (نجس) بالنهم والكسر كافى بمصباح القرطبي عش
وتقدم من الصبرى انه يشتمل الجهم (قوله ولون من صيد) الى قوله كافتضا في النهاية الى قوله ونوحه في
المغنى الاقوله المفاعلة الى المتن (قوله ولون من صيد) أى معض الكامن صيدنهايتومغنى (قوله اماعدا
التراب) لو أصاب هذا التراب شيأ آخر كبدن أو ثوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشئ الى التزيب أو لا أتى
شئنا الرمى أو لا بالثاني وثانيا بالاول فهو المغند عنه أى وعند ولده موانه رجوع عن انقضاء الاول سم
منها الطهارة الخنزير واذا نيس لندليل واضع على نجاسته كما قاله النو وى (قوله ولا يجب الماء) وظاهره انه لو
كان كل من الجسد واللباغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر الجسد بواسطته باللباغ (قوله بديل حذفه الخ) فيه نظر
(قوله الملاقاة لللباغ النجس الخ) يؤخذ من مائة انما يجب غسل ما لاقى اللبغ فلا يجب غسل الوجه الذى
لم يلاقه اللبغ لا لتفتاسب الغسل وهو ملاقاة ما ذكره ورسر بان النجاسة لا تقوله على الصحيح وعلى هذا فلا
كان في الوجه الاخر الذى لم يلاق شعر وحكاهما نجاسته ثم تنقل من موضع ينجس ما طهر من موضع ينجس كالموتى
عنايته وما تحصل هاهن التاب فيها من الشعر اضعه جو بن غسل ما طهر من موضع ينجس به بل تنقله فاستل
(قوله بديل حذفه الخ) أى ملاقاة اللبغ من مائع ملاقاة فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقاة لادباغ
النجس أو الذى نجس به كما ذكره وهذا متفق فيما لم يلاقه اللبغ من الوجه الاخر ورسر بان النجاسة لا تقوله
به على الصحيح فليجرب فان عجم اللبغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سبع وترب الخ) يؤخذ
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مال بال كسبى عظم مستغفر المغلظ فغسل سبعه احداها بتراب فهل بطهر
من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب نو باوطم مثلا بعد ذلك لم يتنج لتيسيع والجواب لا يظهر أخذنا ما
ذكر بل لا بد من تيسيع ذلك التوب (قوله اماعدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيأ آخر كبدن أو ثوب فهل

واعتمده أيضا الشارح في شرح العباب والارشاد وجري عليه سم في شرح مختصر في شجاع وقال الزبدي
 الإقرب الثاني أي عدم الاحتياج إلى الترتيب كما عتمده شيخنا الطنطاوي اهـ ويقول عليه الخطيب كردى
 (قوله واعتمده الشارح) أى وهو قضية قوله هنا أو تنجس وبأى عن ع ش عن سم ما يصرح بذلك
 (قوله إلا بمعنى لتريه) يؤخذ منه أنه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تربيته مطلقا بخلاف
 الأرض الخرية وقال المصنف في الغبار فيه ما قلنا من تربيته ما ينهاه وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضا بين
 الطاهر والنجس سم قال ع ش ولا يصير التراب مستعملا بذلك لأنه لم يظهر شيئا مما سقط استعمال التراب
 فيه للعلل المذكورة ثم ظاهر قوله هو بخلاف الأرض الخرية أنه إذا بال كلب على حجر عليه تراب وصل بوله
 إلى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر إلى ترتيب وقياس ما قاله سم فيما لو تطاير من الأرض الترابية شيء على ثوب
 أنه لا بد في تطهير الثوب أن أصابته رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التي أصابته وتربيته لا بد في تطهير
 الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعليل بأنه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالمرس عن سم على المسحقة
 ما يصرح بذلك اهـ (قوله غير داخل ماء كثير) وقا قاله في النهاية المعنى كما يأتي قال سم توهم بعضهم من ذلك
 صحة الصلاة مع مس الدن في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ليس للنجاسة قطع أو غاية الأمر أن صاحبها الماء
 الكثير ما ينعمن التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مطلقا لو كان لم ينحس كلو مس نجاسة مائة وتوهم بعض
 الطلبة منه أيضا أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينقض وضوءه وهو خطأ لأنه ما من قطعها اهـ وقوله
 ما نعمن التنجيس الخ أي إذا حال الماء بينهما بخلاف ما إذا مس الكلب بدمه مثلا وتعامل عليه بحيث لم يصر
 بينهما الدم والبلل فإنه ينحس كما يأتي عنه وعن ع ش ما يصرح به لا فرق بين التنجس ومطلق الصلاة
 خلافا لما يذهب إليه منعه (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو ما عتمده سم عبارة المعنى ولو كان في الماء كثير
 فوقع فيه نحو الكلب ولم ينقص ولو غمر عن قلبي لم ينحس الماء ولا الأناة إن لم يكن أصاب جرحه الذي لم يمسله
 الماء مع رطوبة واحدة ما قاله في المجموع وقضية أنه لو أصاب مواصله الماء مما هو فيه لم ينحس وتكون كثرة
 الماء ما نعمن تنجسه وبه مرسح الأمام وغيره وهو مقيد أنهم قول النصف في لم ينحس إلا الماء الذي لم يصب جرحه
 ولو وقع في أناء فيه ماء قليل ثم كثر حتى بلغ قلبي من طهر الماء دون الأناة كما قلنا في الغوى في نهديه عن ابن
 الحداد وأقره بخرم به جمع ويصح الأمام طهارته لأنه صار إلى حاله ولو كان عالها حاله ولو لم ينحس وتبعه ابن
 عبد السلام والعمري والأول أو جبه اهـ وفي النهاية ما وافقه قال ع ش قوله مر ما نعمن تنجسه
 الخ ومثله ما لو لا في بدنه شيئا من الكلب في ماء كثير فإنه لا ينحس لأن ملاقه من البلل المتصل بالكلب بعض
 الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتعامل عليه بحيث لم يصر ينفص بين رجليه لا يجرد البلل فإنه ينحس
 لأن الماء الملاقي بعده الآن ينحس وكفاه له عليه بيده ما لو تعامل الكلب على محل وقوفه كالخوض بحيث
 لا يصير بين رجليه ومقره ماثل من الماء اهـ (قوله الثاني) وعلى الأول فيجبه تقييده بما إذا عاد الماء حائلا
 بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شيئا بحيث لا يبق بينهما وبين الماء فإنه لا يتحالا
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضا بين الطاهر والنجس فلتأمل (قوله غير داخل
 التنجيس سم وتقدم عن ع ش مثله (قوله في الصورة الآية) أي أن تغافيا إذا طهر الماء الكثير

إلا بمعنى لتريه (علاقة)
 المغالبة هنا غير مرادة
 كعاقبت اللص (شئ) غير
 داخل ماء كثير كما اقتضاه
 كلام المجموع لكن ظاهر
 كلام المصنف في أنه لا فرق
 ووجهه بان الكثير بمجرد
 لا يظهر المغالطة فلا ينعنه
 ابتداء وكان هذا هو وجه
 اعتداد الأثر في غيره الثاني
 ولم ينظر والتصرع الإمام
 وغيره بالأول لأنه مبني على
 قول الإمام ومن تبعه بطهارة
 الأناة بمعاني الصورة الآية
 فربما يبع بيان ضعفه

بحاجت في تطهير ذلك الشيء إلى الترتيب أخذنا من الإقتصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أولا
 أخذنا من أن حكم المنقلب إلى حكم المنقلب عنه أفتى شيخنا الشهاب الرمي أولا والثاني وانا بالاول فهو المأخذ
 عنه لأنه رجوع عن الافتاء الاول وقوله أنه لا معنى لتربيته قال مر في شرحه يؤخذ منه أنه لا فرق بين
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضا بين الطاهر والنجس فلتأمل (قوله غير داخل
 ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الدن في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ليس للنجاسة قطع أو
 غاية الأمر أن صاحبها الماء الكثير ما ينعمن التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مطلقا لو كان لم ينحس كلو
 مس نجاسة مائة وتوهم بعض الطلبة منه أيضا أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينقض وضوءه وهو
 خطأ لأنه ما من قطعها (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المأخذ (قوله الثاني) وعلى الأول فيجبه تقييده بما إذا

يزوال التغير والتقليل بالكثرة (قوله ولو وصل شيء الخ) * فرع * حمام غسل داخله كلب ولم يعهد
 بطهيرة واستمر الناس على دخولهم والغسل بعد مدة طويلا وانشروا النجاسة في حصر الحمام وقولهم نحو
 ذلك غايته إصابة شيء من ذلك نجس والأفطاهر لا لانجس بالشئ وبطهر الحمام المذكور بمرور
 الماء عليه سبع مرات احداهن يطفل مما يقتل به فيه لان الطفل يحصل به التتريب كإحسره به جماعة ولو
 مضت مدة لم يحصل له مرعاه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في تعال داخله لم يحكم بنجاسته كافي فإذا أكلت
 نجاسة وغابت غيبة لم يحصل طهارة فيها خطيب ونهاية وقوله ما لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقائه الحمام
 على نجاسته عرش ورشدي وشحناءه رابقي (قوله ورعا ما يجب غسله الخ) ولو أكل لحم كلب لم يجب
 تسبيح درهم من خروجه خطيب إذا دلها به وان خرج بعينه قبل استحاله فيما يظهر وأفتى به البلقيني لان
 الباطن لم يحصل اه قال عرش خرج بالحجم العظم فيجب التسبيح بخمر وحسن من الدرر ولو على غير صورته
 وينبغي ان مثل اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا عبرة بما نجس به وقال شحنازي يادي بخلافه ما لو
 تقاها أي اللحم فإنه يجب عليه تسبيح فيمعه الترتيب اه ومفهوما أنه لا يجب التتريب بين الشيء اذا
 استحاله وهو ظاهر وما أفاده كلام شحنازي يادي من وجوب التسبيح اذا خرج من فقه فهمه قول الشارح
 مر لم يجب تسبيح درهم الخ حيث قد بان خروج من الدرر وقوله لم يحصل أي من شأنه احاله اه وبأنفي
 الشارح قبل قول المتن وما نجس بغيره الخ بخلاف ما مر عن الخطيب والنهابة (قوله فينجس اوصلى اليه
 الخ) أما أصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغي التوقف بل ان ذلك الملقط الواصل الى ما ذكر باقي على نجاسته
 وملافة الظاهر كذا كراجماع النجاسة في الباطن يقتضي التنجيس وليس كلامي في أصل التنجيس بدليل
 قوله فعلى الثاني الخ وما تنجسه تنجيس الملقط فتدليل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح
 المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل لمحل الاحالة وهو العدة فليأتمل سم وقوله وقد يقال الخ هذا قياس ما مر في
 التي (قوله فعلى الثاني الخ) قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لاننا لا نقول بل وجوب
 تطهير الملاق للمغلظ بل الملاق للسلاق بل قد يقال لا يتم الاستثناء الاعلى الاول لان الموضوع ما نجس وعلى
 الثاني ما نحن فيه ليس من افراد الموضوع نعم لو كان الحكم كلالا فهو نجس لاحتمال المعنى الثاني وبما
 قرر يعلم انه لا حاجة بل لا وجه لقوله ان تغاير داخل ما كثيرا الخ فتأمل بصري وقوله لا نقول الخ لا ينسجم
 مع قول الشارح هنا فينجس وقوله الاتي أو متنجس به وقوله بوجوب تطهير الملاق للمغلظ بل الملاق
 للملاق لعل صوابه بوجوب تطهير الملاق للملاق للملاق للمغلظ وقوله نعم لو كان الحكم الخ قد يدعي

ولو وصل شيء من مغلظ وراءه
 ما يجب غسله من الفرج
 فهل ينجسه فينجس ما وصل
 اليه كذا كراجماع أولا
 لان الباطن لا ينجسه ملافا
 كل يحصل فعلى الثاني يستثنى
 هذا من المتن (من نحو بدن)
 أو عرف (كب) وان تعدد
 أو متنجس به (غسل سبعة)

ان قول المصنف علاقة شيء الخ متضمن لهذا الحكم كما تقرر في علم المناظر ان كل قديم فيود الكلام متضمن
 لحكم فغاد كلام المصنف ومالاتي شيئا من كلب يتنجس به ويظهر بسبع غسلات احداهن بالتراب (قوله من
 نحو بدن الخ) أي كبوله ورثه وسائر وطوبى معنقته ونهاية (قوله وان تعدد) أي وان تعدد الواح أو الولوج
 وكذا لو لاقى المحل المتنجس بذلك نجاسة أخرى نهايتومغتني (قوله أو متنجس به) عطف على قوله نحو بدن

عد الماء حائل بخلافه ما لو قبض يده على رجل الكلب داخل الما عند بداحي لا ينجس به ينهوا بينهم فانه
 لا ليعتد الا بالتنجيس (قوله فينجس ما وصل اليه كذا كراجماع) أقول أما أصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغي
 التوقف فعلى ذلك الملقط الواصل الى ما ذكر باقي على نجاسته وملافة الظاهر كذا كراجماع النجاسة في
 الباطن يقتضي التنجيس وليس كلامي في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثاني الخ وما تنجسه تنجيس الملقط
 فتدليل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك اذا وصل لمحل الاحالة
 وهي العدة فليأتمل لا يقال بل على نفي أصل التنجيس أيضا طهارة الانفعة وان كان ماسر به المصلحة لبنا
 نجسا لان الجوف لم يحصل طهارة لا نقول بالجوف لم يحصل النجس الى الطهارة مطلقا بدليل ما مر بوجوب مغلظا
 ثم خرج من مغلظ الفرج فانه لا بد من غسله كسبا في بدليل نجاسته التي وان لم تغتفر فادامها التي منجسا
 بوضوء الباطن مع طهارة أصله فكيف نجس الاصل بل قد يحمله الى الطهارة وقد لا (قوله غسل سبعة) في

عبارة النهاية سواءاً كان يجوز معناه أو من فضله أو بما تنحس بشئ منه كما كان ولغ في قول أو لمة كثير متغير
 بنحاسة ثم أساء بذلك الذي ولغ فيه ثم بأ موضع من صيد أو غير وسواء كان جافاً ولا في وطناً أم عكسه اه
 (قوله فيرد) وجه الرد نحو وجه الفصل سم وقد يقال ان حاصل اليراد ان في كلام الترحيل الخاص على
 العام والجواب عنه بان خصوص المحمول قرينة على ان المراد بالوضع هو الخاص أي الجلمد كما هو حاصل
 الرد في غاية ما لا بد والاولى ما لا الشورى من ان قرينة التخصيص قول المصنف الا في ولو تنحس مائع الخ
 والكردى هنا كلام مظهر ونحطه يعني عن التنبيه عليه (قوله كذلك) أي يتنجس بنحو قول السكب (قوله
 فهو الذي ورد الخ) أي لانه الذي يتنجس بالملاقاة سم أي وأما الكثير فانه يتنجس بالتغير (قوله أما طرفة الخ)
 لم يبين حكم طرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر ان قوله أما طرفة الخ في مطلق الطرف بصري أي
 الشامل لطرف الماء الكثير المتغير وطرف الماء القليل بخلاف طرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا يتنجس
 بالاختلاف كما مر عن الخطيب والنهاية (قوله الاما ياتي) لعل في الحديث من التسبيح والتربيب ويحتمل في
 المتن تعاقب الترتيب على التسبيح عبارة عرش بان مزج بالماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات والا
 فهو باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلتين عاد على الماء بالتخييس اه (قوله فلا تبعه) أي لطرف
 الماء (قوله لا يزعمها) يعني الامام ومن تبعه (قوله أي الطهور) الر قوله وهي مينة في النهاية والغني
 (قوله طهر وانما الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيضم الطاهر ويقال بنحها وهو الغتان اه والاول
 هنا أولى للاخبار عنه بالغسل الذي هو مصدر عرش ومعناه بالضم الطاهر وبالفعل مظهر بجري (قوله
 اذا و الخ) الخ الو لو غ أخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد شحنا (قوله فغير الخ) أي من بوله وروثه
 وعرقه أو نحو ذلك نهاية ثم زاد الغني وفي وجهه ان غير لعابه كسائر النجاسات اقتضاه على محصل النص اه
 (قوله وفي أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وغيره والثامنة بالتراب أي بان يصاحب السابعة لرواية
 السابعة بالتراب العارضة لرواية أولاهن في محله فيستاقطان في تعين محله ويكتفي في واحدة من السبع كافي
 راية واحدة من البطحاء على انه لا تعارض لا مكان الجمع لا محمل لرواية أولاهن على الاكل لعدم احتياجه
 بعد ذلك الى ترتيبها وترش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية احداهن على
 الاجزاء وهو لا ينافي الجواز أيضاً اه (قوله أي صاحبة التراب لها) أي السابعة فتزل التراب المصاحب
 للسابعة منزلة الثانية سمها باسمها عرش (قوله وهي مينة الخ) فيه شئ سم أي اذا القاعدة الاصولية
 حل المعلق على التقيد ومجابه بانها فيما ذالم بعد المقدد بقود دفنافية والا ففعل المقدد على المعلق كأنه و
 علمه في دفع تعارضه واما البدء بالسجدة والجدلة (قوله لبان الافضل) أي عدم احتياجه بعد ذلك الى
 ترتيبها وترش من جميع الغسلات مغنى ونهاية (قوله عدم ثبوته) أي رواية احداهن (قوله أن
 القود الخ) المراد ما فوق الواحد (قوله ومن بل العين) الى قوله وبحث في النهاية والغني (قوله ومن بل العين)
 ينحمن المراد بالعين مقابل الحكمية سم فتشمل الحرم والاصناف حتى زاد عرش فلو غسل النجاسة
 بالغلظة ووضع الماء مروجاً بالتراب في الاولى ولم تزل به الاوصاف ثم ضم اليه غسلات أخرى بحيث زالت
 الغلظة ووضع الماء مروجاً بالتراب في الاولى ولم تزل به الاوصاف ثم ضم اليه غسلات أخرى بحيث زالت

فيه رد على من أورد على
 تنحس ماء كثير بنحو بوله
 فانه يظهر نزول التغير على
 ان القليل كذلك و يظهر
 بالكثرة فهو الذي يرد يبادي
 الرأي اما طرفة فلا يظهر الا
 بما ياتي في طه بعد تنحس بخلط
 ثم بعد طهره بغير التسبيح
 بخلاف الماء هذه فيه الطهر
 تر وال تنفير وال سكاكة
 فلا تبعه خلافاً لان زعمها
 (احداهن بالتراب)
 الطهور للحدث الصبح
 طهر وانه أحدكم اذا ولغ
 فيه السكب أن يغسله
 سبع مرات أو لاهن بالتراب
 واذا وجب ذلك في ولوغه
 مع ان فة أغلب ما منه لكثرة
 لفته فغيره أولى في رواية
 آخرهن وفي أخرى الثامنة
 أي صاحبة التراب لها
 بدليل رواية السابعة وفي
 أخرى احداهن وهي مينة
 لان النص على الاولى لبين
 الافضل والاخرى لبين
 الجواز وبقرض عدم
 ثبوتهما القاعدة ان القود
 اذا تناقص سقطت وفي أصل
 الحكم وأولى رواية أولاهن
 أو آخرهن ثلث من الراوي
 كايه البهي ومزيل العين
 غسله واحدة وان تعدد
 وفارق ماس في الاستحباب
 بالجر ينائه على التفتيف
 وبحث انه لا يعتد بالترتيب
 قبل ازالة العين

الأوصاف يجمعونها فهل يعتد بما وضع من التراب قبل زوال الأوصاف وعدمه غسله معصية بالترايب أولا
 لانه لما نزل بموضع فيه ألقى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه منظر أقول ولا يبعد القول بالأول اه أقول
 البحث الثاني أنفاصرح في الثاني إذا أثر بد بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله وهو متجه المعنى) لعل
 وجهه محاولة العين بين التراب وأجزاء المحل المطلوب تطهيره أى فلو فرض ان الماء المزوج أثره لا يتجه
 الأجزاء بصرياً يأتى عن سم وشيخنا زيادة وسط في المقام (قوله ويكفى) الى قوله وان كان المحل في النهاية
 الاقوله خروجه من الخلاف والى قوله وقوله في المعنى الاقوله ونظير الى في الراسك (قوله ونحوه) كنه
 سبعا) أى ولولم يظهر منه شئ بان حرك داخل الماء سبعا معنى (قوله في الراسك) متعلق بقوله ونحوه كنه
 الخ (قوله في نحو النيل) أى وماه السيل المتعرب نهاية (قوله أمرجهما الخ) ينبغى ان لا يبلغا بالزج
 الى حيث لا يسبحان الاطميناء من الماء عندئذ تسب طهور ريشه فلا تغفل بصري (قوله خروجهما
 الخ) عبارة المعنى خلافاً للاسوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله أم سم) سبق وضع
 الماء والتراب وان كان المحل رطباً وفى سم بعد كرمثله عن شرح الروض مانصه وهذا الكلام كالصريح
 في انه اذا كان المحل رطباً بالخاصة كفى وضع التراب أولاً لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب
 أولاً على عين النجاسة لم يكف لتسبب موطاه المحل الغشايا ذكر عن شرح الروض وقبح البحث في ذلك مع
 وحاصل ما نحرر معه الفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون رطوبتها وأوصافها طعم أولون أو ربح
 موجودا في المحل لم يكف موضع التراب أولاً عليها وهذا محمل ما أفتى به شيخنا اختلاف وضع الماء أولاً لانه أقوى
 بل هو المزيل وانما التراب شرط بخلاف ما لو زالت أوصافه كفى وضع التراب أولاً وان كان المحل نجساً
 وهذا محمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانما اذا كانت أوصافها في المحل من غير حرم وصب عليها ماء
 مزوجاً بالتراب فان زالت الأوصاف بلك الغسله حسبت والا فلا فإراد بالعين في قولهم يزيل العين واحدة
 وان تعدداً ما يشمل أوصافها وان لم يكن حرم اه وأثره عش وعبارة شيخنا واصل كفيات المزج ان يمزج
 الماء بالتراب قبل وضعهما على الشئ المتنجس أو وضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه ثلاث
 كفيات ثم ان لم يكن في المحل حرم النجاسة وكان حافظاً لكل من الثلاث ولو لم يبق ماء الأوصاف وان كان في
 المحل حرم النجاسة لم يكف واحد من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطباً كفى كل من الاثنين ولا يكفى
 وضع التراب أولاً ثم يتبعه بالماء كذا في تقرر الشيخ عوض وارضاء شيخنا واستظهر بعضهم انه كفى حيث
 لا أوصاف لان الوارد له قوه يبدل ذلك ظاهر كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى اه
 وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما وافقه وعن البصري ما يخالفه وقوله واستظهر بعضهم الخ موافق
 لما مر عن سم في محمل كلام شرح الروض (قوله لانه وارد) الوجه ان المراد انه يكتفى بطهارته محال
 الورود والافهى قطعاً لا يتبقى اذ غلطهما الرطوبة يتنجسان بل الماء في كل غسله ماعدا السابعة بنحس
 بلافاة المحل لبقائه نجاسة مولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة سم (قوله المراد بمجرد) أى
 بدون اتباعه بالماء قول المتن (والظاهر تعين التراب) ولو غبار ومل وان عدم أو أقصد الثوب أو زاد
 الغسلان بقاها غنائماً مثلاً نهاية أى فلا يكون عدم التراب وإفساد الثوب والزيادة في الغسلات مستقلاً

وهو متجه المعنى) ينبغى تعينه ان يرد بالعين الجرم وأما مجرد الاثمن طعم أولون أو ربح في الاعتدال بالتراب
 قبل زواله انظر (قوله لانه وارد كالماء) عبارة شرح الروض بان وضع أى الماء والتراب ولم تترتب ثم عاقبل
 الغسل وان كان المحل رطباً بالظهور والوارد على المحل بان على ظهوره يتبع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام
 السبع فلينظر هذا الذى ذكر كرمثله في شرح العباب أيضاً مع ما يأتى عنه من ان محل كون الوارد لا ينحس اذا
 أزال النجاسة عقصور وده الان يستثنى التراب كالماء هنا والارام عدم امكان التطهير بالقليل والوجه خلافه
 (قوله لانه وارد) الوجه ان المراد انه كفى طهارته محال الورود والافهى قطعاً لا يتبقى اذ غلطهما الرطوبة
 يتنجسان بل الماء في كل غسله ماعدا السابعة بنحس بلافاة المحل لبقائه نجاسة ولا يضر ذلك في طهر المحل عند

وهو متجه المعنى ويكفى
 مردد سبع حراً ونحوه كنه
 سبعاً يظهر ان النجاسة
 والعود أخرى وبقية
 وبين ما يأتى في تعريف اليد
 في الحلق في الصلاة بان المدا
 ثم على العرف الراسك
 من غير تراب في نحو الريل
 أيام يادته فعلم ان الواجب
 من التراب ما يكدر الماء
 ويصل بواسطته لجميع أجزاء
 النفس سواء أمرجهما
 قبل ثم صفاً عليه وهو
 الاولى خروجه من الخلاف
 أم سبق وضع الماء والتراب
 وان كان المحل رطباً لانه
 وارد كالماء وقوله لا يكفى
 ذكره على ولا محله وذلك
 به المراد بمجرد (والظاهر
 تعين التراب)

التراب عن (قوله لانه) الى قوله ومن ثم في المنفى الا قوله وبه فارق الى المتن والى قول المتن ولا يمزج في النهاية
 الا ذكر (قوله فلم يبق غيره الخ) والشأن لا يتعين ويومض ما ذكر ونحوه مقامه ومجى عليه
 صاحب الترتيب الثالث يقوم مقامه ندفعه للضرر وقولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفد
 التراب كالشباب دون الا يفد معنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) أو
 مع الآخر سم (قوله آخر) الا في اسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل)
 أي في حدث أو نجس نهاية توسع الروض أقول وصور والمستعمل في نجس التراب المصاحب للصابون
 المغلظة فانه طاهر ومستعمل وان قلنا انه شرط لا شرط لانه يتوقف عليه والنجاسة وان لم يستقل بذلك كما
 ان الماء يستقل به أنضابل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لانه نجس وهو طاهر ومستعمل
 لما مر فاذا طهر زال النجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغسلة في ماء كثير عاد طهورا كما علم المستعمل اذا
 صار كثيرا كما قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليأمل فيه فان الوجه خلافه سم على حج أن لا وصف
 التراب بالاستعمال باق وان زالت النجاسة وفيه على الصحة يتجه أن يعدل المستعمل بالوصف بطن
 مستعمل غير طهر من النجاسة ثم حقه ثم دق لانه أزال المانع وقا لم يره وقد يتوقف فيه بانهم بعدوا
 حجر الاستحسان من الطهارة ولعل وجهه أن المخل باق على نجاسته وقد يقال هو وان لم يكن مطهر للأصل
 لكنه من قبل المانع فألحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مدر في حدث أو نجس
 عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوى الطهور (قوله ما ياتي الخ) فلا يكفي التراب
 المحرق ولا المتنجس بنية أو حكمه متوسطة أو غير هاتين (قوله الخطأ الخ) أي الغبار الخطأ الخوان كان
 ندبا نهاية (قوله ونحوه دق الخ) عطف على رمل وجرم في شرح الارشاد بطلاق انه لا يكفي الخطأ بالذوق
 ويمكن حمله على ما يورث في التغير فلا ينافي ما قاله هنا سم (قوله في التغير) أي تغير الماء (قوله لحصول المقصود
 السابعة) (قوله مع طاهر آخر) أي أومع الآخر (قوله ولا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض قول
 الروض جزم وجابا لما تمهيد قبل وضعهما على المخل أو بعدهما بوضعهما لمرتبتين من غير جابيل الغسل وان
 كان المخل وطباذا الطهور والوارد على المخل باق على طهوره بشو بذلك جزم ان الرضا في الوضوء التراب
 أولا ومثله عكسه بل لا يبرهنا مقتضى كلامهم وهو المتمدن كما قاله البلقيني وغيره الخ وهذا الكلام كما صرح
 في انه اذا كان المخل وطبا النجاسة كفي وضع التراب ولا لكن أفتى شيخنا الشهاب الرمي بانه لو وضع التراب
 أولا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وطاهره المخالف لما ذكره عن شرح الروض وقع البحث في ذلك مع مدر
 وحاصل ما نحرر معه بالغفم انه حدث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو أوصافها من طهر أولون أو ربح
 موجودا في المخل لم يكف وضع التراب أولا عليها وهذا ما أفتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولا لانه أقوى
 بل هو المثل بل وانما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها فكفي وضع التراب أولا وان كان المخل نجسا
 وهذا جعل علمه ما ذكره عن شرح الروض وانما اذا كانت أوصافها في المخل من غير جرم وصب عليها
 ماء مز وجابا التراب فان زالت الأوصاف بتلك الغسله حسبت والأفلاخا ادا بالعين في قولهم من قبل العين
 واحدة وان تعدد ما يشمل أوصافها وان لم يكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حدث
 أو نجس اه أقول وصور والمستعمل في نجس التراب المصاحب للصابون في المغلظة فانه طاهر لكنه مستعمل
 لا يقال انما يظهر كونه مستعملا قلنا انه شرط في طهارة المغلظة لا شرط لاننا نقول بل هو مستعمل وان قلنا
 شرط لانه يتوقف عليه والنجاسة وان كان شرط فقد أدى به ما لا بد منه وان لم يستقل بذلك كان الماء
 لا يستقل به أنضابل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة اذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زال
 النجس دون الاستعمال اماه نجس فطاهر اماه مستعمل فلا نه أدى به ما لا بد منه لان طهارة المخل متوقفة
 على هذه الغسله وان توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغسلة في ماء كثير عاد طهورا كما علم المستعمل اذا
 صار كثيرا كما قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليأمل فيه فان الوجه خلافه اه (قوله ونحوه دق) جزم

لانه مأمور به للتطهير
 اذا قصد منه الجمع بين
 نوى الطهور وفيه لم يقسم
 غيره من نحو أشنان أو
 صابون مقامه كالتميم وبه
 فارق عدم تعين نحو القرمط
 في الدباغ (و الا طاهر ان)
 الخبز ركسك (المسارنه
 أسوأ حالا منه ومثله المتولد
 منه أو من يكسب طاهر
 آخر (ولا يكفي تراب نجس)
 ولا مستعمل في الأصح لانه
 لم يحصل الجمع بين نوى
 الطهور ومن ثم اشترط
 في التراب هنا ما ياتي في
 التيمم نعم المختلف برمل
 نجس أو ناعم ونحوه دق
 قليل لا يورث في التغير يكفي
 هنا كما هو طاهر لحصول
 المقصود

به هنا لائم) اذ الرمل ونحوه الذي لا ينجيه من كدو ردة الماء بالتراب وبعثان من وصول التراب بالعضو عـش
(قوله) ماعد الماء الطهور) أي ومنه المستعمل سم **(قوله)** الذي الخ) نعت لعدم الأجزاء الخ وقوله ان
غير الخ خبر ومحل الخ **(قوله)** ان غير الماء الخ) فلومرج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يغير الماء بذلك تغيرا
فاشما كشي * **(تنبيه)** * هل يجب اراقة الماء الذي تنجس بولوغ الكلب ونحوه أو يندب وجهان أحدهما
الثاني وحديث الأمر بأراقة منجس على من أراد استعمال الأتاه ولو أدخل رأسه في آفة من آفة مياه قليل فان خرج
فما قال يحكم بها. سته أو وطبا فكذا في أصح الوجهين علا بالاصل ورطوبته يحتمل أنهما من لعابه خطيب
قول المتن **(وما تنجس الخ)** أي من جامد معني عبارة عـش دخل في ما غير الآدمي كانه وأرض فظهر
بالنضج كاهو مقتضى إطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكر الخ لان الابتلاء المذكور حكمته في الأصل
فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وتمام الحكم سم على حج قال شيخنا الحلي لو وقعت قطرة من هذا البول
في ماء تحليل وأصاب شأ وجب غسله ولا يكفي نضجه ولو أصاب ذلك البول النصف شأ كفي النضج ولم يكن
في أول خروجه اه أقول وإنما يكتب بالنضج في الأصل من الماء المذكور لأنه لا ينحس بالبول الذي
وقع فيه صدق عليه أنه تنجس بغير البول انتهى قول المتن **(بول صبي)** خرج غيره كقوله وكان وجهه أن
الابتلاء بوله أكثر سم **(قوله)** بغير بوله) أي ونالته نهاية **(قوله)** أي بذق) عبارة شرح العباب أي النهاية
أي لم يأكل ولم يشرب اه وعبارة أصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم **(قوله)** لا تغذي) إلى قوله
أرجاء الخ في النهاية والغني الاقوله مع قوله المراد به الانشاء **(قوله)** لا تغذي) ظاهره ولو مرة واحدة ولو قليلا
وان لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت حلى اه يجزى قول المتن **(غير لبن)** يشعل الماء وهل تشطلة اللبن
كاللبن أولا فإنه نظر سم على حج وقوله أولا فغده مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلي أنها مثل اللبن
وهو تراب لا ينجسه عـش عبارة الجعري والظاهر أن مثل اللبن تشطلة أي من أمه وأولادها كان
لا ينجس باكلهم من حلف لا يأكل اللبن قال القفا وي دخل في اللبن الرائب وما فيه الانغصه والالاف ولومن
مغلط وان وجب تسع فيه لاسن وجبته وقشلة الا تشطلة لبن أمه فقط اه والمغفد أن اللبن الخالي من
الانغصه لا يضر وكذا التشطلة مطلقا ولو قشلة غيره أمه مثله لا يضر في قول الزيد كالسمن اه يجزى
وقوله والافط فيموقفه **(قوله)** ولم يجاوز رستين) أي تحسدا أخذ من قول الزيد لو شرب اللبن قبل الحولين
ثم بالبعدهما قبل أن يأكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضج أو يجب فيه الغسل والذي يظهر الثاني كما عهده
شيخنا الطنطا في اه وفي سم على التهمة ومثل ما قبل الحولين البول الماصح لا تنجسهما اه ولونك هل
البول قبلها أو بعدهما فينبغي أن يكتب فيه بالنضج لان الأصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول
بعدهما عـش وفي الكردي ما نصد ذكر الرمل على الخمر والاهجورى على الانعناع ان ذكر الحولين
على التقريب فلا تضر زيادة يومين حره اه وقال الجعري المغفد ان ذكر الحولين تحسيدا به هلاية

في شرح الارشاد اطلاقه لا يكفي المختلط بالذبيق ويمكن حله على ما يورث في التغير فلا ينافي ما قاله هنا **(قوله)**
بما تنجس) أي ومنه الماء المستعمل **(قوله)** وما تنجس ببول صبي الخ) دخل في ما غير الآدمي كانه وأرض
قطر بالنضج وهو مقتضى إطلاقهم ولا ينافيه قولهم الا تنجس وفارقت الذكر الخ لان الابتلاء المذكور
حكمته في الأصل فلا ينافي تخلفه في غير الآدمي وتمام الحكم **(قوله)** ببول صبي) خرج غيره كقوله وكان
وجهان الابتلاء بوله أكثر **(قوله)** لم يطعم غير لبن) هل تشطلة اللبن وسمنه كاللبن أولا لأنه ما سألنا
لهذا لا ينجس بهما من حلف لا يأكل لبنا فإنه نظر وقوله نضج لا يبعد أن محله لم يختلط ورطوبه في الحبل مثلا
والادجبال الغسل لان تلك الرطوبه صارت نجسة وهي ليست ولصبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه في ماء
قليل ثم أصاب هذا الماء شأ فأن من أبعدهما كان يكفي فيه النضج ثم أيت قول الشارح كسمن فصرح
بان السمن ليس كاللبن **(قوله)** أي بذق) عبارة شرح العباب أي لم يأكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبارة
أصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه **(قوله)** غير لبن) يشعل الماء **(قوله)** ولم يجاوز رستين) أي

به هنا لائم والطين تراب تيم
بالقوة فيكي (ولا) تراب
(تمزج بمائع) وهو هنا
ماعد الماء الطهور (في)
الاصح) للنص على غسله
بالماء سباعا مع مصاحبة
التراب لاحداهن ومحل
عدم الإجزاء فبالذاغسله
بالماء سباعا الذي أطلقه
في التنقيح أن غير المائع
الماء أو كان وضع المزج
بمائع بعد جفاف الحبل
بحيث لا يمزج بالماء وفي
تحقيق محل الخلاف الذي
في المتن بسط ليس هذا محله
(وما تنجس ببول صبي)
ذكر محقق (لم يطعم) بغير
أوله أي بذق للثغري (غير
لبن) ولم يجاوز رستين

ما وافقه **(قوله)** بعضها بالنصب عطف على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين **(قوله)** لا يؤثر فيه النقع هذا لا يظهر في الحب والجم وهم من نحو السكين سم ونظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وانما الاشكال في قوله السابق فان ورد بعض آخر انها الح كاسر **(قوله)** نجس ظاهر مطلقا لمدا كان كرماد السرجين أو مائعا كالبول فلا يراد به **(قوله)** أي يضطر اليه قد يقال أن قوله البولي يصرى **(قوله)** وأحقوا به إلا حوالج وعلمه فلا نجس ما أصابه مع توسط رطوبته من أحد الجانبين عش **(قوله)** المحجون به أي بالنس ظاهر ولو حامدا فلا يراد به **(قوله)** عني أي في مطلق المتنجس بدون قيد بغيرهما وانما رجوع التفسير إليه على طريق الاستفهام حتى احتاج الى قوله من غيرهما لعطف عليه قوله بل أو من أحدهما فندفع بذلك اعتراض السيد البصري بأن ضربه عائد على ما نجس بغيرهما فلا ضرر و رد لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرار اه **(قوله)** عني الى قول المتن ولا يضر في المعنى والى قول الشارح نعم في النهاية لا قوله يدرك الى المتن **(قوله)** بعد والنعنا أي سمها فأراد بالعين هنا غير ما أراد به في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش أي ولأنه عليه أطوف في مقام الاضمار **(قوله)** أو صافها من لا تظهر لتعذره مرة **(قوله)** من الطعم وان عسر لسوءه غالباً فالحق به نادرها من قال في الاقوال لم يزل بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال عش أي فتحكم بظهوره مجمله مع بقاء الطعم أخذنا اسماء في الشرح مر فيها لو عسر زال اللون أو ألج اه وقال الشهيد أي ولم يظهر بخلاف ما يأتي في اللون والرج خلافاً وان وهم فيه اه عبارة شيخنا يعني عنه أي العلم المتعذر دام تعذر ان يكون المحل نجساً معفواً عنه لا طاهراً وضابط التعذر ان لا زال بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجبوا عليه إعادة ما أصابه على التعذر والافلا على اللغو اه ويأتي عن القلوبي في محلها **(قوله)** والادرج حوز ذوق المحل الخ أي وحال من منعه اذا تحقق وجودها فيما يريد ذوقه أو انحصرت فيمنها بقوله فلا موجب للنجس بخلاف ما يعرف طعمها فأراد ذوقه قبل الغسل ليعلم بغيره بذوقه بعد غسله عليه نظاره خبره امتناع ذلك لتحقيق الخاصة حال ذوق المحل فغسل الى أن يغاسل على الظن والالتجاسة ثم اذا قام فوجد طعمه اجماله على التامة ثم قضية قوله مر أو انحصرت فيه انه لو ذاق أحداهما متنجساً لم يذوق الاخر لا تنحصر التجاسة وقد مره ما يتجسس عش **(قوله)** في الحكم بظاهر المحل حقيقة أي لانه نجس معصوم عني لو أصابه بل لم يتنجس الاذلا معنى الغسل الا لظاهره والآخر الباقي في شبهه بما يشق الاحتراز عنه نهاية أي وهو لا نجس عش عبارة شيخنا والقبول بوضابط التعسر ان لا زال بالاحتياط بالماء ثلاث مرات في جنبه أي اللون أو ألج فلا نادر زل طهر المحل فاذا تدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر ثم ان بقائه في محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالهما الا ان تعذر كمر في بقاء الطعم لقوله فلا تنه ما على بقاء التجاسة فان بقيت متفرقة أو من نجاستين وعسر زوالهما يضر اه وقوله في حقه لم يأت عن النهاية ما قد يخالفه **(قوله)** وظاهره الى المتن اعتمده عش **(قوله)** لا يجب شتم الخ تنبيه زيادة لا ذوق قول المتن **(عسر زواله)** أي بحيث لا زال بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الأرض والتربة ولا ناموساً أو طال بقاء النجاسة أم لا نهاية قال الجبيري وسئل مر عن صبغ بصمغ الغزل بعماء القوقود ثم بعد ذلك يغسله غسل جيداً حتى يصفو ما ذهب في الحفرة في الغزل فهل هذه الحالة هذه يعني عن لون عسر زواله أو لا يجب ان يعني عن لون عسر زواله

أي حتى لو جامها في الصلاة لم يضر **(قوله)** لا يؤثر فيه النقع هذا لا يظهر في الحب والجم وهما من نحو السكين **(قوله)** بعد زوال النقع أو اد بالعين هنا غير ما أراد به في قوله السابق ان لم يكن عين فتأمل **(قوله)** من الطعم أي وان عسر ثم قال في الاقوال لم يزل بالقطع عني عنه شرح مر **(قوله)** ولا يضر بقاء لون أو رج عسر زواله * فصرح قال شيخنا تأمر الدين الطبرسي رحمه الله تعالى اذا أريد بظلمة برشي عليه عني أو سد فغير الماء ماصو به عليه بذلك فلا يضر وقد ذكرت ذلك الرمي فلم يوافقه عليه وقال يضر التغير هنا أيضاً **(قوله)** لو زال شتم الخ قد يقال لاحاطة هذا مع ما قبله **(قوله)**

وبعضه لا يؤثر فيه النقع وان طال ثم نص الشافعي رضي الله عنه على الغفو عما عني من الخرف بنجس أي بغير طرا إليه فسه واعتمده كثير من وأحقوا به الأجسام المجزئة (وان كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الوجه في الحقيقة والاكتفاء بالنقع فيها انما هو والغالب من زوال أو صافها (وجب) بعد زواله عنها (زاله) أو صافها من (الطعم) وان عسر لان بقاء دليل على بقاء العين والادرج حوز ذوق المحل اذا غاب على ظن زوال طعمه للاحتاجة (ولا يضر) في الحكم بظاهر المحل حقيقة (بقاء لون أو رج) يدرك بشم المحل أو بالمهواء وظاهره ان بعد ظن الطهر لا يجب شتم ولا يضر من ينفي سبهنا فعلم انه لو زال شتم أو بصره خلقة أو لعراض لم يلزمه سؤا الذين ان شتم أو نظره (عسر زواله)

اه و يظهر أخذان مسئلة النوى به ان الفعل حرام مطلقا براجعه و يأتي ما يتعلق بالصبيغ بالنسبة في بحث الغسالة **(قوله ولو لم يوطأ)** فلو عسرت إزالة اللون نحو دم مغلط أو ربحه طهر خلافا لركن في خامه نهاية **(قوله بان لم يتوقف الخ)** أي بان لا يزول الا بالقطع أخذنا مسمى في العلم **(قوله أو توقفت على نحو صاوبن الخ)** عبارة النهاية ولو توقفت زال ذلك ونحوه على استثنان أو صاوبن أو حث أو قرض وجب والا استحبوه بجميعهم بين قول الوجوب والاستحباب والأوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصاوبن ان بغض ثمنه عما بغض عنه ان الماء في التيمم وان لم يقدر على الحث ونحوه لزمه ان يستأخر عليه باحوثه اذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وان لو تعذر ذلك أي نحو الصاوبن حسا أو شرعا احتل ان يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حتى يغتفر بحتم الزوم وان كان من الطهر والعفو انما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياسه في عدم الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الأوجه اه وأقرها سم وعش قال الرشد يدي قوله ولو توقفت زال ذلك أي لون النجاسة أو ربحه وليس هذا خاص بقول المصنف قلت فان بقى الخ وان أوهمه ساقه اه وقول النهاية وهو الأوجه تقدم عن وعن شخا في الشارح جامع الفقه فيما ذاب في اللون أو الريح وده وكذا يغلقه قول الجعيري ما فيه فان قلت حيث أوجبتم الاستعانة في زوال اللون من العلم أو اللون أو الريح أو ده ونحو صاوبن اذا توقفت إزالة عليه لم يحصل قولهم يعني في اللون والريح دون العلم مع استواء السكلى في وجوب إزالة الآخر وان توقفت على غير الماء فالجواب انه يجب الاستعانة بما ذكر في الجعير ثم ان لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكمتنا بالطهارة وان بقي الماء أو ربح الطهر وحده في عنه فقط ان تعذر لأنه يصير طاهرا ويرتفع على ذلك انما اذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على إزالة لم يجب وان قلنا بالعفو وجبت مذابني اه **(قوله نحو طوب الخ)** جواب بقوله فان وجدته وقوله به أي بنحو الصاوبن **(قوله ومن ثم أي لاحل ذلك الجامع قوله في اذا وجدته أي الماء قوله في لعل هذا)** أي نحو الصاوبن **(قوله أو توقفت الخ)** عطف على قوله وجدته **(قوله على نحو حث)** والحث بالثبات الحاصل بنحوه وعود القرض بالمسحلة تقطيعه بنحو الظفر أي سكه كردى وقال عش والقرص بالصاوبن المهمل الغسل بالطرف الاصابع وقيل هو القلم ونحوه اه وقال الجعيري والقرص بالصاوبن المحملة أو الصاوبن المهمل تحت بالطرف الاصابع اه **(قوله ان يحل أي يحل اعتبارا من الطهر قوله شيا)** أي من عسر الزوال أو سهولته في محل وقوف زواله في محل نحو الصاوبن وعدمه لم يطرده فيه أي في ذلك المعنى أي في غير ذلك المحل **(قوله كاهو مشاهد)** (فزع) ما ينقل من البحر و وضع في زبر فوجد فيه طم زبل أو ربحه كاهو له حكم نجاسة كاهو البغوى وان احتمل أن يكون ذلك من نجاسة فزبره لم يحكم بنجاسته خطب في النهاية و سم عن افتاء الشهاب الزملى قال عش قوله مر حكم نجاسته ضعف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القل بعد عدم النجاسة اه ووجه بان هذا مما سمعته البلوى وما كان كذلك لا ينسب اه وفي الجعيري عن الحاي والحفي ما فيه وحاصل المعنى كإبراهيم خذ من شاة لا يجوز ان الماء الذي في الفزير اذا وجد فيه طم أو ربحه لم يحكم بنجاسته الا ان وجد بسببها الماء المنقول من البحر لا زواله في البوتة مثلا اذا وجد القليو يعلو الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقيق سببها فالله المنقول من البحر لا زواله في البوتة مثلا اذا وجد فيه وصف النجاسة حكمه بطهارة للثقل فاه شخنا مر و أيا بعمان نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعا للبعوى بانه يجوز على ما اذا وجد سببها اه أي في البحر المنقول منه بان أخسره بعدل اه **(قوله ان المصبوغ)** أي قوله ومر في النهاية والمغني كما يأتي قال الجعيري والحاصل أن المصبوغ ربح النجاسة كالماء أو بختص تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصبوغ غريبا بطهارة اذا صفت الغسالة مع الصبيغ به عدل زوال

ولومن مغلط بان لم يتوقف
ازاته على شئ أو توقفت
على نحو صاوبن ولم يجده
فيما يظهر للمنسحقان
وجد أي بمن مثله فاضلا
عما يعتبر في التيمم فيما
يظهر أيضا بجامع ان كان
فيه تحصل واجب خوطب
به ومن ثم اتجه أنشأن باقي
هنا التفصيل الآتي فيها
اذا وجد بعد الغوث أو
القرن ثم لا يجب قبوله
هذه لان فيهما عطف
الماء أو توقفت على نحو
الطهارة عليه و يظهر أن
المدار في الوقف على ظن
الطهارة وعلى ما يظهر أيضا
بمحله ان كان له خبر وجبت
والا لا خبر او يظهر أيضا
اه لوعرف من غير شيا لم
يطرده فيه لا خلافا
الصوف بالمحل لا اعراض
من نحو هو ومزاج كاهو
مشاهد وأفهم المن ان
المصبوغ بالنجاسة متى
تفتت فيه عين النجاسة بان
نقل

ولم يجده فيما يظهر) و يحتمل وهو القياس و يظهر كلامهم انه لا يطهر لان الاستعانة بنحو الصاوبن من شز وط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فهل يلزمه طلب لو من حد البعد مطلقا يفرق بينه وبين الماء بانه بدلا هو التراب ولا كذلك لانه وان كان المتخصص بده بخلاف ما اذا كان له بانه لم يلزمه طلبه من حد البعد لان من صلى عار لا اقتضاه بخلافه صلى بالنجاسة فنه نظر والشأن غير بعيد عن رأيك قوله

أوَكانت تنغسل مع الماء اشترط زوالها أولونها أو ربحها فقط وعسر عني عنه ومراوئل الطهارة ما لوزال الريح ثم عاد وفي الاستجماع جواز الاستعانة بنحو العسل والمخ (وفي الريح) العسر الزوال (قول) أنه يضرو في اللون وجها أيضا (قلت) فإن بقياهما) يعمل واحد (ضرو على الصحيح والله أعلم) لفقود لهما على (٣٢٠) بقاء العين وندرة العجز عنهما بخلاف ما لو بقيا محجلين أو محجلين نحو ثوب واحد ولا يتأتى فيه الخلاف فيها لو تفرقت

عينه وأذا أصبح غتسب ولم تغتث فيه النجاسة وكان المصوغ غافا فانه يظهر مع صبغة وتولسم لا بد في طور المصوغ غتسب من أن تصفو الغسالة تحول على صبغ نجس أو يختلط بأخره نجسة العين وفان في ذلك شذو الطبلوى سم ملخصا هـ ويأتى عن عس مثله (قوله) (أوَكانت) أى عين النجاسة (قوله) (أولونها) أى ما عطف على قوله عين النجاسة (قوله) (ومراوئل الخ) الذى يلخص من كلامه ثم إن العود لا يضرو وقوله وفي الاستجماع الخ الذى استوجهتم جواز الاستعانة بنحو المخ مما اعتيد امتحانه وكون الغسل كذلك محل تأمل بصري (قوله) (محل واحد) أى قوله ولا يتأتى فى النهاية والمخطب (قوله) (محل واحد) أى من نجاسة واحدة بأبلى قول المتن (ضرو) قضيته أنه لا فرق فى الضرر إذا بقيا معاً بين كونهما من نجاسة واحدة أو نجاستين لكن نقل عن بعضهم تنبيه الضرر فبأنه إذا كانا في محل بكونهما من نجاسة واحدة أو نجاستين بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالته على بقاء العين فإن كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالأخرى وكل واحدة بانفرداها ضعيفة هـ وتقدم عن شيخنا اعتياده (قوله) (أوَكانت) دلالة الخ) لكن إذا تعدى عن عينهما دام التعذر وتجب ازالتهما عند القدرة ولا تجب اعدامهما معهما كذا يقال في الطم قلوبى هـ يعبرى وتقدم عن شيخنا والمداينى اعتياده (قوله) (خلافه) بقلبي محجلين الخ) أى فلا يضرو لانتهاء العلة التى هى قوة دلالة الخ على بقائها نهاية (قوله) (وبعضهم بأن صبا الخ) أى واقفاه بعضهم بأن الخ (قوله) (يعمل الخ) فى النهاية وتألفنى ما وافقه (قوله) (التقيد) أى بقوله أذ لم يزد بها (قوله) (على آثار العين) أى الضعيفة (قوله) (ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم عن الغنى وأنها بما وافقه (قوله) (مطلقاً) أى لا طاهر ولا باطنه وسواء وصل الماء على جميع أجزائه أم لا (قوله) (القابل) أى بخلاف الكسب في طهر المحل به واردة كأن أودم وداشخا (قوله) (النجس) أى المتنجس (قوله) (والأ) أى بأن ورد المحل المتنجس على الماء القليل (قوله) (لما) أى فيما دون القليلين هـ ينحصر فصول النجس الغير المغفوعه (قوله) (أوَكانت) أى أن تكمل الشيء ليسمى فرع جملة فى نفسه (قوله) (ولو بالأدوار الخ) عبارة النهاية ولو طهر أثار أدار الماء إلى جوانبه وقضية كلام الروضة أنه يظهر قبل أن يصب النجاسة منه وهو كذلك أذ لم تكن النجاسة مائة باقية ذاماً أذ كانت مائة باقية ذاماً يظهر مادام صلبا مغفوعاً بالماء هـ قال عس قوله وهو كذلك الخ منه ما لا يتنجس فيه قدم اللثة أو ما يخرج بسبب الجشا فتقله ثم تضعض وأدار الماء فى بحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فإن فيه يظهر ولا يتنجس الماء فيجوز

فيه الخلاف فيها لو تفرقت
دماها في ثوب كل منها قليل ولو
اجتمع لكثرت لان ما هنا
ظاهر محل حقيقة وتلك
نجاسة معقوبها بشرط
القلة فإذا كثرت ولو بالنظر
لجمع عناصر عند التولى
ولم يضرو عند الامام واستغيد
من المسنن الا ارض اذ لم
تتشرب ما تحتسبه لا بد
من ازاله عنه قبل صب الماء
القليل عليها كالأول كان فى
أثناء وهو المغفوع من فى شرح
قوله فإن كثرت براد طهور
الى آخره ما يؤيده واقفاه
بعضهم بخلاف ذلك
فوجهان بعض العبارات
غير صحيح وبعضهم بأن صب
الماء على عين بول يظهره
إذا لم يزد بها ووزن الغسالة
يعمل كآشوا له التقيد
على آثار العين دون حرمها
وقول الماوردى اذا صب
عليها ما فغمرها أى بحث
استمككت فيه طهر المحل
والماء لا يختلط فيه أجزائها
طريقة ضعيفة لأن مراده
العراقون وهى قائلون
بالضعف المار فى قول المتن
فلو كثرت براد طهور رالى
آخره ولو كانت النجاسة
جامدة فتفتت واختلطت
بالتراب لم يظهر كالغسل

بنحو صديد باقضا الماء على ما طاق قبل لادن ازالة جميع التراب المختلط بها (أو بشرط) فى طهر المحل (ور ودالماء) ابتلاءه
القليل على المحل النجس والانتحس المار فلا يظهر غيره لا سخا له وفارق الوارد غيره بقونه لكونه عاملاً من ثم لم يفسر فى الحال بين المنصب
من أربوب الصاعد من قوارى مثلاً ولو تنفس فيه كفى أخذ الماء بيده اليه وان لم يعملها عليه ويجب غسل كل ما فى حد الظاهر منه ولو بالأدارة
كصب الماء فى ناهه تنجس وأدارته بجوانبه

ويجوز له ابتلاعه شئ قبل
تطهيره وافتى ابن كبن في
مطروا لوسطا انه متنجس
كله نجاسة فلا تطهره
ويعين حله على نقط قليلة
لم يتجاوز كل محلها لها
غير وادخلت اذ هو كما
تقرر له لم يل بان ازال
النجاسة عن محل نزله فما
تقرر هناء اول الطهارة في
طهارة تنحصر انما الادارة
وان لم تكن عقب الصب
مفروض في وارده قوة
قهرت النجاسة بخلاف تلك
النقط ولوعلى قرب متنجس
فان كلا منها اتم تجاوز
محلها لم تكن واردة فعملها
باق على نجاسته لانها لما
عنته لم تكن للنقط النازلة
بالبعض فتوعلى تطهيره (لا
العصر) ولو فيه غسل
كالبساط في الاصح) طهارة
الفلاة بشرطها الاتي
والبل الباقي فيه بعضها
ومحل الخلاف ان صب عليه
في امانة مثلا فان صب عليه
وهو يسره لم يتنجس
قطعا كالتجاسة الخفيفة
والحكمة (والاطهر
طهارة غسله) لنجاسته في
عنها كدم وأول التفرقة
بينهما غير محتمل لان محلها
قبل الفصل ويؤيد ذلك
ما مر من المفعول عنه
مستعمل (تفصل) عن
المحل وهي قليلة (لا تغير)
ولا يادفون

ابتلاعه لطهارة فتنه فانه دقيق وبقى ما لو كانت لثمة من بعض الماء كل شئ يشاء على لحم الانسان
فيل يعنى عنه فيبادى به لثمة لثمة الاحراز عنه أم لا لا يمكن الاستغناء عنه فنبالو ما لا يدى لثمة فيه نظر
والظاهر الثاني انه ليس بماتمه بالوى جئته اه وميل القلب الى الاول لان المسئلة في التيسير (قوله)
وجب الخ) عبارة الغنى واذ غسل في المتنجس فيبلغ في الغرقة فيغسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاما
ولاشرا اقبل غسله للتلا يكون كل النجاسة اه وتقدم عن عى انه لو ابتلى شخص يدي اللثة بان يكثر
وجوده من بحيث يظل خلو عنه يعنى عنه اه (قوله وافتى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة الشدة
ثم وزن بانخر من (قوله كله) لعله ليس بقيد وانما الدار على عدم يوم المطر لعمل المتنجس كما يفيد آخر كلامه
(قوله نجاسة فلا تطهره) قال في شرح العباب اذ حل كون الوارد لا يتنجس بلا فاة النجاسة اذا أزالها عقب
ورود من غير تغير ولا يادفون اه اه سم (قوله) لانها غير واردة الخ) فديقال لثمتاها واردة الا
انها ليس فيها البيلان الذي يتحقق به الفصل على هذا فلا يبعد الا كفاها في النجاسة الخفيفة سم (قوله)
اذ هو) أى الوارد قوله كما تقرر رأى قوله لكونه عملا وقوله العامل خبره وقول بان الخ متعلق بالعمل
والباء للتصوير (قوله وان لم يكن) أى الادارة والتذكير بتأويل ان يدبر (قوله) مقر وض في واردة الخ)
عبارة في أول الطهارة محل في واردة على حكمية أو عينية أو الجسيم أو صافها اه (قوله) بخلاف تلك النجاسة
أى فليس انما تلك القوة على فرض وجودها فيه تطهر محلها كرمى (قوله) لانها عنت أى عنت النجاسة
المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيما عكس عصره وجامن خلاف من أوجبها بماتمه يعنى (قوله)
ولو فيه غسل الخ) كذا في النهاية (قوله) فى أى في المحل (قوله) ومحل الخلاف ذكره عى عنه وأقره
قول المتن (والا تطهر طهارة غسله) تفصل الخ) وليس يطهر ولا استعمالها في حيث نهايته ومعنى (قوله)
والتفرقة بينهما) اه بل بالحق المعوض غسله المفعول عنه كما رأى في ساشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ من
الزركشى والجال والربلى (قوله) لان محلها) أى التفرقة قول المتن (تفصل الى الخ) ويطهر بالفصل مصوغ
بمتنجس انفصل عنه لم يزد المصوغ وزايع الفصل على وزنه قبل الصبغ وان بقى اللون لعسر زواله فان
زاد وزنه فان لم ينغسل عنه لتقدمه لم يطهر لبقاء النجاسة فيه معنى وكذا في النهاية اياه زاد وانجس
عقب متنجس وسكت عن قوله فان زاد الخ قال عى قوله مر مصوغ الخ أى حيث كان الصبغ وطبا
في المحل فان نجس الثوب المصوغ بالمتنجس كنى صب الماء عليه وان لم تصف غسله المتنجس لم يكن الصبغ
مخلوطا بأجزاء نجسة العين سم على التخرج وقوله مر انفصل عنه الخ هذا قد يفيد انه لو استعمل المصوغ
ما عنت من انفصال الصبغ مما حرمه العادة من استعماله بونه فطما لا يوجب كقشر الزمان ونحوه لم يطهر
بالفصل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة ومخلوطة بنجس العين أما حيث
لم يشترط زوالها بان نجفت أى لم تكن مخلوطة بنجس العين فلا ضرر استعمال ذلك اه (قوله) لنجاسته الى
قوله فعمل في النهاية وانما نفس الاقوال والتفرقة الى المتن وقوله ويطهر الى المتن (قوله) كدم) أى قليل (قوله)
كاسم) أى في شرح والمستعمل في فرض الطهارة كرمى (قوله) وهي قليلة) أما الكثرة فطهارة (ما
تغير) وان لم يطهر المحل كما علم مما مرى باب الطهارة ومعنى ونهاية قول المتن (لا تغير الخ) وقع السؤال عى
يقع كثير ان الغسل بمرار الماء لا يذهب عنه ثم يطبخ ويطهر في مرة فلو ان الدم هل يعنى عنه أم لا أقول
الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه عى وقت من المعنى عند قول ودم ما يصرح بذلك (قوله)
أحدهما بذلك المحل ان أولئك المحال (قوله) ويجوز له ابتلاعه شئ قبل تطهيره) شامل للرى على العادة
وهو محتمل ويحتمل المسامحة للمشقة كونه من معدن شائعة (قوله) نجاسته فلا تطهره الخ) في شرح
العباب اذ حصل كون الوارد لا يتنجس بلا فاة النجاسة اذا أزالها عقبه وروى من غير تغير ولا يادفون
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبى امانت فوسد دم معفون وصعب عليه الماء تنجس بلا فاة لان دم نحو
البراغيث لا يزول بالصب فلا يبعد زواله من سب ماء طهور عليه اه (قوله) لم تكن للنقط النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذ الشوب (الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر وطول وكان مقدارا ما ينشر به المغسول من الماء قدراً أو نصفه وما يحجم من الوسخ نصف أو ثلثه وكان بعد الغسل طلالاً أو نصف أو وقت قصير فإنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما ينشر به المغسول من الماء وما يحجم من الوسخ الطاهر شيئاً (قوله) لا اكتفاء بينهما) يحتسب عود بعد عدم التغير وعدم الزيادة ولمأخوذ والمعلنى والثاني أقرب بمعنى يصري وحزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن يبق فيه طم) أى غير معتذر الزوال أخذ ما سار عن النهاية وغيره (قوله) ولا يجانسها (الخ) عطف على طهارة غسالة في المثل (قوله) أول بطهر المحلل) بأن يبق الجرم أو العلم إلا أن تعذر أو اللون أو الرائحة إلا أن تعسر أوهما إلا أن تعذر (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد يصري والأولى من المجموع (قوله) من طهارته) أى المحلل (طهارته) أى المنفصل (قوله) سلم تنغير (الخ) لعل المراد وقد طهر المحلل (قوله) وإن حكمها) إلى قوله بعد اسـ تنجزه في المعنى الإقوله والمغلف فتوقله وـ قوط إلى وإذا ذاب وإلى قوله ومرفى النهاية لا ما ذكر وقوله وإذا تدب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسلات الركاب (الخ) أى وإن كان من غيره فغسل قدر ما بقى عليه من السبع مع الترتيب أن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أى والأفلاتر بـ فلو جعت الغسلات كلها في نحو طشت ثم نظار ومنهائى إلى نحو ثوب وجب غسله ستاحتمال أن المطهر من الأولى فإن لم يكن ترتب إلى الأولى وجب الترتيب والأفلا شجنا وعش (قوله) لا احتمال (الخ) لعل حق التعديل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب (الخ) خسر هذا قوله مهور سم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمعنى فقالوا والمغلظة لا لاولو يسحب أن يغسل محل الخباسة بعد طهرها غسالتين تكميل الثلاث ولو خفف في الأوجه أما المغلظة فلا كقوله الجلبوى في بحر الفناوى في نشر الحلاوى وبه حزم الزنى قاضى شبهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة الخباسة تنبيه وتجواز التهاووا أن عصم بها والأفلا صولة تنبيه من المبادرة بالزالتاجب لم يجب اهـ وزاد الغنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اهـ عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجلبوى وقيل بسن الثابت فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة تسعة مرتين بعدها وهذا القولان شيعيان والمذهب الأول اهـ (قوله) وسقوط وجوب الغسل (الخ) أى بكفاية التضرع كما (قوله) لذلك) أى للترخيص (في التوجهه كما) أى في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومته (الخ) معنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم (الخ) قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الأعيان ما نصه ولو وضع ثوباً في أمانته مدم معوض عنه وصلى الماء عليه تجس بلا فاته لأن دم نحو البراغث لا يزل ولا يصب فلا بد بعد ذلك منه من صب ماء طهور وهذا مما انفعل عنه أكثر الناس اهـ وفي الكردى قال في الأعيان قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب بأن لا يغسل في الماء قبل طهره نو بأخر طهرا ويقرع عاصي من غسالتو ينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة لثوب وان لم تزل عن الخباسة المعفونة اهـ وقوله وينبغي العفو الخ متنوعة والوجه أنه لا عفو اهـ وفي فتاوى الجلال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم وراغبت لأجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

قد قال نسلم أن تلك النقط وأردت إلا أنه لم يتحقق بها الغسل الذى هو شرط لعدم السيلان الذى يتحقق به وعلى هذا لا يعد الاكتفاء بها إلى الخباسة الخفيفة (قوله) وقد طهر المحلل) في شرح حر ويستحب أن يغسل محل الخباسة بعد طهرها غسالتين لتكامل الثلاث ولو خفف في الأوجه أما المغلظة فلا كقوله الجلبوى في بحر الفناوى في نشر الحلاوى وبه حزم الزنى قاضى شبهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كالمصغر لا يصغر ومعنى المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكثيره فلا ترا دعله كان الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظير قوله الشيء إذا انتهى لغايته في التغلظ لا قبل التغلظ كالأمان في القسامة وقتل العمد وشبهه لا تغلظ فيما لا يد وان غلظت في الخطأ وهذا أقرب إلى القواعد يقر منه قوله لهم في الجزية أن الحيوان لا يصبغ اهـ (قوله) وإن غسالة المندوب) خبر هذا قوله لا حتى مهور (قوله) والمغلظة) يغيب ذنب

بعد اعتبار ما يأخذ الشوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر ونظير الاكتفاء فيما بالظن (وقد طهر المحلل) بأن يبق فيه طم ولا لون أو ريح سهل الزوال وتجانسها أن تغير أحد أوصافها أو زاد وزن الماء أو لم يطهر المحلل لأن البلب الباقى فيه بعض المنفصل فلو لم ينشر طهارته بعد طهارته ومن نجاسة تنجسها ولا وجد التضرع فعملنا قبل الانفصال عن المحلل حيث لم تنغيره طهارة قطعاً وان حكمها حكم المحلل بعد الغسل فلو طهر ثوب من أول غسلات الماغظ قبل الترتيب بـ غسل ما أصابه من الحداهن تتراب أو من السابعة لم يجب شئ وان غسالة المندوب كالغسالة الثانية والثالثة بعد طهر المحلل في المتوسطات والمغلظة وكذا الخفيفة فإنها يظهر خلافاً لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضى سقوط ذنب التلث فيها إلا ترى أن الغسل لما سقظ عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط تلثه وإذا ذنب في التوجهه كما مر فلو في التيقنة مهور وأنه يتعين في نحو الدم إذا أريد غسلة بالصبغ على وجهه مثلاً والماء قليل

ازالة عنه والاتص بالماء

بما بعد استقرار معافاتها
ومال جسع متأخر من إلى
الماسح من زيادة الوزن
لانه عند عدم الزيادة الخاصة
في الماء والحل أو أحدهما
ولكن أسقط الشارع اعتباره
فلم يفرق الحال بين الزيادة
وعدمها ورد بانها حيث لم
توجد فسد الماء فبرز الخاصة
وأعدها فكأنها لم توجد
ولا كذلك مع وجوه دواصر
ما نعلم منه متى عسر إزالة
الخاصة عن المحل نظر للخاصة
فقط فان لم ينق طلع اللون
أو أخرج مع الامعاء ونظر
ضبطه بان يحصل بالزيادة
عليه مشقلا فتحمّل عادة
بالنسبة للمظهر في الفصل
مع خصوصيات أو قوس
ارتفع التكيف واستثنى
من أن لها حكم المحل تغيره
بالغلظة أو زيادة وزنها
فوجب ان يتسبب بالتراب من
رؤسها مع أن المحل يظهر
بما بقي من السبع وفيه
نظروا كلامهم بأبوابها
سوى في الاكتفاء للمحل
بما بقي من السبع مع أن
الباقى فيه عين الخاصة
فكأنها غلبت على أن لك
ان تأخذ مما مران من زيل
العين مرّة من متى زلت
الغلبة متغيرة أو زائدة
الوزن لا تحسب من السبع
وانما يستدأ أصباها بعد
زال والتغير وعدم الزيادة
وأقوى بعضهم في مصف
تحس بغمره عنه لوجوب
غسله وان أدى إلى تلقه

بقاء الدم فيه يعني عن إصابة هذا الماء معونه إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المصفو عنه بشرطه أو أراد
غسل رجله من الحدث فبقي عبا أصابه ماء الوضوء معونه مالم يكن أصابه أو كفه نجسا مستمعق عنها فأكل
وطباؤه إذا توضأ بالصبيح بعد الطهارة توجد عين دم العراغث في كفه فلا يتحس الماء الملاقى لذلك لانه ماء
طهارة فهو معفو عنه اه وظاهر إطلاق الشارع أنه لا فرق بين إرادة غسله عن الحدث أو عن نحو الاوصاف
وبه مرجح في الإيعاب حيث قال بعد كلامه ردونه ونحوه لا يغسل ثوبه وفيه نجس معفو عنه لخفاضة
أورجبت أخاؤه بده لحدث وغيره وهو عليها احتياج زال وأوصافا كغيرها بما مر بشرطه اه كلام
الكردي **(قوله في نحو الدم الخ)** عبارة النهاية ولو لم يصب على موضع نحو بول أو خرمن أو رضامه غيره طهر
وان لم ينضب أي ينشف فان صب على عين نحو البول لم يظهر اه زاد المصنف لما علم مما مر أن شرط طهارة
الغسله أن لا يزيد وزنها وعلوم أن هذا لا يدرؤه اه **(قوله في إزالة عينه)** لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط
(قوله بعد استقرار معافاتها) يفهم أنه قبل استقراره لا يتجسس حتى لو مر على خرمن العين فلم يزل به ووصل إلى الجزء
آخراؤه لم يضره فراجع سم ولا يتجسس بعده بل ما قد ساء عنه عن شرح العنبر عند قول الشارع بخاصته
فلا يظهره كالصبيح في خلافه **(قوله فان لم ينقطع اللون أو أخرج الخ)** ومثله كاسر وأشار إليه سم هنا تعذر
زاله مع الماء وتعذر زال الطعم **(قوله دمر)** أي شريح أو رجم عسر زواله كدرى **(قوله يظهر ضبطه)**
أي الامعاء (بان تحصل الخ) تقدم عن شخصنا ضبط آخر راجعه **(قوله ارتفع التكيف)** هل المراد بارتفاعه
العفوم بقاء الخاصة أو الحكم بالطهارة للضرورة سم أقول المراد بذلك الأول عند النهاية بمطلقا والثاني
عند الشارع مطعقة أو التفصيل عندنا آخرين بزيادة الأولى في الطعم وفي الريح واللون معا بزيادة الثاني في
الريح أو اللون فقط كاسر **(قوله واستثنى الخ)** أعني هذا صاحب الاسعاد وفي فتاوى شخصنا الشهاب الرمي أن
هذا هو العتد سم **(قوله من لها)** أي للغة **(قوله تغيره)** أي الغلبة أو الذكربا أو بل المتفصل **(قوله)**
أور يادونهما) أي وزن غسله بالغلظة **(قوله وفيه نظير)** أي في الاستثناء **(قوله وكما سوغ الخ)** لعل الأولى
التفريع **(قوله على أن لك أن تأخذ الخ)** هو متعين أن كان المراد بالعين فيما مره أحد الاوصاف سم
وتقدم هناك عن موضع غيره أن المراد بالعين هناك ما يشبه الاوصاف **(قوله وعدم الزيادة)** عطف على زال
التغير **(قوله وأقوى)** إلى المتن في النهاية **(قوله في مصف)** هل مثل المصنف كتب العلم الشرعي أم لا فيه نظر
الثبوت في المغالطة بان يأتي بعد سبع أحداها بالتراب يغسلن أيضا فانظر ما سبق **(قوله بعد استقراره)**
معها يفهم أنه قبل استقراره لا يتجسس حتى لو مر على خرمن العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فزاله طهره
فراجع سم **(قوله فان لم ينقطع اللون أو أخرج الخ)** لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر كرر الخ فهل
الحكم كذلك في ارتفاع التكيف ولا أخذ من قول المصنف السابق قلت فان بقيا معا عر على الصحيح وعلى
الأول فلا فرق بين هذا أو ذلك فيقيد ذلك بعدم الامعاء حتى لو عسر مع الامعاء ارتفع التكيف **(قوله ارتفع)**
التكيف) هل المراد بارتفاع التكيف العفوم بقاء الخاصة أو الحكم بالطهارة للضرورة **(قوله واستثنى)**
من أن لها حكم المحل الخ) اعني هذا صاحب الاسعاد حيث قال في قول الأروا د وكسول وغسله لم يتغير ولم
تتقل ما منصفان تعميرت الغلبة أو زاد وزنها فليس لها حكم المفسول بل يستأنف الطهارة منها متى قال
وقولنا أن الغلبة المتغيره قال في نقله وتاخذ حكم المفسول أي في الخاصة ينسب على أن المغالطة يستأنف
الطهارة منها بسبب أحداها بالتراب وان كان المحل الغلي فصلت عنه يظهر بما بقي من السبع الخ انتهى
وفي فتاوى شخصنا الشهاب الرمي أن هذا هو العتد **(قوله في عين الخاصة)** قد يقال حيث كان فيه عين
الخاصة تم زالة الأولى حتى يقال الباقي من السبع فلتأمل **(قوله على أن لك أن تأخذ الخ)** بتأمل هذا
الاخذ دفعه لا يخفى وقد يقال هو متعين أن كان المراد بالعين فيما مره أحد الاوصاف **(قوله أنه متى زلت)**
الغلبة متغيرة الخ) هذا يدل على أن المراد بالعين في قولهم من زيل العين مرّة وان تعدده مقابل الحكمية
لا لجرم فلتأمل **(قوله لا تحسب من السبع الخ)** قد يقال قضية قولهم أن من زيل العين واحدة أن يحسب

ولو كان لشيء ويقين فرضه على ما فيه (٣٢٤) فيما إذا امتنع النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد أو الحواشي (ولو تبسب

والاقرب الاول عش **(قوله ولو كان ايتيم)** أى والغسل له الذى فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لان ذلك من ازالة المنكر أولا فبه نظر والاقرب بدم الجواز لعدم علمنا بان ازالة النجاسة تمته مجمع عليه عش سبما وقد قال الشارح مر على ما فيه المشرع بالتوقف في حكمه من أصله **(قوله على ما فيه)** أى من النظر عش **(قوله في نحو الجلد)** ومنه ما بين السطور عش **(قوله في غير الماء)** الى قوله نعم في الغسنى الاقوله أى عرفا كما هو ظاهر والى قوله وسبأنى في النهاية الا ذلك قول (المن تعذر تطهيره) ظاهره وان جد وقد قال مر فرغ تجسب العجين فهل يمكن تطهيره بنظران تجسب في حال جوده أم يمكن تطهيره أو في حال مبروخته فلا سم أى وان اتحد بعد انظر هل يظهر ظاهره بغسله بعد الانجماد أخذنا مما مر عن النهاية والغنى في اللبن المخلوط بول أو لا والاقرب الاول فلا يتجسب بدماسه **(قوله لا تقطعه الخ)** عبارة الغسنى والنهاية ولو تجسب مائع غير الماء ولو دهننا (تعذر تطهيره) اذا لم يأتى الماء على كاهلانه يطعمه منع اصابة الماء اه (هـ) ومن ثم أى لاجل هذه العلة **(قوله كل الزئبق مثله)** أى في عدم إمكان تطهيره نهاية **(قوله ومن ثم أى)** لاجل كونه في صورة ردة الجلود **(قوله يشترط في تجسبه الخ)** فلو وقع فيه فارة فاستلوا روم بقم يتجسب معنى **(قوله وذلك)** أى عدم عوم الماء أجزاء الزئبق ويحتمل أن الإشارة لقوله كان الزئبق مثله لكان يمكن علمه التكرار الا أن يكون ما هنا علة العلة أى لعلها **(قوله فيظهر)** أى الزئبق **(قوله قوت في السمن)** حاله من الفارة أو وصفته لهما وقوله ان كان جامدا الخ يدل من الحديث **(قوله اذا لم يكن الخ)** بيان لوجه الدلالة **(قوله لما فيه)** الظاهر فيها بصرى أى والتذكير بتأويل أن يرى **(باب اليتيم)***

(قوله هولعة) الى قوله قبل في النهاية الاقوله ويكنى الى المتروك الى قوله ورد في الغسنى الاقوله يحسنه الى من خصوصيات تناووه سنة أو ربع وقيل وقوله ويكنى الى التيميم وقوله قبل **(قوله هو لغة القصد)** يقال تمتت فلاناو بمعناه وتمامه وأتمته أى قصده معنى ونهاية **(قوله ابصال التراب الخ)** أى بدلا عن الوضوء أو الغسل أو عضو منهما أو أجمعوا على أنه يخص بالوجه واليد وان كان الحديث أكبر معنى **(قوله بشر الخ)** المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه شرعى زاد شخفا فبشيل الا كان فلا يعترض بانه أهمل النسبة والرتب اه **(قوله وهو رخصة الخ)** وقيل عز عنو به حزم الشيخ أو ما قد قالوا لخصته انتهى اسقاط القضاء وقيل فان تيمم لفقد الماء فغزعة أو لعذر فرخصة ومن قوا اذا خلا فمأوا تيمم في سفر مفعلة لفقد الماء فان قلنا رخصة وجب القضاء والا فلا قاله في الكفاية معنى عبارة شخفا واختلف في فقيل رخصة مطلقا وقيل عز بمطلقا وقيل ان كان لفقد الماء فغزعة أو لا فرخصة وهو الذى اعتمد الشيخ الحنفى اه وعبارة عش وهذا الثالث هو الاوفق بما يأتى من جهة تيمم العاصى بالسفر قبل التوبان فقد الماء عساو بطلان تيممه قبلها ان فقد شرعا كان تيمم راض اه **(قوله وصحته بالتراب الخ)** لعله دللنا بسل من قاله عز بمعبارة عش هذا جواب السؤال المقدر قد رده فلم قلتم ان التيمم رخصة ولا رخص لا تتأ بالعماسى كيف يصح التراب المصوب اه **(قوله لكونه الخ)** خبر قوله وصحته الخ أى لا لكونه السبب للبحر والفرخصة قاله انما هو فقد الماء كما يأتى في شدى **(قوله والممتنع انما هو الخ)** برده على العاصى بسفر فان لا صمحة تيمم مع ان سبب التيمم فيه وهو السفر الذى هو مظنة لفقد البحر والفرخصة عش **(قوله وقبل سنة ست)**

مزيل العين من السبع وان زلت غسالة متغيرة أو زائدة الوزن لا يقال اذا زلت كذلك يحكم بنجاسة المحل وان لم يكن به أثر فلا تجسب من السبع لا تقول المحل هنا محكوم بنجاسته وان لم تغسل الغسالة متغيرة ولا زائدة الوزن ما يأتى من السبع ومع ذلك تجسب الغسلات من السبع **(قوله تعذر تطهيره)** ظاهره وان جد وقد قال مر فرغ تجسب العجين فهل يمكن تطهيره بنظران تجسب في حال جوده أم يمكن تطهيره أو في حال مبروخته فلا **(باب اليتيم)***

مائع) غير الماء هو المراد منه على قرب ما عرفنا كما هو ظاهر ما لا يعمل المأخوذ منه وضه الحامد (تعذر تطهيره) لتقطعه فلا يملك الماء أجزاء من كل الزئبق مثله وان كان على صورة الحامد ومن ثم يشترط في تجسبه توسط رطوبه وذلك لانه يتقطع تقطعا متخلخلا كل وقت ويتجدد ملاقة الماء لجميع ما تجسب منه ولهذا لو لم يتخلل بين تجسبه وغسله تقطع كان كالجامد فظهر بغسل ظاهره (وقيل يظهر الدهن) ان تجسب بغريدهن (غسله) وورده الحديث الصحيح في الفارة تخوف في السمن ان كان جامدا فالتقوا هوامها حولها وان كان مائعا فلا تقر بوجوهها ويغوار يقو اذ لو أمكن طهره شرعا لم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بارتقائه لما فيه من اضاعته المالم يحمى وجوب ارتقائه حيث لم راد استعماله في نحو دفن أو اسقاء دابة أو عمل خصوصيات به باني فيسيل العبد حكم الاقبادى في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتجسب اسقاؤه للخل وسبأنى قبل السير فرغ تجسب يتأق به **(باب اليتيم)*** هو لغة القصد وشرعا ابصال التراب للوجه واليدين بشرائطه أى هو رخصة

مطلقا وصحته بالتراب المصوب لكونه آلة لخصلة البحر والى المتع انما هو كون سبب البحر والى متع من خصوصياتنا رده وفرض سنة أو ربع وقيل سنة وتب الاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع

(يشتم المحدث) اجاعا

(والجنب) للجبر الصم
فيه والخائف والنساء
والأمر وبسمل أو وضوء
مستون وكذا المستخص
الاولين لانهم يحمل النص
وأغلب من البقية (الاسباب)
ويكنى فيها الظن كقوله
الرافعي (تنبه) جعله
هذه أسبا بالنظر في الظاهر
انها البهجة فلا ينافي ان
المبج في الحقيقة انما هو
سبب واحد هو العجز عن
استعمال المامع أو شرعا
وتلك أسباب لهذا العجز قبل
لوقال لاحد أسباب ان
أولى وبوضوح المراد بعد
فلا أولوية (أحدها فقد
الماء) حسا كان حاله
وبنه سبع فإراد بالحسي
ما تقرر استعماله حسا
ويؤيد قولهم في ركب
بحر خاف من الاستقامته
لأعادة عليه ما عاد للماء
ويترتب على كون فقد
هنا حياصة تيم المعاصي
بغير حيث لا فاعجز عن
استعمال الماء حيا يمكن
لنوقفه تيم على التوبة
فائدة يتصل فاعاذا كان
مانعه شرعا كعطل أن
مرض وعذارة المجموع
لا يشتمل العطش عاص بغيره
قبل التوبة فاعاذا كان
به فرفض وخاف من استعمال
الماء لالهلال لانه قادر على
التوبة وواجب للماء ان يشتم
قال الله تعالى فلم تجدوا ماء
فتبجوا (فان تبين) المراد
باليقين هنا حقيقة بخلاف

رجع الغنى وشجنا قول المتن (يشتم المحدث) الخ) خروج المحدث وما ذكره المتنبس فلا يشتم الجاحلان
التبهم وخصه فلا يتجاوز محل دور ودهامسنى (قوله والنساء الخ) ومن ولدت ولدا حافها تيمونة سنى قوله
وكذا الميت) أى تيم كسباً تيمناه (قوله ونخص الاولين الخ) ولو اقتصر المصنف على المحدث كما قصر عليه
في الحاوى لكان أولى ليشمل جميع ما ذكره من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد
المحدث من عطش الشخص على الاعم معنى قول المتن (الاسباب) جمع سبب يعنى لو احدها تيمناه تيمونة (قوله)
جعله هذه) أى ما ذكره من القصد وما معه (قوله بوضوح المراد) أى حتى من سياق عبارته كقوله فان
تبين المسافر فقد الخ) وقوله فان لم يجد تيم وقد بقدر المضاف أى لاحد أسباب وقربته ما ذكرنا من نحو
القولين المذكورين سم أى تجرى عليه التيمونة (قوله فلا أولوية) نفى الاولوية بمنوع قطعاً سم
(قوله حسا) والفقد الشرعى كالحصى يدل على ما مر مسافراً على مسبل على الطريق فيتم وبما لا يجوز له الوضوء
منوالة أعاد عليه لعصر الواقع له على الشرب تيمونة (قوله كان حاله بينه الخ) أقول وجه ان هذا المثال
من القصد الحصى تعذر الوصول للماء واستعماله حيا بخلاف ما لو قدر على الوصول اليه واستعماله لكن منعه
الشرع منه فانه فقد شرعى واعلم انه لا تضام مع القصد الحصى سواء المسافر والمقيم ومنه مسئلة محاولة السبع
ومنه مسئلة تناوب البعرا اذا انحصر الامر فها علم ان فو يتلأ تانى الخارج الوقت ومنه مسئلة تخوف من في
السفينة الاستقامت البحر مر اه سم (قوله لا أعاد عليه الخ) مقول قولهم (قوله لا أعاد الخ) قد
يقال المني عادم شرعا فلا دلالة بصرى ولأن قول ان الشارع لم يدع للدلالة بل التأييد ويكنى فيه ظهور
معنى عادم حيا (قوله هنا) أى في مسألتى محاولة السبع والتخوف من الاستقامت البحر (قوله قال تعالى الخ)
عليه لقول المتن أحدها فقد الماء قول المتن (فان تبين الخ) ومن صور الشق فقد كفى البحر ما لو أخبر عدول
بفقد بل الواجب الحاق العدل في ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذاً بما يأتى فيقال بعث النازلون ثقة بطلبهم
نهاية اه سم قال ع ش قوله مر الحاق العدل أى ولو عدلوا وبه وقوله اذا أفاد الظن قضيت انه
لو يق معه تردد لا يكون بمزلة اليقين والظاهر خلافه ما روحه في مواضع من أن خبر العدل بغيره منزل
مزلة اليقين اه عبارة الجبرى عن الحنفى والمعتدل أن خبر العدل بعمل به وان لم يكن مستنداً لطلب لان
خبره وان كان مفيداً للظن لانهم أقاموه مقام اليقين اه (قوله المراد باليقين الخ) وقفا لظاهر المتن
وخلافاً لتيمناه كإمرة (قوله حقه) لا يبعد أن وادبه الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل
ما يأتى الخ قد يمنع دلالة ما يأتى لان من يعمل اليقين هنا على ما يع الطن يفرض التوهم الاتى بما يخرج ظن
(قوله وجهه ان التراب المصوب الخ) أى وان كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة الخ
(قوله بوضوح المراد) أى حتى من سياق عبارته كقوله فان تبين المسافر فقد تيم بلا طاب وقوله فان لم يجد
تيم وقد بقدر المضاف أى لاحد الأسباب وقربته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين (قوله فلا أولوية)
نفى الاولوية بمنوع قطعاً وهذا من مكايده طاهر (قوله أحدها فقد الماء حيا) كان حاله بينه وبينه سبع
أقول وجه ان هذا المثال من القصد الحصى تعذر الوصول للماء واستعماله حيا بخلاف ما لو قدر على الوصول
اليه واستعماله حيا لكن منعه الشرع منه فانه فقد حصى شرعى فادفع الاعتراض بان هذا انقد شرعى
لاحصى واعلم انه لا تضام مع القصد الحصى سواء المسافر والمقيم ومنه مسئلة محاولة السبع ومنه مسئلة تناوب
البعرا اذا انحصر الامر فها علم ان فو يتلأ تانى الخارج الوقت ومنه مسئلة تخوف من في السفينة الاستقامت
البحر مر وفي شرحه من صور تبين فقد كفى البحر ما لو أخبر عدول بفقد بل الواجب الحاق العدل في
ذلك بالجمع اذا أفاد الظن أخذاً بما يأتى فيقال بعث النازلون ثقة بطلبهم اه وأقر الاسنوى ما نقله عن
الماوردى لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به مالم يعمده أو انه لا مامعه لان عدمه هو
الاصل فتقضى خبره الفاسق اه قال الشارع في شرح العباد لكن في اطلاق هذا انظر الى ان قال فلا وجه
انه لا يشل خبر الفاسق مطابقة الان وقع في قلبه صدقه اه (قوله حقيقته) لا يبعد ان وادبه الاعتقاد الجازم

فدخول الوقت عقب طلبه تيم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كقوله الفاعل في فتا به نهايها يعاوب أي
والحال انه لم يتجمل بعدد ما كاهو ظاهر شوي وقال الاول يؤخذ به ان طلبه لعطش نفسه أو حيوان
مجتزم كذلك اه واعتمده المتأخرون وان نظروا في الابعاب وعابره سم به حدود تنظيره ثم الوجه انه حث
على الفسدة والطلب قبل الوقت لغائته أو عطش تيم من غير طلب المعاصرة اذ لا تأتي في الطلب اه ثم قال
الاول وقد سبق طلبه قبل الوقت كافي الحامد أو في أوله لا تكون القافله عظيمة لا يمكن استيعابها الا بمبادرته أول
الوقت فحسب عليه تجميل الطلب في أظهر احتمالي ان الاستاذ اه ونظروا به مر سم بما يأتي من جواز
اتلاف الماء الذي معه قبل الوقت وأقره الرشدي وأمال الكردى في ردده وقال القلبي لا يجب الطلب قبله
وان علم استغراق الوقت فعمل المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مر اه (قوله في الوقت) أي بقينا فلو تيم
شاكاه لم يصع وان صادفه شيئا وعش وفي النهاية شرح بافضل ما يفيد وفي الكردى عن الابعاب لو
اجتهد فلن يدخله فطلبه فان صادفه مع اه (قوله ما لم بشرط طلبه قبله) شامل للإطلاق عابره المعنى
ولو أذنه قبل الوقت لطلبه بعد الوقت كقوله أما طلبه غيره بغير اذنه أو باذنه لطلبه قبل الوقت وأذن
له قبل الوقت وأطلق فطلبه قبل الوقت أركا فكم يمكن خرواقان طلبه في مسئلة الاطلاق في الوقت
ينبغي أن يكون نظيره في المزمع ولو كرر جلاله لعله النكاح ثم رأيت شيخنا به على ذلك أي قباني اه وفي
النهاية ما وافقها (قوله ولو واحد من ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وان كان تابعا لغيره
كالزوجة بعد عرش (قوله لا لينة) دليل للمتن وقوله اذ لا يقال الحيان لو جه الدلالة (قوله الا ان غلب
الح) خلافا لاطلاق النهاية والمعنى واعتقد عرش ما قاله الشارح ثم قال ويحمل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق مالم
يلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) أي شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الح) ان أو بعبارة نقد الماء
فهو شرط لا الانتقال لكن الطلب لا يتوجه الى ان يراد من الطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرطا
للاقتبال بل شرط لا الانتقال فقد قلنا تأمل بصري وقد يقال المراد بما هنا العلم بالقدح وهو شرط لا الانتقال
والطلب متوجه اليه (قوله ظاهر قولهم طلبه الح) يحمل تأمل وقياس ما مر في الموضوع الاكتفاء بطلبه الفطن
وهو به أسبغ من عدد الركعات بل سيأتي في كلامه خوالي الباب الاكتفاء بطلبه فطن تعمير التبريل لعضاه
التيهم لانهم من المتقاصدين فما فيختفر بصلها لا يفتقر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل تصر بهم هنا بان
استنباط الواحد كافي متصرف بالاكتفاء بالفطن اذ خبره لا يفيد غير مطلقا عند الاكثر من الان احتف بقرائن
عند بعض المحققين ولكن تحققه نادر جدا فقام له وانصف بصري وهو وجه معنى لكن يؤيد كلام الشارح
ما مر عن النهاية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت (قوله ولا ينافيه) أي اشتراط تيقن الطلب

فصع التيم الا تحربه لا تجد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش فانه لا يحاسبه يتبعون من التيم بعد
الوقت حتى يعني عن تعدد طلبه بعد الوقت ونقل الزكشي عن أظهر احتمالي لان الاستاذ وجوب الطلب
قبل الوقت وأوله اذا عظمت القافله ولم يمكن قطعها بالذلك اه والابحار أوله معقوبه يحتاج لنظر لكن
يؤيده وجوب السعي على بعد اليوم الجمعة قبل الزوال الا ان الفرق أن الجمعة أنط بعض أحكامها الفص
فلا يقاس بها غيرها اه ما شرع العباين (وأقول) قد يشك على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج
الي في الوقت للطهارة واتلافه عباين غير عبي من حيث اتلافه الماء الطهارة قولا فالأصل ان ناس من حيث
انه اضاعة مال كايين ذلك في شرح الروض فليأتمسك وتعد الوجوب فالتبادر منه ان الوجوب لعدة
الطلب حتى اذا عظمت القافله ولم يمكن قطعها بالا بالطلب قبل الوقت وأوله فاعراض ان ضا الوقت لم يسقط
وجوب الاستيعاب ولم يصع التيم بدونه والا لزم محتمدون طلب فليأتمسك ثم الوجه فيما قدمه انه حيث حمل
القدح بالطلب قبل الوقت لغائته أو عطش تيم من غير طلب المعاصرة اذ لا تأتي في الطلب وقوله وفيه نظير
لوضوح الفرق الح قد رد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد في الواضحة بما عاوموا رد واجتهد للشرب ياز
التطهر بما عاين ان الماء فليأتمسك (قوله تنبيه ظاهر قولهم الح) قد وجه بان الطلب بشرط لعدة التيم

مالم يشترط طلب قبله ولو
واحدا عن ركب لا لينة
اذ لا يقال بل لم يطلب لم يجد
ولانه طهارة ضرورة ولا
ضرورة مع امكان الطهر
الماء ولا يكفي طلب من لم
يأذنه ولا طلب فاسق الا
ان غلب على فله صدقة
وانما لم يجب طلب المال
للعجز والركبة لانه شرط
لوجوبه ولا يجب تحصيله
وما هنا شرط لا انتقال عن
الواجب اليه فله فكم مكال
الرقبة في الكفارة وامتنعت
الانابة في القبة لان امدار
فيها على الاجتهاد وهو أمر
معنوي يختلف باختلاف
الاشخاص وهنا على القصد
الحسي وهو لا يختلف
* (تنبيه) * ظاهر قولهم
طلبه انه لا بد من تيقن انه
طلب أو تأنيب من يطلب
وطلب فلو غلب على فله انه
أو تأنيب طلب في الوقت لم
يكف لان الأصل عدم وجوده
ولما يأتي انما تعاقب بالفعل
كعدد الركعات لا بد من
اليقين ولا ينافيه

(ما راجع) أي قبل التنبه الأول (قوله وما بعده) أي من الأسباب (قوله وانما يلزمه) إلى قوله المنسوب في النهاية وإلى قوله وشرط في المعنى الأقوله عادة أن يستوعبهم (قوله منزهة) أي مسكن الشخص من جبر أو مدر أو شر أو نحو. وقوله وأمنته أي ما يستحبهم من الأناث شيئا ونهايتهم (قوله بان يقتضيهما) أي بنفسه أو بنائبه الثقة كإس (قوله المنسوب إلى) والمراد بكونهم منسوبين إليه استحبابهم منزلة ورجلا بحري عبارة شيئا والمراد بفرقة المنسوبين إليه في الخط والزحل اه. وعبارة المعنى سواء بذلك لا تضيق بعضهم ببعض وهم الجماعة يقولون جملة ورجلون جملة والمراد بهم المنسوبون إليه اه. (قوله ان تغاضح الخ) لا يخفى تغاضض مفهوم مع مفهوم قوله المنسوبين لزمه عادة فليحذر رسم أقول ويندفع التعارض يجعل ان تغاضح الخ قيدا للمنسوبين الخ أيضا كما يفيد قول السيد الصري بأنه أي فان تغاضح كبرها استوعب المنسوبين به عادة كما هو ظاهر ثم حذا الغوث على التفصيل ألا في ثم حذا القربان وحده شرطه فبما يظهر فيما اه (قوله إلى أن يستوعبهم) أي قوله وشرط في النهاية (قوله إلى أن يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف وحده ذلك الآن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعابهم له سم (قوله أو يبق من الوقت الخ) ظاهره وان آخر الغالب إلى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافي ما مر عن الخادم من أنه يجب عليه الطلب وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لأن الكلام في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان تأخر بتأخير الطلب عرش وفي سم بعد كلام طو بل فقوله إلى أن يستوعبهم أو يبق الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الأستاذ السابق أي من وجوب الطلب قبل الوقت وأوله إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك فنبهني رده ومخالفتها ليدناه فيما مر وعلم من قولهم أو يبق من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت هنا فإذا بقي ذلك منهم غير توقف على شيء آخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه. (قوله ما يسع تلك الصلاة) أي كلمة حتى لو علم أنه لو طلب لا يبق ما يسعها كاملة متعنى الطلب وجب الاحرام سواء لا قربانه لا يقضى لانه حدث وان قصر في الطلب صدق عليه أنه تبم وليس معه ما تجلأ ألف الماشع استيعابه دخول الوقت عرش (قوله أي يكتفي النداء الخ) بظهوره لا بد أن يغلب على نفسه سماع جميعهم لئلا يفتقر إلى توقف على التكرار أو الانتقال من محل إلى آخرتين وعبارة النهاية بداهة جميعهم والمعنى بداهة ما فهم وفيها اشعار بمجاز كصرى ونقل عن السيد محمد الشلبي في شرح مختصر الأيضاح مانصه بظهوره لا بد أن يغلب على

لما مر عن الراعي لان الغدق وما بعده أمر خارج عن فعله وانما يلزمه الطلب عما فهمه فيه (من رحله) وهو منزله وأمنته بان يقتضيهما (ورفته) بتثنية الراء المنسوبين لزمه عادة لكل القافلة ان تغاضح كبرها عرفا كما هو ظاهر إلى أن يستوعبهم أو يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكتفي النداء فهم عن معناه يجوز به ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا ان بدى الشريط ظن الطلب باستواء الأرض واختلافها وقد نفرد في هذا بان المفروض اختلافه فإنه صور قوله فان احتاج إلى تردد بقوله بان كان ثم انخفاض أو ارتفاع أو نحو شجرة فليستأمل (قوله المنسوبين لزمه عادة) لا يخفى تغاضض مفهوم مع مفهوم قوله ان تغاضح كبرها فليحذر (قوله إلى أن يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك أيضا قوله من رحله الآن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعابهم له (قوله إلى أن يستوعبهم الخ) لا يخفى انه قد شرع في الطلب عند ضيق الوقت بحسب ما يبق ما يتأق في فيه الطلب المذكور ويغيبه أن يقال ان وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم من ان الأستاذ يجب أن يقع في أول الوقت أو وددني من ماسبس الطلب المذكور حتى لو أخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلبه ولو وقع من أول الوقت كفي وان لزم خروج الوقت فليستأمل فإنه قد يلزم على ذلك انه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه ان شرع في وقت يسع استيعابهم فذلك أولا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشرع من أول الوقت أو قبله بحسب يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حيث صدق قولهم إلى أن يستوعبهم أو يبق الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الأستاذ السابق وقد يجب انقولنا فإنه قد يلزم على ذلك الخ يمنع هذا الاعتبارا الطالب من أول الوقت لان الرفقة المنسوبين لزمه وقد تكرر وبطل الوقت كافي وقت المغرب أو العصر وأما اعتبار الطلب قبل فنبهني رده ومخالفتها بن الأستاذ فيه لما بدناه فيما مر فليستأمل (قوله أو يبق من الوقت الخ) فعمل اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله أو يبق من الوقت الخ) قد يقال أن بداهة أدابي ذلك تبم من غير

نلتعلمهم جميعهم بتدائه فلو علم ان فهم أصم أو أعمى أو مغشى عليه لم يباغضه إذ وجب طلبه منه بعينه اه
 (قوله فلا بد من ذكره) أى قوله ولو بالنسب (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معهما يجوز به
 الخ (قوله فيه وقتنا الخ) ولهذا المبدأ كره في أكثر كتبه إلا أنه حوى في الأعيان على اشتراط الصم كردى
 (قوله لان فيما ذكر الخ) يتسلمه في الاكتفاء بهذا القدر نظر سبب ما من بسرى ذهنه الى الدولات الاتزامية
 أحسن الخواص بصرى قول المتن (حواله) مفرد بصوره المثني يقال هو حواله وحواله بمعنى وهو نائب
 الشئ المصطبه وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيان شيخنا (قوله من
 الجهات) الى قوله قال الزركشى في المعنى الاقوله وظاهره الى المتن والى قوله واعترض في النهاية (قوله
 الاربع) أى عينا وشمالا ومابا خلفا شيخ الاسلام واقناع وشيخنا قال البصرى والظاهر ان المراد بذلك
 تعميم الجهات المحيطة به اذا لمعنى التخصيص اه (قوله الى الحد الأدنى) وهو حد الغوث وأشار به الى ان
 قول المتن قد نظر في معاق في المعنى بكل من نظر وتردد بجبرى (قوله وانما يظهر) أى الوجوب (قوله حيث
 أمن الخ) عبارة وشيخنا الجبرى ويشترط أمنه على نفس وعضو ومنه معتوملا وان قل وان تخصص سواء
 كانت له أو غيره وان لم يلزمه القبول على خروج الوقت سواء كان يسقط القرض بالتيهم أو لا وهذا كله عند
 التردد في وجود الماء في حد الغوث فان ثبت وجوده فما شرط الامن على النفس والعضو والمنفعة والمال
 الا ما يجب بذله في مياه الظهار وان كان يحصله بغيره بل والاشترط الامن عليه أيضا اموال الغير الذي لا يجب
 الذبح عنه ولا يشترط الامن على خروج الوقت ولا على الانتصاف فان تردد في وجود الماء فون ذلك الى نحو
 نصف فرسخ أو يسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقا فان ثبت وجوده فيه وجب طلبه منه ان أمن غير
 اختصاص ومال يجب بذله في مياه الظهار وما أخرج الوقت فقال النووي يشترط الامن عليه وقال الرافعي
 لا يشترط وجع الزملى بينهما يجعل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الغرض بالتيهم وحل
 كلام الرافعي على خلافه فان كان فون ذلك وسمى حد بعد لم يجب طلبه مطلقا اه (قوله وخروج الوقت)
 أى وانقطاعا عن رفقته معنى زاد النهاية وان يستوي حش اه قول المتن (قد نظر) أى العتد لنهاية
 وشيخنا ساقى في الشرح مثله (قوله وهو غلوفهم) أى غابره بمنهاية ومعنى وشرح بافضل أى اذ اوماه
 معتدل الساعد وهي ثلثمائة ذراع كما أختصته في الفوائد المدنية في بيان من يغنى بقوله من متأخري السادة
 الشافعية عمال أقف على من سبقني اليه فراجعهم ان أردنه كردى وفي عرش عن المصالح هي أى غلوف
 سهم ثلثمائة ذراع الى أربعمائة اه (قوله مع تشاغلهم) أى بأحوالهم (وتفاوضهم) أى في أحوالهم
 نهاية أى ومع اعتدال أسياعهم ومع اعتدال الصوت وابتداء هذا الخدم آخر رفقته المنسوبين اليه لامن
 آخر القافله حاشى وعش وخفى (قوله ويختار ذلك) أى حد الغوث (قوله هذا) أى قول المصنف تردد
 قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمد المعنى عبارة قال في المجموع وليس المراد أن يدور الحد المذكور لان
 ذلك أكثر ضررا عليه من اتیان الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلا أو نحوهم بقر به بنظر
 حواله اه وهذا مراد من غير بالتردد اليه اه (قوله جبل صعد) أى أو هدهد بعد لوجه حالي (قوله
 ونظر حواله الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد على الأول والصعود على جبل والنظر حواله الى الثاني
 حيث توجهه في هذا الخدم حيث هو لا في محل معين منه ولا قالوا لا يجب حثث السبي الا فقط بشرط لاله
 والحالة هذه متيقن عدمه فيعادها فالجواب انه ان توجهه في منزله فقط أو رفقته فقط طلبه منه لا غير
 بطريقه السابق أو يحمل معين من حد الغوث بسى اليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور
 ويحمل وهو الاقرب أن يجرى الخلاف في المعين المذكور أيضا فانه نظر اليه ان كان بمسوة واليسى اليه أو
 توقف على شئ آخر لم فوات النظر والتردد لتبين أن تقام انهما معتبران في الطلب وأنه اذا بقي ذلك نظر
 وتردد لم أنه قد خرج الوقت فكان ينبغي ان يقال أو يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاصلا مع النظر والتردد
 المذكورين وقد يجاب باختيار الأول وفوات النظر والتردد المعتبرين في الطالب لضيق الوقت لا في بدلى

ان آمن قال الشافعي في البولي (٢٣٠) وليس عليه ان يدور لطلب الماء لان ذلك اضر عليهم اتبانه الماعق الموضع البعيد من طريقه

وليس ذلك عليه عند أحد
 اه قال الزكشي فقد أشار
 الى نقل الإجماع على عدم
 وجوب التردد اه ويمكن
 حله على تردد لم يتبين بان
 كان لو ساعد أبا محمد
 الغوث من الجهات الأربع
 اذ لا فائدة من ذلك وجوب
 التردد وحل الأول على ما إذا
 كان نحو الصعود لا يقيد
 التردد رجوع ذلك فيعين
 التردد واعتراض السبكي
 المتن ويتبعه جمع بانه ان
 أراد قدر نظره سواء ألقى
 غوث أم لا حال كل الإجماع
 أو ضبط حد الغوث فهو
 كذلك غالباً لكن لو
 زاد نظره عليه أو نقص عنه
 اعتبر حد الغوث دون النظر
 وإن لم يصر حواه اه وقد
 علم الجواب عن المتن بما
 جئت به مع ما ظهر اطران
 المراد النظر المعتدل فلا
 اعتراض عليه (فان لم يجد)
 الماء بعد الطالب المذكور
 (تجسم) حصول القصد
 يستلزم (ولو) طلب كذا ذكر
 ويتم (مكتسب) ولم
 يتبين للطالب الأول ان لا
 ماء (فالاصح وجوب الطالب)
 مما يتوهم والملة نأيا
 ونالاً وهكذا ثبت بغيره
 الطالب الأول يقين القصد
 (لما يطرأ) من نحو حدث
 وإرادة فرض نأنا لانه قد
 يقع على من خفت عليه أو
 يحسد من يذله عليه ويكون
 الطالب الثاني أخف ونظر

بصد بحيث وراء على الخلاف بصري أقول كلامهم كالصرح فيها استظهره كالمظهر بأدنى تأمل في كلام
 الشارح وغيره (قوله ان آمن) أي على ما تقدم (قوله وليس ذلك) اتبانه الماعق الموضع البعيد (قوله عليه)
 أي وجبا عليه عش (قوله فقد أشار الى نقل الإجماع الخ) يستلزم أن يكون المشار إليه في قوله وليس
 ذلك اتبانه الماء في الموضع البعيد فلا إجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في القيس وإن كان أولى لاحتمال الغاوت
 بصري أقول اعتبر مجرد الاحتمال مع تحقق الأول يتوعدى الى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حله) أي
 حل ما في المجموع أو حل قولهم وإن كان مقر به الخ والمالك الواحد (قوله وجوب التردد) الأول للتردد
 (قوله وحل الأول) أي ما في المتن والزوجة (قوله لا يفيد النظر الخ) أي الى الجهات التي يحتمل وجود الماء
 فيها فهو بالنصب على المغلوقة عش (قوله يتعين التردد) مقتضاه انه لو لم ينفذ الصعود اطاعة لجهات
 الأربع وجب عليه أن يتردد وعشى في كل من الجهات الأربع الى الحد الغوث فيه بعدلان هذان عما يزيد
 على حد البعد وهذا يحتمل انه يتردد وعشى في مجموعها الى الحد الغوث لاني كل جهة تحايي وترشحننا
 العشر لوى عن شفعه بغير به انه عشى في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثة أذرع عشت بحيث نظره
 بعد الغوث فالمدار على كون نظره بحيث بعد الغوث وإن لم يكن مجموع الذي عشى في الجهات الأربع بلغ
 حد الغوث على العتمة خلافا لما يرى (قوله أو ضبط حد الغوث) أي أو أراد قدر حد الغوث فهو
 كذلك أي قدر نظره أو قدر حد الغوث (قوله عليه) أي على حد الغوث (قوله عجماء الخ) يعني قوله
 وهو ذلول تسمي المسمى بعد الغوث ولو قال عاقسره به لسل عن إجماع إرادته قوله ويمكن حله الخ (قوله ان المراد
 النظر المعتدل) هذا الوصف مخرج القيد أي تردد قدر نظره إن كان معتدلاً وهذا إجماع اطراف به سم
 من أن هذا الوصف انما يتأقلى لو كان المراد حسن النظر أم بعد تقديره بكونه نظره مريد التهم نظره لا يكون
 نازقه أو نازلة فيه غايل على حاله واحدة وأما بعينه ما عمل ما ذكرناه أقرب بمنه عش وقوله وأجاب عنه بما
 الخ زهر قوله الآن يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعف أو توسط بحسب الأوقات اه (قوله فلا اعتراض)
 أي فإردا بالنظر المعتدل يدعى أن قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصري (قوله الماء) الى قوله ونظر
 فيمنع النهاية والى قول المتن فلو علم في المعنى الاقوله ونظر الى اماذا قول المتن (تيم) ولا يصح تأخير التيم عن
 الطالب اذا كان في الوقت لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء معني نهاية أي لا يمنع التأخير المذموم صحة
 التيمه يردى (قوله ولم يتبين الخ) أي لم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء معني ونهايته بأي في الشارح
 ما يفيد (قوله حيث لم يفد الطالب الخ) قال في شرح الإرشاد أي ولو يقول عدول طلبناه فلم نجد كالمعتمد
 جمع وينبغي أن يلحق العدول ولو عدل رواية بالعدول وفارق ما يأتي من الاكتفاء في يقين وجود الماء الواحد
 بالاحتياط للعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما قدم في فان يتبين المسافر الخ من كفاية العدول سم وقوله
 ما تقدم الخ أي عن النهاية (قوله يقين القصد) أي وان ظن القصد كذا في شرح العباب سم (قوله من نحو حدث
 الخ) كالنذر والطواف عش وقد يقال انه عدا لخلان في فرض نأنا فلا تظهر فائدة النجوى ولعل لهذا حذف
 المعنى لفظاً النجوى (قوله ونظر فيه) أي في قولهم ويكون الخ (قوله يمنع ذلك) أي عدم انعدام الطالب وتكرر
 استحباب الرفقة باعتبار في الطالب بذلك (قوله النظر المعتدل) قد يقال نظره شيء واحد لا تعدده ولا تفاوت
 فلا يتصور اعتبار الاعتدال فيه وانما يتصور اعتبار الاعتدال لو كان المذكور حسن النظر فمثلاً الآن
 يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعف أو توسط بحسب الأوقات (قوله فان لم يجد) القصد الشرعي كالحي
 بدليل ما لو مر مسافر على معسبل على الطريق فيتم له ما لا يجوز زالمظهر من ولا إعادة عليه القصر الواقع له على
 الشرع بقوله صاحب الجرع عن الإجماع وأما الصريح المسبلة للشرع فلا يتوهم أنها ولا لا تتناقض فيجوز
 الوضوء وغيره وإن شئت اجنب الوضوء قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره يجوز أن يرفق بين الحائض
 والصريح بان ظاهر الحال في الاقتصار على الشرع لا وجوبه كحكم العرف في مثل ذلك ويختلف
 باختلاف الحال شرح حر (قوله حيث لم يفد الطالب الأول يقين القصد) قال في شرح الإرشاد أي ولو

فيه بانه يلزم عليه انعدامه لولا تكرر ويجاب بمنع ذلك حيث لم يفد التكرار واليقين فانه لا يفي كل طلب من النظر أو التردد وقوله

وقوله وبسلبه إلى الزم **(قوله ارتفع الطالع الخ)** كذا في أصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يتأمل في ارتباطه سابقه بصري وقد وجه ارتباطه سابقه بكونه بياناً للغاية تخفيف الطلب الثاني إلا أنه كان المتناسان بقوله فإنه يرتفع الطلب **(قوله ما يجعل الخ)** وظاهره أنه لا بد أن يكون معناه والافتقار وجود الماء في محل لأجل التعيين لكنه في حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب إلا سبيل إليه إلا أنه لا تردد وليس في كلام أحد من الأصحاب ما يشعر بما يجب التردد في حد القرب وإنما ذاك في حد الغوث كما مر رأيت الشهاب ابن قاسم قال ظاهر إطلاقهم أن العلم المذكور مقصور على جهته معنيته والألزم الحرج الشديد فتأمل انتهى اه بصري **(قوله كاحتطاب)** أي قوله بخلاف ما في النهاية والمغني ما وافقه الأقواله وإن تبعه إلى وانما ألزم قول المتن (بصله المسافر حاجته) أي مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوجوه وسهولة والصيف والشتاء معني **(قوله ان لم يخف خروج الوقت)** أي كنهه فلو كان بذلك ركعة في الوقت وجب عليه السعي للماء كما استظهره سم أجهرى اه بجبري وفي عرش بعدد كرم استظهره سم ماضه ولا ينافي هذا ما مر لأن ما هنا في العلم وما هنا في التوهم وفرق ما بينهما اه بحذف **(قوله ولا كان نزولاً أو خال)** وبالأولى نزول آخر الوقت ولا ما معلوم فلا يلزمه الطلب حيث لا ينبغي أن يخرج بذلك لو كان نازلاً من أول الوقت والماء في حد القرب منه فاعرض عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يخرجته هنا لتجمل إعادة سعي وفي إطلاقه توقف ظاهر إذ ليس اتلاف الماء في الوقت في محل لا يغلب فيه الماء وعدم لزوم إعادة فيما

بقوله عدول طلبناه فلم نجد كما اعتد به جمع وينبغي أن يلحق العدلان ولو عدلى واية بالعدول وفارق ما يأتي من الاكتفاء في تيقن وجود الماء لو احتيط بالعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم في أن تيقن المسافر من كفاية العدول من قصده هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد ورفق في شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل به فغير من ماله بغير إذنه بأن فعل هذا كالعيب حيث طلب أن لم يأذنه فأورش ينفق خبره بسط ذلك فراجع **(قوله يبين الفقد)** أي وان ظن الفقد في شرح العباب **(قوله)** ان لم يخف خروج الوقت بمحتمل الاكتفاء بأدرك ركعة في الوقت **(قوله ولا كان نزولاً أو خال)** يلزمه هذا مصوراً كما ترى بما إذا نزل آخر الوقت والماء في حد القرب ولو قصد مخرج الوقت وهو كذلك في كلام الشافعي وبيى الكلام فيما إذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما في حد القرب ولو لم يطلب على الوجه المعتبر في الطلب خرج الوقت وسقط الطلب أضاعه الدورى لأنه إذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقط التفتيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الاستاذ لأنه يخص ذلك بمن كان نازلاً في جميع الوقت ويعنيان يقال إن تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأختر الخ في حقه فحين لا يسقط عنه الطلب وإن لم يتمكن لم يحقق عدم الماء قبل وصوله إلى محل ضيق الوقت فلا يبعد سقوط الطلب لأنه لا يرد على سقوط السعي حيث لا يعلم الحق بوجود **(قوله ولا كان نزولاً أو خال)** يلزمه وبالأولى نزول آخر الوقت ولا ما معلوم فلا يلزمه الطلب حيث لا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم في حد القرب فإن الفرق لا يضع إذا غلب الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوماً لكانت له يلزمه قصد سعي وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما قرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من أنه إذا نزل آخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فمن كان نازلاً قبل ضيق الوقت فمن سعي الطلب أي كالتقدم (فان فات) قوله ولا كان نزولاً أو خال فهو هل يخالف ما تقدم أنه يعنيه بتعاقب الطلب بأول الوقت (قلت) لأنه لا ينبغي قصو به إذا كان سائر من أول الوقت وقضية ذلك أن هذا الماء كان في حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام في حد البعد أم لا كان نازلاً في جميع الوقت مشكلاً فاعرض عن طلب الماء الذي على حد القرب منه إلى أن ضاق الوقت فلا يجب إلا بالوجوب إعادة أثره الطلب الواجب بل لا ينبغي سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك **(قوله كان نزولاً أو خال)** ينبغي أن يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من أول الوقت والماء في حد القرب منه فاعرض

على ما مر وإنما التفات
في الامعان في التفتيش
لا يغرو بسلبه حيث أقاده
التكرار واليقين ارتفع
الطلب عنه كما مر جوابه فلا
وجه للنظر حيث إذا
انتقل لمحل آخر وأحدث
ما هوهم ماء كر وبتركب
أو سحاب فسلمه الطلب
قطعاً (فلا يعلم) علماً يقيناً
نعم يظهر أن أخبار العدول
كاف لأن الشارع أقال في
مواضع مقام اليقين (ماء)
يجعل (بصله المسافر حاجته)
كاحتطاب (وجب قصده)
لأنه إذا سعى إليه لشغله
الدنيوى فالدنيوى أولى
ويسمى حد القرب وهو
أزدي من حد الغوث السابق
ومن ثم مضطرب نصف فرسخ
تقريباً بما يلزمه قصده
(ان لم يخف) خروج الوقت
ولا كان نزولاً أو خال

لم يلزمه خلافا للرافعي وان تبعه جيع متأخرون بل يجمع ويصلى بلا قضاء وانما الزم من معاملة الظاهر به وان علم خروج الوقت لانه واجد ومحل ذلك فحين لا يلزمه القضاء لو تيمم والا لزم قصده وان خرج الوقت لانه لا بد له من القضاء ولم يخف (ضر ونفس) أو عضواً أو بضعه أو أغيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ممناً أو آخره فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للمسقة بخلاف ما يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد الماء وان ترك فلزمه القصد لعدم العذر حيث يختلف اختصاص لانه لا خطر له في حجب يقين المانع قدرة تخصيبه انذاك من المال خير منه وان كثروا زعم ان هذا لا يأتي في نحو الكلب الا ان حل قله والا فلا طلب لانه يلزمه سبقه والتيمم فكيف يؤمر بتخصيل ما ليس بمحصل ويضربه غلظاً فاحش لان الحشبة على الاختصاص هنا انما هي خشية أخذ الغير له قصد الماء وتركه لا خشية مذهاب روجه بالعطش بخوف انقطاع عن انفسه حيث توحش به عذره لا في الجمعة لانه هنا ما في البدل والجمعة لا بد لها (فان كان) الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

اذا كان محل النزول هنا كذلك فلا راجع (قوله) بل يلزمه بل الظاهر انه لا يجوز على هذا سم (قوله) خلافا للرافعي الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده واصفاً لال شارح كل من عاتقل ما قاله عن مقتضى كلام الاصحاب بحسب ما فهمه ويمكن ان يحمل الاول على ما اذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الرضا أما المقيم فلا تيمم وعليه أن يسى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم حرم على الغالب والمغول عليه المجل اه قال الرشدي قوله مرو عليه ان يسى الخ أي ولولا خوف ححد القرب لم يعد مسافراً اه (قوله) بل يتيمم هذا في المسافر أما المقيم فلا تيمم وعليه ان يسى الى الماء وان فات به الوقت قال في الرضا لانه لا بد له من القضاء أي لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا أنه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك أي حديث لا مشقة عليه في ذلك وان التعبير بالمسافر والمقيم حرم على الغالب وان الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه معنى وقوله وظاهر هذا الخ يحمل تأمل لانه ان كان في حد القرب وأمن على ما ذكر وجب قصده وان حصل مشقة كافتقاره كالمهم أوفى حد العلم بحسب قصده مطلقاً كما هو واضح في الماراد بقوله لا فرق الخ يصري وقوله وان حصل مشقة في اطلاقه توقف وقوله مطلقاً تقدم عن الرشدي ويأتي عن سم ما يخالفه (قوله) وانما الزم من معاملة أي حقيقة أو حكماً بان يعلم وجوده في حد القرب كما هو قلوبى وأطفئى اه يجزى (قوله) لانه واجد أي للعلاء فلا يكون خروج الوقت مجزواً للدول الى التيمم اطفئى اه يجزى (قوله) ومحل ذلك أي عدم الزوم (قوله) فحين لا يلزمه القضاء الخ) هذا يفيد انه لا قضاء اذا ثبت في المجل عدم الماء وان علم وجوده في حد القرب من ذلك المجل لكن ان ضاق الوقت فلتأمل سم (قوله) كذلك أهله أو غيره (قوله) تيمم للعشبة) أي بلا اعادة ان غلب في المجل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله) وان ترك له لم ينحرف بالناسخ وأصله أو تركه عبارته في شرح بافضل على ان تقدر قال الكردى ادعى تقدر عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وينقدر طلبه أخذه من تخافه وهذا أراده الرد على الاسوى في قوله القياس خلافه لانه يأخذ من لا يستحقه فرده بانه يجب عليه بذله في تحصيل المساواة أخذه من يستحقه أو من لا يستحقه اه (قوله) وبخلاف اختصاص أهله اذا كان محصل الماء لامل ع ش (قوله) وان هذا أي عدم اشتراط الأمن على الاختصاص (قوله) وحذف انقطاع الى قوله لافي الجمعة في النهاية والغنى الا قوله حيث توحش به (قوله) حيث توحش قال في شرح بافضل وان لم يستوحش ونقل الجعري عن الزبادى مثله وصنع النهاية كالصريح فيه (قوله) والجمعة لا بد لها أي وليست الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل أصل في نفسه كما يأتي في باب صلاة الجمعة قول المتن (فان كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر أما المقيم فلا يلزمه السعي للعاء فوق ذلك أيضاً الا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعي حيث سم ويجزى قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كقوله مثلاً وبه

عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا ينبغي ان يجزئه هنا التيمم بلا اعادة (قوله) بل يلزمه بل الظاهر انه لا يجوز زعلى هذا (قوله) ومحل ذلك الخ) هذا يفيد انه لا قضاء اذا غلب في المجل عدم الماء وان علم وجوده في حد القرب من ذلك المجل لكن ان ضاق الوقت فلتأمل سم (قوله) فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للعشبة) قال في العباب ولراكب سفينة خاف الغرق ولو استق من العرآن تيمم ولا يعد اه قال في شرحه قوله الفرق مانصه ونحوه كالنظام حوت وسقوط متمول معه وأسرفته اه وقضيته انه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيته عدم القضاء بمقيم تيمم بالخوف على نفسه أو أهله فيلزم (قوله) تيمم للعشبة أي بلا اعادة ان غلب في المجل عدم الماء كما هو ظاهر (قوله) فان كان فوق ذلك تيمم هذا في المسافر أما المقيم فلا يلزمه السعي للعاء فوق ذلك أيضاً الا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعي حيث سم في كل منهما اذ صلى بالتييمم لفقد الماء فلا يصح عوضه تسقط صلاته بالتييمم فلا قضاء ولا وجب رواعنه في الرضا لما ذكره التراتل ثلاثاً الغوث وحد القرب وحد البعد وأحكامها وما يتبع ذلك قال أما المقيم فلا تيمم وعليه ان يسى وان فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشين وقضيته وجوب السعي على المقيم وان خرج الوقت حتى الى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما لا يتمخض في ذلك الى سفر

نظر فليراجع بل الظاهر ان مثل هذا بعدد فحد القرب فان المسافر اذا عمل مثل ذلك لا يمنع من الذهاب اليه وانما منع اذا بعدت المسافة عرفا ع **عش** **(قوله ويسمى الخ)** أي فوق ذلك قول المتن **(نيم)** * **(نوع)** لو كان في سبيل خوفه قالوا أخذ من العبر نيم ولا يعيد نيم بمعنى قال ع ش قوله غرقا قال في شرح العباب عبدا ونحوه كالنظام حوت وسقوطه من قبله أو سرقته انتهى وفضيته عدم القضاء في سبيل نيم الحرف على نفس أو مال لا يغير سم على وجوده ولا يعيد أي وان قصر السفر قال سم وحصل عدم الاعادة اذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك النيم مالا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أم لا ولو لم يوجد الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء انتهى اه **(قوله أي وجود الماء)** الى وان كان وجه الفرق في النهاية لا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم لم يحصل الخلاف وقوله يلزم الى وقوله قول المتن **(آخر الوقت)** أي مع كون النيم جائز له في أثناءه نهاية بمعنى قال الرشدي أي وان لم يكن النيم جائزا له في أثناءه بان كان في محل يغلب فيه وجود الماء فان الانتظار واجب عليه وان خرج الوقت كما علم من نظيره المار وبه مرص الزايد اه **(قوله بان يبق الخ)** بغيره ان الراديا آخر الوقت كما يشمل أثناءه بل ما دأ وقت الفضيلة سم **(قوله منه)** أي من وقت الصلاة وقوله **(فيه)** لا حله اه **(قوله ولو في منزله)** الى قوله ويجاب في المتن الاول كما علم بالاولى وقوله ومن ثم لم يحصل الخلاف **(قوله ولو في منزله الخ)** أي بان ياتيه الماء وهو فيه معنى **(قوله خلافا لما ورد)** أي في وجوب التأخير وقد يكون التججيل أفضل لعوارض كان كان يصلى أول الوقت ستره ولو لم يصلى لم يكن يصلى في أوله في جماعة ولو أخر صلى منفردا أو كان يسجد على القيام أول الوقت ولو أخر لم يقدر على ذلك فالتججيل بالنيم في ذلك أفضل معنى ونهايتي ياتي في الشارح مشمله قول المتن **(فانتظاره أفضل)** لا يبعد ان أفضل منه فعلها بالنيم أول الوقت وبالوضوء آخره سم أي أخذ من قوله **(الآن فان صلى بالنيم الخ)** **(قوله آخره)** المراد لا شروعا قبل الاول ولا فرق بين آخر الوقت وسطه ولا بين غش التأخير وعدمه على المتقدم ع **(قوله كما علم بالاولى)** محل تامل بالنسبة لحكاية الخلاف لان القائل بالتججيل مع الظن بقوله مع الثلث بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك نصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة لا ظهر فقط وأما مقابلة فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه ويان ما يتعلق به **(قوله لان فضله)** أي التججيل **(قوله فانظروا)** أي وبالاولى اشكرك **(قوله ومن ثم)** من أجل ان الفضيلة المحققة لا تقوت بغيرها **(قوله اذا اقتصر)** أي أراد الاقتصار **(قوله وبالوضوء آخره)** أي ولو منفردا سم **(قوله)** أي لقوله فان صلى بالنيم الخ **(قوله بان الفرض الخ)** كقوله له متعلق باستحسان الخ وقوله بان الثانية الخ متعلق بجواب الخ **(قوله على ما قاله)** أي ان الرفعة **(قوله ثم)** أي في المعادة بجماعة **(لما ذكرته)** أي من أن الثانية كما كانت الخ **(قوله هنا)** أي في المعادة وضوء **(قوله بالنيم)** نعت الصلاة **(قوله لا تعاد)** أي بالوضوء **(قوله لانه الخ)** أي الاعادة فكان الظاهر التذكير **(قوله بوتر)** أي لم يرد **(قوله بخلاف الاعادة للجماعة فيها)** أي فانها وردت ولم يأت بديل الجماعة في الصلاة الاولى بصري

والا فلا يلزمه أي كما أخذ من قول الرض بعد ذلك ولا يلزم البدوي بالنسبة للامعان النيم اه لشمله النازل لم يحصل يلزم فيه للقضاء لكن ينبغي ان يكون محله في الماء المعلوم وأما ما لم يكن معلوما فواض الوقت عن الطالب فهل المعبر بالنيم ولا يلزمه الطالب المؤدى الى خروج الوقت كما مر حوا ذلك في المسافر وأولا يعرف في ذلك أيضا بين المسافر والمقيم فيه فنظر ثم رأيت ما ياتي على قوله لو توجه في شرح قوله ان لم يكن في صلاة بطل فليتأمل **(قوله آخر الوقت)** بغيره ان الراديا آخر الوقت كما يشمل أثناءه بل ما دأ وقت الفضيلة **(قوله فانتظاره أفضل)** لا يبعد ان أفضل منه فعلها بالنيم أول الوقت وبالوضوء آخره ولا ينافي ذلك راجل الزركشي **(الآن فان صلى بالنيم الخ)** ما ذكرنا ان كان يصلي في الحال منفردا أو جماعة أم لا كان اذا قدمها صلاها بخبر النيم في جماعة وإذا أخرها نحو الوضوء انظر رد المحتار الذي يظهر أخذ من كلام الأذري أن التقديم أفضل **(قوله وبالوضوء آخره)** أي ولو منفردا

ويسمى حد البعد (نيم) وان علم وصوله في الوقت له مشقة التامة في قصده (ولو تبينه) أي وجود الماء (آخر الوقت) بان يبق منه وقت وتسع الصلاة كلها وطهرها فيه ولو في منزله الذي هو فيه على ادواجه خلافا لما وردى (فانتظاره أفضل) لفضل الصلاة بالوضوء عليها بالنيم (أو طه) آخره وأشك فيه كما علم بالاولى (تججيل النيم) أفضل في الاظهر لان فضله بمقابلة لا تقوت لمظن ومن ثم لو ترتب على التأخير تقوت فضيلة محققة عمن التقديم قطعاً وحصل الخلاف ما اذا اقتصر على صلاة واحدة فان صلى بالنيم أول الوقت وبالوضوء آخره فهو النهاية في حراز الفضيلة ويجاب عن استشكل بان الرفعة بان الفرض الاول ولم تشمله فضيلة الوضوء بان الثانية كما كانت من الاولى كانت جارية لتقصها ويلزم على ما قاله ان اعاد الفرض جماعة لا لتبذل الفرض الاول ولم تشمله فضيلة الجماعة فكما عارضوا عن هذا لما ذكرته فكذلك هنا وقوله سم الصلاة بالنيم لا تعاد لانه لا يؤتمتع بالان بالبدل بخلاف الاعادة للجماعة فيها

(قوله بحله) أى يحل قولهم المذكور (قوله فبن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله لا فى
 (من ثم رجه أصلاً) قد يقتضيان ديب الاعادة فى صورة الوهم وهو يحل تأمل وإن كان له وجه فى الجملة بصرى
 أقول وقد بدى أن مراد الشارح بعد الرأى هنا الظن الغير الغالب لا يشمل الشك والوهم كما يؤيد ذلك
 قوله لا فى أموال الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الرأى وغيره (قوله مطلقاً) أى رجا الماء
 أو شك فيه (قوله غير) أى النقص المذكور و (قوله ديب الاعادة) لعل الأولى حذف ديب (قوله لم
 رجه) أى لم يظنه و (قوله أصلاً) أى لا وبالأضيق (قوله فلا يحوج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة
 أى من غير الاحتياط سم (قوله وأما جل الزكشى الاعادة الخ) أى المنعنى فى قولهم الصلاة بالتيه لا تعاد
 (قوله أما لوطن) أى قوله أن كان فى النهاية والمغنى الأقوله نعم أى ولو علم (قوله كيقين الماء الخ) أى
 وسند التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد فهم منه ظهير ما سبق أن يحل الخلاف فى مسئلة
 الظن ما إذا أراد الاقتصاد على واحدة فإن أتى بها أول الوقت خالصة عما ذكر ثم أتى بها مع فهو النهاية فى الحراز
 الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للأخوين فيما يظهر أنه ذم الوجه الذى ذكره
 الشارح باقناع ما فهمه كلامه هنا ثم رأيت فى الروض مصرحاً به فى مسئلة الجماعة بصرى (قوله نعم ليس
 تأخير الخ) قاله المصنف والمعدن الأول نهاية ومعنى أى يسن التجمل وعدم التأخير فلا حاشا لغيره سم
 (قوله تأخير لم يغض الخ) يحتمل أن يغضب بنصف الوقت بأعجاب وامداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن
 الماء كذلك بصرى (قوله أن لا تخزن) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة
 آخره من تأخره لم يغض (قوله ولو علم الخ) وأن توقع انتهاء الصلاة فى الوقت لزمه الانتظار وادراك
 الركعة الأخيرة أى من ادراك الصف الأول وهو أى من ادراك الركعة الأخيرة ويحل ذلك فى غير الجمعة
 لأنها فعدت خوف فوت ركوع الثانية وهو ممن تلتزم الجماعة لا يجوز وجوب الوقوف عليه متأثراً ومنفرداً
 لأدراكها أو خاف فوت قيام الثانية وقراؤها الأولى أنه لا يتقدمه يقين الصف المتأخر لصحة جفته
 اجبا عا وادراك الجماعة أى من تلبث الوضوء وسائر آدابها فاذنخاف فوت الجماعة بسلام الامام أو اكمل
 الوضوء بأدائه فادركها أى من أى من أى الصلاة أو الماء من سن الوضوء وجب عليه أن
 يقتصر على فراشه ولا يلزم البدوى الانتقال ليطهر بالماء من التيمم نهاية وكذا فى المغنى الأقوله ويحل ذلك
 إلى وادراك الجماعة قال عرش قوله مر وادراك الركعة الخ ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه
 الفضيلة كان أدركها فى صف بينه وبين الصف الذى أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو فى صف أحدوه مع نقصان
 ما بين أيديهم من الصغوف ولعل الأقرب تقييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة
 و (قوله فاذنخاف فوت الجماعة الخ) قضته أنه لو لم يخف فنها ذلك بل فوت بعض منها يكلو كان لو ثبت أدركه
 فى التيمم ومثلاً كان تلبث الوضوء أى وقبضه فظن أن الجماعة فرض فنها زبد على نواب السن فبينى
 المحققات عليها وإن تأتسن الوضوء بقى ما لو كان لو ثبت فانتها الجماعة مع امام عدل أو كماله غير موثوق
 أن ترك التلبث فيه أفضل أيضاً عرش وقوله مع امام عدل و بينى أو وافق (قوله وذالوثة) أى ولو
 مقبلاً مر سم (قوله على نحو ترالخ) أى كما تعذر سبكه فى غيره عرش (قوله صلى فى الخ) أى وجوباً
 سم عبارة التهايم والمغنى بل يصلى متجاوفاً أو قاعداً من غير إعادة أو قال الرشدى أى وأجل يغلب فيه فقد
 الماء والأوجب الانتظار وإن خرج الوقت كاقبده النور الزايد كاشهاب بن حجر اه (قوله أن كان الخ)

محله فبن لا يرجو الماء بعد
 وكان وجه الفرق أن تعاطى
 الصلاة مع رجا الماء ولو
 على به لا يتخلو عن نقص
 والمذهب الأئمة الثلاثة على
 مع بل الظاهر أن التأخير
 أفضل مطلقاً لغيره بنسب
 الاعادة بالماء بخلاف لم
 رجه أصلاً فلا يحوج
 للاعادة فى حق من أمجل
 الزكشى الاعادة على
 متيقن الماء آخر الوقت
 لأن يقاوم الصلاة مع ذلك
 فيستحل فهو غا لا ن
 كلامهم انما هو فى مسئلة
 الظن كاتقرر أما لوطن أو
 يقين عدمه آخره بالتقديم
 أفضل جزمياً و يقين السيرة
 والجماعة والقيام آخره وظنها
 كيقين الماء وظنه ليس
 تأخير لم يغض عرفاً لظان
 جماعة أثناء الوقت و يظهر
 أن لا تخزن كذلك ولو علم
 ذوالنوبة من مترجحين على
 نحو برأوى ستر عوده أو
 محل صلاتها انتهى إليه
 إلا بعد الوقت حتى يقبلا
 اعادة أن كان

(قوله فلا يحوج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى مفرداً احتشاده لا الأصل فى الابل إلا أن كان ثم
 خلاف رأى (قوله كيقين الماء وظنه) اعتمد مر وقوله نعم يسن الخ المعنى الأول من الأول مر (قوله
 ولو علم ذوالنوبة) أى ولو مقبلاً مر (قوله صلى فى الاعادة) محله فى الحاضرة أى فى الغائبة فلهذا لم يرد
 وهو ظاهر فى الغائبة بعد ذوالنوبة فى غيرة فترفعه فظن أنها كالماء من لزوم وجوب الغور فيها
 وقد يقال لو راجع الغور لم يمنع التأخير للنوبة فى الوقت أيضاً وقد يلزمه فإيراجع (قوله أن كان الخ)

من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم مما يأتي وذلك لأنه عاجز لا (٣٣٥) وجنس غيره نادر والقدر بعد

واجم لقوله صلى فيه كما مر من الرشد أي بقا (قوله محدث) إلى قوله والجنب الغني وكذا في النهاية الا قوله ولم يجد إلى ولا يكاف (قوله محدث الخ) هو من نجاسة ووجد ماء يغسل به بعضه أو جوب عليه معني (قوله استعماله) أي الماء الذي فيه (قوله ولا يكاف مسح الرأس بنحو الخ) فاعني عبارة الصنف معهم وضوءة لا موصلة لثلا بر دعه ذلك نها به ومقني (قوله ولم يجد الخ) حال سم (قوله لعدم تصور الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجوه والدين ثم بعد استعماله يتيمم بالرجل لاجل الترتيب سم وقد يقال في دأشوا الشارح إلى منعه بقوله المذكور في قوله ويكون الخ إذ مغازده اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجد وهذا غير ممكن هنا (قوله الذي) لاجابة له (قوله ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك غيره هاهنا مطلقا سم وقد يجب حمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله ذلك) أي الترتيب ودرج أعضاء الوضوء (قوله ثم من) أي من أجل عدم المرجح المقضي لجوب الترتيب (قوله وجب صرف الخ) هل الحكم كذلك وان كان الماء كافيا لرفع الأصفر دون بقية الجنابة أو يحمله في غيره أخذ من مسئلة المأمور بصرف الماء للادوي محل تأمل ولعل الأول أقرب والفرق واضح بصري (قوله ثم ينبغي أخذ الخ) اتخذ من هذا كرحيل تأمل لانه لاجابة لها ادخل في القضاء وعدمه بالنسبة للمحدث فلذا قدمت عليه حديث لا فضله مع التيمم وشيخيهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للمحدث الأصفر إذ لا فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما أفاده سابقا من وجوب الصرف فلعل وجهه أنها أعظم منه بصري (قوله ثم ما قاله في الجنب) عبارة عن النهاية ولو وجد محدث تنجس بنبه على أنه في عنده لا يفي إلا أحدهما تعين الغسل لا بد لا إلا التبعث لاختلاف الوضوء والغسل وتطهران تنجس التوب إذا لم يمكنه تركه تنجس البدن فيذكر وظاهر الخلاف بينهم انه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الرضا و به أي البغوي وهو الراجح وان قال القاضي أو ألبينا أن يحمل تعينه لها في المسافر أم المقيم فلا يلزم وجوب إعادة عليه بكل حال وان كانت الخامسة أولى وحري عليه المصنف في مجموعته تحقيقه بشرط صحة التيمم بتقديم إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالتها لم يصح تيممه كإزالة المصنف في وضوءه وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو من شأن ذلك المحل وقت التيمم بذرة فقد الماء) هدام مشكل وكان المتبادر اشتراط مقضي هذا ولعل هذا هو قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسئلة البئر بأنه يجعل يغلب في وجود الماء أي لأن وجود البئر يجعل وجوب غلبه وجود الماء فيه وقد يجب إبان عدم تمكنه منافي الوقت صيرها كالعدم اه وقال في قول العباب لولا كسب سفينة خاف الفرق لواسق من البحران يتيمم ولا يعيد ما تيسر لانه عادم أي ولا نظر لكونه أولى بالأعادة من هو يجعل يغلب فيه وجود الماء لان عدم قدرته عليه صيرها كالعدم فكان يكن هو يجعل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل المسئلة البئر انه لا فرق بين غلبه وجود الماء ولو استسقط وجود تلك البئر في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة ركب السفينة المذكورة إذ من شأن المحلل الذي به بحر تجري فيه السفن عدم وجود الماء فيه وحديثه قد يشكل تخصيصه بكونها أي مسئلة البئر بالسافر كما مر من جهة في شرح العباب فان العباب فرضها في المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة مسافر وبنيت الخ فقال في شرحه مخرج بالسافر من في الأولى أي مسئلة البئر المقيمون فلا يصلح أحدهم بالتيمم في الوقت لما مر في قوله وان كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالسافر من لا يلزمه القضاء لان تعبيرهم بالسافر والمقيم للغالب وعليه فعل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البئر وقد قال مر الوجه انه لا فرق بين المسافر والمقيم لان هذا من قبيل الحائل الحسي أو المألوم القضاة لغلبة وجود الماء مع قطع النظر عن تلك البئر فلا رجوع إلى الصلاة بالتيمم لانه لو غلب الوجود عدم البئر امتنع الصلاة بالتيمم مع وجود البئر أولى فان عرض تعذره في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استعماله الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجوه والدين ثم بعد استعماله يتيمم بالرجل لاجل الترتيب (قوله ولم يجد حاله) (قوله ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

الماء إليه ليزيل جنابه ثم ينبغي أخذ ما قاله في التيمم

المعتدلان التيمم مبيح ولا باحتمع المائع فأشبهه بالتيمم قبل الوقت وان يخاف هذا الباب الجواز اه وكذا في
 المغنى الاقوله وظاهره الى وظاهره قال غش قوله مر اذ لم يكن نزع أى كأن خاف الهلاك لوزعه فان أمكن
 بان لم يخش من نزع محذور تيمم وتؤاخر نزع الثوب وصلى عار بالاولا إعادة عايب لان فقد السترة بمكانه وتوقفه
 مر وان يحال مشى عليه سج اه وقوله وهو الواجب أى خلافا للتحفة **(قوله)** أن يحمل ما ذكر أى وجوب
 الصرف الى الجنابة **(قوله)** بخير خلافا للنهاية والمغنى كما مر تغا **(قوله)** أى الماء الى قوله ومن ثم في النهاية
 الاقوله كما يلزمه الى فان امتنع وكذا في المغنى الاقوله ولو يحمل الى ونحو الدلو وقوله فان قتل الى ولولم يكن **(قوله)**
 أى الماء للظاهرة الخ أى وان لم يكفها بما يقوم معنى **(قوله)** ونحو الدلو أى كرشا ودلو وجدو با وقد رعى
 شدة في الدلو وأعلى الدلاء في البئر وعصره وأعلى شقة واصل بعضه بعضا اصل وجب ان لم يزدنق صانه على
 أكثر الارسين من ثمن مثل الماء وأجره مثل الجبل ولو فقد الماء عولم انه حفر بحمله وصل اليه فان كان يحصل
 بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن المواردى وهل يذبح جرة الغدير الى لم يتجنى اليها
 لكتبه المحترم المحتاج الى طعام وجهان في المجموع أحدهما انم كالماء يلزم ما كساه بذهله وعلى نقه انقصر
 المصنف في الرخصة في الاطعمته وهو المعذور ثانها لا تكون الشاذات حرمة أى أنها يتومغنى قال غش قوله
 مر لزمه بنفى ان المراد بنفسه ان لاقه أو بن يستأجره ان لم تزد أجره مثله على ثمن الماء وقوله نعم الخ ومعالم
 انه يجب للمالك الاحتياط بانها وان لم تمنع المالك من بذله حاز قهره على تسليبه كما في الماء اذا طلب بلذغ العطش
 وامتنع مالكه من تسليبه اه **(قوله)** ونحو الدلو بالجر عطفا على خبره شراءه بدون إعادة الخافض على تخار
 ابن مالك أو بالرفع عطفا على التراب **(قوله)** واستجاره أى نحو الدلو وهو بالرفع عطفا على شراءه **(قوله)** بعد
 دخول الوقت الخ متعاقب **(قوله)** لعطش أى ولو لحوانه المحترم كما مر في النهاية والمغنى أى تغا **(قوله)**
 قدمها الخ ولو عكس هل يصح ويحرم سم **(قوله)** لأماء طهره مسفر) الجميع اللزوم هنا أيضا مر اه سم **(قوله)**
 مسفر) يظهر ان التعبير به للالباب وان المدار على فقد الماء بحمل بلفظ فيه التقيد أو يستوى فيه الامران
 بصري **(قوله)** عمل الخ محل تأمل اذا غاب ما يعلم منه حرمة البيع لا طلاله كاهو ظاهر والاول لا يستلزم الثاني
 بصري ويمكن أن يجاب بان استحباب الشراء مستلزم للشيء نحو البيع خارج لازم والنهي له يقتضى
 الفساد كما تقر وفي الأصول **(قوله)** بطلان نحو البيع الى قول المولولو وهب في النهاية الاقوله وهى أعم الى
 المتن وقوله بشرطه الى وزن وكذا في المغنى الاقوله سواء الى المتن وقوله صفة كاشفة وقوله وكذا في اختلاف
(قوله) بطلان نحو البيع الخ عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاحه ولا
 للمشتري أى والمتبلم يصح بيعه ولاهسته للمخز عنه شرعاً لئلا يظلمه الطهر اه قال غش ظاهره انه يسطل في
 الجسد وان كان زائدا على القدر المحتاج اليه لعله غير مراد بل الظاهر الحصة فيما زاد ان كان مقداره معلوما
 أخذاً مما قالو في تفرق الصفقة اه بحذف **(قوله)** في الوقت مفهوماً ولو باعه أو وهبه قبل الوقت صح
 وسأفى كلامه مر ما صرح به غش ومعنى قول النهاية يتولد قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل
 الوقت ببيع جائز وهبة لغيره عزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه لطايرته ولزم البائع فسخ البيع قبل
 القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما قرى به والمرجح الله تعالى به وأقره سم **(قوله)** والقابل حاجة
 القابل تشمل طهره والظاهر انه غير مراد سم **(قوله)** وبطلان بيعه الخ عبارة النهاية والمغنى يلزمه استرداد
 ذلك فان لم يفعل مع كنهه لم يصح تبعة لبقائه على ملكه اه **(قوله)** ما قدر الخ أى ولو باع الوقت سم **(قوله)**
 على شئ منه أى ما ذكر من الشراء والاستجار والاسترداد المفقود من بطلان نحو البيع وبعد الاقتصار

غيرهما مطلقاً **(قوله)** قدمها للدوام نفعها لو عكس هل يصح ويحرم **(قوله)** لأماء طهره مسفر) الجميع اللزوم
 هنا أيضاً مر **(قوله)** أو القابل حاجة القابل تشمل طهره والظاهر انه غير مراد **(قوله)** وبطلان بيعه ظاهره
 لكل صلاة وان لم يكف الا لظاهرة واحدة **(قوله)** ما قدر الخ فلو باع الوقت وقضى تلك الصلاة أى
 ان كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعده ظاهره وان كان الماء عند ما بقا في

ان محل ما ذكره في لاقضاء
 عليه من يقضى بخير
 (ويجب شراؤه) أى الماء
 للطهارة ومثله التراب ولو
 يحصل يلزمه فيه القضاء
 ونحو الدلو واستجاره بعد
 دخول الوقت لا قبله كما يلزمه
 شراؤه العار وهو ان امتنع
 صاحب المائع من بيعه للطهر
 ولو تغتالم بحجر بخلاف
 امتناعه من بذله بعوضه
 وقد احتاج طلبه الماء ليه
 لعطش ولم يتجنى مالكه
 لشربه حاله في غير بل له
 مقاتله فان قتل هدر أو
 العطشان ضمنه ولو لم يكن
 معه الا ثمن الماء أو السترة
 قدمها للدوام نفعها مع عدم
 البسول ومن ثم لم يشراء
 سائر عو رفته لأماء طهره
 سفر او علم من وجوب شراء
 ذلك بطلان نحو بيع ذلك
 في الوقت بلا حاجة للموجب
 أو القابل وبطلان تبعة
 ما قدر على شئ منه في حد
 القرب وانما صحته تبعة
 يحتاجه للكفارة لانها على
 التراضي أصالة فلا آخر
 لوقتها وهبة تملك يحتاجه
 لذنبه لتعلقه بالتمتع وقد
 رضى اللذان بها

على الاخبر أخذاً مما مرّ نفعاً النهاية والغنى وان جرى عليه الكردى عبارته قوله ما قدر على شيء منه أى
 مادام قادر على استرداده من الماء المبيع أو الموهوب (قوله فلم يكن له حجر على العين) أى وان فعل ذلك
 حله من تعاقب غرمائه بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى ان كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية
 الصنيع سم ويؤيده قول الغنى ولو مرى على الوقت بعد رعيته بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى أجزأه ولا
 اعادته عليه لأنه فاقده له اهـ (قوله تلك الصلاة) أى التي وقع تغويت الماء في وقتها لتقصيره فيها نهاية
 ومعنى (قوله يغلب فيه الخ) الاولى ان يغلب فيه وجود الماء بعد رعي البصرى (قوله لا ما بعدها) ظاهره وان
 كان الماء عندها باقياً في حد القرب ولكنه مجزوع استرداده أمالو كان مقدوراً عليه فالوجوب وجوب
 قضائه أيضاً لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لانه فوته الخ) ولولت الماء في يد
 المشتري أو المتهب ثم تيمم وصلى لم يجب عليه اعادته ويضمن المشتري الماء المتهب اذا فسد كل عقد كصحته في
 الضمان وعدمه نهاية ومعنى (قوله في الوقت) أى أو بعده أما اذا تلفه قبل الوقت فلا يصح من حيث اتلاف
 ماء الطهارة وان كان بعض من حيث انه اضاع مال ولا اعادته أيضاً معنى (قوله لكنه بعض ان تلف الخ)
 قضية هذا الصنيع ان الاتلاف عينا ينقسم الى اتلاف لغرض ولغيره فتأمله ولا يتحقق ما فيه سم أى وكان
 المناسب حذف عينا عبارة النهاية ولو اتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وان تلفه بعد لغرض
 كبير دون تنقيب ثوب فلا قضاء أيضاً وكذا لغرض في الاطهر لانه فاقده للماء حال التيمم لكنه أتم في الشق
 الاخير وبقياس به أى في الاثم أو أحدث في الوقت عينا ولا يلزم من معه ما يله لمحتاج طهارته اهـ قال
 عـش قوله ولا يلزم من معه الخ ومثل ذلك مالو كان معه تراب لا يلزمه مثله لطهارته بغيره اذ لا يلزمه ان يصح
 عبادته بغيره حديثه فاقده الطهور بن ذلعي وبعد كذا في قوله المؤلف مر اهـ (قوله كبره) وتحرر بجهت
 (فروع) ولو عطشوا ولست ما شربوا يوم جموعه وخمونه للوارث بقبته لا يملكه وان كان مثلاً اذا كانوا بيرة
 للماء فيها قديم ثم رجعوا الى وطنهم ولا قضية له فيعواراد الوارث تغريمهم اذ لو رد الماء كان اسقاطاً
 للتمتع فان فرض الغرم بمكان الشرب أو مكان آخر لماء فيه قيمته ولو دون قيمته بمكان الشرب وزمائه
 غرم مثله كاسترا الملتب ولو أوصى بصرف ماء لولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظاً للمصلحة ثم
 المبتلان ذلك خاتمة أمره فان ما انشأن مرتباً ووجد الماء قبل موته ما قدم الاول اسبقه فان مات معاً وأوجع
 السابق أو وجد الماء بعدهما قدم الافضل لأفضليته بغلبة القلن بكونه أقرب الى الرجل بالحرية والنسب
 ونحو ذلك فان استويا أقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المتعلق به ثم المتخمس لان طهره
 لا يدلله ثم الحائض أو النساء لعدم خلوها من الحيض غالباً وللفظ حديثه ما فان اجتمع تقدم أفضلهما
 فان استويا أقرع بينهما ثم الحنف لان حديثه أعظم من حديث المحدث حدثنا أصغر نعم ان كفى المحدث دونه
 فأحدث أولى لانه يرتفع به حديثه بكمال دون الجنس معنى وفي النهاية مثله معز باده وأقلقه مؤنة كقوله ابن
 الرقعة وان نوزع فيه عقب ولا قيمته فيه قال عـش قوله مر مؤنة أى لها وقع والا فالانقل من حيث هو لا يكاد
 حد القرب ولكنه مجزوع زعن استرداده أمالو كان مقدوراً عليه فالوجوب قضاءه أيضاً لان الماء على
 ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) ينبغي ما لم يصلها بالتيمم بعد تلف الماء أخذاً من
 قول الرض وشرحه ما تصون تلف الماء في يد المتهب أو المشتري فكلا راق في أنه اذا تيمم وصلى لا اعادته عليه
 لانه اذا تلف صار فاقده عند التيمم اهـ بل قوة ساق الشارح تشعر بفرض القضاء فإذا كان الماء باقياً
 في حد القرب وهو ظاهر فليست بالمراد تلك الصلاة التي فوت الماء في وقتها وعبارة الشارح في الاول قال
 في شرحه الخ التي باع الماء في وقتها اهـ * (فروع) في شرح مدر ولوقر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه
 قبل الوقت يبيع جائز وهي تغرم عزيم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه لطهارته ولزم مانع فسخ البيع
 في القدر والمحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما أتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله لفقدته محسناً) يؤخذ منه انه
 لو تلف هنا حسناً قبل الصلاة فلا قضاء (قوله لكنه بعض ان تلفه لغير غرض الخ) قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجر على العين
 فان تجز عن استرداده تيمم
 وصلى وقضى تلك الصلاة
 بماه أو تراب بمثل يغلب
 فيه عدم الماء لا ما بعدها
 لانه فوته قبل وقتها بخلاف
 ما اذا تلفه عينا في وقت
 لا يلزمه قضاء أصلاً لفقد
 حسناً لكنه بعض ان تلفه
 لغير غرض لانه كبره

(ثَمِنْ أَدَاوَةٍ مِثْلِهِ) وَهُوَ مَا رَغِبَ بِهِ (٣٣٨) فَيُزْمَاوُ مَا كَامَلَهُ بِنْتَهُ الْأَمْرُ لِدَارِ الْمَقْلُ لَانِ الشَّرَّ بِحَيْثُ قَدْ نَسَاوَى ذَانِيهِ فَلَا يَكْفِ

زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ وَأَنْ تَأْتِ
مَالِي سَبْعَ بُوْجُلٍ مُتَدَانِي
زَمْنٍ عَمَّاكَ الْوَسْوَ لِفَعْلٍ
مَالُهُ عَادَةُ وَالزِّيَادَةُ لَاتَقَعُ
بِالْأَجْلِ عَرَفًا (الْآن يَحْتَاجُ
السَّ) أَيِ الثَّمَنِ وَالْأَلْوَةِ
(لَدُنْ) عَلَامُ لَوْ مَوْجَلًا
سَوَاءً لَدُنِّي ذَمُّهُ وَالتَّمَاتِقُ
بَيْنَ مَالِهِ كَضَائِهِ دِنَادِيهَا
(مُسْتَعْرِقٌ) صِفَةُ كَلْفَتَعَاذُ
مِنْ لَزَامِ الْاِحْتِسَابِ السَّ
لَا حِلَّ اسْتِغْرَاقُهُ (أَوْ مَوْثِقَةٌ
سَفَرُهُ) الْمَاعِ ذَهَابًا وَابَايَا
عَلَى التَّفْصِيلِ الْإِتْفَاقِ
الْحِجْ مِنْ ثَمَّ اعْتَبَرَتْ هُنَا
الْحَاجَةُ لِلْمَسْكَنِ وَالْخَادِمِ
أَفْضَلُ وَبَعْدَهُ فِي الْقِيَمِ اعْتِبَارُ
الْفَضْلِ عَنِ نَوْعِ وَوَلِيْلَهُ
كَالْفَرْقِ (أَوْ مَوْثِقَةٌ) الْمَرَادُ
بِهَآءِ الْوَلِيَّةِ أَضَافُوهَا إِلَى أَعْمَ
لِتَسْمُوْلَهَا لِسَانًا يَحْتَاجُ
السَّفَرُ وَحَضْرًا كَدَوَاهِ
وَأَجْوَةً طَيِّبَةً وَأَجْرًا تَخْفَافًا
وغيرها (حَيَوَانٌ) آدَمِي
أَوْ غَيْرُهُ لَوْ لَغَيْرِهِ وَانْ لَمْ يَكُنْ
مَعَ عَمَلِ الْأَوْجَلِ لَانْ هَذِهِ
الْأَمْرُ وَلَدَلِيلُهُ الْخِلَافُ
الْمَاءِ (يَحْتَرِمُ) وَهُوَ مَا سَرَمَ
قَتْلَهُ كَكَلْبٍ مُسْتَفْعٍ بِهِ وَكَذَا
مَا لَا تَفْعَلُ بِهِ وَلَا تَمُرُّ رَعَى
الْمَعْنَى خِلَافُ تَحْوِصِيهِ
وَمَرْدُوكِبِ عَقْوَرٍ وَتَارُلُ
صَلَاةٌ بِشَرْطِهِ وَمَنْهَ أَنْ
يُؤْمَرُ بِهَا فِي الْوَقْتِ وَأَنْ
يَسْتَبَاحٌ بَعْدَهُ فَلَا يَتَوَبُّ
بِنَاءً عَلَى جَوَابِ اسْتِنَابَتِهِ
وَمِثْلُهُ فِي هَذَا كُلِّ مَنْ وَجِبَتْ
اسْتِنَابَتُهُ وَزَانَ بِحَصْنِ فَانْ

الْإِتْلَافُ عَيْنِيَا يَنْقَسِمُ إِلَى إِتْلَافٍ لِفَرْضٍ وَلِغَيْرِهِ فَتَمَالُهُ وَلَا يَخْتَفِي مَا بِهِ وَعِبَارَةُ الرُّضْوَانِ أَتْلَافُ الْمَاعِي فِي الْوَقْتِ
لِفَرْضٍ كَتَبَرْدٍ وَتَنْتَفِيزٍ وَتَحْيِيرٍ بِحَدِّ مَعْصِيَةٍ وَبِشَلَا قَبْلِ الْوَقْتِ عَمَلِيٌّ وَلَا عَادَةُ أَهْ (قَوْلُهُ مَسْفَعٌ كَاشِفَةٌ)
الصَّوَابُ الْإِزْمَةُ (قَوْلُهُ حَيَوَانٌ يَحْتَرِمُ) عِبَارَةٌ تَسْرَحُ الْأَرْشَادَ حَيَوَانٌ يَحْتَرِمُ مِنْ تَلْزِمَةِ نَفَقَتِهِ وَانْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ
وَمِنْ وَفِيقِهِ وَحَيَوَانٌ مَعُولٌ لِفَيْرَانٍ عَدَمُ نَفَقَتِهِ أَهْ (قَوْلُهُ عَلَى الْأَجْوِ مَوْثِقَةٌ عَلَى الْعَمْدِ) اَعْتَمَدْتُكَ أَيْضًا
وَجُودُهُمْ كَالْمَاءِ وَالْمَاءِ الْيَحْتَجُّ لِنَفْسِهِ لَشَيْءٍ يَمَّازُ كَرَكَالِغَدَمٍ أَيْضًا (لَوْ وَهَبَ لِهَآءِ) أَوْ أُنْفَرَضَهُ (أَوْ أَعْيَرَدَلُوْا) أَوْ جَلَا (وَجِبَ الْقَبُولُ) إِلَى

الى اعلية الخ **(قوله في الوقت الخ)** الاولى تقدمه على وجبا الخ كما في غيره **(قوله لاقبله)** اذ لم يخاطب مورا انه
اعداه قبل الوقت فانها اول ريب دى **(قوله سؤال كل من ذلك)** أى من الهبة والقرض والماله بمعنى
(قوله ان تعين طريقا) وقوله **(وقد ضاق الوقت)** بل وما بينهما حال اعتاره في وجوب قبول الهبة والاعادة
أيضا وقد يقال هو معترف بذلك أيضا فهو راجع للجميع سم أول وهو أى الرجوع للجميع سم مع صنيع
النها يتوخر من المنهج يمكن المعنى ذكر القيد الأول عقب وجوب بالسؤال ولعله على طريق الاحتياط
وصنيع الشارح حيث قيد المتيقن به في الوقت الخ ثم عقب هذه القيود بقوله أى وقد جاوز الخ طاهر في
رجوعها لوجوب بالسؤال فقضا **(قوله ان تعين طريقا)** أى لم تكن تحصلها بإشراء أو نحوه معنى **(قوله ولم)**
يخجله المالك الخ فان احتاج اليه الواهب لعلش حالا أو لا أو لغيره حالا أو اتسع الوقت لم يجب إتياءه معنى
وأى **(قوله وقد ضاق الوقت)** أى عن طلب الماء كما في شرح الروض أى والمعنى يغني عنه قوله ان تعين
طريقا بصري **(قوله فان لم يقبل)** أى أول لم يسأل **(قوله لم يصح تيممه)** هل الراد ادم مقدو وعله فانها ممر
أول النسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهبة لتلافي وقتها لم تجز تأمل وعلى كل فلول من يجب عليه السؤال كذلك
أو يفرق بينهما محل نظر كذلك بصري أول قول الشارح والماء موجود في حد القرب مقدو وعليه
مخرج في الشق الأول من التردد الأول ويصرح بكونه من الترددين مراد أقول البرموى فان امتنع من
القول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه اه **(قوله والابان عدم الخ)** عبارة المعنى وان تعذر الوصول
اليه يتلف أو يغير حاله تيممه فلا تلزم الاعادة اه **(قوله أو امتنع الخ)** هلا زاد أو جاوز حد القرب كما هو
قضية صنعه سم عبارة عرش أى أو وصل بعدم فارقته مالكة الحد البعدية اه **(وقد يقال انه)**
داخل في قوله **(بان عدم)** أى المالك القرب **(قوله منه)** أى بما ذكر من الهبة والقرض والعارية **(قوله)**
صح ولا إعادة مقتضاه ان الحكم كذلك في صورتي العدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو
الهبة وقتها ومقتضى ما تقدم من يجب تضاؤلها في صورة الامتناع فلا يرجع ويصرى أقول أشار سم
الى الفرق بينهما ما قصده قوله أو امتنع وماله أى بخلاف امتناع المشتري في مسئلة البيع السابق فلا يمنع
وجوب الاعادة لان الماء مملوك اه **(قوله أو لا الاستقاء)** بالرفع عطف على غيب ويحتمل حرم عطف على
ضميره عبارة المعنى ولو دبع عنه أى الماء أو غنن الآلة الاستقاء أو فرض غنن ذلك وان كان موسرا لجمال غائب
اه **(قوله لم يلزمه قوله)** ولومن أسله أو فرعه أو كان موسرا لجمال غائب نهاية اه سم **(قوله وحديث طوب)**
أى مقرر الماء بقوله من ماله من المقرض **(قوله وللماء قيمة)** مفهومة انه اذا لم يكن للماء قيمة فلا يلزم قبوله
فانظر لو لم يكن المستقرض قيمة عند المقرض فهل اذا دفع مثله الذي لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال لا
قيمة له لا يصح إقراره ولا يثبت في الذمة سم عبارة المعنى فان قيل لم يجب عليه قرض المأمور به يجب عليه
قبول نعم هو موسر به لجمال غائب أسبغناه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحسبنا من الخروج عن
العهدة فان قيل ان أو يوجدان الماء فقد ضاع الشافعي على انه اذا تلف المانع فماذا تولى به بدلان أو لا يجب
قيمة في الفاظ دون أو بد قيمته فقيمة وغننه الذي يقرضه ما به سواء في المعنى فاذا لا فرق انما يجب بانما
مر

في الوقت لاقبله (في الاصح)
وكذا يجب سؤال كل من
ذلك ان تعين طريقا ولم
يخجله المالك وقد ضاق
الوقت وقد جاوز به
فيما يظهر غلبة السامعة
في ذلك فلم تعظم المنفعة
واصل غلبة السلامة
ينظر والاحتمال تلف نحو
الدلول الى زيادة قيمته
على غنن مثل الماء فان لم
يقبل ثم ان تيمم الماء
موجود عند القرب مقدور
عنه لم يصح تيممه وأعاد
والان عدم أو امتنع
مالكة منه مع ولا إعادة
(ولو ذهب) أو أقرض
(غنه) أو لا الاستقاء
(فلا) يلزم قبوله اجابا
تعظم المنفعة وفارق قرض
الماء بان القدر عليه عند
المطالبة أعظم منها على
الغنن وحديث طوب للماء
قيمة ولو تلفه لم يلزمه قوله
منه (ولو نسيه)

(قوله ان تعين طريقا لم يقابل) يخجله المالك وقد ضاق الوقت بل وما بينهما حال اعتاره في وجوب قبول الهبة
والاعادة أيضا وقد يقال هو معترف بذلك أيضا فهو راجع للجميع **(قوله ولم)** يخجله المالك قال في شرح
الروض فان احتاج اليه الواهب لعلش ولما لا أو لغيره حالا أو اتسع الوقت لم يجب إتياءه كما اقتضاه كلامهم ونقله
الزركشي عن بعضهم وأقره اه **(قوله والاصل السلامة)** أى بل وغلبها **(قوله أو امتنع مالكة)** أى
خلاف امتناع المشتري في مسئلة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء مملوك **(قوله أو امتنع)**
الخ هلا زاد أو جاوز حد القرب كما هو قضيته صنعه **(قوله أو أقرض غنه)** أى لو لم يصره أسله أو فرعه أو كان
موسرا لجمال غائب أسبغناه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحسبنا من الخروج عن
العهدة فان قيل ان أو يوجدان الماء فقد ضاع الشافعي على انه اذا تلف المانع فماذا تولى به بدلان أو لا يجب
قيمة في الفاظ دون أو بد قيمته فقيمة وغننه الذي يقرضه ما به سواء في المعنى فاذا لا فرق انما يجب بانما

أى الماء أوغته أوأله الاستقاء (٢٤٠) (فرضه أوأله فيه) بان فثش عليه فيه (فلم يجده بعد) اعان (الطلب ختيسم) وصلى ثم بان انه معة

(قضى) الصلاة (في الاظهر) نسبتة في اهماله حتى نسبته أوأله الى نوع تقصير ومن ثم لو نسب بغيره بقضى أيضا كما اذا لم يعرف عليه وهي ظاهرة لا تأثر ما اذا لم يعين فيه فقصي جرما وتخرج بنسبته لو أدرج ذلك في رجله ولم يعلمه فلا قضاء وعلم من ذلك انه لو رث ما عول به لم يلزمه القضاء (ولو أؤمل رجله) الذى فيه الماء أو الثمن أو آله الاستقاء (في رسال) لغیره فصلی بالتعميم وحده فان لم يعين في الطلب قضى قطعا وان أمعن فيه (فلا) قضاء لان من شأن تخميم الرقصة أو الغالب فمائه أوسع من مخمقه فلينسب هنا التقصير بالتعميم هما تين مع أنها ما باخر الباب المبحوث فيه عن القضاء أنسب أن يظهر ببادئ الرأى تيسيرا لهذا المعنى لما نسبتهما له وادغمتهما مسائل حسنة في الطلب وهي انه لا يفيد مع وجود التقصير وان الإنسان ليس عذرا مقتضيا السقوط وان الاضلال تغفر ناره ولا يفترأ أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكرها تين هتانا اضع انهما هنا نسب (الثاني) من أسباب التيمم الفقد الشرعى لامن جث

أوجبنا على المتلف ذلك لتعديه وأما اقتراض فلم يأخذ الا وضمان ما لكه فعدمه مطلقا سواء أرفى البلد أم في المغاز فوفاء بقاعدة القرض انه يلزم مرد المثل اه يحذف (قوله) فعدمه مطلقا (الح) كالصريح في الشق الاول من التردد في خلاف المفهوم المذكور (قوله أى الماء) الى قوله وختم في المعنى الاول كما اذا اخرج وختم وقوله وعلم الى التين والى قول المتن الثانى في النهاية الاوليه ومن ثم الى كما اذا (قوله أوأله الاستقاء) وينبى أوغتها وأخرجتها قول (المتن أوأله) أى الماء أوغته أوأله الاستقاء (قوله المتن لم يجده) (الح) هذا تفسير اضلاله لان النسبان لا يقال فيه ذلك معنى قول المتن (فتيسم) أى بعد غلبه على تقديم معنى ونهاية (قوله ثم بان (الح) أى بان تذكره في النسبان ووجده في الاضلال بمعنى (قوله بقره) يتحمل أن يكون المراد بالقرب في مسئلتى النسبان وعدم العثور وما بعد ذكره يسانمو بكثر تردده اليه لتوضعا ملحجة ويحتمل في مسئلة النسبان خاصا من المراد به حدا القرب لانه اذا تقنياه وجب قصدها كما لو تيقن الماء مرحلة فنيانها كنيانها به في تكونه بعدم قصره وان كان التقصير في الثانى أشهر بصري ويطهران المراد بالقرب في كل من المستثنين حد العثور (قوله وهي ظاهرة الأثر) أى بخلاف خضها فلا اذ غتمت ونهاية (قوله ما أدرج ذلك (الح) أى الماء أوغته أوأله الاستقاء بعد طلبه أو لم يطلب من رجله لعمدان لا مائة فيه وقد ادرج فيه فيجب القضاء لتقصيره نهاية (قوله فلا قضاء) ولو تيمم الاضلال عن الغالبه أو عن الماء وانقصه ما خلا اعادة قطعانهاية ومعنى (قوله وعلم من ذلك (الح) أى من عدم القضاء في الادراج وكان الاضلال لا فدان بقول ما أدرج ذلك في رجله أو رث ما عول به لم يلزمه فلا قضاء (قوله الماء) أى أوغته أوأله الاستقاء عش أى أخرجهما قول المتن (ولو أؤمل رجله (الح) أى انظر نحوها واصل عن رفقة نهاية (قوله لا من شأن تخميم الرقصة (الح) يؤخذ منه كما قال شيخنا ان تخمها ان اسم كفى تخم بعض الامراء كان كختم الرققة نهاية ومعنى (قوله الماء) أى بقدره ما ليس به سدوا تخمها لم يرد التصور لانه الغالب كما هو ظاهر رشدي قول المتن (في رسال) ينبى ان بقدره ما ليس به سدوا تخمها لم يرد الى منزله فلو كثر واحد أو لم يجده في التمسو بين اليه فالذى يظهر انه ينش في حدا العثور من مجله فغير الخلاف السابق من التردد وعدمه وأما حدا القرب فلا نظر اليه هنا فيما يظهر لانه لا يعلمه بجملة ما نحن في قصده به وتكليفه التردد في جميع المسافة لا معنى ما فيه من المشقة منهم انهم لم يقولوا بالتردد فضلا في حدا القرب بصري (قوله وختم) أى السبب الاول نهاية (قوله هما تين) أى بمسئلتى وجوب القضاء في نسيان الماء واضلاله في رجله وعدم وجوبه في اضلاله في رساله غيره (قوله لهذا المعنى) أى بحث السبب الاول (قوله وفادغمتهما (الح) من عطف العلة على معلولها أو على علة أخرى ولعل الاول معنى ما يأتى عن البصري والثاني معنى ما يأتى عن عش (قوله انه) أى الطلب (قوله لا يفيد) عبارة الهية يعبر عن الاعادة متبعا وهو الانسب لقوله الا تى وان النسبان ليس عذرا (الح) (قوله وان الاضلال (الح) غايته ما يفيد كلاما ثابتا بالنسبة لا الانسية بصري وباتى عن عش خلافه (قوله اعترض الشراح) منهم المعنى والى يادى (قوله وان اضع انهما هنا أنسب) وذلك لانهما كما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو مقدمهما وقد اشتمل ذكرهما على فوائد تتعاقب به كان ذكرهما فيه أنسب عش (قوله كان وجده (الح) مثال للثني (قوله أو وهو مسبب للشرب) أى في الطريق فيتميم فلا يجوز له الموضوع ولا اعادة عليه لقصر الواقع على الشرب وأما الصهارير المسبلة لا لا تتعاقب يجوز الموضوع وغيره وان شئت اجنب الموضوع وجوبه باقاة العز من عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز ان يفرض بين الخاتبة والصحيريج بان يظهر الحال فيها أى الخاتبة لا لا تتعاقب على الشرب والاجبة تحكيه العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال نهاية بعبارة المعنى أو وجده مسبب للشرب حتى قالوا انه لا يجوز ان يتحمل منه بقدره فلو ان يجعل منه في دوائه ونحو ذلك اه قول المتن (أن يحتاج بالسنه للمفعول نهاية بمعنى أى ليشل غير ما لكه عش قول المتن (لعش حيوان) لا يتيمم لعش أو مرض عاص بسدوره حتى يتوب

فيه لا يلزمه قبوله فانظر لو لم يكن له ما ستره فيه عند القرض فهل اذا قدم مثله الذى لا يفته يلزمه القبول أو يقال لا يفته له لا يصح اقراضه ولا يثبت في الغمة (قوله لعش حيوان يحترم) قال في شرح العباب مسبل للشرية أو وفدا يحتاج اليه للعش كما قال (ان يحتاج اليه) أى الماء (لعش) حيوان (يحترم) بعموم معناه السابق فان

فإن شرب الماء ثم يهمل بعده ما يؤمنه قال الرشدي قوله مر بسفره أي أمرضه اه (قوله السابقين) أي في شرح أو تفصيلا يحترم الأول بقوله أدى أو غير ذلك وهو أن لم يكن معقول الثاني بقوله وهو ما حرم قتله (قوله بأن يمشي) أي قوله ومن ثم في الغنى وإلى قوله ودعوى في النهاية (قوله مما يأتي) ومنه أن لا يشربه إلا بعد إخبار طبيب عدل بأن عدم الشرب وتلزمه محذور وتبعم عيش أي أو بعد معرفته ذلك ولو بالخير بتر (قوله لأن نحو الروح الخ) أي كسفة العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر أنه لا يتخلص من الحرمة عليه من نفسه أنه لا يعطى أحد منهم شيئا أو غير معلى ذلك لأنه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعاق به حق الطهارة مر اه سم (قوله الطاهر) الأقرب أنه شامل للاستبراء فتعين الاستبراء بالغر ولازالة النجاسة عن بدنه فصلى جهات تزمه إعادة لكنه يستبعد إذا لم يكن إلا مجرد توهم وجود المحرم المذكور (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغي أن لا يلزم مسقي العطشان نجسا كما في سائر صور الاضطراب ولهذا يعبر عن الجواهر بقوله بل لو علم في القافلة من محتاجة لعطش حالاً أو ما لا يلزمه التسمم ومصرف الماء إليه عند الحاجة بعض أو بغيره اه اه سم (قوله وان دل) أي الماء (قوله ما توهم) أي مدة توهم عبارة النهاية بحيث نلن اه (قوله محتاجة إليه) أي ولو ما لا يكابر حبه السابق سم أي وكأمر عن الجواهر (قوله وهو خطأ قبح) أي ويكون كبيرة فيما ظهر عيش (قوله فلا يكف) أي قوله ودعوى في الغنى الأقوله ونظير إلى ولا يجوز (قوله ثم جعل لشرب غير الماء الخ) ظاهر إطلاقهم وإن لم يكن حاضرا عالم بالاستعمال عيش (قوله ولا يلزم ذلك) أي الطهر بالماء ثم جعله (قوله وكفاها استعماله) لعله ليس بقدر ولا أحد حقه النهاية فليراجع (قوله أنه يلحق بالمستعمل) أي في أنه لا يكف شربه سم أي والطاهر الطهور عيش (قوله كل متغير الخ) أي لا يصح الطهر به لتغيره ما يضر رشدي (قوله بخلاف متغير الخ) أي فانه يلزمه شربه ويتوضأ الطهور عيش ورشدي (قوله ما ذكر) أي شرب الطاهر وتبعم (قوله ولا يحتاج لشرب الماء لزم الخ) كذا في الغنى (قوله غير ميم) أي من صبي ويحتمل عيش (قوله في المستقدر) أي ونحوه بالحرم غيره فلا يكون عطشه يجوز بالبدل الماء وهمل باعتباره احترام في مال الماء أيضا ولا فيكون أحق بما هو أن كان مهذرا لأنهم أحصاه أو غيره للنظر في مجاله الثاني أقرب لأنهم ذلك لأنهم يقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها ويقارن ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وقوة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره زول بالتوبة كترك الصلاة بشرط لم يعد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بما هو إلا أن تاب على أن الزكشى استشكل عدم حل بدل الماء لغير المحترم بأن عدم احترامه لا يجوز عدم عقوبته وإن قتل شرعا لأنما هو دون إحسان القتل بانسلك أسهل طرق القتل وليس العطش والجوع من ذلك وقد يجب أن ذلك ما يجب لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج إليه وأما مع الاحتياج إليه الطهر ولا يحذور من منعنا إنما طال به في الخواب (قوله ومن ثم حرم) الظاهر أنه لا يتخلص من الحرمة عليه من نفسه أنه لا يعطى أحد منهم شيئا أو غير معلى ذلك لأنه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعاق به حق الطهارة مر (قوله حرم عليه النظر الخ) هل يشمل الاستبراء بالماء فيحرم أيضا وتعين الاستبراء بالغر أولاً فيه نظر والقياس الشمولي هل يشمل أيضا إزالة النجاسة عن بدنه فيحرم أيضا فصلى جهات تزمه إعادة لأن العطش مقدم على النجاسة فيه نظر أو لا يبعد الشمول أيضا لكنه يستبعد إذا لم يكن إلا مجرد توهم وجود المحرم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغي أن لا يلزم مسقي العطشان نجسا كما في سائر صور الاضطراب ولهذا يعبر عن الجواهر بقوله بل لو علم في القافلة من محتاجة لعطش حالاً أو ما لا يلزمه التسمم ومصرف الماء إليه عند الحاجة بعض أو بغيره اه اه قال الشارح في شرح العباب عقب وظاهره أنه يلزمه التردد له أن أمكنه لكن قال الأدرعي ولا شك أنه يتردد له محتالاً لكمة فيمنع ثم قال الشارح فيمنع الذي يقع عليه احتياج أحد من القافلة حالاً لزمه التردد أنه لا قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاجة إليه) أي ولو ما لا يكابر حبه السابق (قوله أنه يلحق بالمستعمل) أي في أنه لا يكف شربه (قوله في المستقدر)

بأن يمشي منه مرضاً ونحوه مما يأتي لأن نحو الروح لا بد لها ومن ثم حرم عليه الطهر بما هو أن قل ما توهم محترماً احتياجاً إلى في القافلة وإن كبرت ونحو حجت عن الضبط وكثير يجهلون فيتوهمون أن الطاهر بالماء مستقدر به وهو خطأ قبح كآب عليه المصنف في مناسك ولا يكف الطهر به ثم جعله لشرب غير الماء لاستقذاره عرفاً ولتزمه ذلك أن يمشي عطشها وكفاها استعماله ونظير أنه يلحق بالمستعمل كل متغير بمقتضى عرفاً بخلاف متغير بغيره وما ورد ولا يجوز له شرب نخص مادام معه طاهر على المعتدل لشرب الطاهر وتبعم ودعوى أن الطاهر شق الطهارة فصار كونه معدوم وذهاب النجس لا يجوز شربه إلا للضرورة ولا ضرورت مع وجود الطاهر وليس تعينه الطهارة أولى من تعينه لشرب بل الأمر بالعكس لأنه لا بد له من احتياجها فتعين ما ذكر ولو احتاج لشرب الماء تزمه شربها بالنسب ونظير الحائض غير بالبدانة في المستقدر الطاهر لاني التمس وبجوز لعطشان بل ليس أن صبراً دار عطشان آخر

حيث لا ضرر سم **(قوله)** لا يحتاج الخ) عطف على لعطشان **(قوله)** لان الاول) أى الشرب وتوله (والثاني) أى اطهر **(قوله)** انتابوا) كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أى والاولى تنابوا **(قوله)** ولولم ينجح) أى قوله أى لما كانت فى النهاية الاوله أى ولولم الحما لا وكذا فى المعنى الاوله ومنه وجوده **(قوله)** وان ظن الخ) فيرد على ما قبله أو يمجعلو غلب على ظنه فى الماء عند الاحتياج اليه للعطش أو لاستعمل ما معه لزمه استعماله اه وما فيه أو يمجعلو بعد فيه بل قد يقال انه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه فى المستقبل عش **(قوله)** وجوده) أى فى شدة نهايه **(قوله)** لغيره) أى غير الماء وهو مونه **(قوله)** ما لا) ظرف لاحتياج **(قوله)** من يحتاجه) أى ولولمونه **(قوله)** لزمه بله الخ) ويقدم الاذى على الباقية فما يظهر وهل يقدم الاذى على ما قبله ولو علم هلاكها وانقطاعه أى راكها عن الرفق وتولد الضرر له أم لا فبغير نظر والا قرب الاول لان خشية الضرر ومستقبله وقد لا تحصل فقدمت الحاجة لحالها عليها وظاهر اطلاق الشارح انه يؤخر الاحتياج اليه حالاً وان أخبره بمعصوم بالله لا يجد المانع فى الماء وهو ظاهر للعلة المذكورة عش **(قوله)** ما يحتاجه) أى شامل له بمقتضىه فيزول لكل وجهه أو لغيره يعلم احتياجه اليه ان قدر سم عن الاعباب **(قوله)** ان قدر) أى والا فلا سم **(قوله)** أى لما كانت تكفيه الخ) هل به مريضه ولكل صلاة لا يبعد اذا احتج بالجمع بين صلوات بوضوء محل يعتبر الذى يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة لمن صلوات أول المذنب وهو الصبح وأمن آخرها وهو العشاء والحال يختلفان الفضلة قد تكفى وضوءاً واحداً في نظر ويحتمل اعتباراً آخر ان قد ولو كان الماء مشتركاً بينهم فينبى أن يقال ان كانت الفضلة قد قسمت خصص كلاماً يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كاتقرر والا فلا اعتبار به فلتأمل سم وقال عش قوله سم أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة الخ وده ان عبد الحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اه ووجه بان كل صلاة صلواتها تصدق عليها انها فعلت ومعهم ما فيه يحتاج اليه فيجوز قضاء الاولى أو الأخيرة وهو ما ستره سم من احتياج الذين ادهما فى كلام سم تحكم اه **(قوله)** والا فلا) أى فان مات منهم من لو بق لم يغضل من الماء شئى وأجذوا فى السير على خلاف العادة بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شئى فلا قضاءه مسمى **(قوله)** ولا يجوز اذا زار ما الخ) قال فى الروض ولا يدخل أى الماء لطيفه بل كمل وقتت اه وحاصله الفرق بين الحاجة اليه المذكور حالاً فاعتبره أما لا فلا تعتبر مطاة أو قال حر انه المعتد اه سم عبارة النهاية ولا يشتمل لاحتياجه له لغير العطش ما لا كبل كعل وقتت وطبخ لحم غلاف حاجته لذلك حالاً فله التيمم من أجلها اه قال عش ظاهره وان لم يسهل استعماله الا بالبل ودرج سم بخلافه فقده بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه معتقده فقل لو عسر استعماله بدون البسل كان كالعطش اه اه عبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولا يجوز اذا زار الماء لطيف الخ يختلف احتياجه اليه لذلك حالاً فيستعمله ويقيم وظاهر اطلاقه انه لا فرق بين أن يتيسر الاكفاه عنه بغيره أو يسهل أو كفه باسأ أو لا

أى حيث لا ضرر **(قوله)** ومن علم أن ظن حاجته غيره ما لا لزمه التزود له ان قدر) نقل فى شرح العباب العبارة السابقة بين الجواهر ثم قال وظاهره انه يلزمه التزود له ان أمكنه كل حال الاذى ولا شئان يتزود له به منتهى لتلك مبيعة ثم قال فى شرح العباب والذى يجب عليه حيث علم احتياجه لأحد من القافلة اليه ما لا لزمه التزود له ان قدر عليه والا فلا اه وقد تقدم أيضاً به علم انه حرم هنا هذا البحث بخلاف ما لوهمه كلامه انه منقول صريحاً **(قوله)** أى لما كانت تكفيه الخ) فيأمرو واحداً هبل يعتبر وضوءه لكل صلاة لا يبعد عنهم اذا احتج بالجمع بين صلوات بوضوءاً بهاهل يعتبر الذى يجب قضاءه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلفان الفضلة قد تكفى وضوءاً واحداً أو أول المذنب وهو الصبح وآخرها عشاء فيه نظرو ويحتمل اعتباراً آخر المدة وثالثها لو كان الماء مشتركاً بينهم فينبى أن يقال ان كانت الفضلة لو قسمت خصص كلاماً يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كاتقرر والا فلا اعتبار به فلتأمل **(قوله)** لا يجوز اذا زار ما الخ) قال فى الروض ولا يدخل أى الماء لطيفه بل كمل وقتت اه وحاصله الفرق بين الحاجة

لاحتياج لطهر اشارة محتاج لطهر وان كان حدثه أغلظ كإقتضاه اطلاقهم لان الاول حق للنفس والثانى حق لله تعالى نعم لو انتابوا ما له للتطهر ولم يعجز ووجاز تقديم الغير لان انتهاء المحتاج الى ما مضى من غير احرازه لا يوجب ملكه له (ولو) لم يتخلف اليه لذلك حالاً بل (ما لا) أى مستقبله وان ظن وجوده لما تقرر ان الروح لا يبدل لها فاحتج لها برعايات الامور المستقبلية أنضام الى احتياج ما لا ماله اليه أى ولولمونه ولا يقال الحق لغيره كما هو ظاهر ما لا ثم من يحتاجه ما لا لزمه بله له لتحقيق حاجته ومن علم أن ظن حاجته غيره ما لا لزمه التزود له ان قدر واذا تزود لما لم يفضل فضله فان سار واعلى العادة ولم يعت منهم أحد فالقضاء أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار عادته الغالبة فيما يظهر والا فلا ولا يجوز اذا زار ما ولا استعماله لطيف يتيسر الا كفاه بغيره

وعلى معنى الجمال الملى وجوى الخفة على الفرق بين ما يتسر الاكتماع عنه بغيره وبسهل أكله باسافلا
يجوز التعميم ألا يكون كذلك فجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال وجوى الغنى على احوال
التيتم لذلك ولا بد من الناس اليوم الا هذا اه **محذف (قوله ولا تخويل كعل)** قد مر أن الاحتياج للعطش
مشروط بأن يخشى منه مرضاً ونحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل الكعل كذلك فهو مشبه ولا فلا
ولعل ما ذكرته يمكن أن يجمع به بين الكلامين اذ يبعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول
بأنه لا يدخل ما ذكره مطلقاً وأن خشيته من نحو مرض وعبرة أصل الرضا الحاسية للماء للعطش ونحوه فتدخل
بل نحو الكعل في قوله ونحوه لكن بالقياس إلى معنى العطش كما هو ظاهر اه ثم رأيت في السنباطى على
الحلى ما منه لا الطبع وبل كعل وقتئذ به إلا أن خاف من خلافه محذوراً بما يأتي وعليه جعل ما أتى به العراق
من وجوب التيمم حينئذ بصري **(قوله فهما)** أى في الطبع ونحوه بل **(قوله من حيث ذلك)** أى نحو المرض
السابق ذكره في السبب الثاني بصري **(قوله أو يظن الخ)** وفاقاً للنهاية والمعنى **(قوله أو يظن حدونه بعد)**
تأمل في الشام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يشد هذا مؤخر عن قوله مرض الخ فإن جعل مرفوع
يكون خبر ذلك في قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصري قوله أو يظن حدونه احتياج إلى
التأمل ويؤخذ من أن الحرم لم يخشى من التجرد طر مرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه معنى وسبب
في هامش الخفة في الخ نقل ذلك عن فتاوى السبكي بصري قول المتن (تخاف الخ) قيل تفسيره بالخوف
ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كأن قاله العدل قد يخشى منه التلف عش وبخالفه
قول الشارح أو يظن حدونه بعد وكذا يأتي عن النهاية والمعنى ما يخالفه **(قوله ليس بشرط الخ)** خبر مبتدأ
محذوف أى في قول المصنف مرض ليس الخ عبارة المعنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض
شرط بل الشرط أن يخاف من استعمال الماء كذا كرر وأجيب بأن الغالب أن الخوف انما يحصل مع
المرض ومع هذا لو كان أن يخاف من استعماله كذا كان أولى اه **(قوله دون فقده)** فلو وجد مع فقده أثر
أبضا سم **(قوله مطلقاً)** أى يرد أو مستحقاً وعبرة عش قد عرفت تسخينه أو لا يجبري **(قوله أو المجزؤ)**
عن تسخينه أى فان وجد ما يستحقه وجب تسخينه وإن خرج الوقت كذا يجب تحصيل ما يستحقه به أن علم
به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج ونحوه بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره عش
واعتمده الحنفى اه يجبري **(قوله مرضاً)** أى حدونه **(قوله له وقع)** الواو والفعال والضمير للعطوف منه
من المرض وزاد به (ثم لا يخفف) راجع لصداق أيضاً قول المتن (على منفعة ضو) كعمى وعصم ونحو
وشال معنى ونهاية **(قوله ضم أوله)** إلى قوله وظاهر في الغنى وكذا في النهاية الا قوله ضم الباء إلى أى طول
(قوله ان تذهب) أى كلاً أو بعضها عسيرة وثوباً ومعنى **(قوله كنقص ضو الخ)** أى نقصاً يظهره داخل عادة
عش وفيه موقفة لا يرأس **(قوله بنحو المرض)** أى كالسفر نهياً ومعنى **(قوله أى طول مدته)** أى مدة
يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يسفر وقت صلاة أخذ من أعلامهم وهو الظاهر المتعين عش أى خلافاً
لما قاله أنه قدر وقت صلاة **(قوله وكذا زاد به)** عبارة للنهاية والمعنى وكذا زيادة العلامة وهو إفراط الالم وكثرة
المقدار اه أى بان انتشار الالم من موضعه أو موضع آخر عش وعبرة سم قوله وكذا زاد به كذا في
الروض وشرحه ثم قال ولا يبيح التأم باستعمال الماء لمرأى برداً يخاف من الاستعمال معه محذوراً في
اله لما ذكره لا يعتبر أما كذا لا تعتبر مطلقاً قال مر أنه العمد **(قوله أو يظن حدونه بعد)** تأمل في
انتشار هذا المعطوف بقوله مرض الخ لأن يشد هذا مؤخر عن قوله مرض الخ فإن جعل مرفوع يكون
خبر ذلك في قوله مرض الخ غير مرتبط **(قوله دون فقده)** فلو وجد مع فقده أثر أيضاً **(قوله وكذا زاد به)**
كذا في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيح التأم باستعمال الماء لمرأى برداً يخاف من الاستعمال معه
محذوراً في العاقبة اه فالتأم بالاستعمال من غير أن ينشأ له منه لاعتبرته بخلاف التأم الناشئ عن
الاستعمال فتأمل وقد يقال التأم الناشئ زاد به فرع زيادة المرض فقوله وكذا زاد به مستدرك مع قوله

ولا تخويل كعل يسهل
أكله باسافلا على الأوجه
فهما (الثالث) من الأسباب
الفقد الشرعي من حيث
ذلك بأن يكون به إلا أن أو
يظن حدونه بعد (مرض
تخاف منه) ليس بشرط
بل لأن الغالب بنحو ما يأتي
سم وجود المرض دون
فقده والمراد أن يخاف (من
استعماله) أى الماء مطلقاً
أو المجزؤ عن تسخينه
مرضاً أو زاد به وله وقع
لنحو صداع أو تألم تخفف
أو (على منفعة ضو) يضم
أوله وكسر ان تذهب
كنقص ضو أو سمع
فالخوف على ذهب أصل
العضو والروح أولى نعم
حتى عصي بنحو المرض
توقف صحة تيمم على التوبة
لتعديه (وكذا بطلان التوبة)
يضم الباء وفخها فهما
أى طول مدته وإن لم يزد
الالم وكذا زاد به وإن لم تقل
المدّة (أو الشئ القاض)

العاقبة اه قال تأمل بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لغيره بخلاف التأمل الناشئ من الاستعمال فتأمل
وقد يقال التأمل الناشئ زباده فرع زباده المرض فقلوه وكذا زباده مستدرك مع قوله السابق أو زباده
فلتأمل اه (قوله من نحو استشفاف الخ) أى تغير لون من يبايض السواد ولا الاستشفاف الزم مع
عدم الرطوب بواغلول الرقعة الرطوب بواغلول الحفرة كدوى جعيرى (قوله أو ثغرة تسقى أو ثغرة تزد)
ظاهرة وان مغر كل من الحصة والثغرة ولا مانع من تسميته شيتلان بحر ودجودهما فى العضو بورث شيئا
ولعل هذا الظاهر غير مراد لان ما ذكره بيان للشئ وهو بمجرد لاي بيع التيمم بل ان كان فاحشا تيمم
أو سيرا فلا عش أقول بل ظاهر صنيع الشارع كغيره ان ما ذكره بيان للشئ الفاحش لا لاصل الشئ
(قوله فى المهنة) فى القاموس المهنة بالكسر والغض والخربك وككامة الخبز والحكمة والعمل اه
وعبارة الجعيرى المهنة بفتح الميم مع كسر نايه بحكى كسرهما مع سكون الهاء الخدمة اه (قوله للمروءة)
قال التلصافى المروءة بفتح الميم وكسرها وبالهمز وتركه مع ابدالها والملكة تفسا نسبة تقتضى تخاق
الانسان باخلاق أمثاله اه وقال الشهابى فى شرح الشفاء المروءة فعوله بالضم هموز وقد تبدل همزته
واوا ونضع وتسهل بمعنى الانسانية لانها مأخوذة من المروءى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يستذل
كالخرف للشيعة والملابس الخبيثة والجلبوس فى الاسواق عش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقبيل
الخ (قوله ليخرج نحو يد الخ) هذا مبنى على أن المالك ليس بمختر ما حق نفسه وقد مر عن سم ان الاقرب
لخلاته عش واستقر سم هنا الاول عبارة وهل تقبيل النفس أيضا بالمخترمة أو يفرق بأن الانسان
لا يسوغ له قتل نفسه فلا يشبب فيه وقد يسوغ له قطع عضوه لا كناية تاتى على نفسه ان لم يقطعه فله
التسبب فيه فيمنظر ولا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أى وان كان المستحق مجنونا
اذ يحتاج فيجوز لوليه غير الوصى العفو على الارش سم (قوله لقوله تعالى) الى قوله وان انتفى فى النهاية لا
قوله ولو بالخرقة (قوله لقوله تعالى الخ) الظاهر انه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المعنى
والنهاية حيث قدموا ذكره هناك (قوله فامر بالنفل) أى من بعض الصحة لظن ان التيمم لا يكره وان
النفل واجب عليه عش (قوله فبات) أى بالانفصال نهاية (قوله فتلا الخ) مقول القول قال عش ولا
يشكل هذا الدعاء وأما له فانه لا يقصد به حقيقة تنهابل بقصد التغير اه (قوله ألم يكن شفاء على السؤال)
أى ألم يكن اهتداء الجاهل أى سببه السؤال عش (قوله وألحق ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهاية
لاطلاق المرض فى الآتيolan مسقة الزباده والمعافى مسقة طلب المسامحة فرسخ وضمر الشئ المذكور
فوق ضرر الزباده السيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) الى قوله ودفى المغنى (قوله وأخرج جردى)
بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما الفتان مختاراه عش (قوله واستشكه) أى قولهم ولوى أممحناء الخ
(قوله لم يكفروه) أى المحتاج لطهر (قوله على من المثل) أى الامام (قوله عدم تحقق ذلك) يعنى ان النقصان
غير محقق فى الرقيق والخسران محقق فى الزباده على ثمن المثل سم قد يقال زباده الفليس على ثمن المثل غير
محقق أيضا لانه بالتقوم وهو تخمين ليس يقين فليتأمل اه (قوله وانه الخ) أى ويقضى الخ اه (قوله
نفسه) أى الرقيق (قوله ورد) أى ما قضاه كلام المحبسمن جواز التيمم عند تحقق النقص عش (قوله
بانه يلزم ذلك) أى ان قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء فى العضو الظاهر وعدم جواز التيمم ان

السابق أو زباده فليتأمل (قوله وأصله الاثر) عبارة شرح الروض والشئ الاثر المستكره (قوله
خلاف واجبة القطع لقود) أى وان كان المستحق مجنونا اذ يحتاج فيجوز زلوليه غير الوصى العفو على
الأرش وهل تقبيل النفس أيضا بالمخترمة أو يفرق بان الانسان لا يسوغ له قتل نفسه فلا يشبب فيه وقد
يسوغ له قطع عضوه لا كناية تاتى على نفسه ان لم يقطعه فله التسبب فيه منظر ولا يبعد عدم الفرق (قوله
بما يقتضى عدم تحقق ذلك) قد يقال زباده الفليس على ثمن المثل غير محقق أيضا لانه بالتقوم وهو تخمين
ليس يقين فليتأمل (قوله ورد بانه يلزم الخ) لا يخفى ان قياس هذا الجواب فى الظاهر هو استعمال الماء ان لم

من نحو استشفاف أو تعول
أو ثغرة تبقى أو لجة تزيد
وأصله الاثر المستكره فى
عضو ظاهر وهو ما يدور فى
المهنة غالباً كالوجوه البدن
وقبل ما لاعد كشفه هناك
للمروءة ويرجع للاول ان
أريد النظر لغالب ذوى
المروءات وظاهر تقبيل
العضو هنا بالمحرم ليخرج
نحو يد تحت قطعه السرعة
أو بخلاف واجبة
القطع لقود لا احتمال العفو
فى الاظهر لقوله تعالى
وان كنتم مرضى أو على
وصحانه صلى الله عليه وسلم
قال المبلغه ان نقصا حلت
وبه جرح وأما فامر بالنفل
فان قتلوه قتاهم الله أولم
يكن شفاء على السؤال
واللحق ما ذكر بالمرض لانه
فى معناه وخرج بالفاحش
نحو قليل سواد أو تر جردى
وبالظاهر الباطن ولوى
أممحناء تنقص به فبها
واستشكه ابن عبد السلام
بانهم لم يكفروه فليس ائدا
على ثمن المثل وأجب عنه
بما يقتضى عدم تحقق ذلك
وانه لو تحقق نقصا جاز التيمم
ورد بانه يلزم ذلك

لم يحققه النقص بذلك (قوله في الظاهر) أي بالنسبة للشيخ البير رشدي (قوله ولم يقولوا به) أي وجوب استعمال الماء في العضو الفاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أي الرتبة التي قبله في الظاهر عرش (قوله لان الاستسكال الخ) فيه نفاذ يعلم بنقل كلام الرادوه وان شبهة وجوبه وأوجب بان حصول الشيخ بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كذا ذكر الاصحاب كلهم انه يجب استعمال الماشي اذا لم يجد غيره وان كان يخشى منه العرس لان حصوله مظنون وفيه نظر لان ما ذكره من عدم التحقيق جاز في الشيخ الفاهر أيضا وقد جوزوا له ترك الغسل والعدول الى التيمم عند وقوعه في الظاهر انتهت فتأمل بصري (قوله وما يقتضي الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أي في الباطن عبارة النهاية وفرق أيضا بينهما انه انما أمرنا بهما بالاستعمال وان تحقق نقص يتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حرق السيد بل مالوك الصلاة فانقلبه وان فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة اه (قوله كما يقتل) أي الرقيق (قوله توجيه ما أطلقوه) أي من انه لا أثر لنفوس الشيخ البير في الظاهر والغاش في الباطن (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويرى بينه) أي بن الخوف على الكسيف الباطن (قوله يشع فيها) أي في العلامة عرش (قوله ثم ان عرف ذلك الخ) عبارة النهاية عن المغي والغلا لادول وعلى الاول أي الظاهر انما يتيمم ان أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه يخوفه بطبيعة قبوله وان يقول بسدا أو امرأه أو عرفه وذلك من نفسه والا فلا يتيمم في كل جزء من أجزاء التحقيق ونقله في الروض عن الشيخ وأقره وهو المعتبر وان جزم البغوي بأنه يتيمم وقال الاسنوي انه يدله ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعي ان المضطر اذا خاف من الطعام المضطر اليه انه مسموم جاز له تركه والانتقال الى المنة اه فقد فرقوا الدرجه الله تعالى بينهما بان ذمته هنا اشغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك لا بدليل ولا كذلك أه كل المستوف كلام ابن العباد ما يدل عليه اه قال عرش قوله ولا كذلك أه كل المنة لان تعارضه بأنه ثم أيضا اشغلت ذمته بطهارة في روجه باكل الظاهر وضرة غير محقق فلا يدل عنه لا بدليل اه وبأن عن سم عن الشهاب الرمي ما يدعيه (قوله ولو بالتجربة) خلافا للظاهر النهاية عن المغي من عدم كفايعة تجربته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده عرش والرشدي وشيخنا وكذا سم على البهجة (قوله اعتمد معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفه بسبب الطب خلافا لحج عرش أقول قوله الاتي أنفاو ينبغي خلافه الخ يؤيد ما قاله حج من كفاية المعرفه بالتجربة (قوله فاجاب عارف عدل وابة) ولو امتنع من الاخبار الاجاب وجب دفعها ان كان في الاخبار كفاية كان احتياج في اخباره الى حتى يصل للمريض أو لتفتيش كتب الخبره بما يليق به وان لم يكن في ذلك كفاية كان حصل منه الجواب بكلمة لا تتعلم تجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع الشيا بالاعتد تبرعاً لم يظهر انه لو أخبره فاسق أو كافر لا يأخذ بغيره وان غلب على ظنه صدقه وينبغي خلافه في غلب على ظنه صدقه عمل به فلو تعارض اخبار عدول في تقديم الاثوق قالوا كثر عدد اهلنا وسواد وفادع استأفوا وكان كان لم يوجد خبره في أي فيه كلام الشيخ وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر لم يكن بعيدا بالاعتد بزيادة علم ثم ان كان المرض مضبوطا لاحتياج الى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذلك والاجاب عليه ذلك ومن التعارض أيضا ما كان يعرف الطبيب بنفسه ثم أخبر طبيب آخر بخلاف ما يعرفه في أي فسمما تقدم عرش وقوله ثم ظهره الى قوله ومن التعارض في البعير عن سم على البهجة مثله الا قوله وكان كان لم يوجد الى ثم ان كان وقوله ومن التعارض الخ في الطلاقه الشامل الى الدائم بل خبر الطبيب الاستحصال من نفسه فنظر ظاهر (قوله وان انتفى) أي معرفة نفسه واخبار عدل بان قد قد في محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر عرش (قوله ثم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام شيخ الاسلام في الاسنى والغريمل البيه نقله عن الاسنوي والزر كشي واعتمدها لطيب والجمال الرمي

يحقق النقص والتيمم ان تحقق فليتأمل (قوله وما يقتضي) يتأمل (قوله بان الغالب) فيه نفاذ (قوله تيمم

عدم صحة التيمم في ذلك كرهى (قوله على الوجه) خلافا للنهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله ولزمته الاعادة) أى وإن وجد الطيب بعد ذلك وأخبر بجواز إيقاضه قبلها سم على البهجة أى بحجته (قوله لا بعد البهجة) أى أو بالطهارة بالماء سم (قوله أو وجود من يحجر بجمع التيمم) أى بان هذا المرض الذى يلبس بجمع التيمم ويظهر أن يلقى بذلك ما لا يتكف بذلك وتوضأ بصري (قوله يجوز التيمم) أى الذى هو نظير العدول للمستوى عند خضنا الشهاب الرمل عدم التيمم وفرق بين ما هنا واستسألة السهم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه سم (قوله بين هذا) أى فهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو للشهاب الرمل كما مر آنفا (قوله الذى يخشى) أى قول المتن وإذا فى المغنى وإلى التيمم فى النهاية لا قوله بدله إلى المتن (قوله وقد عجز عن تحضنه) قال سم فى آخر الباب ما صه أمالو وجدا ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو استغسل بالسخن خرج الوقت وجب عليه الاشتغاله وإن خرج الوقت وليس له التيمم لصلى به فى الوقت ألقى به خضنا الشهاب الرمل وهو ظاهر لانه واجد العلماء قادر على الطهارة اه وقوله لانه واجدا أى يره بفارق مسئلة الزجة المارة وخرج بالتسخين التسمر يذا فاذا كان سائنا بحيث لو استغسل تبريد خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بان التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف السخن عش واعتمده الحنفى كما مر (قوله أو تدفئة أعضائه) أى النافعة أما إذا نفعته التدفئة أو وجدا ما يسخن به فلم يخف ساق كانه لا يتيمم إذا ضرر حيث سدوا الحاصل انه حيث خاف محذور الرد أو مرض حاصل أو متوقع جاز له التيمم وحيث لا فلا شرح بافضل ومع الجواز تلامه الاعادة لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يذره به العجز كرهى قول المتن (وإذا امتنع استعماله) أى الماء أى وجوبه معنى ويأتى عن النهاية بما وافق أوله لهذا وآ تحمله حرى عليه الشارح (قوله له) من جرح أو كسر أو مرض نهاية أى أو نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية تم ودامتاعته تحر بمحل امتناع وجوب استعماله ويصح أن يرده تحريمه أيضا عند غلبة ظن حصول المحذور بالظن بقى المتقدم فالامتناع على بابه اه قال عش قوله عند غلبة ظن الخ أفهم انه حيث لم يقبل على نفسه ما ذكر جاز له التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيث شذفت أخبره الطبيب بان الغالب حصول المرض حرم استعماله الماء وإن أخبره بمجرد حصول الخوف لم يجز بجواز التيمم اه وصبارة لارشيدى لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعين خلافا لما هو عليه كلامه مر اه (قوله مع خشية محذور الخ) الحسية أهم من الظن فقتضيه كلامه الحرم متوان لم يقن المحذور وقد يتوقف فيه سم أى بل الحرم مقيدة بالظن أخذ من قول الشارح الآتى بدله قولهم السابق الخ فانه قيد هنالك بظن الضرر بل يغلبه كإمرار نفاذى النهاية وحاشيته (قوله ماسر) شامل لبطء البرء عبارة الجبى عن عش وانظر

على الوجه) وأبداه الاسنوى بمسألة السهم المذكورة (قوله لا بعد البهجة) أى أو بالطهارة بالماء (قوله فى جواز التيمم) أى الذى هو نظير العدول للمستوى عند خضنا الشهاب الرمل عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسألة السهم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء أقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله لزمته ختمه يمين) لك ان تقول ذلك ان المراد ان الصلاة لزمته ختمه فى وقتها لا يمين فلا يبرأ منها الا يمين سقط هذا الردابلى على نحو يرتأخى القضاء عن الوقت عند عدم البرء أو وجود المحذور فتأمل (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) فشرح العباى قال الاسنوى ويسن إذا تغلر مع الاذن أن يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما كذا إذا تغلر وغسل الكفتين أو المصحة إذا الاستساق اه وينبى سن تعدد التيمم عن غسل الكفتين عند تغلر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره) قد يقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ما ذكر وان كان المأخوذ محجبا (قوله مع خشية محذور) الحسية أهم من الظن فقتضيه كلامه الحرم متوان لم يقن المحذور وقد يتوقف فيه (قوله فى غير الشين) من غير الشين بقاء البرء فبعد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف فى عدم التحريم فى الشين وفى

على الوجه ولزمته الاعادة لكن لا بفعله الا بعد البرء أو وجود من يحجره بجمع التيمم ونزع ابن العبادى جواز التيمم بمخافة نظر والفرق بين هذا ونظرهم إلى توهم سم طعام أحضر اليه حتى يعدل عنه للمحبة بان الصلاة هنا زمت ذمته بدين فلا يبرأ منها الا بدين يرد بالاقول بعدم حاجتى بذلك بل بفعله ما عادتها وهذا غاية الاحتياط لها مع الخروج عما قد يكون سببا لتألف نحو النفس (وشدة البرء) التى يخشى منها أن يحذور مما ذكر وقد عجز عن تحضنه أو تدفئة أعضائه (كم خوف نحو مرض) فى اباحة التيمم لما صرح عمر بن العاص رضى الله عنه تيمم لخوف الهلاك من شدة البرء فافهم صلى الله عليه وسلم على ذلك (وإذا امتنع استعماله) أى الماء (فى كل البدن) وجب تيمم واحد لا غير أو فى محل من البدن (عجز) أو غيره له لعله ويؤخذ من تعبيره بامتنع حومة استعمال الماء مع خشية محذور مما مر وهو مخفى فى غير الشين وبدله قولهم السابق فان خشى ضرر ونحو الشمس حرم عليه استعماله

ثم الشين الظاهر لا يقتضي حرمة الا في فن نقص قيمته ولم ياذن له كراهه وظاهر (ان (٢٤٧) لم يكن عليه سار وجب عليه قطعاً عندنا

(التيمم) الشرعي خلافاً
لن اكتفى بمر التراب عليه
وذلك للتراخي حول العلة عن
طهارة (وكذا) يجب غسل
الصحيح الذي يكتن غسله
(على المذهب) لرأيه صحة
في قصة عمر والسابقة
غسل معاطفه وتوضؤوا
لصلاة ثم صلى قال المصنف
معناه انه غسل ما أمكنه
وتوضؤ تيمم للباقي ويتألف
من خشى سيلان الماء لمحل
العلة بوضع خوفة متساوية
بقصره ليغسل بقطرها
ما حو اليه من غير أن
يسل البشي ويلزم العارض
استحجار من يفعل ذلك
باجرمه ان وجدها فافاضه
عما اعتبر في الفطر فان
تعذر ذلك قضى لسندوره
ولا يجب مسح محل العلة
بالماء كما أفهمه كلامه
وجب بالتراب ان كان لمحل
التيمم ما لم ينجس منه شيء
مما لم (ولارتبب بينهما)
أي التيمم وغسل الصحيح
(لجنب) والحائض
والنفساء أي لا يجب ذلك
لان الاصل لا يجب ذلك
فأولى بدله وانما وجب
تقديم غسل اذ وجب الماء
لا يكفي لان التيمم هنا
للعلة وهي مستمرة لم يفتقد
الماء فوجب استعماله
أولاً ولو جد الفقد عند
التيمم والاوى تقديم
التيمم ليزيل الماء أثر
التراب ويحث الاسنوي

هل يحرم الاستعمال عند خوف بقاء البصر الظاهر الحرمة اه (قوله) ثم الشين (الح) أي الفاحش أخذ من
قوله مما قول المتن (وجب التيمم) وفي شرح العباب قال الاسنوي وسن اذا تعذر مسح الاذنين أن
يتم عنهما لانه يسر تطهيرهما وكذا اذا تعذر غسل الكفين أو المفضضة أو الاستنشاق اه وينبغي سن
تعذر التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله) خلافاً (الح) عبارة المغني والنهاية ويعرف التيمم
بالافس واللام اشارة للرد على من قال من العلماء انه يجرى التراب على المحل المجوز عنه اه (قوله) وذلك للتراخي
(الح) ويلزم ما مر والتراب ما أمكن على محل العلة ان كان لمحل التيمم ولم ينجس بخذوا مما سنهاه متغنى
وبأني في الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح (الح) قال في الروض أي والمغني وما بين جنان الجدرى
حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما رتبته اه عش (قوله) لرأيه (الح) أي قوله ويحث الاسنوي في المغني
(قوله) ويتألف (الح) أي وجوبه بان أدى تركه التلطف الى دخول الماء الى الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر
الماء اذا وصل إليها عش اه يعبري (قوله) موضع خوفة (الح) ويجعل علمه شيخ الاسلام وخطيب عبارة
النهاية وعصرها اه (قوله) فان تعذر (الح) ظاهره انه يقضي ولوم الاتيان بالمس الا في كلامه المصرح به
هنا في النهاية وقد وجد من الواجب الحق في الغسل ولم يوجد وما العباب المس فلانه اتيان ببعض الواجب
لأنه يقوم مقام الواجب من كل وجه فلما لم يصري (ذلك) أي الاستحجار عش (قوله) قضى لسندوره
عبارة النهاية والمغني وشرح بافضل فان تعذر أمسه ماء بلا فاضة اه قال الكردى قوله أمسه ماء وهذه رتبة
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال عش قوله لم يرافضة أي وذلك
غسل خفيف اه وقال يعبري قوله لم يرافضة فان تعذر الاسماس صلى كفاً فاد الطهور من روادع
عش اه وهذه العبارات قد تفتتت عدم وجوب القضاء مع الاسماس (قوله) ولا يجب مسح محل العلة (الح)
وان لم ينجس منه لان الواجب انما هو الغسل من تطهيره واستحقاقه ولا يلزم أن يضع سائر على المليل ليصنع على
السائر اذا مسح رخصة فلا ينافي ما هو وجوب ذلك نهاية متغنى في رسم أي بل يسر الوضع المذكور كما يأتي
(قوله) لم ينجس (الح) أي والاخير التراب على الصحيح فيقتضي لنقص البديل والمبدل كما يأتي قول المتن (لجنب)
الاوى لم يرافضة لولم يندوباً بصري (قوله) والحائض (الح) أي ومن طلب منه غسل مسنونتها متغنى
(قوله) وانما وجب (الح) والقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفي نهاية (قوله) ليزيل
(الماء) هذا لا يأتي اذا غلبت العلة الواجبة والدين وظاهر الرزك في مسح السائر هل الاوى تأخيره عن التيمم
كالغسل والذي يجهل ان الاوى ذلك لكن ان غسل السنن مسح بالتراب ليزيل ماء المسح حيث ذكر في
شرح العباب سم على ج قوله هذا لا يأتي في الظاهر لكنه قد وجبه تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوي من
ان الاوى ان يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقديم التيمم حيث لا يكونه بدلاً عن غسل الوجه واليدين وهو
مقدم على بقية الأعضاء عش أي غير الرأس (قوله) ويحث الاسنوي (الح) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه
نهاية (قوله) ثم يتييم محل تأمل اذ لا ترتيب بين أجزاء الرأس بصري وقد يجب بأنه الخروج من الخلاف
الذي أشار الشارح الى الرد به قوله السابق وانما وجب الخ والمفرع على البحث انما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله)
تنبه الى المتن ذكره عش وأقره (قوله) ما أتاده المتن (الح) انظر من أين أتاده ذلك فان كان من اطلاق قوله
ولا ترتيب بينهما لجنب فعيان المراد بين التيمم عن الجنازة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة
المذكورة وتحقق بكونه مفقوداً ما إذا كرهه وان كان من اطلاق مفهوم قوله الا في ولم يحدث فليس بعدا
فلما تأمل سم وقوله فعيان المراد الخ لم يمتعه بان اطلاق المتن لفي الترتيب بين تيمم الجنب وغسل صحبه
الفرق بين الشين والباط (قوله) ولا يجب مسح محل العلة (الح) نعم يظهر استحبابه (قوله) ليزيل الماء (الح) هذا لا يأتي
اذا غلبت العلة الواجبة والدين وظاهر الرزك في مسح السائر هل الاوى تأخيره عن التيمم كالغسل والذي يجهل
ان الاوى ذلك لكن ان فعل السنن مسح بالتراب ليزيل ماء المسح حيث ذكر في شرح العباب (قوله)
ويحث الاسنوي (الح) زاد في شرح الروض عقب ما تضمنه في البيان فيما اذا كان حدثه أصغر من ذلك وقوله
ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل ففي حرج رأسه يغسل صحبه ثم يتييم ثم يغسل باقي بدنه

• (تنبه) هما أقدمه المان ان الجانب اذا أحدث لا يلزمه الترتيب وان كانت علة في أعضاء الوضوء بشمل ما لو كانت علة في بده متلاخيم من الجنابة ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكبر لا رادته فرضا نايبا فيندرج فيه تيمم الأصغر وان كان قبل الوضوء وهو ممتحه

نظرا بر ماص في جنب يقي. وجلا فحدثه غسلهما قبل بقية أعضائه وضوءهما أو ما إليه كلام شرح أنه لا بد من التيمم في هذه الضورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مناف للكلهم أنه حيث اجتمع الأصغر ولا أكبر اضطلع النظر إلى الأصغر مطلقا فان كان يحدثنا أحد الأصغر (قوله) اشتراط التيمم وقت غسل العليل (العليل) رعاية لترتيب الوضوء فلا يشق عن عضو عليل حتى يكمله غسله وبدلا فان كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من البدن وله تقديمه على غسل جميع الوجه وهو أولى وتأخيره عنه لان العضو الواحد لا ترتيب فيه (فان جرح عضوه) تيمم. يلزمه لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل وأربعة أعضائه ولم تيمم الجراحة الرأس ثلاث تيممات لان الرأس يكفي مع جميعه فان عته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب فومعدا الرأس فتيمم واحد من الوجه والبدن لسقوط غسلهما المقضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقي بعضهما مع سعة ثم واحد عن الرجل وسن جعل البدن كعضو (كبيره) وهي نحو الواح تشد لتجارب نحو الكسر أو لوضو يغمر أوله أو طلاء أو غصانه قصد (لا) عبادة أوله ولا قبل وهي أولى لأجله تلك ان ما بينكم وتعلم لا يسمى سائوا اه ورويان من الواضح ان هذا في الحكم لا تيمم سائوا (عكن ترتعها) عن خلوف مجذور سمار

شامل لما اذا كان عن حدثه الأكبر ولما اذا كان عن حدثه الأصغر وقوله فليس بعد هو ظاهر الخ فان المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله) يشمل الخ) محموله وما أقدم الخ (قوله) أحدث الخ) أي اذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرضا ثم أحدث حدثا صغيرا أو أفاضنا تابا (قوله) تيمم عن الجنابة لعل ان زاد مع غسل الصحيح يظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم اذ لم يغسل الصحيح أولا ثم يقتصر نايبا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا سم يحذف (قوله) وان كان) أي تيمم الأكبر (قوله) له غسلهما الخ) بدل مما سم (قوله) مطلقا) أي تيمم وضوءا قول المتن (فان كان) أي من به العلة مغنى قول المتن (حدثنا) مثله مر بد التجديد بناء على ما تقدم من نديه ان لا يتم وضوءه بالالتيمم بصري (قوله) أحدثنا أصغر) أي قول المتن ويجب في النهاية يتوالف في الاقوله أو طلاق وقوله وان لم توجد في المتن (قوله) فان كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخير به غسل الوجه نهاية (قوله) له تقديمه الخ) مراره بسن البدع ما على الوجه لو كان المانع بأسفه يأتي بتغيير بحث السنوي بصري (قوله) وهو أوفى) أي يلز بل الماء أو التراب نهاية (قوله) وتأخير به عنه) أي وتوسطه نهاية ثم شرح بافضل أي بان يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علة ثم يغسل باقي جسمه عرش قول المتن (فان جرح عضوه) أو امتنع استعمال فيها لغرض جراحة مغنى ومنه (قوله) ولم تيمم الجراحة الرأس) الأصغر لا يفيد لم تعما كافي النهاية والغنى (قوله) ثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منهما من ينسب قلة عن المعتدل كل واحد منهما طهارا وقس قلة لا تكرر لما قبلها عرش (قوله) فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فاولى فرضا لم يحدث وأراد آخر كقائه تيمم واحد بصري (قوله) أو ما عدا الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه وبتيمم تيممات عن الوجه قبل الانتقال إلى البدن تيممات من البدن قبل الانتقال إلى الرأس وله الموالاة بين التيمم بعد فراغ الوجه ولو عتقه كقائه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيث نزل ذلك سألوا عن الرأس والرجلين نهاية (قوله) يغنى (قوله) تم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه والبدن (قوله) وسن جعل البدن الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان غيب وغسلهما كانا كالبدن كقائه تيمم وسن تيممات سم (قوله) كعضو ين) أي في التيمم نهاية (قوله) نحو الواح) عبارة غير خبيث أقصاه (قوله) لا تجزأ نحو الكسر) أي كالحل مع غنى ونهاية (قوله) أو لوضو الخ) وكذا الشقوق التي في الرجل ان احتاج إلى تغيير شيء فيها من موصول الماء خطيبا أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لمحتجبة رائي فيه تغسلها بجديري (قوله) إلهام الخ) قد يقال الإلهام مع الواو أيضا فتأمل سم (قوله) فلم يخج الخ) ومع ذلك هي عنق الروضة قال انه حسن اه وعبارة الروضة قال صاحب السان واذا كانت الجراحة في بده اسحب ان يجعل كل كعضو يغسل وجهه ثم يجمع اليدين ويتيمم عن جرحهما ثم يظهر اليسرى غسلها وتيممات وكذا الرجل وهذا حسن لان تقديم النبي سعة لا تصر على تيمم فقط طهرهما فعدوا وحده والله أعلم انتهى (قوله) فاد المتن) انظر من أين أقدم ذلك فان كان من الثلاث قوله ولا ترتيب بينهما لعل فقهه ان الماراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة والمذكور حتى يكون معهما الماذكر فيها وان كان من اطلاق مفهوم قوله لا يتم يحدث فليس بعدا فلتأمل (قوله) في تيمم عن الجنابة لعل المراد مع غسل الصحيح يظهر قوله فتوضأ وأعاد الخ) اذ لم يغسل الصحيح أولا ثم يقتصر نايبا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فان لم يغسل هذا في الاصل بعدنا نايبا لا ياتي الوضوء مطلقا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنابة (قوله) وسن جعل البدن كعضو ين وكذا الرجل) ينبغي أنه لو خلق له وجهان غيب وغسلهما كان كالبدن في حكمهما تيمم وسن تيممات (قوله) إلهام ثلاث

بعضهما مع سعة ثم واحد عن الرجل وسن جعل البدن كعضو ين وكذا الرجل (وان كان) على العليل سائر اوضح (كبيره) وهي نحو الواح تشد لتجارب نحو الكسر أو لوضو يغمر أوله أو طلاء أو غصانه قصد (لا) عبادة أوله ولا قبل وهي أولى لأجله تلك ان ما بينكم وتعلم لا يسمى سائوا اه ورويان من الواضح ان هذا في الحكم لا تيمم سائوا (عكن ترتعها) عن خلوف مجذور سمار

(غسل الصبي) ويتعلق بغسل ما أخذته الجيرة من الصبي بحسب الامكان وما تعذر (٣٤٩) غسله مما تحتها أو مكثه فيه الماء الا فائتة

لزموا ان لو وجد فيه حقة
الفصل لانه أقرب اليه
المسح فحينئذ وحسب
بمسحه ثم استشكل وليس
في غسله الفرق الظاهر بينهما
ومن ثم لم يجب المسح هنا
وفارق المسح بأنه أقرب
للغسل كالتزود (وتيمم)
لروايته عند جدي عند غير
البيهقي في المحتمل السابق انما
يكفي ان يديه موعصب
على نحوه خوفة ثم مسح
عليهما وبغسل سائر جسده
(كبابي) في رعاها الحدث
لترتيب تعدد التيمم بتعدد
العضو للعلل أما إذا أمكن
رفعها بلا خوف فمختار
مرفوعة يظهر ان غسله
ان أمكن غسل الجرح أو
أخذت بعض الصبي أو
كانت تجعل التيمم وأمكن
مسح العليل للتراب واللا
فلا فائدة لوجوب النزوع
وسائق آخر الباب بقية من
أحكامها ومنها انه يجب
عليه وضعه على طهر
(ويجب مع ذلك) السابق
(مسح كجبرته) أو نحوها
وقد غسل عليه (بماء) اما
أصل المسح فغير المشعور
السابق وأما مع فلاه
مسح أجمع للجزع من الأصل
كالمسح في التيمم به فافوته
الحق ومن ثم لم تتأخروا
نفسه اليها نحو دم الجرح
وعما في عن غسل الطغاة
مسحها له أخذها بما في
شروط الصلاة أنه يعني عن

أوضح استغناها عن الجواب عن (قوله لو وجوب النزوع) الاولى للنزوع قول المتن (غسل الصبي وتيمم كما
سبق ويجمع ذلك الخ) لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الرأس اذا يجب تعميمه
بالطهر فيبقى الاقتصاري على مسح الصبي منه ولا اشكال في ذلك وكذا الاقتصاري على جميع الجيرة أو التيمم
اذ اعتمد الجيرة الرأس فلا يجب الجمع بينهما في الظاهر لان مسح الجيرة هو طهر ما تحتها من الصبي والصبي
طهر ما تحتها من الجرح ففي الاقتصاري أحدهما يظهر بعض الرأس وتظهر بعضه كاف اذا يجب
تعميمه بالطهر كما تقرر و يتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصاري على مسح الجيرة إذا أراد الاقتصاري على
أحدهما لانه أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب اعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا
التردد في الرأس ثم الجيرة الرأس فهل يكفي مسح الجيرة أو يتعين غسل الصبي المكشوف لانه أقوى وكل من
التيمم والمسح طهارة ضرورية ولا ضرورة مع وجود الاقوى فليأمل وبالجملة فالجواب عنه غسل الصبي حيث أمكن
والانتمسح جميع الجيرة ولا يجب التيمم معها سم بحذف (قوله لانه) خبر وما تعذر الخ (قوله وحسب
الخ) أي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله الفرق الظاهر الخ) وغير بعضه عن الاساس المذكور بالمسح
وبعضه بالغسل والتحقق انه وتبينهما كما أوفضته في اصل كردى (قوله في المحتمل السابق) أي في شرح
وكذا البراءة والشين الخ (قوله ان محله) أي وجوب النزوع (قوله ان أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله
اذ بالنزوع سم (قوله وأخذت بعض الصبي) أي ولم يتأت غسله مع وجودها كما هو ظاهر بصرى (قوله
على طهر) أي كمال لا طهر ذلك العضو فقط عن (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ما تحت الجيرة
الماء بلا فائتة ونظر سم (قوله وقت غسله) أي الحدث دون الخبث أخذنا بامسار (قوله السابق)
أي انما بقوله ثم مسح عليها (قوله أو ما تعميمه) أي قوله ثم في النهاية المعنى الا قوله وكان قياسه الى وخرج
(قوله به) أي بالتعليل المذكور (قوله ومن ثم) أي لاختلاف مقارقتها لنفس ذلك (قوله) تتأق في ذلك المسح
الى ان يبرأ منها بمعنى (قوله ودعا الخ) انظر لوعها حرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها سم على أي فهل
يكفي المسح على الجيرة التي حرم الدم لانه ظاهر والاقر بالاول وفي سائر نسخة العلامة مشعور على
المسح عن مقتضى كلام العياض ما وافقه ثم رأيت قول الشارح مرفى آخر باب التيمم بدقول المصنف الا ان
يكون بغير حرم دم كثير مائه والاوجه محل ما هنا على كثير تجاوزه وأحصل بقوله أو على ماذا كان الجرح
في عضو التيمم وعليه دم كثير مماثل بغير الماء وايصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا ينعس هنا
لوجود الحدث فرأى جمعه عن قول وكلامهم هناك في القضاء فيصير الدم المذكور لنقصان البدل

قد يقال الامام مع الواو أضافتها له (قوله غسل الصبي وتيمم كما سبق) ويجب مع ذلك مسح كل
جبرته بماء لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الرأس اذا يجب تعميمه بالطهر
فوجب الاقتصاري على مسح الصبي منه ولا اشكال في ذلك وكذا الاقتصاري على جميع الجيرة أو التيمم اذا
عن الجيرة الرأس ولا يجب الجمع بينهما في الظاهر لان مسح الجيرة هو طهر ما تحتها من الصبي والصبي هو
طهر ما تحتها من الجرح ففي الاقتصاري أحدهما يظهر بعض الرأس وتظهر بعضه كاف اذا يجب
بالطهر كما تقرر ومن هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما لانه هل يتعين الاقتصاري على
مسح الجيرة إذا أراد الاقتصاري على أحدهما لانه أقوى من التيمم بدليل انه لا يجب اعادته لفرض آخر قبل
الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد في الرأس ثم الجيرة الرأس بل يكفي بعض الصبي مكشوفاً فهل يكفي
مسح الجيرة أو يتعين غسل الصبي لانه أقوى لانه وضع الحدث مطا لقلا بخلاف المسح فانه رفعه الى البرودة
يدل على التعيين فبما ذكر ان كلا من التيمم والمسح طهارة ضرورية ولا ضرورة مع وجود الاقوى فليأمل
وبالجملة فالجواب عنه غسل الصبي حيث أمكن والانتمسح جميع الجيرة ولا يجب التيمم معها (قوله ان أمكن
غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله الا بالنزوع (قوله ويجمع ذلك السابق) قد يشمل مس ما تحت الجيرة
الماء بلا فائتة ونظر سم (قوله ودعا الخ) انظر لوعها حرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

اختلاط المعقوفة بأجنبي يحتاج الى ماسئله (وقيل) يكفي مسح بعضها

كالحلف وهو بدل عما أخذته من الصبح ومن ثم لم تأخذ منه شيئا أو أخذت شيئا أو غسله لم يجب مسحها وكان قد أساء له لا يجب مسح الرأس على ما أخذته من الصبح لما تقر بأن مسحها التماسا هو بدل عما أخذته منه لأن محل الجرح لا ينبدل التمسك لا يغتفر فوجب مسح كل ما استشكل الآن يجب بأن تحديد لما شاق (٣٥٠) أعرضوا عنه وأوجبوا الشكل احتياطا وخرج بالأساء بالتراب إذا كان بعض التمسك فلا

وبالبدل وليس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تزم بينهما كما هو ظاهر بل غاية العلم المذكور أن يكون من وضع جبره وثقوف أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحلف) أي الرأس وفرق الأول بين الرأس بأن في تعممه مشقة التزويج بين الحلف بأن فيه ضرر رافعا للاستيعاب بلبس نهائية (قوله وهو) أي مسحها سم (قوله أو أخذت شيئا إلخ) سكت عا لم يسمه بلام فاضحة كما تقدم فظاهر أنه لا يفتي عن مسحها سم يعني وفيه نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلا فاتهم وجوب الصبح جرى على الغالب إن الساتر يأخذ بيده على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قباهه) أي قياس عدم وجوب المسح فيما ذكر (قوله من الصبح) بيان لما أخذته (قوله لا يجب) الأسبق حذف التثنية (قوله إلا أن يجب إلخ) هذا حسن وقوله لما شاق أي أو كان قد يشق سم (قوله كستر الجرح إلخ) هل ولو في عضو التمسك مع منع اتصال التراب للجرح أول ما أخذ من الصبح شيئا وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارا فماتحت الساتر من الصبح أنه إذا أمكنه غسل الصبح لا يسير الساتر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون الخلف المراءى خلافه يرى ذلك سم على وجه وقد يقال كون الخلف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لأن رعاية الخلاف إنما تطالب حيث لم تقف على ما عندنا وهي هنا تقفون الغسل الواجب لقد رتبته عليه اللهم الآن يقال إن الكلام مفروض فيها إذا تعذر غسل ما حول الجرح من الصبح فيسن وضع الساتر لمسحه بدل الصبح مضى التمسك بدل الجرح عرش أي أو مفروض فيها إذ لم تأخذ من الصبح شيئا ورأى الخلف أن المسح كالتيم بدل عن مسح الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغني الأول أنه تعدد (قوله من ذكر إلخ) أي من على عليه سارعبارة النهاية والمغني من غسل الصبح وتيمم عن الجرح وأدى فريضته اه وهي أولى (قوله كما مر) أي في مراعاة الحديث للترتيب تعدد التيمم بتعدد العضو والعامل ومسح كل جبره لا يمكن تركه أو أساس المسح التمسك وغسله بما احتجنا قول المتن (لفرض نان) أي نالت وهكذا أنها توفيق (قوله أول ما يغسل تيممه) أي يحدث تيممه وأخبره كرده سم قول المتن (لم يعد الجانب) أي ونحوه غسلا ولا مسحهما مع وجوبه نهائية ومعنى (قوله ولم يزمه) أي بطلان طهر العليل بطلان إلخ فإذا كانت الجرحا حتى لا يديمه وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهائية (قوله عملا بفضة الترتيب إلخ) كلونسي من أعضاء الوضوء أعظم معنى (قوله لا المتعدد) خلافا للنهاية والمغني (قوله لما تقر) متعلق بسقوط الجزؤ قوله بدليل إلخ متعلق ببقاء طهره الجزؤ قوله إن لا تخالف خبر قوله قياس إلخ (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى صفات التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتدته النهاية والمغني وفاقا للشهاب الرمي (قوله تعدد فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله صبح الزاقي) أي قوله السابق وبعد الحديث ما بعده عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعده عليه (قوله في الجاهلية) أي التيمم من حيث هو (قوله إلخ) فاعلموا والصبر للوضوء المجسد وقوله أنه حكمنا إلخ بيان لاعتقائنا التعبد (قوله وهذا)

(وهو) أي مسحها (قوله وأخذت شيئا أو غسله) سكت عا لم يسمه بلام فاضحة كما تقدم فظاهر أنه لا يفتي عن مسحها (قوله إلا أن يجب إلخ) هذا حسن وقوله لما شاق أي أو كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو التيمم مع منع اتصال التراب للجرح أول ما أخذ من الصبح (قوله حتى يمسح عليه) قد يقال قياس أن المسح عليه طهارا فماتحت الساتر من الصبح أنه إذا أمكنه غسل الصبح لا يسير الساتر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون الخلف المراءى خلافه يرى ذلك (قوله لم يعد الجانب غسلا) قال في التمسك ولا مسحها اه أي يحدث أو غيره كرده (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى وقوله بل يكفي تيمم واحدا هو ما اعتدته

بدليل التغلغل به إن لا يجب إعادة التيمم المتعدد في الأولى بل يكفي تيمم واحد إن كان لضروورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي تعدده فيها الذي حرمه في شرار الوضوء حرم المذهب انما يناسب معناه الزاقي قلت هذا القياس له وجوه إن أمكن الجواب عنه بأن الأصل فيها وجوب الأولى أن يجب في الثانية سقوط الماء لبقاء طهره وفي التيمم المتعدد بحال إن العلة في تجايعه تقسمه عن ادعاء فرض ثابته وقد مر في الوضوء المجسد أنه في نحو الثانية كمال صلاحيته لا يقتضي التعبد أنه حكمنا به الأولى بصفته وهذا أقرب لما هنا فوجب بتعدد التيمم هنا ما هو لتوجه

يجب لانه ضعيف فلا يؤثر من فوقه ما قلنا نعم بسن كثير الجرح حتى يمسح عليه خروما من الخلاف (قوله فاذ تيمم) من ذكر وقد صلي فريضته بعد تيمم وغسل وجهه كما سكر (لفرض نان) لما يأتي أنه لا يؤدي بالتيمم الا فريض (ولم يحدث) يعني ولم يطل تيممه (لم يعد الجانب غسلا) لشي من بدنه لبقاء طهره كما يأتي (وبعد الحديث) غسل (ما بعده) لطلان طهر العليل ولم يمت بطلان ما بعده لبقائه الترتيب الواجب على الحديث دون الخب وبه ما يأتي أن طهاره باقية بدليل أنه يغسل به (وقيل يستأنفان) أي الخب والمحدث ترك طهرهما من أصل وبدل فاذا بطل البدل بطل الأصل نزاع الخلف بناء على الضعف أن فيه الوضوء (وقيل الحديث تكسب) فلا يحتاج إلى إعادة تغسل ما بعده لبقاء طهر العليل بدليل صحة تغلغل ما تقررت وانما وجبت إعادة تيممه المقد والمحدث لضعفه عن ادعاء فرض ثابته فان قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية كما تقر من بقاء طهره الأول

أي مامر في الوضوء قوله لما هنا أي من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أي في الطهارة الثانية (قوله) حكاية الأول) الظاهر التأنيث (قوله) قلت هذا الثالث أصح) أي في عدد كل منهما التيمم فقط معنى (قوله) ووجهه) الخ قوله أو ما إذا تردد في المعنى الآقوله أو بطل تيممه وإلى الفصل في النهاية لذلك القول (قوله) ووجهه الخ) عبارة أنها يتوهو قول الأكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه أنه انما يحتاج إلى إعادة ما بعد عليه أن يطل طهارة العليل وطهارة العليل بآفة بدليل جواز التنفل اه (قوله) كما علمته الخ) الاخصر الاول كاسر (قوله) اما إذا أحدث الخ) أي أو أجنب ما نبأ عش (فرعان) لو أجنب صاحب الجيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه ترعها بخلاف الخلف والفرق ان في استحباب التزع مشقة ولو كان على عضو مجسبر ان فرغ احداهما لم يلزمه رفع الأخرى بخلاف الخلفين لان لهما مجامع شرط بخلاف الجيرة من معنى ونهاية (قوله) فانه بعد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه اذا دخل فيه البطلان بالردة مع انه لا بعد غسل الاعضاء كما صرحوا به وكذا يشك في الجنب فانه لا بعد جميع مامر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا بعد جميعه بل يغسل أعضاء الوضوء عن الحدث الأصغر ومنه أيضا مع الساتر في غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا بعد لانه رفع جنباً بما تحت من العجز رفعه مقابلة عدم البرء كان مسح الخصر فرغ حدث الرجل رفعه مقابلة عدم ترع الخلف وأيضاً مسحه قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا بعد لكل فرض سوى التيمم فقط سم يحذف (قوله) ولو برأ الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن حراقة في غير أعضاء التيمم ثم أحدث بعد اداءه فرضه من صلاة أو طواف لم يطل تيممه لانه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه ما حدث فيتوضأ ويصلي وضوءه ماشاً من النوافل (ولو برأ) بثبوت الرأوهو على طهارة بطل تيممه وجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كما أغفل لعمته بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة ويطلان بعضهما لا يقتضى بطلان كلها اه (قوله) يحدث وجباً والنهية ولو رفع الجيرة عن موضع الكسر فوجده قد ابدل أعاد كل صلاة صلاها بعد الابدال بالسمع عليها اذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجوب جردان التيمم الماشية في فضيلة الآتي اه أي فيقال ان تحقق ذلك وليس في صلاته متنجس الاحرامها أو فيها فان وجب قضاؤها ككون الساتر أخذ بآفة على قدر الاستسالة بطلان وان لم يجب أجمع عش (قوله) أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظراً لانه ان أراد بطله العضو المعتل بعضه فلا وجه لإعادة جميعه لا ارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان أراد القدر المعتل منه فلا وجه للتعبير بالإعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتام سم أي فكان ينبغي أن يقول غسل محل علته كالغنى

شخصاً الشهاب الرمي فقال يكفي تيمم واحد (قوله) فانه بعد جميع مامر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه اذا دخل فيه البطلان بالردة مع انه لا بعد غسل الاعضاء اذا ردته لا بطله كما صرحوا به وهل بطل مسح الجيرة فيه نظراً (قوله) فانه بعد جميع مامر) لا يفتي اشكاه في الجنب فانه لا بعد جميع مامر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا بعد جميعه بل يغسل بعضه هو أعضاء الوضوء عن الحدث الأصغر فليتام ومنه أيضاً مسح الساتر في غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا بعد لانه رفع منه جنباً بما تحت من العجز رفعه مقابلة عدم ترع الخلف وأيضاً مسحه قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا بعد لكل فرض سوى التيمم فقط ولو لم يقم مقام الغسل ولو جبت أعادته لكل فرض والحدث الأصغر لا يؤثر في طهارة غير أعضائه ولهذا أطلق المحلى وغيره قولهم فيما اذا أحدث وان كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للعبادة انتهى فلم يتعرض المسح الساتر فقامل وقولهم تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافي قول الرض وان اغتسل الجنب وتيمم عن حراقة في غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعد فرضه لم يطل حكم تيممه فيتوضأ ويصلي وضوءه ماشاً من النوافل انتهى لان كلامهم بالنسبة للعرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظراً لانه ان أراد بطله العضو المعتل بعضه فلا وجه لإعادة جميعه لا ارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان أراد القدر المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر لكون التيمم الواحد يكفي فتأمل (قلت هذا الثالث أصح) وأنه أعلم) ووجهه واضح كما علمته مما تقرر ومخالفاً لمن نازع فيه اما اذا أحدث أو يطل تيممه فانه بعد جميع مامر ولو برأ أعاد المحدث غسل عليه وما بعده

وماسلامه اهلا به أو توهمه فالصوت (٣٥٢) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يظن تبعمه وانما بطل تبوهم الماسلامه بوجوب

طلبه والخشعة ولا كذلك
قوله البرغوث سقط جبرته
في صلاته بطلت كنز الخلف
وجعله ما اذا بان شي مما
يجب غسله الا لا يمكن بقاؤها
مع وجوب غسلها بطهر
وكذا ما بعده في الحدث
الاصغر أو ما اذا ترددي
بطلان تبعمه وطال التردد
أو مضى معركته ثم علم
البرء بطل تبعمه أو بالوا
فلا وجب اقرار من أن لمخط
بطلان الصلاة غير لمخط
بطلان التعم اندفع قول
بعضهم لا أثر لظهور رشي
من الصحيح في بطلان التعم
لانه عن العليل وجهه
اندفاعه اننا لم نجعل هذا
الظهور سببا لبطلان
التبسم بل لبطلان الصلاة
ولم نلحقه باختلاف كاقتر
* (فصل) * في أركان
التبسم وكيفيته وسننه
ومطلاته وما يستباح به مع
قضاء أو عدمه وتوابعها
(تبسم بكل ما صدق عليه
اسم (تراب) لانه الصديقي
الاية كما قاله ابن عباس
 وغيره وما عني تأويله غيره
قوله تعالى فاصبروا لرجوهكم
وأيدىكم ممنوزع من فيه
للابتداء فساق لا يقول
عليه وصح جعلت ارض
كلها لاسمجد وترها وفي
رواية يمتد وترتها وهما
متراذفتان كما قاله أهل اللغة
خلافًا لمن زعم فيه اننا
ظهروا والاسم القبيح حبر

(قوله وما سلامه اهلا به) فان ترددي وقت البرء قد بان بوضوح يمكن العرفه عش (قوله أو توهمه) أي
البرء سم (قوله لم يظهر من الصحيح) أي بان يكون الصوت على قدر الجرح أو قوله ما يجب غسله أي أو
ما يمكن امر أو التراب عليه معنى (قوله لم يظن تبعمه) أي أو لصلاته عش (قوله بطلت) أي صلاته وان لم
يبرأ معنى ونهاية (قوله وجعله) أي يحل بطلان الصلاة بسقوط الجبره فيها (قوله أما اذا ترددا) عطف على
ما اذا بان الخ عش (قوله ترددي بطلان تبعمه) أي لتردده في حصول البرء قاله البصري ولعله مجرد تخيل
وليس بقدر (قوله أيضا) كصلاته (قوله ولا فلا) * فرع * لو كانت الجبره صوابا فزعم بغير كل يوم أو
أبام حكمها كالجبره الواحدة كما أتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه نهاية أي من أن كل مرة
لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغير الصوت فلا يؤثر في طهارته السابقة على كلام الشارح حر يؤثر
فجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يظن التبسم عليها عش (قوله من أن لمخط بطلان الخ) عبارة النهاية تعلم
أن لمخط الخ نال دفع الخ (قوله غير لمخط بطلان التبسم) فان لمخطه البرء من العلة ولمخط بطلان الصلاة
ظهور وما يجب غسله من الصحيح عش (قوله لم تبطل الخ) انظر هذا مع المفهوم من قوله لم يظهر من الصحيح
ما يجب غسله لم يظن تبعمه من انه اذا ظهر بطل فتدجيل الظهور وسبب بطلانه فلتأمل سم وبصري
* (فصل) * في أركان التبسم وغير ذلك قول المتن (سكن تراب) يدخل في ما وقع في الأجر والآخر والاسود
والابيض معنى ونهاية (قوله ما صدق) الى قوله فلا يجوز في المعنى ما وافقه والى قوله وكذا خبث في النهاية
ما وافقه الاما أنه عليه (قوله صدق) الاولى أطلق أو اسقاط اسم بصرى (قوله لانه الصديقي الاية الخ)
عبارة النهاية والمعنى لقوله تعالى فتبسموا صعيدا طيبا قال ابن عباس وغيره أي ترابا طاهرا وقال الشافعي تراب
له عيار وقوله حث في اللغة اه (قوله وما عني الخ) هذا ما عني نحو النور وقوله حاقة الاجرار سم ولك
أن تنفعه بعدم القول بالواسطة عبارة القاري ووجه الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع
وجوه زواحف حتى توصف بمجد بكل ما هو من جنس الارض كالزراعت وجوه الامام أحمد وأبو يوسف
صاحب أبي حنيفة في اخباره كالخمر والصاب وجعلوا من الاية ابتداء تفسير والاصح دمجاً على وجه
الارض لا التراب اه (قوله وزعم الخ) عبارة النهاية والمعنى اذا لا يتبين من المقابلة لبعض يعقضي أن
يجمع بشي يحصل على الوجه والدين بعضهم وقول بعض الانتماء بالابتداء الغاية فلا بشرط تراب ضعفه
الزنجشيري بان أحدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماهون التراب الامعني
التبسم والادعاء للحق أحق من الراء اه قال عش قوله حر ضعفه الزنجشيري الخ كان حنفيا
وأضعف من نفسه * (قائدة) * ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه اذا تعارض كلام شخص في افتاء
وتصنيفه كان الاختصاص في التصنف أولى فراجع اه (قوله لا لزوم) المتبادر لبعض الكلام في حق
أرج سم (قوله سفساف) أي ردى من قبيل الهديان (قوله ولا اسم القبح الخ) عبارة النهاية وتكون
مفهوم القبح ليس بمحبة محله حيث لا قرينة تفسر به الغزالي في المغتول وهنائق زبائن العدول الى
التراب في الظهور يتبع ذكر جمعها في المسجد وتكون الساق للامتنان المتقضى تكثير ما عني به فلما
اقتص على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه (قوله في حبر الامتنان) فيه شي يؤيد ان له هنا معنوما
زائدة ترابها أو ترابها والكان يكفي أن يقول مسجدا وطهورا فانه أخضر سم وقوله يؤيد الخ تقدم
مثله عن النهاية آتفا (قوله ما يشعل) الصواب اسقاطه سم ورشدي وبصري أي لا المراد بالتأويل
التعبير بالاعادة اذ لم يغسل في حاسق فليتأمل (قوله أو توهمه) أي البرء (قوله لم تبطل الخ) انظر هذا
مع المفهوم من قوله لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يظن تبعمه من انه اذا ظهر بطل فتدجيل الظهور
سبب بطلانه فلتأمل
* (فصل) * (قوله وما عني الخ) هذا ما عني نحو النور وقوله حاقة الاجرار (قوله ان من فيه لا ابتداء) المتبادر
التبسم كالاجتنبي فهو أرجح (قوله في حبر الامتنان) فيه شي هنا يؤيد ان له معنوما زائدة ترابها أو ترابها

(طاهر) أراد به ما يشمل

الطهور بدليل قوله الآتي

ولما يستعمل وذلك لتفسير

ابن عباس وغيره للطيب

في الاستثناء فلا اعتراض عليه

عش (قوله) ونكس (قوله) ومنه

أي من التراب انكس (قوله) تراب القبر (الخ) أي وتراب

البيارة مجمع فاذن رات الكنف (قوله) النبوة أي الذي علم نبيها فان لم يعلم جاز بلا كراهتها يتوز يادي

قال عش قوله مر فان لم يعلم أي بان علم عدم نبيها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهتها شمله لكل

من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك أن الأصل الطاهر قوله ردني عن سمع الشك اه (قوله)

لاختلاطها (الاولى) التائب (٧) (قوله) المطر أي ولا تغبر (قوله) القاض (الخ) عبارة النهاية أبو الطيب

اه والمشهور ان القاض اذا أطلق فالحسن شيخ البغوي والقاضيان فهو وأبو الطيب الطبري فينبغي ان

يتأمل في هذا المصل يصري (قوله) تغري وتيمم عبارة شرح العباب عن القاض لم يجزله التيمم منها من غير

تحر وان كانت كبيرة قوله ان يغري وتيمم اه ويحقق الكبير تجد اجواز التيمم بلا تحرك ولا واشتبهت

نجاسة في مكان واسع جدا تجوز الصلاة فيه سم (قوله) لا يغري راجع مفهوم لا يغري وأسقطه مر

اه سم عبارة عش قوله مر جاز أي حيث لم يكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله مر لم

يذكر هذا القيد لتعبر مر بالفرق فانه لا يمكن انقسامها وقال ابن سج لا يغري أي حيث لم يكن تفرق

المختلط من النجاسة فهما اه وانظر لوجه وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيمم كالأول تيمم من تراب على

ظاهر كالمشك في اتصاله به وطبا أو حافا أولا يصح كالأول اختلاط اناه طاهر بنحس الظاهر الثاني تحقيق النجاسة

فيما ذكر اه يحذف (قوله) بعد تحس أحدهما ظاهره أن فصل أحدهما مع بقاء الكم الثاني متصلا

بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلاصه لتحقيق التعدد بما ذكر عش (قوله) ولا يغري (الخ) الى قوله

ولم يذكره في المغنى (قوله) لم يعلم النجاسة (الخ) فلو علم النجاسة به فاذن أو شك فمجاز وقاس ما مر في المقبرة

التي لم يعلم نبيها عدم الكراهتها أيضا ويحتمل خلاصه لان الغالب هنا الرطوبة ولغاظ نجاسة الكلب

عش (قوله) كالارمني أي والسج كسر الواحد وهو لا يثبت اذ لم يعلم الخ فان علمه لم يصح التيمم به

معنى ونجاسة (قوله) بكسر اوله قال في شرح العباب يرفع الميم وكسر هالفقان خلافا لالاسوي اه اه سم

(قوله) ومنه أي من المدركة ترابا من خشب لانه لا سبي ترابا وان أشبه معنى ونجاسة (قوله) بجامع أي

كشغلا بها يتوهم (قوله) ان يكون له غبار فان كان جريشا أي خشبا أو نديا لا يرفع له غبارا لم يكف معني

ورأيته فتدوى ابن زبادي رجل تسيل دموعه في كل وقت حتى اتصل تراب التيمم بالوجه صراطينا قال

فالطاهر أخذ ما تقدم به تيمموا قولاً بزيادة تيمم من ابني بكثرة العرق في يده كاشه هذا ذلك في

بعض الناس بحيث لا يؤتونه التثبيث اه اه كردي (قوله) ومن ثم أي لاجل اشتراط وجود الغبار

(قوله) برمل خشن (الخ) عبارة النهاية يتوهم بل يلصق بالعضو ولو كان ناعما فيه غبارا من دلو بسحقه لانه من

طبقات الارض والتراب جنس اه فلا يصح برمل ولو ناعما لا يغبر فيه أو فيه غبارا لكن الرمل يلصق بالعضو

لمتصلا وصول التراب الى العضو اه زاد الغني ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو ان يكون له غبار

يعاق بالحوالين (قوله) بان سحق (الخ) وفي فتاوى المصنف لوجع الرمل الصنف وصره غبار آخر أي

بان صار كانه بالسحق غبارا أو بق منه خشن لا يمنع لصق الغبار بالعضو نهاية (قوله) ومن ثم أي لأجل

الصق المذكور (قوله) لو علم عدم لصقته أي وأغاب على ظنه فبما ظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصق

الخشن الخ أو تردد في لا يغري لعدم حصول التيمم الآتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

الخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور ولا ما يشمله ويمكن أن يقال قوله ولا يستعمل

في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه عش (قوله) وذلك أي اشتراط الطهارة (قوله) الطاهر أي التراب

الطاهر (قوله) بنحس أي متنجس (قوله) ومنه أي من التراب انكس (قوله) تراب القبر (الخ) أي وتراب

البيارة مجمع فاذن رات الكنف (قوله) النبوة أي الذي علم نبيها فان لم يعلم جاز بلا كراهتها يتوز يادي

قال عش قوله مر فان لم يعلم أي بان علم عدم نبيها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهتها شمله لكل

من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك أن الأصل الطاهر قوله ردني عن سمع الشك اه (قوله)

لاختلاطها (الاولى) التائب (٧) (قوله) المطر أي ولا تغبر (قوله) القاض (الخ) عبارة النهاية أبو الطيب

اه والمشهور ان القاض اذا أطلق فالحسن شيخ البغوي والقاضيان فهو وأبو الطيب الطبري فينبغي ان

يتأمل في هذا المصل يصري (قوله) تغري وتيمم عبارة شرح العباب عن القاض لم يجزله التيمم منها من غير

تحر وان كانت كبيرة قوله ان يغري وتيمم اه ويحقق الكبير تجد اجواز التيمم بلا تحرك ولا واشتبهت

نجاسة في مكان واسع جدا تجوز الصلاة فيه سم (قوله) لا يغري راجع مفهوم لا يغري وأسقطه مر

اه سم عبارة عش قوله مر جاز أي حيث لم يكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين ولعله مر لم

يذكر هذا القيد لتعبر مر بالفرق فانه لا يمكن انقسامها وقال ابن سج لا يغري أي حيث لم يكن تفرق

المختلط من النجاسة فهما اه وانظر لوجه وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيمم كالأول تيمم من تراب على

ظاهر كالمشك في اتصاله به وطبا أو حافا أولا يصح كالأول اختلاط اناه طاهر بنحس الظاهر الثاني تحقيق النجاسة

فيما ذكر اه يحذف (قوله) بعد تحس أحدهما ظاهره أن فصل أحدهما مع بقاء الكم الثاني متصلا

بالقميص لا يكفي في جواز الاجتهاد وينبغي خلاصه لتحقيق التعدد بما ذكر عش (قوله) ولا يغري (الخ) الى قوله

ولم يذكره في المغنى (قوله) لم يعلم النجاسة (الخ) فلو علم النجاسة به فاذن أو شك فمجاز وقاس ما مر في المقبرة

التي لم يعلم نبيها عدم الكراهتها أيضا ويحتمل خلاصه لان الغالب هنا الرطوبة ولغاظ نجاسة الكلب

عش (قوله) كالارمني أي والسج كسر الواحد وهو لا يثبت اذ لم يعلم الخ فان علمه لم يصح التيمم به

معنى ونجاسة (قوله) بكسر اوله قال في شرح العباب يرفع الميم وكسر هالفقان خلافا لالاسوي اه اه سم

(قوله) ومنه أي من المدركة ترابا من خشب لانه لا سبي ترابا وان أشبه معنى ونجاسة (قوله) بجامع أي

كشغلا بها يتوهم (قوله) ان يكون له غبار فان كان جريشا أي خشبا أو نديا لا يرفع له غبارا لم يكف معني

ورأيته فتدوى ابن زبادي رجل تسيل دموعه في كل وقت حتى اتصل تراب التيمم بالوجه صراطينا قال

فالطاهر أخذ ما تقدم به تيمموا قولاً بزيادة تيمم من ابني بكثرة العرق في يده كاشه هذا ذلك في

بعض الناس بحيث لا يؤتونه التثبيث اه اه كردي (قوله) ومن ثم أي لاجل اشتراط وجود الغبار

(قوله) برمل خشن (الخ) عبارة النهاية يتوهم برمل يلصق بالعضو ولو كان ناعما فيه غبارا من دلو بسحقه لانه من

طبقات الارض والتراب جنس اه فلا يصح برمل ولو ناعما لا يغبر فيه أو فيه غبارا لكن الرمل يلصق بالعضو

لمتصلا وصول التراب الى العضو اه زاد الغني ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو ان يكون له غبار

يعاق بالحوالين (قوله) بان سحق (الخ) وفي فتاوى المصنف لوجع الرمل الصنف وصره غبار آخر أي

بان صار كانه بالسحق غبارا أو بق منه خشن لا يمنع لصق الغبار بالعضو نهاية (قوله) ومن ثم أي لأجل

الصق المذكور (قوله) لو علم عدم لصقته أي وأغاب على ظنه فبما ظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصق

الخشن الخ أو تردد في لا يغري لعدم حصول التيمم الآتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

والا كان يكفي ان يقول مستجد وطهور وانه انحصر (قوله) أراد به ما يشمل الطهور (الخ) الصواب اسقاط

ما يشمل (قوله) تغري وتيمم عبارة شرح العباب عن القاض لم يجزله التيمم منها من غير تحر وان كانت

كبيرة قوله ان يغري وتيمم اه ويحقق الكبير تجد اجواز التيمم بلا تحرك ولا واشتبهت نجاسة في مكان

واسع جدا تجوز الصلاة فيه (قوله) لا يغري راجع مفهوم لا يغري وأسقطه مر (قوله) كالارمني قال

ذلك بالحسن والناعم للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ماقرر واعادة الباء المفيدة لغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصوره الرمل قبل السحق ثم السحق

فيما ياتي في العباب وهو قياس الموضوع كما مر فيه هو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي سحقة التميم وعندهما
 (قوله ولا ينافي ماقرر) وهو قوله ولو به بان سحق الخ كردى وقضه متخمس النهاية ان المراد بذلك كون
 الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغبار في رمل قال عس
 ولا يبعد انه أي قول المتن و رمل فيه غبار من الجازح كانه استنادا للفظ الى غير ما هو له من اللباسات وفي
 سم على حج قد وجهه باله لوقالو بغبار رمل و هم اشتراط تميزه عن الرمل انتهى اه قول المتن (لا يبعدن) بكسر
 الدال كقضا وكبرت نهاية ومعنى وقوله ما كقضا محمل تأمل اذ هو لكونه من المتاعا ليس من محمل
 التوهم (قوله كنورة) التي قوله ومر في المعنى الا قوله ولو احتملا (قوله ومثله طين الخ) أي ومحاقتها آجر
 معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفته سخنا الحلي لكن عبارة المصباح التورفة ضم النون بحر الكسكس
 ثم غلبت على أخلط تضاف الى الكسكس من ز ونج وغيره ويستعمل لانه الشعر انتهت وفي لجام الكسكس
 أي بالكاف المكسور وقول الام والسبب المهمة الصاروخ بينه اه وفي سم على حج قال في العباب
 ولا يجبر أي وان كان رخوا كالكدان أي البلاط وزجاج وخفف وأحرصحت اه قال في شرحه وان صار
 له غبار لانهم على ذلك لا تسمى ترابا اه اه عس قول المتن (وتختلط الخ) أي والتراب يختلط الخ معنى
 أي يقينا عس (قوله كيص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس أو الجير سخنا (قوله وزعفران) أي ومسل
 عس (قوله لانه لنعوم الخ) يؤخذ من مع ما مر في الرمل الناعم انه لو لم يعدم منعه لم يضر بصري (قوله ولو
 احتملا) اطلاقه يقتضي أن الامر كذلك ولو كان مرجوحا جدوا هو محل تأمل لتمرهم بالاكتماء بغلبة
 طين التميم بصري أي ولعل لهذا أسقطه النهاية والمعنى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمد مر وقوله بان
 استعمال الخ أي ثم ظهر بشرطه سم على حج ومعلوم محل الاحتياج للتطهير اذا استعمل في غير الأخيرة اما
 اذا استعمل فيها فهو ظاهر كالفسا له المنفصلة منها واما مدر الاستعمال اذا طهر أو استعمل في غير الأولى ولم
 يثوب فهل يكفي هذا وصادق ترابا لانه مخفف لاضرر بل أولان التلغ في نفسه نظرا واقترب الثاني عس
 أي كما يفيد قول الشارح وردان السبب في الاستعمال الخ (قوله كالباء) عبارة والمعنى والنهاية لانه عس
 فرض فلم يجز استعماله نابا كالباء اه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى سم (قوله بدلان ماء السلس
 الخ) قد يقتضي ان استعماله اتفق لكن قال المعنى وفي عس عن الاسنوى مثله مانصو يجري الخلاف
 في الماء المستعمل في طهارة واثم الحدث فان حدثه لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما بين يعضو) أي
 حيث استعمل في تميم واجب عس (قوله بعد مسحه) عبارة تميزه اه (قوله بالثلاثة) أي قوله ثم
 في النهاية والمعنى (قوله لم يجز) أي خلافا للاسنوى نهاية ومعنى (قوله وإجم قول الرافعي الخ) عبارة المعنى
 سم عبارة المعنى والنهاية أما متانثر ولم يمس العضو بل لا يمس العضو فليس بمستعمل قطعا كالباقي
 في الارض اه (قوله لم يجز) أي خلافا للاسنوى نهاية ومعنى (قوله وإجم قول الرافعي الخ) عبارة المعنى
 وقول الرافعي انما ثبت المتناثر حكم الاستعمال اذا انفصل بالكلية أو عرض التميم عنه مراد كقائل شخى
 أن ينفصل عن المساحة والمسوحة لا مافهمه الاسنوى من انه لو أخذ من الهواء قبل اعراضه عنه انه يكفي
 اه وفي بصري بعد ذكره عن النهاية مثله مانصه أقول رأيت في تعليقه متنسوبة لطلحة ثاني من متاخرى
 المعربين ان يحصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المتناثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية
 عن المساحة والمسوحة جميعا وعارض التميم عنه وقرع الاسنوى على الثاني انه لو أخذ من الهواء وتيمم

حققة انما هو بالغبار
 التي صار ترابا بالرمل في
 العبارة نوع قلب وهو ما
 يؤثرو الفعلا لغراض
 لا يبعد قصد بعضها هنا
 لا يبعد كنورة ومحاقة
 خفف ومثله طين شوى وصار
 رمادا لانه ليس بتراب
 بخلاف ما أصابته نار فاصود
 ولم يصر رمادا (وتختلط
 بدقيق ونحوه) كيص
 وزعفران وان قتل الخلط
 جدا بحيث لا يدرك لانه
 لنعومة يتبع وصول التراب
 للعضو (وقيل ان قل الخلط
 جاز) نظير ما مر في الماء
 و رده ما قرر وان لئليس
 الخلط هنا غنى ولو احتملا
 وصول الماء للعضو لكثافته
 بخلافه ثم اللطافة الماء
 (و) مر ان التراب لا بد أن
 يكون طهورا فيختل (لا)
 يصح التيمم (مستعمل في)
 حدث وكذا خبث فما
 يظهر بان استعماله في مقلط
 (على الصحيح) كالسائل أولى
 وكون التراب لا يقع الحدث
 فلا يثاب بالاستعمال
 بخلاف الماء و ربان السبب
 في الاستعمال ليس هو
 خصوص رفع الحدث كس
 بل زال المنع من نحو الصلاة
 بدليل ان ماء الساس
 مستعمل مع انه لا يرفع
 حدثا فاستويا (وهو) أي
 المستعمل (ما بين يعضو)
 أي التيمم بعد مسحه (وكذا
 متانثر) بالثلاثة بعد
 مسحه وان لم يعرض عنه فلا أخذ من الهواء اعتقب انفصاله عما فيه لم يجز وإجم قول الرافعي وانما يشته حكم الاستعمال اذا

ب

انفصل بالكلية وأعرض عنه الإجزاء ثم راد له أنه غايته أنه كالساعة وهو بضر فيه ذلك فاقول التراب ثم يفرق قوله بأنه لا بضر هنا فرغ الدعيما فهما من التراب ثم عودها له لأنه لما احتاج لهذا هنا تلو من منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الأصح) كالنقطة من الماء أو فاسل في نوحه مقابل الأصح أن التراب كثيف إذا علق بالخل منع غيره أن يعلق به بخلاف الماء لونه يرد بان ذلك (٣٥٥) فرض تسليما عما يقتضي علون بعض

بما قاله به يعلم اندفاع ما رده على الأسنوي أن الرافعي اعتاد ذكره فيما أذرع به وأعادها لكل به مسح العضو اه وهو كلام وجيه في نقاوى علامته الزمن ومعنى اليمن عبد الرحمن بن يادرجه الله تعالى الذي غلب اليافعا ما قاله الرافعي وحسب عليه الشيزر كما في شرح الروض والسهمي في عاشيته وشجنا العلامة المنزج في عصبه والكمال الراد في كوكبه والعلامة في الدين القفي في مهمات الماهات وغيرهم وان المتناظر يبين المتناقض من المسامحة قالوا بطلانها و التراب أوسع بابا من حثا الحكم باستعماله فلما وجهان المستعمل ظهور لانه لا يرفع الحدث اه اه بصري (قوله لانه غايته انه كالماء) قد يمنع ان غايته ذلك اذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتفر فيه ذلك دفعا للمشقة سم (قوله مقابل الاصح) وهذا الوجه ضعيف جدا أو غلط فكان التعبير بالصحيح أولى بمعنى ونهاية قوله علق بكسر اللام من باب علم يعلم عش (قوله) وتحقق المتناظر هو ذلك الخ) ولوشك أمس المتناظر العضو أم لا فالقاس الحكم ببقاء ظهوره سم وبصري وعش (قوله) ثم لا بضر هنا الخ) يعني عنه قوله السابق ثم يفرق الخ (قوله) وعل (قوله) الى المنفى النهاية والمعنى (قوله) من ذلك) أي من حصر المستعمل في هذا كونهما ومعنى (قوله) كبيرين أي أول واحد وقوله من تراب يسرى أي في نحو خرقتهما بقوم معنى (قوله) أي التراب الخ) قوله ومن ثم اشتراط في النهاية والمعنى الأول به بالنقل الى المتن وقوله لانه لو أخذ وقوله مع التالي كفي (قوله) بالعضو وأوابه الاوضح الموافق لما بدأ في العضو به أو غيره (قوله) بضم أوله) ويصح أن يفتح أوله بناء على أن تعاطي العبادة القاسم من نهاية أي والاصل في الحرمة إذا أضيفت للعباد ان عدم الحقوا لا فلا يلزم من الحرمة عدم الصغر شدي وعش (قوله) لانه الخ) قد يمنع عبادة المعنى والنهاية والقصد المذكور لا يكتفي هنا بخلاف ما لو رزق للمطرق الطهر بالماء فانفسلت اعضاءه لأن المأمور به فيه الغسل واجبه بطلق ولو يغير قصد بخلاف التسمم اه (قوله) أو سفته أي الرجوع (قوله) مثلا أي أو يده الأخرى (قوله) مع النسيئة المقترنة الخ) قد يوهى هذا أن المأمول يقتصر بالاختلاف فترقت بالرفع أنه لا يجري وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدماها ان وجودها من أول الرفع ليس بشرط بل الشرط ان توجد قبل انتهائها فوصول اليد الوجه بصري عبادة سم قوله ورفق اليد الخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء لوجودها في أي حد كان حيث سقت مسألة العضو للتراب المسحوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت فيه عنده كاف سم (قوله) فعل الخ) بخفض العين وتشديدها كافي المختار عش (قوله) فعلك وجهه) أي أو يده (قوله) أجزاء أيضا) قد يقال ينبغي الإجزاء لم يكف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب خبر بكفي فهو واجب لولا لال بطلان ما حصل لأن هذا نقل بالعضو فلتأمل سم عبارة عش ولا يتأخيه قولهم لو وقع في ماء الهواء والغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هنالك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله) مقترنة بنقل المأذون مقتضى ما سألنا انها اذا وجدت قبل مسح الوجه أجزأ بصري (قوله) ومستدامة الخ) عبارة لنهاية والمعنى وبشرط ان ينوي الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

المماس لايكفه بعض المماس متناثر وقد انتبه فنعى الكل لعدم التميز من ثم لو غير المماس عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعلا كما هو واضح ثم رأيت المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تناثر عنه وصح انه مستعمل والى ما لم يحسه المتناثرنا لاقى ما لصق به وقال المشهور انه غير مستعمل كالباقي بالأرض اه نعم لا بضر هنا رفع البدن عن العضو ثم عودها اليه لسمع بقبته للاحتياج اليه هنا في الماء كاتفر وعلم من ذلك جواز تبهم كبيرين من تراب يسرى مران كثير حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر (ويشترط قصده) أي التراب لقوله تعالى فتمسوا صعيدا طيبا أي افضدوه بالنقل بالعضو وأوابه (فلا سفته) أي التراب (وارجع له) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (دونى لم يجز) بضم أوله لانها القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقوفه في مهمات التيم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أمام القصد الرجوع من ثم لو أخذ من

العضو ورد له أو سفته على البدن فمسحهم أو وجههم لا وأخذ من الهواء ومسح به مع النسيئة المقترنة بالاختلاف في غير التناثر ورفق اليد لمسح فيها كفى لوجود النقل المقترن بالاحتذاء وظاهر انه لو كفى التراب في الهواء ففعل وجهه أجزأ أيضا كالمسح بالارض (ولو لم يكن) بلاذنه لم يجز كالمسح بغيره أو (بأنه) بان نقل المأذون التراب للعضو ومسحه ونوى الاذن نسيته معتبر بمقترنة بنقل المأذون ومستدامة

الى مسع بعض الوجه (جاء) ولو بلا عدد (٣٥٦) اقله لفعل مأذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون المأذون مميزا لا يبطل نقل المأذون

قال ع ش ولم يذكر اشتراط الاستعداد متلما يأتي من ان المعتمد عدم اشتراط اه (قوله ولو بلا عدد) لكن يستحب ان لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة وشروط وجان الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند التغير ولو باجتهاد القدرة على معنى ونهاية (قوله ومن ثم اشترط كون المأذون مميزا) خلافا لما ظهر اطلاق شيخ الاسلام والمفتي والنهاية عبارته من در و لوصيا او كافرا او حاضرا ونفسا بحيث لا تنقض اه أي بمسما كان يكون بينهما حجرية او صغرا أو مستعجال ع ش قال ع ش قوله من در و لوصيا أي مميزا يادي ويحذف نقل سم على المنهج من در انه لا يشترط كونه مميزا بل ولا كونه آدميا أو عبدا أو نفع ع قال من در لا فرق في صحة نقل المأذون بين كونه ذكرا أو كونه أنثى ولا بين كونه عاقلا أو كونه مجنوناً أو وصيا أو أميرا أو دابة معلمة بحيث تفعل بأمره انتهت لا يقال لا فعل له في هذا الحالة لانا نقول فعل الدابة المعلمة بأمره وإشارته بمنزلة تفعله فلستأمل اه ومثل ما ذكر المالك بضع الامم كان نقل عن من در الفرس اه عبارة الراشدي قوله من در و لوصيا أي ولو غير مميز كما فتى به الشارح بل أفتى بان الهيمنة اه (قوله مميزا) قد يفهمه لا يشترط التمييز بل الشرط ان يرتب نقله عن نحو اشارته اليه لانه جئنا بكون بمنزلة نقله هو لتمام سم (قوله لا يبطل نقل المأذون الخ) قال في النهاية ولو بعمه غيره بانه حدث أحدهما بعد أخذ التراب وقبل المسح به ثم ذكر كره القاضي حسين في فتاوى وهو المعتمد أم لا لا ذن فلانه غير نافل وأما المأذون له فلاه غير مستمع وكذا لا يضر حديثهما في الحالة المذكورة أيضا اه وقال في المغني وهذا هو المعتمد قال الرازي ينبغي أن يبطل بحديث الأمر كإتيان القاضي حسين اه وان كان ما قلناه في حديث لا ذن محله فما اذا وجد قبل النية أو بعدها وجددها قبل مسع الوجه فواضع أو فاشكك جدا والحاصل ان نوى أي بعد الحدث عند ابتداء المعامسة قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضع انه يكفي به لوجود النقل المقترن بالنية للمعتمد وان نوى بعد انتقال التراب الى الوجه فينبغي أن لا يعتد به بصري بمعذوق وحل ع ش كلام النهاية على الشق الثاني وأقره عبارته قوله من در بضر الخ إلى ولا يجب عليه تحذيره بالسمع كما يفتى بوجهه أم لا لا ذن الخ خلافا لابن ج اه ونقل سم عن من در ما بضر بذلك وأقره عبارته قوله كذا قاله القاضي الخ اعتمد من در قال على هذا يكفي بالنية عند ابتداء النقل وعند مسع الوجه ولا يحتاج لتحذيره بالحدث وقبل مسع الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم أفتى في النهاية في الغسني في شرح قول المصنف لا ذن في كذا الاستدائها الخ ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) أي لأجل حصر النية كما ذكر (قوله وبه) أي بقوله لا في النية الخ (قوله بجماعه) أي الغير المجموع عنه وقوله لانه الخ أي الحاج عن الغير (قوله لا ذن) أي بقوله وأجيب في النهاية في الغسني قول المتن (وأركانه) أي التيمم وركن الشيء جانبه الأقوى معنى ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسع الوجه ومسع البدن والترتيب وسأقي مرتبة كذلك نهاية (قوله وأجيب عن الاول الخ) هل رد على هذا الجواب أن نحو النية لا تختص اشتراطه بالصلاة متلا مع عدم من أركانهما نحو العاقل لا تختص اشتراطه بالسمع مع عدم من أركانه سم (قوله ظهور به الماء) لعله من إضافة الصفة الى موصوفها كما يفهمه قوله لا ذن في تحسين عده الخ أي الماء الطهور (قوله يجعل التيمم) الإضافة للسبب والاولى بالتيمم (قوله بان الطهور الخ) قد يقال بنافه ما مره آ تفان تراب المغالطة مستعمل أدل من يكنه دخل في الظاهر لا تأثر قدره بصري وسم أو ولد دفع الشارح المنافاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) أي في المغلطة (قوله جبهه) أي مخرج الماء بالتراب وقوله استقله أي التراب وقوله به ذا أي بالتيمم وقوله بخلاف الماء ثم أي في الوضوء (قوله بدل بصل الوضوء) بحيث يخلو التيمم بالحصول لان هذا نقل بالعضو فليستأمل (قوله كذا قاله القاضي ومن تبعه) اعتمد من در قال على هذا يكفي بالنية عند ابتداء النقل وعند مسع الوجه ولا يحتاج لتحذيره بالحدث وثقيل سم الوجه لصحة النقل وبقائه (قوله وأجيب عن الاول) هل رد على هذا الجواب أن نحو النية لا تختص اشتراطه بالصلاة متلا مع عدم من أركانهما ونحو المصلي لا يختص اشتراطه بالصلاة متلا مع عدم من أركانهما ونحو العاقل لا يختص اشتراطه بالسمع مع عدم من أركانه (قوله بان الطهور ثم هو الماء) قضية هذا الحصر ان التراب غير

ما استقله بالظهور به فحسن عده كافي بخلاف الماء ثم وعن الثاني بانفكاك القصد عن النقل بدل بل

ما رغب في وقف به سبب فتح قاصد التراب و ديان للمدى أنه يلزم من النقل القصد أى لو جوب (٣٥٧) قرن النسيئة كما يأتي لاعتكاف فلا رد

ما رغب في وقف الخ) فانه في هذه الصور قد صدر نقل وقوله لا عكسه أى أن القصد يلزم منه النقل نهاية
(قوله قال السبكي) إلى قوله وب تسليم في النهاية (قوله قال السبكي الخ) بالتأمل الصادق بظهوره بعد النقل
ونسيئة لا سبحة المقرنة به لا يجب شي اندوه قد قبل بالتأمل بظهور أن القصد ليس شيئاً اذاعلى النقل
والنسيئة المقترنة بقبه فتأمل بعدم الاجزاء في صورة السبق لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هـ ذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنسيئة لا سبحة كفى
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحسب ذلك ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما تقر) أى
في الوخوف بمب الريح (قوله ذكر ألا) أى في قوله وب سطر قصدوه (قوله حصوله) الاولى قصد
(قوله وب تسليمه) أى بان راد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله المزموم) أى القصد (قوله
رعاية للفظ الآية) أى لا مدلول للنسيئة في الآية انما هو القصد (قوله ثم اللازم) أى النقل (قوله
لانه المطرد) أى لا النقل بوجداً بخلاف القصد فيه نظر لان النقل وان كان بالعضو وأوليه لا بد منه
مطلقاً الا ان القصد لازمه كما صرح به فهو أيضاً موجوداً بدا سم وقد يجب بان قول الشارح المذكور
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعالمه ان لا يلزم من وجود اللازم وجود المزموم بنفسه الشارح على ان
النقل يستلزم القصد أيضاً فالزم على تسليم ما قاله السبكي من المطرفين بذلك بتدفع استسكال البصري
أضافاً منه قوله لانه المطرد هذا لا يناسب التسليم فتدبره اه (قوله ذلك المزموم) أى القصد سم (قوله
أى بقوله) أى قول المتن كفى في المعنى ما وافقه الا قوله ولا بد الى أو غير ولى وانها في النهاية ما وافقه الا
ذلك القول (قوله وأفهم عند النقل الخ) عبارة الغنى والنهاية فان قيل ان احدث بعد الضرب وقبل مسح
الوجه بضر الضرب قبل الوقت أو مع الشك في دخوله مع أى المسح بالضرب المذكور لا يتعارض التعليل
والضرب بمسح الكبر واليد فيجب جواز في ذلك أعجب بانه يجوز عند تعدد النسيئة كالأمر كان التراب على
يديه ابتداءً من التمسك انما هو عند عدم تحجيد اليد بطلانها بطلان النقل لا فائته اه قال ش قوله فان
قبل الخ حاصله أن ما عاين بالاجزاء في مسئلة التعليل حصل بالاولى فبالاخرين النقل والمسح وقوله بانه
يجوز أى المسح بالضرب المذكور وقوله عند تعدد النسيئة أى قبل مس التراب الوجه كما هو الظاهر من قوله
مر وبطلان النقل فلو لم يجددها لاعتد محاسب التراب لم يكف لا لتغاها النقل اه (قوله بان حدث عليه)
أى على الوجه (قوله منها اليها) عبارة الغنى والمعنى من يد الى أخرى أو من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله
ومسحه اه (قوله جاز أن يمسح الخ) و(قوله جاز مسحه الخ) خالفه الغنى فيها فقال بشرط قصد

مظهر أصلاً وهو مع منافرة لقوله فاخص استقله فتأمل هـ نظر لان مما يدل على انه أيضاً مظهر تأثره
بالاستعمال حتى لو جففت به مع النسيئة لم يستعمله فلو لم يكن مظهر افلاوجه الحكم باستعماله وانتقال المنع
الى ما يضاف تراب النسيئة انما هو مع تراب المغلظة مع أيضاً فتأمل (قوله نعم قال السبكي الخ) بالتأمل
الصادق بظهوره بعد النقل ونسيئة لا سبحة المقترنة به لا يجب شي اندوه قد قبل بالتأمل بظهور أن القصد
ليس شيئاً اذاعلى النقل والنسيئة المقترنة بقبه فتأمل بعدم الاجزاء في صورة السبق لعدم وجود النقل فان قيل
المراد بالقصد قصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هـ ذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنسيئة
لا سبحة كفى وان لم يوجد قصد حصول التراب وحسب ذلك ما ذكره السبكي والشارح (قوله وب تسليمه)
لا يقال السبكي جعل القصد مدلولاً للنقل لازماً والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح من سبكي على تسليم
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله وهو الطريق لا يلائم المزموم موافق لقوله لم واللفظ لشرح الرض والنقل
طريقه أى طريق القصد (قوله رعاية للفظ الآية) أى لا مدلول للنسيئة في الآية انما هو القصد (قوله
لانه المطرد) أى لا النقل بوجداً بخلاف القصد فيه نظر لان النقل وان كان بالعضو وأوليه لا بد
منه مطلقاً الا ان القصد لازمه كما صرح به فهو أيضاً موجوداً بدا (قوله المزموم) أى القصد (قوله

من يد الى وجهه كذا منها اليها (كفى في الاصح) لوجوه حقيقة النقل ولو أخذ بالمسح به وجهه فتذكر أنه مسح من رأسه بيمينه يديه وأوليه
نظراً لأنه مسح وجهه فبان أنه لم يمسح من مسحه لان قصد عين النقل لا به لا بشرط على المخذ

التراب لبعضهم معنى مجعده أى أو يطلق اه **(قوله وإنها)** الى التنبؤ فى النهاية والمغنى الاقوله واتحاد
 النية الى التزوق له فسماه الى نعم قول المتن **(نية استحباحة الصلاة)** الخ تردّد النظر فى نية استحباحة معتقداً الى
 التيمم من غير تعيين هل يكنى نظير ما مر الشارح فى الوضوء وألا وعلى الاول باقى فمن حيث العموم وعدم
 اودائه ما ساقى لناقر ينابصر عبارة العيرى على المنهج قوله ونية استحباحة معتقداً له بان بنوى هذا
 الامر العام أو بنوى بعض أفرادها كإسراء أو ذاقوى الامر العام استحباح أى المراتب وهو ما عدا الصلاة وخطة
 الجمعية والموافقان ما نواه ينزل على أدنى المراتب اه وبعبارة شتى يصح أن بنوى النية العامة كان
 يقول نويت استحباحة معتقداً الى طهر اه وقال عى ينبغى ان قاله فيه ان كان محدثاً نادياً أصغر علم يصح
 لشمول نيته للمكث فى المسجد وقراءة القرآن وكلاهما مباح فلا تصح نيته كإلحاقه فى وضوئه فثبت استحباحة
 معتقداً الى طهر وان كان محدثاً نادياً كبرهت نيته وتزنت على أقل المراتب فثبت صحيح من المصنف ونحوه
 وقوله كإلحاقه فى وضوئه الخ هذا مختار فى إطلاقهم بالصحة هناك فراجع **(قوله بما يقتضيه)** بيان نحو
 الصلاة عى **(قوله)** وساقى تفصيل الخ عبارة المغنى والنهاية مما يقتضيه استحباحة الى طهارة كإلحاق
 وحل مصفوء بجود تلوذ الكلام الآن فى صحة التيمم وأما استحباحه به فسيأتى اه **(قوله ولو تيمم الخ)**
 ولو نوى الطهر مقصود عند جواز فعله الاتمام أو عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه فله البغوى فى فتاوى به
 معنى عبارة النهاية ولو نوى أن يصل بالتيهم فرض الطهر خسر كما أن أولانا قال البغوى فى فتاوى به لم يصح
 لان اداء الطهر بخسر كنهه تيمم مباح وكذا لو نوى أن يصل على ما لمع وجود الشباب اه قال عى قوله
 لم ير يصح معتد اه **(قوله صح)** فلو كان مسافراً أو جنباً فبغوى ونسى وكان تيمم وفتاوى بتوضؤ وقتاً أعاد
 صلاة الوضوء فقط لما ذكره ابنه أى معنى أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر نية الاكبر عطلوا وكسكه عى
(قوله بخلاف ما لو تعد) أى كان نوى استحباحة الصلاة عن الاكبر مع علمه ان ليس عليه كبر وفى شرح
 الكثر للاستاذ الكبرى ولو كان عليه محدث أصغراً كبر ونوى الاستحباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا
 له دون الآخر فحصل نظر والاوجه انه اذا نوى الاكبر كفى وان فى غيره أو الاكبر لم يحصله الاماواه انتهى
 وفى قوله وان فى غيره المقضى لحصول رفع الاصغر مع نية نظر ولا يبعد عدم حصوله وقوله الصرف عنه كإل
 دخل المسجد ونوى سنة الطهر دون التحصيل لكن فى كلام الرافعى ما يبعد ما منع من نية رفع الاكبر برقع الاصغر
 وان نفاه سم بحذف وقوله انه مع شرف برقع الخ تقدم عى فى الغسل الجزم بذلك ولا عى **(قوله)**
 والاستحباحة أى المستباح به قول المتن **(أدفع الحديث)** أى أصغر كان أو كبرهت بنية ومعنى **(قوله لانه)**
 لا يرفع الخ أى فلا تكفى لانه الخ تشمل كلامه لو كان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان قال بعضهم انه
 يرفع حينئذ نهاية **(قوله لم يطل)** أى التيمم و**(قوله بغيره)** أى الحديث **(قوله صليت الخ)** أى أصليت كفى
 رواية عى **(قوله صح تيمم)** أى عن الجنابة من شدة البرد نهاية **(قوله ما فاد الخ)** وقديلة الخماساء
 بذلك ان التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه عى **(قوله لرفع الخ)** أى أو افترض
 فقط أو نوافل فقط معنى **(قوله وأما صحة صلاتهم)** أى وانما يالهم بمرهم بالاعادة لانها على التراخي فليس
 ولو تيمم بنيتها طامناً ان حدثه أصغراً الخ ولو كان مسافراً أو جنباً فبغوى ونسى وكان توضؤاً وتواتر تيمم وقتاً
 أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكره ابنه أى معنى أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغراً نية الاكبر عطلوا وكسكه عى
 مع علمه ان ليس عليه كبر وفى شرح الكثر للاستاذ الكبرى ما صه ولو كان عليه محدث أصغراً كبر ونوى
 الاستحباحة عنهما كفى أو عن أحدهما معينا له دون الآخر فحصل نظر والاوجه انه اذا نوى الاكبر كفى وان فى
 غيره أو الاكبر لم يحصله الاماواه وفى قوله وان فى غيره المقضى لحصول رفع الاصغر مع نية نظر ولا يبعد
 عدم حصوله وقوله الصرف عنه كإل دخول المسجد ونوى سنة الطهر دون التحصيل لكن فى كلام الرافعى ما يبعد ما منع من نية رفع الاكبر برقع الاصغر
 على التداخل مع وجود الصرف غير قوى ويبقى الكلام فيما لو نوى أحدهما لا يبعنه فلتأمل هذا ولكن فى
 كلام الرافعى ما يبعد انه مع نية رفع الحديث الاكبر برقع الاصغر وان نفاه فى نيته **(قوله وأما صحة صلاتهم الخ)**

(و) نأنها (نية استحباحة الصلاة) ونحوهما ما يقتضيه
 للنظر وساقى تفصيل ما
 يستجبه ولو تيمم بنيتها طامناً
 أن حدثه أصغراً فبان أكبر
 أو عكسه صح بخلاف ما لو
 تعدد نظير ما مر فى نية
 المغتسل أو المتوضئ غير ما
 علم واتحاد النية والاستحباحة
 فى الحديثين هنالكا يقتضى
 الجمع التعمد خلافاً لما
 وقع لآل الرخصة (لا) نية
 (رفع الحديث) أو الطهارة
 عنه لانه لا يرفع ولا يطل
 بغيره كروية الماء ولا صلى
 الله عليه وسلم قال لعمر بن
 العاص - ليت باحدك
 وأنت جنب فسمما جنباً مع
 تيممه فاداء لعدم رفعه نية
 لو نوى بالحدث النية من
 الصلاة برفع ففعلها صا
 بالنسبة لفرض وفوائى جاز
 كهو ظاهر لانه نوى الواقع
 * (تنبه) * قوله صلى الله
 عليه وسلم لم يصح صليت الخ
 صريح فى تقر وعى امامته
 وحسنه فدان قبل بلزوم
 الاعادة أشكل بان من تلمزه
 لا تصح امامته أو بعد لمزومها
 أشكل بان التيمم للبرد
 تلمزه الاعادة وقد يجاب بانه
 انما يفسد صحة صلاته ولما
 صحة صلاتهم بخلافه فهى
 واقعة حال محتملة لا تيمم
 لم يعلموا بوجوب الاعادة حاله
 الانتفاء فجاز انتفاءهم
 بذلك وحسنه فلا أشكال أصلاً

ففيه تأخير البان عن وقت الحاجة قلته لم سم **(قوله التيم)** الى قوله فان قلت في الغنى والى قول للنف
ويجب في النهاية قول المتن **(فرض التيم)** أي أو التيم المفروض نه يتوقف على قول المتن **(لم يكف الخ)**
محمله ما مضى فهو صلاحتي وشخصا عبارة عيش والجبري على الاتباع مع ميم ابن الرمي على
أن محله عدم الاكتفاء بنية التيم أو فرض التيم إذا لم يصفها النصوص الصلاة فان أضافها كنوت التيم
للسلاة أو فرض التيم الصلاة أو أخذ من العلة لأنه لا يابطل هناك لان التيم لا يصلح مقصدا ولما أضافه
لم يبق مقصدا سم على المنهج أقول ويستتبع النوافل فقط تنزيلا على أفضل التبرجات اه **(قوله)** لأنه
طهارة ضرورية الخ هذا التعليل يقتضي ان صاحب الضرورة لا ينوي فرض الوضوء لان طهره طهر
ضروري وليس مراد عيش **(قوله ومن ثم)** أي لأجل أنه غير مقصود في نفسه **(قوله)** لا ينسجده (وقضية
عدم سنه أنه إذا جد لا يصح لكن نقل عن الشارح مر كراهته فقط وهو صريح في الصحة عيش **(قوله)**
كف يصح هذا) أي عدم كفاية التيم أو فرضه نهاية **(قوله)** باطله أي الصادق لكل وجه **(قوله)** أو
نية فرضيته الأولى فرضه **(قوله)** ظاهر في أنه عبادة الخ هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لأنه
ان أراد ان ما ذكر ظاهر في أنه أراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل هو خلاف
الفرض قطعاً ضروري وان الفرض ان ان لم ينو ذلك وان أراد ان ما ذكر بل ظاهر اعل ذلك من غير ان يكون
هو مبدأ الفلك ناوله فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح سم أي أو المدرك مع
المقابل الا ان المذهب نقل لا يستلزم خلافه **(قوله ومن ثم الخ)** المناو له قوله انه تركه الخ **(قوله)** جاز الخ
عبارة لانها يتوالت في نعم ان تيم ندماً كان تيم الجمعة عند تعذر غسله آخر أنه نية التيم بدل الغسل اه قال
عش قوله مر آخر أنه الخ ظاهره وان لم يصفه الى الجمعة أو غسلها وعبارة ج ومن ثم لم يكن الخ اه يعني
تقتضي اشتراط الاضافة وفيه ان قوله بدل الغسل يعني عن الاضافة كما يأتي **(قوله)** لا تحصر الارضها أي
في تلك النية **(قوله)** فرضه الابدائي بان نوى فرض التيم فاصدا انه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض
أصل عيش **(قوله)** أي باوله أعظمه النهاية المتخفى وقال سم قوله أي باوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من
انه لو فرضه قابل مما ستوجهه كفي وان خلاعه أول النقل وما بعده اه **(قوله)** حتى لو عجز (بالخ) أي ولم
يجدها قيل المسح **(قوله)** بطلانه بعزو بها الخ) أي ولم يستحضرها فيسبل مع الوجه أخذ من قوله
أي وانما لم يامرهم بالاعادة لانها على التراخي فليس فيه تأخير البان عن وقت الحاجة قلته لم **(قوله)** لم يكف
ظاهره وان ضم الى نية فرض التيم كونه الصلاة بان نوى فرض التيم للصلاة قال في شرح العباب ما نصه
تنبيهه قال الاستدلال لو كانت به عليه فان نوى عند غسل وجهه ورفع الحدث احتياجاً لنية أخرى عند
التيم لأنه لم يندرج في النية الأولى أو نية الاحتياج فلا وان عشت الجرح وجهه لم يتج عند غسل غيره الى نية
أخرى غير نية التيم وله احتمال بخلاف ذلك فيملاو الوجه الأول وتقديم الجنس الغسل أو التيم بان فيه هذا
التفصيل اه وقضية ذلك ان لو احتاج لاربع تيم بان كان في كل عضو من أعضائه الاربعه بعة غير عملة
لغير الرأس وعامة كفي نية الاحتياج عند تيم الوجه فلا يحتاج بقية التيم الى نية وان نوى عند غسل
وجهه رفع الحدث فليتأمل وبيي الكلام فيما لو احتاج لتيم عاشر لعله يظهر بان كان جنبا وغسل
ما عدا رجل تلك النية عن الجنابة ثم حصلت العلة في أعضائه الاربعه على الوجه المذكور واحتاج الوضوء فهل
يكفي نية استحبابه فرض الصلاة عند تيم الوجه من النية عند التيم لعله يظهر كما يكتفي عن نية تيم الوضوء
على ما تقرر وأرى فيه نظير **(قوله)** ظاهر في أنه عبادة مقصودة هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه
وذلك لأنه ان أراد ان ما ذكر ظاهر في أنه أراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل
هو خلاف الفرض قطعاً ضروري وان الفرض ان ان لم ينو ذلك وان أراد ان ما ذكر بل ظاهر اعل ذلك من غير
أن يكون هو مبدأ الفلك ناوله فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح **(قوله)** أي
باوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من انه لو فرضه قابل مما ستوجهه كفي وان خلاعه أول النقل وما بعده **(قوله)**

جزءا (فرض التيم) أو

فرض الطهارة (لم يكف في

الاصح) لأنه طهارة ضرورية

غير مقصود في نفسه فلم

يصلح أن يجعل مقصودا

بخلاف الوضوء ومن ثم

لا ينسجده فان قلت

كيف لا يصح هذا مع أنه

انما نوى الواقع قلت ممنوع

باطلا لأنه وان نوان

وجهه نوى خلافه من وجه

آخر لان تركه نية الاستباحة

وعدوله الى نية التيم

أولية فرضيته ظاهر في أنه

عبادة مقصودة في نفسه من

غير تقيد بالضرورة وهذا

خلاف الواقع ومن ثم لم

يكن في تيم نحو غسل

الجمعة استحباباً جازلة نية تيم

الجمعة وتيمهما لا تحصر

الامر فهاو يؤخذ ما قرره

انه لو نوى فرضه الابدائي

لا الاصل صريح وجهه بانه

الآن نوى الواقع من كل

وجه فلم يكن للابطال وجهه

(ويجب قرنها) أي النية

(بالنقل) السابق أي باوله

لأنه أول الاركان (وكذا)

يجب (استدماها) ذكرها

(الى مسعى من الوجه على

الصحيح) حتى لو عجز يتقبل

مع شيء منه نظلت لأنه

المقصود وباوله وسيلة وان

كان تركه من كلامهم

بطلانه بعزو بها فمابين

النقل المعتد به وأسم وهو

كذلك وان نقل جمع عن

أي خلف الطهري الصحة

والاعتداده وليس من محل الخلاف (قوله واعتدوه) وكذا اعتداه النيات المغني لكنهما محل خلاف فاللهما متانقل عن أي خلف على ما إذا استعسر النية عند مسمع الوجه فالنزاع لفظي عبارتهما واللفظ الاول قائل بالمهمات والمخافة لا كفاءه باحسانها عندهما وان عجزت بينهما واستشهده بكلام لا يخاف العاصي وهو العتد والتعبر بالاستدامة كقوله الوالوجه الله تعالى جرى على الغالبان الزمن يسير لا تعبر التبر فيه بالمخافة انه لو لم يتوالاعتداده المسح للوجه آخر ومقابل الاصح لتعبر بالاستدامة كقوله قارنت نية الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطعت اه قال عرش قوله مر غالباً كون التعبر بالاستدامة حراماً على الغالب وان عجز و جهابذة النقل والمسح لا يضر بعد فرض الخلاف بن الصحح ومقابلها في اعتبار الاستدامة اه وقال الرشدي قوله مر ومقابل الصحح لتعبر بالاستدامة أي بل يكتفى برحبها بالنقل وان لم يستعسر عند مسمع الوجه اه (قوله بممار) أي في شرح نقل التراب (قوله وليس) الى قوله وسيعلم في النيات المغني (قوله فلو نوى فرضين) (الخ) أي كان نوى استباحة الظهر والعصر وينبغي الحجة أيضاً فلو نوى أحد فرضين لا يعينه كان قال نوى استباحة الظهر والعصر عرش (قوله ضحى) ظرف لقوله نيم (قوله) نعم لو عجز الخ) أي كن نوى فانت نواشي عليه أو ظهر أو انما عمله عمركم كذا من ظن أو شك هل عليه فائنة فتم لها ثم كرههم يصح نيمه لان وقت الفائنة بالذكركسأني معنى ونهاية قول المتن (أو نوى فرضاً فله النفل) أي مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نية ومعنى قال عرش قضية اطلاق المتن انه يستتبع نية الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرائض وان لم يقيد الفرض في نية العيني لان الفرض اشهر في الفرض العيني بحيث اذا راد غيره لا يذكر الا مقدافو جحل اللفظ عليه عند اطلاق خلاف الصلاة فانها تصدق على كل من الفرض والتغل صدقوا احداً فمطلقاً ينزل على أقل الجائز بان يوافق ما لو قال فويت استباحة فرض وأطلق فهل يعمل على الفرض العيني فبطل به ما شاء وأجلى فرض التكفاه فبطل به صلاة الجنازة وما في معناها فيه نظروا وبعض الهوامش من غير عز وأنه يعمل على الجنازة تنزيراً لاله على أقسل البر جائز أو قول حيث جاءت العلة التنزيل على أقل البرجات فالقرب له على مس المحفوظ ما في معناه لان مما يصدق به الفرض من المصحف وجهه اذا وجب كان خيف عليه نجس أو كافر وما يصدق عليه ذلك المكتن في المحذور اذا انزعكف فيه فلا يصح به فرض من الصلوات ولا تغلظها اه عبارة الجعيري قوله أو فرضاً فقط الخ محله اذا أضافه للصلاة أما لو نوى فرضاً أو أطلق كان نوى استباحة فرض ولم يرد على ذلك فانه يستتبع ما عدا الصلاة لتنزيله على أقل درجات الفرض وهو تمكين الحليل وجعل عجز المحقق نذره أو نواف عليه من أخذ كافر اه سم وهذا هو الاحوط اه أقول قضية اطلاق المتن انه اذا نوى استباحة فرض وأطلق يستتبع بها الفرض العيني كحدى الصلوات الخمس بما ذكره عرش أولاً أيضاً بكلام النيات والمغني في بيان مقابل المذهب قول الشارح المارة فتفاوتت في فقه الخلاف كالمسح في نية الله أعلم (قوله) أو نوى فرضاً فقط) أي كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو فرض الطواف شغناً وهذا التصور بتقدير الفرض بالصلاة والطواف موافق لما مرراً نفعان الجعيري وعن عرش آخر ومخالف للاحلاق المشروعة للفرض فان لم يتخطبها بالفرض لم يتخطب بالنفل وأن التواضع شرعت بآية لقراءت فكلها مكملة لها فعدت تابعة بهذا الاعتبار عرش وقال بعضهم المراتد الخطاب وقع أولاً بالفرض لاله الاسراء وأما السنن فسما النبي صلى الله عليه وسلم بعد اه (قوله وسيعلم الخ) أي من قول المنصف الا تقي الاصحح جحناً ثم عرش (قوله وظاهر) الى المتن في النيات والمغني (قوله ففرضه) أي لو لم ينددوا قال الشوري وطواف الوداع كالفرض العيني على الاقرب وان وقف فيه بعضهم من حيث انه ليس ركناً ولقول باه سنة اه ورأيت لحافه بالعيني في كلام غيره أيضاً كركدي قول المتن (لا الفرض) منصوب

(لا الفرض) منصوب معطوف على المفعول الذي تقدمته تنفل اذ معناه فعل النفل

واعتدوه وليس من محل الخلاف كقوله ظاهر ما اذا عجزت قبل وصول يدك لوجه ثم قرها بنقلها اليه ما علم مما مر أنه حيث بطل نقله قبل وصول يده لوجه فنوى ووفعه اليه أو امرغه عليهما كفي (فان نوى) يتبعه (فرضاً ونفلاً) أي استباحتهما (أيضا) علام بنية وأفهم تنكيره الفرض عدم اشتراط توحيده فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحداً منهما ومن غيرها وتعيينه في إطلاقه يصلي أي فرض شاء وفي تعيينه كان يستعمل لنزوة أو لفائنة ضحى به على غيره كالظاهر بعد دخول وقت لانه يصح له قصد غير لانه من جنس نعم لو عجز فاختار يصح بخلاف الوضوء لانه رفع الحدث وإذا ارتفع استباح ما شاءه والتيمم مبيح وبالخطأ صادقت نيته استباحة ما لا يستباح (أو نوى فرضاً) فقط (فله النفل على المذهب) لانه تابع اولوى بالاستباحة وسيعلم ان صلاة الجنازة في حكم النفل وان تعينت عليه وظاهر ان الطواف كالصلاة ففرضه يصح فرضها ونفله يصح نقلها (أو نوى نفلاً) فقط (أو نوى الصلاة) والاطلاق (تنقل) أي جاز له النفل (لا الفرض على المذهب)

بغير دفع ماعدا وعلى الالفاظ
والتيان ليست كذلك على
ان بناءهما على الاحتياط
منع العمل فيها بمثل ذلك
لوه - رض ان الالفاظ فيها
دخلنا فادفع بالالسنوي
وفيه هانوية ماعدا الصلاة
كسجدة - تلاوة اوس
مصحف اوة - راعة اومت
بمسجد او استباحة وطه تبع
جميع ماعداها لاسانها
لانها على ونية الادون لا تبع
الا على نعم نية خطبة الجمعة
كنية صلاة الجنازة فيستبع
بها ماعدا الفرض العيني
فالخاص ان نية الفرض
تتبع الجميع ونية النقل أو
الصلاة أو صلاة الجنازة أو
خطبة الجمعة تتبع ماعدا
الفرض العيني وتنتهي
مما عدا الصلاة لا تتبعها
وتتبع جميع ماعداها
(و) ناهيا وابعها وخامسا
سواء أكان عن حدث
اكبر ام اصغر (مصح)
جميع (وجهه) السابق بيانه
في الوضوء الاما يأتي بالتراب
اي اصابة اليد بخرقة
ومنه ظاهر لجنته المسترسل
والمتبل من أنفسه شفته
وينبغي التعلل لهذا ونحوه
فانه كثيرا ما يغفل عنه
(ثم) مصحح (يديه) مع
مر فقهه (لا) لا يرفع خبر
الحاكم ويصحح التيمم
ضربتان ضربة بالوجه
وضربة باليد الى المرفقين
لكن صوب غير موقعه على
ابن عمر رضى الله عنهما

مطوف على المفعول الذي تضمنه تفعل اذ معناه فعل النفل سم وعش وقضية قول الشارح أي جازله الخ
انه مرفوع معطوف على الفاعل الذي تضمنه تفعل (قوله) لان الغرض الخ (أي في المتن في النهاية) قوله نعم الخ
فالخاص ودفعه أو خطبة الجمعة (قوله) لان الغرض الخ (أي في المتن في النهاية) * (تنبيه) * يكفي في نذر الوتر تيمم
واحد وكذا الضحية ونحو ذلك قلوب وقال الشيخ السبكي بقتل من مشايخه نذر التراويح وجب عليه عشر
تيممات لوجوب السلام من كل ركعتين فليس الجسج كسجدة واحدة من هذه الجهة ولونذر الضحية أو الوتر
كفاه تيمم واحد حدث بمنذر السلام من عدة معين فان نذر وجب التيمم بعدد وفي فتاوى مر ما وافقه
خلافا لما في شرح العباب اه بجري وبأني هامش والنذر كغرض عن عش زيادة بسطا واستظهار
ما في شرح العباب لمج (قوله) انما يصدق ماعدا (الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة
استباح الفرض وهو الذي يجبه لعله مراد الانسوى اذ جعل مقامه ان يدبر الحليم على مجرد اللفظ واحاد
المتدين لا ينبغي عليهم انه لا يدخل في النية جوذا وعدا بصري (قوله) أي ان بناءها (قوله) أي النيات (قوله)
بمثل ذلك (أي كون المفرد المحلى بالالعموم (قوله) ونية ماعدا الصلاة (أي المتن في المغنى) (قوله) كسجدة
تلاوة (أي أو شكرها بنية معنى (قوله) اوس مصح (أي أو حله معنى (قوله) أو راعة اومت (أي أي لغو
جنب نها بنية معنى (قوله) يعرج (أي الا في التائيب (قوله) نعم نية خطبة الجمعة (الخ) الذي اعتمد شخنا الشهاب
الزملي أي وولد ان خطبة الجمعة لا يحكم الفرض العيني وقا الفاهر كلام الشيخين نظر الانه يابيل ركعتين
على قول فلا يصحها مع فرض عيني تيمم واحد ولو تيمم لها جازان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني سم
(قوله) فالخاص (الخ) عبارة وشخنا والحاصل ان المراتب ثلاثة المراتب الاولى فرض الصلاة ومذكورة وفرض
الطواف وكذلك خطبة الجمعة لانها بمنزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الزملي ويحاط فباعتدال بن حجر
كشيخ الاسلام فلا يصلي بالتييم لها فرضا ولا يصح معها فرضا آخر ولو لمثلها فلا يخطب ثانيا بعد ان يخطب
أولا لتيمم واحد ولو كان في المراتب الاولى زاد على الاربعين خلافا لان قاسم وله جمع الخطبتين على المنبر الواحد
تيمم واحد لانها فرض واحد الرتبة الثانية نقل الصلاة ونقل الطواف وصلاة الجنازة لانها وان كانت فرض
كفائية فلا يصح انهما كالنفل المرتبة الثالثة ماعدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من الجنب
ونحوه ولو مندو وتوس المصحف وتمكين الحليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الاولى استباح واحدا منها او غير
ما قوا واستباح معه جميع الشاة وقال الشافعي اذا نوى واحدا من الثانية استباح جميعها وجميع الثالثة دون
شي من الاولى واذا نوى شي من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية اه (قوله) ولانها
ورابعها (الخ) يعني أن قول المتن (ومصح وجهه) اشارة الى الركن الثالث (قوله) ثم يديه (الخ) اشارة الى
الرابع (قوله) المبيد للترتيب اشارة الى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث اكبر أو أصغر
وتغسل مسنون أو وضوء مجرد أو غير ذلك مما يطلبه التيمم معنى ونهاية (قوله) جميع وجهه (أي أو
وجهه نهاية أي حدث وجب غسلها ما كان أو اثنين أو أحدهما زائدا واشتبه أو غير وكان على سميت
الاحليل فان غير ولم يكن على سميت يجب غسله فلا يجب مسحه عش (قوله) الاما يأتي (قوله) كلة اشارة الى عدم
وجوب اصابة منتب الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فلي تأمل سم ويمكن
أن يقال اكتفاء الاول (قوله) بالتراب) متعاقب مع وجهه (قوله) منه (أي قوله) وينبغي في النهاية والمغنى
(قوله) ثم مسح يديه (الخ) وبأني هنادا مرفي الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجو باأنيها
وكذا زيادة بدأصبع وتدل بجلدة نهاية (قوله) ومن ثم (أي لاجل ذلك التصويب (قوله) اختار المؤلف
(قوله) نعم نية خطبة الجمعة (الخ) الذي اعتمد شخنا الشهاب الزملي ان خطبة الجمعة لا يحكم الفرض العيني وقا
لفاهر كلام الشيخين نظرا لانها بديل ركعتين على قول فلا يصحها مع فرض عيني تيمم واحد ولو تيمم لها جازان
يفعل بذلك التيمم الفرض العيني (قوله) الاما يأتي (قوله) كلة اشارة الى عدم وجوب اصابة منتب الشعر الخفيف فان
كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فلي تأمل (قوله) ثم يديه (الخ) هذا اشارة الى ترك مسح اليدين

أى فى شرح المذهب والتتبع وقال فى الكفاية أنه الذى يعين ترجمه اهـ وهذا من جهة الدليل والأفانرجح
 فى المذهب ما فى المتن معنى (قوله قد ترجم الأول) أى ما فى المتن (قوله انه) أى ما فى حديث الصحابين
 (قوله ومن ثم) أى لاجل تقدم مقتضى البدلية (قوله ووجب) أى قوله ويكفى فى النهاية (قوله ووجب
 الترتيب) فبشرط تقدم مسح الوجه على مسح البدن (قوله كيوتم) أى فى الموضوع ولو منع من
 الموضوع الامتناع كاحصله غسل الوجه وبشبهه الباقي ليعرض الماء لاعداد عليه لانه فى معنى من نصب ماؤه
 بخلاف ما لو أكرهه إلى الصلاة محدثا فإنه تلزمه الاعادة لأنه لم يأت عن وضوءه بدلى فى هذه بخلاف الأولى نهاية
 ونحوه فى الأسنى أى والغنى وقضيته عدم وجوب الاعادة فى الأولى وان كان يتم لم يجعل لبدلية طه به الفرض
 ولعل وجهه ان التيم ليس لعدم الماء حساسي ينظر لما ذكره لوجود الحالولة ثم قد ينظر فيه باعتبار
 آخر وهو ان هذا العذر نادر واذا وقع لا يدوم وأليس كذلك يتأمل بصرى واستقر عيش ما قبل ثم الخ
 عبارة قوله مر ولا اعادة عليه الخ ظاهر وان كان يجعل يغلب فوجوب الماء وقاس ما تقدم عن سم
 فمن كان فى سفينة أو بهم فيها لحرف الغرق ان جعل عدم الاعادة هنا حدث كان يجعل لا يغلب فيه فقد الماء
 بقطع النظر عن البحر الذى فيه السفينتان لم يجعل عدم الاعادة هنا حيث كان يجعل لا يغلب فيه وجود الماء
 ويحتمل عدم الاعادة مطلقا لكون الماء تم حسب افاضه مالم لو حال بيمو بين الماء سبع ولعله الاقرب اهـ
 (قوله وانما لم يجب الخ) عبارة المغنى فان قيل لم يجب الترتيب فى الغسل ووجب فى التيم الذى هو بدل
 منه أوجب بان الغسل لما وجبه تعميم جميع البدن صار كضوء واحد والتيم يجب فى عضو من فقط
 فاشبهه بالوضوء اهـ (قوله ومن ثم يجب الخ) يعنى من أجل عدم وجوب التعميم فى التيم ووجب الترتيب
 فهو ان تغيبه عبارته وحق التعبد وهذا لما يجب التعميم أصلا لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وان
 تحتمل (قوله مطلقا) أى سواء كان التيم عن حدث أو كرام أو غير (قوله وقد يعترض الخ) لعل الانسب
 تقديمه على قوله ويكفى الخ (قوله ما صرح بعدمه) أى تصرع جميع احتمال الواو لوجه وشرعا للترتيب
 وغيره بسم (قوله فنظر الخ) مغفولة لقوله ناولي الخ (قوله بل ولا ينس) الى التنبه فى النهاية والغنى
 ما واقع (قوله لما فى من المشقة) وعلم حكم الكشف بغير الاقرب لانه ياتى بمعنى قول المتن (فلو ضرب
 يديه الخ) قد يستشكل تفرع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليسار
 باليسار يتضمن ترتيب النقل اذفى مسح الوجه باليمين نقله الى الله ان رفعها إليه أو به منها ان وضعها عليها
 وكذا مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر الا أن يصور بما اذا وضع اليمين على الوجه
 واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه - بان ورد اليمين عليه ثم اليمين بان ورد اليسار عليها ان مسح
 اجزاء ذلك فغير تقع الاشكال وحيد تصور مسألة الحرق الا انية نوضعهما دفعة على الوجه واليمين ثم ترتب
 ترديدها عليهما فيندفع الاشكال الا فى فها فليتلسم سم - بحذف وقوله ان مسح اجزاء ذلك يأتى عن النهاية
 ما يفهم اجزاء عن عيش والرشدى ما يفهمه (قوله بشرط) الى قوله غير معقولة عنى النهاية يقول المغنى (قوله
 تقدم طهر الخ) فلو مسح على يديه نجاسته لم يصح تيمم التيمم لا باحدا الصلاة ولا باجماع الماتع فاشبه
 التيمم قبل الوقت ولهدا الوتيم قبل استنجائهم لم يصح تيمم ولو نجس يديه بعد تيممه لم يبطل تيممه نهاية
 ومعنى قال عيش قوله مر لم يصح الخ أى سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو عجز عن إزالتها صلى على

الظاهر فمولى لكن البدلية
 المغتصبة اعطاء البدل حكم
 المسدل منه قد ترجم الأول
 على انه واقعة حال فبدلية
 محتله تقدم مقتضى
 البدلية لانه لم يتحقق له
 معروض ومن ثم وجب
 الترتيب هنا كيوتم وانما
 لم يجب فى الغسل لانه لما
 وجبه تعميم البدن صار
 كله كضوء واحد ومن ثم يجب
 وان لم يعمل لان تعميم البدن
 بالتراب لا يجب مطلقا لم
 يشبه الغسل ويكفى غلبة
 طن تعميم العضو بالتراب
 وقد يعترض وجوب الترتيب
 بان فى حديث البخارى
 المذكور ما يصرح بعدمه
 لولا تأويل الواو بسم نظرا
 للبدلية المذكورة ولا
 يجب بل وين (بالصالح)
 أى التراب (منبت الشعر
 الحفيف) فى وجهه أو يديها
 فيه من المشقة وبه فارق
 الوضوء (ولا ترتيب) بالفض
 واجب بل من يدوب (فى
 نقله) أى السرا بآلى
 العضوين (فى الاصح فلو
 ضرب يديه) التراب معا
 (ومسح بيديه) أو يساره
 (وجهه أو يساره) أو يمينه
 (يمينه) أو يساره (بجز)
 لان الفرض الاصلى المسح
 والنقل وسيله البه فى بشرط
 نية ترتيب * (تنبيه) *
 بشرط لائحة التيمم تقدم
 فسر جميع البدن من
 نجس غير معقولة

إذا سكن معمن الماعيا يكتفي بإزالة الخبث القاذر وهو على إزالته السوا الماسافر والحاضر وإن شئت إعادة بكل تقدر وتقدم الاجتهاد في القبلة لاستمرار العورة ولأنه أخف وله ذلك التجنب لإعادة مع العري بخلافه مع الخبث وعدم القبلة (٢٣٦) (ويندب) التيمم جميع مآمر في الوضوء

مما يتصور جرائه هنا فن ذلك (التسمية) وأولها

لجنب وتحو موالذ كراخه السابق ثم ذكر الركوع واليد

بنا على يديه والاستقبال والسوا والوجه بين التسمية

أول الضرب كما أنه ثم بين غسل البدن المغمضت العورة

والتحصيل وإن لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحة

وتخليل أصابعه كما يأتي (وسم وجهه ويديه

بضربتين) لور ودهما مع الاكتفاء بضرية تحصل

بها التعميم وقيل بسن ثلاث ضربات بسلك عضو ضربة

(قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن

بضربة بغيره وتغوها) كان يضرب بغيره كبريئة

بجمع بعضها وجهه وببعضها يديه (والله أعلم)

لغير الحاسم المارأفعا بما فيه قيل وبشكل على

وجوبهما جواز التبع وردبانه لا اشكال في ذلك

لأن المراد بالضرب النقل ولو بالعضو المسوح كما

لاحقيقة الضرب والتبع بشرطه الزر تيب كما

فأذا مكل وجهه ثم يديه فقد حصله نقلتان نقله الوجه

ونقله للدين وأثر والتعدين بالضرب أسوأ فقه لفظا

الحديث والغالب اذ يكتفي

حاله كفافا الطهورين لحرمته وقت وبعد اه (قوله) إذا كان معمن الماعيا) قضيته أنه لو لم يكن معه ذلك صحت جميع بقائه الخاصة به أفتى لكن تخالف في ذلك سم وعش ومن خالف فيه أنها يتوافتى كما سر (قوله) بكل تقدر أي تقدم الطهور أو تأخر كردي (قوله) وتقدم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة هنا بمعنى وكذا في الأسي آخر (قوله) ثم العورة الخ) وقفا لها هنا بمعنى (قوله) جميع مآمر) هل منه ذلك في نظر سم (قوله) أولا) أي القول المتن في النهاية لا قوله وبجمله أي والفرع الخ (قوله) وإن لا يرفع الخ) عطف على قوله جميع مآمر الخ قول المتن (قلت الأصح الخ) هو هنا بمعنى الرابع بقرينه جبهه يمينه وبين المنصوص ولا يصح حله على ظاهره لما يلزم علم من التنافي فإن الأصح من الأوجه للاصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف به جملة عاتق عرش (قوله) كان يضرب إلى قوله على مآمر المجموع في النهاية وكذا في المتن الإقوله بشرط ما لا يروا (قوله) ثم يمسح بعضه وجهه ببعضها يديه) أي دفعتوا يديه فمال عرش والرشيدي واللفظ للاول بالطلان على هذا الوجه مآمر) لكنه لعدم الترتيب لا لعدم تعدد الضرب وتقدمان خصوص الضرب ليس بشرط بل المار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح بعض الخرقه وجهه ثم يبقا يديه اه عبارة سم لا يفتي اشكاله لأن مسح الوجه ببعضها واليد ببعضها يضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به أو رفع البعض إلى العضو لعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة غاية الاشكال الآن يجاب بما تقدم فليتلأمل اه أي وهذا التصور بعيد عما إذا كان ترددا لخرقة قطعها مدفع واحدة كما سر عن النهاية وأما إذا رد دعها على وجهه ثم يبقا يديه أي في هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله) بما فيه) أي من كونه موقفا على أي من (قوله) والغالب) أي والغالب (قوله) اذ يكتفي وضع اليد الخ) لا كونه شرطاً لذكر الخ (قوله) كان قوله فيه) أي قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر المار (قوله) وببعضها الخ) الأولى ثم ببعضها الخ (قوله) مع أخرى الدين) أي أخرى فقط كما هو ظاهر سم لكذ لا يفتي المدي وقوله أو وببعضها بعض الدين فقط لظاهر الترتيب (قوله) لا كره الخ) لعل المراد بالكره اختلاف الأولى على طريقتة المتقدمين لأن ذلك مخالف للعدد ثم إن ثبت نهي خاص لم تعد به صري (قوله) الصور والمذكورة الخ) يريد بها قوله كان يضرب بغيره الخ كردي (قوله) الواجبة فيها) أي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة واحدة وجوب فيندفع الاشكال الاتي فيها فليتلأمل وقد يستدل على صحته ما ذكره ذلك فيرفع الاشكال عما يأتي في قوله ووصول الغبار بين الأصابع من أن التفرج في الأولى لا يمنع إزاحة في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل وقد عني هذا الاستدلال بتعدد النقل في صور وصول الغبار بين الأصابع لأن وصوله لما يدينها تنقل لما يدينها أو نقل ما عدا ما يدينها إلى الوجه فنقل آخر لوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما يدينها ولا يضرب لأن الشرط ترتيب المسح لا النقل بل الشرط فيه تعدده لكن هذا لا يضرب في تصو رسمته الخرقه بوضعه على الوجه واليدين دفعة واحدة لأن صحت هذا نقل واحد وان ترتيب التردد عليها لا يمنع من وحدته وقد يدل على وحدته أن الظاهر أنه لو وضع الوجه واليد من على الأرض دفعة واحدة ثم ترتب التردد عليها لم يكتف فليتلأمل (قوله) إذا كان معمن الماعيا) قضيته أنه لو لم يكن معه ذلك صحت جميع بقائه الخاصة به أفتى لكن تخالف في ذلك (قوله) وتقدم الاجتهاد) ويح في شرح الروض موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد ذكر في موضع آخر في عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد مر الاول (قوله) جميع مآمر) يشمل السواك وهو ظاهر وسيأتي وهل منه ذلك في نظر سم (قوله) ثم يمسح بعضها الخ) لا يفتي اشكاله لأن مسح الوجه ببعضها واليد ببعضها يضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقيق النقل به أو رفع البعض إلى العضو لعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة غاية الاشكال الآن يجاب بما تقدم فليتلأمل (قوله) مع أخرى الدين)

وضع اليد على راب ناعم بدونه كان قوله فيه ضربة لوجهه وربة للدين والغالب أيضا إذا مسح ببعض ضربه بالوجه وببعضها مع أخرى الدين كفي وجب الزيادة على ضربتين لأن يحصل الاستيعاب بما هو الأكثره على مآمر المجموع عن الحمامي والرواني ه (تسمية) الصورة المذكورة بعد قوله وإن أمكن يضرب بغيره فقل الضربة الثانية الواجبة فيها

بمسحها باليدن جميعهما أو بعض احداهما معاً أو بعضاً لهما ولو علم بالاولى وجب مسح بعض البدن بالوتر في ذلك محل الوالد الذي يغسله الذي يجب مسحهما أو أخرجه (٢٦٤) مستحسن البدن هذا هو الذي تعين الضرر به الثانية في دفع بالاولى لغواً بخلاف ما قبله

و يقدم ندبا (بمنه) على يساره (و) يقدم ندبا أيضاً (أعلى وجهه) على ياقته كالوضوء فيهما وأقطع من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح البدن لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نفل عن الاكثف من انهما لا تنسب لكنه مشى في الوضوء على ندهما وانما من فيها مسح احدي الراحتين بالآخرى ولم يجب لأدنى فرضهما بضرهما بعدم الوجه وما مسح الزراعين بترابهما لعدم انفصالهما وللحاجة لتعذر مسح الزراع كنفها فهو كنف الماسن على الى آخر ما نفل فيه التقاضف و يعذر في دفع اليدوردها كأمركرد متقاضف يغلب في الماء (وتخفف الغبار) من كفهما ككف النفض أو الشفخ حتى لا يبق الاقدار الحاشية لا تتابع وثلاثه وخلافه ومن ثم لا ينس تكرار المسح ويسن أن لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفسر عن الصلاة (وموالة التيمم) بتقدير التراب (كالوضوء) فنسب وتدل بحالته بدله (قلت وكذا الغسل) تسن من الوالة كالوضوء خروجاً من الخلاف (ويندب) بتقدير أصابعه أولاً أي

صبرتين مطلقاً (قوله مسح الخ) أي يبعدها مسح البدن كردى (قوله والذي يغسل الخ) أقول لماذا ذكر انه الذي يجب فيه نظراً لأن أي جزء من اليد بقاء للضرر به الثانية سواء كان ذلك الجزء أول مسح من اليد أو آخر أو غيرهما كفي فليتأمل سم وروافقه قول النهاية والغنى ولو ضرب بغوصة ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من احداهما كالمسح ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بذلك الجزء بغير وجود الضرر بين كاهو ظاهر عبارة الصف ونظائر الحديث السابق بخلافه اه (قوله ندبا) أي قوله وأقطع في النهاية والغنى (قوله يقدم ندبا) أيضاً حاجة اليه (قوله ندب الكيفية المشهورة) اعني هذه النهاية والغنى عبارة الاول وباقه على كفيته المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الاقدام على ظهور أصابع اليمنى سوى الاقدام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن أنامل اليسرى ويرى على ظهر كف يمينه اليسرى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه الى الحرف الرابع عشر الى المرفق ثم يدبر بطن كفه الى بطن الزراع فيمسحها بغير افعالهم فاذا بلغ الكوع أمر باجمام اليسرى على اجمام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح احدي الراحتين بالآخرى اه (قوله لعدم ثبوت شيء الخ) عبارة الغنى وهي كافي المجموع مستحبة وان قال ابن الرفعة ما غير مستحبة لأنه لم يثبت بها شيء الا من حفظ حجة على من لم يفظ وصورته ان يضع بطون أصابع اليسرى الخ (قوله نقل) أي الصف (قوله وانما سن) الى قوله ونظائر في النهاية والغنى (قوله فيها) أي الكيفية المشهورة (قوله لعدم فصله) يتأمل سم (قوله فهو) أي مسح الزراعين بتراب الراحتين (قوله كما) أي في شرح وكذا ما تكرر في الاصح (قوله ومن ثم) أي لأجل أن لا يحصل التشويه (قوله ويسن أن لا يمسح التراب الخ) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهره أنه أثر عبادة عرش (قوله حتى يفر عن الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونفلها فسحب ادامته حتى يفر عن الزاوية البعد بتوهم الزاوية فصله أول الليل عرش (قوله يستدبر التراب) أي والمسح مغزولاً لنهاية (قوله فتنس) وتسن الموالة أيضاً بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحذف كالتجفيف وضوءه نهاية ومعنى تجفيف أيضاً وضوء السام عند ضيق وقت الفرض بضمها وبالاو في طهارة السليم الخ (قوله وصول الغبار الخ) عبارة الغنى فان قيل يلزم على التفريق في الاو على عدم حجة بتعممه منع الغبار الحاصل فهاهنا الاصابع وصول الغبار في الثانية أوجب بقاءه لا يقتصر على التفريق في الاو أي آخره لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فصول التراب الثاني ان لم يزد الاول قوله ببقعه وأيضاً الغبار على المحلل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكف ببقعه الخ (قوله في الثانية) يعني بعد الضرر به الثانية بقرينة ما بعده (قوله على الاصل الخ) قد يشكك ما أفاده ذلك من عدم ضرر اليسرى على ما تقدم من اطلاق انه بضر الخلط وان قل فتأمل سم وعش وأجاب الرشدى بمافضل لا يشكل عليه ما مر من كون الخلط بضر مطلقاً وان قل للفرق الظاهر بين ما على العضو صا وهو من جنس التراب المسحوب وبين خلطه بأجنبي طارئ فاندفع ما في حاشية الشيخ عرش هنا وفي جوابه فطار وبقي انه لا وجه لعدم هذه الجواب يعلى بل هذا الجواب يعنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم مما مر نفع الغنى (قوله من ذلك) أي من التفريق في

الاولى وأخرى فقط كاهو ظاهر (قوله والذي يغسل الخ) أقول لماذا ذكر انه الذي يجب فيه نظراً لأن أي جزء من اليد بقاء للضرر به الثانية سواء كان ذلك الجزء أول مسح من اليد أو آخر أو غيرهما كفي فليتأمل (قوله لعدم فصله) يتأمل سم (قوله فتنس) وكذا تسن الموالة بين التيمم وبين الصلاة (قوله على ان الحاصل من ذلك ما بالغبار يسيراً) قد يشكك ما أفاده ذلك من عدم ضرر اليسرى على ما تقدم من اطلاق

الاولى كل من بقاءه لا ينفق في انارة الغبار لا يختلف موقع الاصابع فيسول تعمير الوجه بضره بواحدة وكذا البدن وصول الغبار بين الاصابع من التفريق في الاو لا يمنع اجزاء في الثانية اذا مسح بها من ترتيب الغبار بشرط حصول التراب الثاني من التفريق في الثانية ان لم يزد الاول قوله لا يفضله على أن الحاصل من ذلك ما بالغبار يسيراً اه على القول وهو لا يخفى

ومن ثم لو غشيه غبار لم يكف نفثه للتميم إلا أن منع وصول ترابه له عضو وعلم بحمل إطلاق التهذيب وجوب النفث وظاهر أنه لا ينصرف وصول الغبار من الأولى وإن كثر لما تقررت أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتميم به أو اضمح به وبغلق مسئلة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بعد موثوقى مع صبها أجزأ أن كثر كما علم بحسار فيما لو سقوت مخرج (٣٦٥) على وجهه لا ينافى في ذنب التفريق

في الثالثة نقل ابن الرفعة
الاتفاق على وجوبه فيها
لانه يجوز على ما إذا لم يرد
التخليل والأول على ما إذا
أراداه فالواجب فيها أما
التفريق والتفريق فهو
مع التفريق سنة ويجب
ترفع عاقته عند المسح (ق)
الضربة (الثانية والله أعلم)
ولا يكفي تحريكه لتوقف
وصول التراب لحمله على زعجه
لكن كانته واتسع خلافا
لما هو عليه تعبير غير واحد
بغالب الأئمة - قاله الخاتم
بالتحريك ثم عوده للعضو
ببصره مستعملا وليس
كانتقاله للبدن المسحة ثم عوده
للحاجة إلى هذا دون ذلك
وبسبب في الأولى لم يصح
وجهه بجمع عليه لا اتباع
فان قلت قولك لأن انتقاله
إلى آخره غير كاف لأنه ان
وصل الخاتم قبل مس العضو
فلا استعمال أو بعده فقد
طهر العضو بمس العضو
هو كاف لحله أخرى أغفلها
حسبك وهي أن التراب
لا بد أن يصيب جزءا من تحت
الخاتم الذي تحاقق عنه وهذا
التراب يحتمل التكافؤ الذي
من شأنه أنه طبقه فوق
أخرى ومعلوم أن السقلى
مستعمله لأن المسادة دون

الأولى (قوله ومن ثم) أى لأجل عدم المنع (قوله غبار) أى في السفر نهاية (قوله إلا أن منع) أى الغبار
وصول ترابه أى التميم (قوله وعليه الخ) أى المنع (قوله وجوب النفث) أى لغبار السفر مثلا (قوله
و ينفرك) أى الغبار من الأولى (قوله فيها) أى في مسئلة التهذيب (قوله ولا ينافى) إلى التفريق النهاية والمعنى
(قوله وأما التخليل) أى لأن ما وصله المقبل مسح وجهه لا يعذب فيه في حصول المسح فاحتاج إلى التخليل
لحصول ترتيب المسحين نهاية ومعنى (قوله عند المسح) أى لا عند النقل نهايتومعنى (قوله ولا يكفي تحريكه)
خلافا للنهاية والمعنى عبارة عما لا يجابه ليس لعينه بل لا يصل التراب لما تحتها لأنه لا ينفذ غالباً إلا بالترفع
حتى لو حصل الغرض بغيره أتم بغيره إلى واحد منهما السعة كفى أه (قوله ثم فوالخ) على وجوب الترفع
وقوله لكن كانته صله لتوقف وقوله وان اتسع الخ غاية لقوله ولا يكفي تحريكه (قوله لأن انتقاله الخ)
لتعليل لهما ورواه النهاية بما اتصل يقال تحريك الخاتم غير كاف وان اتسع اذ بان انتقاله الخاتم بالتحريك الخ
لأن اتسع انتفاعا بالحاجة للصبر وزنه نالجا عن مباشرة الدوا أيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتداده
في حكم عدم وصوله فبرفعه ثم عوده يفرض كنه أول ما وصله الآن فافهم أه (قوله وبسبب في الأولى الخ)
كذا في النهاية والمعنى (قوله غير كاف) أى في اتساع الخاتم كفاية التفريق (قوله ينتقل هذا المختلط إلى
الجزء الخ) ان أراد انتقاله السبب ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأى يحذو ربه إذا التراب كالماء
مادامه مترددا على العضو لا يتحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الماء كالماء وان أراد بعد
انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرره من الفرق بين الخاتم والسيد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير
لازم ثم رأيت المحشى سم قوله ولا بغير ذلك الخاتم هذا انما يقيدان سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى
الجزء الذى يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إذا أراد الانتقال بعد انفضاله
فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يظهر فتأمل أه انتهى بصري (قوله
مطلقا) أى اتسع أم لا حرك أم لا (قوله يتحقق عموم التراب الخ) انظر مع قوله السابق ويكفي غلبه تعميم
العضو الخ الواقع لما مر في الرضوء والغسل (قوله لارض الخ) عبارة النهاية والمعنى في شرحه بطل واحترز
بقوله لفقدها ما إذا كان لارض وضوءه فلا يبطل تيممه إلا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده قبلها أه
(قوله لم يبطل تيممه) أى بغير المبطلات المشهورة سم (قوله إلا بالبرء) أى لا بوجود الماء أو غشيه (قوله
يجعل الفسقد) أى الآتى (قوله وكذا وجدته) أى يجعله شاملا للشرى سم (قوله بان زول الخ) تصور
لوجوده الشامل للشرى (قوله بما منع آخر) تصور بان البرء لا يبطل مع وجود المانع سم (قوله أو
لفقدانه) عطف على لارض (قوله أو غشيه) إلى قوله ويؤخذ في المعنى الأوله عن الرضوء قولنا ان (ان لم يكن
في صلاة) أبا عبد الله وعنه فيها فلا بطلان بتوهم أولئك أو ظن معنى ونهايتو ينافى في الشارح ما يفيد (قوله
أنه يضر الخلط وان قل فتأمل) (قوله على ما إذا لم يرد التخليل) ينبغي اذ لم يتخلل أن يشترط أن لا يكون الغبار
الحاصل من الأولى ما تمنع وصول الغبار الثاني إلى العضو فتأمل (قوله ينتقل الخ) هذا انما يقيدان سبب
استعماله انتقاله عما أصابه الخاتم الذى يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم ان
راد الانتقال بعد انفضاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يظهر فتأمل (قوله
لم يبطل تيممه) أى بغير المبطلات المشهورة (قوله وكذا وجدته) أى يجعله شاملا للشرى (قوله بما منع آخر)

التي فوقها بغير ذلك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذى يلي الأول محال بصبه تراب فلا يظهر وهكذا كل جزء فرسته أصابه التراب دون
ما لم يقع فيه من المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتعطل له نعم ان فرض تحقق عموم التراب لجسم ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا إشكال
في الأجزاء أحسن (ومن ثم) أرى لم يبطل تيممه إلا بالبرء وقد يشبهه المنع يجعل الفقد شاملا للشرى وكذا وجدته بان زول ماء مودوم يقتدر
بما منع آخر أو (لفقدانه فهو جوده) أو يمنع إمكان شرأه وإن قل (ان لم يكن في صلاة) بان كان

قبل الرأى) أى قبل تمامها بقرينة ما يأتي فمثل صورة المعية بصرى وسم وعش (قوله وان ضاق الوقت) سبأى تقيد به حين يلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) أو الغسل (قوله اجامعا) وغلب آخر التراب كافلك ولولم تجد الماء مشرع حتى فاذا وجدت الماء فامسح بجلدك نهاية بمعنى (قوله وكذا الوضوء) الى قوله ويؤخذ في النهاية الاقوله عن الوضوء (قوله ولو وضوءه) منه ما لو وضوءه والالامانع المحسوس كان وضوءه والالامانع فيعطى تيممه ولو جوب بالبحث عن ذلك بخلافه والالامانع الشرعى كترههم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح مروي عنه كما قال في شرح العباب ما لو رأى رجلا ساذا احتل أن تحت ثيابه ماء عش (قوله وان زال وضوءه) ومحل بطلانه بالترههم ان بقى من الوقت زمن لوسى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيمنهاية وأقول هذا شامل بان يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه أن من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصرى ينبغي أن تقدم مسألتا العلم والترههم بما اذا كان فيه ما يجعل يجب عليه من أخذ من تعليه وان لم يأمن مرسح به حتى لو قال ان يجعل كذا وهو فوق القرب ماء مباحا أو هو فوق حد الغوث ماء نخسا فظهر انه لا يبطل تيمم سامعه في الخاداه (قوله كان رأى ركباً) أو غصاء متطد بقرينة نهاية ومعنى (قوله سراً) وهو ما روى وسط النهار وشبه الماء وليس بماء كافي القاموس عش (قوله أو سمع الخ) قال في الخادم ولو قال لفلان عندى من ثمن خمر ما بطل تيممه ولو جوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قال يقول عندى العطش ما لم يبطل تيممه بخلاف عندى ماء العطش وظهر عندى ماء لوضوءى ولو وضوءى ماء في بطنى في الأولى دون الثانية فبطل قال عش قوله مروي عن صاحب الماء أى الذى اشتراه واضع البدعى المسمونه بن الخ وقوله مروي بطل تيممه معقد اه (قوله وأوجب أو ستمعمل) عطف على لفلان وقوله أو ماء ورد عطف على ماء (قوله بخلاف أو دعى الخ) وكذا لو قال عندى اغصاء ما لم يبطل تيممه ولو قال عندى لحاضر ماء بطل تيممه معنى (قوله وهو يعلم غيبته) أى يستحضر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ما ذكر فيما يظهر بصرى فان كان يعلم حضوره أو لم يعلم من حاله شياً بطل لو جوب السؤال عنه نهاية (قوله ما لو لم يعلم الخ) شامل للثلاث فيعطى بالثلاث في الصور وتين عش وسم قال البصرى قوله أو ما لو لم يعلم الخ صادق بما اذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكن الوديع وهو محل تأمل فنبين أن يكون حكمه كسابقه أى فلا يبطل (قوله صار أخذ متروهم الخ) المتروهم اما المرجوح أو الواقع في الوهم أى الذهن فيشمل المراجع على كل التعبير بالمشكوك أو لى وان أمكن حمل الترههم على الثانى والثلاث على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط بصرى وفيه تأمل بل تعبير الشارح أنسب بقوله أو لا وكذا الوضوء بمحل جله أخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ من أن كل مانع وجوب الطيب الخ) بمحل كاهو واضع فيما اذا كان الوجدان مع الحاح على الطلب ما لو كان حاضر اعنده فيعطى تيممه مطلقاً اذا تم تقدم مزايت الحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

تصريح بان العزم لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الرأى) ان أراد قبل تمامها شمل وجدانه في أثناءها وهو متختم موافق لقوله في شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرامه لو اراد في أثناء تكبيرة الاحرام كان كذلك لان الاحرام انما يتحقق بانتهاء اه ويبقى وجدانه مع تمامها بمحتمل انه كذلك أيضاً لان الصلوك بشماه وقد قال المانع ويؤيد ذلك قول الشارح لا يبين ان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة الاحرام (قوله وكذا لو تيممه وان زال وضوءه سر بعل الخ) ومحل بطلانه بالترههم ان بقى من الوقت زمن ولو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه شرح مروي وأقول هذا شامل بان يلزمه القضاء مع ذلك لا ينافيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده (قوله عندى الخ) في الخادم ولو قال عندى من ثمن خمر ما بطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاقرار فانه يجب عليه البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى التيمم في رضاه دانة لاقى اما الخ (قوله محله فين يلزمه طلبه) قد يقال لا يحتاج لذلك في الوجدان بل هو ممنوع لان المراد بوجوب الماء حصوله

قبل الرأى من تكبيرة الاحرام (طل) تيمم وان ضاق الوقت عن الوضوء اجامعا وكذا الوضوء وان زال وضوءه سر بعل كان رأى ركباً وتقبل سراً باماه أو سمع من يقول عندى ماء لفلان وتجنب أو ستمعمل أو ماء ورد لانه يأت بالمائع الا بعد الوضوء الماء بمجرد سماعه لفظه بخلاف أو دعى فلان ماء وهو يعلم غيبته وعدم رضاه بانخذه ما لو لم يعلم ذلك فيعطى لانه يلزمه البحث عنه ولانه اذا شكى في الرضا صار أخذ متروهم الخلل وانما يبطل فيما اذا رآه مثلاً أو تيممه (ان لم يقترن) وجوده أو تيممه (بما عكس كعظم) وسبع وتعد استقامته لا نه جند كالعزم ويؤخذ من أنه ان كل مانع وجوب الطيب كذلك ومنه أن يتحشى من لا تلزمه الاعادة خروج الوقت لو طلبه فقولهم هنا وان ضاق الوقت بمحله فين يلزمه طلبه وان خاف خروج الوقت وهو من تلزمه الاعادة وهذا معلوم مما قدمه في الطلب فوجب حمل اطلاقهم هنا على كل مقرر

واغلام يبطل، نوهم ستره آو بره و عدم وجوب طلبها الغلبة الضمنية بها وعدم حصوله بالطلب (٣٦٧) * (نزع) * ذكر شارح هذا كلاما من

الحنفية فيعمالهم متمم
 تام مكملا عما تم استيفاء
 وعلمه بعد بعده ولم يبين
 حكم ذلك عندنا والذي
 يظهر من كلامهم في هذا
 أخرج في حله ما علم بقصر
 في طلبه أو كان بقربه
 خفية الاستار أو رأى واطنى
 متعممة الماء دونها عدم
 بطلان تبعه (أو أن)
 وجده بلا متاع أو لا ولا عبرة
 بنوهم هنا (في صلاة) بأن
 كان بعد تمام الرأى من تكريرة
 الاحرام (لا سقطا) أى
 قضاؤها (به) لكونه يعمل
 الغالب فيه وجود الماء
 (بطلت) الصلاة بطلان
 تتممها كإعمال من سباق
 كلامه إذ المحقق بسطها
 لا بسطها فلا اعتراض عليه
 (على المشور) وأن ضاف
 الوقت على ما تقرر وأعلم
 الفائدة في بقائها وجوب
 إعادتها (وأن أسقطها)
 لكونه بحمل الغالب فيه
 فقد الماء أو استوى فيه
 الامران (ذلا) يبطل
 الصلاة بل يتهموا بسلم
 الثانية لأن تتممها يبطل
 الإتيان بها وأن تلف الماء
 وهي منها تبعا ففعلها لا
 وجود سهو كره بعدها
 وأن قرب الفصل لفصله
 عنها السلام صور وان بان
 بالعود لوجاز أنه لم يخرج به
 وجه عدم بطلانها وبش
 هشانه تلبس بالمقصود

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إعادة فليست أمرا بالترجم أن
 المراد بالوجدان أعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه اهـ بصري (قوله واغلام يبطل) الى الفرع
 في المغنى الاستمالة البره والى التي في النهاية الا ان الاستمالة (قوله واغلام يبطل الخ) ان كان فاعل يبطل ضمير
 التيمم كاهو ظاهر السياق فنهى له موقع لهذا الكلام لان التيمم لا يبطل لوجود الستره فلا وجه للاعتذار
 عن عدم بطلانه بنوهم هاهنا كان ضمير الصلاة فقرباً من صلى عار يافو جسد ستره وجب الاستتار فان
 استتر فورا اسبرت حجبها والابطلت على مفاصله في شروط الصلاة سم أى فكان الظاهر التأنيت (قوله
 لغلبة الضمنية) أى الخلل بالستره وقوله وعدم حصوله أى البره (قوله ولم يبين) أى ذلك الشارح عش
 ويجوز كونه ببناء المغول (قوله بنوهم) المراد به ما يشمل الفتن كما مر عن النهاية والغنى (قوله بأن كان
 بعد تمام الرأى الخ) هذا يدل على انه اذا كان مع تمام الرأى كان من الوجوه دلا في صلاة سم (قوله كإعمال) أى قوله
 لبطلان تتممها (قوله فلا اعتراض الخ) أى بأنه كان الاول أنه أن يقول يبطل أى التيمم عش وظاهر ان
 ما ذكره الشارح لا يدفع أوليته أى يبطل قول المتن (وأن أسقطها) أى أسقط التيمم قضاءها بما يتوقف على
 (قوله لكونه) أى قوله لا يجوز في المغنى والنهاية (قوله وأن تلف الماء) أى يبطل إتيانها وان تلف الماء سم
 أى علم تأمل الماء قبل سلامتها يتوقف (قوله فعلمنا) الاول المضارع (قوله لا يجوز دسوا الخ) كذا في
 الزبدي وابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح مر أى والمغنى وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشورى
 من التوقف في كلام حج رحمة الله تعالى في مالوئذ كروا ان ركن بعد سلامه هل باقى به أم لا فيه نظر
 والا قرب به ان قصر الفصل أى به والا فلا نكته لم يخرج منها عش أى فأنى حينئذ وجود سهو كره
 قبل سلامه ثانيا (قوله بعدها) أى التسليحة الثانية قوله عنها أى عن الصلاة (قوله وان بان) غاية قوله
 لوجاز أى العود وقوله انه لم يخرج الخ فاعل بان (قوله ووجه عدم) الى قوله وأما قول ابن خنير ان فى المغنى
 الاول أنه لم يعهذ وقوله فقد نقل الى الحاصل والى قوله حيث لم يكن فى النهاية الاما ذكر وقوله ولا كماعى الى ان
 البديل وقوله فأن دفع الى أمالو أقام وقوله فان وضع الى ولو عم (قوله لا امتناع) فاشتمل الخ على بكل حال نهاية
 ومعنى (قوله مع تحرقه مع تقصيره) أى خلاف ما هناهنا يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصيره لانه تقدم
 الطالب سم (قوله على أن البديل هناه) أى التقليد (قوله لم ينقض) أى فانه مادام فى الصلاة فانه مقلد سم
 (قوله بخلاف التيمم) أى فانه انقضى يتأمل سم وجه التأمل ان البديل هنا حقيقى قد دوا لم الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إعادة وانما يتأى ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم به
 بحيث يحتاج فى حصوله الى طلب وليس كذلك فليست أمرا بالترجم ان المراد بالوجدان أعم من حصوله
 وكونه بحيث يجب طلبه (قوله واغلام يبطل بنوهم ستره الخ) ان كان فاعل يبطل ضمير التيمم كاهو ظاهر
 السياق فنهى له موقع لهذا الكلام لان التيمم لا يبطل لوجود الستره فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه
 بنوهم هاهنا وان كان ضمير الصلاة فقرباً من صلى عار يافو جسد ستره وجب الاستتار فان استتر فورا
 اسبرت حجبها والابطلت على مفاصله في شروط الصلاة (قوله بأن كان بعد تمام الرأى الخ) هذا يدل على انه
 اذا كان مع تمام الرأى كان من الوجوه دلا في صلاة فاعل بان (قوله ووجه عدم) الى قوله وأما قول ابن خنير ان فى المغنى
 الاول أنه لم يعهذ وقوله فقد نقل الى الحاصل والى قوله حيث لم يكن فى النهاية الاما ذكر وقوله ولا كماعى الى ان
 البديل وقوله فأن دفع الى أمالو أقام وقوله فان وضع الى ولو عم (قوله لا امتناع) فاشتمل الخ على بكل حال نهاية
 ومعنى (قوله مع تحرقه مع تقصيره) أى خلاف ما هناهنا يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصيره لانه تقدم
 الطالب سم (قوله على أن البديل هناه) أى التقليد (قوله لم ينقض) أى فانه مادام فى الصلاة فانه مقلد سم
 (قوله بخلاف التيمم) أى فانه انقضى يتأمل سم وجه التأمل ان البديل هنا حقيقى قد دوا لم الطهر المترتب

كوجود المكثرة بعد شدة وعنى بالصوم وليس كصل يخفف تحرق فيها لا امتناع افتتاحها مع تحرقه مع تقصيره بعدم تعهده ولا كماعى قلد
 فى الغلبة فابصر فيها البشاهة على أمر ضعيف هو التقليد على أن البديل هناهنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعنه لا لا شهر

لما تمت فيها القدر ثم على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كمستحاة تنفبت فيها التجدد حدثا ثم انقضى قاصر بعد رؤيته قامة أو

انما باطلت لان انشاءه بهذه النية باطل يستجبه كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرؤيا باطل فان دفع بالتصوير فيها بالقاصر مالا لا ينوي هنا أمال أو قام أو نوى ذلك قبل رؤيته بالقاء أو معناه فلا تطل والشقاء في الصلاة كروء بالقاء فيها تفصله المذكوران وضع الجيرة على ظهره تطل والباطل ولو لم يمت لتعد الماء وصل على ولو بالوضوء ثم وجده ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضر لان ذلك مخالفة أمره فاحتبطه وقامه أن من صلى عليه بالتييم ثم رأى الماء قبل دفن لم يعادها إن كان حاضر أمال المسافر فلا يلزمه شي من ذلك إذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقروه الاتفاق بل أشاروا لنقل الاجماع على أن صلاة الجنائز

على فعل التيمم نظير دوام التقليد المترتب على نيته (قوله حاشيت فيها) أي في الشهر (قوله لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشرع في الصوم الآن بدعي أن الصوم ليس بداعي الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا وهو التيمم فرغ منه (قوله تنفبت فيها) أي في الصلاة (قوله لان انشاءه الخ) بتفصيل الحكم القامة في الأولى نهايته ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لان (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيها) أي في نيته القامة في الانحياز بعد الغنى بتصوره في الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي القامة أو الانحياز (قوله أو معناه) كذا ذكره شيخ الاسلام وفيه نظر مراده سم عبارة الثانية والغنى واللفظ لا دلالة له في الرؤيا القامة أو الانحياز كانت تقدمه ما فاضركم تقتضيه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أفاده والبرجحة لله تعالى اهـ (قوله فيها تفصله) سواء فيه تفصلها كما في نسخة سم عبارته قوله وفيه تفصلها أي بين أن تسقط بالتييم أو لا وقوله فان الحيزان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اهـ (قوله فان وضع الخ) عبارة الغنى في نظر ان كانت تسقط بالتييم تطل وان كانت محال تسقط بالتييم كان تيمم وقد وضع الجيرة على حدث بطلت اهـ (قوله ولو بعد صلاته) يعني عنه قوله وصل عليه (قوله ان من صلى عليه بالتييم) أي وليس ممن يحصل به الفرض كإباني (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والمجس (قوله أخذنا من كلام البغوي) حل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو لم يمت وصل عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو انشاءه وجب غسله والصلاة عليه كما أفتى به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الوجه وبجمله كإشارته إلى الأذرى والركن وغيرهما في الحضر أمال السفر فلا يجب شي من ذلك كالحي حرم به ابن سراقه لكنه فرض في الوجدان بعده ما على كلام البغوي فاذا وجد الماء بعده دفنه وقبل تغيره وجب اخراجه وغسله أو بعده فلا وجبانه يكتب في شيعته السابق مراعاة حرمة اهـ وقوله وقبل تغيره وجب اخراجه وغسله فيه نظر سم وماتله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في الغنى مثله (قوله والحاصل الخ) ولو تيمم وعيم الميت وصل عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتييم ثم دفنه ثم وجد الماء فوضا وصل على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مر ينبغي أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضي خلافه سم أقول والاقرب ما تقدم من حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المتأخرين في الجنائز حيث قال صلى الله عليه وسلم لا يغسل ولا يغسله بالميت غير عس (قوله انما) أي صلاة الجنائز (قوله وان تيمم الميت كتيمم الحي) فان كان في محل يغلب فيه فقوله اهـ أو يستوى الإمران فلا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه عس (قوله حيث الخ) ظرف قبره وقوله بان وقتها الخ صلته عس (قوله قبل الدفن)

لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشرع في الصوم الآن بدعي أن الصوم ليس بداعي الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا وهو التيمم فرغ منه (قوله أو معناه) كذا ذكره شيخ الاسلام وفيه نظر مر (قوله فيها تفصله) أي بين أن تسقط الصلاة بالتييم أو لا وقوله فان الحيزان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم (قوله أو نوى ذلك) أي في نيته القامة في الانحياز بعد الغنى بتصوره في الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو معناه) كذا ذكره شيخ الاسلام وفيه نظر مراده سم عبارة الثانية والغنى واللفظ لا دلالة له في الرؤيا القامة أو الانحياز كانت تقدمه ما فاضركم تقتضيه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أفاده والبرجحة لله تعالى اهـ (قوله فيها تفصله) سواء فيه تفصلها كما في نسخة سم عبارته قوله وفيه تفصلها أي بين أن تسقط بالتييم أو لا وقوله فان الحيزان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اهـ (قوله فان وضع الخ) عبارة الغنى في نظر ان كانت تسقط بالتييم تطل وان كانت محال تسقط بالتييم كان تيمم وقد وضع الجيرة على حدث بطلت اهـ (قوله ولو بعد صلاته) يعني عنه قوله وصل عليه (قوله ان من صلى عليه بالتييم) أي وليس ممن يحصل به الفرض كإباني (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والمجس (قوله أخذنا من كلام البغوي) حل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو لم يمت وصل عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو انشاءه وجب غسله والصلاة عليه كما أفتى به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الوجه وبجمله كإشارته إلى الأذرى والركن وغيرهما في الحضر أمال السفر فلا يجب شي من ذلك كالحي حرم به ابن سراقه لكنه فرض في الوجدان بعده ما على كلام البغوي فاذا وجد الماء بعده دفنه وقبل تغيره وجب اخراجه وغسله أو بعده فلا وجبانه يكتب في شيعته السابق مراعاة حرمة سم عبارته قوله وقبل تغيره وجب اخراجه وغسله فيه نظر سم وماتله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في الغنى مثله (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح مر ولو تيمم وعيم الميت وصل عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتييم ثم دفنه ثم وجد الماء فوضا وصل على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مر ينبغي أن

وليس هنا وقت مضى فيكون بعده قضاء حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلها فيه أمالة قبل الدفن فتعين فعلها خبر قبله لحرمة ثم بعده أذرى الماء لقاط الفرض

عن ابن عباس أنه أولت بانها في سائر أي أو سافر واجد العلماء ناف لو تضافا فتصلها الجنازة (٣٦٩) فهذا لا يقيم عندنا خلافا لا يضيف

أما إذا كان ممن يحصل به
الغرض فليس له التحميم
لفعلها لانه لا ضرر ورتبه
اليه ولا فرق في عدم
طهارة الصلاة السابقة رؤيته
الماء بين الغرض والنفل
(وقيل يبطل النقل) لانه
لا حرمه كالغرض وادخاله
النفل فيما يسقط بالتعميم
تارة وتارة لا يقتضي ان يغوي
المتمم كالبرزء قضاء الغرض
يسن له قضاء النفل الذي
يسر قضاءه ولا يجوز
بشرع قضاءه وبشرع
قوله بعد وان التمسفل الى
آخره (والاصح ان فعلها)
أي الصلاة التي تسقط
بالتعميم الشاملة للنفل كما
يصرح به كلامه فعمل غير
واحد من الشراح لهاتين
الغرض انما هو من أجل
مقابل الاصح وجهها بحرمه
القطع وهو لا يأتي في النقل
لنقض أفضل من اتماها
بالتعميم وان كان في جماعة
تغوت بالقطع أو في أعادتها
بالماء بعد رانها كما تنه
كلهم من وجملهم خلاف

خبران (قوله ابن عباس) أي ابن خيران (قوله أما إذا كان ممن يحصل الخ) خالفه عنها بقوله لا الوجه
جواز صلاته عليه أي الميت مطلقا وان كان ممن يحصل الغرض به اه وأقره سم وقال ع ش قوله
مر مطلقا أي في محل يغلب فيه فقد أملا لا لكن إذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ممن تسقط بفعله
وجب عليه محض من لا تسقط بفعله كنفاته اه (قوله اليه) أي إلى التعميم (قوله ولا فرق) أي قوله
وادخاله في النفل وانما (قوله الصلاة السابقة) أي التي تسقط بالتعميم (قوله بن الغرض) أي كظهور
وصلة جنازة وقوله والنفل أي كيدور وترغى قول المتن (وقيل يبطل النقل) أي الذي يسقط بالتعميم نهاية
(قوله وادخاله الخ) أي بقوله وان أسقطها الخ وقوله وتارة لا الا صوبه تارة فملا أي لا يسقط بالتعميم بقوله
أو في صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضي الخ) خبر وادخاله الخ (قوله ان نحو المقيم) أي كالعاصم يسره (قوله
وأنه يجوز له) أي يقتضي أنه يجوز له نحو التعميم (قوله لعمل غير واحد الخ) جرى عليه النفل يتوالمخ (قوله
وهو لا يأتي في النقل) أقول عدم إتيانه في النقل لا يقتضي الجمل المذكور ولا ينافي تعميم المسئلة لأن غاية
الامر أن يكون هذا المقابل مفصلا عنه نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضأ أفضل) ظاهره ولو صلاة جنازة
وهو قريب من بحث تغيره ان خيف عليه تغير ما لا تمام أفضل بل قد يقال بوجوبه ع ش (قوله وان
كان في جماعة الخ) أي خلافا لما يحسنه الاذري سم أي وللهنا يتعارفه ويظهر أن يقول ان ابتدأها في
جماعة ولو قطعها وتوضأ لغيره فاضى فهاجم الجماعة أفضل وان ابتدأها منفردا ولو قطعها وتوضأ أصلاها في
جماعة أو ابتدأها في جماعة ولو قطعها وتوضأ أصلاها في جماعة أو ابتدأها منفردا ولو قطعها وتوضأ أصلاها
منفردا فقطعها أفضل اه قال ع ش قوله مر أو ابتدأها في جماعة الخ طاهره ولو كانت الثانية
مغضوية وينبغي تخصيصهما إذا استويا وكانت الثانية أفضل من الأولى اه (قوله أو في أعادتها) فيه
دلالة على مشروعية أعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الآن بصور بما إذا كان مع التعميم راء الماء
أو يقال ان محل كون الصلاة بالتعميم لاتعاد بالوضوء مالم يره فيها لغير سم وقوله أو يقال الخ أي وما
هنا السلي من هاروجه طلب الاعادة هنا لخرج من الخلاف كانه عليه الشارح (قوله من خلاف من أوجب)
أي القطع (قوله ولا يجوز قطعها الخ) فيه نظر بل المتجاوز كما يفهم من شرح لروض وغيره سم وبصرح
بالجواز قول النهاية قال في التنقيح أوقامه فلا وقد يقال الأفضل قلبها فلا فان لم يفعل فلا فضل الخروج منها
قال الاذري وكأنه أراد أن اصح الاجماع ما هذا أي القطع وما هذا أي القلب لأن ذلك مقالة واحدة ولم أر
من رجع قلبها فلا (قوله لانه كافتتاح صلاة الخ) فديمع بانه لم يأت بزيادة على قدر ما رواه وانما غير صفته
بالنية فليتمل مر ام سم (قوله ودر) أي تغلا انه باطل الجملة سالبة (قوله به) أي بالتعليل
المذكور (فاراد نيه) أي القلب (قوله انه) أي قوله لتغير نية في النهاية وانما في الاقوله بان كان في الحرم
(قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح مر انما الى ان المراد من الوقتين وقوعها ادما حتى لو كان

لا توقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضي خلافه (قوله أما إذا كان ممن يحصل به الغرض الخ) في شرح
مر والاجم جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ممن يحصل به الغرض (قوله وهو لا يأتي في النقل) أقول
عدم إتيانه في النقل لا يقتضي اطل المذكور ولا ينافي تعميم المسئلة لأن غاية الامر ان يكون هذا المقابل
مفصلا عنه نظائر كثيرة (قوله وان كان في جماعة الخ) أي خلافا لما يحسنه الاذري (قوله أو في أعادتها) فيه
دلالة على مشروعية أعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الآن بصور بما إذا كان مع التعميم رجاء الماء أو
يقال ان محل كون الصلاة بالتعميم لاتعاد بالوضوء مالم يره فيها لغير (قوله ولا يجوز قطعها الخ) فيه
نظر بل المقص الجواز وهو المفهوم من قول شرح الروض وغيره وانما لا يفيدوا أفضلية لخرج منها
بقلبها فلا ادناسهم من ركعتين كما قد عو به فيما لو قدر المنفرد في صلاة على جماعة لان تأثير رؤيته في الماء في
النفل كهو في الغرض اه وقوله لانه كافتتاح صلاة الخ فديمع بانه لم يأت بزيادة على قدر ما رواه وانما غير
صفته بالنية فليتمل مر (قوله وخرج منها خارجا) قال في شرح العباب فان قلت تاخير الصلاة إلى أن

لتغويته بعضهم قدوة فعل جميعها به بالضرر و (د) الاصح (أن التمسفل)

(٥٧) - (شرواني وابن قاسم) - اول

إذا قطعها وتوعد أدرك ركعتي الوقت قطعها وهذا أي ما نقله سم عنه مروي عنهم قوله مروي
 يخرجهم عن وقتها مع قدرته على ادائها في عيش وفي الجبري إن المعتمد في التقيد بالمرجع
 مروي (قوله الذي) أي قوله وجل في أنها يتوالفتي (قوله الذي لم ينو عدا) هذا التقيد لا يتبطل
 المصنف إلا في الأمن فوجدنا في الأولى للشارح تقييد المتن على الإطلاق قاله عيش ورده الرشد
 بعينه إن هذا القيد لا يمتد من ذكره هنا خلافا لما في شاشية الشيخ عيش لأنه يعلم من حكاية الشارح
 للمقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لا خلاف في خصها فصرر قول المصنف لا يجوز
 ركعتين أنه لم ينو عدا كما صور به الشارح مروي وصرر قوله الأمن فوجدنا عكس ذلك أه قول المتن
 (لا يجوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عيش (قوله فإن رآه الخ) عبارة الغني هذا إن رأى الماء قبل قيامه
 للثالثة فأنفقها أو ألتأمها وفيه أه (قوله بعد فعله ما الخ) عبارة النهاية في ثالثه فأنفقها قال عيش
 قوله في ثالثه أي بان وصل إلى حديثه فيه القراءة وذلك بان كان القيام أقرب بان كان يصلي من قام وبان
 يستوي حاله بان يشترع في القراءة إن كان يصلي من جلوس ونقل عن العباد ما وافقه أه (قوله وجل
 بالتشديد) مشتق من قاله هذا محمول كان سم مشتق من قاله سبحانه الله ونظر من قاله نظر أي قال الشارح
 هذه العبارة بنحوه لتصديقها يعني بحسب تحمل هذه العبارة المطلقة على مقيد للثالثة بالزم الفساد والقيد ما شار
 إليه الشارح بقوله قبل ركعتين وضه برصديقها راجع إلى العبارة والضمير الذي في فاهم راجع إلى صدق قوله
 الكردي وفيه تكلفات لا يقبلها العقل ولا النقل وأما سائر الشارح إن شارحنا أدخل ما زاده الشارح بقوله
 فإن رآه الخ في عبارة المتن وادعى أنه استفاد منها الذنوق على هذه الصورة التي بداهة لم يجاوز فيها ركعتين
 الخ إلا لأن في قوله لصدقها الخ المحكي عن ذلك الشارح قلبا وأصله لأنه يصدق على هذه الصورة وأنه لم يجاوز فيها
 ركعتين الخ (قوله فاهم) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقها الخ (قوله مطلقا) أي قبل فعل ركعتين أو بعده
 قول المتن (الأمن فوجدنا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين ببادر منه أن المثبت به مجاوزة ثم ادلا
 بنسج العمل عند النوى على ما يشمل الركعة ثالثة سم وقد يقال هو استثناء قطع وكله فالنوى فوجدنا
 بنيه عيش (قوله وأدلى ما فاهم الخ) كان كان نوى ركعتين عند الإحرام ثم قبل روي بطله نوى زيادة
 ركعتين وقوله منه أي العدد سم (قوله على أن بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيته) أي حوازي أو انقضض
 قطعه ليصله بالوضوء عيش (قوله عملا) أي قوله خلافا الخ في أنها يتوالفتي (قوله ولو رآه أثناء قراءة الخ)
 شامل لما إذا رأى الماء في أثناء قراءة وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقوف على ما انتهى إليه وهو ظاهر لأن الظاهر
 أن الوقوف إنما يحرم عن قصد استمرار القراءة لأن قصد الإعراض عنها خصوصاً إذا كان لما انتهى إلى آخره
 أو أجنب به إذا انتهى إلى ما يحرم الوقوف عليه لا يحرم الوقوف حيث سم (قوله بنيه لها) أي بان كان جنباً عيش
 أي أو نحو (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سم على الوجه قد يرد خذ من عدم البطلان إذا رآه في أثناء
 بيق من وقتها ما لا سم إلا ركعتين تغفر للخرج من الخلاف كما يرى عليه في الكفاية فيها إذا كان عليه فائنة
 وأراد قضاءها فاقبل المؤداة فإنه يغفر له ذلك لغرض من خلاف وجوب الترتيب قبل ليس وعاء يتخلف
 من حرم قطعها أو لم ينعى من عا به مطلقاً وهذا يعرف بين ما هنا ما فاهم الخ إن الرغبة بناء على
 تسليمه ما ليس هناك إلا خلاف واحد فراجعنا وهنا خلافان متعارضان فتناسلنا فزاعاً أحدهما فقط
 لاسترخاء ما سبق العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع التقيد على إيقاعها كلمة فيه
 أه فليتأمل (قوله التي رآه فيها) أي ما لو رآه في أول تحريره للوضوء في الثالثة (قوله الأمن فوجدنا)
 أقول لستنا هذا من علم مجاوزة ركعتين ببادر منه أن المثبت به مجاوزة ثم ادلا بنسج العمل عند النوى
 على ما يشمل الركعتين (قوله عند الإحرام) كان كان نوى ركعتين عند الإحرام ثم قبل روي بطله نوى زيادة
 زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها بعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء
 وهو الظاهر وأن عبر فيه بعدم ارتباط بعض الأيات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقوف على ما انتهى إليه

الذي لم ينو عدا بل أطلق
 ثم رأى الماء قبل ركعتين
 (لا يجوز ركعتين) بل يسلم
 منها لأنه الاحتمال
 في النوافل فإن رآه بعد
 فعلها ما قصر على الركعة
 التي رآها فيها وجل شراح
 هذا العبارة قال المصنف
 على أنه لم يجاوز ركعتين بعد
 رؤية لما فاهم أنه
 فصل ركعتين بعد رؤيته
 مطلقاً ليس كذلك (الأمن
 فوجدنا) قبل روي بطله
 وإن زاد على ما فاهم عند
 الإحرام كما هو ظاهر ومنه
 الركعة عند الفقهاء
 فلا اعتراض عليه ما سألنا
 الحساب غير سديد على أن
 بعضهم وافق الفقهاء
 (فيته) عمليتاً ولا يزيد
 عليه لما رآه أن الزيادة
 كانت خارجة عن صلاة أخرى ولو
 رآه أثناء قراءة تبسم لها
 بطل تبسمه وإن نوى قدا
 مع الإحرام أو ارتباط بعضها
 ببعض

جاءه ترتبط بعضها ببعض مبتدأ وخبراه **أقول** قد يمنع هذا الاختذان المراء بالارتباط ان لا يعتد بما فعله قبل رتبة الماء لوقته عليه وذلك انما يكون في الصلاة دون غيرها عيش أي كيدل عليه قول الشارح **الان** لان جهة بعضه الخ **(قوله** وبه الخ) أي بالتعليل **(قوله** لان جهة بعضه الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفرقه وقد يؤخذ من هذا التعليل انه لو رآه أن تعاطب لجهة أتمها الذابجو وتفرقها انتهت اه سم **(قوله** لا ترتبط ببعضها) فيتوضأ ويأتي بيقية طوافه لان الماء الاذفة سنة عيش **(قوله** أو رآه نحو حوائض الخ) أي من انقطع نحو حوضها رشدي **(قوله** وجب النزوع) أي وحرم عليها تمكينه معنى **(قوله** لا يبطل الا برؤيتها الخ) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجه ان طهارتها باقية وطوافها جزئي وقاس ما هنا انه لو اقتدى بغيره تسقط صلاته بالتيمم وقد رآى هو أعنى المأموم الماء قبل احرامه بدون الامام صح اقتداؤهم بكون اعلامه بوجوده لازما سم على حج والظاهر من كلامه انه رآى بعد احرام الامام وقبل احرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رآى الماء لم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رآى الماء فاي ثالث في اخبار المأموم له بوجود الماء نعم ان كان الصبي في احرامه راجعا للامام على معنى انه قبل احرام الامام رآى المأموم الماء بمحضه وال عيش **(قوله** لمن وهم فيه) عبارة لغني والها يتخللها في الاقوال ومن وجوب بالنزوع اه قول المتن **(ولا يبطل بشي الخ)** سواء كان يتمم من حدث أصغر أم أكبر وسواء كان ارض أم لفتقد ما وسواء كان الفرض أداء أم قضاء نهاية **(قوله** ولو من صبي) أي لانهم اخلقوا صلاته بالقرائن حيث لم يجوزوا هاهنا فعود لا على الدابة في السفر لغیر القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتتهما صلاتا رآه ٧ قضاءهما بعد الكمال بجلا بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا لهما لليلة السابقة عيش **(قوله** وجنب الخ) * فر وع * لو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر انقض طهره الاصرغ لا الا كبرك أو أحدث بعده غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجد الماء بل مانع ولو غسل جنب كل يده سوى رجله لم يفتقد الماء وحصله حدث أصغر وتيممه ثم وجده ما يكفي رجله فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو هم ألا التيمم غسله ثم أحدث تيممه ثم وجده فيهما أي الحدث الاصرغ والا كبر يبطل تيممه ويجوز زلزل جل جاع أهله وان علم عدم الموقوف الصلاة فتيمم وبعلى من غير عادة بها توغنى **(قوله** خلافا لما غلطوا) عبارة لغني وقول الدميري ويستثنى من اطلاقه التيمم للصلاة عند عجز عن الماء اذا تيمم جنبته عن الحدث فانه بعلى تيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاوى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضي لان الجنابة مانعة اه **(قوله** تجوز زهم جمع المعادة) عبارة انها يترا لغني ولو سلم تيمم مكث بتمم فدا وفي جماعة ثم أعادها في جماعة بما رآه لا جمع بين فرض وناقل اه **(قوله** بان صلاة الصبي) أي الاصلية **(قوله** ولو بلغ فيها) أي فيها بذلك التيمم في تناوذي هو ما وافقه عيش **(قوله** ولا كذلك المعادة) وتذيق في أيشان في جمع الصبي بين صلاتين جمعا بين فرضين في آلهة أي بالنسبة الى الكعبه المحقق به الصبي احتياط لاختلاف المعادة مع الاصلية فليست معا فرضا بالنسبة الى أحد فتدبر بصري **(قوله** وان استوبا) أي صلاة الصبي الاصلية ومعاذته فكان الظاهر التأييث **(قوله** وغيرهما) أي واستقبال الكعبة ولو في السفر **(قوله** وانما

وهو ظاهر لان الظاهر ان الوقف انما يحرم لمن قصد استمرا القراءة لال قصد الاعراض عنها خصوصا اذا كان لنام الأثرى انه لو اجنب بعد انتهت لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حدث **(قوله** ولو رآه أثناء طوافه) عبارة شرح العباب قال الصلاني والغوراني ولو رآه أثناء طواف قطعه لجواز تفرقه انتهى قال في شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لو رآه أن تعاطب لجهة أتمها الذابجو وتفرقها **(قوله** لا يبطل الا برؤيتها) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجه ان طهارتها باقية وطوافها جزئي وقاس ما هنا انه لو اقتدى بغيره تسقط صلاته بالتيمم وقد رآى هو أعنى المأموم قبل احرامه بدون الامام صح اقتداؤهم بكون اعلامه بوجوده لازما **(قوله** ولا كذلك المعادة) قد يقال بل هي الحلة للوقوف عن

وبه يعلم انه لو رآه أثناء طوافه بال أيضا لان جهة بعضه لا ترتبط ببعض أو رآه نحو حوائض أو تيممته وجب النزوع بخلاف ما لو رآه هو لقلقه تيممه لانه لا يبطل الا برؤيتها ودون رؤيته خلافا ان وهم فيه (ولا يبطل بشي) ولو من صبي وجب تيمم من جنبته عن الحدث الاصرغ خلافا لما غلطوا فيعوب بشكل على الصبي تجوز زهم جمع المعادة مع الاصلية تيمم واحدا لأن يفرق بان صلاة الصبي الحلة للوقوف عن الفرض لو بلغ فهو لا كذلك المعادة وان استوبا في وجوبية الفرض فيهما كما يأتي أي صورة والقيام وغيرها وانما

لم يصل بتيممه لفرض بلغ بعده وقبل السجود في الغرض فرضا كما يحتمل في التحقيق اختياره لاصلاته في الحقيقة فقل فلم يقع جمعا لا للنفل (غير فرض) واحد حتى كما صرح ابن عمر قال البيهقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى المارغطاني عن ابن عباس من السنن لا يصلي بتيمم واحد الاصله واحد ثم (٢٧٢) بحث الثانية بتيمم واحد قول الصحابي من السنن في حكم المرفوع ولانه ما هو مقتضى عنوان الموضوع

لم يصل الى قوله وانما لم تستع في النهاية والمغني الا قوله لم يعرف له بل روى (قوله لغرض) متعلق بتيممه وقوله فرضا متعلق لم يصل (قوله) كما صرح ابن عمر قال بتيمم لكل صلاة وان لم يثبت ثمانية بمعنى (قوله) ولم يعرف له مخالفا (الح) أي فصلا اجابا عكوبا (قوله) ولان الموضوع الانسب بقوله فبق الخ الطهارة يصري أي كما عبر به النهاية (قوله) كان يجب لكل فرض أي لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فليست بتيمم انما هي (قوله) فتسمع يوم الحنفدي (الح) عبارة المغني ثم نسخ ذلك في الموضوع بانه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبق التيمم على ما كان عليه اه (قوله) وخرج يصلي بتيمم في الحنفدي (الح) لا يخفى ان في هذه الصورة الغار او هو ان يقال لنا تيمم لا ينقص بخروج خارج ينقص خروجه لوضوء بصري (قوله) رجعا عطف على تمكن الخ والتوضي للمراة وقوله بين ذلك أي التمكن من قوله بان ثوبه أي الغرض لا التمكن ونحو (قوله) كما صرح أي قبيل قول المتن ومسح وجهه (قوله) فانه إما ذكر من التمكن مرارا والجمع بين وصلا فرض (قوله) كالخطبة والجمعة فلا يجمع بينهما بتيمم أي ولا بين خطبتين في محلين كان خطب في موضع لم يصل فيه ثم انتقل لادخول راد الخطبة لآله وفيه كلام لا يرمي فانه فراجع ع ش (قوله) مطابقا أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة فكان القصد به الإشارة في الماضي بصري (قوله) وانما لم تستع الجمعة (الح) اعتمد شخصنا الشهاب الزملي انه يستع الجمعة بتيمم أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك ان الخطب محتاج الى تيمم وان لو تيمم للجمعة فله أن يتخطبه ولا يصلي الجمعة وانه لو تيمم للخطبة فلم يتخطب فله أن يصلي به الجمعة اه (قوله) بتيمم أي خطبة الجمعة (قوله) انما (الح) أي للخطبة (قوله) روى أي في مجز الجسم بينهما وبين الجمعة قوله كما روى كونهما فرض الخ أي فلم يستع بتيمم الجمعة (قوله) فليجمع أي بتيمم (قوله) يصل أي بتيممه لغرض قبل البلوغ (قوله) وانما لم يجب الى قوله وصلاة الثانية في النهاية والى قوله هذا غاية في المغني (قوله) فجاز الجمع (الح) عبارة الغني والنهاية فان قيل فكيف جعلهما بتيمم مع ان كل منهما فرض أوجب بان هذا كالنسيتم خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فرضا لان الغرض بالذات واحدة و يؤخذ من ذلك انه لو تيمم للجمعة فله ان يعاد الطهر كان له أن يصله بذلك التيمم لما ذكر اه (قوله) لهذا أي لكون الغرض الحقيقي هو الثانية (قوله) وصلاة الثانية (الح) عطف على قوله الجمع (الح) (قوله) لكن قياسه هذا على (الح) محمل تأمل اذ لم يصرح أي شيخ الاسلام بان الجامع ما ذكر حتى ورد عليه ما أشار اليه بل مراد ان الغرض في كل السليتين واحد بالذات وما عاده فوجب به بالتبع ما لم يمتد الوقت أو لتوسل به الى تبين البراءة وعبارته فان قلت فكيف جعلهما بتيمم والجمع ان كلا منهما فرض قلت هذا كالنسيتم خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فرضا لان الغرض بالذات واحدة انتهت بصري وتقدم عن الغني والنهاية مثل عبارة شيخ الاسلام (قوله) لهذا أي جواز الجمع في صلاة نحو الماروط تخش (قوله) بل هذا أولى (الح) يمكن أن يقال الصلوات هنا وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الغرض سم قول المتن (ويستغل) أي مع الغرض يضو وتيمم بها بتيمم نهاية معنى قول

كان يجب لكل فرض فتنسخ يوم الحنفدي فبق التيمم على الاصل من وجوب الطهر لكل فرض وخرج يصلي بتيمم في الحنفدي مرارا بتيمم وجعها بين ذلك وصلاة فرض بان فوته في تيممها كما صرح جازر المشقة وعلم من كلامه في غير هذا المثل ان الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه مولاي بن فرض وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقا لانه لا محرم في قول انما يجاوز كعتين ألحقنا بالفرض العيني وانما لم يستع الجمعة بتيمم نظر لكونها فرض كفاية والحاصل أن لها شهنا ماصلا بالعيسى روى كروى كونهما فرض كفاية احتياطا فيه حاول يده ما مر في الصبي فانه روى في صلواته صورة الغرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النقل فلم يصل الغرض لو بلغ وانما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين لانهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضا نجما عاده كان روط نجسة ثم فلت جازله اعادته به وان كان فعل الاولى فرضا لان الثانية هي الغرض الحقيقي فجاز الجمع نظر لهذا وصلاة الثانية بتيمم الاولى

نظر الغرض منها أولا هذا غاية ما وجبه كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما وافقه لكن قياسه هذا على ما رأيت في المتن في المستع خمس لا يتم لان ما عاده الغرض ثم موله ولا كذلك هذان الا في وجبت حرمة الوقت والثانية المرفوع من عهده الغرض فلا وسيلة أصلا ومع ذلك كله فهذا يشكل على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطا بل هذا أولى فلتأمله (ويستغل ماشاء) لان

النفل لا يتبصر تخفيفه

(والنذر) أي المنذور

نحو صلاة وطواف

(كفرض) أصلي (في

الاطهر) لأن الأصل أنه يسك

به مسك واجب الشرع ثم

انذر اتمام كل نفل شرع

فيما له فواصل مع فرضه

لأن ابتداءها نفل والقراءة

المنذورة كذلك لأن عنها

نعم أن قطعها بنية الأعراس

ثم أراد اتماها أحتمل وجوب

التيتم لأنه بالأعراس عن

البقية صيرها كالفرض

المستقل ومنسلة ما لنذر

سورتين في وقتين فيحتمل

وجوب التيمم لكل لهما

لا سيما لأن فرضا

واحدا (والاصححة)

فروض كفاية نحو (جائز)

وان تعينت (مع فرض)

عني لشبهها أصالة بالنفل

في جواز الترك وتعينها

بأنفراد المكف عارض

واتماها يحز فيها الجلوس

والركو بل أنه يجوز ركها

الاعظم وهو القيام ومران

نية النفل تبجيها خلافا لقول

شارح هنالا تبجيها لأنه من

غير جنسها فهي رتبة

متوسطة بين الفرض

والنفل اه ويلزمه أن تنية

النفل لا تتبع نحو موسى

المعصف لأنه من غير جنسها

وهو خلاف ما صرحوا به

(و) الأصح (أن من نسي

أحدى الخس) ولم يعلم عيها

لزمه نفل الخس فورا وجوبا

أن كل الفوات بغير عذر

المتن (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالو تروان اشتغل على ركعات مفصولة فيما ينظر لانه مع ذلك يسمى صلاته واحدة منذورة فلم يلزمه تكرار التيمم بتكرار الفصل ويحتل خلافة اه وقال مزه أنه أي الاشتغال ليس بعيدا فطرسة الظهر الأربع القبلة والبعدية سم على حج أقول قوله فلم يلزمه ما هو المتمد ومجمله في غير التراويح عالم بغيره أن يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء أوتر والصحي وغيره لأنه أنه أخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاوة واحدة وأما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله) فاطرسة الظهر الخ أقول الظاهر أنه يكفي فيها تيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الصحي وان سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح فيقبل بحج أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها لهما لكن نقل عن فتاوى حج أنها كالوتر فيكتفي بها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشمله كلها فهي صلاوة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في هاشم لا الفرض على الذهب لأن الفرض أصل الخ ما يتبع بالمقام (قوله) نحو صلاته الخ كالقراءة المنذورة (قوله) لأن الأصل) إلى قوله والقراءة في النهاية والمعنى (قوله) حاله فواصل مع فرضه) وعليه فلو أطلها بعد الشرع وقبلها نفل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لافيه نظر والاقر بالاول لكن قياس قول حج نعم قطعها أي النافلة التي نذرا اتماها بنية الأعراس ثم أراد اتماها أحتمل وجوب التيمم لأنه بالفرض وجوب التيمم فيما لو أطلها ثم أراد اعادتها * (ذرع) * تيمم بالفرض وأحرم به ثم بطل أو أطلها فالوجوب عاده ذلك الفرض بذلك التيمم لأنه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله أي النافلة التي نذرا اتماها يعلم من راجعة الخفة من مرجع ضمير قطعها القراءة المنذورة لأن النافلة التي الخ فقاسه المبنى على تفسيره فأسدوس لم أن مرجع الضمير ما قاله فاقش عن المقس عليه بما معني قسامة المنذور (قوله) كذلك أي كفرض أصلي أو كالصلاة المنذورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجاله أن يتنفل بتيممها ما شاء معها ودونها (قوله) ان قطعها أي القراءة المنذورة كياتي عن سم ما يبعد هذا التفسير ويصر بذلك سابق كلام الشارح وساقه خلافا لما من عرش من أرجاع الضمير للنافلة التي نذرا اتماها (قوله) أحتمل وجوب التيمم) كان هذه الصور ومفروضة في الجنب لأنه هو الذي يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال بسبل كلام الشارح هنا يصرح بترجيح ما نقله عرش عن شرح العبابه مما صنفان فرض تعين أي القراءة تخوف نسبان فقول يستج من باب تيمم لهما فاه وان تعدد المجلس أو مادام المجلس متحدا وأما ما ينقطع بنية الأعراس كل فيحتمل والذي يتقدم الثالث اه (قوله) ومثله أي مثل ما لو قطع القراءة للمنذورة بنسبة الأعراس الخ (قوله) وان تعينت) إلى قوله ومرفى النهاية وإلى قوله ويلزمه في المقس قول المتن (مع فرض) مراده به أنه إذا تيمم اقترض ما له أن يسلم به ذلك الفرض ويصل معه بأضالع جنازته (قوله) أي في شرح لا الفرض على أن اذهب (قوله) لنظر لشرح) هو ابن شبهة بصرى (قوله) فهي رتبة متوسطة الخ أي فصل بتيمم الفريضة الجنبات فزوجة بتيمم الجنبات النافلة ولا يصلي بتيمم النافلة الجنبات ولا بتيمم الجنبات الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة والثالثة يصح في الباقي معني (قوله) ويلزمه أي ذلك الشارح يعني تعال به قوله لأنه من غير جنسها (قوله) وجوب بان كان الخ) هذا تفصيل لقوله فورا دون ما قبله والآن تفصيل الزم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الجنس لازم مطلقا سم أي فورا ومعمل للنذر أي يفعلون فورا الخ (قوله) خمس الأولى خمسة بالتاء (قوله)

الصي فان كلاً وظفتمس قلة في صور رة الفرض (قوله) والنذر) قال في شرح العباب كالو تروان اشتغل على ركعات مفصولة فيما ينظر لانه مع ذلك يسمى صلاوة واحدة منذورة فلم يلزمه تكرار التيمم بتكرار الفصل ويحتل خلافة اه وقال مزه أنه ليس بعيدا فاطرسة الظهر الأربع القبلة والبعدية (قوله) أحتمل وجوب التيمم) كان هذه الصور ومفروضة في الجنب لأنه هو الذي يحتاج قراءته للطهارة (قوله) وجوب بان كان التواتر بغيره الخ) هذا تفصيل لقوله فورا دون ما قبله والآن تفصيل الزم إلى الوجوب والندب وهو

والأندب أو كاسين لحداهن ما لولا هن خمس وضو ثم علم تركه من أمداهن لثبته جندنان على حداهن وقد جعل عينه في طهره

فعلهن ألا تدفن برأه فذمته ألا ذلك فان أراد فعلهن بالتميم (كفاه تيمم لهن) لأن الغرض واحد وجوب إعادة من الخس انما هو بطريق الوسيلة لتحقيق رافة التيمم قال السبكي (٢٧٤) والاحسن لفعلهن تيمم لاجلهم ذلك انه انما يكتفي بتيمم ذاتي به الخس وليس مراد بال

المراد أنه تيمم تيمما واحدا للمناسبة ويصل به الخس انتهى وأجابه ذلك يدفعه ما هو معلوم أنه اذا وجد فصل وما فيه واحتج كان التعاقب بالفعل فقط وبعضه بل بعينه السابق فانه انما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تعالى ولو تدكر النسبة بعد فعل الخس لم تكن له اعادتها كإرجاء المصنف وسبقه المصنف الجور ويفرق بينه وبين ما لو لم يحدنا فوضاه ثم يقتضيه انه تيمم بغيره الخس بغيره الخس يتخللها هنا (وان نسي صلاتين منهن وعلم كونهما مختلفتين) كظهوره من يوم أو يومين (صلى كل صلاة من الخس) (تيمم) وهذه طريقة ابن القاص (وان شاء تيمم مرتين) عدد النسب (وصلى) بكل تيمم عدد غير النسب مع زيادة واحد وترك ما بداهه قبله فصل في هذه الصورة (بالأول أو بها) كالظهور والعصر والمغرب والعشاء وعلم بامره ان كان الغراب يغرب عذروا كونه مولا أو بعد ذلك كالتسليم هتاس كونه (ولاه) لما فيه من المبادأة بعبادة التيمم (و بالتالي أو بها) كذلك (لبن منها التي بدأ بها) كالصوم والعصر والمغرب

اذلا يتبين الخ) متعلق بقوله (لزمه فعل الخس قول المتن) (كفاه تيمم لهن) ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتم من الخس في يوم كذا مثلا فلو نيت صلاتين في اليوم الذي نسي الصلاة كان نوي استباحة صلاة الصبح مثلا لم يكن له أن يصلي غيرها من يومه أو نيت ذلك اليوم لاحتمال أن العبادة ليست عليه فلا يكون مستباحا في نية لفرض عش (قوله) وجوب إعادة الخ) أصل الأولى اسقاط لفعل وجوب بكافعه النهائية المعنى (قوله) لاجلهم ذلك) أي مافي المتن (قوله) يدفعه ما هو معلوم انه الخ) لا يخفى أن الاجاه لا يدفع بذلك شديدا عبارة سم والبصري قوله كان التعاقب بالفعل الخ أن أراد تعين التعاقب بالفعل مطلقا فهو ممنوع أو أن ذلك هو الأصل حدث ساعدا المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الاجاه خصوصا مع امكان التنارع فانه لا يدفع الاجاه والاحتراز عنه أحسن اه (قوله) بضده أي تعاقب لهن بكفاه (قوله) فانه انما هو الخ) قد يمنع هذا بل السابق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعا أعمن أن ينوي بذلك عدم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فرضا أو ذلك الفرض وما يجمعهم سم (قوله) واستباحة مع غيره) الأولى العكس (قوله) ولو تدكر) أي قوله وعلى في المعنى والنهائية لا قوله: يفرق إلى المتن (قوله) ويفرق بينه) أي بين تدكر النسبة (قوله) وعلم كونهما الخ) أي بخلاف الشكل الآتي سم قول المتن (صلى كل صلاة تيمم) أي فصلى الخس بحسب تيمماتها بغيره ومعنى (قوله) وهذه طريقة ابن القاص) تعين الاحتياط بريقا بن القاص على الفور مطلقا فان طريقا بن القاص على الفور لكون الغراب يغرب عذروا ابن شبيب يؤخذ من قوله قال الاسنوي الخ) انه حيث كان القضاة على الفور لكون الغراب يغرب عذروا إلى تركها بخلافه لكن قول الشارح وعلم بامره الخ) يشعر بخلافه فليتأمل بصري قول المتن (وان شاء تيمم مرتين) وظاهره انه لو صلى الخس مرتين بتيمم من آخره سم (قوله) عدد غير النسب) وهو ثلاثة لأن النسي ثلاثان معنى (قوله) وترك الخ) يجوز وجوبه ونسب (قوله) في هذه الصورة) أي التي في المتن (قوله) بامره) أي آتينا في شرح وان من نسي إحدى الخس قول المتن (ولاه) مثلا لا قد قوله ليس منها التي بدأ بشرط لا بد منها بغيره ومعنى (قوله) كالصوم) إلى قول المتن ولا يدفع في المعنى وكذا في النهاية الا قوله اما ذال المتن (قوله) كالصوم) الأولى تأخير الصبح عن العشاء (قوله) ما عدا الظهر الخ) أي من الثلاثة المتوسطة وهي العصر والمغرب والعشاء (قوله) فنه) أي في الثلاثة المتوسطة (قوله) إحدى أو تلك) أي ان الثلاثة المتوسطة (قوله) ولهم فيها) أي في طريقا بن الحداد ونسبها (قوله) وضوابط أخرى) منها أن تضرب بالنسي في النسي فيه وتزيد على الحاصل عدد النسي ثم تضرب بالنسي في نفسه وتضع من الحاصل وقضى بعد الباقي في نسيات صلاتين تضرب اثنتين في خمسة تحصل عشرة تزيد عليها اثنتين ثم تضرب ما فيها من تسعة الحاصل وهو أربعة من اثني عشر يربق ثمانية وتقدم ان الشرط ان يترك في كل مرة مبادأة في المرة قبلها نهاية ومعنى قال عش فاسد لانه تفصل النسي إلى نفسه وغيره مع عدم هذا الحكم لأن فعل الخس لازم مطلقا (قوله) كان التعاقب بالفعل فقط) أن أراد تعين التعاقب بالفعل مطلقا فهو ممنوع أو أن ذلك هو الأصل حدث ساعدا المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الاجاه خصوصا مع امكان التنارع فانه لا يدفع الاجاه والاحتراز عنه أحسن (قوله) انما هو في نية فرض واستباحته) قد يمنع هذا بل السابق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعا أعمن أن ينوي بذلك عدم ذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فرضا أو ذلك الفرض وما يجمعهم سم (قوله) وعلم كونهما الخ) بخلاف الشكل الآتي (قوله) وان شاء تيمم مرتين) وظاهره انه لو صلى الخس

والعشاء فمرا لا بد من لانه صلى ما عدا العصر والظهر بتيمم فان كانت التسليتان نهيان تاذن كل شيم ومن كانا يتدكر تاذن الظهر بالتميم قوله الاول والصبح بالتالي وان كانتا إحدى أو تلك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم وأجابه بعبارة وضوابط أحكاما لا يترك أبدا به كان يصلي بالظهر والظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبر الاحتمال أن التسليتين العشاء واحدة غير الصبح

قبالاول تصح غير العشاء متبقي العشاء عليه (أو نسي) متفقين (لا يعلم عنهم ولا يكونان (٣٧٥) الامن ومن أو شغل في اتفاقهما (صلى)

الجنس مرتين يتبعين (لا يرا
الفرض في كل مرة واحد
فيجب بذلك التيم وماءه
وسيله كما يروى وتترك
واحد من طواف واحد
الجنس طواف وصلى الجنس
بتم لان الفرض في الحقيقة
واحد وجوب فعل السك
وسيله فليأمر به (ولا يتيم
لفرض قبل) ظن دخول
(وقت فصله) لانه طهارة
ضرورته ولا ضرورته قبل
الوقت وانما لاوله يجوز
فصله ومبادءه لم يرد
ولا يصح انشا النقل قبله
احتمالا لان أحد الدلت
بعده قبل المصح كما مر أمافيه
فصله ولو قبل بعض
شروطه كغسله جعة لغیر
الخطيب لسرقة أنه لا بد
له من تيمع مطلقا كسرت
كما أفاده قول الرضا صلوا
قبل وقته وصرح به
الاصوي وغيره ولا ينافيه
رأية المتن وأصله فعله لان
الوقت قبل فعل هذه
الشروط يسمى وقت الفعل
فلا اعتراض عليها خلافا
لنظنه وانما يصح أي عند
وجود الماء مطلقا خلافا
لن وهم في بعض الجموع اذا
قلنا لا يجوز في الجهر في نادر
كالذي أو أن يطو بغير
لا يعنى عنها شتم وبعض
يرأى في المتن ان من يجرحه
دم لا يعنى عنه يتيم بعض
قبل طهر جميع البدن مما

قوله مر في نسيان صلاته الخ أي في نسيان ثلاث صلوات تضرب بثلاثة في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد
النسي وهو ثلاثة تصير الجعة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب النسي في نفسه تبقى تسعة
ومثله يقال في نسيان أو بع اه (قوله) فالاول تصح الخ أي في التيم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء
وبالثاني لا يصح العشاء معني (قوله) ولا يكونان (الاول) التائب قول المتن (صلى الجنس مرتين الخ) أي في صلى
بكل تيمع الجنس يخرج عن العهدة بيقين معني قوله المتن (يتيمع) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة
على هذا التقدير ومن كون الشرط ان يترك في كل مرة ما يبدأ به في المرة التي قبلها كما يؤخذ من الشارح مر
لجواز أن يكون التيمع سبعين أو عشاء من وهو انما فعل واحد منهما عش (قوله) ولو تيمع ترك واحد
الخ) ولو نذر شيئا من رده الله سبحانه شك أن ذرصة أم عتق أم صلاة قال البغوي في فتاويه محتمل أن يقال عليه
الاثبات بجميعها لكن نسي صلاته من الجنس ويحتمل أن يقال يحتج بالقوله والاولي اه والمرجع الثاني فان
اجتهد لم يظهره شيء وأسس من ذلك فالوجوب وجوب السك اذ لا يتله الخروج من واجبه بقينا لا يفعل
السك وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب ولو جهل عدد ما على من الصلوات قال لا تنقص عن عشر ولا تزد
على عشر من لم يشرع من صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من ومن ولا يدري أكلها مختلفة أو ثنتين من جنس
واحد وجب عشر أيضا أي بعشر تجمعات فله القفال قال أو نسي أو بعين ومن ولا يدري انها مختلفة
أو من جنس واحد أو جنسا أو ستار صلاة ومن أي بعشر تجمعات أيضا وكذا في السهم والاثنتين من ومن
وأم الثلاث من ثلاثة أيام لا يدري انها مختلفة أو متعقة فله يقضى ثلاثة أيام أي بثلاث تجمعات وكذا أربع
أو خمس من ثلاثة أيام ثم يعمد بأدق من عش (قوله) وجوب فعل السك الاول الانصر وماءه
(قوله) ظن دخول الخ قوله كما أفاده في النهاية والغنى ما وافقه الاول ولو احتمل (قوله) فضيلته (أي أول
الوقت (قوله) النقل) أي نقل التراب (قوله) ولو احتمل) أطلا فشمائل المرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن
دخول الخ المار نفا فجعل على السك كما عجز به النهاية (قوله) قبل المصح (الاول) العطف (قوله) كما
أي في شرح نقل التراب (قوله) أمافيه الخ أي أم التيمع في وقت الفرض يقينا أو ظنا فصحه (قوله) كغسله
جعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيمع الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تتعقده الجمعة ويغشى (قوله) لما
مر) أي في شرح لا الفرض على المذهب (قوله) مطلقا) أي سواء تيمع للخطبة أو الجمعة (قوله) كما أفاده) أي
التعصيم وقوله قول الرضا الخ أي بطريق المشهور (قوله) فعله) الاول اسقاط الضمير (قوله) ولا اعتراض
عليهما) أي على التمهات والمحرر (قوله) وانما يصح) أي قوله وألحق في شرح المنع مثله (قوله) أي عند
وجود الماء الخ) أي حسا وشرا خلافا للنهاية والغنى (قوله) فله) أي الأخلاق (قوله) في المجموع الخ) أي
تعليل لقوله أي عند وجود الماء مطلقا وقوله أو أن يطو بناخ عطف على قوله لا يجوز وقوله يتيمع هو محط
الاستدلال وقوله وياتي الخ عطف على قوله في الجموع الخ فهو تعليل ثان للتقدير وجود الماء العطف وحلى
استعماله (قوله) طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وانما يصح سم وكذا قوله لا في التضمين
متعلق بذلك (قوله) جميع البدن) تنقيده بالبدن ثم قوله والاصح الخ تصريح بجهة التيمع قبل زواله عن
الثوب المكان سم (قوله) لصحة الصلاة) أي التي تفعل بالتيمع (قوله) وال) أي وان كان عدم صحة التيمع
قبل طهر البدن لكونه لا ينس إلى عني عشر طالح (قوله) وألحق به الاجتهاد الخ) تقدم أن الوجه عند
شيخ الاسلام والخطيب والزمي عدم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة بصرى عبارة سم المعتد علم الخاف اه
(قوله) (الاساس) أي قبيل قول المصنف في ردب التيمع (قوله) فيهما) أي في الصلوات مع الخبث والصلوات مع عدم
مرتبة يتيمع آخر اه (قوله) قبل طهر) متعلق بقوله السابق وانما يصح سم (قوله) جميع البدن) تنقيده بالبدن
ثم قوله والاصح الخ تصريح بجهة التيمع قبل زواله عن الثوب المكان (قوله) وألحق به الاجتهاد في القبلة
المعتد علم الخاف

لا يعنى عنه لاغنى عن مضع التيمع لا لكونه زواله شرط صحة الصلاة ولا لاصح قبل زواله عن الثوب والذكر وألحق به الاجتهاد في القبلة
تمام من وجوب الصلاة فيملا

ويدخل وقت فعل الثانية في جمع التقديم (٢٧٦) بفعل الأولى فيقسم لها بعدها لا قبلها ثم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تبعية لانه انما صرح

الاستقبال **(قوله ويدخل)** الى المتنى في النهاية والمعنى **(قوله يدعها لا قبلها)** الاولى التذكير **(قوله وقتها)** أى الثانية **(قوله بطل)** مع صريح في أنه لا يباح له هذا التسمي شيء أصلاً **(قوله وره)** أى بالتعليل المذكور **(قوله ماسر)** أى في شرح فان نوى فرضاً ونغلاً **(قوله من استباحة الظاهر)** أى عبارة المعنى والنهاية ولو تذكر فانتقد قسم لها مصل به حاضرة وعكسه آخر اه **(قوله مضى)** متعلق بالتسمي **(قوله لانه الخ)** الاولى العطف كما في النهاية والمعنى **(قوله ثم)** أى في مسألة الفائتة لما استباحها أى الفائتة قوله هنا في مسألة الجمع عش **(قوله ما نوى)** وهى الثانية كالصبر وقوله على الصفة الخ وهى الجمع **(قوله وقتها)** أى التعديل بزوال التبعية عش **(قوله بطلان تبعية الخ)** معتمد عش **(قوله ولو أراد الجمع الخ)** ولو تبعم تقصود وقصلي به تامة جازماً يتزاد المعنى وكذا لوى الصبح ثم أراد الظاهر مشلاً جازاً كما في فتاوى البغوى ولو تبعم لمؤد في أول وقتها وصلها به في آخره أو بعده اه **(قوله وقتها)** أى أى يصح وقت العصر نهاية ومعنى **(قوله العصر)** عطف على الظاهر **(قوله ولا يتبوعها)** أى من حيث انه متبوعها الآن سم **(قوله شاكا)** وفي شرح الرضى أو طناً سم أقول وقد ينافي ما تقدم من كفاية ظن دخول الوقت القرض بل عبارة النهاية والمعنى وهى ولا بد لصحت من معرفة دخول الوقت يقيناً أو ظناً كقول التراب المستتر به يتبوعها تبعم شاكا منه بل يصح وان صادف الوقت ولا فرق في القرض بين الاداء والقضاء وقت الفائتة تبعد كرها اه صريحة في خلافه **(قوله لم تبعم)** أى الفائتة لعدم صحة تبعمها ويحتمل ان الضمير للتبعم بتأويل الظاهر وعلة كل فالاولى التذكير **(قوله وصلها لا قبلها الخ)** ولو مات شخص بعد تبعمه أى التسمي لجنائز حازه أى للتبعم ان يصل عليه أى الميت بذلك التسمي لما تقدم أى من جواز الحاضرة تبعم الفائتة نهاية ومعنى زيادة **(قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ)** الاوجه ان اراد بالغسل الغسلة الواجبة وان أراد بغسله ثلاثاً نهاية وأقروا البصرى واعتمد عش **(قوله راتياً)** الى قوله وظاهره في المعنى وقوله وظن في النهاية **(قوله انقطاع الغيب الخ)** ثم لوعن له ان يصلها مع الجماعة أو صلاًها منفرداً ثم اراد ادائها معهم بذلك التسمي لم يتبعم عش **(قوله ومع الناس الخ)** ولو أراد اخر رجوعهم الى العصر أوجب تأخير التسمي البهالي الالجنة لا تبعم لخصتها المجدد لا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم في الخروج الى الوقت غلب على ظنه اجتماع المقام في البحر اعجزوا التسمي قبل خروجهم من بيته مثلاً ولا يشترط وصوله الى العصر ام هو واضح عش **(قوله اجتماع أكثرهم)** وظاهره لو اجتمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التسمي حينئذ سم **(قوله يلحق بها)** أى صلاة الاستسقاء (في ذلك) أى التفصيل **(قوله بان صلاة الجنازة موقوتة بعلوم)** اعترضه سم على حج بأنه ان اراد انه معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغشم المحتج بها تبعم معلومة بالوصف وهو حصول السقا وبداية الثانية معلومة بالوصف وهو التفسير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التفسير وان اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعديان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الاتي اذ لانها يتلو قتها معلومة يقال ان ارادها غير معلومة بالوصف فمنع أو بالخص صلاة الجنازة كذلك فليتم اه أقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوماً باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفعه فممنوع لمزلة العلوم لكونه موكولاً إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عش وفي الرشدني نحوه وفي البصرى بعد ذكر ما وافق اعتراض سم مانصوا الحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنازة يحصل توقف

(قوله صح التيم للظاهر) كذا في العباين وعزاه في شرحه للجسموع **(قوله ولا يتبوعها)** أى من حيث انه متبوعه الآن **(قوله شاكا)** في شرح الرضى أو طناً **(قوله اجتماع أكثرهم)** وظاهره لو اجتمع دون الأكثر وأرادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز التيم حينئذ **(قوله موقوتة بعلوم)** قد ينظر فيه بأنه ان اراد انه

لها تبعا وقد زالت التبعية بالتخليل لابطال الجمع وبه فارق ما من استباحة الظاهر بالتبعم لانتفاء صح لانه تم الاستباحة استباح محذوراً بتبعها ثم لم يستبح ما نوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تبعمه بطلان الجمع بطلان الفصل وان لم يدخل الوقت فقولهم بطل بدخوله مثال لا قيد ولو أراد الجمع تأخيرا صح التيم للظاهر وقتها نظرا لاصالتها لهالات العصر لانه ليس وقتها ولا يتبوعها لانها لا غير تابعة للظاهر وقت الفائتة تذكروا فلو تبعم شاكا منها ثم انات لم تبعم والمنسوبة المتعلقة وقت معين لا يصح لها قبله وصلها الجنازة لا يصح لها قبل الغسل أو بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكان بكرة (وكذا النفل الموقوت) راتياً كان أو غير بركة تبعم له قبل دخول وقتها (في الاصح) ما خفي في القرض وسبب بيان وقت صلاة الراتب والعيد والكسوف وقت صلاة الاستسقاء ان ارادها وحده انقطاع الغشم ومع الناس اجتماع أكثرهم وظاهره ان يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين ويدخل الوقت ان ارادها وحده بمجرد انقضاء وع الناس باجتماع معلوم

واعترض التوفيق على الاجتماع بأنه يفرض عليه أن من أراد صلاة الجنازة والعبد في جماعة تبعم لها الاعداء الاجتماع ولا قائل واما يعزى بالبرهان على الجنازة في وقتها بعد خبره وحسن فراغ الغسل الى الدفن والعيد وقتها بخلافه

الطرفين كالمتكبر فقل

يتوقع على اجتماع وان

أرادته بخلاف الاستسقاء

والكسوفين لانهاية

لوقت معاملة فقل فقل

الى ما عزم عليه موطن بعضهم

أن لا يخلص من ذلك

الاعتراض فأجاب بان

النقص في تيمم للفقدريد

فعلها بالعصره فان علم أن

الامامها يتيمم بعد الخروج

اليها لقله لا لا يحدث وهم

ببطل تيممه وان توهم ان

بطله أخرا لاجتماع ورد

بان فيه تخلفه لا لظواهرهم

عنا الاجتماع وان به فقل

أن الامامها يحدث ماوهم

حدوث ماها في غير الاجتماع

فلا وجه لما ذكر من التخصيص

والخصبة بدخول المسجد

وخرج بالوقت النوافل

الطلقة فتتيمم لها أي وقت

شاه ماعد أوقت الكراهات

تيمم قبله أو قبله لصل فيه

والأصح فان قلت في مؤقنة

أضا بمقتضى ما ذكر قلت

السرار بالوقت ماله وقت

محدود بالطرفين والمطابقة

ليست كذلك لان ماعد أوقت

الكراهة يزيد وينقص

بأن في زمان متساوية

بالفعل وهو قد يرد

بنقص (ومن لم يجد ماء ولا

ترابا) لكونه يصح ان يجزئ

أو رمل فقط أو بحسب

تراب يدي ولا حرمه بتخلفه

بها (لزم في الجدد أن يصل

الفرض المكتوب بالأداء

ولو لم يكن لكانه لا يحجب

من الأداء بقصد

وأما بينهما وبين العبد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التامث (قوله في تيمم الخ) خبر ان (قوله

فعلها) أي صلاة الاستسقاء (قوله ورد) أي جواب البعض (قوله بان فيه) أي في فرضه المذكور (قوله

والخصبة) أي قوله قلت في المغني وإلى المتن في النهاية (قوله والخصبة) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله أي

وقت شاء الخ) عبارة الغني متى شاء الا في وقت الكراهة قال الزركشي ينبغي ان يكون هذا فصلا اذا تيمم في

وقتها لصل فيه فلو تيمم فعله لصل مطلقا وفي غيره فلا ينبغي منعوه هو مراهم ولا يشك ولا يؤخذ منه ما قاله

شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها لصل فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية أيضا أقول بمجمعه الزركشي محل تأمل

وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت فانوى فعلها بعد ولو تم

ما ذكره اصح التيمم للفقر قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها أو مع الاطلاق وهو باطل قطعافا فلا تفهم منحه

وأما ما يجزئ شخ الاسلام فهو مجتمع قطع النظر عن كلام الزركشي لانه متلاعب في النبوة يؤيده ما قلناه

في أول باب الموضوع عن فتاوى العلامة ابن زبدر في جواز في نحو حكمه مطلقا في وقت الاستسقاء في يوم الجمعة مطلقا

اه وأنت خبير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة والاعتناء باليه فإتأمل بصرى (قوله النوافل

المطابقة) أي وما تأخر سببه أي ما نهاية (قوله ماعد أوقت الكراهات الخ) الاخصر الاوضاع الوقت الكراهة

أوفيه لصل فيه (قوله ان تيمم قبله) في تقديم ما قبله به مسابقة سم (قوله الاصح) بدخل فيه ما لصل تيمم

في وقت الكراهة هذا على ما خارجا وطاوع وهو محمول يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه وقتها في الجله كافي

نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) واراد على قوله ماعد أوقت الكراهات ان تيمم قبله أو قبله لصل فيه وقوله

هي أي النوافل المطابقة (قوله يقتضي ما ذكر) أي من انه لا يفعل في وقت الكراهة فكلها مؤقنة بغير

وقت الكراهة عش (قوله قلت المراد بالوقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء

والجنازة وتحتجهم السجود من المؤقنة بنافي تفسيره بما ذكر اذا وقتها مختلفة بغير حدوده الطرفين بصرى (قوله

الكونه) أي قوله ونجعي الغني الاقوله المكتوب وقوله كالعجز إلى وهي وكذا في النهاية الاقوله ولو جعل

لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) بعبارة الغني بان فقد ما حاسا كان حسن في موضع ليس فيه واحد

منهما أو شرعا كان وجدهما وهو محتاج اليه نحو عطش أو وجد ترابا يداوم بقدر على تخفيفه بنحو اه

(قوله أو بحسب الخ) عبارة النهاية أو وجدها من منع استعمالها مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو

نداف في التراب الخ (قوله ولا جزمه بتخفيفه) أي فان أمكنه التخفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به حرجة

في يديه فغسل وجهه ثم أراد التيمم عن حرجة اليدين أنه يكف تشفيف الوجه باليد قبل أخذ التراب لانه

ان أخذ مع بل يديه صار كالتراب الندي المأخوذ من الأرض فلا يصح التيمم به فتنبه فانه دقيق و ينبغي ان

يحل تسكينه تشفيف الوجه مالم يقف مبالح من ان وقف فيه وحل وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا

لوصول التراب إلى جميع أجزاء الوجه في الحالة المذكورة عش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المنذرة

لكن أسقطه غير موقوف على البحر من القلبي في قوله الفرض أي ولو بالتراب اه (قوله لكانه لا يحسب من

الاربعين الخ) و ينبغي ان مثله ما لو تيمم جعل يغلب في موجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه انما يصل

معلوم بالوصف بمعنى ان بدا منه معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهاية معلومة بالوصف وهو الدفن

فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع المانع الحاجز ونهاية

معلومة بالوصف وهو حصول السقياء بداية الثاني معلومة بالوصف وهو التعير ونهاية معلومة بالوصف

وهو زوال التعير وان أراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدا بتمومته لانه متعنان لا يقدمان

ولا يتأخران فهو ممنوع عنهما معلوم وقوله الا في خلافها بنية وقتها معاملة معلومة يقال عليه ان أو بدانها

بغير معلومة بالوصف ممنوع أو بالشخص فصلا لخنازة كذلك فلي تأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقديم

ما قبله به مسابقة (قوله الاصح) بدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة لصل به خارجا وأطلق وهو منجبه ولا

وذلك لحرمته الوقت كالعمرين (٢٧٨) الستة والاسبق لوزان الصلاة صحيحة بحيث يمان داخله يصلي ويعزم الخروج

منها ويصلها الحديث
وتعوه كرو ببناء وتراب
ولو حصل لاسقاط القضاء
ويجب جوازها أول الوقت
خلافًا لبحث الأذرى أنه
يجب تأخيرها إلى الضيق
دام رجوعه أو تراب عن
التفاله لبحث الأذرى بصلاته
الجنائز فوجهه بوجوب
تقديمها على الدفن وإن لم
تقف به ففعلت وفاء بحكمة
المبت كرمه الوقت في غيرها
لكن الذي نقله الزركشي
عن قضية كلام القفال أنه
لا يصلها أي لأنها في مرتبة
النفيل كمر من رأى بصلته
بقوله كافي حق المبت إذا
تعذر غسله وتجمعه فإنه لا
يصل عليه لأنها في حكم
النفيل وهو ممنوع عنه اه
وتبعه غيره فقال أول القفال
يصل فيه نفل وإن تعينت
عليه وسبقهما ذلك
الأذرى فقال لا يجوز إقامته
على فعلهما قطعًا وقتها
متسع ولا تنفوت بالدفن ولا
ينافي ذلك أن التمسح في
الحضر يصل عليها لأنه يباح
له النفيل المقتضي به موقع
للأذرى أنه ناقض نفسه
فقال في باب الجنائز من لا
يسقط بتيه الغرض
وفاقدها للهور من إن
تعتت على أحدهما صلي
قبل الدفن ثم أعادها إذا
وجد البهر الكامل وهذا
التفصيل له وجه ظاهر

لحرمه الوقت ويعني بعد ذلك عش (قوله ذلك) أي الزوم (قوله كالعمرين الستة) قد فهم أنه
تلمذ العادة وليس كذلك فكان الأولى حذفه (قوله وتعوه) أي كالكلام يعني (قوله ويجسموا زها الخ)
خلافاً لما في المتن والمعنى والشهاب الرمي والريادي حيث قالوا اللفظ الثاني والظاهر كإلزام الأذرى أنه لا يجوز زله
أن يصل مارحاً أحد الطهورين حتى يصبغ الوقت اه (قوله خلافًا لبحث الأذرى الخ) أي يعبث بعبثه شخناً
الشهاب الرمي وهل يجري بعبثه في الجعنوان كان تأخيرها عنه فعلها لكونها لا تقام الأول الوقت سم
(قوله مادام رجوعه أو تراباً) لا يخفى أنه لا بد من طلبهما على التفصيل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجد
واحد منهما فأن وصل إلى حد أو أس عاده من أحدهما صلي ولو أول الوقت ولا يصل إلا بعد ضيق الوقت
وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم فهم وجود الماء بأن حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال الماء
فلا ينبغي أن يسلط لبحث لارحاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم وقوله من أحدهما أي من
كلهما ما قوله ثم فهم وجود الماء الخ ومثل الماء هنا وفيما يأتي التراب (قوله بصلته) أي فاذا الطهور من
(قوله ووجه الخ) قضيتان محل ذلك إذا لم يوجد غيره سم أي في رافق ما يأتي أخرا من الأذرى (قوله)
لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام القفال الخ) اعتمد المعنى عبارة وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل
في أنها تؤدي مع مكتوبه بتيهم واحد وقباسة هو أنه لا ثلاثتهم من لم يجد ماء ولا تراباً من على بدنه نجاسة
يخاف من غسلها من حبس عليها لا يصلونها وهو الظاهر وحسب على الزركشي وغيره في فاذا الطهور من
نقله في إباحة من مقتضى كلام القفال اه وقوله لا يصلونها الخ قال القلوبي وإن تعينت بأن لم يكن غيره
فدفن المبت بلا صلاة اه (قوله عزأ به) أي الزركشي (قوله إقامته) أي فاذا الطهور من (قوله ولا ينفوت)
أي فعل صلاة الجنائز (قوله ولا ينافي ذلك) أي عدم جواز الإقدام (قوله لا الخ) عليه لعدم النفاة (قوله)
ان تعينت أي بأن لم يكن هناك غيره (قوله صلي) أي أحدهما (قوله وهذا التفصيل الخ) اعتمده النهاية
عبارة وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدي مع مكتوبه بتيهم واحد وقباسة هو أنه لا ينافي فاذا
الطهور من ومن بدنه نجاسة وحسب يمكن بحسب لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضها بغيرهم ويؤخذ
مما ذكرنا من صلي هذه الصلاة لا يسجد فيها الثلاثة ولا سهو وهو كذلك كآقته به الوالوجه أنه تعالى اه
أي سلام يكن مأموماً والواجب السجود تبعاً لأمامه سم وعش وقليوبى (قوله بمن قال بالمنع الخ) أي
وأطلق (قوله وأما قول الثاني) أي الذي تبس الزركشي (قوله وكذا قد فهمها) أي قوله قبل في النهاية والمعنى
ما لا يحدث (قوله وأوجب عليه) فله صلي وجوباً بالامامان يعني للسجود بحيث لو زاد أسأمو وبعد نهاية
ومعنى (قوله أعاده) يشمل المنذور وقد مر ما فيه (قوله فلا يجوز زله) أي من ذكر من فاذا الطهور من
ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها أو فاذا الستة فله التفل لعدم لزوم إعادته كدائم الحدث ونحوه ومن

يقال أن هذا ليس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كافي نحو مكة (قوله ولي يحمل الخ) تبس فيه شرح الروض
فإنه قد يطلقان رؤية التراب إذا كان يحمل يعني عن القضاء قال كاصرح في المجموع كذا نقله
الزركشي عنهم أنه في موقعه نظر انتهى وقوله خلافًا لبحث الأذرى أي يعبث بعبثه شخناً الشهاب الرمي وهل
يجري بعبثه في الجعنوان كان تأخيرها عنه فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله مادام رجوعه أو تراباً)
لا يخفى أنه لا بد من طلبهما على التفصيل في الطلب فإذا طلب ولم يجد واحد منهما فأن وصل إلى حد أو أس عاده
من أحدهما صلي ولو أول الوقت ولا يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم فهم وجود
الماء بأن حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال وجود الماء فلا ينبغي أن يسلط لبحث لارحاء
ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء (قوله بوجه الخ) قضيتان محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله)
لا يجوز تنفل قضيتان محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله بوجه الخ) قضيتان محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله)
الشهد الأول لا من الصلاة ثم إن كان مأموماً وسجد أمامه للسهو فلا يعود وجوبه متابعاً إياه فليست له وقد

فجميعه بين من قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه فقه نظر ظاهر وكذا قد فهم من عليه
يبحث تخشع من إثر التمسح ثم يحسب عليه مخرج الغرض المذكور وماعده فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فاته

يسقطا

يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي نهايتوكذا في المعنى الاول كدائم الحديث قال عرش وقضى يصحصر
 المنع فمن ذكر ان غيرهم من يصح منه العرض ينقل ويدخل فيه من تحريف القبة والربوط على خشبة
 ونحوهما وفيه بعد لانهم اغماصا للضرورة والضرورة للنفل اه (قوله مطلقا) أي ولو جعل يغلب عليه
 فقد الطهورين (قوله ولا تخوم مصحف) أي كسجله نهاية وقه غنى (قوله وكذا تخوم قراءة الخ) عبارة
 الشارح مر في شرح الباب بعد قول المصنف نعم فاذا الطهورين بقراءة الفاتحة فقط حتى صلاة
 الفرض نصها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة أي بخطبة الجمعة والسورة المعينة المنصورة كل يوم فاذا
 الطهورين يوجبها لم أره نقلا وقضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذرة
 ترد والوجه لما فيها بما قبلها اه اقول وبقي ما لو قرأ بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة
 بالماء هل تجزئه القراءة مع حرمه ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة أو لا أخذ مما قالوه في الجاهل من انه
 لو استوحش لقراءة من القرآن في وقت معين وأجنب فيه فقرأ أو هو جنب حيث قالوا لا يستحق الاحولان
 القصدين القراءة الثواب وقراءة لا ثواب فيها في نظر والاقرن الثاني لما ذكر عرش بحذف (قوله لا تخوم
 جنب) متعلق بمساق القراءة والمكث بصري (قوله ولا تخوم الاعادة) أي حيث وجد بعد دخوله الوقت
 أملا وبعد فيه بان من عدم وجده في جوع الوقت فصل قبل أخوه ثم وجد ترابا جعل يغلب فيه وجود
 الماء فيعدلتين أن صلاته الأولى غير معتد بها عرش وفي البصري عن العباب ما وافقه (قوله واختار
 المصنف الخ) عبارة المعنى ومقابل المسديد أقوال أحدها يجب الصلاة بعد ما طهر ذلك مع كل صلاة
 وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب الزني واختاره المصنف في المجموع قال لأنه أدى وظيفة الوقت وانما
 يجب القضاء بامر جديد ناهي بنديه الفعل ويجب الاعادة تألثها بنديه الفعل ولا اعادة زايها يحرم عليه
 فعلها اه (قوله قبل مراده الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله مراده بالاعادة) أي في المنزل (قوله قبل
 مراده ما يشمل الخ) اعتمد عرش والرشدي قول المتن (وقضى المقيم الخ) أي وجوبها بنابه ومعنى
 (قوله للندرة) إلى قوله ولا نهى في المعنى الاول وبسن إلى واجبة وقوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا
 يعتبر إلى المتن وقوله أوصح وأمرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله وقال جمع
 الخ) عبارة المعنى وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لأنه أي بالتقدم وفي قول لا يلزمه الصلاة في الحال بل يصير
 حتى يجده وعلى الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة ولا كفاها الطهورين من ظاهر كلام الشيخين الاول
 وظاهر كلام القاضى وصاحب الكافي الثاني والاول أوجه اه (قوله ويسن له) أي للمقيم التيمم (قوله
 والجمعة) إلى قول المتن ومن تيمم لم يرد في النهاية الا قوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا يعتبر إلى المتن
 أفنى شحنا الشهاب الرمي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله ولا تخوم الاعادة الخ) عبارته في شرح
 العباب أما اذا قدر عليه جعل لا يفتي التيمم فيمن القضاء على سجود الماء فلا يجوز له قضاءها فلا
 فائدة فيها وظاهر انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت بعده وأنه اذا وجد بعد فلا فرق بين أن يكون
 صلى في الوقت على حاله أو لا الأول ظاهر لمر من متصلته بقوله البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة
 فيه فظهر الثاني كذلك فتوجه أيضا وجوب استعجاله فلا نهى ضيق الوقت فونه قضاء بخلافه فجا
 قبله برده قول المجموع ومن مؤخر صلاته بعد وفقد الطهورين من حرم عليه على الصواب قضاها حينئذ لتسلسل
 مع عدم الفاتحة اه لمخلصا تلك لقيام العذر فيها إلى من هذه اه فلتأمل هذا الردفاه في ما نحن
 فيه ليس فاذا الطهورين من فان قلت قول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة بتعين على الشارح تسليمه
 مع قوله السابق بطلانها وبه يتبين ما جعل لا يفتي عن القضاء ان أراد أنه مع بطلانها يجب اعادتها كما هو
 الظاهر وان أراد أنها لا يجب اعادتها فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين من يسهل
 الصلاة ومن يتعذرها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان أراد ما هو الظاهر من قوله
 السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوي بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فحاذ كره

مطلقا ولا تخوم مصحف
 وكذا تخوم قراءة لغیر الفاتحة
 فی الصلاة وکتبت مسجد الخو
 جنب وتکبیر ورجع بعد
 انقطاع تخوم ضل لعدم
 الضرورة (وبعيد) وجوبا
 لان عذره نادرا لا يدوم ولا
 يدل هنا هذا وان وجد ماء
 وكذا ترابا جعل يسقط
 القضاء ولا تخوم الاعادة هنا
 كسیره لانه لا فائدة فيها
 وليس هنا حكمة وقت حتى
 تراعى واختار المصنف القول
 بان كل صلاة وجبت في
 الوقت مع خلل لا يجب
 اعادته الان القضاء بما يجب
 بامر جديد ولم يثبت في
 ذلك شيء قبل مراده الاعادة
 القضاء كما يصلح له لمصلحة
 الاصولين أن ما لو قته اعادة
 وما تخارجه قضاءه وليس
 بصحيح بل مراده ما يشمل
 الامر من فيلزمه فعلها في
 الوقت ان وجد ما مر فبولا
 تخارجه (وقضى المقيم
 التيمم لفقد الماء) للندرة
 فقد في الاقامة وعدم دوامه
 ويباح بالتيمم اذا كان
 جنباً ونحوه القراءات مطلقا
 كما قضاء كلام الشيخين
 وغيرهما وقال جمع انه
 كفاها الطهورين ويسن له
 قضاء ما صلا من النوافل
 أي التي تقضى والجمعة يفعلها
 ويقضى الظاهر (الا مسافر)

وقوله أوجس أو مرض (قوله التيمم) أي اغتسل الماء بها يومغنى (قوله لعموم الفقهاء) يعني لعدم
 ندرته فيشمل استواء الأرض من (قوله والتعبير بها) أي بالماء أو بالقبض والمساو و وقع السؤال عما لو كان يحمل
 ماؤه رطب بحيث لو حفر الأرض حصـل الماء أي بغير مشقة يتبع التيمم هل يكفيه ذلك ولا يصح تيممه
 حيثوان كان غير لائق به الحفرام لافيه نظروا والظاهر الأول لأن مثل ذلك يغتفر في جانب العبادة عـش
 (قوله للغالب) فلو ضل بالتميم ثم شك في أن الحمل يغلب فيه وجوب الماء أو لا فهل يسقط أولاً فيه نظروا ولأول
 غير بعيد سم وعش (قوله وقت التيمم) يأتي ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب
 (قوله ولا يعتبر الخ) خلافاً لها في المعنى عبارة عما لو لفظ للأول وتعبيرهم بمكان التيمم جرى على الغالب
 من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاته في مدة فقد الماء وعدم ندرته فان اختلف في ذلك فالاعتبار حيث
 يمكن الصلاة به كآتي بذلك الوالد رحمه الله تعالى اهـ (قوله على الأوجه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي
 اعتبار محل الصلاة يشترط أن يعتبر بالأحرار بالصلوة حتى لو أحرم في محل يغلب فيه الفقه وانتقل في بقية الحال
 محل بخلافه فلا قضاء * (تنبيه) * إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صف
 وكان الغالب في صف ذلك المحل العدم وفي شأنه الوجود فلا قضاء وإن كان الأمر بالعكس وجب القضاء أو في
 جميع العام أو غالبه أوجس العمر أو غالبه فيه نظروا والأوجه الأول وعلمه فلو غلب الوجود صفاً وشأنه في ذلك
 المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظروا ولا
 يبعد اعتباره ويجري جميع ذلك في محل التيمم إن اعتبرناه سم على آي أول وما ذكرناه الأقرب يستفاد
 من قول سم وقت التيمم وهو مراد الشارح مدر فانه لم يخالفه في كون المكان معتبراً فيه التيمم أو
 الصلاة عش قول المتن (يسفره) يخرج به العاصي في سفره كان زنى أو سفره فانه لا قضاء عليه لأن المرحض
 غير ماله المعصية نهائية (قوله كآتي الخ) ومن سافر لم يتعب نفسه أو دأبته معاقبته بلزمه أن يصلي بالتيمم
 ويقضى معنى (قوله للفقه) يحتمل تقديمه بالقدرة مع ما كان مانعاً حتى كسب حائل وتأخر فوته
 في بتر تناوبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مدر اهـ سم على ج اهـ عش (قوله أوجس) أو
 مرض قد يقال إن فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبه بغيره صحيح كسأتي فصله حيث لا تيمم وكلامنا
 في التيمم أو بعده فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لأنقطاعها وقد يجب بان مراده الأول أو كنى بوجود
 التيمم صورة بصرى أي ولو حذفه كغيره لكان أسلم من السؤال وتكاف الجواب قول المتن (في الأصح)
 والثاني لا يقضى لانه لما وجب عليه صاعز عتق وجهه نال لا يستتبع التيمم أصلاً وقاله ان ثبت استتبع
 والا تمت بترك الصلاة معنى فما يأتي من التعليين وللهذين الوجهين الأول والأول والثاني للثاني ويندفع
 بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشدي ولم يظهر له معنى هنالاه مساو لتعليل الوجه الثاني اهـ

التيمم فلا يقضى وإن قصر
 سفره لعموم الفقهاء
 والتعبير بها للغالب
 والضابط أنه متى تيمم محل
 الغالب وقت التيمم فيه
 أي وفيما حوله التحد
 القريب من سائر الجوانب
 فيما يظهر أخذاً بمرأته
 يلزمه السعي لذلك عند تحقق
 الماء فيه فلا يعتبر الغلبة
 فيها ولا ذلك لوجود الماء
 أعاد ولا بان غلب فقده أو
 استوى الأمران فلا ولا
 يعتبر محل الصلاة على الأوجه
 (الألعمى بسفره)
 كآتي وما شئت فانه يقضى
 سواء تيمم لفقد الماء أو جرح
 أو مرض (في الأصح) لأن
 سقوط الفرض بالتيمم
 فيه رخصة

البعوى فاذا الطهور من (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الأوجه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي اعتبار محل
 الصلاة من غير محل التيمم فهو جرى على الغالب فان الغالب اتحد محلها ما يشترط أن يعتبر بالأحرار بالصلوة
 حتى لو أحرم في محل يغلب فيه الفقه وانتقل في بقية الحال محل بخلافه فلا قضاء فليشأمل فلو ضل بالتميم ثم شك في
 ان الحمل يغلب فيه وجوب الماء أو لا فهل يسقط القضاء لانه بمرجيدو الأصل عدمه مع ان الأصل عدم غالبه
 الوجود في ذلك المحل أو لا فيه نظروا ولأول غير بعيد (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو
 وقعت في صف وكان الغالب في صف ذلك المحل العدم وفي شأنه الوجود فلا قضاء وإن كان الأمر بالعكس
 وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أوجس العمر أو غالبه فيه نظروا ولأول وعلمه فلو غلب الوجود صفاً وشأنه في ذلك
 المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصف الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظروا ولا
 يبعد اعتباره ويجري جميع ذلك في محل التيمم إن اعتبرناه (قوله للفقه) يحتمل
 تقديمه بالقدرة مع ما كان مانعاً حتى كسب حائل وتأخر فوته في بتر تناوبه عن الوقت فلا يبعد عدم

أيضا لانتباط بمصيبة ولأنه لما زعم فعله خرج من مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام و يؤخذ منه أن الواجب ليس رخصة تخضع لمن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام الحكم الأصلي وتزعم من حيث وجوبه وتحتّمه اهـ وبه يجمع بين من عرّف في كل المسئلة للمطر بأنه رخصة ومن عرّف بأنه غير مأثور أو ردّ الامام في موضع أن الواجب هل يجماع الرخصة فيجعل على أن مرده (٢٨١) هل يجماع الرخصة المحضة هذا وإن أقول

الذي يجمعهم سر به كلامهم

ان الواجب يجماع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغييرها الى السهولة لأن الواجب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حشائه أخف عليها من الحكم الأصلي غالما لم يكن منافا لما فيها من التسهيل ورضع يجمعه فيه ان فقد الماء الحسا لحسولة نحو سبع لماسر أول الباب لا شرعا نحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يربو بقدرته على زوال ممانعه بالتوكل على اقامته فيعمل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقدته لم يلزمه القضاء لأنه ليس بحالة الرخصة يعطى بل الأصل حتى يفرق الحال فيه بين العادي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) يحضر أو سفر (فرضي في الأطوار) لندرة فقد ما

(قوله أيضا) أي كالتيتم (قوله ولأنه الخ) تعليل لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لانتباط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يربو من مصيبته عرض أي ودلوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كسروا للكردي هنا وجه آخر ظاهر السقوط (قوله) يؤخذ الخ عبارة النهاية قبل يؤخذ الخ (قوله منه) أي من التعليل الثاني (قوله ان الواجب) أي التيمم الواجب على العادي يسفقه (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله به) أي يقول السبكي (قوله وانه) أي وجوب الرخص (لا ينافي تغييرها) أي تغير الرخصة من الصعوبة (قوله) يصح الخ هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد الماء أو جرح أو مرض يحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة بقا ما صحة التيمم قبله افعلى هذا التفصيل سم (قوله تيممه) أي العادي يسفقه (فيه) أي في السفر عرض (قوله لما لم أول الباب) عبارته هناك لأنه لما جرح استعمل الماء فلم يكن توقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلافه إذا كان ماله شرعا كعطش أو مرض اهـ (قوله) يلزمه القضاء وقال النهاية كسروا خلافا للمعنى عبارة وكالعادي يسفقه العادي باقائه فيقضى اهـ (قوله يحضر) الى قوله قبل في المعنى الا قوله أوعاد المولى الى قول المترجم كان في النهاية الاما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسفخن الخ) ولو وجد ما يسفخن به الماء لكن ضاقت الوقت بحيث لو اشتغل بالتيمم خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم لصلي به في الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء قادر على الطهارة ولو تناوب جمع الغتسال من مغتسل الحمام للنجوس من البرد فان علم ان توبته تأتي في الوقت وجب انتظارها واما متنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره نحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انها تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثماء آخر غير مائتا فوافيه لكن امتنع استعماله نحو بردوا فلازم اهـ سم على ج اهـ عرض (قوله وانما بالماء الخ) عبارة المتعني والثاني لا يقتضي حديث عمرو بن العاص السابق وبه قال أبو حنيفة وأحمد ووافقه المتأخران عن الصنف لا صلى الله عليه وسلم بالماء لإعادة وأجاب الأول بأنه الخ قول المتني (أرض) المراد به هنا أهـ من أن يكون جرحا أو غيره نهائيا ومعنى (قوله) في غير سفر الخ عبارة النهاية والمعنى حاضر كان أو سافرا اهـ (قوله لما فيه) أي أي نفا (قوله أوعاد الخ) الانسب ولو عاد اليه بصري (قوله لنقص البديل الخ) أي لا الاجل النجاسة معني (قوله قبل لاجل هذا الاستثناء الخ) وفي هذا الاستثناء اشكال آخر وهو عدم صحة التيمم لان

القضاء مر (قوله ولأنه لما زعم فعله) يشمل هذا التعليل (قوله) يصح الخ هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد الماء أو جرح أو مرض يحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة بقا ما صحة التيمم قبله افعلى هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسفخن به الماء) لو وجد ما يسفخن به الماء لكن ضاقت الوقت بحيث لو اشتغل بالتيمم خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتيمم وان خرج الوقت وليس له التيمم لصلي به في الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء قادر على الطهارة ولو تناوب جمع الغتسال من مغتسل الحمام للنجوس من البرد فان علم ان توبته تأتي في الوقت وجب انتظارها واما متنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم انها تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثماء آخر غير مائتا فوافيه لكن منع استعماله لنحو بردوا فلازم اهـ (قوله قبل لاجل هذا الاستثناء) في هذا الاستثناء اشكال من وجه

الماء مطلقا) أي في كل أعضاء الطهارة (أو) يتعه (عضو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لمعوم عذره (الآن) يكون مجرجه (أو) غيره (دم كثير) لا يعني عنه لكونه بفعله قسدا أو جرحا أو مجحلا أو عاد اليه كما يعلم مما يأتي في شروط الصلاة فإذا زاد غشله حشداً أو عاد لندرة ما يجز عن أزالته جماعاً أو نحوه أو ما لا يسير فلا يضر الآن ان كان يجعل التيمم ومنع وصول التراب لحله لنقص البديل والمبديل قد نزل لاجل هذا الاستثناء من صلى بنجاسة لا يعني عنها يلزمه القضاء وان لم يكن متيمما اهـ ويجواب بأن فيه فائدة

الماء مطلقا) أي في كل أعضاء الطهارة (أو) يتعه (عضو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لمعوم عذره (الآن) يكون مجرجه (أو) غيره (دم كثير) لا يعني عنه لكونه بفعله قسدا أو جرحا أو مجحلا أو عاد اليه كما يعلم مما يأتي في شروط الصلاة فإذا زاد غشله حشداً أو عاد لندرة ما يجز عن أزالته جماعاً أو نحوه أو ما لا يسير فلا يضر الآن ان كان يجعل التيمم ومنع وصول التراب لحله لنقص البديل والمبديل قد نزل لاجل هذا الاستثناء من صلى بنجاسة لا يعني عنها يلزمه القضاء وان لم يكن متيمما اهـ ويجواب بأن فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وان كان) بالاعضاء أو بعضها (سائر) كبير فلو لم يكن بعد الماء ليعني عندها أيضاً ذكر في الأول
ثم قيل لا يتقدم (لم يقض في الاطهر ان وضع على طهر) شبهه بالغسل بل أولى للشر ووجهه ان لم يكن بعض التيم والالزامه القضاء قطعاً على مافي
الروضة لنقص البذل والمبدل لكن (٣٨٢) كالمعنى في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب ترعه) ان لم يتخفف منه بخروج تيم

لانه مسح على سائر فاشترط
وضعه على طهر كالغسل
(فان تعذر) ترعه ومسح وصلى
(قضى على المشهور) افوات
شرط الوضوء وما أوجبه
صنيعه من أنه لا يجب ترع
الموضوع على طهر غير مراد
بل هو كالوضع على حدث
لاستوائهما في وجوب
مسحهما من مرأى مسحه
انما هو عوض عما أخذه
من الصبح وانه لو لم يأخذ
شأنه لم يجب مسحه وجب
فيجب حل قولهم بوجوب
الترع فيها وتقتضيها من
الوضوء على طهر وعلى
حدث على ما إذا أخذت شيئاً
منه ولازم يجب ترع ولا قضاء
لانه حيث ذكره السائر
* (تنبيه) * المراد بالطهر
الواجب وضعا على ما يسقط
القضاء الطهر الكامل
كالخف ذكره الامام وصاحب
الاستقضاء وعبارة المجموع
صريحته وهي يجب عليه
الطهارة لوضع الجبيرة على
عضوه وهو مراد الشافعي
رضي الله تعالى عنه قوله
ولا يضعها الا على وضوء
انتهت وقضية التشبيه
بالخف أمور الأول أنه لا بد
من كمال طهارة الوضوء ان
وضعه على شيء من أعضائه
وكلام ابن الاستاذ صريح

في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة البدن عن نجس لا يعني عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر الماء بعد التيم
اه ويمكن أن يجاب أيضاً بأنه طهر أقل التيم لكن تعذر غسله بنا على جهة التيم عند تعذرا لانه الخمسة كما
قرره الشارح فيما سبق سم أي خافاً لانه لا ينفذ في الغنى ولا ينفذ في الحدث على كل من الجوابين قول الشارح
الآن في وجوب الخ (قوله وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا يفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بإفادته
والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) أي من أن اللبس ان كان سائلاً لبعض التيم ضر
والافلا رشدي قول المتن (وان كان سائر الخ) والحاصل من صور الجبيرة في لزوم القضاء وعدمه ان كان كانت
في أعضاء التيم وجب القضاء مطلقاً سواء أخذت من الصبح شيئاً لا سوا وضوعها على طهر أم لا وسواء
تعذر ترعها أم لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيم وأخذت من الصبح قدر ما أتداعى قدر الاستسكان فانه يجب
عليه القضاء مطلقاً وان تعذر عليه ترعها بخلاف ما إذا كانت بغير أعضاء التيم ولم تأخذ من الصبح الاذ أو
الاستسكان ووضع على طهر أي وتعذر ترعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصبح شيئاً سواء وضعت على
حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيم فلابد يجب مسحها حيث عثر وشي وبصري وهو يوشحنا
(قوله وذكر في الأول تعليل الخ) الأولى أن يقول بتركه هنا كقوله في الأول (قوله شبهه) الى قوله
ثم في الغنى والى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله وحمله ان لم يكن الخ) الظاهر هنا منى كان بعض التيم
وجب القضاء وان خشي من مسح الجرح بالتراب بمحذور وأخذ من التعليل المذكور وان كان الترغ
لا يجب حيث ذكره كالتقدم اذ لا فائدة فيه بصري وباتى عن سم مثله (قوله قطعاً) عبارة النهاية مطلقاً (قوله على
مافي الروضة الخ) عبارة النهاية وتوالفني كافي الروضة لنقصان البذل والمبدل لجوازها والمبطل وان قال في
المجموع ان اطلاق الجهر يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) أي سواء في أعضاء
التيم أم في غيرهما من أعضاء الطهارة منها يوم غنى وباتى في الشارح مثله قال عش وسواء كان الحدث أصغر
أو أكبر اه (قوله لا مسح الخ) لعل المناسب مسح بالضرع (قوله انتم) أي في شر مسح كل جبيرة
وقيل بعضها (قوله فيها) أي في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله على ما إذا أخذت الخ) أي
ولم يكن غسله بدون ترع كالمسح بصري (قوله ولا قضاء) أي ان لم يكن بعض التيم على مامر كما هو ظاهر فلا بد
من ترعه حيث ذكره موضع العلية بالتراب والاروجب القضاء سواء ترك الترغ مع امكانه أو مع عدم امكانه أو
ترع ولم يصح موضع العلية بالتراب ولو للصوف منه كما هو ظاهر سم (قوله المراد الخ) وقال في النهاية كما مر خلافاً
للمعنى عبارته والمراد طهارة ذلك الحسل فقط ولا ينافي ذلك قولهم كالمسح اذا شبه فلا يعطى حكم المشبه به
من كل وجه اه (قوله صريحته) في دعوى الصراحة وتوقف (قوله وهو) أي وجوب الطهارة (قوله
طهارة الوضوء) أي أو الغسل (قوله اشترط طهر الخ) وقال الظاهر اطلاق النهاية (قوله بل رجح كقوله
الخ) اعتمد الرشدي وتقدم عن الغنى ما وافقه (قوله الحدث) أي بالحدث الأصغر (قوله مسح الخ) أي التيم
ومسح على الجبيرة وصلى (قوله لانه) أي الحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) أي الحقيقة (وهي
لا تنقضي الا بالجنبان) أي لا جنبان حين الوضع (فهى) أي طهارة الغسل (الان) أي حين وضع الحدث
عبارة النهاية والغنى ولو تيم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثاً أصغر انتقض طهره الا بأكبر كالأول

آخر وهو عدم جهة التيم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله
على ما إذا طهر الماء بعد التيم اه ويمكن أن يجاب أيضاً بأنه طهر أقل التيم لكن تعذر غسله بنا على جهة
التيم عند تعذرا لانه الخمسة كما قرره الشارح فيما سبق (قوله ولا قضاء) أي ان لم يكن بعض التيم على مامر
في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة البدن عن نجس لا يعني عنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله
الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضاً وفيه بعد من ثم لم يرتضوا تركه بل رجح كقوله طهارة
وضعهما الحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جنبان ثم أجاب مسح ولا قضاء لانه على طهارة الغسل وهي لا تنقضي الا بالجنبان فهى الان كلمة

أحدث بعد غسله فحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستتر به من الحيض الكبر حتى يجد الماء بلا مانع
 اه قال عش قوله مر على المحدث أي من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة وسكت المسجد فلا
 يحرم لبثه طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله مر ويستتر به أي فقرأ
 القرآن وتكلم في المسجد هذا التيمم وقوله مر حتى يجد الماء الخ وعليه فإذا أراد صلاة النافلة وقضى لها لم
 يصح للتيمم حدث كان تيممه من الجنابة لعله يغير أعضاء الوضوء وكذلك كان تيممه من الجنابة لنفسه الماء ثم
 أحدث حدثاً أصغر فتيمم بغيره والمانع الأصغر ويصلي بذلك التيمم التواضع لبقائه تيممه بالنسبة للمحدث
 الأكبر اه عش (قوله نفى الآن) أي حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة

(باب الحيض)

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب الطهارة أنه ليس من أنواع الطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو
 مخصوص بالنساء عش عبارة الجعيري وإنما خروعه عن الغسل مع أنه من أسبابه فكان المناسب ذكره قبله
 عند ذكر وجباته لعل الكلام عليه ولعلته بالنساء فكان مؤخر الرتبة اه أي وما قبله مشترك بين الرجال
 والنساء (قوله فلان أكثر أحكامه الخ) أي ولقولهم أنه دم حيض مجتمع سم (قوله ولعلته أحكامه) أي من
 حيث الوقوع والافحام الاستحاضة أكثر كالأبغث وشدي وعش (قوله افردة بالترجمة) أي فقد ترجم
 لشيء وزاد عليه وهذا لا يعد بغيري (قوله وهو لغة السيلان) يقال حاض الوادي إذا سال ماؤه وحاض
 النهر فإذا سال ماؤه فيها ويقال إن الحوض منه حاض الماء أي سيلانه والعرب تدخل الواو على الباء
 بالعكس نهاية أي تأتي بأحد هاء مبدل الآخر (قوله دم جيله) أي دم يقتضب الطبع السليم خطيب
 (قوله يخرج) أي من عرف في أقصى رحم المرأة على سبيل المحنة ولو حامه لالان الأصغر إن الحامل تحض
 وشملت الجنينة فكما حكمها حكم الأكمنة في ذلك على الصغر وما تهره من الحيوانات فلا حيض لها شرعاً وما يرى
 لها من الدم فهو من الحيض العفوي ولا يتعلق به حكم الانقلىق في نحو الطلاق والعق كإن قال نال
 دم فرسي فز وجس طالق أو فعدى حر والذي يحض من الحيوانات أربع فظمها بعضهم في قوله

أرأيت حيضاً والنساء * ضبع وخفاح لها دواء

وزيد عليها أو بعة أخرى فصار ثمانية وقد ظمها بعضهم في قوله

يحض من ذي الرحم ضبع امرأة * وأرأيت ناقة توكك

شفاش الوغمة والخرف قد * جاعت غائباً وهذا المعنى

شحننا (قوله بعد فراغ الرحم) أي من الحمل ولو علقته أو مضغته أي وقبل مضى خمسة عشر يوماً كان بعد ذلك
 لم يكن نفاساً كما يأتي عش وشحننا (قوله ما عداها الخ) دخل فيه دم الطاق والخارج مع الولد فإيسا بعض
 لأن ذلك من آثار الولاد ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد إلا أن اتصاله بعضها المتقدم فكأن حضاً لها
 ومعنى وكذا دخل فيه الدم الذي تراه الصغيرة والابنة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كأهو ظاهر فلا بد من نزع حديثه ومسح موضع العلة بالتراب والواجب القضاء سواء ترك النزاع مع إمكانه أو
 مع عدم إمكانه أو نزع ولم يجمع موضع العلة بالتراب ولو للعوف منه كأهو ظاهر

(باب الحيض)

قال في شرح العباب قال المحافظ وبعض أيضاً الأرنب والضبع والخفاش وزاد شعير والجرو وهي أنثى
 الحبل والناقة والوزغمة والكبكة اه ما في شرح العباب والظاهر أن ذلك لا أثر له في الأحكام حتى لو علق
 ببعض شيء من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار أقل الحيض مثلاً ما أولاً لو كان هذه المذكورات
 يقع لها الحيض ليس أمر اضطرار ذكر المحافظ أو غير به لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا القطع به وأما ما نا
 فيجوز أن يكون حيض المذكورات من وعي وجهه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق ثم إن أراد بحيضها
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان أكثر أحكامه) أي ولقولهم أنه دم حيض مجتمع (قوله

(باب الحيض)

والاستحاضة والنفاس ولما
 كانا كالأبواب إلى لصالته
 أما الاستحاضة فواضع
 وأما النفاس فلان أكثر
 أحكامه بطريق القياس
 عليه ولعلته أحكامه أفردوه
 بالترجمة وهو لغة السيلان
 فشرعاً دم جيله يخرج في
 وقت مخصوص والنفاس
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم
 والاستحاضة ما عداها
 على الأصح والقول بان بني
 إسرائيل أول من وضع
 الحيض فيهم

عرق فغنى أدنى الرحم يسمى العادل بالمحمدة على المشهور سواء أخرج الرحم ضاملاً له زاد المعنى
واختلف في الدم الذي تراه الصغيرة والأبسة والاصم أنه يقال استحاضة نوم فساده قبل إطلاق الاستحاضة
الاعلى دم ووقع بعد حضه اه **(قوله)** يبطله حديث الصحين (الح) أى لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر سم
عبارة الجبري قبل أول من حاض أمناحو أملا كسرت شعرة فخطوا وذهبوا قال الله تعالى وعزفوا جلالاً
لادمنك كما دمت هذه الشجرة مر أى وخطب قبل وكان يوم الثلاثاء مولى أدم الشجرة عاقبته بناتها
بالحيض والولادة والنفس قال الله تعالى يا داود أنا الزب العود وأعمل القرية بما جعل الجسد أده وعبارة
عش وجع بينهما بان الإضافة للنفس أى جنس بنات آدم أو جعل قضبي إسرائيل على أن المعنى بأنهم
أول من فسادهم وجعل ماني فصحاء على الأول الحقيقي لا يقال رد على ما ذكر في الحديث ما ذكره ومن
الجوابات التي تحيض لا تقول ليس في الحديث حصراً للحكم بأنه كمنه وقدره على بنات آدم لا ينافي أنه
كمنه على غيره أيضاً اه قول المن **(أقل)** منه (الح) أى ولو بالبلاد الباردة ولو رأته أمها ببعضه قبل زمن
امكانه وبعضها فجعل المرتضى في زمن الامكان حضاً ان توفرت شروطها لا تنهيه بمعنى قول المن (تسع
سنين) أى وغال بعشر ومن سنوا كثره اثنتان وستون سنة عش **(قوله)** قرينة أى قوله فرغم في المعنى ألا
قوله أى استحكالها إلى قوله ثم رأيت في النهاية الاقوله ذلك **(قوله)** قرينة (قوله) قرينة أى التمر أى الهلال والسنة
القمريه ثلثمائة يوم وأربعه وخمسون يوماً وخمسة وسدس لان كل ثلاثين سنة تزيد أربع عشر يوماً بسبب
الكسوف وإذا قسطن على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدس لان سنة من ثمانية وثلاثين خسا والخمسة
الباقية في ستة وثلاثين سداً فخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدس وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة
يوم وخمسون يوماً وربع يوم الإجماع ثلثمائة وخمسة عشر يوماً والسنة العدديّة ثلثمائة يوم وستون يوماً
لا تزيد ولا تنقص شيئاً وعش **(قوله)** أى استحكالها أقول لا إجماع بالنسبة لاصل العبارة وما بهذا التقدير
فندفع الإجماع مع الظرفية أضاعهم فندفع الاحتمال المطلق للظرفي العيني أضع كون التسع كلها ظرفاً
للحيض لا معنى لجمعها أقل سنه كما يدرك بالتأمل سم **(قوله)** فرغم (الح) فرغم على قوله أى استحكالها
والمشار إليه بقوله هذا قول المن تسع سنين كزدي **(قوله)** ولا حدلاً (حسنة) بل هو ممكن مادامت المرأة حية
نهاية **(قوله)** ولا ينافية أى قوله ولا حدلاً (حسنة) عش **(قوله)** لانه (قوله) التعبد **(قوله)** والآخر بأنه
لا فرق أى في اعتبار استحكال التسع التقريبي أخذ ما ياتي وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حج عليه
فالمعنى أن خروجهم من الرجل قبل استحكال التسع عملاً يسع حضوا وطهر المرأة بقضى الحكم ببوله ولكن
مانق له من مر بخالفه ما ذكره مر هنا أى في الشر من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب
الجران التسع في المنى تحدد لا تقرب اه أى منى الرجل والمرأة يظهر من كلامه مر حيث خرمه
اعتماد أنه تحديد فيقدم على مانق له سم عنه مر من أنه تقريبي عش **(قوله)** أى التقريبي (الح)
اعتبار التقريب فيها بما مره وجه في الجملة وأما فيه فعل تأمل بصري **(قوله)** لا أنها أوطع (الح) هذا
خلاف ما أطلق عليه الأطباء أنها أوطع بعمان الرجل وحيداً فاعمل الأولى أن وجه كلامه أنهم اتفقوا على
شهوة وأتم فإذا أسرع قولاً بطبيعتها المعنى على الوجه المذكور بنصري **(قوله)** (حسنة) تغيير نظر بعض
المضافين إلى أقل زمنه يوم (الح) ودفع به ما ورد عليه من أن الجبري أقله راجع للدم وأسم التفضل بعض
ما يضاف إليه فكله قال وأقل دم الحيض يوم وليله وهو لا يجوز وإما فيه من الأخبار باسم الزمان عن الجسنة

يبطله حديث الصحين هذا
تبي كنه الله على بنات آدم
(أقل سنه) الذي يمكن أن
يحكم على ما تراه المرأة فيه
بكونه حضاً (تسع سنين)
قرينة أى استحكالها إلا أن
وأه قبل تمامها بدون ستة
عشر يوماً بل بها فزعم
إجماع هذا أن التسع كلها
ظرف للحيض ولا يقال به
ليس في محله لانه إنما هو
ذلك لو كانت التسع ظرفاً
وهي هنا خبر كجوه جلي
وشتان ما ينمو ولا حدلاً بحر
سنه ولا ينافية بحديثين
الباس باثنتين وستين سنة
لانه باعتبار الغالب الحي
لا يعتبر النقص عنه كإثباتي
ثم وإمكان إثقالها كمكان
حدها بخلاف إمكان
إثقال الصبي لا يدفع من
تمام التسعة والفرق حرارة
طبع النساء كذا قيل
والأوجه أنه لا فرق ثم رأيت
صرح بذلك في المجموع
حيث جعل الاصم فيها
استحكال التسع أى التقريبي
الغير بما مر وزاد في الصبي
وجعاً تسع ونصف وجهها
عشر سنين وأشار إلى أن الأمام
فرق بأنها أسرع بولغائه
أى لأنها أوطع بعمانه
(وأقله) زماناً (وميله)

فإن المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بها الغثشي بممارستها لم يشع لان بحث
الاولين آثم وحل دمه على الفساد (٢٨٦) أو من خرق العادة المستمرة وقد يشكك عليه قهقههم لها بمرؤفة امرأة أو دماً بعد سن اليأس حيث

سكما عليه بأنه حاض وأبطلوا به تجددهم بما سر وقد يجلب عاراً نفاً ان ذلك تجدد بالنسبة للفتن عنه لا غير وان الاستقراء وان كان ناقصاً فبهما لکنه هنا آثم بتدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه لما ياتي من الخلاف أقوى في سنن في ان المراد ثمة عشرتها أو كل النساء وعلمه المراد في سائر الارمنة أو زمنها فهذا كله مؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموا في الحيض فتأمل فانه مهم لظهور التناقض في كلامهم يبادئ الرأي (ويحرمه) أي الحيض (ماحرم بالجانبية) لانه غلط (د) زياده في الطهارة بنية التبعيد لغير نحو النكاح والعدا لا يقال هذا لا يتخص بالحيض بل يوجد جنب بعد خروج منسه وقبل انقطاعه اذا انظار حرمه غسله حيثئذ بنية التبعيد وحيث فلا زادة لان هذه الصور قد اخلت في قوله ما حرم بالجانبية لانا نقول هذه الحرة ليست لخصوص المني لجهة الطهور بنية التبعيد من سله وانما هي لعموم كونه ما تعان من صحتها في غير السلس بخلاف الحيض فان الحرة لما نه

أفله والا فهو دم فساد كمرح به في الرضة بصري (قوله فان المرأة) قد يقال لا يصح أن يعلم هذا أنه لاحد لاكثر الطهرين من الحيضتين فتأمل الا أن يكون التعليل باعتبار الا لازم في الجملة فانه اذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن ان تحيض حضاً متباعدة بعض مرأته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها الامر وقد لا تحيض أصلاً ه زاد المعنى حتى القاضي أو ألبان امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة يوم وليلة وكان تغاسها أو بعين وانحرف من ان يقبه ان والفتى كانت لا تحيض أصلاً وان احتج بها بتحيز في كل سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعدموتها ه (قوله السابق) أي قبيل قول المتن وأقل طهر الخ (قوله) بمغا الغثشي الخ) أي بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً أو تظهر دونها بنية ومعنى (قوله) لم يتبع) أي لا يحكم بأنه دم حاض بل استحضاه عش (قوله وحل دمها) أي الحائض لئلا يفسد (قوله) قد يشكك عليه) أي على التعليل المذكور (قوله عاراً نفاً) أي في شرع تسع سنين (قوله ان ذاك) أي تحيد سن الأساس اثنين وستين (قوله فبهما) أي في الحيض وسن اليأس عش (قوله عدم الخلاف الخ) أي اختلاف المشهور والافعال قول للشافعي بان أفله يوم قول بان أفله بمجة وهما غير بيان عش (قوله هنا) أي في الحيض و (قوله ثم) أي في سن اليأس (قوله وعليه) أي على ان المراد كل النساء (قوله ما التزموا الخ) أي من عدم الحرف (قوله أي الحيض) الى قوله لا يقال في النهاية والمعنى قول المتن (ما حرم بالجانبية) أي من صلاته وبرهاتية (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طوعاً من حدث أو لعبادة لتسلا عها اه أي كغسل الجمعة بصري (قوله مع الطهارة الخ) أي مع علمها بالحرمته بنية ومعنى (قوله نحو النكاح الخ) أي كالسوف بصري (قوله هذا) أي حومة الطهارة بنية التبعيد الخ (قوله لعموم كونه الخ) أي لعموم كونه خارجاً من أحد السبلين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقاً أي اتصل دمه وأقطع (قوله بثلثة الخ) دفعه قهقهه قرأته بالنون الموهمة انه اذا لوته من غير طهور ولو فيه كحرمه بعم عش (قوله كره) وحل الكراهة عند انتفاعه بجمعة وبرهاتية ومعنى وأسنى والاقر بان من الاجناس والرومن المسجد لبعده بيمينين طرق خارج المسجد وقربه من المسجد يؤيده قهقهه بانه يجوز الاحتياط بالتعلل المتعسر المسجد حيث آمن وصوله بحاجته منه للمسجد وكذا ادخله بثوب متجنب بحاجته حكمته وان زاد على ستر العورة عش (قوله وبه) أي بالكره كرهى ويجوز اذ باع الفبر للفظ (قوله فارت الخ) الجنب فان الصبي في المجموع ان عبوه وخلاف الاولى سم (قوله ويجزى) الى قوله فان آمن في النهاية والمعنى (قوله ويجزى ذلك) أي تجزى عبوه والمسجد (قوله كذا جرح الخ) أي ومستحضه توسل بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهورا وليس كذلك بل هو طهر والم بعد حاض اه (قوله فان المرأة) قد يقال لا يصح أن يعلم هذا أنه لاحد لاكثر الطهرين من الحيضتين فتأمل الا أن يكون التعليل باعتبار الا لازم في الجملة فانه اذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حضاً متباعدة بعض مرأته عن بعض (قوله وعبو والمسجد) قال في شرح الروض خرج بالمسجد غير كسلى العيد والموسم الى باط لا يكره ولا يحرم عبوه وعلى ما ذكره الحائض وفي النجاسة اه وهما قول الشارع الآتي لسله واضع الخ مقتضى الفرق بين المستحق للفرق بين المستحق وغيره ومع ذلك فصيحا في شرح الروض نظر اذا تأذى المستحقون بالبولوث (قوله ان خافت) قال في العبايون خافت تلوث نحو مدرسه لم يكرهه قال في شرحه أي من حيث الحيض وان حرم كاهو ظاهر من حيث تنبؤ الوقف أو ملك الغير اه (قوله فان آمنت كره) قال في شرح الروض ويحتملها أي الكراهة اذا عرفت لغير حاجة (قوله فارت الخ) فان الصبي في المجموع ان عبوه وخلاف الاولى (قوله ويجزى ذلك) أي تجزى عبوه و

اذ لا يتصور رجعة طهر ومع وجوده مطلقاً تأمله (عبو والمسجدان خافت) ولو بغير الاحتمال كما شمله كلامهم وعليه ومعنى يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمته يسع نحو اللعب لاختصاصه بالاحتمال لا سلبه وجوده فنقلنا تلوث هنا (تلوثه) بثلثة بعد التحية بالهمسبانية عن الخبث فان آمنت كرهته كره لفظاً حدثنا به فارت الجنبو يجزى ذلك في كل ذي نيبث يتنجس تلوث شبهه كذا يجرى

ومعنى **(قوله أو نعل به الخ)** فان أراد النعول به فليدلكه قبل دخوله معنى **(قوله فان أمن الخ)** وخرج بالسجدة غير كصل العبد والموسول باط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكرتها يفتى سم بعد ذكر مشله عن شرح الروض ما صوبه من ذمعه قول الشارح الا في ما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففي بيان شرح الروض نظرا اذا تاذى المستحقون بالتلويت اه وعبارة عن قوله حر ولا يحرم عبوره الخ أى عند سجد خضوف التلويت فان تحقق أو غلب على ظنه حر من بل يجزى ذلك في دخول ملك غيره اه ج بالمعنى وقال سم على المنهج وظاهر عدم الحر من مع خشية التلويت وهو مشكل ولم يأذن الملك ولا ظن رضاه أو موقوف فاعطى القائم ان كان موقوفا وكان أرضه رابطة وكان الميم بسيرا فلا يبعد وقفا لم الجواز انتهى اه **(قوله لم يكره)** أى عبوره أى خلاف الحائض * **(فرع)** * مثل حر من غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة في حيث يحكم بطهارتها كل تكون النجاسة حكمية فقال ينبغي التحريم للاستعداد وان جاز نزاهة الوضوء في السجدة مع سقوط ما لم يستعمل فيه لان المستعمل في الخامسة مستقذر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء * **(فرع)** * يجوز القاء الطاهرات كشور البليغ في السجدة الان قدره بها أو قصد الازدراء به فحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز الوضوء وان سقط الماء المستعمل فيه حر * **(فرع)** * قال حر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاءه المضمضة في المسجد وان كان مختلطاً بالبصاق لا ستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيما اذا كان البصاق متبذرا في ماء الغسالة طاهر بحيث يحس ويدرك منفردا فله أمل عش **(قوله وهذا)** أى قوله فان أمن الخ **(نظر الفرق)** أى بين الحاضر وذى الخبث **(قوله ويندفع)** عطف على قوله بنظر الخ **(قوله ما قبل الخ)** وقفا لظاهر النهاية ما معنى **(قوله لهذا)** أى لقوله وعبور المسجد الخ **(قوله لانه الخ)** أى تحريم العبور **(قوله يجزى ذلك)** أى تحريم العبور سم **(قوله أيضا)** أى بذكره بأنه في كل ذى خبث الخ **(قوله لما هو الخ)** متعلق بيقال النقي **(قوله لا الخ)** بمعنى لا يقال النسفي **(قوله انما يصح ذلك)** أى تحريم عبور كل مكان الخ **(قوله عند التحقق الخ)** أى تحقق التنجيس أو ظنه **(قوله بخلاف المسجد)** أى يحرم عبوره بحجر واحتمال التنجيس **(قوله وادخال نجس فيه)** شامل للنجس الحكى كوثب أصابه ولو جف سم وصر عن عش جواز النحول بذلك الثوب بلا ضرورة **(قوله بلا ضرورة)** ينبى الاكتفاء بالحاجة مراه سم **(قوله في اناء أو فم الخ)** ينبى وجوب اخراج ذلك الاناء أو القمامة أو التراب فور الانقضاء الحاجة والمسجد بصان عن بقاء النجاسة بغير حاجة مراه سم **(قوله من غيره فيه)** أى المسجد **(قوله وبعث حل دخول مستبرئ الخ)** أى سم وأقول وينبى أن لا كراهة في دخوله أيضا وان مراده بالنحول ما يشمل المكث ودل المستبرئ بلاولى المستنجى بالايجار ووقع في كلام الشرح القليل في خلاصه **(قوله يده على ذكره)** أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا عش **(قوله وينبى الخ)** فيه موقفة طاهرة سم اذا تلويت به بالخارج بل يخالف هذا والبعث الذى في الشارح اذا وجد تلويت البدن لقول الشارح المار نفا وادخال نجس الخ **(قوله ولا يصح)** أى لقوله وفيما المعنى **(قوله اجساها فيها)** أى تحريم الصوم وعدم صحتها بنوم معنى **(قوله وهو)** أى عدم الصحة (تعدى) قاله الامام والأوجه انه معقول المعنى لان خروج الدم مضغف والصوم يضعف أيضا فلا أمرت بالصوم لاجتماع علم مضغفان والشارع ناظر الى حفظ الايدان نهاية **(قوله في ايمان والتعالق)** كان بقوله لمعى وجب عليك الصوم يوم فانت طائع معنى **(قوله)** بناء على ما سبق الخ) أى ما قبل **(قوله وهذا)** أى قوله بناء على الخ **(قوله مما ذكره الخ)** أى في توجبه

أو نعل به خبث وطين فان أمن لم يكره فسيما يظهر وهذا انظر الفرق ويندفع ما قبل لاجتناب هذا لانه ليس من خصوصيات الحائض لا يقال بجزى ذلك أيضا كل مكان مستحق للغير لما هو واضح أنه يحرم تنجسه كالاستعمار بحداد الغير لا نقول انما يصح ذلك عند التحقق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد لعظم حرمة فظهر الفرق بينه وبين غيره وعلم مما ذكر حرمة البول فيه في اناء وادخال نجس فيه بلا ضرر وتوان أمن التلويت ثم يجوز وانما دم نحو فسد ودل واستحاضة فيه اناء أو فم أو تراب من غيره فيسوان سهل اخراج ذلك خارجا فلا يبعثهم ويحتحل دخول مستبرئ يده على ذكره لمنع ما يخرج منه سواء السلس وغيره (والصوم) ولا يصح اجساها فيه ما هو بعيد والاصح انه لم يجب أسلاد تظهر فائدة الخلاف في الايمان والتعالق وفيما اذا ففت فلا تحتاج لبنية القضاء بناء على أنه ما سبق لغلبة مقتضى الوقت وهذا أولى مما ذكره الاستوى وغيره فليتأمل (ويجب قضاءه) اجا

عدم الاحتياج لنسبة القضاء **(قوله وتسميته قضاء الخ)** قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما
تقرر وظاهره انه ليس أداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون أداء فليزم الواسطة
وبعد اتبع الجوامع مع شرحه القضاء ففعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أداء استدرا كالما سبق لفعله
مقتضى وجوب الأداء مطلقا أي من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتر بكتابة لا عند أو من غيره كافي قضاء
الناسم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لانهما
انتهى به يعلم ان تسميته قضاء تسمية حقيقة لا بالنظر للصورة كجزءه وان جعله من فوائد الخلاف عدم
الاحتياج لنسبة القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم **(قوله بل يكره الخ)** وقافالا لاسني والنهاية والمعنى
(قوله كما قاله البضاوي) هو أو كره وهو مقدم على الشك في وليس هو المفسر المشهور الآن ع **(قوله)**
وهو الاجمعي بل الاوجه كآفاده ضنعا عدم التحريم بخلاف المجنون والمغنى عليه فيسن لهما القضاء نهاية
ومعنى **(قوله حرمه في شرح الخ)** أشار المحشى إلى الـ التوقف في هذا النقل وذكر عبارات عن الشرح
المذكور جعلها في الأداء في الحيز وذكر ما يشعر بأنه لم يقف الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء
في الصلاة لتبليغ ما أفاده وليراجع بصري **(قوله ولا تعتقد الخ)** وقافا للمعنى وخلافا للنهاية عبارته على
الكره اهل تعتقد صلاتهم أولا ولا وجه نعم اه أي وتعتقد تلام مطلقا فتجهم معهم فرض آخر تبين
واحد ع **(قوله علمها)** أي على الكراهة والحرمية **(قوله من حيث كونها صلاة الخ)** قد تبين ذلك
الحاجة والسجد بان عن بقاها التحاسة فيه بغير حاجة مر **(قوله وتسميته قضاء الخ)** قد يستشكل حينئذ
فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهره انه ليس أداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك
لا يكون أداء فليزم الواسطة وبعد اتبع الجوامع مع شرحه القضاء ففعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أداء استدرا كا
لما سبق له مقتضى لفعل مطلقا اه وقوله لفعل قال الحلي أي لان يفعل وجوباً أو يند بان الصلاة المنذوبة
تقتضى وقوله مطلقا قال الحلي أي من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتر بكتابة لا عند أو من غيره كافي
قضاء الناسم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لانهما
وان القدر سبب الجواب أو الذنب في حقهما لوجوب القضاء عليهما وأدبه اه وبه يعلم ان تسميته قضاء
تسمية حقيقة لا بالنظر للصورة كجزءه وان جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنسبة القضاء ممنوع علما
تبين انه قضاء حقيقة والظاهر ان منشأ ما وقع فيه الفعلة عن قولهم مطلقا لا لتصاريح ما قبله فليست أم **(قوله)**
حرمه في شرحه لجمع الجوامع ينفي انه يقتضي أي يحمل في ذلك الشرح حرمه فان أراد قوله في الكلام
على العزيمة ويجاب بمنع الصدق فان الحيز الذي هو عنق الترك مانع من الفعل الخ فهو سهولان هذا في
أداء الصلاة حال الحيز لافي قضائها بعد الحيز الذي الكلام فيه مع ان هذا إضافي الصوم الواجب تضاه
فضلا عن مجرد دعته وان أراد قوله في حيث ان مطلق نهى للتحريم والتزويه للفساد أي سوامر جمع النهي
فيما ذكر الى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو سهواً بضالان هذا أيضاً في أداء الصلاة حال الحيز
لا في القضاء الذي الكلام فيه مع ان هذا متعلق أيضاً بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد دعته وان أراد
محصلاً آخر فليقتضى وقوله ولا تعتقد منها علمها الخ في الجرم بذلك منع بل يحتمل صحتها على الكراهة بل
والتحريم ولا تسلل ان منها عن القضاء من حيث الكون صلاة ولان حيث خارج لازم ومن ادعى فعله
البیان بل يجوز ان يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم الفعل
رخصة وان كان الترك جالاً الحيز عز بجمع عدم تأهلها حال الحيز لتلك العادة فليست بل وقد يقال عدم
قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن اضافة الله تعالى الذي جعلوه سبب حرمه
سوم يوم النحر **(قوله من حيث كونها صلاة)** قد تبين ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز وكونه خارج كعدم
قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وان كان الترك حال الحيز عز بجمع عدم
صلاحيتها لتلك العادة حال الحيز فليست بل فان عدم قبول رخصة الشرع أمر لازم لقضاءها انتهى لازم

وتسميته قضاة مع أنه لم يسبق
لفعله مقتضى في الوقت كما
تقرر انما هو بالنظر في
صورة فعله خارج الوقت
(خلاف الصلاة) لا يجب
قضاؤها اجزاء للمشفقة بل
يكره كما قاله جمع متقدمون
أو يحرم كما قاله البضاوي
وأقره ابن الصلاح والمنصف
وهو الاجمعي ثم رأيت
الشارح المحقق حرمه في
شرح جمع الجوامع ولا
تعتقد منها علمها لان
الكره والحرمية هان
حيث كونها صلاة

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارجا كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء
 رخصة وان كان الترتل حال الحيض عز جموع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عنهم قبول
 رخصة الشرع خارجا لازم للقضاء والنهي للآزم كقول الذات سم (قوله نظير ما يأتي الخ) هذا النظير
 يندفع عنه ما قد ورد عليه من أنه يلزم الاتحاد القولين لانها اذا لم تنفع على الكراهة أيضا كانت حواما لان
 الاقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع ان الاحصاء قالوا مثل ذلك في الاوقات المكر وهولم يلزم
 الاتحاد ومما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنامثله سم وبصري (قوله ونص الخ) بالجبر
 عطف على الاحصاء (قوله اذا يدخل الخ) وأيضا لا آخر لوقتهما (قوله على القول به) أي والا فلا يصح
 سننهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) أي حتى يتأني طلب قضائهما سم (قوله قال) أي في المجموع
 (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله لا يمكن
 ذلك) أي من قضائهما (قوله ان سلم الخ) قد وجه ثبوتهما وان لم ينعى عقب الفراغ قبل الطر وما يسعها
 بتبعيتهما للطواف سم أي وبعدم ما يأتي من أنه ليس قضاءهما لطلب في الحيض بل عقبه (قوله ونسألم
 ذلك) أي ثبوتهما وطلبهما في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء ما وقع طلبه في الحيض) أي بل بعد
 الحيض (قوله وبجرم ما بين سرها وركبتها) أي المباشرة به ولو بلا شهوة معنيتهما يتأني في الشارح مثله
 قال ع ش وظاهر إطلاق المصنف حرمته من الشعر النسائي في ذلك المحصل وان طال وهو قريب فغير اجمع
 وظاهره انضام حرمته من ذلك فلفظه أو سنده أو شعره ولا مانع منه انضامه ونقل عن شيخنا العلامة الشوري من
 عدم حرمته بوضو طهره دفعة واحدة * (فرع) * لو اف الزمان لم يبطأ الحائض أي بان تعين وطؤها دفعه
 جاز بل ينبغي وجوبه وقاس ذلك محل استثناءه بده تعين لدفع الزمان سم على جواز ينفي ان مثل ذلك هو
 تعارض عليه وطؤها والاستثناء بده قد تم الوطء لانه من جنس ما يسأل له فصله وبقي ما لو دار الحال بين وطء
 زوجته في دبرها بان تعين طر بقا كان اسد قبلها وبين الزنا والاقرب تقديم الاول لان له الاستمتاع على ما في الجمل
 ولانه لا حد عليه بذلك ولو تعارض وطؤها في الدبر والاستثناء بده نفسه في دفع الزنا والاقرب أيضا تقديم الوطء
 في الدبر لا تقدم وينبغي كتمان اعتدال الوطء في الدبر لانه يجمع على تحريمه معلوم من الدين بالضرورة
 اه زاد الجبري والعبدانه يقدم الاستثناء بده على وطء زوجته في دبرها اه أقول ولو لم يثب في تقديم الاستثناء
 بده على وطء الحائض انضام بعدا تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الاول ثم اثبت في الجبري ما نفسه قال
 البرماوي وهو أي تقديم الاستثناء بده الاقرب لان الوطء في الحيض متفق على أنه كبير بخلاف الاستثناء

كقول الذات (قوله لا من خارج) قد بده لانه لا من خارج رخصة كقضى الطواف بناء على إطلاق المنقول
 عن النص والاحصاء اذا لوحه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) هذا النظير يندفع عنه ما قد ورد عليه من أنه
 يلزم اتحاد القولين لانها اذا لم تنفع على الكراهة أيضا كانت حواما لان الاقدام على العبادة الفاسدة حرام
 ووجه الاندفاع ان الاحصاء قالوا مثل ذلك في الاوقات المكر وهولم يلزم الاتحاد ومما قيل هناك في التخلص
 من الاشكال يقال هنامثله سم وبصري (قوله على القول به) أي والا فلا يصح سننهما لا وجوبهما وقوله في زمن الحيض
 أي حتى يتأني طلب قضائهما (قوله فان فرض طر وه) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن
 شرح مسلم وغيره (قوله ان سلم ثبوتهما) قد وجه ثبوتهما وان لم ينعى عقب الفراغ قبل الطر وما يسعها
 بتبعيتهما للطواف (قوله وما بين سرها وركبتها) لومات في زمن الحيض فالوجه حرمه مباشرة ما بين
 سرها وركبتها كالحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرها وركبتها اذا لم تكن حاصلة بخلافه
 في الحياة كما يأتي في الحائض في الموت أو حتى فكانت الحرمته كذا كراؤي (قوله اجماعا في الوطء) قال
 في العباب والوطء من علمه على مختار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كافي المجموع هنا
 والروضة في الشهادات اه واقصا رهم على الوطء في الفرج من ماذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد
 الانقطاع والمتبع بغير الوطء قضيتها ان ذلك ليس بكبير وهو ظاهر * (فرع) * لو اف الزمان لم يبطأ

لا الامر خارج نظير ما يأتي
 في الاوقات المكر وه سم
 ركنا الطواف بسن لها
 قضاؤهما على ما في شرح
 مسلم عن الاحصاء ونص
 عليه لكنه صوب في جموعه
 خلافه اذا يدخل وقتهما الا
 بفراغه فلم يكن الوجوب
 أي على القول به في زمن
 الحيض قال فان فرض
 طر وعقب فراغه أمكن
 ذلك ان سلم ثبوتهما حيث
 اه وتسلم ذلك ظاهرا
 مضى عقب الفراغ وقبل
 الطر وما يسعها لكنه
 ليس قضاء ما وقع طلبه
 في الحيض (د) يحرم ما
 بين سرها وركبتها اجماعا
 في الوطء

فان فيمن خلافا اه لان الامام اجد قال يجوز عند عيّن الشهور وتوعد الشافعي صغيرة اه **(قوله ولو بجائل)** الى المتن في النهاية **(قوله بل من استخلفه الخ)** عبارة النهاية وطرفها في رجها أي في زمن الدم عالما عايدا مختارا كبيرة بكمه مستخلفه ويستحب الواطئ مع العلم وهو عايد مختار في أول الدم أي زمن اقباله وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمقتال اسلامي من الذهب الخالص أو ما يكون بقدره وفي آخر الدم أي زمن ضعفه بنصفه سواء كان زواجا أم غيره ويحل ما تقرر في غير المتخيرة أما هي فلا كفارة وطؤها وان حرم ولو أخرته بالحض فكذبها لم يحرم أو صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فلا وجه بقاؤه الشئ بخلافه للشك بخلاف من علق به خلافا وأخبرته بها فانها اتفقت وإن كذبها لانه مقصر في تعلقه بما لا يعرف الامنها ويقاس النفس على الحض فيبذل كروا وطه بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في آخر الدم ولا يكره لمخها ولا استعمال ما مست منه عيّن أو غيره اه وأكثر ما ذكر في سم عن العباير وشرحه في المغني مثله الاقوله مر أو ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكذبها الى خلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة طاهره ولو فمزا ادمن حضها على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم ان وطأها فليس بكبيرة لتغو رآي حقيقته (فرع) قال مر المتخذ انه لا يحرم على المأخض حضور المختصر سم على المتن وقوله مر ويستحب الواطئ الخ ومثله تارك الجمعة عدا فيسحب له التصديق بدناز اسلامي سم على ج وقوله مر مع العلم أي بالتحريم ويؤخذ منه ان السبي لا يطلب من ولده التصديق عند كذا لا يطلب منه التصديق بعد كذا سم على ج وقوله مر تصدق الخ قضيته تكرر طلب التصديق بما ذكر بتكرار الوطء وهو ظاهر وظاهره أيضا انه يتصدق وإن وطئ لخوف الزنا وتقدم ما فيه وعدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر أي من استحباب التصديق بدناز أو بنصف دينار اه ع ش قال شيخنا قال في المجموع وبسن لكل من فعل معصية التصديق بدناز أو نصفه أو ما يساوي ذلك اه وبما تقدم في سم عن العباير وشرحه مما نصه بنسب به أي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها الواطئ زواجا وغيره ودون المرأة الواطئة كأي الجواهر مر بدناز اسلامي ان وطئ أوله ونصفه آخره أي الدم وهو زمن ضعفه وشرعه في النقض اه **(قوله**

ولو بجائل بل من استخلفه

المأخض بان تعين وطئها لدفعه لانه تركب أشرف المفسدين يدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك محل استثنائه بيده تعين لدفع الزنا * (فرع) * أكثر الحض عند أي حقيقة عشر فهل الوطء كبيرة فيما زاد على العشرة أو لا فنظر الخلاف فيه فنظر وينبغي أن يجزى فيه ما نقوله في شرب النبيذ حيث يجزى أو حقيقته فراجع * (فرع) * بسن التصديق بدناز في الوطء أول الدم ونصفه في الوطء آخره ولو تكرر الوطء هل يتكرر التصديق * (فرع) * قال في الروض ويستحب الواطئ عدا عالما في أول الدم وقوته التصديق ويجزى في فقير بمقتال اسلامي وفي آخره ونصفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطئ زواجا أو غيره وكلا طه في آخر الدم الوطء بعد انقطاعه الى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله زواجا أو غيره دخل في قوله أو غيره الزاني وقال في قوله عالما انصه بالتحريم والحض أو النفس مختارا اه وبما استدلل بالحديث قال وقيس بالحض النفس اه وفي العباير وشرحه بنسب به أي بسبب الوطء المحرم المذكور ودون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها اتفاقا للواطئ زواجا وغيره ودون المرأة أو وطأه كأي الجواهر التصديق بدناز اسلامي ان وطئ أوله ككفر فرض الجمعة وانا أي عالمي حرمته عايداه بنسب به التصديق بالدينار المذكور وقضية صنعته ان التصديق بنصف الدينار لا بسن لتارك الجمعة وليس كذلك وبعبارة المجموع وبسن إن تركها بالعدو أن يتصدق بدناز أو نصفه اه ويندب الواطئ المذكور وأن يتصدق بنصفه أي الدينار المذكور وإن وطئ آخره أي الدم وهو زمن ضعفه ولو لم يجد ما يتصدق به فهل يسقط عنه الطلب بالتوبة أو يبيح حتى يجد وجهان والقياس الثاني ويحب بعضهم ان الكفارة تنسب أيضا للناسي والجاهل لكن دون كفارة العمد ويحل تعبيرهم بارة بأول الدم وآخره بارة بانه وأدباره القوى والضعيف

بل من استعمله) ظاهره ولو بمائل فليرا حرج (قوله كثر) قال في شرح العباب يأتى المجموع عن الاحتساب وغيرهم وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثير من من العامة يجهلونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفة أو كدرة فلا كثر به كفى الأوزار وغيره في الأولى وقباسها الثانية للعلاف في كل منهما اه انتهى سم (قوله أى من الدم) أى المجمع على الحضي فيه خلاف غير المجمع عليه كالأثدعى العشر فان أحضفة يقول أكثر الحضي عشرة أيام ومما زاد إفادته لا يكفر مستعمله حيث شذخنا ويحيرى (قوله والمفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ما تحت الأزار كردى (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة أو أراد ما عافوهها المنسدرج في قوله وعافوهما سم عبارة النهائية أما الاستمتاع بماعد المدين السرة والركبتولو بوطه فيأز وان لم يكن ثم حائل وكذا بما عافيهما بمائل وغير بوطه في الفرج ومحل ذلك فحين لا يقلب على ثمنه انه ان باشرها وطى لماعر فمن عادته من قوت شقة وقلة تقواه وهو أولى بالتحريم ممن حركت القبلة شهوته وهو صائم وأمانس السرة والركبة في المجموع والتفخي ان المختار الجزم بجواز الاستمتاع بهما اه (قوله معلقات) أى ولو بلا مائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجح عبارة الغنى والنهاية تنخص مفهوم الأول عموم هذا الخبر ولان استمتاع بما تحت الأزار يدعو الى الجمع فزعم الخبر من عام الخ (قوله وبه) أى يخبر من عام الخ ويجوز زرع جاع الخ غير لقوله لتعارضهما وعنده الخ (قوله في مفهومه عموم) أى فيقصر على الوطه أخذ من خصوص الثاني المقيد للحل ماعد الوطه وقوله والثاني منطوق فيه عموم أى فيقصر على ما تحتها أخذ من خصوص الأول المقيد لا يقيده بما تحت الأزار حتى يتخص حكم الاستثناء وهو حرم الوطه بما تحت الأزار وهو الوطه في الفرج سم (قوله منطوق فيه)

فقول المجموع المراد باقبال الدم زمن قوته واشتداده وبادار من ضعف وقرب انقطاعه سوى على الغالب وكذا خبر السابق وذلك بعلل ان قول بعضهم لم تعرضوا الماء اذا وطى في روضه والقياس التصديق بشئى دينار ليس في محله إلا ما طلق زمن القوة مستبى الى أن يأخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اه كلام العباب وشرحه باختصار كثير وإسقاط أشباهه ولو كان الواطى غير كاف فهل لوليه أو يطلب منه التصديق عنه بماله فينظر والقاهره وقفا للرمل الأول وهل له التصديق من من مال نفسه لا يبعد الجواز وقفا للرمل أيضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظرا (قوله كثر) قال في شرح العباب يأتى المجموع عن الاحتساب وغيرهم وكانهم أرادوا أنه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثير من من العامة يجهلونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل أو مع صفة أو كدرة فلا كثر به كفى الأوزار وغيره في الأولى وقباسها الثانية للعلاف في كل منهما اه (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة أو أراد ما عافوهها المنسدرج في قوله وعافوهما (قوله في مفهومه عموم) أى فيقصر على الوطه أخذ من خصوص الثاني المقيد للحل ماعد الوطه وقوله والثاني منطوق فيه عموم الخ أى فيقصر على ما تحتها أخذ من خصوص الأول المقيد لا يقيده بما تحت الأزار حتى يتخص حكم الاستثناء وهو حرم الوطه بما تحت الأزار فلا يحرم الألوته تحت الأزار أى وهو الوطه في الفرج (قوله بل من باب ان ذكر بعض أفراد العلم بالتحصص) ان أراد العلم الذى الذى هو مفهوم الحديث الأول فان أراد به بعض أفراد الذى لا يتخصص بخصوص الحديث الثانى الذى هو ماعد الوطه وهو فضة الزوجه الذى تقله فهو غلط لان هذا الفرد مذكور بغير حكم العلم لان حكم العام الحرمه وحكم هذا الفرد الحل والفرق الذى لا يتخصص ذكره العام شرطه أن يكون مذكور واجتمعت العلم ان أراد به النكاح الذى هو المستثنى في الحديث السابق الثانى لم يقدلانه يكتفى بتخصيصه بالفرد الأول الذى هو محل ماعد النكاح وان أراد العلم الثانى الذى هو منطوق الحديث الثانى وأراد به فرد مخصوص مفهوم الحديث الأول فاما ولا فهو غلط أيضا لان هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لان حكم هذا الفرد الحرمه وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيص امانا انه هذا لا يضر المصنف لانه يكتفى بمطلوبه تخصيص العام الأول أى المنتج ان الحرام الوطه فقط وأما تخصيص المجموع الثانى فهو لا ينافى ذلك فتأمل واحفظه

كفر أى من الدم والمفهوم
الخبر الصحيح لك ما فوق الأزار
كناية عنهما وعافوهما
مطلقا عما عافيهما بمائل
في غير الوطه (وقيل لا يحرم
غـ بر الوطه) لخبر مسلم
اضعوا كل شئ الا النكاح
ورجوا الا لعل ان هذا
أصح منه لتعارضهما
وعنده يترجح ما فيه احتياط
وفي الخبر من عام حول
الحج يوشك أن يقع فيه وبه
يضعف اختيار المصنف
لثاني وان وجه بان الحديث
الأول في مفهومه عموم
لوطه وغيره وخصوص بما
تحت الأزار والثاني منطوقه
فيه عموم ما تحت الأزار
وفوقه وخصوص بماعد
الوطه فيكون خصوص كل
قائضا على عموم الأزار لانا
لا ننسمل ان هذا من باب
التخصيص

يق من باب ان ذكر بعض

أفراد العلم لا يخصه

وحيث يتحقق التعارض

وتبين الاحتياط لا يقرر

ختمه وصارته تحمل ان

الحرم الاستماع وهو عبارة

أصله والوضوء يبرهما

وأنه المبشرة وهي عبارة

المجموع والتحقيق وبغيرهما

فعلى الأول يحرم النظر

يشوهه لا اللمس بغيرهما

وعلى الثاني عكسه وهو

الأوجه وبعبارة الاسوى

تحرى مباشرتها له بقوى

يدها فبإيهما رده بانه

استماع بماعدا ما بين سرتها

وركتها وهو جائز لا يفرق

بين استماعه بماعداهما

بللمسه يده أو ساكنه

أو لمسه له لكنها تتنوع

بمتعة وتحكم وقد يقال

ان كانت هي المستتعة

انقض ما قاله لانه يحرم

علمه مستتعة بين سرتها

وركتها خوفاً الوطء

الحرم يحرم استماعها بما

بين سرته وركبتها لذلك

وخشة التلوث باللمس ليس

علة ولا حجة لوجود الحرمة

مع تبين عدمه وان كان هو

المستتبع المتعطل لانه

مستتبع بماعدا ما بينهما

وسد كرفى الطلاق حرمة

في حبس بمسوسة ليست

بمحال جعل تعدد بوضعه

فلا اعتراض عليه في ذكره

حله في قوله (فاذا انقطع)

دم الحبس لزم إمكانه

ومثله النفاس (لم يحل قبل

الاحصر الانسب لما قبله في منطوقه (قوله من باب ان ذكر بعض افراد العلم الخ) ان أراد بالعام مفعول
الحديث الاول وبعض افراد مخصوص الحديث الثالثى بماعدا الوطء وهو قضية التوجه الذى نقله فقهاء
ان هذا الفرد مذکور وبغيره حكم العام لان حكم العام الحرمة موكف هذا الفرد والحل والفرد الذى لا يخص
ذكر العام شرطه ان يكون مذکور بحكم العام وان أراد به النكاح المستثنى في الحديث الثانى لم يخلو
يكني تخصيصه بالفرد الاول الذى هو ماعدا النكاح وان أراد بالعام منطوق الحديث الثانى وفرد مخصوص
مفهوم الحديث الاول بما تحت الازار فبما تقدم من ان هذا الفرد مذکور وبغيره حكم العام لان حكم
هذا الفرد الحرمة موكف هذا العام والحل ومثل ذلك تخصيص وأيضاً هذا الاصل المصنف لانه يكفي في مطلوبه
تخصيص العام الاول بالمنع ان الحرام الوطء فقط وأما تخصيص العموم الثانى فهو لا ينافى ذلك ختامه
واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ أى اخرج الحديث الاول له (قوله وحيث يتحقق الخ) يتحقق
التعارض بىناى قوله لا يخصه لان الذى لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله
وتبين الاحتياط انما ذكر والترجع الاحتياط اذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما اذا دفع
بذلك فغير تكليف ذلك بمرجعة الأصول سم (قوله وهو) أى الثانى (الوجه) وفاقاً للمنع وللنهاية
والمنع (قوله وبعبارة الاسوى) الى قوله وسد كرفى طبعه النهاية بما منه والوجه عدم الحرمة في جانبها
خلافاً للاسوى اه (قوله تحرى مباشرتها الخ) عبارة المعنى والنهاية قال الاسوى وسكتوا عن مباشرة
الآراء لزوج والقياس ان مساله الذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرته والركبة حكمه حكم متعاطيه
بما في ذلك المجل اه والاصواب كقوله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منه امنه منعه ان
تلمسه فيجوز له ان يلمس بجميع ساكنه يدها الاما بين سرتها وركبتها ويجوز عليه تحريكها من لسانه بما بينهما
اه عبارة شيخنا والجبورى يحرم على المرأة وحى حائض ان تباشر رجل بما بين سرتها وركبتها أى حرمن
يدها ولو غير ما بين سرته وركبتها اه (قوله) أو بمعنى الواو (قوله وقد يقال الخ) وفاقاً لشرح
بافضل قال الكردى عليه ما تصبه بحث نحو في النسخة أيضاً جرى بشر وجهه على الاضداد والعباب وفى
حاشية على رسالة القشبرى في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرته وركبتها اه على ما عدا بين سرتها
وركتها كامر (قوله المتعطل الخ) تقدم عن النهاية المعنى ما يفيد خلافة (قوله وسد كرفى) الى التنبه
النهاية والمعنى (قوله وسد كرفى الخ) توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة أى الطلاق وقوله
مسوسة أى موطوءة ع (قوله فلا اعتراض الخ) وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض
فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله لزم
إمكانه) أى بان كان بعدمه من يوم وليلة وشبدي عبارة ع لعله لا احتراز عما انقطع قبل فراغ عادتها
ولم تنتعده فلا يجوز لها الصوم اه (قوله غير الطهر الخ) الطهر هو الغسل والتميم أوهما منب مفصير
التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب ان يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم
يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ لئلا يمتثل سم (قوله والصلاة) أى المكتوب يقتضى (قوله بل تجب)

(قوله بعض افراد العلم) أى فاستح الازار الذى هو محل خصوص الاول فرد من أفراد العلم الثانى لما تحت
الازار وفوقه ماعدا الوطء الذى هو خصوص الثانى فرد من أفراد العلم الاول الوطء وغيره لكن لقاتل أن
يقول الذى لا يخص العام ذكر بعض افراده بحكمه لا ذكره وبغيره حكمه بل ينقضه كنهاناً فاستأمل أى وقد
تقدم بانه (قوله وحيث يتحقق التعارض) بىناى قوله لا يخصه لان الذى لا يخصه ذكره بحكمه وذكره
بحكمه لا تعارض معه فتدبره (قوله وعين الاحتياط) انما ذكر والترجع الاحتياط اذا لم يندفع
التعارض بخصوص الآخر أما اذا دفع بذلك فغير تكليف ذلك بمرجعة الأصول (قوله وهو الوجه)
اعتدله مر (قوله فلا اعتراض) وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله
بالانقطاع (قوله غير الطهر) الطهر هو الغسل والتيمم أوهما منب مفصير التقدير لم يحل قبل الغسل أو

خصوص الحيز والحرم على الجنب (والطلاق) لزواله مقتضى التحريم وهو تطويل العدو بما يلزم من الإبالغ أو بدله لبقاء مقتضى من الحديث المغلط في غير الاستتاع وأما فيه فقلوه تعالى حتى يظهرن ترى في السبع (٣٩٣) بالتشديد وهو واضح الدلالة والتخفيف وهو

بفرض أنه يعني المسند كإفالة

ابن عباس وجاءه وأضع

أضواؤا فقلوه عقبه فإذا

تظهرن (تنبه) * ذكر كروا

أن الجماع في الحيز وورث

علة مؤتمدا للجماع

وحدام الولد وحكى الغزالي

امتداد هذا الثاني للفعل

ورفع قبل الطهر أيضا

سقوط فضاء الصلاة كذا

عبر الرافعي بالضعف وكان

وجهان من شأن القضاء

سبق مقتضاه فاقض

التعبير فيما يسقط ثارة

وعنده أخرى ولا كذلك

الاداء فاختصار عبارته

بحذف القضاء واستعمال

السقوط فيها بقوت التنبه

على هذه النكتة الدقيقة

لا يرد ارتفاع حرمته كالح

المستمر إلا انقطاع لانه لم

يجرم بالحيز بل حرمته

موجود قبله فلا يصح

فيه (والاستحاضة) كان

يجاوز الدم خمسة عشر ويستر

(حدث دائم كسلس) بفتح

اللام أي دوام بول أو نحو

فانه حدث دائم أيضا فهو

تشبيه لبيان حكمه الاجمالي

لاقتبال لها فانه ذكر عليه

قوله (فلا تغتسل للصوم والصلوة)

وفيهما ما يحرم بالحيز

كلوطه ولوحا حران الدم

والتضع بالخبايا للجماع

جاوزا بذلك الحكم الاجمالي

وقوله (فتغسل المستحاضة

أي الصلاة (قوله خصوص الحيز) أي لا عموم الحديث الكبير (قوله وما يبق) أي من غتم ومس مصف

وحمله ونحوها نهاية (قوله وأما فيه) الخ الأولى وأما هو الخ كأي الغنى (قوله هذا الثاني) أي وأرب حدام

الواد (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لاسم وقد يقال انه كفي بالغسل عن التيمم كأي المتن هنا بل هو

الظاهر من مجازي الشرع (قوله أيضا) أي يسقط حرمه الصوم (قوله ان من شأن القضاء) الخ أي

والسقوط كذلك يقتضي سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوبه (قوله ولا كذلك الاداء)

تأمل فيه سم وقد يجب بان المراد كما مر جوابه في الاصول ان القضاء يعتبر في ما هيته ان يسبق في وقته الخارج

مقتضاه ولا كذلك الاداء لان مقتضاه في وقته قبل خر وجه (قوله فاختصار عبارته) الخ أي اختصار الوصف

عبارا لرافعي كردى (قوله فيه) أي في القضاء والاداء (قوله ولا يرد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر

الخ) في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) الى قوله وبه يعلم في الغنى الا قوله وإشارة الى وجوبه

(قوله بفتح اللام) * (فائدة) * المستحاضة اسم للمرأة ذوات الاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم

للشخص وبفتحها البول ونحوه وعبد به اه يعبري (قوله أو نحو) كالمدى والغائط والريح نهاية مودة - نى

والودى والدم لأن سلس الريح لا يجب عليه الاستحاضة بل يكرهه ذلك كغيره عش (قوله فانه حدث دائم

أي الخ) حاصله ان قول المصنف حدث دائم تفسيره للاستحاضة وقوله كسلس تشبيهه بالاستحاضة في انه حدث

دائم وأشار به مع التفريع بعده الى بيان حكم الاستحاضة الاجمالي ثم أشار الى حكمها التفصيلي بقوله (فتغسل

المستحاضة) رشدى (قوله لا تغتسل) ويجوز أن يكون غملا للحدث الدائم الذي أشبه عليه التشبيه عش

عبارة الغنى فان قيل قوله حدث دائم ليس حدا للاستحاضة ولا لازم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك

وأنما هو بان حكمها الاجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكور وحكم الحدث المذكور وقوله كسلس

هو التشبيه لا للتشبيه أصيب بعدل زوم وما ذكره لانه انما يحكى على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك

أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اه قول المتن (فلا تغتسل) كذا في الغنى

باليد لكسلى الحصى والنهاية بيان انه وأصل الاول يتأويل الحدث الدائم قول المتن (فلا تغتسل للصوم) أي

فرصا كان أو تغسل كاهو ظاهر كاهوهم ومرحوبه في المنعيرة كأي بيان خلافه في النفل نهاية وتأتى

في الشارح وما وافقه (قوله بيان الخ) عليه لقوله فرغ عليه قوله فلا تغتسل الخ أي بيان أن ادعاء الى البيان الاول

قوله وقوله فتغسل الخ أي فرغ على ذلك التشبيه وقوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة) الخ أي في الوقت

سم وشخصا أي كأي في المتن رشدى أي فان قوله وقت الصلاة متعلق لجميع الافعال السابقة كأي به

عليه النهاية والغنى وعبارة العباب وشرح الارشاد فجيب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه ونحو

فطن فان لم يندفع به الدم تلجمت الخ (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاستتاع) الخ قال في العباب

والسلس ولواذ غيره كالاستحاضة فيمarse قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوه كره بقطعة فان لم يندفع

عصبه بخرقة وأخرى بالجلال الباقين تفسير ذلك في سلس الريح اه وفي الارض وشرحته سم (قوله

وجوبا) وقوله الا في قبل الوضوء معمول لتغسل الخ (قوله ان لم ترد) الى قوله وبه يعلم في النهاية

التجم غير الغسل أو التيمم ولا يفي ما فيه فكان الواجب أن يقول فإذا انقطع غسل الغسل أو التيمم ولم يحل

قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فلتأمل (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك

الاداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها) الخ أي

الوقت كاهو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه ونحوه فطن فان لم يندفع

به الدم تلجمت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاستتاع) الخ (قوله

قال في العباب والسلس ولواذ غيره كالاستحاضة فيمarse قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوه كره بقطعة فان لم

يغسل (فتغسل المستحاضة) الخ (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها) الخ أي

الوقت كاهو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه ونحوه فطن فان لم يندفع

به الدم تلجمت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاستتاع) الخ (قوله

قال في العباب والسلس ولواذ غيره كالاستحاضة فيمarse قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوه كره بقطعة فان لم

يغسل (فتغسل المستحاضة) الخ (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها) الخ أي

الوقت كاهو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه ونحوه فطن فان لم يندفع

به الدم تلجمت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاستتاع) الخ (قوله

قال في العباب والسلس ولواذ غيره كالاستحاضة فيمarse قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوه كره بقطعة فان لم

يغسل (فتغسل المستحاضة) الخ (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها) الخ أي

الوقت كاهو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم خشوه ونحوه فطن فان لم يندفع

به الدم تلجمت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة الى أن أكثر أحكامها الاستتاع) الخ (قوله

قال في العباب والسلس ولواذ غيره كالاستحاضة فيمarse قال في شرحه جميعه ومنه أن يخشوه كره بقطعة فان لم

يغسل (فتغسل المستحاضة) الخ (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها) الخ أي

(قوله نخشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا أنه لا يكتفى بالاعتصاف على العصب وإن منع الدم والظاهر أنه غير مراد ثم رأينا ما يأتي عن شرح العباب سم أقول وصرح بكفايته إذا منع الدم قول النهاية والمنتقى في شرح والعصب ما صلبان تشدخوة كالشكة وسطها وتلبم بأخرى مشقوقة الطرفين تجعل أحدهما قدماه والآخر ورعاه وتشد ههما تلك الحسرة فنان دعت حاجتها في منع الدم أو تقبله إلى الحشو ونحو قتل وهي مفطرة ولم تأذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتلبم ويكتفى به وإن لم تحجب ههما اه قال عش قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر الهما أى الشد والحشو اه (قوله ثم انقطع به الخ) قال في شرح العباب وما في الكفاية من وجوب العصب مطلقا فإن احتاجت الحشوشت ضعف لخالفه لسكلام الشيخين الذى تقرروا وجهه ان الحشو بمنع وزه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو عليه اه انتهى سم (قوله بفتح فسكون) أى وكسر الصاد الملهمة الخفيفة على المشهور ونهاية ومعنى ومقابلته ضم التاء وتشديد الصاد عش (قوله على كيفية التلبم الخ) تقدمت نافعان النهاية والمنتقى (قوله ثم ان تأذت) أى نادى بالحرقة وان لم يحصل مبع تيمم اه (قوله لم يلزمها) أى الحشوشة بفتح معنى أى وألعب (قوله التأذى بالحرقة وان لم يحصل مبع تيمم اه) (قوله تركت الحشوشة) أى لم يجب تركه إذا كان صومها فراضا معنى وان كانت صائمة أى ولو فلاز بادى (قوله تركت الحشوشة) أى لم يجب تركه إذا كان صومها فراضا معنى ونهاية فلو حشنت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعها لأنه لا يبطل صومها باستمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل أصلا نهايات ما يتعلق به عش (قوله بحافظة على الصوم) أى لأن الحشو يبطله لأن فيه إصلا عن المعروف سم (قوله عكس ما قاله الخ) والمراد أنهم راعوا أنه مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو فلا يقصد به صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المتقضى لنفسها بخلافه فمسللة الخط فاتهم أوجبوا إخراجها عما يصلحه الصلاة أو بطلوا صومها ونظره بعض مشايخنا بأنهم لم يطلوا الصلاة هذا خروج الدم كما يطلوا ثم بقا الخط لم يراعوا فى الحقيقة كلامنا حيث اغتفر وأما إن أفسه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافي عش أنظر ما فى التانى المغتفر هنا للصوم (قوله فى من ابتلع خطا) أى قبل الغمر وطلع الغمر وطرفه خارج (قوله لأن الانسحاض الخ) أى ولأن المحذور هنا لا يتنق بالكية فإن الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم نهايته ومعنى (قوله مزمعة) أى طيل الزمان كردى (قوله الظاهر) الأولى والظاهر بالو كفى النهاية وفيها ياتى فى الشارح أو فى الظاهر بالفاء كفى المنتقى (قوله فالوروعيت الخ) فرع ١ لو حشنت ناسية الصوم أو حشنت ليلا وصحمت صائمة والحشو ياتى فى فرجه فهل يجب نزعها لصحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين وأقول ان كان نزعها يبطل الصوم فالوجه وجوب النزع الثلاثة حملها لتجاسف فى الصلاة بلا حجت وان كان يبطله بان يتوقف إخراجها على ادخال

نخشوه وجوبا بخوف فطن
دفعاً للجس أو تخفيفاً ثم
ان انقطع به لم يلزمها عصبه
والا لزمها عقب ذلك أنها
(تعصب) بفتح فسكون
بعصاة على كيفية التلبم
المشهوره ثم ان تأذت
بالحشو أو العصب وآلها
اجتماع الدم لم يلزمها وان
كانت صائمة تركت الحشو
نهارا واقصرته على العصب
محافظة على الصوم الصلاة
عكس ما قاله فى من ابتلع
خطا لان الانسحاض على
مزمعة الظاهر دوامها فلو
ورعت الصلاة

ينقطع عصبه بغير فتوى أخرى الجلال البلقينى نظيره ذلك فى سلس الرجم اه وفى الرض وذو السلس محتاطا مثلهما قال فى شرحه أى مثل الانسحاض بان يدخل فطنه فى حبله فان انقطع والاعصب مع ذلك رأس الذكر اه (قوله نخشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا أنه لا يكتفى بالاعتصاف على العصب وإن منع الدم والظاهر أنه غير مراد ثم رأينا ما يأتي عن شرح العباب (قوله ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه الخ) قال فى شرح العباب وما في الكفاية من وجوب العصب مطلقا فإن احتاجت الحشوشت ضعف لخالفه لسكلام الشيخين الذى تقرروا وجهه ان الحشو بمنع وزه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو عليه اه (قوله ثم ان تأذت) قال فى شرح العباب ويكتفى فى التأذى بالحرقة وان لم يحصل مبع تيمم اه (قوله وان كانت صائمة تركت الحشوشة) أى نادى بالحرقة وان لم يحصل مبع تيمم اه (قوله تركت الحشوشة) أى لم يجب تركه إذا كان صومها فراضا معنى وان كانت صائمة أى ولو فلاز بادى (قوله تركت الحشوشة) أى لم يجب تركه إذا كان صومها فراضا معنى ونهاية فلو حشنت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعها لأنه لا يبطل صومها باستمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل أصلا نهايات ما يتعلق به عش (قوله بحافظة على الصوم) أى لأن الحشو يبطله لأن فيه إصلا عن المعروف سم (قوله عكس ما قاله الخ) والمراد أنهم راعوا أنه مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو فلا يقصد به صومها ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المتقضى لنفسها بخلافه فمسللة الخط فاتهم أوجبوا إخراجها عما يصلحه الصلاة أو بطلوا صومها ونظره بعض مشايخنا بأنهم لم يطلوا الصلاة هذا خروج الدم كما يطلوا ثم بقا الخط لم يراعوا فى الحقيقة كلامنا حيث اغتفر وأما إن أفسه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافي عش أنظر ما فى التانى المغتفر هنا للصوم (قوله فى من ابتلع خطا) أى قبل الغمر وطلع الغمر وطرفه خارج (قوله لأن الانسحاض الخ) أى ولأن المحذور هنا لا يتنق بالكية فإن الحشو يتنجس وهي حاملته بخلافه ثم نهايته ومعنى (قوله مزمعة) أى طيل الزمان كردى (قوله الظاهر) الأولى والظاهر بالو كفى النهاية وفيها ياتى فى الشارح أو فى الظاهر بالفاء كفى المنتقى (قوله فالوروعيت الخ) فرع ١ لو حشنت ناسية الصوم أو حشنت ليلا وصحمت صائمة والحشو ياتى فى فرجه فهل يجب نزعها لصحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين وأقول ان كان نزعها يبطل الصوم فالوجه وجوب النزع الثلاثة حملها لتجاسف فى الصلاة بلا حجت وان كان يبطله بان يتوقف إخراجها على ادخال

ربما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم به يعلم رد قول الزركشي ينبغي منه ما من صوم النفل (٣٩٥) لانها ان حثت افسرت والاضعت

فرض الصلوات غير اضطرار

لذلك وجهه وان التوسعة

لهائي طرق الفضائل بدليل

ما يأتي من جواز التاخير

لمصلحة الصلوة لا النفل

ولو بعد الوقت كافي الروضة

وان خالفه في أكثر كونه

اقتضت أن تسامح بذلك ولا

يفرضه دم بعد العصب

الا ان كان لتقصير في الشد

وبحث وجوب العصب

على سائر المني أيضا تقليلا

للعدن كالحث على الحلال

البقيتي ولو انقضى فعدته

دمل فخرج منه غاطلم

بعف عن شيء منه وقال

والله بعد قول الاسنوي

انما يعنى عن قول السلس

بعد الطهارة فمأذ كره غير

يضم بل يعنى عن قوله أى

الحارج بعد احكام ماوجب

من حشو وعصف الثوب

والبدن كافي التنبيه قبل

الطهارة بعد ما تقدم

بها انما هو ليس بان ما

يخرج بعدها لا ينقضها

وتبعه في الحاد بل قال ابن

الرفعة سلس البول ودم

الاستحاضة يعنى حتى عن

كثيرهما لكن غلطه

النشائي أى بالنسبة لكثير

البول (د) عقب العصب

(توضا) وجو باذلا يجوز

لها تاخير الوضوء عنه كما

لا يجوز زلها تاخير الحشو

عن الاستنجاء والعصب

عن الحشو ولا يجوز لها أن

تحو الاصبح باطن الفرج فلا يجب التزعيم على التمسح وهو مخالف لما يقضي به قول الشارح من وفان
الحشو يتجسس وهي حالته من وجوب التزعيم عشا والاذن بما عناه عنه في حاشيته تركت الحشون بها
من عدم جواز الزرع مطلقا **(قوله)** ربما تعذر قضاء الصوم أى الحشون بها ومعنى فانه يطله لان فيها اتصال
عين العوف **(قوله)** أى التعليل المذكور **(قوله)** ضيع الخ أى بخروج الدم **(قوله)** من جواز
التاخير أى تاخير الصلاة كافي الروضة **(قوله)** وان خالفه الخ وجع شحنا الشهاب الذي يعمل الاول
على الواجب أى ومنها التي تر كهاو طاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك ان المراد بجواز الزا تابة بعد الوقت
جوازها ولو لم افضل المستغنى عنه كان صلى الفرض أول الوقت ثم يهل الى خروج الوقت فصل الراتبة ولو
كان المراد جواز ذلك بشرط المأولة كان صلى الفرض آخر الوقت فخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة
حدث لذلك فظهر اه سم وأقر النهاية ما عالج المذكور **(قوله)** ان تسامح بذلك أى بصوم النفل وقافا
لنهاية ما عالج **(قوله)** ولا يضرب الى قوله وبحت في النهاية ما عالج **(قوله)** ولا يضرب الخ أى في الصلاة أو قبلها
عش **(قوله)** الا ان كان لتقصير في الشد أى ونحوه كالخوشة في مثل طهرها وكذا صلاحها ان كانت في صلاة
ويطيل طهرها بضايفائها وان اتصل أى الشفعة بأخره أى الطهر فهاية ما عالج **(قوله)** ما بعف عن شيء
منه ***** فرع ***** استمرادى وقع السؤال عن مبتأ كل المرض لم يفرجه ولم يكن الغاسل قطع الخارج منه
فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ أقول الواجب أن يغسل ذلك الميت ويغسل فخره بقدر الامكان ويسد
شتره بقطن أو نحوه أو يشد عليه عقب السد عصاية أو نحوه أو يصلي عليه عقب ذلك أو يورق ويلضع
الكفن عليه حدث خفف خروج شيء من تحت لو غلبه شيء في هذه الحالة ونحو منه فهاية ما عالج **(قوله)** في
عش **(قوله)** والله أى والد الحلال البليقي وقوله بعد قول الاسنوي أى بعد ذكره وقوله انما يعنى الخ
مقول الاسنوي وقوله ما ذكره أى الاسنوي من الحصر مقول والد الحلال **(قوله)** كافي التنبيه أى فى كتاب
التنبيه كرى **(قوله)** وتبديدها أى بالطهارة كرى يعنى بعد الطهارة **(قوله)** وتبعه أى والد الحلال
(قوله) يعنى حتى عن كثيرهما قال في شرح العباب قال ابن العماد يعنى عن قابيل سلس البول فى الثوب
والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الاستنجاء فبعث غسله أو تحفيقه وغسل العصابة أو
تحميدها بحسب الامكان ويعنى عن كثيرهم الاستحاضة ان لم تكن الحشون تأذبه أو صوم وتصل في غير
المسجد وان كان الدم يجرى اه وتقرق في الغفو بين البول السلس ودم الاستحاضة فنفار والوجع استواهما
اه وقد يجب بان الدم أخف من البول سم وقوله أو تحفيقه لعل الهمزة من زيادة النسخ وقوله وقد يجب
الخ لكن فضة قولهم المشقة تجلب التيسير والضرو ورتب المحفل وان عدم الفرق هنا **(قوله)** أى بالنسبة
لكثير البول فضة اقتضاه في التغلف على كثير البول ان كثير الدم يعنى عنه لكن ساقى للشارح من
تخصيص الغفو بالقليل وظاهر تقيد الغفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعنى عنه مطلقا وان ابلى
يخرج عشا أى كما تقدم عن الحلال البليقي **(قوله)** وتبعه أى والد الحلال قول المتن (وتوضا) أى
أو تنبيهها ومعنى **(قوله)** عقب العصب الى قوله ومن ثم في النهاية والى قول المتن وتبادر الى المعنى **(قوله)**
ولا يجوز ان توضا الخ ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كأم **(قوله)** الا وقت الصلاة أى ولو لم تكن بها تبادر
المعنى وقد سبق بيان الاوقات في باب أى التيم اه **(قوله)** لانها الخ الاولى لتذكر **(قوله)** كالتيم الخ ظاهره
اشترط ازالة الحاشية قبل طهارة أو ليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء ارفع في الجملة أى في غير هذه الصورة
فكان قويا ولا كذلك التيم شيئا لم يفرجه أى يعجز أى خلا للشراب لسمى **(قوله)** ومن ثم كانت الخ عبارة
المعنى فيجى عشا جاع سابق ثم فاه في الجموع قد دخل في ذلك النوازل الموقفة فلا توضا لها قبل وقتها وهو
للعوف **(قوله)** يعنى حتى عن كثيرهما قال في شرح العباب قال ابن العماد يعنى عن قابيل سلس البول فى
الثوب والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الاستنجاء فبعث غسله أو تحفيقه وغسل العصابة

توضا الا (وقت الصلاة) لاقبله لانها طهارة فضرورة كالتيم ومن ثم كانت كالتيم في تعين نية الاستحاضة كإدائه في الوضوء في أنها لا تجمع
بين فرضين عينين كما سذكر وفي أنها ان توت

فرضاً ونفلاً أجمعاً ولا يفوته وغيره (٣٩٦) مالم يكن أعلى منه مامرفى التيم بتفصيله (وتبادر) بالوضو وجوب الموالاة عليها فيه كما مر ولها

كذلك اه (قوله فرضاً ونفلاً) الاولى الموافق لما سبق فرضاً وأمرضاً ونفلاً عبراً عنها بتوحيدها بطهارتها بين فرض ونفل ولو فرضت قبل الزوال مثلاً لكانت زوالاً للصلوة فقلت الشمس فهل لها أن تصلي به الظاهر قال لا لأن في شبه أن يكون على الخلاف في تأخيرها من التيم ولم يحضر في فـ منقل اه قال عـش قوله في تأخيرها الخ والراجح أنها التيم يصلي قد أخذها وقد يفرق بينهما بأن التيم لم يطرأ بعد تمامه ما قبل طوارة بخلاف الاحتياط وهو الأقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) أى عقب ما قبله ونزول أفعاله سم (قوله بالوضوء) أى وألـتيم نها يتومئى (قوله ولها) أى نـه خلافاً لركعتي حيث منع ذلك أى التـلـتـ نـهـية (قوله لما يأتى) أى قول المصنف فلوا أخرت الخ (قوله أى الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية بالانقضاء الأعظم وكذا في المغنى الا قوله لـسـ الفـرـق هـنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الاوجه نها يتومئى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذى لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن عـش قول المتن (وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت أو ظنتها على ما مر فى التيم قال فى شرح العباب ولها التأخير لصلاتها لـا لـتـبـلـة القبلة كما اقتضاه كلام الروضة سم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليه ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للستر والاجتهاد فى القبلة دون غيرهما فليحرم له وفي عـش ما وافقه (قوله مشروعة) أى بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقاً أو مجتهداً غير ذلك مما يكره فيه الانقضاء عـش واظفحى (قوله لـسـ) عبارة النهاية واستشكل التمثيل بأذان المرء لتعلمه مشروعيته لها قال لا لأنى يبنى جل الأذان فى كلامهم على الرجل الساس دون المسخضة اه قال عـش قوله قال لا لأنى الخ هو صحيح ولكنه لا يمكنه ما أتى به جعلهم الاذان من أمثله تأخيرها للصلاة اذا هو صريح فى المرأة وقد يجاب بان التعبير بالمرء مجرد التمثيل فكأنه قيل فان أخرت المرأة أو غيرها من دالم حديثه اه (قوله وذهاب الخ) أى وتحصل ستره واجتهاد فى قبلة نها يتومئى (قوله ان شرع لها) أى بخلاف السابقة مطلقاً وغيرها لـا لـتـبـلـة قول المتن (لم يضر) أى وان خرج الوقت نهاية أى كما يجب عذرت فى التأخير لتوحيه فبلغت فى الاجتهاد فى القبلة أو طلب الستر والابان على ضيق الوقت فلا يجوز زوالها التأخير والنقاس حيثما امتنع عملها بذلك الظاهر لانه يصدق عليها أنها أخرت للصلاة وان اقتضى اطلاعهم الجوار عـش (قوله ومراعاة الحق) أى من مراعاة الحق وانحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) أى الاشكال (قوله تخفيف) أى الحبـت (قوله لـسـ) أى فى شرع وتعبه (قوله ومن ثم) أى لـجـل رعايتـه هذا الظاهر (قوله لو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع فى النهاية والمغنى (قوله لو اعتادت الانقطاع الخ) أى وأخبرها بذلك ثقة عارف أخذ ما يأتى في قبيل الفصل (قوله بالفرض) أى أقل ما يمكن من فرض الطهر والصلوة التى تريد كما يأتى (قوله لـسـ) أى كانتظار جماعة نحو ذلك نها يتومئى (قوله فان رحت ذلك فقط) أى بدون اعتبار دووق سم (قوله بناهما الشخـنـا على ما مر الخ) أى فى نـهـ المـاء آخر الوقت وهو المعنى نها يتومئى أى فيكون التحمل أفضل عـش (قوله فى الشامل) هو لـا نـ الصـبـاغ عـش (قوله وفى) أى فى ذلك الترجيح (وقـفـا لـهـا) وفى قالها نـهـ والمغنى كما مر تفـا (قوله والايكن التأخير الخ) كان يكون لا كل شر وبغزل وحديث ونحوها نها يتومئى قول المتن (فضر الخ) أى التأخير ويطل طهرها فحبب اعادته واعادته الاحتياط نها يتومئى قال عـش قوله مر ويطل الخ قضيتها ما حثت أخرت للصلاة امتنع الصلوة حتى حقها فرضاً ونفلاً وقوله

فرضاً ونفلاً أجمعاً ولا يفوته وغيره (٣٩٦) مالم يكن أعلى منه مامرفى التيم بتفصيله (وتبادر) بالوضو وجوب الموالاة عليها فيه كما مر ولها
تـلـيـقـهـا رـبـعـة سـنـمـلـا يـأتى
(وما) أى الصلاة عقبه
تخفيفاً للحدث ما أمكن وقال
جمع يغتفر الفصل بما بين
صلاتي الجمع (فلوا أخرت
اصلها الصلاة كستر) لعورة
(وانتظار جماعة) مشروعة
لها واجابة مؤذن واقامة
وأذان لـسـلـ وذهاب الى
المسجد الأعظم من ان شرع
لها (لم يضر) للتدبير التأخير
لذلك فلا تعدبه مقصرة
واستشكل بان احتجاب
الجنب شرط ومراعاة الحق
ويجب بان ذلك انما يتوجه
لو كانت المبادرة تركه
بالسكية وتأمل راع تخفيفه
لـا لـسـر ان الاحتياط على
مرئسة والظاهر دواها
فوسع لها فى النوافل وان
أدى الى عدم احتجاب بعض
الجنب ومن ثم لم يعتادت
الانقطاع فى جزء من الوقت
بقدر ما يسع الوضوء والصلوة
ووقت ذلك لزمها تأخير
فاذا وجد الانقطاع فـلـمـلـمـها
المبادرة بالفرض فقط ولم
يجز لها التحميل لـسـنـفـان
وجـت ذلك فقط فى وجوب
التأخير وجهان بناهما
الشخـنـا على ما مر فى التيم
ورج الزركشى ما جزم به فى
الشامل من وجوب التأخير
كلو كان بدنه نجاسة وربما
الماء آخر الوقت فانه يجب
التأخير لازالها فكذلك
انتهى وبـسـ وقـفـتـهـا نـذا

أو تحديدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة ان لم تكن الحاشى لتأذبه أو صوم وفصل فى غير المسجد وان كان الدم جوى اه وتفرقة فى العفو بين قول السلس ودم الاستحاضة فى نظر والوجه استواؤها اه وقد يجاب بان الدم أخف من البول (قوله وتبادر بالوضوء) أى عقب ما قبله ونزول أفعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت أو ظنتها على ما مر فى التيم قال فى شرح العباب ولها التأخير لصلاتها لـا لـتـبـلـة القبلة كما اقتضاه كلام الروضة (قوله فطمع) أى بدون اعتبار دووق (قوله

النجاسة) يتسليم ما ذكره فلا عذر له فى التحمل انه لم يلزمه القضاء لومى بالنجاسة وهذه لها عذر لـا لـسـر ان الاحتياط
مرئسة والظاهر دواها (٣٩٧) كـرـهـا لـا لـسـر لصلحة الصلاة (فضـهـ على المعجم)

مر أعاده أي الطهر وقوله مر وإعادة الاحتياط أي الغسل والحشو والعصب اه (قوله لما راجح)
انظر في أي محل عبارة النهاية والمعنى لشكر والحدث والتجسس مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدر تماعلى
المبادرة بها يتوهم في قول المتن (لكل فرض) وكذا لو أحدثت قبل أن تصلى حدا خاصا سم على المنهج عس
وحلي (قوله وتغفل الخ) وينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينهما
لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تتغفل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن
لا يضر كما شبه عبارتهم وهل لها التعلق بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد
الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم عن الرضا وجوع الشهاب الرمي الجواز (قوله ما شاءت) أي وضوءه
وتقدم أن صلاة الجنازة حكمها حكم النافلة معنى (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المعنى والنهاية والثاني لا يجب
تجديدها لأنه لا معنى للأمر بإزالة النجاسة استمرارها وحمل الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة
ولم تزل العصابة عن موضعها وزالة وقوع الواجب التجديد بخلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع إمكان
الخ) يؤخذ منه أن محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يعفى عنه فإن لم تلوث أصلا أو تلوث بما يعفى عنه
لغفلته فالواجب فيها أن يظهر تجديدها بطاها لكل فرض لا تغييرها بما لا يكره وما تتر من الصفوة من قبل دم
الاستحاضة هو ما أفتى به والده رحمه الله تعالى واستأنشه من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم العفو عما خرج منها
نهاية (قوله بدعو الوضوء) أي كالتيهم (قوله ولو في الصلاة) إلى الفصل في المعنى إلا ما أتت به علبه وكذا في
النهاية إلا قوله من تردد إلى المتن (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعدها فظاهر أنه لا يلزمها شي لكن هذا ظاهر
في الصورة الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما سمع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء
والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فراجع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتي عن النهاية والمعنى
ما صرح به (قوله أو دبه) أي في أثناء الوضوء نهايتها بمعنى قول المتن (ولم تعد انقطاع الخ) أو لم
يخبرها انقطاعه بعد نهايتها بمعنى وبأن في الشرح ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) انقضاءه على تقدير
قدومه ثم قول المصنف وسع لم يختص بما عايناه وليس كذلك فكان الأولى ترك تقديره هنا ثم التنبه في
شرح وجب الوضوء على وجهيها معا كما في النهاية والمعنى قال سم قوله وجب الوضوء فإن عاد عن قرب
تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت حرمت بالصلاة قبل عود لم تعد قد شر وعها فيها مع التردد اه وياتي
عن النهاية والمعنى مثله (قوله أو بعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتداد المتقدمة فإنه لا
يلزمها شي بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) أي أو أخبر برهاتقة عارف

وتشغل ما شاءت) ينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينهما لغير مصلحة ضر كما
هو ظاهر ولو استمرت تتغفل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شبه عبارتهم
وهل لها التعلق بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر
وفي شرح الرضا و ظاهر كلام المصنف أنها تستمع النوافل في الوقت بعدد ما به صرح في الرضا فتقال
والصواب العرف أنها تستمع النوافل مستقلة وتعالق برة مادام الوقت باقيا وبعده أيضا على الأصح
لكنه خالف ذلك في أكثر كتبه مصحح في التحقيق وشرى المذهب ومسلم أنها لا تستمعها بعد الوقت وفرف
بينها وبين التيمم بأن حدثها بخبرها بخبرها زيادة اه وجع شيخنا الشهاب الرمي يحمل الأولى على
الروايات أي ومنها التي ذكرها ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها
ولعم الغفل المستغنى عنه كان تصلى الفرض أول الوقت ثم عمل إلى خروج الوقت فتصلى الراتبة ولو كان
المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلى الفرض آخر الوقت فتخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة
حينئذ لكان متجها (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعدها فظاهر أنه لا يلزمها شي لكن هذا ظاهر في الصورة
الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما سمع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة
لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فراجع سم (قوله وجب الوضوء) فإن عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لماس من تكرر الحدث
المستغنية عنه (و يجب
الوضوء لكل فرض) ولو
منذو أو تتغفل ما شاءت
كالتيهم بجامع دوام الحدث
فهي ما صرح قوله صلى الله
عليه وسلم لم تقاضة ترضى
لكل صلاة (وكذا يجب
لكل فرض تجديده) غسل
الفرج وحشو (و العصابة
في الأصح) كتجديد الوضوء
ولو ظهر الدم على العصابة
أو زالت عن محلها وزالة
وقوع وجب التجديد قطعاً
لكثرة الخبث مع إمكان بل
سهولة تقبله (ولو انقطع
الدم بعد نحو الوضوء)
ولو في الصلاة أو فيه (ولم
تعد انقطاعه وعوده)
وجب الوضوء لاحتمال
الشفاء والاصل أن لا عود
(أو) انقطع فيه أو بعده
وقد (اعتادت) الانقطاع
ولو على ندور

على ما اقتضاه كلام المعظم لكن بحث (٣٩٨) الرافعي انه كالمعدم (ووسع) في صورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء أو الصلاة) أي أقل

بعدمه نهاية ومغنى ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله على ما اقتضاه كلام المعظم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الأصحاب وهو الواجوبون بحث أنه لا يعد الحائض هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (ووسع) بكسر السين منها يتوهمنى (قوله في صورتين) أي الانقطاع بعد وضوء بصري وكردى ويؤيده قول الشارح الآتي المعتاد لكن صنيع المنهج كالمخرج من صنيع النهاية والمغنى صريح فإن قول الأصغر ووسع الخ راجع لكل من المعلومين وصرح بذلك أضاقول القليوبى ما نصه صاصله انه ان وضع زمن انقطاع الوضوء والصلاة وجب الوضوء ومعهما ولا فلا ولا عبرة بعبادة ولا عدمها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الآتى سواء اعتادت وده أم لا ان مراد الشارح بالصورتين الاعتقاد وعدمه (قوله المعتاد) عبارة أنها نهاية والمغنى بحسب عاداتها أو بانخبار من ذكر اه أى نقصة عارف (قوله على الواجب) راجع لقوله والصلاة التي تردها وده خلافه لا ينسوي أى القائل بأن المتجاه اعتبار أقل ما يمكن كركعتين في طهر أو سفر مغنى قول المتن (وجب الوضوء) أى وإزالة ما على فرجه من النجاسة منها يتوهمنى أى فى صورتى الاعتقاد وعدمه (قوله وعاد ما صالت الخ) عبارة عن المغنى والنهاية فلا وضوء وصلت ولا وضوء أى فى صورته الاعتقاد وعدمه تبعه فصلها سواء اعتاد الانقطاع أم لا للشرح ومعهما ردد فى طهرها والمراد بطلان وضوءها بالانقطاع من عدمه فى أثناءه أو بعده ولا فلا يطل وتصل به قطعاً كما صرح به في المجموع لأنه بان طهرها رافع حدث اه (قوله فتصل به) لكن تبع ما صلت به قبل العود مغنى (قوله على خلاف العادة) أى أو لاخبار سم (قوله بان بطلان وضوءها الخ) أى اعتباراً بما فى نفس الامر ومطابقة المستحضرة بمجة لارادة ولو استمسك السلسل بالقعود ودون القيام صلى فاعاد وجوبه باحفظا الطهارة ولا إعادة عليه وذوالجرح السائل كالمستحضرة فى الشد والغسل اكل فرض ولا يجوز للسائل أن يعاقب قار ودة قطار فهاوله لكونه يصير حاله لخاصة فى غيره معدن من غير ضرر ويجوز ووطء المستحضرة وان كان دمه يابى أو فى زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة كولا كراهة قبله منها يتوهمنى ومن دام خروج حشيشه بلزومه الغسل لكل فرض اه * (فصل) فى أحكام المستحضرات ولا مستحضرة أعز وأجود بعون حكيم كذرة فى المطول نهاية (قوله) إذا زلت المراءى أى وحملها لاعم طلسق منهج وخروج بالرائحة الحنفى فليحكم على مرأه بأنه حنيف لا يجرى خروج الدم ليس من علامات الانضاج عرش (قوله أى فيه) يعنى أن اللام بمعنى (قوله ما بعد التسع) أى تقر بباخذ دخل ما قبلها من لا يسع حضوا وطهرها كاتقدم سم قول المتن (أقله) يدل من قول الشارح الدم (قوله فاكتر) أى من الأقل قال عرش قوله فاكتر أى أكثر اه وهذا الشارح إلى الجواب الذى ذكره الشارح بقوله على أنه يصح الخ وتقدم عن الدم عرفاه (قوله أى يجاوز الدم الخ) لتأمل ليعلم ما فيه وكذا قوله على أنه يصح الخ والحاصل ان كلامهم لعم ما فيه من مزيد التكليف وارتكاب التعصيف غير تام كاشهده لتأمل الصريح فلا عدول عن تقدرفا كتر كما فعله تبع الشارح المحقق نعم ان أراد بقوله أى يجاوز الخ تتميم التوجيهاً للشارح بقدره كثر لأن هذا توجيه مستقل فلا دلالة له مع ذلك فلا تنصير على ترجيحه المحقق أقصد بصري (قوله لا بقدر كونه أقل) هذا الصنيع قديهم أن الأقل والأكثر وصفان للدم والنفهم من صنيع الشارح المحقق أنهم عاوصفان لزمانة كهر التبادر بصري (قوله لا استحالة) أى عيو بالأقل (قوله أيضاً) أى كالأقل يشيد كونه أقله (قوله بل يمكن) الظاهر التأنيت (قوله والفرق الخ) هذا الفرق ولا يثبت لو كانت أحومت بالصلاة قبل عودهم لتعقد لشروطها مع التردد (قوله على خلاف العادة) أى أو لاخبار * (فصل) (قوله ما بعد التسع) أى تقر بباخذ دخل ما قبلها من لا يسع حضوا وطهرها كاتقدم (قوله على أنه يصح الخ) أقول من التوجيهاً للفرقة السهلة أن يقال المراد برة أقل الحضر وبقدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برة يقدر اذ على قدره فقط إلى الأكثر وفوقه ما ذكره بنجسم ذلك اصدق معاهزة بالأقل فصع تقسيمه إلى عدمه عيو لا أكثر وإلى عودهم غير تكلف وعلى هذا فراجع الضمير بغير الدم الرزى وبالك أن نقل ان هذا الترجيح هو معنى العلاء لا ذكره وفان ذلك غلط لا يفتنى (قوله والفرق

ما يمكن من واجبهما فيها يظهر ترجحه من تردد لا ذرى باعتبار حالها والصلاة التي تردها على الوجوه الذى أهمته عبارة الروضة خلافاً للانسوي (وجوب الوضوء) وإعادة ما صلت به لا مكان اداء العباداة بلا مقارنته تحدث وتبين بطلان الظاهر اعتباراً بما فى نفس الامر أو على الملام قبل امكان ما ذكره سواء اعتادت عودته أم لا وأظنت قرب عودها لعادة أو اخبار نقصة قبل امكان ذلك أضافان وضوءها بان يحاله فتصل به نعم ان امتداد الزمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوءها وما صلت به وما تقر وعلم ان خبر العرف النقطة بعده قريباً أو بعيداً كالعادة ولو شئت حقيقة لم يزلها تجسّد شئ لا ان خرج حدث عند الشرع والوضوء أو بعده * (فصل) فى أحكام المستحضرة اذا (رأت) المراءى الدم (للسن الحاض) السابق أى فيه وهو ما بعد التسع (أقله) فأكثر (ولم يعبر) أى يجاوز الدم لا بقدر كونه أقله لا استحالة فلم يتخذ للاحتراز عنه على أنه يصح أن يربط الأقل هنا ما عدل الأكثر وحيث لا دل على العبارة تنبى لا يال بدون الأكثر يشيد كونه دونه لا يمكن بجواز لة لا أكثر أضافا لى الأقل لا تقول بل يمكن والفرق فان الأقل يشيد كونه

بجوارته حتى تنفي بخلاف
الدون لشبهه لما عدا آخر

لحظة من انبسة عشر فهو

لأصالة به قد توههم بجوارته

فاحتج لنفسه ونظيره قول

المتن فان بلغهما أى الماء

دون الثلثين كاهو صرح

السابق فبهذا التأويل

وان كان الظاهر رجوع

الضمير للماء بقيد كونه

دون (أكثره) ولم يكن

بقى عليها بقية طهر كاهو

معلوم من حكمه على الطهر

بانه لا يمكن أن يكون دون

خسبة عشر فاندفع إيراد

هذا لإجله (فكاهه جيبض)

على أى صفة كان واحتمال

تغير العدة تمكن فلورأت

خسبة اسدهم أحر حكمنا

على الاجراء ايضا محض

ثم ان انقطع قبل خسبة عشر

استمر الحكم والا فالخض

الاسود فقط أما اذا بقى عليها

بقية طهر كان رأث ثلاثة

دعائم اثني عشر نقاع ثم ثلاثة

دعائم انقطع فالثلاثة لاخيرة

دم فساد وخرج بانقطع مالم

استمر فان كانت مبتدأة

فغير مبررة أو معتادة علمت

بعادتها كقوله فبالورأت

نجبتها المعبودة أول الشهر

ثم نقاع أربعة عشر شر عاد

الدم واستمر فوم ولله من

أول العائد طهر ثم تحض

خسبة أيام متواليا يستمر

دورها عشرين ويحسرد

رؤية الدم لزمن امكان

الحض بسبب التزام أحكامه

ثم ان انقطع قبل يوم وليلة

بان أن لاشئ يقتضى صلاته ذلك الزمن

مادعامن الامكان بل هذا الامكان الذى ادعاء مظهر الاستحالة كالاتحفي سم (قوله فلو لاتصاله) أى اتصال البدن بآخر فخلطنا (قوله كاهو الخ) أى هذا التفسير (قوله صرح السباق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ونقضها قوله وان كان الظن الخ سم (قوله بدون) أى دون الثلثين (قوله ولم يكن) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى القول كاهو الى المتن (قوله ولم يكن) الخ سبب كبحر زولو عبر زمن امكان الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أى لسنه ما سبب ذكره واستغنى عنه باده كتر مغنى (قوله كاهو الخ) أى اشتراط أن لا يكون عليها بقية طهر (قوله اراد هذا) أى ترك القيد المذكور (قوله على أى صفة كان) عبارة النهاية أى سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم الى قوى وضعف وافق ذلك عاداتها وأضالها اه (قوله قبل خمسة عشر) أى قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم) أى بان السك جيبض (قوله فالثلاثة لاخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضاً وانظر لو كان الدم المرفى بعد النقاع ستمتلا فهل يجعل الزائد على تكمله الطهر حبضاً لا يعدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين المبتدأة والعادة ولكن في قول حج الاتي كقوله فبالورأت خمسة عشر الخ هنا يقتضى تخصيص ذلك بالمعتادة وان المبتدأة تحض يوم وليلة من أول الشهر عس (قوله فغير مبررة) لا يتحى ما فى هذا النص من إيهام أن المعتادة فى هذا الحال مبررة فلا تنسب يوم وليلة بدل فغير مبررة عصرى عبارة الجبرى على الجمع وقول ابن حجر غير مبررة أى مستكمله للشروط ولا ينافى انها تسمى مبررة فاقدره شرط كاصرح بذلك فيما باقى وانما كانت فاقدره شرط تميز لان زمن النقاع حكمه حكم الضعف وقد نقص عن أقل الطهر اه (قوله علمت بعادتها) انظر ولم تكن العمل بعادتها كان كانت والتشبه ماذ كرخصه من أول الشهر ولعلها تنتقل سم أى من العادة الاولى كالمسألة الى الثانية كالثلاثة وذلك بنذوق أشكال السبيل البصرى بمقتضى قوله علمت الخ فبقال هذا الاطلاق محل تأمل لقضائه ماله لو كان عاداتها أكثر من الثلاثة علمت بعادتها فيستلزم ان يحكم على النقاع الذى لم يحض بدسمن بانه محض ثم قوله كاهو فبالورأت الخ ان كان الدم المعتاد فيها عشرين فالنتظار صحيح وان لم يقيد بذلك كاهو مظهر خلافه فعلى تأمل اه (قوله منسبه) أى من المعتاد (قوله بمجرد) أى قوله وكذا في النهاية وغنى (قوله ويجبر دور رؤية الدم) أى مبتدأة كانت أو معتادة وعلى كل مبررة كانت أو غير مبررة وغنى (قوله فتقتضى صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائغمة بان

الخ لم يثبت به هذا الفرق الامكان الذى ادعاء به قوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر مظهر الاستحالة كالاتحفي فتأمل ذلك فانه واضح (قوله فهو لاتصاله به قد تنزههم بجوارته) هذا يقتضى حصر المشترك عدم مجاوزته في الدون مع ان الاكثر كذلك بل هو أحوج لذلك الاشتراط (قوله كاهو صرح السباق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ونقضها قوله وان كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر) أى مجاوزتها (قوله فالثلاثة لاخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضاً وكتب شيخنا العلامة السبيلى بهامش شرح المنهج مائنه انظره ذام فقولهم أخرج الباقى مسألة الدماء المتخلة بالنقاع اذا زادت على خمسة عشر بالنقاع فهى استحضارة اه أقول يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرفى بعد النقاع ستمتلا فهل يجعل الزائد على تكمله الطهر حبضاً لا يعدان يجعل (قوله الموالا ستر) لو استمرت فقط مثلاً لا يكمل الطهر بثلاثة مثلاً والباقي جيبض أو كفى حاله لا يعد الاول بقوله كاهو الخ لو كانت عاداتها خمسة عشر من أول الشهر فزأت ثلاثة دما من أوله ثم أربع عشر نقاع ثم عاد واستمر فهل يقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحض ثلاثة ويستر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عاداتها كاهى متغير فى مثاله المذكور ينبغي نعم (قوله علمت بعادتها) انظر ولم تكن العمل بعادتها كان كانت والتشبه ماذ كرخصه من أول الشهر ولعلها تنتقل (قوله يجب التزام أحكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر الى يوم وليلة فاكثر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان أن لا وقوع فلما تمت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا احكامنا بمجرد الرؤى بان الخراج جيبض ولم يتحقق خلافه بمجرد المول لا يمنع كونه حبضاً بخلاف

ثم ان انقطع قبل يوم وليلة

نوت قبل وجود الدم أو علمه أنه دم فساد وجهت مع خلاف ما لو نفع العلم بالحكم لتلاعبها
 نها يتوهم في قوله (والاح) عبارة المغني وان انقطع ليوم وليسه فأكثروا لدون أكثر من خمسة عشر يوما
 فالكل حيض ولو كان قويا بوضعها وان تقدم الضعف على القوي فان جاوز الخمسة عشر ردت كل منهن
 أي من البتة المدة المبررة وغير المبررة والمعتادة كذلك الى مردها وقضت كل منهن صلاوة صوم ما زاد على
 مردها في الشهر الثاني وما بعده بترك التبرص وبصلين وبغسل ما يقع الطاهر ان فسادا على مردها
 فان شفي في دور قبل مجاوزة أكثر الحاض كل الجمع حيا حتى في الشهر الاول فبعد الغسل لتبين عدم
 صحته ولو وقع في الحاض اه (قوله بحسب التزام أحكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم وقوعه بمجرد
 رؤية الدم ثم ان استمر الى يوم وليه فأكثرا استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليه بان أن لا وقوع
 فلوما ثبت قبل يوم وليه فهل يستمر حكم الطلاق لا حكمنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق
 خلافه بمجرد الموت لا يمنع كونه حيا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل
 ببقاء الطهر فبسه نظر سم على حج والاقترب الاول عيش (قوله كفت) أي عن أحكام الطهر سم
 وقوله وان انقطع أي دام الانقطاع سم وهذا التفسير يوقف بل صريح السابق ان الانقطاع على ظاهره
 (قوله فعلت) أي أحكام الطهر (قوله حتى تضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم (قوله الا في) أي في
 قول المصنف فان عبره فان كانت مستدأ الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفرغ وض في الرض وغيره فيها
 اذ لم تجاوزها وقوله لا تغفل للانقطاع شأنه بل يشبه ما ثبت في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ
 بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما يحكمه الراعي الخ) تقدم عن المغني وبأني الشارح
 اعتاده (قوله ان الثاني وما بعده كالاول) أي يلزمها في الانقطاع أحكام الطهر وفي الدم أحكام الحيض
 سم قول المتن (والصفرة والكدره الخ) أطلق الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره بجواز أو فتر
 المضاف أي ذو سم على حج اه عيش (قوله وضع) الى قوله عن ان قولها في النهاية والمغني (قوله يعين)
 كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في الاسني وغيره يعين بها فانما يرجع بصري أي فزادها اليها (قوله حتى
 ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحضة والدرجة ضم الدال واسكان الراء بالجيم وروي بكسر
 الدال والفتح والراء وهي نحو خوقة كقصة نخلها المرأ فخرجها من تنظير هل في شيء من أو الدم
 أم لا والكدر سف القطن فاصل ذلك انها تضع قطنة في أخرى أكبر منها أو في نحو خوقة ونخلها فخرجها
 وكلها تتعل ذلك لثلاثا وثلاثين بها بالقطة الصغرى والقصة بفتح القاف الحاض شبهت الرطوبة بالقصة
 بالجص في الصفعة معنى (قوله بعد دخول زمنه) فلي تأمل سم ويظهر ان مراد الشارح ان قولها لا يتحمل
 اكبر منهما في آخر الحاض وفي أوله فكان مجلا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه)
 الى قوله خلافا في الخ في النهاية (قوله ما وقع في الرضعة) اعتمد المغني عبارة ومجمل الخلاف اذ اراء ذلك في
 غير أيام المعتادة فان رآه في المعتادة قال في الرضعة خرا اه (قوله قبل الخ) واقفة المغني عبارة وكلام المصنف
 بفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ أبو حامد هما ماء أصفر وماء كدر وليس باسدم
 الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء الطهر فبسه نظر سم (قوله كفت) أي عن
 أحكام الطهر وقوله وان انقطع أي دام الانقطاع (قوله حتى تضي خمسة عشر) أي تجاوزها (قوله وفي الشهر
 الثاني الخ) هذا مفرغ وض في الرض وغيره فيها اذ لم تجاوزها (قوله لا تغفل للانقطاع شأنه) أي بل ثبت
 له ما ثبت في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره (قوله كالاول)
 أي يلزمها في الانقطاع أحكام الطهر وفي الدم أحكام الحيض (قوله والصفرة والكدره فحيض) أطلق
 الصفرة والكدره على ذي الصفرة والكدره بجواز أو فتر المضاف أي ذو (قوله وضع عن عائشة الخ)
 ويدل على ذلك أيضا خبر اذا وقع الرجل أهله وهي حاض ان كان دما أحمر فليصدق بدينار وان كان
 أصفر فليصدق بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله

ممنوع على أن تنفي الدمو بغيرهم ان أصلها ليس بصحيح (فان عبرة) أي الدم أكثر مما (٤٠١) ان تكون مبتدأة أو معتدلة وكل منهما

ما ميرة أو غير ميرة والمعتدلة
أما ذكره للتقدير الوقت
أرواء ما بينهما أو لأحدهما
فالانقسام سبعة (فان كانت
مبتدأة) أي أولها ابتداءها
الدم (ميرة) بان تفسير
لما أطلق الميرة لا بقيد كونها
مبتدأة (تري) وواضعها
فالضعف استحضار وان
طال (والقوى) حيث ان لم
ينقص (القوى) (عن أقله)
أي الخفيض (ولاعبار أكثر)
ليكن جعله خفيا (ولا ينقص
الضعف عن أقل الطهر)
وهو خمسة عشر وموالاته
لجعل طهرين الخفيتين
فلواختل شرط بمآذ كثر
كانت فاقدة شرط تميز
وسأني حكمها كان رأيت
وما أسود وما أجزو هكذا
أعتمد اتصال الضعيف
تخلف دلوران وموالاته
أسود ثم أجزو مستمر استنفا
تكملة فان الضعيف كله
طهر لان أكثر الطهر واحد
له وانما يغفر للقد الثالث
كقوله المتولي ان استمر
الدم بخلاف دلوران عشرة
سودا ثم عشرة حرة مثلا
وانقطع فانها تعمل بتمييزها
مع نقص الضعيف عن
خمس عشرة وكذا دلوران
خمس أسود ثم خمسة أصغر
ثم ستة أجزو أسود ثم
سبعة أجزو ثلاثة أسود
فعمل بتمييزها فخصها
الاسود الاول على المعتمد
الذي صححه في التحقيق

والامام هاشمي كالصديق تعلقوا بصحة وكردت ليس على كون البلاء اه وكلام الامام هو الظاهر كما خرج به في أصل
الروضة اه وكذا جزم النهاية بما عاله الامام بلا عذر (قوله ممنوع) مكاررة سم وبصري (قوله أي الدم)
أي قوله وانما يقتضي في النهاية الاوله تفسيره الى المتن والى قوله وكذا في المعنى الاذلك وما أتبه عليه (قوله)
والمعتدلة أي الغير الميرة قول المتن (فان كانت) أي من غير ميتها أكثر الحضي وتسمى بالمستحضرة
شرح المنهج منها بمعنى (قوله لا بقيد الخ) لاحتياج اليه كذا في بادئ مطلق اذا الميرة قيد لا مقيد حتى راد
مطلق مع قطع النظر عن التقدير قول لا بقيد تفسير الميرة لا للمبتدأة الميرة لكان حسنا بصري (قوله أي أول
الخ) كذا في الشارح المحقق أيضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التامل ولو اقتصر على أي امرأة
ابتدأها الله لكفي فيما نظهر ثم رأيت صاحب المعنى تفسيرها بقوله هي التي ابتدأها الله بصري وفي العبري
قوله أي أولها ابتداءها الخ ما صدر به أي أول ابتداء الدم اياها هو على حذف مضاف ليعلم الخبر أي
ذات أول الخ وهذا استنف والاولى ان يكون أول طرفا مجازا والقد عرفان كانت في أول ابتداء الدم اياها أي
في أول زمن ابتداء الخ اه قول المتن (قوى) (قوى) أي كالاسود والآخر وقوله عن أقله وهو يوم وليلة وقوله
ولا عبر أكثر وهو خمسة عشر وموالاته بما يوقعني (قوله وهو خمسة عشر وموالاته) أي متصله في قوله ولا
اشاره الى شرط رابع وهو ان يكون الضعيف في البواير اذ بالاصل ان لا يتخللها قوى ولو تخللها فانه عبي
وبصري (قوله محاذ كثر) أي من الشروط الاربعه (قوله كان رأيت الخ) هذا مثال فقد شرط الرابع
وذكر المعنى فقد البقية انضاع الى ترتيب اللب بعبارة فان فقد شرط من ذلك كان رأيت الاسود وما فقط أوسنة
عشرا والضعف أجزو عشرة ورأت ادوم الاسود ومين أجزو كغير الميرة اه (قوله ليجعل طهر الخ)
عنه للمتن عبارة الشرط لمسي قول المتن ولا ينقص الضعيف الخ قال الرافي رحمه الله تعالى لا تاردان نجعل
الضعيف طهرا والقوى بعده حضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسوي لذلك
بما رأيت وموالاته أسود وأجزو عشرة أجزو ثم الاسود ثم قال ولو أخذنا بالتمييز هنا واعتبر بناه لجعلنا القوى
حضا والضعيف طهرا والقوى بعده حضا أخرف لم نقصان الطهر عن أقله انتهى اه ويندفع بذلك
وقوف السد البصري في التطبيق (قوله كانت فاقدة شرط) أي ميرة فاقدة الخ (قوله وسبب الخ) أي
في قول المصنف أو مبتدأة بقرآن الخ (قوله وما الخ) أي أو يومين معنى (قوله للقد الثالث) وهو ان لا ينقص
الضعف عن أقل الطهر (قوله استمر الدم) ماضيا بلا استمرارها سم والمفهوم من كلامهم ومن قول
الشارح مع نقص الخ ان المراد بالاستمرار هنا ان لا ينقص من خمسة عشر (قوله وكذا دلوران الخ) تأمل
الجمع بينهما بين ما سبقت في قوله وكتمت سودا ثم خمسة عشر حرة مستمرة فالعشرة الاولى حيث ثم رأيت
الحشي قال قوله أو سبعة أسود ثم سبعة أجزو ثم ثلاثة أسود ثم أجزو هذا المثال في التحقيق نعم فيه اذا رأيت سودا ثم
حرة ثم سودا كل سبعين حضة السواد مع الحرة فبما هو في هذا المثال ان حضيها السواد مع الحرة اه
كلام الحشي وما أشار الى استشكله في الصورة الثانية في الاول لا في الفرق بينهما بصري وسأني عن المعنى
عن الشهاب الرمي الفرق بينهما كذا في قول الحشي سم وقياسه الخ يأتي عنه نفسه الفرق بينهما (قوله)
على المعتمد وقفا للنهاية والمعنى في الاولى وخلافا لهما في الثانية (قوله ويجعل الخ) ان كان قيد
في الثانية فقط وقد يقال الاولى أيضا محتاجة الى التقيد أو فيها فقد يقال قوله فاقدة شرط تميز نجعل
تأمل بالنسبة الى الاولى بصري ونعلم ما يأتي عن المعنى انه قد لسانا فافقه وان فرق بينهما (قوله لما
تقرر عن المتولي) أي من ان التقيد الثالث مقدر اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه اضافا له يحصل
من ذلك ان ان انقطع الدم عنه بالتمييز مطلقا وان استمر علمته بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر

ممنوع هذا مكاررة (قوله ان استمر الدم) ماضيا بلا استمرارها (قوله أو سبعة أسود ثم سبعة أجزو ثم ثلاثة
أسود) لم أجزو هذا المثال في التحقيق نعم فيه اذا رأيت سودا ثم حرة ثم سودا كل سبعين حضيها السواد مع
الحرة وقياسه في المثال ان حضيها السواد مع الحرة (قوله لما تقرر عن المتولي) أي من ان التقيد الثالث مقدر

فروخ من ذلك انما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الطهور
ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تبخير فلتأمل سم **(قوله والا)** أي بان استمر (فهى فاقدة
شرط تبخير) قضية ما نه لو استمر الدم الاجر في مثاله الاول بعد كذا كان حضيها وما ولا نه لان حضي فاقدة
شرط التمييز يوم وليله وهذا خلاف ما بان الذي صرح به في شرح الروض من أن حضيها العشر الاول سم
وقد يجب بان يكون حضي فاقدة شرط التمييز يوم وليله فيما اذا اجتمع القوى الشفه فقط بخلاف ما اذا
اجتمع القوى والضعيف والاضعف كما هنا **(قوله قبل خمسة عشر)** أي من أول الدم **(قوله وان باور)**
أي مجموع الدم من خمسة عشر **(قوله بمجرد انقلاب الاجر)** أي انقلاب الدم الى الاجر وعبارة شرح
العباب ولو رأته في موضعها كاسود وباوليله أو أكثر ثم اتصل به اجر قبل الخمسة عشر لزمها ان تحس في
مدة الاجر عما تحس عن الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فتكون الجرع حضا
فاذا باورها كانت مجزئة لحضيها الاسود فقط وتغسل وتقتضي أيام الاجر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل
وتغسل ما تغسله الظاهرة بمجرد انقلابه الى الاجر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان أمع القوى
حضي في هذا الدور فليزمه قضاءه بخوصلة فعلت أيام الضعيف انتهت وقوله فليزمه قضاءه بخوصلة
كان المراد صلة لزمها في سابق والا فليزها ان يات في الضعيف غير واجبة سم بحذف **(قوله)**
وتعرف) الى قوله وليس قياسا الى الح في المعنى الا قوله وتشمل الى ولو رأته الى قوله وليس قياسا الى الح في النهاية
الاقوله ومنه الى الاجر **(قوله ومنه ما مخطوط الح)** مثل الاسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم رتب في المعنى
قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض فلو بقي في مخطوط مما قبله فهو الحق به انتهى اه بصرة **(قوله)**
مالو تاجر) أي وان وقع بعده ضعف أيضا يشمل ما لو توسط وهو ما مل به الشارح عش **(قوله كخمس)**
جرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا الح) أي لحضيها الاسود **(قوله ترك الصلاة الصوم)** أي وبخبرها
مما تتركه الحائض معنى **(قوله لم الاسود)** أي انقلب الى الاسود **(قوله ثم ان استمر الاسود الى الح)** أي والا

اله عند استمرار الدم لا عند انقطاعه أيضا فانه يحصل من ذلك انه ان انقطع الدم عجلت بالتمييز مطلقا وان
استمر عجلته بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الطهور فخر من ذلك انما تعمل بالتمييز في الصور
التي ذكرها لكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الطهور ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تبخير
فلتأمل **(قوله والا)** أي بان استمر فهي فاقدة شرط تبخير قضية ما نه لو استمر الدم كان استمرار الاجر في مثاله
الاول بعد كذا كان حضيها يوم وليله لان حضي فاقدة شرط التمييز يوم وليله وهذا خلاف ما بان الذي
حضيها العشر الاولى وخلاف ما صرح به في شرح الروض فانه بعد أن علق قول الروض فالحضي السواد
فقط بثلاث مسائل نالت بها ان يتأخر ان تضعف ولا يصل بالقوى كخمس سواد ثم خمسة عشر ثم أصبحت
الجرة فالمراد ذكره في الثالثة وهو ما صرح به الروايات وصححه النووي في تحقيقه وشرح الحاوي الصغير لكنه
في المجموع كالاصل جعلها كنوسط الجرة بين سوادين وكالذي تقرر في سواد ثم جرة ثم سواد كل واحد
سبعة أيام لحضيها الاسود الاول مع الجرة فانتهى أي فيكون حضيها في الثالثة السواد مع الصفرة فقد نسألي
تبيح التحقيق وغيره ان حضيها في الثالثة السواد فقط والى المجموع واصل أنه السواد مع الصفرة وأجاب
شيخنا الشهاب الزلي بان الجرة انما جعلت حضا تباعا للسواد واقر بهامنه لكونه يتلحق بالقوى بخلاف
الصفر مع السواد انتهى فعلم بما في الحقيقة وما عمل المذكور وغيره من در **(قوله وفي الشهر الثاني)**
هذا ليس قياسا ما تقدم عن التحقيق والر وضو المجموع وقيل والصفر الى فيما يظهر فأنه لم يأت في
الابتداء أو غير المبررة وما بعدها قوله وفي الدور الثاني وما بعده الح وهو موافق لهذا مخالفا لما تقدم وحاصل ذلك
الفرق بين القتل واختلاف الدم **(قوله بمجرد انقلاب الاجر)** أي انقلاب الدم الى الاجر وعبارة شرح
العباب وسيعلم مما بان انه لو رأته في موضعها كاسود وباوليله أو أكثر ثم اتصل به اجر قبل الخمسة عشر
لزمها ان تحس في مدة الاجر عما تحس عن الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فتكون

والانهي فاقدة شرط تبخير
ولو رأته وباوليله أسود
فاجر فان انقطع قبل خمسة
عشر فالسك حضي وان
باور عجلت بتبخيرها
لحضيها الاسود وتقتضي
أيام الاجر وفي الشهر الثاني
بمجرد انقلاب الاجر تلزم
أحكام الطهر وتعرف القوى
والضعف باللون فان سواد
الاسود ومنه ما مخطوط
سواد فالاجر فالاسود
فالاصفر فالأكدر وبالثلاثة
والربع الكبر وباله ثلاث
صفائح كاسود ثخين متين
أقوى مما له صفائح كاسود
ثخين أومتن وماله صفائح
أقوى مما له صفائح تعادلا
كاسود ثخين وأسود متين
وكاجر ثخين أومتن وأسود
مجرد فالخض السابق
وشبه قوله والقوى حضي
مالو تأخر كخمس جرة ثم
خمس أو أحد عشر سوادا
ثم طرحت الجرة ولو رأته
مبتدأة خمسة عشر جرة ثم
مثلها أسود تركت الصلاة
والصوم جميع الشهر لانه
لما سود في الثانية تبين
ان ما قبله استحاضة ثم ان
استمر الاسود

كانت غير مبررة فخصها يوم

واحدة من أول كل شهر

وقضت الصلاة ولا يتصور

مستحاضة تؤمر بترك الصلاة

والصوم إحدى وثلاثين يوما

الاهله وليس قياس هذا

ما لورأت أكثر خمسة عشر ثم

أصغر ثم أشقر ثم أحر ثم أسود

كذلك ثم أسود تخينا وأمتنا

ثم تخينا مننا كذلك حتى تترك

دينك ثلاثة أشهر ونصفا

خلافا لجمع لانا لما رتبنا

الحض فبما على الحصة

عشر الثانية لتنعها للاولى

لقوتها من غير معارض مع

ان الدور لم يتم وهما تمام

الدور ثم استمر بالعلم لم ينظر

للقوة لانه عارضها تمام

الدور المتقضى للحكم عليه

حيث معنى ولم يوجد فيه تعيين

بان وبما لولة منه محض

وبقته ظهر فوجب في الدور

الثاني ان يكون كذلك علا

بالاوطا المبنى عليه امرها

امال العادة فتصور تركها

لدينك خمسة وأربعين يوما

بان تكون عادتها خمسة

عشر أول كل شهر فترى أول

شهر خمسة عشر حرة ثم

ينطبق السواد فتترك الحصة

عشر الاولى للعادة الثانية

للقوة واستقرار التميز ثم

الثالث لانه لما استمر

السواد بان أن مردها

العادة ولورأت بعد القوي

ضعيفين وأمكن ضم أولهما

كخمس سواد ثم خمسة حرة

ثم صفر ثم صفر ثم خمسة

سواد ثم خمسة حرة ثم حرة

مستمرة

بان لم يجاوز عن خمسة عشر تعمل بالتمييز فخصها الأسود **(قوله)** كانت غير مبررة) افتقد الشرط الثاني **(قوله)** فخصها يوم وليلة (الخ) أى ويكون ابتداء دورها أى الثاني الحادى والثلاثين نهاية **(قوله)** وقضت الصلاة) أى والصوم بمعنى أى قضت صلاة ذمير يوم ليلة **(قوله)** لا يتصور مستحاضة) أى مبتدأة سم **(قوله)** أحد أو ثلاثين) أى الثلاثون فظاهر وأما الأحد الزائد عليها فأكون يوم واحد من أول كل شهر حضا **(قوله)** وليس قياس (الخ) خلافا للنهاية والمعنى **(قوله)** لو رأت) أى المبتدأة **(قوله)** كذلك في الموضوعين) إشارة الى خمسة عشر كرى **(قوله)** ذلك) أى الصلاة والصوم **(قوله)** لجمع) واقفهم للنهاية والمعنى **(قوله)** فبما) أراد به قوله ولورأت مبتدأة (الخ) كرى **(قوله)** مع ان الدور (الخ) أى قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسبت لقوله الا حتى لانه عارضها لذن الدور (الخ) **(قوله)** تمام الدور) أى تمام الثلاثون **(قوله)** للقوة) أى للثالثة **(قوله)** تمام الدور) أى الاول تمام الخمسة عشر الثانية **(قوله)** ولم يوجد فيه تميز (الخ) فدنظر فيما بان كل دور في نفسه وجد فيه شرط واط التميز سم **(قوله)** في الدور الثاني) المراد به غير الدور الاول فيقبل ما بعد الثاني أيضا **(قوله)** بالاوط) تأمل سم **(قوله)** أما المعتادة) الى قوله ولورأت في النهاية والمعنى **(قوله)** لذنك) أى الصلاة والصوم **(قوله)** يوما) أى مع ليلته **(قوله)** استقرار التميز) أى بعدم المجاوزة عن الثانية **(قوله)** ولورأت (الخ) قال في المعنى وان اجتمع قوى ضعيف وأضعف بالقوى مع ما يناسب منها في القوت وهو الضعيف حص بشرط ثلاثة أن يتقدم القوى وأن يتصل به الضعف وان يصلح العمل به في ان لا يزيد مجموعهما على أكثره كخمس سواد ثم خمسة حرة ثم أطبق الصفر فالاولان حص كل حرة الزاوي في الشرع الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لانه ما هو بان بالنسبة لما بعدها فان لم يصلحها كخمس سواد استعجرت ثم أطبق الصفر وأصلها لكن تقدم الضعف كخمس حرة ثم خمسة سواد ثم أطبق الصفر ولا تأخر لكن لم يتصل الضعف بالقوى كخمس سواد ثم خمسة حرة ثم أطبق الحرة فخصها في ذلك السواد فقط وما تكرر في الثالثة هو ما مر به الزاوي وصححه المصنف في تحقيقه وشرح الحاشية الصغير لكن في المجموع كصل الرضعة جعلها كوسط الجر بين سوادين وقال في ثلاث لورأت سواد ثم حرة ثم سواد كل واحد بعدة أيام فخصها بالسواد الاول مع الحرة وفرد في تخي بينهما بان الضعف في التقبيل عليها توسط بين قوين فالخنة باسبقتها لانه كذلك التقبيل اه وتعود في النهاية لانه لا ينقل عن والده فرقا آخر فتمت انه لورأت سواد ثم صفر ثم حرة فالتحق الصفر بالسواد عندما كان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بصري عذف **(قوله)** بعد القوي ضعيفين) مما صدقات هذا بمجرد قوله في السابق وكذا لورأت خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم خمسة أحر مع انه تقدم ان حصها السواد فقط الا ان ذلك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المبرر لاحد الموضوعين عن الآخر سم **(قوله)**

الجمع حضا اذا حاذوا زنها كانت مبررة فخصها الأسود فقط وغتسل وتغضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل ولتعمل ما تعلقه الطاهرة بمجرد انتقاله الى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الحصة عشر بان انه مع القوى حص في هذا الدور فيلزمها قضاء صلاة فعلت أيام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة (الخ) كان المراد صلاة لزمها في السابق والافتد بان ان سوادان أيام الضعيفين واجبة (فا) قلت) هذا مستحيل لان انتهاء المجاوزة في هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التي حكم على الضعيف فيها بانها طهر (قلت) لان السواد لان الادوار السابقة لها طهر قطعها اذا ترك بعض صلواتها لمزها قضاء فاذ اقتضت في أيام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان أن القضاء في الحضر فلا يجوز في لزمها القضاء بعد ذلك **(قوله)** لا يتصور مستحاضة) أى مبتدأة **(قوله)** ولم يوجد فيه تميز) قد نظر فيه بان كل دور في نفسه وجد فيه شرط واط التميز سم **(قوله)** بالاوط) تأمل **(قوله)** ولورأت) بعد القوي ضعيفين) من مصادقات هذا مجرد قوله في السابق وكذا لورأت خمسة أسود ثم خمسة أصفر ثم ستة أحر مع انه تقدم ان حصها السواد فقط الا ان ذلك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المبرر لاحد الموضوعين عن الآخر

فالعشرة الأولى حبس فان كانت الحرفة الأولى أحد عشر تغذر فيها السوداء تعين منها الصفرة (أو) كانت (مبتدأ بميزة بان) فيمأمر
(رأه بصفة) واحد (أو) بميزة (٤٠٤) بان رأه باكثر لكن (فقد شرط تمييز) فقدت معطوف على لاميزة داعلى رأته فاندفع ما قبل

انه يقتضى أن فائدة شرط
تغيير تسمى غير غير تولى
كذلك بل تسمى بميزة تغيير
معدنية غير هاهنا أن قولهم
الآتي وحيث إلى آخره
يقتضى أن لا يطلق عليها
اسم الميزة بل قيد ومن ثم
أطلق عليها في الروضة أنها
غير ميزة فلا اعتراض عليه
وان عطف فقدت على رأته
(فالظاهر أن حبسها يوم
وليلة) وأن طهرها تسع
وعشرون لتتوسط
الصلاة عنها في الاقل وما
بعده مشكوك فيه واليقين
لا يترك إلا بملة أو أماراة
ظاهرة كالتميز والعادة
لكنها في المو والاول نصير
الى خمسة عشر لعله ينقطع
ثم بعدها ان استمر النعم على
صفته أو تغير لا دون اعتسلت
وصلت وان تغير لا على صيرت
أيضا كما مر في البور الثاني
وما بعده تقتسل وتصل
بغير معنى يوم وليلة يقتضى
ما زاد على يوم وليلة في الدور
الاول وعبر بتسع وعشرين
لا يبقية الشهر لثلاث شهر
المستحاضة الذي هو دورها
لا يكون الا ثلاثين هذا كله
ان عرفت وقت ابتداء الدم
والافتحيرة كما بينا وحيث
أطلقت الميزة فظاهر
الحاجة للشرط السابقة
(أو) كانت (معتادة) غير
ميزة (بان سبق لها حبس
وطهر) وهي تعلمها (فتراد بها قدر او وقت) وان زاد البور على تسعين يوما كان لم يحض من كل سنة الا خمسة أيام فهي الحيض وباني مجاوزة
السنة طهر للحيض العيص بامر مستحاضة بالذات لانهم يلزمه في أول دور أن تحبس عند مجاوزة العادة عما يحجر به الحيض لعله ينقطع قبل أكثره

فالعشرة الأولى حبس) وهذا في الصورة الأولى وخلافا للهامي الثانية كما مر وأغوا عبارة
سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالر وضوء أصلها كما بينه في شرح العباب ثم قال ان الوجه
ان حبسها السوداء فقط واستدله فراجع اه (قوله تغذر فيها السوداء الخ) أي يغضبها السوداء فقط
(قوله أو كانت) أي من ياوزدهما أكثر الحاض معنى ونهاية (قوله فيمأمر) أي من تفسير الميزة
والمراد ههنا ان التفسير يطلق غير الميزة فقوله مأمرا أي نظير مأمرا سم (قوله فيمأمر) وفي مأمرا بصري
(قوله واحدة) الى قوله ومن ثم في النهاية والى قول المتن في الاظهر في المعنى الا قوله على أن الى أطلق (قوله
لكن فقدت شرط تغيير) أي من شرطه السابقة معنى (قوله فقدت معطوف الخ) أي بقية موصوف
له معنى (قوله انه) أي صانع المصنف (قوله وليس ذلك الخ) هذا خلاص في مجز والنسبة والاف الحكم
صحيح معنى في نهاية (قوله يقتضى انها الخ) سئل لكن لا يتم التقرير بانها لم تكن يقتضى انها تسمى
غير ميزة وليس كذلك نعم اطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير انه لا يحسن تقريره على ما قبله فتأمل
بصري ولك ان تمنع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بميزة يستلزم تسميتها بغير الميزة اذ التقضات
لا ترتفعان ويتم التقرير وبجس التفرع (قوله وان عطف فقدت الخ) أي كما هو الظاهر المتبادر قول
المتن (فالظاهر أن حبسها الخ) نعم ان طرأ لها في أثناء الدم تميز عادت اليه تسخا لمعنى بالتميز معنى
ونهاية قول المتن (يوم وليلة) أي من أول الدم وان كان ضعيفا معنى (قوله وان طهرها الخ) اشار الى
ما سطر به الى العراق والمنك من أن قول المصنف وطهرها الخ يعود الى طهرها في ذمها بالنسبة فيصير
أنه مفرغ على القول الاول والظاهر فيقرا بالرفع (قوله لتتوسط) الى قوله وحيث في النهاية الا قوله على صفته
أو تغير لا دون وقوله وان تغير الى وفي الدور (قوله واليقين الخ) أي كجواب الصلاة (قوله كالتميز الخ)
عبارة لانها من تمييز الخ فالكاف استقصائية (قوله لكناية في الدور الاول الخ) الدور وفي لم تختلف
عادت لها هو الذي تعالى تسمى الخ فالحكم استقصائية (قوله لكناية في الدور الاول الخ) الدور وفي لم تختلف
المشتملة على العادات المختلفة كثر الاشهر أو قلت ثم ان لم يتكرر ودن الى النوبة الانصير على ما بينا وان
تكرر بان انتهت الى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني في فوب مختلفة يضاف فيبين الانتظام وعدمه
على ما بينا عش (قوله وصات) أي وتعمل متاعله الطاهرة (قوله كما) أي في قوله ولو رأته مبتدأة
الخ (قوله تغتسل الخ) أي ان استمر فقد التميزت بها (قوله واصل الخ) أي وتعمل متاعله الطاهرة معنى
(قوله وعبر) الى المتن في المعنى (قوله والافتحيرة) عبارة لانها والمعنى فكما مضى وقال عش انما
جعلها م كالمضرة ولم بعد ههنا لما يأتي من أن المخبر هي المعتادة للنسبة لعادتها قد اقدار وقا وهذه
ليست معتادة لكناية مثلها في الحكم اه فاني اشارت من التشبيه البليغ (قوله كما بينا) أي حكمها
نهاية ومعنى (قوله للشرط الخ) أي الاربعة (قوله أو كانت) أي من ياوزدهما أكثر الحاض معنى
(قوله وهي تعلمها) أي قدر او وقتا معنى (قوله لنم) الى قوله وتشتمل في المعنى والى المتن في النهاية (قوله
عند مجاوزة العادة) أي ان كانت دون أكثر الحاض سم (قوله لعله ينقطع قبل أكثره) أي قبل
(قوله فالعشرة الأولى حبس) وهذا في الصورة الثانية. حاصل ما في المجموع كالر وضوء أصلها كما بينه في شرح

فيكون الكل حيا في النور الثاني وباعده تغسل بغير دمي واذ العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠) الآية الخامسة وما وجدناها

عشر فردد لعا قبل اليأس

لما بان في العدة انما تحيض

بروز الدم وتبين كونها

غير آيسة فلم كونها استحاضة

بمجاوزة وقتها الاكثر وقول

الغنى وكثيرين من معاصريه

انه دم فساد غفلة عما

ذكره في العدة ان أرادوا

الحكم على جبه ذلك ولا

فهو يحكم بخالف الناصر يحوم

هناك دم الحيض المجاوز

استحاضة وقد يجاب عنهم

بانه يطلق على الاستحاضة

انهدم فساد فلم يخالفوا

غيرهم (وتثبت العادة)

الردودة هي اليأس بما ذكر

(بحرق الاصم) لان الحديث

المذكور دل على اعتبار

الشهر الذي وابسه شهر

الاستحاضة من غير تفصيل

بين أن يخالف ما قبله أو

واقفه فلو كانت عادتها

المستمر خمسة من كل شهر ثم

صارت ستة في شهر ثم

استحضت ردت للستة

في عادة منسقة والافان

انتظمت لم تثبت الاجمدين

كان حاض في شهر ثلاثة ثم

في شهر خمسة ثم في شهر

سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم

سبعة ثم استحضت في

السابع فردد لثلاثة ثم

خسعة ثم سبعة ثم تعاقب

الاقطار المختلفة فصار عادة

لها فان لم تتكرر بان

استحضت في الرابعة ردت

للسبعة اعلمها ولونسيت

ترتيب تلك المقادير اولم

بمجاوزة اكثره على حذف المضاف عبارة النهاية توفي الغنى نحو الاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا
انقطع على خمسة عشر فاقبل الكل حيا وان عبرها قضت ما وراءه فردد عاها (قوله تغسل الخ) أي
وتصوم وتصل نهاية وتقبل ما تفعله العاشر ثمغنى (قوله تحيض) أي تعتد بالحيض (قوله لانه) أي ما وراء
الآيسة ع ش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قد عمن ان ما قالوه غفلة وان ما بان في العدد ودم ما لوه لجواز
أن يكون ما في العدد فياذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن اليأس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه
سم على أقول وقد توقف في قوله مشكوك فيه مع نولهم ان الآيسة اذا ردت لم ينقص عن يوم وليلة
حكم بانه حيض فمعنى كونه مشكوكا فيه مع أن هذا لو جدمثله لغير الآيسة لم يجعل مشكوكا فيه بل
بحكم بانه حيض بالنسبة لقد رعا دنها وبحكم لما زاد بانه استحاضة لأن يقال لسانا لغت من ثبت لهن بالاستقراء
اليأس في هذه المدة أو وثنا السك فيما رآه من الدم حيا ما زاد الاكثر ع ش (قوله على جميعه) أي على
قدر العادة وما زاد علمه (قوله بذلك) أي بانه دم فساد (قوله والا) أي بان أرادوا الحكم بذلك على ما زاد
على قدر العادة (قوله أن دم الحيض الخ) أي الشامل لما رآه الآيسة وغيرها (قوله وقد يجاب الخ) أي
يختار الثاني (قوله وتثبت العادة الخ) أي أن لم تختلف فيواضعت في شهر خمسة ثم استحضت ردت اليأس
ومغنى (قوله لان الحديث) أي قول النبي أو معتبرة في الغنى الاما أثبت عليه (قوله المذكور) أي أنفا جالا
(قوله بين أن يخالف) أي الشهر الذي يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) أي ما في المتر (قوله في عادة
منسقة) أي غير مختلفة (قوله والا) أي وان اختلفت عادتها ما يتوهمغنى (قوله لم تثبت) أي العادة
المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) أي في الشهر السابع أو قبل ما تستقيم العادة في المثال المذكور
سنة أشهر مغنى (قوله فردد لثلاثة) أي في السابع (ثم خمسة) أي في الثامن (ثم سبعة) أي في التاسع وهكذا
أدامغنى (قوله ردت السبعة) أي دون العادات السابقة نهاية قال ع ش والسبعة في هذا المثال هي
أكثر النوب بل واوضعت في الشهر الثالث ثلاثة وخسعة ردت اليه واحتاطت في الزايل على ما يفيد كلام
المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره انه حاتم يتكرر الدور رد للنوب الا انه برؤ لا احتياط
عليها مطلقا وهو مقتضى كلام المنهج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج أي وحوى عليه التحفة والنهاية
والغنى (قوله ولونسيت ترتيب تلك المقادير) أي دون العادات بان لم تدترتيب الدور في نحو المثال
المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو بالعكس أو غير ذلك من
الوجوه الممكنة ع ش (قوله أولم تنظم) أي بان تقدم هذه مرة وهذه أخرى سم ونهاية ومغنى
(قوله أولم يتكرر الدور) أي كان استحضت في الشهر الرابع نهاية ومغنى (قوله ونسبت آخر النوب)
أي فان ذكرته ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذي قبل شهر
الاستحاضة نهاية ومغنى وفي سم بعد كرمثله عن الروض وشرحه ما نصه فان قلت فعمل بما ذكرنا
تحتاط أيضا الى آخر أكثر النوب فاستوى حال النساء والذي ذكر قلت الفرق انه في النساء يكون الاحتياط
بعد أقل النوب ولا بد في ذلك لا يلزم ذلك لانها قد تذكر أن آخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدها
الى آخر السبعة فلي تأمل اه (قوله فيها) أي فيما اذا تكرر الدور ولم تنظم عادتها أولم يتكرر الدور
(قوله غفلة عما ذكره الخ) قد عمن ان ما قالوه غفلة وان ما بان في العدد ودم ما لوه لجواز أن يكون ما في العدد
فياذا علم وجود دم الحيض بشرطه بعد سن اليأس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله أولم تنظم) أي
بان تقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسبت آخر النوب) أي فان ذكرته ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة قال
في الروض وشرحه ثم بعد ردها الى ذلك تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة
اه (فان قلت) فعمل بما ذكرنا تحتاط أيضا الى آخر أكثر النوب فاستوى حال النساء والذي ذكر قلت
الفرق انه في النساء أن يكون الاحتياط بعد أقل النوب ولا بد في ذلك لا يلزم ذلك لانها قد تذكر أن آخر
النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدها الى آخر السبعة فلي تأمل (قوله فيها) كان وجه تنبيه الضمير دون

تنظم أولم يتكرر الدور ونسبت آخر النوب فيها تحتاط فقبض من كل شهر ثلاثة ثم هي كما مضى في نحو الوطع واطاهر في العادة الى آخر

السبعة لكنها تغفل آخر الحصة (٤٠٦) والسبعة ثم تكون كطاهر إلى آخر الشهر أو معتادة مرة تقدمت التحير كما قال (ويحكم المعتادة

بالكلية وأما ذكره وانتظمت ونسبت انتظامها فقبل النوبان كانت ذكره للنوبة الأخيرة
حلي واعتمد الحظي وكذا يؤخذ من سم وعش أي بحري أو أول وهو خلاف ما تلقى عليه شيخ الإسلام
والغفة والنهاية وما في من الاحتياط عندئذ إن آخر النوب مطلقا عبارة سم قوله فهم ما كان وجهه
تنبية الصبر بدون جمعه عدم الحاجة إلى هذا التقيد الأولي فإنه لا ضرورة لرب ترتيب الأقدار إنسان آخر النوب
لعموم الأقدار لا الأخيرة فليست أمه (قوله أو معتادة) أي قول المتن أو متغير في النهاية والمغنى الأمانة
عليه (قوله فرأت خمسة الخ) عبارة ما في النهاية فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبشنة أحر خضوا
العشرة الأسود لالحصة الأولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييزه العيزر (قوله وفي صاحبته)
قد يقال وفيه سم (قوله بينهما) أي العادة والتمييز (قوله أو لا كان كانت الخ) عبارة شيخ الإسلام
والنهاية وما في وان تغفل بينهما أقل الطهر كان رأيت بعد خمسها عشر من ضيق غام خمسة قوية ثم ضيق غا
فقد العادة حبس للعادة والقوى حبس آخران بينهما طاهر كملاه اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر
السود سم عبارة المغنى ثم أحر اه (قوله كان كل منهما) أي من العادة وهي الحصة الأولى من
العشرين الأحر والتمييز وهو الحصة الأخيرة الأسود (قوله أو لا كانت) أي من جازدها أكثر الخبض معنى
(قوله على بابها) أي من القصور والمفسد للعصر (قوله ما ذكر) أي النسائية لعادتها اقتدر وقتنا
(قوله وان حفلت) أي إلى آخره بد من قوله الخ (قوله راجع الخ) خبر فيكون قال سم للاحقة إلى
هذا فان الضمير في أو كانت متغيرة وفي وان حفلت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لا فان كانت مبتدأة
وهو المراد بالتي بعدهما أكثر الخبض فانها مقسم هذه الأقسام كلاً بحيث فتأمل اه (قوله اطلق المتغيرة)
أي التي في ضمن المتغيرة المطلق (قوله لا يفيد الخ) مجرد التاكيد (قوله وهذا أحسن) بر د على معنى قوله
وهي محصورة الخ ان ما ذكره المصنف يشهد لشمس الجبل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مره من القبر
المطلق كإدله عليه مطلقه على ما قبله سم وقد يجاب بمحمل النسيان في المتن على إطلاق الجبل كما جرى عليه
النهاية فحسرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد إيضاح وبيان لتعسي الجبل هنا (قوله أو لا يخفى
كان) أي كالأشياء في كلام الشيخين (قوله أنها) مطلق المتغيرة (قوله أيضاً) الأولى تقدم على قوله
بالمطلوق (قوله هذا) أي الناسبة لعادتها اقتدر وقتنا والتذكير باعتبار القسم (قوله انه الاصول الخ) لك
أن تستدل على أصوبه هذا سلامته مما لازم الأول من مخالفة الظاهر في ضمير وان حفلت على ما قرره سم
وقد يجاب بان ما استدله لولم انما يفيد الاظهر به لا الاصولية (قوله أو لا جهل الخ) عبارة النهاية أي
جهل عاداتها الخ الخ غفلة أو غلة عارضة وقد تعين وهي صغيرة وقد روي لها عادة حبس ثم تفريق مستحضة فلا
تعرف شأماً سابق اه قال ع ش قوله أي جهل فسر النسيان بالجهل إشارة إلى أنه لا يشترط سبق العلم
كأخباره اليقينية الخ غفلة أو غلة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية وما في من سميت به أي بالمتغيرة
جمعه عدم الحاجة إلى هذا التقيد الأولي إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار إنسان آخر النوب كعدم الأقدار
للاخيرة فليست أمه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز التميز (قوله وفي صاحبته) قد يقال وفيه (قوله أو لا كان
كانت عادم خمسة أول الشهر الخ) عبارة شرح الروض وان تغفل بينهما أقل الطهر كان رأيت بعد خمسها
عشرين من ضيق غام خمسة قوية ثم ضيق غام فقد العادة حبس للعادة والقوى حبس آخران بينهما طاهر كملاه
اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر الأسود (قوله راجع الخ) للاحقة إلى هذا فان الضمير في أو
كانت متغيرة وفي وان حفلت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لا فان كانت مبتدأة وهو المراد بالتي عبر
دهما أكثر الخبض فانها مقسم هذه الأقسام كلاً بحيث فتأمل (قوله وهذا أحسن) بر د على معنى قوله السابق
وهي محصورة فبما ذكر ان ما ذكره المصنف يشهد لشمس الجبل لوقت ابتداء الدور أو بالعادة مع انه من
الخير المطلق كإدله عليه مطلقه على ما قبله (قوله انه الاصول الخ) لك أن تستدل على أصوبه هذا سلامته

الميزة بحيث خالف العادة
التمييز كان كانت خمسة
من أول كل شهر فاحتجبت
فرأت خمسة بكرة ثم خمسة
سواد ثم خمسة مطبقة
(بالنسيان لا العادة) فيكون
حبسها السواد فقط (في
الاصح) لان التمييز علامة
حاضرة وفي الدم الذي هو
على النزاع والعادة مقبضة
وفي صاحبته ومحمل الخلاف
حبسها تغفل بينهما أقل
الطهر أو لا كان كانت عاداتها
خمس أول الشهر فرأت
عشرين أحر ثم خمسة
أسود كان كل منهما محضاً
قطعا (أو) كانت مقبضة
بان هي اما على بابها لان
المراد هنا المتغيرة المطلق
وهي محصورة وفيما ذكر
فيكون قوله لا التي الذي
هو تصرف مفهوم المحصر
وان حفلت بالغير فليست
آخر من كل منهما يسمى
متغيرة مقبضة راجعاً لمطلق
المتغيرة لا يقيد التفسير
المذكور وهذا أحسن أو
معنى كان ليقيد بالمطلوق
أنها ثلاثة أقسام أيضاً هذا
أحداهما والآخران أعادها
مقابلها وهو وان حفلت
إلى آخره فتعين شارح هذا
وأعادها بالاصوب ممنوع
(نسبت) أو بهل وقت
ابتداء الدور أو (عادتها)
قد روي وقتاً ولا تميز لها وان
قالت دورى ثلاثون وتسمى
أي بالمتغيرة بكسر الهمزة
حذير الفتحة في أمرها من ثم يغفل أصحابنا

لغيره في أمرها وتسمى بالحسرة بكسر الباء أيضا لأنها الخ **(قوله)** يعطى بالجزم عطفا على مختلف قاله
الكردي ومنعه كناية بالصفة الظاهرة بحلة حاله فكان الأولى تقديم المسند إليه أو ترك الواو **(قوله)**
كلها أي في أحكام الخيرة **(قوله)** من أول الهلال الخ عبارة النسيب بقوله لا يمكن إلحاقها بالمبتدأ في ابتداء
دوره لأن ابتداء دور البتة معلوم بظهور الميم بخلاف النسيب فكان ابتداء أول الهلال متى أطلقوا
الشهر في مسائل الاحتضاة عنونه ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم لا إلا في هذا الموضع اه
أي فإدغام بالشهر الهلالي نقص أو كل عش **(قوله)** لا الخ أي ابتداء الحضيض في أول الهلال **(قوله)** على
مافيه عبارة عش قال الشيخ عميرة قال الرازي وهي أي قوله لا اله الغالب دعوى مخالفة للحس اه وهذا
هو العمدة في تزييف هذا القول اه اه قول المتن **(والمشهور وجوب الاحتياط)** وحصل وجوب ما ذكر
عليها كما أفاده الناصري مالم تصل سن البأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرح مر سيم على حج وما ذكره
عن شرح مر يوجد في بعض النسخ والواو اسقاطه عش **(قوله)** لا في أي قوله **(مالم تعلم)** في النهاية
والى قوله فان شككت في الغنى **(قوله)** بنافية الميم أي على هذا الوجه سم عبارة عش وهذا بمجرد لا يصلح
ماتع من كونه طهر أو انما يجوز أن يكون كدم فساد لأن منع هذا بان مراء المرأفة من الحضيض يجب
أن يكون حضا مالم يمنع منه مالم والمتاع هنا المنع من الحكم على المكمل بأنه حضيض ولم يمنع من أن بعضه
حضيض وبعضه غير حضيض اه **(قوله)** والتبعض أي بان يحكم على بعض معين بأنه حضيض وعلى آخر بأنه
طهر عش **(قوله)** فاقضت الضرر وقال الخ ولجميع تقديس السفر ونحوه ولا تؤمن في سلبها بظاهر ولا
متعبرة بنا على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفساد عن صومها أن أفطر تلزمه لا احتمال كونها حاضرا
مغنى **(قوله)** لا في عدة الخ راجع إلى المتن **(قوله)** على الفصل لا في الخ أي إذا طلقها في أول الشهر أم إذا
طلقها في آتائه فان كان معنى من خمسة عشر أو أكثر فإما بقى واعتدت بثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها
حينئذ لما فيه من تقوى بل العدة يومين من الشهر ستة عشر يوما فاكثر في شهر من بعد ذلك عش **(قوله)** مالم
تعلم الخ راجع إلى قوله فانما بثلاثة أشهر كورد **(قوله)** فان شككت الخ عبارة شرح الروض فلو شككت في
قدرها أي إذا دار أخذت بالأكثرة قاله الدارمي سم **(قوله)** على حليها أي من مزوجها وسددها بها وتولو
اختصاصا فتعددها بالعدة بعد الزوج لا الزوجة عش **(قوله)** ومباشرة أي قوله ولو بعد الخ في النهاية
الاقوله لا طلاقا إلى وعلى زوجه وقوله لمصلحة والى قول المتن وتغسل في الغنى الاقوله لا طلاقا إلى وعلى
زوجه **(قوله)** لا طلاقا **(قوله)** عطف على الوطء في المتن وقوله ومس المحصن الخ عطف على تمكنه في الشرح وفيه
نوع تعقيد فكان الأولى تأخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقا **(قوله)** أي وسائر حقون

بما لم الأول من مخالفة الظاهر وان حفلت على ما قرره **(قوله)** والمشهور وجوب الاحتياط وحصل وجوب بما
ذكر عليها كما أفاده الناصري مالم تصل سن البأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرح مر دور وأول عمل قاله
الناصرى جنى على ظاهره ما سبق عن الغنى وغيره **(قوله)** بنافية الميم أي على هذا الوجه **(قوله)** فان شككت الخ
عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها أي إذا دار أخذت بالأكثرة قاله الدارمي **(قوله)** يحرم على حليها
الوطء قال الناصري قال أو شكت في شرح الوطء هذا المبلغ من البأس فإذا بلغت ذلك الذي يظهر
وتغضضه القواعدان بجوارز وجهان بجملة ما زال والاحتمال الحضيض يؤيد ما قاله أو شكت في قول الحمل
في الباب وقضاة قطعاه سنون سنة اه كلام الناصري **(فان قلت)** بردها قاله أو شكت بل نزل الاحتمال
الحضيض ما قاله باب العدم من أهله وأمرأة الميم بعد سن البأس بشرط الحضيض كان حضا **(قلت)**
لأوده يجوز أن يكون ذلك مفرضا في مدمه - بر علم أنه حضيض لوجوه وشروطه بخلاف المشكوك فيه -
لمجاوزه أكثر الحضيض كلها ثم رأيت الشارع تعرض لهذا فيما سم **(قوله)** لا طلاقا الخ - فيه أمران الأول
صرح الشارع في باب الطلاق بأن طلاقه لا يسن ولا بدعي لأنه لم يقع في حضيض ولا طهر بمحقق وكلامه هنا
لا ينافي لأن عدم الحرمه تجامع ذلك والثاني أن عدم الحرمه فعل هو وإن لم تعتد بثلاثة أشهر بان اعتدت

على ستة فدورها ستنفذ
تقرر وجوب الاحتياط
فبحرم على حليها
الوطء ومباشرة ما بين
سرمها وكنها يحرم عليها
تمكنه لا احتمال الحضيض
لا طلاقا لأن على تحرره
من تقوى بل العدة لا يثبت
هنا ما تقر في دعائها وعلى
زوجه ما نزل لا بخياره
لأن وطأها متوقع **(ومس)**
المحصن **(والمك)** بالمسجد

الزوجة كالقسم عرش **(قوله الاصله)** وفا القمعي وخلافها لثابت بعبارة وما أفهمه كلامه أي الاسوي في المهمات من جواز دخولها له الصلاة فرصاً ونفلاً رده والوجه الثاني بحسب مفهوم كلام الروضة من انه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فانه من ضرره اه بعبارة سم المعتقد حرمته مكثها بالمسجد لغير ما يوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مره وعقب السبيل البصري كلام النهاية بما انصف قوله من لصحة الصلاة خارجة بحسبها بحسب جمع ترك السورة والفارق ونقل شيخ الاسلام في الاسي كلام المهمات المذكور وأقره اه **(قوله الاصله أو طواف الخ)** أي اذا امتنت التلويت أسسني ومعنى ونهاية قول المتن **(والقراءة الخ)** أي للقراءة والسورة منها ينمغي وقال البصري هل القراءة المنذورة كالقراءة في غير الصلاة أو يحمله في غير هالم أر في ذلك شيئاً ولعل الثاني أوجه اه وفي كلام عرش ما يؤيد قول المتن **(في غير الصلاة)** ظاهره انه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغي خلافه لان تعلم القراءة من فروض الكتابة فهو من مهمات الدين بل وينبغي لها جواز من المصنف وحسبه اذا توقف قرائنه عليها وان لم يكن في دفع النسيان اجراً على قلها ولم يتفق له لقراءته في الصلاة سابق فاهم كما كتبه لغيره لصحة تمنعه من تطويل الصلاة والنافذة لجلالها القراءة فيظهر انه لا يجب عليها جئد أن تقصد تلاوتها الذكر أو تطابق بل يجوز لها قصد القراءة لحدوثها غير محقق والعذر قائم بها فان كانت قراءتها مشروعة من اللامع لها محمود التلاوة والا فلا عرش **(قوله بامرأها الخ)** أي وبالقرعة في الصلاة كاستغفار من قوله أمافي الصلاة الخ سم **(قوله غي القاب)** أي وثابت على هذا الامر انواب القراءة عرش **(قوله أمافي الصلاة)** أي ولو نفلاً **(قوله)** فائتر متعلقاً أي فاتحة أو غيرها من باب قال الاسوي وقيل تحرم الزمادة على الفاتحة انتهى اه سم **(قوله)** حقيقة أي فلذا لم يرد على الفاتحة سم **(قوله وكذا صلاة الجنازة)** أي وصلاة الجنازة كصلاة الفرض في وجوب الغسل إلا في صفاتها الخاصة وهي وجوبها كالغرض ولوشبهها بالنفل كل أول قال سم على ج وينبغي أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم اغناء صلاتها عن القضاء وعليه في فرق بينهما من التمسيم بان طوره محقق دون هذه عرش وأقر الشيدى كلام سم أيضاً **(قوله انه من مهمات الدين)** أي من الامور التي اهم بها الشارع وحسب على فعلها عرش **(قوله ولو بعد خروج الوقت)** وفا القمعي وخلافها لثابت بعبارة ونسب على الخلافه التنقل بعد خروج وقت الفرض وقد عرفت على ما مر اه أي في شرح وبسبب الوضوء لكل فرض من انها تقع لها بعد خروج الوقت ان كانت راتبة بخلاف النفل المطلق عرش **(قوله بعد خروج الوقت)** انما تظهر هذه المبالغة اذا ربد بالنفل بعبارة الفرض سم اه رشدي **(قوله فقد صرح به)** أي بوجوب القضاء عليها **(قوله لكن انتصر كثيرون لعدم وجوب الخ)** عبارة الغني وهو ما في الجرع النص وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعي وبذلك صرح الشيخ أبو حامد القاضي أو الطيب وابن الصباغ وجهه والعراقين وغيرهم لانها ان كانت ماضية لصلاتها عليها وطاهر افتقدت قال في المهمات وهو المقتضى به اه **(قوله وانه الذي الخ)** عطف على قوله انتصر الخ قول المتن **(لكل فرض)** خروج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال وهو الممته نهاية اه سم قال عرش قوله لكل فرض أي ولو نذر أو صلاة جنازة ز يادى وظاهر انها تصل على الجنازة ولو لمع وجود الرمال ثم قوله وصلاة جنازة وظاهر حيث تعدد الجنازة فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاه غسل واحد كما هو ظاهر وقوله مر فلا يجب عليها الاغتسال الخ ثلاثة أدوار على ما ذكره بقوله لم تعلم الخ وقد يقتضى ما نقلناه عنه باب الطلاق ان الامر كذلك لعدم تحقق الحيض **(قوله الاصله)** المعتمد حرمته مكثها بالمسجد لغير ما يوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولولا الصلاة مر **(قوله بامرأها على القاب الخ)** أي وبالقرعة في الصلاة كاستغفار من قوله أمافي الصلاة الخ **(قوله فائتر متعلقاً)** قال الاسوي وقيل تحرم الزمادة على الفاتحة اه **(قوله بان جانبته حقيقة)** أي فلذا لم يرد على الفاتحة **(قوله وكذا صلاة الجنازة)** ينسب أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم اغناء صلاتها عن القضاء **(قوله ولو بعد خروج وقت الفرض)** انما تظهر هذه المبالغة اذا ربد بالنفل بعبارة الفرض **(قوله لكل فرض)**

الاصله أو طواف أو اعتكاف ولو نفلاً والقراءة في غير الصلاة وان خشيت النسيان لا مكان دفعه بامرأها على القلب والنظر في المصنف أمافي الصلاة فائتر متعلقاً وفارق فائد الطهور من بان جانبته حقيقة (وتصل) وجوباً (الفرائض) ولو منذورة وكذا صلاة الجنازة كما يحتمل الاسوي (أبداً) الاحتمال الطهر (وكذا النفل) الرابع وغيره (في الاصع) تدبائنه من مهمات الدين فلا وجه لمزوماتها باهولو بعد خروج وقت الفرض كما صح في الروضة وان صح في كتب خلافه لانه لا حاجة النوافل المطابقة لها تدل على انهم وسعوا لها في شأن النوافل وسكت أي هنا والا فقد صرح به في فصل القدوة عن وجوب قضاءها مع أنه المعتقد عندهما الطول تقرر بعه لكن انتصر كثيرون لعدم وجوبه وانه الذي عليه النص والجمهور (وتغسل لكل فرض)

أى وبكفها الوضوء وطاهره وان فعلته استقلا كالضحي وقضية كلام شرح البهجة ان محله حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أو لم يفعل استقلا سواء كان في وقت فرض أو لا فلا بد من الغسل عَشْرَ (قوله في وقته) الى المتن في النهاية الا قوله كما بأصله الى الاحتمال الخ قوله لانه لا يمكن ان يأتى آخرت وكذا في المنسئ الا قوله ولا يلزمه الى ولا يجب (قوله وذلك) أى وجوب الغسل لكل فرض (قوله) لم تكرر الخ أى لا وجوب الا بدليل لو قيل بحرمته لم يكن بعد لانه تعاطى لعبادة فاقده عَشْرَ (قوله بعده) أى الغسل (قوله ولا يلزمه ما يتأخ) يشعر بجواز تنسؤه ولو جملناه لانه لا يتحمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء ومغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط باختلاف الوضوء يكتفي فيه بغيره الا كبر غلطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين بنية الا كبر سم على سج اه رشيدى وأجاب عَشْرَ بما نصه ويمكن ان المراد لا يلزمه نية الوضوء مع بغيره حدث الحوض لأن المادنى لزومه مستقلة مع ترك نزع الحدث الا كبر اه وبجاء البصري لا يتحقق ان الاحاط الاتيان بنية الوضوء أيضاً بشرطها اه (قوله أيضاً) أى كبر و الترتيب (قوله بها عقبه) أى بالصلوة عقب الغسل معنى (قوله لانه لا يمكن الخ) يعنى أن الغسل انما أثره باحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ معنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أى مع ان المبادر لا يمنع أثره اذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما سعى الصلاة فاذا بدرت برئت منها واذا أخرت أو وقعت في الحوض فلم تترأف فكان ينبغي وجوب المبادر لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه اه سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتمال الا مانع من تكرره فالخلص ان احتمال الانقطاع هنا كبحر وج الحدوث في المستحاضة وفي المبادر بالصلوة عقب طهارة كل منهما متاقل للمقتضى وان لم يدفعه بالكلية فالقول بوجوبها ثم لا هنالك يتصلون خفاء الذي يظهر ببادي الرأي التسوية فيها أو في عدمها اه (قوله حدثت الخ) أى وجوب ما عفى وبصري (قوله حيث يلزم المستحاضة الخ) أى غير المتخيرة فاصبح قياس هذه عليها عَشْرَ (قوله المؤخره) وهى ما لو أخرت لاصلة الصلاة بقدر مانع الجمع بين الصلاتين كما تقدمت عَشْرَ و سم قول المتن (وتصوم الخ) أى وجوب ما عفى من نهاية (قوله) لاحتمال الى قول المتن وان دخلت في النهاية (قوله وتنكبره) أى الشهر (قوله لخصيصه الخ) هذا عجب فان السو غمو جود بدونه وهو دفعه على العرفه فانهم صرحوا بان ذلك ككسبه من مسوغات نجىء الحال من التكره سم وعَشْرَ و رشيدى (قوله بما قدرته) أى من لفظ آخر عَشْرَ (قوله وهى) أى الحال المذكور (قوله مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضاً فالقسيد

في وقته) قال في شرح الروض وتعبيره كالمه بالبريض يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعدها بعد تنقل عن القاضي أبي الطيب ان كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلم صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يخرج النفل الا بالغسل أيضاً اه و ظاهر كلام اكثرين التقيد بالفرض وهو أسمر وكلام القاضي أحوط اه والجمعة عدم وجوب الغسل للنفل شرح مر (قوله ولا يلزمه ما يتأخره على الأوجه) يشعر بجواز فيه ولو جملناه لانه لا يتحمل ان الواجب الغسل وان الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلط باختلاف الوضوء يكتفي فيه بغيره الا كبر غلطاً فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين الا كبر فلتأمل (قوله واحتمال وقوعه الخ) أى مع ان المبادر لا يمنع أثره اذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما سعى الصلاة فان بدرت برئت منها واذا أخرت أو وقعت في الحوض فلم تترأف وان ينبغي وجوب المبادر لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه اه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أى بان لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لخصيصه بما قدرته) هذا عجب فان السو موجود من غير تقدير وهو مشاركتي في الحال للمعرفة فانهم صرحوا بان ذلك من مسوغات نجىء الحال من التكره و بذلك عرفت التسهيل وعبر السوطي في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء و صرحوا في مسوغات الابتداء بانها تنعطف على سائر الابتداء نحو زيدو رجل فأتان (قوله وهى مؤكدة لرمضان

في وقته كما بأصله ولكنه اكتفى بقوله وتوضأ وتوضأ الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكرت وقته كعند الغروب أغسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكرر ومدة النقاء لانه لم يطهر أبعد دم و يلزمه اذا لم تنغمس أن ترتب من أعضاء الوضوء على الأوجه لاحتمال انه واجبا ولا يلزمه ينعم على الوجه أضال ان اجهاها بالخال بصبرها كالغاطل وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحوض ولا يجب المبادر بها عقبه لانه لا يمكن تكرر الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحوض والانقطاع بعده لاحاله في دفعه لكن ينبغي ندمها لانها تقل الاحتمال لانه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسر فان أخرت جددت الوضوء حيث يلزم استحاضة المؤخرة (وتصوم رمضان) لاحتمال انها طهر جمعة (ثم) تصوم (شهر) آخر (كلما بين) حال من رمضان وشهر وتنكبره غير مؤثر لخصيصه بما قدرته وهى مؤكدة لرمضان ثلاثيهوم الملاحقه على بعضه

بل مؤسسة كما يعلم من قولنا لا تحق فالكمال الى آخره ومؤسسة لشهر الافادها أن المراد به ثلاثون يوما متوالية (فحصل لها بغرض ان رمضان ثلاثون يوما من كل) بينهما أربعة (٤١٠) عشر) يوما لاحتمال ان حبسها الاكثر وانه طرأ أثناءه يوم وانقطع أثناءه السادس عشر فبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور ومغن عن التسف الذي ارتكبه مع أن في حقيقته نظرا فان قوله بالكمال الخ لا يقيد التأسيس الا ان أراد به ما ذكره من قصور عبارته عن افادته سم (قوله بل مؤسسة) أي محصلة تعلمي محصل بدونها ع ش (قوله فيبطل منه) أي من كل منهما (مستعرج الخ) أي وبقي عليها يوما وكان ينبغي أن يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله الاتي هنا ايضا فتمل (قوله هنا ايضا) أي فيجب اذا نقص رمضان كما فيهما اذا كل هذا مراد مقدم ما فيه عبادته النهائية والمقتضى بمن كل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يوما زادا المغني فلو قال وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يوما لاغني عن كمالين وما بعده فانه ابن شهية اه (قوله لغرض الخ) بالغني المحجمة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان أراد به ما مر عن ابن الشهية فغير بان ما ذكره لا يدفع أولو بذلك قال ع ش وبقي الاعتراض عليه أي المتن من جهة أخرى وهي اجماع ان رمضان في حقيقته غير ثلاثين كالشهر الا خروا كان ناقصا لأن يقال ان هذا الاجماع ضعيف اه (قوله لوضوحه ايضا) لاموقع بل الا ان يكون رجحا ليقوله كالا يعترض الخ وفيه ان التشبيع عن مقدمه يقال انه واجع الى قوله فالكمال في رمضان قديما الخ ع ش (قوله لان الحبض) الى قوله كاهو في المغني (قوله ولا تتعين هذه الكيفية) ذكر المغني والنهاية غير هاراجعها (قوله يمكن تحصيلها) أي تحصيل البراءة من قضاء يومين وكان الأولى تشبیه الصبر كافي النهاية (قوله لا في هذه الصورة) أي صورة رتقاء يومين (قوله وصورة) عبارة النهائية وتو واحدة اه (قوله بانواعه) أي الشاملة لنقص يومين وبقي كما ذكر (قوله لوقوف يوم الخ) أي لان الحبض ان طرأ في الاخرى او في الثالث سلم الاول وأن كان آخر الحبض اول سلم الثالث أو الثالث سلم الاخير نهاية (قوله ولا تتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغني بعد ذكر كيفيات عموماته واللفظ الثاني في غير الصوم المتتابع أما المتتابع بنزوا وغيره فان كان سبعة أيام فبادونها صام متولاء ثلاث مرات الثالث منهما من سابع عشر وعفيها الصوم بشرط ان تعرف بين كل مرتين من الثلاث ليوم فأكثر حيث يتأخر الاكثر وذلك فيبادون السبع فلقضاء يومين ولا تصوم يوما وثانيه من سابع عشر وثمانين وعشرو يومين بينهما ولا غير رمضان بشئ من الصومين فقدر الا ان الحبض ان فقد في الأولين مع صومهما وان وجد فهما مع الاخير ان قدم بعد فهما والا فالقوسطان وان وجد في الاول دون الثاني محضا أيضا أو بالعكس فان انقطع قبل السابع مع صوم ما بعده وان انقطع فيه صف الاول والثامن عشر وتخلل الحبض لا يقطع الولاء وان كان الصوم الذي تخاله قدرا اسبوع وقت الظهر لضرورة تحجير المسخاضة فان كان المتتابع أر بعد عشر فبادونها صامته ستة عشر ولا تم تصوم قدر المتتابع أيضا ولا من افراده وبنهاه من الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم أر بعد وعشرين ولا عتبر اذا الغاية بطلان ستة عشر فبقي الهامان بقية الاول والاخر أو منهما أو من الوسط والقضاء أر بعد عشر تصوم ثلاثين وان كان ما عليها شهر من متتابعين صامتة أو أر بعد يومين أو لا يحصل من كل ثلاثين أر بعد عشر فحصل من مائة وعشرين من ستة وخمسين ومن عشر من اذ ربعه الا فتنوا أو حب الولاء لها لو فرت احتمال القطر في الظهر فيقطع الولاء اه (قوله أي المتعرج الخ) الاعتدال أي المراتب التي جاوزدها أكثر الحبض فتأمل سم (قوله كما مر) أي في شرح وأختصر بان الخ (قوله من عادتها) الى قوله في حفظ القدر في النهاية والمغني الا قوله الخ أقول لغايل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضا لا تغرر بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور ومغن عن التسف الذي ارتكبه مع أن في حقيقته نظرا فان قوله بالكمال الخ لا يقيد التأسيس الا ان أراد أن فيه إشارة الى أن رمضان يكون كاملا ولا ناقصا حقيقته في الامر من فالتأسيس المذكور مخرج للناقص ولا يخفى ان عبارته في غاية القصور والبلد عن ذلك فتأمل (قوله أي المتعرج لا بقصد التفسير) الاعتدال أي المراتب التي جاوزدها أكثر الحبض فتأمل (قوله الحاجة للنسبة) خرج نحو القراءة

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يوما وان كان ايضا فالكمال في رمضان قد لغرض حصول الاربع عشرة لالبقاء اليومين كاهو واضح فلا اعتراض على المتن كالا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شئ اذا علت ان الانقطاع كان لبلالوضوح أيضا (م) اذ في عليها يوما (تصوم من ثمانية عشر) وبساعة أيام ثلاثة وألها ثلاثون آخره فحصل السومان الباقيان لان الحبض ان طرأ أثناء أول صومها حصل الاخير ان أو ثمانية فالاول والثامن عشر أولان أو اثنا عشر حصل الثاني والثالث أو السابع عشر فالثالث والسادس عشر أو الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تتعين هذه الكيفية كاهو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ اثنتي عشرة صورة ولعل في جميع مسائل الصوم بانواعه لاني هذه الصورة مخصوصة لبداهة قضاء (وعن قضاء يوم) عليها بنذر مثلا (صوم يوم م) صوم (الثالث من الأول) والسابع عشر منه

لنوع يوم من الثلاثة في الظاهر بكل تقدير كاعلم مما مر ولا يتعين هذا أيضا (وان حفظت) أي المتعرج لا بقصد التفسير كما مر (ش) الحاجة من عادتها لو نسبت شيئا كالأول فخطأ أو القدر فقط (ملحقين) من طهر أو حبض (حكمه) هذه تحيرها شئ فلذا جعلها عقب المتعرج المطابقة

فزع من ساقه يعقضي اثم متغيرة مطلقة ليس في محلها (وهي في) الزين (المحتمل) للحيض والطهر (كما مضى في الوطء) ومن المصحف والقراءة في غير الصلاة (ومظاهر العبادات) المتحاجة لتلبية كإكمال من الأمثلة السابقة احتياطاً كالمتغيرة (٤١١) المطلقة (وان احتمل انقطاعاً واجب

الغسل لكل فرض)
احتياطاً أيضاً والألفاوضو
لكل فرض في حفظ القدر
فقط كان قالت كان حضي
سنة أيام من العشر الأولين
كل شهر الخامس والسادس

حيض يقينا وما بعد العاشر
طهر يقينا ومن السابع
للعاشر يحتمل الانقطاع
فتمتلك لكل فرض ومن
الأول الخامس يحتمل الطهر

ولا غسل قالوا ولا تخرج هذه
أي الحافظة للقدر فقط عن
الصغير المطلق لا يحفظ قدر
الدور أو ابتدائه وقد قدر الحيض
كهذا المثال بخلاف قولها
حضي خمس أو أصلاً نهائي

دوري ولا أحصر سوى
هذا ودوري ثلاثون ولا
أعرف ابتداءه فهي متغيرة
مطلقة من كل زمن يمر عليها
تحتمل الثلاثة الحيض
والطهر والانقطاع وفي حفظ

الوقت فقط كان قالت اعلم
أني أحضي في الشهر مرة
وأكون في سادسه ما نصا
السادس حضي يقينا والعشرون
الخير طهر يقينا ومنه
للعشرين يحتمل الانقطاع
دون الطهر ومن الأول
للسادس يحتمل الطهر

فقط (والأطهر ان دم
الحامل) الصالح ليكونه
حصولاً بين توأمين حضي
لغير الصحيح دم الحيض
أسود يعرف ولا يمتنع

المتحاجة إلى احتياطاً (قوله المتحاجة للنسب) خرج نحو القراءة سم (قوله كإكمال) أي التيقيد بما ذكره (قوله السابقة) في المتغيرة المطلقة (قوله والألفاوضو) أو يسمى ما يحتمل الانقطاع طهر أو مشكوك به ولا يحتمل حضا مشكوك به كانه نهاية ومعنى قال عش والطاهر أنها لا تغفل طواف الأفاضل في الطهر المشكوك فيه وفي الحيض المشكوك فيه ولا فيهما نسبت انتظام عادت في فرد لافل التوب واحتاطت في الزاثلان الطواف لا تحولت منه فوجب تأخيرها طهرها الحق لا يقال: انتظارها له مع الاحرام فيمسققة شديدة لا ناقول

ممكن دفعها بما ذكره من أن الحائض حضا محققا تنقضي من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة
مذهب الحنفى أو غير ذلك مما يأتي في الحج هذا ولم يتعرضوا لمال طواف الأفاضل من التجره بل يجب
إعادته في زمن يغلب على الفطن مع موقوفه في الطهر كفي قضاء الصلوات ولا وقاس ما في الصلاة وجوب ذلك
أه بخلاف (قوله يحتمل الانقطاع) أي والحض والطهر نهاية ومعنى قال عش الذي يظهر أن ليس
مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر أصلاً لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطفه عليه وجعل كل منهما
أحد المحتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحضي يقيناً بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر

والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع ومعناه الانقطاع والحاصل أنه ليس المراد أن كلا منهما في كل حصوله
على الانفراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج اه (قوله يحتمل
الطهر) وبعبارة النهاية والمغني يحتمل للحيض والطهر اه (قوله قالوا) أي الأصحاب معنى (قوله ولا
تخرج) إلى قوله بخلاف قولها في النهاية وتولى قوله وفي حفظ الوقت في المغني (قوله بخلاف قولها) الخ
ولو قالت كنت أخطأ شهر الأشهر حضيضاً فخطأت من أول كل شهر ولخطأت: أي خروجي يقيناً وما بين الأولى أي
التي من أول الشهر ولخطأت من آخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة هذه العظيمة أي التي آخر الخامس عشر

خطأت من أول ليلة السادس عشر طهر يقيناً وما بين العظمتين أول ليلة السادس عشر ولخطأت من آخر الشهر
خطأت من أول ليلة السادس عشر طهر يقيناً وما بين العظمتين أول ليلة السادس عشر ولخطأت من آخر الشهر
يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله ولا أعرف سوى هذا) أي سوى قدر الحيض
من قدر الدور وبإدائه (قوله العشر الأخير طهر يقيناً) فيه نظر بالنسب لا ولها الآن: فرض أنها في
جميع السادس سائض بصري (قوله ومنه) أي من السادس (قوله يحتمل الانقطاع) أي والحض
و(قوله فقط) أي دون الانقطاع قول المتي (ان دم الحامل) قال في شرح المذهب: ذب وإمراً كامل وحاملة
والأول أشهر وأصم وان جلت على رأسها وأظهرها غاملة لا غير انتهى اه سم (قوله الصالح) إلى قوله

نم في النهاية وتوكل في المغني الاقوله ولانه إلى وانما (قوله الصالح) أي وان خالف عادتها حيا لم ينقص عن
يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير مفعلة للم الذي كانت تراه في غير زمن الحمل عش قول المتي
(حيض) أي وان زالت متصلاً باسمه ولا تخل نقاء معنى ونهاية (قوله لاغير الصحيح) بعبارة النهاية
لعموم الأدلة كغير دم الحيض الخ (قوله ولا يمتنع الخ) عبارة النهاية وتولاه دم لا يمتنع الرضا بل اذا
وجد معسكر كونه حيضاً أو تدرك ذلك لا يمتنع الحمل اه (قوله وانما حكم الخ) رد لنسب مقابل الأظهر
(قوله ليس حيضاً) محله ما لم يصل بحض متقدم على الطلق والأكان كل من الخارج جمع الطلق والخارج جمع

(قوله والأطهر أن دم الحامل) قال في شرح المذهب: إمراً كامل وحاملة والأول أشهر وأصم وان جلت على
رأسها وأظهرها غاملة لا غير اه (قوله ليس حيضاً) محله ما لم يصل بحض متقدم على الطلق والأكان كل
من الخارج جمع الطلق والخارج جمع أو إلى حضا أيضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد لأنه
انصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضاً وان لم يزل اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما
فانه يجوز خلاف ما لو جازو دمها النفاس السنين فانه يكون استحاضاً ولا يجعل ما بعد السنين حيضاً متصلاً
بالنفاس واعتبار الفصل بينهما اذا تقدم النفاس دون ما اذا تخرص حوايه (قوله ليس حيضاً) محله ما لم

الرضاع ولو وجد دون تدرك ذلك الجلب وانما حكم الشارع عبارة أنه نظر للغالب كون الحمل يسد سخر
المخرج مع الطلق أو الولد ليس حيضاً ولا نفاساً واذا ثبت أنه حضي حزن عليه أحكامه الاحكامه الطلاق فيه انقضت العدول الجلب لكونه

الوليد حضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان
جميعه حضا وان لم يتم اتصال النفاس بالحض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز زنا فاصل ما لم يجرؤا
النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق بحله ما لم يتصل الخ أنه لو لم يتصل بدم تقدم قدر الحضيض
كبروم كقطلا يكون حضا وان كان مجموعهم ما تقدمه قدر الحضيض فليراجع سم على جواز الاسترسال به
حضيض لانه بمجرد رؤيته يحكم عليه بذلك فيستحب إلى تحقيق ما ينافيه عن (قوله الاحرم) شامل للمنسوب
لغيره كعمل الشبهة غير المنسوب كعمل الزنا ووجه الحرمة في الأول ان عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا أو طاهرا سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية
والمعنى الأول أنه كالتفدية إلى المثلن (قوله بان لم يزدا الخ) فإذا كانت ترى وقتادرا وقتادرا واجتمعت هذه
الشروط كحما على السكبان حضا أما النقاء بعد آخر الدماء فطهر قطعا وان نقصت الدماء عن أقل الحضيض
فهو دم استحاضة معني (قوله فاصلح نسخة المصنف الخ) عبارة المغني والاطهر ان النقاء بين دماء أقل
الحضيض أكثر حضيض قال ابن الفركاح ان نسخة المصنف والنقاء بين الدم حضيض ثم أصله بعضهم بقوله بين
أقل الحضيض لان الراجح انه انما يشعب اذا بلغ مجموع الدماء أقل الحضيض اه قال الولي العرافي وهذه
النسخة التي شرح علم السبكي وقال ابن النقيب وقد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وقد أصححت كما قال بغير
خطه اه ونحوه في النهاية قال ان ما نقله فيه عن ابن الفركاح عن ابيه البرهان الفزاري وهو المراد بان
الفركاح لا يفرق بين ما في آية ثم ما شرع عليه تبعا للشارح الحق في محل الأقل على الأقل اصطلاحا
لا يستغنى عن تقديره كما ذكرنا لكنه يشمل صورة غير ما ذكره كون الدماء واصله إلى الحد الأكثر اصطلاحا
اذ لا يتصور وتخلل نقاء بينهما محكم عليه بأنه حضيض فليجعل الأقل على معناه لغوه هو ما ذكرنا أكثر فيستغنى
عن تقديره كما ذكرنا موقع في إيهامه ما ليس بمراد والاصل عدم التندبر بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر
ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعين العهد بتوعدم الفرق بينهما فكيف في الإصلاح في محله اه
لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره انما ذكرنا في شرح مسلم إصلاح عبارة كتابه وان ذكرنا في
في خطه بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا ورواه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم يتقبل العبارة معني
صحاها ولا فتحمل عليه ولو كان بعدا فإنه عليه القاضي عضد الدين (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا
تنقض بذكر وهذا النقاء اذا بعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فرغ جيع الرحم) أي
وقبل أقل الطهر فلو لم يرد ما لا بعد من خمسة عشر يوما أكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب

بشمل بعض من تقدمه على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق أو الوليد حضا فلورأت موافقة دما ثم
وضعت متصلا به فظاهرات ذلك اليوم دم فساد وان تقدم بهته على الطلق لنقصه عن أقل الحضيض ولا يكون
تكميله من الخارج عقب الولادة لأنه نفاس (قوله ليس حضا ولا نفاسا) بحله ما لم يتصل بحض بمقدم
والا كان حضا كذا عبر به غير واحد وقضية ما نه لو لم يتصل بدم مقدم قدر الحضيض كبروم وليس له لا يكون
حضا وان كان مجموعهم ما تقدمه قدر الحضيض فليراجع سم (قوله الاحرم) شامل للمنسوب لغيره كعمل
الشبهة وغير المنسوب كعمل الزنا ووجه الحرمة في الأول ان عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة
الطلاق كانت حائضا أو طاهرا فان قلت ان طول يلزم من الطلاق في الحضيض حضيض قلنا صدق في الجملة انه
لزم من طلاقها في هذا الحضيض ان عدته بعد الولادة توعدا لما قلناه من النفاس الذي لا يحسب من عدتها
فحصل التطويل ولا يصرف ان يخرج من الطلاق في عدة الشبهة ثابت وان كانت طاهرا بهذا المعنى (قوله ليس
في محله) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعين العهد بتوعدم الفرق بينهما فكيف في الإصلاح في محله اه
لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره انما ذكرنا في شرح مسلم إصلاح عبارة كتابه وان ذكرنا في
في خطه بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا ورواه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم يتقبل العبارة معني
صحاها ولا فتحمل عليه ولو كان بعدا فإنه عليه القاضي عضد الدين (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بذكر وهذا النقاء اذا بعد
وقبل أقل الطهر فلو لم يرد ما لا بعد من خمسة عشر يوما أكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب

منسوبا للطلق والاحرم
لانقضاء العدة بالحض
حسنت (د) الاطهر ان
(النقاء بين الدم) الذي يمكن
كونه حضا بان لم يزد النقاء
مع الدم على خمسة عشر
واحتوش بدمين في الحصة
عشر ولم ينقص مجموع الدم
عن أقل الحضيض كالتفدية
أل العهد بغير الدم فاصلح
نسخة المصنف التي بخطه
كذلك إلى أقل الحضيض ليس
في محله (حضيض) سببا للحكم
الحض عليه لانه لما نقص
عن أقل الطهر أشبه الفترة
بين دفعات الدم والفرق
بينهما ان النقاء شرطان
تخرج القطنة بيضاء نقية
والفترة تخرج معها ملوثة
ومن ثم استقر على انها حضيض
وحمل الخلاف في نحو الصلاة
والصوم والوطء دون انقضاء
العدة فإنه لا يحصل به اجاذا
ودون الطلاق فإنه لا يعمل
فيه (و أقل النفاس) وهو
الدم الخارج بعد فرغ
جميع الرحم وان وضعت
عاقبة ومضغة

فهباءورقنخبة أخذاعمار في الغسل الا ان شئى ولادة الاجنثد كما صرحوا به فلا تخالف (١٣) بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا

لن نفسه واطلاقهم اهل لا تنقضي بعلقته يتحول على الاغاب انه لا مسورة فيها خفة من النفس وهو الدم اذ به قوام الحياة واخر وجهه عقب نفس واذا لم يتصل بالولادة فابتداء من رؤية الدم على تناقض للمصنف فيسوعليه فمن النقاء لانفاس فيه فلهزمها فيه احكام الطاهرات لكنه محسوب من السنين كما قاله البلقي (لخطة) هو كقول غيره مجتمعي قول الروضة لاحد اقله أى لا يتقدر بل ما وجد منه وان قل بنفاس لكن الخلطة انما يثبت كبر الغالب والاكثر لان الكلى زمن (وأكثره ستون) يوما (وقال غيره أربعون) يوما بالاستقراء كما مر ويحرم ما حرم بالحض حتى الطلاق اجماعا لانه دم حيض يجمع فيسئل بنفخ الروح و بعد النفخ يكون غدا والولد لا يؤثر في حوقه به في ذلك فتعلقهما في غيره لانفاس لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الأثرال الناشئ عنه العلق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراق لوقتها بخلاف أقل الحض كذا نقله ابن الرقصة عن البدنجي ولك منع بانه

وشرح الارشاد في النهاية وعلى هذا فيجعل الزوج ان يستمتع بها قبل غسلها أو تبتمها كالجنب اه (قوله فيها الخ) راجع للعاقبة أيضا بدليل قوله الا في اطلاقهم الخ سم (قوله مسورة الخ) وينبغي الاكتفاء باخبار قائله واحدة به لان المراد على ما يذهب للطن والواحدة تتصله عش (قوله الاجنثد) أى حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة للمغنى وهو بكسر النون لغة الولادة فشرع عامر وسوى بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قلوبهم تنقش الصبح اذا ظهر و يقال لها ان النفس نفسها يضم النون وفتح الفاء وجهها نفاس كعشره وعشار و يقال في فعله نفست المرأة يضم النون وفتحها وبكسر الفاء فبهما والضم أو فصح وأما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه (قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله واذا لم يتصل) الى قوله لكن الخلطة في النهاية والمغنى (قوله) واذا لم يتصل بالولادة الخ) أى واذا تأخر خروج الممن عن الولادة فاول النفاس من خروجه لانها نهايتها يوم مغنى (قوله فابتداءه الخ) أى من حيث الاحكام عش أى لمن حيث الحساب من السنين أو الاربعين (قوله) من رؤيته أى بسئل مضى أقل الطهر كما مر أيضا (قوله فمن النقاء) أى الذى بين الولادة ورؤية الدم عش (قوله فلزمها فيه الخ) فجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صح في المجموع انه يصح غسلها بعقب ولادتها ولا يشكل على ما مر بجاءه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولها ما قاله لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أبسط البطلان بوجودها وان لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وان تحقق عدم خروج شئ منها يتوهمغنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عش (قوله كما قال البلقي) عبارة كقاي النهاية ابتداء السنين من الولادة ومن النقاء لانفاس فيكون كأن محسوب من السنين اه (قوله بل ما وجد منه) أو ان قل بنفاس) أى ولا يوجد أقل من محدة أى دفعتهما يتوهمغنى يضم الدال عش (قوله أنسب) أى من المحمة قول المتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبوحنيفة أى واحد وأربعون مغنى (قوله لانه دم) الى قوله ولكن منع في النهاية الى قوله ثم رأيت المغنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة للمغنى والنهاية في حكمه حكم الحاض في سائر أحكامه الا في شيئين أحدهما ان الحاض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب البلوغ قبله بالآثرال الذى جلسته الثاني ان الحاض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة ويتخالفه أيضا فان أقل النفاس لا يسقط الصلاة فاعلم من هذا أن وفى قول الشارح بالولادة أو الأثرال الخ التوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لاني في هذا في العدة اذا كان الحمل من زنا سم أى أو من وطئه نخبه (قوله وأقله لا يمكن أن يسقط الخ) أى وحده كما بصرح به التعليل فلا يرد ما أورده الشارح

خسة عشر يوما من الولادة اه فالزم تردا أصلا ا بعد الحصة عشر قال الاسوى فلان نفاس لها بالكلية حتى أصم الوجهين كما قاله في شرح المذهب اه قال في العباب والخارج مع الولد أو مال الطلق دم فسادو بين التوأمين حض كبعد خروج عضود دون الباقي اه وقوله كبعد خروج عضول محله اذا لم يكن الحال حال طلق أخذاعما قبله (قوله فيها) راجع للعاقبة أيضا بدليل واطلاقهم الخ (قوله أخذاعمار في الغسل) فيسمى يعرف مما تقدم في المواضع ثم عن الخادم (قوله من رؤيته الم) اعتمد مر (قوله لكنه محسوب من السنين الخ) قال في شرح العباب ورد بان حجب ان النفس من السنين من غير جعله نفاسا فيه متعارف بخلاف جعل ابتداء من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) قد يقال هذا لا يأتى بالنسبة للعدة فيها اذا ولدت ولم ترد ما نقله ثم رأته قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤيته بالدم طهر فبعد قرأ لانه يحوش بالدم السابق على الولادة وقول الدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحاض اذا تعلقت به ليس الا بمثل ذلك والنسبة للاستبراء فيها اذا ولدت أمتم ولم ترد ما فوطها احتشد ثم باعها ثم رأته قبل خمسة عشر يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذى هو نفاس فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله لحصولها قبله بالولادة) لاني في هذا في العدة اذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن أن يسقط صلاة) أى وحده كما بصرح به

يصور اسقاطها لهما بان تكون مجزئتين اول الوقت الى ان تبقى خلطة فتتفس حيث قد نفث نفاس لهذا الغلبة استفتت يجب الصلاة عنها حتى لا يلزمها فتأخرها ثم رأته بعض الشرح

أشار لذلك (وعبره ستين) روبا (١١١) (كعبوره) أي الحيض (أكثره) فبأنها أقسام المستحاضة بأحكامها فان أعادت نفاسا

سم عبادة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرقعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرقعة أثر من غير تعريب
وتعقبه الغني بنحو ما هنا فقال روبا بما يقال قد سبقه فيها أبق من وقت الضرر وما سبق تكبره الاحرام
فنفست أقل النفاس فيه فإنه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلى هذا لاستثنائنا ما قاله اه وقد يجب من قبل
ابن الرقعة بان المراد أن أقل الحيض يستقل اسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولأثر الصورة المذكورة
إذا سقط فيها الصلاة إنما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا اسقاط وبكفي
هذا التقدير إذ الفرض إثبات خصيصه للحيض ليست النفاس اه (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور
(قوله فبأنها الخ) عبارة الغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد عليه عند الاشتكال
في نظر مبتدأة تلك في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة يقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة
إلى التمييز بشرط أن لا يزيد القوي على ستين ولا ضعف في الضعيف غير المميزة إلى لحظة على الظاهر والمعتادة
المميزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة المحافظة إلى العادة وثبت بجرة أن ما تختلف في الأصح ولا
فيه التفصيل السابق في الحيض والنسابة إلى مرد المبتدأة في قول يمتنع في الاسترخاء في التحقيق
اه (قوله ظهر) أي هو ظهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاسا فقط (قوله فبما ذكر مبتدأة
فيها) قال في الروض الان هذه أي المبتدأة فيها نفاسا لمثلها الخ اه وهذا مراد الشارح بقوله لا أن
ونفاس المبتدأة بمنتهى كالاتثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس
(قوله لم ترد) أي المميزة يعني غير هاتئ في حذف النصف وكان الظاهر التذكير كإثبات بعض النصف وانغنى
قال سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كاتقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط)
عبارة الغني ولا ضابط اه (قوله لا تصور الخ) أي المعلق (في النفاس الخ) اعتمدته النهاية والغني لكن
أقر الشارح ما قاله الشارح (قوله روبا) به يعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينتهي الخ) أي المطلق * (خاتمة)
يجب على المرأة تعلم واحتجاج الممن أحكام الحاض والاستحاضة والنفاس فان كان زوجها عالما لم يعلمها
والأفلا الخروج لسؤال العلم بل يجب وحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فستغنى بذلك وإيسر
لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خير الأضرار وإذا انقطع دم النفاس والحاض وانغسلت أو تجمعت
حيث يشرع لها التيمم فلزوجه أن يطأها في الحال من غير كراهة فان خافت عود الدم استقبله التوقف في
الوطء احتياطاً لمغنى ونهاية

* (كتاب الصلاة) *

أي هذا كتاب الصلاة أي ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعدد أحوالها

التعليل فلا ردماء أو رده الشارح (قوله لم الحيض) أي هو ظهرها (قوله ومثلها فبما ذكر مبتدأة فيها)
قال في الروض الان هذه أي المبتدأة فيها نفاسا لمثلها الخ اه وهذا مراد الشارح بقوله لا أن نفاس
المبتدأة بمنتهى اه (قوله ونفاس المبتدأة) هو كالاتثناء من قوله ومثلها الخ (قوله لم ترد على ستين) لم يقل
ولم تنقص عن أقله كاتقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) يعني بحث
لأنه تقرر أنه لا ينقطع الدم في الستين بعد وثمة ثم عاقل خمسة عشر روبا من حين الانقطاع كان العائد
نفاسا لا حيضاً إذا الظاهر الفاصل بين النفاس والحاض في الستين لا يكون أقل من خمسة عشر ومن لازم ذلك
كون زمن الانقطاع المذكور نفاساً وحيداً فلو رأت مثل نصف الستين سواداً ثم عشرة جرة ثم عاد السواد
وجاءت الستين فإن جعلت الحرة المذكورة ظهراً أو بعداً حيضاً فالذي تقرر والان أن للضعيف
شرطاً في الجملة ولم يصر في جنسه على الإطلاق لأن روبا لا شرط له بالنسبة إلى بعد الستين وهو تكلف
واجبال وإبهام فليتأمل

* (كتاب الصلاة) *

فكتبنا ونسبت القول والوقت بان تقول ولدت جنيناً واستمر إلى الدم وأما المبتدأة في الحيض احتياطاً بدأ أيضاً
(كتاب الصلاة) * هي شرعا

فكأن الخ تخرم مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للادول شجنا **(قوله أنوال وأفعال)** أي
 أقوال الخمسة وأفعال ثمانية فالجمله ثلاثة عشر هي أركان الصلاة أو ما ألعلم أنبئة فهي هيئة تابعة لكن فلا
 تعدر كاعلى التحقيق فالأقوال تكبيرة الاحرام والفاغتوا التشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعدد والتسليمة الأولى والأفعال التسلية تسعة فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والمجود ومرتبة والجلوس
 بينهما وجلس التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الذي يعقبه السلام والترتيب شجنا وقال
 الجبيرى المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ **(قوله مفتتح الخ)** فديقال لا حاجة بالمع قوله
 مخصوصة فلو أبده بقوله على وجه مخصوص لكان أولى اذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال المخصوصة مشتقاً من
 غير ترتيب واقتضها بالتكبير واستتمها بالتسليم رشيدى قال شجنا اعترض قوله مفتتح بالتكبير الخ بان
 مقتضاه ان التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويجاب بان الشيء قد يفتتح ويختتم بمأخو
 منه كإنها اهـ زاد عرش عن سم على الهجعة كإيدل عليه ما ذكر وفي خطبة العبد ان التكبير قبلها
 خارج عنها وان الشيء قد يفتتح بالمس من غير هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بمأخو منه وعلى أنه
 الاصل متأمله ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ **(قوله غالباً)** قد يقال ليس
 له ضابط حتى تعلمه الجامعة والمناجعة إلا أن يقال ليس المراد منه من ثمة التعريف بل بالاشارة الى أن المعروف
 هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا يلزم هذا التوجيه قوله لا تم حذف غالباً بصرى **(قوله فلا)**
 ترد صلاة الاخرس الخ) أي وصلاة المروط على خشية لعدم الأفعال فيها شجنا **(قوله بل لردان الخ)** فيه
 نظراً لأنه ان أراد أن يكون المراد أن وضعها ذلك بفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه سراده
 وإن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد واذن لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كما غير جامع وإن أديده
 معنى جامع لا يفهم منه فليست تأمل سم عبارة الى بصرى قوله بل لردان الخ يحتمل تأمل لأنهما كانا
 صدقاً للحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عاماً فلا يكون عاماً اهـ **(قوله لردان)**
 الأولى التائيد **(قوله لأن وضع الصلاة الخ)** ان أراد وضعها حقيقة فتأويلها معناه لزم خروج هذا الفرد أو
 أصلها فان أراد بالاصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أديده شيئاً آخر فليبين لسنظر فيه سم وقد
 يقال ان المراد أن المعروف بغير الرأعلة غير المعذور بخلاف الخرس لا مطلق الصلاة **(قوله لم يخرج الخ)** لم
 يظهر المراد منه ثم رأيت الفاضل المحشى أشار الى ما ذكره فليراجع بصرى **(قوله لا شتمها على الصلاة)**
 الخ) أي فهمون تسمية الكل باسم الجزء وهذا ان كانت مأخوذة من صلى اذا دعا كما شتمه وقيل مأخوذة
 من صلى اذا حرك الصلوات وهماء فان في الخاصرتين فغنجان عند الركوع والمجود يرتفعان عند الرفع
 منها وقيل من صلبت العود بالنار اذا قومتهما والصلاة تقوم الانسان للطاعة قوم ثم وروى من لم تنه صلاته
 عن الغشاة والمسكر فلا صلاة له أي كاملاً ولا يضر كون الصلاة أو بتقلب أو بها ألفاً لغز كما هو افتتاح
 ما قبله وأصلب بآي لا تم يأخذون الواوى من السابق بالعكس شجنا **(قوله وهى الدعاء)** قيل مطلقاً وقيل

(قوله بل لردان الخ) فيه نظراً لأنه ان أراد أن يكون المراد أن وضعها ذلك بفهم من التعريف فهو ممنوع
 كما لا يخفى وإن أراد أنه سراده وإن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد واذن لم يشمل لفظ التعريف بعض
 الأفراد كما غير جامع وإن أديده معنى جامع لا يفهم منه فليست تأمل **(قوله لأن وضع الصلاة الخ)** ان أراد
 بوضعها حقيقة ومعناها لزم خروج هذا الفرد أو أصلها فان أراد بالاصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة
 وإن أديده شيئاً آخر فليبين لسنظر فيه **(قوله لم يخرج الخ)** يقال عليه هذا الذى خرج لعروض
 هل هو من الأفراد حقيقة أو لا وهل يشمله لفظ التعريف أو لا فان قال من الأفراد حقيقة ولا يشمله فهو وارد
 قطعاً والا فهو ممنوع قطعاً تأمله اللهم الآن يكون المراد أنه شيء وضعه ما ذكر وقد مضاه لا يدق بالتعريف
(قوله وترى خصوصاً الخ) فديقال ان صدق جمع الأقوال والأفعال الى جسد فى التلاوة والشكر
 صدق معنى مخصوصاً أيضاً فان أراد معنى خاصاً الى الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا بد من الإخراج بالنسبة

أقوال وأفعال مخصوصة
 مفتتحه بالتكبير مختصة
 بالتسليم غالباً لا ترد صلاة
 الاخرس وصلاة الارضى
 التى يجربها على قلبه بل
 لاردان مع حذف غالباً
 لأن وضع الصلاة ذلك فما
 خرج عنه لعروض لا ورد
 عليه سميت بذلك لاشتمالها
 على الصلاة لغة وهى الدعاء

بغير شيخنا **(قوله وخرج بقوله مخصوص الخ)** قال ابن العماد انهما خاران باقوال وافعال فانهما فاعصل
 واحد بمقتضى التكثير بحيث يتوهم بالتسليم نهايتوهم بصري وعبرة سم ان صدق جمع الاقوال والافعال في معنى
 التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة ايضا وان اراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهم السامع وان لم
 يصدق فلا حاجتنا باده بخصوصة في شرح العباب وخرج بجمع الافعال بعد التلاوة والشكر لا فتمالها
 على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي افعال لان الهوى للسجود والرفع منه فعان خايران عن
 معنى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها الاقوال وان اجابنا تكبيرة الاحرام والسلام وفعان
 كذلك النية والسجود وكل من هو به والرفع منه غير مقصود اه **(قوله كصلاة الجنازة)** قال في المغنى
 فيدخل صلاة الجنازة بخلاف معنى التلاوة والشكر اه فانظر ان قول الشارح كصلاة الجنازة مثال
 للمنى غير آيت كلام في فاعل الجواد مصرح بانها التسمية صلاة فتبشله هذا على ظاهره نعم الانسب حيث
 عطفه على سابقها المانى هذا من الابهام بصري اى بان يقول صلاة الجنازة فانها ليست صلاة وكذا جعله
 سم مثلا للذي حيث استشكله بان صلاة الجنازة اقوال كالتكبير وان افعال كالقيام والنيو رفع اليدين
 اه وقد يجاب بان رفع اليدين سنة والكلام فيما بين وقفه على حقيقة الصلاة وعبرة شيخنا بعد ادخاله
 صلاة الجنازة في المعرف كالغنى نصوص صلاة الجنازة فيها اقوال وهي طاهرة وافعال وهي القامات وهي
 افعال متعددة كما جعل القيام للافتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فعلا وهكذا وان كانت
 في الحس فعلا واحدا اه قول المتن (المكتوب بان خمس) الاصل فيها قبل الاجماع آيات بقوله تعالى واقيموا
 الصلاة اى حافظوا على عباداتكم ايا كمال واجباتها وسننها وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 اى جمعتها وقتا تخرج في الصبح كقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على الية الاسراء حين صلاة فلم ازل
 ارجعه واسأله التخصيف حتى جعلها خاسفا في كل يوم وليلة وقوله للاعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال
 الاعرابى على غير هذا قال لا الا أن تعلق عوقوله اعمادا بعينه الى اليان أخبرهم ان الله فرض عليهم خمس
 صلوات في كل يوم وليلة واما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا هل نسخ في حق صلى الله عليه وسلم أكثر الاحباب
 لا والعصم نعم ونقله الشيخ افرام مدع النص معنى رثاية **(قوله اى المفروضات)** الى قوله فان جبريل في
 النهاية والمضى الاقوله ولا ينافى الى وفرضت وما نبه عليه **(قوله ولا ترد الجمع الخ)** عبارة المغنى وخرج بقولنا
 العنينة صلاة الجنازة لكن المجتمع من المفروضات العنينة لم تدخل في كلامه الا اذا قلنا انها بائد من الظاهر وهو
 رأى والاصح انها صلاة مستقلة اه **(قوله والعشاء ليونس)** وقيل من خصوصيات نبي صلى الله عليه وسلم وهو
 الاصح شيخنا عبارة سم عن الاعراب والاصح ان العشاء من خصوصياتنا اه وأقره عش **(قوله ولا ينافيه)**
 اى ما ورد من أن الصبح الخ **(قوله بعد صلواته)** ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله **(قوله لية الاسراء)**
 وهي قبل الهجرة بنسبتها بمعنى وشيخنا **(قوله لعدم العلم الخ)** ولا تخال ان يكون مرجه بان اول

التي وان لم يصدقها فلا حاجتنا باده بخصوصة في شرح العباب وخرج بجمع الافعال بعد التلاوة والشكر
 لاشتغالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي افعال لان الهوى للسجود والرفع منه فعان
 خايران عن معنى السجود اه **(قوله فانها ليست صلاة كصلاة الجنازة)** اقول كالتكبير ان
 وافعال كالقيام والنيو ورفع اليدين **(قوله اى المفروضات)** لما كان الكتب غير الفرض لغتوهم منه
 شرعنا من الرادها بقوله اى المفروضات **(قوله ووردان الصبح الخ)** قال في شرح العباب قيل وهذا الصلوات
 تفرقت في الانبياء فالفعل كدم والظهور لا رهم والعصر لسليمان والمغرب اعيسى وكعتين عن نفسو وكعة
 عن أمه والعشاء خصص بها هذه الامم وتالف الرافعي في شرح المسند بعض ذلك فجعل الظاهر لداود والمغرب
 ليعقوب والعشاء موسى وأورد في خبره والاصح كسر ان العشاء من خصوصياتنا اه **(قوله ولا يجب مع)**
 يوم ثلثة لليلة لعدم العلم بكيفيةها اى أصل وجوب الجنس كان معلقا على العلم بالكيفية وبذلك يندفع
 ما توهم من انه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تأخير البيان عن وقت الحاجة وانما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقوله مخصوصة
 سجدنا التلاوة والشكر
 فانها ليست صلاة كصلاة
 الجنازة (المكتوبان)
 اى المفروضات العنينة
 (خمس) معلومة من الدين
 بالضرورة وفي كل يوم وليلة
 ولا ترد الجمعة لهما من جملة
 الجنس في يومها كما يعلم
 من كلامه ولم تجتمع هذه
 الجنس لغرض نبي صلى الله
 عليه وسلم ورد أن الصبح
 لا تدم والظهور لداود
 والعصر لسليمان والمغرب
 ليعقوب والعشاء لموسى
 ولا ينافيه قول جبريل في
 خبره الا كى بعد صلواته
 الجنس هذا وقت الانبياء
 قبل ذلك لا احتمال ان المراد انه
 وقتهم على الاجال وان
 اخص كل من ذكر منهم
 وقت وفرضت لية الاسراء
 ولم يجب مع يوم ثلثة لليلة
 لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخس من الظهر نهاية ومعنى وسم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العبابي بن ابناحق في مغازه به ان هذه الصلوات التي صلاحها جبريل كانت صبيحة ليلة قرضها لما أَسْرَى به وانه صبح بالصلاة جامعة أي لأن الاذان لم يشرع إلا بعد ما بدت وتوان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو يصاحبه أي كان متقدما عليهم وبعلاهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه انتهى سم (قوله ابتداء بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غلواءه بالتفكير في مصونات الله واكرام من عر عليه من الضغائن فكان يتعبد فيه باليائي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحبر ورويتها ثم وجب عليه وعليها قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه أفضالي المعتد بقرض الصلوات الخس وهي أفضل العبادات البدينية الظاهرة والعبادات البدينية الباطنة كالاعتكاف والصبر والرضا بالقضاء والقدر أفضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة من عبادته سنين سنة وأفضل الجميع الأيمان سخنا (قوله فغن ثم الخ) الأولى بدل الغاء بالواو (قوله بذلك) أي بجبريل (قوله وبأيتنا الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البدعة الخ) ظرف لقوله تاسي (قوله سميت) أي قول المنز وأخروفي النهاية تولى قوله واختاروا في المعنى الثاني قوله عقب وقوله بدل في أليس (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة الظهر بلغة الظهر (قوله أول صلاة ظهرت) أي في الإسلام فأنما أول صلاة صلاحها جبريل بل ما لا نبي والصعبة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل بل أعزهم ويتمه ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم أفضل من جبريل بل فعله لانه يصح أن يأنم الغاضل بالمغضول خصوصاً في ضرورة تعلم الكيفية ولا يضر أيضاً كون جبريل لا يتصف بالذكور فلا شرط الامام عدم الأنوثة وان لم يتحقق للذكورة شخبنا (قوله أي الخ) عبارة غشيرة شدة الخ (قوله أي عقب وقت زوالها) مقتضاه أن وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فيما إذا بعد هذا الوقت الغير المعتزم من جانب المنتهي فإيراجع بصري وقد يقال بعد بظهر والزوال للناس يأتي من زيادة الظل أو حداثته (قوله أي ميلها الخ) أي أي جهة المغرب نهاية ومعنى (قوله باعتبار ما يظهر لنا الخ) لأن التكليف إنما يتعلق به معنى والجار متعلق بالميل أو زوال الشمس (قوله لانفس الامر) أي لوجود الزوال فيه قبل ظهوره ولنا أكثر فقد قالوا ان الفلك المحرك لغيره يعرك في قدر النطاق يعرف متحركاً أو بعنوة عشر من فرسخاً وانفلك ما لاصل الله عليه وسلم جبريل بل هل زالت قال لا ثم فلما سألته لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك أو بعنوة عشر من فرسخاً وزالت الشمس فقال نعم سخنا (قوله فظهر) أي الميل وكذا مرجع ضميره قوله لا أقو يعلم الخ (قوله لم يصح وان كان) أي التحريم (بعده) أي الميل (قوله وكذا في نحو الفخير) أي وكذا يقال في الفخير وغيره لان موافقت الشرع عينية على ما يدرك بالخس نهاية (قوله أمر وجودي الخ) هو شغل ما قبل الزوال وما بعده والفي مختص بما بعد الزوال ومعنى زاد سخنا المراد به خيال الشيء لانه وجودي وقوله لنفع البدن أي يدفع ألم الحرجة مثلاً (غيره) أي كائناً ما كان اه قوله مذكر كإي الآية أي قوله تعالى فم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال المضاري فانه لا يظهر الخس حتى تغلق فقع ضوءها على بعض الاجرام ألا وجودي وبقاوتها لا بسبب سكونها اه انتهى سم (قوله لم يعلم بزياة الظل الخ) وإذا أردت معرفة قال في فاعلمت به بقاوتها وشخصت بقية في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فزال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقفا لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان أخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من أصل الوجوب معال على الكيفية وهذا توجه آخر لعدم وجوب صلح ذلك اليوم وهو ان الخس انحوسبت على وجهه لا ابتداء بالظهر وحاصله ان الخس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين التوجيهين من البون البائن خلافاً من قومه انهم ما عني واحد كضوء على الثاني أوجب ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كفيتهما لم تحبسوا مصل الأول أوجب ما بين كفيتهما في وقت منتهى لو بين كفيتهما بالصبح وجبت فتأمل (قوله لعدم العلم بكفيتهما) قد يستغنى عنه بأنه فرضت الخس ما عدا صبح ذلك اليوم والابن كفيتهما كاملاً

فان جبريل لما عملها صلى الله عليه وسلم صلته عند باب الكعبة مما يلي الحفرة ثم إلى الحجر بالكسر الخس في أوقاتها من بني نوبين ابتداء بالظهر إشارة إلى أن دينه سهل على الأديان ظهورها على بقية الصلوات فمن تأمى أتممتنا بذلك وبأية أتم الصلوات للولك الشمس في البدعة بها فتقوا (الظهر) سميت بذلك لانها أول صلاة ظهرت كما تقرر ولعلها وقت الظهيرة أي الحر (وأول وقته زوال الشمس) أي عقب وقت زوالها أي ملها عن وسط السماء المسمى بولغها المبحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لانفس الامر فلو ظهر أثناء التحريم لم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفخير وعلم بزياة الظل على نيل الاستواء ان كان والا فحديثه (وأخوه مصر نزل الشيء) هولة السر ومونه آتاني ظل فلان واصطلاحاً أمر وجودي خلقه الله لنفع البدن وغيره بدل عليه الشمس

كأنى الآتية تكن في الشمس دليل وظل ممدود ولا شمس ثم فليس هو عددها اختلافان توهمه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أى الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد نعدم (٤١٨) في بعضها كمكتبة في بعض الأيام واختلاف في قدره فيها فقبل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقبل

جميع أيام الصيف وقبل ستون وخمسون يوماً قبل ستة وعشرين قبل انتهاء الطول ومنها ما عتبه وقيل يومان يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوماً بعده بستة وعشرين يوماً وعاد إلى الأخير والأول غلط والذى بينه أثنان فالفلك هو الأخير وقول أصحابنا إن صنعاء كمكتبة في ذلك لا واقع ما حرمه أئمة الفلك لأن عرض مكة أحد وعشرين ودرجتها عرض صنعاء على مائة درجة تقريباً فلا نعدم الفلك فيها الأجل الأطول بخمسة وخمسين يوماً بعده بنحوها أيضاً وقد سبقت الكلام على ذلك وما يتعلق به من توضيح في شرح العباب وإلهام وقت فضيلة أول الوقت وجواز العبادة سبع كراهية حرمه فلو زرع فيه بان الحرم التأخير إليه لا يقع عاقبه وربان هذا لا يمنع تسببه وقت حرمه بذلك الاعتبار وضروره وسبب ما يؤيده الأربعة تجزئ في البقية وعذره هو وقت العصر لم يجمع واختياره هو وقت الجواز (وهو) أى مصر ظل الشئ مثله سوى ظل الاستواء أى عقبه (أول وقت العصر) لكن لا يكاد يتحقق ظهور ذلك بأدنى زيادة وهي من وقت العصر فلو فرض مقارنة تعمر مهلهما باعتبار ما يظهر لنا صريح ما قالوه في عرض الشرائك أن فعل الظهر لا يسبب تأخير عنه والتأخير

في

أز باب علم الهنقي السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين من السادات تهوى أفضل من القمر لكثرة نفعها شتينا ومعنى (قوله ولا شمس) أى في الجنة (قوله فليس الخ) نرى على وجود الظل في الجنة مع أنه لا شمس فيها (قوله أى الظل الموجود الخ) أى بالإضافة لآدمي ملائسته والأقاليم والظلال به بل الظل للشيء عنده شتينا (قوله وقد نعدم) أى ظل الاستواء (قوله في قدره) أى الانعدام (قوله فقبل يوم واحد هو الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله أحد وعشرون) الأول أحد وعشرون (قوله وله الخ) إلى قول المتن وبقى في النهاية والمغنى الأقواله أى عقبه هو قوله فلو فرض إلى ذلك (قوله وإلهام وقت فضيلة الخ) عبارة شتينا وإلهام ستة وأوقات وقت فضيلة أى وقت إبقاء الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يقع الاستغفار بأسبابها وما يطلب فيها ولا جاهلها ولو لا كما مضطرب في المغرب وقت اختيار أى وقت اختيار آتسان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقتها له صلة وإن دخل معه إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساوياً لوقت الجواز ألا في وقيل إلى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهية أى وقت يجوز إبقاء الصلاة فيه لا كراهية هو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وإن دخل معه ومع وقت الاختيار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة أولاً ويستمر وقت الاختيار ووقت الجواز لا كراهية إلى القدر المذكور فلهما يختدان ابتداء وانتهاهما وليس له وقت جواز بكرة واحدة ووقت حرمه أى وقت يحرم التأخير إليه فالأضافة لآدمي ملائسته والأقاليم إبقاء الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما يسعها وأن وقعت أداء بان أدرك ركعتي الوقت فهو أدامع الأمم وقت ضروره وهو آخر الوقت ذلالت الوقت والانع من الباقي من الوقت قدر التكبير كما ذكره في وقته وإلهامه اجعت معها وقت عذري وقت تسببه العذر وهو وقت العصر لم يجمع جميع تأخيرها (قوله أول الوقت) قال القاضي إلى أن يصير ظل الشئ مثل بعينه معنى (قوله ثم حرمه) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها من وقتها (قوله لا يمنع تسببه الخ) كيف والأضافة يكفي فيها أدنى ملائسته (قوله فلو زرع فيه الخ) وظاهره يجزئ في وقت الكراهية كذا في النهاية الأولى وروى بنظيره لرويه وقتنا حرمه بصرى (قوله واختار الخ) ليس هذا وقتنا متقلاً فوجهه عدمه على أن صدق وقت الاختيار على محل تأمل أذهو وقتنا نعدم التأخير عنه مع تأنيبه فيه فيما يظهر من كلامهم بصرى (قوله ظهور ذلك) أى معرفة المصير المذكور عبارة النهاية والمغنى معرفة وقت العصر والمآل واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما معنى زاد شتينا وينبئ على القول بانها من وقت الظهر إن جعلنا لا نفوت حدثت وعلى الأول والأخير نفوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدم من أن الأحكام لا تنطبق إلا بما يظهر لنا مقتضاه إن الزيادة قبل الظهر وليست من العصر بصرى وقد يجاب بان مفاد كلام الشارع تفسير الظهور ولا تعذره واستحالة عادة (قوله فلو فرض مقارنة تعمر مهلهما الخ) إن أراد بان الحرم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أى باعتبار ما نطمئن أن اتصل به ثم الحرم ظهوره أو ظهرت في أثناءه فهو مطابق للمفروض علمه غير أن فيه انما فائدة المذكورة وإن أراد أن الحرم قارن الزيادة للظاهرة لنا فهو مطابق للمفروض علمه بان سلم من المفاد المذكورة بصرى (قوله في عرض الشرائك) بالسكس راسم للسيرة الزقية بظلال النعل ع

به كانت صبيحة ليلته فرضها لما أسرى به وأنه صبح بالصلاة جامعة أى لأن الأذان لم يشرع إلا بعد ما بانستوان جبريل صلى الله عليه وسلم وهو بإحبابه أى كان متقدماً عليهم ومباغاهم كما يعلم من رواية الناس في السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم أن بيان الأوقات انما هو به - له المعجزة فصر ذلك باطل اه (قوله كأنى الآتية) أى قوله تعالى نحن جعلنا الشمس على دليل لا فال البضوى فإنه لا يظهر للحس حتى تطلع فقع ضوءها على بعض الأجرام أولاً لوجود تفاوت الأنسب حركتها اه (قوله لا يمنع تسببه) كيف والأضافة

فلاوجه كلام ابن العماد ولا يضر كون (٤٢٠) عودها معجزته صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثي في وقوعه عند الخندق خلافا لمن زعم ضعفه أو

وضعه وكذا صرح أهل الحديث
 له عن الغروب وساعة غروب
 نهارة ليلة الاسرار المعجزة
 في نفس العسود وأما بقاء
 الوقت بعد دها فتحكم الشرع
 ومن ثم لم اعاد صلى على
 العصر أداء بل عودها لم يكن
 الا ذلك لاشغاله حتى غربت
 بنومه صلى الله عليه وسلم في
 حجره قال ابن العماد ويحتاج
 للمعرفة وقت العصر اذا طلعت
 من مغربها هـ وأقول جاء
 في حديث من رفع عنها
 اذا طلعت من مغربها تسير
 الى وسط السماء ثم ترجع
 ثم بعد ذلك تلعب من المشرق
 كما دها توبه يعلم انه يدخل
 وقت الظهور رجوعه لانه
 بمنزلة زوالها ووقت العصر
 اذا صار تزل كل شيء مثله
 والغروب بغروبها وفي هذا
 الحديث ان ليلة طلوعها من
 مغربها تطول بقدر ثلاث
 ليل لكن ذلك لا يعرف
 الا بعد مضى انما هاهنا على
 الناس في تقدير قسما ما يأتي
 في التنبيه الا في انه يلزمه
 قضاء الحسن لان الزائد للثلاث
 فيقدر ان يوم ووليلة
 واجمعها الحسن (والغروب)
 يدخل وقته (بالغروب)
 أي غيبوبة جيع قرص
 الشمس وان بقي الشعاع
 و يعبر في العمران
 والنصاري التي هي اجبال
 نزال والاشعاع من أعالي
 الجبلان والجلال من غرب
 بعد (وبقي) وقتها (حتى)
 يغيب الشفق الاخر في القدم (للاحاديث البهجة الصبر يحفظه والاحرصة كاشفة

واحدة زيتها أو يوم واحد كذلك بخلاف أيام الدجال لانه فانها بعد دمن الأيام والليالي سم يحذف
 (قوله فلاوجه كلام ابن العماد) فيجب على من صلى المغرب بأعادتها بعد الغروب وعلى من أفطر قضاءه
 الصوم على ما قاله الحنفي ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لان هذا بمنزلة من كل
 ناسا ويجب عليه الامساك اتفاقا شخشا ورا تقاما وافتة جميعا لانه تعالى عن الشيخ سلطان (قوله حديثي)
 أي حديث عود الشمس والتأنيث مكتسب من المضاف اليه (قوله لان المعجز قال) متعلق بقوله ولا يضر
 (قوله بل عودها) أي بدعائه صلى الله عليه وسلم وقوله الا ذلك أي صلى على العصر أداء وقوله لاشغاله الخ
 أي فكره أن يوقظه ففاته صلاة العصر يجبري (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه بقاءه
 وهلا تيم وصلى بالاعاء سم أقول ولعله اجتد جواز التأخير بل أفصلته فما قد يردى الى ايقاظه صلى الله
 عليه وسلم (قوله لمعرف وقت العصر) ما وجه تخصص العصر سم (قوله جاء في حديث) الى المتن في النهاية
 (قوله والمغرب غروبها) ولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب
 فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أتى به والوجه ان الله تعالى نهاه في الشرع خلافه (قوله به يعلم انه
 يدخل الخ) فثبت سكوته عن وقت الصبح انه لا ينزل طلوعها من المغرب بمنزلة طلوعها من المشرق فلا يجب صلاة
 الصبح في ذلك اليوم (قوله في تقدير قسما ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حديث لم تنقص أيام الشهر والليالي منها
 ليلة واحدة طالت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام البسائط فتأمله سم وفيه نظر اذا فاه ان
 المدار على معنى قدر يجب فيها الصلاة بدونها (قوله لانه يلزمه قضاء الحسن) وعليه فيسن البداء فيها يظهر
 بالصبح ثم يجاء بعد اهل الترتيب بان الغرض يقتضي ترتيبها كذلك وسأني أن الترتيب في قضاء الغزوات
 مندوب بصري قول المتن (والغروب) سميت بذلك لفعليها عقب الغروب نهيا يوم في لعلها المعجزة وشخشا
 (قوله يدخل) الى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المتن الا قوله صفحا لخروج (قوله ويعرف) أي الغروب
 (قوله في العمران والنصاري التي هي اجبال) أي ويكن في غيرهما ككل سقوط القرص فقط شخشا (قوله من
 غرب بالخ) أي الغروب وأخو من غرب بغض الزاء اذا بدعني زيات (قوله صفة كاشفة) الاولى مؤكدة
 سم على سبيل قول بل الاولى لازمة وهي التي لا تغفل عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المبينة لحقيقة موصوفها
 وهي هنا ليست كذلك في التعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الاخرى وأما مؤكدة فاهما

شرح العباب وسأني انها تأخرت صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة فيقتد الوقت لغروبها وان سار وجد
 العتاد خلافا لما هو عليه كلام الزركشي أيضا اه وقد يؤيد ما ذكره من تقدير غروبها ما تقرر في أيام الدجال
 الا ان يفرق بان الأشارع مر بالتقدير في أيام البسائط لا في هذا دليل انه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو
 أمر بذلك لتقل غير أريت قوله الا في قبيل كره ويجري ذلك في وقت المكتسب الشمس طالعها عند قدوم مدة اه
 وهو بخلاف ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استيعاده هاهنا ذكره اخوان امتداد الوقت لغروبها وقد
 تمنع المخالفة بتصوير ما هنا بما اذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتي بما اذا امتد بحيث فأت كان امتد قدر
 يوم وليلة وقد نفعه أنه حديث طال الليل أو اليوم فان لزمن طوله فوات نهارة أول قدر والابان لم يفت شي من
 ليلي الشهر ولا أيامه بقدر لانه ليلة واحدة زيات في دها بعد دمن الأيام والليالي فليست أمثل في فقد يتوقف فيها قتله
 بان هذا الفرق انما يظهر ان كان الشهر الذي فيه اليوم الذي كجمعة تنقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعة
 والوجه اتجاه هذا الفرق وان أيام البسائط انما كان فيها ما ينفي الحديث لانه لم يوجد فيها شهر من غير الطرفين فان
 بعض أيامه كجمعة مثلاً لم تحقق عددا أيامه امالي كان فيها شي كذلك فالوجه عدم التقدير فليست أمثل (قوله
 بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه بقاءه وهلا تيم وصلى بالاعاء سم (قوله لمعرف وقت العصر)
 ما وجه تخصص العصر (قوله قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حديث لم تنقص أيام الشهر والليالي منها
 ليلة واحدة طالت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام البسائط فتأمله (قوله كاشفة) الاولى مؤكدة

تجاسم كلامن اللزمتوا لكشفه عـ (قوله اذ الشق الخ) في اثباته المطلوب نظر سم (قوله ولولم يغب أو يكن) أي لولم يغب الشق الا حرق قطع الخمر أولم يوجد أصلاً نحننا (قوله اعتبر حديثنا الخ) باقي ما يتعلق به (قوله ولها غير الاربع الخ) عبارة انها بقوا المعنى ولها خمسة وأوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت وقت جواز ما لم يغب الشق وقت عذر وقت العشاءان يجمع وقت ضرر وروية وقت حرمه قول الاسوي نقلان الترمذي وقت كراهته وقتا أخرهما عن وقتا بالجد يظهر مراعاة القول بخروج الوقت اه فصار سنة عبارة نحننا والاربعان لهاسبعة وقت فضيلة وقت اختيار وقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معاوتخرج معا ويدخل بعدها الجواز بكرة مراعاة القول بخروج الوقت وان كان ضعفاً إلى أن يبقى من الوقت ما سبعة اثم وقت حرمه ثم وقت ضرر وروية ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فان زدت وقت الادراك وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون مضى من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها كانت ثمانية اه وقال عـ قوله مر وقت فضيلة واختيار عدهما واحدا لاتحادهما بالاثبات ولذا جعل أو قاهما خمسة ولك أن تجعلها ستة لاختلاف وقتي الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على المنهج اه (قوله عن أول الوقت) أي عن وقت الجديديها يعومفي (قوله ويؤخره) أي من هذا المتقول (قوله من هؤلاء) خبر مقدم لمابعده (قوله بالجديد) لعل الصواب هنا في قوله الا على الجديد القديم (قوله كراهة الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله فلا يتصور الخ) هذا يدل على ان وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما شمله سم (قوله عليهما) أي الجديدي والقديم (قوله وكذا) أي عدم تصور ذلك (قوله فان قلت الخ) كان حاصل السؤال انه لا يتأتى الكراهة في وقت الجواز لانه وقت فضيلة ولا كراهة فيه سم (قوله هنا) أي في المغرب (قوله ما يحتاج الخ) أي من ما يحتاج الخ (قوله بالفعول الخ) ذكر فيها سابق في بحث التجليل ما قد نبأه فراجعوه ويجب بعدم التناهي كما يظهر بالتأمل لان افعله قبل الوقت لا يتخذ قد يحتاج اليها بالفعل في الجلة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يتحجج بهوان كان قد يحتاج اليه بصري (قوله وضوء غسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لانه قد يحتاج الهالولوندي في بعضها بل ينبغي اعتبار قدر أربع وسبع تيممات لانه قد يحتاج اليها بان يكون بأعضاء وضوءه الا ربعه على غير عامة لتغير الرأس وعامة الرأس وقد يحتاج لتيمم خمس وسادس لاستحباب افراد كل يدور جل تيمم وتيمم سبع لعله في غير أعضاء وضوءه فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر وضوء الغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عن من الأعضاء فليتأمل فان ذلك قد يشكل لانه قد يصيبه نجاسة لا تزول بالاحتياط وقرض يستغرق الوقت فان اعتبر مع ذلك أو وحدها زعم امتداد الوقت إلى أثناء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن

اذا الشق حيث أطلق انما ينصرف للاجر وخرج به الاصغر والاض ولولم يغب أو لم يكن يجعل اعتبر حديث غيبه باقرب بحسب الهولها غير الاربع السابقة وقت عذر وهو وقت العشاءان يجمع الفضيلة لنقل الترمذي عن العلماء من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخيرهما عن أول الوقت ويؤخره إذ من هؤلاء القائلون بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحيث فلا يتصور عليهما ان لها وقت جواز بلا كراهة وكذا لان في وقتها من الخلاف ليس في غيرهما فان قلت باقي في ضلعه وقت الفضيلة ما يفهم منه انه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قربه منه مخبر عاذ المعتز في وقت الجواز على الجديد من ما يجب وينسب بتقدير وضوءه وان دونهما يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير فيقتصر حتى على الجديد وقت فضيلة أول الوقت وما فضل عنه كراهة قناته (وفي الجديد) يقتضى بمعنى قدر زمن وضوءه وغسل وتيمم وطلب خفض

وازالة خبث يعم البدن
والثوب الجمل ويقدّر مغلا
(وستر عورة) واجتفاف
القبلة (وأذان) ولو في حق
امرأه على الوجه لانه
يُندب إليها البائة (واقامة)
والحق بماسا ترسن
الصلاة المتقدمه عليها
كتعم وتقمص ومشي لحل
الجماعة كل ما يحق حتى
يشبع (وتخمس ركعات)
بل سبع لنذب ثنتين قبلها
أضلا لاجل بل صلاها في
اليومين في وقت واحد
وجوابه ان المبين فيه انما
هو أوقات الاختيار وقد
تقرر ان وقت اختيارها
هو وقت فضائها على انه
متقدم بمقتضى هذه الاحاديث
متأخرة بالمدينة قد قدمت
لا سيما وهي أكثر رواية
وأصح اسنادا واستثبتت
هذه الامور ولو تفحص بعضها
على دخولها وعدم وجوب
تقديمها باقها والعامة في
جميعها بالوسط المعتدل من
فعل كل انسان واستشكل
الجديد بانها تفهم على جمع
التقديم ومن شرطه
وقوع الثانية في وقت
الاولى وأوجب بان الوقت
السابق يسعهما من ان
قدست تلك الامور على
الوقت (ولو شرع في الوقت)
على الجديد وقد بقي منه
ما يسعها

(قوله وان الخبث الخ) أي واستغفاه وتطهق دائر حدث نهاية (قوله ويقدّر مغلا) أي لانه قد يقع سم
(قوله وتقمص) أي ولو للجمل غش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشرعي نهاية تومعه وهو بقدرة ثلث
البطن ولا يكفيه لثمة بكمسها واحدة الجوع كما هو في التنقيح ولا يعتبر الشبع الرائد على الشرعي
نهاية تومعه لان هذا مذموم محضنا (قوله بل سبع) الى المتن في المغني وكذا في النهاية الا قوله من فعل كل
انسان (قوله أضلا) أي كدب ثنتين بعد المغرب (قوله صلاها في اليومين الخ) أي بخلاف غير نهايتها (قوله
لان المبين فيه) أي في حديث جبريل (قوله انما هو أوقات الاختيار الخ) أي وأما الوقت الجائز وهو يحصل
النزاع فليس فيه تعرض له مغني ونهاية (قوله على انه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الاحاديث) أي احاديث
التقديم (قوله واستثبتت هذه الامور) أي استثنى مضى قدر هذه الامور على الجديد للضرورة كروى (قوله
هذه الامور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة الجلي والخاصة الى فعل ما ذكر معها اعتمد مضى
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) واقفه المغني دون النهاية وسم
وشخصا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد لان فعل نفسه خلا للقول والاول
لزم ان يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على
جواز في وقت المغرب (قوله ومن شرطه) أي شرط صحة الجمع (قوله وقوع الثانية الخ) فضية تاملها لاجد
جمع التقديم من وقوع الثانية كلمة في وقت الاول وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر ما تيسر وابعها
أي شرط التقديم دوام سفره او عقده ثانيا فلا قلم قبله فاجمع زال السبب اه وعليه يحتاج الغرق
بين الوقت والسفر وفي ساحة سم على ع شرح العباب ما حله اشتراط كون الثانية بتمامها في
الوقت ذكره ابن الدار انه رد، واكتفى بأدراك ما دون ذلك كعتة قال بوسقة الى المرواني وأطال في تقريره
وذكر في حديثه على المنهج ان هو اعتمد وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحديثه فيسقط السؤال من
أصله ع (قوله بان الوقت بسبعهما) أي وقوع الاولى ثلثا ووقوع عقدة الثانية على المعتد ع
أي على معتد من غير نهاية والاعتبار بنهاية هنا كلفني والشرح كالشرح في اشتراط وقوع
الثانية كلمة (قوله بان قدمت الخ) فان فرض ضيقة عنهما لاجل اشتغالها بالاسباب متنع الجمع مغني
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب نهاية (قوله على الجديد) أي قوله ولنا هو والمغني النهاية الا قوله
كذا أطلقوا الى المتن وكذا في المغني الا قوله الاجمعة (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في شرح لعباب أي أقل

القول بذلك (قوله ويقدّر مغلا) أي لانه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله من فعل كل) هذا
لوجوب اختلاف الوقت (قوله وأوجب بان الوقت السابق بسبعهما الخ) عبارة الاسنوي فان قيل الجمع بين
المغرب والعشاء تقدم عما هو ومن شرط صحة الجمع أن يقع ادعاء الصلاتين في وقت احدهما وذلك يدل على ان
وقت المغرب لا يتعصر فيها ذكر قلنا لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا اذا كانت
الشرايط عند الوقت مجتمعة فيه فان فرضنا ضيقة عنهما لاجل اشتغالها بالاسباب متنع الجمع لقوات شرطه
وهو وقوع الصلاتين في وقت احدهما أو ايجاب القاضى حين بان لا تسلم ان شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل
شرطه ان تؤدى احدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الاخرى عقبه وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المذهب
فانه نظير من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث شوقت الظهر قبل غروب الشمس والعصر
بعد الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورد فرجه (قوله وقد بقي منه ما يسعها)
قال في شرح العباب أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للعدد الوسط من فعل نفسه فيها يظهر وان لم نقل بعامر
عن الثقال في المغرب بل وشرح بغيره ما اذا المداها على ان بشرع وقد بقي من الوقت ما تمكن فعلها فيه من
غير اثم بلغة لعدم تقصير محدث بخلاف ما اذا لم يبق ذلك لانه مقصر فيلزمه المبادرة الى ما يمكنه فبقا في الوقت
ويحرم عليه المداها انتهى وقوله بخلاف ما اذا لم يبق ظاهره وان كان له عز في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

والام يجوز المكذا أطلقوه

وبه يندفع بحث بعضهم

أن من أدرك ركعة من ركعتيه

المبادرة بإيقاع ماء كنتم منها

في الوقت أو دون ركعتيه

يلزمه ذلك (ومد) في صلاته

المعسر يجرى مثال إذا أثر

الحس الجلبة كذلك بقراءة

أو ذكر قبل أو سكت كما هو

ظاهر (حق) خرج وقتها

على الجسد بغير أن يقل بلا

خلاف فلا كراهة لخلاف

الاولى (حق) غاب الشفق

حاشي ذلك المدين غير

كرهه لكنه خلاف الأولى

(على الصحيح) وان لم يقع

منها ركعة على المعتمد أصح

انه صلى الله عليه وسلم رأى

فيها الاعراف في الركعتين

كاتبهما وأن الصدوق رضي

الله تعالى عنه طوّل في الصبح

فقبله كاد الشمس أن

تطلع فقال لو طلعت بعدنا

عافين لظهر وشذا فقال

قطع في غير هذا الكتاب

الجواز نعم يحرم المداين

وقت الثانية عنها يظهر

أن مثله ما لو كان عليه فائتة

فوريه يؤول إلى أن يجزئ

السهر بسط يتعلق بذلك

فراجع (قلت القديم) أظهر

والله أعلم بل هو جديد

لان الشافعي رضي الله عنه

علق أقوله في الاملا على

حاشية الحديث وقد بحث

فيه أحاديث

يجزئ من أركانه بالنسبة للحد الوسط من فصل نفسه فيها يظهر وان لم ينقل عامر عن الشافعي في المغرب
 لظهور الفرق بينهما اه اه سم (قوله والام يجوز) أي وان لم يبق ماسعها (قوله وبه يندفع) أي بل
 يلزمه المبادرة في الصورتين وظاهره وان كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي ان يحل في الثانية ما اذا تعمد
 التأخير فان كان بعذر كزوم قبل الوقت الى ان يبقى منه دون ركعة فنبغي عدم وجوب المبادرة سم (قوله
 لزوم المبادرة) هل يقصر على أقل واجب سم (قوله ومد في صلاته المغرب) يخرج بحجرا الاتيان بالسنة
 بان يبق من الوقت ماسع جسيم واجبا ما دون سنتها فان الاتيان بالسنة حثثه وب فليس خلاف الاولى
 كما صرح به الأوزار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي
 المنقول عنه هذه المسئلة لكن قبله هر بادرك ركعة سم على ج اه عش (قوله الاجلعة) فينبغي
 تطويلها ما بعد وقتها بلا خلاف لتوقف صحته على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرهما يها قال عش
 قوله هر فينبغي ان يذبح في حق من لا تفرقه سم على ج وعليه تنقلب ظهره بغيرها يها قال عش
 على العتمد نعم يظهر ان إيقاع ركعة في شرط لتسليمها ودأق لا فتسكت فضاء لا ثم فيتمها بمعنى (قوله
 فرضاها) صبرها المعنى كان يقرأها في وقراءته صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبر لها
 اه (قوله شذوذ القابل) أي الصبح (قوله نعم يحرم المداين) * (فرع) * شرعي في المغرب مثله وقد بقي من
 وقتها ماسعها ومد الى أن يبقى من وقت العشاء ماسع العشاء أو ركعتيهما فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء
 مطاوعة أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة تبقى وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها الا ثم ودأق بين
 أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لانها حثثت فائتة والفائتة يجب قطعها اذا خفف صوت الحاضرة على ما يأتي
 فيه نظر سم على ج أهول لا يبعد الحاقها بالفائتة في وجوب القطع اذا خفف صوت الحاضرة عش
 وظاهر اختيار الشق الاول من وجوب القطع مطلقا (قوله ان ضايق الخ) أي الى ان ضايق الخ سم وعش
 (قوله بل هو جديد) أي كانه قديم ما يتوهم في (قوله في الاملا) أي وهو من الكتب الجديدة نهاية
 ومعنى (قوله اسم الاول الظلام) ظاهره فقط وقال المحشي يعني الرمادي أي اسم الظلام من أول وجوده عادة
 وظاهره يشمل غير أول الظلام خضاء اول المن (بمعنى الشفق الخ) * (تنبيه) * قد شاهدت غروب
 الشفق الاحمر قبل مضي الوقت الذي قدره الموقنون فيه وهو غير مندرج في قبيل البقرة بما قد روه أو
 بالمشاهد وقاعدة الباب هذا الاسناد يقتضي ترجيح الثاني والاجماع الفعلي مرجح الأول وكذا يقال فيما
 مضى ما مدره ولم يغيب الشفق الا برفع الجواز لا ج * والمعتمد أن العبرة بالشفق لا بالبرج ولا بعمل
 بقولهم مادي اه يعبري (قوله الفاعله) أي ليعمل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة بالحال بينا والحال بينا
 فلا راجع (قوله والام يجوز) أي وان لم يبق ماسعها وظاهره وان كان انتفاء البقاء بعذر (قوله وبه يندفع
 بحث بعضهم الخ) أي بل يلزمه المبادرة في صورتين لكن ينبغي ان يحل في الثانية ما اذا تعمد التأخير فان كان
 بعذر كزوم قبل الوقت الى ان يبقى منه دون ركعة فنبغي عدم الوجوب (قوله لزوم المبادرة) هل يقصر على
 أقل واجب (قوله ومد في صلاته المغرب) يخرج بحجرا الاتيان بالسنة بان يبق من الوقت ماسع
 جسيم واجبا ما دون سنتها فان الاتيان بالسنة حثثه وب فليس خلاف الاولى كالدود صرح في الأوزار
 بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفرضة بسنتها لغات الوقت ولو اقتصر على الأركان تقى في الوقت بان
 الأفضل أن يتم السنة اه وظاهره ان الأفضل ذلك وان لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي
 المنقول عنه هذه المسئلة كما يئاء أخرجهما السهل لكن قد روى بان يدرك ركعة * (فرع) * شرعي في المغرب مثلا
 وقد بقي من وقتها ماسعها ومد الى أن يبقى من وقت العشاء ماسع العشاء أو ركعتيهما فهل يجب قطع المغرب
 وفعل العشاء مطلقا أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها
 مؤداق بين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لانها حثثت فائتة والفائتة يجب قطعها اذا خفف
 صوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهره حصة المدالى أن يبقى من وقت الثانية ماسعها (قوله الاجلعة)

من غير معارض (والعشاء) يدخل وقتها وهي بكسر العين والمدلفعة اسم لأول الظلام وسببته الصلاة لفعلها حثت (بجيب الشفق) الاجر لما مرر بنبي تأخيرها لزوال الاصغر والابيض خروبا من خلاف من أو جب ذلك ومران من لا شفق لهم يعتبر بأقرب بلادهم ويظهر ان جملة مال يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر (١٤٤) هؤلاء بان كان ما بين الغرب وبين غيب الشفق عندهم، فنقدر ليل هو لا عني هذه الصورة

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاته خير بل في الومين في وقت واحد فمعلوم على وقت الاختيار كما مر مغني (قوله لما مر) أي في شرح وبيح حتى يغيب الخ (قوله وهو ينبغي) أي قوله ونظير في النهاية وتوالي قوله ثم رأيت في الغني الاقوله بنظر الى قوله ينبغي (قوله من أوجب ذلك) كالمعلم في الاول والمزني في الثاني مغني (قوله لا شفق لهم) أي أولا يغيب شفقهم عبارة النهاية من اعشاء لهم لكونهم في فواح تقصر الالهم ولا يغيب عنهم الشفق أي الاجر تكون العشاء في حقهم بعض زمن يغيب فيه الشفق في أقرب البلاد الهم اه (قوله لا يعتبر بأقرب بلاد الخ) بقي ما لو استوى في القرب الهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في احدها ما قبل الاخرى فهل يعتبر الاول والثاني فيه نظر والاخر الثاني للابؤدى الى فصل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال عش (قوله ونظير لمحة الخ) اعتمد الزبدي وعش والرشيد ويحتمل (قوله لم يؤد الخ) أي بان يغيب الشفق في أقرب البلاد لهم وقد بين في ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء عش (قوله الى طلوع فجرها) أي فجر بلد من لا شفق لهم (قوله وانما الذي ينبغي الخ) اعتمد المغني والزبدي وغيرهما كما مر (قوله فان كان السدس الخ) عبارة الاجهوى وشيخناو اللغلا والامثلة اذا كان من لا يغيب شفقهم أولا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل أقرب البلاد الهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلا وشفقهم يغيب بعد مضي عشر من درجة فاذا انسب عشرون الى ثمانين كان شر بعافا يعتبران لا يغيب شفقهم مضي ربع ليلهم وهو في مثل النخس درج فنقول لهم اذا مضى من ليلهم خمس درج تدخل وقت شائكم اه (قوله وان قصر جدا) فان لم يبع الا واحد من المغرب والعشاء قضى العشاء وان لم يبع واحد منهما قضاهما كما بينا ما يفيد (قوله رأيت بعضهم ذكر الخ) وقفا فانما هي النهاية (قوله دون ما ذال الخ) الانسب لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله والاعتبار بالغربا ما يكون الخ (قوله لا ذى) أي في النسب (قوله الصادق) الى قوله ولها في النهاية وتوالي قوله كما قاله الشيخ في الغني وشرح المنهج (قوله لم يؤد ليل الخ) طاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الاخرى من الجنس مغني وشرح المنهج (قوله ومن ثم كان عليه الاكثر ون) ورحم المصنف في شرح مسلم بما يوافق (قوله ولها غير هذا ولا رة السابقت وقت كراهة) فاقول ان سبب معني في شرح المنهج زاد شيئا فان زد وقت الادراك وهو وقت طرو الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يبع الصلاة كانت ثمانية اه (قوله وهو ما بين الفجر بن) وهو خمس درج وفيه تسمي لانه يشمل وقت الحرمة وقت الضرو وفيه كان الاول ان يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى يبين من الوقت ما يبعها (قوله كما قاله الشيخ ابو حامد) أي الغزالي شيئا (قوله من قول الروابي باخداه) أي وبشكل علم حديثه لولان أشق على أمي لا مرهم تأخير العشاء الى نصف الليل سم (قوله لا يجب قضاءها) أي وقضاء المغرب شيئا والجبري (قوله على الراجح) أي بين حكم صوم رمضان هل يجب تجرد

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لا لعدم وقت العشاء حثت وانما الذي ينبغي أن نسب وقت المغرب عند أول ذلك الى الهم فان كان السدس مثلا لا نال بل هو لا عدسه وقت المغرب وبقت وقت العشاء وان قصر حدائم رأيت بعضهم ذكر في ص ورتنا هذه اعتبار غيبه بالشفق في الأقرب وان أدى الى طلوع فجرها ولا فلا ينكسر بل وقت أصبح عندهم بل يعتبرون أيضا بتغير أقرب البلاد الهم وهو بعد مجدا لضع وجود فجر لهم حتى كيف كان الغاؤه ويعتبر في الأقرب الهم والاعتبار بالغربا ما يكون كما مر به كالهم فين انقصم عندهم ذلك الاعتبار دون ما ذال حفيدا والامر عليه لا غير ولا ينافي هذا اطلاقا أي حامدا لآتي لتعين حمله على اعتبار ما قرره من النسبة (ويقى) وقتا (الى الفجر) الصادق نذر مسلم ليس في النوم قطع نظر انما انظر على ما من لم يبعصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى خرجت الصبح اجزاء فبق على مقتضى غير هذا والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل اتباعا لافل جبري (قوله

قول نفسه) حديث يجمع فيه ومن كان عليه الاكثر من ولها غير هذا ولا رة السابقت كراهة وهو ما بين الفجر بن كما قاله طلوع الشفق أو بعد وهو أوجب من قول الروابي باخداه مع وقتا لجواز ان يحكه في شرح الرضوي لا يشق وقت عشرين وهو وقت المغرب بان يجمع تقديما * (تنبيه) * لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كغيره الشمس وجب قضاءها على الاوجه من اختلاف في بين المتأخرين

ولم تغب الاشدوامين العشاء من فالحق الشيخ أقول أنه يعتبر ما لهم بأقرب بلد إليهم وفرع عليه الزكشي وابن العماد أنهم بقدر ونفي الصوم إليهم بأقرب بلد إليهم ثم يكون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم وما قالوا إنما يظهر أن لم تقس (٤٢٥) مدغيبو بها على ما بقيت بقية

والصائم لتعذر العمل به عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حاشد كإلهم للبال وجود الليل هنا وان قصر ولو لم يسع ذلك الاقتر المغرب أو على الصائم قدم أمه وقضى المغرب فيما يظهر (والصحيح) يخلل وقتها (بالغير الصادق) لأن جبريل صلاها أول يوم حين حرم القطر على الصائم وأما يحرم بالصادق اجتماع ولا نظر إن شذخل بمجره الإبلاوع الشمس ومن ثم ردوان نقل عن اجلاء صحابة وتابعين بأنه خالف الاجماع وان استدل به بقوله تعالى فصحونا أي بالليل وجعلنا آية لآدم صرمة الدال على أنه لا بد لله لانهار الا الشمس المؤبدية بولوج الليل في النهار الدالة على انه لا فاصل بينهما لان كل ذلك سقاف ومن ثم استبعد غير واحد من ذلك عن أحد تعديه (وهو) بياض شعاع الشمس عند قمره من الان في الشرق (المشترضة) معترضا بالاق) أي فاحي السماء بخلاف الكاذب وهو ما يبدو مستطلا وأعداءه أو من باقه ثم تعقبه طاحمة (تنبيه) في تحقيق هذا وكونه مستطلا كلام

طالع القمر عندهم أو يعتبر بقدر طول وجهه بأقرب البلاد إليهم ثم رأيت قول الشارح الا في وقوع عليه الزكشي وابن العماد الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه سم على ج أي وهو أنهم يسعدون في الصوم إليهم بأقرب بلد إليهم عس بحذف (قوله) ولم تغب الخ) ولو تأخر غيبو بنسبة بلد وقت العشاء لاهلها غيبو بنسبتهم وان تأخرت عن غيبو بنسبتهم غيرهم تأخرا كثيرا كما هو مقتضى كلامهم سم على الحقيقة أقول على هذا فينبغي ان يعتبر كون الباقي الليل بعد غيبو بقا الشفق عندهم من انبعاث الشمس والافني في أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفا من فوات العشاء عس (قوله) انه يعتبر بهم الخ) تقدم أن جعله عالم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع غروبهم والافني بسبب وقت المغرب عند أولئك إلى إليهم ثم تعتبر هذه النسبة في إليهم القصير (قوله) اذ وسع الظاهر التأنيت (قوله) وقضى المغرب) ينبغي والعشاء على قياس ما تقدم وقياس ما مر عن الشيخ أي عامد أنه لو قصر النهار جدا بان لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر ما لهم بأقرب البلاد إليهم فعتبر ان غنى بعد الفجر ما تزل وفيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهور وهكذا لكن في فتاوى السو على بعد كلام ما منه وما كفته التقدير اذا كان الروم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهور والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهور أكثر من أول وقت الظهور إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهور إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فقدر اذ ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها فوفرها عما يشتمل على الاطاحة وتامه سم بحذف قول المتن (والصحيح) يضم الصادق كسر هاء الفة أول النهار فاذلك نسبت به هذه الصلاة بمعنى (قوله) ومن ثم) أي من أجل عدم النظر والاعتبار بذلك القول الشاذ (قوله) وان استدل به) أي ذلك القول الشاذ (قوله) الدال) أي هذا القول الكريم أي في زعم المستدل (قوله) ان بد الخ) ظاهر ما به صفة ثانية لقوله تعالى الخ قولنا أو بداية الخ عطف على استدلاله لكان أولى (قوله) لان الخ) على لقوله وانظر الخ ومتعلق بعدم الانبعاث المفهوم منه (قوله) بصحة ذلك) أي النقل المذكور وأما المحصر المذكور (قوله) سقاف) أي وردى فالقوس (قوله) أي فاحي السماء) أي فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق شخشا (قوله) مستطلا) أي تمتد إلى جهة العلو كذب السرمان بكسر السين وهو الغائب شخشا (قوله) ثم تعقبه طاحمة) أي غابا بقدر متصل بالصادق شخشا ويجري (قوله) في تحقيق هذا) أي في بيان حقيقة الفجر الكاذب (قوله) على الحدس) أي وهم والخيال فالقوس (قوله) كتم الخرق الخ) أي خرق السماء والنتامه (قوله) لم يشوا الخ) أي الشرع يعني لم يرد في الشرع ما يصحها ولا ما يبطلها وكان الاولى ايراد الفجر ما نحن فيه (قوله) ولم تغب الاشدوامين العشاء من فالحق الشيخ أقول أنه قد قس ذلك أنه لو قصر النهار جدا بان لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر ما لهم بأقرب البلاد إليهم فعتبر ان غنى بعد الفجر ما تزل وفيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهور وهكذا لكن في فتاوى السو على انه سئل عما ورد في حديث الدال من وصف آخر أمه بالقمر جدوا انه قبل بالرسول الله كفى نصلي في تلك الايام القضاة قال قد تدرون فيها الصلاة كما تقدر ونها في هذه الايام الطول الخ ثم سئل قال السائل السو على وما كفته التقدير في الفجر هل هو مثلا اذا كان اليوم ثلاث درج فيكون حصة الصبح درجت والظهور كذلك والعصر كذلك فإجابته بقوله أما كيفية التقدير اذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهور والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهور أكثر من أول وقت الظهور إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهور إلى وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فقدر اذ ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها فإجابته عن الاطاحة وتامه (قوله) قدم أم كذا الخ) هذا واضح ان لم نعتبرهم بأقرب البلاد إليهم فأنامله (قوله) وقضى المغرب) ينبغي والعشاء

طويل لاهل الهشمتين على الحدس المبني على قواعد الحكمة الباطنة شرعاً من منع الخرق والانتقام وألغى لم يشهد بها

على انه لا في بيان سبب كون افعاله اضموا مع انه لا يعلم من اسفله عن مستنده وهو الشمس ولا بيان سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الاثنتون وقدروا هابسا عن الظاهر ان مراده مطلق الزمن لانها تطول نارة وتقتصر أخرى وزعم بعض أهل الهيئة عدم انعدامه وانما يتناقض حتى ينغمز في الغبر الصادق ولعله باعتبار التقدير والحس وفي خبر مسلم لا يغفرنك اذا ن بالاول ولا هذا المعارض لعمود الصريح حتى يستطير أي يتشرد ذلك العمود أي في فواحش الاقوي وقد يؤخذ من تسمة الغبر الاول عارضا للثاني شأن أحد هما ان يعرض للشعاع الثاني عند الغبر الثاني انجاس قريب ظهوره كما يشهره بالتفسر في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانجاس ينفس من شئ شبه قوة والشاهد في انجاسه بعضه (٤٢٦) دفعة ان يكون أوله أكثر من آخره وهذا الكون كلام الصادق فديله عليه ولا ينافيه سبب

ظلمة واضاءة افعاله
وانتلاف زمنه وانعدامه
بالكلية الموافق للحس
أولى بما ذكره أهل الهيئة
القاصر عن ذلك كل ما ناهجا
انه صلى الله عليه وسلم أشار
بالمعارض الى أن المقصود
بألفاظ هو الصادق وان
الكاذب انما قصد بطريق
العرض ليشبه الناس به
لقرب ذلك فتهبوا بالدر كوا
فضله أول الوقت لا هذا العلامة
بالنوم الذي لا هذا العلامة
لنعمهم ادراك أول الوقت
فالحاصل انه نور يبرزه الله
من ذلك الشعاع أو يخلقه
حينئذ لعلته على قريب الصبح
وتخالفه في الشكل ليحصل
التجسيم وتضع العلامة
المعارض من العلم عليه
المقصود فتأمل ذلك فانه
غريب مهم وفي حديث
عند أحمد ليس الغبر
الارض المستطيل في الافق
ولكن الغبر الاجر المعارض
وفي شاهد بل ذكره آخر
ومما يؤيد ما شئت من
الكيفية ما أخرجه غير واحد

انه صله حتى لا يغير ما هي له (قوله على انه) أي ذلك الكلام (قوله مع انه) أي افعاله (قوله كما صرح به) أي
بأنعدامه بالكلية (قوله وقدروا) أي الظلمة (قوله ان مراده) أي بالساعة (قوله حتى ينغمز في الغبر
الصادق) أي يتصل به (قوله ولعله) أي ما زعم ذلك البعض من عدم الانعدام (باعتبار التقدير) أي تخمين
القول والواهمة (قوله الثاني) أي عن الشعاع وقوله الغبر الخ فاعل الثاني وقوله انجاس فاعل يعرض
وقوله قريب ظهوره رأى الشعاع نظرف يعرض ورجع الكرى الضمير للغبر (قوله ينفس من شئ) أي
من ذلك الشعاع وقوله من شئ ما لم يتفق ينفس انما يمكن من هناك لا يستند على الاول للتعريض (قوله
والشاهد الخ) جملة حالية (قوله وهذا) أي الشيء الاول (قوله واضاءة افعاله) عطف على طريقه وقوله
وانتلاف الخ وقوله وانعدام الخ عطفان عليه أيضا أو على سبب الخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف
أي حاصل الماخوذ من حديث مسلم كروى له الاول وحاصل ما يتعلق بالمقام قد تدبر (قوله انه) أي الغبر
الكاذب (قوله حينئذ) أي حين قريب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة الخ تنازع فيه العلقات (قوله وتخالفه
الخ) في أخذ من الحديث المتقدم توقف (قوله في الشكل) ان أراد به الهيئة كاستطالة والاعتراض
فظاهر وان أراد به اللون كاهوضة قوله لا في وفيه شاهد الخ فقهه تأمل فان مخالفة اللون انما توجد
في آخر وقت الصبح والكلام هنا في (قوله وتضع العلامة الخ) عطف تفسير وقوله من العلم عليه الخ
متعلق بذلك (قوله فتأمل ذلك) أي الشيء الثاني ويحصل ان راجع الى الاول (قوله بل ذكره آخر
الشارح) أي الثاني الشئين كروى أقول بل الى قوله وتخالفه في الشكل الخ (قوله ما شئت اليه) أي في الشيء
الاول (قوله فيه) أي في بيان الغبر الكاذب (قوله ومضجه) أي الغبر الكاذب (قوله صحتما ذكره) أي
عن ابن عباس (قوله ووافق) أي الكلام (قوله استشكل الخ) أي بقوله وزعم بعض أهل الهيئة الخ
(قوله وحاصله) أي ذلك الكلام وكذا مرجم ضمير قوله فيه (قوله لس الحاجة اليه) أي وانما أطالوا الكلام
فليس الحاجة الى الطول (قوله انه الخ) أي الغبر الكاذب (قوله دون الرائد) أي المراتب الاولات (قوله
القيس) من العادة (قوله فاذا ظهر) أي الغبر الكاذب (قوله مكانه ليل) فاعل ففعول على القلب ولذا قال
السيد البصري قوله ليل تأمل وجهه نصها (قوله كاسر) أي في قوله كما صرح به الاثنتون والاول باجهر
الخ عطف على أن بعضهم الخ فهو بمنافاة الاصبعي أيضا (قوله عذيقا نحو ساعتين) أي من الليل كروى
(قوله ولا ينافي هذا) أي قوله افعاله دقيق الخ (قوله لان ذلك) أي ما تقدم وقوله وهذا أي قوله افعاله دقيق
على قياس ما تقدم

عن ابن عباس ان الشمس ثلثة اثنتين كوة تقطع كل يوم من كوة فلا بدع انما اعتدق بها من تلك الكوة ينحس شعاعها ثم
ينفس كما صرح غزأيت للقر في المالكية ويرى كالا صبي من اثنتاه كلاما موخمو بين صحتما ذكره من الكوة ووافق استشكل كونها
يظهره غريب وحاصله وان كان قد طول لس الحاجة اليه أنه يباين بطالع قبل الغبر الصادق ثم يذهب عند أكثر الأوصار دون الرائد الجند
القوي النظر وذ كرا بن بشر المالكية ان نور الشمس اذا فرقت من الافق فاذا ظهر انستبه الاما فظهر لها ان غاب وليس كذلك وتقل
الاصبعي ابراهيم أن بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه بعد مكانه ليل وهذا البعض كثير ومن اثنتا كاسروا أن باجهر البصري بعد أن
عرفه انه عند صلاة نحو ساعتين بطالع مستطلا الى نحو ربع الساعة كانه عودود جملة واذا كان الجو قشينا او غائما لم يكن ذلك الحق
كدراضية افعاله دقيق واضاءة واسم أي ولا ينافي هذا ما قد منته ان افعاله أضواء اولها عند أول الطلوع وعند من يدق به من الصادق

وتخمسوا دميها بضامن يظهره موثقي ذلك كله ثم عرضوا ردّه عليه وأجابوا بنفيهم عن ذلك مع التعرض في السواد وبغير أن خروا واحدا وزعم عنه ثم عودهم أودأه مختلف باختلاف الفصول فقلنه ذهبه بعض المؤمنين يقول هو الحرة إذا كان الغير بالسعود وبلزقه أنه لا يوجد إلا نحو شهر في السنة قالوا القرافي وقال آخرون هو متاع الشئ يخرج من طاق يجبل فافهم أنه بطلان جيل فافلا وجوده وبرهن عليه ما رده ما جاء عن ابن عباس من طرق صحها الحفاظ وجماعتهم عن التزوا بغيره في الصحيح وقول الصابي ذلك ونحوه ما لا يدل إلا على فيحكم حكمه كالفروع التي على الله عليه وسلم نهالوا راء راضعا عنه بطعام جلا بقاله فافهم أن راضعا عوام جلا وهكذا حتى عدي سبعان كل وأخرج بعض أولئك عن عبد الله بن ربيعة أنه جبل من زمره محيط بالإنجيله كسفا السومعين بجاهله وكان ادفع بذلك قوله لا وجود له ادفع قوله أنه ولو لا وجوده لكان دليل عليه (٤٣٧) لأنه أن أراد بالليل مطلق الامارة

(قوله وفي قولهم في نحووا عمر) ایس فی هذا تصریح باتحادہما قائلہ

الساعة فتوقت كراهتم من الجرة إلى أن يبق ما سبعة * (تسبه) * المراد وقت الفضيلة ما يزيد فيه النواب من حيث الوقت ووقت الاختيار ما فيه نواب دون ذلك من تلك الحشيتة وقتها جزاؤنا في يوم منها وقت الكراهة ما فيها من وقت الحرمة ما فيها من وقتها ما فيها من وقتها فلا ينافي هادما ما يأتي من الصلاة غير ذات السبب في وقت المكر وأما الخرى فهي بالاتفاق لأن الكراهة من حيث إيقاعها وهنأما من حيث التأخير السلا الإيقاع والألاني أمر الشارع بإيقاعها في جميع أجزائها وقت فلت ظهر ما ذكر في وقت الفضيلة ولا الاختيار تغايرها وقد صرحوا بإتحادهما في وقت المغرب كما صرح في قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصر المثل إلى مصر المثلين وقت فضيلتها وأول الوقت فلت الاختيار له المصلحة الأولى رادف وقت الفضيلة وأعلان بخالفها وهو الأكثر المتبادر فلا تنافي وما يصحح الثاني قولهم في كل من العصر والصبح وقت فضيلة أول الوقت ثم اختيار إلى مصر المثلين أو الأنا فصرحوا بخالفها

هناجر باغلي لاطلاق الثاني * (فائدتان) * احدهما قبل الحكم في كون المكتوبات سبع عشر ركعة من العظم من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة غالباً ابتداء من الفجر ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبل الفجر على لكل ساعة ركعة فخير ما يقع فيها من التخصيرات * نائبة * ما يخصنا من الجسد هذه الاوقات بعد عند اكثر العلماء ابدى غيرهم له حكيمان أحدهما ذكر الانسان ما نشأ به اذ ولادته كطول الشمس ونشوء كل ارتفاعا وشبهه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كبدلها وشيخوخته كقصرها للغروب وموته كقصرها وفيه نقص في اذليته وفناء جسمه كاتحياص (٤٢٨) آخرها وهو الشفق الاخر فوجبت العشاء حينئذ كبرائها كماله كماله في البطن ونهشته

للمسرح كطول الغبير
الذي هو مقدمة لطول
الشمس المنسبة بالولادة
فوجب الصبح حينئذ ذلك
أيضا وكان حكمته كون
الصبح ركعتين بقا كسل
النوم والعصرين أو بعد
أو بها توفر النشاط عندهما
بعبادة الاسباب وكان
حكمته خصوصهما تركب
الانسان من عناصر أربعة
وفيها اختلاط أربعة فخل
لنكن من ذلك في حال النشاط
ركعة لتصلحه وتعدله وهذا
أولى ما ظهر من قول الفقهاء
انهم زرعها بالانجم
آحادها عشرة ولاثنين
العشرة يخرج أصلها
والغروب ثلاثا فها هو الزمان
في الحديث فتعدله
بركة الوترين ان الله وتر يحب
الوتر ولم تكن واحدة لانها
تسمى البتير اعمن البتر وهو
القطع والحقت العشاء
بالعصرين ليخبر نقص الليل
عن النهار اذ فيه فرضان
وفي النهار ثلاثا ليكون
النفس على الحركة فيه
أقوى * (فترج) * مع
ان أول أيام البعالي كسنة

الصورتين المذكورتين من الاول وهو الحلاق على وقت الفضلة وقبلة وقفة بالنسبة للصورة الثانية وقد يجب
أخذ انما ذكر كبريان الذي فيها اطلاق المشترك على معنيين كان منه أو على حقيقة متمايزتان كان منهما
بصري (قوله هنا) أي في تفسير وقت الفضلة ووقت الاختيار (قوله فائدتان) الى قوله وما ذكر وفي
النهاية الا قوله قيل وقوله وكان حكمته الى المغرب (قوله وكهولته كبدلها) فوجب لغاها حينئذ كبرائها
(قوله وشيخوخته كقصرها) أي فوجب العصر حينئذ كبرائها (قوله وموته كقصرها) أي
فوجب المغرب حينئذ كبرائها (قوله شخا) (قوله وفسه) أي فيما ذكر من الحكمه نقص أي كسوه عن
بيان حكمه اختصاص العشاء والصبح وقتها (قوله فترج) أي على ما سبق عن الغبير (قوله وفناء
جسمه) بالفجر والمدواما بالسكر فاسم لما اتسع أمام الفار عرش (قوله وكان حكمته خصوصهما) أي الاربعه
(قوله تركب الانسان من عناصر أربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولان ثابت كما تقرر في محله سم (قوله
من عناصر أربعة) هي النار والهوا والتراب والماء واختلاط أربعة هي الصغراء والسودا والدم والبلغم
كردي (قوله لكل من ذلك) أي من العناصر الاربعه لا اختلاط الاربعه (قوله وهما) أي قوله وكان حكمته
خصوصهما الخ (قوله عاليا) أي على الاربعه (قوله لان مجموع آحادها) أي آحاد الاربعه بعين الواحد والاثنتين
والثلاث والاربعه (قوله عنها) أي عن العشرة (قوله والمغرب الخ) عطف على قوله الصبح ركعتين الخ (قوله
لانها) أي الواحدة عرش (قوله مع الخ) أي في حديث مسلم سم عبارة قال في الاثنى فائدتين
مسلم عن النواصب من سبعين قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الليل ولبسه في الارض أربعين يوما
كسنته يوم كس شهره يوم كس شهره يوم كس شهره يوم كس شهره يوم كس شهره يوم كس شهره يوم كس شهره
لا أقدر والله قدومه قال الاسود فيسنتني هذا اليوم بمذاكر في المواقب ويقاس به اليومان التاليان
له اه (قوله البعالي) هو بشر من بني آدم وموجود الا ن واسمه صاف بن صادو كنهته ابو وسف وهو
يهودي مدناوى اه عرش (قوله والامراخ) عطف على قوله ان أول الخ عرش أي (قوله وقبسه به
الاخيران) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه (قوله وسائر العبادات الخ) أي
كالجم والركعة (قوله ويعبري ذلك) أي التقدير (قوله وقد يكون الزوال) أي وقت زوال الشمس
(قوله طلوعها) أي وقت طلوعها (قوله لان ذلك) أي اختلاف المواقب سم (قوله لاه) أي ارتفاع

(قوله جري باغلي لاطلاق الثاني) قد يقال لاجابة الى اثبات اطلاقه في كافي في الجواب ان وقت الاختيار قد
ساوى وقت الفضلة وقد لا المصدق لذلك فلتأمل (قوله تركب الانسان من عناصر أربعة)
التركيب من العناصر غير معلوم ولان ثابت كما تقرر في محله (قوله مع ان أول أيام البعالي) أي في حديث مسلم
(قوله ويعبري ذلك فيما لم يكن الخ) عبارة تشرح العباب في الخادم عن بعضهم لو ان قول ما كنت الشمس
طالعت عندهم مدة طويلة فاتهم بقدر كون الصلاة قالوا لعل مسنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام
شرح العباب قلت لا ردها على ما قدمناه عن الشارع في شرح العباب على قوله فرج عود الشمس والغروب
يحمل ذلك على ما ذكره في الطالع بحيث يذهب الليل كله (قوله لان ذلك) أي اختلاف المواقب (قوله

وانما كس شهره وانما كس شهره وانما كس شهره وانما كس شهره وانما كس شهره وانما كس شهره وانما كس شهره وانما كس شهره
وتصل وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كسبل الا حاله يجري ذلك فيما لم يكن الشمس طالعت عندهم مدة
* (تنبيه) * ذكرنا ان المواقف مختلفة باختلاف ارتفاع السلا فقد يكون الزوال بالطلوعها باسرع وعصرها باخر وعصرها باخر
وعصرها باخر وما ذكره وان سبل ذلك باختلاف ارتفاع الارض لاوافق كلام علماء الهيئة والمقاتل لان ذلك انما ينبغي على كربة الارض
والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس اذ أعظم جبل ارتفاعا على الارض فرسخان وثلاث فرسخ

ونسبته الى كرت الارض

تقر بما كتبتم عرض

شعيرة الى كرت نظر هذراع

فلم يشأ ذلك الاختلاف

الامن اختلاف اوضاع

الشمس بالنسبة الى كرت

الارض فامن ودجتم

الفلك تكون دما الشمس

في وقت من الاوقات الا وهي

طاعة بالنسبة الى بقعة

غاربة بالنسبة الى اخرى

متوسطة بالنسبة الى اخرى

في وقت عصر بالنسبة الى

اخرى وعشاء وصبح كذلك

(قلت بكرة تسمية المغرب

عشاء) تسمية العشاء

عشمة للنهي الصبح

عنها وورد تسمية الثاني

لبيان الجواز (و) بكرة

(النوم قبلها) أي قبل فعلها

بعد دخول وقتها ولو وقت

المغرب بل يجمع لانه صلى

الله عليه وسلم كان بكرهه

وما بعد واه الشيخان ولانه

ربما استمر نوم حتى فات

الوقت ويجري ذلك في سائر

أوقات الصلوات ويحل جواز

النوم ان غلبه بحيث صار

لا تمييز له ولم يمكن دفعه أو

غلبه على غلبته ان سبقته

وقد قب من الوقت ما سها

وطهرها والاحرم ولو قبل

دخول الوقت على ما قاله

كثير من ويؤيد ما يأتي

من وجوب السعي للجمعة

على بعد الدار قبل وقتها الا

أن يجاب بأنها مضافة لليوم

بختلف غيرها

الارض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الارض (قوله فطرها) وهو الخط المغرب في منتصف الكرة
(قوله الى اخرى) كانه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سم قول المن (بكرة تسمية المغرب) ولا بكرة تسمية
الصبح غداة يلقى الرضوة الاولى بعد تسميتها بذلك وتسمى صبحا وخر الان القرآن جاء بالثانية وثلاث
بها مع المعنى ونهاية قول المن (تسمية المغرب بعشاء) قال في العباب لا بكرة أن يقال لهما العشاء أن
انتهى اه سم ونقل عرش عن مر مثله وزاد المعنى ولا للعشاء العشاء الاخرة اه (قوله للنهي)
الى قوله ولو قبل دخول الخ في النهاية والمعنى الاول ولو وقت المغرب بل يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى
التسمية الثانية أي تسمية العشاء عتبة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي وبنى أن بكرة أيضا قبله
وان كان بعد فعل المغرب المعنى السابق أي تخافة استمراره الى خروج الوقت نهاية زادت المعنى والظاهر عدم
الكراهة قبل دخول الوقت لانه لم يتطابق بها اه ونقل الرشدي عن الزبدي مثله واعتمد الشرح على
ما قاله الاسنوي وكذا اعتمد شيخنا عابره وكره قوله ولو قبل دخولها بغيرها فانه لا بكرة النوم
قبله الا بعد دخول وقتها اه وقال السيد البصري ينبغي أن يكون بحسبه أي عدم الكراهة اذا لم يقبل على
الظن الاستغفار والا لا ينبغي أن بكرة الخلاف القوي حيث قد حرمة اه (قوله ولو وقت المغرب بل يجمع)
قد يقال النوم المحذور هنا اذا وقع قبلها فاضلا وأوجب تأخيرها الى وقتها فشرع الا قبل وقتها فله قبل
فعلها وقد يصور النوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب أيضا سم
بحدف (قوله واما بعد) أي التي في المتابعة النهاية كان بكرة النوم قبلها والحدث بعدها اه (قوله
ويجري ذلك) أي الكراهة المذكورة (قوله ويحل جواز النوم) ظاهره مع الكراهة لكن صرح
النهاية والمعنى بانه اذا غلب عليه بعد دخول الوقت وعزم على الفعل وأزال تيمنه فلا حرمه فيس ولا كراهة
اه (قوله والا) أي وان اتفق كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستسقاط وقال البصري أي وان لم يغلب على
ظنه الاستسقاط بان غلب عليه الاستسقاط وقد تشكلت مسألة الثلث بالنسبة الى التعميم الا في حق قوله
ولو قبل دخول الوقت فتدبر اه (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمعنى فقالان نام قبل
دخول الوقت لم يحرم وان غلب على ظنه عدم تقطع فله لم يتطابق بها اه (قوله الا أن يجاب الخ) على
هذا هل يستثنى الجمعة فيجوز النوم قبل وقتها اذا ظن في قوتها أو شغل في ذلك فنظر والحرمة هي قياس وجوب
السعي على بعد الدار وظاهره انه لو كان بعد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت حرم النوم المقوت لذلك
السعي الواجب سم وقال عرش لا بكرة النوم قبل الوقت لغير بعد الدار وان خاف قوت الجمعة لانه ليس
الى اخرى) كانه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب بعشاء) قال في العباب ولا بكرة أن يقال لهما
العشاء أن اه (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي سابق كلامهم يشعر بان المسئلة مصورة بما بعد دخول
الوقت واقتل ان يقول ينبغي أن بكرة أيضا قبله وان كان بعد فعل المغرب المعنى السابق أي تخافة استمراره
المخروج الوقت اه وفي القرون قال ابن الصلاح كراهة النوم تيم سائر الاوقات وكان مراده بعد دخول الوقت
كاشعر به كلامهم في العشاء يجهل أن بكرة بعد المغرب وان لم يدخل وقت العشاء لخوف الاستغفار أو
التكامل وكذا قيل المغرب لا يسامع الى الحديث يظهر عنه بعد المغرب على الجديد اه (قوله ولو وقت
المغرب بل يجمع) قد يقال النوم المحذور هنا اذا وقع قبلها فاضلا وأوجب تأخيرها الى وقتها فشرع الا قبل
وقتها فله قبل فعلها وقد يصور النوم قبل فعل المغرب من قصد الجمع وان كانت الكراهة من جهة المغرب
أضاه يمكن أن يصور أيضا نوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كره أن نام بعد المغرب قبل فعل العشاء
وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتأمل (قوله الا أن يجاب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيجوز
النوم قبل وقتها اذا ظن في قوتها أو شغل في ذلك فنظر والحرمة هي قياس وجوب السعي على بعد الدار
وظاهره انه لو كان بعد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت حرم النوم المقوت لذلك السعي الواجب
(قوله بانه مضافة لليوم) أي ولا مضاهي لليوم حرم كل ذي ربح كره به قصد اسقاطها ولم تسقط (قوله

ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله (١٣٠) أوله (والحديث بعدها) أي بعد دخول وقتها وفعلها فيه أو قدره ان جعلها تقدماً لا قبل

مخطاها بما قبل دخول الوقت وان قلنا وجوب السجود على عبد الله اه وفي الجبري عن القلوب في مثله
 (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الفرق بين الجمع وغيرها (قوله المنقول خلاف الخ) اعتمدته النهاية
 والمغني بخبرنا نفاقوا المتن (والحديث بعدها) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكره فهو
 أشد كرهه مغني ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والاختيار الكاذبة فانه
 لا يحل سماعها لعاب وألحق بالحديث نحو الخطابة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم عبارة الجبري
 وألحق بالحديث نحو الخطابة ولعله لغبر سائر العورة ومثل الخطابة الكاذبة وبني أن لا تكون للقرآن أو
 لعلم متعقب به كما صرح به الحلبي اه (قوله أي بعد) الى قوله وهو أوجه في النهاية (قوله أو قدره الخ) عبارة
 في شرح الارشاد والوجه خلافاً لابن العماد انه اذا جمعها تقدماً لا يكره الحديث البعد دخول وقتها ومضى
 وقت الفراغ منها غالباً انتهى اه سم وفي شرح عن الأسنوي ما وافقه (قوله أي الارجح) وفاقاً لنهاية
 وخلافاً للمغني قوله لانه أي الحديث بعد العشاء (قوله لانه بمجانبة صلاة الليل) أي ان كان له صلاة ليل
 مفتي (قوله ولخصتم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله وقضية الاول) وهو قوله لانه بمجالخ (قوله ينتهي)
 الاول الثاني (قوله وهو) أي ما قاله الأسنوي من عدم الكراهة لغيرها الفرق اذ كور (قوله من قول غيره
 هو قبلها الخ) نقل المغني هذا القول عن ابن التقييد أقره (قوله ورد) أي قول الغير (قوله بما يأتي) أي
 من الاستئذان أو لا سيما من قوله بل لو قدمها الخ (قوله فان فوت وقت الاختيار) هـ لا قال أو وقت الفضلة
 سم وبصري (قوله وللمسافر) أي فلا يكره في حقها الحديث بعدها ما قلناه كان السفر طويلاً ولا
 وسواء كان الحديث في خير أو لخدمة السفر لكن نازع في شرح العباب بعد تنقله عن ابن العماد بان
 مقتضى اطلاعهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما مضى له أن يحتاج اليه المسافر لاعتنا على
 السهر المحتاج اليه عـ (قوله لاسير) أي لا حديث عـ (قوله أو انبأ شفي) أي ما لم يكن سلقاً
 والاحرم الاعذر كخوف منه على نفس أو مال وهذا اذا كان له انبائه كونه فاسقاً أو ما لم يكن من حيث الضافة
 أو كونه شقياً أو معله فانه يجوز فانه لم يلاحظ في انبائه شأ من ذلك فظهر الحاقه بالاول فيحرم عـ (قوله
 ونحو ذلك) كتكلم بمادة الحاجة اليه كسأب مغني ونهاية (قوله عامته ليله) أي أكثره عـ قول
 المتن (وسن يجعل الصلاة الخ) أي ولو عشاءنهاية ومغني (قوله اذا تيقن) الى قوله على ما في المتن ارفي
 المغني (قوله للاحدث) الخ قوله وسند في النهاية الا قوله ذكرته في شرح العباب (قوله للاحدث
 الصحتنا الخ) وأما خبر أسفروا بالغير فانه أعظم للاحرف عارض بها لان المراد بالاسفار ظهور الغير الذي
 يعلم طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تجهيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أنضان المراد بالامر بالاسفار انما
 هو النهي عن التأخير عنه دون التقديم عليه (قوله ويحصل) أي التجهيل أو سنده (قوله ما يسألها) أي
 كالطهارة والاذان والستر مغني ونهاية (قوله لم يحصل) أي الاشتغال المذكور (قوله نحو غسل الخ) أي
 كإخراج حدث بدافعه وتحصيل ما نحو ذلك مغني ونهاية (قوله وفرغ خشوعه) بل الصواب الشيع كاسر
 في المغرب مغني عبارة عـ قوله وفرغ خشوعه قضية أن الشيع يقولون وقت الفضلة وقد فحنا لغيره
 والحديث بعدها) قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكره فهو هنأ أشد
 كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والاختيار الكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم صحتها
 كإتي المجموع عن العتكاف وعدم صحتها لا يكتفي في التعلل الآن بـ ربه تحقيق كذبها كإتي الواقع في سيرة
 البطل وغيره اه والحق بالحديث نحو الخطابة قاله في شرح الارشاد وغيره (قوله أو قدره ان جعلها تقدماً)
 عبارة في شرح الارشاد والوجه خلافاً لابن العماد انه اذا جمعها تقدماً لا يكره الحديث البعد دخول وقتها
 ومضى وقت الفراغ منها غالباً اه (قوله فان فوت وقت الاختيار) هـ لا قال أو وقت الفضلة (قوله وللمسافر)
 نازع فيه في شرح العباب بعد تنقله عن ابن العماد بان مقتضى اطلاعهم انه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل

ذلك على الوجه لانه بما
 قوته صلاة الليل أو أول
 وقت الصبح أو جمعه ولخصتم
 عمله بأفضل الاعمال الوقفية
 الاول كراهته قبلها أيضاً
 لكن فرق الأسنوي بأن
 اباحة الكلام قبلها انتهى
 بالامر بإيقاعها في وقت
 الاختيار وأما بعد هـ فلا
 ضابطه فكان خوف
 القوات فيه أكثر وهو أوجه
 من قول غيره هو قبلها
 أولى بالكره لتغويته
 فضله أول الوقت ورد بما
 يعلم بما يأتي ان مطلق
 الحديث قبلها لا يستلزم
 تقويت ذلك فضع تقييدهم
 يبعدها وأما ما قاله فان
 فسوت وقت الاختيار كره
 أي كان خلاف الاول والا
 فلا (المتن) فنظر الحاجة
 لبعدها معهم ولو بعد وقت
 الاختيار وللمسافر لغير أحد
 لاسير بعد العشاء المأصل
 أو مسافر والاعذر أو (في
 خير) كعمل شرعي أو لاله
 أو قراعة أو ذكر أو مذكورة
 آ نازع الصالحين أو أناس
 شفي أو وجه عند رفاقها
 أو المألوفة بها ونحو ذلك
 (والله أعلم) لما صرح أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يحدثهم
 عامته ليله عن بني إسرائيل
 ولانه خيرنا فلا يترك
 بمسندته ومهمة (وسن
 تجهيل الصلاة الاول الوقت)
 اذا تيقن دخوله للاحدث

الصحته ان الصلاة اول وقتها أفضل الاعمال ويحصل بانها على سبيلها عقيد دخوله ولا يكف الجعلة على خلاف العادة
 ويغفر له مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير أو كل لقم ففرغ خشوعه

وتقدم سنو ثابتة بل وقد علمه أعني الأسباب قبل الوقت وآخر تقديرها من أوله حصل سنة التحجيل (٤٣١) على مافي التأخر ويستثنى من نذرية

التحجيل مسائل كثيرة ذكرتها في شرح العباب وغيره وضابطها أن كل ما تروى من صلته فله ولو أخفأت يقوم على الصلاة وأن كل كمال للجامعة اقترن بالتأخير ولا عن التقديم يكون التأخير إن أراد الاقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما ياتي في الاراذ معه أفضل ويندب للامام الحرص على أول الوقت لكن بعده في قدر اجتماع الناس وفعلهم لأسبابها عادة بعده إلى حين حضر وان قيل لأن الإصع ان الجامعة القليلة أوله أفضل من الكبيرة آخره ولا ينظر ولو نحوشر فمعلوم عالم فان انتظروه كروم ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم عن وقت عادته أقام الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف آخرى مع أنه لم يطل تأخرو بل أدرك صلاتهما واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم ما ياتي في تأخر الراتب تفصيل لا ينافيه ههنا العلم منه صلى الله عليه وسلم بالحرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في بحر خاف فسرت الجمع لو صلى العشاء وكان رأى نحو غرير بأن أو أسير لو أقدمه أو صائل على بحرمه لو دفعه خرج الوقت وجب التأخير أيضا الصلاة على ميت تخفيف

في وقت المغرب والاقرب إلحاق ما هنا هناك اه (قوله وتقدم سنة الخ) جعله في حيز الاعتذار وهم أن الأفضل خلافه مع أن الأفضل تقديم السنة لا التامة كالأختي بل قد يقال أيضا الأفضل تقدم كل القم الموفرة للخشوع سم (قوله بل وقد علمه الخ) في مامرنا الإشارة إلى وقت المغرب بصري عبارة ع ش قد بين في وقت المغرب أن المردد للأسباب المعتبرة في وقت الفضلة ما يحتاج إليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه أن يحتاج إليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هناك من أنه لو قدم الأسباب الخ اه (قوله حصل سنة التحجيل) أي لكن الفعل في أول الوقت أفضل وان كان لوفعل بعد صدق عليه انه فصل في وقت الفضلة لكن أدرك الحرص مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ما هو بالجامعة لكن درجاته الأولى لكل ع ش (قوله على ما) عبارة النهائية كما (قوله في التأخر) هو الدال المجمة ع ش (قوله مسائل كثيرة) نحو أو بعين صورته من تأخير بل يرى الجار والمفسر ساو وقت الأولى ولو الوقت في آخره وان كان لا وقتها كسباني في الجمعة اه وتوله ما وسافر الخ استشكاه السيد البصري بأنه محل تأمل لماسأتي أن الجمع مطلقا خلاف الأولى نحو وعام خلاف ما عه اه وقد يجب بان كلامهم مغر وض فبن أراد الجمع (قوله كالجامعة) ظاهر الساق تقييدها بما يطوبه بخلاف ما دالم تكن مطلوبة لكون الامام فاسقا ومختلفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء بغير أحسن (قوله ان أراد الاقتصار الخ) أي خلاف ما لو أراد التعدد فانه أفضل من الاقتصار مع وأضمن أنه على ذلك الكمال في التامة مما يقتضي مشروعية إعادة الجماعة أو التأخير أولى ولا يأتى التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله على صلاة واحدة) أي ومع ذلك ينبغي أن لاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيم ولو يتقنه آخر الوقت الخ وما ياتى اه سم (قوله ويندب للامام الخ) سبانيه قيل فصل الاستقبال ما لفظه وسن تأخيرها فقد راجع مع الناس الا في المغرب أي للفلاس القوي في ضيق وقتها ومن ثم أظن العلل على كراهة تأخيرها من أوله اه فلبتأمل الجمع بين إطلاقه هنا وتقييده ثم بصري (قوله ان لا يصع سراده بالكامل السنة التي تحصل مع التأخير وتقرر من أصلها بالتقدم بخلاف صوة الجامعة فانها حصلت مع كل من التقديم والتأخير وان فأن بتقدمها صفة كمال فبالكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعد الخو كرهه أوقفه امامه مذنبه الإردوان أمكنه في قريب على الوجوه انتهى اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل كراهة الانتظار نحو شريف الخ (قوله في تأخر الراتب الخ) أي الامام لا الراتب لمجدد (قوله أعلمهم من صلى الله عليه وسلم الخ) وقد يجب أيضا بانهم ظنوا بالقرآن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم عن عادته من المحض وسم (قوله نحو غرير الخ) أي كبريق (قوله على ميت تخفيفا) بق ما لو أعارض عليه نوع مرة وانما الممت فلهي يقدم الاول أو الثاني في وقت نظر والاقرب تقدم الثاني لأن فيه خشكا لم يتولا يمكن تداركه بخلاف الخ فانه يمكن تداركه ع ش (قوله يجب الصلاة) إلى قوله فان قلت في النهاية والغنى الآوله وكذلك إذا وادأ قوله ومثله فانتبه ع ش (قوله الا ان عزم الخ) أي فان لم يعزم أم وان فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه أيضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات الحديث على ما حاصله انه يحتاج إليه المسافر لأعانتة على السهر المحتاج إليه (قوله وتقدم سنو ثابتة) جعله في حيز الاعتذار وهم أن الأفضل خلافه مع أن الأفضل تقديم السنة لا التامة كالأختي بل قد يقال الأفضل أيضا تقديم كل القم الموفرة للخشوع (قوله على صلاة واحدة) أي ومع ذلك ينبغي أن لاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيم ولو يتقنه آخر الوقت الخ وما ياتى اه سم (قوله أعلمهم من صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجب

التفخاره (تنبيه) * يجب الصلاة بول الوقت وجوبه بأسعالي ان لا يبق الامام معها كما يابشر وطها ليجوز تأخيرها عن أوله الا ان عزم على فعلها

وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البينات عرش عبادة السيد البصري قوله إلا أن عزم الخ أي
 على الأصح في شرح المهذب والتحقيق وصحح السبكي أنه لا يجب أن يشبهه وكذا صرح عدم الوجوب في جمع
 الجوامع وبالغ في منع الموانع فقال أن الإيجاب إثبات حكم بغير دليل شرعي اه **(قوله أن شاءه)** أي قبل خروج
 وقتها **(قوله أنما يجب ذلك)** أي العزم **(قوله لا كالإراد)** يعني لا في نحو الإرادة مما سمن فيه التأخير **(قوله)**
 ثم رأيت بعضهم هو ابن شهاب نصري **(قوله الشامل)** أي جمع التأخير **(قوله المندوب)** أي أي بالواقف
 بعرفة المسافر قصر **(قوله والأولى في وجهها الخ)** الوجهان حاصل المقام فبين له الجمع أن الواجب عليه في
 أول الوقت ما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها لجمعها مع الثانية في وقتها أن اتفق فعلها
 في الوقت فذلك والأول لا بد من نية التأخير في وقت بسعها لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم **(قوله في)**
 وجهه) أي وجود القيل المذكور **(قوله ولم يظن موته فيما الخ)** فإن غلب على ظنه أنه عوف في أثناء الوقت
 بعدم ضيق قدرها كان زعمه قد عطل البولي المم باستغاثه فامر الامام بقتله تعين الصلاة في أول الوقت فبعض
 يتأخيرها عن أول الوقت تضيق عليه ظنه وقضية كلام التحقيق أن الشك كالظن بمعنى ونهاية زائد سم عن
 العبادي شرحه مما نصه وهل يلحق بالوقت نحو الجنون فيه نظر والآخر بالالحاق ثم رأيت الاستوى ذكر
 ما يروى بذلك اه **(قوله فإت)** أي في أثناء الوقت قد بقي متمسكاً به ما قبل فعلها معنى ونهاية **(قوله واه)** أي
 بقوله لكن الوقت الخ **(قوله ما ياتي في الخ)** أي من أنه يفسد أن مات ولم يحج كروى **(قوله ومثله)** أي مثل
 الحج فيما ياتي فيه **(قوله فإتة بعد الخ)** أي من صلاته ومثله الصوم ومقتضى هذا التشبيه أنه بالوقت يتبين أنه
 من آخر وقت الأماكن عرش **(قوله فإن قلنا الخ)** ارجع إلى قوله وأخرها لنسأله الخ **(قوله مرفى النوم الخ)**
 قد يقال الذي مرجوزه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تثنى في توهم عدم الاستيقاظ فلو أبدل التوهم بالشك
 لكان حسناً لتمامه مع كفايته في الإرادة على ما هنا فليأمل نصري وباقي عن سم مثله وبعبارة عرش بعد
 سوى كلام الشارح أنه وقضية قول الشارح مر فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك الخ
 أنه لو توهم موته لم يأت بالتأخير بنهاية ما اقتضاه العطف للشك على الظن أن المراد به استواء الطرفين فلا
 يكون التوهم ملحقاً بتوهم الفوت بالنوم اه **(قوله فهل قياسه هذا)** أي قياس الفوت بالنوم الفوت بنحو
 الفوت **(قوله حتى تضيق)** أي وقت الأداة سم **(قوله بتوهم الفوت)** أي بغير النوم عرش **(قوله فلم يجز إلا)**
 مع ظن الادراك) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك
 احتمال توهم الفوت فهذا ينافي قوله أنه لو توهم الفوت مع عدم لان توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل
 التوهم المصطلح لا يكون لان الادراك فليأمل سم **(قوله ما لم يجز الخ)** أي قوله والذي يخفى للمعنى إلا
 قوله كلهم أو بعضهم وقوله لأنه عارض إلى ومن صلى وكذا في النهاية لا قوله ومن ثم إلى لكن **(قوله لكن)**
 تقدمها الخ عبارة المعنى والمشهور واستحباب التجمل لعموم الآداب وثلا هو الذي وطب عليه صلى الله
 عليه وسلم وهل بعضهم القولين على حالين بحيث قيل التجمل أفضل أو ربما كان فيه النوم وحيت قيل
 أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض صلى الله عليه وسلم عن عاذ من الحضور **(قوله والأولى في وجهها الخ)**
 الوجهان حاصل المقام فبين له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت ما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية
 تأخيرها لجمعها مع الثانية في وقتها أن اتفق فعلها في الوقت فذلك والأول لا بد من نية التأخير في وقت بسعها
 أن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت **(قوله حتى تضيق)** أي وقت الأداة سم **(قوله بتوهم الفوت الخ)** قال في العبادي أنما توسع الأداة
 أن لم يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها والاضيق أي قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره
 أن الشك كالظن وهو قياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالوقت نحو الجنون فيه نظر والآخر
 بالالحاق ثم رأيت الاستوى ذكره عما يروى بذلك **(قوله فلم يجز الخ)** صريح في جواز النوم مع
 ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك احتمال توهم الفوت بهذا ينافي قوله أنه لو توهم
 الفوت مع عدم لان توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل التوهم المصطلح لا يكون لان الادراك

أن شاءه وكذا لا واجب سم
 قبل أنما يجب ذلك حيث لم
 يبين التأخير لا كالإراد
 وفيه نظر ثم رأيت بعضهم
 رده بأنه يلزم من يجمع
 التأخير الشامل للمندوب
 والجائز نية والاعصى
 وكانت قضاء وكان وجهه
 كإدبه أن نيب التأخير لم
 يناف وجود بالنسبة وأن
 اختلاف لحظ البابين والأولى
 في وجهه أن نيب التأخير
 عارض فلا يرفع حكم الواجب
 الأسلي وهو توقف جواز
 التأخير على العزم وإذا أخرها
 بالنية ولم يظن موته فيه
 فأن لم يصح لأنه لم يقصر
 فكان الوقت محدوداً ولم
 يجز جهاته موبه فارقاما
 يأتي في الحج ومثله فإتة بعد
 لأن وقتها العمر أيضاً فان
 قلت مرفى النوم أنه لو توهم
 الفوت مع عدم فهل قياسه
 هذا حتى تضيق بتوهم
 الفوت قلت نعم الآن يفرق
 بان من شأن النوم التفويت
 فلم يجز لان ظن الادراك
 بخلافه فإتة وفي قول
 تأخير فعل العشاء
 أفضل ما لم يجز وقت
 الاختيار لأحد فيعوم
 ثم اختاره المصنف وغيره

لكن تقدمها هو الذي واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون (و) مر أن محل نذب النجمل لم تدار منه صلته واحدة فذلك (يسن الإبراد بالظهور) أي ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون أدائها عن أول وقتها إلى أن يبق (١٣٣) للفيضان ظل شئ فيه فاصد الجاعة

التأخير أفضل أو ربما أذال بحذف اه (قوله) لكن تقدمها هو الذي واطب الخ) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير عرش (قوله) مر أن محل نذب النجمل) أشار به إلى أن قول المصنف وسن الإبراد الخ مستثنى من قوله وبسن تعجل الصلاة لكن محل هذا الاستثناء في غير أيام الدجال أمأهي فلا سن الإبراد فإنه لا يرسى فيها ولا الخرف في وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقائه الوقت المقدر كما نقل عن الزبدي مع لاه انتفاء الظل وأما البراد الذي ليس فيها نحو حيطان غشي في ظلمها طالب الجاعة فالظاهر كاهو فضة اطلاعهم سن الإبراد فيها لا هو أن لم يوجد فيها الظل تنكسر سور وذا الخرف عرش (قوله) بتأخيرها دون أدائها) عبارة النهاية تخرج بالصلاة الأذان كما أفهمه كلامهم وصرح به في المطالب وحصل أمره صلى الله عليه وسلم بالإبراد به على ما أعلم من حال السامعين حضورهم عقب الأذان لتندفع عنهم المشقة ثم فالوجه بعضهم على الأقل ولم يعد في بيان ادعى بعده في رواية الترمذي التصريح بتأخير الأقامة اه (قوله) إلى أن يبق) أي بصبرها بمعنى (قوله) لا يجوز وأما الخ) أي لا يجوزها عنه معنى قول المتن (في شدة الحر) أي لا في شدة البرد إلى أن يخف فاسأل في شدة الحر لأن الأبراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه مر اه سم على التمسح أقول الأولى لأن الحر له وقت تنكسر سورته فيه بخلاف البرد وإنما قلنا هذا أولى لأن الجمع جواز حران القياس في الرخص عرش وحاشي (قوله) فارد بالظهور) الباء للتعد بوقبل زائدة ومعنى أبرد وأخر وأعلى سبل التعميم نفع الباري اه شوري (قوله) من فجع جهنم) قال في النهاية أخرجه مخرج التشديد والتشديد أي كأنه ناز جهنم في حرها انتهى اه عرش (قوله) أي غلبها الخ) هو من كلام الرازي (قوله) لا يشر الخ) عطف تفسير عرش (قوله) وما في الصبر الخ) أي من أنه صلى الله عليه وسلم كان يبردها بها يومئذ (قوله) حصل على بيان الجواز (جواب) لأن الأبراد في غير وقتها مع أن الظاهر واه الاسم اعلى في صحيفتي الظاهر فتعاوت الروايات في فعل فعل الصبر مع من سلمه كاتفهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم المعارض اه قول المتن (قوله) بيلدار) راجع إلى عدم اختصاصه ببلد بارد في شدة الحر كإدراكه ولوفى أو بالبلادين شبهة اه بصري عبارة النهاية وما في مقابل الاسم لا يخفى بذلك فيسن في كل ما ذكر لأطلاق الظاهر اه (قوله) أو جل الخ) كبر باط وموسر وتولوع بر جيل بدله جدد لشمع ما قد نزلنا الآن راد المسجود موضع الاجتماع للصلاة فشمع ما ذكره مخفي (قوله) أو بعضهم) صادق واحد بصري وبصري (قوله) بحيث تسلب خشوعهم) أي أدركاه نهاية ومعنى وهل يغيب خصوص كواحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً أو شحازاً دل خشوعه مجتمعة في أول الوقت ولومن قرب بسبقه الإبراد أو العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لذكر فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت حج صرح به عرش قول المتن (من بعد) ضابط البه ما يتأخر فاصداه الشمس معنى عبارة النهاية ما يذهب معه المشوع أو كاله لتأخر بالشمس اه (قوله) بلدة باردة) أي كالشم وقوله أو معتدلة أي كصبر قليبي (قوله) ووق الخ) أي اتفق نهاية ومعنى (قوله) لا نه) أي وقوع عندنا الخربها (قوله) يؤخذ من) أي من التعليل (قوله) وواله) أي وضعه (قوله) دائماً) أي في وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) أي دائماً (قوله) أو عكسها) أي كسوران بالنسبة لشمس يقي مالو كان المبتدئان بعض شهرها كالاسد الحرار دائماً وعدمها في غير فصل سن الإبراد فيها في ذلك الشهر الحار لا يراه كلام الشارع الأول (قوله) بهذا) أي المأخوذ (قوله) بين من عبر) أي عند كثر وطس الإبراد وقوله بيلدار كاسفند (قوله) في بلدنا الخ) أي لأجل ادخالها (قوله) ودعى هذا) أي الثاني (قوله) لأن بر يد) أي اصف كافر (قوله) أي من حيث الجلة الخ) يعني أن فلتأمل (قوله) يؤخذ من ان البلد لو خالت قطرها) عبارة الإرشاد في فطر رشده اه وهي مصرحة بأن شدة الحر في غير فطر الحر لا توله (قوله) بلد بهم غيرهم) مفهومان الإبراد لم إذا كان يأتيهم غيرهم في

(٥٥ - شرواني وان قاسم - اول) القطر والثاني في بلد يخالف كذلك لكن قد عرض له احتمال وقوع هذا العمل قول الزوكشي اشتراط لينة الحر بخلاف تعليل الرازي لأن بر يد بقوله في شدة الحر أي من حيث الجلة لا بالنسبة إلى قدر البقاع والاختصاص اه

اشترط شدداً لحر بالنسبة إلى جلة البلد ومجموعه من حيث الجلة وإن لم يكن جميع البقاع كذلك وأعلى جميع الأشخاص كذلك كدري وقوله إلى جلة البلد لعل المناسب إلى جلة العتق **(قوله فالحاصل)** أي حاصل قول الزركشي بعد الإجمال وقوله من كونه أي الإراد كدري **(قوله وبلد الخ)** عطف على قوله وقت الحر على توهم افتقاره في **(قوله ومن يصل الخ)** عطف على قوله وقت بارد كذا **(قوله ورجع الخ)** معطوف على **(قوله ورجع)** يصل أي أوفيه بلا مشقة **(الخ)** عبارة النهاية والمعنى شرح بافضل وأجمل حضر جماعة بأتهم غيرهم أو بأتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجد خلافاً **(قوله ولم بأتهم غيرهم)** مفهومه من الإراد لهم إذا كان بأتهم غيرهم في الاقتصاد على الإمام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم **(قوله نعم نحو امام الخ)** عبارة النهاية وقوله حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقبليه لكن ينتظر غيرهم له الإراد ما ما كان أو ما موماً كان اقتضاء كلام الزاقي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الإرشاد للشرح مائه وقوله نحو الإمام شامل للإمام وغيره وقوله والذي ينبغي لعل المراد منه إذا كان مع الإمام غيره أن الأفضل فعلها ولا جماعة فإن كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فلي تأمل وقوله المقبره قديقال وكذا غير المقبره إذا حضر معتمداً المشقة وقد روي بالمقبره من حضر أول الوقت اه عبارة السيد البصري قوله نعم الخ لعل هذا الاستدراك بعد قوله السابق أو بعضهم ثم قوله والذي ينبغي لعل ظاهره يتأني فيمن يكون في معان من المقبرين بالمسجد بل يظهرونه يتأني في كل من حضر قبل استغناء جماعة فلي تأمل اه **(قوله لا لا تباع)** أي لأن بيت النبي صلى الله عليه وسلم كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفة فيؤمن فيوم ذلك كانوا يردون انتظار القبايين كدري **(قوله أن الأفضل)** الخ فإن قلت غير الإمام لا يحذور يرتفع على عادته بخلاف الإمام فإن أعادته تحمل على اقتداء المفترض بالتفعل وفيه خلاف قلت ذكر وفي صلاة يعطى تخلف ان خلاف محل في غير العادة فلاه قبل ان الثانية هي الغرض عش وفيه توقف فالراجح **(قوله بطريق التسبع)** قضيه هذا أن غير المقبره لا يكون الأفضل له فعله أولاً في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم **(قوله فشمس ذلك)** أي نحو الإمام المذكور **(قوله الاعادة)** الأولى فعلها أولاً **(قوله وفرق بعضهم الخ)** أي فالأول بعد أفضلية ما تقدم قال سم ومشى الشارح على الفرق في شرح الإرشاد اه **(قوله بين ما هنا)** أي بين نحو الإمام المذكور **(قوله وكذا بسن الخ)** هو العتق بخلافها بقضيه كلام المصنف نهايتومغني **(قوله وبعضها)** أي قوله والحديث في النهاية والمعنى الأوله عند الأصوليين **(قوله بان فرغ من السجدة الثانية)** أي بان رفع رأسه من السجدة الثانية وإن لم يصل إلى الحد تحريمه القراءة كما يأتي ويقي الموقوفون ورفع رأسه ورجع الوقت هل يكون قضاء أم لا فيه نظر والأقرب الأول وبني على ذلك ما علق طلائع وجته على صلاة الظهر مثلاً قضاءه أو أداه عش عبارة السيد البصري هل المراد بالفرغ منها رفع رأسه عن الأرض أو حصول القدر الجزئي حتى لو سجدت ثلاثين سجدة لمعاً فيها بفرغ الوقت قبل رفع رأسه كانت أداه محل تأمل لعل الأول هو المتبادر من الفراغ وإن كان الثاني أوجه بمعنى اه مطلقاً تبعاً إلى الوقت الثالثه قضاءه مطلقاً عليها بعد الوقت الرابع الخ والوجه الثاني أن الوقت أداه وما بعده قضاءه هو التقطع وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر ونحو الوقت وقتان المسافر إذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فإن قلنا ان صلاته كلها أداهه القصر والالزيم الاتمام معنى وفي عش عن ابن

فالحاصل أنه لا بد من كونه وقتاً لحر وتخلل بالنسبة لبقعة أو شخص وبلد لحر وضوا من يصل بيته منفرداً أو جماعة ورجع على رأونه بلا مشقة أو حضره ولم بأتهم غيرهم أو بأتهم من غير مشقة له نحو قرب منزله أو وجود ظل من شيء فيه فلا يسن الإراد له ولا لعدم المشقة ثم نحو امام محل الجماعة المقبره بسن له تبعا لهم لا لا تباع والذي ينبغي الأفضل له فعلها أولاً ثم معهم لأن سن الأفراد في حقه بطريق التسبع كما تقرر فشمس ذلك قولهم بسن لرجح الجماعة أثناء الوقت فعلها أولاً ثم معهم وعدم نقل الاعادة عنه صلى الله عليه وسلم لا يستلزم عدم نديها وفرق بعضهم بين ما هنا وقولهم بسن إلى آخره بما لا يصح فاحذروه وكذا بسن الأفراد لا يقصد السجدة الصلاة فيمنع فرداً كما يحسنه الأسنوي وغيره وفي كلام الزاقي اشعاره (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه **(قال اصح أنه ان يوضع في الوقت منها (ركعة) كاملة بان فرغ من السجدة الثانية**

عبدالحق مثله قول المنز (فالجسج أداءه) أي وينوي به الاداء برئدي **(قوله كذلك)** أي كالملة **(قوله)** تلحق
 الشخصين الخ) مفهوماً دليل لقوله والا الخ ومنطوقه قوله **(قوله)** أي مؤداة) أي والا فإطلاق ادراكها
 لا يوقف على ركعتي الوقت سم على المنهج اه عش **(قوله)** على معظم أفعال الصلاة) قدبا لعظم لان
 الركعة ليس فيها تشهد والصلاة التي على الله عليه وسلم والسلام عش أي والمراد بالافعال ما يشمل
 الاتوال ويجزئ **(قوله)** ادغالها بعد الصلاة) مروجه التقيد بالغالب **(قوله)** تكرر (ولها) أي كالتكرار في ركعتي
 المحلى وغيره والافليس تكرر ولاحقيقة لان كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وانما يشبه التكرار
 صورة عش عبارة الشو برى على المنهج قوله كالتكرار وقال الشيخ سم في آياته انما يجعله تكرر ولاحقيقة
 لان التكرار وانما هو الاتيان بالشيء ثانياً مراد به تأكيده لأول وهذا ليس كذلك انما بعد الركعة مقصود
 في نفسه كالاولى كأن كل واحدة من خمس اليوم ليست تكرر والمثلها في الامس اه **(قوله)** عند الاصولين
 فيه نظر فلنأمل هذا التقيد سم يعني ان هذا التحقيق انما هو لبعض الفقهاء كفي شرح جمع الجوامع
 والمغني **(قوله)** انما في الوقت أداء مطلقا الخ) ونقل الزركشي كالتقوى عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في
 الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما سم ركعة وقال الامام لوجه لثبته الاداء اذ علم ان الوقت ما سمها
 بل لا يصح واستوجبه في شرح العباب جعل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الامام على ما اذا
 لم ينو والصواب ما قاله الامام وبه أفنى شيخنا الشهاب الرمي سم على ج اه عش **(قوله)** والصواب
 الخ) لعله يقطع النظر عن الجمل المذكور والا فلا يظهر للفتن توجه **(قوله)** ظاهر في رد هذا) قد يتوقف فيه
 لجواز أن يكون المراد بيان كمال ادراكها بالنسبة لادائها والعنى من أدركها فكانه أدرك الصلاة في الكمال
 والفضل لا في الاداء بصري ولا يخفى ان ما حوّه خلافه فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف
 فيه **(قوله)** ولا يخلف في الاثر الخ) أي ان كان التأخير بعسر عذر **(قوله)** ونواب القضاء دون نواب الاداء
 ظاهره ان نواب بعذر وينبغي انه اذا كان بعذر وكان عزمه على الفعل وانما تركه اقسام العذر به حصله
 نواب على العزم يساوي نواب الاداء عزمه عش أقول لو روي كلام الشارح ما تقدم في تفاسير أوقات
 الفضلة والاختيار وغيره هذا نسبة فعل الصلاة في الوقت الى فعلها في خارج لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت
 الفضلة أو الاختيار الى فعلها في وقت الجواز عزم العزم في أول الوقت وإضاؤه أو يزبدعله لا يظهر له وجه
(قوله) ودر) أي في بيان وقت العصر **(قوله)** أفسد) أي عداها نية ومعنى **(قوله)** كانت اداء الخ) المعقده
 لا تحب اعداها فورا عش وبصري **(قوله)** لتوغم) أي تحبس في مكان مظلم نهاية ومعنى **(قوله)** جواز
 الى المن في النهاية بتوالت قوله ووقع في المغني الاما ينسب عليه **(قوله)** ان قدر على البقين) أي بالصبر حتى يتيقن
 الوقت الآخر ووج رؤيته الشمس مثلام عش **(قوله)** انم) استدراك على المن **(قوله)** ان اشعره
 أي من جهل الوقت **(قوله)** نمة) أي من رجح أول امره ولو رقي ما عني قال عش وفي معنى اخبار الفتنة
 منزهة وتضمنه اعداها عشا وقضى على ما ساق وهو العزم على العمل بالعدل عليها ولم يلغها فيها اه
(قوله) عن مشاهدته) كان قاله رأيت الغير طالعاً أو الشفق غار بمعنى **(قوله)** في صورة) متعلق بقوله سمع
(قوله) لزمه قوله ولم يجتهد من عطف المراد عبارة انها بامتنع عليه الاجتهاد اه وعبارة الخ في فانه يجب
 عليه العمل بقوله ان لم تكنه العلم بنفسه جوازاً انمكنه اه **(قوله)** ادلا حاجته) أي من جهل الوقت حينئذ
 أي حين وجود الاخبار والسمع المذكور **(قوله)** بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد **(قوله)** لو أمكنه الخ) وج
 في شرح الارشاد **(قوله)** عند الاصولين) فيه نظر فلنأمل هذا التقيد **(قوله)** انما في الوقت اداء مطلقا الخ)
 ونقل الزركشي كالتقوى عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وان لم يبق من الوقت ما سم
 ركعة وقال الامام لوجه لثبته الاداء اذ علم ان الوقت لا يصح ابل لا يصح واستوجبه في شرح العباب جعل
 كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو والصواب ما قاله الامام وبه أفنى
 شيخنا الشهاب الرمي **(قوله)** بخلاف ما لو أمكنه الخ) ساقى تفسير هذا في القبله كالمال حاصل و أمكنه مقصوده
 نحو الخ

(فالجسج أداءه والا) يقع فيه
 منه ركعة كذلك (قضاءه)
 كما هو أداءه أو لم يزل
 لخبر الشخصين من أدرك
 ركعتين الصلاة فقد أدرك
 الصلاة أي مؤداة الفرق
 اشتمال الركعة على معظم
 أفعال الصلاة - لانه ادغال
 ما بعدها تكرر ولها جعل
 ما بعد الوقت تابعاً لها بخلاف
 ما دونها ولو كان في هذه
 التبعة ما فيها كان التحقق
 عند الاصولين انما في
 الوقت أداء مطلقاً وما بعده
 قضاء مطلقاً والحديث كما
 ترى ظاهر في رده هذا ولا
 خلاف في اثم على الاقوال
 كما كما يعلم من كلام المجمع
 ان من قال بخلاف ذلك
 لا يعتد به ونواب القضاء
 دون نواب الاداء خالفان
 زعم استواءهما على أنه
 يتعين فرضه في قضاء ما أتوا
 لعذر والا فلا وجه له ومران
 من أفسد صلاته في الوقت ثم
 أعادها فيه كانت اداء قضاءه
 خلافاً لكتبر بن (ومن جهل
 الوقت) لتوغم (اجتهد)
 جواز ان قدر على البقين
 وجوب بان لم يقدر ولو
 أعني نظير ما مر في الاواني
 نعم ان آخره تنقح عن مشاهدة
 أو سمع اذ ان عدل عارف
 بالوقت عجزاً - مقبولة
 ولم يجتهد ادلا حاجته
 للاجتهاد حينئذ بخلاف
 ما لو أمكنه الخ وج رتبة
 نحو الخ

(الح) سياتي في نظير هذا في القبلية كالوسائل حائل وأمكنه معرو دل وبة الكعبة فانه لا يجب المشقة ويجوز تقليد
 المخبر عن علم فلنأمل بعد ذلك اطلاق قوله وانما لم الح سم (قوله) لان فينا (الح) أي يجوز له الاجتهاد لان
 الح (قوله) (ب) أي الخروج (قوله) ولا يجب عليه وهو من يرى ان أول الوقت طلوع
 النجم القلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدر سيرها من غير ما في الشارح مثله (قوله)
 العمل بحسبه) أي جواز الاوجوب كما صرح به غيره وهو شامل لما لو عجز عن البقن وقد ينظر في حشد
 فان حرمان العادة الالهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص في الوقت المخصوص أقوى في افادة
 الظن بدخول الوقت من سماع صوت الدين فلنأمل ثم رأيت سم على المنهج نقل عن مو وجوب عمله
 بحسبه كتنظيمه في الصوم عند بصري عبارة عش بل يجب عليه ذلك كإقتضاه سم على المنهج عن
 الشارح مر اه (قوله) ولا يقلده فيه غيره) سياتي في الصوم ان لغيره العمل به فيجوز بحسبه هنا وإن عجز
 بان أمارات دخول الوقت أكثر وأيسر من أمارات دخول رمضان سم على ج والاقرب عدم الفرق كما
 صرح به مو في فتاويه عش عبارة الجعيري والمعتد الهنفي غايبيه لظنه صدقهما أي النجم والحاسب
 يار تقليد هما قياسا على الصوم كما في عش وقرره شيخنا الحنفى اه عبارة الكردى على شرح بافضل
 والذي اعتمدته المغني والتفتوا لنهاية وغيرهما عدم جواز تقليد هما هنا كذلك الصوم في التفتوا للمغني
 والاسنى وجرى الشهاب الرملى وواقعه الطلبلوى والجال الرملى على وجوب تقليد هما في الصوم وفيه
 الجلال الرملى بما إذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما
 عدلان اه (قوله) غيره) صادق بالاعى وقد ينظر فيه بانه أولى من غيره بالتقليد حيث صاغ بصري (قوله) لم
 يجوز لقادر تقليده لان الجهل بالقلد مجتهد حتى لو أخرجه اجتهاد ان ملاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه اعادتها
 مغني وشرح بافضل وياتي في الشارح مثله (قوله) لا أعى (الح) منقطع بالنسبة لاعمى البصرة لانه ليس بقادر
 على الاجتهاد عبارة المغني وشرح المنهج ولا داعى كالصبر العاخر تقليد مجتهد لجزء في الجملة اه (قوله) فانه غيره
 (الح) كذا في النهاية والذي يصرح به كلام غيرهما من على التخيير في أعى البصر فقط دون أعى البصر وهو
 الذي يقسم اذا المراد به كاهن ظاهر العاخرين الاجتهاد بصري أي يجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله)
 أكثر اه (الح) أي ومطالعنا وصلنا مغني (قوله) وصباح دين (الح) ظاهره انه يصلى بمجرد سماع صوت الدين
 ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد به يجعل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الخطأ الثاني
 فعلها هل أسرع فها عن عادته أولا وهل أذن الدين قبل عادته بان كان علامة يعرف بها وقت أذانه
 المتأدلى غير ذلك مما ذكر فالجواب على ذلك قوله اجتهد بورد ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم
 يقل اعتد على ورد ونحوه انتهى وهو ظاهر عش وياتي عن شيخنا والبصري ما واقع (قوله) دين مجرب
 نفعه وأجروا أن آخر مجرب سم (قوله) وكثرة المؤذنين (الح) ظاهر الملاحظة هنا وقتيما معا فانه لا يشترط
 كثرهم وثقله عليهم الاوقات والثاني واضح فان توافق اجتهادهم وان لم يكونوا فاعرفين بغلب على الظن
 دشو له وأما الاول فنأمل حيث لم يباغوا عدد التواتر بل بقي في القلب صدقهم ثم محل مذكور فيما يظهر
 في مسقطن أمال كانوا امتابين لواحد منهم كاهن مشاهد في مؤذني الحرفين فالحكم متعلق بتبوعهم فيما
 يظهر فان كان ثقة عارفا بالاوقات سأل على مرع الامام النووي فلنأمل بصري (قوله) وكذا ثقة عارف (الح) قد
 يقال هو في يوم الغيم مجتهد فانتع بل عليه في المعنى تقليد مجتهد وقد تقدم امتناعه الآن بحسب بانه أعلى رتبة
 من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليد مر اه سم

لان فيه مشقة عليه في الجملة
 وانما سم على القادر على
 العلم بالقبلية التقليد ولو لم يخبر
 عن علم لعدم المشقة فانه اذا
 علم على القبلية مرة واحدة
 اكتفى به لم ينقل عن
 ذلك المحل والاوقات متكررة
 فحصر العلم كل وقت
 وللمخبر العمل بحسبه
 ولا يقلده فيه غيره واذا أخبر
 ثقة عن اجتهاد لم يجوز لقادر
 تقليده الا أعى البصر أو
 البصرة فانه مخبر بين تقليده
 والاجتهاد لا تظهر الجعز في
 الجملة (ورد) كقراءة
 ودوس (ونحوه) كصنعة
 منه أو من غيره وصباح دينك
 مجرب وكثرة المؤذنين يوم
 الغيم بحيث يغلب على
 الفطن انهم سم لكثرة
 لا يخطئون وكذا ثقة عارف
 با وتل

عبارة شتى وهذا أي العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الأولى ومنه اخبار الثقتين علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصبح فيمتنع عليه الاجتهاد مع مجوزة تقليده في الغيم لأنه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً ثم إن علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليد مولو كالمؤذن وغلب على الظن أصابتهم جازاً اعتمادهم عموماً ما لم يكن بعضهم أخص من بعض والأدهم كل مؤذن الواحد مثل العلم بالنفس أشاروا إلى الأول الصبح والمناكب الصبح والساعات المجرى بتوحيات الأوتار لعرف به فهذا كله أي العلم بنفسه وأخبار الثقتين علم وأذانه في الصبح والمناكب والأوتار كسائر الساعات بيت الأوتار الصبح في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد ويرد من قرآن أودس وأوطا الصبح علم أو نحو ذلك كغياطة وصوت ديك أو نحو كملو ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كمن يتأمل في الحياطة هل أسرع فيها أولاً وفي أذان الديك هل قبل عاذته أولاً وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه ان حصل العلم بالنفس أو ما في معناه من المرتبة الأولى امتنع عليه الاجتهاد وإن لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد المرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند الجزع الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا حق البصر وأما الاعي فلا تقلد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لأن شأنه الجزأه بعذر وعجزه الكردى على شرح بافضل والحاصل أن المراتب ست أحدها المكان معرفة الوقت يقيناً ثانياً وجود من يخبر عن علم بالهارة تيسر دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهى المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم وأبوابها إمكان الاجتهاد من البصر خامساً المكان من الاعي سادساً إمكان الاجتهاد من الاعي والبصر فالحاصل الأول يخبر ينهوا بين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فإن لم يجده غير ينهوا بين الثالثة إن كان لا يجد الثالث يخبر بين الأولى والثالثة صاحب الثانية لا يجوز له العدول إلى ما دونها وصاحب الثالثة يخبر ينهوا بين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر ينهوا بين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاً اهـ (قوله يومه) أي يوم الغيم بخلاف يوم الصبح كما قال في العباب وأذان العدل العارف في الصبح كالاجتهاد عن علم وفي الغيم كالاجتهاد لكن للبصر تقليده اهـ سم (قوله) أذلاً يتقاعد (الح) أقدر بقاله هو يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه بدخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى منبج الشارع رحمه الله تعالى فواضح وإن كان يقلده بمجرد دامت سماعه غير اجتهاد كما بصر به كلام غير مقياسه على الديك يحمل تأمل يعرف مما تقر فلجرو وكذا منعه يقتضي أن كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع أن المصر به في كلام غير أن اتباعهم تقليد لهم فلي تأمل (قوله وعلم الح) عبارة النهاية بالمعنى فلو صلى بلا اجتهاد أو عدم التقاطر كالأجبر على المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه بدخول الوقت وتأخير إلى خوف الفوات أفضل اهـ (قوله) وقف في حد (الح) الأولى الاخصر وما في حديث أبي داود وما يخالف ذلك في المسافر لاحتضانه (الح) (قوله) يخالف ذلك أي عدم الاعتقاد (قوله) وغيرها أي غير المبالغة (قوله) كما إذا (الح) خبر أن قوله صلى الظهر جواباً أو الجلة الشرع جواباً كان وقوله لأن الذي (الح) علة لعبة العلة المتضمنة لو حذف لأن كان أوضح وأخصر (قوله) لا استحالة شكهم (الح) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من نحو زهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على نحو زهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم أقول وجوب الظهور وما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظراً منهم للزوال (قوله)

لأعني تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقتين اجتهاد (الح) لأن بحباب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا صرح في العباب بقوله كالمجتهد العادة لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتماده أمر أقوى مما يعتد عليه المجتهد فهو أبعد عن الخطأ من المجتهد فهو تبيين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي أن يعلم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أي يوم الغيم بخلاف يوم الصبح كما قال في العباب وأذان العدل العارف في الصبح كالاجتهاد عن علم وفي الغيم كالاجتهاد لكن للبصر تقليده اهـ (قوله) لا استحالة شكهم (معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من نحو زهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على نحو زهم اغتفار ذلك للمسافر

يومه أذلاً يتقاعد عن الديك
أخبر يومه علم من كلامه
الصلاة وعدم اعتقادهم مع
الشك في دخول الوقت
وإن بان أنهم في الوقت لانه
لا بد من ظن دخوله بامره
ووقع في حديث عند أبي
داود ما ظهر بخالف ذلك
في المسافر ولا حجة فيه لانه
واقعة حال تحتمل أنها
للصالح في المبادرة وغيرها
بل عند التأمل لا دلالة فيه
أصل لأن قول أنس كما إذا
كلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم في السفر قلنا
زالت الشمس أولم تزل
صلى الظهر لأن الذي فيه
أنهم اغتفروا قبل صلاته
بهم لاستحالة شكهم معها

وبقرضه ولا عزمه ألا ترى أنه يجوز إجماع خبر العدول أن شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوصف العدالة فتعقله صلى الله عليه وسلم أولى بالثبوت
وهذا يوضح اندفاع قول المحب الطبري لا يبعد تخصص المسافر بخاف من جواز الظهور عند الشك في الزوال أي مثلاً كإخص بالقصر ونحوه
(فإن) اجتهد صلى ثم بعد خروج (٤٣٨) الوقت (تيقن صلاته) أي أحرمها (قبل الوقت) ولو جحد بعد رواه عن علي (الاجتهاد) (قضى)

في الظاهر) لغوات شرطها
وهو الوقت فإن تيقن
الوقت أعاد فعاقل وقال
أعاد كل أول أه وهو
وهم لماعلم أن يحصل
الخلاف إنما هو في بين ذلك
بعد الوقت (والا) يتقنها
قبيله ولو بان من الحال
(فلا) قضاء عليه لعدم تيقن
المفسد (فرع) صلى في
الوقت ثم وصل قبله لبلد
يخالف مطلعها مطلع بلده
لزم أعادتها فغير ما يأتي في
الصوم كذا بحث ولأن
تقول أن أراد عاقل ما وافقة
معهم في الآخر صواب
فما رافس فظير مسئلتنا
لاختلاف يوم الرز يوم
الموافقة وإنما الذي يروهم
أنه فظير هاتين يرى ببلده
فصوم ثم سافر ووصل
أنشأه يومه لبلده برأه له
وحكم هذه أم صريحاً
كلهم يحتج بأدلة
تعليمهم بأنه بالانتقال إليهم
صار مثلهم الفطر وقضية
تخصص الشرح قول
الحاوي والارشاد فطر ابن
سافر من بلد غير الرز
إلى بلده هاته يستمر صامها
ووجهه بأنه استند هاته
حقيقة الرز في فطرها
في ذلك الصوم الأمه
أضعف منها وهو استصحاب

فأما أنه ظاهر (قوله) قول المحب الطبري لا يبعد (الخ) كلام المحب الطبري قرى بولكن الأقرب بالأدق
بقراعه الحلى على أنه للمعاقفة في المبادرة (قوله) كذا بحث) اعتنجه من (قوله) لاختلاف يوم الرز يوم
الموافقة قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً ذوم الرز يوم في مسئلة الصوم فظير هاته وقت الصلاة
الذي دخل ببلده يوم الموافقة فظير هاته وقت الصلاة في البلد الذي وصل إليه وكون المختلف هاتين

المتنقل إليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صاماً فانتقل في ذلك اليوم لبلده هاته يعطى لانه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه
وهو الرز في احتمال الأول يفرق بأن الصلاة فيها من حيث الوقت فيختلف في رمضان لأنه لا يقبل غير بخلافها فاحتط به أكثر
ومن ثم لو جمع فقد عاقل دخل المفسد في وقت الظاهر لزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم

الى التأمل بصري (قوله ووج) أى فى مسئلتنا (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كسى صلى الخ) قد يعرف بان الصبي أدى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤدها باعتبار الانتقال اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد منع دعوى الاطلاق بان الصبي انما أدى الوظيفة باعتبار بدنه لا وجوبها (قوله الذى) الى المتن فى النهاية والغنى الاقوله لم يتبعه وقوله كذلك الى فندبا (قوله وجوب الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الزاوية المتقدمة مر سم أى خلافا للشارح والمغنى كما بان (قوله بغير عذر) قد مر ان من أقصد الصلاة فى وقتها لا يصير قضاءه خلافا للمعنى ومن تبعه لكن يجب اعادة ما نورا كما مرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر ان محله اذا كان بغير عذر ثم رأيت فى سم على المنهج قال المجتهد انه لا يجب اعادة ما نورا اه
 اه بصري أى مطلقا سواء كان بعذر أو بدنه كما مر عن عرش (قوله لم يتبعه) أى بان كان قبيل الوقت أو بعده لكن غلبه لم تكن دفعه وغلب على طئه انه سيقطع وقد بقي من الوقت ما يسعها وطورها (قوله بان) لم يتشأن عن قصير بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن أئمة الخطأ والنسبان وبقى ما دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل فى مطالعة أو صنع أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثانى لان هذا نسبان لم يتشأن عن قصير منه كما حكى عن الاسوى أنه سرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى انصهر الشمس فى وجهه عرش (قوله فندبا) ولو تقطع من نوم وقد بقي من وقت الصلاة المنع وضعا لاسم الاوضاء أو بعضه فحكمه محكم فانه بعذر فلا يجب قضاؤها فوراً كما فى به والوجه والله تعالى شانه تعالى عرش قوله مر ما لا يسع الاوضاء الخ اذهب منه لانه لو استقفا وقد بقي ما يسع الموضوع بعض الصلاة كما تقدم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصى بذلك وجب قضاؤها فوراً ومثل الوضوء النفل من الجنابة كل ما ياتوقف عليه بجملة صلاة كالألحاح من بدنه واستمره ونه اه (قوله بخلاف الخ) تعالى للمتن الشامل للوجوب والندب قول المتن (وبسبب ترتبه) أى الفائت فبقضى الصبح قبل الظهر وهكذا نهاية ومعنى قول المتن (وتقدم الخ) ومن فاتته صلاة العشاء عمل له صلاة الوتر قبل قضاها وجهان وجهها مع عدم الجواز نهاية (قوله ان فات بعذر) قد قدمها ومثله فى الاول لو فاتت كلها بغير عذر فبما يظهر بصري ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق اصحاب ترتيب الغواث مقتضى انه لا فرق بين ان تفوت كلها بعذر أو عدم أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو العتمد اه وقول المغنى قد أطلقوا اصحاب ترتيب الغواث وهو ظاهر اذا فاتت كلها بعذر أو غيرها فان فات بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحديث فديقه لثب البداء فيه اه وقوله قد يقال الخ خلافا لما مر عن النهاية وقال الماين فى الشارح (قوله وان خشى) الى قوله ولو شك فى المغنى الاقوله لا يقع على ويجب (قوله من) أوجب ذلك أى المذكور من الترتيب والتقديم معنى (قوله ولا اتباع) فانه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة العصر يوم الحندق فضاها بعد الغروب صلى المغرب معنى ونهاية (قوله ولم يجب الخ) عبارة المغنى فان لم يتقدم الفائت كان الخ (قوله وكقضاءه من ان) عطف على قوله لان قال الخ الكردى أى كما يسب تقدم قضاءه رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما بان فى الصيام فتعين انه عليه لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح المغنى (قوله لضرورة الوقت) أى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظاهر معنى (قوله الجرد) أى عن قصد الايجاب سم (قوله ودم) أى تقديم الغائت على

وسئلة الصوم يومين لا ثمرة فى الفرق (قوله كسى صلى الخ) قد يعرف بان الصبي أدى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤدها باعتبار الانتقال اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله وجوب الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الزاوية المتقدمة مر سم أى سواء فات بعذر أو لا فيجوز ترك الترتيب وان كان الغرات بغير عذر كما قلناه اطلاقا فما احتج بالترتيب وان وجب الدار لان تقديم ما وجب الدار فيه أيضا على ما تقدمه لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الزاوية القليلة على ما وجب فيه الدار مر (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم الجرد للندب) كانه اشارة الى قول لجمع الجوامع والندب أى ويخص الذب بغير قصد القربة أى عن

رجح مقتضى هذا فقال الاقرب ب عدم لزوم الاعادة كسى صلى ثم رجع فى الوقت (وياد بالغاثة) الذى عليه وجوب بان فات بغير عذر والاكتون لم يتبعه ونسبان كذلك بان لم يتشأن عن قصير بخلاف ما اذا تشا عنه كما عبط نوح اوكهل بالوجوب بعذر فيه بعده عن المسلمين أو اكراه على الترك أو التلبس بالنسائي فندبا بجعل لبراءة ذمته (وبسبب ترتبه وتقدمه) ان فات بعذر (على الحاضرة التى لا يخاف فوتها) وان خشى فوت جماعتها على المعتد خروجا من خلاف من اوجب ذلك والاتباع ولم يجب لان كل واحدة عبادة مستقلة وكقضاء رمضان والسترتب فى المؤدبات انما هو لضرورة الوقت وفعله صلى الله عليه وسلم الجرد للندب وقدم

على الجماعة كونه مستتر في فرض كفاية لا اتفاق موجب على أنه شرط للصحة قول أكثر موجبين أنها ليست شرطا للصحة فكانت رعايتها خلاف فية كد هذا بدفع الانسوي وغيره هنا أما إذا خاف فوت الحاضرة بأن يقع بعضها وان قل خارج الوقت فلو لم يبدأ بها لم يخرج بعضها عن الوقت (٤٤٠) إمكان فعل كفاية ويجب تقديم ما قبل بغير عذر على ما قبل بغير عذر وان فقد الترتيب لانه سنة والبداء واجب ومن ثم

الجماعة (على الجماعة) أي جماعة الحاضرة (مع كونه) أي التقديم (قوله لا اتفاق موجب) كالسادة الخفية كردي (قوله على أنه) أي تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أي صحة الحاضرة (قوله قولاً أكثر) منهم الامام أحمد (قوله فية) أي في التقديم (قوله بان يقع بعضها) أي في حوزي شيخ الاسلام والشهاب الزيل والنهاية والمغني على استحباب الترتيب اذا أمكنه ادراك ركعتين الحاضرة في الوقت وجعلوا الخلاف يحرم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذه الصورة (قوله ويجعل) أي في وقتها والمغني وخلافاً للنهاية والطلاب (قوله وان فقد الترتيب) يفيد في فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الأخير بن علمها لكن أفتي غير بان مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الأول فالاول مطلقاً وان خالف الاذري في ذلك اهـ أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدالة مشغلة للعبادة وبغيره مقرر كان تقديم رتبة المقضية العلمية لا ينافي البداء واجب خلاف ما نال من اهـ سم (قوله كاتقوع) أي أيامه مع الصفتين لا فرق ركعتي كردي (قوله ولو ذكر) أي قوله وبفرق في النهاية (قوله لم يقطعها) أي وجب عليه إتمام الحاضرة ثم يقضي الفائتة وتوسل إعادة الحاضرة نهية أي ولو منفرداً وبدون خروج وقتها خروجه من خلاف من قال بسلطانهم الا على الفائتة قبل فراغ الحاضرة ع (قوله مطلقاً) أي أن قضى وقتها أم اتسع نهاية (قوله مسعوت) أي يقع السين وكسرهما ع (قوله فبان ضيق) أي عن ادراكهما ولو ادرك ركعتي في الوقت على قياس ما قدمناه من شيخ الاسلام في مسئلة الترتيب أولى كما هو ظاهر سم أي عن ادراكها بنهاية ما على ما تقدم في الشارح (قوله لم يقطعها) هل من قطعها والاسلام من ركعتين فراجع ثم أتت مر قال انه بسن قطعها فلا سم على المنهج ويمكن جعل قوله وجب قطعها على معنى امتنع إتمامها فرضاً فلا ينافي من قطعها فلا ع (قوله الجبري) وظاهر أن قطعها لم يقطع لئلا يتوالت وجب قطعها قال خصنا المغني وشرط لتدب قطعها بفساد أو يكون في الثانية فان كان في غيرهما أولى أو نالته كان الغلب بآها (قوله أو في كونها عليه) أي كالأول قطعها الحاضر أو أفاق الجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده ع و رشدي (قوله فلا) فلو قطعها في هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يجوز فيه فخصباً عادته باسم على اهـ ع (قوله ويرق) أي بين الصورتين (قوله عدمه) أي الاستجماع (قوله خلافاً) أي الشك (قوله وسأني) أي في بابا الجماعة كردي (قوله تدب فعلها) أي أي بعد قضائها أو قبل منقطع وقتها (قوله صلوا) بصيغة الامر والضمير للصلاة الصغرى المقضية (قوله يؤيده) أي التفسير المذكور (قوله ويقوله) أي استفهام انكار (قوله بل في حوزة فعل الخ) أي باعتبار ما تضمنه من تشبيه

فقد الوجوب (قوله بان يقع بعضها) وان قل خارج الوقت) نال شيخ الاسلام حيث قال في قولنا وضاً آخر شرط الصلاة وتقدمها على حاضرة لم يخف فواتها انصم وقتها لم لو أمكنه بدفع الفائتة ادراك ركعة جاز قطعها ويجعل يحرم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذا ولا فائدة ذلك عدل إلى ما قبله تبعاً للمعبر والمنهاج والحق والتبيين قولنا في الوضوء كاشحرب على حاضرة تاتس وقتها اهـ واعتد ذلك في المنهج وشرحه (قوله وان فقد الترتيب) يفيد في فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الأخير بن علمها لكن أفتي غير بان مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الأول فالاول مطلقاً وان خالف الاذري في ذلك اهـ أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدالة مشغلة للعبادة وبغيره مقرر كان تقديم رتبة المقضية العلمية لا ينافي البداء واجب خلاف ما نال من اهـ سم (قوله فبان ضيق) أي عن ادراكها ولو ادرك ركعتي في الوقت على قياس ما قدمناه من شيخ الاسلام في مسئلة الترتيب أولى كما هو ظاهر سم أي عن ادراكها بنهاية ما على ما تقدم في الشارح (قوله لم يقطعها) هل من قطعها والاسلام من ركعتين فراجع ثم أتت مر قال انه بسن قطعها فلا سم على المنهج ويمكن جعل قوله وجب قطعها على معنى امتنع إتمامها فرضاً فلا ينافي من قطعها فلا ع (قوله الجبري) وظاهر أن قطعها لم يقطع لئلا يتوالت وجب قطعها قال خصنا المغني وشرط لتدب قطعها بفساد أو يكون في الثانية فان كان في غيرهما أولى أو نالته كان الغلب بآها (قوله أو في كونها عليه) أي كالأول قطعها الحاضر أو أفاق الجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت أو بعده ع و رشدي (قوله فلا) فلو قطعها في هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يجوز فيه فخصباً عادته باسم على اهـ ع (قوله ويرق) أي بين الصورتين (قوله عدمه) أي الاستجماع (قوله خلافاً) أي الشك (قوله وسأني) أي في بابا الجماعة كردي (قوله تدب فعلها) أي أي بعد قضائها أو قبل منقطع وقتها (قوله صلوا) بصيغة الامر والضمير للصلاة الصغرى المقضية (قوله يؤيده) أي التفسير المذكور (قوله ويقوله) أي استفهام انكار (قوله بل في حوزة فعل الخ) أي باعتبار ما تضمنه من تشبيه

قال المحدثان فعدا ما تضمنت حوزة ذلك ولا حتى تلك الواي بلان لفظها صلوا الغدو فتأ أي لا تظن ان وقتها تغير بال با بسلطانها في غيره بل دسوا على ما كتبه علمين صلاتها في وقتها يؤيده الرواية الاخرى أنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح بهم قالوا يا رسول الله ألا تنصحب الوقتهم الغد قال نعمكم يومكم منكم هذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية قبل في حوزة فعل الفائتة نانيا

أخذوا بالأكثر وهو النجاسة لحتمها طافقها ههنا صددا للحرمة للرحمن لذلك وقد حباب بان الأصل جواز الصلاة لا ما تحقق منع حرمته لا لا ما تحقق حله فأمر الشك هنا الأخذ بالأكثر ثم الأخذ بالأقل بعلا بكن من الأصلين فتأمل ومع الإشارة إلى الحكمة التي بناها طالع وتقرّب بين فرق سلطان وجنّد يستدلها الكفار (٤٤٢) ومعنى كونها بين قرينة فالحجج بمحققين وان نازع فيها خرون وطالبان عبد السلام

دون خمسة أوسق ودونها سائر بقينا فخذنا به لانها الشك مع أصل الفرم اه (قوله أخذوا بالاكثر الخ) لعل الصواب الاقل يعرف بتأمل الحديث والحكم به ويمكن ان يجاب بان مراد الشارح حرموا يسيع الاكثر باخذ الاقل من الشك (قوله لذلك) أي للاحتياط (قوله اه) أي في خبر العراب (قوله الأخذ) معقول أثر (قوله بالرائد) وهو النجاسة أوسق وفيه عامراً نقاعن سم (قوله دم) أي في خبر النبي عن الصلاة (قوله بالاقل) وهو الرجم (قوله ومع الإشارة) عطف على قوله مع التقيد (قوله بانها تطلع الخ) وفي رواية بان الشمس تطلع ومعاقرن الشيطان فإذا ارتفعت فارفعها فإذا استوت فارشها فإذا زالت فارفعها فإذا دنت للغرب فارشها فإذا غابت فارفعها ع (قوله بين فرق الشيطان الخ) وهذه الحكمة متصلة بما يتعلق بالزمن فان قلت انها موجودة في الصلاة التي لها سبب أيضا قلت هي تحال على سببها وغيره على موافقة عباد الشمس افغني اه بجري وتغل في الهامش عن حواشي السبعة لعمر الدبالي ما أنه ههنا محكمة لما يتعلق بالزمن وأما محكمة كراهتها يتعلق بفعل الصبح والعصران الشارع لم يجعل لهما رتبة بعدية فكان المتغلب بعدهما استدرك على الشارع فلم يتعدت صلاته اه (قوله وأطال ابن عبد السلام الخ) الاول تقدم على قوله ومعنى كونها الخ (قوله الى ان الخ) أي النبي عن الصلاة في الاوقات الخمسة (قوله انه) يصدق الخ) خبر قوله ومعنى كونها الخ (قوله لم يتغيره) الى التنبيه في النهاية والغنى (قوله لم يتغيره) لعل أصله ما لم يتغيره أي وقت الكراهة ففسدت لفظة ما من قلم الناصب عبارة في شرح بافضل كذا فتشغل نفسك لالام يقصد تأخيرها الهالكة بقضائها فانها لا تتعدون كانت واجبة على الفور اه وعبارة الغنى وحصل صفة ما ذكر اذ لم يتغيره وقت الكراهة ولو قضاها في الايام قصدا تأخيرها لكانت واجبة على الفور اه (قوله لم يتغيره) اه (قوله أو مقارن) باني ما في (قوله الصلاة الخ) تعاليل المتن (قوله سنة الظهور الخ) ركعتين هما في معنى (قوله والمختص ادا متهما) فليس ان قضى في وقت الكراهة انقضت الصلاة بعد العصر الا اذا متهما بمجعله وراد مغنى (قوله نهاية) (قوله لا أصل فعلها) أي فعل سنة الظهور الفاتحة بعد العصر الا اذا متهما بمجعله وراد مغنى (قوله وبره) أي ذلك التعديل وكذا ضمير وتسليمه (قوله ولم يدر ما عليه) ولعل حكمه الفرق بين ما يرون سنة الظهور انها فاقته بالنوم وهو ليس فيه تغرط وسنة الظهور فاقته بالاشتغال بدوم وقد عسديس بايلي اه بجري (قوله أوليان الخ) عطف على ما هو الخ (قوله وما ذكره المتكلمون الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والظاهر انه معطوف على قوله ما ياتي الخ فهو مما يرد به ما مر فالانطباق قد عطف على قوله وتسليمه الخ فلشامل بصرى (قوله في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله ان منها) أي من الخصائص (قوله في هذه الصورة) أي فعل سنة الظهور بعد العصر (قوله وجه الخصوصية) متعلق بقوله وتسليمه فعنى دوم الخ فكان المناسبت تقديم قوله وما ذكره الخ عليه كأم من السد البصري ثم يقول فعنى الخصوصية الخ (قوله وواجبنا الخ) أي لأجوبها (قوله وعلمها) أي الا حجة والندب (قوله لانها لم تعرف الخ) ولان سببها تقدم معنى (قوله لم يدخل الخ) الى قوله ولو على غائب في الغنى الاول وكان انارها لانها يحمل النص وقوله أي ان استمر الى الركعتين طواف (قوله لم يدخل المسجد بقصد هاقط) أي بان دخله للغرض أو لغرض غير النجاسة وأغرضهم اه (قوله وكان يثارها) أي سجدة الشكر (قوله فعلها الخ) أي وأقره صلى الله عليه وسلم (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس معنى (قوله وأهمله) أي عدم

الاتصال إلى أنه بعد محض وأن ما يدعيه من الحكم الكثيرة كلها غير متضعة بل منكفة وقد بينا عن التكلف انه يلحق بآدمية به احسن يكون مجرود غايها مجرودا (الاسباب) لم يتغير مقدم على الفعل أو مقارن له (كفائته) ولو فافله أخذها ورد الصلاة صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر لما شغل منها والمختص به ادا متهما لا أصل فعلها * (تنبيه) * على غير واحد اختصاص هذا ادا متهما صلى الله عليه وسلم به كان اذا عمل غلاما دوم عليه ورد ما ياتي في معنى الزايب أو كدوس غير دوم جاع في رواية انه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى منها ولم يداوم عليها وتسليمه فعنى دوم عليه أنه كان لا يتذكره الا لما هو أهيم أوليان الجواز وما ذكره المتكلمون في الخصائص أن منهم ادا متهما في هذه الصورة ولم يتعرضوا لمساها وجه الخصوصية حومة ادا متهما على أمته وواجبنا على ما يصرح به كلام المجموع أو ندها على ما نقله الزركشي وعلمنا فذكره صلى الله عليه وسلم لادامته لا اشكال في وجه تمامه (وكسوف) لانها معرضة للغوات (وتحج) لم يدخل المسجد بقصد هاقط (كرهه) (وسجدة شكر) وتلاوة كتابه وكان يثارها لانها يحمل النص لان كعب من ماله صلى الله عليه وسلم فعلها بعد الصبح لما تواتر وتوحيه ان لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السجود فقط فيقولوا لم يتعد

الخارج لا وجد الا انه بايلي كونه لخارج صريح كلامهم فلشامل (قوله أخذوا بالاكثر) لعل الصواب بالاقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله بانها تطلع وتغرب) انظر هل شغل هذا ما بعد فعل الصبح

أي إن استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحري لا قصد الشيء قبل وقتها المنقطع قبله لوجه النظر الموجب بما يباح في رد وتلجج المكره وتأخيرها إلى آخره كقبي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٤٣) ألا وجب وأعاد مع جاعته ولو لم يخالفا

للبلقي من تبعه من يلزمه
نسأله ما لم يكن يباح
استسقاء وسنة وضوء وكذا
عبد وضوء يباح على دخول
وقتها ما لم يطلو وعذقل
ابن المنذر أجمع على فعل
الفائنة وصلاة الجنازة بعد
الصبح والعصر ويقاس بها
ما في معناها مما ذكرنا
بما سبيلها كصلاة التسبيح
وذلك السبيل المتأخر كركعتي
الاستخارة وركعتي الأحرار
وفوزع فيما بينهما وأدانه
لأفعاله ويرتفع ذلك هو
السبيل الأصلي والأدانه
ضروريان وقوعه أإذا
تحري بإقاع صلاة غير صاحبة
الوقت في الوقت المكره من
حب كونه مكره وأخذنا
من قول الزكشي الصواب
الجزم بالمنع إذا علم بالهسي
وقصد تأخيرها بغير فعلها فيه
فيحرم مطلقا ولو فأنه يجب
فضاؤها ورا لأنه معاند
للشرع وعبر الزكشي وغيره
بمراعاة الشرع بالكلية وهو
مشكل كتفكيرهم من قبل
له قص أمطار فقال لا فعله
رغبة عن السنة فاقضت
الرغبة عن السنة التكفير
فاولى هذه المعادة والمراعاة
ويجب تبين حل هذا على
أن المراد أنه يشبه للمراعاة
والمعادة لأنه موجود فيه
حقه فصار مقبول جمع

كرهه حدة التلاوة (قوله) أي إن استمر قصد تحريه (فإن نسي ذلك قصد انعقدت كذا قلنا عن التماسر
الطلو وهو واضح بجري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أي قبل دخول
وقته (قوله يؤيده) أي قوله لأن قصد الشيء أو التقيد به راجع إلى قصد (قوله ركني طواف الخ)
عطف على فأنه في المتن (قوله مع جماعة) أي أو طوافا أو قربة كأي (قوله يباح على دخول وقتها ما لم يطلو)
معين بالنسبة إلى العبد وضعف بالنسبة إلى النهي كأي وأما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرم
فلا يتأني ذلك لمر وج وقت الكراهة بارتفاعها (قوله أمانا) إلى قوله وعبر في الغنى الأقوله ونور على
أما إذا وقوله من حيث لا يفترم (قوله أمانا لاسباب الخ) محتمل قول المتن اللاسبب (قوله وذات السبب
الخ) محتمل قول الشارح متقدم على الفعل الخ جوابا عما حذف لعلمه من جواب أمانا لا حتى قوله أما
إذا تحري الخ ولو أبدل أمهنا لك يا ابن يقول أو أتى تحري بإقاعه الخ لكان واذا جامع الاختصار وقول
الكردي أن أمانا الخ مبتدأ أو كصلاة التسبيح خبره يلزم عليه مع خلو عن فائدة عند من ساعد افتقار
جواب أمانا لغير عبارة النهاية أمانا سبب متأخر كصلاة الاستخارة والأحرار فمتبين في وقتها مطلقا أي قصد
التأخير البه لا ه زاد نفخي كصلاة الخ لاسببها اه (قوله ونورع فيه) أي في جعل ركني
الأحرار وركعتي الاستخارة من ذات السبب المتأخرو (قوله أراد أنه الخ) أي ما ذكر من الاستخارة
والأحرار (قوله غير صاحبة الوقت) أي بخلاف تحري الوقت المكره وبأنه إذا كان أول العصر لم يفعله
في وقت الاستغفار فإنه وإن كان مكره وهاضمه لو وقعها في وقتها لغنى وفي الكردى على شرحه بافضل بعد
ذكر مثله عن الامداد ابن قاسم ماضى في حواشي المحلى للقلوب ولا تكرر صلاة الاستسقاء وكذا
الكسوف وان تحري فعلها فيه لاسباب صاحبة الوقت كسنة العصر ولو تحري تأخيرها عنها انتهى اه
(قوله) أخذنا من قول الزكشي الخ) أي ومن التعليل أيضا لأن معانده للشرع لا تنافي الاحتشاح
العباب اه شوى (قوله مطلقا سواء كان له سبب مقدم أم لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم
على المقضي عند اجتماعهما أو مادام هو على أنه لم يوسل على الركنين بعد العصر فقد تقدم الجواب
عنه فغنى أي من أنهما من خصوصاته على الله لموسلم (قوله وهو الخ) أي التعامل بالمعادة والمراعاة
(قوله ويجيب الخ) وقد يقال أنه فيما سبق صرح بلفظ شعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر
كسائر ألفاظ الردنم هو قاسم لو قيل له لا تحريها الوقت المنهي عنه فقال فعل مراعاة الخ يحصرى (قوله
وقول جمع) إلى قوله بخلاف الخ في الغنى (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله أما إذا تحري الخ مقابل
له (قوله لا التأخير) أي وانما كره التأخير لكونه مؤدبا لا يقع لالذاته (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية
(قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان محتملان قول السابق من حب كونه مكره وهما سم عبارة
البصري قال في النهاية ليس من تأخيرها بإقاعها في وقت الكراهة حتى لا تنقض ما حوته العادة من
تأخير الجنازة فيصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفق بذلك
والدرجة الله تعالى اه أقوله تأييدا لاعتبار الحاشية التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما
سبق في الوقت المكره ومن حيث الخ اه (قوله اعلم) إلى قوله فصلاة الجنازة في النهاية يتولى قوله وهذا
التفصيل في الغنى (قوله إن المعتمد الخ) وعلم بظاهر الفقير ضرورة السبب المتعارن بل السبب أماما تقدم
أما تأخره الكردى وفي الجبري عن البراهي ما وافقه ورواهما قول الشارح لا في المعادة الخ
(قوله وفيه) وهما التقدمة والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أي كأي المجموع و (قوله لا الوقت) أي على
والعصر وما عند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان

المكره وتأخيرها بالعلا بإقاعها فيه مردودان انتهى عنه بالذات الإقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد قصد الخسعة فقط بخلاف ما يحرر
الصلاة على من حضر قبل الصبح والعصر لكثرة الصلوات عليه بعدها (تنبيه) وهو تحقيق كثير مما سبق ودلالة ما وقع في علم أن
المعتمد المراد بالتأخير وسببه بالنسبة للصلاة لا الوقت المكره وفصلاته الجنازة والفائنة نحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والتعجيل والوضوء أسبأهم من طهر النسخة ذكر الغائبة والقطع والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدم على الأول وعلى الثاني أن تقدمت (٤٤٤) على الوقت فتقدم ولا تغاير وهذا التعجيل أولى من إطلاق الجموع في الثانية سبها

متقدم وغيره ما به مقارن وقيل
تحرر لأن سبها متأخر أي
وهو الغيث وربان القطع
هو الحامل عليها الطلب
الغيث قالوا هو السبب
الأصلي فكانت اناطة الحكم
به أولى قبل وقوعه في المجموع
حرمته وهو سبق فلم انتهى
وليس في محله بل الذي فيه
حلها ونزع الغ - زالي في
جواز سنة الوضوء ما به لا
يكون سبب الصلاة بل هي
سببه فاستحالته ينته بها بان
يضيقها إليه وربان معنى
أكوه سببها لاله بسبب لندب
صلاة مخصوصة عقبه
لالمطلق الصلاة كونها سببه
أن مشروعية لاجل الصلاة
من حيث هي صلاة ووضع
فرقان ما بين المقامين فطلت
الاستحالة التي ذكرها
والمعادلة بينهم أو انفردا
يكون سببها الامتياز بالاستحالة
وجود سببها قبل الوقت
وكذا العبد والضحى بناء
على دخول وقتها بالاطلاع
ويأتي في التحصيل الخطية
وفين شرع في صلاة قبل
الخطية فصعدا الخطيب المنبر
انه يلزمه الاقتصاص على
ركعتين فيحتمل القياس
ويحتمل الفرق بأن ذلك
أغلط لا يستواء ذات السبب
وغيره ثم لاها والذي يتجه
القياس في الأولى بجماع

ما في الرخصة نهاية ومعنى (قوله والنذر) أي المطلق وأما المدة بوقت الكراهة فلا يعتد كافي الرض
وغيره كروى (قوله على الأول) أي المعتد من كون التأخير وقسمه بالنسبة للصلاة (قوله على الثاني) أي
من كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) أي الأسباب المذكور (قوله وهذا التعجيل) أي قوله وعلى
الثاني ان تقدمت الخ (قوله في الثانية) إشارة إلى نحو صلاة الاستسقاء كروى عبارة البصري الظاهر
ان مراده بالثانية بقرينة السبب صلاة الاستسقاء وحينئذ ففيه في الترتيب ثالثة لانه لا يغير اه أقول
ونحو صلاة الاستسقاء ما في التراكم بالإضافة إلى الصلاة الثلاث وتوابعها صلاة الجنائز وتوابعها صلاة الظهر (قوله
وغيره) أي إطلاق غير المجموع (قوله وقيل تحرم) أي الثانية (قوله أي وهو الغيث) لعل الأولى طلب
الغيث فلتأمل بصرى وقال الحنفى عبد الله باقشر الظاهر بل المعين الغيث لانه المتأخر على ما عليه القيل
والأول كون طلبه لكان متقدما ومقارنا اه وبأنه عن سب ما وافق ذلك من رده قول الشارح الآتي للحامل
عليها الطلب الغيث العبد أن المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسببها متقدمة لقبوله (قوله وربان القطع الخ)
وردا أيضا ما به لو لم قال سبب طلب الغيث لان نفسه الطلب قطعاً غير متأخر اه سب وتقدم ما رده (قوله
فالأول) أي القطع (قوله أولى) أي من اناطته بالغيث وطلبه (قوله حرمته) أي حرمته لا بالاستسقاء
وقت الكراهة (قوله في جواز سنة الوضوء) أي في جواز التعجيل بها بدونه في جواز فعلها (قوله وربان
معنى كونه الخ) أقول وأوضع منه أن يقال ان الوضوء باعتبار الوضوء جواز خارج سبب الصلاة وباعتبار
الوجود الذي سبب عنها انظر ما قرر وفي العلة الغائبة (قوله كونه الخ) بالمرع عطفاً على كونه الخ
(قوله واضح) خبر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كقرف (قوله والمعادلة) أي بطهارة
مأواه وبجماعه (قوله التيمم الخ) أي لما فعل بهم أو انفردا قال الرشدي وانظر ما راجح كون المعادة بمماسية
مقارن مع أن السبب فيها وجود الماء مثلاً اه وأجيب بأنه ليس السبب ليس إعادة وجود الماء بل
كونها بوضوء أو غيره وهو مقارن لها جزأى باعتبار الوضوء (قوله فصعد الخطيب الخ) أي على من حرم مكة
يرادى (قوله فيحتمل القياس) أي لما فعل بها هناك سبب أي قياس من دخل المسجد وقت الكراهة
أوضح عن صلاة قبله على من دخل حال الخطية أو شرع في صلاة قبلها مع الخطيب في الاقتصاص على ركعتين
(قوله القياس في الأولى) أي فيجتمع على داخل المسجد وقت الكراهة اتصال الفضة أو بعاملها سبب (قوله
مطلقاً) أي سواء كانت ذات سبب أم لا (قوله ثم) أي في البخل حال الخطية (قوله ولا سبب الخ) عطف
على مطلقاً (قوله هنا) أي في البخل وقت الكراهة (قوله لا في الثانية) وهي ما إذا شرع في نقل السبب
لها ودخل في أثناء وقت الكراهة (قوله لانه يغتفر الخ) بقى ما لو كان أطاق نيته فلم ينو عداً مخصوصاً
فهل يصل ما شاء ادخل الوقت أو يقتصر على ركعتين و يظهر الثاني وعليه فلا يدخل الوقت وهو في الثالثة أو
رابعة مثلاً فهل ينهوا يقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد أن الأمر كذلك سب قول المتن (والا في حرم مكة) عن
أبيخز قال وقد سجد على درجة الكعبة من عرفته تدعى فمن لم يعرفها فاجنب بسبع رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الآية لا يجزى
سجرت وقوله السابق من حيث كونه مكرها (قوله وربان القطع الخ) ورداً أيضاً ما به لو لم قال سبب طلب
الغيث لان نفسه الطلب قطعاً غير متأخر (قوله فيحتمل القياس) أي لما فعل بها هناك (قوله يتجه القياس
في الأولى) أي فيجتمع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة الفضة أو بعاملها (قوله لا يغتفر في الوضوء
الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عداً مخصوصاً فهل يصل ما شاء ادخل الوقت أو يقتصر على ركعتين
ويظهر الثاني وعليه فلا يدخل الوقت وهو في الثالثة أو رابعة مثلاً فهل ينهوا يقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد

ان كلامه يؤيد ان الذي ركعتين قال بأداهما كأنها صلاة أخرى مطلقاً ولا سبب لها هنا في الثانية فإذا نوى أكثر من ركعتين رواه
من النقل المطلق ثم دخل وقت الكراهة لم يغير تأخير بعضها البلم يلزمه الاقتصاص على ركعتين بدخوله لانه يغتفر وفي الوضوء لا يغتفر في
الابتداء (والا صلاة في) شعبتين بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره مما حرم صيده (على الحج) للحدث الصبح يأتي عن عبد مناف لا تغاير أحد

رواه أحمد وروى في المشكاة ونقل السيوطي في الجامع غير مجمعه عن أحمد وابن خزيمة وابن عثيمين في الحلية
والبارق والطارق في الأوساط والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكردى
بحره (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد يعبري (قوله قال الحملى الخ) اعتدله الاسني والنهاية والمغني (قوله)
والأولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الأولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله ليس خلاف من حرمه)
بذلك وأبي حنيفة يعبري (قوله هو مخالف الخ) أى فلا ينسب الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلنى
صرى الخ) أى ولنا جملته مقابل الصريح على كعتى الطواف (قوله وبها ضعف الخلاف) زادنى شرح
بافضل ويغى أن الصلاة ليست خلاف الأولى اه وقال الكردى عليه والذي جرى عليه شيخ الاسلام
والخطيب والجالى الرلى وغيرهم أنهم خلاف الأولى وحكاها الأفرعى عن النص اه
* (فصل في تلزيم الصلاة) * (قوله وتواييعهما) بالنصب عطف على قوله أداها قال قول المتن (انما تجب الصلاة
الخ) * (فرع) * لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورته أن يشبهه صغيرا مسلما
وكافرا ثم يبلغ أو يستمر الاستنباطان المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر به لانه لم يعلم عنه هـ اه سم على
النهج أقول فلو أسلم أو أسلم أحدهما فالظاهر أنه لا يجب عليه قضاء ما فات من البلوغ إلى الاسلام أخذاهما
قالوه فيقولون بعد خروج وقت الصلاة هل عليه أم لا من عدم وجوب القضاء هل هذا فر من ذلك وينبى
أن ينسب له القضاء ولو ما تاقى الصورة الثانية معا ومما يصلى عليهما تعليق النبو يفرق بينهما وبين صغار
المعاليك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لا احتمال أن يكون السابى لهم كافرا بتحقيق اسلام أحدهما هنا
فاشبهاهما واختلط مسلميت بكافريته عـ بحذف (قوله السابق الخ) أى قال للعهد سم على جـ اه
عـ وقال السيد البصري قد يقول بقاء الصلاة على اطلاقها أقل تكفلا وأقل شموله صلاة الحائز اه
قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق أى أمر أخوس فهو غير مكاف كن لم تبلغه الدعوة نهاية قال عـ
مفهوم الآخر ليس برادان التعليق بغيره لا يكون طريقا مفرقة الأحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع
فأعمل التقيد الآخر لا لازم للصحيح الخلق وخروج بقوله خلق الخ ما لو طرأ على ذلك بعد التمييز كان
عرف الأحكام قبل طر ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فصر كلسانه ولها مه
بالقرعة بحسب الامكان اه عبارة شيخنا وزاد عليها شأن الاول سلامة الخواص فلا تجب على من خلق
أخى أصم ولو ناطقا وكذا من طرأ ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلوردن
حواسه لم يجب عليه القضاء والشافى بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشأ في شاطئ جبل فولبغته
بعد مدته لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرلى لانه كان غير مكاف بها وقال ابن قاسم يلزم القضاء لانه
مقصوف ترك ما حقه أن يعلم في الجملة فحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بادنى تصرف وكذا مال السيد
البصري وعـ ش المعاقلة الرلى من عدم وجوب القضاء كذا الإجهوى عبارته قال سم يجب على الثائف
دون الاول اه قال بعض مشايخنا والقرنوف جود الأهلية فبين لم تبلغه الدعوة دون الآخر اه قتل هذا
الفرق فيه شئ فمن لم تبلغه الدعوة كافرا أو في حكمه لاخر سم يلزم غير المسلم دون المسلم اه
(قوله ولو لم يقتضى) الخ قوله أى المجمع في النهاية والمغني الا قوله لأن الابل (قوله فدخل المرتد) هذا مجاز
يحتاج في تناوله للفظ له في قرينة سم على النهج قلت غير يتفقون المصنف الا المرتد عـ وبصري
لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة مجاز وجوز بعضهم يعبري (قوله لا كافرا أصلى الخ) لا يقال
لا ساجدة إلى ذكر هذه المحترزات فأنها تأتي في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نقول ما أتى في القضاء
وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان عـ عبارة الجعري قد يقال بغيره عدم قول المتن ولا قضاء الخ لانه
يلزم من نفي القضاء نفي الوجوب وأجيب بان قصده أخضع مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يفتى عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله الأولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الأولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هـ
* (فصل) * (قوله السابق) أى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلنى
آية ساعة شاه من ليل أو
ثم روى زيادة فصلها ثم فلا
يجرم من استكثرها والمقيم
به ولان الطواف صلاة
بالنص ولا يتقوا على جوازها
قائلة مثله قال الحملى
والأولى عدم الفعل خروجا
من خلاف من حرمه
انتهى لا يقال هو مخالف
للسنة الصحيحة كتحريف
لاناقول ليس قوله وصلنى
صرى بما إذا أراد ما يشعلى
سنة الطواف وغيرها وان
كان نمازه فيه ثم روى
صححة لا تمنعوا أحدا من
من غير ذكر الطواف
وبها ينعف الخلاف
* (فصل) * فبين تلزيمه
الصلاة أداها وقضاء وتواييعهما
(انما تجب الصلاة) السابقة
وهى الجنس (على كل مسلم)
ولو في ماضى فدخل المرتد
(بالغ عاقل) ذكر أو أنثى
أوشنى (طاهر) لا كافرا
أصلى بالنسبة

للمطالب (الخ) أى مناوالأنه ومطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب وشدي **(قوله لا يطالب بشئ الخ)** أى منا والآن هو مطالب شرعا لأدوم مطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها سم وعش **(قوله وغيره)** أى غير الذى **(قوله أى المجمع علم الخ)** أى كالأصل ولاز كالأصوم والناخلاف المختلف فيه كشرعيا يسكر من السبذ والبسج والتعاطى فلا يهتبه عليه عش قال السيد البصري لم يظهر وجه التقدير أى بالمجمع علمها فبينى أن يكون مثله المختلف فيه إذا وقع طرف الإيجاب فى المأمور والتحرير فى المنهى حكمه تعالى بحسب نفس الامر فالخالف أنه يعاقب على ترك الواجب وتفعل الجرمان بحسب نفس الامر سواء أجمع عليها أو اختلف فيها إذا لاشبهته بخلاف الخطئ ومقلده ثم أبى عبارة تحقيق النوى مخاطب بالفروع كصلادور كالأصوم ووجز ووجز ووجز ثم رزناو بانتهى فى الاقتصار على هذه الامثلة اشعار بالتعبد لاسيما ان جعلت للتقيد كجوى عليه الحشنى فى الآيات وشرح الورقات اه **(قوله فى الآخرة)** متعلق بالعقاب **(قوله ووجوبها)** مبتدأ خبره قوله وجوب انعقاد الخ لصله أن من غير كون الصلاة واجبة عليه أراد أنه اعتدله بسبب وجوب القضاء عليه لأنه يجب عليه حيثما لا دامته لا يصلح له كرى **(قوله بنحو جنونه)** أى كسكره وانغمائه سم **(قوله وجوب انعقاد سبب)** أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أى لا وجوب أدعو مان انعقاد السبب وجود فى غير المتعدي مع أنه لا قضاء عليه - فلا دلى التعليق بأنه بتعديه صار فى حكم المكاف ذلك ما مخاطب بالاداء وجب القضاء نظر لذلك تأمل حاجى وأوجب بان المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغلف فلا رد غير المتعدي اه يعبري **(قوله أى وجوب سببه)** انعقاد الخ الاولى أى وجوب أى به انعقاد سببه **(قوله وجوب القضاء الخ)** عليه انعقاد سبب الوجوب على المتعدي بنحو جنون كما يفهم من شرح المنهج شرح الجوامع وقضى تمام عن الكردى أنه صلب سبب **(قوله فىل)** أى الى قوله لا انقطاعه فى النهاية الاقوله لاقتصالي لكونه **(قوله فىل)** له ل- ل- الاوجه فى جواب هذا القيل ان المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع أنه الذى هو توجه المطالبة فى الدين وحيد يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاؤه أو أحدهما سم على ج اه رشدي وقوله بانتفاؤه أى كالجنون والحائض وقوله أو أحدهما كالكافر فإنه يطالب به من جهة الشارع ولا يطالب به من الصبي بطالب به من ولا من الشارع يعبري **(قوله على أضداد الخ)** متعلق بعدم الوجوب **(قوله وورد الكافر)** أى لأنه آثم بالترك سم **(قوله أو على الاول)** أى عدم الأثم بالترك عش **(قوله وورد الخ)** أى الكافر لذلك سم **(قوله أو على الثاني)** أى عدم الطلب فى الدنيا عش **(قوله وورده)** أى لأنها مطلوبة بقتنه ولو بواسطة توليه كالصبي سم **(قوله لدلوله الشرعى)** أى الطلب الجازم رشدي **(قوله ان فى الكافر تفصيلا)** وهو انه لا وجب عليه القضاء ولو لا يجب فباستثناء وجوب القضاء

(قوله لا يطالب بشئ) يبنى أن المراد لا يطالبه والا فهو مطالب شرعا لأدوم مطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها تأمل **(قوله بنحو جنونه)** أى كسكره وانغمائه **(قوله فىل الخ)** لعل الاوجه فى جواب هذا القيل ان المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع أنه الذى هو توجه المطالبة فى الدنيا وحيد يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاؤه أو أحدهما **(قوله وورد الكافر)** أى لأنه آثم بالترك وقوله وورد أى الكافر لذلك **(قوله وورده غيره)** أى لأنها مطلوبة بقتنه ولو بواسطة توليه كالصبي **(قوله تفصيلا)** تأمل المراد بذلك التفصيل فإنه ان أراد به التفصيل بين المذنبين فمفهومه أن من أحد ههما أنه أدخل المراد فى المسلم حيث قاله وفيما مضى الخ فلا يدخل جنته فى أضداد من ذكر والثانى ان الوجوب بمدلوله الشرعى وهو الطلب طلبا بامان ثابت فى حق المراد وغيره من الكفار ضرور رة أن المجمع مكافون بقرع الشرع وتوأم المطالبة بقتنه بذلك أو عدهما فاعراضا عن معنى الوجوب بان أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة فى الدنيا يبنى أن الاول ثابت فى حق الكافرين الثانى فبأن كلاً منهما ما خرج عن مدلول الوجوب شرعا لثابت فى حق الكافر لا يقرر وان أو يد

للمطالبة بها فى الدنيا لأن الذى لا يطالب بشئ وغيره يطالب بالاسلام أو بذل الجزية بل بالعقاب عليها كسكره والفروع أى المجمع عليها كالمظهر فى الاشتركة لئلا يفتن منها بالاسلام ولنص نك من المصلين الذين لا يوتون الزكاة ولا يصي ويحجون ومعنى عليه وسكر ان بلا تعد لعدم تكليفهم ووجوبها على متعدي بنحو جنونه تتحد من غير به وجوب انعقاد سبب الوجوب القضاء عليه ولا حاض ونفسه وان استعملت ذلك بدواه لانها مكافئان بقر كما قيل ان حل عدم الوجوب على أضداد من ذكره على عدم الأثم بالترك وعدم الطلب فى الدنيا وورد الكافر أو على الاول وورد أيضا وعلى الثانى وورده غيره ممن ذكر انتهى وليس يسدylan الوجوب بحيث أطلق أعماء تصرف لدلوله الشرعى وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاءً بما فيه فى الكافر تفصيلا والقاعدة ان المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد

وعدم جعله قسمين الأصلي قسم والمراد قسم وان كان مستويا في الوجوب عليه ما بناء على ان الكفار
مخاطبون بنزوع الشر يعطون بهما عجايبا تعرض به سم على حج عرش (قوله وصوابه ورد الصبي) أي
لانها لا تطلب من غير الصبي من ذكر وقد يجاب عنه بان قوله لا عموم فيه ممن للتبعيض سم (قوله
ورد الصبي) أي لانها لا تطلب من تنصروا واسطوا عليه رشدي وتقدم عن سم مثله وبذلك يندفع قول البصري
لا يفتي ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فلما لم يقل العترة ورد غيره وقول الشافعي وصوابه ورد
الصبي اهـ (قوله اذا أسلم) الى قوله ونظر في المنة في الاقوله لاقتصار الى لكونه قول المتن (ولا قضاء
على الكافر) أي كغيره من العبادات ولو قضاها لم تنفقد نهايتها ونقل سم عن افتاء السوطي بحته وقال
الكردى وهو أي الاعتقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اهـ عبارة شيخنا ولا يجب قضاؤها لا يسئل بل لا يبعد
على معتد الرمي وخزم غيره بالاعتقاد واستوجبه سم وعلى الأول في غير دينه بينا الحائض والنفساء
بانهم أهل العبادات في الجملة اهـ (قوله ترغيبه في الاسلام) ولو أسلم أنيب على ما فعله من القرب التي
لا تحتاج الى منة كصدقة مؤجلة وعقوبة في الجموع عن نهايتها معنى قال عرش قوله مر ولو أسلم الخ مفهومه
انه لو لم يسلم لا يثاب على شئ ينهي الى الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعقوبه عنها في الدنيا مالا أو ولدا أو
غيرهما اهـ وفي البصري مثله (قوله لا الرد) وليس مثل الرد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر
بل حكمه حكم الكافر الأصلي فلا يجب عليه الصلاة اذ لو قضاها اذا أسلم شيخنا وعرش (قوله بالجبر) أي على
البذل نهاية (قوله ولو لكونه الاضغ) أي على مذهب البصر بين من ان الكلام المستثنى منه اذا كان عاما
وغيره وجب كقوله تعالى ما فعلوا الا قليل منهم فالارجح اتباع المستثنى المستثنى منه ويجوز ان الضم معنى
ونهاية (قوله حتى زمن جنونه) أي الخلل من الحيز ونحوه عرش ولو أسلم أحد أصوله حال جنونه حكم
باسلامه وسقط القضاء من حيث لا يلزم من حيث لا يلزم سم وقوله وسقط القضاء من حيث لا يلزم
لم يكن متعددا بشئنا (قوله بخلافه من حضها ونفاسها) أي الواقعين في ردتها سم (قوله ما يخالفه) أي
من قضاها بالحائض بالرغم من جنونه (قوله وهو سبق فلم) أجاب عنه بعضهم بان المراد
بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا أولى من نسبتها الى السهو مجبى
وشئنا (قوله لا الخ) تعال لقوله بخلافه من حضها الخ نوبان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو
الجنون (قوله اسما طهاضا) أي اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم (قوله عزيمه) أي لانها تنقلت من
التفصيل في الاثم الى عموم لانهم مطلقا دائما (قوله فبطل اراده) يذاته لا تفصيل فيه فبطل اراده
(قوله وصوابه ورد الصبي) أي لانها لا تطلب من غير الصبي من ذكر وقد يجاب عنه بان قوله لا عموم
فيه ممن للتبعيض (قوله ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السوطي مسئلة الكافر اذا أسلم وأراد ان
يقضى ما فاتة في زمن الكفر من صلاة وصوم وركناته هل ثبت أن أحدا من الصابة يفعل ذلك حين
أسلم الجواب نعم له ذلك وذلك مأخوذ من كلام الاصحاب اجمالا ونقص كلامه اطلاقا في بيان ذلك وقال
لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكره اذ هو فرق بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزيمه بسبب ليست
متعدية وقضاها لها بدعوقه لا انعقاد الاجماع على عدم وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب
هو متعدية واسقاط الصلاة عن من باب الرخصة قول الأكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته
عليها في الآخرة اهـ لكن في شرح هر الجزم بعدم الاعتقاد وجهه في درسه بان قضاءه لا يطل وجوبها
ولانها لا ينفرد والاصل فيما لم يطل أن لا ينفذ (قوله ترغيبه في الاسلام) قضية هذه الآية انه لا يجب ولا
يسئل وهل يصح نظر الاله كان خطابها في الجملة أولا لانه بعد اسلام غير مخاطوب مطلقا على ما تقرر والعبادة
اذ لم تطلب الاصل أن لا تصف فيه نظر وعلى الثاني في غارق حقه قضاء الحائض بناء على حقه على قول كبرائه
بانها من أهل خطاب في الجملة (قوله حتى زمن جنونه) ولو أسلم أحد أصوله حال جنونه حكم باسلامه وسقط
القضاء من حيث لا يلزم من حيث لا يلزم سم (قوله حضها ونفاسها) أي الواقعين في ردتها (قوله عنها) أي

فبطل اراده على ان قوله
ورد غيره وهو وصوابه ورد
الصبي (ولا قضاء على
الكافر) اذا أسلم ترغيبا
له في الاسلام ولقوله تعالى
قل للذين كفر وان يثبتوا
بغير لهم ما قد سلف
(الامرند) بالجركه الاقتصار
عليه غير واحد ولعله لاقتصار
ضيق المصنف عليه أو لكونه
الافصح فيلزمه قضاء ما فاتة
زمن الرد حتى زمن جنونه
أو انما هو أوسكره فيها ولو
بلا تعدل فلعله بخلاف
زمن حضها ونفاسها
ورفع في الجموع ما يخالفه
وهو سبق فلم لان اسقاطها
عنها عزيمه فلم تؤزرها الرد

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشك كون كل المضطر للمعينة مخصصه انه انتقل من وجوب ترك
الكل الى وجوب فعله لان لا كل وان كان واجبا على النفس بخلاف ترك الصلاة فلا ينقل اليه النفس
غالبها له شذوذا في الجبري بعدد كثره عن عرش مائه والحق ان الحائض والنفساء انتقلتا الى سهولة
لغيره فحسه كونه عزة أن الحكم تغير في حقهما العذر مانع من الفعل بشرط العذر المتأخوذ في تعريف
الرخصة ان لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد من ذلك من الجموع اه (قوله وعنه) أي
واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) أي لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شذوا وقال
الجبري المراد بالرخصة في حق المجنون أي ونحوه معناه اللغو وهو السهولة لانه ليس بمخاطب ترك
الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) في لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يصح) أي
كلامه في جنون لا تعدي به لكن قول الشارح ولو بلا تعد يقتضي فرض السلام في الاعم فمعناه سم
(قوله) أي المسافر سفر قصر (قوله جوابه ما تقر) (الح) فيه شبه مصادرتو بتقدير تسليم انه امر جبة
للقضاء في زمن الجنون به تقديم مقتضى على مانع فالأولى ان يقتصر على ان ماقاله الامام هو القياس لكن
خرجنا عنه لفاظا لردة فكان وجودها مانعا من التخفيف وان تكن المعصية في السبب المجمع مصرى وفي
سم نحوه (قوله مقارنة الجنون) (الح) لعل الأولى سابقة على الجنون فعمل تابعها بخلاف المعصية في السفر
فانها بالعكس فجعلت تابعة (قوله لها) أي الردة (قوله ومنع الجنون) (الح) انعم منع قوى السؤال وان
خصر بغير التعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) أي على المرتد المجنون لاجل الردة
(قوله وأوجب السكر) أي بتعدى تم عبارة تدل على أن كلامه في سكر من مفصل عن الردة لأن الحكم
والفرق الذي ذكره صاحب الحان المتصل بها أيضا سم (قوله الاول) أي القضاء وقوله الثاني أي صحة الاقرار
وقوله مع انما أي الردة وقوله منه أي من السكر (قوله ولا قضاء على الصبي) (الح) أي وجوب بانه يشد قضاء
ماقاه من التمييز دون ما قبله فلا بد من قضاءه شذوا بجبري وفي السكر يد عن الشورى عن الاعباب مثله
(قوله من) (الح) متعلق لغايته (قوله بعد) (الح) متعلق بالقضاء (قوله مع التهديد) أي حيث أخرج اليه سم
وعش أي كان يقول له صل ولا تترك شذوا (قوله فلا يكتفى بمجرد الامر) أي حيث لم يفد سم عبارة
اليه بالبري ينبغي أن يكون محله اذا علم عدم جدواه وهل يكفي الامر مرة واحدة أو يعيد لكل صلاة أو

الحائض (قوله وعنه رخصة) أي واسقاطها عنه أي عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران المفهوم من قوله
حتى زمن جنونه (الح) وقوله ولو بلا تعد يفيد دخول غير المتعدى لانه غير ساقط عنه فلي تأمل (قوله لم يصح)
يفيد ان كلامه في جنون لا تعدي به لكن قول الشارح ولو بلا تعد يقتضي فرض السلام في الاعم ففيه
ما فيه (قوله مقارنة الجنون) قد يقال غايته اجتماع مقتضى مانع فلم يقدم الاول لأن يقال لقوته باقتضائه
التفريط أو بتقدمه الا انه قد رد على هذا ما لو شرع في السفر بعد تلبسه بالمعصية ويجاب بالفرق بما علم من
الاول (قوله بخلاف السفر) قد يقال الفرق غيره وجعلنا صاحب النظر أن مقارنة المعصية للسفر كالم تمنع
ترتب مقتضاه عليه وهو جواز الترخص فها كان مقارنة نالدة الجنون كذلك أي غير مانعة من ترتب أثره
وهو سقوط القضاء عما وصله لم جعلتم مقارنة الردة مؤثرا دون مقارنة المعصية للسفر وظاهر أن هذا
لا يدفع بدعي أن المعصية المقارنة للسفر غير مانعة للقصر أي غير مانعة من ترتب أثرها السريع عليه كما هو
حاصل هذا الفرق ويجاب بأن المراد الفرق بان الردة تنافي التخفيف * (فرع) الوجه فيه أن تلبسه
الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ماقاه قبل بلوغه وفي خلق أي أصم أخرس غير مكف وأنه لو ردت له
حواسه لم يجب قضاء ماقاه قبل الرد (قوله ومنع الجنون) انعم منع قوى السؤال وان خص بغير المتعدى
ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله وأوجب السكر) أي بتعدى تم عبارة تدل على أن كلامه في سكر
منفصل عن الردة لأن الحكم والفرق الذي ذكره صاحب الحان المتصل بها أيضا (قوله مع التهديد) أي حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها
ليس المرتد من أهلها ونظر
فيه الامام بانه لم يصح
بالجنون مقارنة الردة
مقارنة المعصية في السفر
وجوبه ما تقر رأيت الردة
الوجبة للقضاء مقارنة
الجنون فلم يثر فيها تغلطا
عليه بخلاف السفر فانه لم
يقترب به مانع للقصر أصلا
فان قاشم وجب القضاء
مع الجنون المثان لها
تغليظا ومنع الجنون صحة
اقراره فلم ينظر للتغليظ
عليه لاجلها وأوجب
السكر الاول ولم يمنع الثاني
تغليظا فيها مع انها أشد
منه قلت لانها ليس فيها
جناية الاعلى حقوق الله
تعالى فاقضت التغلظ
فيها لغيب وهو فيه جناية
على الحقين فاقضى
التغليظا فيها قاتله
(ولا قضاء على الصبي)
الذكر والابن لما قاه زمن
صاه بعد بلوغه لعدم تكليفه
(ويؤمر) مع التهديد فلا
يكفي بمجرد الامر

عندئذ ينعدم الاشتغال بالأول محل تأمل ولعل الثالث أقرب اه (قوله أي يجب على كل الخ) قال في شرح العباب وانما تحوط به الامم مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولما وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشي وعليه فانما تحصى الابوين ومن يأتي بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب اه وهل يجري ذلك في الضرب أيضا فمطر ويستبعد جرمه * (تنبيه) اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكك الترتيب الثاني الآن يكون باعتبار الاكد وقال من ان ما ذكره لم يتعمد الامر بالمعروف بل راعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لتعمد الوديع والاستعرا انتهى اه سم (قوله وان علا) قال في شرح العباب ولومن قبل الامم كقوله التابع السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مغدله (قوله أن الوجوب عليهم على الكفاية) حزمه شيخنا والجبري (قوله ثم الوصي الخ) عبارة انها في المعنى والامر والضرب واجبان على الولى أبا كلن أو حدا أو وصبا أو قبا والمقطع ومالك الرقيق معنى الاب كافي للمعاني وكذا المارود والاستعرا كما فاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامام وكذا المسلمون فين الاول اه (قوله نحو ملقط الخ) أي كالوقوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضى أن كلامي ذكر في مرتبة الوصي والقيم وهو محتمل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد ويقتضى أيضا أن كلامي من مقدم على مالك الفتن وهو ايضا محتمل تأمل بصرى (قوله وأقرب بالاولياء) انظر ما مر ادا بالاولياء في شرح العباب عبارة السمعاني فان لم يكن له أهميات فعلى الاولياء الاقرب فالأقرب بان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت يؤخذ منه أي من قول السمعاني أن المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضي وانه يلزمه الامر والضرب ولوم وجود علم منه ترك ذلك ونظرا ان المراد بهم أي المسلمين صلحاء تلك القرية التي هو بها دون غيرهم فعليه حينئذ القيام به وتولى أمره وكا يهوان المراد بالاولياء اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل أن المراد بهم جميع الاقارب وان لم يوافق النكاح بدليل ما مر في آب الم وهذا هو الاقرب انتهى اه سم بحذف (قوله فصله المسلمين) فيقال ان كل المراد بالاصلح منه له أهميات للقيام والامر فوضوح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما به وبالجملة فكان

أي يجب على كل من أبويه
وان علا ونظرا ان الوجوب
عليه ما على الكفاية فيسقط
بفعل أحدهما حصول
المقصود به ثم الوصي أو
القيم وكذا نحو ملقط
ومالك الفتن ويستعبر ووديع
وأقرب الاول فلا مال
فصله المسلمين

احتج البسموتوه فلا يكفي مجرد الامر أي حيث لم يغد (قوله أي يجب على كل من أبويه) قال في شرح العباب وانما تحوط به الامم مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولما وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشي وعليه فانما تحصى الابوين ومن يأتي بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب انتهى وهل يجري ذلك في الضرب أيضا فمطر ويستبعد جرمه * (تنبيه) اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكك الترتيب السابق في قوله ثم الوصي الخ وقوله فالامام فصله المسلمين وما يأتي عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقيل بقرية الاولياء الآن يكون باعتبار الاسكد فبأتمل وقال من ان ما ذكره لم يتعمد الامر بالمعروف بل راعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لتعمد الوديع والاستعرا انتهى (قوله وان علا) قال في شرح العباب ولومن قبل الامم كقوله الشخ السبكي (قوله وأقرب بالاولياء) انظر ما مر ادا بالاولياء هل نحو الوصي والقيم والقاضي وعبارة العباب وكذا المسلمون فين الاول اه وفي شرحه بعد ان بين ان هذا من المعاني اما سم وعبارة أي السمعاني فان لم يكن له أهميات فعلى الاولياء الاقرب فالأقرب بان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت يؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضي وانه يلزمه الامر والضرب ولوم مع وجود أب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي بلس ليس فيها امام ولا فاض ونحوهما أو يعرضون عنه ونظرا ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التي هو بها دون غيرهم فعليه حينئذ القيام به وتولى أمره وكا يهوان انتهى ثم بعد قول العباب والزوج في حق الزوج بعد الابوين وقبل الاولياء قال يؤخذ من قول السمعاني السابق فعلى الاولياء الاقرب فالأقرب بان المراد بهم أولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان

فحين لأصله تعلمه بما ينظر (٤٥٠) من المعرفة من الأمور الضرورية التي يكفر جادها وبشرط فيها العام والخاص ومنها

الأصل إسقاط الصلاة ثم رأيت غير علم بتعرض لهذا التقيد بصري (قوله في الأصل) لا حاجة إلى أفراد هذا القول لأن قوله قبله ثم الوصي والتميم ليس إلا في الأصل فكان ينبغي أن يترك هذا المسألة ويزيد عقب قوله أو التميم فالأصل ثم سمى وقوله هذه المسألة أي قوله وكذا نحو مطلق الخ وقوله ويزيد لعل مراده ويزيد بها أي هذه المسألة (قوله تعلم الخ) فاعل يجب (قوله وبشرط الخ) قد يقال محل ذلك إذا علم من حال الصغير أنه مأهل لنهزم هذه الأمور ولا فخير التدبير باعتبار التي قرر ولا يحصل معه هذا التأهل غالباً بصري (قوله لا ينصير الأمر) أي وجوب التعليم (قوله كذلك الخ) أي حين ذكرهما فكان الأنسب تقدمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) متفرع على قوله لكن لا ينصير الخ (قوله ثم ذنبك) أي البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وأن يحمى الذي الخ) عطف على النبوة (قوله بان زعم كونه أسود الخ) بل نقل في الشغاعان من غير صحة صلى الله عليه وسلم كان قال كان أسود أو موضعه كان قال لكن بتهامة تكفر أيضاً وقوله ثلاث زعم الخ قد يقال سالم بعلم ذلك الأمور وغير معلومة فضلاع كونها معلومة بالضرورة فأنى يكفر بزعم أمداً هذا الذي لا يجد هنا تأمل ثم قد وجه أصل يجب تعليلها بالخصوص أنها أكد للشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم أمره الخ) عطف على قوله يعلم الخ (قوله ولو قضاه الخ) إلى قوله ولو سئل في المعنى وإلى قوله ولو وافقه في التهايه (قوله ولو قضاه الخ) أي لما فاته بعد السبع مئة وعش (قوله والعمر المرام) ينبغي والمكر وهات الظاهرة بصري (قوله وبسائر الشرائع) كضوء الحاشية والصوم ان طاعة نهاية (قوله أي عقب) إلى قوله وأنما لم يجب في المعنى (قوله بان مأكل شراب الخ) ويختلف باختلاف أحوال الصبيان فقد يحصل مع الجنس بل الأربع فقد حتى بعض الحنفية أن أربع سنين حفظ القرآن وناظره عند الخلفاء في ومن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وقد لا يحصل الأمع العشر شرح باض وقوله بل الأربع الخ قبل هو سفيان بن عيينة التابع كودي (قوله ووافق) أي تفسير التبريد بما ذكره عرش (قوله وأنما لم يجب أمره) الخ لكن بسن أمره حيث عرش وشخنا قول المتن (وبضر با) يعني أن المراد أنه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليعقلها لأنه بمجرد تركها من غير سبق طلبها من حتى خرج وقتها مثلاً بضر لاجل الترتل فلن تأمل سم على ج ه عرش وقوله من غير سبق الخ أي أو بعد لكن لم يتوقف فعلها على الضرب بل كفي في مجرد الأمر بأننا (قوله بضر با غير مرجح) أي وان كثر خلافاً لما نقل عن ابن سريج من أنه لا يضر فوق ثلاث ضربات عرش عبارة شخنا قال بعضهم ولا يتجاوز الضرب ثلاثاً وكذا المعلم فيفسن أنه لا يتجاوز الثلاث والعقد أن يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط أن يكون غير مرجح ولولم يفسد ذلك المبرح تركه على المعتد خلافاً للقبلي ولولا تلف الولد الضرب ولو لم يعتاد أخذه الضارب بل أن التأديب مشروط بسلامة العقاب اه عطف وفي الجعري نحوه (قوله وجوباً) اعني شخنا وكذا عرش ثم قال ومحل وجوب الضرب سالم يترب عليه هو وبضاعة فان ترب عليه ذلك تركه اه (قوله من ذكر) أي الولي أو كان أو جداً أو نحوهما من مرشخنا كالوصي والقبور وغيرهما عبارة عرش ففسد هذا وجوب الضرب على المسلم من حيث لا يولى بل فضة كون ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو موجود في كل وقت وقبمه اه (قوله أي على تركها) إلى قوله ولولم يفسد في النهي بالقبلي (قوله أو ترك شرط الخ) أي حيث المكتوبات من القول فاعدا وجهان عرج بعض المتأخر من المنع وهو مقتضى إطلاقهم ويجوز أن في العادة معنى ونهاية قال عرش وهو المعتد اه (قوله أو بشئ من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا انصهر وأعلمها وكان وجهان انكاراً أحدهما بكفر لكن لا ينصير الأمر فيهما وحيث قد لا بد أن يذكر له من أوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة بما يراه ولو وجه ثم ذنبك وأما مجرد الحكم بما حاقبل يميز بوجه غير مفسد فيجب بيان النبوة والرسالة وأن يحمى الذي هو من قرش واسم أبيه كذا وأمه كذا وبعث بمكة ودفن بكذا في الله ورسوله إلى الخلق كافة ويعين أيضاً ذكر لونه لتصريحهم بأن زعم كونه أسود ككفر والمراد ثلاثاً زعم أنه أسود فيكفر سالم بعذر لأن الشرط في صحة الإسلام تخلو كونه أبيض وكذا يقال في جميع ما انكاره ككفر فتأمل ثم أمره (٣٠) أي الصلاة ولو قضاه ويجيب شرطها وبسائر الشرائع الظاهرة ولوسنة كسواك ر بلزومه أيضاً يسمعن المهرات (السبع) أي عتب عليها ان مسير والا ففسد التدبير بان يأكل ويشرب ويستحي وحده ووافق خبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال اذا عرف خمس سنه شماله

أي ما ضره بما يقع وأنما لم يجب أمره قبل السبع لندره (وبضر با) غير مرجح وجوباً من ذكر (عليها) أي تركه على تركها ولو قضاه أو ترك شرط من شرطها أو بشئ من الشرائع الظاهرة

ترك نحو السؤال من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضرب على تركه وذكر نحوه الزركشي اه ثم رأيت الشارح في شرح العباد ذكر ان طاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وأنه ليس ببعيد ونظري كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالحصلي أولى اه بحذف واعتد النزاع الرشدي حيث قال ولا يضرب على السؤال ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتد شيخنا والبحيري ما في شرح العباب **(قوله ولولم يندأ المبرح الخ)** أخره عش وحزمه شيخنا والبحيري كجاس **(قوله تركهما)** أي المبرح وشعره بصري وكردى **(قوله أي عقب ثملها)** هذا طاهر كلامهم لكن قال الصبري انه يضرب في أثناءها ويحجمها كالنوى وحزمه بان المقرئ ينبغي اعتداله لان ذلك مظنة البلوغ مغنى ونهاية واعتمده عش والبحيري وشيخنا ثم قالوا المراد بالانتهاء ما بعد التامعة فصدق بأول العاشرة اه **(قوله على العبد)** خلافا لثملها في الغنى كجاس **(قوله نم بحث الاذرى الخ)** وهو صحيح نهاية قال عش وقال الشهاب المولى في حواشي شرح الروض انه يجب أمره بانظر الطاهر الاسلام ومثله في الخطيب على المنهج أي ثم ان كان مسلما في نفس الامر بحث صلته والا فلا ينبغي أن لا يصح الاعتداله به **(فرع) *** قال مر يجوز لأطفال الانبياء كتابات الانبياء أمرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم أوصياء ان الحاكم لا يقردهم لتعلمهم كالسلطان على ذلك فنبتله هذه الولاية في وقت التعليم ولا تهم ضمهون في هذا الوقت لغبية الوهي عنهم ونظير قطع عنهم في هذا الوقت اه أقول يؤيد الجواز تأييد طاهره أن المؤبد في وقت التعليم لا ينقص عن المودع للرقق والمستعبره وأقول أيضا ينبغي أنه يجوز لأولادهم سله المودع الحاكم أمره ومذنبه لانه في ريسن المودع في هذا الوقت سم على المنهج اه عش وقال شيخنا والبحيري والمعلم الامر لا يضرب الا بالذن الولي اه **(قوله انما يمنع الوجوب الخ)** محل تأمل لانها على تقدير الكثرة من منعقة فاني ندب الامر بصلاته مستكولة في انعقادها وعدم التدب وهو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليست مل بصري **(قوله ولا ينتهى)** الى التنبه في النهاية الاما أنه عليه **(قوله ولا ينتهى الخ)** عبارة لانها في ثمن بلغ رشدا انتهى ذلك عن الاولاه وأضيفها قول لا يتألب مستمرة فيكون كالصبي اه وفي سم بعدد كرمته شرح الروض وقضية أن غير الاب من ذكرك ليس كالأب وقضية عبادة الشارح انه كالأب اه قال عش وذلك انه أي حج قال ولا ينتهى وجوب ذننك أي الامر والضرب على من ذكر الا بلوغ رشدا فقوله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصي والقيم وغيرهما مامروهم وواضح فان ولا يتغير الاب لان تملك الا بلوغ رشدا وهو هنا متنفذ اه **(قوله رشدا)** أي بان يصلح دينه بان لا يفعل محرما يعطل العدالة من كبيرة أو أصرار على صغيرة اذا لم تغلب طاعاته على معاصيه و يصلح ماله بان لا ينفذ بان يضعه باحتيال غش فاحش كردى **(قوله وأحوه تلمبه ذلك)** أي من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع عش **(قوله ثم أمروا نعت)** ثم ثبت المال ثم أغنياء المسلمين بحيري وشيخنا **(قوله كقرآن الخ)**

نحو السؤال من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع أي في قول الاصل بحسب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضرب على تركه وذكر نحوه الزركشي انتهى ثم رأيت الشارح في شرح العباب ذكر ان طاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وأنه ليس ببعيد ثم نظري كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالحصلي أولى فأورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب عنه انه سئل هل يورض كتابا يورض به حرفة ولا يضرب عليها **(قوله لا قبله على العبد)** في الروض وكذا أي يضرب في أثناء العاشرة **(قوله على من)** ذكر لا بلوغ رشدا قضيت وجوب الضرب على الامم ونحوها بعد بلوغه فسبها لكن في شرح الروض عن المهمات ما شعر بخلافه فليست **(قوله رشدا)** قال في شرح الروض عن المهمات فان بلغ صغيرا فلا يتألب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضية ان غير الاب من ذكرك

ولولم يندأ المبرح الخ
وقال ابن عبد السلام
وخلافا لقول البغيتي
يفعل غير المبرح كالخمد
والفرق ظاهر وسيد كرا
الصوم وفي باب (لعشر)
أي عقب ثملها لا قبله
على العبد الحديث الصحيح
مرروا الصبي بالصلاة اذا بلغ
سبع سنين واذا بلغ عشر
سنين فاضربوه على راسه
رواية مروا اولادكم وسكنة
ذلك التبرين عليها اعتادها
اذ بلغ وأخر الضرب للعشر
لانه عقوبة والعشر من
احتمال البلوغ باحتلام
مع كونه حديثا يقوى
وبحسبه غالبنا بحث
الاذرى في فن صغير لا يعرف
اسلامه انه لا يؤمر بها أي
وجوب الاحتمال كقره ولا
ينهى عنها لعدم تحقق
كفره والاوجه ندم أمره
اللفظ بالبلوغ واحتمال
كفره انما يمنع الوجوب فقط
ولا ينتهى وجوب ذننك
على من ذكر الا بلوغ رشدا
وأحوه تعليم ذلك كقرآن
وأداب ماله ثم على أبيه
وان عدا لأمه وان عدا
ومعنى وجوبها فإدله
كر كانه ونفقة وموه وبدل
متافه بنوها

هذا توقفه بحسب ذلك

توقف الكمال فلا بد وان قلنا الواجب المعرفة بوجهنا لان الحبيسة بذلك الوجه مختلفة بالاعتبار ومما أول الكتاب اشارة لتلك (ولا) قضاء (على) شخص (ذی) حض) أو نفاس ولو في ردة كجاء اذا طهر بل بحرم عليه كجاء أول الحضي (أو) (ذی) جنون وانما (أو) وسكر بل انه اذا أقام الا في زمن الردة كجاء (بخلاف) (ذی) (السكر) أو الجنون أو الاغما المتعدى به اذا أقام منه فانه يلزمه القضاء وان ظن متناول المسكراته لقلته لا يسكره لتعديده وكذا يجب القضاء على من أتى عليه أو سكر بتعديهم جن أو أتى عليه أو سكر بالاعتد مدة متعدي به ان عرف والا فانه ينتهي اليه السكر غالبا وانما معرفة الابطال لا ما بعده بخلاف مدجنون المرد كجاء لان من جن فو رده مرفق جنونه حكما ومن جن مثلا في سكره ليس بسكراني دوام جنونه فطعا وانما هـ ما تقرر ان الاغما يقبل طر وانما آخره بعد دون الجنون وانه يمكن تغيير انتهائهم الاول بعد طر والثاني عليه وفي تصور ذلك بعد الاثن

معرفة الله تعالى كان وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالحبيسة ممنوع وان معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كان وجوب معرفته تعالى متوقفا على معرفة النبي فنقول جاء الخبر وظاهر السقوط من غير حاجة الى التكاليف التي ذكرها الظهور أن الوقوف في الشبهة وهو وجوب معرفته تعالى غير معبر عنه الله تعالى أو الوقوف على المشبه (قوله هذا) أي توقفه في معرفة النبي وقوله بوجهه له أراد به من حيث يتبين وقوله وذلك أي توقفه في معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لا مكان معرفة تعالى بالعقل أيضا (قوله وان قلنا الواجب المعرفة بوجهنا) لا ينبغي ما في جعله هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا بد أيضا لان الخ ثم قوله المعرفة بوجهه ما له أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا لأنها (قوله لان الحبيسة في ذلك الخ) لعله أراد به أن معرفة الله تعالى متوقفة من حيث وجوبها وهو متوقف عليها من حيث نفسها وكان الانحصار الاوضح لان الوجهين متعارضان وقوله بالاعتبار الاول اسقاطا اذا اختلف بالاعتبار انما هو التقيد واما التقيدان فمعنى تلك حقيقة (قوله شخص) دفعه به كالمحل ما رعد على المتن من أن الحضي صفة للمراة؛ فالناس المصنف أن يقول ذات حضي وانما عاير المصنف بذلك المرجح للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانثى على الحضي عـش (قوله) أو نفاس في قوله وظاهر الخ في المغنى الاقوله بل يحرم الى المتن واولي قوله وقده كفي النهاية لا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتمد الشهاب الرمي والنهاية والمغنى وسم الكراهة والاعتقاد (قوله) أو ذی جنون أو اغما الخ) سواء قل زمن ذلك أم طالع وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق اغما جيع النهاس لما في قضاء الصلوات المرجح لكثر تكرارها بخلاف الصوم نهاية متوقفة (قوله أو سكر) ورسـل ما ذكره العتوم والميريس معنى وفيها بؤس بافضل وفي القاموس المعتوم هو ناقص العقل أو فاسد والميريس هو الذي أماته على نهدي فيها اه (قوله بل لا تعد) انظر هل من الجنون بالتهـي الحاصل بل من يتعاطى الخلاوى والوراد بغير طر يق موصول لذلك أولا الاقرب الثاني لان ضابط التعدي أن يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه وبغله وهذا الكس كذلك عـش (قوله المتعدي به) فلو جعل كونه محرما أو أكره عليه أو أكره له لقطع غيره بعدد والحق له بالله مثلا متلاسا كقولهم يكن متعديا فيسقط عنه القضاء لعزوه نهاية متوقفة عـش قوله مر أو أكره مثله ما لو أطعمه غيره ذلك ولم يعلم به بقي الكلام في أن الفاعل بل يجوز له ذلك ما عـش من المصلحة لا سـكـل أو لا لأنه ليس له التصرف في بدن غيره فظهر ولا بعد الاول القصد الاصلاح المذكور حيث كان عالما باسباب المصلحة أو أخبر بها ثقة اه (قوله وان ظن الخ) ظاهره وان استند ظنه لخبر عدل أو عدول أو يثبت خلافه عـش وقوله ويثبت الخ فظهر (قوله ان عرف) أي أمدا متعدي به (قوله غالب) توجه به أن السكره أمدا ينتهي به ويثبت عنه بخلاف الردة فانها لا تنتهي ولا تنتفي الا بالاسلام ولم يوجد بسرى (قوله وكذا يجب القضاء على من أتى عليه الخ) اعلم ان القسمة العقلية تقتضي سائر ثلاثين صورا من ضرب الجنون والاعما هو السكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرهما وضرب اثنتا عشرة الحاصلة في اثنتين التدي وعدمه فالجمله ما ذكره فالواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقا والواقع في غيرهما يجب فيه القضاء مع التدي ولا يجب مع عدمه وغير المتعدي به الواقع في المتعدي به يجب فيه القضاء مدة المتعدي به فقط مداني اه يصيرى (قوله والاغما) عطف على السكر (قوله لا ما بعده) الاول الثاني (قوله وظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من أتى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لاشبهه أن منما هو مرض بصري عبارة عـش قديعارته قولهم في زوال العقل اذا أخبر الاطباء بعوده انتظر وقديعاربانه لا يلزم من ظهور علامات عليهم يستدلون بها على إمكان العود ودخول جنون على جنون لان الاول حسيل يزوال العقل وحيث لا فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شيء واحد فلا يمكن التظرو الاوجب فليست له (قوله ولا على ذی حض) أي لكن يصح قضاء الحائض كما أتى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله بل يحرم) أي أو يكره (قوله أو ذی جنون) في فتاوى السبوطي الجنون هل يجوز له قضاء ما فانه اذا فاه من صلاة أوهـ ومـ أم سـحـبـ أم يكره ما الجواب القضاء للمجنون سـحـبـ ذكره في المهمات

الجنون

تكرروا له اه وقد منع هذا الجواب بنوع الجنون كالانحلال والسكر كما في الشارح (قوله وقد يعكر عليه) أي يسلك على الجوابين بعد تصور التمييز والحاصل أن الاعتراض بعد تصور التمييز جاري دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه فله الكردى والظاهر بل المتعين أن ضربه عليه راحس القول بخلاف الجنون والحاصل أن الجنون ظاهر السكر وقد أفهم كلامهم السابق أنفا دخول سكر على سكر (قوله يميز بالخالق) قديقال والجنون كذلك والحاصل أن الذي يظهر أن يحمل كلامهم المذكور على مجرد التصو ولا قصد الاحتراز أي فينصو وطرو جنون على آخر يصري وهو صريح فيما قلناه نفا في مرجع ضربه عليه (قوله ويندب) إلى قوله ومن شر وطه في النهاية والمغنى لأقوله آخر وقوله القاصر (قوله لنحو مجنون) أي كالغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه أي لعدم التعدد (قوله السابق) أنه (الح) صفة وقت الضرورة (قوله هو وقتنا) خبره قوله مانع الوجوب بنبهه أن في التعبد بالأسباب يتقوزا ولعل العلاقة الضدية فإن المانع مضاد للباب ع (قوله ونحو الحيض) (الح) أي كالغاسق والانحلال والسكر ع (قوله المنة) (وقدي من الوقت تكبير) (الح) ولا شرط أن يدرك مع التكبير فقد الطهارة على الظاهر لأن الطهارة شرط للصحة لا لزوم نهاية وقتها (قوله أي قدرها) أي قدر زمانها أكثر من نهاية وقتها (قوله أنصف يمكن) (الح) أي من فعل نفسه ع (قوله كركه سن) (الح) أي وأربع المقيم ع (قوله القاصر) أي الجامع للشرط القصر سم وان أراد الاحتياط بل وان شرع فيها على قصد الاحتياط فعاد المانع به ويجوز تركه من نفسه ع (قوله من شرطه) اعتدالها في الغنى والتهاب الرمي وشرع المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر السرة والخرى في القبلة زاد المغنى ويدخل في الطهارة هنا وفي باب الحيض والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع (قوله ظاهر كلامهم اعتبار قدر فصل الطهارة) وان أمكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصدا أو الكفر وهو مشكل على ما في فيلوطر المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديره اه وبعبارة الجعري عن سم أي قدر طهر واحد ان كان طهر رافهين كان طهر ضروريه لا شرط أن يغلق قدر طهر يتعدد الفروض اه (قوله)

انتهى وسأني في كلام الشارح التصريح بنسبه (قوله قد بقي من الوقت فخر تكبير وجبت الصلاة) وفي قول بشرط ركعة وشرط الوجوب على القولين بقائه السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة أخف ما يمكن والوجه عدم اعتبار كل من السرة والخرى في القبلة ولا شرط أن يدرك مع التكبير أو الركعة قد الطهارة على الظاهر لأن الطهارة شرط للصحة لا لزوم ولا نها لا تختص بالوقت اه من شرط مر باختصار (قوله وجبت الصلاة) أي يلزم الكافر الذي أسلم قضاها ولو لا ذلك لم يلزم (قوله للمسافر القاصر) قد يقتضي الوصف بالقاصر اعتبار ما عزم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبره ما بعز كان (الآن مرادهم) الوصف بالإشارة إلى شرط السفر وبعبارة العباب كالقصور أن كان مسافرا اه (قوله ومن شرطه) يدخل فيه السفر وطهارة الحدث والحيض والاجتهاد واعتمد مر عدم اعتبار قدر السرة والاجتهاد لأن الطهارة أخص شرط الصلاة أكدها بدليل أنه ليس لنا صلاة تجزئ قبل طهارة وتلنا صلاة تجزئ قبل صلاة فاقد السرة بل بالاجتهاد كما في نقل السفر (قوله لانه يمكن فعلها) (الح) قد يقال قياس ذلك ان نحو السرة والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان هناك بل المانع بل وقبل وجوده لا يجري ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتيانها بذلك قبل عارضها الآن ع (قوله) يتأمل ذلك (قوله أما الصبي فواضع الح) تناقض ذلك بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل صريحه أن الصبي لو بلغ آخر الوقت استمرط لازامه بصاحبه تخلف من الموانع قد راسع أخف مجزئ من نحو طهر وان صغرت قدره وشبهه مما مر ولو بلغ أول الوقت بشرط لازامه بصاحبه تنكوه قد راسع طهر يصح تقديره وكان القياس اشتراط الاتساع هنا الطهر مطلوبا لا في الصبي ثم توجه إليه الخطاب به في الوقتين وله وهما من توجه إليه في الوقت أصلا وقد

وقد يعكر عليه ما أفهمه
كلامهم أنضام دخول
سكر على سكر الآن يقال
أن السكر يميز بالحدة
والضعف فالتمييز بين أنواعه
يمكن ويندب القضاء لنحو
مجنون لا يلزمه ثم ثبوت
الضرورة السابق أنه
يجري في سائر الصفات هو
وقته والمانع الوجوب
(د) حكمه أنه (لوزالت
هذه) (باب) الكفر
والحيض والصبا ونحو الحيض
والجنون (و) (قد بقي من)
آخر الوقت تكبير) أي
قدوها (و) (وجبت الصلاة)
أي صلاة الوقت ان بقي سلبا
زمنيا بضع أخف يمكن منها
كرهتين للمسافر القاصر
ومن شرطها
م قول المغنى قوله لانه يمكنه
فعله أقوله ما لم يمتد وقوله
أما الصبي فواضع ليس
في نسخ الشارح التي يدينا

على الا وجه خلافاً لما نازع في بعضها ومن مؤداه لزمه تغليب الاحباب كقول اقتدى مسافر عثم لحظتمن صلاه بلزيمه الا تمام وكان قسامه
الوجوب بدون تكبيره لكن لم يظهر ذلك غالبها سفلو الاعتبار لعسر تصور اذا الماد (٢٥٥) على ادراك قدره محسوس من الوقت

وبه يفرق بين اعتبار
التكبير وهناك من المقتضى
عليه لان المداير على مجرد
الربط وسيعمل بما يأتي أن
محل علم الوجوب ادراك
دون تكبيره اذا لم يجمع
مع ما بعده والازمت معها
ان خلاص الموانع قدرهما
(وفي قول بشرط كونه)
ما خفا يمكن نظير من ادراك
ركعة سابق وجوبا
ان الحديث بمحل القياس
المذكور واضح فتعين
الاخذ به وان لم يدرك الجمعة
دون ركعة لانه ادراك
اسقاط وهذا ادراك الاحباب
فاختصا فیهما (ولا يظهر)
على الاول (وجوب الظهر)
مع العصر : بآراء تكبيره
(آخر) وقت (العصر)
(و) وجوب (المغرب) مع
العشاء با ادراك تكبيره
(آخر) وقت (العشاء)
لما حدا للوقت في العذر في
الضروة أولى وبشرط
بقاء سلامته هنا أيضا بقدر
ما مر وما لزمه فلو بلغ خمسين
مثلا فقل ما يسع ذلك فلا
زوم وان زال الجوز فوراً
على ما اقتضا اطلاقهم
نعم ان ادراك ركعة آخر
العصر مثلاً فعاد المانع
بعد ما يسع المغرب ووجب
فقط لتقدمها كونها
صاحبة للوقت وافضل
لا يكفي للعصر هذا ان لم

على الوجه) وقال لا سي ولا خلاف المعنى والنهاية في الخبر في القبلة والستر بصرى (قوله ومن مؤداه) أى
كالصحيح في ادراك من آخر وقت العشاء فقد تكبيره مثلاً سم (قوله) اسقطوا الاعتباره أى فلا تلزم
بادراكه وان تردد فيه ما لم يبيّن فيما يمتنع (قوله) وسيعمل بما يأتى علم الوجوب الخ) يعنى في مسئلة طرو
المانع في العصر وقد ادرك من وقت الظهر دون تكبيره وحينئذ فقد يقال ان كانت الباء في قوله بآراء الخ
للمسئلة فعمل ناسل لانهم لم يجب بآراءك دون التكبير بل بالبيعة للعصر وان كانت للمعية فلا يصلح ذلك
تقديم الماهات ثم الاولى ان يقول عند عدم ادراك التكبير فلا يشمل من لم يدركه دونها ايضا فانه انى يجب
عليه الظهر ايضا بصرى (قوله قدرهما) أى وقدر شرط الصلاة على اختياره وقدر الطهارة فقط على مختار
النهاية والمغنى وغيرهما (قوله) ما خفا الخ) الى قوله هذا ان لم يشرع في الهاتية والمغنى الا قوله وما لزمه (قوله)
ما خفا ما يمكن) أى لا أحد كان محل معنى ويرى بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبره فعل نفسه بان
المدار ثم على معنى زمن من يتمكن فيعمل الفعل والمداير هنا على وجود زمن يكون من أهل العادة عرش (قوله)
ان الحديث بمحل) أى لان برادفة ادراك الاداء كما تقدم سم (قوله) والقياس المذكور) أى في قوله كمال
اقتدى مسافر الخ (قوله) لانه) أى ادراك الجمعة (ادراك اسقاط) أى ادراك مسقط لوجوب الظهر (وهذا)
أى ادراك صلاة الوقت (ادراك ايجاب) أى ادراك موجبها (قوله) في الضروة أولى) لان فوق العذر
نهاية (قوله) بقدر ما مر الخ) من الشروط سم عبارة النهاية بقدر ما معها وعبارة المغنى قدر الطهارة
والصلاة ان خفا ما يجزى كركعتين في صلاة المسافر اه (قوله) وما لزمه) أى قدر المداير شرع النهج (قوله)
مثلاً) راجع لكل من الركعة والعصر ويعنى عنه قوله السابق ومن مؤداه لزمه (قوله) هذا) أى لا زوم المغرب
فقط (قوله) هذا ان لم يشرع الخ) خلافاً للمعنى والنهاية بعبارة تكبيره البغوى في فتاوه وقال ابن العباد
محل ما لم يشرع الخ والوجه انه البغوى لانه ادراك زمان مسقط الصلاة كماله لزمه متضاهاها وقع العصر
نافه اه (قوله) فيها) أى العصر (قوله) ونورع) فيه بما لا يحصى) هذا نوع من النزاع في غاية الاتحاد والاعتناء
للعامل المتصف ولهذا اعتد السالك ان الشهاب اليمى وجوب المغرب دون العصر لانها صاحبة الوقت فهى
أحق به مقدمة على غير صاحبها وعليه تغليب العصر المفعولة تغلب سم (قوله) كماله وسع الخ) عبارة النهاية
ولو ادرك من وقت العصر قدر تكبيره وضى بعد المغرب ما يسع العصر معها ووجبنا دون الظهر اه (قوله)
يجاب بانه بالسلك هنا بين أنه من اهل الخطاب بذلك الغرض في الوقت مع امكان ايقاعه فيه فلم يغتفره العاهل
الذى يمكن تقديمه مساوئه المكافئ اول وقت حينئذ بخلافه ثم غتفره ذلك اه في ان نقائل ان يقول
اذا كثرت تمكن الكافر من الفعل لغدرته على ازالة المانع بالنسبة للشرط فهلاك في ذلك بالنسبة لنفس
الصلاة حتى يجب وان لم يدرك بعد الاسلام قدر تكبيره (قوله) ومن مؤداه) كالصحيح في ادراك من آخر
وقت العشاء قدر تكبيره مثلاً (قوله) ان الحديث بمحل) أى لان برادفة ادراك الاداء كما تقدم (قوله)
والظاهر وجوب الظهر الخ) في فتاوى السبوطى مسئلة ادراك تكبيره آخر وقت العصر وجبت مع الظهر
لانها تجمع معها وهو مشكل لان الجمع وخصه فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع السبى في الاصول
بقياس العكس اه ويجب ايضا ان الرخص لا يقاس عليها وقد منى في جمع الجوامع على جواز
القياس فيها خلافاً لابي حنيفة (قوله) بقدر ما مر الخ) منه الشرط قال في الخادم واذا اعتبرنا الطهارة فهل
يعتبر طهارة ان أو واحدة أعنى في ادراك الصلاتين في وقت الشائنة طاهر كلامهم الثاني ويحتمل اعتبار
طهارة ان لكل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الاولى اه (وأقول) مما يوزن الثاني ورد
على توجيه الاول انهم فيها اذا خلا المازم أول الوقت لم يعتبروا ادراك قدر الطهارة التي يمكن تقديرها مع انه
لا يجب تقديمها وقد فرق تأمل (قوله) ونورع فيه بما لا يحصى) ممنوع على النزاع في غاية الاجتهاد
شرع فيما قبل الغروب ولا تعبت لعدم تمكن من المغرب ونورع فيه بما لا يحصى ولو ادرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب
قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كماله وسع مع المغرب قدر أو يسع ركعات للمقيم أو ركعتين للمسافر

فتنن العصر أي مع المغرب **(قوله فتعينا الخ)** الانسب فنجب **(قوله قدر تسع)** الى قوله أوسع أو ست لا يتحقق في ذلك في ادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من الزمان قدر تسع ركعات للمعقب أو سبع للمساخر فنجب الصلوات الثلاث أو سبع أو تسع للمعقب الصبح والعشاء فقط أو خمس فافل لم يلزم سوى الصبح ولو أدرك ثلاثا من وقت العشاء لم هي وكذا تصح المغرب على الأوجه نظر التحصن تبعه للعشاء ونقص ما ذكره الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بأدراك جزء مما بعدها إذ لا يجتمع للباقي في فتاويه هنا ما ينسب من رجعتهم التأمل قبل لو حذف آخر الأفاضل وجوب الظاهر بأدراك غير الآخر أيضا وليس يصح لان ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظاهر إلا أن أدرك بعد قدر صاحب فالوقت قدرها كجائتي فذهبت في كلامه التقيد بالآخر وان استوفيت ما في الأيدي من ادراك ما سمي في الكل لا تفرقهما في أن ادراك ما سمي في غير الآخر يكون من الوقت فيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالنسب ولا يتصور إلا بالتحقق على خروج المني وان تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوب (وأخره) على الصبح) لأنه أدها صحبة

فتنن العصر أي مع المغرب **(قوله فتعينا الخ)** الانسب فنجب **(قوله قدر تسع)** الى قوله أوسع أو ست لا يتحقق في ذلك في ادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من الزمان قدر تسع ركعات للمعقب أو سبع للمساخر فنجب الصلوات الثلاث أو سبع أو تسع للمعقب الصبح والعشاء فقط أو خمس فافل لم يلزم سوى الصبح ولو أدرك ثلاثا من وقت العشاء لم هي وكذا تصح المغرب على الأوجه نظر التحصن تبعه للعشاء ونقص ما ذكره الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بأدراك جزء مما بعدها إذ لا يجتمع للباقي في فتاويه هنا ما ينسب من رجعتهم التأمل قبل لو حذف آخر الأفاضل وجوب الظاهر بأدراك غير الآخر أيضا وليس يصح لان ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظاهر إلا أن أدرك بعد قدر صاحب فالوقت قدرها كجائتي فذهبت في كلامه التقيد بالآخر وان استوفيت ما في الأيدي من ادراك ما سمي في الكل لا تفرقهما في أن ادراك ما سمي في غير الآخر يكون من الوقت فيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالنسب ولا يتصور إلا بالتحقق على خروج المني وان تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوب (وأخره) على الصبح) لأنه أدها صحبة

والقول بغيره (قوله) وكلاهما (الح) أي فإن أوله يقع تغلاو باقسه واجبا
وعليه فثبت على ما قبل السند قول النفل وعلى ما بعده قول الواجب بغيره ذلك ع (قوله) نعم نسين
الاعادة (الح) ظاهره ولو لم يفرق ظاهره وأيضاً به يحرم قطعها واستئنافها كونه أحرم بها من جملة الشرط
عش أقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمة القطع (قوله) خروجها من الخسلاف) ولزومها حال الكمال
معنى أنها يقول المتن (فلا إعادة) أي وإن كانت جمعة نهايتومعنى قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب
الاعادة لأن المأني به نقل فلا يسقط به الغرض وهو مذهب الأئمة الثلاثة معننى (قوله) لما ذكر (وكلامه) إذا
صليت مكشوفة الرأس ثم عثقت نهايتومعنى (قوله) فمما) أي في جهتي الفرق (قوله) إن قلنا إن: بما الفرضية
لا يلزمه) صريح في الإجزاء وعدم وجوب الاعادة على ماصو به المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه
سم أي الذي اعتمدته النهاية والمعنى (قوله) وحمل هذا) أي عدم وجوب الاعادة (قوله) وما قبله) أي
وجوب الاتمام والإجزاء عبارة النهاية سواء في عدم وجوب الاعادة على الأول أو كان نوى الفرضية أم لا
ينبغي على ما سبق أن الأمر لا يجرى عدم وجوبها في حقه اه أي الصبي (قوله) لم يصل (الح) أي لعدم وجوب شرط
انقضاء صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله) ولو زال) إلى قوله وكلاهما في النهاية الآخرة وقد عدا إلى ويجب
وكذا في المعنى الآخرة فالقول إلى المتن (قوله) ولو زال العذر جمعة (الح) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم
(قوله) بل بعد عقد الظهر) شامل لما بعد فرض اغصمها (قوله) لا إذا انقضت (الح) عبارة النهاية والغصن ثم لم يوصل
الحقنى الظهر ثم بان جلا وأمكنته الجمعة قلزمته اه (قوله) وأمكنته الجمعة (الح) مفهومه أنه لا يلزم إعادة
الظهر إذا لم يتمكن وهو مشكل فإن مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقاً وذلك يقتضى
وجوب الاعادة للظهر إذا لم يتمكن الجمعة ولا يخص ذلك بالجمعة التي انقضت في يومها بل جميع ما قبله من صلوات
الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب اعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بأن التي وقعت باطلا هي
الأولى وما بعد الأولى من صلوات الظهر كصلوات واحدة تقع قضاء عما قبلها إقاماً على مسئلة البارز في الصبح
و يأتي هنامنا نقل عن مدر من نية الادعاء والإطلاق عش (قوله) ولو طرأ مانع (الح) ومعلوم أنه لا يمكن طرأ مانع
الصباح والكفر بالأصلي نهايتومعنى عبارة البصري لم يقل الموانع لعدم توافي الجميع هنا كالكفر بالأصلي والصباح
وأيضاً طرأ واحد منها كان وان اتفق غيره بخلاف الزوال فإنه انحجب الصلاة معاً إذا انتفت كها عش
(قوله) وأغنى (الح) أي أوسكر بلا تعد عش اه (قوله) واستغفرت) أي استغفرت ما قبل منه بعد الطرأ
نهاية ومعنى وهم (قوله) تلك الصلاة) أي الثانية التي تجتمع معها نهايتومعنى (قوله) إن كان قد أدرك
(الح) أي لم يتمكن من الفعل في الوقت فلا يسقط عما طرأ بعده كإهلاك النصاب بعد الحول وإمكان الأداء
فإن كان لا تسقط معننى ونهاية (قوله) فالأول) أي لفظ الأول (قوله) في كلامه) أي المصنف (قوله)
نسبى) أي إذا لم يرده ما قبل الآخر دون حقيقة الأول لأن حقيقة الأول لا يمكن أن يدرك معارفه ضالاً
ركعة عش وهم (قوله) بل دليل ما قبله) وهو أن أدرك (الح) (قوله) ما خاف (يمكن) أي من فعل نفسه عش
ويحلى (قوله) يمنع تقدمه (الح) ومن الظهر المنتعقد فمما يظهر طهر من زوال مانعه وليس يصح ما قبل
الوقت فيعتزم معنى من سبعة معان وكان وجه اقتصاره على الظهر مع قوله بالتعميم المار عدم الاحتياج إليه هنا
إذا يتأتى في غيره من الشروط امتناع تقدمه على الوقت ثم أتى بنسبة قال المظلة قال الأسوي والتشبي
بهذين يعنى التبريد ولم المحدث قد فهم اختصام ذلك بين فيما مانع من رفع الحدث لكن الحيز والنقاس
والانحياز فمحمولاً لا يمكن معها فعل الطهارة فيجب إتمامها حتى إذا ظهرت الحائض مشللاً في آخر الوقت

إن قلنا إن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الإجزاء وعدم وجوب الاعادة على ماصو به في المجموع من عدم
وجوب نية الفرضية عليه (قوله) لم يصل) أي لعدم انقضاء صلاته لعدم وجوب شرط انقضاءها وهو نية
الفرضية (قوله) ولو زال العذر جمعة (الح) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله) واستغفرت) أي
استغفرت ما قبل منه بعد الطرأ ولا يجعله إلا في قوله وجبت تلك أن أدرك قدر الفرض (قوله) نسبي) ادفع

تختلف غير دلالة كان عنك
تقديمه وقدمه التكليف
بالمقدم قبل دخول الوقت
كالمسي إلى الجمعة قبل وقتها
على بعد الدار وبه يأنه
لا يشرع هنا بين الصبي
والكافر وغيرهما وادعاء
ان الصبي غير مكافئ وان
التخفيف على الكافر
اقتضى اعتبار قدر الطهر
في حقه بعد الوقت
مطلقا رده في الاول أم لا
فأرادوا للتكليف به يعتبروا
الامكان قبل الوقت مطلقا
وفي الثاني انه مكف كالمسلم
فكما اعتبروا الامكان في
المسلم فكذا في التخفيف
عليه انما يكون في أمر
انقضى بجميع آثاره قبل
الاسلام وما هنا ليس كذلك
فتأمله ويجب معها ما قبلها
ان جعت معها وأدرك
قدرها أو أضادون ما بعدها
مطلقا لأن وقت الاولى
لا يصلح للثانية الا في الجمع
ووقت الثانية يصلح للاولى
مطلقا وكلاهما لو طرأ المانع
أثناءه كالمسافر فاعتبر وأما
اذا زال أثناءه فالحكم كذلك
لكن لا بد أنما استثناء طهر
لا يمكن تقديمه في غير الصبي
والكافر (والا) يدرك
ذلك (فلا) يجب الاستثناء
التكليف واشترطوا هنا قدر
الفرض وفي الاسترخاء
التصريح لانما هناك إزالة
فيكتم البناء بعد الوقت ولا
كذلك هنا فاشترطوا عنك

تم جنت بعد ادراك مقدار الصلاة خاصة فبني عدم الوجوب اهـ وهذا الشارح لا يحسنه ولا يلائم حقه على
ذلك بصري (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط ادراك قدر زمنه سم عبارة المفتي أما الطهارة التي
يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر بضيمن يسعها اهـ (قوله به يعلم) أي بالتعليل (قوله لا فرق الخ) أي
في عدم اشتراط ادراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صوره ذلك أن يبلغ الصبي أو
يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله غير مكافئ) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي
أمكن تقديمه (قوله رده) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله ولو نظرنا للتكليف الخ) وأيضا فقد
يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الوالي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا سم وفيه ان وجوب ذلك
على الوالي انما هو بعد الوقت كله وظاهره بان في الشرح أنفا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكف لانه
قبل الوقت غير مكافئ سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله انما يكون الخ) أي ان أراد انما
يتصور فبطلانه واضح أو انما يطلب فهو أول المسئلة اللهم الا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع
فتأمله سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ)
أي والابان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فوجب الثاني فقط نهاية قال عـ لا يقابل الساحة الى ادراك
قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب ادراكه في وقت نفسه ماذا الفرض أن المانع انما طرأ في وقت الثانية
فلم يزلها منه في وقت الاولى لا تاتى ذلك بل لأن يكون المانع قائما في وقت الاولى كله كليا أو
الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر من المانع من أوصاف فيه اهـ (قوله ودون ما بعدها مطلقا) أي
جعت مع الفرض الاول أم لا (قوله يصلح للاولى مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء أو أضاد وقت الاولى في الجمع
وقت للثانية تبعا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم جواز تقديم الاولى بل
وجوبه على وجهي جمع التأخير ثم يابى ومعنى (قوله وكلاهما الخ) فلا يحتاج لهذا مع قوله السابق
فالاول في كلامه مناسي سم وقد يجب بان الشارح اشارة به قوله كالمسافر فاعتبر وانما أعاده هنا فاعلم
لقوله أما إذا زال الخ (قوله أثناءه) أي الوقت (قوله أما إذا زال) أي قوله واشترطوا في المنسي (قوله زال
أثناءه) أي زال المانع في أثناءه الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالثناء هنا مقابل الاسترخاء في الاول
كما يأتي في الشارح عن أصل الروضة (قوله كذلك) أي كطهر المانع في أول الوقت في تصليه المتقدم (قوله
لكن لا بد أنما استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الحائض والمجنون وادراك
الطهر مطلقا فان نحو الحائض والمجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وانما عبرا بالاستثناء لان قولهم السابق عتبع
تقديمه الخ في قوة الا طهر يمكن تقديمه فعل بذلك ان قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ يحذف لا كالمسافر
والله أعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرض كوصف منتهى ونهاية (قوله لا تغاير التكليف) أي كالمسافر والصاب
قبل التمكن من معنى (قوله هنا) أي في طهر المانع في أول الوقت (قوله وفي الاسترخاء) أي في زوال المانع في
آخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كرده (قوله عنك) أي من فعل الفرض بادرالك زمنه
(قوله في الصبي الخ) اعتمد مر انه لا يشترط فيما إذا زال الصباح آخر الوقت وأدركه خلوص من الموانع قدر امکان
ادراك قدر الفرض من أوله قبل طرأ المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي (قوله بخلاف غيره)
أي فلا يشترط ادراك قدر زمنه وهسل مثله السر والاحتشاد في نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي
والكافر) لعل صوره ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون (قوله ولو
نظر والتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الوالي وضربه للصبي على نحو الطهارة
أيضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكف لانه قبل الوقت غير مكافئ سم (قوله انما يكون الخ) ان
أراد انما يتصور فبطلانه واضح أو انما يطلب فهو أول المسئلة اللهم الا أن يختار الثاني ويكون مقصوده
مجرد المنع فتأمله (قوله وكلاهما الخ) فلا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه مناسي (قوله في غير
الصبي) فلا قالوا الكافر على قياس ما تقدمه فيه

*(تنبيه) صرح في أصل الروضة المجموع على الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بكثرة أنه لا بد في لزوم العصر له من أن يترك من مؤمن المغرب قد سدرها وقد الطهارة وفي أصل الروضة فيها إذا بلغ أول وقت الظهر مثلاً أنه لا بد من ادراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لانه كان يمكنه تقديمه على الوقت وهذا مشكل جداً لأنهم في ادراك الآخر لم يعتبروا قدره على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي ادراكه الأول اعتبروا قدره عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل محتملاً لأنه قبل الوقت لم توجه له خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبر قدره على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد أن أدرك من أول الوقت قدر الغرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه له الخطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدره عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا حصوله من الموانع وقت المغرب (٤٥٩) بقدرها كالغرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاءه العصر

وحيث فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما أشارت إليه الروضة اعتباراً على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر والاول في عدم اعتبار القدرة على التقسيم لأنه لم يجب والى هذا ما لم يجمع على أن أكثر التأخيرين على اعتبار ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التحصيل للمجموع في الفرقين بامر من أحدهما أنه في الآخر لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت وإنما قدره بعده لزم اعتباره بعده أيضاً إعطاء للتابع حكمه مع وحظوا من غير التابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر الأبعد وفي الأول لما أدرك قدر الغرض الذي هو التسبوع أول الوقت استغنى به عن تقديره ما كان تابعه الممكن التقديم أول الوقت أيضاً لحاصل أن التأخير

طهارة يمكن تقديمه على طهارة الزاوية تفرق شرح الرض ما يؤيده الوجه وقال للبرلسي والطايلوي وابن حجر خلاصة سم على المنهج بصري **(قوله صرح الخ)** كان الأولى التثنية **(قوله يبلغ الخ)** حاسن الصبي أوصفته بناء على أن آل الحسن ومدخله في حكم النكوة ولو حذفه لكان أولى **(قوله مثلاً)** الأولى تأخيرها عن بتكبيره ليرجع إليه أيضاً **(قوله قدرها)** أي قدر العصر مع قدر المغرب **(قوله قدر الطهارة)** أي مطلقاً **(قوله دون الطهارة)** أي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليق **(قوله وهذا مشكل)** أي الجع بين هذين التمرين بحيث **(قوله مع كونها)** أي القدرة على الطهارة **(قوله لأنه الخ)** متعلق بقوله أول الخ **(قوله حيث ذكر)** أي حين الاستشكال المذكور **(قوله من هذا)** أي الاستكال وتعليقه المذكور **(قوله ترجيح ما أشارت إليه الروضة)** عبارة الروضة بعدد كرم ما تقدم عن أصلها قلت ذكر في التهمة في اشتراط زمن الطهارة فلم يمكنه تقديمها وجهين وهما كما خلا في آخر الوقت فلا فرق فانه وإن أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهى اه بصري **(قوله أنه ينبغي الخ)** بيان لما استواء الآخر والاول في عدم اعتبار القدرة الخ أي فيشترط في كل منهما ذلك ما مع الطهارة كالغرض وإن أمكن تقديمها **(قوله والى هذا)** أي الاستواء المذكور **(قوله من التفرقة)** أي اعتبار القدرة على التقديم في الأول دون الآخر **(قوله فيمكن التحصيل)** أي التكليف كردى **(قوله بامر من)** متعلق بالتعمل **(قوله في الوقت)** متعلق بيدرل المنق **(قوله وإنما قدر)** ببناء الفعل من التقديم والتأخير والتساقط ضم خبر قدر العصر **(قوله لزمه اعتباره)** أي قدر الطهارة **(قوله أول الوقت أيضاً)** متعلق بتقدير ما كان الخ **(قوله نأتهما الخ)** هذا أشد تعاملاً من الأول **(قوله قياس ما قرره)** وهذا قاله في الرو **(قوله العصر)** مع قوله الثاني والمغرب يدل من قوله أضران **(قوله اعتباراً وطهارتها)** أي المغرب **(قوله ما تناظر الخ)** في حيث صاصادة **(قوله هنا)** أي ادراك الآخر **(قوله ذلك)** أي بالفتوى (فهمنا) أي في العصر والمغرب وقال بذلك معاً أي يقتضى العصر والمغرب جعاً كان أخضر وأوضع **(قوله في وقت العصر لأن الخ)** فانه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل له في الفرق أصلاً وإنما للناس هنا نبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه **(قوله وإن زالت السلامة الخ)** أي في وقت المغرب **(قوله إجماعاً)** أي أضراراً **(قوله للداء)** أي للمغرب **(والقضاء)** أي العصر **(قوله وإن زالت الخ)** في وقت المغرب **(فصل في الأذان والإقامة)** وهما من خصوصيات هذه الأمة كقوله السوطي وشرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة تو كغير جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة عش وشجنا **(قوله يؤر به)** بعد الله بن زيد قيل أنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغنى حتى لا أرى شيئاً بعده فعنى من ساعته معنى **(قوله المشهور الخ)** وهي ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربوه صلى الله تعالى عنه

(فصل في الأذان)

استنبح تابعه في كونه يتقدمه بد الوقت مثلاً ثلاثين غير التابع وفي ادراكه الأول اكتفى بوقوع التسبوع كما في الوقت عن وقوع تابعه في احتساب الغرض بلزوم مجاز ذكرنا نهمه في ادراك الآخر تعارض عليه أضران قياس ما قرره العصر وهي تقتضى اعتبار الطهارة من وقت المغرب والآخر بوجهي تقتضى اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقر في أدراكه الأول الوقت فعملوا هنا بذلك فهم ما فاعثروا وطهارتها العصر بعد وقتها وطهارتها المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا تحكمن من الطهارة من وقت العصر لانه احتسابه لزمه بالغرضين الاداء والقضاء وإن زالت السلامة قبل تحكمن من الطهارة من غير جواز ذلك الاحتياط ولم يلزمه بالعصر إلا أن أدرك قدر طهارتها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبه الوقت وهي المغرب الاكتفاء بقدره على تقديم طهارتها قبل وقتها وأما الادراك الأول فلا يفرق شعرا في شيئين بالنظر لصاحبه الوقت فاحتط لها بالزامها بمجرد تحكمن من طهارتها قبل الوقت **(فصل)** في الأذان والإقامة الأصل فيهما الإجماع السابق برهية عبد الله بن زيد المشهورة

فِيهَا يُضَافِيلُ وَبُضْعَةٌ عَشْرٌ هَجَايِدُ أَوْ فِدْرُ وَابَةٌ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّتْ تِلْكَ الرُّقُوتُ وَهِيَ

[illegible]

وضع قوله أنهار وأحرق
إن شاء الله وفي حديث عند
الغزوافيه مقال أنه صلى الله
عليه وسلم أُرِيه ليلة الأسراء
أشجاراً لهمدٍ يمتدحج ووجدت
تلك المرقى وكان حكمته ترتبه
دون سائر الأحكام عليها أنه
يتميز مع اختصاره بأنه جامع
لسائر أصول الشريعة
وكلاهما فاحتاجا لما يؤذن
بهذا التميز ولأنك أن
تقدم تلك الرقعة مع هذاته
عليه الله وسلم بأنها حق
ومقتضى تالخي له وأوسع
عليها وإني أتيت بما دواود غيره
قال لعمر لما أخبره
بؤرته سبقك لها الوحي
رفع لشأوه وتعظيم لبقدره
(الآذان) بالمجموع هو
لغة الأعلام وشعرا ذكر
مخصوص شرع أصالة
للاعلام بالصلاة المكتوبة
(ولا قامة) وهي لغتهم
أعلم وشعرا الذكر الراضى
لأنه يقيم إلى الصلاة كل
منهم ما مشرو عجا عاظم
الاصح أن كلامهما (سنة)
عنى الكفاية كأنسداء
السلام اذ لم يثبتها صرح
بوجوبها (وقيل) إنما
(فرض كفاية) لكل من
الجنس الخبير بالفتح عليه اذا
حضر من الصلاة فلو أن
لكم أحداً لم تكن جماعة
الشعائر الظاهرة ولا في جماعة
وهو وقت من تأخره
جمع وقتان أحسن بلد
تركوهما وأحدهما
يعتبر بل يظهر الشـ عارفي
بلد غيره يكفي بحمل وكبرية

لا قتال لكن لا بدني حصول
السنة بالنسبة لكل أهل
البلد من ظهور الشعار كما
ذكر فعمله لا ينافي ما يأتي
ان أذان الجماعة يكفي
سماع واحد له بالنظر
لاداء أصل سنة الأذان وهذا
بالنظر لادائه من جميع
أهل البلد ومن ثم لو أذن
واحد طرف كبيرة
حصلت السنة لانه لا بد
غيرهم وهذا يعلم انه لا فرق
فيما ذكر بين أذان الجمعة
وبغيرها وان كانت لا تقام
الا بجملة واحد من البلدان
القدس من الأذان غير من
اقامتها كما هو واضح من
قولنا فعله لا ينافي ما يأتي
الى آخره وانما يشترع
المكتوبة دون المندورة
وصلاة الختان والنفل وان
شرع له الجماعة فلا يندبان
بل يكرهان لعدم ورودهما
فيما تم قدس الأذان لغير
الصلوة كما في أذان المولد
والمهموم والمصروع
والغضبان ومن ساء خلقه
من انسان أو بهيمة وعنده
الحريق فيل وعنده انزال
الميت لغيره قيسا على أول
خروج الدين لكن رددته
في شرح العباد وعنده تقوله
الغزلان أي غردا على الجبل
مخضع فيه وهو والآن لغير
خلف المسافر (و يقال في
العيدون نحو)

وأما وان غمالي اليه أهل بلدا مقاتلون ومن قال مقاتلون يحتاج للدليل نعم ان قصدتبر كهما الاستغناء بها
والرغبة عنها كغير كافي أي في الردة اه شرح أو بعين الشارح اه بصري بخذوه **(قوله لا قتال)** أي
على أهل البلد تركوها **(قوله كما ذكر)** أي في الضابط **(قوله فعله)** أي من قوله بالنسبة لكل أهل البلد
(قوله انه لا ينافي) أي قوله لا بد من ظهور الشعار الخ **(قوله ما يأتي)** أي في شرح ويشترط الخ **(قوله)**
يكفي سماع واحد اه ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرشدي أي بالقوة كما يصح به كلامه مر الا في
وليتاني المناقاة اه وخبر به شيخنا بلا عرو **(قوله وهذا)** أي اشتراط ظهور الشعار كما ذكر **(قوله ومن ثم)**
أي من أجل أنه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد كون الأذان بحيث يسمعه كل أهل الخ
(قوله وهذا) أي بالاستدراك المذكور **(قوله بين أذان الجمعة الخ)** فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل
البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقف على التعدد طلب التعدد سم **(قوله غيره)** أي القصد سم
(قوله من اقامتها) أي لجمع قول المتن (وانما يشترع) أي على القولين سم ونهاية ومعنى **(قوله بدون)**
المندورة الخ قوله نعم في الغنى والى قوله وهو في النهاية الا قوله والمصروع والغضبان وقوله وعند مخرج
الى وعند تقوله **(قوله والنفل)** وان شرع الخ شمل المعادة فلا يؤذن لها وان لم يؤذن للاولى لانها تنقل
ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى من الأذان لما قبل ان فرضها الشافعي سم على
ما جاز في التردد في ذلك فابرجع وقاس ما تقدم من أنه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجدوا وقتا لم يدخل
من وجوب الاعادة للفرض فيما عدا الأذان أيضا ع ش واستقرت الجعري ترك الأذان للمعادة مطلقا
(قوله نعم قدس الخ) لا مرد هذا على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوب باتمن الصلوات سم
ومعنى **(قوله لغير الصلاة الخ)** هل يشترط في أذان غير الصلوات كورد أيضا فخرج على المرأة رفع
الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تفصل السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمعيد
اشتراط المذكور في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشو على المتن من أنه
لا يشترط في الأذان في أذن المولد المذكور دون واقفما استظهره بعض المشايخ من أنه تحصل السنة بأذان
الغالبية في أذن المولد اه **(قوله كما في أذان الخ)** بصيغة الجمع **(قوله والمهموم الخ)** ولولم يزل المهموم نحو
بكرة طلب تكرير وروى بين مر أي اذن منها ع ش أقول وقضية صنيع الشارح حيث حفظها على المولد
ان المراد البسي **(قوله أي غردا الخ)** أي تصور مردة الخ بصورة مختلفة تسلاوة أسماء يعرفونها شيخنا
(قوله وهو والاقامة الخ) أي وقد بسن الأذان والاقامة الخ ولا يخفى أن المولد كذلك بسن فيه الأذان
والاقامة كما يأتي في باب **(قوله خلف المسافر)** ينبغي أن يحمل ذلك على ما كان سفره معصية فان كان كذلك لم يسن
ع ش **(قوله من كل نفل)** أي القول المتن ونعت فيه جماعة في المعنى الا قوله غالب قوله لتخصيصه بما قبله
وقوله والاول افضل وكذا في التسمية الا قوله أو الصلاة الصلاة قول المتن (و يقال في العبد الخ) هل يسن
اجابة ذلك لا يبعد سنها بالاحول ولا قوة الا بالاته وينبغي كراهة ذلك لصاحب سم على جرحه كراهة
ذلك أي قول الصلاة جماعة لا قوة لاهول ولا قوة الا بالته لا يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الخاض بذلك
وقوله لكم أسدكم على الكفاية **(قوله بين أذان الجمعة وغيرها)** فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل
البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقف على التعدد طلب التعدد **(قوله غيره)** أي غير القصد **(قوله)**
وانما يشترع ان على القولين **(قوله المكتوبة)** هل المراد لو اصاله تدخل في المعادة وفي هذا فيجب ان
يحمل الأذان لها ما تم فعله عطف على الفرض واللا في أدائه عن أدائه كما في الفاتحة والحائز وصال في الجمع
أولا ونسئل المعادة في النفل الذي بسن له الجماعة فقال فيها الصلاة جماعة في نظر **(قوله نعم قدس الخ)**
لا مرد هذا على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوب باتمن الصلوات **(قوله لغير الصلاة)** هل بشرط
أذان غير الصلاة المذكور أيضا فخرج على المرأة رفع الصوت به أو يباح بدون رفع صوتها لكن لا تفصل
السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط **(قوله وهو)** أي قد بسن **(قوله ويقال في العبد الخ)** هل بسن اجابة ذلك

وعنه ع (قوله من كل فعل الخ) أي وإن نذر فعله وينبغي نذرك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الإذان والأقامة اهـ وجماعته أنه لا يقال الأمر واحدة بدلا عن الإقامة كما يدل عليه كلام الأذكار للنووي مر انتهى زيادي اهـ ع وشيئا من زيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والورجيت بس جماعة فبنا يظهر اهـ وهذا دخل في كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا أورسن جماعة تراخي فعله عن التراويح كظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها داله كذا قبل والأقرب أنه بقوله في دبر كل ركعتين من التراويح والوتر مطلقا لأنها بدل عن الإقامة اهـ وفي سمعوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور قولهم في التراويح صلاة القيام أنا بكم الله وهل النداء المذكور رأي في نحو العبد بدل عن الأذان والإقامة أو عن الإقامة فقط مشي ابن حجر على الأول فيؤتي به مرتين الأولى بدل عن الأذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدل عن الإقامة تكون عند الصلاة ومشى الرمي على الثاني وهو المشهور ولا رد عدم طلبه للمنفرد لأن المراد أنه بدل عنها في الأصل والغالب شيئا (قوله لا جنازة الخ) عبارة المعنى وشرح بذلك الجنازة والمندورة والنافلة التي لا تسن الجماعة فيها كالضحية أو سائر ما كان صلت فرادى فلا يسن لها ذلك أما غير الجنازة فظاهر وأما الجنازة فلان المسبوعين الخ (قوله لان المسبوعين الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يكن معه أحد أو زاد النداء من النداء حيث نذرت الصلاة الميت اهـ كروى عن الأئمة عبارة ع يشيخونه ان المسبوعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الإمام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اهـ وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنازة فلا ينادى لها إلا ان احتج إليه فقال الصلاة على من حضر من أموات المسلمين كما يقع الآن اهـ (قوله حاضر) أي فلا حاجة لإعلامهم نهيا عما يغني (قوله اغراء) أي احضر والصلاة أو الزموا معنى (قوله مبتدأ) أي ونحو جماعة على رفعه أو محذوف على

من كل نفل شرعت فيها الجماعة
وصلى جماعة ككسوف
واستسقاء وتراويح لا جنازة
لان المسبوعين حاضر
غالبا (الصلاة) بنصبه
اغراء وورفع مبتدأ

لا يبعد سببا لاجل ولا قوة الإبائه وينبغي كراهة ذلك نحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح في شرح العباب قبل وورثت فيه الجماعة اهـ وهو ظاهر ان فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لان النداء لها يكفي اهـ وقضية أنه بمنزلة الأذان في المكوث بان كل من سبأ في الأذكار كرمز لكونه بمنزلة الإقامة ثم قال الشارح في شرح العباب قال الزركشي وهل يحمله عند الصلاة كالإقامة أو عند دخول الوقت كالأذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثاني ليكون سببا لاجتماع الناس يؤيد به لما كسفت الشمس أو صلى الله عليه وسلم مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كله في أوله وبشره وعينه هذه الصلاة فقدم النداء لاجتماع الناس البها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الأذان والإقامة ثم بعده اهـ وهو متبع لكن جزم في الأذكار بالأول فقال وياتيه عند ارادة فعل الصلاة ودخل في قوله لا غيرها أي لا غير الجماعة للشرعة في نافلة لا تسن فيه جماعة وما سنا من أصل فرادى والمندور اهـ وكلام الأذكار ليس نصا في نفي الثاني فعلى كونه بمنزلة الإقامة أو بسن مرة أخرى بدلا عن الإقامة يؤتي به في نحو التراويح لكل احوام كاهو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الأذان ولا بسن مرة أخرى بدلا عن الإقامة يؤتي به مرة واحدة في أول التراويح مثلا كاهو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الإقامة أن يسن للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الأذان أو بمنزلة ما أن يسن له أو يضم إليه ليس كذلك كما قال في شرح الروض لا جنازة ومنذورة نافلة لا تسن جماعة كالضحية أو صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اهـ وهنا تفصيل لا يبعد وهو أنه ان احتج بجمع الناس من زمان واحدة بدلا عن الأذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الإقامة استوان لم يجمع لجمع الناس لحضورهم من المرة الثانية فقط فليأتمل وقد يقال قياس الأذان سن مرتين وان كاهو حاضر من وقد يفرق فليحصر (قوله وتراويح) أي لسكن ركعتين وكذا أورسن جماعة تراخي فعله عن التراويح كاهو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها داله كذا في شرح مر وقد يقال هذا ظاهر ان كل قوله الصلاة جماعة بمنزلة الأذان فان كان بمنزلة الإقامة فقد تبعه لافرق بين رأيي فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الإقامة

نصبه أي أحضر وهو **(قوله أو خبرا)** أي حذف مبتدؤه أي هو أي المناديه **(قوله أو حذف)** أي هي سم **(قوله أو مبتدأ حذف خبره)** هذا لأننا قد حذفنا عبارة سم في عصره يمكن تقديره لنأى لنا صلوة أي كأن لنا عبادة جامعة أي وهي الصلاة بدليل السباق وأنها جامعة متوفية شي أه وأقره عيش قال الحنفى وحاصله ان الخبر يقدر بأرجح روا مقصدنا تكون النكر متعقبة أه أي يزول الوصف منزلة الجامد **(قوله انخصمه)** الخ يتأمل سم وقد يجب أن يقدّر الخبر نظر مقصدنا كما مر عنه نفسه آنفا **(قوله أو الصلاة الصلاة)** أي أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج أوحى على الصلاة نهاية **(قوله والاول)** أفضل أي لو ورد عن الشارع قول المتن (والجديد) قال الرافعي الذي قطع به الجمهور رده بمعنى زاد التباين ولم يتعرضوا للخلاف فقصروا إلى الوضوء ترجع طريقتهم واكتفى عنها هذا كرا الجديد كالخبر أه قول المتن (المنفرد) ويكتفى في أذانه اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام للجماعة فيشترط فيها الجمهور بحيث يسمعونه لأن ترك ذلك يخل بالاعلام ويكتفى اسماع واحد أما الإقامة فتقتضى على القولين ويكتفى فيها اسماع نفسه أيضا بخلاف المنع للجماعة كفى الأذان لكن الرفع فيها أخفض أه معنى **(قوله وان بلغه أذان غيره)** أي حينئذ يمكن مدعواه فان كان مدعواه بان يسمعه من مكان أو أراد الصلاة فيه وصل مع أهله بالفعل فلا بد له الأذان حينئذ شيئا وفي الجعري عن مر والزيادى والشبر المسمى والقليوبى عنه **(قوله على المنعذ)** أي وبما يشرح مسلم من أنه اذا سمع أذان الجماعة لا يشرع وقوله الاذرى يحمل على ما اذا أراد الصلاة معهم نهاية أي وصل معهم فان لم يتفق صلواته معهم أذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم والزامه لأنه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته أو المنعذ عيش عبارة الرشدي لعل المراد وصل معهم ويؤخذ من مفهومه أن الجماعة التي لم ترد الصلاة مع جماعة الأذان كالمنفرد أه **(قوله الخبر الا تى)** أي اتفاقا فكان الاولى بتقديمه على الغاية كفى المعنى **(قوله المؤذن ولو منفردا)** لا يناسبه قوله الا تى وقضية المتن الخ ثم لا يستأين على السنن بالمرى عبارة النهاية وتوافق المنفرد أه **(قوله ما استطاع الخ)** عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدهمهم ويبلغ كل منهم في الجمهور لم يجهده نفسه أه قال عيش أي يحصل أصل السنن بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحدهم من المصلين وكذا السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من المبدأ الا ينال بسقط الطلب عن غيرهم كما أه **(قوله أو ياديتك)** أول التنبيه **(قوله فاذن)** أي اذن الأذان **(قوله مدي صوت الخ)** المراد بالمدى يرفع الميم هنا جميع الصوت من أوله إلى آخره وقول الشوبرى أي وعش أي غايته بعدد لعل المراد به المعنى اللغوي لأنه يقتضى أن لا يشهد الا من سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مرادنا شيئا أه بجعري **(قوله ولا انس)** ظاهره ولو كان كافرا او لا مانع منه عيش **(قوله ولا تى)** يحتمل ان المراد غير الانس والجن بما يصح اضافتا لسمع اليه بحيث لا أن يرد به الا عدم يشهد له وابتاعه لغيره ولا شجر قاله الخاوى في شرح مسند الشافعى شوبرى أه بجعري **(قوله لا تشهد الخ)** أي وشهد اذتهم بسبب لقر به من الله تعالى لأنه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فحاز به على ذلك وهذا التواب العظيم اغناهم عن كل المؤذن احتسابا بالمداوم عليه وان كان غيره أصل التواب عيش أي اذا لم يقصد التواب للذوى فقط قول المتن (لا يسمع الخ) أي كالتب فيه فرفعها وان كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور عيش أه بجعري **(قوله أو غيره)** أي من أمكنه لجماعة كما رستور باط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الاروض

الاتيان به لسلك كعبتين التواضع أي كاتقدم **(قوله أو الحذف)** أي هي **(قوله أو مبتدأ حذف خبره)** في عصره يمكن تقديره لنأى لنا صلوة أي كأن لنا عبادة جامعة أي وهي الصلاة بدليل السباق وأنها جامعة متوفية شي أه وأقره عيش قال الحنفى وحاصله ان الخبر يقدر بأرجح روا مقصدنا تكون النكر متعقبة أه أي يزول الوصف منزلة الجامد **(قوله انخصمه)** الخ يتأمل سم وقد يجب أن يقدّر الخبر نظر مقصدنا كما مر عنه نفسه آنفا **(قوله أو الصلاة الصلاة)** أي أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج أوحى على الصلاة نهاية **(قوله والاول)** أفضل أي لو ورد عن الشارع قول المتن (والجديد) قال الرافعي الذي قطع به الجمهور رده بمعنى زاد التباين ولم يتعرضوا للخلاف فقصروا إلى الوضوء ترجع طريقتهم واكتفى عنها هذا كرا الجديد كالخبر أه قول المتن (المنفرد) ويكتفى في أذانه اسماع نفسه بخلاف أذان الاعلام للجماعة فيشترط فيها الجمهور بحيث يسمعونه لأن ترك ذلك يخل بالاعلام ويكتفى اسماع واحد أما الإقامة فتقتضى على القولين ويكتفى فيها اسماع نفسه أيضا بخلاف المنع للجماعة كفى الأذان لكن الرفع فيها أخفض أه معنى **(قوله وان بلغه أذان غيره)** أي حينئذ يمكن مدعواه فان كان مدعواه بان يسمعه من مكان أو أراد الصلاة فيه وصل مع أهله بالفعل فلا بد له الأذان حينئذ شيئا وفي الجعري عن مر والزيادى والشبر المسمى والقليوبى عنه **(قوله على المنعذ)** أي وبما يشرح مسلم من أنه اذا سمع أذان الجماعة لا يشرع وقوله الاذرى يحمل على ما اذا أراد الصلاة معهم نهاية أي وصل معهم فان لم يتفق صلواته معهم أذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم والزامه لأنه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في بيته أو المنعذ عيش عبارة الرشدي لعل المراد وصل معهم ويؤخذ من مفهومه أن الجماعة التي لم ترد الصلاة مع جماعة الأذان كالمنفرد أه **(قوله الخبر الا تى)** أي اتفاقا فكان الاولى بتقديمه على الغاية كفى المعنى **(قوله المؤذن ولو منفردا)** لا يناسبه قوله الا تى وقضية المتن الخ ثم لا يستأين على السنن بالمرى عبارة النهاية وتوافق المنفرد أه **(قوله ما استطاع الخ)** عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحدهمهم ويبلغ كل منهم في الجمهور لم يجهده نفسه أه قال عيش أي يحصل أصل السنن بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحدهم من المصلين وكذا السنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من المبدأ الا ينال بسقط الطلب عن غيرهم كما أه **(قوله أو ياديتك)** أول التنبيه **(قوله فاذن)** أي اذن الأذان **(قوله مدي صوت الخ)** المراد بالمدى يرفع الميم هنا جميع الصوت من أوله إلى آخره وقول الشوبرى أي وعش أي غايته بعدد لعل المراد به المعنى اللغوي لأنه يقتضى أن لا يشهد الا من سمع غايته بخلاف من سمع أوله وليس مرادنا شيئا أه بجعري **(قوله ولا انس)** ظاهره ولو كان كافرا او لا مانع منه عيش **(قوله ولا تى)** يحتمل ان المراد غير الانس والجن بما يصح اضافتا لسمع اليه بحيث لا أن يرد به الا عدم يشهد له وابتاعه لغيره ولا شجر قاله الخاوى في شرح مسند الشافعى شوبرى أه بجعري **(قوله لا تشهد الخ)** أي وشهد اذتهم بسبب لقر به من الله تعالى لأنه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فحاز به على ذلك وهذا التواب العظيم اغناهم عن كل المؤذن احتسابا بالمداوم عليه وان كان غيره أصل التواب عيش أي اذا لم يقصد التواب للذوى فقط قول المتن (لا يسمع الخ) أي كالتب فيه فرفعها وان كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور عيش أه بجعري **(قوله أو غيره)** أي من أمكنه لجماعة كما رستور باط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الاروض

أو خبرا (جامعة) بنصبه حالا
ورفعه خبرا للمذكور أو
المحذوف أو مبتدأ حذف
خبره لتخصيصه بما قبله
وذلك لثبوت في الصحيحين
في كسوف الشمس وقيل
به بما في معناه مما ذكر
الصلاة الصلاة أو لم يوال
الصلاة والصلاة رحيم الله
والاول أفضل (والجديد
نصبه) أي الأذان (المنفرد)
يعمران أو صحراء وان بلغه
أذان غيره على المعتمد الخبر
الآخر (ورفع) المؤذن ولو
منفردا (صوته) بالأذان
ما استطاع ندبا لغيره
اذا كنت في غفلة أو
بأدبك فاذن الصلاة
فارفع صوتك بالنداء
فانه لا يسمع مدي صوت
المؤذن جن والانس ولا
الشاهد يوم القيامة (لا
بمسجد) أو غيره (وقعت فيه
جامعة)

لا في مسجد اذن فيه أو أقيم جماعة شرع حارحه هكذا الآن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيم فيه جماعة اه باختصار فبعد الاذان لا يمنع دفع الصوت سم (قوله وانصرفوا فرادى) أي قال الجماعة ليست قد شروى وضعتا بان عن زاديج أو صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وقوله أيضا انه اذن تلك الصلاة عليه فلو صلوا بالاذان استحباب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة اه سم اهل وقد يقال لا ينظر حيث ذاك العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الاذان (قوله وانصرفوا) خلافا للنهاية والاشنى والمغنى عبارة سم وقول الروضة كصلوا وانصرفوا مثال لا تدفان لم ينصرفوا فالحكم كذلك أي انه لا يرفع لان طال الزمن بين الاذان ونههم السامعون دخول وقت أخرى والا توهموا دفع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم القيم اه ووافقه المتأخرون كالشيخ المصلي والبيروني وضخنا (قوله ولا يؤمهم الخ) أي أن كان الاذان في آخر الوقت (قوله أو يشككم الخ) أي أن كان في اوله ضخنا في سم مانع هذا المعنى وجوده في الاذوق والرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اندفع) أي بقوله فيحضر من مرة ثانية الخ (قوله لا يهاجم الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) أي الاندفاع (قوله في أحداه) أي محال الجماعة (قوله بضر المنصرفين الخ) لا يقال هذا لانه اناس بل المناسب بضر أو بضر المنصرفين إلى آخره بانساب لان المقصود لتعليل عدم اتجاهه هذا التقيد عند التعديل لا نقول المقصود لتعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا البقية فليست بل سم (قوله من البقية) أي ما عدا المرفوع فممن محال الجماعة سم (قوله وان لم ينصرفوا) أي جاء في المسجد الذي وقع فيه الرفع منه بصري سم (قوله وقضية المنين بالاذان الخ) تأمل الجمع بينه وبين جملة فاعل رفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكر فتدبر رأي في أصل الروضة ما صسه وإذا أقاموا جماعة شكره أو غير مكرهة فقولان أحدهما لا ينسب لهم الاذان وأطهرهما ينسب ولا يرفع فيه الصوت لخوف الناس اه فهذا صريح بالقطع بعدم بطلان الرفع فاني تسرع بخلافه بصري (قوله وان كرهت) أي الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن العلم بالاتب كرهى (قوله بان كراهتها لم يخرج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره انما يؤتى في المحتمل وعدمها سم أي لا في النذير لعدم عقول المتن (وبقي لغائتة) أي المكتوب بقرن ورد فعلها معنى (قوله زال الوقت) الى قول المتن والاذان في المعنى الاوله خلافا لى ولا يناديه وقوله واختلفا في وقوله وقضية الى ولا يرفع صوتهما كذلك في النهاية الاوله وفي الاملاء الى المتن ومأثبه عليه (قوله فالتام الخ) وجزالهم تأخير الصلاة لاستغفارهم بالقتال لم تكن ترك صلاة الخوف نهاية ومعنى

جماعت شرع حارحه هكذا الآن صلى في مسجد اذن وصلى في مسجد اذن وفي مسجد اذن وأقيم فيه جماعة اه باختصار فبعد الاذان لا يمنع دفع الصوت (قوله وانصرفوا) قال في شرح الروض والتقيد بأصنافهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه توهم غيرهم من أهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقيد المذكور لهذا النظر قال السنوى واتخاذا وافتوح جماعة لانه لا ينسب له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم يتسكمه اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا يقدح لعدم الانصراف كذلك لانه اذن في الحال أو همهم برفع صوته اذ انهم قبل الوقت والا أو همهم بدخول الوقت اه واعتمده مر ويمكن أن يجاب بانه مع عدم الانصراف لا اعتبار بهذا الاجسام بقدر حصوله لانه فاعه بسهولة تعرف الحال نعم ان أر بداهة الجماعة الثانية بمحل أخرجه بعدم التقيد بانصراف الاولين فليست بل وقول السنوى لانه لا ينسب له الخطا طاهر وان أراد الصلاة وحده فليمر اجمع (قوله ولا يؤمهم الخ) هذا المعنى موجود في الاذوق والرفع بغير محل الجماعة (قوله بضر المنصرفين) لا يقال هذا لاناس بل المناسب بضر أو بضر المنصرفين إلى آخره بانساب ذلك لان المقصود لتعليل عدم اتجاهه هذا التقيد عند التعديل لا نقول المقصود لتعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا البقية فليست بل سم (قوله من البقية) أي ما عدا المرفوع فممن محال الجماعة سم (قوله وان لم ينصرفوا) أي من محل الرفع (قوله بان كراهتها لم يخرج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره انما يؤتى في المحتمل وعدمها (قوله

أو صلوا فرادى وانصرفوا فلا يندفع فيه الرفع بل ينسب عدمه لثلاثتهم بدخول الوقت صلاة أخرى أو يشككم في وقت الاول لا سيما في الغيب فيحضر من مرة ثانية وفيه شبهة قد يدور به اندفع ما قيل لاجبة لا شترط وقوع الجماعة لا يهاجم على أهل البلد أيضا وذلك لان اجماعهم أخف شقة اذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة * (تنبيه) * انما يتجه التقيد بالانصراف فيما اذا اتحد محل الجماعة بخلاف ما اذا تعدد لان الرفع في أحدها بضر المنصرفين من البقية بعد كل ما يصل به أو لغيره فبجته حيث تذب عدم الرفع وان لم ينصرفوا وقضية المتن نذب الاذان مع الرفع للجماعة الثانية وان كرهت وفورع فيه بانه ينبغي كراهتها لانه وسيلة ورود بان كراهتها لامر خارج لا يقتضى كراهتها وسيلتها كالجواهر (وبقي لغائتة) قطع (ولا يؤذن) لها (في الجسد) لزوال الوقت واصل ما صلى الله عليه وسلم فاته

(قوله صلوات) هي الظهور والعصر والمغرب اه محلى ولا يعارضه ما قدمه الشارح من في شرح ويسن
تقديمه على الغائبة على الحاضر فالجواب هو صريح في أن المغرب لم يقتضه لا مكان تعدد الفوات في أيام الحنفق
عش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده أنه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يخالفه سم
(قوله ولا ينافيه) أي ذلك التعقيب (القديم السابق) أي في المأذون وجسه المتأقاة أنه إذا لم يؤذن المنفرد لها
فالغائبة أولى نهاية ومعنى (قوله لا اختلاف عنه) أي في ذلك القديم فعن بعض في (قوله بل قيل الخ)
عبارة المغنى والنسابة على ما تقدم من الرافعي من اقتصار الجهر وفي المؤداة على أنه يؤذن بجري القديم هنا
على الخلاف اه (قوله وهو) أي القديم (قوله لما فاتته الصبح) أي بنومعه وأحبابه واستشكل هذا
بحديث نحن معاشر الانبياء تنام أو عينا ولا تلام فلو بناوأجاب عنه السبكي بأن الانبياء نومين فكان هذا من
النوم الثاني وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو أن ادراك دخول الوقتين وظائف العين
والاعين كانت تأخر من هذا الانساق استيعاط القلوب اه وقد توقف في هذا بان بقطعة القلب يدركها الشمس
كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجب أن يضاهيه فعل ذلك للتسريع لأن من تأخر
عنه تأخر مخاطب بآداء الصلاة قال فسموه صلى الله عليه وسلم شارك لأمته لا فيما يخص به ولم يرد اختصاصه
صلى الله عليه وسلم بالمخاطبة لأمته من غير عيبه دون قلبه فتأمل عش وقد يجب أن يضاهيه صلى الله عليه وسلم في تأخر
تلك المرة قلبه التسريع أيضا على خلاف العادة للتسريع (قوله سار الخ) والحكمة في تسريعهم منه ولم
يصلوا منه في شيطان كما يدل عليه رواية راجحوا بنام هذا الوادي فان فيه شيطاناً لم يغيض اه يعبري
(قوله وأذن بلال) أي امره صلى الله عليه وسلم عش (قوله على الأول) أي الجديدي (قوله الثاني)
أي القديم الأصح نهاية (قوله الحق للعرض) وهو المعتمد معني (قوله فان كان عليه فوائت الخ) تفرع
على القديم الرابع عش (قوله متواليه) ولا يضر في الوالات واتى بالفرض أحد من قول في شرح
قول المصنف لا يشرطه الوقت كما صمو به يعلم أن الكلام للحاجة لا يؤذن طول الفعه - لوان الطول
انما يحصل بالسكون أو الكلام غير المنسوب للحاجة انتهى اه عش قول المصنف (لم يؤذن لغير الأول)
ولا ينتقض به - ما وما يأتي في المجموعتين ما تقدم من أنه حق للفرض لأن وقوع الثانية متباعدة حقيقة
في الجمع أو صورته في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فكتفي بالأذان لها اه شرح العباب * (فرع ع)
نسي صلاة من الجنس وأوجبا الجنس فان والاها أذن للأولى والأفعل كل مر اه سم (قوله فان طال
فصل) أي بان كان بقدر ركعتين وانخفض ممكن كالفصل بين صلاتي الجمع عش (قوله بين كل) أي كل
اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) أي مع التوالي كما هو صريح المنسحب أي والغنى بصري (قوله أذن للأولى الخ)
وشرط هانوفام وما يأتي أن بقصده الأولى بل وأطلق أنصرف لها فلو قصده الثانية فبني أن لا يكتفي
بمحلي اه بجري (قوله فيؤذن لها) أي أيضا (قوله ولو دلى الخ) دخل فيما إذا ذكر فائت بعد فعله - ل

كلام شارح قد يقال معنى كلام الشارح المذكور وأنه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا رد
عليه ما قاله فتأمل (قوله وعلى الثاني حق للعرض) نظر الاسوي في ذنب الاذان في وقت الأولى من المجموعتين
اذن في جميع التأخير قال المصنف في المصنف في جميعه على أن حق الوقت أو الصلاة فان قلنا بالأول أذن والا فلا
ومقتضاه أنه لا يؤذن لأن المعتمد أن حق الصلاة في شرح العباب يؤخذ من قولهم أنه حق للوقت أنه يؤذن
للأولى في وقتها أو في جميعها تأخيرا كما يحتمل بعض المتأخرين وقبسه أن يؤذن الثانية في وقتها أو جميعها
تقدرا وقد بناه في ذلك نية التأخير أو فعله التقديم صير الوقتين الثاني والأول كما صرح به فقاسه
عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الأول) قال في شرح العباب فان قلنا ما تقرر من أنه حق
للفرض ينتقض بما يأتي في توالي فوائت أو مجموعتين من أنه لا يؤذن لغير الأولى قلت لا ينافيه خلافان فوجه
لأن وقوع الثانية باعثة حقيقة في الجمع أو صورته في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فكتفي بالأذان لها
اه * (فرع ع) نسي صلاة من الجنس وأوجبا الجنس فان والاها أذن للأولى والأفعل كل مر (قوله ولو دلى

صلاة يوم الحنفق قضاءها
ولم يؤذن لها (قلت القديم)
أنه يؤذن لها فاعتاجه أو
فرادى خلافا لما يوجهه
كلام شارح ولا ينافيه
القديم السابق للاختلاف
عنه بل قيل إن ذلك جديد
لاقديم وهو (أظهر والله
أعلم) لغير الصبح أنه صلى
الله عليه وسلم لما فاتته
الصبح بالوادي - أو قوله لا تم
تزلوا وأن بلال نصلي ركعتين
ثم الصبح وذلك بعد انخسدي
فالأذان على الأول حق
لوقت وعلى الثاني حق
للفرض وفي الأعلام حق
للجماعة (فان كان عليه
فوائت) وأراد قضاءها
متواليه (لم يؤذن لغير
الأولى) أو متفرقة فان طال
فصل بين كل عرفا أذن
لكل ولو جمع تأخير أذن
للأولى فقط سواء كانت
صاحبة الوقت أم غيرها
وكذا تقديمه لم يدخل
وقت الثانية قبل فعلها
فيؤذن لها زوال التبعية
ولو دلى بين فائتة ومؤداة
أذن للأولها آلات يقدم
الغائبة ثم بعد الاذان لها

لها أيضا (وتندب لحاجة النساء) والخائف ولكل على انفراد أيضا (الافامة) على المشهور لانها استنباط

الحاضر من خلاف رفع فيها يخشى منه مجذور مما يأتي (الا اذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى منه افتتان والتشبه

بالرجال ومن حرم عليها رفع صوتها بان كان ثم اجنبي يسمع وانما يحرم غناؤها وسماعه الاجنبي حيث لا تقتلان تمكثها نهائس فيس - ل الناس على مؤد لغتته بخلاف تمكثها

من الاذان لانه بسن الاصغاء للؤذن والنظر اليسوكل منها اليها مفسن ولانه لاشبه فيه اذ هو من وضع

النساء بخلاف الاذان فانه يخص بالذكر وفرد عما التشبه به في وقته هذا عدم التقيد بسماع اجنبي

الآن يقال لا يحصل التشبه الاجتنادو يؤيده ما يأتي في اذانها للنساء الظاهر في أنه

لا فرق في عدم كراهته بين قصدها للاذان وعلمه فان قلت بناه ما يأتي من حرمته

قبل الوقت بقصده بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك من مناداة

صريحة للشرع عت - لا في هذه الذل الذي اقتضاه الدليل فيه عدم نده لا غير والرفع

صوتها بالتدليلان كل أحد مشغول بتلبية تنقسم انه لاسن الاصغاء لها ولا نظر

الحاضر فان كان عقبا لم يؤذن وان طال الفصل اذن وخرج ما ذالم بال يؤذن لكل سم ونهاية ومعنى **(قوله)** يدخل وقت المؤداة أي لو قبل أن يحرم بالغائتة بقى بالؤذن وأراد أن يصلح ثم عرض له ما يقتضى التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها اخذ من اطلاقهم الاذان للغائتة أولا ونظروا الاقربانه لا يؤذن لانه اذن لهذه الصلاة والاولا بن الاذان والصلاة لا تشتط عش **(قوله)** يؤذن الخ) وحسب لم يؤذن الثانية فبعد ما أقام لكل نهايتومعنى **(قوله)** أيضا لعل وجهه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سنتها عش قول المنز (ويندب لحاجة النساء الاقامة) أي بان تفعلها احداهن ولو أقامت لرجل فوخذي لم يصح نهاية وقباس حومة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمه ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذ ما ذكره حج في شرح قول المصنف الا لا الاذان الخ عش **(قوله)** والخائف ظاهره حجة اقامة الحسنى للخائف والوجه المنع لاحتمال أنه أنى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباين ان المرأة لا تقسم للفتنى سم وفي النهايتوماولفقه **(قوله)** لا استنباط الحاضر من أي أصالة فلا يشكل طلبه المنفرد سم **(قوله)** والتشبه بالرجال الخ) أخذ بعضهم من هذا عدم حومة الاذان على الاررد لانه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان عليه تحريم الاذان على المرأة تركبتن التشبه بالرجال وحومة النظر لها وخوف الفتنة بسماعها والحكم المترتب على العلل المركبة بنتي بانتفاع جرحها والتشبه بمنتهى حتى لا يرد في تحريم الاذان عليه عش **(قوله)** ومن ثم حرم عليها الخ) أي وان لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقرأة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقرأة في الصلاة ولو بخضرة اجنبي فكذلك خارجا مر اه سم ويأتى عن النهايتومثله وخالف الفتى فقال وينبغي ان تكون قراءتها كالآذان لانه بسن استماعها اه واختاره البصري **(قوله)** ان كان ثم اجنبي وقفا للفتنى والاسنى وشرح المنهيم بخلافها بعبارة ولو اذنت المرأة لرجال والخائف لم يصح اذانها وأتمت حرمة نظرها لها وكذا لو اذن الجنى الرجال والنساء ورف في هذه أي النساء صوتها فوق ما يسمعون أو الخائف كملوط هو لا فرق في الرجال بين المازم وغيرهم كما قضاه كلامهما وهو المعتمد قالو يؤخذ بما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها عدم حرمه مرفوع صوتها بالقرأة في الصلاة وخارجا وان كان الاصغاء للقرأة مندوبا وهو ظاهر وأتى به والله رجة لله تعالى فقد صرحوا بكونها حراما بكونها بالقرأة بخضرة اجنبي وعلمه بخوف الافتتان اه بخلف **(قوله)** يسمع الخ) وهل يحرم على سماع اذانها السماع فيجب عليه سدا الاذان أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها الا عند خوف الفتنة قال في الابعار بحث حرم عليها ذلك كإني المهر فهل تباب أم لا فيه نظر والاقرب الاول كالصلاة في المصوب اه أقول بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بان الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان عش **(قوله)** وسماعه) أي سماع الاجنبي لغنائهم الكراهة: معنى ونهاية **(قوله)** وقضيتها) أي التعليل الثاني **(قوله)** عدم التقيد تقدم عن النهاية بانه اعتماد وياتي في شرح والذكر وما يوافقه - قال سم وقضيتها بضاعدهم التقيد بالرفع الآن يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

الخ) دخل فيما اذا ذكر فرائضة بعد فعل الحاضرة فان كان عقبا لم يؤذن وان طال الفصل اذن وخرج ما ذالم بال يؤذن لكل ظاهره حجة اقامة الحسنى للخائف والوجه المنع لاحتمال انه أنى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به في شرح العباين أن المرأة لا تقسم للفتنى **(قوله)** لا استنباط الحاضر من) فلم يلبث المنفرد الآن يقال أصل مشروعيها الاستنباط فلا يشكل قوله ولكل على انفراد **(قوله)** ومن ثم حرم رفع صوتها) أي وان لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقرأة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقرأة في الصلاة ولو بخضرة اجنبي فكذلك خارجا يفرق الاذان بانه يطلب الا - فاعلمه والنظر الى المؤذن حتى يمن بحسن الاذان بخلاف القرأة فان من يحسنها لا يطلب منه تركها ولا الاصغاء لغيره وبانه وظيفة ال رجال القرأة وطيفة في أحد فليس في قراءتها تشبه بالرجال فلنأمل **(قوله)** عدم التقيد اعتمد مر وقضيتها بضاعدهم التقيد بالرفع الآن يقال المختص بالرجال هو الاذان

الرفع وكلامهم بصرح بعدم حرمة أذان المرأة بل ارفع وان قصدت الاذان لكن ينفي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه أذان اه وبأنه من عيش الجزم بذلك **(قوله وبؤيه)** أى الحصر المذكور (ما بين أى) نفاً **(قوله لا ترفع في عدم حرمة الخ)** تقدم تغافل عن وبأنه من عيش اعتباراً للحرمة مع قصد الاذان الشرعي مطلقاً **(قوله بناءً)** أى عدم الفرق (ما بين) أى فى شرح وشروط الوقت **(قوله بان ذلك)** أى الاذان قبل الوقت بقصد وقوله بخلاف هذا أى أذان المرأة بقصد **(قوله عدم نبيه الخ)** أى وهو لا يستدعى الحرمة عيش بل ولا الكراهة **(قوله ولا ترفع صوتها)** عطف على قوله غناها **(قوله له)** أى للتبعية **(قوله بقدر ما يسمع الخ)** أى ولم تقصد الاذان الشرعي فان رعت فوق ذلك أو أذنت الاذان الشرعي حرم وان لم يكن ثم أجنبي عيش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى أى فليس أذاناً شرعياً ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كجواهر ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصد عباد فاسدة وما يمتنع التشبه بالرجال اه **(قوله وكذا الخ)** عبارة لائى أى والغنى والخنى المشكل فى هذا كلامه كالأه اه وبعبارة شرح المنهج فان أذنا أى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكره وأدفعه كره بل حرم ان كان ثم أجنبي اه وعمل الخنى معاملة المرأة احتياطاً والغريم للاحتياط ما صنع معهود وكتبه اما احتاطوا فى أمر الخنى فلا يرد كيف حرم مع الشك فى أوثقه سم قول المتن (والاذن مشئى) وفى العباب فان زاد منها أى زاد على ألفاظ الاذان كلتها أود كرا آخر ولم يرد الى اشتباه وأقال الله الاكبر وألحق الاذان أجزاً انتهى اه سم **(قوله معدول)** الى قوله واعتذر فى النهاية الا قوله أى لانها الى الاول الى قوله كسى على الخ فى الغنى الاول قال ولهذا وقوله أى مع الى فالاولى وما أتبعه عليه **(قوله أى معظمه الخ)** وكلما مشهور ونوعها بالترجيح تسع عشرة كلتها بية ومعنى أى فلوتر كلتها من غير الترجيح لم يصح اذانه عيش **(قوله والشاهد الخ)** أى التبليل قول المتن (والاقامة الخ) وكلما مشهور ونوعها الحدى عشرة كلتها ومعنى ونهاية **(قوله لا ترفع الخ)** أى نفي لفظ الاقامة لانها الخ **(قوله بالمقصود)** وهو استنفاض الحاضرين بجم **(قوله واعتذروا)** أى اعتذر اصنع فى دقائق عدم استنفاذ لفظ التكبير **(قوله فكلها فرد)** وهذا ظاهر فى التكبير وأولها ما فى آخرها فهو مساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمه فردى معنى **(قوله فالاولى)** الى قوله بخلاف الخ فى النهاية **(قوله وقيل الغنى)** أى ينقل حركة الفاء عنها اسراء سم **(قوله يجمع كل كتابين الخ)** أى والكلمة الاسيرة بصوت معنى **(قوله أى اسراعها)** الى قوله وذو خبر الخ فى

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الاحتد وكلامهم مصرح بعدم حرمة أذان المرأة اذ لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينفي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه أذان **(قوله ولو أذنت للنساء)** انظر التقيد بالنساء وسأى أنه لا يصح أذانها لرجال واسب فيه افصاح بكراهة وعدمها فان لم يكرهه اشكل التقيد **(قوله لم يكرهه)** وكان ذكر الله تعالى أى فليس أذاناً شرعياً فانها لا تصرف له عن الاذان حتى انتفت الكراهة بل والحرمة قلقت الصارف لغيره تعالى وهو أى أنها ليست من أهل الاذان ونظيره ما تقدم فى باب الغسل حال الجنب وعدم تأهل للقرآن فترى بصارفة له فى القرآن تبخى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز أذانها مع رفع الصوت نظر الصارف تلك القرينة قلقت عارضا رفع الصوت الذى هو شعار ظاهر للاذان ومقصودا صالة فيه من ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كجواهر ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصد عباد فاسدة وما يمتنع التشبه بالرجال **(قوله وكذا الخ)** عبارة تشرح الروض والخنى كالرأفة فى المجموع اه وبعبارة شرح المنهج فان أذنا أى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه وأدفعه كره بل حرم ان كان ثم أجنبي اه وقد تستشكل الحرمة فى الخنى لاحتمال انه رجل كيف حرم مع الشك ويحجب به بعمل معاملة المرأة احتياطاً والغريم للاحتياط ما صنع معهود وكتبه اما احتاطوا فى أمر الخنى **(قوله والاذن مشئى الخ)** فى العباب فان زاد منها أى زاد على ألفاظ الاذان كذا منها أود كرا آخر ولم يرد الى اشتباه وأقال الله الاكبر وألحق الاذان أجزاً **(قوله وقيل الغنى)** أى ينقل

ولو أذنت للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى (والاذن مشئى) معدول عن اثنين اثنين أى معظمه من التكبير أوله أربع والثش هـ آخره واحد (والا كلمة فرداى الالفاظ الاقامة) للحدس المتفق عليه أمر بل لا أى أمره صلى الله عليه وسلم بكل رواية النسائي أن يشهد الاذان وتوثر الاقامة الا الاقامة أى لانها المصرحاً بالمقصود والا لفظ التكبير فانه يشئ أولها وآخرها واعتذرو عنه بانه على نصف لفظه فى الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين فى الاذان بنفس واحد أى مع وقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الغنى بخلاف بقية ألفاظه فانه يأتى بكل كلفى نفس وفى الاقامة يجمع كل كلفين بصوت (ويسن ادراجها) أى اسراعها

(وترتيله) أى الثانى فيه الامره حاله الغائبين فالترتيل فيه أبلغ وهى المعاصر بن فالادراج فيها شبه ومن ثم من ان تكون تخفص صوتا منه (والترجيع فيه) لتبوتيه في خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحث يسمعون بقر به عرفا قبل الجهر بمال الشتر وهما وخصا فيهما اذهما المقصودان. (٤٦٨) المختصان وليتذكر خفاهما أول الاسلام ثم ظهوره حا الذى الله به على الامه انعاما

لانها يدعوا سبى ذلك لانه رجح الفرع بعد تركه أو للشهادتين بعد تركهما فيضع تسمية كل به لكن الاشهر الذى في أكثر كتب المصنف انه للاول (والثوب) بالثالثة (فى) من أذانى مؤادة (واذنا فائنة (الصم) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الخصلتين للحدث الصم فيصن نأب اذا رجع لانه يجهنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء الصلاة ويكره فى غير الصم كى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الخصلتين لم يصح اذانه وفى قوله الرافى رواية من ضعفا من أن بلالا كان يؤذن للصم فقولى على خير العمل فأمره صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويركض على خير العمل وبه يعلم انه لم يثبت فيه من يعلمون بدل الخصلتين بل هو مرجح فى الرد عليهم (وان يؤذن) ويشيم (فائنا) وعلى عال استخج اليه (والقوله) لانه المأثور سافعا وخافا وغيره الصم بلالا فم فنادى بكره أذان غير مستقبل وكانهم انما يأخذوا

بما خير الطيراني وأبى الشيخ أن بلالا كان يركض الاستقبال في بعضه غير الخصلتين لمخالفة ما أورد المذكور الذى هو فى ذكر النهاية الاجماع المؤيد بان خير المرسل استقبال وأذن على أن الخصلتين فى سند من ضعفا من معين ومعارض بر وناظره المذكور أن بلالا كان يخبر عن القبلة عن يمينه فمرعى على الصلاة عن يساره فمرعى على الفلاح ويستقبل القبلة على كل ألفاظ الأذان الباقية وحديثه كان لاخذ بهذا الموافق المأمور وجب لجهة المرسل والمثبت للاستقبال فباعد الخصلتين وهو مقوم على الثانى وأولو غير قائم قدر

النهاية قول المتن (وترتيله) أى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين فى نفس عش (قوله ثم) أى لاجل انهما المعاصر بن قول المتن (والترجيع فيه) ولو تركه صح الاذان معنى وسم وعش (قوله وهو ذكر الشهادتين مرتين) فهو اسم للادرك كصريحه المصنف بمجموعه عود قائمه وعشر وتصحف وان قالى شرح مسلم انه الثانى معنى ونهاية شرح المنهج (قوله قبل الجهر) ما) وبأى بالاربع ولأه فى العباب فلولم يأت بهم جاسر أولا أى بمجا بعد الجهر عش (قوله المختصان) أى من الكفر المدخلتان فى الاسلام نهايته معنى (قوله فضع تسمية كل الخ) لا يخفى أن المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسمها الثانى لانه الذى رجح اليعقوبي تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم السبب اذ هو سبب الرجوع عرسيدى وفى سم نحوه قول المتن (والثوب فى الصم) وخص بالصم لما يعرض للمأثم من التكامل بسبب النوم نهايته معنى (قوله من أذانى مؤادة) بلاتون بن بقدر والاضافة أى مؤادة مع كرى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) أى حقيقة الصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم وبسن فى الآية المعطاة والمطلقة أذنان الرجاء يقول بعد الاذان وهو الاول وبعد الخصلتين الأصلوا فى حال الكرى من تين لم يصح من الامر به وقضية كلامهم انه لوقاله أى الا صلوا وضأ أى عن الخصلتين لم يصح اذانه وهو كذلك نهاية شرح بافضل وكذا فى المغنى الا وقضية كلامهم الجرفقال بده فلو جعله بعد خصلتين أو عراضا معاجاز اه قال الكرى قوله فى الآية ليس بقيد كفى شرح العباب بل النهار كذلك كية أعذار الجماعة اه وقال عش قوله مر والمطلقة المراد بها اعلام يشأ عن نحو سحاب أما الظلمة المعتادة فى أواخر الشهر ولعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه وأثره الرشيدى (قوله) كى على خير العمل مطلقا) أى بأكبره وهذا الصم وغيره (قوله فان جعله) أى لفتاحى على خير العمل (قوله لم يصح اذانه) والقياس جند حرمه لانه به صار متعاطيا للعبادة فافسده عش (قوله كى على خير العمل) أى قبله على خير العمل عش (قوله وه) أى بذكر خبر الطيراني أى بقوله فامر بالخ (قوله وعلى عال الخ) عبارة النهاية ويستحب أن يؤذن على عال كذا وسقط الانتفاع بل لا يمكن الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتج المذكر المعنى كفى المجموع عرى العر أى يمكن للمسلمين تارة تسن أن يؤذن على البأبى يبنى تقسده عما اذا تغلف سطوعه والافهم أولى فيها يظهر اه وفى المغنى نحو (قوله استخج اليه) ظاهره انه قد فى كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قد فى الاقامة فقط وأما الاذان فطلبه بأن يكون على عال مطلقا كغير من النهاية والمغنى (قوله والقبلة) أى ان لم ينجح الى غير هاهو الا كذا وتوسط البلد فيدور حولها قلبى اه بحسرى وبأى ما يتعلق به (قوله لانه المأثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والاستقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمغنى الثانى (قوله بل يكره أذان غير مستقبل الخ) أى مع القدرة عليه وأزاد لان ذلك لا على بالاعلام نهايته معنى (قوله فى بعضه) أى الاذان (قوله الخالفة) أى الخبر (قوله المذكور) أى نفا (قوله على انفسه) أى خبر الطيراني (قوله) ومعارض) يعطف على ضعيف (قوله واوه المذكور) كله أرا به من ضعفا من معين (قوله عن يمينه) وقوله عن يساره عن فهم معنى الى (قوله وحديثه) أى من التعارض وقوله هذا أى المروى الثانى وقوله للمارس أى المأثور وقوله وهو الخ أى الحال ان المأثور له أولى خبر كان (قوله وغير قائم) الى قوله وفقدت عماى حركة ألف الله للراء (قوله والترجيع فيه) فضية كونه سنة فيقبله غير شرط فيه فيضع بدونه (قوله) انه للاول لا يخفى ان وجود الاول بسبب تحقق الرجوع المذكور فهو لانيان التوجيه المذكور لان

النهاية الاقوله ومن ثم الى وكرو وكذا في المعنى الاقوله ثم الى الالتفات **(قوله وغيره)** الخ عطفه قوله وغيره مستقبل عبارة النهاية فذكره علة وعلا والمضارع أشد دلالة على التعميم أي بالاختلاف بالسافر لا بذكره ذلك حاجته للركوب بل لكن الأولى أن لا يؤخذ الا بعد قوله لا لأنه منه ملحق بضمه وقضيه كلام الراجح انه لا يكره أي المسافر ترك القيام وغيره واكد وجوبه من شأن السفر التعب والمشقة فوجه فيعيون ثم قال الانوي لا يكرهه أيضا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتحاله في صلته بالنقل في الاذان أولى والاقامة كالاذان فيما ذكره الوجه أن كلاً منهما يجزئ من المأثري وان بعدن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخرون سمع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعله ما غيره كان كأنه تم معمن شئ وفي محل ابتدائه غير اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخرون سمع أوله والوجه في كل القامه وكذا في سم عن العباد وشرحه الاقوله لاحتحاله الخ قال عش قوله ورواه الجماعة قد شئ عبادته بانخصاص الاجزاء على هذا الوجه بالسافر ولعله جرى على العالين أن غيره لا يثنى في أذانه ولا في اقامته وقوله ولا يهزم أي لم يهزم لم يسمع الكل اه عبارة الرشدى قوله لم يهزم لعله بالنسبة في محل ابتدائه فلا توقف في اجزاء من شئ معومن ثم احتضر بالضم والذكور وهاذا لأن في شئ معوم فقط كما هو ظاهر ثم أتت ثم توقف عبارة الشارح ودكر أنه يحتمل عدمه ثم فيها غلو قالوا بانها لا يجزئ ما فيها انتهى والحاصل أنه لا يثنى في حذف قوله من كان كانه معمن شئ ان حكمه حكم ما كان يؤخذ لنفسه اه **(قوله وان لم يحلل انتهائهما)** شامل لما اذا أذن لنفسه وما اذا أذن لغيره من شئ معوم لا وهو ظاهر سم **(قوله والالتفات)** أي ويرى التفات نهايتها ومعنى **(قوله بعنقه)** الخ أي من غير أن يتقلع عن محله ولو على منار ومحافظة على الاستقبال نهاية ومعنى قال عش وفي سم على المنهج عن مر واليدور عليها فان دار كفي ان سمع آخر أذانه من سمع أوله والاقلا اه عبارة في مرتضى على الصلاة وبسائر أمر في مرتضى الخ أي حتى يتم على الالتفات نهايتها ومعنى **(قوله لا تهم الخ)** أي وفي غير هذا كراهته إلى نهاية **(قوله كسلام الصلاة)** أي فانه يلتفت فيه دون ما سواه لخطاب أي يعبري **(قوله ومن ثم)** أي من أجل انهما كسلام الصلاة **(قوله وانما عذب الخ)** أي الالتفات **(قوله وفي التنزيل)** أي في سن الالتفات فيه **(قوله فقال ابن عجلان)** اعلمه النهاية والمعنى قال الكردي والاسني والامداد وغيرهم اه **(قوله دعاء)** أي إلى الصلاة **(قوله جعل سبحانه)** الخ أي اغلظتم ما لو تعذرت أحدي يديه لعله جعل السليمة فقامت ان كانت العلية سبحانه فظهر جعل غيره ما من شية أصابعه ومعنى قال عش فضيته استواء بقية الاصابع في حصول التمكن منها وان لم تقعدت أصابعه لكل لم يضع الكف وفي سم على فلو تعذر سبحانه في حصول التمكن لغيره ما كان من شأنه ما لا يبعد الصلوات لصل الصلاة يجعل غيره ما لم تعذرا اه انتهى **(قوله انه)** أي الجعل **(قوله وان يستدله الاصبع والبعد)** أي على كونه اذا ما عصب على فعل الصلاة لانه سن له ما لا يذعن بالقول لها به **(قوله ومضئهما)**

أما لئلا يأسوا بأنهم مسافرون كما
أولموا شأنهم بعد حمل انتهائهم
عن حمل إبدانهم بحيث
لا يسمع من في أحدهما
الأخر والافتقار بنفسه
لا يصدده عينا منة في مرضه
على الصلاة في سائرمة
في مرضه على الصلاة
وخاصا بذلك لأنهم مخاطب
أدى كلام الصلاة ومن
يتبين أن يكونوا في الافتقار
ثم يفتقدون ما لا يفتقدونه نظرا
بأنهم في مرضهم وكذا في الخطبة
وعلا المعاضير في الافتقار
أعراض عنهم مثل باب
الوعظ من كل وجه وأما
تدبير الأمل لأن القصد
منها مجرد الاعمال لا غير
فهي من جنس الأمان
والحقبة واختلاف
التدبير في افتقار في غير
لا غير من لانه في المضي
دعاء إلى علة زوين
جعل سبحانه في صماني
أجل سبب في دعائها والفرق
أجمع للصوت المطلوب
رفعها أكثر ولا يستدل
بالأصم والضعف في دعائها
أنه لا يأس من أن يوفق نفسه

أى الفرقين **(قوله يخفص الصوت)** مفهومة انه اذا رفع صوته ما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر بسن له ذلك أيضاً **(قوله وهم)** أى بالفرقين **(قوله لها)** أى الاقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين سم **(قوله فى كل مئة)** الى قوله ويستترط فى المغنى الاثول وكالمج وقوله وان كره والى قول المتن ويسن فى النهاية لا ما ذكر وقوله لخبر الى نعم وما أثبت عليه **(قوله فاسمع واحد)** أى بالقوة على ما مر عن الرشيد وشيخناو بالفعل على ما مر عن **(قوله وعدم بناء غير الخ)** ومنع ما يقع من المؤذن من حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كل ان الاذان بحيث يذكر واحد بعض السكاهات وغيره باقيا هو يبنى حرمته لأنه تعاط لعبادة فاسدة عرش **(قوله لانه وقع فى اللبس)** أى غالباً فلا فرق بين ان يشتم بصوتاً ولا نهائية ومعنى **(قوله وترتيبه)** فان عكس ولو ناسي لم يصح وبنى على المتكلم منه والاستئناف أولى ولو ترك بعض السكاهات فى خلاله أتى بالترك وأعاد ما بعده نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله مر وبنى على المنتظم ظاهره وان قصد ان التكامل والفرق بينه وبين الغاف لا تلغى اه وقال عرش قوله مر أتى بالترك لأنه أى حيث لم يعلى الفصل عما أتى به من غير المنتظم بين المتكلم وما كمله اه قول المتن **(وقوله)** فان عطس أى أثناء ذلك سن أن يحمده الله فى نفسه وأن يؤخر رد السلام اذا سلم عليه غيره والنشيت اذا عطس غيره وجد الله تعالى الى الفراغ وان طال الفصل فهدو يشتم حشيشة فان رد أو شتم أو تكلم به لم يحل تكره وكان نازكاً للسنة ولو رأى أى مثلاً يخاف وقوعه فى تركه وجب انذار مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر اذا كان المسلم يحكى الى الفراغ كان يذهب كان سلم وهو ما روى فى رد عليه حالاً أو يترك الرد اه وقال عرش قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما فى الابيات المشهورة من عد الاذان من انصو والمسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب اذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يبطل به الاذان اه **(قوله ولا يضر الخ)** أى ولو عدم نهاية **(قوله سير كلام وسكون وقوم وغايب الخ)** ويسن ان يستأنف فى غير الاذان مغنى زاد النهاية وكذا فيها معنى الاقامة فكانها التزم من الصلاة وتما كدها لم يساغ فيها به اصل التبتخلاف الاذان اه **(قوله)** وان كرهه ان كان فاعله ما يقع به الفصل كجاءه الظاهر فتحوا انما الذى يتب فيه به والرد ليست كذلك قال بن قاسم قوله وان كرهه أى اليسير من ذلك كجاءه ظاهر العبارة ولعل جعل كراهته فى النوم وما يشاء اذا اختارها والى العمل الا فى الأخير كراهة التحريم أو الكراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليأتمل اه **(قوله ولا يضر الخ)** أى وان غش بحيث لا يسمى مع الاول أذاناً فى الاذان واخافه فى الاقامة استأنف من نهايتها ومعنى قول المتن **(والتميز)** أى ولو صاف نادى باذانه واقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت شتموا فى المجموع من قول خبره فيما مر بقا شاهد كره به انما الخافه ضعف كذا كره فى محل آخر من قد يقبل خبره فيما احتج به قرينة كاذن فى دخول دار واصل الهدى بتأخيرها بطاوى وليسته فخب الاجابة ان وقع فى القلب صدق نهاية قال عرش قوله نعم قد يقبل خبره الخ أى فان قوبل الخبر نهى على صدقة قبل خبره وقاس ما ياتى فى الصوم أن الكافر ان أخبر بدت والوقت وقع فى القلب صدقة قبل والا فلا وان الفاسق كذلك اه **(قوله كسكران)** نعم يصح أذان سكران فى أوائل نشأته لا لتكلم مقصود فعله حديثها وتأثيره سم وعش **(قوله بسلام غير العسوى الخ)** لاعتقاده أن محمداً رسول الله الى العرب خاصة بغيره بالغا المغنى والاسنى والعسوى بغيره فتمن اليهود تنسب الى أى عيسى اسحق بن يعقوب الاصهاني كان فى خلافة المنصور يعتقد ان محمداً رسول الله الى العرب خاصة وخالف اليهودى أشياء غير ذلك منها انه حرم السنة يجعل غيره مما لو لم يتعدوا **(قوله له)** أى الاقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين **(قوله وان كره)** أى اليسير من ذلك كجاءه ظاهر العبارة فويل حصل كراهته فى النوم واليه اذا اختارها واصل المراد بالسكرانه فى الأخير كراهة التحريم أو ان المراد كراهته من حيث الفصل به وان حرم فى نفسه فليأتمل **(قوله كسكران)** نعم يصح أذان سكران فى أوائل نشأته لا لتكلم

بخفض الصوت وبه جامع
سر الحاقهم له به فى الالتفات
لا هنا (ويشترط) فى كل
منه ومن الاقامة اسماع
النفس ان يؤذن وحده
والا فاجماع واحد وعدم
بناء غيره على ما أتى به لانه
يوضع فى اللبس وكالمج
و(ترتيبه) و(والله) للاتباع
ولان تركهما وهم اللعب
ويجمل بالاعلام ولا يضر
بسير كلام وسكون وقوم
وأنغام وجون وردة
وان كرهه (وقول لا يضر
كلام وسكون طويلاً)
كسائر الاذكار والكلام فى
طويل لم ينعش ولا يضر
جزياً (وشترط المؤذن)
والقيم (الاسلام والنجيز)
فلا يضره من كافر وغيره
بتركه ان لم يضر تأهله
للعادة وبمحكم بسلام غير
العسوى

الذبايح اه (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على انه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ووافق ذلك ما نقله في باب الزيادة عن الشافعي اه سم على حج وقال شيخنا الزايدى ان الشيع يعني الرمي رجوع اليد اخرا عبارة العلقي عند قوله صلى الله عليه وسلم أسعد الناس بشغاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله لخصام من قلبه نصها ومنه ونحوه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة أن يقول أشهد وهو الرمي العبد بل هو الصواب ولا يفتر عما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من انه لا بد من لفظ أشهد قال الأذري والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الاحاد بشوكلام الشافعي في مواضع وكلام أصحابه انظر الى قوله صلى الله عليه وسلم لعمة أبي طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ أشهد اه كلام الأذري وفي الحديث الصحيح أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخنا شيخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد الجموع وصاروا الجزاء الاول ولما علمه كما تقول قرأت قل هو الله أحد أي السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان أو كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقي اه ع ش يحذف (قوله بعد الخ) عبارة المغني والنهاية فان أذن أو أقام غير العيسى بعد اسلامه ثانيا عند الثاني ولو اذنا المؤذن بعد فراغ الاذان ثم أسلم ثم أقام جاز والاولى أن يعيدهما غيره حتى لا يبطل بأذانه وفاقمته لان رده تورته شيعته قال اه (قوله) ويشترط لصحة تصالح عبارة النهاية والمغني ويشترط في جواز تصحيح مؤذن راتب من قبل الامام أو نائبه أمر له ولاية التصحيح كما كونه عارفا بالمواقف مارة أو مخبر ثقة عن علم أو ان يكون بالغاً مئناً غير العارف لا يجوز تصحيح مؤذنه ويخالف من يؤذن لنفسه أو الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته جهل متى علم دخول الوقت مع أنه كان الاصح ولو اذن قبل علم الوقت فصادف ما عند بأذانه بناء على عدم اشتراط التيقن اه قال ع ش بعد سقوط عبارة التخصيص وهي صحيحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح حر ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضي ذلك اذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد سرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله ونقل عن حر ما وافق اطلاق شرح من صحة قوله اه وباتى عن الزايدى ما وافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) أي كالناظر المفوض له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه وأمانته الخ) فان استحق شرط من ذلك لم يصح تصحيحه لا يستحق المعلوم وان مع أذانه اه زادي وقال شيخنا حر يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من بكرة الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا أولى منة قايوني اه بحرري (قوله أو امر صد) أي وجود امر صد عارف بعلمه الأوقات بصري عبارة المغني بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتباً وغيره فمعرفة دخول الاوقات مارة أو غير هاتان ان أم مكتوم كل راتباً مع انه لا يعرفها بالامارة فانه كل لا يؤذن حتى يقال اه أصبحت أصبحت كإرواء البخاري ويؤخذ من ذلك ما سرت العادة به من أن المؤذن لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم وقتاً يخبرهم بالوقت أن ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والد كورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في أذان المولود وغيره مما مر ولو قيل بعدم اشتراطه في أذان غير الصلوات لم يكن بعداً وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله ما لم يتغير في المغني الا قوله لم يجرى نعم وقوله وقيل أحسن

قد صدق فعله شرح حر (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على انه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ووافق ذلك ما نقله الشارح في باب الزيادة عن الشافعي قال اذا ادعى على رجل انه ارتد فهو مسلم لم أكشف عن الحال فقلته قل أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله وأنك يرمى من كل دين بخلاف دين الاسلام اه ولا ينافي ذلك قول الرضا كاسلها في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الخ فظهر وان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية نصيغة الاسلام لان نفس صيغة

بنطقه بالشهادتين في عبده
لوقوع أهله في الكفر
ويشترط لصحة تصحيح
الامام له تكليفه وأمانته
ومعرفة الوقت وأمر صد
لإسلامه لان ذلك ولاية
فاشترط كونه من أهلها
(و شرط المؤذن (الد كورة)

وقوله وان كان الى لانه وقوله ويظهر الى ويكره **(قوله)** فلا يصح اذان امرأة ونحوه (الح) و ينيق الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا يلتصق آخر سم أي مما مر من قصد التشبه بالرجال وقد اذنان الشرعي **(قوله)** ولو لم يحارم هذا هو المتعبد بخلافه لا نسوي شرح مر اه سم **(قوله)** كما مر أي قبل والاذان معني **(قوله)** ويكره كل منهما (الح) أي بخلاف غيرهما من الاذان ولا يكره للصحة لان القرآن الذي هو أفضل الاذان ولا يكرهه كإتيان التبيان والعباب ونقله في شرحه من المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذان كالأول في فعله انه ليس عليه كراهة الاذان والا فإقامة للصحة مجرد كراهة كراهة الله تعالى أعلم وفي فتاوى السبوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للصحة بل ولا للجنب اه وسأنتي انه لا يكره ما ينافي بالحائض والنفساء للمؤذن سم على حج اه عش ورشدي قول المتن (للمحدث) أي حدثنا أصغر ثم يابى ويغني **(قوله)** نعم ان أحدث (الح) أي ولو حدثنا أكبر من له انما هو لا يستحب قطع حديثنا للسلام يوم الثلاثاء فان ظهر ولم يطل زمنه بيني والاستئناف أولى منها يتوقفى قال عش قوله مر ولو حدثنا أكبر أي فلو كان الاذان في مصدح المكث وجب قطع الاذان سم على حج أقول ويغني أي محل وجوب القطع حيث لم يأت فعله بالمكن بان لم يأت سماع الجاعة اه الا اذا كان له بمحله مثلاً ولا يفصح خبر وجب من المسجد وبكامل الاذان في مرويه وأبواب المسجد ان أراد اكمله اه **(قوله)** غير التيميم ينيق وغيره فاذا الطهورين سم وعش ورشدي وبعبارة الغني والنهاية فان قبل ودعي ذلك أي قول المصنف ويكره للصحة (الح) التيميم ومن به نحو سلس بولوقا فاذا الطهورين فان الصلاة تطالبونهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والا فإقامة أسبابان الراد الى الحديث أو الجنب من لا تباح له الصلاة اه أي وهو لا يباح لهم الصلاة **(قوله)** الخبر الترمذي (الح) ولأنه يدعو الى الصلاة فكذلك يصفتين يمكنه فعلها والافهرو اعطى غير منقطع لله الرافعي وقضية انه بسن له الظهور من الحديث أنصاره وكذلك انها يغني قول المتن (وللجنب أشد) تقدم ان الحيز والنفس أغلظ من الجنبية فتشكر من الكراهة معهما أغلظ من الكراهة مع الجنبية بما يغني وفي سم بعد ذكر مثله لعن شرح الروض مانع من كون مراده اذ انهما يغني رفع الصوت فهو وان لم يكره في غير هذا الحالة يصكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما اذ انهما وقع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان اذان الحائض والنفساء يغني رفع الصوت ليس اذ انما شرع بابل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للصحة عدت الآن يقال انه ليس ذكر المحض بل ذكر مشوب بكونه اذ انما أيقن في الوشدي ما نصوفيه نظر الا لا يصح هذا اذ انما هو مجرد ذكر اه قول المتن (والأفامة أغلظ) ويجزى اذان وأقامة من مكشوف العورة والجنب وان كان في مسجد لان الزاد حصول الاعلام وقد حصل والتحرير لعني آخر وهو حرم مكث المسجد وكشف العورة وغني ونهاية **(قوله)** لتسببه (الح) عبارة غيرة لقرهم من الصلاة فزاد

فلا يصح اذان امرأة ونحوه رجال ونحوه ولو لم يحارم كراهته ليس وأذنيهما للنساء جائز كما (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير التيميم لغير الترمذي لا يؤذن الامتواضي نعم ان أحدث انشاء سن له انما هو (و) كراهته (للجنب) غير التيميم (أشد) لان حديثه أغلظ (والأفامة) مع أحد الحديثين (أغلظ) من مع ذلك الحديث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصراف الطهارة

الاسلام المحمدي قد مر **(قوله)** فلا يصح اذان امرأة ونحوه رجال ونحوه (الح) و ينيق الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا يلتصق آخر وليتأمل **(قوله)** ولو لم يحارم هذا هو المتعبد بخلافه لا نسوي شرح مر وقوله جائز كما مر أي بل ليس اذ انما حقيقة **(قوله)** ويكره كل منهما (للمحدث) أي بخلاف غيرهما من الاذان ولا يكره للصحة لان القرآن الذي هو أفضل الاذان ولا يكرهه فبقية الاذان كالأول في فعله انه ليس عليه كراهة الاذان والا فإقامة للصحة مجرد كراهة كراهة الله تعالى أعلم وفي فتاوى السبوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للصحة بل ولا للجنب اه وسأنتي انه لا يكره ما ينافي بالحائض والنفساء للمؤذن سم على حج اه عش ورشدي قول المتن (للمحدث) أي حدثنا أصغر ثم يابى ويغني **(قوله)** نعم ان أحدث (الح) أي ولو حدثنا أكبر من له انما هو لا يستحب قطع حديثنا للسلام يوم الثلاثاء فان ظهر ولم يطل زمنه بيني والاستئناف أولى منها يتوقفى قال عش قوله مر ولو حدثنا أكبر أي فلو كان الاذان في مصدح المكث وجب قطع الاذان سم على حج أقول ويغني أي محل وجوب القطع حيث لم يأت فعله بالمكن بان لم يأت سماع الجاعة اه الا اذا كان له بمحله مثلاً ولا يفصح خبر وجب من المسجد وبكامل الاذان في مرويه وأبواب المسجد ان أراد اكمله اه **(قوله)** غير التيميم ينيق وغيره فاذا الطهورين سم وعش ورشدي وبعبارة الغني والنهاية فان قبل ودعي ذلك أي قول المصنف ويكره للصحة (الح) التيميم ومن به نحو سلس بولوقا فاذا الطهورين فان الصلاة تطالبونهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والا فإقامة أسبابان الراد الى الحديث أو الجنب من لا تباح له الصلاة اه أي وهو لا يباح لهم الصلاة **(قوله)** الخبر الترمذي (الح) ولأنه يدعو الى الصلاة فكذلك يصفتين يمكنه فعلها والافهرو اعطى غير منقطع لله الرافعي وقضية انه بسن له الظهور من الحديث أنصاره وكذلك انها يغني قول المتن (وللجنب أشد) تقدم ان الحيز والنفس أغلظ من الجنبية فتشكر من الكراهة معهما أغلظ من الكراهة مع الجنبية بما يغني وفي سم بعد ذكر مثله لعن شرح الروض مانع من كون مراده اذ انهما يغني رفع الصوت فهو وان لم يكره في غير هذا الحالة يصكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما اذ انهما وقع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان اذان الحائض والنفساء يغني رفع الصوت ليس اذ انما شرع بابل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للصحة عدت الآن يقال انه ليس ذكر المحض بل ذكر مشوب بكونه اذ انما أيقن في الوشدي ما نصوفيه نظر الا لا يصح هذا اذ انما هو مجرد ذكر اه قول المتن (والأفامة أغلظ) ويجزى اذان وأقامة من مكشوف العورة والجنب وان كان في مسجد لان الزاد حصول الاعلام وقد حصل والتحرير لعني آخر وهو حرم مكث المسجد وكشف العورة وغني ونهاية **(قوله)** لتسببه (الح) عبارة غيرة لقرهم من الصلاة فزاد

أذان الجنب لأقامة المحدث

(وبسن للاذان صبت)

أي على الصوت لزادة

الاعلام والغير الصبح أنه

صلى الله عليه وسلم قال لرائي

الاذان في النوم ألقه على

بالل فإنه أذى صوتك

أي أبعده مدى صوت

وقبل أحسن وبسن (حسن

الصوت) وإن كان لبقته

لعدم احسانه لأنه أبعث

على الأيمان (عدل)

ليقبل خبره ولو قتل ولو من

نقله إلى العورات وحر وعالم

بالمواقيت من ذوقه وذو

صلى الله عليه وسلم فذرية

مؤذي أجهل فذرية صبي

وبما تقدم ذرية صبي

الله عليه وسلم ذرية

مؤذي الصلاة وعلى ذرية

صبي ليس منهم وبكره

أذان فاسق وصبي وأعي

لائهم مظنة لخطاوا القطع

والتعني فيه ما لم يتغير به

المعنى والأحر من كثير منه

كفر فليكنه لذلك ولا يجوز

فاسق مطلقا وكذا أعي إلا

أن ضم إليه من يعرفه

الوقت والأمانة أفضل منه

في الأصح (الواجبته صلى

الله عليه وسلم وخلفائه

الراشدين عليهم وآل الصالحين

احتجوا بتقديمهم على سائر

اللامامة في أحقية بالخلافة

ولم يقبلوا بذلك في سائر

وغيره (قلت الأصح أنه) مع

الأمانة الواحدة كاعتقده

خلافاً لما نزع غيره أفضل

والله أعلم لقوله تعالى

النهاية فإن انتفاه القوم لتعلم شق عليهم والاسماء به الظنون اه (قوله) وبحث الاسنوي (الح) اعتدله
المعنى دون النهاية بتعبارة وقضية كلامه كله أن كراهة إقامة المحدث أشد من كراهة أذان الجنب وهو
الوجه لما تقدم من قربها من الصلاة لكن قال الاسنوي بغير مساواتها اه قال عرش قوله من لكن
قال الاسنوي (الح) ضعيف اه (قوله) للاذان (الح) إلى قوله ما لم يتغير في النهاية أقوله وقيل أحسن وقوله وإن
كان لئانه وقوله وبما يظهر إلى ويكره (قوله) لرائي (الاذان) أي عبد الله بن زيد يعني قول المحدث (عدل) أي عدل
رواية بالنسبة لاصل السنن وأما ما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهائية وبسم (قوله) ومن ذرية مؤذنه
(الح) كبلال وابن أم مكتوم وأبي مخنف وروى سعد القرطبي نهاية في معنى (قوله) ليس منهم) أي من أولاده صلى
الله عليه وسلم قاله عرش ولعل الصواب من أولاده مؤذنه صلى الله عليه وسلم (قوله) ويكره أذان فاسق (الح)
وبغير نهائية (قوله) (وصي) أي عزرا فلا يصح كس (قوله) وأعي) أي حثلم يكن معه بصبر يعرف الوقت
نهائية بمعنى (قوله) لائهم مظنة لخطاوا (الح) قد يقتضي انتفاء الكراهة في الأعي مع ترتب عارف برشده وقد
يقتضي ذلك في الصبي حينئذ سم ولا ذكره أولاً فقد مر ما نحن في النهاية والمعنى ما يفعله بل قد يفعله
ما يأتي في الشرح ثم يأتي سم صرح هناك بأن الضم المذكور يزول به الكراهة وأما ذكره ما ناسب
فصنع النهاية بالمعنى وكذا ما يأتي في الشرح قد خالفه والفرق بين الصبي والأعي ظاهر (قوله) والقطع ما
والتعني فيه) أي تعديلاً للاذان والقطع بسببه نهائية بمعنى (قوله) ما لم يتغير به المعنى (الح) قال ابن عبد السلام
يجزم الطهين أي أن غير المعنى أو أنهم يحدوا كدهمزة أكبر نحو هارون ثم قال الزركشي ويعتبر زمن
اغلاط تقع لمؤذنين كدهمزة أشهد فيصير اسقطاً ما ومداهاً كبير فيصير جزم كبير يقع أوله وهو طبله
وجه واحد من الوقف على الاله والابتداء بالاله لأنه ربما يؤدي إلى الكفر كالذي قبله ومن مد الله الله
والصلاة والغلاة لأن الزيادة في حرف المد والسين على مقدار ما تكلم به العرب لحن ونحواً ومن قلب الألف
ها من الله ومدهمزة أكبر ونحوها وهو خطأ ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لأنه يصير داء على النار
شرح بأفضل (قوله) ولا يصح نصب (الح) هذا علم المساق لأن يكون توطئة لسؤال الأعي سم (قوله) مطلقاً
أي ضم إليه الماعرف وأقول المتي (قلت الأصح أنه) (الح) شمل إمامة الجمعة فالأذان أفضل منها أيضاً ونهاية
إمامتها أفضل من خطبتها بل من تغضيل الأذان على إمامته تغضيله على خطبته بأمرين الأول نهائية بمعنى
قال سم وفيه شيء اه (قوله) مع الإقامة (الح) ينبغي أن الإمامة أفضل من الإقامة وحدها عند المصنف
سم (قوله) كما اعتقده (الح) وقال المعنرج وخلافاً للنهاية والمعنى حيث قالوا واللفظ الثاني وجه المصنف في
نكتته أن الأذان مع الإقامة أفضل من الإمامة وحدها على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد في السكالك اه
(قوله) خلافاً لما نزع فيه) اعتدله من المنازعة سم وكذلك اعتقده المعنى كسراً نفا (قوله)

الجنب فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما اه وكان مراده أذانها بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره
في غيره هذه الحالة يكرهها كراهة أشد من كراهة الجنب أما أذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم في
الروض ويجوز أن جنب أي أذانه وأقامته وإن كان في المسجد ومكشوف العورتان أحدث في أذانه استحب
انما كان توسلاً لمطلبي أي وقوله فإن أحدث قال في شرحه ولو حدثنا أكبر اه فائق ولو كان في المسجد
ويصغره قطع حرمته (قوله) وعدل) أي ولو عدل وباينوا لكل عدل شهادة من (قوله) لائهم مظنة
(الح) قد يقتضي انتفاء الكراهة في الأعي مع ترتب عارف برشده وقد يقتضي ذلك في الصبي حينئذ (قوله)
ولا يصح نصب (الح) هذا علم المساق لأن يكون توطئة لسؤال الأعي (قوله) لا ان ضم إليه من يعرفه
لا يقال فيس كراهة أذان لأعي أنه لا يجوز نصبه مراتب من البين من ذكرناه خلاف المصلحة لأننا نقول
انما ذكره المعنى يزول بالصبي المذكور (قوله) والأمانة أفضل (الح) هي شاملة لإمامة الجمعة وقضية ذلك أنه
أفضل منها عند المصنف والمتأخران إمامة الجمعة أفضل من خطبتها وقضية أن الأذان أفضل من الخطبة وفيه
شيء (قوله) كما اعتدله) ينبغي أن الإمامة أفضل من الإقامة وحدها عند المصنف (قوله) خلافاً لما نزع فيه)

لومن أحسن قولاً من دعائي لله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ننافيه قول ابن عباس هو الذي صلى الله عليه وسلم لأنه الأحسن مطلقاً وهم الأحسن بعدوا لكون الآية متكية لأنه لا مانع (٤٧٤) من أن المبكي يشير إلى فضل ما يشير بعدوا ما صح أنه صلى الله عليه وسلم دعاه بالمغفرة ولا إمام

بالإرشاد والمغفرة أعلى
ومن ثم قال الماوردي دعا
للإمام بالإرشاد وخوف
نفسه والمؤذن بالمغفرة
لعله يسلمه الله وأنه جعله
أميناً والإمام ضامناً والأمين
خبر من الضامن وأنه قال
المؤذن يغفر له مدى صوته
ويشهد له كل طبيب وأب
وأخذ ابن حبان من خبر
من دل على خبره مثل آخر
فأعله أن المؤذن يكون له
مثل أجر من صلى بإذنه وأما
لم يواطىء صلى الله عليه وسلم
وخلفاؤه عليه لاحتياج
مراعاة الأوقات فيسألني
فراخ وكافوا مشغولين بأمر
الأموات ثم قال عرض
الله عنه لولا الخلفي أي
الخلفاء لاذت واعترض
بان الاستغفار بذلك إنما
يغني الإمامة لا الفعل في
بعض الأحيان لاسيما
أوقات الفراغ كما تعرض
الجواب بأنه لو أذن تعالى في
رسول الله وهو لا يجوز أو
أن يجرد رسول الله ولا جازة
فيه بأنه في غاية الجسالة
كسك القاسم ظاهر مقام
مضرب لشكته على أنه صعب
أنه أذن مرة في السفر
واكتفاً قال ذلك ونقل عنه
في تشهد الصلاة أنه كان
يأتي بأحدهما تارة
وبالأخرى على ما يأتي
ثم فالأحسن الجواب بان

لغزله تعالى ومن أحسن الخ) لقائل أن يقول قضية التبيين بقوله تعاضل الأذان على الأقوال دون الأفعال
كلاماً فلتأمل وأيضاً فقد اعترض الدعاء إلى الله تعالى ما عطف عليه فلتأمل سم (قوله ولا ينافي الخ) يحمل
تأمل إذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المراد به النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الصيغة تقتضي
الحصر فيه ومقتضى ما ذكره الشارح أن يكون المراد الإجماع من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فلتأمل
وفيه بضأن هذا الترتيب الذي ادعاه ما أخذ به بصري (قوله لأنه الأحسن الخ) تعليل لعدم النفاة (قوله ولا
كون الآية متكية) أي والأذان أغاشرع بالمدينة وقوله لأنه لا مانع الخ لكن الظاهر والأصل خلافه وهذا القدر
كافي في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بصري (قوله ولا مانع الخ) عطف على
لغزله تعالى الخ (قوله شوقيه) أي بعدم دعا يتقوفا الإمامة (قوله وأنه قال الخ) عطف على قوله أنه صلى
الله عليه وسلم الخ (قوله يغفر له مدى صوته) معناه أن ذنوبه لو كانت أجساماً غفرت له منها بقدر ما عاينها المسافة
التي بينه وبين منتهى صوته وقيل بمثله الوجه بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة إذا بلغ غاية
رفع الصوت ذكره المجموع اه في شرح العباب اه ع (قوله ويشهد له) أي بالأذان ومن لازمه
إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه ع (قوله ونحلم وأطلب الخ) جواب عن دليل الأول المار (قوله ولا
خليق) بكسر الحاء واللام الشدة ونفع القاء مصدر خافه بنشد الإمام لإرادته أن لا يغفل عن التفتيش والقرع في علم
الصرف أن فعله من أوزان مبالغتها مصدر من الثلاث في عبارة ع (قوله في النهاية الخ) في بالكسر والتشديد
والنقص والخلافة وهو أمثاله من الابنية كالرعي والدليل مصادر تدل على معنى الكثرة من بنية كثرته اجتهد في
ضبط الأمور وتصريف أعنتها اه (قوله إنما عني الإمامة) قد يقال ولا يمنع الإمامة لا مكان أن ترسم
وصلة الوقت سم (قوله واعترض) أي ذلك الجواب (قوله بأنه الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجوز) لا
يخفى ما في هذا من الفساد لأنه لو فرض صدوره منه صلى الله عليه وسلم فأن يتوهم عدم الإجزاء والأجزاء
وعدمه إنما يؤخذ من أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وزادته فلا شوبه بصري ويقال إن مراده أنه
لا يقول الأول لعدم إجزائه كإعلم من أدلة الأذان من أن كلمته تعبد به لا يجوز وتعيها (قوله بأنه في غاية
الخ) صلة واعترض الجواب الخ ع (قوله أذن مرة في السفر) كذا حزمه المصنف وغيره أن الخبر الترمذي
لكن اعترض بان أحد أخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فأمر بل لا فاذن وبه علم اختصار رواية
الترمذي ومعنى أذن فيها أمر بالأذان كما عطف الخليفة فلاناً أنفا سم عبارة في النهاية بعد كلامه على أن معنى
أذن عند بعضهم أمر بكافي رواية أخرى اه (قوله وقال ذلك) أي أن يجرد رسول الله (قوله على ما يأتي ثم)
أي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالأحسن الجواب) أي عن توجهه أفضلية الإمامة بموجبه الطيبة التي صلى الله
عليه وسلم والخلفاء على الإمامة بتوهم الأذان وقوله لاحد القولين أي القول بأفضلية الأذان والقول بأفضلية
الإمامة ع (قوله وقد تعضل الخ) جواب عما يتوهم وقد عني بالاختيار المصنف من تعضل السنن على
الغرض (قوله كابتداء السلام الخ) وأما المعسر على انظار مع أن الأول فهماسته والثاني فرض وبسن
لن صلح للأذان والإمامة للجميع بينهم ما وإن يتطوع المؤذن بالأذان وإن يكون الأذان بقرب المسجد وإن
لا يكتفي أهل المساجد المتقاربة بأذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فإني أي المؤذن من الأذان تطوعاً
ورقة الإمام من مال المصالح ولا يجوز زان برقة مؤذنا وهو يتبع من عرفان تطوعه فاسق ومثم أمين أو أمين
اعتمد من المنازعة (قوله لغزله تعالى ومن أحسن قولاً) لقائل أن يقول قضية التبيين بقوله تعاضل الأذان
على الأقوال دون الأفعال كلاماً فلتأمل وأيضاً فقد اعترض الدعاء إلى الله تعالى ما عطف عليه اه فلتأمل
(قوله إنما عني الإمامة) قد يقال ولا يمنع الإمامة لا مكان أن ترسم وصلة الوقت (قوله بأنه في غاية
متعلق بقوله واعترض الجواب (قوله أذن مرة في السفر) كذا حزمه المصنف وغيره أن الخبر الترمذي لكن

عدم فعله للأذان دلالة لا تلاحقه له وقد تعضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل إن علم من وم
يغني ما أقيم بحقوق الإمامة تنهى أفضل والأفوه وقضيه بل مر محبة أن كلام من الوجه الأول قائل بأفضلية تارة على الإطلاق (نشره)

وتم أمين أحسن صوتا منه وأبى الامين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها وأمن ماله ماشاء وجب وزل واحد من الرعية أن رزق من ماله وأذان صلاحا للجمعة أهم من غيره بولس كل من الامام وغيره الاستخبار عليه أي الاذان والاجرة على جمعه ويكفي الامام لا غيره استأجر من بيت المال أن يقول استأجر كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزن يتو الخراج بحاف ما اذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فإنه لا بد من بيانها على الأصل في الاجارة ودخل الاقامة في الاستخبار على الاذن من ضايف بل انقرا دها الا كسفة بها وفي الاذن كسفة على الوقت نهاية زاد المعنى والامام أن رزقه من وان تعدد وابتعد المساجد وان تقاربت وأمكن جمع الناس بأحداهل لا تعطل ويبدأ وجوب بان ضايف بيت المال وندبان اتسع بالاهم اه قال ع ش قوله مر رزقه الامام أي وجوبه باقوله مر عند حاجته بقدرها يعني ان كان محتاجا باخذ بقدر حاجته والاخذ بقدر اجرة مثله وقوله والاجرة على جمعه وقائدة ذلك تظهر فيما لو أحصل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى بسقطه أموال أو أهل بعض كتابه فلا شيء له في مقابل هذا الاذان لظلاله يجعله بترك بعضه وقوله ويدخل الاقامة في الاستخبار فيسقط ما يقابله عند تركها وأماما عشرين فعل المؤذن من التوسيعات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاقامة على الاذان فاذا لم يقبله الناس فيسقط من اجرة الاذان شيء وقوله اذا كسفة بها أي خد من ماله لو كان فيها كسفة كان احتياج في الجمع الناس الى صعود دخل عال وفي صعود مشقة أميب الغنى رفع الصوت والتأني في الكسفات ليمكن الناس من سامعه

عدم الصارف وكذا الاقامة
فلو قصد تعليم غيره لم يعد به
لانية على الاصح ومن ثم
ينبغي تدبره وقرع على الاصح
أنه لو كتب تكبيرتين بقصد
ثم أراد صوتهما للاقامة
ينصرف عنه فبني عليهم ما في
التفريع فتلوه (الوقت)
لانه انما اراد للاعلام به ولا
يجوز ولا يصح فعله اجاعا
كما صرح به بعضهم للاباس
ومنه يؤخذ

صحت الاجارة لها اه ع ش (قوله عدم الصارف) الى قوله ومن ثم في المعنى وكذا في النهاية الا قوله فلو قصد الى لانية (قوله عدم الصارف الخ) فالوطن أنه يؤذن للظهور فكانت العصر صغرية (قوله لا النية الخ) فلو أن من جاهل بدخول الوقت فصادف اعتدبه وهدأ فارق التيمم والصلاة نهاية وترش العباب زاد المعنى ويؤخذ من ذلك ان الخطبة كالاذان بناء على عدم اشتراط النية اه قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهل بدخول الوقت فتبين انه في الوقت أخر لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجارة لان الخطبة أشبهت الصلوة فبلى انما لم يكن من ركعتين سم على ع ش وقوله أخر الخ هو المعتمد اه (قوله لا ينصرف عنه الخ) أي لان ارادة الصارف انما هو انما ارادته وقوله وفي التفريع نظر لوجه النظر جربان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتامل سم وقد يقال وجه النظر انما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه (قوله وفي التفريع نظر) قد يقال التفريع واضح فافرا لاشتراط عدم الصارف بصري عبارة ع ش والذي يظهر عدم تأني النظر لان الصارف انما يمنع الصلوة اذا كان مقارنا للفظ أمابه دة فلا يخفى قصد الاذان بالتكبيرتين حسبتا منه فلا يتأني صرهما بعد فان لم يطل الفصل فلا وجب منع البناء بقي ماله أو أن يدفع فتعول الغيلان مثلا وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظر والافق الاول اه أقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارح فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) الى قوله كما صرح في المعنى وإلى قوله كافي الجموع في النهاية الا قوله منه ان لو نوى وقوله وقيل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان للجمعة بها من بحسن العربية بخلاف ما اذا كان هناك من لا يحسنها فان أذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صر وان كان هناك من يحسنها وعلمه أن يعلم حكمه في المجموع عن الماوردي وأقره نهاية يتو غنى أي يسئل ع ش (قوله ومنه) أي من قوله لا للاباس (قوله)

اعترض بان أحد آخر جبه في مسند من طر بقى الترمذي بالفظ فامر بلال فاذا نوبه يعلم اختصار واية الترمذي وأن معنى أذن فيها أمر بالاذان كما على الخليفة فلا نكاحا (قوله ثم راد صرهما) أي لان ارادة الصارف انما هو انما ارادته وقوله وفي التفريع نظر) لعل وجه النظر جربان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتامل (قوله والوقت) قال في العباب فان أذن جاهلا بدخول الوقت وصادف نية الصلوة الاجراء اه وهو أحد احتمالين لصاحب الواو رجه الزكس كايته الشارح قالو فارق التيمم والصلاة باشتراط النية بخلاف هنا اه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا

أه حيث آمن لم يحرم لانه ذكر ثم ان نوي به الاذان ائتمعت حرمته لانه تلبس بعبادة فاسدة ويستمر ما بقي الوقت وقول ابن الرفعة ان الوقت الاختيار لعله للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يجعل على أن ذلك بالنسبة للمصلي (الاصح) الغير المصغر في حركته من الغير يدخل في الناس الجنب والتام فبالرذيل نذب بتقديمه والادراك فيه أول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها ولو هو ارادة الخل في الصلاة تحسب لاجاعة الاذان لا مام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتد به وقيل لا ونشر طائفة لعل الفصل أي عرفا بينهما كما في المجموع وقوله أضافا بعد الاقامة لكل أحد والامام (٤٧٦) أكد الأمر بنسوبة الصلوة بعبادة وسواء وارجح لانه وإن تلفت ذلك بمناشئة لافان كبر المسجد أمر الامام من يأمر

بالتسوية فيطوف عليهم أو ينادي فيهم ويسن لكل من حضر أن يأمر بذلك من رأى منه خلافا في التسوية والاولى خلافه في حنفية ترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام الا لحاجة اه مضاهيه يعلم ان الكلام لحاجة لا يجوز في طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكوت أو الكلام غير المنسوب للحاجة فتوقد ان الادعي يظهر أن الجماعة اذا كثرت كثرت مطرقة وامسدت الصلوة الى المارقات ان ينظر فراغ من يسوي صفوفهم أو تستثنى هذه الصلوة لان في وقوف الامام من التكبير ومن معه قياما الى تسوية بها أمر طائف ونحوه فطسولا كتبه واضرا بالجماعة وكلام الأئمة بمجمل على الغالب اه وفي شرحه للباب الذي يجمعها اه أولا وهو ما اقتضا خلافتهم انتظار الامام تسوية بها وان فرض ان التسوية لا تكون الا في وقتها او لا وكذا الامر في قوله الاتي لان ذلك (قوله بان مضي ذلك) ما يقطع النسبة (قوله فيها) أي في الجمعة (قوله ومن) أي لاجل الفرق بين الواجب وغيره (قوله المضي فيها) أي في الجمعة (قوله هنا) أي في غير الجمعة (بذلك) أي بقدر اركان كعتين قول المتن (فن نصف الليل) أي شأه كان أو صفاهما يتوابع في الشارح ما وافقه قال ع وش لو اذن قبل نصف الليل هل يحرم أولا في نظر اه سم وقضية قول الشارح قبل ولا اذن قبل الوقت يستحرم أن يقال هنا بالتحريم هل يجرم اذن يشته اه (قوله ولان العرب) أي قوله واختير في المضي (قوله ولان العرب) اه عبارة المضي وانما جعل وقت في النصف الثاني لانه أقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده أنتم صباحا اه (قوله حين يبقى سبع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

بدخول الوقت فتبين انه في الوقت آخر لعدم اشتراط نفا الخطيئة بحتمل عدم الاعزاء لان الخطيئة أشبهت الصلاة وقيل انهم يدل عن ركعتين (قوله ائتمعت حرمته) اعتد به مر وقوله حيث آمن أي الالباس وقوله يجعل على أن ذلك الخ اعتد به مر (قوله بل نذب تقديمه) انظر هل يشك مع قوله الا فان اقتصر فالاولي بعده اذ نذب التقديم انما يظهر عند الاقتضاء مع الجمع بينهما لا ينظم أن يقال بل تقدمه لانه لا يجوز بان الماذن بتقديم اذان آخر امل (قوله ائتمعت حرمته) أي لا يطلب تقديمه (قوله وفيه يعلم الخ) انظر من شاهد العلم أقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فمأمول لكن قد يقال غاية هذا الاطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم (قوله في ذلك) أي التقديم على الوقت

لكن ان لم يقضى بان لم يحضر من يقطع نسبة الاقامة عن الصلوة من كل وجه لان ذلك من مصنفها بل بعض الابطال لاجله بطولع فان غش بان مضي ذلك أعادها وناظر أن الكلام في غير الجملة جواب الموالاة فيها ويحتاج الى اوجس بالاحتياط لغيره ومن ثم ينبغي أن يضبط الطول الغير فيها بقدر ركعتين بأخف ممكن أخذ من نظيره في جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (فن نصف الليل) كالذم من مزل فيقولون العرب تقول حينئذ انتم صباحا وتضع الرافعي انه في الساتمين يبقى سبع وفي الصلوة حين يبقى نصف سبع لغيره فمردد الصلوة بان الحديث باطل وانتهى بتعديده بالمعبر

بطلوع الفجر الأول وقبل وقت جميع الليل وقيل اذ خرج وقت اختيار العشاء معنى **(قوله وهو السدس الأخير)** قال ابن أبي الصيف وضبط المتولى الصحر بماء بن الفجر الكاذب والصادق معنى **(قوله وأذان الجمعة)** الى قوله على أنه في النهاية الاقوله خلافاً لما في الرواق **(قوله وأذان الجمعة)** الاولى تقدمه على قول المتن نصف الليل **(قوله ليس كالصبح في ذلك)** أي في التعديب على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش **(قوله)** وكل محل للصلاة كذا في النهاية والمتولى قول المتن (يؤذن واحداً) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والاقر بهنا وفيما اذالم يؤذن قبل الفجر انه يسن أذاناً نظراً للاصل كالمطلب التتويب في أذاناً فائتاً نظراً لذلك ع ش وفيه وقفة **(قوله لما تقر)** أي بقوله واختير الح **(قوله وحكمته)** أي حكمه سن مؤذن للمسجد الخ **(قوله والزيادة عليهم لالتسن اللازمة)** كذا في النهاية والمتولى **(قوله ثم ان اتسع)** الى قوله خلافاً لما في المتن وكذا في النهاية الاقوله والاقر ع لا يتداه **(قوله ترتبوا الح)** قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض ثلاثاً ذهب أول الوقت نهاية متوغى **(قوله والاقر ع)** أي ولا يكن فيهم راتب أو كانوا كلهم مرتبين وتنازعوا في البداية أقر ع الخ بصري **(قوله لا اختلاط الاصوات)** أي اختباها ع ش **(قوله والا فواحد)** أي بالقرعة اذ تنازعوا ثم لتأمره يستعجب اجتماعهم فباعلى الاذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب تنص عليه الشافعي في البوي على لكن الاصح خلافه لتصریحهم بها بالنسبة كون المؤذن بين يديه واحداً نهاية وقوله لكن الاصح الخ بعد ع ش عبادة سم قوله والا فواحد قال في الكثر بالرياء والقرعة اه **(قوله فان اقتصر الح)** أي فان اقتصر على مرة فالاولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومعنى قال ع ش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذن في رمضان من تقديم الاذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الاول وقد يقال لملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدى الى الفطرات أن الأول الاذان الى الفجر مانع من كونه خلاف الاول لا يقال لكنه يؤدى الى مفسدة أخرى وهي سلاهم قبل الفجر لانا نقول عليهم بطراد العادة الاذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لئلا يتدخل الوقت وأولاه وجه توقيل الاقرب الواقع لخلاتهم انه خلاف الاول فلا يرجع **(قوله أقام الراتب)** عبارة للروض ويقسم الراتب ثم الاول أي ثم ان لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقم الاول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وان اذنا معاً وتنازعاً بين بقية فالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم **(قوله وأخبره فقط أقام)** ظاهره وان وجد الراتب سم عبارة لنهاية والمتولى والمؤذن الاول أو بالاقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فلا يرجع **(قوله فان تعدد)** أي غير الراتب حيث له كاهو ظاهره ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق للمؤذن لشبه ما ذكر لصدقه حيث قد جملوا مؤذنين أو غيرهم وكان أذان غير الراتب أولاً فان المقهر هو الراتب حيث اذنا معاً ما قاله الشارح ظاهره اذ ترتبوا فان اذنا معاً مجتمعين أو منفردين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتي الاقراء بصري وتقدم عن سم عن الروض ما وافق قول المتن (وبسن لسامعه الخ) وفي فتاوى البيوطى في جواب سؤال الوعاذكر في السؤال لمن ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس في حال جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في

(قوله مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح **(قوله والا فواحد)** قال في الكثر بالرياء أو بالقرعة **(قوله أقام الراتب)** عبارة للروض ويقسم الراتب ثم الاول أي ثم ان لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقم الاول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وان اذنا معاً وتنازعاً بين بقية فالقرعة اه وهو شامل للراتبين وقوله وأخبره فقط أقام ظاهره وانه وحده الراتب **(قوله فان تعدد فالاول)** أي بالواحد أو بالاقامة ما لو تعدد الراتب وأذنا معاً فان أراد بقوله فان تعدد فان تعدد المؤذن قبل تعدد الراتب **(قوله وبسن لسامعه مثل قوله)** في فتاوى البيوطى انه سئل ورأى السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس في حال جلوسه يستمر على جلوسه وكروا انه اذا سمع المؤذن لا يتوجس من مكانه لئلا يفتا الشيطان فان الشيطان اذا سمع المؤذن أذمر وفي السلام هل يكره لسامع المؤذن في حال الاضطباع استمره على الاضطباع مع حكاية لفظ المؤذن أو الجلوس وقد قال

وهو السدس الأخير وأذان الجمعة لا دل ليس كالصبح في ذلك خلافاً لما في الرواق لانه لا يجال للقباس في ذلك على أنه فوزع في نسبة الرواق للشيخ أبي حامد (وبسن مؤذنان للمسجد) وكل محل للصلاة (يؤذن واحداً قبل الفجر) من نصف الليل وينبغي أن الأفضل كونه من المحضر لما تقر (وأخبر بعده) لا يتابع وحكمته غير من يؤذن قبل من يؤذن بعد والزيادة عليهم لالتسن اللازمة ولا يقال بين عدما والقول بسن عدم الزيادة على أربعة مردود بان الضابط الحاجة والمصلحة ثم ان اتسع الوقت ترتبوا ويبدأ الراتب منهم والاقر ع لا يتداه فان ضاق تغسروا ان اتسع المسجد الا اجتماعهم يؤذن لا اختلاط الاصوات والا فواحد فليقم بوجد الا واحد أذن المرتين خلافاً للرسالى ومن تبعه فان اقتصر فالاولى بعده في المتن للأفضل ولو أذن الراتب وغيره أقام الراتب أو غير **(قوله وبسن لسامعه)**

الحديث ولا ذكره أحد من أصحابنا في كتب الفقه فنجوز السماع إذا كان قائماً أن يجلس أو يمشي
يضع على أو مضطجعاً يستريح على اضطجاعه ويجوز المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره ذلك وأما قوله إذا
سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لفم الفقه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد
انتهى باختصار قال في العباب تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كلاسوي وتبين الاذان لا يسقط الاجابتان
أما به انتهى وقال الشارح في شرحه وجهه أن الائتم لا يخرج كإيمانه فلهذا لم يعلق عليه مع تغير معناه وكان
وجهه وجود الفاطمة وحروفه وإن انضم إليها غيرهما مع ذلك فقد يتوقف فيه بل في آخره فليتم
سم قول المتن (لسامع) أي مستمع معني ونهاية قال الرشدي لا حاجة له اهـ والسيد البصري وهو يحمل
تأمل أذهب داخل في المنطوق اهـ (قوله كالأقامة) كذا في النهاية والغيث والمنهج وقال عز أي ولو كان
اشتغاله بالاجابة بقوت تكبيره الاوامر مع الامام أو بعض الفاتحة بل أو كلها اهـ (قوله بأن يفسر اللفظ)
أي غير حروفه أي ولو في البعض بدليل قوله الآتي ولو سمع البعض الخ سم (قوله والام بعد تسبحة) خلافاً
لقوله في شرح الروح الارشاد والعباد بأفضل ويجب ندب السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى بعبارة
البرماوى قوله ومن السامع أي ولو لصوت لم يفهموا من كره أذانه وأقامته فان لم يسمع الآخر واجب

الله تعالى الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً على جنوبهم ونقل عن الامام مالك أنه اعطى علي بن سائغ عن
حديث في حال قيامه فكذلك الحال في ذلك فقال الجواب لا يكره الشرب في وقت الصلاة في كل
حال وأنه لا يكره في حالة من الأحوال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال
جولسه يستريح على جالسه أو يمشي ولا يكره في حديث لا يصح ولا ينعقد ولا ذكره أحد من أصحابنا
في كتب الفقه فنجوز السماع إذا كان قائماً أن يجلس أو يمشي أو مضطجعاً يستريح على اضطجاعه ويجوز
المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره ذلك لأنه لم يرد منه شيء وأما اغلاط الامام مالك فلا ينافي
ذلك لأن العلم وخصوصاً الحديث له خصوصية في التوقيف والتبجيل أعظم مما يطالب في الذكراً وما كونه إذا
سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لفم الفقه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اهـ
باعتصار فقد طال الكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله ولسن السامع مثل قوله) قال في العباب
تبعاً للشيخ عز الدين ومن تبعه كلاسوي وتبين الاذان لا يسقط الاجابتان أم به اهـ قال الشارح في شرحه
وجهه أن الائتم لا يخرج كإيمانه فلهذا لم يعلق عليه مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاطمة وحروفه وإن انضم إليها غيرهما مع ذلك فقد يتوقف فيه بل في آخره فليتم
سم قول المتن (لسامع) أي مستمع معني ونهاية قال الرشدي لا حاجة له اهـ والسيد البصري وهو يحمل
تأمل أذهب داخل في المنطوق اهـ (قوله كالأقامة) كذا في النهاية والغيث والمنهج وقال عز أي ولو كان
اشتغاله بالاجابة بقوت تكبيره الاوامر مع الامام أو بعض الفاتحة بل أو كلها اهـ (قوله بأن يفسر اللفظ)
أي غير حروفه أي ولو في البعض بدليل قوله الآتي ولو سمع البعض الخ سم (قوله والام بعد تسبحة) خلافاً
لقوله في شرح الروح الارشاد والعباد بأفضل ويجب ندب السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى بعبارة
البرماوى قوله ومن السامع أي ولو لصوت لم يفهموا من كره أذانه وأقامته فان لم يسمع الآخر واجب

كالأقامة بأن يفسر اللفظ
والام بعد تسبحة

الجسم مستدنا بآله اه **(قوله)** نظير ما يأتي الخ يفرق سم **(قوله)** ولو جنبنا الى قوله فرغنا النهاية والمغنى **(قوله)** ولو جنبنا وما تشا أى ونحوهما هو المعتبر بخلافه السبكي في قوله لا يجبان معنى ونهاية أى كأنه عشاء ع ش ومن به نجس ولم يحداه يظهر به شرح بافضل عبارة سم قوله ولو جنبنا الخ قضيت عدم كراهة اية الحديث والجنب والحائض بل صريح في استحباب ايامهم وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام أى والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يظهر اعتدرا قبيهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان ايامه تابعة لآذان غيره وهو لا يعلم غالب الوقت أذانه انتهى قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه انتهى وتقدم عن التبان ما أقاد عدم كراهة ذكر الحديث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر الجنب أيضا * **(فرع)** * لو دخل يوم الجمعة في أثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعا لما اختاره أبو شكيل انه يجب قائما ثم يصلى النية بخفة ولو تعارض ايامه الاذان وذكر الوضوء بان فرغ من جميع الاذان بدأ بذكر الوضوء لانه لا يشرها وفرغ منها * **(فرع)** * لا تسن ايامه الاذان نحو الولاة وتقول الغيلان انتهى اه سم قال ع ش قوله انه يجب قائما ثم يصلى باله يصلى ثم يجب بل يكن بعد الاذان ايامه لا تقول بطول الفصل لم يغش الطول على انه يمكنه الايمان ايامه والخطيب يجلب بخلاف المصداق قائم متنع عليه اذا طال الفصل وقوله لا تسن ايامه الاذان نحو الولاة الخ تقتل عن مر مثله اه قول المتن **(مثل قوله)** وينبغي أن لا يترأخ عنه بحيث لا يعد جوابا له قال في العباب لو نفي حتى الاقامة أجيب مني وقال في شرحه ك نقله الاذرى عن ابن كج لانه هو الذى يقيم فادبر الامر على ما يأتي به انتهى اه سم وشورى واليه عمل كلام النهاية فانه أورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج في التخرىد جزء فيه الاول اه قال ع ش هو المبدأ كون الجواب مني اه **(قوله)** بان يأتي بكل كلمة الخ قال المناظرى القارى في رسائله الكبرى في الموضوعات ما صحت مع العينين بباطن الخلتى السبايتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن شهد أن محمدا رسول الله سم قوله شهد أن محمدا عبده ورسوله وحديثه وشيئا به أو بالاسلام ديننا بمحمد صلى الله عليه وسلم نبدأ كره الدليل في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد ضل عليه شفاعتي قال البخارى لا يصح أو رده الشيخ أحمد في كتابه موجبات الرحمة بسند فيه جاهل مع انقطاع عن الحضرة عليه السلام وكل ما روى في هذا فلا يصح رفعه البتة قلت واذا ابتسر فعلى الصديق فيصحب في العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينبغي وغراره لا تخفى على ذوى النهى اه **(قوله)** لكن بحث الاسنوى الخ وفاقا لاسنوى والمغنى والنهاية و زاد فيها أى النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الايام في حال القارء المنجول على في الغضلة الكاملة بصري **(قوله)** فرغاعا أم لا صادق بفرغ السامع أولا سم **(قوله)**

(قوله) نظير ما يأتي يفرق **(قوله)** ولو جنبنا (صريح في استحباب ايامهما اه **(قوله)** ولو جنبنا وما تشا) قضيت عدم كراهة اية الحديث والجنب والحائض وبشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يظهر اعتدرا قبيهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان ايامه تابعة لآذان غيره وهو لا يعلم غالب الوقت أذانه انتهى قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية الفرق كراهة ذكرهم في غير ايامه اذا تبسر تظهرهم لكن قوله في الخبر كان يذكر الله تعالى على كل ايامه الا ايامه قد يقتضى عدم الكراهة مطلقا وتقدم عن التبان ما أقاد عدم كراهة ذكر الحديث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة كرا الجنب أيضا وسأني **(قوله)** مثل قوله ينبغي أن لا يترأخ عنه بما لا يعد جوابا له * **(فرع)** * لو دخل يوم الجمعة في أثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعا لما اختاره أبو شكيل انه يجب قائما ثم يصلى النية بخفة ولو تعارض ايامه الاذان وذكر الوضوء بان فرغ من جميع الاذان بدأ بذكر الوضوء لانه لا يشرها وفرغ منها * **(فرع)** * لا تسن ايامه الاذان نحو الولاة وتقول الغيلان اه **(قوله)** فرغاعا أم لا صادق بفرغ السامع أولا **(قوله)**

نظير ما يأتي في السورة
للعاموم ولو جنبنا وما تشا
(مثل قوله) بأن يأتي
بكل كلمة عقب فراغه
منها كذا اقتصر واعلمه
لكن بحث الاسنوى الاعتدال
بابتداء التمتع ابتداء فرغا
مع أم لا وتبعته في موضع
جميع لكني خالفته في شرح
العباب

قبيته أنه لا تسكن في المقارنة كما يدل عليه كلام المجموع ثم رأيت ابن العماد قال رداعلمه الموافق للمنقول أنه لا تسكن في التعقيد في الخبر وكما قاله الامام في أفعال الصلاة بل أولى (٤٨٠) لأن ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر ومما من هذا القياس أن المقارنة تم بذكر ردة

فلنقع هنا الاعتداد بآداب لم ينعهم من إلتزامهم خارجة وهنا ذاتية كما أشار إليه تعليله للأول بيقاضه أن ما هنا جواب وذاته تقتضي التأخر فمما قلته ذاتية وما هناك الأمر بعبادة لتعظيم الامام ومخالفته مضادة لذلك فهي خارجة وذلك لخبر الطبراني بسند حاله ثقتان واحدا فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمي لأخيه أن المرأة إذا حابت الأذان أو الأقامة كان لها بكل حرف ألف ألف درجة وللرجل ضعف ذلك وللغير المتقي عليه إذا سبهم التداءم فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما سمعوا أنه يجيب في التراجع وإن لم يسمعه ويؤخذ من ترتيب القول على النداء الصادق بالكل والبعض أن قولهم عقب كل كلمة لأفضل فلو كنت حتى نسرغ كل الأذان ثم أجاب قبل فاصل طويل عرفنا في أصل مسنة الآية كجمله ظاهر وهذا الذي رفته في الخبر يعلم وهم من استدبل بمقالة الاستنوي ويقطع للآية نحو القراءة والاعاد والذكر وتكرار في صلاة الإلحاح

ذبت أنه لا تسكن في المقارنة وقد عدى أنه لا ينص والمقارنة الحقيقية قصدا لجواب بل لا يعم تقدم الأذان ولو بعض حرفه (قوله رداعليه) أي الأسنوي (قوله يكولون) أي المأموم (قوله لا تهاجروا) كونه جوابا بل تأمل فتأمل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) قد يقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفترق سم (قوله ومما) أي ابن العماد (قوله أن المقارنة) أي مقارنته للأول والامام في أفعال الصلاة (قوله قلته) أي المقارنة أو كراهتها (هنا) أي في الإجابة (قوله أنها) أي الكراهة أو المقارنة (قوله إلتزامهم خارجة) أي غير هذه التفرقة سم ولا موقفا لهذا المنع بعد تعليل الشارح للعداء بقوله لا في أدغمهم الجوابين فالآن بقصد منع المدعي منه دال على (قوله وقاضيه) أي حاصل الفرق الذي أشار إليه تعليل ابن العماد (قوله فمما قلته) أي مخالفتا للتأخر بالمقارنة (قوله أمر بتابعه) أي متابعتها (قوله المأموم والامام) (قوله ومخالفته) أي مخالفتها لذلك الأمر المذكور بالمقارنة (قوله ذلك) أي لتعظيم الامام (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله ولغير المتقي عليه) أي يقاس بال مؤذن القيم معنى (قوله وأخذوا) (الخ) اعتداه النهاية والمعنى ثم فلا وافهم كلام المصنف عدم استحباب الإجابة لأعلم إذا كان غيره أي إذا قلتم ولم يسمع ذلك لصم أو بعد وقال في المجموع أنه الظاهر أنها ملقبة بالسماح في الخبر وكما نفاير من تشبث العاطش اه (قوله ولم يقل مثل ما سمعوا) وقد يقال للتأخر من الحديث أنه هو المراد وإن لم يقله غير زاعن تكرر اللفظ (قوله وإن لم يسمعه) ولا يعد في قول المؤذن التراجع أن يأتيه السامع تبع الإجابة في اعتداه سم (قوله كل الأذان) أي أو كلها مثلا (قوله كفي في أصل ستة الإجابة) وقفا للنهاية والمعنى ونقله سم عن العباب عبارة قال في العباب تبعاً للمجموع والظاهر ذاك ركنه أن قرب الفصل أي بما ذكرنا ترك المتابعة في الفراغ اه وكذا أنه لا يرد على عدم الإجابة وغيره (قوله وهذا الذي فرته (الخ) أي بقوله ويؤخذ من ترتيبه (الخ) (قوله أماله الأسنوي) أي من أجزاء المقارنة (قوله ويقطع) أي المتن في النهاية والمعنى إلى قوله إن علم وتعمد (قوله نحو القراءة) كالتشغيل بالمعنى وفي النهاية والمعنى وإذا كان السامع أو المستمع في طواف أجليه فيه كماله المأوردى اه (قوله فانه (الخ) أي كل واحد من الثلاثة عبارة النهاية والمعنى فأت قال في التثنية بصدقه وبرر أو قال حتى صلى الصلاة أو الصلاة من التثنية بطلت صلاته بخلاف ما قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يطل به كل في المجموع ولو كان المعنى بقرائه الفاتحة فإليه قطع موالها ووجب عليه أن يستأنفها اه قال عرش قوله مر أو قال حتى صلى الصلاة خرج به ما قال في آياتنا المعلنين لأحول ولا قوة إلا بالله فلا يضر اه (قوله ولجميع (الخ) أي وإن جعل بحساسة ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله أن قرب الفصل) أي أن طال الفصل عرفنا لم يستحب لهما الإجابة نهائية ومعنى (قوله واختار السبكي (الخ) تقدم عن شيخ الإسلام ما يدل على عدم كراهة إجابتهما سم وتقدم عن النهاية والمعنى اعتداس إجابتهما وأعلمهم جملوا الخبر الأول على استحباب دوام الظهور بقدر الامكان وجعلوا الجنافي الخبر الثاني على حاله الوطء (قوله الإجابة) تقدم عن فتاوى السيوطي أنه لا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب سم (قوله ويجيب مؤذنين مرتين (الخ) ومما عساه بسبيل ما ذكرنا مؤذنين واختلط وهو يستدعي التأخر) قد يقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفترق (قوله إلتزامهم خارجة) أي غير هذه التفرقة (قوله واختار السبكي (الخ) تقدم عن شيخ الإسلام ما يدل على عدم كراهة إجابتهما (قوله لا الجنابة) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه (قوله ويجيب مؤذنين) أي في شرح مر ومما عساه بسبيل ما ذكرنا مؤذنين واختلط أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضها وقد قال بعضهم لا يستحب إجابته ولو لا الذي أفتى به الشيخ عن الدين أنه يستحب إجابتهما اه ولا يعد في قول المؤذن

أو أصدقت فانه يطلها إن علم وتعمد ويجمع وقاضيه حاجته بل يجيبان بعد الفراغ كصل أن قرب الفصل أصواتهم واختار السبكي أن الجنب والحائض يجيبان بغير كراهة أن ذكر الله الأعلى طهر وغيره كذكر الله على كل أجليه الجنابة ومما عساه بسبيل ما ذكرنا مؤذنين واختلط أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضها وقد قال بعضهم لا يستحب إجابته ولو لا الذي أفتى به الشيخ عن الدين أنه يستحب إجابتهما اه ولا يعد في قول المؤذن

أصواتهم على السمع وصار بعضهم يسبق بعضاً وقد قال بعضهم لا تستحب أجايبته ولو ألقى أثنى به الشيخ عز الدين أنه تستحب أجايبته نهاية وأقره سم والرشدي قال البصري وينبغي أن يكون مجله إذا سمع ولو بعنه من واحد منهم اه أقول ويمكن أن يحرى على ما مر من شروح الأرشاد والعباب بأفضل للشارح وقال عرش قوله مر ما إذا أذن المؤذن أن يخل واحداً ويحتمل وسمع الجميع وقوله مر والذي أثنى به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر أنه يستحب أجايبته أي أجايبته واحداً منهم ويتحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمته في الغلب على ثلثاتهم أقول بما يجب تقع أجايبته متأنزة أو متأنزة اه عرش (قوله والاول) أي جوابه عرش (قوله آكد) أي يفكره تركه ما يتومغنى (قوله فاتهم سواء) أي لنقدم الاول فبهماء وقوع الثاني في الوقت في الصوم ومشر وعشني عصره صلى الله عليه وسلم في الجمعة يتومغنى (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الاول أو الآخر عرش الاول: بعض الأذان سواء اتحد أو تعدد وسواء على التعدد كان من الاول أو الآخر ومن كل منهما (قوله أجايب فبما أسمعهم) أي سن له أن يجيب في الجميع مغنى ونهاية عبارة سم عن العباب أجايب فبما أسمعهم تبعا اه (قوله عقب كل) عبارة النهاية والتي بدل كل منهما اه (قوله عن العصبية) لا بعدان في الالهة أنضامونها لاخلال بمادعوتني اليه فطهر ما يأتي بصري قول المتن (الابانة) أي يكون الله فحدثت بن ابن مسعود أنه قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة الا بالله فقال صلى الله عليه وسلم نذري ما تفسيرها قلت لا حول إلا بعصية الله الأبعصية الله ولا قوة على طاعة الله الأبعون الله ثم ضرب بيده على منكبي وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام مغنى (قوله فاتهم الخ) عبادة أثنى به ويقول ذلك في الأذان أو يعاد في الأقامة مرتين في الجمعة وقيل يحول مرتين في الأذان ولما رآه ابن الفتيو كلام المصنف عيل يقول عجب بجعلاته لوافق الاول المعتمد (فائدة) * الحامو والعين لا يجتمعان في كلمة واحدة أصلياً لم يقل فلق بخرجهما الآن، ولف كلمتين كلمتين كقوله جعل فاتهم مركبتين كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن المركبتين كلمتين قولهم حوقل إذا قال لا حول ولا قوة الا بالله هكذا قاله الجوهري وقال الأزهري وغيره حوقل بتقديم اللام على القاف فهي مركبتين حول وقاف قوة اه (توابع وورث) زائد في العباب باق فقلت عرش (قوله بكسر الراء الخ) أي صرت ذا رأي خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) الى قوله ولا شفاء في المني الا قوله وجعني من صالحى أهلها (قوله رداً الخ) عبارة النهاية والمغنى ادعى البصري أنه غير معروف وزاد الاول ويجاب عنه بان من حقتا حقتى من لم يحفظ اه (قوله ويحش الاسنوى الخ) اعتمد النهاية والتي وحزم به الشارح في شرح بأفضل (قوله في الاله الخ) ليس بقيد كل شر العباب بل التهازل كذلك كردى (قوله أو نحو المظلمة) كذا في الرعي منها يتومغنى (قوله عقب الجعيلين) أي أو بعد فراغ الأذان وهو الاول نهاية يتومغنى في شرح بأفضل (قوله الاصلوا في حالكم الخ) ولا بعد من أجايب الصلاة جامعة لا حول ولا قوة الا بالله سم على عباد عرش ونقل الكردى مثله عن الزبائى (قوله وقوله) أي المؤذن في نحو الاله المعطرة (ذلك) أي الأصلوا في حالكم (قوله سنة) أي لخبر الصحيجين ابن عباس رضى

والاول آكد قال الشيخ واحد الأذان الفجر والجمعة فاتهم سواء ولو سمع البعض أجايب فبما يسمعه (الافى جعلته) وهما حى على الصلاة وحى على الفلاح (فقول) عقب كل (الاحول) أي يحول عن العصبية (ولا قوة) على الطاعة وهما مادعوتني اليه (الابانة) فاتهم ما يأتي به في الأذان أربع وفي الأقامة ثنتين لما في الخبر الصحيح من ذلك فخلصان قلبه دخل الجنة (قالت والافى) التوبى فقول صدقت وورث) بكسر الراء وحكى فتحها (والله أعلم) لانه مناسب وقول ابن الرفعة لخبره وبأنه لا أصل له وقيل يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول في كل من كل سنة الإقامة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض وجعلني من صالحى أهلها لخبر أبى داود به ويح الاسنوى انه في قوله في الاله المعطرة أو نحو المظلمة عقب الجعيلين الأصلوا في حالكم يجيبه لا حول ولا قوة الا بالله وقوله ذلك سنة تخفيفاً عنهم

(و) بن (لكل) من المؤذن (٤٨٢) والمقيم وسامعهما (أن يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه) من

الاذن أو الأقامة للأمر بالصلاة عقب الأذان في خبر مسلم وقيل بذلك غيره (ثم) يسئل أن يقول عقبهما (اللهم رب هذه الدعوة النعمة) هي الأذان سمى بذلك لكانه وسلامت من تطرق نقص البولاشناه على جميع شرائع الاسلام وقواعد مقاصدها بالنص وغيرها بالاشارة (والصلاة) القاطنة أي التي مستقوم (آت) بحمد الوصلة هي أصلى درجة في الجنة لا تكون إلا صلى الله عليه وسلم وحكمة طلبه مع تحقق وقوعها بالوعود الصادق اظهار الأفتار والتواضع مع عود عائده جليسة السائل أشار إليها بقوله صلى الله عليه وسلم ثم سلوا الله الوصلة فمن سأل الله الوصلة حلت شفاعتي أي وحيث كان رواية يوم القيامة أي بالوعد الصادق وأما الحقيقة فلا يجب لاحد على الله شيء تعالى الله عن ذلك عاوا كبيرا (والفضيلة) عطف تقدير أو أعم وحذف من أصله وغيره والدرجة الرفعة وختمه بيا أرحم الراحمين لأنه لا أسئل لهما (وابعنه) ما لم يجودا وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود (الذي) بدل من المنكر أو دلف بيان أو

الله تعالى عنهما قال مؤذنه في يوم طمير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل على على الصلاة بل قل صلوا في يوم تكلم فكان الناس استنكروا ذلك فقالوا أي نجوس من ذاق فعله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح في شرح العباب أي وإنها يتوعد لا تقل على الصلاة أي مقصرت عليه لأنه يقول عوده فلا ينافي ما ذكره أنه يقول بعد الصبح أي إذا أتى به عوضا عن الجعيل أو أحدهما لا يصح وما لجمع إلى اتخاذ نظائر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما انتهى اه سم ومن ذلك الجمع المغنى بكسر (قوله) وبن (ال) إلى قوله ولا تنفله في النهاية (قوله) والمقيم عبارة عنها يتوعد كما مضى حديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف إذا ذكره اه (قول المتن أن صلى الخ) وتحصل السنة بأي لفظ أتى به مما يفيد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن أفضل الصبح على الرجاء صلاة التشهد فبني قد عها على غير ما ومن القبر ما يقع للمؤذنين من قولهم الصلاة والسلام عليك يا رسول الله أي أخوا ما توبه فيكني * (قائده) * قال الحافظ ابن حجر وبنأ كذا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في موضع ورد فيها أخبار خاصة أكرها ما بين يد جاد عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء وأوصلا آخره قوله آت كوفي أثناء تكبيرات العبد عند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والتمرد منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند اللهم والكر بوالنو يتوارعا في الحديث وتبلغ العلم والذكر وسبب النشوب ورد أيضا في أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر ووطن الأذن والتلبيت عقب الوضوء وعند الذبح والعطاس ورد المنع منها عندهما أيضا انتهى مناوى اه ع (قوله) ويسلم أي ما مر من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر ما يتوعد في قول المتن (بعد فراغه) أي ولو كان اشتغاله بذلك بغت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفاتحة بل أكلها ع (قوله) من الأذان أو الأقامة أي أو الأبا تحشيد (قوله) بن (الخ) أي أسكن من المؤذن والمقيم وسامعهما وظاهر أن كلام من الإباحة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء مسئلة فلو ترك بعنه من أن يأتي بالباقي ع (قوله) عقبهما أي الصلاة والسلام قول المتن (اللهم) أصله بالله حذف ما يؤدعوض عنها بالم والم وهذا المنتع الجمع بينهما أي يتوعد معنى (قوله) هي الأذان أي والأقامة معنى وشرح المنتع قول المتن (آت) أي أعط نهاية ومعنى (قوله) اظهار الأفتار والتواضع عبارة النهاية والمغنى وشرح بأفضل اظهار شرفه وعظم منزلته اه (قوله) صلى الله عليه وسلم كان الأولى تقدمه على الها (قوله) صلوا الخ) عبارة النهاية والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كافى خبرهم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه عشر أمهات صلوات الخ (قوله) فلا يجب لاحدا الخ) قد يقال الوجوب فيما ذكره صلى الله عليه وسلم لا على الله سبحانه وقته إلى أن قد تقرر قبول الختم إلى ما ذكره من التأويل لكن اختلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو إلى بصرى أقول وأيضاً لو سلم فالوجوب بها بالنص الفوري أي الحصول والثبوت والمراد به مجرد الوعد بفضله (قوله) وحذف إلى المن في النهاية يقول المتن وزاد في التنبه بعد الوعد والفرجة لا يرفع بعد وعنه أرحم الراحمين اه قال الكردى في فتح الباري زاد في رواية البيهقي أن لا تختلف الجماد اه (قوله) وختم الخ) معطوف على قوله والدرجة لا رفعة (قوله) من المنكر أي ومن المعروف بالأولى قال سم أي أوتعت له مقطوع فان التعت المقطوع عتجو زخا لفته ثبت اشتراطهما بالنص والدليل على استقامتهما في هذا الفرد الخاص بمحمل فلم يقو على دفع الثالث من غير احتمال وبه يندفع ما في الخادم تبعه الحب الطبرى اه وإن أن تقول لحديث الصحيحين عن ابن عباس السابق ظاهر في سقوطهما في هذا الفرد الخاص وهذا كاف في تخصيص نص استراهما لتمام تناوله لهذا الفرد ظاهر فقا وأما حديث الصحيحين الثاني فلا ينافي ذلك لأنه على تسليم ظهوره في المطلوب فهو في بعض المرات غاي بمقابل عليه جواز الجمع لا تعني إذا هذه السنة فلتأمل (قوله) بدل من المنكر أي أوتعت له مقطوع فان التعت المقطوع عتجو زخا لفته لا تعني إذا هذه السنة فلتأمل (قوله) بدل من المنكر أي أوتعت له مقطوع فان التعت المقطوع عتجو زخا لفته

وهو هنا اتفاقاً مقام الشفاعة

العلمي في فصل القضاء

بحمد الله فيه الأولون

والآخرون لأنه التصدي

له بسجود أربع سجودات

أي كسجود الصلاة كجوه

الظاهر تحت العرش حتى

أجيب لما فرغوا إليه بعد

فرغهم لا دم ثم لا ولي العزم

فوح فإبراهيم فوسيعي

واعذلو كل على الله عليهم

وسلم واختلافوا فيه في الآخرة

والأشهر كجواهره وأول مجاهد

هو أن يحلصه مع على

العرش أمال الواحدى

في ردة لغة ذالبع لا يعلق

حقيقة على القعود بل هو

ضده - بما قد أكد بقاماً

على أنه يرفع ما على الله عنه

علاؤ كبيراً وانحسار هذا

الدعاء فبإيجاز من قال

ذلك حين يسبح النداءات

له شفاعتي يوم القضاة

وبسن الدعاء بين الأذنان

والأقامة لأنه لا بد كفاي

حديث حسن وبكره

للمؤذن وغيره الخروج

من محل الجماعة بعد وقبل

الصلاة لا العذر وبسن

تأخيرها فقد راجع

الناس إلا في المعر بآي

للتصلاف القوي في ضيق

وقته ومن ثم طبق العلماء

على كراهة تأخيرها عن

أولها كفاي

*(فصل) في بيان استقبال

الكعبة أو بدلهما وما يتبع

ذلك (استقبال عين

(القبلة)

للمسئور تعريضاً وتكراراً وأمر والذي جمع ملائمة مع طول الكل همزة قلزة اه أقول هذا إذا دخل في قول الشارح لا يخرج من الزمانه راجع للمعنى أيضاً كجوه صريح صريح النهاية ثم رأيت قال السيد البصري ما نصه قوله أوتعت للمعريف تدويرهم اختصاره في المعريف على ما ذكره نافي البدل فيقول ليس كذلك كجوه واضح وقوله ويجوز الزمانات على كلا الوجهين كجوه ظاهر اه (قوله وهو) أي المقام المحمود (هنا) أي في دعاء الأذان (قوله أي كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرغوا) أي أهل المحضر وهو طرفه وقوله التصدي (قوله واختلافوا فيما بين) أي في المقام المحمود (قوله الأشهر) مبتدأ آخره قوله كجوه (قوله وقد أكد) أي إرادة التأكيد (قوله وبسن) أي قوله أي الخلاف في النهاية والغنى (قوله) وبسن الدعاء الخ وأن يقول المؤذن ومن سمع بعد أذان المغرب اللهم هذا أقبال لك وأدبار نهارك وأصوات دعائك اغفر لي وبعد أذان الصبح اللهم هذا أقبال نهارك وأدبار لك وأصوات دعائك اغفر لي وأكدها على العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة نهايتومعنى قال عرش قوله مر بعد أذان المغرب أي وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكل من هذه سنة مستقلة فلا توقف طلب شيء منها على فعل غيره وقوله مر اغفر لي عبارة تشرح الإجماع فاعفر لي وقوله مر سؤال العافية أي كان يقول اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة عرش عبارة الكري فيقول اللهم إني أسألك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي وولدي اه (قوله بين الأذان والأقامة) أي وإن طالع ما بينهما يحصل أصل السنة بمجرد الدعاء والأولى شغل الزمن بتمامه بالدعاء والأولى فعل الرابطة على أن الدعاء في نحو سجودها صدق عليه أنه دعاء بين الأذان والأقامة ومفهوم كلام الشارح مر أنه لا يطلب الدعاء بعد الأقامة وقبل العزم ووجهه بأن المطلوب من المصلي المبادرة إلى العزم لفصله الغضبة التامة عرش (قوله ويكره المؤذن الخ) ويندبه أن يقول من كان الأذان للأقامة ولا يقيم وهو يمشي نهايتومعنى (قوله وبسن تأخيرها) أي الأقامة عبارة عنها نهايتومعنى والآخر وبسن أن يفصل المؤذن والامام بين الأذان والأقامة بقدر إجماع الناس في محل الصلاة بقدر فعل السنة التي قبلها وفصل في المغرب بينهما بسجدة طهارة كقعود بسير لضيقة وقوله لا اجتماع الناس البعاد قبل وقته وعلى جميع المصنفين استحباب سنة المغرب قبلها بفصل بقدر أذانها أيضاً اه ومثل عما يشع به بعض الأئمة من تجزئ الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر من يريد الجماعة من أهل بلتمو بسند على ذلك ما طلاق قول الأخياع أن المطلوب من الإمام مراعاة أول الوقت ولا ينبغي له أن يؤخر الصلاة عنه بغير ضرورة الخ الجواب أنه بسن للإمام بعد تيقن دخول الوقت والأذان عقبه أن ينتظر في غير صلاة المغرب بقدر ما يسع عادة لفعل أهل محلة المسجد مثلاً لاسباب الصلاة كالطهارة والسفر ورايتها ولا اجتماعهم في موضع مختلفه مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعد مضي ذلك المقدار يصل إلى من حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو عشرين عاماً فإن انتظر كره وأما صلاة المغرب بفصلها بعد تيقن دخول وقتها ومضى ما يسع أذانها ورايتها من حضر من غير انتظار وهذا خلاصتها في التحقيق أنها يتوالى في الغنى وعلمه يجعل إطلاق العز إلى في الإحياء ويظهر أن المقدار الذي يسع عادة ما تقدم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فكل من قبل الإمام أن ينتظر في غير صلاة المغرب ربع الساعة طلقاً ما إن اقتضت سعة المحلة مثلاً زيادة عليه فإن يدعى ذلك قدراً ما تقتضيه مستحباً بحيث يقع جميع الصلوات وقت الفضيلة والله أعلم

(فصل في استقبال القبلة) (قوله أو بدلهما) وهو صواب المقصد في نقل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أي كجوه بإتمام الأركان كلها أو بعضها في نقل السفر عرش (قوله استقبال عين القبلة) أي لأجلها

(قوله أي كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله لا في المغرب) ينبغي أن يستثنى منه من كراهة تأخير

الآخرة التأخير بقدر سنتها المتقدمة للظهور أن الأفضل فعلها قبلها ثم رأيت في الروض ما صموه بفصل بين

الأذان والأقامة بقدر إجماع الناس وأداء السنن في المغرب بسنة طهارة اه وفي شرحه ما صموه وعلى ما

صححه الزوي من أن المغرب يستقبلها بفصل بقدر أذانها أيضاً اه *(فصل)*

على التمتع مذهبنا شيئا في القرب بوطنا في البعد شيئا (قوله أي الكعبة) في قوله وفي الخادم في النهاية
 (قوله) لان ثبوت نعمتها أي ثبوت كونها من الكعبة (قوله) وفي الخادم الخ عبارة شيئا والمراد بعينها
 جرمها أو هو أذا هذا الحاذي ان لم يكن المثل في هذا والا فلا يكتفي هو اذ هابل لا بد من جرمها حتى يقتضي والاستقبال
 شاخصا من الثاني ذراع فأكتر تقر بياض اه (قوله وهو انه) بالجر عطف على البيت (قوله السابعة) راجع
 الى السماء أيضا شوي (قوله) والمعتبر سامتة الخ لا يخفى ان هذا الظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه
 لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوتر وامن السميت صلاتهم بخلاف ما يخرج بعض
 الصف القرب بين السميت فانه لا تصح صلاته من خرج عنهم القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب
 والبعد فتعين ان المتبع في أي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لاحقة للمساواة في اطلاق عليه اسم
 الاستقبال عند البعد بحيث صلاته وان كان لوقر يخرج عن السميت اذ بعد في العرف بمحاذاته انتهى وحديث
 فهذا لا يلتزم مع قوله الا ان كان صلاته الصف الطويل يجوز على الاعتراف فيه أو على أن الخطأ غير معين
 أي اذ الكل مستعملون عرفا فتأملوه وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليدبر سم على ج ع ش ويأتي
 عن الرشدي ما وافق قوله فهذا لا يلتزم مع قوله الخ أو قوله وكذا لا يلتزم مع قوله الا ان كان لغيرنا لان
 عدم توجه بعض الصف الطويل بالاعتراف في أي عين الكعبة أمر محقق وكذا عدم المساواة الحقيقية
 للامام أو ما موه فيها بأي في كلام القيل أمر مقطوع به كما به على الرشدي ثم قال فالخالص أئمتنا اعتبرنا
 المساواة لحقيقة قنارام الفارق وهو صاحب القيل الا في لا يحيد عنه فالمتعين لاكتفائه بالمساواة العربية
 التي قالها امام الحرمين وسيعزل الشارح مد عليها فبأي في شرح قولنا الصنفون مسلم في الكعبة
 واستقبل بدارها الخ اه (قوله وكونها) أي المساواة (قوله) وبمعلم البدن في الركوع والسجود يوم
 انه لو خرج دون المعلم من القبلة في الركوع والسجود أخرج من الصلوة فبما اضطر وليس مرد أو أول
 الصلوة الذي عبر به وبه قوله أي بجوه الصلوة التي هي امام البدن الصادق لحوال المصلين جميعا كما وقعوا
 وركوعا وسجودا واستلقا واضطعا لكان أولى طابق على التحفة (قوله) الانبياء أي حاصل ما يأتي وجوب
 الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصل لجنبه بالوجه في حق المصل مستقيم منازعة في وجوب
 الوجه في الاول سم عداوة شيئا واستقبالها بالوجه حقيقة في الواقف والجالس وحكاكي الرامك والساجد
 ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطععا بالوجه لاخصص ان كان مستلقا اه (قوله) ولا
 نحو البد أي تقدمه أخذها بالانهاهم وهو الظاهر وان استبعد سم على ج ع ش (قوله) مما يأتي
 أي أي تغاير له بخلاف غيره كطرف الدخا (قوله على ذلك) أي الاستقبال (قوله) كما يأتي أي في شرح ومن
 أمكنه على القبلة (قوله) انه قوله الخ) تحليل لما في المتن (قوله) قول الخ أي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين
 أن يكون فيها ثبوت معنى (قوله) وجهك المراد بالوجه القائل ان بعضنا كالصمد فهو بمنزلة من
 على بمنزلة يعبري (قوله) دليل الخ وأضاد فسر والسطر بالوجه شيئا وجهه تطلق على العين حقيقة وعلى
 غير هاجز ابل ادي بعضهم انهم اتفقوا على العين سم وزيادي اه يعبري (قوله) انه صلى الله عليه

أي الكعبة وليس منها
 الحجر والشاذ وان لان
 ثبوت نعمتها لغيره وهو لا
 يكتفي به في القبلة وفي الخادم
 ليس المراد بالعين الجدار
 بل أمر اصطلاحى أي وهو
 سمت البيت وهو أو إلى
 السماء والارض السابعة
 واعتبر بمساواة تعسفا
 لاحقة بكونها بالصدور في
 القيام والقعود وجعل
 البدن في الركوع والسجود
 ولا عبرة بالوجه الانبياء أي
 في محض القيام في الصلاة
 ولا نحو الذي كالم مما يأتي
 (شرط لصلاة القادر) على
 ذلك لكن قينا جماعة أو
 مس أو بار تمام أهاتف
 ذهنته تغيب ما يفيد أحد
 هذين في حق من لا حال
 بينهم وبينها أو فتن بينه
 وبينها حال سجود أو يجز
 عن الزاكنه كما يأتي لقوله
 تعالى قول وجهك شطر
 المسجد الحرام أي عين
 الكعبة دليل انه صلى الله
 عليه

(قوله السابعة) هل يرجع أيضا السماء (قوله) والمعتبر سامتة الخ لا يخفى ان هذا الظاهر
 فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لوتر وامن السميت صلاتهم
 بخلاف ما يخرج بعض الصف القرب بين السميت فانه لا تصح صلاته من خرج عن السميت القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف
 في القرب والبعد فتعين ان المتبع في حكم الاطلاق والتسمية لاحقة للمساواة في اطلاق عليه اسم
 الاستقبال عند البعد بحيث صلاته وان كان لوقر يخرج عن السميت اذ بعد في العرف بمحاذاته انتهى وحديث
 فهذا لا يلتزم مع قوله الا ان كان صلاته الصف الطويل يجوز على الاعتراف فيه أو على أن الخطأ غير معين
 أي اذ الكل مستعملون عرفا فتأملوه وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليدبر سم على ج ع ش ويأتي
 عن الرشدي ما وافق قوله فهذا لا يلتزم مع قوله الخ أو قوله وكذا لا يلتزم مع قوله الا ان كان لغيرنا لان
 عدم توجه بعض الصف الطويل بالاعتراف في أي عين الكعبة أمر محقق وكذا عدم المساواة الحقيقية
 للامام أو ما موه فيها بأي في كلام القيل أمر مقطوع به كما به على الرشدي ثم قال فالخالص أئمتنا اعتبرنا
 المساواة لحقيقة قنارام الفارق وهو صاحب القيل الا في لا يحيد عنه فالمتعين لاكتفائه بالمساواة العربية
 التي قالها امام الحرمين وسيعزل الشارح مد عليها فبأي في شرح قولنا الصنفون مسلم في الكعبة
 واستقبل بدارها الخ اه (قوله وكونها) أي المساواة (قوله) وبمعلم البدن في الركوع والسجود يوم
 انه لو خرج دون المعلم من القبلة في الركوع والسجود أخرج من الصلوة فبما اضطر وليس مرد أو أول
 الصلوة الذي عبر به وبه قوله أي بجوه الصلوة التي هي امام البدن الصادق لحوال المصلين جميعا كما وقعوا
 وركوعا وسجودا واستلقا واضطعا لكان أولى طابق على التحفة (قوله) الانبياء أي حاصل ما يأتي وجوب
 الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصل لجنبه بالوجه في حق المصل مستقيم منازعة في وجوب
 الوجه في الاول سم عداوة شيئا واستقبالها بالوجه حقيقة في الواقف والجالس وحكاكي الرامك والساجد
 ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطععا بالوجه لاخصص ان كان مستلقا اه (قوله) ولا
 نحو البد أي تقدمه أخذها بالانهاهم وهو الظاهر وان استبعد سم على ج ع ش (قوله) مما يأتي
 أي أي تغاير له بخلاف غيره كطرف الدخا (قوله على ذلك) أي الاستقبال (قوله) كما يأتي أي في شرح ومن
 أمكنه على القبلة (قوله) انه قوله الخ) تحليل لما في المتن (قوله) قول الخ أي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين
 أن يكون فيها ثبوت معنى (قوله) وجهك المراد بالوجه القائل ان بعضنا كالصمد فهو بمنزلة من
 على بمنزلة يعبري (قوله) دليل الخ وأضاد فسر والسطر بالوجه شيئا وجهه تطلق على العين حقيقة وعلى
 غير هاجز ابل ادي بعضهم انهم اتفقوا على العين سم وزيادي اه يعبري (قوله) انه صلى الله عليه

وسلم تركه في وجه الكعبة وقال هذه القبلة بالحصر فيها ذات جمل الآية (١٨٥) على الجهة وتحرير ما بين المشرق والمغرب

قبلة تحول على أهل المدينة
ومن سادهم قول شرح
من أصحابنا من اجتهد
فاختار إلى الحرم جاز
لحديث البيهقي قبله لاهل
المسجد والمسجد لاهل
الحرم والحرم لاهل مشارف
الأرض ومقارهم مردود
بان ما ذكره محكي واحدنا
لا يعرف وصحاحه الصف
الستيل من المشرق إلى
المغرب بحول على انحراف
فيه أو على أن الخطي فيه
غير معين لان صغير الجرم
كلما زاد بعدد اتسعت
مسافته لكثير الوقت فمن
بعد وغرض المؤلف تادع
ما قبل يلزم أن من سلى
بأمام بينه وبينه سقطت
الكعبة ان لا تصح صلاته
واما راد الصريح عرض
السنة كما ينسب في شرح
الأشاد فلا استقبال طرفها
تخرج شئ من المشرق
بخلاف غيره كطرف اليد
خلاف للوقوف عن محاذاته
لم تصح خلاف استقبال
الركن لانه مستقبل لجميع
العرض لجميع الجهات
ومن لم يكن اماما متسعا
التقدم عليه في كل منهما
اما العارض عن الاستقبال
لنحو مرض أو رطل قال
شارح أو نحوه من تزوله
عن دابته على نحو نفسه
أوماله أو انقطاعا عن
وقفه ان استوحش به

وسلم تركه في وجه الكعبة أي مع خبر ما ذكره أي تسمى أصلي ثم يأتي معنى (قوله) وصحاحه الصف (الخ) مر
بأنه (قوله) تحول على انحراف (الخ) اعتدال يادي وشيئا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين هذا لا يصح
فيما إذا المتدفع من جبل حر إلى جبل نور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام من الطرف
الآخر لانه من صفه ان يحاذي الكعبة لا يقال المراد الخطي عن المحاذي اسم الاحقة لا تقول لا الخطي بهذا
المعنى في هذا الفرض أي ان الصف من المشرق إلى المغرب سم وبأنه عن الرشد ما وافقه (قوله) لان صغير
الجرم (الخ) كان وجهه هذا التعديل ان اتساع المسامحة عند زوادة البعد وجب عموم المحاذي مع الانحراف
ووجب عدم تعين الخطي لان اتساع المسامحة يقتضي انغماره في غيره فلا يتعين هذامع أن الو حان هذا
التعديل انما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار حكم الاطلاق والتسوية لاحقة للمسامة فتأمل سم
وفي الرشد ما عاصه ان أراد المسامحة الحقيقة وهو الموافق المدعى من عدم تعين الخطي بقوله فالتدفع (الخ)
ممنوع لان عدم مسامحة الامام أو المأموم فيما يأتي أمر مقطوع به فلم تصح القدوة وان أراد المسامحة
العرفية فلا تفرق بين الامام والمأموم في الحقيقة بالنسبة للكل اه (قوله) فالتدفع (الخ) أقول في
الذافع نظر ظاهر لانه اذا كان بين الامام والمأموم قدر سمات الكعبة أي بان كانت المسامحة بينهما مسامحة
جميع الكعبة كما علم ان الكعبة في تلك المسامحة علم أن كلامه مع خارج عنها لا يفتقر جرحا طرفا
الصف الخارج عن سكونه من طرفها فيعمل قطعا ورجل كل من الطرفين عن الكعبة لانه بعض مكانة التي
خرج الطرفا عنها فاذا اقتضى أحدهما بالآخر خروج كل منهما من محاذها وبهذا ندفع أيضا قوله
أو على أن الخطي غير معين فتأمل وجب ان مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الأمرين
اما الانحراف وما كونه بحيث لا يتعين الخطي في كل مكان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والام يصح
فلتأمل ثم هذا الجواب يقتضي ان الاعتبار المسامحة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لاحقة سم
(قوله) أن من سلى بأمام (الخ) عبارة النهاية أن من سلى بمأموم في صف مستطيل وبنو بين الامام أكثر
من سمات الكعبة لا تصح صلاته لخروجه أو خروجه امامه عن سماتها اه (قوله) عن محاذاته أي البيت
الشريف (قوله) لو كان أي مستقبل الركن (قوله) في كل منهما) الاولى في واحد منهما (قوله) أما
العارض إلى التنبه في النهاية الاولى قال شارح (قوله) (لنحو مرض) أي بان لم يقدر على التوجه بنفسه
ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب المأوى منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا تقول يمكنه تحصيله بما
دونه عرض (قوله) أوماله فضمت ان الحوف على الاختصاص لأن قوله وان أكثر عرض (قوله) فيصلى على
حسبه (الخ) ظاهر وهو لو كان الوقت واسعا وقاس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه انه ان رجا وال اعتذر
لا يصح الا اذا ضاقت الوقت وان لم يرجز وال سلى في أوله ثم انزاله بعد على خلاف ظن وجب إعادة في الوقت
وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعد من يدب قضاء حافوا و يجوز التأخير بشرط أن يفعلها
قبل موته كسائر القوائت عرض أقول وبغيد التقيد بضيق الوقت ما يأتي عن النهاية عند قول المتن الاتي
شدة الحوف (قوله) لا يبعد (الخ) أي وجوبه بالقي الكفاية وجوب إعادة دليل على الاشتراط أي
فلا يرجع (قوله) حديث البيهقي (قوله) قضية استقلاله بالحديث سم تعمد استقبال الحرم خلاف تقيدده
بالخطا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين هذا لا يصح فيما إذا المتدفع من حر إلى نور وكان الامام طرف
هذا الصف فانه يقطع بان الامام من الطرف الآخر لانه من صفه ان يحاذي الكعبة لا يقال المراد الخطي عن
المحاذي اسم الاحقة لا تقول لا الخطي بهذا المعنى في هذا الفرض أي ان الصف من المشرق إلى المغرب (قوله)
لان صغير الجرم (الخ) كان وجهه هذا التعديل ان اتساع المسامحة عند زوادة البعد وجب عموم المحاذي مع
الانحراف ووجب عدم تعين الخطي لان اتساع المسامحة يقتضي انغماره في غيره فلا يتعين هذامع أن الوجه
هذا التعديل انما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار حكم الاطلاق والتسوية لاحقة للمسامة
فتأمل (قوله) فالتدفع (الخ) أقول في الدفاع على التقدير الثاني نظر ظاهر لانه اذا كان بين الامام والمأموم قدر

فصل على حسب مساله أو بجمع مع اتصاله لنحوه

فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فانه شرط العاجز أيضا بدليل القضاء لذلك لم يذكر في التنبيه والحدوى واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال لو كان شرط المصاحبة الصلاة بدونه وجوب القضاء لدليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط اذا فقد تعصم الصلاة بدونه وتعاد كقادر الطهورين ثم أيت الاذرى تعرض لذلك معني وارضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلك عليه بما لا ينتج **(قوله ولو تعرض هو والقيام قدمه لانه أكد عبارة النهاية بولو أمكنه أن يصل إلى القبلة قاعدا أو إلى غيره فافتا حوجب الاول لان فرض القبلة آكد من فرض القيام الخ وكذا في المغني لانه قال واكبادل قاعدا **(قوله لعذر)** أي كالسفر **(قوله بخلاف القيام)** أي فانه سقط في التغل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (الافى شدة الخوف) ومن الخوف الجوز لتزول الا قد يقال أن يكون شخص في أرض مغصو بتوخياف فون الوقت فله أن يحرم ويوجه للعروج ويصل بالاعانة بما قاله السبكي البصري قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه وقال عس قوله مر فله الخ قضيته أن هذا الفعل لا يترتب عليه وحشدة فهل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلها ما كان في الغصوب أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصل بالاعانة أي ويعيد لذو ذلك كما نقله سم على وجه مر اه **(قوله وما الحق به مما يأتي)** أي من خوف النار والسل والسبع ونحوها ويحتمل أن ما ذكر من أفراد الخوف حقيقة وانما هي ملحقة بالقتال والقتال المغني والنهاية أي في بيان ما من قتال أو غيره اه **(قوله ولو أمن ركب الخ)** وفي الرض في باب الخوف فلوصل على الأرض فحدث الخوف للمجيئ ركب وبني وان ركب احتياطا أعاد اه ولم يتعرض لاستدباره وركوبه أولا سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والنزول هنا بعذر واه **(قوله أن لا يستدبر الخ)** أي تزوله فان استدبرها بطاعت صلته بالاتفاق نهاية قال عس قضيته أن مجرد الاعتراف بالضرر قال سم ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اه ووصاف بالاعتراف فيضر اه وتذعن الصدق بتعسر الاعتراف عن الاعتراف حين التزول **(قوله ما ذكره ذلك الشارح)** أي من عند الخائفين تزوله على ما ذكر من العاشر **(قوله يلزم عليه الخ)** أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير سم **(قوله بل الوجه الخ)** أي والمراد بالقادر القادر حاسا فقط عس **(قوله وان كالأخ)** من عطف السبب **(قوله على الاول)** أي الخائفين تزوله (دون الثاني) أي من شدة الخوف وما في الكرد من تفسير الاول بالعاجز والثاني بالخائفين سبق القلم **(قوله لما لم الخ)** لعله أراد به كون الاول من الاعذار النادرة دون الثاني **(قوله والافى نقل السفر)** خرج بذلك التغل في الحضر فلا يجوز وان احتج به للتردد في السفر لعدم رده ومعني ذم نية **(قوله المباح)****

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثروا انتهى في تلك المسافة علم ان كلا منهما خارج عن حال قد يخرج طرفا الصغار الخارج عن مكان طرفهما فيعلم قطعاً عروج آخر كل من الطرفين عن الكعبة لانهما بعض مكان آخر خارج الطرفين عنها فاذا اتدنى أحدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذها وهذا يتقدم أيضا قوله أو على أن الخطأ غير معين فتأمله وبجواب عن هذا ان مراده انه لا يدق الصف الطول بل من أحد طرفي اما الاعتراف واما كونه بحيث لا يتعين الخطأ في كان بحيث يتعين لا بد من الاعتراف والامام يصح فليتم تأمل نعم هذا الجواب يقتضي ان الاعتبار بالمسافة حقيقة فتخالف قوله السابق عرفا لاحقة **(قوله ولو تعارض الخ)** قال الناشرى ولو أمكنه ان يصل إلى القبلة قاعدا أو إلى غير القبلة فافتا حوجب أن يصل إلى القبلة مع القعود لان فرض القبلة آكد من فرض القيام لان فرض القيام يسقط في الساقطة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال اه **(قوله ولو أمن ركب الخ)** وفي الرض في باب الخوف ولو صلى على الأرض فحدث الخوف للمجيئ ركب وبني وان ركب احتياطا أعاد اه ولم يتعرض لاستدباره وركوبه أولا **(قوله أن لا يستدبر)** ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل **(قوله يلزم عليه الخ)** أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير **(قوله والافى نقل السفر)** * فرع لمقصده طريقان أحدهما الإتيان في الاستقبال مطلقا

ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه أكد ذلك لا يسقط في النقل الاعتراف بخلاف القيام (الافى) صلاة شدة الخوف) وما الحق به مما يأتي في باب فليس التوجه ثم رافها بغيره كأنه أوفى رافها بغيره ولو أمن ركباً نزل واشترط بينائه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مشكلا بأنه يلزم عليه أن استثناء شدة الخوف منقطع وقفه نظر بل الوجه أنه متصل وان كلام الخائف من تزوله ومن شدة الخوف قادر وحال كنه ليس يأمن فأبجعه ترك الاستقبال ووجوب الاعادة على الاول دون الثاني انما هو الماعل من كلامهم في التبيين من الفرق بينهما (و) (الافى) (نقل السفر) المباح

المراد به ما قبل الحرام فيشمل الواجب والندوب والمكروه حتى والمراد بالنفل غير المعادة وصلاة الصبي اه
 يعبري **(قوله الذي قصر الخ)** * (فرع) * لمقصده طريقتان أحدهما لا يأتي فيه الاستقبال مطلقا والآخر
 يأتي فيه فهل له التنفل في الأول مع ترك الاستقبال مطلقا وعلى التفصيل في نظيره من القصر احتمالات قال
 حر أي في النهاية والأول أصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكنه انتهى اه سم قول المتن
 (فالمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة المعقولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود
 المعنى وقد ذكره المصنف في باب نفل الغرض ولو من ذروة وجنازه نهاية ويأتي في الشارح وعن المغني
 ما يشبهه **(قوله لمقصدين الخ)** * (فرع) * نذر انما كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه
 الاستقبال والاستقرار ينبغي ثم سم واستقر ع ش عدم وجوب ذلك نظر الأصل واعتمده البعري
(قوله ولو نحو عبد الخ) أخذ غاية الخلاف فيه ع ش **(قوله لا اتباع)** الى قول المتن ولا يشترط في النهاية
 والغني الا قوله صالح لها وقوله اني التحرم ان سهل **(قوله وادعائه الخ)** من عطف الحكمة على الدليل
(قوله فيه) أي نفل السفر (قوله) البه أي السفر **(قوله كالراكب)** بل أولى معنى **(قوله لغير)**
 حاجة) راجع للجميع سم أي له الركض للعادة والعدو والحاجة سواء أكان الركض للعدو والحاجة
 السفر كخوف تخافه عن الرفقة أو لغير حاجته كعطفها بصيد بدامسا كك اقتضى ذلك كلامهم وكذا
 ابن القري في روضه وهو المعتمد وان قال الأذري ان الوجه بطلان الثاني أي في الغير حاجة السفر
 نهاية وتجرى المغني على ما له الأذري **(قوله مطلقا)** تدخل المعفوعة والبائس سم عبارة النهاية
 واما الماشي فتبطل صلاته وان وطئ نجاسة عداولو ياسة وان لم يجد عنهما عدلا كحرمه ابن القري
 واقضاه كلام الحق في خلافه وطئ بالاداهي ياسة للجهل بها مع مغارة قتلها فاشتملوا وقت عليه
 فتعاهلها لان كانت معفوعة كذوق طبر وعثها بالسوى لا رطوبة ثم لم يتعد هذا المشي عليها ولم
 يجد عنهما عدلا بضر اه وكذا في المغني الأول ولا رطوبة فقال خلافه ولو طئها ناسيا بدهي ياسة أو
 رطبة وهي معفوعة كذوق طبر وعثها البلوي كحرمه ابن القري اه ويأتي عن الأسي ما وافقه وهو
 قضية كلام الشارح الآتي نفا وأشار إلى رشدي الخرجه **(قوله لا يابس)** أي لا معفوعة كأي شرح
 الروض حيث قال كذوق طبر وعثها البلوي اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطئ الرطبة المعفوعة ناسيا
 وفي شرح حر خلافه سم **(قوله ودابة الخ)** عبارة النهاية يقول بالثأور رائت دابته أو وطئت بنفسها
 أو أوطأها نجاسة لم يضر أي حيث لم يكن لجامها بيده لأنه لم يلاتها ولو دعى في الدابة وفي يده لجامها اقضية
 كلام شرح المهذب بطلان الصلاة على الأصح ويفاهر أنه يلحق بآذ كر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنايتها
 بيده اه زاد المغني وهذا ظاهر ادخل عليها وهي واقفة فان كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك
 اه وفي سم بعد ذكره عن العباب وشرحه وشرح الارشاده ثم ما تقدم عن النهاية مما نضه فحصل من ذلك
 انه حيث كان بعضهم من أعضائها نجاسة دم أو غيره منها أو من غيرها أبطل مسكه لجامها وظاهره انه لا فرق

والآخر يأتي فيه فهل له التنفل في الأول مع ترك الاستقبال مطلقا وعلى التفصيل في نظيره من القصر
 احتمالات قال حر والأول أصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكنه انتهى اه وقية في بيان
 أحد الطرفين بحث لا يسمي قطعه سقرا جواز التنفل في الآخر لما في وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه
 * (فرع) * نذر انما كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقبال ينبغي ثم سم
(قوله لغير حاجة) قصد في الجميع **(قوله وطئ نجس)** خرج ابطاء البالة لكن اذا تلوت وترجلها فاضر امساك
 ما ربطها كأي مسئلة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفوعة والبائس **(قوله وان عم الطريق)** عبارة
 الروض وشرحه أو وطئ اعماداولو ياسة فتبطل صلاته وان لم يجد عنهما فأي معدلا عن النجاسة اه **(قوله)**
(لا يابس) أي لا معفوعة كأي شرح الروض قال كذوق طبر وعثها البلوي اه وقضية ذلك أنه لا يضر
 وطئ الرطبة المعفوعة ناسيا ياتي في شرح حر خلافه **(قوله ودابة لجامه ايده)** كذلك الخ قال في العباب

الذي يقصر فيه الصلاة فلو كان
 طويلا (فالمسافر) لمقصده
 معين مع بقية الشروط
 الاطول السفر (التنفل)
 ولو نحو عبد وكسوف صوب
 مقصده كما يأتي (راكبا)
 لا اتباع رواء البخاري
 وادعائه للناس على الجمع بين
 مصحفي معاشهم ومعادهم
 اذ وجوب الاستقبال فيه
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعي
 ترك الورد أو المعاش
 (وباشا) كالراكب بشرط
 ترك فصل كثير كعدو
 او اعداء ونحو ذلك لغير
 حاجته ترك تعدد وطئ نجس
 مطلقا وان عم الطريق فان
 نسي به ضرر وطئ به مرفوع
 عنه لا يابس ودابة لجامها
 بيده

بين حال سيرها ووقوفها فلما اضطر السلك لجمالها فالتبس الجوارح وجوب الاعادة اه **(قوله كذا)**
 أى كراهما في بطلان الصلاة بتجسسها **(قوله حامل لماس الخ)** كان التقدير لماس الحاسة وهو الحام
 بان أصابه دم الغم مثلاً أو لماس حواس الحاسة وهو الحام بان لم يصبه الحاسة التي في الغم أو غيره فان الحام
 حيث دخل لماس الحاسة للامعة للحاسة التي في الغم أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً لماس الآخر بل للحاسة
 ومماس الثاني مضاف لماس الحاسة مضافاً لماس الآخر بل للحاسة حيث دخل لماس الحاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن الماس مروطاً بماس الحاسة كما علم مما يأتي في مسئلة الساجو وانه
 بدنى البطلان من شدا حبل به فكان ينبغي ان يقول لماس أو مروطاً بماس الحاسة ولعله بنى إطلاق هذا
 التعبير على مخالفتي في اعتبار الشد في مسئلة الساجو رفقى على مخالفة فيه أو على نص والمسئلة بالحام
 فان وضع في دم الغالب على الوجه المعتاد في مسئلة الشد بما قبل اسم **(قوله لا يكفل الخ)** لا موضع له فان
 مخالفاً لانه ان تجلس تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته أيضاً فوله **(لا يكفل الخ)** لم يفتها شيئاً
 كانه عليه الرشيدى **(قوله ودوام سيره)** عطف على قوله ترك فصل الخ **(قوله فلو بلغ الحط المنقطع به)**
 السير الفاضل ان المار به خصوص المار الذي لا يسير بعد بل ينزل فله فعله ولو كان الحط متصلاً ووصل
 اليه بترخص الوصول لخصوص ما به من النزول فيه عش **(قوله أو ظرف على الاقامة)** أى الحمل الذي
 قوى الاقامته والى وهو مقصده عش **(قوله أو نواها ما كمال الخ)** عبارة النهائية وتامنى أن يرى وهو
 مستقل ما كنت فعل الاقامة وان لم يصل لهما من النزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقره به أهل فيها فلا
 يلزمه النزول فالتعذر في جواز التعذر أو كباور اشهاد ما يرويه فلو تزول في أثناءه لانه لزمه ان يملكها
 للقبلة قبل كونه ولو تزول في أو أبتدأها للقبلة ثم أراد أن يركبها فليسير فليتها وسلم منها ثم ركبها وان
 قبل ذلك طالت صلاته الان يضطر الى الركوب اه قال عش قوله ولو بقره في الخ ظاهره وان كانت
 وطنه وليس مراد بالماي في صلاة المسافر من انه ينقطع سفره ويرجع على وطنه وقوله حر الان يضطر
 ولودي فم الباب عتوا بنابه من اه قاله الشارع في شرحه لطم العنان المتجسس بدنها كما وصلى ويده
 حبل طاهر متصل طرفه بنحس ونازع فيه الاذرى ان سبيل كلام الوضوء لا يضر وجهه بالحاجة الى
 اسبالة العنان بخلاف الحبل الاذرى ورواى الى اسبالة اه ثم قال في العباد لان أو طأها أى التماسه
 مراكبه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزى لانه لم يلا فلهو به فارتد
 فيه لودي فهو لجمالها بده اه فعمله لو كان لجمالها بدها طاعت كنهان وفي شرحه لا راداً من الفقه
 بخلاف ما لودي فهو لجمالها بده أى في تبطل صلاته وبقلم مماي في شرط الصلاة انه لو تمسح بغيره
 أعظمها ما أطل مجمالها فذكر تجسس الغم هناك مثال اه ففصل من ذلك انه يجب ان يكون بعضهم
 أعضاءها بجماعة قدم وغير منها أو غيرها ما أطل مجمالها وظاهره انه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها فلو
 اضطر الى سلك لجمالها فالتبس الجوارح وجوب الاعادة ثم في منازعة الاذرى لا يضر سلك الحام لكن
 هل يتجسس ذلك بحال السير أو لا يتجسس بحال السير لان شأن الركوب بالاحتياج معه الى سلك الحام بل
 قد يحتاج بل يضطر الى الوقوف الى المسك لعدم انضباطها وتساكها بده في نظرنا في حال **(قوله حامل لماس)**
 الخ كان التقدير لماس الحاسة وهو الحام بان أصابه دم الغم مثلاً أو لماس حواس الحاسة وهو الحام بان
 لم يصبه الحاسة التي في الغم أو غيره فان الحام حيث دخل لماس الحاسة للامعة للحاسة التي في الغم أو غيره فمماس
 الأول ليس مضافاً لماس الآخر بل للحاسة ومماس الثاني مضاف لماس الحاسة مضافاً لماس الآخر بل للحاسة حيث دخل لماس الحاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن الماس مروطاً بماس الحاسة كما علم مما يأتي في مسئلة الساجو وانه
 بدنى البطلان من شدا حبل به فكان ينبغي ان يقول لماس أو مروطاً بماس الحاسة ولعله بنى إطلاق هذا
 التعبير على مخالفتي في اعتبار الشد في مسئلة الساجو رفقى على مخالفة فيه أو على نص والمسئلة بالحام
 انه مخالف فيه أو على نص والمسئلة بالحام فان وضع في دم الغالب على الوجه المعتاد في مسئلة الشد بما قبل اسم
 لتمام

كذلك كالو تبصر فما لانه
بما سكه حاصل المحاس
أو محاس ممراس الخاصة
وهو مبطل بخلاف مس
المحاس بلا حل كإلاني
فشر وط الصلا ولا يكف
ماش الضفط عن النص
لانه يحتل بنشور وعودام
سبره فلو بلغ الخط المقطع
به السبر أو طرف محل
الاقامة أو أولها كما تبصر

الحجى فيركب ويكملها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التفسير مع قول شرح الرضى والى النهاية والمغنى وان لم يصلح لافلتنمثلة في شرحه على العباب فله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها سم وقوله فله سقط الحجى أى أوجى هناعى التقيد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدرك تقدم فمن أمن راكباً فنزل يبنى نعم سم على حج اه عش (قوله وأتمها الحج) أى لصحة رشدى (قوله ذلك) أى اتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال الواكب السفينة) أى في جمع الصلاة وتمام الأركان كلها فان لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النفل على المعتمد فقول شيخ الاسلام والخطيب كهودج وسفينة معتمد بالنسبة لمودج وضعف بالنسبة للسفينة شخنا ومغنى (قوله الاملاخ) وألفه بحاص جمع البحرين البنى مسير المرقد ولم أره لغيره، نهايت قال عش الاخاف معتمد اه وقال الرشدى انظر ما المراد بالاخاف وما الحاجة اليه فان المسافر ما شأ يتنفل لصوب مقصده وان لم يكن مسيراً للمرقد اه وقال السيد البصرى وهو وجوب اخافهم المشى والراكب صادق عن ذكر فلا غرابة فيمولى وجه الغراب من جهتان الاخاف بالاملاخ يقتضى عدم لزوم اتمام الأركان وان شغل وعدم لزوم الاستقبال الا فى الحرم ان سهل وهذه الاضافة متجه اذ لا فرق بين ما من حيث المعنى فليتام اه (قوله وهو من له دخل الحج) أى وان لم يكن من المدين لتسببها كالأول بعض الركب أهل العمل فيها بعض أعمالهم عش (قوله الا فى الحرم) سهل الحج ترك هذا الاستثناء في الرضة وشرح الرضى وكذا في شرح المنهج وكتب شخنا ما مشى في القلعة مقبلة صحتها متناوشت ان الاملاخ لا يلزمه التوجه حتى في الحرم ولا قائل به فبأطن أعنى تفر بعالي الاصح من لزوم الاستقبال حال الحرم أى ان سهل سم وقوله وكذا في شرح المنهج أى وفي النهاية والمغنى كما مر واقفهم شخنا فقال أمالاملاخ فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو فى الحرم اه وقوله قضيت مقصده الخ عبارة الجبرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الاملاخ توجه مقصده أنه لا يجب في الحرم وان سهل والمعتمد وجوبه فيه ان سهل ولا يلزمه اتمام الأركان كراكب البادية قاله حج اه شورى وعش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا تجاوز السور ان كان ولا يفجوازة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر عش اه يجبرى وفى سم بعد كلامه منصفه فيؤخذ من ذلك ان من قصد الخروج عن سور بلده الى محل لا يسع منه النداء على تنقله واكبوا ماشاء ان كان في جمران بلد آخر يرواه السور فليتام اه (قوله لعموم الحاجة) الى قوله بشرطه في النهاية والمغنى الا قوله وغيره (قوله مطلقاً) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواعه بينهم واحد (قوله نزل) يشترط أن يكون مقصده الحج قد بقيدانه لو خرج الى بعض بساتين البلد أو غيطها نزل لا يجوز له النفل لغيره القبله لانه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التفسير مع قول شرح الرضى وان لم يصلح للاضافة اه ومثله في شرح الشارح العباب فله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدرك تقدم فمن أمن راكباً فنزل يبنى نعم وقوله الاملاخ والحق صاحب مجمع البحرين أى بلاحها مسير المرقد ولم أره لغيره شرح مدر (قوله الا فى الحرم) سهل ترك هذا الاستثناء في الرضة وشرح الرضى وكذا في شرح المنهج وكتب شخنا ما مشى في القلعة مقبلة صحتها متناوشت ان الاملاخ لا يلزمه التوجه حتى في الحرم ولا قائل به فبأطن أعنى تفر بعالي الاصح من لزوم الاستقبال حال الحرم أى ان سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) * (تنبيه) * أعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بجمر داخل سور من السور وان كان في بلد آخر ملاقى السور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بجمر اذا انفصل عن قريته وان كان مسيره الرحلتين في جمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخص بانفصاله عن بلده بغزو خروجه من سورها وان كان في بلد آخر لا يوافق له دليل على ان كونه في جمران البلد الاخر لا يمنع انعقاد السفر وتحقق تسمية مسافر اشرعاً او لا امتنع الترخص لان شرطه السفر وحيثئذ فيؤخذ من ذلك ان من قصد الخروج عن سور بلده الى محل لا يسع منه النداء على تنقله واكبوا ماشاء ان كان

صالح لها نزلوا وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يكن ذلك علماً ويجب استقبال ركب السفينة الاملاخ وهو من له دخل في تسببها فانه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال الا فى الحرم ان سهل ولا اتمام الأركان وان سهل لانه يقطع عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساجدة في النفل على القعود فيه مطلقاً وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسع منها النداء بشرطه لا يتنفل الجمعة ويفرق بين هذا وحرمه سفر المرأة والمدين بشرطهما

فانه يكتفي بوجوده منى
 البـ قربان المجرز هنا
 الحاجة وهي تستدعي
 اشتراط ذلك وتم توفيت
 بحق القبر وهو لا يتعد
 بذلك فان أمكن أي
 سهل استقبال الزاكن
 في مرقد كحفنة وانعام
 وكوعه وسجوده وحدهما
 أومع غيرهما (زمسه)
 الاحتقبال والاعمال ما قدر
 عليه من السك واللبض
 سكر الكسبة سنة اذا مشقة
 (والا) يمكنه ذلك كله (والاصح
 انه ان سهل الاستقبال)
 المذكور وهو استقبال
 الراكب لنحو وقوفها
 وسهولة التحرفه عليها أو
 تقربها أو سيرها وزومها
 يسدوهي ذلول (وجب)
 لتيسره (والا) سهل لنحو
 جوحها أو سيرها وهي
 مقطورة ولم يسهل تحرفه
 عليها ولا تحرفها (خلا)
 يجب لعمره (ويخص)
 وجوب الاستقبال حيث
 سهل (بالحرم) فلا يجب
 فيها به وإن سهل لأنه
 تابع له نعم المتعدي للواقعة
 أي طو ولا على ما عبر به
 شارح وعليه فظهر أن المراد
 به ما يقطع فواصل السير
 عرفا انها ما دامت واقفة
 لا يصلح عليها الا الى القبلة
 لكن لا يلزم انعام الأركان
 ثم ان سائر يسير الواقعة ثم
 بجهة مقصده أو لا الغرض
 امتنع حتى يتم على ما فيه
 مما يثبت في شرح الارشاد

مسافر عا رفا ويحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما بعد سفره فغير جواز التثفل عند قصده ذلك سواء كان مقصد
 الذهاب اليه من مرافق البلد أو من غيرهما وقد يشعر بالثاني قوله حر لانه فارق حكم التثفل في البلد اه
 ويؤخذ من ذلك ان من أراد زيارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان من مبدأ سيره ومقام الامام المبل
 ونحو مجزلة الترخيص بعد مجازة السوران كان داخله ومجاورة العمران ان لم يكن المأوى من مسوره ومثله
 يقال في التوجه الى بركة الجاوير بن من الجامع الازهر ونحوه عش (قوله فانه يكتفي بفسه وجوده سمى
 السفر) أي وان كانت المسافة أقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء فقول المتن (قوله فانه أمكن الخ) تفصيل
 لما أجله أولا في قوله الا في شدة الخوف ونقل السفر الخ عش قول المتن (وانعام ركوعه وسجوده الخ)
 عبارة شرح المنهج أي والنهاية والمغنى وانعام الأركان كلها أو بعضها وكتبهم اسمهم شيخنا الشهاب عميرة
 قضية كلامه ان انه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى انعام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع
 والانعام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى اه عش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه
 لا يكتفي في الزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا
 وانعام الأركان كلها أو بعضها الذي هو الركوع والسجود اه عبارة الجعيري على المنهج قوله أو بعضها
 المراد به الركوع والسجود معا لا يصدق بأحدهما وعبارة الاصل أظهر فلو قدر على انعام أحدهما انقطع مع
 التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والادلاء بهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة نحفي وعزى ترى اه
 (قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية الا قوله أي طو بل الى انهاء قوله على ما فيه الى لانه وكذا في
 المغنى الا انه عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون انعام
 شيء من الأركان وما اذا سهل انعام الأركان أو بعضها دون التوجه مع ما قلنا أو في جميع صلواته قضية كلامه انه
 في جميع ذلك لا يجب الاستقبال عند التحريم سم على التمهيد وقوله قضية كلامه انه مقدم عش وشورى
 وبأن في الشارح وعن سم ما وافقه (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما
 نصه وما قاله كآمال شيخنا طاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف انعام التوجه لظاهر الحديث السابق اه
 (قوله ونحو وقوفه الخ) متعلق بيسهل (قوله أو سيرها الخ) متعلق على وقوفه فقول المتن (وجب) شمل
 ما لو كانت مقصورة بتهيئة أي فلا يضر غضب البائبة في جواز التثفل وان حرم ركوبها لان الحصر مقصور لامر
 خارج عش (قوله وهي مقطورة) راجع للمعروف فقط وقوله ولم يسهل تحرفه عليها الخ راجع
 للمعروف عليه أيضا فقول المتن (ويخص بالتحريم) ولو نوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فلا وجبانه
 لا يجب الاستقبال عند تلك النية تهاية ومعنى وعميرة وأقره سم عبارة الرشد في قوله ذلك كله أي الاستقبال
 وانعام الأركان أو بعضها بان لم يمكنه شيء من ذلك أو أمكنه الاستقبال فقط وانعام الأركان أو بعضها فقط
 وحدثننا فاصله ما ذكره بقوله وظاهر منيع المتن اه (قوله لكن لا يلزمه انعام الأركان) أي وله أن
 يشتمل بالاعمال تهاية (قوله أم) أي صلواته نهاية (قوله أو لا غرض امتنع الخ) عبارة التهاية بتوان كان مختار له
 لا ضرر ولم يجران سبيل حتى تنتهي صلواته وصورة المسئلة كما فاداه والوجه الله تعالى اذا استمر على
 انصلاؤه الا ان الحسرو من النافله لا يحرم اه (قوله مما يثبت في شرح الارشاد) أي من ان ما ذكره قاله
 المارودي وخالفه جمع المتقدمين في قوله والسير بعد وقوفه والبناء معطفا اه وقد قدم المغنى اعتماده
 كان في عران بلدا أخرى وراه السوفيات مصل (قوله وانعام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه
 وانعام الأركان كلها أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه ان انه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم
 يتيسر سوى انعام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والانعام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له
 اه وظاهر أي كلام المصنف هنا انه لا يكتفي في الزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة
 شرح المنهج (قوله ويخص بالتحريم) لو نوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فلا وجبانه لا يجب
 الاستقبال عند تلك النية شرح حر (قوله لزومه فرض التوجه) قال في شرح الارشاد عقب هذا قوله يكتفي

الآن قدر عليهما معا والام بحسب الانعام ومطابقا لالاستقبال الا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والسكلام في غير الواقع لما مر فيها (وقيل بشرط الاستقبال (في السلام ايضا) كالتحريم لانه طرفها الثاني ورد بانه يحتمل لا انعقاد (٩١)) ولا يحتمل الخروج ومن ثم وجب

(قوله علمها) أي الاستقبال وانعام الأركان الخ سم (قوله والالم يجب) دخل تحتمه الأذ قد على التوجه
في جميع الصلوات وانعام شئ من الأركان وما الأذ قد على انعام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفي
جميع صلاته وهكذا مخرج عبارة المنهج وشرحه (قوله علمها) أي فاساعى الخرم تفسيره اقول المصنف أضاعى حذف
لما المراد أي أنا سم (قوله كالخرم) أي فاساعى الخرم تفسيره اقول المصنف أضاعى حذف
المفسر (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صواب الخ) لاختصاصه في لفظ
استقبل (قوله عالمها لمداخنتها) سيد بحر تحت ذلك (قوله لا مطلقا) معمول للآخر فاعلم أن ولو زاد لكن
سكان أول (قوله والتفريق في ليس في محله) الأولى التفريق وتأتي بعده عن الأضراب إلا حتى (قوله نفعل ما به
الخ) يعني عمال تركبه نقد والمضاف أي جهة طريقه سم أي كالجندرية التي تأتي المعنى (قوله يعرف الخ) أن
أراد جواز أفعول ظاهر وان شأنا حديثنا ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه
مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ حذف استقبال (قوله أطلقوا الخ) عبارة النهاية
ولو خرج الركب في معاطف الطريق أو عدل نسيه أو غيرا أو نحوهما لم يضر اه (قوله ونظاره لا اطلاق)
أي الشامل لما ياتي في المقصود مع حذف نظره (قوله غير واحد) أي كشيخ الاسلام والنهائي والمعنى (قوله ذلك)
أي الاطلاق (قوله وان كانت) إلى المتن في النهاية لا قوله كلو انصرف إلى ولو أحرّف وكذا في المعنى الأولى
ولو قصد إلى ما إذا (قوله خلافا لما جمعه) عبارة النهاية خلافا للأذ قد أي في الحلف اه وعبارة المعنى
خلافا لما وقع في الديمري من أنه يضر إذا كانت خلقه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استبداء المقصد
(قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى الموعوم أن يسافر إلى غيره والرجوع إلى
وطنه (الخ عرف بالمالخ) أي معنى في صلته كما مر خواصه نهاية (قوله أول غلبة البداية) ولو انخرط بنفسها
بغير جواز وهو غافل عنها إذا قرر الصلوة في الوسيط أن قصر الزمان لم يتصل ولا لوجهها وان جازها
الشيخ البطان نهاية ومعنى (قوله أو جازها) عبارة النهاية لا قوله أو لا يتصل ولا لوجهها وان جازها
الشيخ البطان نهاية ومعنى (قوله أو جازها) عبارة النهاية لا قوله أو لا يتصل ولا لوجهها وان جازها
الخ لكنه يجب للسو على الجدول أن عدل ذلك مطلق نهاية ومعنى في شرح بائض قال الأذ قد وانما لا تحققة
أنه لا يسجد فهو على ما ذهبنا مستقنى من قاعدة ما لا يصل عدده بسجد لسو اه (قوله والا) أي وان طال من
الانصراف نهاية (قوله مطلقا) أي وان عاين قرب بمعنى (قوله لندرنه) يؤخذ منه البطان إذا ذكره
الانصراف فأنصرف سم أي كما مر به النهاية (قوله من ركوعه) إلى قوله وبؤخذ في النهاية وكذا في المعنى
الأقوله وبحت إلى المتن قول المتن (يتم) أي وجوبه يأتي بمعنى (قوله أسهولة ذلك الخ) قضيت له ولو تعذره به
انعامها وأعد الاستقبال فمما ملح فعلى نفسه أو ماله من أن يتنقل سم على المنهج أو قول أو قيل يتنقل
والحالة ما ذكره يمكن بعد ما كان المشقة في ترك الاستقبال في السفر في حق الركب ما وجدتهنا

المضى على الأرض ما ساء إلا دلت فحرم استجاره ولو أحرقت نهرها | اطلت مطلقا لنسدره (روى) أن شافعا ركعوه وسجدوه) حال كونه
(أخضع) من ركوعه وجوه بان أمكنه لشمز عنه ولا يلزم موضع الجبهة على نحو السج والابذل وسع في الانخاء المشقة (والأطهر
أن الماشي يترك ركوعه وسجوده) سهولة ذلك عليه

ذكر (ولا يمشى إلا في قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشي القائم فسقط عنه التوجه فيه لمشي فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصر مع إحداث قيام فيه وهو متنع ويؤخذ منه أنه لو كان زحف أو يجوز له فيه (وتشهد) ولو الأول وسلامه لطلوع (ووصل) شخص قادر على النزول (فرضا) ولو نذر أو كذا صلاة جائزة على المعتد ويقرق بين هذا والحاقها بالنفل في التمسك بالمشي السابق يجوز النفل على السابق كثره مع تكرار الاحتياج للسر غير موجود فيها بقيت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرقان بالجلوس يجوزونها لأنه مقتضى بامتناع فعلها على السائرة على المعتد بقاء القيام (على) أو استقبل القبلة (وأتم ركوعه وسجوده) وسأركأه لكونه بغض محبة (وهي واقفان) وإن لم تكن معقولة كمال صلى على سر أو غير مستقبل أول يتم كل الأركان (أو سائر) وإن لم تمس الأركان خطوات فقسا متوالي (فلا) يجوز الأعد كمال لتسميه حاله بديل صحة العواف عليها فلم يكن مستقر في نفسه وافتتحت السجدة بأنها تشبه البيت للأمانة فيها سر أو السر والذى يحمله رجاله سره منسوب بحسب المهموسه الدائمة

فليراجع وقد شهد مسألة الوحد الآتي عش وباتن عن سم ما وافقه (قوله) وببحث الأذرى أنه بوي الحج) أي بالسجود وهو الأول وجه نهاية أي لما في الاتمام من مشقة تلويث ثيابه وبنيه وقباس ذلك الحرف لو أتى سم وباتن في الشارح قبل قول المتن ومن صلى الختلافه على ما حله عليه سم (قوله) وببحث نحو الحج) أي كماله نهاية أي شدته والبريق قال عش ظاهره أنه يكفيه مجرد الإغما من غير ما للقبلة ويجعل أن يقال بباتن في ذلك بحيث يقر بمن نحو الوحد كن حسب موضع تجس والقرار بالاول لان نفل السر خفف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) في القيام حال الاحرام هل يجوز المشي فيه لجهة القبلة ولا بعد الجواز سم وقد يمدى أن قول المصنف في قيامه شامل له أيضا (قوله) ويؤخذ من الحج) اعتمد الشورى في الكردي ما نصه وفي شاشة الايضاح وشرحه لم وهو قريبي العاشر عن القيام دون غيره وحري عليه عند الوصف في شرح مختصر الايضاح اه وباتن عن عش خلافه (لو كان زخفا) قيامه انه لو ركع ومشى في ركوعه لم يمتنع حيث أنه للقبلة عش (قوله) ما زله فيه) أي ولا يشترط أن يكون في السجدة الجواز أو الاستقبال ولو أراد ذلك في خصوص الجلوس جاز عش وتقدم عن الكردي عن جمع خلافه (قوله) فادر) يأتي محترزه سم (قوله) ولو نذر) أي قوله لانه في النهاية ما يغني الا قوله هذا أولى من الفرق (قوله) بهذا) أي عدم الحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الاولى لكونه هو محل النزاع فتقدم على قوله على العهد قول المتن (على) داتنا) وكذا يجوز لو كان على سر يحمله رجال وان مشوا في أرض جوفة معلقة بحبال أو في الزورق الجارى ولا يجوز أن يصلى فرضا في سفينة ترك القيام الامن عند كدوران رأس ونحوه فان حولها الرج فقول صدر عن القبلة وجسده البهاوي بين ان عاد فو والاولا بطلت صلاته معنى ونهاية قال عش قوله مر كدو وان سأل الحج أي ومع ذلك لا تجب الاعادة لغيره عن القيام وقوله فقول الحج أي بقائه الفلن لا يؤثر اه (قوله) وسأركأه) أي قوله قال شارح في المغنى الاقوله وان تمس أي المتن وقوله الا لغير كماله وقوله السجدة في السر برأى قوله أي لو نفل في النهاية فلا لاخير من وقوله قال شارح (قوله) وسأركأه) شامل القيام (قوله) أو غير مستقبلي الحج) مقتضى سابقه عطفه على واقف وقوله لا يخفى الا ان يقطع النظر عن بقده بقول المتن واستقبل الحج ويمكن جعله خير محذون والجهة عطف على استقبل الحج قول المتن (أو سائر) أي وان تمكن من اتمام الأركان عليها نهاية (قوله) الا ثلاث خطوات الحج) ومنها الوتيرة العاشرة وهو محتمل نهاية قال عش قوله ومنها الحج معتد اه (قوله) كمال) وهو شد الخلف كردي (قوله) بأنها تشبه البيت الحج) قضية الجواز وان كان سرها منسوب بالمو محتمل تقيد بما اذا لم ينسب اليه سم (قوله) والسر بر الذي يحمله رجال الحج) أي وان كانوا لم يكن للمعمول أو ممر من له وان كانوا أجمعين يعتقدون وجوب طاعته فتأمل سم على المنهج أي فلا يقال ملكة لهم واعتقادهم وجوب طاعته سريرهم منسوب اليه لاننا نقول العلة في المحض ومهم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عش (قوله) لمن يلزم لحماها الحج) ينبغي الاكتفاء فيه بكونه ممرا كائن قل عن شيخنا الشهاب الرلى سم اه عبارة الكردي عن عبد الرزاق في شرح مختصر الايضاح وظاهره اشتراط كونه ممرا ولا يكفي كونه مقطوعا في مثلها ولو لم يلزم أول الفقهاء شخص وهو ظاهر لان الجهة تختلف كاهو مشاهد اه ويقيده أيضا قول المغنى من يلزم لحماها يسيرها

الا تعراف ما تحرف (قوله) وببحث الأذرى أنه بوي الحج) في شرح مر هو الوجه اه أي لما في الاتمام من مشقة تلويث ثيابه وبنيه وقباس ذلك الحرف لو أتى (قوله) ومنه الاعتدال) في القيام حال الاحرام هل يجوز المشي فيه لجهة القبلة ولا بعد الجواز (قوله) فادر) يأتي محترزه (قوله) بديل الحج) فيه نظر ان قضيته امتناء الطواف حدث لا ينسب اليه وهو نظر لان الظاهر انه لو طاف في سفينة صحرأيت ابن الرضة اعترض بذلك (قوله) بأنها تشبه البيت الحج) قضية الجواز وان كان سرها منسوب بالمو محتمل تقيد بما اذا لم ينسب اليه (قوله) لمن يلزم لحماها) ينبغي الاكتفاء فيه بكونه ممرا كائن قل عن شيخنا الشهاب الرلى (قوله)

مستقر في نفسه وافتتحت السجدة بأنها تشبه البيت للأمانة فيها سر أو السر والذى يحمله رجاله سره منسوب بحسب المهموسه الدائمة

لاختلف الجبهة بذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو (٤٩٣) محتملة لأن من بعده زمام الجبهة

ورأى القبلة قال شارح
وهي مسألة عن رتبة قبضة
تحتاج إليها في أولها عن
نوع ومخالفة لطلاتهم
أما العارضين التزول عنها
كان خشي من مشقة

لاحتتمل كاهو ظاهر سم قال الرشيدي قوله مر ويؤي لأحاجة البهل هو مضر لان إعادة لازمة محتبذ
وان أم الأركان اه أي وأتم الاستقبال كما يأتي عن سم (قوله كان خشي الخ) فمما قدمه في التنبيه من
الوحشة على ما اقتضاه
الاطلاع فهم فبلى عليها على
حسب ما قال العارض ولا
إعادة فليس وعليه ففرق
بين هذا بعد تنبيه فرضه
فيما قبل وأتم الأركان
عليها وامرأ تغايب ترك
القبلة أخطر كما مر وأطلقا
الاعادو يحمل على ما إذا
لم يستقبل أول يمين الأركان
وكان شيخنا أشار لذلك بفرضه
أنه صلى المقصود ولو خاف
المشي ذلك وأتم تركوعه
وسجدوه وأما بهما وأعاد
(ومن صلى) فرضاً أو تغلا
(في) داخل (الكعبة) من
كعبته وبعته والكعبة كل
بيت مرسع كذا في القاموس
وفي كلامهم أن أوهم صلى
الله على نبينا وعليه وسلم
الكعبة مرسعاً لأننا
اختلاف بعدين أو كانها
لأنه قلل لانساق التربع
وهذا أعني أن سبب تسميتها
كعبة تريعاً أو وضع من
جعل سبباً ارتفاعها كما
سمى كعباً الرجل بذلك
لارتفاعه وأصوب من
جعلها استدواراً لأن ويد

بحث لاختلف الجهة الخز وبختمته انه لو كان الحاصل للسر وغيره لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)
عبارة النهاية وسبقه الى هذا الأخير القاضي أو العارض اعتمد الاذرى اه (قوله قال شارح الخ) وهو
البهر بن شهابية (قوله أما العارض الخ) عبارة النهاية أي وشرح بافضل ثم ان خاف من التزول عنها على
نفسه أو ماله وان قل أو فوترت فتمت اذا استوحش وان لم يضر أو أضاف وقوع معادله لميل الخ إلى أو تضرر بالبدن
أو احتاج في زوله أذا ركب إلى معين وليس معباً أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صدق أعانته في جميع ذلك
أن يصلي الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة قصد هو يؤي وبعد انتهت أي أو شق الركوب بالمعنى مشقة
لاحتتمل كاهو ظاهر سم قال الرشيدي قوله مر ويؤي لأحاجة البهل هو مضر لان إعادة لازمة محتبذ
وان أم الأركان اه أي وأتم الاستقبال كما يأتي عن سم (قوله كان خشي الخ) فمما قدمه في التنبيه من
الاعتراض (قوله فصل الخ) أي وهي سائرته نهاية (قوله على حسب اه) أي وبعد كافي شرح مر اه سم
أي وشرح بافضل (قوله وعليه) أي على ما قاله القاضي من عدم الاعادة هنا وكذا ضمير قوله لا في بعده فرضه
(قوله ومارأ تغا) كانه وبديه قوله السابق أما العارض الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويجعل الخ) أي
الاطلاق الشيخان إعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة
الاستقرار والاستقبال وتتمام الأركان الا ضرورة تخوف فوت رفقته بعد انتهى وظاهره كما ترى وجوب
الاعادة إذا لم يجمع الأمور الثلاثة وان اجتمع منها أمران كالاتقبال وان تمام الأركان في الخ المذكور نظر
سم وبغية أيضاً قول شارح في شرح بافضل أما الفرض ولو جنازة ومنسذورة فلا يصلى على دابة سائرة
مطلقاً لان الاستقراؤه شرطاً على ما طاله ثم ان خاف من التزول الخ كانه أن يصلي الفرض عليها وهي
سائرة إلى مقصوده ويؤي بعد اه (قوله ولو خاف الماشي ذلك الخ) كان هذا في انقل سم أقول هذا مع
كونه عدولاً عن الظاهر بلا متضمن بخلاف ما قدمته من فاشقة قول شارح وبحث الاذرى الخ الخ الخ
على الفرض وهو صريح المتقدم وقاس مسئلة العارضين التزول المارة أن تغا وموافق لما تقدم في أول الفصل
واقول المغنى ويصلى المصلي أو الفريق ونحوه حيث توجه للضرر وقو بعد اه (قوله فرضاً أو تغلا) أو تغلا
كذا في النهاية والمغنى (أي من كلامهم (قوله لا ينافي التربع) قد يقال بل ينافيه اذهب عبارة عن تساوي
الاضلاع لا بعصو بحجاب بان المراد التربع الحسي اذ به يكتفى أهل اللغة في الاطلاق لا الحقيقي بصري
(قوله من جعل سبباً ارتفاعها) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله كما يسمى الخ) من تمة لجعل المذكور
(قوله بذلك) أي بلفظ الكعب (قوله من جعله) أي سبب التسمية (قوله فانه) أي بإصله (قوله أو
يكون أخذ الاستدوار الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصري قوله أو يكون الخ يحتاج إلى
تأمل اذ لا يظهر وجه محتمل فضلاً عن مخالفته فليتأمل اه وقد يقال يعني شارح كان سبب تسمية كعب
الرجل بذلك أخذ الاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرقة بذلك أخذ الاستدارة في
مفهومه (قوله لكنه مخالف الخ) أي اعتبار الاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وان لم ترتفع الخ) قوله
وان لم يحصل له الامجد والوحشة في شرح مره أضاف وقوع معادله لميل الخ إلى أو تضرر بالبدن أو احتاج في تزوله
أذا ركب إلى معين وليس معباً أجبر لذلك ولم يتوسم من نحو صدق أعانته اه أي أو شق الركوب بالمعنى
مشقة لاحتتمل كاهو ظاهر (قوله على حسب اه) أي وبعد كافي شرح مر ومارأ تغا كانه وبديه قوله
السابق أما العارضين الاستقبال الخ (قوله ويجعل الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة الاستقرار
والاستقبال وتتمام الأركان الا ضرورة تخوف فوت رفقته بعد اه وظاهره كما ترى وجوب الاعادة إذا لم
تجتمع الأمور الثلاثة وان اجتمع منها أمران كالاتقبال وان تمام الأركان في الخ المذكور نظر (قوله لو
أشهر كونه) كان هذا في الفرض (قوله أو يكون أخذ الاستدوار الخ) كيف الاستثناء على هذا طاله (قوله

قوله بالاستدوار التربع يجمع جزأه أو يكون أخذ الاستدارة في الكعب سبباً لتسميته لكنه مخالف لكلام أهل اللغة واستقبل جدارها أو بابها)
حال كونه (مروداً) وأن لم ترتفع عتبة

لانه متوجه في النهاية الاله ابدل ثابتة بيمينه **(قوله ان سامت الخ)** احتراز عما اذا طول جمل الباب أو
ركب الباب من جانب العلوى لئلا يحل لا سامت المتوجه الى المتدشأ من الباب لعدم امتداده الى الأسفل وبقى
عن الغنى والنهاية بما هو كالصريح في هذا التصور والثاني وبذلك يندفع قول البصري ما منه قوله ان سامت
كذا في أصله بخط وجه الله تعالى واظهار وان الخ ثم رأيت في النهاية وان الخ اه وقوله ثم رأيت في النهاية
الخ لعل في نسخة مصححة وانما الطاعنا عليه من نسخ النهاية في عبارة الشارح بلاوا **(قوله بذراع الاوى)**
الى قوله فلا يتأني في المعنى الاله كالتأني في توضيح الاسلام عبر بيمينه بدل ثابتة **(قوله او ما الخ في الخ)** عبارة
المعنى والنهاية أو اسبقيل شاخصا كذلك أى قدر ثلثي ذراع متصل بالكعبة وان لم يكن قدر ثلثه طول وعرضا
كشجرة ثابتة وعصا الخ وزاد الاول ولو ارى بل هذا الشخص في أثناء صلاته لم يشترط لانه يغتفر في الدوام لا
يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو ارى الخ يؤذن بأنه منقول المذهب في سم على المنهج
لو ارى بل الشخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا رافقا لم وليس كزوال الرابطة في الاثنه لان أمر الاستقبال
فوق الرابطة اه وأقر ع ش كلام سم المذكور ونقل الجبيري عن الزبدي ما يوافق وعن الشهاب
الزلي ما وافق كلام المعنى ثم قال وانظر لو اتم بدم بعضها وقف خارجا مستقبلا هو اتم بدم دون شئ من
الساق هل يكفي لانه بعد مستقبل أو لا قدره على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الاول قياسا على لو ارتفع
على جبل الى قمم واستقبل هواهم امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وعش واطفئ
اه **(قوله كصالح الخ)** أى بخلاف ما اذا مل الى المتاع موضوع أو زرعت ثابته ونسبة مغروزة فيقال
تصص صلاته وظاهر كلامهم انه لو استقبل الشخص المذكور رأى التصل بالكعبة وهو قدر ثلثي ذراع في حالة
قيامه بدون بقية صلاته كان استقبل خشية عرضه تلك الذراع معرضة بباب الكعبة تتعاضد صدره في حال
قيامه بدون بقية صلاته انه اتهم وفي ذلك وقفة بل الذي ينبغي انهاء التصع في هذا الحالة الاعلى الخزانة لانه
مستقبل في جميع صلاته بخلاف غير هاته في حال سجوده غير مستقبل لشيئ منها معني ونهاية وفي الكردى
عن الشورى عن مر والاوجه متعذر من غير الحانزة الى وجود البطل اه **(قوله مسرة)** قال الشيخ
غيره ولو سره الى البها ثم بأخذها فانظر انه لا يكفي ويحذف خلاه اه وارضى مر هذا الخلاف
فلنأمل سم على المنهج اه عش **(قوله أو ثابتة)** في النهاية والمعنى أى وشى المنهج والروض بدله
أو مبنية فاعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المبنية ففى مساوية له بصري أقول وقول الشارح الا
يجاب الخ كالصريح في الاول **(قوله و تراى منها الخ)** أى لا الذى تلقىه الريح شرع بافضل وز يادى
عبارة عش يبنى أن مثله أى التراب المجتمع منها استجارها للقوة سم على المنهج ولو شك في التراب هل
هو منها أم لا لم تضع صلاته فيها فظاهر اه قول المتن **(ماتق)** وهو قدر ثلثي ذراع وان جمع ترابا لملمه أو
زلق لم يفتق من ثابته كقوله قول المتن **(جاز)** أى ماصلا مفعول **(قوله أو خرج الخ)** أى فلا
يشترط غلط الشخص بحيث سامت جميع بدنه سم **(قوله بعض بدنه)** أى طول أو عرضا **(قوله جزأ)**
أى من الكعبة **(قوله ما يأتى)** أى فى قوله وانما استقبل هو اتم الخ كرى **(قوله أن الشجرة الحافضة)**
أى النابتة بقربها مابعد **(قوله كالرطوبة)** بقدر قالان كان شئها مع جفافها كتبت العاصميرة
فكالرطوبة أو المغروزة فلا لم يكن بعدا ويمكن أن يبقى على اختلافه ويفرق بأنه يغتفر في الدوام لا يغتفر
الابتداء فلنأمل بصري أقول وهذا الثانى هو قضية طلاقهم جواز الاستقبال فى شجرة ثابتة **(قوله الأثرى)**
انه تم أى الثبوت في البيع **(بمعنى الغرز وهما زيادة الثبوت)** أى البناء وهذا صريح في عدم كفاية

ان سامت بعض الباب كما
هو ظاهر **(أو)** حال
كونه **(مفتوحا)** لكن
مع ارتفاع عتبته ثابتي
ذراع **(بذراع الاوى)** على
تقريبه **(أو)** على
سجلها أو في عرضها
انهم يدعون ان ثابته تعالى
مستقبلا من ثابته أو
ما يأتى به كصا مسيرة أو
ناشئة وشجرة ثابتة و تراب
مستجمع **(ما سبق جاز)**
لأن وجهه الى حرم البيت
وان بعد عنه أكثر من ثلاثة
أذرع أو خرج بعض بدنه
عن هواء الشخص لانه
متوجه ببعضه جزأ وباقيه
هو اه لكن تعاقلا بنا فيه
ما يأتى وقضية كلامهم أن
الشجرة الحافضة كالرطوبة
وحديثه فيشكل بما يأتى
في الأصول والتمار انها
لا تكون مثلها الا ان عرش
عليها مثلا ويجعلان
الثبوت يختلف عرفا المراد
به هنا وتم الأثرى انه تم في
الوثع بغير الغرز وهذا
زيادة الثبوت فان قلت

أو ثابتة عبارة تشرح الروض أو مبنية كاصحها في الأصل ثم قال في الروض لاحتشيش وعصافر ورة قال في
شرح حاله لا بعد من آخرتها وبخالف العاصم الا أن المغروزة في المارح قد تقدم لها بدل دخولها في بعضها
بحر بان العادة بغرزها المعصية فعدت من المارح تلك اه وأما مسألة الشجرة الحافضة فقد يفرض بان من
شأنها في المارح لا المسجد إلا **(قوله أو خرج)** فلا يشترط غلط الشخص بحيث سامت جميع بدنه **(قوله)**

هذا مقول لا شك قال لان الخطأ هنا يسوت بصيره كالجزء في الشرف والاباسة هذا كذا في زيادة تلام البست أحنية بخلاف الوالد المغرور
وتم ثبوت بصيره كالجزء المنتعم به بالقوة أو الفعل والولد كذلك بخلاف الاباسة التي ليس علمها يتغير بشرونة - بل بعضهم اشتراط
وقبحوا العدا للثابت وقديروا يدمار من الفرق لكن ظاهر كلامهم بخلافه (١٩٥) ويوجه بأنه بعدمها باعتبار الظاهر

والنحو استحق الازالة وجهه
ان خروصه ان صلى الله عليه
وسلم صلى فيها النفل ورواية
لم يصل فيها أي مرة أخرى
كما صحت اذا ثبت مقدم على
النفي واذا ثبت جواز النفل
فيما يجزله الفرض أيضا
لأفارق بين الاستقبال فيها
في الحضر ومن ثم لم يراعوا
خلاف المانع فيما لكنه
ظاهر في النفل لمرجع
المخالفة فيه دون الفرض
لان القياس المذكور قابل
للمنع بان النفل اعتقده
حضرًا أو ضامًا فيعتقده
الفرض الآن بحجبان
الاصل استواء الفرض
والنفل في الشروط الا اذا
ورد دليل بالفرق ولم يرد
هذا وانما فعله المنع تنصيح
ومالم تنصح العمله فيملا بد
من نص صريح فيه اذ
الامور العبدية لا تثبت الا
بالنصوص الصريحة
فكان الخلاف فيه
ضعيف المدرك جدا وما
ضعف مدركه كذلك
لا يراعى بل النفل داخلها
أفضل منه ببقية المسجد
بخلاف البست فانه فيه
أفضل من حق من الكعبة
كما يشهد الحديث بل نقل
الاجماع على انه فيه أفضل
من غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض أفضل في الكعبة الا اذا راجع جماعة خارجها لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من
الفضيلة المتعلقة بجعلها المآل بل يستقبل ما ذكر فلا يصح لانه صلى في البيت وانما استقبل لهواها من خارجها هدمت أو وجدت لانه
يسمى عرفا مستقبلا بخلاف من قبله فانه هو الشاغل لاسمى عرفا مستقبلا فانه دفع ما شاع به بعض الحنفية بخلافه عرفا
لنشاطه باطلا استقبال انفعال (ومن أمكنه علم القبلة) بان كان المسجد الحرام أو خارجه

الولد المغرور وعند الشارح وقال لانه في المغنى والاسنى يقول الجعري وفي بابه يكفي استقبال الولد المغرور
اه خلاف الصواب الا اذا أراد غير الغففة وشرح ما فضل فليراجع (قوله هذا) أي الجواب المذكور
(مقول لا شك) أي لانه اذا لم يكف هذا يدخل هناك وهو الولد المغرور والاولى لا يكفي هذا بل يدخل
هناك وهي الشجرة الجافة (قوله خلاف الاباسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظروا إمكان التعليق
ووضع نحو ج - ذع علمها (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغنى (قوله من وجه آخر)
أي من حيث كونه ملكا لغير (قوله وصرح) أي قوله لكنه في النهاية لقوله أو اثبت مقدم على الثاني
(قوله در و با تم وصل الخ) عبارة انها يتور وى أحدي مسنده وان حبان في فتحه ان النبي صلى الله
عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة
والاحباب ومنهم المنصف في شرح المذهب قد احووا با احتمال الشكول مرة وقد ثبت ذلك بالنقل لا الاحتمال
اه (قوله أي مرة الخ) خبره وروا الخ (قوله كما صرح) قد يقال لاحتمال جمع ذلك لقوله اذا ثبت
الخ سم وفي نسخة صحته مقابلة على أصل الشارح مرارا أو اثبت الخ بالواو بدل اللال وموضوع قوله
صرح وعليها فلا إشكال (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الغاروق (قوله لم يراعوا الخ) يأتي عن
النهاية والمغنى ما وافقه ولم يذكّر ذلك عدم صحة ادعاء بعض الطلبة بالولية ترك الصلاة في الخمر وعلان خلاف
المانع كالامام مالك (قوله لكن ما الخ) أي عدم من وعاء الخلاف (قوله صرح المخالف الخ) أي للحدث
الصحيح السابق أتفا (قوله بان النفل الخ) متعلق بالمنع (قوله أيضا) أي كفعله في البيت الحرام (قوله
أفعلة المنع) أي حكمته بالمنع في الفرض (قوله الخلاف فيه) أي في الفرض (قوله بل النفل) أي قوله فاندفع
في النهاية بتوالمغنى (قوله بل النفل داخلها أفضل الخ) ومثله النذر والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) أي
الحرام (قوله بخلاف البيت) أي بيت الانسان يشد ويكرى (قوله على انه فيه) أي النفل في بيت
الانسان (قوله أفضل منه في غيره الخ) أي الاما لا يستحق (قوله وكذا الفرض الخ) وانما لم يراع خلاف من قال
بعد صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامها لخالقته لسنه مستحجة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها منى ونهاية
(قوله الا اذا راجع الخ) عبارة انها في كذا اصلا من لم يرج جماعة خارج الكعبة بان لم يرجها أصلا أو يرجها
داخلها أو داخلها خارجها فان راجعها خارجها فقط فخارجها أفضل اه (قوله خارجها) أي دون
داخلها سم (قوله أولى من الفضلة الخ) أي للجماعة بينه فانه أفضل من الانفراد في المسجد نهاية ومعنى
(قوله اما اذا لم يستقبل ما ذكر) أي كان كان الشخص أقل من ثلثي ذراع نهاية ومعنى (قوله فلا يصرح)
أي مصلاه (قوله فلا ياله) أي البيت الحرام (قوله لمن هو خارج الخ) أي ولوعلى نحو جبل أي قبس
نهاية ومعنى (قوله مستقبلا) أي البيت الحرام قول المن (ومن أمكنه الخ) أي بلا مشقة لا تحصل سم
أي عرفا وما روى يأتي عن المغنى مثله (قوله أو خارجها الخ) عبارة انها في المغنى أو بقوله لا مائل أو على جبل
أي قبس أو على سطح وهو ممكن مع انبعاثه وصل له شك فيها لظلمة ثم يحجزه العمل بقوله غيره اه
قال الشريدي مراده مر بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل الى المعاينة بغير
خلاف الاباسة الخ في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظروا إمكان التعليق بها ووضع نحو حوجه عليها (قوله أي
في مرة أخرى كما صرح) قد يقال لاحتمال جمع ذلك لقوله اذا ثبت الخ اه (قوله خارجها) أي دون داخلها (قوله
ومن أمكنه علم القبلة) أي بلا مشقة لا تحصل

مشقة اه **(قوله ولا حائل)** أي بان كان جعل يشاهد فيه الكعبة والافيعض أما كن بكاة اذا كان فيه
 لا شاهد الكعبة عرش **(قوله أو وثم حائل الخ)** لا تظهر له ولو اسوق ولولا ذلك لكان حائل أو أحد الخ لكن
 أنصر وأسبل **(قوله أؤدته لغير حاجة)** أي ولم يطرأ الاحتياج له عرش **(قوله وأؤدته لغيره تعدياً)** أي
 ولم يزل تعديه كباقي في كلامه **(قوله وهو)** أي قوله أو أخبار الخ إلى النهاية ما يوافق **(قوله وهو الاحتياج)**
 أي في الاصطلاح عرش **(قوله الاخذ بقول الغير الخ)** محل منع الاخذ بالذي يفتخر به الغير البقن كغير
 المعصوم أو عدد التواتر كدري وعش أي كايغيد، قول الشارح الآتي أو أخبار عدد التواتر **(قوله ولو)**
 عن علم أي لأن البقن مقدم عليه سم قال الرشدي وعش الأولى اسقاط ولولان الغير عن غير علم هو
 الجهد وساقى مسئلته في المتن اه وفيه نامل **(قوله بين هذا)** أي عدم اخذ قول الغير هنا ولو عن علم **(قوله)**
 واكتفاء الصعبة الخ هذا ان كني الصعبة بالاختيار عندما كانوا يحضرونه والاقتدا لا يحتاج للفرق فلستأمل
 سم أقول تكر وحضوهم معصلي الله عليه وسلم بعد سماعهم الاختيار عنه كحضورهم عند سماعهم
 الاختيار عنه في الاحتياج إلى الفرق **(قوله في المياه)** أي سم إمكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة رشدي
(قوله أمراً حاسياً) أي مشاهدتها نهاية **(قوله على البقن الخ)** ولو بنى خبره إلى المعانيصلة اليه بأم من غير
 احتياج إلى المعانيفة في كل صلا ومن ذلك ما لوصلى بالماء بنى على أن الماء ينقى في كل صلاة بالماء يغفر بحمله
 وتطرق إلى المعانيفة في معنى المعاني من نشأ بمكة وتيقن إصابة القبلة وان لم يعاينها صلاته ثم بانه ومعنى
(قوله كمتحدث) أي قوله أو أخبار الخ إذا لم تكن فيه ثم ان حصل بذلك مشقة جازل الاخذ بقول ثقة يخبر عن
 علم كايؤخذ بمات في وجوب السؤال اه **(قوله كمتحدث الخ)** أي قياساً عليه وهذا القياس لا يظهر
 بالنسبة للمعطوف عليه عبارة تشرح المنهج لسهولة علمها في ذلك والحكاكم أو اوجد النص اه **(قوله)**
 لا يعتد بالخ أو يؤخذ من جواز الاخذ بقول الغير عن علم عند جود الحائل الآتي أي للمسئلة مستثناة ومن
 قوله الآتي ان لم يكن في مشقة عرفان الاعي اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد آخر به معتد وثق عليه لم
 الكعبة في الأول أو الحرام في الثاني لا امتلاء المحل بالناس أو امتداد الصلوة في الصلاة أو نحو ذلك سقط عنه
 وجوب المسس وجازله الاخذ بقول الغير عن علم وهو ظاهر وفي ذلك من يدعي شرخاً لا يجمع سم على
 ج اه رشدي زاد عرش وقوله ونحو ذلك أي كالمسوري وقوله جازله الاخذ بقول الغير الخ أي ان وحده
 والأذلة الاجتهاد عرش **(قوله لا الممس الذي الخ)** فلما شتمه عليه ما وضع اسما صبر فان خاف فوثق الوقت
 صلي كيف اتفق وأعاد كايؤخذ بمات في نهايته وقوله فان خاف الخ أي بان لم يدركها بتمهاده عرش **(قوله)**
 أو أخبار عدد التواتر أي ولو من كفار وصبيان عرش **(قوله الذي يحصل له به البقن)** شمل ما لو كان
 اللعن يغيده البقن في الجهة دون العين كأي الحارث الملعون فبها تمانا وتاسر الاجتهاد مستثناة فوجب على
 الاعي أس حواشها ليستفيد البقن في الجهة ثم يقد في التامن والتاسر هكذا ظهر فغير رشدي
(قوله ولا يمكنه) أي قول المتن يخبر في النهاية ما في الاقوله لكن إلى المتن وقوله في الأولى إلى ولا يجوز **(قوله)**
 أو أمكنه وشم حائل الخ لا حاجة له بل لا وجه بعد تنقيد الامكان في جانب الاثبات بما عرف ذكر ونذر
 بصري **(قوله لكن الخ)** فيفسد اجتماع التعدي مع الحاجة سم **(قوله بقوله)** أي أو بفعل غيره ولو
 بغير حاجة عرش لكن بشرط عدم التعدي أخذاً بما قدمه الشارح في شرح ومن أمكنه الخ **(قوله)**

(قوله ولو عن علم) أي لأن البقن مقدم عليه **(قوله واكتفاء الصعبة الخ)** هذا ان كني الصعبة بالاختيار
 عنه اذا كانوا يحضرونه والاقتدا لا يحتاج للفرق فلستأمل **(قوله بان الدار في)** قد فرق بان القبلة في جهة
 واحدة اذا غلغلت بين الاحتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الالتزام بالبقن بخلاف ما ذكر
(قوله لكن الخ) فيفسد اجتماع التعدي مع الحاجة * **(تنبيه)** يؤخذ من جواز الاخذ بقول الغير عن
 علم عند جود الحائل المذكور أي للمسئلة مستثناة ومن قوله الآتي ان لم تكن في مشقة عرفان الاعي
 اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد آخر به معتد وثق عليه لم الكعبة في الأول أو الحرام في الثاني

ولا حائل أو وثم حائل أو أدته
 لغير حاجة أو أؤدته غيره
 تعدياً أو أمكنه ان زالت
 فيما يظهر (حرم عليه
 التقليد) وهو الاخذ بقول
 الغير الناشئ عن الاجتهاد
 وأراد به هنا الاخذ بقول
 الغير ولو عن علم و يفرق
 بين هذا واكتفاء الصعبة
 وضوان الله عليهم بالاختيار
 عنه صلي الله عليه وسلم مع
 إمكان البقن بالصماع عنه
 والاخذ بقول الغير في المياه
 ونحوها بان الدار في القبلة
 لكونها أمراً حاسياً على
 البقن بخلاف الاحكام
 ونحوها (والاجتهاد)
 كمتحدث وجد النص فلم
 أن من المسجد وهو أعي
 أفي ظلمة لا يعتد بالاس
 الذي يحصل له به البقن
 أو أخبار عدد التواتر وكذا
 قرينة قطع بيان كان قد
 رأى بخلافه من جعل ظهره
 له مثلاً يكون مستقبلاً
 أو آخره ذلك عدد التواتر
 (والا) يمكنه علم عنها أو
 أمكنه وشم حائل ولو نادى
 بفعله لا حاجة لكن ان لم
 يكن تعدياً بحداته أو زال
 تعديه فيما يظهر فيها
 (أخذ) وجوباً

في الأولى) أي عدم الامكان (قوله في الثانية) أي الامكان (قوله ان يتكف المعانية) عبارة شرح المنهج ولا يتكف المعانية يصعد حائل أو دخول المسعد للمشقة اه قال الصبري قوله يصعد حائل أي وان قل كثر لا يدرج (قوله أو دخول المسعد) أي وان قرب أيضا عش (قوله للمشقة) وان كانت تحتل عادته حتى اه وهذه الغاية تخالف ما مر من سم والرمواوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الأولى تأخير عن قول المتن بغير عن علم قول المتن (يقول نقه) أي ومنه لا يجوز عن كشف عش هذا إنما يظهر على ما يأتي في الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشتمل الفطن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال أي مشاهدة اه (قوله يقول نقه) أي وما يجناه كتابي وكان ينبغي أن يقدّم هنا أيضا لظاهر عطف قوله كمعربا على قوله كقوله الخ اذا كشف إنما يفتد الفطن لا العلم كما مر جوابه (قوله ولا فاق) أي ولا مر تكب غارم المروم مع السلام من الغسق على الاقرب ثم طاهر اطلاقه ولو وقع في قلبه صدق وقياس ما يأتي في الصوم الاخذ بغير حديث الا ان يعرفه باله لما كان امر القبله متبائعا لليقين وكانت حرمه الصلاة أعظم من الصوم احتشالها عش (قوله ويجيب سؤاله الخ) وهل يجب تكرار السؤال لكل فرض سم عبارة عش ويجب تكرار السؤال لكل صلاة تغضير كيجب تحديد الاجتهاد انتهى ج اه ولعله في غير الصفقة شرح بافضل والافنا يأتي في شرح ويجب تحديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سهل الخ) واذا سئل الثقة فالأقرب بانه يجب عليه الاشد له لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن في اختياره مشقة فلا يستحق الاجرة والاستحقاق عش (قوله بان لم يكن في مشقة الخ) فان كان علمه مشقة في السؤال بعد الامكان أو نحوه فيجوز له الاجتهاد بانه يتوقف قوله مر بعد الامكان أي بحيث لا يتكف تحصيل المأمور به (قوله أو نحو) أي كتعب السؤل عش (قوله كقوله) الى قوله ولا يجب في النهاية الاقوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الخ) لظاهر صنعدها يجب عليه الاخذ بقوله في هذه المسئلة وسئلة القطب التي تلها ما طاقا وهو محتمل تأمل فالتدلي يظهر في الأولى ان حكمهما حكم الحكماء المعتمد في الصلاة الى تلكا الوجه قوله الاجتهاد عتق بسر وفي الثانية ان يحمل ما ذكره فيها حيث لم يكن عالما بما أثر في غير اخره من القطب اذ هو مجتهد حيث تدغمه الا امرانه يقبل اخباره فيها يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وهذا يعلم في نظم هذه في سلك مسائل هذا القسم الأولى تأخيرها الى القسم الثالث والتنبه على انه يعتمد قول الخبر في الامارة كما يعتمد في أصل القبله فليتأمل ثم أي في سم على المنهج التنبه على أن قول الخبر المذكور لا يرد على الجواب أي فيجوز الاجتهاد مع عتق بسر به صري عبارة النهاية ثم يحمل امتناع الاجتهاد فيما ذكر في محار باب المسلمين ومعظم طر يقهم وقراءهم الغير المطعونة وفيما أخبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة أو أخبر صاحب الدار عن القبله بشرطه بالنسبة للجهة اما بالنسبة للتبائن والتيسر فيجوز ثم قال فان قال الخبر رأيت القطب أو ألبم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول لا تقليد اه قال عش قوله مر فهو اخبار الخ معناه انه كالانخبار في تقديم على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الخ) ويتعين حله أخذ ما يأتي آتفاعلى ما ذا يعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد في القبله (قوله الخ) لعل المراد به عدد التواتر وانظر لو تعارضت هذه الامور سم على ج قول ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم برؤى الكعبة ثم رؤى المناجيب المعتمدة ثم رؤى القطب ثم الاخبار برؤى الجلم الغفير وذلك لان التواتر يغيد اليقين بخبر الغفير عن علم بقيد الفطن فيقدم عليه التواتر رؤى الكعبة أبعد عن الغلط من رؤى القطب لانه وان كان بمنزلة البصائر لكنه قد يقع الخطأ في رؤىه لا شابه على الرائي أول ما علم بالرائى رؤى القطب أقرب لخبر برماض الى اله

في الأولى وكذا في الثانية ان لم يتكف المعانية ولا يجوز له الاجتهاد (يقول نقه) في الرواية نصير ولو أملا كافر فقلعوا لافسق وغيره مكلف على الاصح ويجب سؤاله ان سهل بان لم تكن في مشقة عرفا كقوله ظاهر (بغير عن علم) كقوله هذه الكعبة أو رأيت الخ الجلم الغفير يصلون لهذا الوجه

عند الرائي فان الخبر بانه رأى الجمل الغفير يصلون هكذا وما يكون مستندهم وبصلاتهم لذلك الجهة فلا
 يأمن في الاخذ بقوله من الانحراف عنه أو بسره عش **(قوله أو القطب الخ)** الذي يظهر أن صورته هذا
 أن يكون الخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون الخبر بفحوا فتمتع عليه حيثما لا يجزم في محل
 القطب كان ينظر الى الكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه والافهم مشكل جداً ثم أضاف القليوبي
 على الحق الذي وليس منه أى من الاخبار عن علم الاخبار رؤى في القطب وتكون مختلفاً في زعمه لانه من أدلة
 الاجتهاد انتهى أى وهو دون الاخبار عن علم تبة لكن أن أجيب بما قدمته هناك الأمر كروى في يظهر أن
 صورته ذلك أن يرى الخبر القطب في الليل ويشخص جسمه بخبر غيره في النهار مثلاً **(قوله وهو عالم بدلائله)**
 أى الخبر بفتح الباء وكذلك في حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤوف في شرح المختصر بان العمل حيث
 بالاجتهاد لا يجزم بخبر عن علم وهو ظاهر انتهى وفي حاشية الايضاح للشيخ أن محل منع الاجتهاد في ذلك إنما
 هو في الجهة فقط فهو ذو تبة لمجاوب الموقوف بها لكن كلام القففة وشرحه الارشاد لا يقتضى عدم الجواز
 في التبة واليسره أيضاً كروى **(قوله وكعب الخ)** الى قوله ولا يجب في المعنى **(قوله ترون من المسلمين الخ)**
 وفي فتاوى السيوطي أن المراد بالقرون جماعة كثير من المسلمين صلوا الى هذا الخبر ا لم ينقل عن أحد
 منهم أن طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة سنة بلا شك ولما تمت لاصفها وقد بقيت في يستند وقد يحتاج الى أكثر
 فالرجوع الى كثرة الناس لالى طول الزمن انتهى اه سم ورشدي **(قوله وكعب الخ)** وفي سم على
 وجوب على الانسان قبل الاقدام أى على اعتماد الخبر والبحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة
 من الطعن وأذا ضل قبله بدون اجتهاد لم تعد وصلاته انتهى وينبغي أن عمل ذلك في محراب لم يكثر طاقوه
 واحتمل الطعن فيموالافصلاته صحته من غير سؤال عش **(قوله بشرط أن يسلم من الطعن)** وكفى الطعن
 من واحد اذا ذكره مستنداً أو كان من أهل العلم بالحقان ذلك يخبر جعن تبة الذين لا يتبعهم معه
 سم على ج اه عش **(قوله أو بأف مصر أى مزارعها كروى (قوله به يعلم الخ)** أى بقوله نعم الخ
(قوله لاجله الخ) عطف على قوله منتهى الخ **(قوله وجعل الخ)** الى قول المتن ويقضى في التبة لا لأنه عليه وقوله
 ومثله محاذ به كقوله واضع وقوله وقبل الى المتن **(قوله من ذلك)** أى من اخبار الثقة أى من حيث الاعتماد
 لان حيث امتناع الاجتهاد عنه وسره يكلم من النهاية **(قوله وتعين حله الخ)** عبارة النهاية وهو ظاهر
 اعلم أن صاحبهاى الدار يخبر عن غير اجتهاد والام يميز تقليده اه قال عش قوله مر بخبر عن غير
 اجتهاد أى بان أخبر عن معانية أو ما في معناها كروى في القطب أو الخبر بالمعتمد وقوله مر والام يميز
 الخ أى بان علم انه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اه وقال الرشدي ومن غير الاجتهاد أخذ ما قبله استناد
 اخباره الى اتفاق أهل البلد على جهتها أو وضعها المعلوم من جهة القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد
 فعلم أن هذا الاختصاص بدور مكنه اه **(قوله والام الخ)** خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية
 ما يخالفه **(قوله وما ثبت الخ)** الى قول المتن ويقضى في المعنى الاقوله ومثله محاذ به كقوله واضع وما أتت به عليه **(قوله)**
(قوله وما ثبت الخ) عبارة النهاية يتوهم في خبر محارب يوصل الله عليه وسلم ومساجدها ماضى فيتمتع الاجتهاد فيها مطلقاً
 لانه لا يقر على خطأ ولو تخيل حاذق فيها تبة أو بسره فبهاه باطل ومساجدها ماضى فيتمتع الاجتهاد فيها مطلقاً
 ومحارب به كل ما ثبت صلته فيه اذ لم يكن في زمن محارب اه زاد المعنى والحرب لغرض المجلس سى الطاق
 المعروف بذلك لان المصلى يحارب فيه الك طان وألقى بعض الاصحاب قبله البصرة والكو فتمتع مصل على في
 التي مصل الله عليه وسلم لنصب الصحابة لهما اه قال عش قوله مر ومساجده الخ المغاربة السعد
 والحرب اغماهى بحسب المفهوم فالدار هنا على ضبط ما سبقه في صلته حتى لو علم صلته في مكان وضبط
 خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما سبقه فيه لم يكن ما تعانم الاجتهاد بل يحسبه
 الاجتهاد **(قوله كل ما ثبت الخ)** أى ولو تخبر الواحد كقوله ظاهر حج انتهى بآدى وقوله مر اذ لم يكن

المراد عدد التواتر **(قوله نشأ بها قرون من المسلمين)** قال السيوطي في فتاويه ليس المراد بالقرون ثلثمائة

أو القلب مثلها وهو
 عالم بدلائله وكعب الخ
 وهو بشر يثابها
 ترون من المسلمين بشرط
 أن يسلم من الطعن
 لاكتنهم من قري أراف
 مصر وغيرها أو بمجاهدة يكتم
 طاقوها من المسلمين ثم
 يجوز الاجتهاد في الحرب
 المذكور بأقسامه خمسة
 وبسره لا مكان الخطأ فيهما
 مع ذلك ولا يجب خدافاً
 للسبب لان الظاهر أنه على
 الصواب وبه يعلم أن المراد
 بالعلم هنا ما يشعل الظن
 لاجله لا سمحاً فيها وحصل
 بعضهم اخبار صاحب
 المنزل عن القبلة من ذلك
 حتى يجب الانحذه ويحرم
 الاجتهاد وتعين حله
 على ما اذ لم يعلم أن سبب
 اخباره اجتهاده والام يميز
 لقادر على الاجتهاد الاخذ
 غيره كقوله ظاهر وما ثبت
 أنه مصل الله عليه وسلم ملى
 اليه

في زمنه الخ أي إذا الحاربا المحرق على اله ثمة المخر وفقدت بعده ومن ثم قال الأذري يكره الشول في طاقة
 الحاربا ورأيت هاشم نسخة قد عتولا بكرة الشول في الطاقة فلا للسوطي اه عبارة المراد ولا
 تنكره الصلابة في الحاربا المعهود لا يمين فيمنزلا للجلال السوطي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 بعده إلى آخر المائة الأولى وإنما حدث الحاربي في أول المائة الثانية اه (قوله ومنه لا يحججه الخ)
 بقاؤه على إطلاقه مشكل فليقدح بحجاده لا يتحقق خر وجهه من حيث القبلة بذلك الحل بل قد يقال أنه مشكل
 مطلقا لأن الامتناع أن يكون موقفه صلى الله عليه وسلم اطرف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره صلى
 الله عليه وسلم خارجا من محاذاته البيت فلا يتأمل ولبحر رنم ان جعل المحاذي على المسامت من امامه وخلفه فلا
 اشكال بصري (قوله لانه لا يقر على خطا) يعني انه ان وقع من صلى الله عليه وسلم خطا أنه عليه بالوجه والصحيح
 انه وغيره من الانبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطا: بعد ولا سهو الا ان ترتب عليه تشرع كافي سلامة عليه
 الصلوات والسلام من ركعتين عرض (قوله وليس مثله ما نصبه الصحابة الخ) لانهم لم ينصروها الا عن اجتهاد
 واجتهادهم لا من حال القطع بعدم انحرافه وان قل و (قوله والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وجامع
 مصر فقد بنى فيها الجامع العتيق نهاية عبادة سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد بمنزلة
 في حجاب مسجد الاقصى خلافا لما هو مع جم من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أي بان كان في محل
 لا يكاف تحصيل الماء منه عرض وقول في وهو فوق حد القرب ومن فقد الشريعة ما لو امتنع من الاخبار
 أو طلب الاخر مع عدم القدرة عليها كافي الاطعبي بجري (قوله ومن في معناه) أي في امتناع الاجتهاد معه
 المتقدم في قوله أو رأيت الجلم الخ وكسر الخ جعل بعضهم الخ موثبات الخ وكان الأولى بالبدل بما
 (قوله لعلم الخ) أي وهو بصيرته بمنعني قال عرض ومفهومة أي التعليق أن من لا يعرف الأدلة لا يحرم
 عليه التقليد وينافيه قول المشغفون قدر الفاصح الخ أو أجب عنه الشخيرة بما صله أن المراد بالعلم هنا
 أعين من أن يكون حاصله بالغ أو بالثقة بأن أمكنه التعلم اه (قوله لا يجتهد وجوبا) الا ان ضاق الوقت
 عنه فلا يصح له أن يجتهد ويصل على حسب حاله ويعيد وجوبا في غنى ونهاية وباقى في الشارح ما يفيدوه زاد
 سنة باللائحة ولما تيسر ولا تصفها وانما المراد اجاعات من المسلمين صلوا إلى هذا الحاربا ولم ينقل عن أحد
 منهم أن طعن عليه فيه فهذا هو الذي لا يجتهد فيه في الجهة ويجتهد في نفسه في التماس والتسامر وقد عرفت في شرح
 المذهب بقوله في البدكبر أو في خر يتصغره بكثر المارون به بحيث لا يقر ونبه على الخطأ فلا يشترط قر وناوئا
 شرط كثرة المارون وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكفي في مثل ذلك سنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة
 مرور الناس وما وقتله فما يرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن وكيفي الطعن من واحد اذا ذكره مستندا
 أو كان من أهل العلم بالميقان ذلك فنخرجه عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه من صلى إلى حاربا ثم تبين فقد
 شرطه المذكور أي وهو مضي القر والى السلام من الطعن لزمه الاعادة لان واجبه جديدا الاجتهاد ولا يجوز
 له الاعتماد عليه كاحس حبه في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد اذ أصلى بدونه أعاد وجب على الانسان قبل
 الاقدام البصحة عن وجود الشرط المذكور واذا أصلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلواته اه وسئل أفاضلنا
 اذا شاجاعة ببلدة غير كل واحد منهم نحو تحسين سنة وهم يصلون إلى حاربا زوايه كان على عهد آبائهم
 ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قر و أن لا وهل طعن فيه أحد لا ثم ورد عليه شخص يعرف المقات
 فقال لهم هذا قد أحدث لهم حاربا غيره من عرفا عنه هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادته صلوا إلى الأول
 فأجاب بقوله حاربا الزاوية المذكور وان كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثر المرور بها ولم يسع فيها طعن
 فاصلا إليه صحيحة وان كانت صغيرة ولم يكثر المرور بها لم تنفع الا بالاجتهاد ويتبع قول المقات في تخريفه
 ان كان باعافه موثوقا به وقيل ما هم ولا يلزم اعادته ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادته ما تقدم من
 الصلوات في هذا نظر فليتأمل فيسمع قوله فيما مر عن فتاوى وجه الاعادة واذا أصلى قبله بدون اجتهاد لم
 تنعقد صلواته ان مقتضاها وجوب الاعادة هنا (قوله وليس مثله ما نصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد بمنزلة

ومثله محاذيه كالموضع
 يتنصع الاجتهاد فيه ولو
 بمنزلة وبسرة لانه لا يقر على
 خطا وليس مثله ما نصبه
 الصحابة رضى الله عنهم
 كقبلة البصرة والكوفة
 (فان فقد) الثقة المخرجين
 علم من في معناه وأمكنه
 الاجتهاد لعلمه بآلة القبلة
 (حرم) عليه التقليد لان
 المجتهد لا يقلد مجتهدا بل
 يجتهد وجوبا بالادلة

النهايتو بجو والاعتماد على يسا لبر في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد افعى به
 والبرج مائة تعالى وهو ظاهر اه قال ع ش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيته أن يثبت الإبر في مرتبة
 المجتهد وليس مراد الذل كما في مرتبة حرمة العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاختصاص بقول المجتهد
 لكن تعبير بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخيرين العلم
 وبين الاجتهاد وينبغي ان مرتبة بعد مرتبة الحراب المجتهدين ذلك بمنزلة المخيرين علم حتى لا يجوز الاجتهاد
 معصية ولا غير هاعلى مامر اه واعتقد شيخنا والقبلي أن يثبت الإبر في مرتبة الحراب المجتهدين ويجوز
 الاجتهاد فيه أضعافه أو بسره لاجه اه وإلى هذا مذهب القلب والله أعلم **(قوله وأضعفها الخ)** قال الحطاب
 دلائل القبلة ست الأطوال والأعراض مع الدائرة الهندسية وأغربها من الاشكال الهندسية وأغربها
 والقطب والساكب والشمس والقمر والرياح وهي أضعفها كأن أقواها الأطوال فالعرض ثم القطب
 انتهى اه كردى **(قوله وأقواها القطب الخ)** لعل باعتبار الامارات الظاهرة المسوسة المدركة للعوام
 أيضا بخلاف الامارات المقررة عند باب الهيئة فانه أضعف وأقرب إلى الصواب منه بكثير وأما ما جرى
 عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك النسبة للحرمة أو الالة المشاهدة أو من حيث أن أكثر الناس لا يعرفون
 الأطوال والأعراض والأقوا أي من القطب كما تقدم نفا عن الحطاب اه **(قوله الشمال)** أي لأزومه
 مكانه أبدا تقر بما يخرج به الجنوى فهو غير مرئى في أكثر البلاد وله في الاتفاق كردى **(قوله وهو)**
 مشهور **(عبارة النهاية)** والغنى فلا وهو نجم صغير في نبات نعل الصغرى بين الفردين والجدى وكانهما
 سماء تجمالا وروته والافوه كما قال السبك وغيره ليس نجمه وانما هو نقطة تدور على هذه الكواكب قرب
 النجم اه قال الكردى الفردين نجمان كبيران على عين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه
 عين النظر إلى المتوجه إلى القبلة والجدى بالتصغير نجم كبير على سائر الخط وبين الجدوى والفردين ثلاثة
 أعجم كل جانب على هيئة القوس الموزون يسمى الجدوى بالقطب أيضا فخره منسوب بالوحد بغض الرما
 اه **(قوله باختلاف الأقاليم)** أي السبعة التي هي قسم العموم من الدنيا كردى **(قوله فخصم)** أي
 وأوسط ووثوق وشديد ومباط والاندلس والاسكندرية وتونس ونحوهم كردى **(قوله خلف اذنه اليسرى)**
 أي قلبا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبلبل وطرسوس ونحوهم يجعلونه ماثلا إلى نحو الكنف
 وأهل الجزر ومطبعة وأزمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على تقار الظاهر وأهل بغداد والكوفة والري
 ونوارم وحاولان ونحوهم يجعلونه على الحد الأدنى وأهل البصرة وأسمهان وفارس وكرمان ونحوهم
 يجعلونه على الاذن البنى وأهل الطائف وعرفات ومنزلة ومنى وشرق المصحى يجعلونه على الكنف الأدنى
 تركدى **(قوله والبين قبائل الخ)** عبارة الكردى وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزيد وحمض موت
 ونحوهم يجعلونه بين العينين اه **(قوله وبالشلم)** أي وجهه وحلب ونحوهم كردى **(قوله فخصم)**
 الخ أي كطلعت منسى **(قوله بزول الخ)** أي غالبانها يقول المنى **(وصلى الخ)** أي عند ضيق الوقت
 لا عند انقضاءه قال في شرح العباب بل يصبر و. واما دام الوقت فتسعا كما قاله الامام وغيره وأقره الشافعيان
 واعتراض الجمهور والتفتيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً وهم فيه سم وفي النهاية والفتي
 ما رواه قال ع ش قوله مر كما قال الامام الخ معتمد قال يمكن جعل كلام الامام من تبعه على ما إذا
 ربح والوال وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردى على شرح بافضل ظاهر ما رواه لاصح عليه
 الضراب شق الوقت وهو مرجع التفتيح فظاهر كلام شيخ الاسلام والأضاح وأقره الحال الرسمى في شرحه
 وانقضاء كلامه في شرح الهجته ومصر به الزيد في حواشي المنهج واعتمد الطيالسي وقده سم في
 شرح أبي شعاع بما أضاف الوقت قال كما يفيد ما في الروض وأصحابه من الامام وأقره قوله هو والشرورى
 في حواشي المنهج عن شرح الارشاد للشرح ومن مر وفي حواشيه المعاني المعتمدة كفتاقد الطهورين

وأضعفها الريح وأقواها
 القطب الشمالى بثلاث
 القاف وهو مشهور وتختلف
 دلالة باختلاف الأقاليم
 فخصم يجعله المسمى خلف
 أذنه اليسرى وبالعرف وما
 وراءه الظهر خلف أذنه اليمنى
 والبين قبائله ما على يمينه
 اليسرى والشام وراءه وقيل
 يعرف بمشرق وما قال بها
 إلى الشرق قليلا **(وان تعبر)**
 المجتهد فلم يظهر له شيء له
 غيب أو تعارض أدلة **(لم يقلد)**
 في الاظهر **(وان ضاق)**
 الوقت لانه مجتهد والتعبر
 عارض بزول عن قرب
(وصلى)

أو يسره في محراب المسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة **(قوله وصل)**

ان جئوز وال تعبر بصريح الوقت والاصل اوله اه وفي الجعري عن المدافعي اعتماد كلام الحامي اه
 قول المتن (كف كان) وهل يجب عليه التزام ماصلي السه أم لا فانه نظر والافرق بالاول لانه باختياره التزم
 استقباله فلا يتركه الا لما رجع غيره عليه ع ش (قوله وكذا الوضوء الوقت) كذا في الرض ومطهره وان
 آخره لا عذر سم (قوله يؤدى ان ظهر الخ) هذا يقتضى انه يصلى قبل مضي الوقت فتأمل لكنه يخالف
 لما بينه في شرح الارشاد والعباب الا ان يريد بناء هذا على ما في المجموع والتفتيح بناء على الوهم المذكور
 فيما مر سم (قوله حيث) الى قول المتن ومن ع في النهاية الا قوله ومعادة مع جماعة قوله وان لم يفرق
 محله وكذا في المعنى الا قوله أى يخصر الى المتن (قوله حيث لم يكن الخ) اما اذا كان ذا كر الدليل الاول فلا يجب
 عليه تحديد الاجتهاد قطعاً بمعنى (قوله اذا كر) كذا في أصله وجه الله تعالى فاجهر بصري أى فقه النصب
 بزادة ألف كافى النهاية والمعنى وشرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهره انه لا عبرة بحواله المستند
 للاجتهاد السابق اذ لم يكن ذا كر الدليل سم عبارة المعنى والتقليد في نحو الاصح اه قول المتن (لكل
 صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف جعري في المعنى في الاحكام الشرعية وفي الشاهد اذا كر ثم شهد بانها بعد طول
 الزمن أى عرفاً وفي طاب التيم الماء اذ لم ينتقل عن موضعه مرة اه ع ش (قوله أى فرض عيني) ولا
 يجب لثلاثة حرموا مثلها صلا: الجنازة كافي التيم بمعنى ونهاية (قوله ولو من ذورة) ظاهره ان الضمى مثلاً
 اذ انظرها يكتفى لها بالاجتهاد واحداً وعدد سلاهم ارشيدى عبارة ع ش وهل يجب تحديد الاجتهاد لكل
 ركعتين اذا سلم منهما كالضمى أو يفرق بينهما يصح الجمع فيه بذكر ركعتين باحرام واحد كالضمى فيكفيه
 اجتهاد واحد بين ما يجوز والاحرام فيما كثر من ركعتين كالترأويح فيجب فيه تحديد الاجتهاد لكل احرام
 فيه منظر ولا يعد الحاقه بمائ التيم فعلى ما تقدم انه الرابع من أنه يكتفى للترأويح بتم واحد لا يجب تحديد
 الاجتهاد هناك الامر ايضاً انها كلها صلا: واحدة والكلام في المنذورة اه (قوله ومعادة) ظاهره ولو عقب
 السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاسنى والمعنى والنهاية اه وقال ع ش
 قال في ومعادة الخ وعليه فمذهبنا مستثنى من عدم وجوب تحديد الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيه ما للمعادن
 قبل فرضيتها وعدم جعريتها من تعوّد عدم القوة أثبتت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)
 ينسبى أو فردى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي الواسع اعادتها على الانفراد لجرى بان قول
 بطلانها على ما بين في الجماعة فهل يحدد لها أم لا يعدلها اه على ج اه ع ش وقوله ثم رأيت
 في شرح الارشاد الخ وتأتى عن النهاية ما صرح بذلك ايضاً (قوله فلا اعتراض عليه) أى بان يقال قضية
 التعبير بتخصر ان الكلام فيما واجه قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فخرج بذلك المنذورة
 والغائبة والحاضرة اذا اجتهد وقتها واصل فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه ان
 حضر بعد الاجتهاد ع ش (قوله فلا اجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني اما ان
 يوافق الاول فيقرى أو يخالفه ولا يكون الا لاوى أو يوجب التعبر وهو ايضاً مفيد للاستدلال على خلل الاول

كف كان) أى عند مضي الوقت لا عند اتساعه قال في شرح الحساب بل يصبر وجوب مادام الوقت متسعاً كما

قال الامام وغيره وأمر بالسختان واعتراض المجموع والتفتيح علم من حيث الخلاف لا لحكم الخلاف بل وهم
 فيه وانما لم يأت التيم اول الوقت لتحقيق عجزه من غير سبب لتقصير التيم بخلاف هذا اه (قوله وكذا الوضوء
 الوقت) كذا في الرض وظاهره وان آخره لا عذر سم (قوله يؤدى ان ظهر الخ) هذا يقتضى انه يصلى قبل
 مضي الوقت فتأمل لكنه يخالف لما بينه في شرح الارشاد والعباب الا ان يريد بناء هذا على ما في المجموع
 والتفتيح بناء على التوهم المذكور فيما مر (قوله وسؤال المجتهد) وظاهره انه لا عبرة بحواله المستند للاجتهاد
 السابق اذ لم يكن ذا كر الدليل (قوله أى فرض عيني) قال في الرض لا لثلاثة اه قال في شرحه مثلها صلا:
 الجنازة اه وظاهره انه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان معنى الوقت أو وقت (قوله ومعادة) ظاهره ولو
 عقب السلام من غير فاصل (قوله مع جماعة) ينسبى أو فردى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد صريحه بقوله

كيف كان) حرمه
 الوقت وكذا الوضوء الوقت
 عن الاجتهاد (ويقتضى)
 اذا ظهر له القضية بعد
 الوقت لانه نادى يؤدى ان
 ظهر له فيه (ويجب)
 حيث لم يكن ذا كر الدليل
 الاول (تحدد الاجتهاد)
 وسؤال المجتهد حيث جئوزاً
 تقليده (لكل صلاة) أى
 فرض عيني مؤداة أو فائتة
 ولو من ذورة ومعادة مع
 جماعة (تخصر) أى يخصر
 فعلها بان يدخل وقتها فلا
 اعتراض عليه (على الصحيح)
 وان لم يفرق محله معاني
 اصابة الحق ما لم يكن لان
 الظن الاول لاثقة ببقائه
 فالاجتهاد الثاني ان وافق
 فهو - وزادة والا فهو غالباً
 انما يكون لاوى والاخذ
 بالاقوى واجب

بسبب عدم الاطلاع على المعارض له فليأتل بمصرى قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بآلة القبله يمنع تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل يتفكر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقهم جاز له التقليد بلا قضاء وان كان فرض عين في حق من وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلد لمزبه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على ج اه رشدي (قوله كاعى بمصر) في قوله الان علم في النهاية والغنى (قوله ولا فاسق الخ) أى ولا من تكسب غرام المر وامنع السلامة من الفسق على الاقرب ع ش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابهما النصب (قوله الان علمه الخ) ظاهره وجوع الضمير المستتر لواحد من الثلاثة المذكورة وان كان قضية كلام النهاية وجوعه للكافر فقط عبارة نعم قال الماوردي لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبله وقع في قلبه صدق واجتهد لنفسه في جهات القبله بآلانه على في القبله على اجتهاد نفسه واغ قبل خبر المشرك في غير هاهنا لا يزعم وما أظنهم بواقفونه عليه ونظر فيه الشاشي وقال اذ لم يقبل خبره في القبله لا يقبل في أدائها الان وفاق عليه مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعزل عليه الحكم اه وهذا المعتمد اه قال ع ش قوله مر وهذا هو المعتمد أى قوله مر وظرف فيه الشاشي الخ اه وقال الرشدي قوله مر الان توافق علم الخ لا يخفى ان منه بل أولى ما ذا كان للمسلمين في ذلك قواعد روت كها الواقع وكان لاستقل بفهمها فافقه على فهم معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرته ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بالآلة الدالة على مجتها واستلزامها كان الحكم كذلك وان لم يحصل له ملكة فتأمل بمصرى (قوله وكلام الماوردي الخ) الفاعل الخ لعل مراده بالخالفان كلام الماوردي فيبدأ أنه اذا تعلم منه الآلة وقاد في العمل بمقتضاها كان أخرجه ان التزم اذا استقبلته وأصدرته على صفة كذا كتبتة مثلا للكتابة وهو على هذا التقرر وضعف اما اذا تعلم أصل الآلة منه ثم فوصل بذلك الى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة بقدر ما على معرفة جميع الآلة من فاسدها لم يمنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عمله الانذبه وبما تقر به يعلم انه لا يخفى القليلين ما ذكره الشارح مر وما ذكره ج ع ش قول المتن (عارفا) أى بخلاف غير العارف نهاية وغنى (قوله كاعى الخ) عبارة كاعى الخ والغنى فاستلوا أهل الذكر ان كتم لا تعلمون اه (قوله صل الى) المنز في الغنى والى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع وجو بار (قوله وان أصاب) أماما صلا بالانقضاء وصادف فيه القبله أولم يشبه له الحال فلا إعادة عليه فيه يجب عمله إعادة السؤال السل فرضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تحديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية نهاية ومغنى (قوله مجتهدان) ولو اتحد أحدهما تعبد الآخر فالدين شامعهما مر سم على ج اه ع ش (قوله أخذ بقول أعلمها الخ) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما أوثق والاخر أعلم فانظروا استؤمها الى آخره اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم الأوثق الخ اه سم على ج وهو المعتمد بقى ما اختلف عليه مختبران عن علم اوما هو بمنزلة كماله شخص النقاب في هذا الموضع يكون مأمك وقال الآخر يكون خلف أدنى اليسرى للافق يأخذ بقول أحدهما كالمتقدم أو يشاقطان عنده فظهر لعل الشاشي أقرب ع ش بحذف (قوله ندب الخ) عبارة الغنى ندب كفى الشرح الكبير للرافعي وجو با كفى الصغير له قال بعض المتأخرين وهو لا يبعد نقله في الكفاية عن نص الام فان استؤم بالخبر وقيل صلى مرتين اه (قوله وقال جمع وجو) لكن المعتمد بالخبر وهو

(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الآلة) وهي كثيرة فيها تصانيف متعددة (كاعى) بصراً وبصورة (قلد) وجوبا (نقطة) في الرواية كلفه لا غير مكلف ولا فاسق وكافر الا ان علم قواعد صيرته ملكة يعلم القبله بحيث يمكنه أن يبرهن عليها وان نسي تلك القواعد كها هو ظاهر وكلام الماوردي الخالف لذلك ضعيف (عارفا) بالآلة كاعى في الاحكام يتلد مجتهدا فيها فان صلى بلا تقليد قضى وان أصاب وان اختلف عليه مجتهدان أخذ بقول أعلمهما أو أوثقهما ندب وقال جمع وجوبا

ومعاده لفساد الأولى كآفته كلام المجموع وفي جماعة اه وبقى ما لو سن اعادته على الانفراد لجر بان قول بطلانها على ما بقى في الجماعة فهل يجادلها ايضا لا يبعد انه محدد (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بآلة القبله يمنع تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل يتفكر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقهم جاز له التقليد بلا قضاء وان كان فرض عين في حق من وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلد لمزبه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله مجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعد الآخر قلدين شامعهما مر (قوله وأوثقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما أوثق

(وان قدس) على تعلم

الادلة (فالاصح وجوب التعلم) عند الظواهر دون دقاتها ان كان محض أو أدا سفر اقبل فيه العارون وليس ينفي متقار بهم بحر بمعية كاهو ظاهر لكثرة الاشتباه جائد مع ذرة من رجوع السه بخلاف من حضر وسفر كثر عاروه أو بين قري كذلك بان يسهل عادة رؤى عاروه وأجوابه عند قبل في الوقت فان التعلم حينئذ فرض كفاية في كل وقت ودلوا بقضى وانما وجب تعلم بقلة الشروط عندنا مطلقا لأنه لم يقل أنه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده أئمة أو أجداد الناس بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط (تنبه) والحق الحاضر بالسفر فيما ذكر ظاهر وتفرقه بينهم انما هي باعتبار غلبه وجود العاروف أو ما يقوم مقامه في الحاضر دون السفر وإذا لزم التعلم عندنا على تركه (فحرم التقليد) وان ضاع الوقت عن تعلمه في كل حسب حاله وبغض (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من مقلده (فتبين) هو أو مقلده (الخطأ) معناه ولو غنى أو بسره مشاهدة الكعبة أو نحو الحجاب السابق أو بخيار ثقة عن أحد هذين فالقول بانها غائبة عن بقرب مكنته (تضي) بان

الذي جرى عليه الشارح في كتبه وكذا غيره من المتأخرين ثم تقلد الاوثق والاعلم عنده أولى كدري قول المتن (وان قدس) أي المكلف نهاية وبغض (قوله دون دقاتها) صادق بما اذا تمكن من تعلمها دون الظواهر وعدم وجوبها حيث لم يدخل تأمل بصري وظاهر أن ماصور من فرض الحال (قوله يقل فيالح) أي الحاضر أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارون راجع أيضا للحاضر كابد عليه ما يأتي اه وعبارة النهاية وبنيت أن يطبق بالأسافر أي في وجوب التعلم عندنا أصحاب الحليم والتجعة اذا قلوا وكذا من قلن بوضع بعدمه يادونه أو فريته أو نحو ذلك اه (قوله وليس الخ) الظاهر انه راجع للسفر فقط كاهو صريح قول النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قرية بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحاضر كما استظهره الشيخ اه (قوله وسفر) الواو بمعنى أو (قوله بخار) بيا (قوله عارون) (قوله بكثر عاروه) ينبغي أن المراد بالكثر أن يكون في الركب أي والحاضر جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال عن القبلة وجود واحد منهم غير مشغوفو به فيحصل في قصده عيش عبارة البصري قال سم على المنهج لو كان في السفر عاروف واحد فبني وقال شيخنا الطبري جواز السفر من غير تعلم ثم انتهى وقد يقال هو محتمل عند الركب بحيث يسهل مراجعته فينبغي انما طاعة الحاكم بقدر الحاجة ثم انتهى فغ الجواد قال بحيث تسهل مراجعته فتعلمهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى اه وعبارة الكندي عن حاشية الايضاح الشارح قضية كلام السبكه لا بد من ثلاث نوجوه بان الواحد قد عرف أو يقطع بخلاف الثلاثة فان الغالبية بعضهم إلى اقتضاء السفر اه (قوله مطلقا) أي سفر أو حضر اقل به العارون أو كثر اه (قوله بذلك) أي يعلم أدلة القبلة (مطالع) أي سفر أو حضر (قوله تنبيه) إلى قول المتن ومن صلى في الغنى والنهاية ما واقعته قول المتن (فحرم التقليد) فان قلنا لزمه القضاء نهاية وسم (قوله في كل حال) فهل بشرط التأخير اضيق الوقت بأن لا يبق الا قدر الصلاة كإتي التغيير على ما تقدم أو يفرق سم وكلام النهاية كما صرح في الاشتراط وكذا الغنى عبارة سم فحرم التقليد ضايق الوقت عن التعلم أو أوسع فان ضائق صلى كلف كان وجب عليه إعادة والتأني لا يصح عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية في كل وقت والتقليد لا يقضى ما عليه اه (قوله منه) إلى قوله وخرج بالأعلى في النهاية والمعنى ما يفعله الأقول لكنه إلى أما إذا (قوله معنا) خرج به المهم كإتي الصلاة إلى جهات أو سبع باجتهادات فلا إعادة فيها كإتي معنى واسع ونهاية (قوله بمشاهدة الكعبة الخ) عبارة النهاية والمعنى والمراد بالحق ما يمنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان اه (قوله وأنحو الحجاب الخ) محله في غير محاربه صلى الله عليه وسلم فيما إذا تبين أن الحجاب مخالفا لصلحي المجهلة غنى أو بسره فيما يظهر لما تقرر أن له الاجتهاد فيهما في الحجاب المذكور بصري وقد مر تأنيق النهاية والمعنى ما يفعله (قوله أو بانحلال الخ) في أفاده اليقين نظر نعم يفعله مع قرينة وقد مراد باليقين هنا ما يشبه ما في حكمه سم قول المتن (تضي) أي ثبت في ذمته وانما بعد الفعل عند ظهور الضوابط فلو ظهر له السواب وضاع الوقت حصل حرمة الوقت كالتحريم يرى اه يحرم قول المتن (في الاظهر) والثاني لا يقضى لأنه ترك القبلة بعد فاشبه تركها في حال القتال ونقله الترمذي عن أكثر أهل العلم واختاره المزي في معنى (قوله وسوا الخ) عطف على قوله ان بان الخ فانه جمعي سواء بان الوقت والاخر أعظم فالظواهر أو أهم الخ اه وفي شرح العياض الأولى تقديم الاوثق الخ اه (قوله يقل فيسه العارون) راجع أيضا للحاضر كابد عليه ما يأتي (قوله عينا) قال في الرضة فان قلنا ليس بفرض عين صلى بالتقليد لا يقضى لا يعمي وان قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلنا يقضى لتقصير من ضايق الوقت عن التعلم فهو كالعلم اذا تحير وتقدم الخلاف فيه اه فهل بشرط التأخير اضيق الوقت بان لا يبق الا قدر الصلاة كإتي التغيير على ما تقدم أو يفرق ذمته نظر (قوله معنا) عبارة الروضان تعين الخطأ قال في شرحه وخرج بتعينا الخطأ إجماعا كإتي الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كإتي اه (قوله أو بانحلال

له بعد الوقت والأعاديه وجوباً فيهما (في الاظهر) كالحاكم بعد النص بخلاف حكمه سواء أتبين السواب أم لا لكنه انما يسهل

المضي اذا تيقن الصواب أو ظنه أم اذا لم يتيقن الخطأ فلا تضاهى ما وان ظنه باجتهاد لان الاجتهاد لا يقتضى الاجتهاد وعلى الاظهر (قلو
تقتضيه فيها) ولو عتبه أو سرتان كان (٥٠١) باخباره فقتنع علم كإثباتي (وجبا استثنافها) لعدم الاعتداد بما مضى وشرح يتيقن الخطأ ظنه

أو بعده (قوله المضي) أي أو المعادة سم قول المتن (فيها) أي الصلاة نهاية (قوله كإثباتي) أي قوله
وإخباره عن اجتهاد اختياره عن عيان الخ قول المتن (وجبا استثنافها) أي استقر وجوب استثنافها
في فقهه لكن لا يفعلها الا عند ظهور الصواب ع (قوله ظنه) أي باجتهاد قول المتن (وان تغير اجتهاده الخ)
ولو دخل في الصلاة باجتهاد فمضى فيها أفعالها لا إعادة فان دار أو أداها فغيره عن تلك الجهة استثناف اجتهاد
غيره نقله في المجموع عن نص الام ومثله يؤخذ أنه يجب إعادة الاجتهاد للقروض الواحدة اذا فسد نهاية (قوله
به) أي بالصواب (قوله لكن يشترط مقارنة ظهوره الخ) ينفي أن المراد بالمقارنة ماهو الاعين المقارنة
حقيقة وحكامان لم يعض قبل ظهور الصواب ماسمع وكما لو تردد في الشيء زال تردده فو وكما لو انحرف عن
القبلة ثم بان أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا يثبت صلاته بعوده فوراً ع (قوله على المعتمد الخ)
وقال للمعنى والنهاية وزاد الثاني ويؤيد بالاول أي انفصل بين كونه فيها وفي خارجها بل هو من أفراد قول
المجموع عن الام واتفاق الاصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك لم يرجع له جهة أفعالها وجهته ولا إعادة
اه وكذلك سم عن الحسن (قوله كإثباتي) أي قبل قول المنذر وان قدرا الخ (قوله لا هنا التزم الخ) قد
يقضي هذا عكس الحكم لان قضيته التزم جهة خصوصاً الصلاة التي ينفي احترامها أن لا يلتفت لغيرها
مطلقاً بخلافه قبل الالتزام سم أي وما ذكره من الفرق انما يظهر في صورة المساواة كإثباتي النهاية والمغنى عبارتهما
فان استؤمل يمكن في صلاة تغير بينهما الدم مرة واحدة مما على الآخر وفيها وجب العمل بالاول ويقر بينهما
بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يقول الا بارجع سم أن القول فعل اجتهاد لا يناسب الصلاة فاحتفظ بها (قوله
مطلقاً) أي مع الرخاء والمساواة (قوله فكان للناس الخ) أي لا يسامع المساواة (قوله انه أحق أن يذكر
قبل التزم الخ) (قوله بالجرى الخ) متعلق بالترمز الخ (قوله من هو مظنة الخ) أي بخلاف الادون والمثل
والشكوك فيه (قوله أو إخباره الخ) عطف على قوله بالا عمل الخ (قوله كالقطب) قد يقال لا فائدة في هذا
بالنسبة للعرف فكيف فائدة الاستدلال بالقطب وحذفه من اجتهاد وهو يثقلون تحريفه فكيف بجمع قوله
التي توجب كان مقفلة أو ع (قوله عكس فرضه فيها) إذا أخبره بالقطب بدلائلهم يكن عارفاً بما قبل ذلك
لا ناعول المتأهل للتعم كالعارف في امتناع التقليد من فرض طرأ التأهل في أثناء الصلاة لم يعدون
كان نادر الوقع سبعم (قوله قبلها) أي الصلاة (قوله وبين مامر) أي من قوله وان اختلف علمه بمختلجان
الخ سم (قوله ثم بعده) اعتمده مر اه سم (قوله وما لغيره الخ) * (فرع) * واجتهاد اثنين في
القبلة واتفاق اجتهادهما واقتدى أحدهما بالآخر فتغير اجتهاد واحد منهما الزم الانحراف الى الجهة
التي اتفقوا بنواي المأموم المفارقة وان اختلفا تيامنا وتساورا وذلك عطف مفارقة المأموم أي فلا تقوته فضلة
الجماعة ولو قبل لا يعي وهو في صلاته صلاتك الى الشمس وهو يعلم أن قبلته غير هاستأمر بطلان تقليد
الاول بذلك وان أبصر وهو في أثناءها وعلم انه على الاصابة للقبلة بمحاراب أو نجم أو غير ثمة وغيرها أو على
الخطأ أو تردد بطلان لا تنفاه ظن الاصابة وان ظن الصواب غير ما تحرف الى ما ظنه ولو قال بجتهاد تقليد وهو في
صلاة أخطأ بان فلان الاجتهاد الثاني أعرف عنده من الاول أو أكثر عدله كما اقتضه كلام الرضا وقاله
أنت على الخطأ قطعاً لو لم يكن أعرف عنده من الاول لتحول بان له الصواب بمقتضى القول بان أخبر

الخ) في أفادته اليقين نظراً ثم قد يقدح مع قرينة قوله راد اليقين هنا ما يشمل ما في حكمه (قوله المضي) أي
أو المعاد (قوله على المعتمد) اعتمده أيضاً مر قال في الروض وطرأ على المجتهد في أثناء الصلاة شك
لم يؤثر قال في شرحه هذا من زبانه ونقله في المجموع عن نص الام واتفاق الاصحاب اه (قوله لا هنا التزم
جهة الخ) قد يقتضي هذا عكس الحكم لان قضيته التزم جهة خصوصاً الصلاة التي ينفي احترامها أن
لا يلتفت لغيرها مطلقاً بخلافه قبل الالتزام وفي الروض ولو قال بجتهاد لمعاد وهو في الصلاة أخطأ بان فلان

إخباره عن اجتهاد اختياره عن عيان كالقطب فيجب قطعه وان كان مقفلة أو ع (قوله أو يثقلون تحريفه) بان أخبر
اعتمده الصواب بان ظنه وظن صواب جهة أخرى اعتمد وأضحى الدليل عنده ويقر بينه

بهو بالخطأ مع البطلان تقليد الأول بقوله من هو أرى جرح منه في الأولى بقطع القاطع في الثانية فلو كان الأول
أيضاً في الثانية قطع بان الصواب ما ذكره ولم يكن الثاني أعلم بوثوقان لم بين الصواب مقارناً بطلان صلاته وان
بأنه الصواب عن قرب ثبوتها وتغنى وقوله ما لوله قال بجهد تقليد الخ سم بعد ذكره عن الروض مانصه
قال في شرحه مخرج بقوله وهو في صلاته ما لوله قال بها فالظاهر أن حكمه كما مر اه أي من التخيير وفيه نظر
لانه اذا وجب الاخذ بقوله في الصلاة تغار جهات الأولى ويفارق ما مر به انه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين
الخطأ على الآخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكردى بقوله لكن الذي اعنقه الشارع والجمال
الرملي وغيرهما موافقة شيخ الاسلام فراجع الاصل ان أردته اه **(قوله كما مر)** أي في المتن **(قوله لان**
الاجتهاد) الى قوله وقيل في النهاية والاعنى **(قوله والتعليل الخ)** وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد آخر كردى

وهو أي المجتهد الثاني أعرف عنده من الأول أو قال أنت على الخطأ قطعاً وان لم يكن أعرف عنده من الأول
تحول أي ان بان له الصواب مقارناً أي للقول والابطلت صلاته اه قال في شرحه مخرج بقوله وهو في الصلاة
ما لوله قال ذلك بعدها فلا تنزم الاعادة وما لوله قال قبلها فالظاهر أن حكمه كما مر قيل الفرع لكن
في التهمة يعمل بقول الاوثق فان تساوى استخبرنا لثان فان لم يجد فكمتخبر فيصلى كيف
اتفق ويبعد اه وأراد بقوله ما مر قيل الفرع قول الروض وشرحه فلو
اختلف عليه في الاجتهاد لثان قل من شاة منهما لكن الاكمل
أي الاوثق والاكمل عنده أولى الخ اه وفيه أيضاً نظر
لانه اذا وجب الاخذ بقوله في الصلاة تغار جهات
أولى **(قوله وبين ما مر)** أي من قوله
وان اختلف عليه مجتهدان
الخ **(قوله ثم يعيد)**
اعني

م د

وبين ما مر في الاعمال بان
الفتن المستند لفعل النفس
أقوى من المستند للغير فان
تساوى تخير زاد البغوى ثم
يعيد لتردده حاله الشروع
وما لوله تغير بعدها فلا أثر له
الان يتقن الخطأ كما مر
(ولا قضاء) لما فصله أولاً
لان الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد والخطأ غير معين
وأراد بالقضاء ما يشمل
الاعادة (حتى لو صلى أربع
ركعات) بنسبة واحدة
(لأربع جهات بالاجتهاد)
أربع مرات بان ظهر له
الصواب في كل مقارناً للخطأ
وكان الثاني أقوى من الأول
(فلا قضاء) لان كل واحدة
مؤداة باجتهاد ولم يتعين
فيها الخطأ وقيل يقضى
لاشتمال صلاته على الخطأ
قطعاً فليس هناك نقض اجتهاد
باجتهاد واشتماره جمع
لظهور مدركه والتعليل
انما ينقض في أربع صلوات

* (تم الجزء الاول و يليه الجزء الثاني أوله باب صفة الصلاة) *

* فهرست الجزء الاول من حاشيتي العلامةين الشيخ عبدالحيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على
تحقيق المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المنكر حيا الله تعالى *

صحيفة

خطبة الكتاب	٢
كتاب الطهارة	٦١
باب اسباب الحدث	١٢٧
فصل في آداب فاضلي الحاجة	١٥٧
باب الوضوء	١٨٥
باب مسح الخف	٢٤٢
باب الغسل	٢٥٧
باب التيمم	٣٢٤
فصل في اركان التيمم	٣٥٢
باب الحيض	٣٨٣
فصل في احكام المستحاضات	٣٩٨
كتاب الصلاة	٤١٤
فصل فيمن تلزمه الصلاة اذ امر وقضاء وقوابلهما	٤٤٥
فصل في الاذان والاقامة	٤٥٩
فصل في استقبال القبلة	٤٨٣

* (تمت) *

